

إعلام السنين

تأليف
الميرزا القادر الميرزا ميرزا
خلف محمد عثمان في النهاون
رحمه الله

تأليف
حكيم الأمة الإمام الفقيه
الداعية الكبير مولانا الشيخ
أشرف علي في النهاون

الجزء السابع

دار الفكر
للبعث والنشر والتوزيع

إِعْلَامُ السَّنَةِ

تَأَلَّفَتْ
الْمُحَرِّرُ النَّاقِدُ الْعَلَمَةُ مَوْلَانَا
ظَفَرُ حَسَدِ الْعُثْمَانِي النَّهْأَنُ
رَحِمَهُ اللهُ

عَلَى ضَوْعٍ مَا أَفْسَادَهُ
حَكِيمِ الْأُمَّةِ الْإِمَامِ الْفَقِيهِ
الدَّاعِيَةِ الْكَبِيرِ مَوْلَانَا الشَّيْخِ
أَشْرَفِ عَلِيٍّ التَّهَانُويِّ

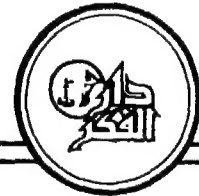
الْجُزْءُ السَّابِعُ
الْحِجْجُ

طِبَاعَةُ الْفِكْرِ
لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

جميع الحقوق محفوظة للناشر، فلا يجوز نشر أي جزء من
هذا الكتاب، أو تخزينه أو تسجيله بأي وسيلة، أو تصويره
أو ترجمته دون موافقة خطية مُسبقة من الناشر.

الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

Email: darelfkr@cyberia.net.lb
E-mail: darlfikr@cyberia.net.lb
Home Page: www.darelfkr.com.lb



حارة حريك - شارع عبد النور - بريقيًا: فكيك - صرَب: ١١/٧٠٦
تلفون: ٥٥٩٩٠٠ - ٥٥٩٩٠١ - ٥٥٩٩٠٢ - ٥٥٩٩٠٣
فاكس: ٠٠٩٦١١٥٥٩٩٠٤





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحج

وقوله عز وجل : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ .

باب أن الحج لا يجب فى العمر إلا مرة

٢٥٤٩ - عن أبى هريرة رضى الله عنه ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ ، فقال : « يا أيها الناس ! قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت ، حتى قالها ثلاثا ، فقال النبى ﷺ : لو قلت : نعم ، لوجبت ، ولما استطعتم » . رواه أحمد^(١) ، ومسلم^(٢) ، والنسائى^(٣) وتمامه^(٤) : ثم قال : « ذرونى ما تركتكم » . وفى لفظ : « ولو وجبت ما قمتم بها » كذا فى النيل^(٥) .

باب أن الحج لا يجب فى العمر إلا مرة

قوله : « عن أبى هريرة إلخ » : قلت : دلالة الحديثين على الباب ظاهرة . وفى الباب عن أنس عن ابن ماجة^(٥) ، قال : قال رسول الله ﷺ : « كتب عليكم الحج ، فقليل : يا رسول الله ! فى كل عام ؟ فقال : لو قلت : نعم ، لوجبت ، ولو وجبت لم تقوموا بها ولو لم تقوموا بها عذبتم » . قال الحافظ : ورجاله ثقات اهـ . من النيل^(٦) وفيه عن

(١) رواه أحمد : (٥٠٨ / ٢) .

(٢) رواه فى : (الحج : ٤١٢) .

(٣) رواه فى (المناسك باب « ١ ») .

(٤) نيل الأوطار : (٢٧٩ / ٤ ح ١) كتاب المناسك ، باب وجوب الحج والعمرة وثوابهما . وصححه الشيخ الألبانى ، الإرواء (٤ / ١٤٩) .

(٥) رواه فى : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٢ - باب فرض الحج ، رقم ؛ (٢٨٨٥) فى الزوائد : هذا إسناد صحيح ؛ لأن محمد بن أبى عبيدة بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، ثقة ، وأبوه مثله .

(٦) نيل الأوطار : (٢٨٠ / ٤) ، قال الحافظ : « ورجاله ثقات وعن على عليه السلام عند الترمذى ==

الحج لا يجب في العمر إلا مرة

٢٩٢٨

إعلاء السنن

٢٥٥٠ - عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: خطبنا رسول الله ﷺ ، فقال: «يا أيها الناس! كتب الله عليكم الحج، فقام الأقرع بن حابس، فقال: أفى كل عام يا رسول الله؟ فقال: لو قلتها لوجبت، ولو وجبت لم تعملوا بها، ولم تستطيعوا أن تعملوا بها، الحج مرة، فمن زاد فهو تطوع». رواه أحمد^(١) والنسائي^(٢) بمعناه وأخرجه أيضا أبو داود^(٣) وابن ماجه^(٤) والبيهقى^(٥)، والحاكم^(٦) وقال: صحيح على شرطهما. نيل الأوطار^(٧).

ابن تيمية : فيه دليل على أن الأمر لا يقتضى التكرار اهـ . بفتح الحاء هو المصدر ، وبالفتح والكسر هو الاسم منه ، وأصله القصد ، ويطلق على العمل أيضا وعلى الإتيان مرة بعد أخرى ، وقال الخليل : الحج كثرة القصد إلى معظم ، ووجوب الحج (أى افتراضه) معلوم بالضرورة الدينية ، والأحاديث المذكورة تدل على أن الحج لا يجب إلا مرة واحدة ، وهو مجمع عليه كما قال النووي والحافظ وغيرهما اهـ . من « النيل » ملخصا .

قلت : والحج شرعا القصد إلى بيت الله الحرام بالطواف وعرفة بالوقوف فى زمنهما محرما ، فرض عينا سنة تسع ، وقيل : ست ، على كل من استكمل شرائط وجوبه وأدائه فى العمر مرة (للأحاديث المذكورة) ؛ لأن سببه البيت ، وهو واحد ، وما زاد فتطوع ، هذا عندنا ، وعند الشافعية الحج لا يوصف بالنفلية ، بل المرة الأولى فرض عين ، وما زاد كفاية ؛ لأن من فروض الكفاية أن يحج البيت كل عام . «بحر» ، كذا فى «غنية الناسك» ولنا ما فى حديث المتن من قوله ﷺ : «الحج مرة فمن زاد فهو تطوع»^(٨) وهو صريح فى ما قلنا .

== والحاكم وسنده منقطع .

(١) رواه أحمد : (٢٥٥ / ١ ، ٢٩١) .

(٢) رواه فى : (المناسك باب «١») .

(٣) رواه فى : ٥ - كتاب المناسك ، ١ - باب فرض الحج ، رقم : (١٧٢١) .

(٤) رواه فى : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٢ - باب فرض الحج ، رقم : (٢٨٨) .

(٥) السنن الكبرى : (٣٢٦ / ٤) .

(٦) رواه الحاكم : (١ / ٤٧٠ ، ٢ / ٢٩٤) .

(٧) نيل الأوطار : (٤ / ٢٧٩ ، ٢ ح) كتاب المناسك ، باب وجوب الحج والعمرة وثوابهما .

(٨) رواه أحمد (١ / ٢٩١) والبيهقى (٤ / ٣٢٦) ونصب الراية (٣ / ٢) والتلخيص (٢ / ٢٢) وابن كثير فى

«التفسير» (٢ / ٦٧) والدارقطنى (٢ / ٢٧٩) .



باب وجوب الحج على الفور

٢٥٥١ - عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : «تعجلوا إلى الحج - يعنى الفريضة - فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له» رواه أحمد^(١) «نيل الأوطار»^(٢) وصححه الحاكم فى «المستدرک»^(٣) وأقره عليه الذهبى .

باب وجوب الحج على الفور

قوله : «عن ابن عباس إلخ» قلت : رواه الحاكم^(٤) فى «مستدرکه» بلفظ : «من أراد الحج فليتعجل» . وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبى : صحيح ، وأبو صفوان (الراوى عن ابن عباس اسمه) مهرا ن ولم يجر ح اهـ . وفى الباب عن أبى أمامة عند سعيد بن منصور فى «سننه» ، وأحمد^(٥) ، وأبى يعلى ، والبيهقى^(٦) ، بلفظ : «من لم يحبس مرض ، أو حاجة ظاهرة ، أو مشقة ظاهرة ، أو سلطان جائر ، فلم يحج فليمت إن شاء يهوديا ، وإن شاء نصرانيا» ورواه أحمد^(٧) عن ابن سابط عن النبى ﷺ ، وكذا رواه ابن أبى شيبه مرسلًا ، وله طرق أخرى عن على مرفوعا عند الترمذى^(٨) بلفظ : « من ملك زاد أو راحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا» . وقد روى من طريق ثالثة عن أبى هريرة رفعه عند ابن عدى^(٩) وهذه الطرق يقوى بعضها بعضا .

(١) رواه أحمد (٣١٤/١) والترغيب (١٦٨/٢) والكنز (١١٨٨٨) .

(٢) النيل : (٢٨٤/٤ ، ح ١) باب وجوب الحج على الفور .

(٣) انظر : الحاشية رقم «٤» القادمة .

(٤) رواه الحاكم : (٤٤٨/١ ، ٤٤٩) .

(٥) رواه أحمد : (٢١٤/١ ، ٢٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣٥٥) .

(٦) السنن الكبرى : (٤ / ٣٣٤) .

(٧) فى المسند : (١ / ٣١٣) .

(٨) رواه الترمذى فى (الحج باب «٤» وتفسير سورة ٣ ، ٦ / ٦٣) ، وقال الترمذى : «هذا حديث

حسن ، والعمل عليه عند أهل العلم أن الرجل إذا ملك زادا وراحلة ، وجب عليه الحج» .

(٩) فى «الكامل» : (٧ / ٢٥٨٠) .

٢٥٥٢ - عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، عن الفضل ، أو أحدهما عن الآخر قال : رسول الله ﷺ : «من أراد الحج فليتعجل ؛ فإنه قد يمرض المريض ، وتضل الراحلة ، وتعرض الحاجة» . رواه أحمد^(١) ، وابن ماجه^(٢) ، وفي إسناده إسماعيل بن خليفة العبسي أبو إسرائيل صدوق ضعيف الحفظ ، كذا في «النيل»^(٣) ، قلت : وله

وبذلك يتبين مجازفة ابن الجوزي في عده لهذا الحديث من الموضوعات ؛ فإن مجموع تلك الطرق لا يقصر عن كون الحديث حسنا لغيره ، وهو محتج به عند الجمهور ، لا يقدح في ذلك قول العقيلي والدارقطني : لا يصح في الباب شيء ؛ لأن نفى الصحة لا يستلزم نفى الحسن . قال الحافظ : وإذا انضم هذا الموقوف (أى موقوف عمر وسيأتي) إلى مرسل ابن سابط علم أن لهذا الحديث أصلا ، ومحمله على من استحلت الترك ، وتبين بذلك خطأ من ادعى أنه موضوع . انتهى ، ملخصا من «النيل» .

قلت : وحديث ابن عباس الثاني حسن الإسناد على أصلنا الذي أصلناه غير مرة : من أن الراوى إذا كان مختلفا في توثيقه فحديثه حسن ، وأبو إسرائيل كذلك ، فقد قال فيه أحمد : يكتب حديثه ، وقد روى حديثا منكرا في القتل (وهذا ليس بجرح ما لم يكثر منه رواية المناكير ، كما ذكرناه في «المقدمة» وقال ابن معين في رواية : صالح الحديث ، وفي أخرى : صالح ضعيف ، وقال أبو زرعة : صدوق إلا أن في رأيه غلو ، وقال أبو حاتم : حسن الحديث ، جيد اللقاء ، وله أغايب كذا في «تهذيب التهذيب» وفيه أيضا : قال أبو داود : لم يكن يكذب ، حديثه ليس من حديث الشيعة ، وليس فيه نكارة اهـ .

واستدل بما ذكرناه في الباب على أن الحج واجب على الفور ، ووجه الدلالة من حديث ابن عباس الأول والثاني المذكورين في المتن ظاهر ؛ للأمر بالتعجيل إلى الحج ، وهو المراد

(١) في المسند : (٢١٤/١) ، ٢٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣٥٥ .

(٢) رواه في : ٢٥ - كتاب المناسك ، ١ - باب الخروج إلى الحج ، رقم : (٢٨٨٣) .

في الزوائد . في إسناده إسماعيل أبو خليفة أبو إسرائيل الملائي ، قال فيه ابن عدى : عامة ما يرويه يخالف الثقات ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال الجرجاني : مفتر زائع . نعم ! قد جاء : «من أراد الحج فليتعجل» بسند آخر رواه الحاكم ، وقال صحيح ، ورواه أبو داود أيضا .

(٣) نيل الأوطار : (٤/ ٢٨٤ ح ٢) باب وجوب الحج على الفور . وقال الشوكاني : «حديث ابن عباس في إسناده إسماعيل بن خليفة العبسي أبو إسرائيل وهو صدوق ضعيف الحفظ» وقال ابن عدى :

«عامة ما يرويه يخالف فيه الثقات»



شواهد كما سنذكره ، فالحديث حسن .

بالوجوب على الفور ، وفى الباب طريق صحيحة إلا أنها موقوفة ، رواها سعيد بن منصور والبيهقى^(١) عن عمر بن الخطاب ، قال : لقد هممت أن أبعث رجالا إلى هذه الأمصار فينظروا من كان له جلة ولم يحج فيضربوا عليه الجزية ، ما هم بمسلمين ، ما هم بمسلمين . ذكره الحافظ فى «التلخيص» ودلالته على وجوب الحج على الفور ظاهرة ، ومثله لا يقال بالرأى ، فله حكم المرفوع ، والله أعلم .

وفى الهداية : ثم هو واجب على الفور عند أبى يوسف ، وعن أبى حنيفة ما يدل عليه ، وعند محمد والشافعى على التراخى ؛ لأنه وظيفة العمر ، فكان العمر فيه كالوقت فى الصلاة ، وجه بوقت خاص ، والموت فى سنة واحدة غير نادر ، فيتضيق احتياطا ، ولهذا كان الأول أنه يختار التعجيل أفضل ، بخلاف وقت الصلاة ؛ لأن الموت فى مثله نادر . وفى حاشية الهداية عن العيني فى « المحيط » : أن أصح الرواية عن أبى حنيفة أنه على الفوز اهـ . ولو أخره سنين بلا عذر يصير فاسقا مردود الشهادة ؛ لأن التأخير صغيرة ؛ لأنه مكروه تحريما ، وبارتكاب الصغيرة مرة لا يصير فاسقا بل بالإصرار عليها « بحر » .

والظاهر أنه بمرتبتين لا يصير إصرارا فلذا قال : سنين وفى «شرح المنار» لابن نجيم : أن حد الإصرار أن يتكرر منه تكرار يشعر بقلة المبالاة بدينه إشعار ارتكاب الكبيرة بذلك اهـ . ومقتضاه أنه غير مقدر بعدد ، بل مفوض إلى الرأى والعرف . «رد المحتار» كذا فى « غنية الناسك » .

قلت : والأولى تقديره فى الحج بخمسة أعوام لوروده فى الأثر ، وهو ما رواه ابن أبى شيبه^(٢) وابن حبان^(٣) فى «صحيحه» مرفوعا عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ، أن رسول الله ، قال : «يقول الله عز وجل : إن عبدا صححت له جسمه ، ووسعت عليه فى المعيشة تمضى عليه خمسة أعوام لا يفد إلى محروم» كذا فى «الترغيب» يقول المنذرى : أخبرنى بعض أصحابنا : كان حسن بن حى (الإمام المجتهد الزاهد) يعجبه هذا الحديث وبه

(١) قوله : «رواه سعيد بن منصور والبيهقى» سقطت من «الأصل» ، وأثبتناها من «المطبوع» ورواية البيهقى فى السنن الكبرى : (٣٤٤/٤) .

(٢) الترغيب : (٢/٤)

(٣) الإحسان : (٦/٦) وأورده الهيثمى فى «مجمع الزوائد» (٢٠٦/٣) وعزاه إلى الطبرانى فى ==

باب إشتراط الحرية والبلوغ لوجوب الحج

٢٥٥٣- عن ابن عباس رضى الله عنهما، قال : قال رسول الله ﷺ : «أيا صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه أن يحج حجة أخرى ، وأيا أعرابي حج ثم هاجر فعليه أن يحج وأيا عبد حج ثم أعتق فعليه أن يحج حجة أخرى» . رواه الحاكم فى المستدرك^(١) ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وصوب البيهقى^(٢) وقفه وقال : تفرد برفعه محمد بن المنهال واستدرك الشيخ فى الإمام على البيهقى وقال : رواه الإسماعيلى فى مسند الأعمش عن الحارث بن سريج أبى عمر النقال عن يزيد بن زريع به مرفوعا، فزال التفرد اهـ . زيلعى^(٣) ويؤيد صحة رفعه ما رواه ابن أبى شيبة فى «مصنفه»^(٤) نا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن أبى ظبيان ، عن ابن عباس ، قال : احفظوا عنى ، ولا تقولوا قال ابن عباس فذكره ، وهذا ظاهره أنه أراد أنه مرفوع . كذا فى «التلخيص»^(٥) الحبير وأخرجه الضياء فى «المختارة» كما فى «كنز العمال»^(٦) ،

يأخذ ، ويجب للرجل الصحيح الموسر أن لا يترك الحج خمس سنين اهـ . وإنما قلت . والأولى ولم أقل بالوجوب ؛ لأن الحديث ليس بنص فى التحديد ، بل يحتمل كون المقصود النهى عن التأخير الفاحش ، وهو يختلف باختلاف الأحوال ، والتحديد بخمسة أعوام تمثيل ، قاله الشيخ مد ظله .

باب اشتراط الحرية والبلوغ لوجوب الحج

قوله : «عن ابن عباس إلخ» ، قلت : دلالته على معنى الباب ظاهرة . ومعنى قوله ﷺ :

== «الأوسط وأبو يعلى» إلا أنه قال : «خمس أعوام» ، ورجال الجميع رجال الصحيح .
(٢٠١) أورده الألبانى فى «الإرواء» (١٥٦/٤) وعزاه إلى الحاكم والبيهقى (٣٢٥/٤) والقرطبى فى «التفسير» (١٤٦/٤) وقال الحاكم : «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ، والمجمع (٣/ ٢٠٥) وعزاه إلى الطبرانى فى «الأوسط» ورجاله الصحيح .

(٣) نصب الراية : (٦/٣) .

(٤) قوله : «فى مصنفه» سقط من الأصل ، وأثبتناه من المطبوع .

(٥) التلخيص الحبير : (٢/ ٢٢٠) وانظر الإرواء : (١٥٦/٤) .

(٦) كنز العمال : (١٢٢٢٧) .



وأحاديثه في «المختار» صحاح على قاعدة الكنز .

باب اشتراط الزاد والراحلة

٢٥٥٤ - عَنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ : قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا السَّبِيلُ ؟ قَالَ : «الزاد والراحلة» أخرج الحاكم في «المستدرک»^(١) ، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، قال: وتابعه «أى سعيد بن أبى عروبة» حماد بن سلمة ، عن قتادة ، ثم أخرجه كذلك

«أما أعرابى حج ثم هاجر فعليه أن يحج حجة أخرى»^(٢) أنه محمول على زمان كانت الهجرة فيه شرطاً لقبول الإسلام وصحته في الحكم ، فكأنه حج قبل أن يسلم ، فعليه إذا هاجر أن يحج حجة أخرى .

والحارث بن شريح النقال أحد الفقهاء مختلف في توثيقه ، قال الأزدى : تكلموا فيه حسداً وذكره ابن حبان في «الثقات» ووثقه ابن معين في رواية ، كما في «اللسان» .

وفى الهداية : وإنما شرط الحرية والبلوغ لقوله عليه السلام ، فذكره بلفظ : «أما عبد حج عشر حجج إلخ» ، وليس في الروايات ذكر العدد على ما أدى إليه نظرى ، قال : والعبادات بأسرها موضوعة عن الصبيان اهـ . قلت : والحج مركب من العبادة البدنية والمالية ، ولذا تجرى فيه النيابة عند العذر ، ولا ملك العبد ، فلا يقدر على تملك الزاد والراحلة فلم يكن أهلاً لوجوبه ، فلذا لا يجب على عبيد أهل مكة ، بخلاف اشتراط الزاد والراحلة في حق الحر الفقير ، فإنه للتيسير لا الأهلية ، فوجب على فقراء مكة وفقراء الآفاق إذا وصلوا إلى أرض الحرم بسؤال ونحوه فافهم ، كذا في حاشية «الهداية» بتغير يسير في العنوان والتعبير .

باب اشتراط الزاد والراحلة

قوله : «عن أنس وعن ابن عمر إلخ» ، قلت : دلالة الحديثين على معنى الباب ظاهرة . وفسر الزاد بنفقة وسط لا إسراف فيه ولا تقتير والراحلة بقدر ما يسير به شق محمل ، أو رأس زاملة ملكاً أو إجارة ، لا بطريق الإعارة والإباحة ، فلو وهب له مال ليحج به لا يجب عليه قبوله ويشترط كون الزاد والراحلة فاضلاً عن المسكن وما لا بد منه ، وعن نفقة

(١) ورواه الحاكم : (١/٤٤١) وقال : «صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه» .



وقال: صحيح على شرط مسلم ، زيلعى ، وفى « الدراية » : رجاله موثقون اهـ .
وقد روى من طرق أخرى صحيحة عن الحسن مرسلا فى سنن سعيد بن منصور ،
ومن طرق عديدة مرفوعا عن ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وجابر ، وعبد الله بن
عمرو بن العاص ، وابن مسعود ، مروية فى سنن ابن ماجه ^(١) ، والترمذى ^(٢) ،
والدارقطنى ^(٣) ، وابن عدى ^(٤) اهـ . كذا فى حاشية " الهداية " عن " فتح القدير " .

٢٥٥٥ - عن ابن عمر ، قال : جاء رجل إلى النبى ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! ما
يوجب الحج ؟ قال : « الزاد والراحلة » . أخرجه الترمذى ^(٥) ، وقال : حديث حسن ،

عياله إلى حين عوده ، كذا فى « الهداية » وحواشيها .

واعلم أن للحج شرائط ، بعضها شرائط الوجوب ، وهى التى إذا وجدت بتمامها وجب
الحج عليه وإلا فلا ، وبعضها شرائط وجوب الأداء ، وهى التى إذا وجدت بتمامها مع
شروط الوجوب وجب أدائه بنفسه ، وإن فقد واحد منها مع تحقيق شروط الوجوب
بتمامها فلا يجب الأداء بنفسه ، بل عليه الإحجاج أو الإيصاء به عند الموت ، وشرائط
الوجوب سبعة على الأصح : الأول : الإسلام ، فلا يجب على كافر ولا يصح منه ،
والثانى : العلم بكون الحج فرضا إما بالكون فى دار السلام ، وإما بإخبار رجلين ، أو
رجل وامرأتين ، أو واحد عدل فى دار الحرب والثالث والرابع : البلوغ ، والعقل ،
والخامس : الحرية ، والسادس : الاستطاعة ، وهى القدرة على زاد يلىق بحاله ولو لمكى ،
وعلى راحلة لغير مكى ، وليس من شرط الوجوب على أهل مكة ومن حولهم الراحلة ؛
لأنه لا تلحقهم مشقة زائدة فى الأداء فأشبه السعى إلى الجمعة ، والسابع : الوقت ، أى
وجود القدرة فيه ، وهو أشهر الحج ، أو وقت خروج أهل بلده إن كانوا يخرجون قبلها ،
فلا يجب إلا على القادر فيها أو فى وقت خروج أهل بلده ، كذا فى « غنية الناسك » ^(٦) .

(١-٤) أورده الألبانى فى « الإرواء » (١٦٠ / ٤) وعزاه إلى الترمذى (٨١٣ ، ٢٩٩٨) وابن ماجه (٢٨٩٦ ،

٢٨٩٧) والدارقطنى (٢١٥ / ٢) وابن عدى فى « الكامل » والبيهقى (٣٢٧ / ٤ ، ٣٣٠) وابن

أبى شيبة فى « المصنف » (٩١ / ٤ ، ٩٣) ، وقال الترمذى : « هذا حديث حسن » .

(٥) انظر الحاشية (١ - ٤) السابقة .

(٦) غنية الناسك : (٢ ، ٨) .



والعمل عليه عند أهل العلم ، أن الرجل إذا ملك زادا وراحلة وجب عليه الحج اهـ .

باب اشتراط الصحة وعدم الحبس والخوف من السلطان وعدم المشقة الظاهرة وأمن الطريق لوجوب الأداء

٢٥٥٦ - عن أبي أمامة مرفوعا : « من لم يجبسه مرض ، أو حاجة ظاهرة ، أو مشقة ظاهرة ، أو سلطان جائر ، فلم يحج فليمت إن شاء يهوديا ، وإن شاء نصرانيا » أخرجه سعيد بن منصور في سننه وأحمد وأبو يعلى والبيهقي وله طرق عديدة ذكرها الشوكاني في النيل ثم قال : إن مجموع تلك الطرق لا يقصر عن كون الحديث حسنا لغيره وهو محتج به عند الجمهور ^(١) اهـ .

وقد ذكرنا في المتن ما يدل على كون البلوغ والحرية والزاد والراحلة شرطا لوجوبه ، وأما العقل والإسلام فلما تقرر في الأصول أن العقل شرط لصحة التكليف ، وأن الكافر ليس بمخاطب بالفروع ، وأما العلم فلكون الحج من الأعمال الاختيارية ، وهى لا تتأتى إلا بالعلم والإرادة ، وسيأتي ما يدل على كون الوقت والقدرة فيه شرطا لوجوبه ، والأصل فيه قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ ^(٢) .

باب اشتراط الصحة وعدم الحبس والخوف من السلطان وعدم المشقة الظاهرة و أمن الطريق لوجوب الأداء

قوله : « عن أبي أمامة النخ » : قلت : فيه دلالة على أن التأخير في الحج لأجل المرض والمراد به ما يمنع عن السفر والذهاب إلى بيت الله - أو لأجل الحاجة الظاهرة - كحضانة الولد الصغير المحتاج إليه - أو تعهد الوالد أو الوالدة المريضين المحتاجين إلى خدمته ، أو لأجل المشقة الظاهرة - كما إذا كان معضوبا أى شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة بنفسه أو لأجل الحبس والخوف من السلطان ، أو قطاع الطريق ، حتى غلب الخوف على القلوب ؛ لوقوع النهب والغلبة من المحاربين مرارا ، لا يوجب الوعيد ، ويجوز لمن ابتلى بمثل هذه الأعذار أن يؤخر الحج إلى زوال العذر ، ثبت كون صحة البدن ، وعدم الحبس والخوف ،

(١) تقدم تحت الحديث ، رقم : (٢٥٥١) .

(٢) سورة البقرة آية : (١٩٧) .

٢٥٥٧ - عن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما ، قال: جاء رجل من خثعم إلى رسول الله ﷺ فقال: إن أبى أدركه الإسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل ، والحج مكتوب عليه ، أفأحج عنه ؟ قال: أنت أكبر ولده ؟ قال: نعم ، قال: أرأيت لو كان على أبك دين فقضيته عنه أكان يجزىء ذلك عنه ؟ قال: نعم ، قال: فأحجج عنه . رواه أحمد ^(١) والنسائي ^(٢) بمعناه ، قال الحافظ: إن إسناده صالح ، كذا في «نيل الأوطار» ^(٣) .

وأمن الطريق ، من شروط وجوب الأداء للحج ، وليس شئ منها من شروط نفس الوجود؛ لأن النبي ﷺ فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير ، ولو كان أمن الطريق وما أشبهه منها لذكره ، وإلا كان من تأخير البيان عن وقت الحاجة فافهم ، كذا في «الهداية» وحاشيتها للعنى .

وقد اختلفت الرواية عن الإمام فى : أن الصحة ، وهى سلامة البدن عن الآفات المانعة عن القيام بما لابد منه فى سفر الحج - وعدم الخوف والجس من السلطان ونحوه ، وأن الطريق ، من شروط وجوب الأداء ، أو نفس الوجوب ، والأصح أنها من شروط وجوب الأداء وهو ظاهر الرواية عن صاحبيه ذكره فى غنية الناسك عن البحر وغيره .

قوله : «عن عبد الله بن الزبير إلخ» ، فيه دلالة على كون الحج واجبا على المعسوب ، أى الشيخ الكبير الذى لا يستطيع ركوب الرجل ، ووجه الدلالة سكوته ﷺ على قول الرجل: والحج مكتوب عليه وقوله : « فأحجج عنه » بعد ضرب المثل له بقضاء ديون الناس ، وإذا كان هذا حكم المعسوب فالمقعد ، والزمن ، والمفلوج ، ومقطوع الرجلين أو اليدين أو الرجل الواحدة ، والأعمى ، والمريض ، إذا ملكوا الزاد والراحلة ومؤنة من

(١) فى المسند : (٣ / ٤ ، ٥) .

(٢) فى « الصغرى » . (٢٦٣٨) بنحوه (١٨ / ٥ - ٢٠) ورواه البيهقى (٥ / ٤) .

(٣) نيل الأوطار : (٢٨٥ / ٤ ، ح ٣) ، باب وجوب الحج على المعسوب إذا أمكنته الاستئابة ، وعن الميث إذا كان قد وجب عليه . قال الشوكانى : « وأحاديث الباب تدل على أنه يجوز الحج من الولد عن والده إذا كان غير قادر على الحج ، وقد ادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة بالحنعمية كما اختص سالم مولى أبى حذيفة بجواز إرضاع الكبير ، حكاه ابن عبد البر » .



باب اشتراط المحرم أو الزوج لوجوب أداء الحج على المرأة

٢٥٥٨ - عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحج امرأة إلا ومعها محرم ، فقال رجل : يا نبي الله ! إنني اكتتبت في غزوة كذا وامرأتى حاجة ، قال : ارجع فحج معها » رواه البزار ^(١) ، وأخرجه الدارقطني ^(٢) بنحوه ، وإسناده صحيح «دراية» .

يرفعهم ويضعهم ويقودهم إلى المناسك مثله ، وفيه تأييد لقول صاحبي الإمام بأن الصحة وسلامة البدن ليس من شروط الوجوب ، بل هي من شروط وجوب الأداء ، فلا يجب عليهم الأداء بأنفسهم للمشقة الظاهرة ، بل عليهم الإحجاج أو الإيصاء به عند الموت ، وصححه قاضيخان ، واختاره كثير من المشايخ ، منهم ابن الهمام رحمهم الله تعالى ، وهو رواية عن الإمام أيضا كما في «رد المحتار» و «غنية الناسك» .

باب اشتراط المحرم أو الزوج لوجوب أداء الحج على المرأة

قوله : « عن ابن عباس إلى آخر أحاديث الباب » قلت : دلالتها على معنى الباب ظاهرة ، فلا يجوز لامرأة بالغة ولو عجوزاً ولو معها غيرها من النساء الثقات والرجال الصالحين ، أن تخرج للحج مسيرة سفر بغير محرم أو زوج ، أما في أقل منها فيجب إذا لم تكن معتدة ^(٣) ، وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله تعالى عنهما كراهة خروجها مسيرة يوم واحد بغير محرم أو زوج ، وينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد

(١) قوله : « البزار » سقط من «الأصل» ، وأثبتناه من «المطبوع» .

(٢) رواه الطبراني والدارقطني : (٢٢٣ / ٢) .

(٣) في هامش المطبوع (١٠ / ١٠) قال : « اختلفت الروايات في أن المحرم للمرأة هل هو شرط الوجوب أو وجوب الأداء ، والأصح الثاني ، كما صرح به في « غنية الناسك » وغيره ، واختلف في وجوب التزوج عليها ليحج بها إن لم تجد محرماً ، فمن قال بالأول قال : لا يجب عليها شيء من ذلك ، ومن قال بالثاني قال : وجب عليها جميع ذلك ، كذا في «الفتح» ، لكن مشى في «اللباب» على الثاني مع أنه قال : لا يجب عليه التزوج ؛ لما ذكرنا من أنه لا يحصل غرضها بالتزوج ؛ لأن الزوج له أن يمتنع من الخروج معها بعد أن يملكها ، ولا تقدر على الخلاص منه ، وربما لا يوافقها .

٢٩٣٨ اشتراط المحرم أو الزوج لوجوب أداء الحج على المرأة إعلاء السنن
 ٢٥٥٩ - عن أبي أمامة رفعه : « لا يحل لامرأة مسلمة أن تحج إلا مع زوج أو ذى
 محرم » وفيه أبان بن أبي عياش وهو متروك ، رواه الطبراني ، وأخرجه الدارقطني ^(١)
 من وجه آخر بنحوه ، بلفظ : « لا تسافر امرأة ثلاثة أيام أو تحج إلا ومعها زوجها » وفيه جابر
 الجعفي ، « دراية » قلت : قد انجبر ضعفه بتعدد الطرق ، وجابر الجعفي حسن الحديث على
 الأصل الذى أصلناه غير مرة .

الزمان ، لكن إذا كان المذهب هو الأول فليس للزوج منعها إذا كان بينها وبين مكة أقل من
 ثلاثة أيام « فتح » ، كذا فى « غنية الناسك » .

قلت : ويؤيد القول بالمنع عن الخروج مسيرة يوم ما أخرجه الشيخان ^(٢) عن أبي هريرة
 « لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذى محرم » كذا فى
 « الدراية » إنما كان المذهب هو الأول لتواتر الروايات بالثلاث ، فكل من روى من الصحابة
 أقل منها قد روى الثلاث أيضا ، فهذا أبو هريرة رضى الله تعالى عنه قد روى عنه
 الطحاوى ^(٣) بأسانيد عديدة صحاح قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يحل لامرأة أن تسافر
 مسيرة ثلاثة أيام إلا مع رجل يحرم عليها نكاحه » وهذا أبو سعيد الخدرى قد روى عن
 « الشيخين » ^(٤) : « لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم منها » وروى عنه
 الطحاوى بسند صحيح مرفوعا : « لا تسافر المرأة سفر ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعها زوجها
 أو ابنها أو أخوها أو ذو محرم منها » وروى مثله ^(٥) عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن

(١) رواه الدارقطني : (٢٢٣ / ٢) .

(٢) تقدم ، ورواه البخارى فى : ١٨ - كتاب تقصير الصلاة ، ٤ - باب فى كم يقصر الصلاة .

ورواه مسلم فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٧٤ - باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ، رقم (٤٢١) .

ورواه مالك فى : ٥٤ - كتاب الاستئذان ، ١٤ - باب ما جاء فى الوحدة فى السفر للرجال والنساء ،
 رقم (٣٧) .

(٣) شرح معانى الآثار : (١١٤ / ٢) .

(٤) تقدم ، وهو فى البخارى (١١٩٧) وفى مسلم (٤١٣ / كتاب الحج) .

(٥) شرح معانى الآثار : (١١٣ / ٢) .

عبد الله بن عمرو ، عن رسول الله ﷺ .

واتفقت الروايات عن ابن عمر بذكر الثلاث ، والمعتمد عليها ، وهى الأصل فى الحكم وذكر اليومين ومسيرة يوم واحد إنما هو لعارض اختلاف الأحوال من فساد الزمان ونحوه ، ولذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف مرة بكراهة خروجها مسيرة يوم واحد ، واستحسن العلماء الإفتاء به لفساد الزمان ، فانظر - رحمك الله - إلى مراعاة الحنفية لدرجات الأحاديث ، واهتمامهم بالجمع بين مختلفها ، فلن تجدهم إن شاء الله تاركى العمل بحديث ما فى باب من الأبواب ، اللهم إلا أن يكون منسوخا ثابت النسخ ، أو موضوعا ظاهر الوضع فرحم الله طائفة قد طعنوا فى مثل هذا الإمام : بأنه يقدم القياس على النصوص . وهذه والله فرية بلا مرية ، فإن مذهب أبى حنيفة تقديم الحديث الضعيف على آراء الرجال .

هذا المحرم من لا يجوز له مناكحتها على التأييد بقرابة ، أو رضاع ، أو مصاهرة بنكاح أو سفاح ، على الأصح ، لكن ذكر قوام الدين شارح « الهداية » : أنه إذا كان محرما بالزنا لا تسافر معه ، إليه ذهب القدورى ، وبه نأخذ وهو الأحوط فى الدين ، وأبعد من التهمة . ونقل أبو السعود رحمه الله عن « البزازية » : لا تسافر بأخيها رضاعا فى زماننا . قال فى « رد المحتار » : أى لفساد الزمان ، ويؤيده كراهة الخلوة بها كالصهرة الشابة ، فينبغى استثناء الصهرة الشابة ، ههنا أيضا ؛ لأن السفر كالخلوة اهـ . من « غنية الناسك » .

قال الحافظ فى « الفتح » فى حديث ابن عباس مرفوعا : « لا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم إلخ » ما نصه : كذلك أطلق السفر ، وقيده فى حديث أبى سعيد الآتى بمسيرة يومين وفى حديث أبى هريرة بمسيرة يوم وليلة ، وعنه روايات أخرى ، وحديث ابن عمر رضى الله عنه مقيدا بثلاثة أيام ، وعنه روايات أخرى أيضا ، وقد عمل أكثر العلماء فى هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقييدات ، وقال النووى : ليس المراد من التحديد ظاهره ، بل كل ما يسمى سفرا ، فالمرأة منهية عنه إلا بالمحرم ، وإنما وقع التحديد عن أمر وقع فلا يعمل بمفهومه ، وقال ابن المنير : وقع الاختلاف فى مواطن بحسب السائلين ، ويحتمل أن يكون



ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها ، فيؤخذ بأقل ما ورد في ذلك ، وأقله الرواية التي فيها ذكر البريد ، فعلى هذا يتناول السفر طويل السير وقصيره ، ولا يتوقف امتناع سير المرأة على مسافة القصر خلافاً للحنفية ، وحجتهم أن المنع المقيد بالثلاث متحقق ، وما عداه مشكوك فيه ، فيؤخذ بالمتيقن .

قلت : بل حجتهم أن ذكر الثلاث كان بعد ذكر ما دونها ، فكانت المرأة منهية عن السفر مسيرة بريد أولاً حين غلبة الخوف وشدة ضعف أهل الإسلام ، ثم نهيت عن السفر مسيرة يوم وليلة حين حصلت للمسلمين قوة ، ثم نهيت عنه مسيرة يومين حين زادت قوتهم ، ثم نهيت عن السفر مسيرة ثلاث إلا بمحرم حين كملت قوتهم ، وزادت شوكتهم ، وهذا أحسن ما يجمع به بين مختلف الحديث ، وإنما يؤخذ بالآخر ، فالآخر من أمر النبي ﷺ كما قد عرف في الأصول ، فافهم .

قال الحافظ : نوقض بأن الرواية المطلقة شاملة لكل سفر ، فينبغي الأخذ بها وطرح ما عداها ، فإنه مشكوك فيه ، (قلت : هذا حيث لم يكن الجمع بين مختلف الحديث ، وإلا فالجمع بين الآثار أولى من إعمال بعضها وطرح بعضها ، كما ذكرناه في المقدمة ، وقد أمكن الجمع ههنا فلا يجوز الأخذ برواية وطرح ما عداها) قال الحافظ : ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص ، وترك حمل المطلق على المقيد ، وقد خالفوا ذلك ههنا .

قلت : حديث ابن عباس ليس بمطلق إذا حمل على السفر الشرعى ، فقد أجمعوا على كونه مقيداً بمسافة محدودة كما ذكرناه في صلاة المسافر من هذا الكتاب ، وسيأتى في باب عدم جواز القصر بمنى للمقيم ، فلم يخالف الحنفية قواعدهم في هذا الباب .

قال الحافظ : والاختلاف إنما وقع في الأحاديث التي وقع فيها التقييد ، بخلاف حديث الباب فإنه لم يختلف على ابن عباس فيه : (قلت : رواية غير ابن عباس زادت على رواية ابن عباس ، فالأخذ بالزائد أولى ، ولكن الزائد في نفسه مختلف ، فرجح خبر الثلاث ، لما ذكره الطحاوى : أن حديث الثلاث واجب استعماله على كل حال ، وما خالفه فقد يجب استعماله إن كان هو المتأخر ، ولا يجب إن كان هو المتقدم ، فالذى وجب علينا استعماله والأخذ به في كلا الحالين أولى مما يجب استعماله في حال وتركه في حال اهـ .



من « العمدة » للعيني .

قال الحافظ : وفرق سفيان الثوري بين المسافة البعيدة فمنعها دون القرية ، وتمسك أحمد لعموم الحديث ، فقال : إذا لم تجد زوجا أو محرما لا يجب عليها الحج ، هذا هو المشهور عنه ، وعنه رواية أخرى ، كقول مالك ، وهو تخصيص الحديث بغير سفر الفريضة ، قالوا : وهو مخصوص بالإجماع ، قال البغوي : لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير الفرض إلا مع زوج أو محرم إلا كافرة أسلمت في دار الحرب أو أسيرة تخلصت ، وزاد غيره : أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجدتها رجل مأمون ، فإنه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة ، قالوا : وإذا كان عمومه مخصوصا بالاتفاق فليخص منه حجة الفريضة ، وأجاب صاحب « المغني » : بأنه سفر الضرورة ، فلا يقاس عليه حالة الاختيار ؛ ولأنها تدفع ضررا متيقنا بتحمل ضرر متوهم ، ولا كذلك السفر للحج ، وقد روى الدارقطني ^(١) وصححه أبو عوانة حديث الباب (أى حديث ابن عباس) من طريق ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، بلفظ : « لا تحجن امرأة إلا ومعها ذو محرم » فنص في نفس الحديث على منع الحج ، فكيف يخص من بقية الأسفار ؟ والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات ، ومن الأدلة على جواز سفر المرأة مع النسوة الثقات إذا أمن الطريق أو أحاديث الباب ، (وهو حديث إذن عمر رضي الله عنه لأرواح النبي ﷺ في آخر حجة حجها ، فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن ، لاتفاق عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ونساء النبي ﷺ على ذلك ، وعدم نكير غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك ، ومن أبي ذلك من أمهات المؤمنين ، فإنما أباه من جهة خاصة لما تقدم ، لا من جهة توقف السفر على المحرم) اهـ . ملخصا .

وأجاب عنه الطحاوي بما نصه ، حدثني بعض أصحابنا ، عن محمد بن مقاتل الرازي لا أعلمه إلا عن حكام الرازي ، قال : سألت أبا حنيفة : هل تسافر المرأة بغير محرم ؟ فقال : لا ، نهى رسول الله ﷺ أن تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعها زوجها أو أبوها أو ذو رحم منها ، قال حكام : فسألت العزرمي : فقال : لا بأس بذلك ، حدثني عطاء : أن عائشة كانت تسافر بلا محرم قال : فأتيت أبا حنيفة فأخبرته بذلك ، فقال أبو

(١) رواه الدارقطني : (٢٢٣/٢) وفتح الباري (٧٥/٤) .



٢٥٦٠ - عن ابن عمر مرفوعا : « لا تسافر المرأة ثلاثا إلا ومعها ذو محرم » وفي

لفظ : ثلاث ليال « وفي لفظ : « فوق ثلاث » أخرجه الشيخان ^(١) ، دراية .

حنيفة : لم يدر العزرمي ما روى ، كان الناس لعائشة محرما فمع أيهم سافرت فقد سافرت مع محرم ، وليس الناس لغيرها من النساء كذلك اهـ . من « شرح معاني الآثار » قال العيني في « العمدة » : ولقد أحسن أبو حنيفة في جوابه هذا ؛ لأن أزواج النبي ﷺ كلهن أمهات المؤمنين ، وهم محارم لهن ؛ لأن المحرم من لا يجوز نكاحها على التأبيد فكذلك أمهات المؤمنين حرام على غير النبي ﷺ إلى يوم القيامة اهـ . قلت : وإنما أمرن بالحجاب عن سائر المسلمين غير ذوى القربى إجلالا لهن وإعظاما لشأنهن ، وصيانة لقلوبهم عن الخطرات التي لا تليق بحضرتهم ، فافهم .

سفر المرأة مع عبدها ضيعة :

قال الحافظ في الفتح : ومن قال : إن عبد المرأة محرم لها ، محتاج أن يزيد في هذا الضابط ما يدخله ، وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعا : « سفر المرأة مع عبدها ضيعة » وفي إسناده ضعف ، وقد احتج به أحمد وغيره (واحتجاج المجتهد بحديث تصحيح له) وينبغي لمن أجاز ذلك أن يقيد به إذا كانا في قافلة ، بخلاف ما إذا كانا وحدهما فلا لهذا الحديث اهـ .

قال الحافظ في « الفتح » : واستدل به أى بحديث ابن عباس : « لا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم ، فقال رجل : إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، وامرأتى تريد الحج ، فقال : أخرج معها » على أنه ليس للزوج منع امرأته من حج الفرض ، وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية والأصح عندهم أن له منعها ؛ لكون الحج على التراخي ، وأما ما رواه الدارقطني من طريق إبراهيم الصائغ ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعا في امرأة

(١) تقدم ، رواه : البخارى (١٠٨٨) ومسلم فى (الحج / رقم « ٤١٣ ») .



لها زوج ولها مال ، ولا يأذن لها في الحج : « فليس لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها » فأجيب عنه بأنه محمول على حج التطوع عملا بالحديثين اهـ . وفي الجوهر النقي : هذا الحديث في اتصاله نظر ، وقال البيهقي في « كتاب المعرفة » : تفرد به حسان بن إبراهيم^(١) وفي الضعفاء للنسائي : حسان ليس بالقوى ، وقال العقيلي : في حديثه وهم ، وفي الضعفاء لابن الجوزي : إبراهيم بن ميمون الصائغ لا يحتج به ، قاله أبو حاتم اهـ . قلت : كلاهما مختلف فيه وحديث مثلهما حسن ، ولكنه لا يصلح معارضا لحديث ابن عباس المتفق على صحته .

قال صاحب « الجوهر النقي » : وفي « الإشراف » لابن المنذر : أجمع كل من يحفظ قوله من أهل العلم أن للرجل منع زوجته من الخروج إلى حج التطوع ، واختلفوا في منعه إياها حجة الإسلام ، فقال إبراهيم النخعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : ليس له منعها من حجة الإسلام ، وقال الشافعي : إن أهلت بغير إذنه ففيه قولان : أحدهما : أن تكون كمن أحصر فتذبح وتقصر وتحمل ، والآخر : أن عليه تخليتها ، قال وأصح مذهبه الذي يوافق سائر العلماء ، ولا أعلمهم يختلفون ، أنه ليس له أن يمنعها من صوم ولا صلاة واجب اهـ .

وفيه أيضا : قال البيهقي : باب المرأة يلزمها الحج بوجود السبيل إليه وكانت مع ثقة من النساء في طريق آمنة ، قلت : هذا مخالف لظاهر الحديث الذي ذكره في الباب الذي بعد هذا ، وهو قوله ﷺ : « لا تسافر المرأة ثلاثا » الحديث ، وكما شرط جميع العلماء الصحة وإن كان لا ذكر لها في الآية ، وفسر البيهقي الاستطاعة بالزاد والراحلة بحديث ضعفه هو فيما تقدم ، فلغيره أن يفسر الاستطاعة في حق المرأة بالمحرم بحديث متفق على صحته ، وذهب الحسن ، والنخعي ، وأبو حنيفة وأصحابه ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور إلى أن المحرم أو الزوج من السبيل ، فإن لم تجدهما فلا حج عليها ، وفي « المعالم » للخطابي : المرأة التي وصفها الشافعي لا تكون ذا حرمة ، وقد حظر (النبي) ﷺ أن تسافر إلا معها ذو محرم ، فأباحة الخروج مع عدمه خلاف للسنة وشبهها

(١) حسان بن إبراهيم غير واضحة « بالأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

أصحاب الشافعي بالكافرة تسلم في دار الحرب ، والأسيرة من المسلمين تخلص من الكفار تهاجر إلى المسلمين بلا محرم ؛ لأنه سفر واجب فكذا الحج ، ولو كانا سواء لجاز لها أن تخرج وحدها بلا محرم أو امرأة ثقة ، فلما لم يبح لها إلا مع امرأة ثقة دل على الفرق بينهما .

وقال ابن المنذر : أغفل قوم القول بظاهر هذا الحديث ، يعنى حديث اشترط المحرم في سفر المرأة ، وشرط كل منهم شرطا لا حجة لهم فيما اشترطوه ، فقال مالك : تخرج مع جماعة النساء ، وقال الشافعي : تخرج مع ثقة حرة مسلمة ، وقال ابن سيرين : تخرج مع رجل من المسلمين . وقال الأوزاعي : تخرج مع قوم عدول ، وتتخذ سلما تصعد عليه وتنزل ، ولا يقربها الرجل إلا أنه يأخذ برأس البعير ويضع رحله على ذراعه قال ابن المنذر : وظاهر الحديث أولى ، ولا نعلم مع هؤلاء حجة توجب ما قالوا .

ثم ذكر البيهقي^(١) حديث ابن عمر : من استطاع إليه سبيلا الزاد والراحلة ، وليس في هذا الحديث ولا في هذا الباب اشترط الثقة من النساء ، ولا أمن الطريق ، وقال أبو بكر الرازي : أسقط الشافعي اشترط المحرم وهو منصوص عليه ، وشرط المرأة ولا ذكر لها ، ثم ذكر البيهقي حديث عدى في خروج المرأة من الحيرة إلى مكة ، قلت : هذا خبر منه عليه السلام أن ذلك يقع بعده ، ولم يقل : إن ذلك يجوز أو لا ، وقد قال ﷺ في «الصحيح»^(٢) : « لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول : يا ليتني مكانه » وهذا وإن كان فيه تمنى الموت المنهى عنه لكنه خبر منه ﷺ أن ذلك سيكون ، من غير تعرض منه ﷺ لجوازه ، ثم عقد البيهقي : باب الاختيار لوليها أن يخرج معها . ذكر فيه حديث : « انطلق فأحجج امرأتك » قلت : هذا الحديث يرد على البيهقي في جواز خروجها مع ثقة (من النساء) إذ لو جاز لها ذلك لقال عليه السلام : امضي أنت فيما اكتسبت فيه ، فلا حاجة لها إليك ثم قال : باب المرأة تنهى عن كل سفر لا يلزمها بغير محرم ، قلت : أحاديث هذا الباب تشتمل السفر لما يلزمها ولما لا يلزمها ، (فتخصيصها

(١) السنن الكبرى : (٢٢٥ / ٥) .

(٢) رواه البخاري في : ٩٢ - كتاب الفتن ، ٢٢ - باب لا تقوم الساعة حتى يغط أهل القبور رقم (٧١١٥) .



باب المواقيت وأنه لا يجوز مجاوزتها بغير إحرام لمن أراد دخول مكة

٢٥٦١ - عن ابن عباس ، قال : وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلملم ، قال : فهن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن لمن كان يريد الحج والعمره ، فمن كان دونهن فمهله من أهله ،

بما لا يلزمها لا دليل عليه) وبهذا تبين أن المحرم للمرأة من جملة الاستطاعة كما قررناه اهـ . وبهذا تبين غاية اتباع الحنفية للآثار . وتجنبهم عن القياس بمعرض النصوص ، والله تعالى أعلم .

فائدة :

ذكر الجصاص^(١) في « أحكام القرآن » له : حدثنا عبد الباقي بن قانع ، ثنا بشير بن موسى ، ثنا يحيى بن إسحاق ، ثنا يحيى بن أيوب ، عن حرام بن عثمان ، عن ابني جابر عن أبيهما قال : قال رسول الله ﷺ : « لو أن صبيا حج عشر حجج ثم بلغ لكانت عليه حجة إن استطاع إليه سبيلا ولو أن أعرابيا حج عشر حجج ثم هاجر لكانت عليه حجة إن استطاع إليه سبيلا ، ولو أن مملوكا حج عشر حجج ثم أعتق لكانت عليه حجة إن استطاع إليه سبيلا » اهـ . والحديث ذكره صاحب « الهداية » هكذا ، فقال الحافظ في « الدراية » : لم أجده بذكر عشر حجج في الصبي اهـ . وقد وجدناه فله الحمد ، ولكن فيه حرام بن عثمان الأنصاري المدني ، وقال الشافعي وغيره : الرواية عن حرام حرام ، كذا في « اللسان » .

باب المواقيت وأنه لا يجوز مجاوزتها بغير إحرام لمن أراد دخول مكة

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، دلالة على المواقيت ظاهرة .

قوله : « عن عائشة إلخ » ، قلت : سنده صحيح صالح للاحتجاج به .

قوله : « عن أبي الزبير إلخ » ، قلت : أخرجه مسلم على الشك في رفعه كما تراه وجزم برفعه أحمد وابن ماجه ، لكن في إسناد أحمد ابن لهيعة ، وفيه مقال ، وفي إسناد ابن ماجه إبراهيم بن يزيد الجوزي وهو غير محتج به (عند الكثير من المحدثين وإن حسن له الترمذي) قال الشوكاني في « النيل » : وفي الباب عن الحارث بن عمر والسهمي عند

(١) الجصاص في أحكام القرآن : (ص ٢٦ ج ٢) .

٢٩٤٦ لا يجوز مجاوزة المواقيت بغير إحرام لمن أراد دخول مكة إعلاء السنن

وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها . متفق عليه ^(١) . « نيل الأوطار » ^(٢) .

٢٥٦٢ - عن عائشة رضى الله تعالى عنها : أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق . رواه أبو داود ^(٣) ، والنسائي ^(٤) ، وسكت عنه أبو داود والمنذرى ، قال الحافظ فى « التلخيص » : هو من رواية القاسم عنها ، تفرد به المعافى بن عمران عن أفلح عنه ، والمعافى ثقة اهـ . « نيل الأوطار » ^(٥) .

أبى داود ^(٦) ، وعن أنس عند الطحاوى ^(٧) . وعن ابن عباس عند ابن عبد البر ، وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد ^(٨) ، وفى إسناد الحجاج بن أرطاة ، وهذه الطرق يقوى

(١) رواه البخارى فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٧ - باب مهل أهل مكة للحج والعمرة ، رقم (١٥٢٤) .
أطرافه فى : [١٥٢٦ ، ١٥٢٩ ، ١٥٣٠ ، ١٨٤٥] .

ورواه مسلم فى : الحج ، (ح ١١) ، ٢ - باب مواقيت الحج والعمرة .
قوله : " يلملم " هو جبل من جبال تهامة ، على مرحلتين من مكة ، وقوله : " فهن لهن ولن أتى عليهن من غير أهلهن " أى فهذه المواقيت لهذه الأقطار ، والمراد لاهلها ولن مر عليها من غير أهلها وهن ضمير جماعة المؤنث ، وأصله لمن يعقل ، وقد استعمل فيما لا يعقل ، كما فى قوله تعالى : ﴿ منها أربعة حرم فلا تظلموا فيهن أنفسكم ﴾ أى فى هذه الأربعة ، وقوله : « فمن كان دونهن فمن أهله » هذا صريح فى أن من كان مسكنه بين مكة والميقات فميقاته مسكنه ، ولا يلزمه الذهاب إلى الميقات ، ولا يجوز له مجاوزة مسكنه بغير إحرام .

(٢) نيل الأوطار : (٢٩٥ / ٤ ، ج ١) أبواب المواقيت المكانية وجوار التقدم عليها .

(٣) رواه فى : ٥ - كتاب المناسك ، ٩ - باب فى المواقيت ، رقم : (١٧٣٩) .

(٤) رواه فى : ٢٤ - كتاب المناسك ، ٢٢ - باب ميقات أهل العراق (١٢٥ / ٥) .

(٥) نيل الأوطار : (٢٩٦ / ٤ - ح ٤) باب المواقيت المكانية وجوار التقدم عليها ، قال الشوكانى : [والحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى وقال فى التلخيص : « هو من رواية القاسم عنها تفرد به المعافى بن عمران عن أفلح عنه والمعافى ثقة »] .

(٦) المصدر السابق لأبى داود ، رقم : (١٧٤٢) .

(٧) شرح معانى الآثار : (١١٩ / ٢) .

(٨) فى « المسند » : (٤٨٥ / ٣) .

لا يجوز مجاوزة المواقيت بغير إحرام لمن أراد دخول مكة ٢٩٤٧



٢٥٦٣ - عن أبي الزبير : أنه سمع جابرا سئل عن المهل ، فقال : سمعت أحسبه رفع إلى النبي ﷺ قال : « مهل أهل المدينة من ذى الحليفة ، والطريق الآخر الجحفة ، ومهل أهل العراق ذات عرق ، ومهل أهل نجد من قرن ، ومهل أهل اليمن يلملم » رواه مسلم^(١) وكذلك أحمد^(٢) وابن ماجه^(٣) ، ورفعنا من غير شك ، كذا في « النيل »^(٤) .

٢٥٦٤ - حدثنا عبد السلام بن حرب ، عن خصيف ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن

بعضها بعضا ، وبها يرد على ابن خزيمة حيث قال : في ذات عرق أخبار لا يثبت منها شيء عند أهل الحديث ، وعلى ابن المنذر حيث يقول : لم نجد في ذات عرق حديثا يثبت قال في « الفتح » : لعل من قال : إنه غير منصوص لم يبلغه ، أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق منها لا يخلو عن مقال ، قال : لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى ، ومن قال بأنه غير منصوص وإنما أجمع عليه الناس (في زمن عمر رضى الله عنه) طاوس وبه قطع الغزالي ، والرافعي في شرح « المسند » والنووي في « شرح مسلم » وكذا وقع في « المدونة » لمالك ، ومن قال بأنه منصوص عليه الحنفية ، والحنابلة ، وجمهور الشافعية ، والرافعي في « الشرح الصغير » ، والنووي في « شرح المذهب » .

قلت : ولا يعارضه ما رواه أحمد^(٥) وأبو داود^(٦) والترمذي^(٧) من طريق يزيد بن أبي

(١) رواه في : « الحج » ، (ح ١٨) .

(٢) في « المسند » ك (٣ / ٢ ، ٩ ، ١١ ، ٤٧ ، ٨٢ ، ٣٣٣ / ٣ ، ٣٣٦) .

(٣) رواه ابن ماجه (٢٩١٥) والبيهقي (٢٧ / ٥) والشفيع (٧٧٧) والدارقطني (٢٣٧ / ٢) والمشكاة (٢٥ / ٧) نصب الراية (١٢ / ٣) والكنز (١١٩٠٢) وابن عساكر في « التاريخ » (٩٥ / ١٠) .

في الزوائد : في إسناده إبراهيم الحريري قال فيه أحمد وغيره : متروك الحديث ، وقيل منكره الحديث ، وقيل : ضعيف .

وأصل الحديث رواه مسلم من حديث جابر ، ولم يقل : ثم أقبل بوجهه ، ولا ذكر مهل أهل الشام .

(٤) نيل الأوطار : (٢٩٦ / ٤ ، ح ٥) أبواب مواقيت الإحرام وصفته وأحكامه .

(٥ - ٧) رواه أحمد (٣٤٤ / ١) وأبو داود (١٧٤٠) والترمذي (٨٣٢) وابن عدى في الكامل (٣ /

٨٨٨) والبيهقي (٢٨ / ٥) وقال الترمذي : (هذا حديث حسن) .

٢٩٤٨ لا يجوز مجاوزة المواقيت بغير إحرام لمن أراد دخول مكة إعلاء السنن

عباس : أن النبي ﷺ قال : « لا تجاوزوا المواقيت إلا بإحرام » . رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»^(١) ، «زيلعي» . قال الحافظ في «الدراية» : وفيه خفيف اهـ . قلت : فم له ؟ وهو حسن الحديث على الأصل الذي أصلناه غير مرة ، قال ابن معين : لا بأس به ، وقال مرة ثقة ، وقال ابن سعيد : كان ثقة ، كذا في التهذيب وأخرجه البيهقي^(٢) بلفظ : « لا يدخل أحد مكة إلا محرما » قال الحافظ : وإسناده جيد اهـ . « نيل الأوطار »^(٣) .

زياد ، عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، عن ابن عباس : أن النبي ﷺ وقت لأهل المشرق العقيق ، قال الترمذي : حسن ، فإن العقيق واد يدفق ماؤه في غوري تهامة قالا الأزهرى : هو حذاء ذات عرق على أن للحديث علة ، قال مسلم في الكنى : لا يعلم له -أ- لمحمد بن علي - سماع من جده كذا في التلخيص وإن صح الأثر فهو مؤيد لمن قال : يكون مهل أهل العراق منصوب عليه ، فإن العقيق وذات عرق ، متحدان متحاذيان ، فافهم .

(١) رواه ابن أبي شيبة : (٥٢/٤) .

(٢ ، ٣) الكامل لابن عدى بنحوه : (٢٢٧٦/٦) .

وأورده الشوكاني في نيل الأوطار (٣٠٠ / ٤ - ٣٠١) وعزاه إلى البيهقي بهذا اللفظ ، قال الحافظ إسناده جيد ورواه ابن عدى مرفوعا من وجهين ضعيفين وأخرجه ابن أبي شيبة عنه بلفظ : « لا يدخل أحد مكة بغير إحرام إلا الخطابين والعمالين وأصحاب منافعها وفي إسناده طلحة بن عمر وفيه ضعف وروى الشافعي عنه أيضا أنه كان يرد من جاور الميقات غير محرم ، وقد اعتذر بعض المتأخرين عن حديث ابن عباس هذا بأنه موقوف على ابن عباس من تلك الطريق التي ذكرها البيهقي ولا حجة فيما عداها ثم عارض ما ظنه موقوفا بما أخرجه مالك في الموطأ : أن ابن عمر جاور الميقات غير محرم » فإن صح ما ادعاه من الوقت فليس في إيجاب الإحرام على من أراد المجاوز لغير النسكين دليل ، وقد كان المسلمون في عصره ﷺ يختلفون إلى مكة لحوائجهم ، ولم ينقل أنه أمر أحدا منهم بإحرام كقصصة الحجاج بن علاط ، وكذلك قصة أبي قتادة لما عقر حمار الوحش داخل الميقات وهو حلال ، وقد كان أرسله لغرض قبل الحج فجاوز الميقات لا بنية الحج ولا العمر فقرره ﷺ لا سيما مع ما يقضى بعدم الوجوب من استصحاب البراءة الأصلية إلى أن يقوم دليل ينقل عنها .

لا يجوز مجاوزة المواقيت بغير إحرام لمن أراد دخول مكة ٢٩٤٩

ولا ما رواه البخارى ^(١) عن ابن عمر : قال : لما فتح هذان المصران أتوا عمر بن الخطاب فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرنا وأنه جور عن طريقنا ، أردنا أن نأتى وما شق علينا ، قال : فانظروا حذوها من طريقكم ، قال : فحد لهم ذات عرق اهـ ؛ لأنه يمكن أن يكون عمر لم يبلغه توقيت النبى ﷺ ثم ظهر موافقة ما حده لهم برأيه لتوقيت النبى ﷺ .

قوله : « حدثنا عبد السلام إلى آخر الباب » ، قلت : دلالتهما على كراهة مجاوزة الميقات بغير إحرام ظاهرة ، ويعارضه ما روى جابر عند مسلم ^(٢) والنسائى ^(٣) : أن النبى ﷺ دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام ، وأنس عند أحمد ^(٤) والبخارى ^(٥) : أن النبى ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر ، وفيه دلالة على

(١) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٣ - باب ذات عرق لأهل العراق ، رقم (١٥٣١) .

قوله : « لما فتح هذان المصران » كذا الأكثر بضم « فتح » على البناء لما لم يسم فاعله ، وفى رواية الكشميهنى : « لما فتح هذين المصرين » بفتح الفاء والتاء على حذف الفاعل والتقدير لما فتح الله ، وكذا فى ثبت فى رواية أبى نعيم فى « المستخرج » وبه جزم عياض ، وأما ابن مالك فقال : تنازع « فتح » و « أتوا » وهو على إعمال الثانى وإسناد الأول إلى ضمير عمر ، ووقع عند الإسماعيلى من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله مختصرا ، وزاد فى الإسناد عن عمر أنه حد لأهل العراق ذات عرق ، والمصريان تشنية مصر والمراد بهما : الكوفة ، والبصرة وهما سرتا العراق ، والمراد بفتحهما غلبة المسلمين على مكان أراضهما ، وإلا فهما من تمصير المسلمين .

(٢) رواه مسلم فى (الطهارة « ٨١ - ٨٣ ») والنسائى فى (الطهارة باب « ٨٦ ») ، والبخارى فى (الوضوء باب « ٤٨ ») وأبو داود فى (الطهارة باب : « ٦٠ ») والترمذى فى (الطهارة باب « ٧٥ ») وابن ماجه فى (الطهارة باب « ٨٩ ») والدارمى فى (الوضوء باب « ٣٨ ») وأحمد فى « المسند » (١٧٩ / ٤ ، ٢٨١ / ٥ ، ٢٨٨) .

(٣-٤) رواه أحمد (١٠٩ / ٣ ، ١٦٤ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠) والبخارى فى (الصيد باب « ١٨ » والجهد باب « ١٦٩ » والمغازى باب « ٤٨ » واللباس باب « ١٧ ») وأبو داود فى (الجهد باب « ١١٧ ») والترمذى فى (الجهد باب « ١٨ ») والنسائى فى (المناسك باب « ١٠٧ ») وابن ماجه فى (الجهد باب « ١٨ ») والدارمى فى (المناسك باب « ٨٨ ») ومالك فى « الموطأ » (الحج « ٢٤٧ ») .

جواز دخول مكة للحرب بغير إحرام ، الجواب عنه أن القتال في مكة خاص بالنبي ﷺ ؛ لما ثبت في « الصحيح »^(١) أن النبي ﷺ قال : « فإن ترخص أحد لقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا : إن الله أذن لرسوله ﷺ ولم يأذن لكم » فدل على عدم جواز قياس غيره عليه .

لا يقال : إن غاية ما في هذا الحديث اختصاص القتال به ﷺ وأما جواز المجاوزة فلا ؛ لأن جواز القتال يستدعي جواز المجاوزة بلا إحرام ، للمنافاة الظاهرة بين القتال والإحرام ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾^(٢) وأيضا فإن المحرم ممنوع عن لبس المخيط من القميص والدروع ونحوهما ، مأمور بكشف الرأس والوجه ، كما سيأتى ، والمقاتل محتاج إلى لبس الدروع وتغطية الرأس ونحوها وكما لا يخفى ، فلما جاز الله القتال بمكة لرسول الله ﷺ وأصحابه ساعة من النهار ، جاز لهم مجاوزة الميقات بغير إحرام أيضا فاندحض بذلك ما قاله الشوكاني وغيره في هذا المقام ، والعلم عند الله الملك العلام .

وقال محمد في « الموطأ »^(٣) : إن النبي ﷺ دخل مكة حين فتحها غير محرم ، ولذلك دخل وعلى رأسه المغفر ، وقد بلغنا أنه حين أحرم من حين قال : « هذه العمرة لدخلونا مكة بغير إحرام » يعنى يوم الفتح ، فكذلك الأمر عندنا من دخل مكة بغير إحرام فلا بد له من أن يخرج فيهل بعمرة أو بحجة ؛ لدخول مكة بغير إحرام ، وهو قول أبى حنيفة والعمامة من فقهاءنا اهـ . قلت : وبلاغات المجتهد حجة لا سيما عند أصحابه وأتباعه فهذا خاتمة الكلام قاطعة لعرق النزاع والسلام .

(١) رواه في : ٢٨ - كتاب جزاء الصيد ، ١٨ - باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام ، رقم : (١٨٤٦) .

(٢) سورة البقرة آية : ١٩٧ .

(٣) موطأ محمد : (ح رقم : ٥٢٣ ص ١٧٥) ، ٧٣ - باب دخول مكة بسلاح . كان فتح مكة سنة ثمان من الهجرة والمغفر : بكسر فسكون ففتح : ما غطى الرأس من السلاح ، كالبيضة ونحوها ، من حديد كان أو من غيره ، وقيل : زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس ، ولبس المغفر عام الفتح من غرائب مالك تفرد به عنه ابن شهاب ، ولم يروه عنه غيره وابن خطل .

ج - ١٠ لا يجوز مجاوزة المواقيت بغير إحرام لمن أراد دخول مكة ٢٩٥١

٢٥٦٥ - أخبرنا ابن عيينة ، عن عمرو ، عن أبي الشعثاء : أنه رأى ابن عباس يرد من جاوز الميقات غير محرم . أخرجه الإمام الشافعى رحمه الله فى « مسنده » (١) . «زيلعى» وفى الدراية : إسناده صحيح .

قال الشوكانى : وقد كان المسلمون فى عصره ﷺ يختلفون إلى مكة لحوائجهم ، ولم ينقل أنه أمر أحدا منهم بإحرام ، كقصة الحجاج بن علاط ، وكذلك قصة أبى قتادة لما عقر حمار الوحش داخل الميقات وهو حلال ، فجاوز الميقات لا بنية الحج ولا العمرة ، فقرره ﷺ اهـ .

قلت : إن أراد اختلاف من هو داخل الميقات إلى مكة لحوائجهم فلا يرد علينا ؛ لجواز دخولهم مكة بلا إحرام عندنا ، وإن أراد اختلاف من هو خارج الميقات بغير مسلم ، فإن المواقيت بعيدة عن مكة بمراحل ، ولا تتعلق الحوائج الإنسانية ولا المدنية إلا بمصر قريب ، وتعلقها بالمصر البعيد نادر ، وأما قصة الحجاج بن علاط وإتيانه مكة بعد فتح خيبر لجمع أمواله ، ففيها ما يدل على أنه لم يدخل مكة مظهرا إسلامه بأمان من أهلها ، بل وإنما دخل إليهم على أنه منهم كأنما إسلامه ، وقد استأذن رسول الله ﷺ أن يقول فيه وفى أصحابه ، فأذن له أن يقول ، فلم يكن الحجاج قادرا على أداء النسك على طريقة الإسلام ولو أحرم من الميقات لفعل فى عمرته ما يفعله المشركون ، ولهتف بما كانوا يهتفون به من كلمات الشرك والكفر ، ولا يخفى أن التكلم بالكفر أشد من مجاوزة الميقات بلا إحرام ، فلما ابتلى ببليتين اختار أحونهما ، والقصة ذكرها ابن هشام فى « السيرة » ومحمد فى « السير الكبير » والسرخسى فى « شرحه » .

ويحتمل أن تكن قصة الحجاج قبل توقيت المواقيت ، فقد عرفت اختلال أهل السير فى وقت فرض الحج ، قال بعضهم : فرض سنة تسع ، وقيل : ست ، ومن قال : فرض سنة ست ، لم يقد دليل على أنه كان قبل فتح خيبر أو بعده .

وأما قصة أبى قتادة فقد ثبت أنه لم يخرج مع رسول الله ﷺ قاصدا بمكة ، بل كان

(١) مسند الشافعى : (ص ١١٦) .

باب أن الأفضل تقديم الإحرام على الميقات

٢٥٦٦- عن عبد الله بن سلمة المراءى ، قال : سئل على عن قول الله عز وجل : ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ؟ قال : أن تحرم من دويرة أهلك . أخرجه الحاكم فى

النبى ﷺ بعثه على الصدقة ، وخرج عليه السلام وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا عسفان ، وجاء أبو قتادة وهو حل ، الحديث أخرجه الطحاوى فى « شرح الآثار » (١) بسند لا بأس به . « الجوهر النقى » (٢) فمن أدعى خروج أبى قتادة من المدينة مريدا دخول مكة فليأت ببرهان ، فإن الظاهر خروجه إلى موضع الصدقة ، ثم التحق بالنبى ﷺ لما سمع بخروجه ، فكان له مجاوزة الميقات بغير إحرام لعدم إرادته دخول مكة قبل لحوقه بالنبى ﷺ ، والله تعالى أعلم ، وقد نص ابن القيم على أن قصة أبى قتادة كانت سنة ست عام الحديبية ، وهم الطبرى حيث ذكرها فى حجة الوداع . « زاد المعاد » ولم يكن إذ ذاك توقيت المواقيت ولا فرض الحج ، بل كان كل ذلك بعده .

وقال الأثرم : كنت أسمع أصحاب الحديث يتعجبون من هذا الحديث ، ويقولون : كيف جاز لأبى قتادة مجاوزة الميقات بلا إحرام ؟ ولا يدرون ما وجهه ، حتى رأيته مفسرا فى حديث عياض عن أبى سعيد ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ فأحرمتنا ، فلما كان مكان كذا وكذا إذ نحن بأبى قتادة ، كان النبى ﷺ بعثه فى شىء قد سماه ، فذكر حديث الحمار الوحشى ، كذا فى « التلخيص الحبير » (٣) أى لم يكن خروجه لدخول مكة بل لأمر آخر ، وإنما قصد مكة بعد ما بقى النبى ﷺ بعسفان ، وفى قول الأثرم دلالة على أن مجاوزة الميقات بلا إحرام لا تجوز عند أهل الحديث أيضا ، فافهم .

باب أن الأفضل تقديم الإحرام على الميقات

قوله : « عن عبد الله بن سلمة » إلى آخر الباب ، قلت : تفسير الصحابى للقرآن

(١) قوله « شرح الآثار » سقط من « الاصل » ، وأثبتناه من « المطبوع » .

(٢) الجوهر النقى : (ص ٣٥٢ ج ١) .

(٣) التلخيص الحبير : (ص ٢٢٥ ج ١) .



«المستدرک» ^(١) وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وأقره عليه الذهبي في تلخيصه ، وقال الحافظ في « التلخيص » : إسناده قوى .

٢٥٦٧ - عن شعبة ، عن الحكم بن عتبة ، عن ابن أذينة ، قال : " أتيت عمر فقلت له : من أين أعتمر ؟ قال : أتت عليا فسله ، فأتيته فسألته ؟ فقال : من حيث ابتدأت ، فذكرت له ذلك ، فقال : ما أجدر لك إلا ذلك . رواه وكيع في « مسنده » كما في « التلخيص » ^(٢) ورواته ثقات ، وابن أذينة بتقديم الياء التحتانية المثناة على النون مصغرا ، وقيل : بفتح الألف وكسر الذال المعجمة ، اسمه عبد الرحمن ، ثقة من الثالثة ، كما في « التقریب » و « التهذيب » .

ملحق بالمرفوع ، عند طائفة من المحدثين ، وقال الحاكم في « المستدرک » : ليعلم طالب هذا العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتزيل عند الشيخين حديث مسند اه . فقول عمر وعلى في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ﴾ ^(٣) أن تحرم من ديرة أهلك ، مرفوع حكما ، ويؤيده ما روى عن أبي هريرة مرفوعا ، وإن كان سنده ضعيفا ، ولكن مجموع الطرق يفيد أن لرفعه أصلا .

وقد اختلف الأئمة في أن الأفضل إنشاء الإحرام من المواقيت أو تقديمه عليها ، فذهب أحمد إلى الأولى ، واحتج بأن النبي ﷺ والخلفاء أحرّموا من الميقات ، ولا يفعلون إلا الأفضل ، ولما تواطئوا على ترك الأفضل واختيار الأدنى ، وهم أهل التقوى والفضل وأفضل الخلق ، ولهم من الحرص على الفضائل والدرجات ما لهم ، وقد روى أبو يعلى الموصلى في « مسنده » ^(٤) عن أبي أيوب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يستمتع أحدكم بحله ما استطاع ، فإنه لا يدري ما يعرض له في إحرامه » وروى الحسن : أن عمران بن حصين أحرّم من البصرة ، فبلغ ذلك عمر فغضب ، وقال : يتسامع الناس أن رجلاً من

(١) رواه الحاكم : (٢٧٦/٢) ، ورواه البيهقي : (٣٠/٥) .

(٢) التلخيص الخبير : (ص ٢٠٥ ج ١) .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٤) رواه أبو يعلى والكنز رقم : (١١٩/٤) .

٢٥٦٨ - عن أبي هريرة رفعه : « إن تمام الحج أن تحرم من دويرة أهلك » . أخرجه

أصحاب رسول الله ﷺ أحرم من البصرة ، وقال : إن عبد الله بن عامر أحرم من خراسان ، فلما قدم على عثمان لأمه فيما صنع وكرهه له ، رواهما سعيد ، والأثرم ، قال البخاري : كره عثمان أن يحرم من خراسان أو كرمان ؛ ولأنه أحرم قبل الميقات ، فكره كالإحرام بالحج قبل أشهره ؛ ولأنه تغير بالإحرام ، وتعرض لفعل محظوراته ، وفيه مشقة على النفس ، فكره كالوصول في الصوم ، قال عطاء : انظروا هذه المواقيت التي وقتت لكم ، فخذوا برخصة الله فيها ، فإنه عسى أن يصيب أحدكم ذنبا في إحرامه ، فيكون أعظم لوزره ، فإن الذنب في الإحرام أعظم من ذلك .

وأما قول عمر وعلى فإنهما قالا : إتمام العمرة أن تنشئها من بلدك ، ومعناه أن تنشئ لها سفرا من بلدك تقصد له ، ليس أن تحرم بها من أهلك ، قال أحمد : كان سفيان يفسره بهذا ، وكذلك فسره به أحمد ، ولا يصح أن يفسر بنفس الإحرام ، فإن النبي ﷺ وأصحابه ما أحرموا بها من بيوتهم ، وقد أمرهم الله تعالى بإتمام العمرة ، فلو حمل قولهم على ذلك لكان النبي ﷺ وأصحابه تاركين لأمر الله ، ثم إن عمر وعليما كانا يحرمان إلا من الميقات ، أفتراهما يريان أن ذلك ليس بإتمام لها ويفعلانه هذا ؟ لا ينبغي أن يتوهمه أحد ، كذا في « المغنى » ^(١) لابن قدامة الحنبلي .

والجواب عنه : أن لا خلاف فيمن لا يأمن على نفسه ، فالأفضل له التأخير إلى الميقات وإنما الخلاف فيمن آمن على نفسه ، قال في « الغنية » : وفائدة التأقيت بها أي المواقيت حرمة تأخير الإحرام عنها كلها لا التقديم ، فإنه جائز إجماعا ، وأفضل عندنا إذا كان في أشهر الحج ، وأكمل إحرامه من دويرة أهله ، ومن كل مكان قاص ، وهذا إذا آمن على نفسه وإلا فيكره التقديم ولو في أشهر الحج ، بل الأفضل حينئذ التأخير إلى الميقات ، بل إلى آخر المواقيت اهـ .

إذا تمهد هذا فنقول : لم يحرم النبي ﷺ إلا من الميقات لا من بيوتهم رفقا بالناس الذين يقتدون بأفعاله ، وليشق عليهم التخلف عن فعل فعله رسول الله ﷺ ، كما شق عليهم

(١) المغنى : (ص ٢١٦ ج ٣) .

البيهقي وابن عدى ، وحسنه السيوطى فى « الجامع الصغير » ^(١) . ولعل تحسينه لأجل الشواهد ، فقد روى عن عمر ، كذلك ذكره الشافعى فى « الأم » . وقال ابن عبد البر : وأما ما روى عن عمر وعلى : إن تمام الحج والعمرة أن تحرم بهما من دويرة أهلك ، فمعناه أن تنشئ لهما سفرا إلخ ، ذكره الحافظ فى « التلخيص » وقال : حديث أبى هريرة فى إسناد جابر بن نوح (وهو ضعيف) ، وقال البيهقي : فى رفعه نظر اهـ .

التحلل بالعمرة ولم يتحلل رسول الله ﷺ ؛ لكونه سائق الهدى ، فقال : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى » ^(٢) الحديث ، فلو قدم الإحرام على الميقات لقدموا فلم يقدم لثلاثا يقعوا فى محظورات الإحرام ، ولذا أنكر عمر رضى الله عنه على عمران بن حصين إحرامه من البصرة ، وكره أن يتسامع به الناس مخافة أن يأخذوا بفعله ، وليسوا كمثله فى الأمن على نفسه ^(٣) فيقعوا فى المحظورات ، أو أنكر عليه لإحرامه قبل أشهر الحج ، وهذا الاحتمال متعين فى إنكار عثمان على عبد الله بن عامر إحرامه من خراسان أو كرمان ؛ لأن بين خراسان ومكة أكثر من مسافة أشهر الحج ، فيستلزم أن يكون قد أحرم فى غير أشهر الحج ، فكره ذلك عثمان . قاله الحافظ فى الفتح .

وبهذا ظهر الجواب عن قوله : ولما تواطئوا على ترك الأفضل واختيار الأدنى إلخ ، فإن المقتدى فى الدين إذا ترك الأفضل رفقا بأصحابه لا ينقص من أجره شيئا ، وأما تفسير قول على وعمر بأن معناه : أن تنشئ لها سفرا من بلدك تقصد له ، ليس أن تحرم بها من أهلك فبعيد جدا ، كيف ؟ وقولهما : إن إتمام الحج والعمرة أن تحرم بهما من دويرة أهلك ، صريح فى إنشاء الإحرام من دويرة أهله ، وتفسيره بإنشاء السفر صرف للكلام عن ظاهره ، فإن إنشاء السفر من بلده ليس مما يخفى على الناس ، حتى يحتاج إلى السؤال عنه .

وأما قوله : إن النبى ﷺ وأصحابه ما أحرموا بها من بيوتهم ، وقد أمرهم الله تعالى

(١) أوردته السيوطى فى « الجامع الصغير » (٩٨ / ١) . ورمز له بالرمز « ح » كناية عن حسنه .

(٢) رواه أحمد : (١٤٨ / ٣) ، والشافعى : (١١١) .

(٣) قوله : (نفسه) وردت « بالمطبوع » « أنفسه » وهو تحريف ، والصحيح ما أثبتناه .

٢٥٦٩ - عن أم سلمة زوج النبي ﷺ ، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، أو وجبت له الجنة » . شك عبد الله أيتها قال : قال أبو داود : أحرم وكيع من بيت المقدس إلى مكة ، رواه أبو داود ^(١) في " سننه " ، وسكت عنه .

بإتمام الحج والعمرة بأداء الفرائض والواجبات مأمور به ، وبأداء المستحبات والآداب مندوب إليه ، والإحرام من ديرة الأهل ليس من إتمام الحج والعمرة بالمعنى الأول بل بالمعنى الثاني لعدم القائل بوجوبه وإنما الخلاف في الأفضل فلم يلزم أن يكون النبي ﷺ وخلفاؤه تاركين لأمر الله ، بل غاية ما فيه أن يكونوا قد تركوا مندوبا إليه لمعارضة مندوب آخر له ، وهو الرفق بالناس الذين يقتدون بأفعالهم ، ولهذا نفاثر في المرفوع كثيرة يعرفها من له ممارسة بالحديث .

وأیضا فإعمال الحديثين أولى من إعمال أحدهما وإهمال الآخر ، وقد عرفت صحة قول على من جهة الإسناد ، وكونه في حكم المرفوع ، فلا معنى لإهماله رأسا ، والتأويل الذي أولوه به لا يقوم على رجليه ، فالحق ما ذهب إليه علماؤنا الحنفية : أن قول على وعمر محمول على من أمن على نفسه التعرض لمحظورات الإحرام ، وإحرام النبي ﷺ وخلفاؤه وإحرام عمر وعلى من الميقات محمول على اختيار الأيسر والأرفق بالناس ، فافهم .

قوله : « عن أم سلمة إلخ » ، قال الشوكاني في « النيل » : في إسناده على بن يحيى ابن أبي سفيان الأحنسي (قلت : كلا ، بل فيه يحيى بن أبي سفيان الأحنسي) قال أبو حاتم الرازي : شيخ من شيوخ المدينة ، ليس بالمشهور ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وفيه دليل على جواز تقديم الإحرام على الميقات ، ويؤيد ذلك ما أخرجه الشافعي في « الأم » عن عمر ، والحاكم في « المستدرک » بإسناد قوى عن على رضي الله عنه ، أنهما

(١) ضعيف . رواه أبو داود (٢٧٥ / ١ رقم ١٧٤١) وابن ماجه (٢٣٤ / ٢ - ٢٣٥) والدارقطني (ص ٢٨٢) والبيهقي (٣٠ / ٥) وأحمد (٢٩٩ / ٦) من طريق حكيمة عن أم سلمة مرفوعا . قال ابن القيم في « تهذيب السنن » (٢٨٤ / ٢) . « قال غير واحد من الحفاظ : إسناده غير قوى وكذا أعلاه بالاضطراب الحافظ ابن كثير كما في « نيل الأوطار » (٢٥٣ / ٤) .

٢٥٧٠ - مالك ، عن الثقة عنده : أن عبد الله بن عمر أحرم من إيليا ، رواه مالك في «الموطأ» (١) .

قالا : إتمام الحج والعمرة في قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (٢) - بأن تحرم لهما من ديرة أهللك ، بل قد ثبت ذلك مرفوعا من حديث أبي هريرة ، قال في « الدر المنثور » (٣) : وأخرج ابن عدى والبيهقي عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ في قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (٤) قال : « إن من تمام الحج أن تحرم من ديرة أهل » (٥) . وأما قول صاحب « المنار » : لو كان أفضل لما تركه جميع الصحابة ، فكلام على غير قانون الاستدلال ، وقد حكى في « التلخيص » أنه فسر ابن عيينة فيما حكاه عنه أحمد : بأن ينشئ لهما سفرا من أهله ، ولكن لا يناسب لفظ الإهلال الواقع في حديث الباب ، ولفظ الإحرام الواقع في حديث أبي هريرة ، وفي قول على وعمر اه .

وقال ابن قدامة في « المغنى » : وحديث الإحرام من بيت المقدس فيه ضعف ، يرويه ابن أبي فديك ، ومحمد بن إسحاق ، ويحتمل اختصاص هذا ببيت المقدس دون غيرها ، ليجمع بين الصلاة في المسجدين في إحرام واحد اه . قلت : أما ابن أبي فديك فمن رجال الجماعة ثقة ، والعمل على توثيقه ، ولا حجة في قول من تكلم فيه بلا حجة ، ومحمد ابن إسحاق حسن الحديث عند البيهقي وغيره من الحفاظ ، ولا أقل من أن يستشهد به ، فإذا تابع ابن إسحاق ابن أبي فديك فلا شك في صحة الحديث ، وصلاحيته للاحتجاج به ، وأما قوله بالاختصاص فتمشية للمذهب ، فإن الخصوصيات لا تثبت إلا بدليل ، ولو كان تقديم الإحرام على الميقات لمن أهل من بيت المقدس لأجل الجمع بين الصلاة في المسجدين ، لكان تقديم الإحرام عليه لأهل المدينة أيضا ، فإن المسجد النبوي من المساجد الثلاثة التي تشد الرحال إليها ، والخصم لا يقول به ، وأيضا فإن النبي ﷺ وقت لأهل

(١) رواه في : ٢٠ - كتاب الحج ، ٨ - باب مواقيت الإهلال ، رقم (٢٦) .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٩٦ .

(٣) الدر المنثور : (٢٠٨ / ١) .

(٤) الآية السابقة .

(٥) كنز العمال : (١١٩٠٧) .



باب من كان فى طريقه ميقاتان فله الإحرام من أيهما شاء

٢٥٧١ - بلغنا عن النبى ﷺ ، أنه قال : « من أحب منكم أن يستمتع بشيابه إلى الجحفة فليفعل » أخبرنا بذلك أبو يوسف ، عن إسحاق بن راشد ، (ذكره ابن حبان وابن شاهين فى الثقات ، ووثقه النسائى ، وابن معين وأبو حاتم ، كذا فى « التعليق الممجّد » نقلا عن « تهذيب التهذيب » وغيره) عن محمد بن على ، عن النبى ﷺ ، ذكره محمد فى « الموطأ » ^(١) ، وهذا سند صحيح مرسل .

الشام كما وقت لأهل العراق ، وأهل اليمن وغيرهم ، والإحرام قبل الميقات كالإحرام قبل أشهر الحج عندكم ، فيكره التقديم فى حق الكل ، وإلا لم يوقت النبى ﷺ لأهل المقدس ميقاتا سوى بيت المقدس ، وأيضا لو كان لهم تقديم الإحرام قبل الميقات لكان لهم الإحرام قبل أشهر الحج أيضا ؛ لكونهما سواء عندكم ، وأنتم لا تقولون به .

وقد ذهب علقمة ، والأسود ، وعبد الرحمن ، وأبو إسحاق ، إلى أن تقديم الإحرام على الميقات أفضل ، ذكره ابن قدامة فى « المغنى » . وهو قول علمائنا الحنفية ، والله تعالى أعلم ، قال البيهقى : قال الشافعى : وروى عن ابن مسعود : لقي ركبا بالسبوحه محرمين فلبوا ولبى ابن مسعود وهو داخل الكوفة ، قلت : فلبوا ، ولبى ابن مسعود وهو داخل الكوفة .

قلت : وفى « مصنف ابن أبى شيبة » ^(٢) : ثنا وكيع ، عن سفيان ، عن ابن سوقة ، عن رجل لم يسمه : أن ابن مسعود أحرم من السبوحه ، وذكر أبو عمر فى « التمهيد » : أن جماعة من الصحابة والتابعين أحرموا من المواضع البعيدة ، قال : وأحرم ابن مسعود من القادسية . انتهى من « الجواهر النقى » . وقد تفردت والحمد لله بتأييد أبى حنيفة وأصحابه فى هذه المسألة بما لم يأت بمثله أحد من العلماء على ما نرى إليه نظرى .

باب من كان فى طريقه ميقاتان فله الإحرام من أيهما شاء

قوله : « بلغنا » إلى آخر الباب ، قلت : دلالة الأثرين على معنى الباب ظاهرة

(١) موطأ محمد : (ص ١٣٤ ، رقم : ٣٨٣) . كتاب الحج ، ١ - باب المواقيت .

(٢) الجواهر النقى : (٣٣٥ / ١) .



٢٥٧٢ - أخبرنا سفيان ، عن يحيى بن سعيد ، عن ابن المسيب : أن عائشة اعتمدت فى ستة مرتين ، مرة من ذى الحليفة ، ومرة من الجحفة . أخرجه الإمام الشافعى فى «الأم»^(١) ورجاله ثقات كلهم .

والمرسل حجة عندنا مطلقا ، وعند الشافعى إذا وافقه فتوى صحابى أو عمله ، وهذا كما تراه قد تأيد بفعل عائشة رضى الله عنها ، ومذهب أحمد أنه يلزمه الإحرام من أول الميقات ولا يجوز تأخيره إلى الميقات الثانى ، وحملوا فعل عائشة فى تأخيرها إحرام العمرة إلى الجحفة على أنها لم تمر فى طريقها على ذى الحليفة ، كذا فى « المغنى » والمعروف عند المالكية أن الشامى مثلا إذا جاوز ذا الحليفة بغير إحرام إلى الجحفة جاز له ذلك ، وبه قالت الحنفية ، وأبو ثور ، وابن المنذر من الشافعية ، كذا فى « التعليق الممجذ » نقلا عن « فتح البارى » وغيره اهـ .

ويجوز ذلك عندنا لأهل المدينة أيضا ، كما قاله محمد فى « الموطأ » ، وعليه حمل ما روى عن ابن عمر : أنه أحرم من الفرع ، وهو دون ذى الحليفة إلى مكة ، قال محمد : فإن أمامها وقت آخر وهو الجحفة ، وقد رخص لأهل المدينة أن يحرموا من الجحفة ؛ لأنها وقت من المواقيت اهـ . أى الواجب أن لا يتجاوز عن مطلق الميقات لا من الميقات الأول ، ثم استدل بما روينا فى المتن عنه بلاغا ، ولا ريب أنه حجة قوية فى الباب ، ومقدم على آراء الرجال ، وحديث ابن عباس : « هن لهن ولن أتى عليهن من غير أهلهن »^(٢) ساكت عمن كان فى طريقه ميقاتان فافهم .

وحديث أبى الزبير عن جابر المذكور فى باب المواقيت ولفظه : مهل أهل المدينة ذو الحليفة ، والطريق الآخر الجحفة ، يشعر بأن لأهل المدينة ميقتين : ذو الحليفة فى طريق ، والجحفة فى طريق آخر ، ولا دلالة فيه على أن أهل المدينة لو سلكوا طريقا يمرون بها على الميقتين جميعا لا يجوز لهم تأخير الإحرام إلى الجحفة ومقتضى كونها ميقاتا لهم جواز ذلك كما لا يخفى .

(١) الأم : (ص ١٥٥ ج ٢) .

(٢) تقدم .



باب ميقات أهل مكة للحج الحرام وللعمرة الحل

٢٥٧٣ - عن ابن عباس في حديث طويل في المواقيت : « فمن كان دونهن فمهله من أهله ، وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها » . متفق عليه ^(١) ، « نيل الأوطار » ^(٢) .

٢٥٧٤ - عن عائشة ، قالت : نزل رسول الله ﷺ المحصب : فدعا عبد الرحمن بن

والمرسل الذي بدأنا به هذا الباب صريح في جواز تأخيرهم الإحرام إلى الجحفة ، فهو المعتمد ؛ لكونه نصا في الباب ، وفي « غنية الناسك » : ولو مر بميقتين فأحرامه من الأبعد أفضل ، ولو أخره إلى الثاني لا شيء عليه في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه . قال في « البحر » و « التبيين » : ولا يجب على المدني أن يحرم من ذي الحليفة ، بل من الجحفة ، وكذا الشامي إذا مر بذي الحليفة أولى ، وعن أبي حنيفة : أن عليه دما ، وكذا كل ميقتين ثانيهما أقرب إلى مكة ، والأول هو الظاهر اهـ . فلو مر بميقات ومحاذاة الثاني لا تعتبر المحاذاة . « ضياء الأبصار » ؛ لأن المحاذاة إنما اعتبرت عند الحاجة ، ولا حاجة إذا قدر على الإحرام من عين الميقات ، وفي « اللباب » : والمدني إن جاوز وقته غير محرم إلى الجحفة كره وفاقا أي بين علمائنا ، خلافا لابن أمير حاج اهـ . قلت : والظاهر أن الكراهة تنزيهية ، فإن قول محمد في « الموطأ » : وقد رخص لأهل المدينة إلخ صريح في الجواز ، وانتفاء الكراهة تحريما ، وهو المؤيد بقول النبي ﷺ : « من شاء منكم أن يستمتع بثيابه إلى الجحفة فليفعل » ^(٣) . نعم : تأخير المدني إحرامه إلى الجحفة خلاف الأولى ؛ لأن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة فالإحرام منه عزيمة ومن الجحفة رخصة ، والله أعلم .

باب ميقات أهل مكة للحج الحرام وللعمرة الحل

قوله : « عن عائشة إلخ » ، قلت : وقوله ﷺ : « اخرج بأختك من

(١) رواه البخاري في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٩ - مهل أهل الشام ، رقم : (١٥٢٦) ، ورواه مسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ٢ - باب مواقيت الحج والعمرة ، رقم (١١) .

(٢) نيل الأوطار : (٢٩٥/٤ ح ١) باب المواقيت المكانية وجواز التقدم عليها .

قال الشوكاني : « المراد بالتوقيت هنا التحديد ، ويحتمل أن يريد به تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المعبر ، وقال القاضي عياض : وقت أي حدد ، قال الحافظ : وأصل التوقيت أن يجعل للشئ وقتا يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال وقت للشئ بالتشديد يؤقته ووقته بالتخفيف يقته إذا بين مدته ثم اتسع فيه ف قيل للموضع ميقات » .

(٣) تقدم .

أبى بكر فقال : أخرج بأختك من الحرم ، فتهل بعمره ، ثم لتطف بالبيت ، فإنى أنتظر كما ههنا « الحديث ، متفق عليه ^(١) ، « نيل » ^(٢) وزاد الطحاوى ^(٣) عن عائشة فى حديثها : أنها قالت : فكان أدنانا من الحرم التنعيم فاعتمرت منه ، كذا فى « النيل » أيضا قلت : وسند الطحاوى صحيح على شرط مسلم .

٢٥٧٥ - عن جابر ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ لما أحللتنا أن نحرم إذا توجهنا إلى

الحرم « ^(٤) صريح فى أن مِيقَاتِ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْعُمْرَةِ الْحُلِّ ، وإلا لم يكن لإخراجها من الحرم معنى ، وقد وقع الخلاف هل يتعين التنعيم لمن اعتمر من مكة ؟ قال الطحاوى : ذهب قوم إلى أنه لا مِيقَاتَ لِلْعُمْرَةِ لمن كان بمكة إلا التنعيم ، ولا ينبغى مجاوزته المواقيت التى للحج ، واحتجوا بما وقع لفظ البخارى ^(٥) عن عائشة : قالت : يا رسول الله ! اعتمرتم ولم اعتمر فقال : « يا عبد الرحمن ! اذهب بأختك ، فأعمرها من التنعيم » . وبما أخرج أبو داود فى المراسيل ^(٦) عن ابن سيرين ، قال : وقت رسول الله ﷺ لأهل مكة التنعيم ، كذا فى « الزيلعى » قال الطحاوى : وخالفهم آخرون ، فقالوا : مِيقَاتُ الْعُمْرَةِ الْحُلِّ فمن أى الحل أحرموا بها أجزاءهم ذلك ، وإنما أمر عائشة بالإحرام من التنعيم ؛ لأنه كان أقرب الحل إلى مكة . والجواب عما أخرجه أبو داود فى المراسيل أنه ضعيف لا يصح الاحتجاج به ، فقد قال أبو داود : قال سفيان : هذا الحديث لا يكاد يعرف ، يعنى حديث التنعيم ، كذا فى الزيلعى وقول عائشة : وكان أدنانا من الحرم التنعيم ، فاعتمرت منه ، صريح فى أن مِيقَاتَ مَكَّةَ لِلْعُمْرَةِ الْحُلِّ ، وأن التنعيم وغيره فى ذلك سواء .

قوله : « عن جابر إلخ » ، قلت : فيه دليل على أن مِيقَاتَ الْمَكِّيِّ لِلْحَجِّ الْحَرَمِ ، فإن

(١) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٣٣ - باب قول الله تعالى ، رقم : (١٥٦٠) ، ورواه مسلم فى :

١٥ - كتاب الحج ، ١٧ - باب بيان وجوه الإحرام ، رقم : (١١١) .

(٢) نيل الأوطار : (٢٩٨ / ٤ ح ٧) ، وقال صاحب " المنتقى " : " متفق عليه " .

(٣) شرح معانى الآثار : (١٢١ / ٢) .

(٤) رواه البيهقى : (١٦١ / ٥) .

(٥) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٣ - باب الحج على الرجل ، رقم : (١٥١٨) .

(٦) المراسيل لأبى داود والعقلى : (١١١ / ٤) .

٢٩٦٢ استحباب الغسل عند الإحرام ولو حائضة ونفساء إعلاء السنن

منى ، فأهللنا من الأبطح ، أخرجه مسلم ^(١) ، «زيلعى» .

باب استحباب الغسل عند الإحرام ولو حائضة ونفساء

٢٥٧٦ - عن زيد بن ثابت رضى الله عنه : أنه رأى النبى ﷺ تجرد لإهلاله واغتسل ، رواه الترمذى ^(٢) وقال : حسن غريب . «زيلعى» .

٢٥٧٧ - عن ابن عمر رضى الله عنهما : قال : من السنة أن يغتسل إذا أراد أن يحرم ، رواه البزار ^(٣) ، والدارقطنى ^(٤) ، والحاكم فى «المستدرک» ^(٥) وقال : صحيح على شرطهما «زيلعى» ^(٦) .

٢٥٧٨ - عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن

جابر وكل من لم يسق الهدى من الصحابة لما أحلوا بالعمرة التحقوا بأهل مكة كما هو ظاهر ، ثم أهلوا بالحج من الأبطح ، فثبت بذلك أن ميقاتهم للحج الحرم ، وكله فيه سواء ، ولا يتعين عليهم الإحرام من مكة خاصة ، وإلا لم يحرموا من الأبطح ، فإنه خارج من مكة ، فإن قيل : ولكنه ملحق بمكة لحوق الفناء بالمصر ، قلنا : وكذلك الحرم كله ملحق بمكة فى حق الإحرام ، لما لا يخفى أن تحديد الحرم إنما هو لاحترام بيت الله تعالى ، فكان كله فى اللحق به سواء فافهم .

باب الإحرام واستحباب الغسل له ولو حائضا ونفساء

فوله : «عن زيد بن ثابت» إلى آخر الأحاديث ، دلالتها على معنى الباب ظاهرة

(١) رواه مسلم فى (الحج ح " ١٣٩ ") والبداية والنهاية (١٦٩ / ٥) .

(٢) رواه فى : ٧ - كتاب الحج ، ١٦ - باب ما جاء فى الاغتسال عند الإحرام ، رقم : (٨٣٠) .

وقال الترمذى : « هذا حديث حسن غريب ، وقد استحج قوم من أهل العلم الاغتسال عند الإحرام وبه يقول الشافعى » .

(٣ - ٤) رواه البزار ، والدارقطنى (٢ / ٢٢٠) .

(٥) قوله : « المستدرک » سقط من الأصل وأثبتناه من « المطبوع » .

(٦) نصب الراية : (ص ٤٧٤ ج ١) .



أبى بكر بالشجرة ، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن تغتسل وتهل . أخرجه مسلم ^(١) في «صحيحه» عن القاسم عنها ، « زيلعي » .

٢٥٧٩ - عن ابن عباس : أن النبي ﷺ قال : « الحائض والنفساء إذا أتتا على الوقت تغتسلان وتحرمان وتقضيان المناسك كلها غير الطواف بالبيت » . رواه أبو داود ^(٢) وسكت عنه ، وفيه خفيف مختلف فيه ، فالحديث حسن .

باب ما يصنع المحرم إذا أراد الإحرام من لبس الإزار والرداء والتطيب ونزع المخيط وغيره

٢٥٨٠ - عن ابن عباس ، قال : انطلق النبي ﷺ من المدينة بعد ما ترجل وادهن

قال : في « الهداية » إلا أنه - أى الغسل - للتنظيف ، حتى تؤمر به الحائض وإن لم يقع فرضا عنها فيقوم الوضوء مقامه كما في الجمعة ، لكن الغسل أفضل ؛ لأن معنى النظافة فيه أتم ، ولأنه عليه السلام اختاره اهـ . وحقيقة الإحرام الدخول في الحرمة ، والمراد الدخول في حرمت مخصصة - أى التزمها - وهو شرط الحج ، غير أنه لا يتحقق ثبوته شرعا إلا بالنية مع الذكر أو الخصوصية على ما سيأتى ، وإذا تم الإحرام لا يخرج منه إلا بعمل النسك الذى أحرم له وإن أفسده ، إلا في الفوات فبعمل العمرة ، وإلا الإحصار فبذبح ، كذا في حاشية « الهداية » ^(٣) .

باب ما يصنع المحرم إذا أراد الإحرام من لبس الإزار والرداء والتطيب ونزع المخيط وغيره
قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، دلالة على الجزء الأول من الباب ظاهرة .

(١) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ١٦ - باب إحرام النساء ، واستحباب اغتسالها للإحرام ، وكذا الحائض ، رقم : (١٠٩) .

قوله : « بالشجرة » وفي رواية : بذى الحليفة ، وفي رواية بالبيداء ، هذه المواضع الثلاثة متقاربة . فالشجرة بذى الحليفة ، وأما البيداء فهى بطرف ذى الحليفة ، قال القاضى : يحتمل أنها نزلت بطرف البيداء لتبعد عن الناس ، وكان منزل النبي ﷺ بذى الحليفة حقيقة وهناك بات وأحرم ، فسمى منزل الناس كلهم بمنزل إمامهم .

(٢) رواه في : ٥ - كتاب المناسك ، ١٠ - باب الحائض تهل بالحج ، رقم : (١٧٤٤) .

(٣) الهداية : (ص ٢١٦ ج ١) .

ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه ، فلم ينه عن شيء من الأردية والأزر تلبس إلا المزعفرات التي تردع على الجلد رواه البخارى ^(١) نيل الأوطار ^(٢) .

٢٥٨١ - عن عائشة « أم المؤمنين » زوج النبي ﷺ ، قالت : كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه حين يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت ، رواه إمام المحدثين البخارى ^(٣) .

قوله : « عن عائشة فى أحاديثها الثلاثة إلخ » ، قلت : واستدل بالحديث على استحباب التطيب عند إرادة الإحرام ولو بقيت رائحته عند الإحرام وبعده ، وعلى أنه لا يضر بقاء رائحته ولونه ، وإنما المحرم ابتداءه بعد الإحرام ، قال فى « الفتح » وهو قول الجمهور ، وذهب ابن عمر ، ومالك ، ومحمد بن الحسن ، والزهري ، وبعض أصحاب الشافعى إلى أنه لا يجوز التطيب عند الإحرام ، واختلفوا هل محرم أو مكروه ؟ وهل تلزمه الفدية أو لا ؟ « نيل الأوطار » قلت : مذهب محمد أنه يكره التطيب بما يبقى عينه بعد الإحرام ، بأن يلطخ رأسه بالمسك ؛ لأنه منتفع بالطيب وهو ممنوع ؛ لأن للبقاء حكم الابتداء ، كذا فى « الهداية مع الحاشية » .

(١) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٢٣ - باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والآزر ، رقم (١٥٤٥) .

غريبه :

(٢) نيل الأوطار : (٣٠٥ / ٤) .

غريبه : قوله : " ترجل " أى سرح شعره ، وقوله " وادهن " قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم ، والسمن والشيرج وأن يستعمل ذلك فى جميع بدنه سوى رأسه ولحيته ، وأجمعوا أن الطيب لا يجوز استعماله فى بدنه ففرقوا بين الطيب والزيت فى هذا ، فقياس كون المحرم ممنوعاً عن استعمال الطيب فى رأسه أن يساح له استعمال الزيت فى رأسه ، وقوله : « التى تردع » بالمهمل أى تلتطخ يقال ردع إذا التطخ ، والردع أثر الطيب ، وردع به الطيب إذا لزق بجلده ، قال ابن بطال : وقد روى بالمعجمة من قولهم أردغت الأرض إذا كثرت مناقع المياه فيها ، والردغ بالغين المعجمة الطين .

(٣) رواه البخارى فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٨ - باب الطيب عند الإحرام ، رقم (١٥٣٩) ، =

٢٥٨٢ - وعنهما ، قالت : كنت أطيب النبي ﷺ عند إحرامه بأطيب ما أجد ، وفي رواية : كان النبي ﷺ إذا أراد أن يحرم تطيب بأطيب ما يجد ، ثم أرى ويبص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك ، متفق عليه ^(١) ، « نيل الأوطار » ^(٢) .

واحتج بما أخرجاه ^(٣) عن محمد بن المنتشر ، قال : سألت عبد الله بن عمر عن رجل يتطيب ثم يصبح محرماً ؟ فقال : ما أحب أن أصبح محرماً أنضخ طيباً ، لأن أطلي بقطران أحب إلى من أن أفعل ذلك ، فدخلت على عائشة رضي الله تعالى عنها وأخبرتها بقوله ، فقالت : أنا طيب رسول الله ﷺ فطاف على نسائه ثم أصبح محرماً ، وفي لفظ لهما ^(٤) : قالت : كنت أطيب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه ثم يصبح محرماً ينضخ طيباً « ريلعى » وبما أخرجاه ^(٥) عن يعلى بن أمية قال : أتى النبي ﷺ رجل متضمخ

= ورواه مسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ٧ - باب الطيب للمحرم عند الإحرام ، رقم : (٣١) .
قوله : « لعله » أى عند تحلله من محظورات الإحرام بعد أن يرمى ويحلق ، فالمراد بالطواف طواف الإفاضة .

(١) رواه البخارى في : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٨ - باب الطيب عند الإحرام ، رقم (١٥٣٨) ، ورواه مسلم : « اللفظ له » في : ١٥ - كتاب الحج ، ٧ - باب الطيب للمحرم عند الإحرام ، رقم (٤٤) .
(٢) نيل الأوطار : (٣٠٣ / ٤ ح ٢) باب ما يصنع من أراد الإحرام من الغسل والتطيب ونزع المخيط وغيره .

(٣) رواه البخارى في : ٥ - كتاب الغسل ، ١٤ - باب من تطيب ثم اغتسل ، وبقي أثر الطيب رقم (٢٧٠) ورواه مسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ٧ - باب الطيب للمحرم عند الإحرام ، رقم (٤٧) .
غريبه : قوله : « أنضخ » أى يفر منه الطيب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عَيْنَانِ نَضَاجَتَا ﴾ هذا هو المشهور أنه بالخاء المعجمة ، ولم يذكر القاضى غيره ، وضبطه بعضهم بالخاء المهملة ، وهما متقاربان فى المعنى ، قال القاضى : قيل : النضخ ، بالمعجمة ، أقل من النضج ، بالمهملة ، وقيل : عكسه ، وهو أشهر وأكثر ، وقوله : « لأن أطلي » أى أتلتطخ به ، وهو افتعال من الطلى المتعدى يقال طليت بالطين وغيره ، من باب رمى ، وأطليت على اقلعت : إذا فعلت ذلك لنفسك ، ولا يذكر معه المفعول ، وهو مبتدأ ، مبدوء بلام الابتداء خبره قوله : أحب .

(٤) غريبه : « ويبص الطيب » الوبص البريق واللمعان .
رواه البخارى في : ٥ - كتاب الغسل ، ١٢ - باب إذا جامع ثم عاد ، ومن دار على نسائه فى غسل واحد ، رقم : (٢٦٧) ، ورواه مسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ٧ - باب الطيب للمحرم عند الإحرام ، رقم (٤٨) .

(٥) رواه البخارى في : ٦٤ - كتاب المغازى ، ٥٦ - باب غزوة الطائف فى شوال سنة ثمان ، رقم =



بطيب وعليه جبة ، فقال : يا رسول الله ! كيف ترى فى رجل أحرم بعمره فى جبة بعد ما تضمخ بطيب ؟ فقال له النبى ﷺ : « أما الطيب الذى بك فاغسله ثلاث مرات وأما الجبة فانزعها ، ثم اصنع فى عمرتك ما تصنع فى حجك » وبما أخرجه مالك ، عن نافع ، عن أسلم مولى عمر : أن عمر وجد ريح طيب من معاوية وهو محرم ، فقال له عمر : ارجع فاغسله ، ورواه البزار ^(١) فى « مسنده » . وزاد : فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الحاج الشعث التفل » . انتهى من « الزيلعى » ^(٢) .

قالوا : فحديث عائشة : كأننى أنظر إلى وبيص الطيب فى مفرقه وهو محرم ، لا يدل على بقاء عين الطيب ، لما فى رواية أخرى عنها : كنت أطيّب رسول الله ﷺ ، فيطوف على نسائه ثم يصبح محرماً ، والطواف على النساء كناية عن الجماع ، ومن لازمه الغسل بعده ، بهذا يدل أنه ﷺ اغتسل بعد أن تطيب ، وبقاء الوبيص أى بريقه ولمعانه لا يدل على بقاء عين الطيب ، بل على بقاء الأثر الذى يشق إزالته ، فإن عين الطيب لا تبقى بعد الاغتسال كما لا يخفى ، إن الرجل ربما غسل الطيب عن وجهه أو يده ، فيذهب ويبقى وبيصه ، قاله الطحاوى .

وأورد عليه الحازمى بأن لا دلالة فى الحديث أنه ﷺ أصابهن ، فإنه عليه الصلاة والسلام كثيراً ما كان يطوف على نسائه من غير إصابة ، كما فى حديث عائشة ^(٣) : قل يوم إلا ورسول الله ﷺ يطوف علينا ، يقبل ويلمس دون الوقاع ، فإذا جاء إلى التى يومها يبيت عندها ، . كذا فى « نصب الراية » .

قلت : قد رجح الحافظ فى « الفتح » ما قاله الطحاوى ، وجزم به ابن القيم وابن

= (٤٣٢٩) ، ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ح (١٠) .

(١) أورده الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٢١٨/٣) وعزاه إلى « أحمد » و « البزار » ، ورجال أحمد رجال الصحيح ، إلا أن سليمان بن يسار لم يسمع من عمر ، وإسناد البزار متصل إلا أن فيه إبراهيم ابن يزيد الحوزى وهو متروك .

(٢) نصب الراية : (٢٨ ، ٢٠/٣) ، غريبه : « التفل » الذى ترك استعمال الطيب .

(٣) نصب الراية : (ص ٤٧٥ ج ١) .

٢٥٨٣ - وعنها ، قالت : كنا نخرج مع النبي ﷺ إلى مكة ، فنضمد جباهنا بالسك المطيب عند الإحرام ، فإذا عرقت إحداها سال على وجهها ، فيراه النبي ﷺ ولا ينهانا . رواه أبو داود ^(١) وسكت عنه هو والمنذرى ، وإسناد رواه ثقات إلا شيخ أبي داود ، وقال النسائي : لا بأس به ، وقال ابن حبان في « الثقات » : مستقيم الأمر في ما يروى اهـ . « نيل » .

حزم ، قال ابن القيم في « الهدى » فنزل ﷺ بذي الحليفة ، فصلى بها العصر ركعتين ، ثم بات بها ، وصلى المغرب والعشاء والصبح والظهر ، فصلى بها خمس صلوات ، وكان نساؤه كلهن معه ، وطاف عليهن تلك الليلة ، فلما أراد الإحرام اغتسل غسلًا ثانياً لإحرامه غير غسل الجماع الأول ، ولم يذكر ابن حزم أنه اغتسل غير الغسل الأول للجنباء ، وقد ترك بعض الناس ذكره ، فإما أن يكون تركه عمداً ؛ لأنه لم يثبت عنده وإما أن يكون سهواً منه ، وقد قال زيد بن ثابت : أنه رأى النبي ﷺ تجرد لإهلاله واغتسل . قال الترمذى ^(٢) : حديث حسن غريب اهـ .

قلت : ولكن حديث عائشة : كنا نخرج مع النبي ﷺ فنضمد جباهنا بالسك المطيب عند الإحرام إلى آخره ، حجة للجمهور سالمة ، لا يتمشى فيه ما ذكره هؤلاء في حديث الوبيص ، وأما قول ابن عمر : ما أحب أن أصبح محرماً أنضح طيباً ؛ لأن أطلي بقطران أحب إلى أن أفعل ذلك . فقد قاله قبل أن تحدث عائشة رضي الله عنها ما حدث به ، فلما سمع حديثها سكت ولم يردده عليها ، رواه سعيد بن منصور ، وكان عبد الله بن عبد الله بن عمر ، وسالم بن عبد الله بن عمر يخالفان أباهما وجدتهما في ذلك ؛ لحديث عائشة ، وذكر سالم قول عمر : في الطيب ثم قال : قالت عائشة فذكر الحديث ، قال سالم : سنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع ، كذا في « فتح الباري » .

وأما حديث يعلى بن أمية فقد ثبت أن الطيب الذي أمر النبي ﷺ الرجل بغسله

(١) رواه في : ٥ - كتاب المناسك ، ٣٢ - باب ما يلبس المحرم ، رقم : (١٨٣٠) .

غريبه : قوله : « السك » بضم السين المهملة وتشديد الكاف ، نوع من الطيب معروف عندهم .

(٢) تقدم ، والحديث حسن غريب كما في الترمذى برقم : (٨٣٠) .

٢٥٨٤ - عن ابن عمر في حديث له عن النبي ﷺ ، قال : « وليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين ، فإن لم يجد نعلين فليلبس خفين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين » رواه أحمد ^(١) ، وعزاه في « مجمع الزوائد » ^(٢) إلى الطبراني في « الأوسط » ، وقال

وهو الخلق ، وهو نوع من الطيب ، مركب فيه زعفران لا مطلق الطيب ، فلعل علة الأمر ما خالطه من الزعفران ، وقد ثبت النهي عن تزعفر الرجل مطلقا محرما وغير محرم ، ودليل ذلك ما أخرجه البخاري ^(٣) في محرمات الإحرام بلفظ : عليه قميص فيه أثر صفرة ، ورواه أبو داود والطيالسي في « مسنده » ^(٤) بلفظ : رأى رجلا عليه جبة عليها أثر خلوق ، ولمسلم نحوه ^(٥) ، وعند سعيد بن منصور بلفظ : إن رجلا قال : يا رسول الله ! إنني أحرمت وعلى جبتي هذه ، وعلى جبة ردغ من خلوق ، الحديث ، كذا في « فتح الباري » والجواب عن قول عمر ما مر في قول ابنه ، والله تعالى أعلم .

قوله : « عن ابن عمر إلخ » ، دلالة على الجزء الأول من الباب ظاهرة ، قال في « غنية الناسك » : ويسن بعد الغسل أن يستعمل الطيب في بدنه إن كان عنده ، وإلا فلا يطلبه ، « عناية » . وأفاد أنه من السنن الزوائد لا الهدى كما في « السراج » ، « نهر » . ويجوز بما لا تبقى عينه بعد الإحرام اتفاقا وكذا بما تبقى عينه بعده ، كالمسك والغالية عندهما ، وهو قول الشافعي أيضا .

وقال محمد : إنه يكره ، ويجب بذلك عنده دم ، وهو قول مالك وزفر رضي الله

(١) في « المسند » : (٣٤ / ٢) .

(٢) أورده الهيتمي في « مجمع الزوائد » (٢١٩ / ٢) من حديث جابر وعزاه إلى الطبراني في « الأوسط » وإسناده حسن .

ولفظه : « وعن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « من لم يجد إزارا وهو محرم فوجد سراويل فليلبسه ومن لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين » .

(٣) رواه في : ٢٨ - كتاب جزاء الصيد ، ١٩ - باب إذا أحرم جاهلا وعليه قميص ، رقم (١٨٤٧) .

(٤) ح رقم : (١٨١٩) .

(٥) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ١ - باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ، وما لا يباح ، رقم (٧) .



إسناده حسن « نيل الأوطار »^(١).

باب استحباب الركعتين عند إرادة الإحرام

٢٥٨٥ - عن سالم ، عن ابن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ يركع بذى الحليفة ركعتين ، ثم إذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذى الحليفة أهل بهؤلاء الكلمات . الحديث أخرجه مسلم^(٢) فى « صحيحه » ، « زيلعى » .

باب التلبية وصفاتها ومواضعها وجواز الزيادة على المأثور

٢٥٨٦ - عن ابن عمر : أن النبى ﷺ كان إذا استوت به راحلته قائمة عند مسجد

تعالى عنهم ، وبما لا تبقى عينه أفضل خروجاً من الخلاف ، ويستحب^(٣) بالمسك لما صح بل تواتر عنه ﷺ التطويب به ، وللاختلاف استحباب أن يخلطه بماء ورد أو نحوه ، ليذهب جرمه ، أما الثوب فلا يجوز أن يطيب بما تبقى عينه بعد الإحرام إجماعاً ، وقيل : يجوز فى الثوب أيضاً عندهما ، كما فى « الفتح » « وبالبحر » والأولى أن لا يطيب ثوبه كما فى « اللباب » اهـ .

باب استحباب الركعتين عند إرادة الإحرام

قوله : « عن سالم إلخ » ، قلت : دلالة على الباب ظاهرة .

باب التلبية وصفاتها ومواضعها وجواز الزيادة على المأثور

قوله : « عن ابن عمر » إلى آخر الأحاديث ، قلت : دلالتها على صيغة التلبية ،

(١) نيل الأوطار : (٣٠٥ / ٤ ح ٣) قال الشوكانى : « هذا الحديث ذكره صاحب المذهب عن ابن عمر قال الحافظ : كأنه أخذه من كلام ابن المنذر فإنه ذكره كذلك بغير إسناد ، وقد يئس له المنذرى والنووى فى الكلام على المذهب ، ووهم من عزاه إلى الترمذى ، وقد عزاه المصنف إلى أحمد قال فى مجمع الزوائد : « أخرجه الطبرانى فى الأوسط وإسناده حسن » .

(٢) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٣ - باب التلبية وصفاتها ووقتها ، رقم : (٢١) .

(٣) قوله : « ويستحب » سقط من « الأصل » ، وأثبتناه من « المطبوع » .

٢٩٧. التلبية وصفاتها ومواضعها وجواز الزيادة على المأثور إعلاء السنن



ذى الحليفة أهل ، فقال : « اللهم ليك ليك ، لا شريك لك ليك ، إن الحمد والنعمة لك ، والمملك لك ، لا شريك لك » وكان عبد الله يزيد مع هذا : « ليك ليك وسعديك ، والخير بيديك ، والرغباء إليك والعمل » متفق عليه^(١) . « نيل الأوطار »^(٢).

٢٥٨٧ - عن جابر ، قال : أهل رسول الله ﷺ ، فذكر التلبية مثل حديث ابن عمر ، قال : والناس يزيدون : ذا المعارج ، ونحوه من الكلام ، والنبي ﷺ يسمع فلا يقول لهم شيئا . رواه أحمد^(٣) وأبو داود^(٤) ومسلم^(٥) بمعناه . نيل .

واستحباب رفع الصوت بها ، وجواز الزيادة بعدها ، والدعاء ، والصلاة على النبي ﷺ متصلا بها ، ظاهرة ، وبهذا كله نأخذ قال في « غنية الناسك » : ويسن أن يرفع صوته بالتلبية بشدة ، من غير أن يبلغ الجهد في ذلك كيلا يتضرر ، ويستحب أن يكرر التلبية ثلاثا ، وأن يوالى بين الثلاث ، ولا يقطعها بكلام أو غيره ، وإذا لبي يستحب أن يخفض صوته ، ويصلى على النبي ﷺ ، ويدعو بما شاء ، وإن تبرك بالمأثور فحسن ، وندب أن يزيد فيها لا في خلالها بل بعدها ، ولا يستحب الزيادة من غير المأثور ، بل هو جائز كما يفهم من « الفتح » ، « والتبيين » ، أما النقص عنها أو الزيادة في خلالها فيكره تنزيها ، ذكره في « الكبير » اهـ .

فائدة :

إن الحمد في التلبية بكسر الهمزة على الاستئناف ، وبفتحةا على التعليل ، قال في

(١) رواه البخارى فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٢٦ - باب التلبية ، رقم : (١٥٤٩) ، ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٣ - باب التلبية وصفتها ووقتها ، رقم : (١٩) .

قوله : « وسعديك » قال القاضى : إعرابها وتثنيها كما فى ليك ، ومعناه مساعدة لطاعتك بعد مساعدة ، وقوله : (والخير بيديك) أى الخير كله بيد الله تعالى ومن فضله .

(٢) نيل الأوطار : (٤ / ٣٢٠ ح ١) باب التلبية وصفتها وأحكامها .

(٣ - ٤) رواه أحمد (٣ / ٣٢٠) وأبو داود فى (الناسك باب " ٢٧ " كيف التلبية ، رقم " ١٨١٣) .

(٥) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٣ - باب التلبية وصفتها ووقتها ، رقم : (١١٨٤) بنحوه .



٢٥٨٨ - عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال في تلبيته : « لبيك إله الحق لبيك » .
رواه أحمد ^(١) وابن ماجه ^(٢) والنسائي ^(٣) ، وصححه ابن حبان ، والحاكم ^(٤) . « نيل
الأوطار » ^(٥) .

٢٥٨٩ - عن السائب بن خلاد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أثناني جبريل فأمرني
أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال والتلبية » . رواه الخمسة ^(٦) ، وصححه
الترمذي ، وابن حبان ، والحاكم ^(٧) ، والبيهقي ^(٨) ، نيل الأوطار ^(٩) .

« الفتح » : والكسر أجود عند الجمهور ؛ لأن من كسر قال : إن الحمد لك على كل حال ،
ومن فتح قال : لبيك بهذا السبب الخاص . ونقل الزمخشري . إن الشافعي اختار الفتح ،
وأبا حنيفة اختار الكسر اهـ من « النيل » .

قوله : « عن السائب بن خلاد إلخ » ، وفيه « أن أمر أصحابي » استدلل به على
استحباب رفع الصوت بالتلبية بحيث لا يضر نفسه ، وبه قال ابن رسلان ، وخرج بقوله :
« أصحابي » النساء ، فإن المرأة لا تجهر بها ، بل تقتصر على إسماع نفسها ، قال الروياني :

(١) رواه أحمد : (٣٤١ / ٢ ، ٤٧٦) .

(٢) رواه في : ٢٥ - كتاب المناسك ، ١٥ - باب التلبية ، رقم : (٢٩٢٠) .

(٣) رواه في : ٢٤ - كتاب الحج ، ٥٤ - باب كيف التلبية (١٦١ / ٥) .

(٤) رواه الحاكم (٤٤٩ / ١ ، ٤٥٠) والدارقطني (٢٢٥ / ٢) والخطيب في التاريخ (١٠ / ٤٣٦)

والشافعي (١٢٢) وشرح معاني الآثار (١٢٥ / ٢) .

(٥) نيل الأوطار : (٣٢٠ / ٤ ح ٣) .

(٦) رواه أبو داود (١٨١٤) والترمذي (٨٢٩) وابن ماجه (٢٩٢٢) ومالك في « الموطأ » (٣٣٤)

وأحمد في « المسند » (٥٥ / ٤) . وقال الترمذي : « حديث حسن صحيح » .

(٧) رواه الحاكم : (٤٥٠ / ١) .

(٨) رواه البيهقي : (٤٢ / ٥) .

(٩) نيل الأوطار : (٣٢٢ / ٤ ح ٤) . قال الشوكاني : « حديث السائب بن خلاد أخرجه أيضا مالك

في الموطأ والشافعي عنه وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححوه ، وأخرج نحوه الحاكم عن أبي
هريرة مرفوعا » .

٢٥٩٠ - عن خزيمة بن ثابت ، عن النبي ﷺ : أنه إذا فرغ من تلبيته سأل الله عز وجل رضوانه والجنة ، واستعاذ برحمته من النار . رواه الشافعي ^(١) ، والدارقطني ^(٢) ، «نيل الأوطار» ^(٣) .

فإن رفعت صوتها لم يحرم ، لأنه ليس بعورة على المصحح ، بل يكون مكروها ، وكذا قال أبو الطيب ، وابن الرفعة ، كذا في « النيل » أيضا قلت : وهو مذهبنا معشر الحنفية ، ذكره في « المنسك المتوسط » والأمر برفع الصوت بالتلبية دليل على كون التلبية واجبة ، وهو المذهب ، وهو قول عطاء ، فقد أخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عنه ، قال : التلبية فرض الحج ، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر ، وطاوس وعكرمة ، قاله الحافظ في «الفتح» ^(٤) .

لا يقال : إن رفع الصوت بالتلبية سنة عندكم كما ذكرته عن « الغنية » وغيرها ؛ لأننا نقول : إن رفع الصوت بمعنى الجهر بالتلبية والتلفظ بها قدر ما يسمع نفسه واجب عندنا ، والسنة إنما هو العج بها - أي رفع الصوت بشدة - وأما مطلق رفع الصوت فواجب ، حتى لا يكون الرجل محرما بالنية عندنا حتى يلبي ويسمع نفسه ، ودلالة الحديث على وجوبه ظاهرة ، لما فيه من الأمر برفع الصوت بالتلبية ، والله أعلم .

قوله : « عن خزيمة بن ثابت إلخ » ، قلت : وفيه صالح بن محمد بن أبي رائدة وأبى واقد الليثي ، وهو مدني ضعيف ، وإما إبراهيم بن أبي يحيى الراوى عنه فلم ينفرد به ، بل تابعه عليه عبد الله بن عبد الله الأموي ، « التلخيص الحبير » قلت : وصالح بن محمد هذا مختلف فيه ، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : ليس به بأس وضعفه آخرون ،

(١ - ٢) رواه الشافعي : (١٢٣) والدارقطني (٢٣٨/٢) والبيهقي (٤٦/٥) والطبراني (٩٩/٤) وإتحاف (٣٣٨/٤) والمشكاة (٢٥٥٢) وشرح السنة (٥٢/٧) والكنز (١٨/١٠) والمجمع (٣/٢٢٤) وعزاه إلى الطبراني في « الكبير » كما ذكرنا وفيه صالح بن محمد بن رائدة وثقه أحمد وضعفه خلق .

(٣) نيل الأوطار : (٤/٣٢٢ ح ٥) وعزاه في « المتقى » إلى الدارقطني والشافعي .

(٤) فتح الباري : (ص ٢٢٧ ج ٣) .



٢٥٩١ - عن القاسم بن محمد قال : كان يستحب للرجل إذا فرغ من تلبيته أن يصلى على النبي ﷺ . رواه الدارقطني . « نيل » (١) .

٢٥٩٢ - عن جابر (٢) ، قال : كان رسول الله ﷺ يلبي إذا لقي ركبا ، أو علا أكمة ، أو هبط واديا ، وفى إدبار المكتوبة ، وآخر الليل . رواه ابن عسكر فى تخريجه لأحاديث « المذهب » ، وفى إسناده من لا يعرف .

٢٥٩٣ - وله شاهد من حديث ابن عمر موقوفا : أنه كان يلبي راكبا ونازلا ومضطجعا . رواه الشافعى (٣) عند سعيد بن سالم ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عنه .

وتركه من تركه لأجل أن سليمان بن حرب تركه ، ولكن قال يعقوب بن سفيان : كان سليمان لا يحدث عنه بالبصرة ، فلما استقضى على مكة والتقى مع المدنيين أثنوا عليه وعرفوه حاله ، وقالوا : كان من خيارنا وزهادنا ، صاحب غزو وجهاد ، فحدث عنه بمكة ، كذا فى « التهذيب » فالحديث عندى حسن .

قوله : « عن القاسم بن محمد إلخ » ، قلت : سكت عنه الشوكانى فى « النيل » وسنده لا بأس به ، إلا أن فيه صالح بن محمد وهو ضعيف ، قاله فى « التعليق المغنى » . قلت : وقد تقدم أنفا أنه حسن الحديث مختلف فيه ، وثقه أحمد ، وقال : ما أرى به بأسا ، فافهم ، وقد ندب إلى ذلك علماؤنا كما صرح به فى الغنية والله تعالى أعلم .

قوله : « عن جابر إلخ » ، قلت : الحديث حسن بشواهد ، وبه قال علماؤنا : إنه يستحب إكثار التلبية ، خصوصا عند تغير الأحوال والأزمان .

(١) نيل الأوطار : (٤ / ٣٢٢) ح ٦ وعزاه فى « المتقى » إلى الدارقطني .

(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بفتح المهملة الأنصارى السلمى بفتحين أبو عبد الرحمن أو أبو عبد الله أو أبو محمد المدنى صحابى مشهور له ألف وخمسمائة حديث وأربعون حديثا اتفقا على ثمانية وخمسين .

(٣) فى « المسند » : (ص ١٢٣) .

٢٩٧٤ التلبية وصفاتها ومواضعها وجواز الزيادة على المأثور إعلاء السنن

٢٥٩٤ - وروى ابن أبي شيبة^(١) من رواية ابن سابط قال : كان السلف يستحبون التلبية في أربعة مواضع: في دبر الصلاة ، وإذا أهبطوا واديا ، أو علوه ، وعند التقاء الرفاق .

٢٥٩٥ - وعن خيثة نحوه وزاد : وإذا استنشرت بالرجل دابته . كذا في «التلخيص الحبير»^(٢) .

فائدة :

قال الرافعي : ثبت عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا رأى شيئا يعجبه (أى وهو محرم) قال : « لبيك ، إن العيش عيش الآخرة » قال الحافظ^(٣) : رواه ابن خزيمة ، والحاكم^(٤) ، والبيهقي^(٥) ، من حديث عكرمة ، عن ابن عباس ، ورواه سعيد بن منصور من حديث عكرمة مرسل ، قال : نظر رسول الله ﷺ إلى من حوله وهو بعرفة ، فقال فذكر ، وروى الشافعي^(٦) عن سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن حميد الأعرج ، عن مجاهد ، قال : كان النبي ﷺ يظهر من التلبية : « لبيك اللهم لبيك » الحديث . قال : حتى إذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هو فيه ، فزاد فيها : « لبيك إن العيش عيش الآخرة » اهـ . « التلخيص الحبير »^(٧) .

وفيه أيضا : أنه ﷺ قال في تلبيته : « لبيك حقا حقا ، تعبدا ورقا »^(٨) . رواه البزار من حديث أنس ، وذكره الدارقطني في « العلل » الاختلاف فيه ، وساقه بسنده مرفوعا ،

(١) مصنف ابن أبي شيبة :

(٢) التلخيص الحبير : (ص ٢٠٩ ج ١) .

(٣) تلخيص الحبير (٢ / ٢٤٠) وابن أبي شيبة (١٠٧ / ٤) وإتحاف (٣ / ٣٣٩ ، ٣٤٠) .

(٤) انظر : التلخيص ، الحاشية رقم : (٣) السابقة .

(٥) السنن الكبرى : (٤٨ / ٧) .

(٦) في « المسند » : (١٢٢) .

(٧) التلخيص الحبير : (ص ٢١٠ ج ١) .

(٨) أورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ٢٢٣) وعزاه إلى « البزار » مرفوعا وموقوفا ولم يسم شيخه في المرفوع .



باب وجوب التلبية

وأن الإحرام لا ينعقد إلا بها أو بما يقوم مقامها

٢٥٩٦ - عن خلاد بن السائب ، عن أبيه : أن رسول الله ﷺ قال : « أتاني جبرئيل عليه السلام ، فأمرني أن آمر أصحابي ومن معي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال ، أو قال: بالتلبية » . أخرجه السنة ^(١) ، « زيلعي » ^(٢) وزاد بعضهم فيه : فإنها من شعار الحج « الدر المنثور » وعزاه إلى الحاكم وغيره ، وصححه .

٢٥٩٧ - عن جابر : ثم دخل رسول الله ﷺ على عائشة رضى الله عنها وهي تبكي ، فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : شأني أني حضت ، وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت ، والناس يذهبون إلى الحج الآن ، فقال : إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم ، فاغتسلي ثم أهلي بالحج ، ففعلت ووقفت المواقف ، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة والصفاء والمروة . أخرجه الشيخان ^(٣) « زيلعي » .

٢٥٩٨ - وعن عائشة رضى الله عنها فى حديث طويل : فقدمت مكة وأنا حائض ،

ورجح وقفه اهـ . قلت : ثبتت الزيادة فى التلبية عن النبى ﷺ وفيه حجة على من لم يجوزها اعتبارا بالأذان والتشهد من حيث إنه ذكر منظوم ، كما نقله صاحب « الهداية » عن الشافعى ، وصاحب « البناية » عن أحمد ، والله تعالى أعلم .

باب وجوب التلبية

وأن الإحرام لا ينعقد إلا بها أو بما يقوم مقامها

قوله : « عن خلاد بن السائب إلخ » ، قال الجصاص : ويتضمن ذلك معنيين : فعل التلبية ، ورفع الصوت بها . وقد اتفقوا على أن رفع الصوت غير واجب ، فبقى حكمه فى فعل التلبية ، قلت : فدلالته على الجزء الأول من الباب ظاهرة .
قوله : « عن جابر وعن عائشة إلخ » ، قلت : دلالة قوله ﷺ : « وأهلى بالحج » .

(١) تقدم تقريبا .

(٢) نصب الراية : (٣٥ / ٣) .

(٣) رواه البخارى فى : ٢٦ - كتاب العمرة ، ٦ - باب عمرة التعميم ، رقم : (١٧٨٥) ، ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ١٧ - باب بيان وجوه الإحرام ، رقم : (١٣٦) .

ولم أطف بالبيت ولا بالصفاء والمروة ، فشكوت ذلك إلى النبي ﷺ ، فقال : « انقضى رأسك ، وامتشطى ، وأهلى بالحج ، ودعى العمرة » ، الحديث ، رواه البخارى^(١) . «فتح البارى» . وبطريق قراد بن أبى نوح : حدثنا نافع عن ابن عمر ، وابن أبى مليكة عن عائشة : أن النبي ﷺ دخل عليها وهى كأنها حزينة ، فقال : ما لك ؟ فقالت : لا أنا قضيت عمرتى ، وألفانى الحج عاركا ، قال : « ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم فحجى وقولى ما يقول المسلمون فى حجهم » . الحديث ذكره الجصاص فى «أحكام القرآن»^(٢) له .

٢٥٩٩ - عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر : ﴿ فمن فرض فيهن الحج ﴾ قال : أهل . أخرجه الطبرى^(٣) . وفى لفظ له : قوله : ﴿ فمن فرض فيهن الحج ﴾ قال : من أهل بالحج .

وقوله : « قولى ما يقوله المسلمون » على وجوب التلبية ظاهرة ، فإنها الذى يقوله المسلمون عند الإحرام ، وأمره عليه السلام على الوجوب ، قاله الجصاص فى «أحكام القرآن»^(٤) له ، وقراد بن أبى نوح اسمه عبد الرحمن بن غزوان ، المعروف بقراد بضم القاف وتخفيف الراء ، ثقة من رجال البخارى ، وأبى داود ، والترمذى ، والنسائى ، من التاسعة . «تقريب» وأغرب الدارقطنى وقال : قراد شيخ من المصريين مجهول ، وهو من العجائب ، ولا أظن مثله يخفى على الدارقطنى ، قاله الحافظ فى «اللسان»^(٥) .

قوله : « عن عبد الله بن دينار إلى قوله : عن عطاء إلخ » ، قلت : دلالتها على

(١) رواه فى ٢٥٠ - كتاب الحج ، ٣١ - باب كيف تهل الحائض والنفساء ؟ ، رقم : (١٥٥٦) .

(٢) أحكام القرآن للجصاص : (ص ٣٠٦ ج ١) .

(٣) رواه ابن جرير : ٢٧٢/٢ ، ح رقم : (٣٥٦١) .

(٤) أحكام القرآن للجصاص : (ص ٣٠٦ ج ١) .

(٥) لسان الميزان : (٤٧١/٤ ١٤٧٢) . قال الحافظ : « قراد عن شعبة ، وعنه عباس الدورى ، وقع فى الدارقطنى خبر بهذا الإسناد وقال فيه : فزاد شيخ من المصريين مجهول كذا فى بعض النسخ وهو من العجائب فإن قرادا هذا هو أبو نوح واسمه عبد الرحمن بن غزوان وهو مشهور من رجال التهذيب ، ولا أظن مثله يخفى على الدارقطنى » .

٢٦٠٠ - وأخرج عن مجاهد نحوه ، قال : الفريضة التلبية ، ونحوه عن إبراهيم النخعي ، وطاوس ، أسانيداً^(١) من بين صحاح وحسان .

٢٦٠١ - عن جبير بن حبيب ، قال : سألت القاسم بن محمد عن فرض فيهن الحج ؟ قال : إذا اغتسلت ولبست ثوبك ولبيت فقد فرضت فيهن الحج . أخرجه الطبري^(٢) أيضاً في تفسيره . ورجاله كلهم ثقات .

٢٦٠٢ - وأخرج ابن المنذر عن ابن عباس ، قال : الفرض الإهلال .

وجوب التلبية ، وعلى أن الإحرام لا ينعقد إلا بها ظاهرة ، فإن فرض الحج بمعنى الإيجاب والإلزام مما لا بد منه إجماعاً ، وقد اختلف أهل التأويل في المعنى الذي يكون به الرجل فارضاً للحج ، فقال أكثرهم : فرض الحج مفسر بالإهلال ، كما هو ظاهر من الآثار المذكورة في المتن ، وقال بعضهم : بأن فرض الحج هو الإحرام ، كما ذكره الطبري في «تفسيره» ، والسيوطي في «الدر المنثور» . وقال الجصاص : قول من تأول قوله تعالى : ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾^(٣) على من أحرم لا يدل على أنه رأى الإحرام جائزاً بغير تلبية ؛ لأنه جائز أن يقول : فمن أحرم وشرط الإحرام أن يلي ، فلم يثبت عن أحد من السلف الدخول في الإحرام إلا بالتلبية ، أو تقليد الهدى وسوقه ، ويدل عليه (من جهة النظر) أن الحج والعمرة ينتظمان أفعالاً متغايرة مختلفة مفعولة بتحريم واحدة ، فأشبهت الصلاة لما تضمنت أفعالاً متغايرة مختلفة مفعولة بتحريم واحدة ، كان شرط الدخول فيها الذكر (من التكبير ونحوه) ، ولم تكن النية وحدها كافية للدخول فيها (كذلك الحج والعمرة واجب أن يكون الدخول فيها بالذكر أو ما يقوم مقامه اهـ .

وقال ابن قدامة في «المغنى» : يستحب للإنسان النطق بما أحرم به ؛ ليزول الالتباس ، فإن لم ينطق بشيء واقتصر على مجرد النية كفاه في قول إمامنا ، ومالك ، والشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا ينعقد بمجرد النية حتى تنضاف إليها التلبية ، أو سوق الهدى ، لما

(١) قوله : «أسانيداً» سقط من «الأصل» ، وأثبتناه من «المطبوع» .

(٢) رواه الطبراني : (ص ١٥٣ ج ٢) .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٧ .

٢٦٠٣ - وابن أبي شيبه^(١) عن ابن الزبير : ﴿ فمن فرض فيهن الحج ﴾ قال : الإهلال.

٢٦٠٤ - وعن الزهري قال : الإهلال فريضة الحج ، الدر المنثور^(٢).

٢٦٠٥ - وقالت عمرة عن عائشة : لا إحرام إلا لمن أهل ولي . « أحكام القرآن »^(٣) للجصاص ولم أقف على أسانيدھا وإنما ذكرتها اعتضادا .

٢٦٠٦ - عن عطاء ، قال : التلبية فرض الحج . أخرجه سعيد بن منصور عنه بسند صحيح ، قاله الحافظ في « الفتح »^(٤) قال : وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر ، وطاوس ، وعكرمة ، وهى صحاح أو حسان على أصله .

روى خلاد بن السائب الأنصارى عن أبيه ، فذكر حديث المتن الذى بدأنا به الباب ، وقال : رواه النسائي وقال الترمذى : هو حديث حسن صحيح ثم احتج للصلاة بأنها عبادة ليس فى آخرها نطق واجب ، فلم يكن فى أولها كالصيام ، وبأنه لو نطق بغير ما نواه - نحو أن ينوى العمرة فيسبق لسانه إلى الحج أو بالعكس - انعقد ما نواه دون ما لفظ به ، قال ابن المنذر : أجمع كل ما نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك ، وهذا لأن الواجب النية ، وعليها الاعتماد ، واللفظ لا عبرة به ، فلم يؤثر كما لا يؤثر اختلاف النية فيما يعتبر له اللفظ دون النية اهـ .

قلت : قياسه على الصيام قياس مع الفارق ، فإن الحج والعمرة عبادة وجودية ذات أفعال ، والصوم عبادة غير وجودية من جنس التروك غير ذات أفعال ، فافترقا ، والأولى ما ذكرناه من القياس على الصلاة ، وأما مسألة النية والتلفظ بها فمتفصلة عن مسألة الإحرام ، فإن النية واجبة فى العبادات كلها بقوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات »^(٥).

(١) انظر : الحاشية رقم : (٢) القادمة .

(٢) المنثور : (ص ٢١٨ ج ١) .

(٣) أحكام القرآن : (ص ٣٠٦ ج ١) .

(٤) فتح البارى : (ص ٢٢٧ ج ٣) .

(٥) تقدم ، والحديث فى البخارى رقم : ١٠٠٠ وأطرافه فى : [٥٤ ، ٢٥٢٩ ، ٣٨٩٨ ، ٥٠٧٠ ،

[٦٦٨٩ ، ٦٩٥٣] .



باب يلبي في دبر الصلاة

٢٦٠٧ - عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : أن النبي ﷺ أهل في دبر الصلاة أخرجه الترمذى ، وقال : حسن غريب ، . « زيلعى » . قلت : وفيه خصيف بن عبد

ولا يلزم من كون النية محلها القلب دون اللسان ، كون النية وحدها تكفى لصحة الدخول فى العبادات كلها بالإجماع ، ألا ترى أنها لا تكفى فى الدخول للصلاة بدون التحريم أى تكبيرة الافتتاح أو ما يقوم مقامها إجماعاً ؟ فمن نوى صلاة وصحت نيته بها لم يدخل فيها ما لم يكبر ، فكذلك الإحرام بالحج والعمرة لا تكفى للدخول فيه النية ما لم يتصل بها بالتلبية أو ما يقوم مقامها ، بدليل أن فرض الحج مفسر بالإهلال والتلبية ، ولم يثبت عن أحد من السلف جواز الدخول فى الإحرام إلا بالتلبية أو ما يقوم مقامها ، كما قاله الجصاص ، بل قد ثبت عنهم كون التلبية فريضة الحج ، وأنه لم يحرم إلا من أهل ولبي ، فلا يصح الاعتماد على القياس مع ما ذكرنا من فساده ، والإعراض عن الآثار مع كونها مستندة إلى النص مفسرة لها ، ولعلك قد عرفت بذلك غاية اتباع الحنفية للآثار ، وشدة تجنبهم عن القياس بمعرض النص ، والله أعلم .

باب يلبي في دبر الصلاة

قوله : « عن سعيد بن جبير ، الحديثين إلخ » ، دلالتهما على الباب ظاهرة ، والحديث الثانى مفسر جامع بين مختلف الأحاديث فالأخذ به أولى ، وإن كان أحاديث أنه لبي بعد ما استوت به راحلته أصح ، ولكن الجمع بين الحديثين والعمل بهما كليهما أولى من إعمال أحدهما وإهمال الآخر ، كما ذكرناه غيره مرة ، وأيضا فإن أحاديث أنه لبي بعد ما استوت

== ورواه مسلم فى : ٢٣ - كتاب الإمارة ، ٤٥ - باب قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنية » وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال ، رقم : (١٥٥) .

أجمع المسلمون على عظم موقع هذا الحديث وكثرة فوائده وصحته ، قال الشافعى وآخرون : هو ثلث الإسلام . وقال الشافعى : يدخل فى سبعين باباً من الفقه ، وقال آخرون : هو ربع الإسلام وقال عبد الرحمن بن مهدي وغيره : ينبغى لمن صنف كتاباً أن يبدأ فيه بهذا الحديث تنبيهاً للطلاب على تصحيح النية .



الرحمن الجوزي^(١) مختلف فيه ، وقد حسن له الترمذي كما تراه ، وقد تفرد عبد السلام بن حرب برواية هذا الحديث ، وهو ثقة أخرج له الشيخان . وفي « الجوهر النقي » : قال البيهقي : خصيف ليس بالقوى . قلت : هذا الحديث أخرجه الحاكم في « مستدركه »^(٢) وقال : على شرط مسلم ، وأخرجه أبو داود في « سننه »^(٣) وسكت عنه ، وفي « شرح المذهب » للنووي : قد خالف البيهقي في خصيف كثيرون من الحفاظ والأئمة المتقدمين ، فوثقه يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ومحمد بن سعيد ، وقال النسائي : صالح اهـ .

٢٦٠٨ - عن سعيد بن جبير ، قال : قلت لعبد الله بن عباس : عجت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلاله حين أوجب ، فقال : إني لأعلم الناس بذلك ، إنما كانت من رسول الله ﷺ حجة واحدة ، فمن هناك اختلفوا ، خرج رسول الله ﷺ حاجا ، فلما صلى في مسجده بذى الحليفة ركعته أوجب في مجلسه ، فأهل بالحج حين فرغ من ركعته ، فسمع ذلك منه أقوام فحفظته منه ، ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل ، وأدرك ذلك أقوام ، وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون أرسالا ، فسمعوه حين استقلت به ناقته يهل ، فقالوا : إنما أهل رسول الله ﷺ حين استقلت به ناقته ، ثم مضى عليه السلام فلما علا شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك أقوام ، فقالوا : إنما

به راحلته ساكنة عن الإهلال قبله ، وحديث ابن عباس لا ينافيها ، بل فيه زيادة أنه لبي في دبر الصلاة ، ولبي حين استوت به راحلته ، والأخذ بالزيادة لازم ، فافهم .

(١) خصيف بن عبد الرحمن الجوزي ، مكث من التابعين ، ضعفه أحمد وغيره . (المغنى فى الضعفاء : ٢٠٩ / ١٩١٢) وقال ابن حجر فى « التقريب » : « صدوق ، سبىء الحفظ ، خلط بآخره ، ورمى بالإرجاء ، من الخامسة » .

(٢) رواه فى : المناسك ، باب « ٢١ » .

(٣) رواه فى (المناسك ، « ٢١ » باب فى وقت الإحرام ، رقم : « ١٧٧٠ ») ورواه الترمذى فى (٧- كتاب الحج ، ٩- باب ما جاء متى أحرم النبى ﷺ ، رقم : « ٨١٩ ») ورواه النسائى فى (« ٢٤ » كتاب المناسك ، باب « ٥٦ ») . وقال الترمذى : « هذا حديث حسن غريب » .



أهل حين علا على شرف البيداء وأيم الله لقد أوجب في مصلاه ، وأهل حين استقلت به ناقته ، وأهل حين علا على شرف البيداء ، قال سعيد بن جبير : فمن أخذ بقول ابن عباس أهل في مصلاه إذا فرغ من ركعتيه ، رواه الحاكم في « المستدرک » ^(١) وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، مفسر في الباب ولم يخرجاه ، وأقره على ذلك الذهبي . ورواه أيضا أبو داود ^(٢) كما قاله الحافظ في « الفتح » ^(٣).

فائدة :

قال صاحب « الهداية » : وهو إجابة لدعاء الخليل صلوات الله عليه ، كما هو المعروف في القصة اهـ . قال الزيلعي : فيه آثار عن الصحابة والتابعين ، منها : ما أخرجه الحاكم في « المستدرک » ^(٤) في فضائل إبراهيم عليه السلام عن ابن عباس ، قال : لما بنى إبراهيم البيت أوحى الله إليه أن أذن في الناس بالحج ، قال : فقال إبراهيم : ألا إن ربكم قد اتخذ بيتا ، وأمركم أن تحجوه ، فاستجاب له ما سمعه من حجر أو شجر أو مدر أو غير ذلك : لييك اللهم لييك . انتهى . وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وفيه نظر ، لما في عطاء ابن السائب من الاختلاط ، وأخرجه أيضا ^(٥) من جرير ، عن قابوس ، عن أبيه : عن ابن عباس ، قال : لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت قال : رب قد فرغت ، فقال : أذن بالناس في الحج قال : رب وما يبلغ صوتي ، قال : أذن وعلى البلاغ ، قال : رب كيف أقول ؟ قال : قل : يا أيها الناس ، كتب عليكم الحج ، حج البيت العتيق فسمعه من بين السماء والأرض ، ألا ترون أنهم يجيئون من أقصى الأرض يلبون . انتهى . وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

وروى الواقدي عن جده ، عن مسلم بن خالد الزنجي عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ،

(١) ، (٢) تقدم في أبي داود رقم : (١٧٧٠) .

(٣) فتح الباري : (ص ٢٥٨ ج ٣) .

(٤) رواه الحاكم : (٥٥٢/٢) .

(٥) رواه الحاكم : (٣٨٨/٢) .



باب لا يصيد المحرم ولا يدل على الصيد ولا يعين ولا يشير إليه ويجوز له أكل ما صاده الحلال بدون أمره ودلالته وإشارته

٢٦٠٩ - عن أبي قتادة ، قال : كنت يوما جالسا مع رجال من أصحاب النبي ﷺ في منزل في طريق مكة ، ورسول الله ﷺ أمامنا ، والقوم محرمون ، وأنا غير محرم عام الحديبية ، فأبصروا حمارا وحشيا ، وأنا مشغول أخصف نعلي ، فلم يؤذنوني ، وأحبوا لو أني أبصرته ، فالتفت فأبصرته ، فقممت إلى الفرس فأسرجته ، ثم ركبت ونسيت السوط والرمح ، فقلت لهم : ناولوني السوط والرمح ، قالوا : والله لا نعينك عليه فغضبت ، فنزلت فأخذتهما ، ثم ركبت فشددت على الحمار فعقرته ، ثم جئت به وقد مات ، فوقعوا فيه يأكلونه ، ثم أنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم ، فرحنا وخبأت العضد معي ، فأدركنا رسول الله ﷺ ، فسألناه عن ذلك ؟ فقال : هل معكم منه شيء ؟

قال : قام إبراهيم عليه السلام على هذا المقام ، فقال : يا أيها الناس ! أجيئوا ربكم ، فقالوا : لبيك اللهم لبيك ، قال : فمن حج اليوم فهو من أجب إبراهيم يومئذ . انتهى . قلت : وأثر مجاهد مرسل حسن ! فإن الواقدي مختلف فيه ، وكذا ابن أبي نجيح ، ومثله لا يقال بالرأى فهو في حكم المرفوع ، والله تعالى أعلم .

باب لا يصيد المحرم ولا يدل على الصيد ولا يعين ولا يشير إليه ويجوز أكل ما صاده الحلال بدون أمره ودلالته وإشارته

قوله : « عن أبي قتادة إلخ » ، قلت : دلالة الحديث على جميع أجزاء الباب ظاهرة ، بقي ما إذا صاده الحلال لأجل المحرم من غير أمره ولا دلالته وإشارته وإعانتة عليه ، هل يجوز أكله للمحرم ؟ فظاهر حديث أبي قتادة أن نعم ، فإنه لا يشك أحد في أن أبا قتادة لم يصد الحمار لنفسه وحده ، بل له ولأصحابه وهم محرمون ، يدل على ذلك قوله : وأحبوني لو أني أبصرته ، فقد تفرس محبة القوم لاصطياده ، ثم ركب فرسه وشد على الحمار فعقره ، فمن رعم أنه إنما اصطاده لنفسه دون أصحابه فقد أغرب وأبعد .

فائدة :

قال الأثرم : كنت أسمع أصحاب الحديث يتعجبون من هذا الحديث ، أي حديث أبي



فقلت: نعم ، فتاولته العضد . فأكلها وهو محرم ، متفق عليه ^(١) ، ولفظه للبخارى ، ولهم فى رواية ^(٢) : « هو حلال فكلوه » ولمسلم ^(٣) : « هل أشار إليه إنسان أو أمره بشيء ؟ قالوا : لا . قال : فكلوه » ، وللبخارى ^(٤) : قال : « منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوا ما بقى من لحمها » « نيل الأوطار » ^(٥) .

٢٦١٠ - عن جابر : أن النبى ﷺ قال : « صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » . رواه الخمسة ^(٦) إلا ابن ماجه ، وقال الشافعى : هذا أحسن حديث فى الباب وأقيس ، قلت : وهو من رواية المطلب بن عبد الله بن حنطب عن

قتادة ، ويقولون : كيف جاز لأبى قتادة مجاوزة الميقات بلا إحرام ؟ ولا يدرون ما وجهه ، حتى رأيت مفسرا فى حديث عياض عن أبى سعيد ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ فأحرمنا ، فلما كان مكان كذا وكذا إذا نحن بأبى قتادة ، كان النبى ﷺ بعثه فى شيء قد سماه ، فذكر حديث الحمار الوحشى . انتهى ، كذا فى « نيل الأوطار » وحاصله أن أبا قتادة لم يخرج من المدينة بإرادة مكة ، وإنما خرج منها لحاجة قد وجهه إليها رسول الله ﷺ ، فلما فرغ منها سمع بخروجه ﷺ وأصحابه إلى مكة للعمرة ، فالتحق بهم فى الطريق ، وكان ذلك عام الحديدية ، فيحتمل تقدم القصة على توقيت المواقيت أيضا ، والله تعالى أعلم .

قوله : « عن جابر إلخ » ، الحديث صحيح فى التفرقة بين أن يصيد المحرم أو يصيده غيره له ، وبين أن لا يصيده المحرم ولا يصاد له ، بل يصيده الحلال لنفسه ، ويطعمه

(١) رواه البخارى فى : ٢٨ - كتاب جزاء الصيد ، ٢ - باب إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله ،

رقم (١٨٢١) ، ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٨ : باب تحريم الصيد للمحرم ، رقم : (٥٩) .

(٢) رواه البخارى فى : ٢٨ - كتاب جزاء الصيد ، ٤ - باب لا يعين المحرم الحلال فى قتل الصيد ، رقم (١٨٢٣) ، ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٨ - باب تحريم الصيد للمحرم ، رقم : (٥٦) .

(٣) المصدر السابق لمسلم ، (ح رقم : ٦٤) .

(٤) رواه فى : ٢٨ - كتاب جزاء الصيد ، ٥ - باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكى يصطاده الحلال ،

رقم : (١٨٢٤) .

(٥) نيل الأوطار : (٥ / ٢١ ح ٦) .

(٦) رواه أبو داود فى : (المناسك باب " ٤١ ") والترمذى (٨٤٦) والنسائى (١٨٧ / ٥) وأحمد ==



جابر ، ولا يعرف له سماع منه ، قاله الترمذى ، كذا فى « نيل الأوطار » ^(١) وفى سنده اضطراب كما سنذكره .

المحرم ، فلا يجوز له الأول ، ويجوز الثانى ، قال الشاة ولى الله قدس الله سره فى « المسوى » شرح « الموطأ » : قلت : وعليه الشافعى ، وأبو حنيفة ، وأنه يجوز للمحرم أكل الصيد إذا لم يصطد بنفسه ، ولا اصطيد لأجله بأمره أو إشارته ، فإن اصطيد لأجله أو بإشارته فلا يحل له ، ويحل لغيره اهـ .

وذكر الطحطاوى ما يدل على أنه يجوز للمحرم أكل ما اصطيد لأجله ، وأول قوله ﷺ : « أو يصاد لكم » بأن معناه أو يصاد بأمركم ، أو بإشارتكم أو دالتكم عليه وإعانتكم ، قال : إن قول النبى ﷺ : « أو يصاد لكم » يحتمل أن يكون أراد به أو يصاد لكم بأمركم ، فإن كان ذلك كذلك فإنهم أيضا كذلك يقولون : كل صيد صاده حلال لمحرم فهو حرام على ذلك المحرم ، وقد رويت عن رسول الله ﷺ أحاديث جاءت مجيئا متواترا فى إباحة لحم الصيد الذى قد صاده الحلال للمحرم ، إذا لم يكن صاده بأمره ولا بمعاونته إياه عليه ، ثم ذكر حديث أبى قتادة المتقدم ، وقال : فقد علمنا أن أبى قتادة لم يصده فى وقت ما صاده إرادة منه أن يكون له خاصة ، وإنما أراد أن يكون له ولأصحابه الذين كانوا معه ، فقد أباح رسول الله ﷺ ذلك له ولهم ، ولم يحرمه عليهم ؛ لإرادته أن يكون لهم معه فى

== فى « المسند » (٣ / ٣٦٢) والبيهقى (٥ / ١٩٠) والتمهيد (٩ / ٦٢) والدارقطنى (٢ / ٢٩٠) وابن حبان (٩٨٠) وعبد الرزاق (٨٣٤٩) والتلخيص (٢ / ٢٧٦) والكنز (١١٩٤٨) وابن كثير فى « التفسير » (٣ / ١٩٣) والقرطبى فى « التفسير » (٦ / ٣٢٢) . وقال الترمذى : « هذا أحسن حديث فى الباب » .

(١) نيل الأوطار : (٥ / ٢٣ ح ٨) ، وقال صاحب « المتقى » : « رواه الخمسة إلا ابن ماجه ، وقال الشافعى : هذا أحسن حديث روى فى هذا الباب « وأقيس » .

وقال الشوكانى : « الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى وهو من رواية عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب عن مولاة المطلب عن جابر ، وعمرو مختلف فيه مع كونه من رجال الصحيحين ومولاه » ، قال الترمذى : لا يعرف له سماع من جابر وقال فى موضع آخر : قال محمد لا أعرف له سماعا من أحد من الصحابة إلا قوله حدثنى من مشهد خطبة رسول الله ﷺ .



حديث عثمان بن عبد الله بن موهب (عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه) أن رسول الله ﷺ سألهم فقال : « أشرتُم أو أضدتُم أو قتلتم ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوا »^(١) فدل ذلك على أنه يحرم عليهم إذا فعلوا شيئاً من هذا ، ولا يحرم عليهم بما سوى ذلك ، وفي ذلك دليل أن معنى قول رسول الله ﷺ : « أو يصاد لكم » أنه على ما صيد لهم بأمرهم اهـ .

وأوله سيدى الشيخ مولانا خليل أحمد قدس الله سره فى « بذل المجهود » : بأن لفظة «أو» الواقعة هنا بمعنى إلا أن ، استثناء من المفهوم المتقدم ، فإن قوله : ما لم تصيده بمعنى الاستثناء ، فكانه قال : لحم الصيد لكم فى الإحرام إلا أن تصيده إلا أن يصاد لكم ، فيكون الاستثناء الثانى من مفهوم الاستثناء الأول اهـ .

قلت : ولكن لا دليل عليه ، ويؤيد كونه للعطف ما فى الترمذى^(٢) بلفظ : « أو يصيد لكم » بغير ألف مجزوما ، وكذا هو فى بعض « نسخ أبى داود » ، كما ذكره الشيخ بنفسه ، فيلزم المصير إلى المعنى الذى قد دل عليه دليل ، وترك ما لم يدل عليه شيء ، وقال صاحب « الهداية » اللام فيما روى لام غمليك ، فيحمل على أن يهدى إليه الصيد دون اللحم ، وهذا أيضا كما ترى لا يقوم على رجليه ، وأحسن ما يأول به الحديث هو ما ذكر الطحاوى .

وعندى لا حاجة إلى التأويل ؛ لكون الحديث ضعيفا مضطرب الإسناد ، فقد رواه الشافعى عن عمرو ، عن رجل من الأنصار ، عن جابر (ولم يذكر المطلب ولا مولاة) ورواه الطبرانى عن عمرو ، عن المطلب ، عن أبى موسى ، ورواه الخطيب عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر . اللهم إلا أن يقال بارتفاع الاضطراب بترجيح إحدى الطرق على ما سواها ، والظاهر أن طريق عمرو من أبى عمرو ، عن مولاة المطلب ، عن جابر راجحة ؛ لكون رجالها من الثقات ، وما سواها من الطرق لا تخلو عن متروك أو ضعيف جدا ، كما يظهر من « النيل » ولكنه مع ذلك لا يقوى قوة حديث أبى قتادة ، كما هو ظاهر لمن

(١) شرح معانى الآثار : (١٧٣/٢) .

(٢) تقدم برقم : (٨٤٦) .



له أدنى ممارسة بالحديث ، فالأولى الاعتماد والتعويل عليه ، ويحمل قوله : « أو يصاد لكم » على التنزه عما قد صيد لأجل المحرم ممن لا يباشر العمل بنفسه ، بل يعمل له خادمه أو أجيره أو عبده فإذا صاد أحد من هؤلاء لمولاه ولو بدون أمره يصح أن يقال : إنه لم يصد لنفسه ، بل ينسب فعله إلى المولى ؛ لكونه نائباً عنه فى العمل غالباً ، فينبغى لمثل هذا لمحرم التنزه عما صاده له أحد من هؤلاء ، والله تعالى أعلم .

فإن قيل : قد ورد فى حديث أبى قتادة فى بعض طرقه ما يؤيد حديث جابر هذا ، فبطل الاعتماد عليه ، ولم يبق من الترجيح فى شيء ، وهو ما رواه أحمد وابن ماجه بإسناد جيد ، وفيه : قال أبو قتادة : فذكرت شأنه لرسول الله ﷺ ، وذكر أنى لم أكن أحرمت ، وأنى إنما اصطدته لك ، فأمر النبى ﷺ أصحابه ، فأكلوا ولم يأكل منه حين أخبرته أنى اصطدته له ، كذا فى « النيل » . وهذا يدحض تأويلكم قوله : « أو يصاد لكم » بما ذكرتموه ، من أنه يصاد للمحرم بأمره ، فإن النبى ﷺ لم يأمر أبا قتادة بالاصطياد أصلاً ، كما هو ظاهر من سياق الحديث ، ومع ذلك فقد تنزه رسول الله ﷺ عن أكله حين أخبره أنه اصطاده له .

قلنا : قال البيهقى : هذه الزيادة غريبة (أى شاذة) يعنى قوله : إنى اصطدته لك (إلى آخره) قال : والذي فى الصحيحين أنه أكل منه ، وقال أبو بكر النيسابورى ، قوله : إنى اصطدته لك وأنه لم يأكل منه ، لا أعلم أحداً قاله فى هذا الحديث غير معمر ، وكذا قال ابن خزيمة ، والدارقطنى ، والجوزقى ، كما فى « النيل » أيضاً ، فهذه زيادة تفرد بها معمر خلاف جماعة الثقات ، فلا تقبل ، ولا يصح الاحتجاج بها أصلاً ، بل هى ساقطة عن درجة الاعتبار . وروى الطحاوى ^(١) بسند جيد عن عبد الله بن شماس ، يقول : أتيت عائشة رضى الله عنها ، فسألته عن لحم الصيد يصيده الحلال ثم يهديه للمحرم ؟ فقالت : اختلف فيه أصحاب رسول الله ﷺ فمنهم من حرمه ، ومنهم من أحله ، وما أرى بشيء منه بأساً . فقولها : وما أرى بشيء منه بأساً ، يعم ما صاده الحلال لأجل المحرم ،

(١) شرح معانى الآثار : (١٦٩/٢) .



وما صاده لنفسه ثم أهده له ، وأخرج ^(١) أيضا بسند صحيح عن أبي هريرة: أن رجلا من أهل الشام استفتاه في لحم الصيد وهو محرم ؟ فأمره بأكله ، قال : فلقيت عمر بن الخطاب فأخبرته بمسألة الرجل ، فقال : بما أفتيته ؟ فقلت بأكله ، فقال : والذي نفسى بيده لو أفتيته بغير ذلك لعلوتك بالدرة ، إنما نهيت أن تصطاده اهـ . فقلوه : إنما نهيت أن تصطاده ، دليل على أنه يجوز للمحرم أكل ما اصطاده الحلال ، إذا لم يكن فعل ما يدل على كونه شريكا في الاصطياد ، وبه نقول ، والله تعالى أعلم .

تنبيه :

قد علمت مما ذكرناه سابقا أن الشيخ ولى الله قدس سره قد عزى إلى أبى حنيفة القول بحرمة ما اصطاده الحلال ؛ لأجل المحرم ، وإن لم يكن أمره به ، ولا أعانه ، ولا أشار إليه ، ولا دله عليه . وهذا مما لم نجده فى مذهب أبى حنيفة أصلا ، بل قد وجدنا خلافا ، قال محمد فى « الموطأ » ^(٢) : إذا صاد الحلال الصيد فذبحه فلا بأس بأن يأكل المحرم منه ، إن كان صيد من أجله أو لم يصد من أجله ؛ لأن الحلال صاده وذبحه ، وذلك له حلال ، فخرج من حال الصيد ، وصار لحما ، فلا بأس بأن يأكل المحرم منه ، إلى أن قال : وهذا كله قول أبى حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى اهـ . وفى « البدائع » : وسواء صاده الحلال لنفسه أو للمحرم بعد أن لا يكون بأمره عندنا (أى ولا بإشارته ودلالته ولا بإعانه عليه بشئ) وقال الشافعى : إذا صاده له لا يحل له أكله ، واحتج بما روى عن جابر فذكره ، ثم قال : ولا حجة له فيه ؛ لأنه لا يصير مصيدا له إلا بأمره ، وبه نقول ، والله تعالى أعلم انتهى من « بذل المجهود » ^(٣) . ولعل الشيخ قد اغتر بما وقع فى بعض نسخ « شرح الهداية » لابن الهمام : أنه إذا اصطاد الحلال للمحرم صيدا لم يأمره به

(١) شرح معانى الآثار : (١٧٤/٢) .

(٢) مسند محمد : (ص ١٥١ تحت ح رقم : ٤٤٦) ، ٢٤ - باب الحلال يذبح الصيد أو يصيده هل يأكل المحرم منه أم لا ؟ .

(٣) بذل المجهود : (ص ١٣٠ ج ٣) .



باب ما لا يلبس المحرم وما لا يغطيه من أعضائه

٢٦١١ - عن ابن عمر ، قال : سئل رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم ؟ قال : « لا يلبس المحرم القميص ، ولا العمامة ، ولا البرنس ، ولا السراويل ، ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران ، ولا الخفين إلا أن لا يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » . رواه الجماعة^(١) ، وفي لفظ للبخاري^(٢) : « وليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين فإن لم يجد النعلين فليلبس الخفين . الحديث «نيل»^(٣) » .

اختلف فيه عندنا ، فذكر الطحاوي تحريمه على المحرم ، وقال الجرجاني : لا يحرم ، وقال القدوري : هذا غلط ، واعتمد على رواية الطحاوي ، قال في « المحيط » : وهو الصحيح اهـ . فقله : صيدا لم يأمره ، خطأ ، الصواب صيدا أمره ، على ما في بعض النسخ ، صرح به القاري في « شرح اللباب »^(٤) .

باب ما لا يلبس المحرم وما لا يغطيه من أعضائه

قوله : « عن ابن عمر إلخ » ، دلالة على الجزء الأول من الباب ظاهرة ، قال البيضاوي : سئل عما يلبس ، فأجاب بما ليس يلبس ، ليدل بالزام من طريق المفهوم على ما يجوز ، قال النووي : قال العلماء : هذا الجواب من بديع الكلام وجزله ؛ لأن ما لا يلبس منحصر ، فحصل التصريح به .

وأما الملبوس الجائز فغير منحصر ، فقال : لا يلبس كذا أى يلبس ما سواه ، وقال غيره هذا يشبه أسلوب الحكيم ، وهذا كله على الرواية التي فيها السؤال عن اللبس : وهى المشهور عن نافع ، وأما على رواية الدارقطني بلفظ : ماذا يترك المحرم من الثياب ؟ وأحمد

(١) رواه البخاري (١٣٤) ومسلم في (الحج ١) وأبو داود (١٨٢٣) والترمذي (٨٣٣) وأحمد في المسند (٨/٢) وابن ماجه (٢٩٣٠) والنسائي (٢٦٦٦) وقال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند أهل العلم » .

(٢) قوله : « للبخاري » سقط من « الأصل » ، وأثبتناه من « المطبوع » .

(٣) نيل الأوطار : (٢/٥ ، ح ١) باب ما يجتنبه من اللباس .

(٤) شرح اللباب : (٢١١) .

٢٦١٢ - عن ابن عمر رضی الله تعالى عنهما : أن النبي ﷺ قال : « لا تنتقب المرأة

وأبو عوانة وابن حبان في صحيحهما بلفظ : ما يجتنب المحرم من الثياب ؟ فليس من أسلوب الحكيم ، وصرح الحافظ في رواية الدارقطني بأنها شاذة ، كما في « النيل »^(١) وكذلك رواية أحمد وأبو عوانة وابن حبان عندي رواية بالمعنى ، والراجح رواية الجماعة ، والله تعالى أعلم .

قال الحافظ في « الفتح » : أجمعوا على أن المراد بالمحرم هنا الرجل ، ولا يلتحق به المرأة في ذلك ، قال ابن المنذر : أجمعوا على أن للمرأة ليس جميع ما ذكر ، وإنما تشترك مع الرجل في منع الثوب الذي مسه الزعفران أو الورس ، وقال عياض : أجمع المسلمون على أن ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه المحرم ، وأنه نبه بالقميص والسراويل على كل مخطط ، وبالعمام والبرانس على كل ما يغطي الرأس به مخططا أو غيره ، وبالحفاف على كل ما يستر الرجل انتهى ، وخص ابن دقيق العيد الإجماع الثاني بأهل القياس ، وهو واضح ، والمراد بتحريم المخطط ما يلبس على الموضع الذي جعل له ولو في بعض البدن ، فأما لو ارتدى بالقميص مثلاً فلا بأس اهـ . قلت : وهذا كله مذهب الحنفية أيضا كما هو ظاهر من كتبهم .

قوله : « عن ابن عمر ثانيا إلخ » ، فيه دلالة على منع المرأة من ستر وجهها وكفيها ، قال في « النيل » واختلف العلماء أيضا في لبس النقاب ، فمنعه الجمهور ، وأجازته الحنفية وهو رواية عند الشافعية والمالكية ، وهو مردود بنص الحديث اهـ . قلت : إنما أجازت الحنفية أن تسدل على وجهها من فوق رأسها إذا احتاجت إلى ستر وجهها عن نظر الأجانب من الرجال ، لكن إذا سدلت بكون الثوب متجافيا عن وجهها بحيث لا يصيب البشرة ، وهكذا قال أصحاب الشافعية وغيرهم ، كما ذكره صاحب « النيل » نفسه ، وليس ذلك مردودا بنص الحديث ، بل يؤيده أثر عائشة الآتي ، وإنما اشترطوا أن يكون الثوب متجافيا عن الوجه بحيث لا يصيب البشرة ؛ لئلا يكون كالنقاب المنهى عنه ، وفي ذلك إعمال الأثرين جميعا ، لا إعمال أحدهما وإهمال الآخر .

(١) تقدم ، وهو في النيل (٦/٥ ، ح ١) وعزاه في « المتقى » إلى الدارقطني .

المحرمة ولا تلبس القفازين » . رواه أحمد^(١) ، والبخارى^(٢) ، والنسائي^(٣) ،
والترمذى^(٤) وصححه ، « نيل الأوطار »^(٥) .

والعجب من الشوكاني أنه لا يقول بجواز النقاب للمحرمة أصلا ، ثم يجيز لها أن
تسدل على وجهها من فوق رأسها مطلقا ، ولا يشترط أن يكون متجافيا عن الوجه بحيث
لا يصيب البشرة ، بل يقول : بأن ظاهر الحديث خلافه ؛ لأن الثوب المسدول لا يكاد
يسلم من إصابة البشرة فلو كان التجافى شرطا بينه ﷺ اهـ .

قلت : قد بينه ﷺ فى قوله : « لا تنتقب المرأة المحرمة »^(٦) الحديث ، فجواز سدل
المرأة على الوجه مشروط بأن لا يكون كالنقاب المنهى عنه ، ولعلك قد عرفت بذلك غاية
مراعاة الحنفية للجمع بين الأحاديث والآثار ، وقد ظفرت فى « مسند الشافعى » بأثر صريح
فيما قالوه ، وهو ما رواه عن سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن
عباس ، قال : تدلى عليها من جلابيها ولا تضرب به .

قلت : وما لا تضرب به ؟ فأشار إلى كما تجلبب المرأة ، ثم أشار إلى ما على خدها
من الجلاب ، فقال : لا تغطيه فتضرب به على وجهها ، ولكن تسد له على وجهها كما
هو مسدولا . الحديث وفيه سعيد بن سالم القداح مختلف فيه ، حسن الحديث . قال فى
« غنية الناسك » : المراد بكشف الوجه عدم مماسة شئ له ، فلذلك يكره لها أن تلبس
البرقع ؛ لأن ذلك يماس وجهها ، كذا فى « المبسوط » ، فلو سدلت عليه شيئا وجافته عنه
جاز من الإحرام ؛ لعدم كونه سترا ، وأما عند وجود الأجانب فالإرخاء واجب عليها عند
الإمكان ، وعند عدمه يجب على الأجانب غض البصر ، وتماه فى رد المحتار^(٧) اهـ .

(١ - ٤) رواه أحمد (١١٩/٦) والبخارى فى (الصيّد " باب ١٣ ") وأبو داود فى (الناسك باب
" ٣١ ") والترمذى فى (الحج باب " ١٨ ") والنسائي فى (الناسك باب " ٣٣ " ، ٣٩ ") ومالك
فى « الموطأ » (كتاب الحج " ١٥ ") .

(٥) نيل الأوطار : (٣/٥ ، ح ٢) ، باب ما يجتنبه من اللباس .

(٦) تقدم .

(٧) رد المحتار : (ص ٤٩ ج ٢) .



٢٦١٣ - عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات ، فإذا حازوا بنا سدلت إحداها جلبابها من رأسها على وجهها فإذا جاوزونا كشفناه . رواه أحمد ^(١) ، وأبو داود ^(٢) ، وابن ماجه ^(٣) ، وفيه يزيد بن أبي زياده ، قال ابن خزيمة : فى القلب منه شيء ، لكن ورد من وجه آخر ، ثم أخرج من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر - وهى جدتها - ونحوه ، وصححه الحاكم ويزيد بن أبي زياده المذكور قد أخرج له مسلم ، وفى « الخلاصة » عن الذهبى : أنه صدوق « نيل » .

٢٦١٤ - عن سالم : أن عبد الله - يعنى ابن عمر - كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة ، ثم حدثته صفية بنت أبي عبيد أن عائشة حدثتها : أن رسول الله ﷺ كان قد رخص للنساء فى الخفين ، فترك ذلك . رواه أبو داود ^(٤) ، وفى إسناده محمد بن إسحاق .

وبهذا ظهر أن ما نسبوه إلى الحنفية لا يصح ، والمذهب ما ذكره فى الغنية والله تعالى أعلم .

قوله : « عن عائشة إلخ » ، دلالة على الباب ظاهرة .

قوله : « عن سالم إلخ » ، دلالة على جواز لبس المرأة الخفين ظاهرة ، وهو مذهبنا معشر الحنفية .

تنبيه :

واستدل بقوله فى حديث ابن عمر : « فإن لم يجد » ، على أن واجد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين ، وهو قول الجمهور ، وعن بعض الشافعية جوازه ، وكذا عند الحنفية ، وقال ابن العربى : إن صار كالنعلين جاز ، وإلا متى ستر من ظاهر الرجل شيئاً لم يجز

(١ - ٣) رواه أحمد (٣٠ / ٦) وأبو داود (١٨٣٣) وابن ماجه (٢٩٣٥) .

ولفظ ابن ماجه : « عن عائشة » ، قالت : « كنا مع النبى ﷺ ، ونحن محرمون ، فإذا لقينا الراكب أسدلنا ثيابنا من فوق رؤوسنا ، فإذا جاوزونا رفعناها » .

(٤) رواه فى : ٥ - كتاب المناسك ، ٣٢ - باب ما يلبس المحرم ، رقم (١٨٣١) .

ولكنه لم يعنن . كذا « النيل » .

٢٦١٥- عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : أن رجلا أو قصته راحلته وهو محرم فمات ، فقال رسول الله ﷺ : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبيه ، ولا تمسوه طيبا ، ولا تخمروا رأسه ولا وجهه ، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا » . أخرجه

إلا للفاقد قاله الحافظ في « الفتح » ^(١) . وفي « الغنية » في محرمات الإحرام : وليس الخفين والجورين إلا أن لا يجد نعلين ، فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ، كما في الصحيح ، قال ابن الهمام : وعن هذا قال المشايخ : يجوز للمحرم لبس المكعب ؛ لأن الباقي من الخف بعد القطع كذلك مكعب ، لكنهم أطلقوا جواز لبسه ، ومقتضى النص أنه مقيد بما إذا لم يجد نعلين اهـ . كذا حكى الطبراني عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى : أنه إذا كان قادرا على النعلين لا يجوز له لبس الخفين ولو قطعهما ، وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله .

قلنا : بل ظاهر الحديث أنه لو وجدتهما لا يقطع الخفين ؛ لما فيه من إتلاف المال من غير حاجة ، وهو لا ينافي جواز لبسهما لو قطعهما مع وجود النعلين « بحر » و « رد المحتار » نعم ! لبسهما مع وجود النعلين مخالف للسنة ، فيكره ويحصل به الإساءة اهـ . قلت : وهو محمل ما رواه الطبراني عن الإمام .

قوله : « عن سعيد بن جبير إلخ » ، قلت : لا خلاف بين العلماء في أن النهي عن تطيب هذا الميت وعن تخمير رأسه ووجهه إنما هو لكونه مات محرما ، والخلاف في كون هذا الحكم متعديا إلى غيره أو غير متعد ، فذهبت الحنفية إلى الثاني ، وقالوا : إن عدم انقطاع أحكام الإحرام بالموت مخصوص بهذا الرجل بعينه ، وإذا كان النهي عن التطيب التغطى لأجل الإحرام ثبت أن المحرم لا رأسه ولا وجهه ، قال أبو عبد الله الحاكم في « علوم الحديث » : ذكر الوجه في الحديث تصحيف إنما يكون في الحروف المتشابهة ، وأى تشابه بين الوجه والرأس في الحروف ، هذا على تقدير أن لا يذكر في الحديث غير الوجه ، فكيف ؟

(١) فتح الباري : (ص ٣٢٠ ج ٣) .



مسلم^(١)، والنسائي^(٢)، وابن ماجه^(٣)، «التعليق الممجّد»^(٤).

٢٦١٦ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول: ما نوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم، أخرجه محمد في «الموطأ»^(٥) وقال: بقول ابن عمر نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

وقد جمع بين الوجه والرأس، والروايتان عند مسلم ففي لفظ اقتصر على الوجه، وفي لفظ جمع بينهما، كذا في «التعليق الممجّد»^(٦).

قوله: «أخبرنا مالك إلخ»، قلت: دلالتّه على أن المحرم لا يغطّي وجهه ظاهرة، وذهب الشافعي رحمه الله إلى جواز تغطية الوجه، واحتج بما رواه الدارقطني^(٧) وغيره عن هشام بن حسان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجهها» اهـ. ومعناه عندنا أن كشف الرأس أكّد من كشف الوجه في حق الرجل، وليس أن كشف الوجه لا يلزمه، ودليل ذلك أن ابن عمر الذي روى هذا قد روى عنه بإسناد^(٨) يقال له: أصح الأسانيد: مالك، عن نافع، عنه أنه كان يقول:

(١) رواه في: ١٥ - كتاب الحج، ١٤ - باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، رقم: (٩٤).

(٢) رواه النسائي (٢٨٥٣) وابن ماجه (٣٠٨٤).

غريبه: قوله: «أوقسته» الوقص كسر العنق.

وقوله: «ولا تخمروا وجهه» قيل: كشف الوجه ليس لمراعاة الإحرام، وإنما هو لصيانة الرأس من التغطية، كذا ذكره النووي، وزعم أن هذا التأويل لازم عند الكل، قال السندی: قلت: ظاهر الحديث يفيد أن المحرم يجب عليه كشف وجهه وأن الأمر بكشف وجه الميت لمراعاة الإحرام، نعم! من لا يقول بمراعاة إحرام الميت يحمل الحديث على الخصوص ولا يلزم منه أن يؤول الحديث، كما زعم.

(٤) التعليق الممجّد: (٢٠٢).

(٥) موطأ محمد: (ص ١٤٤، ح رقم: ٤١٨)، ١٤ - باب المحرم يغطّي وجهه، قال محمد: ويقول ابن عمر نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

(٦) التعليق الممجّد: (٢٠٢).

(٧) رواه الدارقطني: (٢٩٤/٢).

(٨) رواه مالك: (٦٣١).

٢٦١٧- عن عمر وقد رأى على طلحة ثوبا مصبوغا وهو محرم ، فقال : ما هذا ؟ قال : إنما هو مدر ، قال : إنكم أيها الرهط أئمة يقتدى بكم الناس ، فلو أن رجلا جاهلا رأى هذا الثوب لقال : إن طلحة بن عبيد الله كان يلبس الثياب المصبغة في الإحرام فلا تلبسوا أيها الرهط من هذه المصبغة . أخرجه مالك في « الموطأ » ^(١) « جمع الفوائد » وقال محمد في « موطئه » : ويكره أن يلبس المحرم المشيع بالعصفر ، والمصبوغ بالورس أو الزعفران ، إلا أن يكون شيء من ذلك قد غسل فذهب ريحه ، وصار لا ينفض ، فلا بأس أن يلبسه المحرم اهـ .

ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم فلو كان معنى قوله : إحرام الرجل في رأسه أنه يجوز للمحرم تغطية الوجه لما نهاه عن تخميره ، فافهم .

واحتج أيضا بما رواه مالك ^(٢) : أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ، أن عبد الله بن عامر بن ربيعة أخبره ، قال : رأيت عثمان بن عفان بالعرج وهو محرم في يوم صائف قد غطى وجهه « الموطأ » لمحمد قال الباجي : يحتمل أن يكون فعل ذلك لحاجة إليه ، أي لضرورة دعت إليه ، وأن يكون في رأيه مباحا ، (أي والاحتمال يضر الاستدلال ، وقوله : « في يوم صائف » ظاهر في العذر) وقد خالفه غيره ، فقالوا : لا يجوز اهـ . من « التعليق الممجد » ^(٣) قلت : فيجب التعويل على قول من قال : لا يجوز دون الفعل ، فإنه يحمل الوجوه والله تعالى أعلم .

قوله : « عن عمر إلخ » ، قال الزرقاني : إنما كره عمر ذلك لثلاث يقتدى به جاهل ، فيظن جواز لبس المورس والمزعر ، فلا حجة فيه لأبي حنيفة في أن العصفر طيب وفيه الفدية ، قاله ابن المنذ ، وقد أجاز الجمهور لبس المعصفر للمحرم انتهى . وفيه نظر ظاهر ، فإن الظاهر من أثر عمر أنه كره ذلك لثلاث يظن من لبس الثوب المصبغ بالمدر ولونه أحمر جواز

(١) رواه في : ٢٠ - كتاب الحج ، ٤- باب لبس الثياب المصبغة في الإحرام ، رقم : (١٠) .

(٢) المصدر السابق : (٦٩٢) .

(٣) التعليق الممجد : مصدر سابق .



باب من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل وليفتقه

٢٦١٨ - عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من لم يجد نعلين فليلبس خفين ،

لبس الأحمر مطلقاً حتى المعصفر ، لا لثلاثي يظن جواز المورس والمزعر ، فإن لون كلا منهما أصفر ، كذا في « التعليق المسجد » قلت : وكون المعصفر من الطيب مما يتعلق بالمشاهدة والشم ، فيمكن أن لا يكون عصفر بلاد الزرقاني من الطيب ، وأما عصفر بلادنا فله رائحة طيبة ، يصبغ به ثياب العروس ، وترتاح به النفوس ، والله تعالى أعلم .

واحتجوا بما رواه ابن إسحاق ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً في النساء : « ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب معصفراً أو خزاناً » ، أخرجه أبو داود ^(١) والبيهقي ^(٢) ، وفيه ذكر الخف ، وقد مر أن ابن عمر كان يأمرهن بقطع الخفين حتى حدثته صفية ، وكيف يأمرهن بذلك وقد سمع النبي ﷺ إباحته للخف للنساء ؟ وفي « المحلى » : روينا عن عمر المنع عن المعصفر جملة ، وللمحرم خاصة ، أيضاً عن عائشة ، وقد روى أبو داود بسند صحيح عن أم سلمة مرفوعاً قال : « المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب » اهـ . وليس ذلك لكونه زينة ، ففي « الصحيحين » ^(٣) : أنه عليه الصلاة والسلام استثنى من المنع ثوب العصب ، وهو في الزينة فوق المعصفر ، قاله الطحاوي ، فليس النهي إلا لكونه طيباً ، كذا في « الجوهر النقي » .

باب من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل وليفتقه

قوله : « عن جابر إرخ » ، تمسك بإطلاق هذا الحديث أحمد رحمه الله تعالى ، فأجاز للمحرم لبس الخف والسراويل للذي لا يجد النعلين والإزار على حالهما ، واشترط

(١) رواه في : ٥ - كتاب المناسك ، ٣٢ - باب ما يلبس المحرم ، رقم : (١٨٢٧) .

(٢) السنن الكبرى : (٥ / ٢٩) .

(٣) رواه البخاري في (الحيض باب ١٢ " والطلاق باب ٤٨ ، ٤٩ ") ومسلم في (الرضاع " ١٣٢) وأبو داود في (الطلاق باب ٤٦ ") والنسائي في (الطلاق باب ٦٤ ") وابن ماجه في (الطلاق باب ٣٥ ") والدارمي في (الطلاق باب ١٣ ") وأحمد في " المسند " (٥ / ٨٥ ، ٤٠٨ / ٦) .

٢٩٩٦

من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل

إعلاء السنن

ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل . رواه أحمد ^(١) ، ومسلم ^(٢) ، « نيل الأوطار » ^(٣) .

الجمهور قطع الخف وفتق السراويل ، ويلزمه الفدية عندهم إذا لبس شيئاً منهما على حاله ؛ لقوله ﷺ في حديث ابن عمر المتقدم ^(٤) : « فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » فيحمل المطلق على المقيد ، ويلحق النظر بالنظير ، قال ابن قدامة : الأولى قطعهما عملاً بالحديث الصحيح ، وخروجاً من الخلاف ، قال في « الفتح » : والأصح عند الشافعية والأكثر جواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحمد ، واشترط الفتق محمد بن الحسن ، وإمام الحرمين ، وطائفة وعن أبي حنيفة منع السراويل للمحرم مطلقاً ، ومثله عن مالك ، كذا في « النيل » ، قلت : والمنسوب إلى أبي حنيفة لا يصح ، فقد صرح الطحاوي في « معاني الآثار » بجواز لبس السراويل لمن لم يجد الإزار عند أئمتنا الثلاثة ، ولكنهم أوجبوا عليه الفدية إذا لبسهما على حالهما من غير فتق .

وأما مالك فقد روى عنه يحيى بن يحيى في « الموطأ » ^(٥) : سئل مالك عما ذكر عن رسول الله ﷺ أنه قال : « فمن لم يجد نعلين فليلبس سراويل » . يقول : لم أسمع بهذا ، ولا أرى أن يلبس المحرم سراويل ؛ لأن رسول الله ﷺ نهى عن لبس السراويل فيما نهى عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي للمحرم أن يلبسها ، ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين اهـ . جمع الفوائد ، قلت : قد ورد الاستثناء في حديث جابر وقد ذكرناه في المتن ، وفي حديث ابن عباس قال : سمعت النبي ﷺ وهو يخطب بعرفات : « من لم يجد إزاراً

(١) رواه أحمد : (٨ / ٢ ، ٤٧ ، ٧٤) .

(٢) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ١ - باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ، وما لا يباح ، وبينان تحريم الطيب عليه ، رقم (٥) .

(٣) نيل الأوطار : (٤ / ٥ ، ح ٣) .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) تقدم .



باب منع المحرم من استعمال الطيب بعد الإحرام

٢٦١٩ - عن ابن عمر في حديثه : « ولا ثوب مسه ورس ولا زعفران » . وقال في المحرم الذي أوقسته ناقتة : « ولا تمسوه طيبا » . رواه ابن عباس ، وقد تقدم كل ذلك في الباب المتقدم ^(١) .

٢٦٢٠ - وعنه أن رجلا قال لرسول الله ﷺ : من الحاج ؟ قال : « الشعث التفل قال : فأى الحج أفضل ؟ قال : « العج والثج » . قال : وما السبيل ؟ قال : « الزاد

فليبس سراويل ، ومن لم يجد نعلين فليبس خفين » . متفق عليه ^(٢) ، كذا في النيل ^(٣) .

باب منع المحرم من استعمال الطيب بعد الإحرام

قوله : « عن ابن عمر إلخ » ، قلت : دلالة الحديثين على نهى المحرم عن التطيب ظاهرة ، وأما استعمال الطيب عند الإحرام بما يبقى عينه أو تبقى ، فقد مر الكلام فيه مستوفى فلا نعيده .

قوله : « وعنه إلخ » ، قلت : إنما ذكرته في موضع الاستدلال به على النهى عن التطيب للمحرم وإن كان غير صريح فيه ؛ لما قد ثبت عن عمر رضى الله عنه أنه احتج به على ذلك ، روى مالك ^(٤) ، عن نافع ، عن أسلم مولى عمر : أن عمر وجد ريح طيب من معاوية وهو محرم ، فقال له عمر : ارجع فاغسله . وزاد البزار ^(٥) في « مسنده » :

(١) سبق تخريجه .

(٢) رواه البخارى فى : ٢٨ - كتاب جزاء الصيد ، ١٦ - باب إذا لم يجد الإزار فليبس السراويل ، رقم (١٨٤٣) ، ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ١ - باب ما يساح للمحرم بحج أو عمرة ، وما لا يساح ، وبيان تحريم الطيب عليه ، رقم : (٥) .

(٣) نيل الأوطار : (٤ / ٥ ، ح ٣) وعزاه صاحب « المتقى » إلى أحمد ومسلم .

(٤) رواه مالك : (٦٣٧) بنحوه .

(٥) أورده الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٢١٨ / ٣) وعزاه إلى أحمد والبزار ، وزاد بعد الأمر بنفسه « فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : الحاج الشعث التفل » ورجال أحمد رجال الصحيح إلا أن سليمان بن يسار لم يسمع من عمر ، وإسناد البزار متصل إلا أن فيه إبراهيم بن يزيد الخوزى وهو متروك .



والراحلة». رواه ابن ماجه^(١) بإسناد حسن . «الترغيب والترهيب»^(٢) .

باب جواز المزعفر وغيره من الثياب إذا كان غسिला

٢٦٢١ - حدثنا فهد ، ثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني ، ثنا أبو معاوية ، وحدثنا ابن أبي عمران ، ثنا عبد الرحمن بن صالح الأزدي ، حدثنا أبو معاوية ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تلبسوا ثوبا مسه ورس أو زعفران إلا أن يكون غسिला » . يعني في الإحرام ، أخرجه الطحاوي^(٣) ، ورجاله ثقات . «زيلعي» و «عمدة القارئ» .

فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الحاج الشعث التفل» اهـ . «زيلعي» .

باب جواز المزعفر وغيره من الثياب إذا كان غسिला

قوله : «حدثنا فهد إلخ» ، قال الطحاوي : فذهب قوم إلى أن كل الثوب مسه ورس أو زعفران فلا يحل لبسه في الإحرام وإن غسل ؛ لأن النبي ﷺ لم يبين في هذه الآثار (المروية عن ابن عمر عند الجماعة) ما غسل من ذلك مما لم يغسل ، فنهيه على ذلك كله ، وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : ما غسل من ذلك حتى صار لا ينفض فلا بأس بلبسه في الإحرام ، وقد روى عن النبي ﷺ في ذلك أنه استثنى مما حرمه على المحرم من ذلك ، فقال : «إلا أن يكون غسिला» ثم ذكر حديث المتن وقال : قال ابن أبي عمران : ورأيت يحيى بن معين وهو يتعجب من الحماني أن يحدث بهذا الحديث ، فقال له عبد

(١) رواه ابن ماجه (٢٨٩٦ ، ٢٩٢٤) والترمذي (٨٢٧ ، ٢٩٩٨) والدارمي (٣١/٢) والبيهقي (٣٣٠ / ٤ ، ٤٣٠ ، ٤٢ / ٥) والحاكم (٤٥٠ / ١) وابن أبي شيبه (٩٠ / ٤) والتمهيد (٩ / ١٢٦) وإتحاف (٤٤٠ / ٤) والبغوي (٣٨٦ / ١) والدارقطني (٢١٧ / ٢) وشرح السنة (١٤ / ٧) والكثر (١٢٤٠٦) ونصب الراية (٨ / ٣ ، ٣٣ ، ٣٤) والصحيحه (٤٨٦ / ٣) وقال الترمذي : «حديث غريب» .

(٢) الترغيب والترهيب : (١٨٦ / ٢ ، ١٨٩) قال وكيع : يعني بالعج العجيج بالتلبية ، والشيخ نحر البدن .

(٣) رواه الطحاوي : (١٣٦ / ٢) .



٢٦٢٢ - ثنا يزيد بن هارون ، ثنا الحجاج ، عن حسين بن عبد الله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، قال : « لا بأس أن يحرم الرجل في ثوب مصبوغ

الرحمن : هذا عندي ، ثم وثب من فوره فجاء بأصله ، فأخرج منه هذا الحديث عن أبي معاوية كما ذكره يحيى الحماني ، فكتبه عنه يحيى بن معين اهـ .

قال العلامة العيني في العمدة : وأخرجه أبو عمر أيضا من حديث يحيى بن عبد الحميد الحماني . فإن قلت : ما حال هذه الزيادة ؟ أى قوله : « إلا يكون غسيلا » قلت : صحيح ؛ لأن رجاله ثقات ، روى هذه الزيادة أبو معاوية الضرير ، وهو ثقة ثبت فإن قلت : قال ابن حزم : ولا نعلمه صحيحا ، قال أحمد بن حنبل : أبو معاوية مضطرب الحديث في أحاديث عبيد الله ، ولم يجيء أحد بهذه غيره ، قلت : قال الطحاوي ، فذكر قصة ابن معين مع الحماني وعبد الرحمن بن صالح ، ثم قال : وكفى لصحة هذا الحديث شهادة عبد الرحمن ، وكتابة يحيى بن معين لرواية أبي معاوية وأما قول ابن حزم : ولا نعلمه صحيحا فهو نفى لعلمه صحته ، فهذا لا يستلزم نفى صحة الحديث في علم غيره فافهم اهـ .

قلت : والعلة التي ذكرها أحمد لم يلتفت إليها ابن معين ، ولم يجرح الحديث بها ، فلا قدح منفردة بتلك الزيادة ، فإن أبا معاوية من رجال الجماعة ثقة ثبت ، وهو أثبت الناس في الأعمش ، والله تعالى أعلم . وقد ذكرنا في المقدمة أن الشاذ والمضطرب إذا وجد له متابع أو شاهد ولو ضعيفا زالت علة الشذوذ والاضطراب ، وصح الاحتجاج به عند المحدثين ، ونظائره في «الصحيحين» كثيرة ، فلو سلمنا ما قدح به أحمد هذه الزيادة ، لقلنا : إن هذه الزيادة قد تأيدت بحديث ابن عباس الذي ذكرناه في المتن ثانيا ، وبالقياص أيضا ، فإن المصبوغ بالزعفران إنما نهى عنه لرائحته ، فإذا زالت بالغسل زالت العلة ، وعاد الثوب إلى أصله الأول قبل أن يصيبه الطيب ، كالثوب الطاهر تصيبه النجاسة فينجس بذلك ، فلا تجوز الصلاة فيه ، فإذا غسل حتى تخرج منه النجاسة طهر ، وحلت الصلاة فيه ، هذا هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى ، وبه قال ابن المسيب ، وطاوس ، وإبراهيم النخعي ، وأخرجه الطحاوي عنهم بأسانيد صحاح .

بزعفران قد غسل وليس له قميص ولا درع . أخرجه إسحاق بن راهويه ، وابن أبي شيبة^(١) ، والبزار^(٢) ، وأبو يعلى^(٣) الموصلى فى مسانيدهم ، « زيلعى »^(٤) ورجاله ثقات غير ما فى حسن بن عبد الله من المقال ، ومشاه يحيى فى رواية وابن عدى ، كما فى « التهذيب »^(٥) وذكرته اعتضادا .

باب الرجل يحرم وعليه قميص كيف ينبغى أن يخلعه

٢٦٢٣ - عن يعلى بن أمية فى رجل أحرم بعمرة وهو متضمن بطيب فقال : اغسل الطيب الذى بك ثلاث مرات ، وانزع عنك الجبة ، واصنع فى عمرتك ما تصنع

باب الرجل يحرم وعليه قميص كيف ينبغى أن يخلعه

قوله : « عن يعلى بن أمية إلخ » ، قلت : استدلل به الجمهور على أن المحرم إذا صار عليه مخطط من قميص وجبة وغيرهما نزع من قبل رأسه ، ولا يلزمه تمزيقه ولا شقه خلافا للنخعى والشعبى قالا : لا ينزعه من قبل رأسه ، لثلا يصير مغطيا لرأسه ، أخرجه ابن أبى شيبة عنهما ، وعن على نحوه ، وكذا عن الحسن وعن أبى قلابة ، كذا ذكره الحافظ فى « الفتح »^(٦) واحتجا بما رواه عبد الرحمن بن عطاء بن ليبة ، عن عبد الملك بن جابر ، عن جابر بن عبد الله ، قال : كنت عند النبى ﷺ جالسا فى المسجد ، فقد قميصه من جيبه حتى أخرجه من رجليه ، فنظر القوم إلى النبى ﷺ ، فقال : « إني أمرت ببدنى التى بعثت بها أن يقلد اليوم ، ويشعر على كذا وكذا ، فلبست قميصى ونسيت ، فلم أكن لأخرج قميصى من رأسى » الحديث . أخرجه الطحاوى^(٧) .

(١) نصب الرأية : (ج ١ ص ٣٨١) .

(٢) (٣ ، ٢) أورده الهيئى فى « مجمع الزوائد » (٢١٩ / ٣) وعزاه إلى « أبى يعلى » و « البزار » وفيه حسين بن عبد الله بن عبيد الله وهو ضعيف .

(٤) نصب الرأية : (ص ٣٨١ ج ١) .

(٥) التهذيب : (٢٥٢ / ٢ - ٢٥٣) .

(٦) الفتح : (ص ٣١٣ ج ٣) .

(٧) شرح معانى الآثار : (١٣٨ / ٢) .

فى حجتك. أخرجه البخارى ^(١) وغيره ، وفى لفظ عند أبى داود ^(٢) : اخلع عنك الجبة ، فخلعها من قبل رأسه ، كذا فى « الفتح » .

باب المحرم يغسل رأسه أو يغتسل

٢٦٢٤ - عن عبد الله بن حنين : أن ابن عباس والمسور بن مخرمة اختلفا بالأبواء ، فقال ابن عباس رضى الله عنهما : يغسل المحرم رأسه ، قال المسور : لا يغسله ، فأرسلنى ابن عباس إلى أبى أيوب الأنصارى ، فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستتر بثوب ، فسلمت عليه ، فقال : من هذا ؟ قلت : عبد الله بن حنين ، أرسلنى ابن عباس يسألك كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم ؟ فوضع يده فى الثوب

وحجة الجمهور حديث يعلى ، وإسناده أحسن من إسناد حديث جابر ، قاله الطحاوى لما فى عبد الرحمن بن عطاء وعبد الملك بن جابر من المقال ، فلما كان الترجيح بصحة الإسناد فحديث يعلى معه من صحة الإسناد ما ليس مع حديث جابر ، وحديث يعلى أرجح من جهة النظر أيضا ، فإن المحرم لو حمل على رأسه شيئا ثيابا أو غيرها ، أو وضع يده على رأسه ، لم يكن بذلك بأس اتفاقا ، فثبت أن النهى عن تغطية الرأس إنما وقع على ما كان من جهة إلباسه ، كما فى القلائس ، والبرانس ، والعمائم ونحوها ، وإذا نزع قميصه فلاقى ذلك رأسه فليس ذلك بإلباس منه لرأسه ، وإن كان فيه تغطية له فلا بأس به وحديث جابر محمول عندى على الاحتياط والتقوى ، وليس من الفساد وإضاعة المال فى شئ ، فإن الفساد والإضاعة إنما هو فيما نهى الله عنه ورسوله ، لا فيما ورد فيه أثر من رسول الله قولا أو عملا ، فافهم ، وكن على بصيرة من الهدى .

باب المحرم يغسل رأسه أو يغتسل

قوله : « عن عبد الله بن حنين إلخ » ، قلت : دلالة على الباب ظاهرة ، وقد اتفق العلماء على جواز غسل المحرم رأسه وجسده عن الجنابة ، بل هو واجب عليه ، وأما غسله للتبريد ونحوه فمذهب الجمهور جوازه بلا كراهه ، ويجوز عند الشافعى غسل رأسه

(١) رواه فى : ٦٤ - كتاب المغازى ، ٥٦ - باب غزوة الطائف فى شوال سنة ثمان ، رقم : (٤٣٢٩) .

(٢) رواه فى : ٥ - كتاب المناسك ، ٣١ - باب الرجل يحرم فى ثيابه ، رقم : (١٨١٩) .

فطأطأه ، حتى بدا لى رأسه ، ثم قال لإنسان يصب عليه : اصعب ، فصب على رأسه ، ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، فقال : هكذا رأيتُه ﷺ يفعل ، فقال المسور لابن عباس : لا أماريك أبدا . أخرجه الستة ^(١) إلا الترمذى ، « جمع الفوائد » .

بالسدر والخطمى بحيث لا يتنف شعرا ، ولا فدية عليه ما لم يتنف شعرا ، كذا فى شرح صحيح مسلم للنووى . « التعليق الممجد » ولعل حجة المسور بن مخرمة فى منع المحرم عن غسل رأسه قوله ﷺ : « الحاج الشعث التفل » وفى غسل رأسه إزالة الشعث التفل « ولنا ما رواه مالك ^(٢) ، عن حميد بن قيس المكي ، عن عطاء بن أبى رباح : أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ليعلى بن منية - وهو يصب على عمر ماء وعمر يغتسل : اصعب على رأسى ، قال له يعلى : أتريد أن تجعلها فى إن أمرتني صبيت ، قال اصعب ، فلن يزيده الماء إلا شعثا . « الموطأ محمد » ^(٣) .

قالوا : إن مجرد غسل الرأس من دون أن ينقيه ويصفيه بالخطمى وغير ذلك يدخل الغبار فى أصول الشعر ، ويتشرب بعد الجفاف لفقدان التدهين ، فلم يزد الماء إلا شعثا ، فإن الشعث محركه انتشار الشعر وتغيره فافهم .

(١) رواه البخارى فى : ٢٨ - كتاب جزاء الصيد ، ١٤ - باب الاغتسال المحرم ، رقم (١٨٤٠) .
ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ١٣ - باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه ، رقم : (٩١) ،
ورواه أبو داود فى : المناسك ، باب (٣٨) ، المحرم يغتسل ، رقم : (١٨٤٠) ، ورواه ابن ماجة فى : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٢٢ - باب المحرم يغسل رأسه ، رقم : (٢٩٣٤) ، ورواه مالك فى : ٢٠ - كتاب الحج ، ٢ - باب غسل المحرم ، رقم : (٤) .
قوله : « بالأبواء » أى وهما نازلان بها ، وفى رواية ابن عيينة « بالعرج » وهو بفتح أوله وإسكان ثانيه : قرية جامعة قريبة من الأبواء ، وقوله : « بين القرنين » أى قرنى البئر ، وكذا هو لبعض رواة الموطأ ، وكذا فى رواية ابن عيينة ، وهما العمودان - أى العمودان - المنتصبان لأجل عود البكرة ، وقوله : « فطأطأه » أى أزال عن رأسه .

(٢) رواه فى : ٢٠ - كتاب الحج ، ٢ - باب غسل المحرم ، رقم : (٥) .
قوله : « أتريد أن تجعلها بى » أى تجعلنى أفتيك ، وتنحى الفتيا عن نفسك ، إن كان فى هذا شىء .
(٣) موطأ محمد : (ص ١٤٥ ، ح رقم : " ٤٢١ " ، ١٥ - باب المحرم يغسل رأسه ويغتسل .
قال محمد : « لا نرى بهذا بأسا ، وهو قول أبى حنيفة والعمامة من فقهاءنا » .



باب جواز تظلل المحرم من الحر أو غيره

٢٦٢٥ - عن أم الحصين ، قالت : حججنا مع رسول الله ﷺ حجة الوداع ، فرأيت أسامة وبلالا ، وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي ﷺ ، والآخر رافع ثوبه يستره من الحر ، حتى رمى جمرة العقبة ، وفي رواية : والآخر رافع ثوبه على رأس النبي ﷺ يظلمه

وفي حديث المتن أن الصحابة إذا اختلفوا لم يكن قول أحدهما حجة على الآخر إلا بدليل ، وأنه يلزم ترك الاجتهاد والقياس عند وجود النص ، وأن خبر الواحد مقبول ، وقبوله كان مشهورا بين الصحابة ، وفيه اعتراف المسور بفضل ابن عباس ، وعزمه على ترك الخلاف معه ، فدل على جواز تقليد المجتهد للمجتهد إذا تبين له فضله ، والله تعالى أعلم .

قال في « الغنية » : ويكره غسلهما (أى الرأس والبدن) بالخطمي أى بماء مزج فيه . « قهستاني » ؛ لأنه طيب عند الإمام ؛ لأن له رائحة طيبة ، وإن لم تكن زكية ففيه دم عنده أو لأنه يقتل الهوام ، ويلين الشعر عندهما ، ففيه صدقة عندهما ، بخلاف صابون ودلوك وأشنان ، فإنه لا شيء فيه اتفاقا ؛ لأنه ليس بطيب ، ولا يقتل ولا يلين ، زاد في « الجوهرة » : وسدر . وهو مشكل . « در » فإن السدر كالخطمي ، تقتل الهوام ، ويلين الشعر ، فكان ينبغي وجوب الصدقة عندهما « فتح » اهـ .

باب جواز تظلل المحرم من الحر أو غيره

قوله : « عن أم الحصين إلخ » ، فيه جواز تظليل المحرم من الحر أو غيره بثوب وغيره من محمل وغيره ، وإلى ذلك ذهب الجمهور . وقال مالك ، وأحمد : لا يجوز ، والحديث يرد عليهما . وأجاب عنه بعض أصحاب مالك بأن هذا المقدار لا يكاد يدوم ، فهو كما أجاز مالك للمحرم أن يستظل بيده ، فإن فعل لزمته الفدية عند مالك ، وأحمد ، وأجمعوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز . وقد احتج مالك على منع التظلل بما رواه البيهقي ^(١) بإسناد صحيح عن ابن عمر : أنه أبصر رجلا على بغيره وهو محرم قد

(١) السنن الكبرى : (٧٠ / ٥) .

من الشمس . رواه أحمد ^(١) ، ومسلم ^(٢) ، « نيل » ^(٣) .

٢٦٢٦ - عن جابر في حديث طويل : فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى ،

استظل بينه وبين الشمس ، فقال : أضح من أحرمت له ، وبما أخرجه البيهقي ^(٤) أيضا بإسناد ضعيف عن جابر مرفوعا : « ما من محرم يضحي للشمس حتى غربت إلا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه » كذا في « النيل » .

ويجيب بأن قول ابن عمر لا حجة فيه ، إذ ثبت عن رسول الله ﷺ أنه تظلل عن الشمس بثوب دفعه أسامة أو بلال على رأسه ، ويحتمل أن يكون الثوب الذي تظلل به الرجل ملقى على رأسه مماسا له ، ولم يكن صالحا لأن يستظل به مرفوعا عن رأسه ، وبأن حديث جابر مع كونه ضعيفا لا يدل على المطلوب ، وهو المنع من التظلل ووجوب الكشف وغاية ما فيه أنه أفضل ، على أنه يبعد منه ﷺ أن يفعل المفضول ويدع الأفضل في مقام التبليغ ، فالظاهر حملة على المحرم المفلس الذي لا يجد ما يستظل به ، فالفضيلة المذكورة في الحديث كمثله ما ورد في الأحاديث من فضائل الحمى ، والطاعون ، والجوع ، وسائر البليات لمن يتلى بها من غير اختياره ، والله تعالى أعلم .

فائدة في محظورات الإحرام وهي تسعة :

قاله ابن قدامة في « المغنى » ^(٥) ، لخصت كلامه ههنا في صفحات عديدة ، وذكره هو في ثلاثين ورقة :

١ - أجمع أهل العلم على أنه لا يجوز للمحرم أخذ شيء من شعره إلا من عذر ،

(١) رواه أحمد : (٤٠٢ / ٦) .

(٢) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ٥١ - باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا ، رقم : (٣١٢) .

(٣) النيل (٤ / ٢٢٥) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المغنى : (ص ٢٦٢ - ٣٢٢) .



فأهلوا بالحج ، وركب رسول الله ﷺ ، فصلى بها الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء

بقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ (١) والحديث كعب بن عجرة .

٢ - أجمع العلماء على أن المحرم ممنوع من تقليم أظفاره إلا من عذر ؛ لأنه إزالة جزء من بدنه يترفع به ، أشبه الشعر ، فإن انكسر فله إزالته قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن للمحرم أن يزيل ظفره بنفسه إذا انكسر ؛ لأن بقاءه يؤله ، أشبه الشعر الثابت في عينه . (محمد قال : أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، في ظفر المحرم ينكر ، قال : يكسره وقال سعيد بن جبير : يقطعه قال محمد : وكل ذلك حسن ، وهو قول أبي حنيفة ، « كتاب الآثار » (٢) . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على وجوب الفدية على من حلق وهو محرم لغير علة ، والأصل في وجوبها ما ذكرنا من الآية والخبر (فإنهما واردان في المعذور فغيره أولى بوجوب الفدية) قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من أخذ أظفاره ، وعليه الفدية بأخذها في قول أكثرهم .

٣ - أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من تغطية رأسه ، حكاه ابن المنذر ، وقد دل عليه نهى النبي ﷺ المحرم عن لبس العمائم والبرانس ، وقوله عليه السلام في المحرم الذي وقصته راحلته : « لا تخمروا رأسه ، فإنه يبعث يوم القيامة مليا » (٣) وكان ابن عمر يقول : إحرام الرجل في رأسه . وحكاه القاضي مرفوعا اهـ .

٤ - قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من لبس القميص ، والعمائم ، والسراريات ، والبرانس ، والخفاف ، والأصل في هذا حديث ابن عمر : إن رجلا سأل النبي ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب ؟ (وحديث يعلى في رجل أحرم وعليه جبة فقال له : « اخلع عنك الجبة » (٤) الحديث) متفق عليه ، نص النبي ﷺ على

(١) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٢) الآثار : (٥٤) .

(٣) رواه أحمد (٢١٥ / ١ ، ٣٤٦) والإرواء (١٩٧ / ٤) والحميدى (٤٦٦) .

(٤) تقدم .

والفجر ، ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس ، وأمر بقبة من شعر ، فضربت له بنمرة

هذه الأشياء ، وألحق بها أهل العلم ما فى معناه ، مثل : الدراعة ، والتبان ، وأشباه ذلك ، فلا يجوز للمحرم ستر بدنه بما عمل على قدره ، ولا ستر عضو من أعضائه بما عمل على قدره ، كالقميص ، وال سراويل ، والقفازين ، والخفين ونحو ذلك ، وليس فى هذا اختلاف ، قال ابن عبد البر : لا يجوز لبس شئ من المخيط (بشرط كونه معمولا على قدر البدن أو العضو) عند جميع أهل العلم ، وأجمعوا على أن المراد بهذا الذكور دون الإناث اهـ .

ليس للمحرم أن يعقد عليه الرداء ولا غيره إلا الإزار والهميان ، وليس له أن يجعل لذلك زرا وعروة ، ولا يخلله بشوكة ولا إبرة ولا خيط ، ولا يغرز فى إزاره ؛ لأنه فى حكم المخيط ، روى الأثرم^(١) عن ابن عمر : أن رجلا سأله : أخالف بين طرفى ثوبى من ورائى ثم أعقده وهو محرم ؟ قال : لا تعقد عليك شيئا . (قلت : فإن فعل فلا شئ عليه ، فإنه ليس بالمخيط ، وإن كان فى حكمه فالاحتراز عنه أولى . « غنية الناسك » فى مكروهات الإحرام التى لا جزاء فيها) .

فأما الإزار فيجوز عقده ؛ لأنه يحتاج إليه سترًا للعورة ، فأما الهميان فهو مباح للمحرم فى قول أكثر أهل العلم ، منهم ابن عباس (قال : رخص رسول الله ﷺ للمحرم فى الهميان أن يربطه إذا كانت فيه نفقته) وابن عمر (سئل عن المحرم يشد الهميان عليه ، فقال : لا بأس به إذا كانت فيه نفقته يستوثق من نفقته وقد روى عنه كره المنطقة والهميان للمحرم ، وهو محمول على ما ليس فيه نفقته) وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، ومجاهد ، وطاوس ، والقاسم ، والنخعى ، (قال : كانوا يرخصون فى عقد الهميان للمحرم ، ولا يرخصون فى عقد غيره) ، والشافعى ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأى ، قال ابن عبد البر : أجاز ذلك جماعة فقهاء الأمصار متقدموهم ومتأخروهم اهـ .

وإن طرح على كتفيه قباء لا فدية عليه إلا أن يدخل يديه فى كميته ، وما روى ابن

(١) قوله : « الأثرم عن » سقط من « الأصل » ، وأثبتناه من « المطبوع » .

فسار حتى أتى عرفة ، فوجد القبة قد ضربت له بنمرة ، فنزل بها . الحديث رواه

المنذر (١) : أن النبي ﷺ نهى عن لبس الأقبية (فى الإحرام) محمول على لبسه مع إدخال يديه فى الكمين (فهو المعتاد وهو المتبادر منه) وهو قول الحسن ، وعطاء ، وإبراهيم ، وأبى حنيفة ؛ ولأن القباء لا يحيط بالبدن ، فلم تلزمه الفدية بوضعه على كتفيه ، إذا لم يدخل كتفيه فى كمييه كالقميص يتوشح به . وقال مالك والشافعى : تلزمه الفدية وإن لم يدخل يديه فى كمييه ؛ لأنه مخيط فيشبه القميص . وقياسهم منقوض بالرداء الموصل (وعلق البخارى (٢) : ولم تر عائشة رضى الله عنها بالتبان بأسا للذين يرحلون هودجها ، وصله سعيد بن منصور من طريق ابن عبد الرحمن القاسم ، عن أبيه عن عائشة أنها حجت ومعها غلمان لها ، وكانوا إذا شدوا رحلها يبدونهم الشيء ، فأمرتهم أن يتخذوا التباين ويلبسونها وهم محرمون ، وكان هذا رأى رآته عائشة ، وإلا فالأكثر على أنه لا فرق بين التبان والسراويل فى منعه للمحرم اهـ . من « فتح البارى » (٣) .

قلت : ولا دلالة فيه على أنها لم تأمرهم بالقداء ، ولعل الراوى سكت عن ذكره ؛ لكونه معلوماً وأيضاً فإن التبان منه ما يلبس كالسراويل ، ومنه ما يشد بالعقد كالهيمان ، يقال له فى الهندية « لنكر » ، فلعلها أمرتهم بالنوع الثانى دون الأول ، ويجوز للمحرم أن يشد على ظهره وعورته شيئاً . عند الحاجة كالهيمان ونحوه فافهم .

وعلق البخارى (٤) عن عطاء : يتختم ويلبس الهيمان ، قال الحافظ : رواه الدارقطنى (٥) من طريق الثورى ، عن ابن إسحاق ، عن عطاء ، قال : لا بأس بالخاتم للمحرم وأخرج أيضاً من طريق شريك ، عن أبى إسحاق ، عن عطاء ، وربما ذكر عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : لا بأس بالهيمان والخاتم للمحرم ، والأول أصح ، ولم ينقل عن أحد كراهته إلا عن ابن عمر ، وعنه جوازه اهـ . وعلق البخارى (٦) عن ابن عمر : أنه

(١) رواه الدارقطنى (٢٣٢ / ٢) والبيهقى : (٥٠ / ٥) .

(٢) رواه البخارى « تعليقا » فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٨ - باب الطيب عند الإحرام .

(٣) فتح البارى : (ص / ٣١٥ ج ٢) .

(٤) ٦ ، رواه البخارى « تعليقا » فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٨ - باب الطيب عند الإحرام وما يلبس

إذا أراد أن يحرم ، ويترجل ويدهن .

غريبه : قوله : « الهيمان » هو بكسر الهاء معرب ، يشبه تكة السراويل يجعل فيها النفقة ويشد فيالوسط .

(٥) سنن الدارقطنى : (٢٣٣ / ٢) من طريق الثورى عن ابن إسحاق عن ابن عطاء .



طاف وقد حزم على بطنه بشيء قال الحافظ : وصله الشافعي من طريق طاوس ، قال : رأيت ابن عمر يسعى وقد حزم على بطنه بثوب وروى من وجه آخر عن نافع : أن ابن عمر لم يكن عقد الثوب عليه وإنما غرز طرفه على إزاره اهـ . قلت : ومن ههنا كره أصحابنا من غير حاجة فإن فعل فلا شيء عليه .

٥ - قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من الطيب ، وقد دل عليه قول النبي ﷺ في المحرم الذي وقضته راحلته : « لا تمسوه بطيب » ، وفي لفظ : « ولا تحنطوه » ^(١) متفق عليه ، فلما منع الميت من الطيب لإحرامه فالحي أولى ، (ولحديث يعلى في رجل أحرم عليه جبة وهو متضمخ بطيب ، فقال له النبي ﷺ : « واغسل عنك الخلق ») ^(٢) ومتى تطيب (بعد كونه محرما) فعليه الفدية ، فيحرم عليه تطيب بدنه ، وتطيب ثيابه ، فلا يجوز له لبس ثوب مطيب بصبغ هو طيب كالورس والزعفران (أو يعطر من العطورات) وهذا قول جابر ، وابن عمر ، ومالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، ولا نعلم فيه خلافا .

وأما ما بخر بعود أو غمس بماء ورد ونحوه مما لا صبغ له فنص أحمد على أنه ليس للمحرم لبسه ، ولا الجلوس عليه ، ولا النوم عليه ، فإن استعمله فعليه الفدية وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة ، إن كان رطبا يلى بدنه أو يابساً ينفض فعليه الفدية وإلا فلا ؛ لأنه ليس بمطيب (لزوال رائحة الطيب عنه فأشبهه الغسيل) فإن غسله حتى ذهب ما فيه فلا بأس به عند جميع العلماء ، وليس له شم الأذهان المطيبة ، كدهن الورد ، والبنفسج ، والخيبرى ، والزنبق ونحوها ، ولا الادهان بها ، وليس في تحريم هذا خلاف في المذهب - أى مذهب أحمد - وكره مالك ، وأبو ثور وأصحاب الرأي الادهان بدهن البنفسج ، وقال الشافعي : ليس بطيب (وليس له) شم المسك ، والكافور ، والعنبر ، والزعفران ، والورس ، والمبخر بالعود ، وأكل ما فيه الطيب يظهر طعمه أو ريحه ، ويحرم عليه شم كل ما تطيب رائحته ويتخذ للشم ، كالمسك ، والعنبر والكافور والغالية والزعفران والورس



مسلم^(١) ، وأبو داود^(٢) ، والنسائي^(٣) . « جمع الفوائد » .

وماء الورد ؛ لأنه استعمال للطيب وكذلك التبخر بالعود ؛ لأنه طيب .

قلت : وأما عندنا فيكره مس الطيب إذا لم يلتزق شيء من جرمه إلى بدنه ، بخلاف ما إذا التزق فيحرم ، ويكره شمه إن قصده ، وشم الرياحان ، والثمار الطيبة ، وكل نبات له رائحة طيبة ، وكذا مسه والجلوس في دكان العطار معه لاشتغال الرائحة ، ولا شيء عليه ما لم يلتزق الطيب ببدنه ، ولا يجوز أكل طعام غير مطبوخ فيه طيب غالب عليه ، وشرب مشروب فيه طيب غالب عليه أو مغلوب ، وشد طيب تفوح ريحه في طرف ثوبه ، بخلاف شد عود أو صندل مثلاً ، أي فإنه لا تفوح ريحه إلا بالإحراق أو السحق ، والتفصيل في « الغنية »^(٤) .

قال ابن قدامة : ومتى جعل شيء من الطيب في مأكول أو مشروب كالمسك والزعفران فلم تذهب رائحته لم يبح للمحرم تناوله ، نيا كان أو قد مسته النار ، وبهذا قال الشافعي : وكان مالك وأصحاب الرأي لا يرون بما مست النار من الطعام بأساً وإن بقيت رائحته وطعمه ولونه ؛ لأنه بالطبخ استحال عن كونه طيباً ، وروى عن ابن عمر ، وعطاء ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير أنهم لم يكونوا يرون بأكل الخشكناج الأصفر بأساً (وهو الأرز المزعفر يطبخ بالسكر ويلون بالزعفران كما هو الظاهر) وكرهه^(٥) القاسم بن محمد ، فما ذهب رائحته وطعمه ولم يبق فيه إلا اللون مما مسته النار لا بأس بأكله ، لا نعلم فيه خلافاً إلا ما روى عن القاسم وجعفر بن محمد أنهما كرها الخشكناج الأصفر ، ويمكن حمله على ما بقيت رائحته ليزول الخلاف .

وله شم العود ، والفواكه ، والشيخ ، والخزامى ، وكذلك الفواكه كلها كالأنترج ، والتفاح ، والسفرجل وغيرها ، وكذلك نبات الصحراء الذي تستطاب رائحته ، ولا يثبت

(١) رواه مسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ١٩ - باب حجة النبي ﷺ ، رقم (١٤٧) .

(٢) رواه أبو داود (١٨٢٧) والنسائي (٦٠٤) .

(٤) الغنية : (٤٦ ، ٤٧) .

(٥) قوله : « وكرهه » غير واضحة « بالأصل » ، وأثبتناه من « المطبوع » .



الآدميون للطيب ، وما يشمه الآدميون بغير قصد الطيب ، كالحناء ، والعصفر ، فمباح شمه ، ولا فدية عليه فى شيء من ذلك ، لا نعلم فيه خلافا إلا ما روى عن ابن عمر ، كان يكره للمحرم أن يشم شيئا من نبت الأرض ، من الشيخ والقيصوم وغيرهما (قلت : وإلى الكراهة ذهب أصحابنا أيضا) ولا نعلم أحدا أوجب فى ذلك شيئا .

وفى شم الريحان ، والرجس ، والورد ، والبنفسج ، والبرم ، ونحوها مما ينبته الآدميون للطيب ففيه عن أحمد روايتان : إحداهما : يباح بغير فدية ، وهو قول عثمان . وابن عباس ، والحسن ، ومجاهد ، وإسحاق ، والثانية : يحرم شمه ، فإن فعل فعليه الفدية ، وهو قول جابر ، وابن عمر والشافعى ، وأبى ثور ؛ لأنه يتخذ للطيب أشبه ماء الورد ، وكرهه مالك ، وأصحاب الرأى ، ولم يوجبوا فيه شيئا ، وكلام أحمد محتمل لهذا ، فإنه قال فى الريحان : ليس من آلة المحرم ، ولم يذكر فيه فدية (قلت : علق البخارى^(١) عن ابن عباس رضى الله عنهما : يشم المحرم الريحان ، وينظر فى المرأة ، ويتداوى بما يأكل الزيت والسمن ، قال الحافظ : وصله سعيد بن منصور ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : أنه كان لا يرى بأسا للمحرم بشم الريحان ، وروينا فى «المعجم الأوسط»^(٢) مثله عن عثمان ، وأخرج ابن أبى شيبة عن جابر خلافة ، واختلف فى الريحان ، فقال إسحاق : يباح ، وتوقف أحمد ، وقال الشافعى : يحرم ، وكرهه مالك والحنفية اهـ . قلت : وقولنا أوسط الأقوال ، وخير الأمور أوسطها ، وفى قول ابن عباس ما يؤيدنا فإن لفظ لا بأس به يشعر بكراهته) .

قال ابن قدامة : فأما الادهان بدهن لا طيب فيه كالزيت ، والشيرج ، ودهن ألبان الساذج ، فقال ابن المنذر : أجمع عوام أهل العلم على أن للمحرم أن يدهن بدنه بالشحم ، والزيت ، والسمن ، ونقل جواز ذلك عن ابن عباس ، وأبى ذر ، والأسود بن يزيد وعطاء ، والضحاك ، ونقل أبو داود عن أحمد أنه قال : الزيت الذى يؤكل لا يدهن المحرم

(١) رواه البخارى «تعليقا» فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٨ - باب الطيب عند الإحرام .

(٢) قوله : «المعجم الأوسط» سقط من «الأصل» ، وأثبتناه من «المطبوع» .



به رأسه ، وهو قول عطاء ، ومالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ؛ لأنه يزيل الشعث ، ويسكن الشعر ، فأما دهن سائر البدن فلا نعلم عن أحمد فيه منعا ، وقد أجمع أهل العلم على إباحته في البدن ، وإنما الكراهة في الرأس خاصة .

قلت : وأما ما رواه أحمد ^(١) ، وابن ماجه ^(٢) ، والترمذي ^(٣) ، عن سعيد بن جبیر ، عن ابن عمر : أن النبي ﷺ ادهن بزيث غير ممقت وهو محرم ، فقال فيه الترمذي : حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث فرقد السبخي ، عن سعيد بن جبیر ، وقد تكلم يحيى بن سعيد في فرقد ، وقد روى عنه الناس ، كذا في « النيل » وإن سلمنا أنه حسن الإسناد فنقول : دهن به بدنه لا رأسه ، وهو يجوز عندنا كما حكاه ابن قدامة من إجماع أهل العلم أو نقول : لم يستعمله في البدن على وجه الادهان به ، بل على سبيل التداوي إن سلمنا أن استعماله على وجه الادهان لا يجوز في البدن أيضا كما ذكره في « الغنية » . هذا ، وقد علق البخاري ^(٤) عن عائشة : لبست الثياب المعصفرة وهي محرمة ، قال الحافظ : وصله سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد ، قال : كانت عائشة تلبس الثياب المعصفرة وهي محرمة ، إسناده صحيح ، قلت : محمول على العصفر الخفيف الذي يظهر لونه ، ولا يظهر في الثوب طيبه ، بدليل ما أخرجه البيهقي ^(٥) من طريق ابن أبي مليكة أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالعصفر الخفيف ، ذكره الحافظ في « الفتح » أيضا .

٦ - قال ابن قدامة : لا خلاف بين أهل العلم في تحريم قتل صيد البر واصطياده على

(١-٣) رواه أحمد (٦٩/٢) وابن ماجه (٣٠٨٣) والترمذي (٩٦٢) . وقال الترمذي : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث فرقد السبخي ، عن سعيد بن جبیر ، وقد تكلم يحيى ابن سعيد في فرقد السبخي وروى عنه الناس » .

(٤) رواه البخاري « تعليقا » في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٢٣ - باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية ، والأزر .

(٥) السنن الكبرى : (٥٩/٥) .



باب يستحب أن يبدأ بالمسجد عند دخول مكة

ثم يستلم الحجر ما لم يؤذ أحدا وإلا فيستقبله ويكبر الله

ويهلله ويصلى على النبي ﷺ عند استلامه ثم يطوف بالبيت

٢٦٢٧ - عن عائشة رضى الله تعالى عنها : أن النبي ﷺ أول شيء بدأ به حين قدم

المحرم ، والأصل فيه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ وَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ (٢) قلت : وسيأتى تفصيل ذلك فى أبواب جزاء الصيد فانتظر .

٧ - قال ابن قدامة : السابع لا يصح منه عقد النكاح ، وفى الرجفة روايتان ، ولا فدية عليه فى شيء منهما اهـ . قلت : ولو كان من محظورات الإحرام لوجبت الفدية بارتكابه كسائر المحظورات ، والمسألة مختلف فيها بين الصحابة ، وسيأتى بسط الكلام فيها فى أبواب النكاح إن شاء الله تعالى .

٨ - قال الشيخ : الثامن الجماع فى الفرج قبلا كان أو دبرا ، وسيأتى فى أبواب الجنابات .

٩ - التاسع : المباشرة فى ما دون الفرج ، وسيأتى فى أبواب الجنابات أيضا ، والله تعالى أعلم .

باب أن يستحب أن يبدأ بالمسجد عند دخول مكة

ثم يستلم الحجر ما لم يؤذ أحدا وإلا فيستقبله ويكبر الله

ويهلله ويصلى على النبي ﷺ عند استلامه ثم يطوف بالبيت

قوله : « عن عائشة إلى قوله إلخ » ، دلالة على الجزء الأول من الباب ظاهرة .

(١) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٢) سورة المائدة آية : ٩٦ .



مكة أنه توضعاً ثم طاف بالبيت ، متفق عليه ^(١) « دراية » .

٢٦٢٨ - عن جابر أن النبي ﷺ لما قدم مكة دخل المسجد ، فاستلم الحجر ثم مضى .
رواه مسلم ^(٢) . « دراية » .

٢٦٢٩ - عن عطاء : لما دخل رسول الله ﷺ مكة لم يلو على شيء ولم يعرج ،
ولا بلغنا أنه دخل بيتا حتى دخل المسجد ، فبدأ بالبيت فطاف به . رواه الأزرقي في
« تاريخ مكة » ^(٣) ، « دراية » وسكت الحافظ عنه .

٢٦٣٠ - عن سعيد بن المسيب ، عن عمر رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ قال له : « يا عمر !
إنك رجل قوى ، لا تراحم على الحجر فتؤذي الضعيف ، إن وجدت خلوة فاستلمه ، وإلا

قوله : « عن سعيد بن المسيب إلخ » ، دلالة على بقية أجزاء الباب ظاهرة .

تنبيه : روى الطبراني ، والدارمي ، وأبو يعلى ، وابن خزيمة ، وابن السكن في
صحيحهما ، والحاكم ، وابن ماجه ، وسعيد بن منصور ، عن ابن عباس ، قال : رأيت
عمر بن الخطاب قبل الحجر وسجد عليه ، ثم قال عمر : رأيت رسول الله ﷺ يفعل .
كذا في « كنز العمال » ^(٤) والمراد منه - والله أعلم - أنه وضع عليه جبهته ، ومس به
جبينه ، لا أنه سجد بين يديه على الأرض كما فهمه بعض الناس ، ثم قال : وجواز هذه
السجدة مقيد بما إذا لم يخش فساد العامة واقتنائهم بها ، وكل ذلك من سوء فهمه وسخافة
رأيه ، فإن السجدة الشرعية بمعنى وضع الرأس على الأرض غير مرادة هنا ، بدلالة

(١) رواه البخاري في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٧٨ - باب الطواف على وضوء ، رقم : (١٦٤١) .

ورواه مسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ٢٩ - باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى من البقاء على
الإحرام وترك التحلل ، رقم : (١٩٠) .

(٢) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ٤٢ - باب جواز الطواف على بعير وغيره ، واستلام الحجر بمحجن
ونحوه للمراكب ، رقم : (٢٥٤) .

(٣) انظر : تاريخ مكة للأزرقي .

(٤) كنز العمال (٣ / ٣٤) .



فاستقبله وكبر وهلل . رواه أحمد^(١) والبيهقي^(٢) ، « دراية » ، وسكت الحافظ عنه . وأخرجه الشافعي ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو يعلى^(٣) الموصلي ، كلهم عن سفيان ، عن أبي يعفور العبدى - واسمه وقدان - قال : سمعت شيخنا بمكة يحدث عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فذكره . قال الدارقطني فى « العلل » : قال ابن عيينة : ذكروا أن هذا الشيخ هو عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث ، كذا فى « نصب الراية »^(٤) . قلت : وعبد الرحمن بن نافع ذكره ابن شاهين فى الصحابة ، وعزاه لابن سعد ، ولم يبين مستنده ،

قوله : « سجد عليه » ، والسجدة على الحجر لا يمكن إلا بأن يضع المستلم وجهه أو جبينه على الحجر عند الاستلام ، ولما كان فى ذلك بعض الانحناء أطلق لفظ السجدة ، وأما السجدة بين يدي الحجر على الأرض فلا دلالة للفظ الأثر عليها ، ولو كانت مرادة لقال : وسجد له أو بين يديه ، ولم يذكرها أحد المجتهدين ، ولم يتعرض لجوارها واستحبها فقيه من الفقهاء والظاهر أنها لا تجوز أصلا . وفى « المناسك »^(٥) للقارى : ويستحب أن يسجد عليه أى يضع وجهه أو جبينه عليه على هيئة السجود اهـ . فقد صرح بأن المراد بالسجدة وضع الوجه أو الجبين على الحجر دون الأرض ، وإطلاق السجدة عليه مجاز ، فإنه ليس فيه وضع الوجه على الأرض ، وهو حقيقة السجود ، ثم قال القارى : لكن قال قوام الدين الكاكى : الأولى أن لا يسجد عندنا ؛ لعدم الرواية فى المشاهير اهـ . والآثار التى وردت فيها لعل غريبة ، والله أعلم .

تمة : أول ما يبدأ به داخل هذا المسجد الطواف لا الصلاة ؛ لأنه ﷺ لما قدم مكة بدأ بالمسجد ، وحياء بالطوف دون الصلاة ، فإن كان الداخل حلالا فطواف تحية ، وإن كان محرما بالحج فطواف القدوم ، وهو أيضا تحية إلا أنه خص بهذه الإضافة ، وإن كان

(١) رواه أحمد (٢٨ / ١) والبيهقي (٨٠ / ٥) .

(٢) أورده الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٢٤١ / ٣) وعزاه إلى أحمد وفيه راو لم يسم .

(٤) نصب الراية : (٣٨ / ٣) .

(٥) المناسك (٦١) .



وأبوه صحابي شهير . كذا في « تهذيب التهذيب » ^(١) فالسند صحيح ، ولا أقل من أن يكون حسنا ، فإن رجاله ثقات كلهم ، وقد تابع عبد الرحمن سعيد بن المسيب ، فذكر عن عمر نحوه .

باب ماذا يقول إذا استلم الحجر

٢٦٣١ - عن ابن عمر : أنه كان إذا استلم الحجر قال : بسم الله والله أكبر . رواه البيهقي والطبراني في الأوسط ^(٢) ، والدعاء وسنده صحيح ، « التلخيص الحبير » ^(٣) .

٢٦٣٢ - وعنه : أنه كان إذا أراد أن يستلم يقول : اللهم إيماننا بك ، وتصديقنا بكتابتك ، واتباعا لسنة نبيك ، ثم يصلي على النبي ﷺ ، ثم يستلمه ^(٤) . رواه الواقدي في المغازي مرفوعا .

محرمًا بالعمرة فطوافها . وقولهم : تحية هذا المسجد الطواف أى لمن أراد الطواف ، بخلاف من لم يرده ، فلا يجلس حتى يصلي ركعتين إذا لم يكن وقت كراهة كبقية المساجد ، وليس معناه أن من لم يطف لا يصلي تحية المسجد كما فهمه بعض العوام ، كذا في « غنية الناسك » ^(٥) .

باب ما يقول إذا استلم الحجر

قوله : « عن ابن عمر إلى آخر الآثار » ، قلت : دلالتها على الباب ظاهرة . وقد ذكر في « كنز العمال » عن عيسى بن طلحة ، عن رجل رأى النبي ﷺ وقف عند الحجر ،

(١) الكثر (٣ / ٣٤) ، والمجمع (٣ / ٢٤١) وعزاه إلى أبي يعلى ، وفيه عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف .

(٢) سنن البيهقي : (٧٩ / ٥) .

(٣) الطبراني في « الأوسط » : (٤٩٦) .

(٤) العقيلي (١٣٦ / ٤) وإتحاف (٣٤٩ / ٤) والمجمع (٣ / ٢٤٠) وعزاه إلى الطبراني في « الأوسط » ورجاله رجال الصحيح .

(٥) غنية الناسك : (٥٧) .

٢٦٣٣ - ورواه البيهقي ^(١) والطبراني في « الأوسط والدعاء » عن الحارث ^(٢) الأعور ، عن علي : أنه كان إذا مر بالحجر الأسود فرأى عليه زحاما استقبله وكبر ثم قال : اللهم إيمانا بك ، وتصديقا بكتابك ، واتباعا لسنة نبيك ، « التلخيص » سكت الحافظ عنهما ، فالإسناد حسن .

٢٦٣٤ - عن ابن أبي نجيح ، قال : أخبرت أن بعض أصحاب النبي ﷺ قال : يا رسول الله ! كيف نقول إذا استلمنا ؟ قال : « قولوا : بسم الله والله أكبر ، إيمانا بالله وتصديقا لما جاء به محمد » قلت : وهو في « الأم » عن سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، « التلخيص الحبير » ^(٣) وسعيد فيه مقال وهو منقطع أيضا .

فقال : إني لأعلم أنك حجر ، لا تضر ولا تنفع ، ثم قبله . ثم حج أبو بكر فوقف عند الحجر ، ثم قال : إني لأعلم أنك حجر ، لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك اهـ . وعزاه إلى ابن أبي شيبه ^(٤) والدارقطني في « العلل » .

وعن عبد الله بن سرجس ، قال : رأيت عمر بن الخطاب قبل الحجر الأسود وقال : إني لأقبلك واعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، وأن الله ربي ، ولولا إني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك ، وعزاه إلى مسلم ^(٥) والنسائي ^(٦) ، وأبى عوانة وغيرهم فليكن

(١) رواه البيهقي : (٧٩/٥) .

(٢) الحارث بن عبد الله الأعور ، من كبار علماء التابعين . قال ابن المديني : « كذاب » ، وقال الدارقطني : « ضعيف » ، وقال النسائي : « ليس بالقوى » .

وقد كذبه الشعبي ، وقال أبو بكر بن عياش : عن مغيرة قال : « لم يكن يصدق عن علي في الحديث إلا أصحاب عبد الله » (المغني في الضعفاء : ١/١٤١/١٢٣٦) .

(٣) التلخيص الحبير : (ص ٣١٢ ج ١) ، وسعيد بن سالم القداح ، عن ابن جريج ، صدوق ، قال عثمان الدارمي : ليس بذلك ، (المغني في الضعفاء : ١/٢٦٠/٢٣٩٥) . روى له أبو داود والنسائي .

(٤) رواه ابن أبي شيبه : (١٠٥/٤) .

(٥) رواه في : الحج ، (ح ٢٤٩ - ٢٥١) .

(٦) رواه في : المناسك ، باب (١٤٧) .



باب رفع اليدين عند استلام الحجر

٢٦٣٥ - عن إبراهيم النخعي ، قال : ترفع الأيدي في سبع مواطن : في افتتاح

ذلك مستحبا أن يقول أمير الإسلام ، ومن هو بمنزلة من الأكابر والعلماء عند استلام الحجر : إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، وإن الله ربي لا إله إلا هو ، ولولا بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قبلك ما قبلك ، لا سيما عند فساد الزمان واختلال عقائد العامة - بهذا التقبيل ، واعتراض الفلاسفة والدهرية به على الإسلام وأهله ، فلو واطبنا عند التقبيل على القول بمثل ما قاله النبي ﷺ وصاحبه ، وأبחנו بحقيقة هذا العمل وأظهرنا سره ، لكان أولى وأقرب إلى اتباع السنة ، فقد ورد في بعض الروايات عند ابن راهويه والأزرقي عن طاوس ، عن عمر وعن عكرمة ، عنه : أنه كان إذا بلغ موضع الركن قال : أشهد أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، وأن ربي الله الذي لا إله إلا هو ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يحسبك ويقبلك ما قبلك ولا مسحتك . وعن سعيد بن المسيب نحوه . كذا في كثر العمال ^(١) ولم أقف على صحة هذه الأسانيد ولا حسننها ، غير ما روى عن عمر عند مسلم والنسائي وأبي عوانة ، فسنده صحيح ، ولكن لا بأس بذكرها اعتضادا وتأيدا فافهم ، والله تعالى أعلم .

وأما ما أخرجه الحاكم عن علي كرم الله تعالى وجهه ، أنه قال لعمر رضى الله عنه : بلى يا أمير المؤمنين ! إنه يضر وينفع . فذكر حديثا طويلا ، فلم يصححه الحاكم ، بل ضعفه الذهبي ، وقال : فيه أبو هارون العبدى ساقط اهـ . قلت : بل هو كذاب خبيث ، كما يظهر من ترجمته في « تهذيب التهذيب » .

باب رفع اليدين عند استلام الحجر

قوله : « عن إبراهيم النخعي إلخ » ، قلت : ومثله لا يقال من قبل الراى ، فيحمل على السماع من أصحاب عبد الله وغيرهم من أجلة التابعين ، والله تعالى أعلم .

فائدة :

ورد في بعض الروايات رفع اليدين عند رؤية البيت أيضا ، منه ما رواه الشافعى ^(٢)

(١) الكثر : (ص ٣٤ ج ٣) .

(٢) التلخيص الحبير : (ص ٢١٣ ج ١) .

الصلاة وفى التكبير للقفوت فى الوتر ، وفى العيدين ، وعند استلام الحجر ، وعلى الصفا والمروة ، وبجمع وعرفات ، وعند المقامين وعند الجمرتين . رواه الطحاوى ^(١) وإسناده صحيح . « آثار السنن » .

رحمه الله فى « مسنده » عن سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، قال : حدثت عن مقسم عن ابن عباس ، عن النبى ﷺ ، قال : « ترفع الأيدى فى الصلاة ، وإذا رأى البيت ، وعلى الصفا ، والمروة » ^(٢) . الحديث وعن سعيد بن سالم ، عن ابن جريج : أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه ، وقال : « اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة ، وزد من شرفه وكرمه عن حجه واعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبراً » وفيها سعيد بن سالم القداح ، وفيه مقال . والأثر الثانى معضل فيما بين ابن جريج والنبى ﷺ .

قال الشافعى بعد أن أورده : ليس فى رفع اليدين عند رؤية البيت شىء ، فلا أكرهه ولا أستحبه ، كذا فى « النيل » . قلت : وقد روى أبو داود ^(٣) ، والنسائى ^(٤) والترمذى ^(٥) ، عن جابر وسئل عن الرجل يرى البيت يرفع يديه ؟ فقال : قد حججنا مع رسول الله ﷺ فلم يكن يفعل ما رواه الطحاوى وزاد : فقال : ذاك شىء يفعله اليهود . رجال إسناده ثقات غير ما فى المهاجرين عكرمة من المقال ، ولكن ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال الحافظ فى « التقریب » : مقبول .

ويعارضه ما رواه الطحاوى ^(٦) عن الفضل بن موسى : ثنا ابن أبى ليلى ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وعن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس ، عن النبى ﷺ قال : « ترفع

(١) رواه الشافعى (١٢٥) ونصب الراية (٣٩٠ / ١ ، ٣٩١) والقرطبى فى « التفسير » (٤١ / ١٢) والمجمع (١٠٣ / ٢) وابن خزيمة (٢٧٠٣) .

(٢) رواه البيهقى (٧٣ / ٥) وإتحاف (٣٤٣ / ٤) .

(٣ - ٥) رواه أبو داود (١٨٧٠) والنسائى (٢٨٩٥) والترمذى (٨٥٥) ، قال الترمذى : « رفع اليدين عند رؤية البيت ، إنما نعرفه من حديث شعبة عن أبى قزعة ، وأبو قزعة اسمه سويد ابن حجير » .

(٦) شرح معانى الآثار : (١٧٦ / ٢) .



الأيدى فى سبع مواطن : فى افتتاح الصلاة ، وعند البيت ، وعلى الصفا ، والمروة ، وبعرفات ، وبالمزدلفة ، وعند الجمرتين « رجاله ثقات غير ما فى ابن أبى ليلى من المقال ، ولكنه حسن الحديث كما مر غير مرة . والجواب أن قوله : « عند البيت » يحتمل أن يكون معناه عند رؤية البيت ، أو بقربه عند استلام الحجر ، وأثر إبراهيم النخعى المذكور فى المتن يؤيد الاحتمال الثانى ، ولم نقف على ما يؤيد الأول إلا ما فى مسند الشافعى ^(١) بلفظ : « وإذا رأى البيت » وفيه سعيد بن سالم القداح ، ولم يصرح ابن جريج بسماعه عن مقسم ، بل قال : حدثت عنه ، فالثانى هو المتعين ؛ لأن إسناده حديث جابر أحسن من هذا الإسناد قاله الطحاوى .

وقال أيضا : يحتمل أن يكون ما رواه ابن عباس حين كان النبى ﷺ يوافق اليهود فيما لم يوح إليه فيه شئ تأليفا لهم ، ثم أمر بمخالفتهم ، وحديث جابر محمول على التأخر ، فلا يستحب الرفع عند رؤية البيت ، والنظر يقتضيه ، فقد اتفق العلماء على أن غير المحرم لا يستحب له الرفع ، فكذا المحرم ، وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ، وفى « غنية الناسك » : واستحب رفع اليدين عند رؤية البيت المحققون من أهل المذهب ، منهم : الكرماني ، والبصروى ، وابن الهمام ، وعلى القارى ، وهو مذهب الشافعى وأحمد ، وأما خبر الترمذى وحسنه عن جابر بنفيه ، فالجواب : أن المثبت مقدم على النافى ، قاله القارى فى « المرقاة » وتماه فيه اهـ .

هذا ، وأما الدعاء عند رؤية البيت فقد رويت فيه أخبار وأثار ، منها ما ذكرنا ، ومنها ما أخرجه ابن المقلس ، عن محمد بن سعيد بن المسيب ، عن أبيه : أن عمر كان إذا نظر إلى البيت قال : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ، وأخرجه الحاكم ^(٢) فذكره عن عمر ، كذا فى « التلخيص الحبير » وسكت عنه ، فهو صحيح عنده أو حسن ، والله تعالى أعلم .

(١) تقدم فى الحاشية رقم ٢ .

(٢) المصدر السابق : (٤١/٥ ، ح ٦) .

٣٠٢. لا يستلم من الأركان غير الحجر والركن اليماني إعلاء السنن

باب لا يستلم من الأركان غير الحجر والركن اليماني

وإذا لم يقدر على الاستلام لمسحهما بشيء ثم يقبله

٢٦٣٦ - عن ابن عمر ، قال : لم أر النبي ﷺ لمس من الأركان إلا اليمانيين . رواه الجماعة ^(١) إلا الترمذي ، وله معناه من رواية ابن عباس . « نيل » ^(٢) .

٢٦٣٧ - عن نافع ، قال : رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ، ثم قبل يده ، وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله . متفق عليه ^(٣) ، « نيل » ^(٤) .

٢٦٣٨ - عن أبي الطفيل عامر بن واثلة قال : رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت ، ويستلم بمحجن معه ويقبل المحجن . رواه مسلم ^(٥) « نيل » .

باب لا يستلم من الأركان غير الحجر والركن اليماني

وإذا لم يقدر على الاستلام لمسحهما بشيء ثم يقبله

قوله : « عن ابن عمر إلخ » ، دلالة على الجزء الأول من الباب ظاهرة .

قوله : « عن نافع إلى آخر الباب » ، دلالتها على بقية الأجزاء ظاهرة ، قال في « نيل » : والاستلام المسح باليد والتقبيل لها ، والتقبيل يكون بالضم فقط . وأخرج الشافعي ^(٦) رحمه الله في « مسنده » عن سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، قال : قلت

(١) رواه البخاري (١٦٠٩) ، ورواه مسلم في (الحج / ح ٥) ومالك في « الموطأ » (الحج ، ح ٣١) وأحمد في « المسند » (٦٦ / ٢ . ١١٠) .

(٢) نيل الأوطار (٤٢ / ٥ ، ح ٢) باب استلام الركن اليماني مع الركن الأسود دون الآخرين . وقال صاحب « المتقى » : « رواه الجماعة إلا الترمذي لكن له معناه من رواية ابن عباس » .

(٣) رواه البخاري في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٦٣ - باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته ، رقم : (١٦١٦) ، ورواه مسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ٤٠ - باب استحباب استلام الركنين اليمانيين في الطواف ، رقم : (٢٤٦) .

(٤) نيل الأوطار : (٤٠ / ٥ ، ح ٤) .

(٥) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ٤٢ - باب جواز الطواف على غير وغيره ، واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب ، رقم : (٢٥٧) .

(٦) رواه الشافعي : (ص ١٢٦) .



٢٦٣٩ - عن ابن عباس ، قال : طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن ، متفق عليه ، وفي لفظ : طاف رسول الله ﷺ على بعير ، كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء في يده وكبر . رواه أحمد^(١) والبخاري^(٢) ، « نيل »^(٣) .

لعطاء : هل رأيت أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ إذا استلموا قبلوا أيديهم ؟ فقال : نعم ، رأيت جابر بن عبد الله ، وابن عمر ، وأبا سعيد الخدري ، وأبا هريرة رضي الله عنهم ، إذا استلموا قبلوا أيديهم . قلت : وابن عباس ؟ قال : نعم ، وحسبت كثيرا ، قلت : هل تدع أنت إذا استلمت أن تقبل يدك ؟ قال : فلم أستلمه إذا أه . وفيه سالم القداح وفيه مقال ، ودل الأثر على أن الاستلام لا يتم إلا بالتقبيل ، فإما أن يقبل الحجر ، أو يقبل ما استلمه به .

هذا ، وإذا طافت المرأة مع الرجال فلتطف بجانبه على طرف منهم ، ولا تدافعهم على الاستلام ، فقد أخرج الشافعي^(٤) رحمه الله في « مسنده » عن سالم ، عن عمر بن سعيد ابن أبي حسين ، عن منبوذ بن أبي سليمان ، عن أمه : أنها كانت عند عائشة زوج النبي ﷺ أم المؤمنين ، فدخلت عليها مولاتها ، فقالت لها : يا أم المؤمنين ، طفت بالبيت سبعا ، واستلمت الركن مرتين أو ثلاثا ، فقالت لها عائشة : لا آجرك الله ، لا آجرك الله ، تدافعين الرجال ألا كبرت ومررت أه . رجاله كلهم ثقات غير ما في سالم من المقال ، والله تعالى أعلم .

تنبيه : وليجتنب عند استلام الحجر عن استعمال ما هناك من طرق فضة ركبوها حول الحجر الأسود ، وإذا كان الحجر ملطخا بالطيب لا يستلمه المحرم بيده ، ولا يقبله بفمه ، بل وقف بحذائه مستقبلا له ، وفعل ما ذكرنا من الأذكار ، ورفع اليدين حذاء أذنيه عند التكبير ، ثم أرسلهما ، ثم رفع يديه حذاء أذنيه ، وجعل ظاهر كفيه إلى وجهه ، وباطنهما

(١) ، (٢) رواه البخاري في (الحج باب " ٥٨ ") وأحمد في « المسند » (١ / ٢١٤ ، ٢٦٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٤ ، ٣١١ ، ٣١٢) وابن ماجه في (المناسك باب " ٢٨ ") وأبو داود في (المناسك باب " ٤٨ ") والنسائي في (المساجد باب " ٢١ ") والدارمي في (المناسك باب " ٣٠ ") .

(٣) نيل الأوطار : (٤١ / ٥ ، ح ٥) باب ما جاء في استلام الحجر الأسود وتقيله وما يقال حينئذ .

(٤) مسند الشافعي : (ص ١٢٧) .

باب طواف القدوم والرمل والاضطباع فيه وكيفيتهما

٢٦٤٠ - عن جابر : أن رسول الله ﷺ لما قدم مكة بدأ بالحج بالحجر فاستلمه ، ثم أخذ عن يمينه ، فرمل ثلاثة أشواط ومشى أربع . أخرجه مسلم ^(١) . « زيلعي » وهو فى حديث طويل له فى حجة الوداع .

٢٦٤١ - عن ابن عمر: أن النبى ﷺ كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثا،

نحو الحجر مشيرا بهما إليه وقبلهما بعد الإشارة ، وهذا الرفع الثانى للإشارة لا للتكبير ، كذا فى « الغنية » ^(٢) .

باب طواف القدوم والرمل والاضطباع فيه وكيفيتهما

قوله : « عن جابر إلخ » ، واعلم أنه قد اختلف فى وجوب طواف القدوم ، فذهب مالك ، وأبو ثور ، وبعض أصحاب الشافعى إلى أنه فرض ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ^(٣) . ولفعله ﷺ وقوله : « خذوا عنى مناسككم » . وقال إمامنا أبو حنيفة : إنه سنة . وقال الشافعى : هو كتحية المسجد ، قالوا : لأنه ليس فيه إلا فعلة ﷺ ، وهو لا يدل على الوجوب ، وأما الاستدلال بالآية فقال شارح « البحر » : إنها لا تدل على طواف القدوم ؛ لأنها فى طواف الزيارة إجماعا ، ذكره فى « النيل » ، وقد قام الدليل على كونه سنة غير واجب ، وهو سقوطه عن المرأة إذا حاضت عند قدوم مكة ، وعن الرجال أيضا إذا ضاق الوقت وخافوا فوات وقوف عرفة إن اشتغلوا بطواف القدوم ، ولو كان واجبا لم يسقط ، ولزم الكفارة بقوته ، ولم يقل به أحد فيما علمنا .

ودل حديث جابر على كون الرمل سنة باقية وإن كان السبب الذى شرع لأجله قد زال ، فإن جابرا روى عن رسول الله ﷺ : أنه رمل فى حجة الوداع ، ولم يكن بمكة كافر إذ ذاك ، وإنما شرع فى عمرة القضاء ليرى المشركون قوة أهل الإسلام ، كما روى ابن عباس

(١) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٣٩ - باب استحباب الرمل فى الطواف والعمرة ، وفى الطواف الأول من الحج ، رقم : (٢٣٦) .

(٢) غنية الناسك : (٥٤) .

(٣) سورة الحج آية : (٢٩) .



ومشى أربعاً ، وفى رواية : إذا طاف فى الحج والعمرة أول ما يقدم فإنه يسعى ثلاثة أطواف بالبيت ويمشى أربعة . متفق عليهما ^(١) « نيل » .

عند البخارى ^(٢) وغيره ، قال : قدم رسول الله ﷺ وأصحابه (زاد ابن ماجة : فى عمرته بعد الحديبية) فقال المشركون : إنه يقدم عليكم قوم قد وهنهم حمى يثرب ، فأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة ، وأن يمشوا ما بين الركنين (وفى لفظ مسلم : فقال المشركون : أسؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهنتهم ؟ هؤلاء أجلد من كذا وكذا ، وفى لفظ لأبى داود ^(٣) : تقول قريش : كأنهم الغزلان . كذا فى « عمدة القارى » .

وروى أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجة ^(٤) ، عن عمر رضى الله عنه ، قال : فىم الرملان الآن والكشف عن المناكب ؟ قد أطأ الله الإسلام ، ونفى الكفر وأهله ، ومع ذلك لا ندع شيئاً كنا نفعله على عهد رسول الله ﷺ وحاصله أن عمر كان قد هم بترك الرمل فى الطواف ؛ لأنه عرف سببه وقد انقضى ، فهم أن يتركه لفقد سببه ، ثم رجع عن ذلك لاحتمال أن يكون له حكمة ما اطلع عليها ، فرأى أن الاتباع أولى ، ويؤيد مشروعية الرمل على الإطلاق ما ثبت فى حديث ابن عباس : أنهم رملوا فى حجة الوداع مع رسول الله ﷺ وقد نفى الله الكفر وأهله عن مكة فى ذلك الوقت ، كذا فى النيل ، هذا ، وقد روى

(١) رواه البخارى فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٦٣ - باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته ، رقم : (١٦١٦) .

ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٣٩ - باب استحباب الرمل فى الطواف والعمرة ، وفى الطواف الأول من الحج ، رقم : (٢٣٠) .

غريبه : قوله : « خب ثلاثاً » الخب هو الرمل ، وهما بمعنى واحد ، وهو إسراع المشى مع تقارب الخطأ ، ولا يثب وثباً .

(٢) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٥٦ - باب استلام الحجر الأسود ، رقم : (١٦٠٣) .
أطرافه فى : [١٦٠٤ ، ١٦١٦ ، ١٦١٧ ، ١٦٤٤] .

(٣) رواه فى : المناسك ، باب (٥٠) .

(٤) رواه ابن ماجة فى : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٢٩ - باب الرمل حول البيت ، رقم : (٢٩٥٢) .

غريبه : قوله : « أوطأ » أى ثبته وأحكمه ، والهمزة الاولى فيه بدل من واو وطأ .

٢٦٤٢ - عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ وأصحابه اعتمروا من جعرانة ، فرملوا بالبيت ، وجعلوا أرويتهم تحت آبائهم ، ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى . رواه أحمد^(١) ، وأبو داود^(٢) . سكت عنه هو والمنذرى ، والحافظ فى « التلخيص » ، ورجاله رجال الصحيح ، وقد صحح حديث الاضطباع النووى فى « شرح مسلم » ، « نيل » .

باب الطواف من وراء الحطيم

٢٦٤٣ - عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : سألت النبى ﷺ عن الحجر أمن البيت

مالك^(٣) : ثنا محمد بن جعفر ، عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ رمل من الحجر إلى الحجر . وقد روى نحوه مسلم^(٤) ، والنسائى^(٥) ، وقد جاء فى حديث ابن عباس : أنه ﷺ أمرهم أن يرملوا فى الأشواط الثلاثة ، ويمشوا ما بين الركبتين كما مر آنفاً وجمع بأن ما فى حديث ابن عباس كان فى عمرة القضاء ، وما فى حديث جابر كان فى حجة الوداع فهو آخر الأمرين من رسول الله ﷺ فلزم الأخذ به ، كذا فى التعليق الممجّد .
قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، قلت : دلالة على كيفية الاضطباع ظاهرة وأما الرمل ففى « كتاب المسالك » لابن العربى : هو أن يحرك الماشى منكبيه لشدة الحركة فى مشيه كذا فى « عمدة القارى »^(٦) .

باب الطواف من وراء الحطيم

قوله : « عن عائشة رضى الله عنها إلخ » ، فيه دلالة على كون الحطيم جزءاً من البيت ، فلا يجوز الطواف إلا من ورائه . ومن طاف من داخل الفرجة لا يصح طوافه ؛ لكونه لم يطف جزءاً من البيت . قال الحافظ فى « الفتح » : قال المحب الطبرى : والأصح أن القدر فى الحجر من البيت قدر سبعة أذرع ، والرواية التى جاء فيها أن الحجر من البيت مطلقة ، فيحمل المطلق على المقيد ، والشافعى نص على إيجاب الطواف خارج

(١) فى : « مسنده » (٣٠٦ / ١ ، ٣٧١) .

(٢) فى : ١٥ كتاب المناسك ، باب (٥٠) الاضطباع فى الطواف ، رقم (١٨٨٤) .

(٣-٥) رواه مالك بنحوه (٧١٤) ومسلم فى (الحج ح ١٢٦٣) والنسائى (٢٩٦١) .

(٦) عمدة القارى : (ص ٦١٥ ج ٤) .



هو؟ قال : نعم ، قلت : فما لهم لم يدخلوه فى البيت ؟ قال : « إن قومك قصرت بهم النفقة ، ولولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم لنظرت أن أدخل الحجر البيت » . الحديث متفق عليه^(١) . واللفظ لمسلم « نيل الأوطار » .

٢٦٤٤ - عن ابن عباس ، قال : الحجر من البيت ؛ لأن رسول الله ﷺ طاف بالبيت من ورائه ، قال الله تعالى : ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ . أخرجه الحاكم فى « المستدرک »^(٢) ، قال : حديث صحيح الإسناد « زيلعى » .

الحجر ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه ، ونقل غيره أنه لا يعرف فى الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر ، وكان عملا مستمرا ، ومقتضاه أن يكون جميع الحجر من البيت ، وهذا متعقب ، فإنه لا يلزم من إيجاب الطواف من ورائه أن يكون كله من البيت ؛ لاحتمال أن يكون ذلك الإيجاب احتياطا ، وللراحة من تسور الحجر ، لا سيما والرجل والنساء يطوفون جميعا ، فلا يؤمن المرأة التكشف ، فلعلهم أرادوا حسم هذه المادة ، ولم يزل الحجر موجودا فى عهد النبى ﷺ ، كما صرح به كثير من الأحاديث الصحيحة ، نعم ! فى الحكم بفساد طواف من دخل الحجر وخلق بينه وبين البيت سبعة أذرع نظر اهـ . ملخصا ، قلت : وجواب النظر أن كون الحجر من البيت بقدر سبعة أذرع لم يثبت إلا ببعض الأخبار ، وبعضها مطلق عن ذكر المقدار ، فالواجب الطواف من وراء الحطيم كما فعله رسول الله ﷺ ومن بعده .

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، دلالة على وجوب الطواف وراء الحطيم ظاهرة لمن له مسكة فى الفقه ، والله تعالى أعلم .

(١) رواه البخارى (١٨٠ / ٢ ، ١٠٦ / ٩) ومسلم فى (الحج ، رقم ٤٠٥ *) وابن خزيمة (٣٠٢٣) وفتح البارى : (٢٢٥ / ١٣) وشرح السنة (١٠٩ / ٧) والتمهيد (٢٨ / ١٠) وشرح معانى الآثار (١٨٤ / ٢) .

(٢) رواه الحاكم : (٤٦٠ / ١) وابن خزيمة (٣٧٤٠) والإرواء (٣٠٥ / ٤) وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » .

باب استلام الحجر الأسود والركن اليماني في كل شوط

وإن لم يقدر عليه يشير إليه بشيء ويقبله

٢٦٤٥ - عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير ، كلما أتى الركن أشار إليه بشيء كان عنده وكبر ، أخرجه الإمام البخاري ^(١) . « فتح الباري » .

٢٦٤٦ - عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي ﷺ كان إذا طاف بالبيت مسح ، أو قال : استلم الحجر والركن في كل طواف . أخرجه الحاكم في « المستدرک » ^(٢) وقال : حديث صحيح الإسناد ، وأقره عليه الذهبي .

باب استلام الحجر الأسود والركن اليماني في كل شوط

وإن لم يقدر عليه يشير إليه بشيء ويقبله

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، المراد بالشئ المحجن الذي تقدم ذكره عند البخاري ^(٣) في « صحيحه » في باب استلام الحجر بالمحجن ، ولفظه : عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن اهـ . « فتح الباري » زاد مسلم ^(٤) من حديث أبي الطفيل : ويقبل المحجن . وله من حديث ابن عمر ^(٥) : أنه استلم الحجر بيده ثم قبله . ورفع ذلك منصور من طريق عطاء قال : رأيت أبا سعيد ، وأبا هريرة ، وابن عمر ، وجابرا ، إذا استلموا الحجر قبلوا أيديهم ، قيل : وابن عباس ؟ قال : وابن عباس ، أحسبه قال : كثير ، وبهذا قال الجمهور أن السنة أن يستلم الركن ويقبل يده ، فإن لم يستطع أن يستلمه بيده استلمه بشيء في يده وقبل ذلك الشئ

(١) رواه في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٦٢ - باب التكرير عند الركن ، رقم : (١٦١٣) .

(٢) رواه الحاكم : (٤٥٦/١) .

(٣) تقدم .

(٤) رواه مسلم في : (الحج ، ح ٢٣٩) .

(٥) رواه مسلم في : (الحج ، ح ٢٤٩) .



باب جواز الطواف راكباً لعذر وكرهته بدونه

٢٦٤٧ - عن ابن عباس : قدم النبي ﷺ مكة وهو يشتكى ، فطاف على راحلته .
أخرجه أبو داود ^(١) ، ذكره الحافظ في « الفتح » وسكت عنه ، فهو صحيح أو حسن .
٢٦٤٨ - عن أم سلمة رضي الله عنها ، قالت : شكوت إلى رسول الله ﷺ أني
أشتكى ، فقال : « طوفى من وراء الناس وأنت راكبة » . الحديث أخرجه البخاري ^(٢) ،
« فتح الباري » .

فإن لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك . وعن مالك ^(٣) في رواية : لا يقبل يده . وكذا
قال القاسم ، وفي رواية عند المالكية : يضع يده على فمه من غير تقبيل اهـ . من « فتح
الباري » ^(٤) . قلت : وكان طوافه ﷺ راكباً لضرورة ، فيكره بدونها كما سيأتي في الباب
الآتي .

باب جواز الطواف راكباً لعذر وكرهته بدونه

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، قلت : دلالة على أن طوافه ﷺ راكباً لعذر ظاهرة ،
ومن ذهب إلى جواز الركوب مطلقاً ليس له دليل على ذلك ، إلا ما روى ابن عباس
وغيره : أنه ﷺ طاف على بعير . فلما ثبت أن طوافه راكباً كان لعذر بطل الاستدلال به
على الجواز مطلقاً .

قوله : « عن أم سلمة إلخ » دلالة على كراهة الركوب في الطواف إلا لعذر ظاهرة ،
بدليل أن أم سلمة لم تطف راكبة وهي تشتكى إلا بعد أن سألت النبي ﷺ عن ذلك ، ولو
كان الطواف ماشياً وراكباً سواء لم تحتج إلى السؤال عن ذلك والاستئذان ، والله تعالى
أعلم ، والأصل في الطواف أن يكون ماشياً على الأرض ، للحديث المشهور عن ابن عباس

(١) رواه في : ٥ - كتاب المناسك ، ٤٩ - باب الطواف الواجب ، رقم : (١٨٨١) .

(٢) رواه في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٦٤ - باب طواف النساء مع الرجال ، رقم : (١٦١٩) .

(٣) قوله : « مالك » سقط من « الأصل » ، وأثبتناه من « المطبوع » .

(٤) فتح الباري : (ص ٣٧٩ ج ٣) .



باب يستلم الحجر أول ما يطوف ثم يأخذ عن يمينه مما يلي الباب

٢٦٤٩ - عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه رضى الله عنه قال : رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف يخب ثلاثة أطواف من

موقوفا ومرفوعا : « الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام » أخرجه أصحاب السنن ^(١) ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان كذا فى « فتح البارى » . قال الحافظ : بعد ذكر الأثرين : وحيث لا دلالة فيه على جواز الطواف راكبا بغير عذر ، وكلام الفقهاء يقتضى الجواز إلا أن المشى أولى ، والركوب مكروه تنزيها ، والذي يترجح المنع ؛ لأن طوافه ﷺ وكذا أم سلمة كان قبل أن يحوط المسجد ووقع فى حديث أم سلمة : « طوفى من وراء الناس » ^(٢) وهذا يقتضى منع الطواف فى المطاف ، وإذا حوط المسجد امتنع داخله ، إذ لا يؤمن التلويت ، فلا يجوز بعد التحويط ، بخلاف ما قبله فإنه كان لا يحرم التلويت كما فى السعى ، وعلى هذا فلا فرق فى الركوب إذا ساغ بين البعير ، والفرس ، والحمار وأما طواف النبى ﷺ راكبا فللحاجة إلى أخذ المناسك عنه ، ولذلك هذه بعض من جمع خصائصه فيها ، واحتمل أيضا أن تكون راحلته عصمت من التلويت حيث ذكرا كرامة له ، فلا يقاس عليه غيره ، وأبعد من استدله على طهارة بول البعير وبعره اهـ . وفى « المناسك » للقارى فى مباحات الطواف ما نصه : والطواف راكبا أو محمولا لعذر ، فإن الضرورات تبيح المحظورات اهـ . وفى ذلك إشعار بكرامته راكبا من غير عذر عند الحنفية كما لا يخفى .

باب يستلم الحجر أول ما يطوف ثم يأخذ عن يمينه مما يلي الباب

قوله : « عن ابن شهاب إلخ » ، دلالة على ابتداء الطواف بالتقبييل ظاهرة ، ويسن استلام الحجر فى كل شوط من الطواف ، دل عليه ما فى حديث ابن عباس عند البخارى ^(٣) : كلما أتى الركن أشار إليه بشئ كان عنده ، وقد تقدم قبل هذا الباب بباب ،

(١) رواه النسائى فى (المناسك باب ٣٦ *) والدارمى فى (المناسك باب ٣٢ *) وأحمد فى

« المسند » (٤١٤ / ٣ ، ٦٤ / ٤ ، ٣٧٧ / ٥) .

(٢) رواه أحمد : (٣١٩ / ٦) .

(٣) تقدم وسبق تخريجه .



السبع. أخرجه الإمام البخارى ^(١). « فتح البارى » .

٢٦٥٠ - عن جابر رضى الله عنه : أن رسول الله ﷺ لما قدم مكة بدأ بالحجر فاستلمه، ثم أخذ عن يمينه فرمل ثلاثة أشواط ، ومشى أربعاً . أخرجه مسلم ^(٢). «زيلعى» وقد تقدم .

وبه يبدأ وبه يختم ، فيستلمه فى كل طواف ثمانية ، وإن كان طوافاً بعده سعى يستلم بعد ركعتى الطواف أيضاً ؛ ليكون ابتداء السعى به ، فكانت تسع تقييلات ، ذكر حاصله فى «غنية الناسك» ^(٣) وسيأتى ما يدل عليه .

قوله : « عن جابر إلخ » ، دلالة على الجزء الثانى ظاهرة .

فائدة : قال الحافظ فى « الفتح » : روى الفاكهى عن سعيد بن جبير قال : إذا قبلت الركن فلا ترفع به صوتك كقبلة النساء اهـ . قلت : وبه قال علماؤنا : إن المستحب فى التقبيل أن لا يرفع به صوته . صرح به القارى فى المناسك والهندي فى غنية الناسك ^(٤) .

فائدة : استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الركن جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمى وغيره ، فأما تقبيل يد آدمى فيأتى فى كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وأما غيره فنقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبى ﷺ وتقبيل قبره ؟ فلم ير به بأساً . واستبعد بعض أتباعه صحة ذلك ، ونقل عن ابن أبى الصيف اليماني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف ، وأجزاء الحديث ، وقبور الصالحين ، وبالله التوفيق . ذكره الحافظ فى « الفتح » ^(٥) .

قلت : أما تقبيل قبور الصالحين فأنكره علماؤنا ونهوا عنه ، كما فى « نور الإيضاح »

(١) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٥٦ - باب استلام الحجر الأسود ، رقم : (١٦٠٣) .

أطرافه فى : [١٦٠٤ ، ١٦١٦ ، ١٦١٧ ، ١٦٤٤] .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) غنية الناسك : (٥٦ ، ٥٧) .

(٤) المصدر السابق : (٥٤) .

(٥) فتح البارى : (ص ٣٨٠ ج ٣) .

٣٠٣. وجوب الركعتين بعد الطواف وأفضل مكانهما خلف المقام إعلاء السنن

باب وجوب الركعتين بعد الطواف وأفضل مكانهما خلف المقام

وسنية استلام الحجر بعد الركعتين إذا كان بعدهما سعى

٢٦٥١ - عن جابر : أن رسول الله ﷺ لما انتهى إلى مقام إبراهيم قرأ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ، فصلى ركعتين ، فقرأ فاتحة الكتاب ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد ، ثم عاد إلى الركن فاستلمه ، ثم خرج إلى الصفا . رواه أحمد ^(١) ، ومسلم ^(٢) « نيل » ^(٣) .

من باب الجنائز ، وهو الأشبه بالنظر ؛ لما فيه من هيئة السجود للقبر والانحناء له ، ولا يخفى ما فيه من المفسدة العظيمة ، والله تعالى أعلم .

باب وجوب الركعتين بعد الطواف وأفضل مكانهما خلف المقام

وسنية استلام الحجر بعد الركعتين إذا كان بعدهما سعى

قوله : « عن جابر إلخ » ، قلت : استدل به الجصاص الرازي من علمائنا في « أحكام القرآن » له على وجوب ركعتي الطواف ، وقال : فلما تلا عليه الصلاة والسلام عند إرادته الصلاة خلف المقام : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ^(٤) . دل ذلك على أن المراد بالآية فعل الصلاة بعد الطواف ، وظاهره أمر ، فهو على الوجوب ، وقد روى أن النبي ﷺ قد صلاهما عند البيت ، وهو ما حدثنا محمد بن بكر ، حدثنا أبو داود ^(٥) ، قال : حدثنا عبد الله بن عمر القواريري ، حدثني يحيى بن سعيد ، حدثنا السائب ، عن محمد المخزومي ، حدثني محمد بن عبد الله بن السائب ، عن أبيه : أنه كان يقود ابن عباس ،

(١) ، رواه أحمد في « مسنده » (٢١٨/٢) ومسلم (في الحج " ١٤٧ ") وأبو داود في (المناسك

باب " ٥٦ ") والنسائي في (الحج باب " ١٤٧ ") وابن ماجه في (المناسك باب " ٨٤ " ح "

٣٠٧٤ ") والدارمي في (المناسك باب " ٣٤ ") ومالك في الموطأ (الحج ح ١١٢) .

(٣) نيل الأوطار : (٤٩/٥ ، ح ١) باب ركعتي الطواف والقراءة ليهما واستلام الركن بعدهما .

وقال صاحب المنتقى : « أخرجه البخاري » .

(٤) سورة البقرة آية : ١٢٥ .

(٥) رواه في : ٥- كتاب المناسك ، ٥٥- باب الملتزم ، رقم : (١٩٠٠) .

وجوب الركعتين بعد الطواف وأفضل مكانهما خلف المقام ٢٠٣١

فيقيم عند الثالثة مما يلي الركن الذي يلي الحجر مما يلي الباب ، فيقول ابن عباس : أثبت أن النبي ﷺ كان يصلي ههنا ، فيقوم فيصلي . فدللت هذه الآية على وجوب صلاة الطواف ، ودل فعل النبي ﷺ لها تارة عند المقام ، وتارة عند غيره ، على أن فعلها عنده ليس بواجب اهـ .

قلت : وحديث ابن عباس هذا أخرجه أبو داود : في « السنن » وسكت عنه ، فهو صحيح أو حسن ، ولكن لا دلالة فيه على الصلاة بعد الطواف ، ولقائل أن يحمله على صلاة غيرها ، والله تعالى أعلم ، وقال ابن العربي في « أحكام القرآن » له في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ^(١) : فمن الناس من حملة على عمومها في مناسك الحج كلها ، والأكثر حملة على الخصوص في بعضها ، ومن خصصه قال : معناه موضعاً للصلاة المعهودة ، وهو الصحيح ، ثبت من كل طريق أن عمر رضى الله عنه قال : وافقت ربي في ثلاث ، قلت : يا رسول الله ! لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى ، فنزلت : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ^(٢) الحديث . فلما قضى النبي ﷺ طواف المشى إلى المقام المعروف اليوم ، قرأ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ^(٣) وصلى فيه ركعتين ، وبين ذلك أربعة أمور : الأول : أن ذلك الموضع هو المقام المراد في الآية . الثاني : أنه بين الصلاة ، وأنها المتضمنة للركوع والسجود لا مطلق الدعاء . الثالث : أنه عرف وقت الصلاة فيه ، وهو عقب الطواف ، وغيره من الأوقات مأخوذ من دليل آخر ، الرابع : أنه أوضح أن ركعتي الطواف واجبتان ، فمن تركهما فعليه دم اهـ .

وفى « النيل » وقد اختلف فى وجوب هاتين الركعتين ، فذهب أبو حنيفة - وهو مروي عن الشافعى فى أحد قوليهِ - إلى أنهما واجبتان ، واستدلوا بالآية المذكورة وأجيب عن ذلك بأن الأمر فيها إنما هو باتخاذ المصلى لا بالصلاة ، وقد قال الحسن البصرى وغيره : إن قوله : ﴿ مصلى ﴾ أى قبله . وقال مجاهد : أى مدعى يدعى عنده ، واستدلوا ثانياً بالأحاديث

(١) سورة البقرة آية : ١٢٥ .

(٢) الآية السابقة .

(٣) سورة البقرة آية : ١٢٥ .

٣٠٣٢ وجوب الركعتين بعد الطواف وأفضل مكانهما خلف المقام إعلاء السنن

٢٦٥٢ - قيل للزهري : إن عطاء يقول : يجرى المكتوبة من ركعتي الطواف ، فقال: السنة أفضل ، لم يطف النبي ﷺ أسبوعا إلا صلى ركعتين . أخرجه البخاري^(١) «نيل» (٢) .

التي فيها أن النبي ﷺ صلى ركعتين بعد فراغه من الطواف ولارم ذلك ، قالوا : وهى بيان مجمل واجب ، فيكون ما اشتملت عليه واجبا اهـ .

قلت : والاستدلال بالآية على وجوب هاتين الركعتين متعذر على طريقة الأصوليين ، لأن الأمر فيها إنما هو باتخاذ المصلى لا بالصلاة كما قاله الشوكاني ، والاتخاذ ليس بواجب بالإجماع ، فلا بد من دليل آخر يدل على وجوب الركعتين ، ودلالة الحديث على أن أفضل مكانهما خلف المقام ظاهرة ، وسيأتى ما يدل على جوازهما فى مكان غيره فانتظر .

قوله : « قيل للزهري إلخ » ، قال الحافظ فى « الفتح » : وصله ابن أبى شيبة مختصرا ، قال : حدثنا يحيى بن سليم ، عن إسماعيل بن أمية ، عن الزهري ، قال : مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين ، ووصله عبد الرزاق^(٣) عن معمر ، عن الزهري بتمامه ، وأراد الزهري أن يستدل على أن المكتوبة لا تجزى عن ركعتي الطواف ، بما ذكره أنه ﷺ لم يطف أسبوعا قط إلا صلى ركعتين ، وفى الاستدلال بذلك نظر ؛ لأن قوله : ﴿ إلا صلى ركعتين ﴾ أعم من أن يكون نفلا أو فرضا ؛ لأن الصحيح ركعتان فيدخل فى ذلك ، لكن الحثية مرعية ، والزهري لا يخفى عليه هذا القدر ، فلم يرد بقوله : ﴿ إلا صلى ركعتين ﴾ أى من غير المكتوبة اهـ .

قلت : والعجب من العلامة الشوكاني حيث نقل النظر الذى ذكره الحافظ ولم يذكر جوابه فى « النيل » ، ولا يخفى على من له ممارسة الكلام أن الظاهر المتبادر من قوله : « إلا صلى ركعتين » كونها من غير المكتوبة ، فالنظر فى غير محله ، وفيه دليل للحنفية ومن وافقهم على وجوب هاتين الركعتين ؛ لأن المواظبة من غير ترك دليل الوجوب عندنا ،

(١) رواه البخاري « تعليقا » فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٦٩ - باب صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين .

(٢) نيل الاوطار : (٤٩/٥ ، ح ١) « باب ركعتي الطواف والقراءة فيهما واستلام الركن بعدهما » .

(٣) قوله : « ووصله عبد الرزاق » غير واضح « بالأصل » ، وأثبتناه من « المطبوع » .

وجوب الركعتين بعد الطواف وأفضل مكانهما خلف المقام ٣٠٣٣

٢٦٥٣ - عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : سن رسول الله ﷺ لكل أسبوع ركعتين .
رواه الحافظ أبو القاسم تمام بن محمد الرازي في « فوائده » ، « زيلعي » ^(١) .

لا سيما إذا انضم إليها ما ثبت من اهتمام الصحابة والتابعين رضى الله عنهم بهما ، فقد أخرج مالك ^(٢) قال : أخبرنا ابن شهاب ، أن حميد بن عبد الرحمن أخبره : أن عبد الرحمن أخبره : أنه طاف مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح بالكعبة ، فلما قضى طوافه نظر فلم ير الشمس ، فركب ولم يسبح ، حتى أناخ بذى طوى فسبح ركعتين . « الموطأ » لمحمد ولا يخفى أن المسافر يسقط عنه التطوع والسنة في حال سيره ، فلما اهتم عمر رضى الله عنه بهما ، وأناخ راحلته بذى طوى ليصليهما ، دل فعله على وجوبهما عنده ولم يكن من المكلفين .

وأيضاً فقد أخرج البخارى ^(٣) عن عروة ، عن عائشة رضى الله عنها : أن ناساً طافوا بالبيت بعد صلاة الصبح ، ثم قعدوا إلى المذكر حتى إذا طلعت الشمس قاموا يصلون ، فقالت عائشة رضى الله عنها : قعدوا حتى إذا كانت الساعة التي تكره فيها الصلاة قاموا يصلون . كذا في « فتح البارى » . ولا يخفى ما فيه من اعتناء الصحابة والتابعين بها ، وروى ابن أبى شيبة عن محمد بن فضيل ، عن عبد الملك ، عن عطاء عن عائشة ، أنها قالت : إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو العصر فطف وأخر الصلاة حتى تغيب الشمس أو حتى تطلع ، فصل لكل أسبوع ركعتين ، وهذا إسناد حسن ، قاله الحافظ في « الفتح » . وفيه دلالة على الاعتناء بشأن هاتين الركعتين مثل الاعتناء بركعتي الفجر سواء ؛ فإما أن تكونا واجبتين ، أو مثل الواجب ، وقول عائشة : حتى تطلع ، أى وترفع أيضاً ؛ لإنكارها على من صلاهما عند الطلوع معاً ، والله تعالى أعلم . ومسألة الصلاة فى الأوقات المكروهة قد مر الكلام فيها مستوفى فى المجلد الثانى من هذا الكتاب . فليراجع .

(١) نصب الراية : (ص ٤٩٠ ج ١) .

(٢) رواه فى : ٢٠ - كتاب الحج ، ٣٨ - باب الصلاة بعد الصبح والعصر فى الطواف ، رقم : (١١٧) .

(٣) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٧٣ - باب الطواف بعد الصبح والعصر ، رقم : (١٦٢٨) .



قال الحافظ في « الفتح » : قال ابن المنذر : رخص في الصلاة بعد الطواف في كل وقت جمهور الصحابة ومن بعدهم ، ومنهم من كره ذلك أخذاً بعموم النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ، وهو قول عمر ، والثوري ، وطائفة ، وذهب إليه مالك وأبو حنيفة ، وقال أبو الزبير : رأيت البيت يخلو بعد هاتين الصلاة ما يطوف به أحد ، وروى أحمد^(١) عن أبي الزبير عن جابر ، قال : كنا نطوف فنمسح الركن الفاتحة والخاتمة ، ولم تكن نطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ، قال : وسمعت رسول الله ﷺ يقول : « تطلع الشمس بين قرني الشيطان » اهـ . قال الزرقاني في شرح قول أبي الزبير : إنه كان يرى البيت يخلو بعد العصر وبعد الصبح إلخ ، ما نصه : هذا إخبار عن مشاهدة من ثقة ، لا إخبار عن حكم ، فسقط قول أبي عمر أي ابن عبد البر : هذا خبر منكر يدفعه من رأى الطواف بعدهما ، وتأخير الصلاة كما لك وموافقيه ، ومن رأى الطواف والصلاة بعدهما معا اهـ . من « التعليق الممجد » .

قلت : وعمر رضى الله عنه أجل من كل من رأى الطواف والصلاة بعدهما معا ، وقد وافقته عائشة رضى الله تعالى عنها ، فقد روى ابن أبي شيبة^(٢) عنها بإسناد حسن : إذا أردت أن تطوف بعد الفجر أو العصر فطف وأخر الصلاة حتى تغيب الشمس أو حتى تطلع إلخ ، وقد تقدم ، وقد أخبر أبو الزبير أنه كان يرى البيت يخلو بعد هاتين الصلاتين ما يطوف به أحد ، وهو تابعي جليل قد أدرك عدة من الصحابة ، فالظاهر موافقة الجمهور من الصحابة ومن بعدهم لعمر رضى الله عنه في كراهة الصلاة بعد الطواف في هذين الوقتين ، والله تعالى أعلم ، وقوله ﷺ : « يا بني عبد مناف ! من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنعن أحدا طاف بهذا البيت وصل أية ساعة شاء من ليل أو نهار » . أخرجه الشافعي^(٣)

(١) رواه أحمد في « مسنده » : (٣ / ٣٩٣) .

(٢) تقدم .

(٣) مسند الشافعي : (١٦٧) .

وجوب الركعتين بعد الطواف وأفضل مكانهما خلف المقام ٣٠٣٥

٢٦٥٤ - عن عمرو ، عن الحسن ، قال : مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين لا

وأصحاب السنن ^(١) ، وصححه الترمذى وابن خزيمة وغيرهم ، كما فى « التعليق الممجد » إنما سيق للنهى عن التسلط على البيت والتخصص به من دون الناس ، وقد جعله الله للناس سواء العاكف فيه والباد ، وقرينة هذا المعنى فى الحديث خطابه بذلك بنى عبد مناف خاصة ، وقوله ﷺ : « من ولى منكم من أمر الناس شيئا » ^(٢) وروى الديلمى عن أنس مرفوعا : « أبلغوا أهل مكة والمجاورين أن يخلوا بين الحجاج ، وبين الطواف ، والحجر الأسود ، ومقام إبراهيم ، والصف الأول ، من عشرين بقين من ذى القعدة إلى يوم الصدر ، والطبرانى عن جبير بن مطعم : « لا أعرفنكم يا بنى عبد مناف ، ما منعتم طائفا يطوف بهذا البيت ساعة ليلا أو نهارا » . كذا فى « كثر العمال » ولم أقف على حال سنديهما ، ولكن الضعيف يصلح لتفسير الحديث ، وهو أولى من آراء الرجال ، وهو نص فى المعنى الذى أولنا به الحديث ، وليس سياقه لإباحة الصلاة فى كل وقت ، فلا يتم به استدلال من استدلل على إباحة ركعتى الطواف بعد الفجر والعصر .

قوله : « عن عمرو عن الحسن إلخ » ، قلت : عمرو بن عبيد هذا هو شيخ المعتزلة ، جرحه العلماء بأشد جرح ، ولكن أخرج عنه البخارى فى « الصحيح » ^(٣) فى أبواب الفتن

(١) رواه أبو داود (١٨٩٤) والترمذى (٨٦٨) والنسائى (٥٨٥) وابن ماجه (١٢٥٤) وأحمد (٤/ ٨٠) وقال الترمذى : « حديث حسن صحيح » . وقد اختلف أهل العلم فى الصلاة بعد العصر وبعد الصبح بمكة ، فقال بعضهم : لا بأس بالصلاة والطواف بعد العصر وبعد الصبح وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق . واحتجوا بحديث النبى ﷺ هذا .

وقال بعضهم : إذا طاف بعد العصر لم يصل حتى تغرب الشمس ، وكذلك إن طاف بعد صلاة الصبح أيضا لم يصل حتى تطلع الشمس .

واحتجوا بحديث عمر ، أنه طاف بعد صلاة الصبح فلم يصل ، وخرج من مكة حتى نزل بذي طوى فصلى بعدما طلعت الشمس ، وهو قول سفيان الثورى ومالك بن أنس .

(٢) رواه أحمد (٢٣٩/٥) والمشكاة (٣٧٢٩) والكنز (١٤٧٥١) والمجمع (٢١٠/٥ ، ٣٢/١٠) وعزاه إلى « أحمد » و« الطبرانى » ورجال أحمد ثقات .

(٣) رواه فى : كتاب الفتن ، باب (١٠) إذا التقى المسلمان بسيفهما ، رقم : (٧٠٨٣) .

٣٠٣٦ وجوب الركعتين بعد الطواف وأفضل مكانهما خلف المقام إعلاء السنن

يجزىء منهما تطوع ولا فريضة . رواه ابن أبي شيبه في « مصنفه »^(١) ، ثم أخرجه عن يحيى بن سليمان ، عن إسماعيل بن أمية ، عن الزهري نحوه سواء . « زيلعي » .

وأبهمه ، فقال : حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب ، حدثنا حماد ، عن رجل لم يسمه ، عن الحسن ، قال : خرجت بسلاحى ليالى الفتنة ، فاستقبلنى أبو بكر إلخ . قال الحافظ : عن رجل لم يسم « هو عمرو بن عبيد شيخ المعتزلة » ، وكان سىء الضبط ، هكذا جزم المزى فى « التهذيب »^(٢) بأنه المبهم فى هذا الموضع اهـ . وهذا كما ترى جرح هين ، ولو كان كما زعمه بعض الجارحين كذابا متهما فى الرواية لم يخرج صاحب « الصحيح » روايته فى الأصول ، ولم يقدم حديثه فى الباب على حديث غيره من الثقات ، ولم يكتف الحافظ وهنا بقوله : وكان سىء الضبط ، كما قاله الحافظ فى « التهذيب » : منكر لتعليق البخارى عنه لا يقوم على رجليه . هذا ولم نذكر أثره هذا فى المتن إلا لكون ما رواه معتضدا بما رواه الثقات عن الزهري فافهم .

ولا يخفى أن قوله : « مضت السنة » فى حكم المرفوع ، فقد قالوا : إن قول الراوى : « من السنة كذا » فى حكم الرفع ، صرح به السيوطى فى « تدريب الراوى »^(٣) ولا فرق بين قوله : من السنة كذا وقوله : مضت السنة بكذا . ولا يستلزم هذا الإطلاق كون هذا الامر مسنونا على اصطلاح الفقهاء ، بل معناه أن كون هذا الامر من عزائم الشريعة لم يزل معروفا فى أهل الإسلام . فقول الحسن والزهري : مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين لا يجزىء عنهما تطوع ولا فريضة ، يدل بظاهره على كون ركعتى الطواف واجبتين ، أو من أكد السنن ، وهو قولنا معشر الحنفية ، فإن ما كان من أكد السنن كان مثل الواجب فى العمل ، والله أعلم ، وهذا هو معنى قول ابن عمر : سن رسول الله ﷺ لكل أسبوع ركعتين . أى أمر بهما وجعلهما مشروعيتين ، فإن الفرق بين الواجب والسنة لم يكن إذ ذاك وإنما هو من مصطلح الفقهاء بعدهم ، وقد دل حديث جابر على استئان استلام الحجر بعد

(١) تقدم .

(٢) التهذيب : (٦٢ / ٨) .

(٣) تدريب الراوى : (٦٢) .



باب جواز ركعتي الطواف خارجا من المسجد ومن الحرم

٢٦٥٥ - عن أم سلمة رضي الله عنها ، قال لها رسول الله ﷺ : « إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفني على بعيرك والناس يصلون ، ففعلت ذلك ، فلم تصل حتى خرجت » . أخرجه الإمام البخاري ^(١) . « فتح الباري » .

ركعتي الطواف إذا كان بعده سعي ، وهذا ما وعدنا بيانه من قبل .

باب جواز ركعتي الطواف خارجا من المسجد ومن الحرم

قوله : « عن أم سلمة إلخ » ، دلالة ودلالة أثر عمر بعده على معنى الباب ظاهرة . قال الحافظ في « الفتح » : قوله : فلم تصل حتى خرجت أي من المسجد ، أو من مكة ، فدل على جواز صلاة الطواف خارجا من المسجد ، إذ لو كان ذلك شرطا لازما لما أقرها النبي ﷺ على ذلك . وفي رواية حسان عند الإسماعيلي : « إذا قامت صلاة الصبح فطوفني على بعيرك من وراء الناس وهم يصلون » قالت : ففعلت ذلك ، ولم أصل حتى خرجت ، أي فصليت وفيه رد على من قال : يحتمل أن تكون أكملت طوافها قبل فراغ صلاة الصبح ، ثم أدركتهم في الصلاة فصلت معهم صلاة الصبح ، ورأت أنها تجزئها عن ركعتي الطواف ، واستدل به على أن من نسي ركعتي الطواف قضاهما حيث ذكرهما من حل أو حرم ، وهو قول الجمهور . وعن الثوري : يركعهما حيث شاء ما لم يخرج من الحرم . وعن مالك ، إن لم يركعهما حتى تباعد ورجع إلى بلده فعليه دم . قال ابن المنذر : ليس ذلك أكثر من صلاة المكتوبة ، وليس على من تركها غير قضائها حيث ذكرها قال ابن المنذر : (احتملت قراءته ﷺ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ^(٢) حين صلى ركعتي الطواف خلف المقام) أن تكون صلاة الركعتين خلف المقام فرضا ، لكن أجمع أهل العلم على أن الطائف تجزئه ركعتا الطواف حيث شاء اهـ . ملخصا .

(١) رواه في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٧١ - باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد وصلى عمر رضي الله عنه خارجا من الحرم .

ورواه النسائي في : الحج ، باب " ١٣٧ " .

(٢) سورة البقرة آية : ١٢٥ .

٢٦٥٦ - وصلى عمر رضى الله عنه خارجا من الحرم ، علقه البخارى ^(١) . وصله مالك وغيره ، كما فى « فتح البارى » أيضا .

قلت : وهذا هو قولنا معشر الحنفية ، ولكن أداءهما خلف المقام أفضل ، ثم ما حوله مما قرب منه ، وكون الخلف أفضل ؛ لاختيار النبى ﷺ إياه ، وقراءته قوله تعالى : « وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » ، ثم الكعبة ، ثم الحجر ، ثم الميزاب ، ثم ما قرب من الحجر إلى البيت خصوصا إلى ما تحت الميزاب منه ، ثم باقى الحجر ، ثم ما قرب من البيت ، خصوصا محاذاة الأركان ، ومقابلة الملتزم والباب ، ومقام جبريل والمستجار ، ثم المسجد الحرم ثم الحرم ، ثم لا فضيلة بعد الحرم بل الإساءة ، ولا تختص بزمان ولا مكان ، فلو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جاز وكره تنزيها ، ولا تفوت ما دام حيا . والسنة الموالاة بينها وبين الطواف ، فيكره تأخيرها عنه إلا فى وقت مكروه ، فيجب تأخيرها إلى وقت مباح . اهـ . من « غنية الناسك » . قلت : ودليل كون الموالاة سنة ما مر من قول الزهرى والحسن : مضت السنة أن مع كل طواف ركعتين ، ولم يثبت عنه ﷺ تأخيرهم عن الطواف فافهم .

فائدة :

قوله ﷺ لأم سلمة : « إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفى على بعيرك والناس يصلون » يدل على أن من آداب طواف النساء أن لا يخالطن الرجال . وأخرج البخارى ^(٢) عن ابن جريج : أخبرنا عطاء إذ منع ابن هشام النساء الطوف مع الرجال قال : كيف تمنعن وقد طاف نساء النبى ﷺ مع الرجال ؟ قلت : بعد الحجاب أو قبل ؟ قال : أى لعمرى لقد أدركته بعد الحجاب ، قلت : كيف يخالطن الرجال ؟ قال : لم يكن يخالطن ، كانت عائشة رضى الله عنها تطوف حجرة (أى ناحية) من الرجال لا تخالطهم ، فقالت امرأة : انطلقى نستلم يا أم المؤمنين ! قالت : انطلقى عنك وأبت ، فكن يخرجن متنكرات بالليل ، فيظفن مع الرجل . الحديث « فتح البارى » وفيه : أن النساء لا يستلمن الركن مع الرجال ولا يزاحمنهم ، بل يستلمن وحدهن إذا كان خاليا .

(١) رواه فى المصدر السابق « تعليقا » .

(٢) رواه فى : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٦٤ - باب طواف النساء مع الرجال ، رقم : (١٦١٨) .



باب ذكر الله في الطواف

٢٦٥٧ - عن عبد الله بن السائب ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول بين الركن اليماني والحجر : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ ^(١) . رواه أحمد ^(٢) ، وأبو داود ^(٣) ، وقال : بين الركعتين . وأخرجه أيضا النسائي ، وصححه ابن حبان ^(٤) ، والحاكم ^(٥) . « نيل الأوطار » ^(٦) .

٢٦٥٨ - عن ابن عباس : أن النبي ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء بين الركعتين :

باب ذكر الله في الطواف

قوله : « عن عبد الله بن السائب إلى آخر الباب » ، قلت : دلالة الأحاديث على معنى الباب ظاهرة ، وقد مر بعض ما يقول عند استلام الحجر فتذكر ، قال الحافظ في « الفتح » : قال ابن المنذر : أولى ما شغل المرء به نفسه في الطواف ذكر الله ، وقراءة القرآن ولا يحرم الكلام المباح إلا أن الذكر أسلم . وحكى ابن التين خلافا في كراهة الكلام المباح ، وعن مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب ، قال ابن المنذر : واختلفوا في القراءة ، فكان ابن المبارك يقول : ليس شيء أفضل من قراءة القرآن ، وفعله مجاهد ، واستحبه الشافعي ، وأبو ثور . وقيد الكوفيون بالسر (كيلا يجب الاستماع على الطائفين وغيرهم) وروى عن عروة والحسن كراهته ، وعن عطاء ومالك : أنه محدث ، وعن مالك : لا بأس به إذا أخفاه ولم يكثر منه ، قال ابن المنذر : من أباح القراءة في البوادي والطرق ومنعه في الطواف لا حجة له اهـ .

وفي « غنية الناسك » : والذكر أفضل من القراءة في الطواف ، كذا في « التنجيس »

(١) سورة البقرة آية ٢٠١ .

(٢) رواه أحمد : (٤١١ / ٣) . وقوله : « رواه أحمد » سقط من « الأصل » ، وأثبتناه من « المطبوع » .

(٣) رواه في : ٥ - كتاب المناسك ، ٥٢ - باب الدعاء في الطواف ، رقم : (١٨٩٢) .

(٤) رواه ابن حبان : (١٠٠٠) .

(٥) رواه الحاكم : (٤٥٥ / ١) .

(٦) قوله : « نيل الأوطار » غير واضحة « بالأصل » وكذا أثبتناه .



« اللهم قننى بما رزقتنى ، وبارك لى فيه ، واخلف على كل غائبة لى بخير » . رواه ابن ماجة والحاكم « التلخيص الحبير » ^(١) قال الحاكم : صحيح الإسناد .

٢٦٥٩ - عن أبى هريرة : أن الله وكل بالحجر سبعين ملكا ، فمن قال : اللهم إنى أسألك العفو والعافية فى الدنيا والآخرة ، ربنا آتانا فى الدنيا حسنة ، وفى الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار ، قالوا : آمين . رواه ابن ماجة ^(٢) وسكت عنه الحافظ فى التلخيص .

وغيره ، وهو بإطلاقه شامل للمأثور وغيره ، فظهر أن القراءة فيه خلاف الأولى ، وأن الذكر أفضل منها مأثورا أولا ، إلا إذا قرأ ما فيه ذكر على قصد الذكر ؛ لما صح أنه ﷺ قال بين الركنتين : ﴿ ربنا آتنا ﴾ الآية ، وكان ذلك أكثر دعائه ﷺ ، وعن أبى حنيفة رضى الله عنه ما يدل على كراهة القراءة فى الطواف ، والأول هو الأظهر والأشهر قلنا : هدى النبى ﷺ هو الأفضل ، ولم يثبت عنه فى الطواف قراءة بل الذكر ، وهو المستوارث عن السلف والمجمع عليه ، فكان أولى . « فتح » وفى « الكافى » للحاكم : يكره أن يرفع صوته بالقراءة فيه ، ولا بأس بقراءته فى نفسه . ولا ينبو ما ذكره فى « التجنيس » عما ذكره الحاكم ؛ لأن لا بأس فى الأكثر لخلاف الأولى اهـ .

قلت : ومن أدعية الطواف ما رواه البيهقى عن عبد الأعلى التميمى ، قال : قالت خديجة بنت خويلد : يا رسول الله ! ما أقول وأنا أطوف ؟ قال : قولى : اللهم اغفر لى ذنوبى وخطاياى وعمدى ، وإسرافى فى أمرى ، إنك إن لا تغفر لى تهلكنى ^(٣) . وقال : هكذا جاء مرسلا ، وما رواه الأزرقى ، والطبرانى فى « الأوسط » ^(٤) ، والبيهقى فى

(١) التلخيص الحبير : (ص ٢١٣ ج ١) .

(٢) رواه فى : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٣٢ - باب فضل الطواف ، رقم : (٢٩٥٧) .

فى الزوائد : يدل على أن الحديث من الزوائد . إلا أنه ما تكلم على إسناده .

وقال السندي ، بعد ذكر ما تقدم ، وذكر الديميرى ما يدل على أنه حديث غير محفوظ .

(٣) إتحاف (١٦٥ / ٥) وأذكار (٦٩) والكنز (٣٦٦٧) والطبرانى فى « الكبير » (٢٣٦ / ٨) ، ٩ /

(٢٤) وابن السننى (١١٣) والجوامع (٩٨٧٧) .

(٤) الطبرانى فى الأوسط : (١٧٦٧) .

٢٦٦٠ - وعنه : من طاف بالبيت سبعا فلم يتكلم إلا بسبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، محبت عنه عشر سيئات ، وكتبت له عشر حسنات ، ورفعت له عشر درجات . رواه ابن ماجه ^(١) ، وسنده ضعيف ، قاله الحافظ في « التلخيص » . وفي « نيل الأوطار » : إن في إسناده إسماعيل بن عياش ، وفيه مقال ، وهشام بن عمار ، وهو ثقة تغير بآخره اهـ . قلت : وكلاهما حسن الحديث عندنا ، لاسيما في أبواب الفضائل .

باب جواز الكلام المباح في الطواف وتركه أفضل

٢٦٦١ - عن ابن عباس مرفوعا : « الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أباح فيه

« الدعوات » وابن عساكر ^(٢) عن بريدة (مرفوعا) : « لما أهبط الله آدم إلى الأرض طاف بالبيت سبعا ، وصلى خلف المقام ركعتين ، ثم قال : اللهم إنك تعلم سرى وعلايتى ، فاقبل معذرتى ، وتعلم حاجتى فأعطنى سؤالى ، وتعلم ما عندى فاغفر لى ذنوبى ، أسألك إيمانا يياشر قلبى ، ويقينا صادقا حتى أعلم أنه لا يصيبنى إلا ما كتبت لى ، ورضنى بقضائك . فأوحى الله إليه : « يا آدم ! إنك قد دعوتنى بدعاء أستجيب لك فيه ، وغفرت ذنوبك ، وفرجت همومك وغمومك ، ولن يدعوك به أحد من ذريتك من بعدك إلا فعلت ذلك به ، ونزعت فقره من بين عينيه ، وانجرت له من وراء كل تاجر ، وأتته الدنيا وهى كارهة وإن لم يردّها » اهـ . أخرجهما فى « كنز العمال » ، ولم أقف على حال سندهما والموضع موضع الفضائل فليظن العبد بربه خيرا ، وقد ذكرنا فى المقدمة أن البيهقى لا يخرج فى كتبه شيئا موضوعا ، والله تعالى أعلم . وفى رواية : أن آدم عليه السلام دعا بذلك فى الملزم ، وفى رواية : بين اليمانين ، ولا منافاة بين الروايات ؛ لاحتمال أنه دعى به فى المقامات ، قاله الهنذى فى « غنية الناسك » ^(٣) .

باب جواز الكلام المباح في الطواف وتركه أفضل

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، قلت : قوله ﷺ : « الطواف بالبيت صلاة » يشعر

(١) المصدر السابق لابن ماجه .

(٢) إتحاف (٣٥٨/٤ ، ٣٧٥ ، ٧١/٥) وابن عساكر فى « التاريخ » (٣٥٨/٢) .

(٣) غنية الناسك : (٦٧) .



الكلام ، فمن نطق فلا ينطق إلا بخير . أخرجه أصحاب السنن ^(١) ، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان . « فتح الباري » وفي كلام الحافظ ما يشعر بكون الحديث مشهورا عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا .

باستحباب ترك الكلام المباح فيه ، وقوله : « إلا أن الله أباح فيه الكلام » يدل على إباحته ظاهرا ، وقال علماؤنا الحنفية رحمهم الله تعالى ، كما في غنية الناسك ^(٢) في مستحبات الطواف ونصه : ترك الكلام المباح ، وترك كل عمل ينافي الخشوع والتذلل كالتلثم ، والاتفات بوجهه إلى الناس بغير ضرورة ، ووضع اليد على الخاصرة ، أو على القفا ونحو ذلك .

وأما وضع اليدين كما في الصلاة فمكروه ؛ لأنه خلاف ما تواتر فعله عنه ﷺ وعن الصحابة بعد من الإرسال في الطواف ، كما فصله الشارح ، وصون النظر عن كل ما يشغله ، وينبغي أن لا يجاوز بصره محل مشيه ، كالمصلي لا يجاوز بصره محل سجوده ؛ لأنه الأدب الذي يحصل به اجتماع القلب ، وأن ينزه طوافه عن كل ما لا يرتضيه الشرع ، ومن النظر إلى ما لا يحل ، واحتقار من فيه نقص أو جهل بالمناسك ، وينبغي أن يعلمه برفق ، ولا يأمن عقوبة سوء الأدب ، فليس الإساءة على البساط كالإساءة مع البعاد اهـ .

قلت : وهذا كله مأخوذ من قوله ﷺ : « الطواف بالبيت صلاة » ومع ذلك كرهوا وضع اليدين في الطواف كالمصلي اتباعا لمتواتر فعله ﷺ ، وإن كان القياس على الصلاة يقتضيه ومن ههنا يظهر لك غاية مراعاة الحنفية لاتباع السنة النبوية ، وتجنبهم عن القياس في معرض النص ، ورحم الله طائفة قد أغمضت عيونها عن كل ذلك ، ورموهم بأعمال القياس وإهمال الأثر ، وهذه فرية بل مرية ، تكاد القلوب يتفطرن منه ، وتنشق الصدور وتخر الجبال هدا .

حتى إذ لم ينالوا شاؤوه فالناس أعداء له وخصوم

(١) تقدم .

(٢) غنية الناسك : (٦٥) .



باب إذا أتى من سبعة أشواط بأكثر صح طوافه

٢٦٦٢ - عن أبي الشعثاء : أنه أقيمت الصلاة وقد طاف خمسة أطواف فلم يتم ما بقي . رواه عبد الرزاق ، وذكره الحافظ في « الفتح » ^(١) وسكت عنه ، فهو صحيح أو حسن .

باب إذا قطع طوافه لعذر يقضى ما بقي ويبنى

ولا يلزمه الاستئناف والسنة فيه الموالاة

٢٦٦٣ - حدثنا إسماعيل بن زكريا ، عن جميل بن زيد ، قال : رأيت ابن عمر طاف بالبيت فأقيمت الصلاة فصلى مع القوم ، ثم قام فبنى على ما مضى من طوافه .

باب إذا أتى من سبعة أشواط بأكثر صح طوافه

قوله : « عن أبي الشعثاء إلخ » ، قلت : هو تابعي جليل من أصحاب ابن عباس ، وكان فقيها مفتيا ثقة مثل عطاء ، وقد طاف خمسة أشواط فلم يتم ما بقي ، وهذا هو قول علمائنا الحنفية : إن ركن الطواف إتيان أكثر أشواطه ، صرح به في « غنية الناسك » ^(٢) وغيره من المتون فافهم .

باب إذا قطع طوافه لعذر يقضى ما بقي ويبنى

ولا يلزمه الاستئناف والسنة فيه الموالاة

قوله : « حدثنا إسماعيل إلخ » ، دلالة على الجزء الأول والثاني من الباب ظاهرة . والأثر وإن كان ضعيفا سنداً ولكن احتججنا به اعتماداً على سكوت الحافظ عنه في « الفتح » وقد التزم أن لا يسكت فيه إلا عن صحيح أو حسن ، كما ذكرناه في المقدمة وقال ابن قدامة في « المغنى » : إذا تلبس بالطواف أو بالسعى ثم أقيمت الصلاة المكتوبة فإنه يصلى مع الجماعة في قول أكثر أهل العلم ، منهم : ابن عمر ، وسالم ، وعطاء ،

(١) فتح الباري : (ص ٣٨٨ ج ٣) .

(٢) غنية الناسك : (٦٣) .



رواه سعيد ابن منصور ، وعلقه البخارى ^(١) مختصرا « فتح البارى » ^(٢) وسكت عنه الحافظ ، فهو صحيح أو حسن عنده ، وجميل بن زيد هذا هو الطائى الكوفى أو البصرى ، روى عنه الثورى ، وإسماعيل بن زكريا وغيرهما ، وهو ضعيف عندهم كما فى « التهذيب » ^(٣) .

٢٦٦٤ - عن ابن جريج : قلت لعطاء : الطواف الذى يقطعه على الصلاة واعتد به

والشافعى ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأى ، روى ذلك عنهم فى السعى ، وقال مالك : يمضى فى طوافه ولا يقطعه إلا أن يخاف أن يضر بالوقت ؛ لأن الطواف صلاة ، فلا يقطعه لصلاة أخرى .

(قلت : لعله قال ذلك فى طواف الإفاضة الذى هو الركن) ولنا قول النبى ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ^(٤) والطواف صلاة فيدخل فى عموم الخبر ، مع أنه قول ابن عمر ومن سميته من أهل العلم ، ولم نعرف لهم فى عصرهم مخالفا ، إذا صلى بنى على طوافه وسعيه فى قول من سميته من أهل العلم قال ابن المنذر : ولا نعلم أحدا خالف فى ذلك إلا الحسن ، فإنه قال : يستأنف ، وقول الجمهور أولى ؛ لأن هذا فعل مشروع فى أثناء الطواف ، فلم يقطعه كاليسير ، وكذلك الحكم فى الجنابة إذا حضرت يصلى عليها ثم يبنى على طوافه ؛ لأنها تفوت بالتشغل عنها ، قال أحمد : إنه يبتدئ الشوط الذى قطعه من الحجر حين يشرع فى البناء اهـ .

قوله : « عن ابن جريج إلخ » ، قلت : المراد بالطواف فى قوله : « قلت لعطاء : الطواف الذى يقطعه على الصلاة » شوط من أشواطه ، والمعنى - والله تعالى أعلم - إنه

(١) رواه « تعليقا » فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٦٨ - باب إذا وقف فى الطواف .

(٢) فتح البارى : (ص ٣٨٧ ج ٣) .

(٣) جميل بن زيد الطائى الكوفى أو البصرى ، ذكره العقبلى فى الضعفاء وأورد له هذا الأثر من طريق سفيان الثورى عنه ولفظه : « طاف فى يوم حار ثلاثة أطواف ثم استراح عند الحجر ثم بنى على ما طاف » (التهذيب : ٩٨ / ٢) .

(٤) تقدم .



أيجزىء؟ قال : نعم ، وأحب إلى أن لا يعتد به ، قال : فأردت أن أركع قبل أن أتم سبعى؟ قال : لا ، أوف سبعمك إلا أن تمنع من الطواف . أخرجه عبد الرزاق ، وسكت عنه الحافظ في « الفتح » ^(١) .

٢٦٦٥ - حدثنا هشيم ، حدثنا عبد الملك ، عن عطاء ، أنه كان يقول في الرجل يطوف بعد طوافه ثم تحضر الجنازة : يخرج فيصلي عليها ، ثم يقضى ما بقى عليه من طوافه . أخرجه سعيد بن منصور وسكت عنه الحافظ في « الفتح » ^(٢) ورجاله ثقات .

إذا قطع شوطه لأجل الصلاة ثم يرجع ويستدئ به من حيث قطع أيجزىء ذلك ؟ قال عطاء : نعم . والأولى أن لا يعتد بمثل هذا الشوط ويستأنفه ، وقوله : « لا ، أوف سبعمك إلا أن تمنع من الطواف » صريح في أن السنة في الطواف الموالاة بين أشواطه ، لا يفصل بينهما إلا لعذر ، وهذا هو قولنا معشر الحنفية كما في « غية الناسك » ^(٣) ، ونصه في مكروهات الطواف : والوقوف للدعاء في أثناء الطواف في الأركان أو في غيره ؛ لأن الموالاة بين الأشواط وأجزاء الأشواط سنة مؤكدة اهـ . قلت : وقد ذكر الموالاة بين أشواط وأجزائها في السنن أيضا .

قوله : « حدثنا هشيم إلخ » ، دلالة على الجزء الثاني من الباب ظاهرة ، قال الحافظ في « الفتح » : روى الحسن : أن من أقيمت عليه الصلاة وهو في الطواف فقطعه أن يستأنفه ، ولا يبنى على ما مضى ، وخالفه الجمهور ، فقالوا : يبنى ، وقيد مالك بصلاة الفريضة ، وهو قول الشافعي ، وفي غيرها تمام الطواف أولى . وقال أبو حنيفة ، وأشهب : يقطعه ويبنى ، واختار الجمهور قطعه للحاجة ، وقال نافع طول القيام في الطواف بدعة اهـ . وفيه أيضا : قال ابن بطال : إنه عليه الصلاة والسلام لم يقف ، ولا جلس في طوافه ، فكانت السنة فيه الموالاة اهـ . قلت : إنما يقطعه عند أبي حنيفة

(١) فتح الباري : (ص ٣٨٧ ج ٣) .

(٢) الفتح : (ص ٣٨٧ ج ٣) .

(٣) غية الناسك : (٦٧) .

باب أن الموالاة بين الطواف وركعتيه سنة

إلا في وقت الكراهة فلا بأس بقرن الأسابيع

٢٦٦٦ - عن معمر ، عن أيوب ، عن نافع : أن ابن عمر كان يكره قرن الطواف ، ويقول : على كل سبع صلاة ركعتين ، وكان لا يقرن . أخرجه عبد الرزاق ، وسكت عنه الحافظ في « الفتح » ^(١) ورجاله ثقات معروفون من رجال الجماعة ، فالسند صحيح .

٢٦٦٧ - عن المسور بن مخرمة : أنه كان يقرن بين الأسابيع إذا طاف بعد الصبح أو العصر ، فإذا طلعت الشمس أو غربت صلى لكل أسبوع ركعتين . رواه ابن أبي شيبه ^(٢) بسند جيد ، كما في « فتح الباري » .

للمكتوبة ، أو لصلاة الجنائز ، وتجديد الوضوء أو نحوها ، ولا يقطعه من غير عذر ، فإن قطعه بدونه يستحب الاستئذان عنده ، ولا يبنى ؛ لأنه فعله على وجه مكروه ، كذا في « الغنية » ^(٣) .

باب أن الموالاة بين الطواف وركعتيه سنة إلا في وقت الكراهة فلا بأس بقرن الأسابيع

قوله : « عن معمر إلخ » ، دلالة على الجزء الأول من الباب ظاهرة . وفي « غنية الناسك » ويكره الجمع بين أسبوعين أو أكثر بلا صلاة بينهما عندهما ، وعند أبي يوسف لا بأس إن انصرف عن وتر ؛ لأن الأسبوع وتر ، والخلاف في غير وقت الكراهة ، أما فيه فلا يكره إجماعاً . قلت : وسيأتى ما يدل على عدم كراهته في وقت الكراهة .

قوله : « عن المسور بن مخرمة إلخ » ، دلالة على الجزء الثاني من الباب ظاهرة . قال الحافظ في « الفتح » : إن القران بين الأسابيع خلاف الأولى من جهة أن النبي ﷺ لم

(١) الغنية : (ص ٣٨٨ ج ٣) .

(٢) فتح الباري : (٨٨ / ٣) .

(٣) الغنية : (٦٨) .



باب وجوب الطهارة وستر العورة للطواف

٢٦٦٨- في حديث أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ قال : « لا يطوف بالبيت عريان »^(١).

يفعله ، وقد قال : « خذوا عني مناسككم »^(٢) وهذا قول أكثر الشافعية ، وأبى يوسف ، وعن أبي حنيفة ومحمد : يكره ، وأجاز الجمهور بغير كراهة اهـ . قلت : وأثر ابن عمر الذي بدأنا به الباب صريح في الكراهة ، والله تعالى أعلم .
فائدة :

أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ، عن عطاء : أن عبد الرحمن بن أبي بكر طاف في إمارة عمرو بن سعيد على مكة يعني في خلافة معاوية - فخرج عمرو إلى الصلاة ، فقال له عبد الرحمن : أنظرني حتى أنصرف على وتر ، فانصرف على ثلاثة أطواف - يعني ثم صلى - ثم أنتم ما بقي . وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس : قال : من بدت له حاجة وخرج إليها فليخرج على وتر من طوافه ويركع ركعتين .

وروى أيضا عن ابن جريج ، عن عطاء : إن كان الطواف تطوعا وخرج في وتر فإنه يجزئ عنه ، ذكرها كلها الحافظ في « الفتح »^(٣) وسكت عنها . وفيها ما يؤيد أبا يوسف في إباحة قرن الطواف إذا انصرف على وتر ، وينبغي تقييده بطواف التطوع ، والله تعالى أعلم . والأحوط قول أبي حنيفة ومحمد : أن لا يقرن في غير وقت الكراهة فافهم .

باب وجوب الطهارة وستر العورة للطواف

قوله : « في حديث أبي بكر » إلخ ، قلت : قوله : « لا يطوف بالبيت عريان » خبر

(١) أورده الألباني في « الإرواء » (٣٠٠ / ٤) وعزاه إلى البخاري (١٠٣ / ١ ، ١٨٨ / ٢ ، ٢١٢ / ٥ ، ٨١ / ٦ ، ٨٢) ومسلم في (الحج باب " ٧٨ " رقم " ٤٣٥ ") والترمذي (٣٠٩٢) والنسائي في (الحج باب " ١٥٥ ") وأحمد في المسند (٧٩ / ١ ، ٢٩٩ / ٢) والدارمي (٦٨ / ٢ ، ٢٣٧) والبيهقي (٢٢٥ / ٩) والحاكم (٣٣١ / ٢ ، ٥٢ / ٣ ، ١٧٨ / ٤ ، ١٧٩) والتمهيد (٣٧٩ / ٦) والفتح (٤٦٦ / ١ ، ٤٧٧) ومشكل (١٩٦ / ٢) .

(٢) رواه البيهقي (١٢٥ / ٥) والتمهيد (٦٩ / ٢ ، ٩١ ، ٨١ ، ٣٣٣ / ٤ ، ١١٧ / ٥ ، ٢٧٢ / ٧) والفتح (٢١٧ / ١ ، ٤٩٩) ونصب الراية (٥٥ / ٣) وإتحاف (٤٣٧ / ٤) والقرطبي في « التفسير » (٣٩ / ١ ، ١٨٣ / ٢ ، ٤١٠ ، ٥ / ٣ ، ٨٥ / ٥) والبداية (١٨٤ / ٥ ، ٢١٥) والمغني عن حمل الأسفار (٢٦٥ / ١) .

(٣) فتح الباري : (٣٨٨ ، ٣٨٧ / ٣) .

٢٦٦٩ - وعن عائشة : أن أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم أنه توضأ ، ثم طاف بالبيت . متفق عليهما ^(١) ، « نيل الأوطار » ^(٢) .

٢٦٧٠ - وقال لها النبي ﷺ لما طمشت بسرف : « افعلى كما يفعل الحاج غير ألا تطوفى بالبيت حتى تطهري » . متفق عليه ^(٣) « نيل » .

فى معنى النهى ، وهو أبلغ فى المنع ، كما فى قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ ^(٤) فثبت به وجوب الستر للطواف وأما كونه شرطاً لصحته فلا ، ومن ادعى ذلك فليأت ببرهان ، فإن النهى عن شيء لا يفيد إلا كون ضده مأموراً به فحسب ، فإن قيل : قد ورد فى هذا الحديث أيضاً : « أن لا يحج بعد العام مشرك » ^(٥) وقد قلتم باشتراط الإسلام للطواف به ، فلم تقولوا بمثله فى قرينه ؟ قلنا : اشتراط الإسلام له قد ثبت بدليل العمومات القاضية بتوقف العبادات على الإسلام لا بهذا الحديث ، فإنه لا يدل إلا على اشتراط الإسلام للحج ، دون عبارة من الطواف إذا كان تطوعاً غير فريضة ولا يصح قياسه على الصلاة ، فإن الطواف ليس كمثلهما من كل وجه ، ولهذا لا يشترط له استقبال البيت ، ولا السكوت عن كلام الناس ونحوه فافهم .

قال الشوكانى فى « النيل » : قوله : « لا يطوف بالبيت عريان » فيه دليل على أنه يجب

(١) رواه البخارى (٨٤/١ ، ١٩٥/٢) ومسلم فى (الحج ، رقم ١٢٠) والدارمى (٤٤/٢) والبيهقى (٣/٥) والفتح (٤٠٧/١) والمشكل (١٥٧/٣) والتجريد (٣١٥) والموطأ (٤١١) والإرواء (٢٠٦/١) .

(٢) نيل الأوطار : (٤٥/٥ ، ح رقم ٢) ، باب الطهارة والستر للطواف .

(٣) أورده الألبانى فى « الإرواء » (٢٠٦/١) وعزاه إلى البخارى (٨٤/١ ، ١٩٥/٢) ومسلم فى (الحج ، رقم ١٢٠) والدارمى (٤٤/٢) والبيهقى (٣/٥) والفتح (٤٠٧/١) والمشكل (١٥٧/٣) والموطأ (٤١١) .

(٤) سورة البقرة آية : ٨٣ .

(٥) رواه مسلم فى (الحجاب ٧٨ رقم ٤٣) والترمذى (٣٠٩١) والنسائى فى (الحج باب ١٥٥) وأحمد فى « المسند » (٣/١) والحاكم (٥٢/٣ ، ١٧٨/٤) والمجمع (٢٢٨/٣) والفتح (٤٦٦/١ ، ٧٢/٨) وابن سعد فى الطبقات (١٢٢ ، ١٢١/١/٢) والبداية (٣٧/٧ ، ٣٥٨) .

٢٦٧١ - وعنهما مرفوعا : « الحائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف » . رواه أحمد ^(١) ، وأخرجه بهذا اللفظ ابن أبي شيبه ^(٢) بإسناد صحيح عن ابن عمر . « نيل » .

ستر العورة في حال الطواف ، وقد اختلف هل الستر شرط لصحة الطواف أو لا ؟ فذهب الجمهور إلى أنه شرط ، وذهبت الحنفية والهادوية إلى أنه ليس بشرط ، فمن طاف عريانا عند الحنفية أعاد ما دام بمكة فإن خرج لزمه دم اهـ . قلت : ولا يخفى أن قوله تعالى : ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ^(٣) لا يستدعي إلا فرضية ما يطلق عليه الطواف ، ويقال للعرين إذا طاف بالبيت إنه طائف ، فلا يزداد عليه الستر شرطا ، كيلا يلزم تقييد المطلق ، وهو نسخ عندنا ، فقلنا بفرضية مطلق الطواف بالنص ، وبوجوب الستر بالحديث ، تنزيلا للأمر منازلها ، ولعلك قد عرفت بذلك غاية مراعاة الحنفية للحدود ، والله تعالى أعلم ، وكما أن الستر ليس بشرط عندنا ، كذلك الطهارة من الأحداث ليست بشرط لصحة الطواف ، وإنما هي واجبة فقط ، فإن طاف للفرض أو الواجب محدثا أعاد ما دام بمكة فإن خرج فعليه دم ، وفي التطوع الصدقة « بدائع » كذا في « الغنية » .

ودليل وجوبها قوله ﷺ لعائشة : « غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهري » ^(٤) ، ففيه النهى عن الطواف بدون الطهارة ، فهو مثل قوله ﷺ : « لا يطوفن بالبيت عريان » ^(٥) فقلنا بوجوبها ، وأيده مواظبة النبي ﷺ على الطهارة للطواف وفي البدائع : أو نقول : الطواف يشبه الصلاة وليس بصلاة حقيقية ، ومن حيث إنه يشبه الصلاة تجب له الطهارة عملا بالدليلين بالقدر الممكن اهـ .

وقال ابن أبي شيبه ^(٦) : حدثنا غندر ، حدثنا شعبة ؛ سألت الحكم وحمادا ومنصورا وسليمان عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة ، فلم يروا به بأسا . روى عن عطاء :

(١) رواه أحمد (١٣٧/٦) ونصب الراية (١٢٣/٣) .

(٢) مصنف ابن أبي شيبه : (٢٨١) في المستحاضة تطوف بالبيت ، رقم : (٥) .

(٣) سورة الحج آية : ٢٩ .

(٤ ، ٥) تقدم .

(٦) مصنف ابن أبي شيبه : (٢٥٣) باب من ذكره أن يطوف بالبيت إلا وهو طاهر ، رقم : (٤) .



باب السعى بين الصفا والمروة ووجوب البداءة بالصفا

وسنية الصعود عليهما مستقبلا والدعاء وذكر الله عندهما

٢٦٧٢ - عن جابر : أن النبي ﷺ لما دنا من الصفا قرأ : ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ ، أبدأ بما بدأ الله به ، فبدأ بالصفا ، فرقى عليه حتى رأى البيت ، فاستقبل البيت فوحده الله ، وكبره ، وقال : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده » ثم دعا بين ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات ، ثم نزل إلى المروة حتى انصبت

إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعدا ثم حاضت أجزأ عنها ، وفي هذا تعقب على النووي حيث قال في « شرح المذهب » : انفرد أبو حنيفة بأن الطهارة ليست بشرط في الطواف ، واختلف أصحابه في وجوبها ، ولم ينفردوا بذلك كما ترى ، فلعله أراد انفردهم عن الأئمة الثلاثة ، لكن عند أحمد رواية أن الطهارة للطواف واجبة تجبر بالدم ، وعند المالكية قول يوافق هذا كذا في « فتح الباري » ^(١) .

باب السعى بين الصفا والمروة ووجوب البداءة بالصفا

وسنية الصعود عليهما مستقبلا والدعاء وذكر الله عندهما

قوله : « عن جابر إلخ » ، قلت : دلالة على الباب ظاهرة ، وقوله ﷺ : أبدأ بما بدأ الله به " هكذا رواه مسلم بصيغة الواحد ، ولفظ الخبر ، ورواه أحمد ، ومالك ، وابن الجارود ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وابن حبان ، والنسائي أيضا بلفظ : نبدأ بالنون قال أبو الفتح القشيري (هو ابن دقيق العيد) : مخرج الحديث عندهم واحد ، وقد اجتمع مالك ، وسفيان ، ويحيى بن سعيد القطان ، على رواية نبدأ بالنون التي للجمع ، ذكره الحافظ في « التلخيص » وقال : وهم أحفظ من الباقيين اهـ . قلت : وعلى هذا فلا دلالة فيه على وجوب البداءة بالصفا بل على سنيته ، وهو رواية عن أبي حنيفة رضى الله عنه : أن هذه البداءة سنة مؤكدة . فلو بدأ بالمروة يعتد بذلك الشوط ،

(١) فتح الباري : (ص ٤٠٣ ج ٣) .

قدماه فى بطن الوادى ، حتى إذا صعدتا مشى حتى أتى المروة ، ففعل على المروة كما فعل على الصفا . رواه مسلم^(١). وكذلك أحمد^(٢) والنسائي^(٣) بمعناه، ولفظ النسائي : « فابدؤوا بما بدأ الله به » بصيغة الأمر، وصححه ابن حزم ، والنووى فى « شرح مسلم » . وفى « الموطأ »^(٤) : حتى انصبت قدماه فى بطن الوادى سعى حتى خرج . ولفظ الحميدى فى « الجمع بين الصحيحين » : حتى انصبت قدماه رمل فى بطن الوادى. وقد وقع فى بعض النسخ « صحيح مسلم » كلفظ « الموطأ » وغيره « نيل الأوطار »^(٥) .

لكنه يكره لترك السنة ، فيستحب أن يعيده بعد ستة من الصفا ؛ ليكون البداءة على وجه السنة ، فلو لم يطف بعده فقد أساء ولا جزاء عليه ، والله سبحانه وتعالى أعلم . كذا فى « الغنية » .

قلت : ولكن رواه النسائي بصيغة الأمر كما ذكرنا فى المتن ، وصححه ابن حزم وغيره قال المحقق فى « الفتح » : والأمر يفيد الوجوب ، خصوصاً مع ضمنية قوله عليه السلام : « لتأخذوا عني مناسككم »^(٦) . والصحيح أنه من واجبات السعى ، فلو بدأ بالمروة يصح أداء ذلك الشوط ، ولكن لا يعتد به ؛ لأنه لم يأت به بوصف الوجوب ، فكأنه لم يأت به فيجب أن يعيده بعد ستة من الصفا ، فلو لم يعده فعليه دم ، لترك واجب البداءة بالصفا ، كما صرح به فى الجنايات من « البحر » . « والشرنبلالية » اهـ . من « غنية الناسك » قال الحافظ فى « الفتح » : قال شيخنا ابن الملقن : قال صاحب المحيط من الحنفية : لو بدأ بالمروة وختم بالصفا أعاد شوطاً ، فإن البداءة واجبة ، ولا أصل لما قال الكرماني : أن

(١- ٣) رواه مسلم فى (الحج " ١٤٧) وأبو داود فى (المناسك باب ٥٦ ") وابن ماجه فى (المناسك باب " ٤٨) والدارمى فى (المناسك باب " ٣٤) وأحمد فى " المستد " (٣٦ / ٢) ، (٣٢٠ / ٣) .

(٤) رواه فى : ٢٠ - كتاب الحج ، باب (٤٢) ، (ح ١٣١) .

قوله : « انصبت قدماه » أى انحدرت ، قال عياض : من قولهم صب الماء وانصب .

(٥) نيل الأوطار : (٥١ / ٥) ، ح رقم : " ٤ " ، باب السعى بين الصفا والمروة .

(٦) تقدم .

٢٦٧٣ - عن جابر : أن رسول الله ﷺ طاف وسعى ، رمل ثلاثا ومشى أربعاً ، ثم قرأ : ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ . فصلى سجدتين ، وجعل المقام بينه وبين الكعبة ، ثم استلم ، ثم خرج فقال : ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ . فابدؤا بما بدأ الله به . رواه النسائي ^(١) وصححه ابن حزم والنووي في شرح مسلم « نيل الأوطار » ^(٢) .

٢٦٧٤ - عن أبي هريرة رضى الله عنه : أن النبي ﷺ لما فرغ من طوافه أتى الصفا ، فعلا عليه حتى نظر إلى البيت ، ورفع يديه ، فجعل يحمد الله ويدعو ما شاء أن يدعو . رواه مسلم ^(٣) ، وأبو داود ^(٤) ، « نيل الأوطار » ^(٥) .

الترتيب ليس بشرط ، ولكن تركه مكروه لترك السنة ، فيستحب إعادة الشوط . قال الحافظ : والكرمانى المذكور عالم من الحنفية ، وليس هو شمس الدين شارح البخارى اهـ . قلت : وبه ظهر ضعف ما روى عن أبى حنيفة : أن البداءة بالصفا سنة ، بل هى واجبة عنده ، والله تعالى أعلم .

قوله : « وعن جابر وعن أبى هريرة إلخ » ، دلالتهما على الترتيب بين الطواف والسعى ظاهرة ، وهو واجب عندنا ، وقال الحافظ فى « الفتح » : حكى ابن المنذر عن عطاء قولين فيمن بدأ بالسعى قبل الطواف بالبيت وبالإجزاء ، قال بعض أهل الحديث : واحتج بحديث أسامة بن شريك : أن رجلا سأل النبي ﷺ فقال : سعت قبل أن أطوف ، قال : « طف ولا حرج » ^(٦) وقال الجمهور : لا يجزئه ، وأولوا حديث أسامة على من سعى بعد طواف القدوم وقبل طواف الإفاضة اهـ . قال الحافظ فى « التلخيص » : وقول الرافعى :

(١) رواه فى : المناسك ، ١٦٤ - باب القول بعد ركعتى الطواف (٢٣٥ / ٥) .

(٢) نيل الأوطار ، المصدر السابق ، ح رقم : " ٤ " .

(٣) رواه فى : ٣٢ - كتاب الجهاد ، ٣١ - باب فتح مكة ، رقم : (٨٤) .

(٤) رواه فى : كتاب المناسك ، ٤٦ - باب فى رفع اليدين إذا رأى البيت ، رقم : (١٨٧٢) .

(٥) نيل الأوطار : (٥١ / ٥) ، ح رقم : " ٣ " ، باب السعي بين الصفا والمروة .

(٦) رواه الطبرانى فى الكبير : (١ / ١٥١) والبداية (١٩٧ / ٥) .



إنه عليه السلام فمن بعده لم يسمعوا إلا بعد الطواف . لم أجده هكذا في حديث مخصوص ، وإنما أخذ بالاستقراء من الأحاديث الصحيحة ، وهو كذلك في « الصحيحين » عن ابن عمر ، وفي « المعجم الكبير » للطبراني عن جابر اهـ .

قال في « الغنية » في شرائط السعى : الخامس : كونه بعد طواف معتد به ، وهو أن يكون أربعة أشواط فأكثر سواء طافه ظاهرا أو محدثا ، فهو من شرائط صحة السعى اهـ . ثم قال في واجبات السعى : هي ستة : الأول : كونه بعد الطواف على طهارة عن جنابة وحيض ، أما عن الحدث الأصغر وعن النجاسة في الثوب والبدن ومكان الطواف فليس من واجبات السعى ، بل من سنته ، فلو طاف للقدوم على غير طهارة وسعى بعده ، إن كان جنبا فعليه إعادة السعى بعد طواف الزيارة وجوبا ، وإن لم يعد فعليه دم ، وإن كان محدثا يعيد السعى بعد طواف الزيارة استحبابا ، وإن لم يعد لا شيء عليه اهـ .

لا يجب الطهارة في السعى إذا طاف بالبيت طاهرا :

ثم قال : ولا يجب فيه أى في السعى الطهارة عن الجنابة والحيض ، سواء كان سعى عمرة أو حج ؛ لأنه عبادة تؤدي لا في المسجد الحرام ، والأصل أن كل عبادة تؤدي لا في المسجد الحرام في أحكام الناسك فالطهارة ليست بواجبة لها ، كالسعي ، والوقوف بعرفة والمزدلفة ، ورمى الجمار ، بخلاف الطواف فإنه عبادة تؤدي في المسجد الحرام ، فكانت الطهارة واجبة فيه « بحر » عن « الظهيرية » قلت : ويؤيدنا في عدم اشتراط الطهارة للسعى ما رواه ابن أبي شيبة ^(١) عن ابن عمر بإسناد صحيح : إذا طافت ثم حاضت قبل أن تسعى بين الصفا والمروة فلتسع ، وعن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن مثله ، وهذا إسناد صحيح عن الحسن قاله الحافظ في « الفتح » .

قلت : فما روى عن مالك ^(٢) في حديث عائشة : قدمت مكة وهي حائض ، فقال لها

(١) رواه ابن أبي شيبة : ٢٦٠ - في المرأة إذا طافت بالبيت ثم حاضت ، رقم : (٢) .

(٢) [صحيح] . رواه مالك (٤١١) ، ومسلم في (الحج ، ١٢٠ *) ، والدارمي (٤٤/٢) ، والبيهقي

(٣/٥) ، وفتح الباري (٤٠٧/١) ، ومشكل (١٥٧/٣) ، والتجريد (٣١٥) ، والإرواء (٢٠٦/١) .

باب وجوب السعى بين الصفا والمروة في الحج والعمرة معا

٢٦٧٥ - عن عروة ، عن عائشة ، قال : قلت لها : إني لأظن رجلا لو لم يطف بين الصفا والمروة ما ضره ، قالت : لم ؟ قلت : لأن الله تعالى يقول : ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ إلى آخر الآية ، فقالت : ما أتم حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة ، ولو كان كما تقول لكان فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما . الحديث رواه مسلم ^(١) ، وهذا لفظه ، والبخاري ^(٢) ولفظه : فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما « فتح الباري » .

النبى ﷺ : « افعل كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت من ريادة ولا بين الصفا والمروة » قال ابن عبد البر : لم يقله عن مالك إلا يحيى التميمى النيسابورى . وما رواه ابن أبى شيبة ^(٣) عن ابن عمر بإسناد صحيح : تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ، وما رواه أيضا عن أبى العالية : لا تطوف (الحائض) بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، كلها محمولة على من كانت حائضا قبل الطواف ، فلا تجوز لها السعى : لأنه يتوقف على تقدم طواف قبله ، فإذا كان الطواف ممتعا امتنع لذلك ، لا لاشتراط الطهارة له ، قال الحافظ فى « الفتح » : ولم يذكر ابن المنذر عن أحد من السلف اشتراط الطهارة للسعى إلا عن الحسن البصرى اهـ . قلت : وقد صح عنه خلافه أيضا كما مر ، والله تعالى أعلم .

باب وجوب السعى بين الصفا والمروة في الحج والعمرة معا

قوله : « عن عروة عن عائشة إلخ » ، قلت : وحاصله أن عروة احتج للإباحة باقتصار الآية على نفى الجناح ، فأجابت بأن نفى الإثم عن الفاعل لا يستلزم نفى الإثم عن التارك

(١) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٤٣ - باب بيان أن السعى بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به ، رقم : (١٢٧٧) .

(٢) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٧٩ - باب وجوب الصفا والمروة ، وجعل من شعائر الله ، رقم : (١٦٤٣) .

(٣) رواه ابن أبى شيبة : ٢٥٥ - فى الحائض ما تقضى من المناسك ، رقم : (١٢٧٧) .

٢٦٧٦ - عن ابن المبارك ، أخبرني معروف بن مشكان ، أخبرني منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية ، قالت : أخبرني نسوة من بنى عبد الدار اللاتى أدركن رسول الله ﷺ ، قلن : دخلنا دار ابن أبي حسين فاطلعنا من مقطع ، فرأينا رسول الله ﷺ يشتد

ولا مانع أن يكون الفعل واجبا ، ويعتقد إنسان امتناع إيقاعه على صفة مخصوصة ، كمن عليه صلاة الظهر وظن أنه لا يجوز أداؤها بعد العصر ، فيقال له : لا جناح عليك فى ذلك . قال العلماء : وهذا من دقيق علمها وفهمها الثاقب ، وكبير معرفتها بدقائق الألفاظ كما فى « شرح مسلم » : للنووى فقد والله كانت فقيهة ، ولما ذكر الزهرى قولها لأبى بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأعجبه ، وقال : إن هذا هو العلم ، رواه الشيخان ودلالة قولها : ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة ، وقولها : فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما ، على وجوب السعى فى الحج والعمرة ظاهرة .

قال الشوكانى فى « النيل » : قال فى « الفتح » : العمدة فى الوجوب قوله ﷺ : « خذوا عني مناسككم » ^(١) قلت : وأظهر من هذا فى الدلالة على الوجوب حديث مسلم ^(٢) : ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة اهـ . قلت : ووجه كونه أظهر أن قوله ﷺ : « خذوا عني مناسككم » إنما يدل على وجوب أخذ الأحكام والتعلم منه ، لا أن كل ما فعله فى حجه واجب عملا ، فقد يكون العمل سنة أو مستحبا وتعلمه واجبا ، وهذا مما لا يخفى على من مارس الفقه فافهم وقول عائشة رضى الله عنها : من رسول الله ﷺ الطواف بين الصفا والمروة - كما ورد فى رواية عند البخارى ^(٣) - فمعناه فرض بالسنة ، وليس مرادها نفى فرضيتها ، ويؤيده قولها : لم يتم الله حج أحدكم ولا عمرته مالم يطف بينهما . كذا قال الحافظ فى « الفتح » .

قوله : « عن ابن المبارك إلخ » ، قلت : ذكره الحافظ فى « الدراية » وسكت عنه

(١) تقدم .

(٢) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٤٣ - باب بيان أن السعى بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به ، رقم : (١٢٧٧) .

(٣) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٧٩ - باب وجوب الصفا والمروة ، وجعل من شعائر الله ، رقم : (١٦٤٣) .

٣٠٥٦ وجوب السعى بين الصفا والمروة في الحج والعمرة معا إعلاء السنن

في المسعى ، حتى إذا بلغ زقاق بنى فلان - قد سماه من المسعى - استقبل الناس ، وقال : « يا أيها الناس ! اسعوا ، فإن السعى قد كتب عليكم » . رواه الدارقطني ^(١) قال الزيلعي : قال صاحب « التنقيح » : إسناده صحيح ، ومعروف بن مشكان صدوق ، لا نعلم من تكلم فيه ، ومنصور ثقة مخرج له في الصحيحين ، « نصب الراية » .

وقال في « فتح الباري » : واحتج ابن المنذر للوجوب بحديث صفية بنت شيبة ، عن حبيبة بنت أبي تجرة - بكسر المثناة وسكون الجيم بعدها راء ثم ألف ساكنة ثم هذه - وهي إحدى نساء بنى عبد الدار - قالت : دخلت مع نسوة من قريش دار أبي حسين ، فرأيت رسول الله ﷺ يسعى وإن مئزره ليدور من شدة السعى ، وسمعتة يقول : « اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى » . أخرجه الشافعي ^(٢) وأحمد ^(٣) وغيرهما ، وفي إسناده هذا الحديث عبد الله بن المؤمل ، وفيه ضعف ، ومن ثم قال ابن المنذر : إن ثبت فهو حجة في الوجوب . قلت : له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة ^(٤) مختصرة ، وعند الطبراني ^(٥) عن ابن عباس كالأولى ، وإذا انضمت إلى الأولى قويت اهـ .

قلت : وعبد الله بن المؤمل هذا مختلف فيه ، فقد قال فيه ابن معين مرة : صالح الحديث ، ومرة : ليس به بأس ، وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث : وقال ابن غير : ثقة وقال أبو عبد الله : هو سئ الحفظ ، ما علمنا له جرحة تسقط عدالته ، كذا في

(١) رواه الدارقطني (٢٧٠ / ٢) والبيهقي (٩٧ / ٥) ونصب الراية (١ / ٤٩٥) .

(٢) في « المسند » : (٣٧٢) .

(٣) في « المسند » : (٤٢٢ / ٦) .

(٤) شرح السنة (١٤١ / ٧) والمشكاة (٢٥٨٢) والحلية (١٥٩ / ٩) والبغوى (١٣٨ / ١) وابن عدي في « الكامل » (١٤٥٦ / ٤) والكشاف (١٣) والبداية والنهاية (١٦٠ / ٥) وابن سعد في « الطبقات » (١٨٠ / ٨) .

(٥) أورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٤٧ / ٣ ، ٢٤٨) وعزاه إلى الطبراني في « الكبير » وفيه المثني بن الصباح وقد وثقه ابن معين في رواية وضعفه جماعة .



باب فضل الطواف

٢٦٧٧ - عن ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعا : « الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أباح فيه الكلام ، فمن نطق فلا ينطق إلا بخير » . أخرجه أصحاب السنن ، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، « فتح البارى » وقد تقدم^(١) فى باب جواز الكلام المباح فى الطواف .

« التهذيب »^(٢) فالطريق الأولى أيضا صالحة للاحتجاج بها ، وإذا انضمت إليها الطريق الثانية قوية ، ومن ثم أخرجها ابن خزيمة فى « صحيحه » وناهيك بتصحيح صاحب « التنقيح » بطريق المتن .

قال ابن قدامة فى « المغنى » : واختلف الرواية فى السعى ، فروى عن أحمد أنه ركن لا يتم الحج إلا به ، وهو قول عائشة ، وعروة ، ومالك ، والشافعى ؛ لقول عائشة : ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة ؛ ولما روت جبية بنت أبى الشجرء مرفوعا : « اسعوا ، فإن الله كتب عليكم السعى »^(٣) وقال القاضى : هو واجب وليس بركن إذا تركه وجب عليه دم ، وهو مذهب الحسن وأبى حنيفة والثورى وهو أولى ؛ لأن دليل من أوجبه دل على مطلق الوجوب لا على كونه ركنا لا يتم الحج إلا به ، وقول عائشة فى ذلك معارض بقول من خالفها من الصحابة . (وأيضا فقولها : لا يتم لا ينفى صحة الحج بدونه ، وإنما ينفى الكمال ولا خلاف فى أن ترك الواجب يتنافى الكمال) اهـ .

باب فضل الطواف

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، قلت : دلالة على فضل الطواف ظاهرة ، فإن الصلاة أفضل الأعمال كلها ، والطواف بالبيت صلاة عند الشارع ، فناهيك به فضيلة .

(١) سبق تخريجه .

(٢) سقط لفظ : « التهذيب » من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

(٣) تقدم .

٢٦٧٨ - عن ابن عمر رضى الله عنهما مرفوعا : « من طاف بهذا البيت أسبوعا فأحصاه كان كعتق رقبة ، لا يضع قدما ولا يرفع أخرى إلا حط الله عنه بها خطيئة ، وكتب له بها حسنة » . رواه الترمذى ^(١) ، والحاكم ^(٢) ، والنسائى ^(٣) « كنز العمال » ^(٤) ولم يتعقبه بشيء فهو صحيح على قاعدته .

قوله : « عن ابن عمر إلخ » ، دلالة على الباب ظاهرة ، وفي الباب أخبار كثيرة عند البيهقى والطبرانى ، وأبى الشيخ ، وابن حبان وغيرهم ، وذكرها السيوطى فى « جمع الجوامع » ، من أراد الاطلاع عليها فليراجع « كنز العمال » ^(٥) منها ابن عمر : من طاف بالبيت أسبوعا لا يضع قدما ولا يرفع أخرى إلا حط الله تعالى عنه بها خطيئة وكتب له بها حسنة ، ورفع له بها درجة ، رواه ابن حبان ^(٦) .

ومنها ابن عباس : ينزل الله تعالى فى كل يوم مائة رحمة وعشرين رحمة ، منها على الطائفين ستون ، وأربعون على المصلين ، وعشرون على الناظرين . رواه البيهقى والطبرانى بالفاظ متقاربة ، قال الشيخ : ولا دلالة فيها على فضيلة الطواف على الصلاة ، فإن الصلاة من لوازم الطواف ، فإن المعنى أن ستين للمصلين مع الطواف ، وأربعين للمصلين بلا طواف ، وعشرين للناظرين إلى البيت لأجل النظر فقط ، فمن جمع بين الصلاة والطواف والنظر جميعا حاز مائة وعشرين رحمة كلها ، والله تعالى أعلم .

(١) رواه فى : ٧ - كتاب الحج ، ١١١ - باب ما جاء فى استلام الركنين ، رقم : (٩٥٩) . وقال : « هذا حديث حسن » .

(٢) رواه الحاكم : (٤٨٩ / ١) .

(٣) رواه فى : ٢٤ - كتاب المناسك ، ١٣٤ - باب الفضل فى الطواف بالبيت .

(٤) كنز العمال : (١١٩٩٥ ، ١٢٠١٤ ، ١٢٠١٥) .

(٥) إتحاف (٢٧٤ / ٤ ، ٣٥٩) والمغنى عن حمل الأسفار (٢٥٣ / ١) وأسرار (٣٥١) وابن حبان

(١٠٠٣) والترغيب (١٩٣ / ٢) . والكنز (١٠ / ٣ ، ١١) .

(٦) الإحسان : (٤ / ٦) .



باب عدم تكرار السعي بين الصفا والمروة لكل طواف

٢٦٧٩ - عن جابر : لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا . رواه مسلم^(١) ، وأبو داود^(٢) ، « نيل الأوطار »^(٣) ، وابن ماجه^(٤) وفيه ليث ابن أبي سليم « نصب الراية » .

باب عدم تكرار السعي بين الصفا والمروة لكل طواف

قوله : « عن جابر إلخ » ، قلت : دلالة على معنى الباب ظاهرة ، أن السعي بين الصفا والمروة لا يتكرر مع كل طواف ، وإنما يجب في الحج والعمرة مرة واحدة ، ومع هذا الاحتمال لا يستقيم استدلال من استدلل بالحديث على اكتفاء القارن بطواف وسعي واحد ، فإن أصحاب النبي ﷺ كانوا بين مفردين وقارنين ومتمتعين كما لا يخفى ، ولا بد للمتمتع من طوافين وسعين اتفاقا ، فلا يصح تأويله بما أوله الجمهور أنهم اكتفوا بسعيهم بين الصفا والمروة بعد الحج عن السعي للعمرة ، بل معناه أنهم لم يطوفوا بين الصفا والمروة بعد كل طواف طافوه تطوعا ، قال في « غنية الناسك » : ويطوف بالبيت ما بدا له بلا رمل ولا اضطباع ولا سعي بعده ؛ لأن التفل بالسعي غير مشروع اهـ . وفي « البدائع »^(٥) مثله .

قال ابن قدامة في « المغنى » : « وما زاد على هذه الأطوفة فهو نفل ، ولا يشرع في حقه رأى الحاج » أكثر من سعي واحد بغير خلاف علمناه ، قال جابر فذكر حديث المتن ، وزاد : طوافه الأول . رواه مسلم^(٦) اهـ . قلت : وهذا كأنه حكاية الإجماع كما لا يخفى .

(١) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ٤٤ - باب بيان أن السعي لا يكرر ، رقم : (٢٦٥) .

(٢) رواه في : ٥ - كتاب المناسك ، ٥٤ - باب طواف القارن ، رقم : (١٨٩٥) .

(٣) النيل : (٥١ / ٥ ، ح رقم : ٤) .

(٤) رواه في : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٣٩ - باب طواف القارن ، رقم : (٢٩٧٢) في الزوائد : « في

إسناد المصنف ليث بن أبي سليم وهو ضعيف مدلس » .

(٥) البدائع : (١٥٠ / ٢) .

(٦) انظر الحاشية رقم " ١ " في الصفحة السابقة .



باب خطبة الإمام فى أيام الحج

٢٦٨٠ - عن العداء بن خالد بن هوذة ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس يوم عرفة على بغير قائم فى الركابن . رواه أبو داود ^(١) وسكت عنه .

باب خطبه الإمام فى أيام الحج .

قوله : « عن العداء بن خالد إلخ » ، قال الحافظ فى « الفتح » : وفى هذه الأحاديث (أى أحاديث ابن عمر وعبد الله بن عباس وأبى بكر ، وفيها قولهم : خطبنا النبى ﷺ يوم النحر) دلالة على مشروعية الخطبة يوم النحر ، وبه أخذ الشافعى ومن تبعه ، وخالف ذلك المالكية والحنفية ، قالوا : خطب الحج ثلاثة : سابع ذى الحجة ، ويوم عرفة ، وثانى يوم النحر بمنى ، ووافقهم الذهبي إلا أنه قال بدل ثانى يوم النحر ثالثه ؛ لأنه أول النفر ، زاد خطبة رابعة وهى يوم النحر ، قال : إن بالناس حاجة إليها ، ليتعلموا أعمال ذلك اليوم من الرمي ، والذبح ، والحلق ، والطواف ، وتعقبه الطحاوي بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج ؛ لأنه لم يذكر فيها شيئاً من أمور الحج ، وإنما ذكر فيها وصايا عامة ، ولم ينقل أحد أنه علمهم فيها شيئاً من الذى يتعلق بيوم النحر ، فعرفنا أنها لم تقصد لأجل الحج .

قال ابن القصار : إنما فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره ؛ لكثرة الجمع الذى اجتمع من أقاصى الدنيا ، فظن الذى رآه أنه خطب ، قال : وأما ما ذكره الشافعى أن بالناس حاجة إلى تعليم أسباب التحلل المذكورة فليس بمعتين ؛ لأن الإمام يمكنه أن يعلمهم إياها يوم عرفة اهـ . وأجيب بأنه نبه ﷺ فى الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر ، وعلى تعظيم شهر ذى الحجة ، وعلى تعظيم البلد الحرام ، وقد جزم الصحابة المذكورون بتسميتها خطبة ، فلا يلتفت لتأويل غيرهم ، وقد بين الزهرى - وهو عالم أهل زمانه - أن الخطبة ثانى يوم النحر فقلت من خطبة يوم النحر ، وأن ذلك من عمل الأمراء - يعنى من بنى أمية - قال

(١) رواه فى : ٥ - كتاب المناسك ، ٦٢ - باب الخطبة على المنبر بعرفة ، رقم : (١٩١٧) .

٢٦٨١ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : سمعت النبي ﷺ يخطب بعرفات .
رواه البخارى ^(١) . « فتح البارى » .

ابن أبى شيبة : حدثنا وكيع ، عن سفيان - هو الثورى - عن ابن جريج ، عن الزهرى ، قال : كان النبي ﷺ يخطب يوم النحر ، فشغل الأمراء فأخروه إلى الغد . وهذا وإن كان مرسلًا لكنه يعتضد بما سبق ، وأما قول الطحاوى : إنه لم ينقل أنه علمهم شيئًا من أسباب التحلل فلا ينفى وقوع ذلك أو شيئًا منه فى نفس الأمر ، بل قد ثبت فى حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص كما تقدم ^(٢) فى الباب قبله أنه شهد النبي ﷺ يخطب يوم النحر ، وذكر فيه السؤال عن تقدم بعض المناسك على بعض ، فكيف ساغ للطحاوى هذا النفى المطلق مع روايته هو لحديث عبد الله بن عمرو ؟ اهـ . ملخصا .

قلت : ولا يخفى أن قول الصحابى : خطب النبي ﷺ يوم النحر ، أو رأيناه يخطب يوم النحر ، لا يدل إلا على مطلق الخطبة ، ولا كلام فيها ، فإن الإمام أن يخطب متى شاء إذا رأى حاجة ، وإما الكلام فى كون هذه الخطبة من خطب الحج وسنته ، وثبوت ذلك متوقف على إثبات أنه ﷺ ذكر فيها شيئًا من المناسك ، فالطحاوى رحمه الله ينكره والحافظ يدعيه ، لكنه لم يأت ببرهان على دعواه ، وأما قوله : إنه ﷺ نبه فى خطبته على تعظيم يوم النحر ، وشهر ذى الحجة ، والبلد الحرام ، فليس هذا من البرهان فى شيء فإن تعظيم هذه الأشياء ليس له دخل فى أمور الحج ومناسكه ، ألا ترى أنه غير مقيد بأوقات الحج ، بل يجب تعظيمها مطلقا ، وأيضا فلإن التنبيه على تعظيم هذه الأشياء لم تكن مقصودة بذاتها ؛ لكونه مركزا فى قلوب المخاطبين عامة ، بل كانت مقدمة للتنبيه على تعظيم حرمة الأموال والأنفس والأعراض ، كما لا يخفى على من تأمل فى هذه الخطبة ، وأما قوله : إن عدم النقل لا ينفى وقوع ذلك أو شيء منه فى نفس الأمر ، ففيه أن الاحتمال لا يكفى لإثبات السنية ، ولا لإثبات كون هذه الخطبة من أعمال الحج وسنته ، بل

(١) رواه : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٣٢ - باب الخطبة أيام منى ، رقم : (١٧٤٠) .

أطرافه فى : [١٨٤١ ، ١٨٤٣ ، ٥٨٠٤ ، ٥٨٥٣] .

(٢) تقدم كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .



لا بد له من دليل ناهض .

وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وذكر فيه السؤال عن تقديم بعض المناسك على بعض ، فلا دلالة فيه على أنه ﷺ ذكر المناسك بالقصد وإصالة ، وإنما ورد في كلامه شيء منها في جواب سائل سأله عنها ، فلا يلزم كون هذه الخطبة من خطب الحج ومتعلقاته وإنما هو سؤال وجواب وتعليم وتعلم ، وأيضا فقد ورد لحديث عبد الله بن عمرو هذا ألفاظ مختلفة ، ففي لفظ للبخاري ^(١) ، ومسلم ^(٢) : وقف في حجة الوداع ، فجعلوا يسألونه ، وفي لفظ لمسلم ^(٣) : وقف رسول الله ﷺ على راحلته ، فطفق ناس يسألونه ، وفي رواية للترمذي ^(٤) : أن رجلا سأل النبي ﷺ فقال : حلقت قبل أن أذبح ، الحديث ، وروى ابن ماجه ^(٥) والبيهقي عن جابر يقول : قعد رسول الله ﷺ بمنى يوم النحر للناس ، فجاءه رجل فقال : يا رسول الله ! إنى حلقت قبل أن أذبح ، فهذه كلها سؤالات وأجوبة ، فلا يسمى هذا خطبة .

وأما قوله : وقد جزم الصحابة المذكورون بتسميتها خطبة ، إلخ ، ففيه أنا لا ننكر كونها خطبة بل نقول بكونها خطبة تبليغية ، ولم تكن من خطب الحج وسننه ، نعم ! رواية جابر عند النسائي - وهي ثالث أحاديث المتن - تشعر بكون خطبة يوم النحر من خطب الحج ، ولكنها ضعيفة منكرة ، وابن خيثم راوينا منكر الحديث ، ومن مناكيره أنه روى بعث النبي ﷺ أبا بكر على الحج بعد رجوعه من عمره الجعرانة ، وليس كذلك ، فإن عمرة الجعرانة

(١ ، ٢) رواه البخاري (٢١٧/٢ ، ٢٢٣/٥ ، ٦٣/٩) ومسلم (٨٩٠ ، ١٣٠٧ ، ٢١٥٩) وأبو داود (١٩٠٥ ، ٣٦٣٠) وابن ماجه (٣٠٥٥ ، ٣٠٥٨ ، ٣٠٧٤) ، (٣٩٣١) والبيهقي (٨/٥ ، ١٣٩ ، ٢٠/٨) والحاكم (٤٧٢/٢) والمشكل (٣٠٢/١)

(٣) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ٥٧ - باب من حلق قبل النحر ، أو نحر قبل الرمي ، (٣٢٨) .
(٤) رواه في : ٧ - كتاب الحج ، ٧٦ - باب ما جاء فيمن حلق قبل أن يذبح ، أو نحر قبل أن يرمى ، رقم : (٩١٦) ، وقال : ي حديث حسن صحيح .

(٥) رواه في : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٧٤ - باب من قدم نسكا قبل نسك ، رقم : (٣٠٥٢) .



كانت في ذى القعدة سنة ثمان ، وحج بالمسلمين تلك السنة عتاب بن أسيد « سيرة ابن هشام »^(١) وبعث رسول الله ﷺ أبا بكر أميرا على الحج في ذى القعدة من سنة تسع . قال الحافظ في « التلخيص »^(٢) : حديث : أنه ﷺ بعث أبا بكر أميرا على الحج في السنة التاسعة متفق عليه من حديث أبي هريرة بمعناه اهـ . وذلك بعد غزوه تبوك ، فإن نزول سورة براءة كان بعدها قطعا ، فلا تصلح رواية جابر هذه للاحتجاج بها .

وأما قول الزهرى : كان النبي ﷺ يخطب يوم النحر فشغل الأمراء فأخروه إلى الغد ، ففيه أنه لم يبين الأمراء الذين أخروه ، وتفسير الحافظ بقوله : يعنى من بنى أمة ، ليس بحجة ما لم يذكر مستنده في ذلك ، فيحتمل أن يكون المراد بالأمراء الخلفاء الراشدون ومن تبعهم من صالحى خلفاء المسلمين وحيثئذ فلا يكون قول الزهرى : « إنهم أخروه إلى الغد لأجل الشغل » مسموعا ، بل يكون فعلهم دليلا على أن خطبة النبي ﷺ يوم النحر لم تكن من خطب الحج ، بل كانت خطبة تبليغية بسبب خاص دعاه إليه ، وهو ما ذكره الحافظ في « الفتح » من طريق ضعيفة عند البيهقى من حديث ابن عمر ، ولفظه : أنزلت : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾^(٣) في وسط أيام التشريق ، وعرف أنه الوداع ، فأمر براحلته القصواء ، فرحلت له ، فركب فوقف بالعقبة ، واجتمع الناس إليه فقال : يا أيها الناس فذكر الحديث . وفي لفظ البخارى^(٤) : إن ذلك كان يوم النحر ، فطلق النبي ﷺ يقول : « اللهم اشهد » فودع الناس ، فقالوا : هذه حجة الوداع .

وفيه دليل صريح على أن خطبة النبي ﷺ ، يوم النحر لم تكن لتعليم المناسك ، بل لأجل التبليغ وإشهاد الناس على تبليغه وتوديعه إياهم ، ولذلك لم يخطب الأمراء بعده ﷺ يوم النحر ، لعلمهم بأن خطبته ﷺ في هذا اليوم لم تكن من أمور الحج ومتعلقاته ،

(١) سيرة ابن هشام : (ص ٣٠٧ ج ١) .

(٢) التلخيص : (ص ٢١٥ ج ١) . وقال الحافظ : « متفق عليه » .

(٣) سورة النصر آية : ١ .

(٤) تقدم .

٢٦٨٢ - عن جابر : أن النبي ﷺ حين رجع من عمرة الجعرانة بعث أبا بكر على الحج ، فأقبلنا معه ، حتى إذا كان بالعرج ثوب بالصبح ، ثم استوى ليكبر ، فسمع الرغبة خلف ظهره ، فوقف على التكبير ، فقال : هذه رغبة ناقة رسول الله ﷺ الجداء ، لقد بدا لرسول الله ﷺ في الحج ، فلعله أن يكون رسول الله ﷺ فنصلي معه ، فإذا على عليها ، فقال له أبو بكر : أمير أم رسول ؟ قال : لا ، بل رسول ، أرسلني رسول الله ﷺ ببراءة أقرأها على الناس في مواقف الحج ، فقدمنا مكة ، فلما كان قبل يوم

وفى « عمدة القارى »^(١) قال ابن المنذر : قول مالك كقول عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه اهـ . وقد علمت أن مالكا لا يقول بخطبة يوم النحر ، وإذا كان قوله فى ذلك كقول عمر بن عبد العزيز - وهو ممن عده العلماء من الخلفاء الراشدين - فلا يلتفت إلى قول الزهرى : « إن الأمراء أخرجوا خطبة يوم النحر إلى الغد لأجل الشغل ، فإن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه أتبع الناس للسنة ، وألزمهم بها ، ولم يكن يترك سنة النبي ﷺ لأجل الشغل ، بل إنما قال بخطبة الحادى عشر دون يوم النحر ، لعلمه بأن ذلك هو السنة ، وأن خطبة النبي ﷺ يوم النحر كان بسبب خاص ، ولم تكن من خطب الحج .

وقد قال زفر منا بخطبة يوم النحر ، فإن خطب الحج عنده فى ثلاثة أيام متوالية ، أولها يوم التروية « هداية » . وعندنا وعند المالكية خطب الحج ثلاث ، يفصل بين كل خطبتين بيوم ؛ لأن المقصود منها التعليم ، ويوم التروية ويوم النحر يوما اشتغال على ما لا يخفى فيكون داعية تركهم الحضور ، فيفوت المقصود من شرع الخطب ، كذا « فتح القدير »^(٢) . وقال ابن قدامة فى « المغنى »^(٣) : وذكر بعض أصحابنا أنه لا يخطب يومئذ ، أى يوم النحر هو مذهب مالك ؛ لأنها تسن فى اليوم الذى قبله ، فلم تسن فيه اهـ .

قوله : « عن جابر ، وقوله : عن ابن عمر إلخ » دلالتهما على خطبة السابع من ذى

(١) عمدة القارى : (ص ٧٥٨ ج ٤) .

(٢) فتح القدير : (ص ٣٦٨ ج ٢) .

(٣) المغنى : (ص ٤٧١ ج ٣) .

التروية بيوم قام أبو بكر رضي الله عنه فخطب الناس ، فحدثهم عن مناسكهم ، حتى إذا فرغ قام على رضى الله عنه ، فقرأ على الناس براءة حتى ختمها ، ثم خرجنا معه حتى إذا كان يوم عرفة قام أبو بكر ، فخطب الناس ، فحدثهم عن مناسكهم ، حتى إذا فرغ قام على فقرأ على الناس براءة حتى ختمها ، ثم كان يوم النحر فأفوضنا ، فلما رجع أبو بكر خطب الناس فحدثهم عن إفاضتهم وعن نحرهم وعن مناسكهم ، فلما فرغ قام علي فقرأ على الناس براءة حتى ختمها ، فلما كان يوم النفر الأول قام أبو بكر ، فخطب الناس فحدثهم كيف ينفرون ، وكيف يرمون فعلمهم ، فلما فرغ قام علي ، فقرأ براءة على الناس . رواه النسائي ^(١) وأعله بابن خيثم ، وقال : ليس بالقوى في الحديث .

٢٦٨٣ - عن ابن عمر رضي الله عنهما : كان رسول الله ﷺ إذا كان قبل التروية بيوم خطب الناس ، فأخبرهم بمناسكهم . رواه الحاكم والبيهقي . « التلخيص الحبير » ^(٢) ولم يتعقبه الحافظ بشيء فهو صحيح أو حسن ، وصححه الذهبي في تلخيصه « للمستدرک » ^(٣) .

٢٦٨٤ - عن جعفر بن محمد بن علي ، عن أبيه ، عن جابر : أنه ﷺ خطب بعرفات

الحجة ظاهرة ، وفيهما حجة على زفر رحمه الله تعالى حيث قال : بأن أول خطب الحج في يوم التروية . نعم ! حديث جابر يؤيده في خطبة يوم النحر ، ولكنه ضعيف ، وقد مر الكلام فيه مستوفى ، والله أعلم .

قوله : « عن جعفر بن محمد إلخ » ، فيه دلالة على أن يخطب الإمام بعرفات خطبتين

(١) رواه في : ٢٤ - كتاب المناسك ، ١٨٩ - باب الخطبة قبل يوم التروية (٢٤٧/٥) .

غريبه : قوله : « بالعرج » بفتح وسكون اسم موضع .

وقوله : « ثوب بالصبح » بتشديد الواو على بناء المفعول أى أقيم بالصبح وبناء الفاعل أى أقام الصبح . وقوله : « نسمع الرغبة إلخ » فى المجمع هو بالفتح للمرة من الرغاء وبالضم الاسم ، وضبط فى بعض النسخ بالفتح والثانية على أنها للعالة والهيئة .

(٢) التلخيص الحبير : (٢١٥ / ١) وعزاه الحافظ إلى الحاكم والبيهقي .

(٣) المستدرک : (١٤٦ / ١) .

خطبة الإمام فى أيام الحج

٣٠٦٦

إعلاء السنن

خطبتين. رواه الشافعى ، والبيهقى ^(١) بمعناه ، قال البيهقى : تفرد به إبراهيم «التلخيص».

مثل الجمعة ، وفى سننه إبراهيم بن أبى يحيى ، وهو مكشوف الحال ، ولكن وثقه الشافعى وبراه من الكذب ، ووافقه الأصبهانى وغيره كما قد مر غير مرة ، وقد ذكرت الحديث فى المتن بمعناه مختصرا ، ولفظه فى التلخيص : أنه ﷺ راح إلى الموقف ^(٢) فخطب الناس الخطبة الأولى ، ثم أذن بلال ، ثم أخذ النبى ﷺ فى الخطبة الثانية ، ففرغ من الخيفة وبلال من الأذان ، ثم أقام بلال ، فصلى الظهر ، ثم أقام ، فصلى العصر ، وفى حديث جابر الطويل الذى أخرجه مسلم ^(٣) ما دل على أنه خطب ثم أذن بلال ، ليس فيه ذكر أخذ النبى ﷺ فى الخطبة الثانية . قال المحب الطبرى : وذكر الملا فى سيرته : أن النبى ﷺ لما فرغ من خطبته أذن بلال ، وسكت النبى ﷺ ، فلما فرغ بلال من الأذان تكلم بكلمات ثم أناخ راحلته ، وأقام بلال الصلاة اهـ . ملخصا .

وفى « البدائع » : فإذا زالت الشمس صعد الإمام المنبر ، فأذن المؤذنون والإمام على المنبر ، فإذا فرغوا من الأذان قام الإمام ، وخطب خطبتين ، وعن أبى يوسف ثلاث روايات : روى عنه مثل قول أبى حنيفة ومحمد ، وروى عنه أنه يؤذن المؤذن والإمام فى الفسطاط ثم يخرج بعد فراغ المؤذن فيصعد المنبر ويخطب ، وروى الطحاوى ^(٤) عنه فى باب خطب الحج : أن الإمام يبدأ بالخطبة قبل الأذان ، فإذا مضى صدر من خطبته أذن المؤذنون ثم يتم خطبته بعد الأذان اهـ . قلت : رواية الطحاوى عنه ناظرة إلى حديث إبراهيم بن أبى يحيى ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر ، كما هو ظاهر ، وأبو يوسف أتبع القوم للأثر .

(١) السنن الكبرى : (٤٥ / ٥) .

(٢) وفى رواية مسلم : « أن الخطبة كانت يبطن الرادى » وحديث مسلم أصح « التلخيص » والمراد يبطن الرادى مسجد نمرة ، والله تعالى أعلم .

(٣) تقدم .

(٤) شرح معانى الآثار : (ص ١٥١ ج ٢) .

٢٦٨٥ - عن سراء بنت نبهان ، قالت : خطبنا النبي ﷺ يوم الرؤوس . فقال : أى يوم هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، قال : أليس أوسط أيام التشريق ؟ . رواه أبو داود^(١) مع « البذل » وسكت عنه .

وفى « البدائع » أيضا : ثم هذه الخطبة ليست بفريضة ، حتى لو جمع بين الظهر والعصر فصلاهما من غير خطبة أجزأه ، بخلاف خطبة الجمعة ؛ لأنه لا تجوز الجمعة بدونها ، والفرق أن هذه الخطبة لتعليم الناس لا لجواز الجمع ، وفرضية خطب الجمعة لقصر الصلاة ، وقيامها مقام البعض على ما قالت عائشة : إنما قصرت الجمعة لمكان الخطبة اهـ . قلت : وبه قال مالك ، وأحمد ، والشافعى ، على ما أحفظه ولا أستحضر موقعه من الكتاب . وفى « عمدة القارى »^(٢) عن النووى فى خطب الحج : أنها كلها أفراد إلا التى يوم عرفات فإنها خطبتان اهـ .

قال الحافظ فى « الفتح » : قال ابن التين : أطلق أصحابنا العراقيون أن الإمام لا يخطب يوم عرفة ، وقال المدنيون والمغاربة : يخطب ، وهو قول الجمهور ، ويحمل قول العراقيين على معنى أنه ليس لما يأتى به من الخطبة تعلق بالصلاة كخطبة الجمعة ، وكأنهم أخذوه من قول مالك : كل صلاة يخطب لها يجهر فيها بالقراءة ، فقليل له : فعرفة يخطب فيها ولا يجهر بالقراءة ؟ فقال : إنما تلك للتعليم اهـ .

قوله : « عن سراء بنت نبهان إلخ » ، قلت : دلالة على خطبة الحادى عشر من ذى الحجة ظاهرة وهو المذهب عندنا كما مر عن « الهداية »

(١) رواه فى : ٥- كتاب المناسك ، ٧١ - باب أى يوم يخطب بمنى ، رقم : (١٩٥٣) .

غريبه : قوله : « يوم الرؤوس » بضم الراء المهملة وضم الهمزة بعدها - هو ثاني أيام التشريق ، وسمى بذلك ؛ لأنهم كانوا يأكلون فيه رؤوس الأضاحى .

وقوله : « بين أوسط أيام التشريق » أى فى اليوم الثانى من أيام التشريق ، وأيام التشريق هى ثلاثة الأيام التى بعد يوم النحر .

(٢) عمدة القارى : (ص ٧٥٨ ج ٤) .

٣٠٦٨ الخروج إلى منى بعد صلاة الفجر من يوم التروية إعلاء السنن

٢٦٨٦ - وروى مثله^(١) عن رجلين من بنى بكر ، قال : رأينا رسول الله ﷺ يخطب بين أوسط أيام التشريق ، وهي خطبة رسول الله ﷺ التي خطب بها بمنى اهـ . وسكت عنه .

٢٦٨٧ - وقال ابن حزم : وخطب الناس أيضا - يعنى سيدنا رسول الله ﷺ - يوم الأحد ثاني أيام النحر وهو يوم الرؤوس اهـ . « عمده القارئ »^(٢) .

باب الخروج إلى منى بعد صلاة الفجر من يوم التروية

والإقامة بمنى حتى يصلى بها خمس صلوات

٢٦٨٨ - عن جابر في حديثه الطويل قال : لما كان يوم التروية توجهوا إلى منى ،

تنبيه :

ذهب مالك في خطبة عرفات إلى أنها بعد الصلاة ، وحجته حديث أبى داود عن ابن عمر ، وقال فيه : فجمع بين الظهر والعصر ، ثم خطب الناس ، ثم راح فوقف على الموقف من عرفة ، قال عبد الحق : وفي حديث جابر^(٣) الطويل : أنه خطب قبل الصلاة وهو المشهور الذى عمل به الأئمة والمسلمون ، وأعل هو وابن القطان حديث ابن عمر بآبن إسحاق كذا فى « فتح القدير » قال الحافظ فى « الدراية » : وآبن إسحاق لا يحتج بما ينفرد به من الأحكام فضلا عما إذا خالفه من هو أثبت منه ، والله أعلم .

باب الخروج إلى منى بعد صلاة الفجر من يوم التروية

والإقامة بمنى حتى يصلى بها خمس صلوات

قلت : هكذا فى « الهداية » : أنه إذا صلى الفجر يوم التروية بمكة خرج إلى منى وفى « فتح القدير » : إن ظاهر هذا التركيب إعقاب صلاة الفجر بالخروج إلى منى ، وهو

(١) المصدر السابق لأبى داود ، رقم : (١٩٥٢) .

(٢) عمدة القارئ : (ص ٧٥٨ ، ج ٤) .

(٣) تقدم .

الخروج إلى منى بعد صلاة الفجر من يوم التروية ٣٠٦٩

فأهلوا بالحج ، وركب رسول الله ﷺ ، فصلى بها الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والفجر ، ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس ، وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة ، فسار رسول الله ﷺ ، ولا تشك قريش أنه واقف عند المشعر الحرام . كما كانت قريش تصنع في الجاهلية ، فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة . الحديث مختصر ، رواه مسلم^(١) . « نيل »^(٢) .

خلاف السنة ، ولم يبين في « المبسوط » خصوص وقت الخروج ، واستحب في « المحيط » كونه بعد الزوال ، وليس بشيء ، وقال المرغيناني : بعد طلوع الشمس ، وهو الصحيح ؛ لما عن ابن عمر رضي الله عنهما : أنه عليه الصلاة والسلام صلى الفجر بمكة يوم التروية ، فلما طلعت الشمس راح إلى منى فصلى بها الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح يوم عرفه اهـ . وحديث ابن عمر بهذا اللفظ لم أقف عليه فيما عندي من الكتب ولم يعزه المحقق إلى من خرج ، فمن ظفر به فليحقه بهذا المقام .

قوله : « عن جابر إلخ » ، قال المحقق : ظاهره يؤيد قول^(٣) « المحيط » : أن يخرج إلى منى بعد الزوال ، فإنه لا يقال في التخاطب لما بعد طلوع الشمس ، جئتك قبل صلاة الظهر ولا لما قبل الأذان ودخول الوقت ، وإنما يقال إذ ذاك : قبل الظهر أو أذان الظهر ، فإنما يقال ذلك عرفا لما بعد الوقت قبل الصلاة . كذا في « فتح القدير »^(٤) وفيه نظر ظاهر ، فإن ذلك إنما يستقيم إذا كان لفظ جابر : أنه ﷺ توجه إلى منى قبل صلاة الظهر ، وليس « كانت » ، بل لفظه : أنه لما كان يوم التروية توجهوا إلى منى ، فأهلوا بالحج ، وفي لفظ له عند مسلم^(٥) : فأهللنا من الأبطح . « نيل »^(٦) وهذا يعم التوجه إلى منى قبل

(١) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ١٩ - باب حجة النبي ﷺ ، رقم : (١٤٧) .

(٢) نيل الأوطار : (٥٦/٥ ، ح رقم : ٨) .

(٣) قوله : « يؤيد قول » غير واضحة « بالأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

(٤) فتح القدير : (٣٦٨/٢) .

(٥) رواه مسلم في (الحج ، ح رقم : ١٣٩) والبخارى في (الحج باب " ٨٢ ") وأحمد في « المسند »

(٣١٨/٣ / ٣٧٨) .

(٦) نيل الأوطار : (٥٣/٥ ، ح رقم : ٣) ، باب النهي عن التحلل بعد السعي إلا للتمتع إذا لم يسق هديا .

٣٠٧. الخروج إلى منى بعد صلاة الفجر من يوم التروية إعلاء السنن



٢٦٨٩ - عن ابن عمر : أنه كان يحب إذا استطاع أن يصلى الظهر بمنى من يوم التروية، وذلك أن النبى ﷺ صلى الظهر بمنى . رواه أحمد^(١) ، وأخرجه أيضا فى «الموطأ»^(٢) موقوفا على ابن عمر . « نيل »^(٣) .

٢٦٩٠ - ثبت أنه ﷺ خرج من مكة لضحى من يوم التروية ، وغدا إلى عرفات يوم عرفة بعد الطلوع . أخرجه البخارى^(٤) ، ومسلم^(٥) ، وأبو داود^(٦) ، والترمذى^(٧) ، والنسائى^(٨) ، وأحمد^(٩) ، والحاكم^(١٠) ، وابن خزيمة^(١١) وغيرهم . «التعليق الممجد» .

الزوال وبعده سواء ، قال المحقق : لكن حديث ابن عمر صريح ، فيقضى به على المحتمل اهـ وفيه ما فيه فتذكر .

قوله : « ثبت أنه ﷺ إلخ » ، قلت : العهدة فيه على صاحب « التعليق الممجد » ، ولم أجده بلفظ الضحى مع التنفير عنه ، فإن ثبت فهو دليل صريح للقول الصحيح الذى قال به المرغينانى وفى « زاد المعاد »^(١٢) لابن القيم : فلما كان يوم الخميس ضحى توجه ﷺ بمن معه من المسلمين إلى منى اهـ . ذكره جازما به ، وهو يؤيد صاحب التعليق . وقد أجمع الأئمة على استحباب أن يخرج إلى منى فى وقت يدرك صلاة الظهر فيه ، فيصلحها بمنى ، ثم يقيم بها ليلة عرفة إلى أن يخرج منها وقد صلى بها الصلوات الخمس ، فيغدو إلى عرفات بعد طلوع الشمس من يوم عرفة .

قال الحافظ فى « الفتح » : وفى الحديث أن السنة أن يصلى الحاج الظهر يوم التروية

(١) فى « المسند » : (٢٥٥ / ١ ، ٦٦ / ٢ ، ١١٠ ، ٥ / ٣ ، ٧١ ، ١٠٠ ، ٢٦٨ ، ٣٦٣ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٢٦٨ / ٥) .

(٢) رواه فى : ٢٠ - كتاب الحج ، ٦٤ - باب الصلاة بمنى يوم التروية ، والجمعة بمنى وعرفة ، رقم : (١٩٥) .

(٣) نيل الأوطار : (٥٥ / ٥ ، ح رقم : ٥٥) .

(٤ - ١١) التعليق الممجد : (٢٢٥) .

(١٢) زاد المعاد : (ص ٢٢٨ ج ١) .



بمنى وهو قول الجمهور ، وروى ابن المنذر من طريق ابن عباس قال : إذا زاغت الشمس فليرح إلى منى ، قال ابن المنذر فى حديث ابن الزبير : إن من السنة أن يصلى الإمام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى ، قال به علماء الأمصار ، قال : ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئا ، ثم روى عن عائشة أنها لم تخرج من مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه ، قال ابن المنذر : والخروج إلى منى فى كل وقت مباح ، إلا أن الحسن وعطاء قالا : لا بأس أن يتقدم الحاج إلى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين ، وكرهه مالك ، وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يمسي إلا أن أدركه وقت الجمعة (أى إذا زالت الشمس وهو بمكة) فعليه أن يصلبها قبل أن يخرج اهـ. قلت : وقولنا فيه كمثله قول مالك كما لا يخفى على من راجع « فتح القدير » ، « وعمدة القارئ » ، والله تعالى أعلم .

قال محمد فى « الموطأ » ^(١) بعد ما أخرج عن ابن عمر : أنه كان يصلى الظهر بمنى ، ثم يغدو إذا طلعت الشمس إلى عرفة : هكذا السنة ، فإن عجل أو تأخر فلا بأس إن شاء الله تعالى ، وهو قول أبى حنيفة رحمه الله اهـ .

وقوله : « لا بأس » يدل على الإباحة المطلقة ، ولا يتفى الكراهة مطلقا ، فإن مخالفة السنة لا تخلو عن كراهة ما فافهم . وكلام ابن قدامة فى « المغنى » ^(٢) فيما إذا صادف يوم التروية يوم جمعة يدل على أن السنة الخروج إلى منى قبل الزوال والله أعلم .

(١) موطأ محمد : (ص ١٦٤ ، ح رقم : ٤٨٤) ، ٤٣ - باب الصلاة بمنى يوم التروية .

(٢) المغنى : (ص ٤٢٤ ج ٣) .



باب الغدو إلى عرفات بعد طلوع الشمس من يوم عرفة والخطبة بها

بعد الزوال قبل الصلاة وجمع الصلاتين بها في وقت الظهر بأذان وإقامتين

٢٦٩١ - عن جابر في حديث طويل : وركب رسول الله ﷺ إلى منى ، فصلى بها الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والفجر ، ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس ، وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة ، فسار رسول الله ﷺ ، ولا تشك قريش إلا أنه واقف عند المشعر الحرام ، كما كانت قريش تصنع في الجاهلية ، فأجاز رسول الله ﷺ ، حتى إذا أتى عرفه فوجد القبة قد ضربت له بنمرة ، فنزل بها ، حتى إذا زالت الشمس أمر بالقصواء ، فرحلت له ، فأتى بطن الوادي ، فخطب الناس ، وقال : « إن دماءكم وأموالكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا » . إلى أن قال : وقد تركت فيكم ما لم تضلوا بعده إن اعتصمتم به ، كتاب الله ، وأنتم تسألون عني فما أنتم قائلون ؟ قالوا : نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت ، فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكبها إلى الناس : « اللهم اشهد ، اللهم اشهد » ثلاث مرات ، ثم أذن ، ثم أقام ، فصلى الظهر ، ثم أقام ، فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا ، ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف اهـ . مختصرا ، رواه مسلم^(١) . قال ابن قدامة في « المغني »^(٢) : هو حديث جامع صحيح . رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه .

باب الغدو إلى عرفات بعد طلوع الشمس من يوم عرفة والخطبة بها

بعد الزوال قبل الصلاة وجمع الصلاتين بها في وقت الظهر بأذان وإقامتين

قوله : « عن جابر وعن عبد الله بن الزبير إلخ » ، قلت : دلالتهما على أجزاء الباب كلها ظاهرة . وما في حديث عبد الله بن الزبير من استثناء الطيب ، فسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى فانتظر . وذهب مالك إلى أن خطبة عرفات بعد الصلاة ، وقد فرغنا من الجواب

(١) تقدم .

(٢) المغني : (٤١٩/٣) .



٢٦٩٢ - عن عبد الله بن الزبير ، قال : من سنة الحج أن يصلى الإمام الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء الآخر ، والصبح بمنى ، ثم يغدو إلى عرفة فيقبل حيث قضى له ، حتى إذا زالت الشمس خطب الناس ، ثم صلى الظهر والعصر جميعا . ثم وقف بعرفات حتى تغيب الشمس ، ثم يفيض فيصلى بالمزدلفة ، أو حيث قضى الله . ثم يقف بجمع حتى يسفر ويدفع قبل طلوع الشمس ، فإذا رمى الجمرة الكبرى حل له كل شيء حرم عليه إلا النساء والطيب حتى يزور البيت . رواه الحاكم في «مستدركه»^(١) وصححه على شرط الشيخين وأقره عليه الذهبي .

عن دلائله فيما مضى فى باب خطبة الإمام فى أيام الحج ، فليراجع ، وقال أيضا : يؤذن لكل صلاة وفى حديث جابر أنه ﷺ لم يؤذن إلا للأولى ، واتباع ما فى السنة أولى ، وهو مع ذلك موافق للقياس كما فى سائر المجموعات والفوائد ، كذا فى «المغنى»^(٢) .

فائدة :

محمد قال : أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، قال : إذا صليت يوم عرفة فى رحلك فصل كل واحدة من الصلاتين لوقتها ، وترحل من منزلك حتى تفرغ من الصلاة قال محمد : وبهذا كان يأخذ أبو حنيفة ، فأما فى قولنا فإنه يصليها فى رحله كما يصليها مع الإمام ، يجمعهما جميعا بأذان وإقامتين ؛ لأن العصر إنما قدمت للوقوف وكذلك بلغنا عن عائشة أم المؤمنين ، وعبد الله بن عمر ، وعن عطاء بن أبى رباح ، وعن مجاهد اهـ .

قلت : أثر ابن عمر علقه البخارى^(٣) ، ووصله إبراهيم الحزلى فى «المناسك» له : حدثنا الحوضى ، عن همام ، أن نافعا حدثه : أن ابن عمر كان إذا لم يدرك الإمام يوم عرفة جمع بين الظهر والعصر فى منزله ، وبهذا قال الجمهور ، وخالفهم فى ذلك النخعى

(١) رواه الحاكم : (٤٦١/١) .

(٢) المغنى : (٤٢٥/٣) .

(٣) رواه البخارى «تعليقا» فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٨٩ - باب الجمع بين الصلاتين بعرفة .



.....

والثوري ، وأبو حنيفة ، فقالوا : يختص الجمع بمن صلى مع الإمام ، وخالف أبا حنيفة في ذلك أصحابه والطحاوي ، ومن أقوى الأدلة لهم - أي للجماهور - صنع ابن عمر هذا ، وقد روى ^(١) حديث جمع النبي ﷺ بين الصلاتين ، وكان مع ذلك يجمع وحده ، فدل على أنه عرف أن الجمع لا يختص بالإمام ، ومن قواعدهم أن الصحابي إذا خالف ما روى دل على أن مخالفه أرجح تحسينا للظن به ، فينبغي أن يقال هذا ههنا ، قاله الحافظ في « الفتح » ^(٢).

ولأبي حنيفة أن المحافظة على الوقت فرض بالنصوص ، فلا يجوز تركه إلا فيما ورد به الشرع ، وهو الجمع بالجماعة مع الإمام « هداية » ^(٣) ، وما أورد عليه الحافظ من أن الراوي إذا خالف ما رواه كان مخالفه أرجح عندهم ، فليس بوارد ، فإن ذلك فيما إذا كان الراوي منفردا بما رواه ثم خالفه ، وجمع النبي ﷺ بين الصلاتين بعرفة لم ينفرد ابن عمر بروايته ، بل رواه جمع من الصحابة عظيم ، فلا يقدر فيه مخالفة ابن عمر إياه لفعله . قال الشيخ : ويمكن أن يحمل فعل ابن عمر على الجمع بينهما صورة لا حقيقة فإن الفعل يحتمل الوجوه ، بخلاف جمع النبي ﷺ بينهما ، فقد تواترت الروايات بكونه في وقت الظهر بعد زوال الشمس مع تواتر ، بينا انتفى به احتمال كون جمع صورة ، ولم يتواتر عن ابن عمر جمعه بينهما في منزله مثل ذلك ، فلا يترك به العمل بالنص القطعي ^(٤) هناك اهـ.

(١) انظر الحاشية السابقة .

(٢) الفتح : (٤١٠ / ٣) .

(٣) الهداية : (٣٧١ / ١) .

(٤) قوله : « القطعي » سقط من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .



باب التوجه إلى الموقف بعد الجمع بين الصلاتين وأن الحج عرفة

فمن فاتته الوقوف بها فاتته الحج ووقته من زوال

الشمس إلى طلوع الفجر من ليلة النحر

٢٦٩٣ - عن جابر رضى الله عنه فى الحديث الطويل : ثم أقام فصلى العصر ، ولم يصل بينهما شيئا ، ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف ، فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات ، وجعل حبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة ، فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا حتى غاب القرص . الحديث ، رواه مسلم^(١) كما مر .

باب التوجه إلى الموقف بعد الجمع بين الصلاتين وأن الحج عرفة

فمن فاتته الوقوف بها فاتته الحج ووقته من زوال الشمس

إلى طلوع الفجر من ليلة النحر

قوله : « عن جابر إلخ » ، دلالة على معنى الباب ظاهرة ، قال النووى فى شرحه : وأجمعوا على أن أصل الوقوف ركن لا يصح الحج إلا به ، وأما وقت الوقوف فهو ما بين زوال الشمس يوم عرفة وطلوع الفجر الثانى يوم النحر ، فمن حصل بعرفات فى جزء من هذا الزمان صح وقوفه ، ومن فاتته ذلك فاتته الحج ، هذا مذهب الشافعى وجماهير العلماء وقال مالك : لا يصح الوقوف فى النهار منفردا بل لابد من الليل بعده ، فإن اقتصر على الليل كفاه ، وإن اقتصر على النهار لم يصح وقوفه ، وقال أحمد : يدخل وقت الوقوف من الفجر يوم عرفة اهـ . والله تعالى أعلم .

ودليل الجمهور ما سيأتى فى حديث عروة بن مضر من قوله ﷺ : « وقد جاء عرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا ، فقد تم حججه ، وقضى تفثه »^(٢) ، فحكم بصحة حججه وإتمام

(١) سبق تخريجه .

(٢) يأتى .



وقوفه في أحد الوقتين من ليل أو نهار ، وأيضا فقد نقلت الأمة وقوف النبي ﷺ نهارا إلى يومنا هذا ، وأنه دفع منها عند سقوط القرص ، وهذا يدل على أن وقت الوقوف هو النهار ، ووقت الغروب هو وقت الدفع ، فاستحال أن يكون وقت الدفع هو وقت الفرض ، ووقت الوقوف لا يكون وقتا للفرض ، وأيضا لما قيل : يوم عرفة ، ونقلت هذه التسمية عن النبي ﷺ في أخبار كثيرة ، دل على أن النهار وقت الفرض فيه ، وأن الوقوف ليلا إنما يفعله من وقف فاتئا اهـ . من « أحكام القرآن » للرازي ملخصا . ويقال بمثل هذا في جواب أحمد : إن الأمة نقلت وقوفه ﷺ بعد زوال الشمس ، وتسمية هذا اليوم بيوم عرفة لا يستلزم أن يكون جميع النهار وقتا للوقوف بها ، ألا ترى أن تسمية يوم الأضحى لا يستلزم جواز الأضحية بعد الفجر قبل صلاة العيد ؟ فافهم .

قال ابن قدامة في « المغني » : لا نعلم خلافا بين أهل العلم في أن آخر الوقت طلوع فجر يوم النحر ، وأما أوله فمن طلوع الفجر يوم عرفة ، فمن أدرك عرفة في شيء من هذا الوقت وهو عاقل فقد تم حجه ، وقال مالك والشافعي (وأبو حنيفة) : أول وقته زوال الشمس من يوم عرفة ، واختاره أبو حفص العكبري (من الحنابلة) وحمل عليه كلام الخرقي ، وحكى ابن عبد البر ذلك إجماعا ، وظاهر كلام الخرقي ما قلناه ، فإنه قال : ولو وقف بعرفة نهارا ودفع قبل الإمام فعليه دم ، ولنا قول النبي ﷺ : « وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا ، فقد تم حجه وقضى تفثه » ^(١) (فقلوه : « نهارا » يعم النهار كله ، وهو من طلوع الفجر) ولأنه من يوم عرفة ، فكان وقتا للوقوف كبعد الزوال ، وترك الوقوف لا يمنع كونه وقتا للوقوف ، إنما وقفوا في وقت الفضيلة ، ولم يستوعبوا جميع وقت الوقوف اهـ . ملخصا .

ولا يخفى أن قوله ﷺ : « وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا » لا يدل على أن جميع النهار وقت للوقوف إلا احتمالا ، ويدفع هذا الاحتمال وقوفه ﷺ بعد زوال الشمس ونزوله قبل ذلك بنمرة التي قد اختلف العلماء في كونه داخلية في عرفة أو خارجة عنها كما

(١) يأتي .

٢٦٩٤ - عن عبد الرحمن بن يعمر ، قال : شهدت رسول الله ﷺ وهو واقف بعرفات وأتاه ناس من أهل نجد فقالوا : يا رسول الله ! كيف الحج ؟ فقال : « الحج عرفة ، من جاء عرفة قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه » . وفى رواية لأبى داود : « من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج » . رواه أحمد ^(١) وأصحاب السنن ^(٢) ، وابن حبان ^(٣) ، والحاكم ^(٤) ، (وقال : صحيح الإسناد) و الدارقطنى ^(٥) ، والبيهقى ^(٦) ، « التلخيص الحبير » ^(٧) .

سيأتى ، ولو كان جميع النهار وقتا للوقوف لم يتزل بنمرة ، بل نزل بعرفات ، ولم يترك الوقوف بها بعد قدره عليه ، ولذلك أجمع العلماء على أن وقت الوقوف من بعد زوال الشمس ويمكن حمل كلام الخرقى عليه ، وأما أن أول وقته من طلوع الفجر يوم عرفة لا نعلم من قال به من السلف ، وليس كلام الخرقى بصريح فيه أيضا ، فلا يترك المجمع عليه المتيقن بقول فرد من العلماء محتمل ، والله تعالى أعلم .

قوله : « عن عبد الرحمن بن يعمر إلخ » ، دلالة على الجزء الثانى ظاهرة ، والأصل فيه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ﴾ ^(٨) والمراد الإفاضة من عرفات ، بدليل قوله : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ ^(٩) الآية . وفرض الإفاضة منها يوجب فرض الوقوف بها بالأولى ، وقد أجمعت الأمة على كونه فرضا أصليا فى الحج كما مر ، فيه دلالة على آخر وقت الوقوف أيضا أنه إلى طلوع الفجر من ليلة النحر ، والله أعلم .

-
- (١) فى « المسند » (٢٥١/٣) .
 (٢) رواه أبو داود فى (المناسك باب ' ٦٩ ') والترمذى (٨٨٩) والنسائى (٢٥٦/٥ ، ٢٦٤) وابن ماجه (٣٠١٥) والبيهقى (١٥٢/٥ ، ١٧٣) والفتح (٩٤/١١) .
 (٣) رواه ابن حبان (١٠٠٩) .
 (٤) رواه الحاكم : (٢٦٤/١ ، ٢٧٨/٢) .
 (٥) سنن الدارقطنى : (٢٤١/٢) .
 (٦) سنن البيهقى : (١٥٢/٥ ، ١٧٣) .
 (٧) التلخيص الحبير : (٢٥٥/٢) .
 (٨) سورة البقرة آية : ١٩٩ .
 (٩) السورة السابقة .

باب بيان الموقف بعرفة والمزدلفة

٢٦٩٥ - عن ابن عباس مرفوعا : وقال حين وقف بعرفة : « هذا الموقف ، وكل عرفة موقف ، وقال حين وقف على قزح : « هذا الموقف ، وكل المزدلفة موقف » . رواه الحاكم في « المستدرک »^(١) . وصححه على شرط مسلم ، وأقره عليه الذهبي ، ورواه الطبراني^(٢) بلفظ : « عرفة كلها موقف ، وارفَعُوا عن بطن عرنة ، والمزدلفة كلها موقف ، وارفَعُوا عن بطن محسر » . « زيلعي »^(٣) .

باب بيان الموقف بعرفة والمزدلفة

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، قلت : دلالة على الباب ظاهرة ، وفيه عن جبير بن مطعم رضى الله عنه عن النبي ﷺ بلفظ : « كل عرفات موقف ، وارفَعُوا عن عرنة ، وكل مزدلفة موقف ، وارفَعُوا عن محسر ، وكل فجاج منى منحَر ، وكل أيام التشريق ذبح » رواه أحمد في « مسنده »^(٤) من طريق سليمان بن موسى ، عن جبير قال ابن كثير : وهو منقطع فإن سليمان بن موسى الأشدق لم يدرك جبير بن مطعم . ورواه ابن حبان في « صحيحه »^(٥) عن سليمان بن موسى ، عن عبد الرحمن بن أبي حسين ، عن جبير بن مطعم فذكره ، وكذلك رواه الترمذى^(٦) عن سليمان بن عبد الرحمن بن حسين به لفظ أحمد سواء قال البزار : رواه سويد بن عبد العزيز ، فقال فيه عن نافع بن جبير ، عن أبيه ، وهو رجل ليس بالحافظ ، ولا يحتج به إذا انفرد بحديث ، وحديث ابن أبي حسين هو الصواب ، مع أن ابن أبي حسين لم يلق جبير بن مطعم ، وإنما ذكرنا هنا الحديث ؛

(١) رواه الحاكم : (٤٧٤ / ١)

(٢) رواه الطبراني (١٧٢ / ١١) وأورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٧١ / ٣) وعزاه إليه ورجاله ثقات .

(٣) (٦ ، ٥ ، ٣) الكثر (٢٩٠٣ ، ١٢٠٥٥ ، ١٢٦٠٩) ورواه ابن حبان (٦٢ / ٦) والبداية (٧٥ / ١) ، (٧٦) والترمذى (٨٨٥) وابن ماجه (٣٠١٠) وابن خزيمة (٢٩٢٧) .

وقال الترمذى : « هذا حديث حسن صحيح » .

(٤) رواه أحمد : (٨٢ / ٤) .



لأننا لا نحفظ عن رسول الله في كل أيام التشريق ذبح إلا في هذا الحديث ؛ فلذلك ذكرناه وبيننا العلة فيه ، انتهى ملخصا من « نصب الراية » ^(١) .

قلت : ولذا لم أدرج حديث جبير بن مطعم في المتن وإن كان سياقه أتم وفي « غنية الناسك » في شرائط صحة الوقوف : الثاني : المكان ، وهو عرفات إلا مسجد نمرة ، للخلاف القوي بين أصحابنا ، وكذا بين غيرهم في كونها من عرفات ، قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : ليس من عرفات وادي عرنة ، ولا نمرة ، ولا المسجد الذي يصلي فيه الإمام ، بل هذه المواضع خارج عرفات على طرفها الغربي . ثم قالوا : وبين هذا المسجد وجبل الرحمة قدر ميل ، وجميع تلك الأرض يصح الوقوف فيه ، وأما مسجد نمرة فلا يتأدى بالوقوف فيه ما ثبت فرضيته بنص قطعي ، وهو الوقوف بعرفة احتياطا ، كما قالوا في استقبال الحطيم بل أولى اهـ . وقال أيضا : ثم على القول بخروج نمرة ومسجدها من عرفة لابد أن ينزل أولا بنمرة ، فإنه لو نزل بعرفات احتاج أن يسير إلى المسجد قبل الزوال لا بعده ، وإلا يتحقق الوقوف ثم ينقطع لخروجه إلى المسجد ، وامتداد الوقوف إلى غروب الشمس واجب ، فنزول نمرة أسلم على القولين بخلاف نزول عرفات مع أن فيه حرج الذهاب والإياب ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قلت : ومعنى وجوب امتداد الوقوف إلى غروب الشمس أن لا يدفع من عرفات قبله بعد الجمع بين الصلاتين ، ودخوله في الموقف بعده ، وأما الخروج منها إلى المسجد للجمع بين الصلاتين بنية العود إليها بعده فليس من الدفع والانقطاع في شيء ، ولا يخفى أنه ﷺ وإن كان قد نزل بنمرة ولكن أصحابه - وهم أكثر من مائة ألف - لم ينزلوا كلهم بنمرة ، بل نزلوا بعرفات ، ثم خرجوا منها بعد زوال الشمس إلى المسجد للجمع بين الصلاتين ، ثم عادوا إليها للوقوف ، هذا هو الظاهر من حالهم ، فإن نمرة لا يسع مائة ألف كما لا يخفى ، وفي القول بانقطاع الوقوف للخروج إلى المسجد حرج عظيم وهو مدفوع بالنص ، فعلى القول بخروج نمرة ومسجدها عن عرفات يكون الذهاب بعد زوال الشمس إلى المسجد

(١) نصب الراية : (ص ٤٩٨ ج ١) .

٢٦٩٦ - وأخرج الحاكم ^(١) الجملة الأخيرة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ : « ارفعوا عن

للجمع بين الصلاتين كخروج المعتكف عن معتكفه لصلاة الجمعة اتفاقاً ، أو للغسل المستنون على قول ، ولا يفوت به واجب الوقوف إلى الغروب بعد تحققه فافهم .

قال في « شرح اللباب » : إذا دخل عرفة نزل بها مع الناس حيث شاء ، والأفضل أن يقف بقرب جبل الرحمة ، وهذا لا ينافي ما ذكره ابن الهمام من أن السنة أن ينزل الإمام بنمرة ، ولا ما أوضحه رشيد الدين بقوله : ينبغي أن لا يدخلها حتى ينزل بنمرة قريباً من المسجد إلى زوال الشمس ، فإن ما ذكره بالنسبة إلى الإمام لا بالإضافة إلى الخاص والعام ، فإذا نزل بعرفات يمكث فيها ، أى لا يخرج عنها بحيث يفوت جزء من أوقات وقوفها ، ويشغل بالدعاء ، والصلاة على النبي ﷺ ، والذكر ، والتلبية ، إلى أن تزول الشمس ، فإذا زالت اغتسل أو توضأ ، والغسل أفضل ، فإذا اغتسل وزالت الشمس سار إلى مسجد نمرة ، وهو في أواخر عرفة بقربها ، بل قيل : إن بعضه منها ، لكن الأولى حيث أن يسير إليه قبل الزوال ، ليدرك أوله أى أول الوقوف بعد وصوله ، وإلا فيلزمه أنه بعد تحقق وقوفه جمع بين صلاتيه والسنة بخلافه اهـ .

فهذا كما ترى مع تسليمه خروج المسجد عن عرفة لم يقل بانقطاع الوقوف بعد تحققه للذهاب إلى مسجد نمرة ، وإنما قال بلزوم الجمع بين صلاتيه بعد تحقق الوقوف ، ولذا قال بأولوية الذهاب إلى المسجد قبل الزوال ، ولم يحكم بوجوبه ، والله تعالى أعلم .

وفي « البدائع » ^(٢) : فيخرج إلى عرفات بالسكينة بعد طلوع الشمس ، فإذا انتهى إليها نزل بها حيث أحب إلا في بطن عرنة ، ويغتسل يوم عرفة ، فإذا زالت الشمس صعد الإمام المنبر ، فذكر صفة الجمع بين الصلاتين إلى أن قال : فإذا فرغ من الصلاة راح إلى الموقف عقيب الصلاة ، وراح الناس معه ، فيقف إلى غروب الشمس ، فإذا غربت دفع الإمام والناس ، ولا يدفع أحد قبل غروب الشمس ، لما مر أن الوقوف إلى غروب الشمس

(١) رواه الحاكم (٤٦٢/١) ورواه أحمد (٢١٩/١ ، ٨٢/٤) والبيهقي (١١٥/٥ ، ٢٩٦/٩) ومشكل الآثار (٧٢/٢) والكنز (١٢٠٦٣ ، ١٢١٢٥ ، ١٢٦٠٩) وابن عساكر في « التاريخ » (٢٨٦ /٦) .

(٢) البدائع : (١٠٣/٢ ، ١٠٤) .

بطن عرنة ، وارفعوا عن بطن محسر « وصححه على شرط مسلم ، وسكت عنه الذهبي في « تلخيصه » .

واجب اهـ . فهذا كما ترى قد خير النازل بعرفة أن ينزل بها قبل الزوال حيث أحب ، ثم يأمره بالجمع بين الصلاتين في مسجد ثمة بعد زوال الشمس ، ثم بالروح إلى الموقف ، ومد الوقوف إلى الغروب ، فثبت به أن النزول خارج عرفة قبل الزوال ليس بواجب ، ولا الخروج منها بعد الزوال إلى مسجد ثمة لأجل الصلاة بقاطع للوقوف ، نعم ! لا شك في كون النزول بنمرة قبل الزوال سنة فهو أولى ، كم صرح به شارح « الباب » ، والله تعالى أعلم بالصواب .

تمة في حدود عرفات :

الحد الأول ينتهي إلى جادة طريق الشرق ، والثاني إلى حافات الجبل الذي وراء أرض عرفات ، والثالث إلى البساتين التي تلي قرية عرفات ، وهي إلى يسار مستقبل الكعبة إذا وقف بعرفات ، والرابع ينتهي إلى وادي عرنة ، وعلى مسجرات عرفة جبال وجوهها المقبلة من عرفات ، ولو غلطوا في المكان بأن وقفوا في غير أرض عرفات لم يصح حجهم اهـ . من « غنية الناسك »^(١) وفيه أيضا ، وعرنة واد بحذاء عرفات ، مما يلي مكة تمتد يمينا وشمالا ، ليست من عرفة ولا من الحرم ، بل حد فاصل بينهما ، وهي بين العلمين اللذين هما حد عرفة ، والعلمين اللذين هما حد الحرم على منتهى المازمين مارة بغربي من مسجد عرفة ، حتى قيل : إن الجدار الغربي من مسجد عرفة لو سقط سقط في بطن عرنة .

قال الناطقي في « الروضة »^(٢) : وعرنة ليست من عرفة ، وعرنة وعرفة ليستا من الحرم ، وقيل : من عرفة ، وإليه مال في « البدائع » ولذا قال : إنه يكره الوقوف فيها للنهي ، وفي المشهور لا يصح الوقوف فيه اهـ . بتقديم وتأخير يسير .

وفي « مجمع البحار »^(٣) : ثمة جبل عليه أنصاب الحرم بعرفات اهـ . والله تعالى

(١) غنية الناسك : (٨٤) .

(٢) البدائع : (٨٢) .

(٣) مجمع البحار : (٣٩٧ / ٢) .



أعلم . حد مزدلفة ما بين مازمى عرفة وقرنى محسر يمينا وشمالا ، ويدخل فيه جميع تلك الشعاب والجبال الداخلة فى الحد المذكور ، وليس المازمان ولا وادى محسر من المزدلفة ، ووادى محسر مسيل بين مزدلفة ومنى ، ليس من واحد منها ، قال الأزرقى : وهو خمسمائة وخمس وأربعون ذراعا ، كذا فى « البحر » ، « غنية الناسك » (١) .

فائدة :

قال ابن قدامة فى « المغنى » : ولا يشترط للوقوف طهارة ، ولا ستارة ، ولا استقبال ، ولا نية لا نعلم فى ذلك خلافا ، قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الوقوف بعرفة غير طاهر يندرك للحج ولا شىء عليه ، وفى قول النبى ﷺ لعائشة : « افعلى ما يفعله الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت » (٢) دليل على أن الوقوف بعرفات على غير طهارة جائز ، ووقفت عائشة رضى الله عنها بها حائضا ، ويستحب أن يكون طاهرا اهـ . قلت : ولم يعتد ابن قدامة بخلاف أبى ثور فى النية ، فقال : لا يكون واقفا إلا بإرادة كما فى « المغنى » لإجماع من تقدمه علي خلاف ، فهو محجوج به ، وقوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات » (٣) إنما يقتضى وجود النية فى ابتداء العمل ، ومن خرج من بيته لحج البيت وأحرم ، فقد وجدت منه النية ، فلا يجب تجديدها لكل ركن من أركانه ، ألا ترى أن المصلى إذا أحرم بالصلاة ثم أتى بعض الأركان نائما صحت صلاته ، فكذا ههنا ، ولم يتنبه العلامة رشيد رضا محشى المغنى بهذه الدقيقة ، فقال : وما رأيت فى المذاهب الأربعة أغرب من هذه المسألة ، أى صحة الوقوف بعرفة بلا نية ، ولم يدر أن النية قد وجدت عند الإحرام ، فلا يجب تجديدها للأركان ، ومن وقف بمكان غير عالم به يعد واقفا عرفا ولغة ، والفرض إنما هو الوقوف بأى حالة كان ، نائما أو يقظان ، عالما به أو جاهلا أو مغمى عليه فافهم .

(١) غنية الناسك : (٨٩) .

(٢ ، ٣) تقدما .



باب الدعاء بعرفات والاجتهاد فيه

٢٦٩٧ - عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : أن النبي ﷺ قال : « خير الدعاء دعاء يوم عرفة ، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير » أخرجه الترمذي ^(١) ، وقال : حسن غريب وأخرجه من حديثه أحمد بإسناد رجاله ثقات ، ولفظه : كان أكثر دعاء رسول الله يوم عرفة : « لا إله إلا الله إلخ » ، « نزل الأبرار » .

باب الدعاء بعرفات والاجتهاد فيه

قوله : « عن عمرو بن شعيب وعن علي إلخ » ، دلالتها على الباب ظاهرة ، قال الإمام النووي في « الأذكار » : فيستحب الإكثار من هذا الذكر والدعاء ، ويجتهد في ذلك ، فهذا اليوم أفضل أيام السنة للدعاء ، وهو معظم الحج ومقصوده ، والمعول عليه ، فينبغي أن يستفرغ الإنسان وسعه في الذكر والدعاء وفي قراءة القرآن ، وأن يدعو بأنواع الأدعية ، يأتي بأنواع الأذكار ويدعو ، ويذكر في كل مكان ، ويدعو منفردا ومع جماعة ، ويدعو لنفسه ولوالديه وأقاربه ومشايقه وأصحابه وأصدقائه ، وأحبابه ، وسائر من أحسن إليه ، وجميع المسلمين ، وليحذر كل الحذر من التقصير فيه ، فإن هذا اليوم لا يمكن تداركه ، بخلاف غيره . انتهى . وقد استشكل بأن هذا الذكر أى قوله : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، ليس فيه دعاء إنما هو توحيد وثناء ، قيل : وقد سئل عن ذلك الحافظ سفيان بن عيينة ؟ فأجاب بقول الشاعر :

أذكر حاجتي أم قد كفاني حياؤك إن شيمتك الحياء
إذا أثني عليك المرء يوما كفاه من تعرضه الثناء

« نزل الأبرار » .

قلت : ومن أجمع الكتب المختصرة للدعوات الماثورة كتاب « الحزب الأعظم والورد

(١) رواه في : ٤٩ - كتاب الدعوات ، ١٢٣ - باب في دعاء يوم عرفة ، رقم (٣٥٨٥) ، وقال :

« هذا حديث غريب من هذا الوجه » .



٢٦٩٨ - وأخرجه مالك في « الموطأ » ^(١) من حديث طلحة بن عبيد الله بن كريز مرسلًا بلفظ : « أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له » الحديث . « التلخيص الحبير » ^(٢) .

٢٦٩٩ - عن علي ، قال : أكثر ما دعا به رسول الله ﷺ عشية عرفة في الموقف : « اللهم لك الحمد كالذي نقول ، وخيرا مما نقول ، اللهم لك صلاتي ، ونسكي ومحياي ومماتي ، وإليك مآبي ، ولك رب تراثي ، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر ، وشتات الأمر ، اللهم إني أعوذ بك من شر ما تجيء به الريح » . رواه الترمذي ^(٣) وقال : غريب من هذا الوجه ، وليس إسناده بالقوى ، وابن خزيمة في « صحيحه » والمحاملي في « الدعاء » ، والبيهقي ، « كنز العمال » ^(٤) .

الأفخم « للقارئ ﴿ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ ﴾ » ^(٥) لحكيم الأمة أشرف العلماء التهاني - أطال الله بقاءه - فمن أتى بدعوته وأذكاره فقد جاء بكل خير ، وقد قرأت هذا الكتاب الشريف في عرفات بتمامه يوم عرفة ، والله الحمد ، وله الشكر والثناء الحسن ، وأرجو الله سبحانه أن يرزقني الحج ، والوقوف بعرفة ، وطواف بيته العتيق ، وزيارة رسوله الأكرم ، والنزول بمدينته ﷺ مره بعد مرة ، وكرة بعد كرة والله در القائل :

دار الحبيب أحق أن تهواها ونحن من طرب إلى ذكرها
وعلى الجفون إذا هممت بزورة يا ابن الكرام عليك أن تغشاها

(١) ، (٢) الموطأ (٢١٥ ، ٤٢٢) والتلخيص (٢٥٣/٢) وشرح السنة (١٥٧/٧) وعبد الرزاق (٨١٢٥) وإتحاف (٣٧١/٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤) وكشف الخفاء (١٧٣/١) وابن عدى في « الكامل » (٤ / ١٦٠٠) والكنز (١٢٠٧٩) .

(٣) رواه في : ٤٩ - كتاب الدعوات ، باب (٨٨) ح رقم : (٣٥٢٠) ، وقال : « هذا حديث غريب من هذا الوجه ، وليس إسناده بالقوى » .

(٤) كنز العمال : (ح ٣٦٣٧) .

(٥) سورة التوبة آية : (٩٩) .



٢٧٠٠ - عن ابن عباس : أن النبي ﷺ كان يدعو يوم عرفة ماذا يديه كالمستطعم المسكين . رواه البزار ، والطبراني وابن عدى ، من طريق ابن عباس ، عن الفضل بن عباس ، وفيه حسن بن عبد الله ضعيف « دراية » . وقال ابن عدى : هو ممن يكتب حديثه فإنني لم أجده حديثاً منكراً جاوز المقدار « نصب الراية »^(١) .

٢٧٠١ - وأخرج ابن أبي شيبة ، وأحمد بن منيع في « مسنده » عن أبي سعيد ، قال : إن رسول الله ﷺ وقف بعرفة ، فجعل يدعو هكذا ، وجعل ظهره كفيه مما يلي صدره .

وقد أنشأت في شوال من هذه السنة قصيدة ، مدحت بها سيدى وحبيبي بأبى وأمى رسول الله ﷺ ، وأرسلتها على يد بعض المخلصين من أصدقائي ، لينشدها بين يديه عند قبره الكريم ﷺ .

فيا ليت يرنو إلى بنظرة فإننى إليها دائماً لفقير

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، قلت : وحاصل ما ذكرناه من الكلام في سند الحديث أنه حسن على قواعدنا ، لاسيما وله طرق عديدة ، ودلالته على الاجتهاد في الدعاء في الموقف ظاهرة . وأخرج ابن ماجه^(٢) عن عباس بن مرداس : أن النبي ﷺ دعا لأمة عشية عرفة بالمغفرة ، فأجيب : بأننى قد غفرت لهم ما خلا المظالم ، قال : رب إن شئت أعطيت المظلوم الجنة ، وغفرت للظالم ، فلم يجبه عشيته ، فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب إلى ما سأل ، وفيه كنانة بن عباس بن مرداس ، ضعفه ابن حبان وغيره « دراية » وقال المنذرى في « الترغيب والترهيب » له : رواه البيهقي ، ثم قال : وهذا الحديث له شواهد كثيرة ، قد ذكرناها في كتاب البعث فإن صح بشواهد فيه الحجة ، وإن لم يصح فقد قال الله تعالى : ﴿ وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾^(٣) انتهى .

(١) نصب الراية : (ص ٤٩٩ ج ١) .

(٢) رواه في : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٥٦ - باب الدعاء بعرفة ، رقم (٣٠١٣) .

في الزوائد : في إسناده عبد الله بن كنانة ، قال البخارى : لم يصح حديثه ، ولم أر من تكلم فيه بجرح ولا توثيق .

(٣) سورة النساء آية : ٤٨ .

٢٧٠٢ - وفي لفظ لابن منيع عن ابن عباس : قال : لقد رأى رسول الله ﷺ عشية عرفة رافعا يديه يرى ما تحت إبطيه . « كنز العمال » ^(١) « ونزل الأبرار » .

٢٧٠٣ - ولأبي داود ^(٢) في مراسيله وسكت عنه عن سليمان بن موسى قال : لم يحفظ عن رسول الله ﷺ أنه رفع يديه الرفع كله إلا في ثلاثة مواطن : الاستسقاء ، والاستنصار ، وعشية عرفة ، ثم كان بعد رفع دون رفع اهـ .

قال المنذرى : وروى ابن المبارك ، عن سفيان الثوري ، عن الزبير بن عدى ، عن أنس ابن مالك ، رقا : وقف النبي ﷺ بعرفات وقد كادت الشمس أن تؤوب فقال : يا بلال ! أنصت لى الناس ، فقال بلال : أنصتوا لرسول الله ﷺ ، فأنصت الناس ، فقال : « معاشر الناس ، أتانى جبرئيل أنفا فأقرأنى من ربي السلام ، وقال : إن الله عز وجل غفر لأهل عرفات ، وأهل المشعر ، وضمن عنهم التبعات » ، فقام عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله ! هذا لنا خاصة ؟ قال : « هذا لكم ولئن أتى من بعدكم إلى يوم القيامة » فقال عمر بن الخطاب : كثر خير الله وطاب اهـ .

قلت : هذا سند صحيح ، فإن زبير بن عدى الهمداني من رجال الجماعة ثقة ، روى عن أنس بن مالك ، وأبي وائل ، وإبراهيم النخعي وغيرهم ، كذا في « التهذيب » .

وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما : قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مسلم يقف عشية عرفة بالموقف ، فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير ، مائة مرة ، ثم يقرأ أم الكتاب مائة مرة ، ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله ، مائة مرة ، ثم يسبح الله مائة مرة ، فيقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم يقرأ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ مائة مرة ، ثم يقول : اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم

(١) الكنز (٣١٧/٣) ونزل الأبرار (٣١٨) .

(٢) مراسيل أبي داود : (١٨) .



باب لا يقطع الحاج التلبية حتى يرمى جمرة العقبة

٢٧٠٤ - عن الفضل بن عباس : أن رسول الله ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة . أخرجه الأئمة الستة ^(١) في كتبهم ، وزاد فيه ابن ماجه : فلما رماها قطع التلبية « زيلعي » .

إنك حميد مجيد ، وعلينا معهم ، مائة مرة ، إلا قال الله تعالى : يا ملائكتي ! ما جزاء عبدى هذا سبحنى وهللنى وكبرننى وعظمنى ومجدننى ونسبننى وعرفننى وأثنى على وصلنى على نبى ؟ اشهدوا يا ملائكتي ! أنى قد غفرت له وشفعته فى نفسه ، ولو شاء أن يشفع فى أهل الموقف لشفعته « رواه البيهقى ^(٢) وابن النجار ، والديلمى .

قال البيهقى : هذا متن غريب ، وليس فى إسناده من نسب إلى الوضع « كنز العمال » ^(٣) وأخرجه المنذرى فى « ترغيبه » ^(٤) مصدرا بعن ، وهو علامة القبول عنده ، والله تعالى أعلم .

باب لا يقطع الحاج التلبية حتى يرمى جمرة العقبة

قوله : « عن الفضل بن عباس إلخ » ، قال الحافظ فى « الفتح » : وفى هذا الحديث أن التلبية تستمر إلى رمى الجمرة يوم النحر ، وي بعدها يشرع الحاج فى التحلل ، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول : التلبية شعار الحاج ، فإن كنت حاجا

(١) رواه البخارى فى (الحج باب ' ٢٢ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١٠١) ومسلم فى (الحج ح ٢٦٦ ، ٢٦٧) والترمذى فى (الحج باب ' ٧٨) والنسائى فى (المناسك باب ' ٢٠٤ ، ٢٢٩) وابن ماجه فى (المناسك باب ' ٦٩) والدارمى فى (المناسك باب ' ٦٠) وأحمد فى « المسند » (١ / ١١٤ ، ٢١٠ - ٢١٤ ، ٢٢٦) .

وقال الترمذى : « حديث حسن صحيح » .

(٢) رواه البيهقى (١٨٥ / ٢ ، ٩٣ / ٥ ، ٩٤) والترغيب (٢٠٦ / ٢) إتحافات (٢٧١) واللائلى (٧٠ / ٢) .

(٣) كنز العمال : (١٢١١٠) .



فلب حتى بدء حلك وبدء حلك أن ترمى جمرة العقبة . وروى سعيد بن منصور ^(١) من طريق ابن عباس ، قال : حججت مع عمر إحدى عشرة حجة ، وكان يلبي حتى يرمى الجمرة . وباستمرارها قال الشافعي : وأبو حنيفة ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأتباعهم ، وقالت طائفة : يقطع المحرم التلبية إذا دخل الحرم ، وهو مذهب ابن عمر ، ولكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة ، وقالت طائفة : يقطعها إذا راح إلى الموقف ، رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة ، وسعد بن أبي وقاص ، وعلى ، وبه قال مالك : وقيد بزوال الشمس يوم عرفة ، وهو قول الأوزاعي ، والليث وقد روى الطحاوي بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يزيد قال : حججت مع عبد الله فلما أفاض إلى جمع جعل يلبي ، فقال رجل : أعرابي هذا ؟ فقال عبد الله : أنسى الناس أم ضلوا ، وأشار الطحاوي إلى أن كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة أنه تركها للاشتغال بغيرها ، لا على أنها لا تشرع .

قال الحافظ : واختلفوا أيضا هل يقطع التلبية مع رمي أول حصاة أو عند تمام الرمي ، فذهب إلى الأول الجمهور ، وإلى الثاني أحمد ، وبعض أصحاب الشافعي ، ويدل لهم ما روى ابن خزيمة ^(٢) من طريق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي بن الحسين ، عن ابن عباس ، عن الفضل ، قال : أفضت مع النبي ﷺ من عرفات ، فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ، يكبر مع كل حصاة ، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة ، قال ابن خزيمة : هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم في الروايات الأخرى ، وأن المراد بقوله : « حتى رمى جمرة العقبة » أي أتم رميها اهـ .

قلت : وكيف يكون هذا دليلا على بقاء التلبية إلى آخر حصاة ؟ وفيه تصريح بأنه ، كان يكبر مع كل حصاة ، وليس فيه أنه كان يلبي أو كان يخلط التكبير بالتلبية ، وإذا كان كذلك فقد قطع التلبية بأول حصاة رماها ، وقوله : « ثم قطع التلبية مع آخر حصاة »

(١) قوله : « أن ترمى جمرة العقبة وروى سعيد بن » سقط من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

(٢) صحيح ابن خزيمة : (ص ٤٢٦ ج ٣) .



٢٧٠٥ - ولفظ الصحيحين من حديث ابن عباس : أن أسامة بن زيد كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة ، ثم أردف الفضل إلى منى ، وكلاهما قال : لم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة ، ^(١) وفي رواية : حتى بلغ الجمرة ، وفي رواية النسائي ^(٢) : فلم يزل يلبي حتى رمى ، فلما رمى قطع التلبية . «التلخيص الحبير» ^(٣).

٢٧٠٦ - وعند أبي داود ^(٤) عن ابن مسعود : رمقت النبي ﷺ فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة بأول حصاة . « دراية » ، وسكت عنه الحافظ ولم يعمله بشيء .

شاذ ، لم نجد له ذكرا إلا في هذا الأثر ، والذي رواه الجمهور عن ابن عباس ، عن الفضل : أنه ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى ، أو لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة ، كما ذكرناه في المتن ، وروى الطحاوي ^(٥) وعبد الرزاق وابن جرير وصححه عن عكرمة ، قال : دفعت مع الحسين بن علي على المزدلفة ، فلم أزل أسمعه يقول : ليك اللهم ليك ، حتى انتهى إلى الجمرة ، فقلت له : ما هذا الإهلال يا أبا عبد الله ؟ قال : سمعت أبي علي بن أبي طالب يهل حتى انتهى إلى الجمرة ، وحدثني : أن رسول الله ﷺ أهل حتى انتهى إليها ، قال : فرجعت إلى ابن عباس فأخبرته بقول حسين فقال : صدق قال : وأخبرني أخى الفضل بن عباس وكان رديف رسول الله ﷺ أنه لم يزل يلبي حتى انتهى إلى الجمره كذا في كنز العمال ^(٦) . وإذا رمى الجمرة بأول حصاة فقد انتهى إليها كما هو ظاهر فهذا ما رواه الحسن بن علي عن أبيه موافقا لما رواه غيره ، فهو أولى مما رواه جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين .

(١) النبوة (٤٤٠ / ٥) المجمع (٢٥٨ / ٣) .

(٢) رواه النسائي في المناسك (باب : " ٢٢٩ ") وابن ماجه في (المناسك باب " ٦٩ ") .

(٣) التلخيص الحبير : (ص ٢١٨ ج ١) .

(٤) رواه البخاري (٨٢١) ومسلم في (الحج ، ح رقم : ٢٦٧) والترمذي (٩١٨) والنسائي في

(المناسك باب : " ٢٠٤ ، ٢٢٩) وابن ماجه في (المناسك باب " ٦٩ ") وأحمد (١١٤ / ١) .

(٥) شرح معاني الآثار : (٢٢٤ / ٢) .

(٦) الكنز : (ص ٢٩ ج ٣) .



باب الإفاضة من عرفات بعد غروب الشمس ومن أفاض قبله فعليه دم

٢٧٠٧ - عن جابر رضى الله عنه فى حديثه الطويل : فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا حتى غاب القرص . الحديث رواه مسلم ^(١) ، وقد مر .

٢٧٠٨ - عن على بن أبى طالب رضى الله عنه ، قال : وقف رسول الله ﷺ بعرفة ، فقال : « هذه عرفة ، وهو الموقف ، وعرفة كلها موقف » . ثم أفاض حين غربت الشمس . الحديث رواه الترمذى ^(٢) وقال : حسن صحيح ، ومثله عن ابن الزبير وقد تقدم .

هذا ، وقد روى ابن جرير عن عمرو بن ميمون ، قال : حججت مع عمر فكان يلبي حتى رمى الجمرة من بطن الوادى ، ويقطع التلبية عند أول حصاة ، كما فى « كنز العمال » ^(٣) أيضا ، وروى البيهقى ^(٤) من حديث شريك ، عن عامر بن شقيق ، عن أبى وائل ، عن عبد الله ، قال : رمقت النبى ﷺ فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة بأول حصاة (وهذا إسناد حسن) ، وما فى طريق ابن خزيمة : « يكبر مع كل حصاة » يدل على أنه قطع التلبية مع أول حصاة ، وهذا ظاهر لا يخفى ، كذا فى « عمدة القارئ » ملخصا .

باب الإفاضة من عرفات بعد غروب الشمس ومن أفاض قبله فعليه دم

قوله : « عن جابر وعلى إلخ » ، قلت : قد تواترت الروايات عن النبى ﷺ أنه أفاض بعد غروب الشمس ، وقد قال : « خذوا عنى مناسككم » ^(٥) فالظاهر أن الوقوف إلى غروب الشمس واجب ، ومن فاتته واجب فى الحج لزم جبره بالدم كما سيأتى فى أبواب الجنایات .

(١) تقدم .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) الكنز : (ص ٢٩ ، ج ٣) .

(٤) السنن الكبرى : (١٣٧/٥) .

(٥) تقدم .



٢٧٠٩ - عن المسور بن مخرمة ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ بعرفات ، ثم قال : « أما بعد ، فإن أهل الشرك كانوا يدفعون من هذا الموضع إذا كانت الشمس على رؤوس الجبال ، كأنها عمائم الرجال على رؤوسها ، وإنا ندفع بعد أن تغيب » . أخرجه الحاكم وصححه « دراية » وأقره الذهبي على تصحيحه على شرط الشيخين في « تلخيص المستدرک » ^(١) .

قوله : « عن المسور بن مخرمة إلخ » ، قلت : دلالة على وجوب الوقوف إلى غروب الشمس ظاهرة ، حيث جعل النبي ﷺ الإفاضة قبل الغروب من هدى المشركين ، وخالفهم في ذلك ، ولكن يرد عليه أنه ﷺ جعل الدفع من مزدلفة بعد طلوع الشمس من هديهم أيضا وخالفهم ، وليس الدفع منها قبل الطلوع واجب ، بل سنة عندنا وعند الفقهاء كلهم ، كما صرح به في « المغنى » نعم ! قد روى عن عمرو بن شعيب رفعه قال : « من جاوز وادى عرفات قبل أن تغيب الشمس فلا حج له » ، أخرجه ابن حزم وضعفه ، كما في « عمدة القارئ » ^(٢) ولكنه قد تأيد بما ثبت من فعله ﷺ في المتواتر من الأحاديث ، فصح الاستدلال به على وجوب الوقوف إلى غروب الشمس ، ولم يرد مثل ذلك في الدفع من مزدلفة بعد الطلوع ، فلم نقل بوجوبه .

قال ابن قدامة : وعلى من دفع قبل الغروب دم في قول أكثر أهل العلم (لقول ابن عباس : من ترك نسكا فعليه دم يجزئه شاة) منهم عطاء ، والثوري ، والشافعي ، وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وقال ابن جرير : عليه بدنة ، وقال الحسن بن أبي الحسن ، عليه هدى من الإبل ، فإن دفع قبل الغروب ثم عاد فوقف حتى غربت الشمس فلا دم عليه ، وبهذا قال مالك ، والشافعي ، وقال الكوفيون ، وأبو ثور : عليه دم ؛ لأنه بالدفع لزمه دم ، فلم يسقط برجوعه كما لو عاد بعد غروب الشمس ، كذا في « المغنى » ^(٣) .

قلت : لا يقول أبو حنيفة وصاحبه بلزوم الدم في مسألة الرجوع نهارا ، وإنما قال به

(١) الدراية : (١٩٤) والحاكم (٢٧٧/٢) .

(٢) عمدة القارئ : (ص ٦٨٠ ج ٤) .

(٣) المغنى : (ص ٤٣٣ ج ٣) .



باب لو مكث قليلاً بعد غروب الشمس لعذر فلا بأس به

٢٧١٠ - عن عائشة رضى الله عنها : أنها كانت تدعو بشراب فتفطر ثم تفيض .
رواه ابن أبي شيبة ^(١) ، وإسناد صحيح ، « دراية » .

زفر منا ، كما بسطه في « البدائع » ^(٢) نعم ! لو دفع قبل الغروب ثم رجع بعد ما غربت الشمس لا يسقط عنه الدم عندهم جميعاً ، والله تعالى أعلم .

قال في « البدائع » ^(٣) : اختلفوا فيما لأجله يجب الدم ، فعلى رواية الأصل الدم يجب لأجل دفعه قبل الإمام ، وعلى رواية ابن شجاع يجب لأجل دفعه قبل غروب الشمس ، والقدروري اعتمد على هذه الرواية ، وقال : هي الصحيحة ، والمذكور في الأصل مضطرب اهـ .

قلت : وما ذكرنا في المتن من الأحاديث وفي الحاشية من الآثار إنما يقتضى وجوب الوقوف إلى الغروب لا إلى دفع الإمام ، نعم ، قال ابن قدامة في المغنى قال أحمد : لا يعجبني أن يدفع إلا مع الإمام ، وسئل عن رجل دفع قبل الإمام بعد غروب الشمس ؟ فقال : ما وجدت عن أحد أنه سهل فيه ، كلهم يشدد فيه اهـ . وهذا كحكاية الإجماع على وجوب الدفع مع الإمام ، أى الوالى الذى إليه أمر الحج ، والله تعالى أعلم .

باب لو مكث قليلاً بعد غروب الشمس لعذر فلا بأس به

قوله : « عن عائشة إلخ » ، احتج به صاحب الهداية على جواز المكث القليل بعد غروب الشمس وإفاضة الإمام ، ويجوز أنها فعلت ذلك للاحتياط فى تمكن الوقت ، كذا قاله المحقق فى « الفتاح » ^(٤) .

وفى أن الصوم يحتاج إلى الاحتياط فى تمكن الوقت أيضاً ، فلما أفطرت اندفع احتمال

(١) الدراية : (٢٩٥) .

(٢) البدائع : (ص ١٢٧ ج ٢) .

(٣) البدائع : (١٢٧/٢) .

(٤) فتح البارى : (٣٧٦/٢) .



٢٧١١ - عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : خرجت مع عبد الله ، فلما وقفنا بعرفات غابت الشمس ، فقال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب ، قال : فما أدري أكلام ابن مسعود أسرع أو إفاضة عثمان ؟ قال : فأوضح الناس ، ولم يزد ابن مسعود على العنق حتى أتى جمعا . رواه أحمد ^(١) ، كذا في « فتح الباري » ^(٢) . وهو صحيح أو حسن على قاعدته .

الاحتياط في ذلك ، نعم ! يمكن أن يقال : إن الإفطار بشرية من ماد ونحوه ليس من التأخير في شيء أو أنها فعلت ذلك لأجل تأخير الإمام فأ الدفع ، وقد تقدم عن « المغني » أن الإفاضة بعد غروب الشمس إنما تجب إذا لم يؤخر الإمام ، وإلا فلا يدفع إلا معه وإن غربت الشمس ، ولا دلالة في أثر عائشة أنها دعت بشراب بعد إفاضة الإمام كما ادعاه صاحب الهداية فإن ثبت ففيه الحجة ، والله تعالى أعلم .

ولو أبطل الإمام بالدفع بعد غروب الشمس دفعوا قبله ؛ لأنه لا موافقة في « مخالفة السنة » ^(٣) كذا في « غنية الناسك » ^(٤) وهو محمول على التأخير الزائد فافهم .

قوله : « عن عبد الرحمن بن يزيد إلخ » ، دلالة على جواز المكث القليل بعد غروب الشمس ظاهرة ، وأما بعد إفاضة الإمام فلا ، والله تعالى أعلم ، ومقتضى القياس جواز التأخير فإن ليلة الجمع وقت للوقوف بعرفة أيضا ، بل قال مالك : إن وقت الوقوف هو الليل والنهار تبع له ، قال ابن بطال : اختلفوا إذا دفع من عرفة ولم يقف بها ليلا ، فذهب مالك إلى أن الاعتماد في الوقوف بعرفة على الليل من ليلة النحر ، والنهار من يوم عرفة تبع له ، وقال أبو حنيفة ، والثوري ، والشافعي : الاعتماد على النهار من يوم عرفة من وقت الزوال ، والليل كله تبع ، فإن وقف جزءا من النهار أجزأه ، وإن وقف جزءا من الليل أجزأه ، إلا أنهم يقولون : إن وقف جزءا من النهار بعد الزوال دون الليل كان عليه دم

(١) رواه أحمد (١ / ٤١٠) والبخاري في (الحج باب " ٩٩ ") .

(٢) الفتح : (ص ٤٢٤ ج ٣) .

(٣) قوله : « مخالفة السنة » سقط من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

(٤) غنية الناسك : (٨٧) .



باب الاشتباه في يوم عرفة

٢٧١٢ - عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد مرفوعا : « يوم عرفة اليوم الذي يعرف الناس فيه » . رواه أبو داود في المراسيل مرسلا ، فإن عبد العزيز تابعى . « التلخيص الحبير » ^(١) .

(أى إن دفع قبل الغروب) فإن وقف جزءا من الليل دون النهار لم يجب عليه دم كذا في « عمدة القارئ » ^(٢) فمن وقف بها في النهار وأخره إلى الليل شيئا فقد أطل الوقوف في محله وقت ، ولكنه أساء لمخالفة السنة ، فإن فعل ذلك بعذر فلا بأس به .

باب الاشتباه في يوم عرفة

قوله : « عن عبد العزيز إلخ » ، قلت : وإذا اعتضد المرسل بطريق أخرى مرسله أو بمرفوع صلح للاحتجاج به عند الكل ، كما ذكرناه في المقدمة ، وههنا كذلك ، فقد جاء مرسلا عن عطاء ، ومرفوعا متصلا عن عائشة رضى الله عنها ، وهذا المرسل وما وافقه من المرفوع الذى بعده أصل عظيم في باب الاشتباه في يوم عرفة ، قال في « غنية الناسك » : وإذا اشتبه هلال ذى الحجة ، فوقفوا يوما بعد إكمال ذى القعدة ثلاثين على ظن أنه يوم عرفة ، ثم تبين بشهادة قوم أن ذلك اليوم كان يوم النحر ، لا تقبل شهادتهم ، ويجزئهم وقوفهم استحسنانا ، حتى الشهود للخرج الشديد ، ثم أطل في فروع المسألة إلى أن قال : وهل الحكم في هلال ذى الحجة كهلال شوال أو كهلال رمضان ؟ قولان مصححان ، والأول هو المذهب ، إلا أنه لا عبرة باختلاف المطالع في هلال رمضان وشوال على ظاهر الرواية ، وهو المعتمد عندنا وعند المالكية ، والحنابلة ، فيلزم أهل الشرق برواية أهل المغرب ، وأما في هلال ذى الحجة فظاهر كلامهم هنا اعتبار اختلاف المطالع فيه ، كما يعلم من هذه المسائل ، تأمل ، ثم اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربعة وعشرين فرسخا « رد المحتار » ^(٣) والفرسخ ثلاثة أميال كما يفهم من كلامه .

(١) التلخيص : (ص ٢١٧ ج ١) .

(٢) عمدة القارئ : (٤ / ٦٨٠) .

(٣) رد المحتار : (٨٥)

٢٧١٣ - وله شاهد ، فقد رواه مجاهد ^(١) بن إسماعيل عن سفيان ، عن ابن المنكدر ، عن عائشة مرفوعاً بلفظ : « عرفة يوم يعرف الإمام » تفرد به مجاهد ، قال البيهقي ^(٢) ، قال : ومحمد بن المنكدر عن عائشة مرسل ، كذا قال ، وقد نقل الترمذي عن البخاري أنه سمع منها ، وإذا ثبت سماعه منها أمكن سماعه من أبي هريرة ، فإنه مات بعدها ، « التلخيص الحبير » .

٢٧١٤ - عن مسلم بن خالد ، عن ابن جريج ، قال : قلت لعطاء : رجل حج أول ما حج ، فأخطأ الناس بيوم النحر ، أيجزىء عنه ؟ قال : نعم ، قال : وأحسبه قال : قال رسول الله ﷺ : « فطركم يوم تفطرون ، وأضحاكم يوم تضحون » قال : وأراه قال : « وعرفة يوم تعرفون » . رواه الشافعي ^(٣) واللفظ له ، والترمذي ^(٤) واستغربه وصححه « التلخيص الحبير » ^(٥) .

قال في « البدائع » ^(٦) : ولو اشتبه هلال ذى الحجة ، فوقفوا بعرفة بعد أن أكملوا عدة ذى القعدة ثلاثين يوماً ، ثم شهد الشهود أنهم رأوا الهلال يوم كذا ، وتبين أن ذلك اليوم كان يوم النحر فوقفهم صحيح ، وحجتهم تامة استحساناً والقياس أن لا يصح ، وجه القياس أنهم وقفوا في غير وقت الوقوف فلا يجوز ، كما لو تبين أنهم وقفوا يوم التروية ، وأى فرق بين التقديم والتأخير ؟ والاستحسان ما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « صومكم يوم تصومون ، وأضحاكم يوم تضحون ، وعرفتكم يوم تعرفون » ^(٧) وروى « وحجكم

(١) في الجوهر النقي محمد بن إسماعيل (ص ٢٥١ ج ١) .

(٢) السنن الكبرى : (١٧٥ / ٥) .

(٣) المسند : (ص ٧٣) ، كتاب العيدين .

(٤) رواه في : ٦ - كتاب الصوم ، ١١ - باب ما جاء الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون ، رقم : (٦٩٧) .

(٥) التلخيص : (٢٥٦ / ٢) وأبو داود في (الصيام باب " ٥ ") والبيهقي (٣ / ٣١٧ ، ٤ / ٢٥٢ ، ٥ / ١٧٥ ، ١٧٦) والدارقطني (٢ / ١٦٣ ، ٢٢٤) والكتز (٢٣٧٦١ ، ٢٣٧٦٢) والقرطبي في

« التفسير » (١٢ / ١٠٠) وابن القيسراني (٥٠٥) .

(٦) البدائع : (١٢٦ / ٢) .

(٧) تقدم .

باب الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان وإقامة وترك التطوع بينهما

٢٧١٥ - عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما ، قال : جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع ليس بينهما سجدة ، وفي رواية : جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع ، صلى المغرب ثلاثا ، والعشاء ركعتين بإقامة واحدة . رواهما مسلم في « صحيحه » ^(١) .

٢٧١٦ - وعنه : أنه أتى المزدلفة فأذن وأقام ، فصلى المغرب ثلاثا ، ثم التفت إلينا فقال : الصلاة فصلى العشاء ركعتين . كذا ذكره أبو داود موقوفا . ورواه من وجه آخر مرفوعا عن ابن عمر . « دراية » قلت : وقد سكت الحافظ عنهما ، وكذا أبو داود ^(٢) في « سننه مع البذل » .

يوم تحجون « فقد جعل النبي ﷺ وقت الوقوف أو الحج وقت تقف أو تحج فيه الناس ، المعنى فيه من وجهين : أحدهما ما قال بعض مشايخنا : إن هذه شهادة قامت على النفى ، وهى نفى جواز الحج ، والشهادة على النفى باطلة والثانى أن شهادتهم جائزة مقبولة ، لكن وقوفهم جائز أيضا ؛ لأن هذا النوع من الاشتباه مما يغلب ، ولا يمكن التحرز عنه ، فلو لم نحكم بالجواز لوقع الناس فى الحرج ، بخلاف ما إذا تبين أن ذلك اليوم كان يوم التروية ؛ لأن ذلك نادر غاية الندرة ، فكان ملحقا بالعدم ؛ ولأنهم بهذا التأخير بنوا على دليل ظاهر واجب العمل به وهو وجوب إكمال العدة إذا كان بالسماء علة فعذروا فى الخطأ بخلاف التقديم ، فإنه خطأ غير مبنى على دليل رأسا ، فلم يعذروا فيه اهـ .

باب الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان وإقامة وترك التطوع بينهما

قوله : « عن ابن عمرو عنه وعن جابر إلخ » ، قلت : دلالتهم على معنى الباب ظاهرة ، وفى حديث جابر الطويل الثابت فى « صحيح مسلم » ^(٣) وغيره : أنه ﷺ صلى المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان واحد وإقامتين ، وبه قالت الأئمة الثلاثة ، وزفر والطحاوى منا ، وقال الخطائى : هو قول أهل الرأى ، وذكر ابن عبد البر : أن الجوزجاني

(١) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٤٧ - باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ، رقم : (٢٨٨) .

(٢) رواه فى : ٥ - كتاب المناسك ، ٦٥ - باب الصلاة بجمع ، رقم : (١٩٣٣) .

(٢) تقدم .

٢٧١٧ - عن جابر بن عبد الله ، قال : صلى رسول الله ﷺ المغرب والعشاء بجمع بأذان واحد وإقامة ، ولم يسبح بينهما ، رواه ابن أبي شيبة ^(١) عن حاتم بن إسماعيل ، عن جعفر بن محمد ، عنه به . « زيلعي » قلت : رجاله كلهم ثقات من رجال مسلم ، وهو جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر ، فسقط عن أبيه في الكتابة ، وإلا لكان الحديث منقطعاً ، ولكن الزيلعي والحافظ ابن حجر لم يعلاهما به ، وقال أبو داود : الحديث أسنده حاتم بن إسماعيل في الحديث الطويل ، وافق حاتم بن إسماعيل على إسناده محمد بن علي الجعفي ، عن جعفر عن أبيه ، عن جابر ، إلا أنه قال : فصلى المغرب والعشاء بأذان وإقامة اهـ . فالحديث متصل مرفوع .

حكاه عن محمد بن الحسن ، عن أبي حنيفة رحمه الله ، والمشهور من مذهب الحنفية أنه يؤذن للأولى ويقيم لها ، ولا يؤذن للثانية ولا يقيم لها ، كما في « الهداية » ووجه الجمع بين مختلف الحديث في هذا الباب عندنا أن الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ في إفراة الإقامة للمغرب والعشاء محمولة على أن رسول الله ﷺ جمع بينهما من غير تخلل شيء من التعشى وحل الرحال بينهما .

وأما أحاديث الإقامة فمحمولة على أن بعض أصحاب النبي ﷺ صلوا المغرب ثم أناخوا الإبل وحلوا الرحال ، كما يدل عليه رواية أسامة بن زيد عند البخاري : وتعشوا كما يدل عليه رواية ابن أبي شيبة بلفظ : فلما أتى جمعا أذن وأقام فصلى المغرب ثلاثاً ثم تعشى ثم أذن وأقام فصلى العشاء ركعتين ، ومعناه : تعشى بعضهم بحضرة رسول الله ﷺ وبإذنه ، ومثل هذا التوجيه للجمع بين مختلف الأحاديث شائع كثير الوقوع فيها ، فالعجب من الشيخ ابن الهمام حيث لم يتنبه لهذا الوجه ، ويقول : كيف يسوغ للمصنف أن يعتبر هذا حديثاً حجة عن رسول الله ﷺ ؟ فإنه جمع بين المتضادين ؛ لأنه يستلزم اعتقاد أنه تعشى ولا تعشى وأفرد الإقامة ولا أفرداها ، والله الموفق اهـ . من « بذل المجهود » ^(٢) مختصراً .

(١) رواه ابن أبي شيبة : ٢٠٥ - من كان يجمع بين الصلاتين بجمع ، رقم : (٤) .

(٢) بذل المجهود : (١٥٧/٣) .

٢٧١٨ - وفي الباب ^(١) عن أبي أيوب الأنصاري : أن رسول الله ﷺ صلى بجمع المغرب ثلاثا ، والعشاء ركعتين بإقامة واحدة . وفيه جابر الجعفي ، وهو إن كان ضعيفا فقد تابعه محمد بن أبي ليلي عن عدي عند الطبراني أيضا ، فيقوى كل واحد منهما بالآخر « فتح الباري » .

٢٧١٩ - قلت : وقد رواه أبو حنيفة في « مسنده » ^(٢) عن أبي إسحاق ، عن عبد

قلت : وهذا جمع حسن ، ولكن الذي اتفق عليه الصحيحان ^(٣) : أنه ﷺ جمع بينهما بأذان وإقامتين ، فقد أخرج مسلم كذلك عن جابر ، وعند البخاري ^(٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع ، كل واحدة منهما بإقامة ولم يسبح بينهما ، ولا على إثر واحدة منهما ، فإن لم يرجح ما اتفق عليه الشيخان على ما انفرد به مسلم وأبو داود حتى تساقطا ، كان الرجوع إلى الأصل يوجب تعدد الإقامة لتعدد الصلاة كما في الفوائت ، بل أولى ؛ لأن الثانية ههنا وقتية ، فإذا أقيم للأولى المتأخرة عن وقتها كانت الحاضرة أولى أن يقام لها بعدها ، قاله المحقق ابن الهمام في « فتح القدير » ^(٥) .

فالراجح دليلا ودراية ما رواه الجوزجاني ، عن محمد ، عن أبي يوسف ، عن أبي حنيفة ، وبه أخذ زفر والطحاوي ، وإن كان المشهور عن الإمام برواية ما ذكره صاحب « الهداية » من ظاهر الرواية ، ويمكن أن يقال في الاستدلال لظاهر الرواية : أن رواية جابر عند مسلم وحديث ابن عمر عند البخاري وإن كان أرجح صحة وقوة في الإسناد ، ولكن سياقهما موافق للقياس ، ليس فيه زيادة ، وحديث جابر عند ابن أبي شيبة وحديث ابن

(١) المصدر السابق ، رقم : (١) .

(٢) المسند : (١١٩) .

(٣) تقدم .

(٤) رواه في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٩٦ - باب من جمع بينهما ولم يتطوع ، رقم : (١٦٧٣) .

(٥) فتح القدير : (٣٧٧/٣) .

الله بن يزيد الخطمي ، عن أبي أيوب مرفوعا : صلى المغرب والعشاء بجمع بأذان وإقامة واحدة . وهو سالم عن الجعفى ، وسند صحيح .

باب إذا جمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة بفصل جمع بينهما بأذان وإقامة
٢٧٢٠ - عن ابن مسعود : أنه أتى المزدلفة حين الأذان بالعمرة أو قريبا من ذلك ، فأمر رجلا ، فأذن وأقام ، ثم صلى المغرب ، وصلى بعدها ركعتين ، ثم دعا بعشائه فتعشى

عمر عند أبي داود هما مذكوران فى المتن قد سيقا على خلاف ما يقتضيه القياس ، فكان ذلك دليلا على حفظ رواتهما مالم يحفظه غيرهم ، ولما كان الجمع بين الصلاتين على خلاف القياس يرجح كفيته أيضا ما يضاد القياس لا ما يوافقه ، لإتيان رواية بزيادة لم يحفظها غيره ، على أنه قد علمنا بكلا الروایتين حيث قلنا : إذا جمع بين المغرب والعشاء من غير فصل بينهما اكتفى بأذان واحد وإقامة واحدة لهما ، وإذا كان ذلك لفصل جمع بينهما بإقامتين ، ولا يخفى أن إعمال الدليلين أولى من إعمال أحدهما وإهمال الآخر فافهم ، على أن حديث جابر الطويل ^(١) قد ذكر فيه حاتم بن إسماعيل أنه رضي الله عنه صلى المغرب والعشاء بأذان وإقامة ، كما نص عليه أبو داود ، فلم يبق ما رواه مسلم فى هذا الحديث أنه صلاهما بأذان وإقامتين متفقا عليه ، وكذا الروايات عن ابن عمر مختلف فيها ، كما لا يخفى على من راجع « شرح معانى الآثار » « شرح مسلم للنووى » ، فأخذنا المتفق عليه المتيقن وتركنا المختلف فيه الغير المتيقن ، والله تعالى أعلم ، وحديث أبي أيوب يؤيد ما رواه حاتم بن إسماعيل عن جعفر ، عن أبيه عن جابر : قال فى جامع مسانيد الإمام : أخرجه الحافظ محمد بن المظفر فى « مسنده » عن الحسين بن الحسين ، عن أبي على أحمد بن عبد الله بن محمد الكندى ، عن على بن معبد بن شداد ، عن الإمام محمد بن الحسن ، عن أبي حنيفة اهـ .

باب إذا جمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة بفصل جمع بينهما بأذان وإقامة

قوله : « عن ابن مسعود إلخ » ، فيه دلالة على معنى الباب ظاهرة ، ولكن فيه أنه أذن وأقام لكل صلاة ، والحنفية لا يقولون بأذانين ، وإنما قالوا بإقامتين عند الجمع بينهما

ثم أمر - أى رجلا - فأذن وأقام، ثم صلى العشاء ركعتين . الحديث رواه البخارى ^(١) ،
ووقع عند الإسماعيلي فى هذا الحديث : ولم يتطوع قبل كل واحدة منهما ولا بعدها ،
كذا فى « فتح البارى » .

بفصل ، ولعل أصحاب ابن مسعود تفرقوا عنه ، فأذن لهم ليجمعوا ليجمع بهم ، وقد
أخرج الطحاوى ^(٢) بسند صحيح عن عمر رضى الله عنه : أنه جمع بينهما بأذانين
 وإقامتين ، وقد أخذ بظاهره مالك ، وهو اختيار البخارى وروى ابن عبد الرحمن أحمد بن
 خالد أنه كان يتعجب من مالك ، حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين ،
 مع كونه موقوفا ، ومع كونه لم يروه ، ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع . قال
 ابن عبد البر : وأعجب أنا من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة ، وهو أن يجمع
 بينهما بأذان وإقامة واحدة ، وتركوا ما روى فى ذلك عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدلون به
 أحدا . « فتح البارى » ^(٣) .

قلت : وقد عرفت أن الحنفية لم يتركوا حديث ابن مسعود ، بل عملوا به إذا كان
 الجمع بينهما يفصل ، كما قد ورد عنه أنه تعشى بينهما ، وأما إذا كان الجمع بينهما بلا
 فصل فلم يثبت عن ابن مسعود فى ذلك شيء فأخذنا فيه بما رواه أهل المدينة ، وأما جمعه
 بأذانين فى صورة الفصل فلعل ذلك لم يثبت عنه ، وقد رواه زهير بالشك ، كما يدل عليه
 سياق البخارى ، وأخرجه البيهقى من طريق عبد الرحمن بن عمرو عن زهير بالشك ،
 وقال فيه : ثم أمر قال زهير : أرى فأذن وأقام كذا قاله الحافظ فى « الفتح » ^(٤) .

وفى « كتاب الآثار » ^(٥) : محمد قال : أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ،

(١) رواه فى ٢٥ - كتاب الحج ، ٩٧ - باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما ، رقم : (١٦٧٥) .

(٢) شرح معانى الآثار : (٢١١/٢) .

(٣) فتح البارى : (٤١٩/٣) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) الآثار : (٥٢ ، ٥٣) .



.....

في الصلاة بجمع قال : إذا صليتهما بجمع صليتهما بإقامة واحدة ، وإن تطوعت بينهما فاجعل لكل واحدة إقامة ، قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، ولا يعجبنا أن يتطوع بينهما اهـ . وفي حديث ابن مسعود : أنه صلى المغرب ركعتين ، والأفضل عندنا أن لا يتشاغل بينهما يتطوع ولا غيره ؛ لأن النبي ﷺ لم يتشاغل بينهما بشيء ففعل ابن مسعود محمول على بيان الجواز ، فإن تطوع بينهما أو تشاغل بشيء أعاد الإقامة للعشاء ؛ لأنها انقطعت عن الإعلام الأول ، فاحتاجت إلى إعلام آخر ، كذا في « البدائع »^(١) .

قال الحافظ في « الفتح » : ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة ؛ لأنهم اتفقوا على أن السنة الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ، ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما انتهى ، قال الحافظ : ويعكر على نقل الاتفاق فعل ابن مسعود اهـ . قلت : فعله محمول على بيان الجواز ، والإجماع على سنية ترك التنفل بينهما لا ينفي الجواز كما لا يخفى . قال الحافظ في حديث ابن عمر عند البخاري : ولم يسبح بينهما ، ولا على إثر كل واحدة منهما : أي عقبها ، يستفاد منه أنه ترك التنفل عقب المغرب والعشاء كليهما ، ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة صرح بأنه لم يتنفل بينهما ، بخلاف العشاء فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يتنفل عقبها ، لكنه تنفل بعد ذلك في أثناء الليل ، ومن ثم قال الفقهاء : تؤخر سنة العشائين عنهما اهـ . والمعتمد أن يصلى بعدهما سنة المغرب والعشاء والوتر ، هذا هو مذهب الأحناف والشوافع ، فقد قال النووي في « شرح مسلم » : ومذهبنا استحباب السنن الراجعة ، لكن يفعلها بعدهما لا بينهما . قلت : قد تفرد ابن أبي ذئب عن الزهري بزيادة : « ولا على إثر كل واحدة منهما » ، وكذا وقع عند الإسماعيلي من رواية شعبة عن أبي ذئب في حديث عبد الله بن مسعود : ولم يتطوع قبل كل واحد منهما ولا بعدها ، كما في « فتح الباري »^(٢) .

(١) البدائع : (٢ / ١٠٥) .

(٢) فتح الباري : (٣ / ٤١٩) .



والمحفوظ عن رسول الله ﷺ ترك التطوع بينهما ، وأما أنه لم يتطوع بشيء بعدهما فلم يصرح به إلا ابن أبي ذئب علي ما أدى إليه نظري ، وفي رواياته عن الزهري اضطراب ؛ لأنه سأل عن شيء فأجابه ، فرد عليه ، فتقالوا ، فحلف الزهري أن لا يحدثه ، ثم ندم ابن أبي ذئب ، فسأل الزهري أن يكتب له أحاديث من حديثه ، فكتب له فكان يحدث بها ، كذا في « التهذيب » وإذا تفرد الراوي بشيء يعم به البلوى فهو شاذ عندنا ، كما قدمناه في مقدمة الكتاب . والذي أجمع عليه الرواة أنه ﷺ لم يسبح بينهما ، ولا يعجبنا أن يتطوع بينهما ، كما قاله محمد وقد تقدم ذكره ، وأما التطوع بعدهما فهو حسن عندنا لاسيما وقد ورد الترغيب عن الشارع في إحياء ليلة الظهر وليلة النحر قولاً ، كما مر في باب النوافل من هذا الكتاب عن عباده بن الصامت رضى الله عنه مرفوعاً : « من أحيى ليلة الفطر والأضحى لم يمّت قلبه يوم تموت القلوب » ^(١) وسنده حسن وكذا عن أبي أمامة ، ومعاذ بن جبل ، وهو عام للحج وغيره ، ومن ادعى تخصيصه بغير الحج فليأت ببرهان عليه .

وأما ما رواه ابن أبي ذئب في حديثي ابن عمر وابن مسعود من : أنه ﷺ ، لم يصل على إثر كل واحدة من العشاين ، فلا يصح مخصصاً ؛ لكونه من بيان واقعة حال تحتل الوجوه ، فكأنه ﷺ ترك التطوع بعدهما لعذر قد عرض له ، أو أنه تركه عقبهما معاً ، ثم تطوع في أثناء الليل ، ولم يطلع عليه الراوي ، وغير ذلك من الاحتمالات ، وقد تقرر في الأصول تقديم القول على الفعل كما مر غير مرة ، فلا يكون التطوع بعد العشاين في ليلة النحر خلاف السنة ولا بدعة كما يوهمه كلام ابن القيم في « زاد المعاد » ^(٢) ونصه : فصلي

(١) الترغيب (١٥٣/٢) المجمع (١٩٨/٢) وإتحاف (٤١٠/٣ ، ٢٠٦/٥) والمغنى عن حمل الأسفار (٣٦٧/١) والكتز (١٢٠٧٧) .

قال الشيخ الألباني في « الضعيفة » : (٥٢٠) : « موضوع » .

(٢) زاد المعاد : (٢٣٢/١) .

٢٧٢١ - عن أسامة بن يزيد مرفوعاً : فجاء المزدلفة ، فتوضأ فأسبغ ، ثم أقيمت الصلاة ، فصلّى المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بعيره فى منزله ، ثم أقيمت الصلاة ، فصلّى ولم يصل بينهما . رواه البخارى ^(١) " فتح البارى " .

المغرب قبل حط الرحال وتبريك الجمال ، فلما حطوا رحالهم أمر ، فأقيمت الصلاة ، ثم صلى عشاء الآخرة ثم نام حتى أصبح ، ولم يحى تلك الليلة ، ولا صح عنه فى إحياء ليلتى العيدين شىء اهـ . قلت : عدم الصحة لا ينفى كونه حسناً ، وقد أثبتناه فى الجزء السابع من الكتاب أن حديث عبادة فى هذا الباب حسن ، وقد تأيد بحديث أبى أمامه ومعاذ بن جبل ، فليراجع ، والله تعالى أعلم .

قوله : " عن أسامة إلخ " ، فيه الجمع بين الصلاتين بإقامتين ، وهو عندنا لأجل وقوع الفصل بينهما بالإناخة ، ورواه مسلم ^(٢) من وجه آخر عن إبراهيم بن عتبة ، عن كريب (عن أسامة) بلفظ : فأقام المغرب ، ثم أناخ الناس ، ولم يحلوا حتى أقام العشاء فصلوا ثم حلوا قال الحافظ فى « الفتح » ^(٣) : وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين المتين يجمع بينهما ، ولا يقطع ذلك الجمع اهـ .

قلت : نعم ، ولكن لا نسلم أن الإناخة عمل يسير ، لاسيما إناخة الجماعة العظيمة دوابهم الكثيرة ، فإن ذلك أشد من التطوع بينهما بركعتين ، وإذا كان التطوع بركعتين قاطعاً للجمع كما قاله ابن المنذر : فالإناخة أولى ، ولذا جمع بينهما ، بإقامتين ، والله تعالى أعلم . قال فى « البدائع » : والقياس (أى قياس الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة) على الجمع الآخر (أى الجمع بين الظهر والعصر بعرفة) غير سديد ؛ لأن هناك الصلاة الثانية - وهى العصر - تؤدى فى غير وقتها ، فتقع الحاجة إلى إقامة أخرى للإعلام بالشروع فيها ، والصلاة الثانية ههنا - وهى العشاء - تؤدى فى وقتها ، فيستغنى عن تجديد الإعلام كالوتر مع العشاء اهـ .

(١) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٩٥ - باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ، رقم : (١٦٧٢) .

(٢) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٤٧ - باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ، رقم : (٢٧٦) .

(٣) فتح البارى : (٣١٧/٣) .



باب لا يجوز لأحد أن يصلي المغرب ليلة المزدلفة إلا بمزدلفة في وقت العشاء

وإن صلاها بعرفة أو في الطريق يجب إعادتها ما لم يطلع الفجر

٢٧٢٢ - عن أسامة بن زيد ، قال : ردت رسول الله ﷺ من عرفات ، فلما بلغ الشعب الأيسر الذي دون المزدلفة أناخ فبال ، ثم جاء فصبيت عليه الوضوء ، فتوضأ وضوءاً خفيفاً ، فقلت : الصلاة يا رسول الله ! فقال : « الصلاة أمامك » ، فركب حتى

قلت : ولكنه قد ثبت عن رسول الله ﷺ لما شغله أصحاب الأحزاب عن صلاة الظهر والعصر فقضاهما بعد الغروب ، أنه أمر بلالا ، فأذن وأقام الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ، كما ذكره في الجزء السابع من هذا الكتاب (١) ، فدل على أن كون الصلاة الثانية تؤدي في وقتها لا يغني عن تجديد الإعلام ، وقياس الصلاة المفروضة على الوتر في ذلك بعيد ، فإن الوتر لا يؤذن له ولا يقام .

باب لا يجوز لأحد أن يصلي المغرب ليلة المزدلفة إلا بمزدلفة في وقت العشاء

وإن صلاها بعرفة أو في طريق يجب إعادتها ما لم يطلع الفجر

قوله : « عن أسامة إلخ » ، قلت : وموضع الاستدلال منه قوله : « الصلاة أمامك » قال ابن القاسم (صاحب مالك رضي الله عنه) : فإن صلى قبل ذلك فعليه أن يعيد إذا أتى المزدلفة ؛ لأن النبي ﷺ قال : « الصلاة أمامك » (٢) اهـ . من « المدونة » وفي « المبسوط » (٣)

(١) سبق تخريجه .

(٢) رواه البخاري في : ٤ - كتاب الوضوء ، ٦ - باب إسباغ الوضوء .

ورواه مسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ٤٧ - باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ، رقم : (٢٧٦) .

ورواه أحمد : (٢٠٠ / ٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢١٠) .

ورواه مالك في : ٢٠ - كتاب الحج ، ٦٥ - باب صلاة المزدلفة ، رقم : (١٩٧) .

ورواه البيهقي : (٨٣ / ١ ، ١٢٠ / ٥ ، ١٢٢) .

ورواه النسائي في : ٢٤ - كتاب المناسك ، ٢٠٨ - باب النزول بعد الدفع من عرفة (٢٥٩ / ٥) .

ورواه ابن ماجه في : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٥٩ - باب النزول بين عرفات وجمع لمن كانت له

حاجة ، رقم : (٣٠١٩) .

(٣) المبسوط : (٦٢ / ٤) .



أتى المزدلفة فصلى ثم رد الفضل رسول الله ﷺ غداة جمع . للسته ^(١) إلا الترمذى
« جمع الفوائد » ^(٢) .

للسرخسى : قال ﷺ : « الصلاة أمامك » ولم يرد بها فعل الصلاة ؛ لأن فعل الصلاة
بمكان وهو معه ، فإذا أراد به الوقت ، أو المكان ، فإن كان أراد به المكان فقد بين اختصاص
أداء الصلاة بمكان وهو المزدلفة ، فلا يجوز في غيرها ، وإن كان المراد به الوقت فقد تبين
أن وقت المغرب في حق الحاج لا يدخل بغروب الشمس ، وأداء الصلاة قبل الوقت لا
يجوز ، والدليل عليه أنه مأمور بالتأخير ، لا لأن في الاشتغال بالصلاة انقطاع سيره ؛ لأن
أداء الصلاة في وقتها فريضة فلا يسقط بهذا العذر ، ولكن الأمر بالتأخير للجمع بينهما
بالمزدلفة ، وهذا المعنى يفوت بأداء المغرب في طريق المزدلفة ، فعليه الإعادة بعد الوصول
إلى المزدلفة ، ليصير جمعا بين الصلاتين اهـ . ونقل ابن المنذر عن الكوفيين وعن ابن
القاسم صاحب مالك وجوب الإعادة ، وعن أحمد : إن صلى أجزأه ، وهو قول أبي
يوسف والجمهور ، قاله الحافظ في « الفتح » ^(٣) .

قال ابن المنذر : لا اختلاف بينهم أن السنة أن يجمع الحاج بين المغرب والعشاء ،
والأصل في ذلك أن النبي ﷺ جمع بينهما . رواه جابر ، وابن عمر ، وأبو أيوب ،
وأحاديثهم صحاح ، كذا في « المغنى » ^(٤) .

وفي « البدائع » : ولو صلى المغرب بعد غروب الشمس قبل أن يأتي مزدلفة ، فإن كان
يمكنه أن يأتي مزدلفة قبل طلوع الفجر لم تجز صلاته ، وعليه إعادتها ما لم يطلع الفجر في
قول أبي حنيفة ، ومحمد ، وزفر والحسن ، وقال أبو يوسف : تجزئه وقد أساء ، وعلى
هذا الخلاف إذا صلى العشاء في الطريق بعد دخول وقتها ، وجه قوله : أنه أدى المغرب
والعشاء في وقتيهما ؛ لأنه ثبت كون هذا الوقت وقتا لهما بالكتاب العزيز ، والسنن
المشهورة المطلقة عن المكان ، إلا أن التأخير سنة ، وترك السنة لا يسلب الجواز ، بل يوجب

(١) انظر الحاشية السابقة .

(٢) جمع الفوائد : (١٨٤ / ١) .

(٣) فتح الباري : (٤١٥ / ٣) .

(٤) المغنى : (٤٣٨ / ٣) .



الإساءة ولهما ما روى ، فذكر حديث أسامة هذا ، وفيه : فقلت : الصلاة يا رسول الله ! فقال : « الصلاة أمامك » ، وروى أنه ﷺ قال : « المصلي أمامك » ^(١) ، فجاء مزدلفة ، الحديث ، فدل على اختصاص جوازها في حال الاختيار والإمكان بزمان ومكان ، وهو وقت العشاء بمزدلفة ، ولم يوجد ، فلا يجوز ويؤمر بالإعادة في وقتها ومكانها ما دام الوقت قائما فإن لم يعد حتى طلع الفجر أعاد إلى الجواز عندهما أيضا ؛ لأن الكتاب العزيز والسنن المشهورة تقتضي الجواز ، وحديث أسامة رضى الله عنه يقتضي عدم الجواز ، وأنه من أخبار الآحاد ، ولا يجوز العمل بخبر الواحد على وجه يتضمن بطلان العمل بالكتاب والسنن المشهورة ، فيجمع بينهما فيعمل بخبر الواحد فيما قبل طلوع الفجر ، ويؤمر بالإعادة ، ويعمل بالكتاب العزيز والسنن المشهورة فيما بعد طلوعه ، فلا تأمره بالإعادة عملا بالدلائل بقدر الإمكان ، هذا إذا كان يمكن أن يأتي مزدلفة قبل طلوع الفجر ، وإن لم يمكنه ذلك فإنه يجوز بلا خلاف ، هكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة ؛ لأن بطلوع الفجر يفوت وقت الجمع اهـ . ملخصا .

قلت : ويمكن أن يقال في تقرير الاستدلال : إن الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة واجب ، بدليل حديث أسامة هذا ، وليس بفرض ؛ لكونه من خبر الآحاد فمن صلى المغرب قبل غياب الشفق أو بعده قبل الوصول إلى المزدلفة فقد ترك الواجب ، فيؤمر بإعادة الصلاة ما دام يمكن تداركه ، ولا يؤمر بها بعد طلوع الفجر ؛ لفوت وقت الجمع ، وعدم إمكان تدارك هذا الواجب بفوته ، فيحكم بصحة الصلاة مع النقصان ، ولا يحكم بالبطلان ، فإن ترك الواجب لا يبطل الصلاة ، وإنما يورث فيها نقصانا بوجب إعادة ما أمكن تداركه ، والله تعالى أعلم .

قال الحافظ في « الفتح » في حديث أسامة هذا : وأغرب الخطابي فقال : فيه دليل على أنه لا يجوز أن يصلى الحاج المغرب ، إذا أفاض من عرفة حتى يبلغ المزدلفة ، ولو أجزأته في غيرها لما أخرها النبي ، عن وقتها المؤقت لها في سائر الأيام اهـ . قلت : وليت شعري أى غرابة فيه ؟ وقد قالت الحنفية والكوفيون بعين ما قاله ، واحتجوا على ذلك ،

(١) رواية النسائي في الحاشية السابقة .



٢٧٢٣ - عن جابر : أنه كان يقول : « لا صلاة إلا بجمع » . أخرجه ابن المنذر بإسناد صحيح ، « فتح الباري » ^(١) .

٢٧٢٤ - عن ابن مسعود ، أنه قال : هما صلاتان تحولان عن وقتها : صلاة المغرب بعد ما يأتي الناس المزدلفة ، والفجر حين يبرز الفجر ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يفعله . رواه البخاري ^(٢) « فتح الباري » .

بحديث أسامة هذا ، وبحديث ابن مسعود رضى الله عنه مرفوعا : « إن هاتين الصلاتين قد حولتا عن وقتها في هذا المكان » ^(٣) وسيأتى .

قوله : « عن جابر إلخ » ، قلت : دلالة على عدم جواز الصلاة قبل الوصول إلى المزدلفة ظاهرة ، فإن مثل هذا الكلام يتبادر منه عدم الصحة ، كقوله ﷺ : « لا صلاة إلا بأم الكتاب » ^(٤) ونحوه ، ولقائل أن يحمله على عدم الكمال ، ولكننا حملناه على عدم الصحة ؛ لكونه متبادرا منه ظاهرا ؛ ولما في حديث أسامة السابق ، وحديث عبد الله بن مسعود اللاحق من الدلالة عليه ، وإذا تأيد الظاهر بقرائن تعين حمل الكلام عليه ، والله تعالى أعلم .

قوله : « عن ابن مسعود إلخ » ، قلت : موضع الاستدلال منه قوله : « هما صلاتان تحولان عن وقتها » فلما حولت المغرب في هذا اليوم عن وقتها لأجل الجمع بين الصلاتين بمزدلفة لم يبق وقتها المعهود وقتا لها إذ ذلك ، فمن صلاها قبل الوصول إلى المزدلفة أو قبل العشاء لا تجوز صلاته ، ويؤمر بالإعادة ، لا يقال : فقد جاء عن ابن مسعود مثل ذلك في صلاة الفجر ؛ لأنه لما فسر الصلاتين بدأ بالمغرب وثنى بالفجر ، فثبت أن الفجر أيضا قد حولت عن وقتها ، فصلى بغلس حين يبرز الفجر ، وأنتم لا تقولون لعدم جواز الصلاة في الإسفار يومئذ ، ولا بإعادتها ، قلنا : أطلق عليه التحويل تبعا ومجازا ، كما في قول الشاعر :

(١) فتح الباري : (ص ٤١٥ ، ج ٣) .

(٢) رواه في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٩٧ - باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما ، رقم : (١٦٧٥) .

(٣) شرح معاني الآثار : (١٧٨ / ١) وشرح السنة (١٧٠ / ٧) .

(٤) نصب الراية : (٣٦٤ / ١) .



باب يصلي الفجر بمزدلفة بغسل قبل أن يسفر

ثم يقف على قزح يدعو إلى الإسفار ويفيض منها قبل طلوع الشمس

٢٧٢٥ - عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : خرجت مع عبد الله رضى الله عنه إلى مكة ثم قدمنا جمعا ، فصلى الصلاتين كل صلاة وحدها بأذان وإقامة والعشاء بينهما ، صلى الفجر حين طلع الفجر ، قائل يقول : طلع الفجر ، وقائل يقول : لم يطلع الفجر ، ثم قال : إن

علفته تبنا وماء باردا

فإن أداء الصلاة في أول وقتها ليس من التحويل في شيء اتفاقا ، بخلاف المغرب فإنها تؤدى بعد وقتها في وقت العشاء إجماعا ، ونص ابن مسعود على علة بأنها قد حولت عن وقتها ، فلم يجزىء أداؤها في وقتها المعهود حينئذ فافهم ، وإن سلمنا أن الفجر قد حولت عن وقتها حقيقة فنقول : إنما ثبت ذلك بخبر الواحد ، وهو لا يفيد إلا الوجوب دون الفرضية ، فيكون أداء الفجر بعد الغسل موجبا للنقصان في الصلاة لا مبطلا لها ، فقد قدمنا أن ترك الواجب لا يبطل الصلاة ، وإنما يبطلها ترك الفريضة ، وإنما أمرناه بإعادة المغرب وجمعها مع العشاء ما لم يطلع الفجر ، لإمكان تدارك الواجب ههنا ، ولم تأمره بإعادة الفجر إذا صلاها بعد الغسل في الإسفار ، لعدم إمكان تدارك الواجب الفاتت بالإعادة ، بل إذا أعادها كان مؤديا لها في أشد إسفار مما قبلها فافهم ، فإن ذلك نفيس ، وإن لم يسبق إليه أحد من العلماء الحنفية ولكن قواعدهم تساعد ولا تأباه .

باب يصلي الفجر بمزدلفة بغسل قبل أن يسفر

ثم يقف على قزح يدعو إلى الإسفار ويفيض منها قبل طلوع الشمس

قوله : « عن عبد الرحمن بن يزيد إلخ » ، قلت : دلالة على جميع أجزاء الباب غير الوقوف على قزح ظاهرة ، وفي قوله : « إن هاتين الصلاتين حولتا عن وقتها في هذا المكان » ^(١) دليل على عدم جواز المغرب قبل وقت العشاء ، وقبل الوصول إلى مزدلفة ،



رسول الله ﷺ قال : « إن هاتين الصلاتين حولتا عن وقتيهما في هذا المكان المغرب والعشاء » فلا يقدم الناس جمعا حتى يعتموا ، وصلاة الفجر هذه الساعة ، ثم وقف حتى أسفر ، ثم قال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن أصاب السنة ، فما أدرى أقوله كان أسرع أم دفع عثمان رضى الله عنه ، فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة يوم النحر . رواه الإمام البخارى ^(١) ، « فتح البارى » ^(٢) .

٢٧٢٦ - عن أبى إسحاق ، سمعت عمرو بن ميمون يقول : شهدت عمر رضى الله عنه صلى بجمع الصبح ، ثم وقف ، فقال : إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ، ويقولون : أشرق ثبير ، وإن النبى ﷺ خالفهم ، ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس . رواه البخارى ^(٣) .

كما مر تقريره فتذكر . وفى قوله : « ثم وقف حتى أسفر » ، دليل على أن وقت الوقوف بمزدلفة من بعد صلاة الفجر إلى الإسفار ، وسيأتى تحقيقه ، وفى قوله : « لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن أصاب السنة » دليل على ما أسلفنا أن الإفاضة من مزدلفة قبل طلوع الشمس سنة ، وليس بواجب ، حتى لو دفع منها بعد طلوع الشمس ، لم يلزمه دم اتفاقا بخلاف التعجيل فى الإفاضة من عرفة قبل غروب الشمس ، فإنه يوجب دما ؛ لما ورد فى بعض الروايات مرفوعا : « من جاوز وادى عرفات قبل أن تغيب الشمس فلا حج له » . ولم يرد مثل ذلك فى الإفاضة من جمع بعد طلوعها ، كما قد تقدمت الإشارة إلى ذلك كله فى باب الإفاضة من عرفات فتذكر .

قوله : « عن أبى إسحاق إلخ » ، قلت : دلالة أثر عمر على أن وقت الوقوف من بعد صلاة الصبح إلى الإسفار وإلى سنية الدفع قبل طلوع الشمس وكراهته بعده ظاهرة ، ودل على ذلك كله حديث جابر أيضا ، وفى حديث على دلالة على استحباب الوقوف على قزح وصحته فى كل المزدلفة كما لا يخفى .

(١ ، ٢) تقدم .

(٣) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٠٠ - باب متى يدفع من جمع ، رقم : (١٦٨٤) .

طرفه فى : [٣٨٣٨] .



٢٧٢٧- وفى حديث جابر الطويل : فصلى الفجر حين تبين له الصبح ، ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام ، فاستقبل القبلة ، فدعا الله تعالى وكبره وهله ، ووحده فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا ، فدفع قبل أن تطلع الشمس . رواه مسلم ^(١) .

قال فى « البدائع » : ويبى ليلة المزدلفة بمزدلفة ؛ لأن رسول الله ﷺ بات بها ، فإن مر بها مارا بعد طلوع الفجر من غير أن يبيت بها فلا شىء عليه ، ويكون مسينا ، وإنما لا يلزمه شىء ؛ لأنه أتى الركن ، وهو كينوته بمزدلفة بعد طلوع الفجر ، لكنه يكون مسينا ؛ لتركه للسنة ، وهى البيوتة بها ، فإذا طلع الفجر صلى الإمام بهم صلاة الفجر بغسل ، لما روى عن عبد الله بن مسعود - فذكر الحديث - ^(٢) فإذا صلى الإمام بهم وقف بالناس ، ووقفوا وراءه أو معه ، والأفضل أن يكون موقفهم على الجبل الذى يقال له : « قزح » ، وهو تأويل ابن عباس للمشعر الحرام أنه الجبل وما حوله ، وعند عامة أهل التأويل المشعر الحرام هو مزدلفة ، (قلت : ذكر الأقاويل كلها الإمام الطبرى ^(٣) فى تفسيره فيقفون إلى أن يسفر جدا ، يدعون الله تعالى ويهللون ويكبرون ، ويحمدون الله تعالى ويثنون عليه ، ويصلون على النبى ﷺ ، ويسألون حوائجهم ، ثم يدفع منها إلى منى قبل طلوع الشمس ؛ لما روى عن النبى ﷺ ، فذكر الحديث إلى أن قال : وإن دفع بعد طلوع الفجر قبل أن يصلى الناس الفجر فقد أساء ولا شىء عليه اهـ .

وفيه أيضا : وأما زمانه أى زمان الوقوف بمزدلفة فما بين طلوع الفجر من يوم النحر وطلوع الشمس ، ومن حصل فى مزدلفة فى هذا الوقت أدرك الوقوف ، سواء بات بها أو لا وإن لم يحصل بها فيه فاته الوقوف ، وهذا عندنا ، وقال الشافعى : يجوز فى النصف الأخير ، من ليلة النحر ، والسنة أن يبيت ليلة النحر بمزدلفة ، والبيتوتة ليست بواجبة ، إنما الواجب هو الوقوف ، والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة ، فيصلى صلاة الفجر بغسل ، ثم يقف عند المشعر الحرام ، ولو أفاض بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر فقد أساء ، ولا شىء عليه تركه السنة والله أعلم اهـ .

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) تفسير الطبرى : (١٦٧/٣ ، ١٦٨) .

٢٧٢٨ - وروى الطبري عن علي ، قال : لما أصبح رسول الله ﷺ بالمزدلفة غدا فوقف على قزح وأردف الفضل ، ثم قال : « هذا الموقف ، وكل المزدلفة موقف » حتى إذا أسفر دفع ، وأصله في الترمذي دون قوله : حتى إذا أسفر «فتح الباري»^(١) .

قال الحافظ في « الفتح » : ونقل الطبري الإجماع على أن من لم يقف فيه حتى طلعت الشمس فاته الوقوف ، قال ابن المنذر : وكان الشافعي وجمهور أهل العلم يقولون بظاهر هذه الأخبار ، (أن لا يدفع من جمع حتى يسفر) ، وكان مالك يرى أن يدفع قبل الإسفار ، واحتج له بعض أصحابه بأن النبي ﷺ لم يجعل الصلاة مغلسا إلا ليدفع قبل الشمس ، فكل من بعد دفعه من طلوع الشمس كان أولى اهـ . قلت : ولو كان ذلك أولى لأخذ به النبي ﷺ والأجلة من أصحابه ، والثابت عنهم الدفع بعد الإسفار لا قبله فهو أولى ، وقد نص عبد الله بن الزبير في سنن الحج ، على أن السنة أن يقف بجمع حتى يسفر ، ويدفع قبل طلوع الشمس وقد تقدم .

وقال ابن قدامة في « المغني »^(٢) : لا نعلم خلافا في أن السنة الدفع قبل طلوع الشمس ، وذلك ؛ لأن النبي ﷺ كان يفعله ، ثم ذكر حديث عمر عند البخاري^(٣) وقال : والسنة أن يقف حتى يسفر جدا ، وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي ، وكان مالك يرى الدفع قبل الإسفار .

ولنا ما روى جابر أن النبي ﷺ لم يزل واقفا حتى أسفر جدا ، فدفع قبل أن تطلع الشمس ، وعن نافع : أن الزبير أخر في الوقت حتى كادت الشمس تطلع ، فقال ابن عمر : إني أراه يريد أن يصنع كما صنع أهل الجاهلية ، فدفع ودفع الناس معه ، وكان ابن مسعود يدفع كأنصرف المسافرين من صلاة الغداة اهـ .

وفيه أيضا ثم إذا صلى الفجر وقف عند المشعر الحرام ، وهو قزح ، فيرقى عليه إن

(١) فتح الباري (٤٢٥ / ٣) والطبراني (١٧٢ / ١١) وابن خزيمة (٢٩٢٧) والمجمع (٢٧١ / ٣) ورجاله ثقات .

(٢) المغني : (٤٤٣ / ٣) .

(٣) قوله : « عند البخاري » سقط من « الاصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

باب وجوب الوقوف بمزدلفة ولزوم الدم بفواته بلا عذر

وجواز تركه بعذر الزحام ونحوه للضعفاء

٢٧٢٩ - عن عروة بن مضر ، قال : أتى رسول الله ﷺ بالمزدلفة حين خرج إلى الصلاة فقلت : يا رسول الله ! إنى جئت من جبلى طى ، أكللت راحلتى ، وأتعبت

أمكنه ، وإلا وقف عنده ، فذكر الله تعالى ودعا واجتهد ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ ^(١) وفى حديث جابر ^(٢) : أن النبى ﷺ أتى المشعر الحرام ، فرقى عليه ، فدعا الله وهلل وكبره ووحده اهـ .

وفى أثر ابن عمر دلالة على كراهة الدفع بعد طلوع الشمس ، وفى حديث جابر ما يفيد أن المشعر الحرام هو الجبل ، وأطلق على المزدلفة كلها ؛ لكونها عنده فافهم ، والمأمور هو الذكر عنده لا عليه ، نعم ! لو رقى عليه وأمكنه ذلك كان أولى ؛ لما فيه من اتباع السنة النبوية ، والله أعلم ، وقوله : « فرقى عليه » ليس فى حديث جابر عند مسلم ^(٣) وهو فيه عند أبى داود (مع «البذل») قال النووى : وهذا الحديث حجة الفقهاء فى أن المشعر الحرام هو قزح ، وقال جماهير المفسرين وأهل السير والحديث : المشعر الحرام جميع المزدلفة اهـ .

باب وجوب الوقوف بمزدلفة ولزوم الدم بفواته بلا عذر

وجواز تركه بعذر الزحام ونحوه للضعفاء

قوله : « عن عروة بن مضر إلخ » . قلت : فى قوله ﷺ : « من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى يدفع » دلالة على وقت الوقوف بمزدلفة أنه من طلوع الفجر ؛ لأنه ﷺ صلى الفجر إذ ذاك ، حين تبين له الصبح ، وإنما صلاها يومئذ بغلس ؛ لأجل التعجيل بالوقوف ، وفيه أيضا أنه ﷺ علق تمام الحج على هذا الوقوف ، فلا أقل من أن يكون واجبا ولو لم يكن الخبر من الأحاد لقلنا بفرضيته ، وأيضا فقد رخص رسول الله ﷺ للضعفة من

(١) سورة البقرة : آية : ١٩٨ .

(٢) تقدم ، والحديث كما فى مسلم رقم : ١٤٧ " من كتاب الحج .

(٣) تقدم ، ويأتى مرات كثيرة فى كتاب الحج من هذا المؤلف .



والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه ، فهل لى من حج ؟ فقال رسول الله ﷺ : « من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى يدفع ، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا ، فقد تم حجه ، وقضى تفثه » . رواه الترمذى ^(١) وقال : هذا حديث حسن صحيح . وفى لفظ للطحاوى ^(٢) : « من شهد معنا هذه الصلاة ، صلاة الفجر » قال : وقال سفيان : وزاد داود بن أبى هند : قال : أتيت النبى ﷺ حين برق الفجر اهـ . وقال الحافظ : أخرجه أصحاب السنن ، وصححه ابن حبان والدارقطنى ، والحاكم «فتح البارى» ^(٣) .

أهله فى ترك الوقوف بمزدلفة ، والدفع منها إلى منى بالليل ، ليرموا الجمرة قبل أن تصيبهم دفعة الناس وزحمتهم ، والفرائض لا تترك بمثل هذه الأعذار فلا يمكن القول بفرضيته .

فإن قيل : قد علق النبى ﷺ تمام الحج على شهود الصلاة صلاة الفجر بمزدلفة ، وعلى الوقوف بها ، وأنتم لا تقولون بلزوم الدم على من لم يصلها بها . قلنا : قد أجمعوا على أنه لو بات بها ووقف ونام عن الصلاة فلم يصلها مع الإمام حتى فاتته أن حجه تام ، قاله الطحاوى رحمه الله ، وقد ارتكب ابن حزم الشطط ، فزعم أنه من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام أن الحج يفوته التزاما لما ألزمه به الطحاوى ، ولم يعتبر ابن قدامة مخالفته هذه فحكى الإجماع على الإجزاء كما حكاه الطحاوى ؛ (لأن الخلاف اللاحق لا يرفع الإجماع السابق) وعند الحنفية يجب بترك الوقوف بها دم لمن ليس به عذر ، ومن جملة الأعذار عندهم الزحام ، قاله الحافظ فى « الفتح » .

فإن قيل : قد وردت فى الحديث زيادة عند النسائى ^(٤) بلفظ : « ومن أدرك جمعا مع

(١ ، ٢) أورده الألبانى فى " الإرواء " (٢٥٩ / ٤) وعزاه إلى أبى داود (١٩٥٠) والترمذى (٨٩١) والنسائى فى (المناسك باب " ٢١١ ") والطحاوى والحاكم (٤٦٣ / ١) وأحمد فى " المسند " (٢٦١ / ٤) ، وقال الترمذى : « هذا حديث حسن صحيح » .

قوله : « تفثه » يعنى نسكه .

(٣) فيج البارى : (ص ٤٢٣ ج ٣) .

(٤) رواه فى : ٢٤ - كتاب المناسك ، ٢١٣ - باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة (٥ / ٢٦٣) .

قوله : « فلم يدرك » أى على أحسن وجه .

وفيه أيضا: قال مجاهد، وقتادة، والزهرى: من لم يقف بها فقد ضيع نسكا، وعليه دم اهـ .

الإمام والناس حتى يفيضوا فقد أدرك الحج ، ومن لم يدرك مع الإمام والناس فلم يدرك « ولأبى يعلى: « ومن لم يدرك جمعا فلا حج له » وفيه تأييد لما ذهب إليه ابن حزم ، قلنا : لا دلالة فيه على ما ذهب إليه ؛ لكونه ساكتا عن ذكر الصلاة ، وغاية ما فيه أن وقت الوقوف بها هو وقت وقوف الإمام والناس ، وهم يقفون بعد طلوع الفجر وأداء الصلاة إلى ما قبل طلوع الشمس ، فمن أدرك جمعا فى شىء من هذا الوقت فقد أدرك وإلا فلا ، وهذا عين ما قلنا به ، والمراد بإدراك الحج وعدمه إدراكه على الكمال وبدونه ، وليس معناه أن الحج يفوته بفوات هذا الوقوف ؛ لأن ذلك من شأن الفرائض ، وهى لا تثبت بخبر الآحاد وأيضا فقد صنف أبو جعفر العقيلي جزءاً فى إنكار هذه الزيادة ، وبين أنها من رواية مطرف ، عن الشعبي ، عن عروة ، وأن مطرفا كان يهتم فى المتنون ، قاله الحافظ فى «الفتح» .

وأيضا فقد عارضه حديث عبد الرحمن بن يعمر مرفوعا قال : « الحج عرفة ، من جاء عرفة قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه »^(١) : فإنه يفيد أن الوقوف بعرفة كل الحج ، وأنه لا يفوت إلا بفواته دون غيره ، وحديث : « الحج عرفة » أشهر من حديث عروة بن مضر هذا ، فقد تلقته الأمة بالقبول ، وأجمعت على كون الوقوف بعرفة ركنا أصليا فى الحج كما تقدم ، فلا بد من القول بأن الوقوف بمزدلفة واجب ، يلزم الدم بفواته بلا عذر ، وليس بفرض كالوقوف بعرفة فافهم ، وأما المبيت بمزدلفة فليس له ذكر فى حديث عبد الرحمن بن يعمر ، ولا فى حديث عروة بن مضر ، فليس بواجب بل هو سنة عندنا . قال ابن العربى فى « أحكام القرآن » له : الثانى : أن النبى ﷺ بين لعروة بن مضرس أجزاء الحج مع الوقوف بعرفة دون المبيت بمزدلفة اهـ .

قال الحافظ فى « الفتح » : وقد اختلف السلف فى هذه المسألة ، فكان بعضهم يقول : من مر بمزدلفة فلم ينزل بها فعليه دم ، ومن نزل بها ثم دفع منها فى أى وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يقف مع الإمام ، وقال مجاهد ، وقتادة ، والزهرى : من لم يقف بها



فقد ضيع نسكا ، وعليه دم ، وهو قول الثوري ، وأبى حنيفة ، وأحمد ، وإسحاق وأبى ثور ، وروى عن عطاء ، وبه قال الأوزاعي : لا دم عليه مطلقا ، وإنما هو منزل ، من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به ، وروى الطبري بسند فيه ضعف عن عبد الله بن عمرو مرفوعا : « إنما جمع منزل للدج المسلمين »^(١) وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة إلى أن الوقوف بها ركن لا يتم الحج إلا به ، وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه ، ونقله ابن المنذر عن علقمة والنخعي ، والعجب أنهم قالوا : من لم يقف بها فاته الحج ، ويجعل إحرامه عمرة ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾^(٢) واحتج الطحاوي بأن الله لم يذكر الوقوف ، وإنما قال : ﴿ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾^(٣) ، وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجه تام ، فإذا كان الذكر المذكور من الكتاب ليس من سلب الحج فالموطن الذي يكون الذكر فيه أخرى أن لا يكون فرضا اهـ .

وقال ابن قدامة في « المغني » : والمبيت بمزدلفة (أى الوقوف بها) واجب ، من تركه فعليه دم ، هذا قول عطاء ، والزهري ، وقتادة ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبى ثور ، وأصحاب الرأي ، وقال علقمة ، والنخعي ، والشعبي : من فاته جمع فاته الحج ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾^(٤) وقول النبي ﷺ : « من شهد صلاتنا هذه » فذكر حديث عروة بن مضرس ، ثم قال : ولنا قول النبي ﷺ : « الحج عرفة فمن جاء - أى عرفة - قبل ليلة جمع فقد تم حجه » ، وما احتجوا به من الآية والخبر فالمنطوق فيهما ليس بركن فى الحج إجماعا ، فإنه لو بات بجمع ولم يذكر الله تعالى ، ولم يشهد الصلاة فيها صح حجه ، فما هو من ضرورة ذلك أولى ، فيتعين حمل ذلك على مجرد الإيجاب أو الفضيلة أو الاستحباب اهـ .

(١) سقط هذا الحديث من " الأصل " وأثبتناه من " المطبوع " .

(٢ - ٤) سورة البقرة آية : ١٩٨ .



٢٧٣٠ - عن عائشة رضی الله تعالى عنها ، قالت : نزلنا المزدلفة ، فاستأذنت النبي ﷺ سودة أن تدفع قبل حطمة الناس ، وكانت امرأة بطيئة ، فأذن لها ، فدفعت قبل حطمة الناس ، وأقمنا حتى أصبحنا نحن ، ثم دفعنا بدفعه ، فلأن أكون استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنت سودة أحب إلى من مفروح به . رواه البخاري^(١) ، وأخرجه مسلم^(٢) بلفظ : وددت أني كنت استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنت سودة ، فأصلى الصبح بمنى ، فأرمى الجمرة قبل أن يأتي الناس فذكر الحديث ، وفي رواية له : وكانت عائشة لا تفيض إلا مع الإمام « فتح الباري » .

قلت : بل يتعين حمله على مجرد الإيجاب فقط ؛ لأنه ﷺ علق تمام الحج عليه ، وورد في رواية بلفظ : « ومن لم يدرك جمعا فلا حج له » كما تقدم^(٣) ، فلا أقل من أن يكون واجبا ، فإن ذلك ليس من شأن الفضائل والمستحبات .

قوله : « عن عائشة وعن ابن عباس إلخ » ، قلت : فيهما دلالة على الجزء الثالث من الباب وفي « البدائع » : قد اختلف أصحابنا فيه ، أى في الوقوف بمزدلفة ، قال بعضهم : إنه واجب ، وقال الليث إنه فرض ، وهو قول الشافعي ، واحتج بقول الله تعالى : ﴿ تَذَكَّرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾^(٤) وهو المزدلفة ، والأمر بالذكر عندها يدل على فرضية الوقوف بها .

ولنا أن الفرضية لا تثبت إلا بدليل مقطوع به ، ولم يوجد ؛ لأن المسألة اجتهادية بين أهل الديانة ، وهم لا يختلفون في موضع هناك دليل قطعي ، ودليل الوجوب ما رواه عروة

(١) رواه في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٩٨ - باب من قدم ضعفة أهله بليل ، فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم إذا غاب القمر ، رقم : (١٦٨١) .

غريبه : قوله : « حطمة الناس » الحطمة بفتح الحاء وسكون الطاء المهملتين الزحمة .

(٢) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ٤٩ - باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليالي قبل زحمة الناس ، قم : (٢٩٣) .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) سورة البقرة آية : ١٩٨ .

٢٧٣١ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : بعثنى النبي ﷺ فيمن جمع بلبيل^(١) وفي رواية : أنا من قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضعفة أهله . رواهما البخارى^(٢) وقد أخرج الطحاوى^(٣) من طريق عطاء ، عن ابن عباس مفصلا : قال : قال رسول الله ﷺ

ابن مضر فس ذكر الحديث ، فقد علق تمام الحج به ، والواجب هو الذى يتعلق به التمام لا الفرض ؛ لأن المتعلق به أصل الجواز لا صفة التمام ، وقال النبي ﷺ : « الحج عرفة ، ومن أدرك عرفة فقد أدرك الحج » ، جعل الوقوف بعرفة كل الحج ، ولو كان الوقوف بمزدلفة ركنا لم يكن عرفة الحج^(٤) ؛ ولأن ترك الوقوف بمزدلفة جائز لعذر ؛ لما روى أن رسول الله ﷺ قدم ضعف أهله ، ولم يأمرهم بالكفارة ، ولو كان فرضا لما جاز تركه أصلا كسائر الفرائض (أى وكالوقوف بعرفة ، فإنه لا يجوز تركه لعذر ، لو تركه ولعله فاته الحج إجماعا) فدل أنه ليس بفرض ، بل هو واجب ، إلا أنه قد يسقط وجوبه لعذر ، من مرض أو ضعف أو حيض ونحو ذلك ، حتى لو تعجل ولم يقف لا شيء عليه ، وأما الآية فإن مطلق الأمر للوجوب لا الفرضية ، بل الفرضية تثبت بدليل زائد (من الإجماع ونحوه) والله أعلم .

قلت : وفي حديث ابن عباس بلفظ البخارى ، والطحاوى وابن حبان دلالة على أنه ﷺ قدم الضعفة بلبيل قبل الصبح ، ورخص لهم فى ترك الوقوف بمزدلفة ، ورواه البيهقى^(٥)

(١) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٩٨ - باب من قدم ضعف أهله بلبيل ، فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم إذا غاب القمر ، رقم : (١٦٧٧) .

غريبه : قوله : « بلبيل » أى من منزله بجمع .

(٢) المصدر السابق للبخارى ، رقم : (١٦٧٨) .

غريبه : قوله : « ضعفه أهله » الضعفة هم النساء والصبيان فقط . يدخل فيه المشايخ العاجزون ؛ لأنه روى عن النبي ﷺ أنه قدم ضعف بني هاشم ، وهم أعم من النساء والصبيان والمشايخ العاجزين وأصحاب الأمراض ؛ لأن العلة خوف الزحام عليهم .

(٣) شرح معانى الآثار : (٢١٥ / ٢) .

(٤) تقدم .

(٥) فى : « هامش المطبوع » رواه الطحاوى عنه بهذا اللفظ أيضا ، وسنده صحيح ، ولكن لنا أن ==



للعباس ليلة المزدلفة : « اذهب بضعفائنا ونسائنا ليصلوا الصبح بمنى ، وليرموا جمره العقبة قبل أن نصيهم دفعة الناس » قال (الراوى) : فكان عطاء يفعله بعد ما كبر

عنه بلفظ : كان يأمر نساءه وثقله فى صبيحة جمع أن يفيضوا مع أول الفجر بسواد ، وأن لا يرموا الجمره إلا مصبحين ، كما فى « عمدة القارئ » ^(١) فلا يكون فيه دلالة على ترك الوقوف رأسا ، بل على ترك مده إلى الإسفار ؛ لأن وقت الوقوف مبدأه من طلوع الفجر فمن حصل بجمع فى جزء من الزمان بعد طلوعه فقد أدرك الوقوف كما تقدم عن « البدائع » فلا يستقيم به الاستدلال على جواز ترك الوقوف به للضعفاء .

ولنا أن نقول : إن الزيادة التى عند البيهقى لا حجة فيها ما لم تثبت بإسناد يقاوم إسناد الصحيح ، وإلا فما فى الصحيح ^(٢) أولى ، لا سيما وقد تأيد بحديث عائشة رضى الله عنها : أن سودة أستاذت النبى ﷺ ، وأقامت عائشة وغيرها من أمهات المؤمنين بمزدلفة حتى أصبحن ووقفن ، ثم دفعن بدفعه ﷺ ، وبحديث عائشة أيضا عند أبى داود ^(٣) : أرسل رسول الله ﷺ بأم سلمة ليلة النحر ، فرمت الجمره قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت وكان ذلك اليوم الذى يكون رسول الله ﷺ يعنى عندها ، وبما رواه الخلال ، عن عروة ، عن أم سلمة ، قالت : قدمنى رسول الله ﷺ فيمن قدم من أهله ليلة المزدلفة ، قالت : فرميت بليل ، ثم مضيت إلى مكة فصليت بها الصبح ، ثم رجعت إلى منى وبما رواه مسلم ^(٤) عن أم حبيبة : أن رسول الله ﷺ بعث بها من جمع بليل ، وهذه عدة أحاديث

== نحمل قوله : « مع أول الفجر » على الفجر الكاذب ، فتجتمع الروايات ، ولا يبقى بين قوله : « بليل » وبين قوله : « مع أول الفجر » تخالف ، والجمع بين مختلف الأحاديث أولى من الأخذ ببعضها ورد بعض .

(١) عمدة القارئ : (٤ / ٦٩٠) .

(٢) تقدم .

(٣) رواه فى : المناسك ، ٦٦ - باب التعجيل من جمع ، رقم : (١٩٤٢) .

(٤) رواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، باب (٤٩) ، حديث رقم : (٢٩٤) .

ورواه البخارى فى ٢٥ - كتاب الحج ، باب (٩٨) . ، (ح رقم : ١٦٧٧) من حديث ابن عباس .

وضعف . « فتح الباري » وفي سند الطحاوي إسماعيل^(١) بن عبد الملك بن أبي الصفيير، وهو صدوق يخطئ وهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى ، وروى ابن

وإن كان في بعض منها مقال - كما بسط ابن القيم في « زاد المعاد » - ولكن مجموعها يدل على جواز ترك الوقوف بمزدلفة للضعفاء فافهم ، ويدل على ذلك أيضا حديث ابن عمر ، وحديث أسماء عند البخاري وغيره ، وسيأتي لك سياقها مفصلا فانتظر .

وقال ابن قدامة في « المغني » : ومن بات بمزدلفة لم يجز له الدفع قبل نصف الليل ، فإن دفع بعده فلا شيء عليه ، وبهذا قال الشافعي ، وقال مالك : إن مر بها ولم ينزل فعليه دم ، فإن نزل فلا دم عليه متى ما دفع ، ولنا أن النبي ﷺ بات بها ، وقال : « خذوا عني مناسككم »^(٢) وإنما أبيح الدفع بعد نصف الليل بما ورد من الرخصة فيه ، فروى ابن عباس قال : كنت فيمن قدم النبي ﷺ في ضعفة أهله من مزدلفة إلى منى ، وعن أسماء : أنها نزلت ليلة جمع عند دار بمزدلفة ، فقامت تصلي فصلت ، ثم قالت : هل غاب القمر؟ قلت : نعم ! قالت : فارتحلوا الحديث ، وفيه قالت أسماء : إن رسول الله ﷺ أذن للظعن . متفق عليهما^(٣) وعن عائشة رضي الله عنها قالت : أرسل رسول الله ﷺ بأم

(١) إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيير عن عطاء ، وعدة ، وهما ابن مهدي . وقال ابن معين وغيره : « ليس بالقوي » ومشاه بعضهم . روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه . (المغني في الضعفاء : ٨٤ / ١ / ٦٨٦) .

(٢) تقدم .

(٣) رواه البخاري في : ٢٥ - كتاب الحج ، باب (٩٨) رقم : (١٦٧٩) .

ورواه مسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ٤٩ - باب استحباب تقديم دفعة الضعفة من النساء وغيرهن ، رقم : (٢٩٧) .

ورواه أحمد : (٣٥١ ، ٣٤٧ / ٦) .

غريبه : قوله : « أذن للظعن » هو بضم العين وإسكانها ، وهن النساء ، الواحدة الظعينة ، كسفينه وسفن . وأصل الظعينة اليهودج ، الذي تكون فيه المرأة على البعير . فسميت المرأة به مجازا ، واشتهر هذا المجاز حتى غلب وخفيت الحقيقة . وظعينة الرجل امرأته .

٣١٢. وجوب الوقوف بمزدلفة ولزوم الدم بفواته بلا عذر إعلاء السنن

حبان فى الثقات عن ابن عباس : أن النبى ﷺ قدم ضعفة بنى هاشم وصبيانهم بليل اهـ . « عمدة القارئ » (١) .

سلمة ليلة النحر فرمت الجمرة قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت . رواه أبو داود (٢) اهـ .
قلت : لا دلالة فى هذه الأحاديث على التقييد بنصف الليل ، فأما حديث ابن عباس وأما سلمه فلا أثر فيهما لهذا القيد أصلا ، وأما حديث أسماء ففيه أنها ارتحلت من مزدلفة بعد مغيب القمر ، وسلمنا أن القمر يغيب فى تلك الليلة عند أوائل الثلث الأخير ، ولكن لا نسلم أنها ارتحلت بعد مغيبه ؛ لعدم جواز الدفع قبل نصف الليل ، بل يحتمل أن يكون تأخيرها لأمر آخر سواه ، ولا يجوز توقيت المناسك بمجرد الاحتمال ، وإن قيدت بالاحتمال فلتقييد بمغيب القمر دون نصف الليل ، فإن مغيب القمر هو المصرح به فى حديث أسماء ، وأما نصف الليل فلم يرد التصريح به فى شىء من الروايات ، وأيضا فإن هذه الأحاديث كلها فى حق الضعف والنساء والصبيان ، ويجوز تقديمهم فى أول الليل ووسطه بلا خلاف كما قال ابن قدامة ، ولا بأس بتقديم الضعفة والنساء ومن كان يقدم ضعفة أهله عبد الرحمن بن عوف ، وعائشة ، وبه قال عطاء والثورى والشافعى ، وأبو ثور وأصحاب الرأى ، ولا نعلم فيه مخالفا اهـ . فكيف يستقيم بها الاستدلال على عدم جواز الدفع قبل نصف الليل لمن ليس به عذر أصلا ؟ وإلا لزم الاستدلال على التقييد بما ليس بمقيد فافهم .

فإن قيل : فما دليل الحنفية على تقييدهم وقوف المزدلفة بما بين طلوع الفجر إلى الإسفار جدا ؟ قلنا : دليل ذلك وقوفه ﷺ ووقوف الأئمة بعده فى هذا الوقت ، فقد تقدم (٣) عن ابن عباس فى باب بيان الموقف بعرفة والمزدلفة أن رسول الله ﷺ قال حين وقف بعرفة : « هذا الموقف وكل عرفة موقف » وقال حين وقف على قزح : « هذا الموقف ، وكل المزدلفة موقف » : ولا شك فى أنه قد وقف على قزح بعد صلاة الصبح لا قبلها ،

(١) عمدة القارئ : (٤ / ٦٩٠) .

(٢) أنظر الحاشية رقم : (٢) السابقة .

(٣) تقدم كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .



وقد تقدم^(١) عن على رضى الله عنه أيضا قال : لما أصبح رسول الله ﷺ بالمزدلفة غدا فوقف على قزح ، ثم قال : « هذا الموقف وكل المزدلفة موقف ، حتى إذا أسفر دفع » ، وكذا عن ابن مسعود : أنه صلى الصبح بجسع ، حين تبين له الصبح ، ثم وقف حتى أسفر ، وكذا عن عمر رضى الله عنه ، أنه صلى الصبح بجمع ثم وقف ، ذكرنا كلها فى الباب الذى قبل هذا الباب ، وكذا هو فى حديث جابر رضى الله عنه مرفوعا عند مسلم وأبى داود .

وفى كل ذلك دلالة على أن المبيت بمزدلفة قبل الصبح ليس بالوقوف فى شيء ، وإلا يعبر عنه الرواة بالوقوف دون المبيت والنزول ، فلما لم يعبروا بميته ونزوله بالمزدلفة بلفظ الوقوف ، وقالوا : إن رسول الله ﷺ وقف بها بعد ما صلى الفجر دل على أن نزوله بالمزدلفة قبل الصبح كان لتيسير له الوقوف فى أول وقته ، ولم يكن ذلك من الوقوف فى شيء ، وأصرح من ذلك كله ما فى حديث عروة بن مضر من قوله ﷺ : « من أدرك معنا هذه الصلاة^(٢) ، ووقف معنا حتى يدفع » الحديث فإنه صريح فى أن وقت الوقوف بمزدلفة إنما هو من بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، كما وقع التنبيه منا على ذلك ، ولم يفرق العلامة ابن القيم بين المبيت بمزدلفة ، وبين الوقوف بها ، فقال : إن رسول الله ﷺ إنما قدمهن أى الضعفة من أهله بعد المبيت بمزدلفة ، وذكر الله تعالى بها ، لصلاة عشاء الآخرة ، والواجب هو ذلك اهـ . والعجب منه أنه كيف يجعل ذلك هو الواجب ؟ وقد احتج على كون الوقوف بمزدلفة والمبيت بها ركنا بحديث عروة بن مضر ، وهو صريح فى أن تمام الحج متعلق بالوقوف فى وقت وقف فيه النبى ﷺ بمزدلفة ، وهو من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، فإن شهود الصلاة صلاة الفجر ليس بقيد إجماعا كما تقدم .

فإن قيل : فقد صح عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يقدم ضعفه أهله ، فيقفون

(١) تقدم .

(٢) قوله : « هذه الصلاة » سقطت من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .



عند المشعر الحرام ، بالمزدلفة فيذكرون الله عز وجل ما بدا لهم ، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام ، وقبل أن يدفع ، فمنهم من يقدم لمنى لصلاة الفجر ، ومنهم من يقدم بعد ذلك ، رواه البخاري ^(١) (مع « الفتح ») فجعلهم واقفين عند المشعر بليل مع دفعهم من مزدلفة قبل الفجر ، وفيه دليل لمن يصحح الوقوف بمزدلفة بليل : قلنا : لا دليل فيه على رجوعهم من مزدلفة قبل الفجر وغاية ما فيه أنهم كانوا يرجعون قبل وقوف الإمام وقبل دفعه ، وهذا يحتمل رجوعهم بعد طلوع الفجر ، وأما قوله : « فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر » يحتمل أن يكون معناه عند طلوع الفجر ويحتمل في وقت صلاة الفجر ، أى قبل طلوع الشمس في الإسفار ، « ومنهم من يقدم بعد ذلك » أى عند طلوع الشمس أو بعده بقليل قبل أن تصيبهم دفعة الناس ، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال .

وقال الجصاص ^(٢) فى « أحكام القرآن » له : وقت الوقوف بها بعد طلوع الفجر ، وقد نقل الناس وقوفه ﷺ بها بعد طلوع الفجر ، ولم يأمر النبي ﷺ ضعفة أهله بالوقوف حين عجلهم منها ليلا ، ولو كان ذلك وقت الوقوف لأمرهم به ، ولم يرخص لهم فى تركه مع إمكانه من غير عذر ، وما روى عن ابن عمر فإنما هو من فعله ليس عن النبي ﷺ ولم يقل ابن عمر أيضا : إن هذا وقت الوقوف ، وإنما كان ذلك على وجه الاستحباب للذكر قبل الرجوع إلى منى ، ويدل على أن وقت الوقوف بعد طلوع الفجر أنا وجدنا سائر أفعال المناسك إنما وقتها بالنهار ، والليل يدخل فيه على وجه التبعية على ما بينا . وإنما شبت الكلام فى هذا المقام لكونه من مزال الأقدام ، ومعارك الأفهام ، والحمد لله الملك العلام ، على ما وهب لى من جزيل الآلاء والإنعام .

وأخرج أبو حنيفة الإمام رحمه الله عن حماد ، عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب رضى

(١) تقدم .

(٢) أحكام القرآن : (ص ٣١٤ ج ١) .



باب لا يجوز رمى جمرة العقبة يوم النحر قبل طلوع الشمس

فإن رماه قبله بعد طلوع الفجر أجزأه وإلا لا وعليه إعادته في وقته

٢٧٣٢ - عن ابن عباس : أن النبي ﷺ قدم ضعفة أهله ، وقال : « لا ترموا الجمرة

حتى تطلع الشمس » . أخرجه الترمذى ^(١) وقال : حديث حسن صحيح وأبو داود ^(٢)

الله عنه : أنه بينا هو واقف بجمع إذ أتاه رجل ، فقال : يا أمير المؤمنين قدمت الساعة وأنا مهل بالحج ، فقال له عمر : أتتهدى إلى عرفات ؟ قال : لا ، فأرسل معه رجلا وقال : انطلق به إلى عرفات فليقف بها ، ثم أعجل على أتم العجل ، فإني جالس الناس عليك ، فلما أصبح عمر رضى الله عنه وقف بالناس ، فقال : هل جاء الرجل ؟ فلم يزل واقفا بالناس حتى جاء الرجل ، وأفاض الرجل وأفاض الناس معه . « جامع مسانيد الإمام » ^(٣) وفى قوله : « ثم أعجل على أتم العجل فإني جالس الناس عليك » دليل على وجوب الوقوف بمزدلفة ، وإلا لم يحبس الناس له ، ولم يعتن به بمثل هذا الاعتناء فإنه ليس ذلك إلا من شأن الواجبات دون السنن ، وفيه دليل أيضا على أن وقت الوقوف بجمع إنما هو من بعد الفجر إلى طلوع الشمس ، ولو كان جميع الليل وقتا له اكتفى عمر بكيئونة الرجل بمزدلفة ساعة من الليل قبل الفجر ، وقد كان فعل ذلك ، ولم يحبس الناس لأجله حين وقف بعد ما صلى الصبح ، ولم يسأل الناس : هل جاء الرجل ؟ هل جاء الرجل ؟ فافهم .

باب لا يجوز رمى جمرة العقبة يوم النحر قبل طلوع الشمس

فإن رماه قبله بعد طلوع الفجر أجزأه وإلا لا وعليه إعادته في وقته

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، قال الحافظ فى « الفتح » : هو حديث حسن ،

(١) رواه فى : ٧- كتاب الحج ، ٥٨ - باب ما جاء فى تقديم الضعفة من جمع بليل ، رقم : (٨٩٣)

وقال : « حديث ابن عباس حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم ، لم يروا بأسا أن يتقدم الضعفة من المزدلفة بليل ، يصيرون إلى منى » .

(٢) رواه فى : ٥- كتاب المناسك ، ٦٦ - باب التعجيل مع جمع ، رقم : (١٩٤١) .

(٣) جامع مسانيد الإمام : (٥٢١/١) .

٣١٢٤ لا يجوز رمى جمرة العقبة يوم النحر قبل طلوع الشمس إعلاء السنن

وسكت عنه بلفظ : كان رسول الله ﷺ يقدم ضعفاء أهله بغلس ، ويأمرهم معنى لا يرمون الجمرة حتى تطلع الشمس . قال ابن القيم في « زاد المعاد » حديث صحيح ، صححه الترمذى وغيره .

٢٧٣٣ - عن ابن عباس أيضا ، قال : قدمنا رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أغيلمة بنى عبد المطلب على جمرات ، فجعل يلطخ أفخاذنا ويقول : « أبنى ، لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس » . قال أبو داود : اللطخ : الضرب اللين . أخرجه هو ^(١) وسكت عنه ، وأخرجه أحمد ^(٢) بلفظ : على جمرات لنا من جمع ، وبلفظ : أى بنى . ذكره ابن

أخرجه أبو داود ، والنسائى ^(٣) والطحاوى ، وابن حبان ، من طريق الحسن العرنى - وهو بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون - عن ابن عباس . وأخرجه الترمذى ، والطحاوى من طرق عن الحكم ، عن مقسم عنه وأخرجه أبو داود من طريق حبيب ، عن عطاء هذه الطرق يقوى بعضها بعضا ، ومن ثم صححه الترمذى وابن حبان ، قال الحافظ : وإذا كان من رخص له منع أن يرمى قبل طلوع الشمس ، فمن لم يرخص له أولى . وقال قبل ذلك بأسطر : واستدل بهذا الحديث (أى حديث أسماء) على جواز الرمي قبل طلوع الشمس عند من خص التعجيل بالضعفة ، وعند من لم يخصص ، وخالف فى ذلك الحنفية فقالوا : لا يرمى جمرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس ، فإن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز ، وإن رماها قبل الفجر أعادها ، وبهذا قال أحمد ، وإسحاق ، والجمهور ، وزاد إسحاق : ولا يرميها قبل طلوع الشمس ، وبه قال النخعى ، ومجاهد والثورى وأبو ثور

(١) رواه فى : ٥ - كتاب المناسك ، ٦٦ - باب التعجيل من جمع ، رقم : (١٩٤٠) .

قال أبو داود : « اللطخ : الضرب اللين » .

ورواه النسائى فى : ٢٤ - كتاب المناسك ، باب (٢٢٢) .

ورواه ابن ماجه فى : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٦٢ - باب من تقدم من جمع إلى منى لرمى الجمار ، رقم : (٣٠٢٥) .

غريبه : قوله : « أغيلمة » تصغير أغلمة والمراد الصبيان . ولذلك صغره . ونصبه على الاختصاص .

(٢) رواه أحمد : (٢٣٤/١ ، ٣١١ ، ٣٤٣) .

(٣) شرح معانى الآثار : (٢٢٠/٢) .



القيم في « زاد المعاد ». وقال : وهو محفوظ بذكر القصة فيه اهـ .

ورأى جواز ذلك قبل طلوع الفجر عطاء ، وطاوس ، والشعبي ، والشافعي .

واحتج الجمهور بحديث ابن عمر (وهو المذكور في المتن بعد) واحتج الشافعي بحديث أسماء (وهو ما رواه البخاري .^(١) واللفظ له ، ومسلم^(٢) ، وأحمد^(٣) ، وأبو داود^(٤) ، ومالك^(٥) ، والطحاوي^(٦) وغيرهم عن ابن جريج : حدثني عبد الله مولى أسماء ، وعند أبي داود : عن ابن جريج ، عن عطاء ، أخبرني مخبر عن أسماء ، وعند مالك : عن عطاء : أن مولى أسماء أخبره عن أسماء : أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة ، فقامت تصلي ، فصلت ساعة ، ثم قالت : يا بني ! هل غاب القمر ؟ قلت : لا فصلت ساعة ، ثم قالت : يا بني ! هل غاب القمر ؟ قلت : نعم ، قالت : فارتحلوا فارتحلنا ، فمضينا حتى رمت الجمرة ، ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها ، فقلت لها : يا هتاه ، ما أرانا إلا قد غلسنا ، قالت : يا بني ! إن رسول الله ﷺ أذن للظعن) اهـ . قال الحافظ : ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل الأمر في حديث ابن عباس على الندب ، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي^(٧) من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه ، قال : بعثنى النبي ﷺ مع أهله ، وأمرني أن أرمي مع الفجر اهـ .

قلت : لا يصح الاستدلال بحديث أسماء على جواز الرمي قبل الفجر ، لاختلاف الرواة في ألفاظه ، ففي رواية مالك^(٨) : لقد جئنا منى بغلس ، وفي رواية داود العطار :

(١) رواه في : ٢٥ - كتاب الحج ، باب (٩٨) ، (ح رقم : ١٦٧٩) .

(٢) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، باب (٤٩) ، (ح رقم : ٢٩٧) .

(٣) رواه في " المسند " : (٣٥١ ، ٣٤٧/٦) .

(٤) رواه في : ٥ - كتاب المناسك ، ٦٦ - باب التعجيل من جمع ، رقم : (١٩٤٣) .

(٥) انظر الحاشية رقم ١٠ * القادمة .

(٦) شرح معاني الآثار : (٢١٧/٢) .

(٧) شرح معاني الآثار (٢١٥/٢) وفتح الباري (٦١٧/٣) .

غريبه : قوله : « يا هتاه » أي يا هذه .

(٨) رواه مالك في : ٢٠ - كتاب الحج ، ٥٦ - باب تقديم النساء والصبيان ، رقم : (١٧٢) .

ورواه البخاري في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٩٨ - باب من قدم ضعفة أهله بليل .



لقد ارتحلنا بليل ، وفي رواية أبي داود : قلت : إنا رمينا الجمرة بليل وغلشنا ، وذكر كله الحافظ في « الفتح »^(١) أيضا ، وليس شيء من ألفاظه بصريح فيما ذهب إليه الشافعي إلا لفظ أبي داود ، ولا حجة فيه ، فإنه عن عطاء أخبرني مخبر عن أسماء ، والشافعي ومن وافقه من المحدثين لا يحتجون بمثل هذا الإسناد المجهول ، وإن سلمنا فنقول : أطلق الليل على أول الفجر ، والمراد رمينا الجمرة بغلس ، يدل عليه قوله : وغلشنا ، ولفظ البخاري^(٢) كالصريح في أنها صلت الصبح عقيب رجوعها من الرمي ، فالظاهر قبلنا وأيضا فلفظ البخاري مشعر بعد جزم مولاهما بكونها رمت بغلس فإنه قال : يا هتاه ! ما أرانا إلا قد غلشنا ، ولا يقال بمثل هذا الكلام إلا إذا كانت قد رمت في وقت يقول قائل : قد طلع الفجر وقائل يقول : لم يطلع الفجر ، وإذا كان كذلك فلا يستقيم به الاستدلال على جواز الرمي قبل الفجر والراوى شاك فيه .

فإن قيل : قد رواه مسلم^(٣) بالجزم بلفظ : فقلت لها : لقد غلشنا ، قلنا : هذا من الاختصار في الرواية من بعض الرواة ، الذي زاد : « ما أرانا » أتى بالحديث على وجه فافهم ، ثم راجعت « الجواهر النقي » فوجدته قد سبقني إلى الوجه الذي بيته في حديث أسماء ، وهذا نصه : وليس في حديث أسماء المذكور تنصيص أنها رمت قبل الفجر ؛ لأن ما بعد الفجر يسمى أيضا غلسا ، فتحمل أنها رمت عند ذلك ، وأخرت الصلاة قليلا فصلت في منزلها ، ولو نص في هذا الحديث أنها رمت قبل الفجر لم يدل على الجواز بعد نصف الليل ، فمن أين للبيهقي القيد اهـ .

واستدل ابن المنذر بحديث أسماء هذا على إسقاط الوقوف بالمشعر الحرام عن الضعفة ، ذكره الحافظ في « الفتح »^(٤) وهو كما قال : فإن أسماء قد ارتحلت عن المزدلفة بليل

(١) فتح الباري : (٦١٧ / ٣ ، ٦١٨) .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) فتح الباري : (٤٢٢ / ٣) .



٢٧٣٤ - عن ابن عمر رضى الله عنهما : أنه كان يقدم ضعفة أهله ، فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل ، فيذكرون الله عز وجل ما بدا لهم ، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام وقبل أن يدفع ، فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر ، ومنهم من يقدم بعد ذلك ، فإن قدم رموا الجمرة وكان ابن عمر رضى الله عنهما يقول : أرخص فى أولئك رسول الله ﷺ . رواه البخارى ^(١) « فتح البارى » .

حتمًا ، وأخبرت أن رسول الله ﷺ ، أذن للظعن ، وقد ذكرنا أن وقت الوقوف بها من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، ولم تكن حين مطلع الفجر إلا بمنى ، لم تختلف الرواة فى ذلك أصلا ، وإن كانوا قد اختلفوا فى وقت رميها ، والله تعالى أعلم .

قوله : « عن ابن عمر إلخ » ، قلت : دلالة على جواز الرمي قبل طلوع الشمس للضعفة ظاهرة ، ولا دلالة فيه على صحة الوقوف بمزدلفة ليلا كما تقدمت الإشارة إليه ، وجواز الرمي للضعفاء يستلزم إجزاءه للأصحاء أيضا ، لكن مع الإساءة فى حقهم ، وبدونها فى حق الضعفاء ، فإن الضعيف لا يجوز له الإتيان فى غير وقته مقدما ، ومن ادعى ذلك فليأت ببرهان عليه .

فإن قيل : إن حديث ابن عباس الذى بدأت به الباب صريح فى نهى النبى ﷺ عن رمى الجمرة قبل طلوع الشمس للضعفاء أيضا ، فيقدم على حديث ابن عمر هذا ؛ لكونه غير صريح مثله فى جواز الرمي قبل طلوعها كما لا يخفى . قلنا : نعم ! ولكن الروايات عن ابن عباس مختلفة ، فقد روى البيهقى والطحاوى عنه بسند صحيح بلفظ : كان رسول الله ﷺ يأمر نساءه وثقله فى صبيحة جمع أن يفيضوا مع أول الفجر بسواد ، وأن لا يرموا الجمرة إلا مصبحين . تقدم ^(٢) ذكره فى باب وجوب الوقوف بمزدلفة فى حاشية الكتاب .

(١) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٩٨ - باب من قدم ضعفة أهله بليل ، فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم إذا غاب القمر ، رقم : (١٦٧٦) .

قوله : « المشعر » بفتح الميم والعين ، وحكى الجوهري كسر الميم ، وقيل : إنه لغة أكثر العرب ، وقال ابن قريول : كسر الميم لغة لا رواية . وقال ابن قتيبة : لم يقرأ بها فى الشواذ ، وقيل : بل قرئ حكاة الهذلى . وسمى المشعر لأنه معلم للعبادة ، والحرام لأنه من الحرم أو حرمة .

(٢) تقدم .



وأخرج الطحاوى ^(١) من طريق شعبة - مولى ابن عباس - عنه : بعثنى النبى ﷺ مع أهله ، وأمرنى أن أرمى مع الفجر ، ذكره الحافظ فى « الفتح » ، وقد ذكرناه آنفاً ، وهذا من القول أيضاً ، فإما أن يؤخذ بما هو المحفوظ من رواياته ، وهو قوله : « لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس » ^(٢) وقد صرح بكونه محفوظاً العلامة ابن القيم كما ذكرناه فى المتن ، ويأول قوله : وأن لا يرموا الجمرة إلا مصبحين ، أن المراد بالإصباح هو طلوع الشمس ، ففى هذا الحديث أن رسول الله ﷺ أمرهم بالإفاضة مع أول الفجر ، فدل ذلك على أن الوقت الذى أمرهم بالرمى فيه ليس طلوع الفجر ، بل الإصباح الذى بعد ذلك ، وهو إما الإسفار ، وإما طلوع الشمس ، احتمالان ، والراجح الثانى ؛ لأنه قد تواتر عن ابن عباس بأمر رسول الله ﷺ إياهم على ما ذكرنا أى بالرمى بعد طلوع الشمس والنهى عنه قبله ، قاله الطحاوى .

التنبية على سهو الحافظ فى « الفتح » :

ويقال فى حديث شعبة مولى ابن عباس : إنه ليس بقول ، بل هو من حكاية الفعل ، ولفظ الطحاوى ^(٣) ليس كما حكاه الحافظ عنه فى « الفتح » ، بل لفظه : كنت فيمن بعث به النبى ﷺ يوم النحر ، فرمينا الجمرة مع الفجر ، قال الطحاوى : ولم يذكر ابن عباس فى

(١) تقدم .

(٢) رواه الترمذى (٨٩٣) وابن ماجه (٣٠٢٥) وأحمد فى « المسند » (٢٣٤ / ١) ، ٢٧٧ ، ٣٢٦ ، ٣٤٤ (والطبرانى (٣٥ / ١١ ، ٣٨٥ ، ٣٩٨) والدارقطنى (٢٧٣ / ٢) والمشكل (٣٨٢ / ٤) ، ٣٨٣ (والطبرانى فى « الصغير » (٢٩٤ / ١ ، ٢٩٦) والحلية (٢٦ / ٩) وقال الترمذى : « حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم . لم يروا بأساً أن يتقدم الضعفة من المزدلفة لبيل ، يصيرون إلى منى . وقال أكثر أهل العلم بحديث النبى ﷺ ، أنهم لا يرمون حتى تطلع الشمس . ورخص بعض أهل العلم فى أن يرموا لبيل . والعمل على حديث النبى ﷺ ، أنهم لا يرمون . وهو قول الثورى والشافعى » .

(٣) شرح معانى الآثار : (٢١٥ / ٢) .



حديث شعبة موله أنهم رموا الجمرة بأمر رسول الله ﷺ إياهم بذلك ، وقد يجوز أن يكونوا فعلوا ذلك بالتوهم منهم أنه وقت الرمي لها ، ووقته في الحقيقة غير ذلك اهـ . فاللفظ الذي حكاه الحافظ عنه قد وقع فيه سهو منه أو من الناسخين ، فلا حجة فيه ، فإن الفعل لا يقاوم القول ، لا سيما وهو من فعل الصحابة ، لا من فعل النبي ﷺ ، فيحتمل الوجوه كما قاله الطحاوي .

ولما أن يجمع بين الروايات كلها بأنه ﷺ قال مرة : « لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس »^(١) لبيان وقت الأداء كاملا ، ومرة : « لا ترموا الجمرة إلا مصبحين »^(٢) أى مسافرين لبيان وقت الأداء لإجزاء ، وهذا أولى ؛ لما قد عرفت في حديث أسماء أنها رمت الجمرة في غلس ، ولا شك في كونها قد رمت قبل طلوع الشمس ، والمشكوك إنما هو رميها قبل طلوع الفجر ، وقالت : إن رسول الله ﷺ أذن للظعن ، ويدل على ذلك حديث ابن عمر أيضا ، فإن الظاهر المتبادر منه أن الذين كانوا يقدمون منى لصلاة الفجر كانوا يرمون الجمر إذا قدموا ، أى قبل طلوع الشمس ، وقال : أرخص في أولئك رسول الله ﷺ ، والتوفيق بين الروايات بقدر الإمكان أولى من إعمال واحد منها وإهمال غيره .

قال في « البدائع »^(٣) والصحيح قولنا : إن أول وقت الرمي من يوم النحر ما بعد طلوع الفجر الثاني ، لم روى عن النبي ﷺ : « لا ترموا جمرة العقبة حتى تكونوا مصبحين » فإن قيل : قد روى أنه قال : « لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس » وهذا حجه سفيان ، فالجواب : أن ذلك محمول على بيان الوقت المستحب ، توفيقا بين الروايتين بقدر الإمكان ، وبه نقول : إن المستحب ذلك اهـ . قلت : بل نقول : إن ذلك هو المستون مؤكدا ، ومن رمى الجمرة يوم النحر قبل طلوع الشمس فقد أساء ، وأتى بالأمر المكروه الذي لا يجوز له ، اللهم إلا أن يكون به عذرا ، فلا إساءة ، ولا كراهة في حقه ،

(١) تقدم كما في شرح معاني الآثار : (٢١٨/٢) .

(٢) شرح معاني الآثار : (٢١٦/٢) .

(٣) البدائع : (ص ١٣٧ ج ٢) .



صرح بذلك في « غنية الناسك »^(١) نقلا عن « الفتح » وقال الطحاوى في « شرح معانى الآثار » له - وهو أعلم الناس بمذهب الحنفية ومذاهب العلماء - : إنه لا ينبغي لهم أن يرموها حتى تطلع الشمس ، فإن رموها قبل ذلك أجزأهم وقد أسأوا ، قال : وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اهـ . وقال ابن المنذر في « الأشراف » : لا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر بحال ، إذ فاعله مخالف ما سنه الرسول ﷺ لأمته ، ولو رمى بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس ، لا يعيد ، إذ لا أعلم أحدا قال : لا يجزيه ، ولو اختلفوا فيه لأوجب إعادة اهـ . من « الجواهر النقى »^(٢) .

التنبيه على سهو الحافظ في « الفتح » في نقل كلام ابن المنذر :

قلت : وقد وقع من الحافظ في « الفتح » سهو في نقل كلام ابن المنذر هذا ، فإنه ذكره مختصرا بحيث تغير معنى كلامه ، وأوهم إجزاء الرمي قبل طلوع الفجر ، وعدم وجوب الإعادة عليه حيثئذ ، والصحيح ما نقله صاحب « الجواهر النقى » ، يدل عليه قول ابن المنذر : إذ لا أعلم أحدا قال : لا يجزيه ، وهذا إنما يصح في الرمي بعد طوع الفجر قبل طلوع الشمس ، وأما الرمي قبل طلوع الفجر فقد قالت الحنفية وأحمد ، وإسحاق والجمهور بعدم إجزائه ، وبوجوب إعادته ، كما ذكره الحافظ نفسه ، وهذا مما لا يكاد يخفى على مثل ابن المنذر مع غزارة علمه وسعة نظره في مذاهب العلماء وأقوال المجتهدين .

وقد استدل البيهقي رحمه الله ومن وافقه في جواز رمى جمرة العقبة قبل الفجر بحديث عائشة رضي الله عنها : أرسل رسول الله ﷺ ، بأمر سلمة يوم النحر ، فرمت الجمرة قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت ، وكان ذلك اليوم يكون رسول الله ﷺ يعنى عندها . رواه أبو داود^(٣) ، قال الحافظ في « الدراية » : إسناده صحيح اهـ . وهو حديث منكر

(١) غنية الناسك : (٩١) .

(٢) الجواهر النقى : (١ / ٣٤٥) .

(٣) تقدم .



.....

أنكره الإمام أحمد وغيره كما في « زاد المعاد » .

وأطال ابن القيم الكلام في هذا الحديث بأبسط ما يكون ، قال : وروى الخلال : أنبأنا على بن حرب ، ثنا هارون بن عمران ، عن سليمان بن أبي داود ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : أخبرتنى أم سلمة ، قالت : قدمنى رسول الله ﷺ فيمن قدم من أهله ليلة المزدلفة ، قالت : فرميت بليل ، ثم مضيت إلى مكة فصليت بها الصبح ، ثم رجعت إلى منى ^(١) قلت : سليمان بن أبي داود هذا هو الدمشقي الخولاني ، ويقال : ابن داود ، وقال أبو زرعة عن أحمد : رجل من أهل الجزيرة ليس بشيء ، وقال عثمان بن سعيد ضعيف اهـ .

قلت : سليمان هذا ليس هو الخولاني الدمشقي الداراني ، فإنه ليس بضعيف ولا متروك ، فقد وثقه ابن حبان ، وقال : ثقة مأمون ، وسليمان بن داود اليمامي لا شيء وجميعا يرويان عن الزهري قال البيهقي : وقد أثنى على سليمان (داود الخولاني الداراني) أبو زرعة وأبو حاتم ، وعثمان بن سعيد ، وجماعة من الحفاظ ، اهـ . من « التهذيب » ^(٢) بل هو سليمان بن داود اليمامي أبو الجمل ، قال الحافظ في « اللسان » وبعض الناس أخطأ حيث خلطه بمن قبله ، يعنى بالخولاني الذي أخرج له النسائي ، هو الذي قال فيه ابن معين : ليس بشيء وقال البخاري : منكر الحديث ، وقد مر لنا أن البخاري قال : من قلت فيه : منكر الحديث ، فلا تحل رواية حديثه ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، منكر الحديث لا أعلم له حديثا صحيحا ، كذا في « اللسان » ^(٣) ثم وجدت في « اللسان » : سليمان بن داود الحراني بومة ، ويقال : ابن أبي داود يروى عنه هارون بن عمران الوصلي

(١) تقدم .

(٢) التهذيب : (١٦٥ / ٤) ، هو سليمان بن داود الخولاني الدمشقي الداراني ، روى عن أبي داود في المراسيل والنسائي .

(٣) لسان الميزان : (٣ / ٩٠ / ٣٠١) روى عن الزهري ، وعنه ابنه محمد وعبد الله بن عرادة ضعفه أبو حاتم ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : لا يحتج به ، وقال أبو أحمد الحاكم : في حديثه بعض المناكير ، وقال أبو زرعة : لين الحديث .



الذى روى عن سليمان بن أبى داود حديث أم سلمة هذا عند الخلال ، وهو أيضا ضعيف ، ضعفه أبو حاتم ، وقال البخارى : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : لا يحتج به وقال ابن القطان : سليمان لا يعرف .

التنبيه على أخطاء ابن القيم فى خلطه سليمان بن داود الحرانى بالخولانى :

فلعل الحرانى اشتبه على ابن القيم فظنه الخولانى ، والحرانى هو الذى يقال له : الجزرى كما يفهم من « اللسان » ^(١) ، وأما الخولانى فليس من أهل الجزيرة ، قال الحافظ فى « التهذيب » ^(٢) : أما سليمان بن داود الخولانى فلا ريب فى أنه صدوق اهـ . قلت : وقد عرفت أن أبا زرعة وعثمان بن سعيد قد أثنا على الخولانى ، وقد نقل ابن القيم تضعيفه منهما ، فالظاهر ما قلنا : إنه اشتبه عليه بالحرانى ، أو باليمامى ، أو بالجزرى ، فإن أبا زرعة قال فى الجزرى ، إنه متروك ، وفى الحرانى : لين الحديث واليمامى : ضعفه أئمة الحديث قاطبة ، لم نر توثيقه من أحد ، فافهم .

وفى « الجواهر النقى » : وحديث أم سلمة الذى فى الباب المذكور مضطرب سنداً كما بينه البيهقى ، ومضطرب أيضا متناً كما سنبينه إن شاء الله تعالى ، وقد ذكر الطحاوى وابن بطلال فى شرح البخارى : أن أحمد بن حنبل ضعفه ، وقال : لم يسنده غير أبى معاوية وهو خطأ ، وقال عروة مرسل : إنه عليه السلام أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة قال أحمد : وهذا أيضا عجب وما يصنع النبى ﷺ يوم النحر بمكة ، ينكر ذلك (لأن الروايات قد تواترت بأنه ﷺ صلى الصبح غداة النحر بمزدلفة حين تبين له الفجر ، ثم وقف بها إلى أن أسفر جدا ، ثم دفع منها إلى منى ، ورمى جمرة العقبة ضحى ، قال الطحاوى : وقد روى ابن عباس وعائشة : أن رسول الله ﷺ أخر طواف الزيارة إلى الليل ثم أسنده إليهما بسند صحيح ، وقال : فلما كان رسول الله ﷺ لم يطف طواف الزيارة يوم النحر إلى الليل استحال أن يكون به إلى حضور أم سلمة إلى مكة قبل ذلك حاجة ؛



لأنه إنما يريد بها ؛ لأنه يومها ، وليصيب منها ما يصيب الرجل من أهله ، وذلك لا يحل له منها إلا بعد الطواف اهـ .

قال ابن التركماني : وقال الطحاوي : هذا حديث دار على معاوية ، وقد اضطرب فيه فرواه مرة هكذا يعني كما ذكره البيهقي ، ورواه مرة : أنه عليه السلام أمرها يوم النحر أن توافي معه صلاة الصبح بمكة فهذا خلاف الأول ؛ لأن فيه أنه أمرها يوم النحر ، وهذا أشبه ؛ لأنه عليه السلام يكون في ذلك الوقت حلالا ، وقال أبو الوليد ابن رشد : يحتمل أن يكون في الحديث تقديم ، وتقديره أمرها يوم النحر أن توافي صلاة الصبح بمكة كما في الحديث الثاني ، فيسقط احتجاج الشافعي به لمذهبه الذي شذ فيه عن الجمهور اهـ .

واستروح سيدي الخليل في « بذل المجهود » في الجواب عن حديث أم سلمة بقوله : والتحقيق أنه ليس في الحديث دلالة على أن فعلها كان بإذن النبي ، فلا حجة في فعلها اهـ . ولا يخفى أن احتجاج الشافعي وأتباعه بهذا الحديث ليس باللفظ الذي رواه به أبو داود فقط . بل احتجاجهم بمجموع ما رواه أبو داود وأحمد ، ولفظه : حدثنا أبو معاوية ، عن هشام عن أبيه ، عن زينب بنت أم سلمة ، عن أم سلمة : أن النبي ، أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة ^(١) . أو نحوه ، هذا كما في « زاد المعاد » ^(٢) ، ولا يخفى أنها لا تروح إلى مكة يوم النحر إلا لطواف الزياره ، فلما أمرها ﷺ أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة لا بد وأن ترمي جمرة العقبة قبل الفجر ، لما في لفظ أبي داود والخلال ، فكان ذلك بإذنه ﷺ ، والله أعلم .

وفي « بذل المجهود » ^(٣) أيضا : قال الطيبي جواز الشافعي رمى الجمرة قبل الفجر ، وإن كان الأفضل تأخيرها عنه ، واستدل بهذا الحديث ، وقال غيره : هذا رخصة لأم سلمة ، فلا يجوز أن يرمى إلا بعد الفجر ، لحديث ابن عباس اهـ ، لا يقال : لا يجوز

(١) شرح معاني الآثار : (٢٢١ / ٢) .

(٢) زاد المعاد : (٤٣٣ / ١) .

(٣) بذل المجهود : (١٧١ / ٣) .

باب الإيضاح فى وادى محسر والتقاط الحصى من مزدلفة

أو من الطريق وأن تكون سبعا كحصى الخذف ويرمى جمرة العقبة

من بطن الوادى وإن رماها من فوقها أجزأ عنه ويكبر مع كل حصاة

٢٧٣٥ - عن جابر رضى الله عنه فى حديثه الطويل : فدفع قبل أن تطلع الشمس ، وأردف الفضل بن عباس حتى أتى بطن محسر ، فحرك قليلا ، ثم سلك الطريق الوسطى التى تخرج على الجمرة الكبرى ، حتى أتى الجمرة التى عند الشجرة ، فرماها

دعوى التخصيص من غير دليل قلنا : دليله ما رواه البيهقى والطحاوى ^(١) عن ابن عباس بسند صحيح مرفوعا ، كان يأمر نساءه وثقله فى صبيحة جمع أن يفيضوا مع أول الفجر بسواد ، وأن لا يرموا الجمرة إلا مصباحين ولفظ أبى داود ^(٢) : لا يرمون الجمرة حتى تطلع الشمس فهذا ما كان يأمر به نساءه والضعفة من أهله ، فإن ثبت عن أم سلمة : أن رسول الله ﷺ أذن لها فى الرمي قبل الفجر من بين نساءه وأهله ، فلا بد أن يكون ذلك رخصة لها دون غيرها ، ووجه اختصاصها بهذه الرخصة كون يوم النحر يومها الذى يدور فيه رسول الله ﷺ إليها كما مر ، والله يحض رسوله بما شاء إذا شاء ، والله أعلم .

باب الإيضاح فى وادى محسر والتقاط الحصى من مزدلفة

أو من الطريق وأن تكون سبعا كحصى الخذف ويرمى جمرة العقبة

من بطن الوادى وإن رماها من فوقها أجزأ عنه ويكبر مع كل حصاة

قوله : « عن جابر إلخ » ، فيه دلالة على الإسراع فى هذا الوادى ، وإنما سمي محسر؛ لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه ، أى أعى وكل ، قاله النووى فى شرح مسلم ، قال : فهى أى تحريك الدابة سنة من سنن السير فى هذا الموضع ، قال أصحابنا : يسرع الماشى ، ويحرك الراكب دابته فى وادى محسر ، ويكون ذلك قدر رميه بحجز ، والله أعلم .

(١) شرح معانى الآثار : (٢١٦/٢) .

(٢) رواه فى : ٥ - كتاب المناسك ، ٦٦ - باب التعجيل من جمع ، رقم : (١٩٤١) .



بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف ، رمى من بطن الوادي ، ثم انصرف إلى المنحر ، الحديث مختصر ، رواه مسلم ^(١) وأبو داود ^(٢) بطوله .

قلت : وسر الإيضاح فيه القرار من مواضع نزول العذاب إلى مواضع نزول الرحمة وهكذا كان دأبه ﷺ في أمثال تلك المواضع ، كما ورد في الصحيحين عن ابن عمر ، قال : لما مر النبي ﷺ بالحجر (أى حجر ثمود) قال : « لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم أن يصيبكم ما أصابهم إلا أن تكونوا باكين » ^(٣) ثم قنع رأسه ، وأسرع السير حتى جاوز الوادي ، وفي رواية : أن الناس نزلوا مع النبي ﷺ الحجر أرض ثمود ، فاستقوا من آبارها ، وعجنوا بها العجين ، فأمرهم أن يهريقوا ما استقوا ، ويعلفوا الإبل العجين ، وأمرهم أن يستقوا من البير التي كانت تردها الناقة اهـ . من « جمع الفوائد » ^(٤) ولا منافاة بين الروایتين فإنه جاوز واديا نزل به العذاب ، ونزل بواد غيرها ، ونهى عن الاستقاء من الأبيار التي كان المعذبون يستقون منها ، وأمر به من البير التي كانت ناقة الله تردها فافهم .

وفي « نيل الأوطار » ^(٥) : وليس هو (أى محسر) من المزدلفة ، ولا منى بل هو مسير بينهما ، وقيل : إنه منى اهـ . وفي حاشية الترمذی عن « الدر المختار » : هو واد بين منى والمزدلفة ، فلو وقف به لم يجز على المشهور اهـ . قلت : وقد أغرب صاحب « البدائع » فقال : لا ينبغي الوقوف به ، ولو وقف أجزاءه وأساء ، اهـ . فإنه خلاف المشهور من مذهب الحنفية وفي « غاية السروجي » : أنه من منى في الصحيح ويدل عليه خبر الصحيحين عن ابن عباس ، (وهو عن أخيه الفضل بن عباس ، ولفظه : حتى دخل

(١ ، ٢) تقدم .

(٣) رواه البخارى (١٨١ / ٤ ، ٩ / ٦) ومسلم في (الزهد باب ١٠ رقم ٣٩٠) وأحمد في « المستند » (٦٦ / ٢ ، ٩٦) ، والدارمی (٥٤٣) وعبد الرزاق (١٦٢٤) والبيهقي (٤٥١ / ٢) والكتز (٣٨٢٨٢ ، ٤٣٧٤٢) والمشكاة (٩٥١٢٥) والترغيب (٩٣٦٠ / ٤) والفتح (١٢٥ / ٨) والبدایة (١٠ / ٥) .

(٤) جمع الفوائد : (٢٤٤ / ١) .

(٥) نيل الأوطار : (٢٨٩ / ٤) .

٢٧٣٦ - عن جابر أن النبي ﷺ أوضع في وادي محسر . وزاد فيه بشر : وأفاض من جمع وعليه السكينة، وأمرهم بالسكينة، وزاد فيه أبو نعيم : وأمرهم أن يرموا بمثل

محسرا وهو من منى « نيل الأوطار » ، وأول محسر من القرن المشرف من الجبل الذي على يسار الذهاب إلى منى ، قال الأزرقى : هو خمسمائة ذراع وخمس وأربعون ذراعا ، كذا فى « البحر » وغيره اهـ . من « غنية الناسك » ودلالة الحديث على أكثر أجزاء الباب ظاهرة .

قوله : « عن جابر أيضا إلخ » ، دلالة على الإيضاح محسر ظاهرة ، وقد اتفق العلماء على كونه سنة السير فى هذا الموضع فرارا من محل سخطه تعالى ، وفيه الأمر بالرمى بمثل حصى الخذف ، وهو محمول على التدب عند الجمهور ، قال ابن قدامة فى « المغنى » : ويستحب أن تكون الحصيات كحصى الخذف لهذا الخبر ، قال الأثرم : يكون أكبر من الحمص دون البندق ، وكان ابن عمر يرمى بمثل بعر الغنم ، فإن رمى بحجر كبير فقد روى عن أحمد أنه قال : لا يجوزوه حتى يأتى بالحصى على ما فعل النبي ﷺ ، وذلك لأن النبي ﷺ أمر بهذا القدر ، ونهى عن تجاوزه ، والأمر يقتضى الوجوب ، والنهى يقتضى فساد المنهى عنه ، وقال بعض أصحابنا : يجوزوه مع تركه للسنة ؛ لأنه قد روى بالحجر ، وكذلك الحكم فى الصغير اهـ .

والجواب عن دليل أحمد أما أولا فلأن علة هذا الرمي رجم الشيطان وإهانته ، كما ورد فى الآثار عن ابن عباس رضى الله عنهما ، رفعه إلى النبي ﷺ ، قال : « لما أتى إبراهيم خليل الله المناسك عرض له الشيطان عند جمره العقبة ، فرماه بسبع حصيات حتى ساخ فى الأرض ، ثم عرض له عند الجمره الثانية ، فرماه بسبع حصيات حتى ساخ فى الأرض ، ثم عرض له عند الجمره الثالثة ، فرماه بسبع حصيات حتى ساخ فى الأرض » ^(١) قال ابن عباس : الشيطان ترجمون ، وملة أبيكم إبراهيم تتبعون رواه ابن خزيمة فى « صحيحه » والحاكم ^(٢) واللفظ له : وقال : صحيح على شرطهما . كذا فى « الترغيب » ^(٣) للمنذرى .

(١) ، (٣) رواه البيهقى (١٥٣/د) والترغيب (٢٠٧/٢) والكتز (١٢١٤٤) .

(٢) رواه الحاكم : (٤٦٦/١) .

حصى الخذف ، وقال لعلی : « لا أراكم بعد عامی هذا » . رواه الترمذی ^(١) وقال :
حديث جابر حديث حسن صحيح .

والرجم لا يتقيد بالحصى عرفا ، بل يتأتى بكل ما هو من جنس الأرض مما يكون الرمي به استهانة ، والأصل في الأحكام التعليل ، فيجوز الرمي بالحجر ، والمدر ، وخلق الأجر ، والطين ، والنورة ، وقبضة من تراب سبع مرات نظرا إلى العلة ، والرمي بالأحجار أفضل وبالحصى من حصى الخذف أكمل ، اتباعا لفعل النبي ﷺ ، ولظاهر قوله في أحاديث الباب ، ولا يجوز بالذهب ، والفضة ، والحديد ، والعنبر ، واللؤلؤ ، والمرجان ، والجواهر ؛ لأنها ليست من أجزاء الأرض ، والرمي بالفئاس لا يسمى رجا بل نثارا اهـ . من « غنية الناسك » ^(٢) مختصرا .

وأما ثانيا فيمنع قوله : « إن النهي يقتضى فساد المنهى عنه » بل المقرر عندنا عكسه ، أن النهي عن الأعمال الشرعية يقتضى صحتها مع الكراهة ، كما أثبتة الأصوليون منا ، كما لا يخفى على من راجع كتاب الأصول ، والله تعالى أعلم وأما ما رواه الثوري عن سكينه بنت الحسين أنها رمت الجمرة ورجل يناولها الحصى ، تكبر مع كل حصاة ، وسقطت حصاة فرمت بخاتمها . كما في « المغنى » : فلا حجة فيه ، لجواز الرمي بغير ما هو من جنس الأرض ، ما لم يثبت أن خاتمها لم يكن من حجر وإلا فلا ، وأيضا فإنه فعل تابعه لا يترك به ما نص عليه الشارع ﷺ ؛ وغايته أن تكون قد رمت الجمرة بست لا بسبع ، وهو جائز عندنا كما سيأتى .

قال الحافظ في « الفتح » : وقد اختلف أى فى رمى الجمار ، فالجمهور على أنه واجب يجبر تركه بدم ، وعند المالكية سنة مؤكدة فيجبر (قلت : وهذا من أمارات الوجوب عندنا) وعندهم رواية : أن رمى جمرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه ، ومقابلة قول بعضهم : إنها

(١) رواه فى : ٧ - كتاب الحج ، ٥٥ - باب ما جاء فى الإفاضه من عرفات ، رقم : (٨٨٦) .
وقال : « حديث حسن صحيح » .

ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، رقم : (٣١٣) .

ورواه أبو داود فى : ١١ - كتاب المناسك ، ٦٥ - باب التعجيل من جمع ، رقم : (١٩٤٤) .

(٢) غنية الناسك : (١٠٠) .



إنما تشرع حفظا للتكبير ، فإن تركه وكبر أجزاءه حكاة ابن جرير عن عائشة وغيرها اهـ . قلت : ولكن الخلاف السابق يرفعه الإجماع اللاحق ، ولا يجوز لأحد خرقه فيما بعد ، وقال في « البدائع » : ودليل وجوبه الإجماع ، فإن الأمة أجمعت على وجوبه ، وقول رسول الله ﷺ لرجل سأله : إنني ذبحت ثم رميت : « ارم ولا حرج » ^(١) وظاهر الأمر يقتضى وجوب العمل اهـ .

وأیضا فإن الرمی من المناسك التى أربها إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم ، كما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما فى حديث طويل ، قال : أفاض جبريل بإبراهيم عليهما السلام إلى منى ، وفيه ثم دفع به من (مزدلفة) إلى منى ، فرمى وحلق وذبح ، ثم أوحى الله عز وجل إلى محمد ﷺ : ﴿ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٢) رواه الطبرانى فى « الكبير » كما فى « مجمع الزوائد » وسكت عنه ، فهو صحيح عنده على قاعدته فهذا يدل على وجوب اتباع إبراهيم عليه السلام فى مناسكه التى قد ذكرت فى الحديث ، ما لم يدل دليل غيره على عدم وجوب شىء منها فى شريعتنا ، وأما ما حكاة ابن جرير عن عائشة وغيرها فإن كان مجرد قياس منهم فلا حجة فيه بمعرض النص ، وإن كان سماعا من النبى ﷺ فهو محتمل ولا يترك المتيقن بالمحتمل كما لا يخفى .

(١) رواه البخارى فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٣١ - باب الفتيا على الدابة عند الجمرة ، رقم : (١٧٣٦) ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٥٧ - باب من حلق قبل النحر أو نحر قبل الرمی ، رقم : (٣٢٢٧) .

ورواه أبو داود فى : ٥ - كتاب المناسك ، باب (٧٩) الحلق والتقصير ، رقم : (١٩٨٣) . ورواه الترمذى فى : ٧ - كتاب الحج ، باب (٧٦) ، رقم : (٩١٦) ، وقال : « حديث حسن صحيح » .

ورواه ابن ماجه فى : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٧٤ - باب من قدم نسكا قبل نسك ، رقم : (٣٠٥٢) . ورواه أحمد : (٣٢٨ / ١) ، ١٥٩ / ٢ ، ١٦٠ ، ١٩٢ ، ٢٠٢ ، ٢١٠ ، ٢١٧ ، ٣ / ٣٨٥ .

(٢) سورة النحل آية : ١٢٣ .

وأما ما رواه أبو داود ^(١) والحاكم ^(٢) عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « إنما جعل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ورمى الجمار لإقامة ذكر الله » زاد الحاكم « لا لغيره » كما فى « شرح الجامع الصغير » ^(٣) للعزيزى فليس معناه جواز الاكتفاء بالذكر عن هذه الأفعال ، بل المراد أن المقصود بالطواف والسعى بين الصفا والمروة ورمى الجمار ليس أن يعبد البيت أو الجبلان وغيرهما ، بل المقصود إقامة ذكر الله وعظمته بهذه الشعائر والمناسك ، وهذا هو المقصود من سائر الأعمال الشرعية ، وإنما خصت الثلاثة بالذكر لكونها متعلقة فى الظاهر بأشياء محسوسة ، فكانت مظنة أن يحملها القاصرون على غير محاملها ، فبه الشارع صلوات الله عليه وسلامه على ذلك صراحة وبين أن إقامة ذكر الله هى روح هذه الأعمال ، ولا يلزمه جواز الاكتفاء بالذكر عن هذه الأعمال ، فإن الذكر هو روح الصلاة أيضا ، قال تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ ^(٤) : وقال : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ ^(٥) ولا يجوز لأحد القول بالاكتفاء بالذكر عن الصلاة ، فإن الروح لا يستغنى عن الجسد وإن كان أفضل منه ، فقوله ﷺ : « إنما جعل الطواف بالبيت إلخ » ، نظيره قول عمر رضى الله عنه لما قبل الحجر الأسود ، والله إنى لأعلم أنك حجر ، لا تضر ولا تنفع ، ولولا أنى رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك فافهم ، فلا يصح به الاستدلال على عدم وجوب الرمي ، ولا على جواز تركه وإجزاء التكبير عنه ، وإلا لأمكن القول بمثل ذلك فى طواف الزيارة والسعى بين الصفا والمروة ، والسيدة عائشة رضى الله عنها أول من نص على وجوب السعى بينهما من بين الصحابة كما مر ، وأجمعت الأمة على فرضية الطواف بالبيت بعد الإفاضة من عرفة وجمع ، والله

(١) رواه فى : ٥- كتاب المناسك ، ٥١- باب فى الرمل ، رقم : (١٨٨٨) .

(٢) رواه الحاكم : (٤٥٩/١) .

(٣) الجامع الصغير للعزيزى : (٤٤/٢) .

(٤) سورة طه آية : ١٤ .

(٥) سورة العنكبوت آية : ٤٥ .



٢٧٣٧ - عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : رمى عبد الله من بطن الوادى ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ! إن ناسا يرمونها من فوقها ، فقال : والذي لا إله غيره هذا المقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة . رواه البخارى ^(١) ، وفى لفظ له : فرمى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاه . « فتح البارى » .

٢٧٣٨ - عن عمرو بن ميمون ، عن عمر : أنه رمى جمرة العقبة فى السنة التى أصيب فيها وفى غيرها من بطن الوادى ، أخرجه ابن أبى شيبه ^(٢) بإسناد صحيح .

تعالى أعلم ، نعم ! فى حديث عائشة هذا حث على ذكر الله تعالى فى الطواف وتأليهه " لكى يظهر للناس ما قصده الشارع بهذه الأعمال ، فالحذر الحذر ، من الغفلة فى تلك المواطن ، كيلا يظن الجاهلون من الطواف بالبيت ونحوه بغير ذكر الله تعالى كون هذه الشعائر مقصودة بالعبادة فافهم .

قوله : « عن عبد الرحمن بن يزيد إلخ » ، قلت : دلالة على رمى الجمرة ذات العقبة من بطن الوادى ظاهرة ، هو السنة ، فيه دلالة على إجزاء الرمي من فوقها أيضا ؛ لأن ابن مسعود لم يصرح بعدم إجزائه ، ولا بوجوب الإعادة على من فعل ذلك ، وإنما أظهر كونه خلاف السنة فحسب .

قوله : « عن عمرو بن ميمون إلخ » ، قلت : دلالة على ما دل عليه ما قبله ظاهرة ، وهو بطريق الأسود صريح فى جواز رمى الجمرة ذات العقبة من فوقها ، وفعل عمر هذا محمول على بيان الجواز فلا اختلاف بين الروایتين حتى يحتاج إلى الترجيح بقوة الإسناد فإن الجمع بين الروایتين بقدر الإمكان أولى ، لا سيما إذا وردتا من رواية راويين مختلفين

(١) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٣٨ - باب يكبر مع كل حصاه ، رقم : (١٧٥٠) .

ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٥٠ - باب رمى جمرة العقبة من بطن الوادى ، رقم : (٣٠٧) .

ورواه أبو داود فى : المناسك باب (٥٦) ، (٥٧) .

ورواه النسائى فى : ٢٤ - كتاب المناسك ، باب (٢٢٦ ، ٢٢٧) .

ورواه الدارمى فى : المناسك ، باب (٦١) .

(٢) رواه ابن أبى شيبه : ١٠٥ - فى جمرة العقبة من أين ترمى ، رقم : (١) .

٢٧٣٩ - ومن طريق الأسود : رأيت عمر رمى جمرة العقبة من فوقها وفى سنده الحجاج بن أرطاة وفيه ضعف ، « فتح البارى » . قلت : هو حسن الحديث ما مر غير مرة .

فافهم ، قال الحافظ فى « الفتح » : وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها جاز ، سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه ، أو يساره ، أو من فوقها ، أو من أسفلها ، أو وسطها ، والاختلاف فى الأفضل اهـ .

وقال فى « التلخيص الحبير » : وأما رمى يوم النحر مستدبرا القبلة فليس كما قال (الرافعى) ، والحديث الوارد فيه موضوع ، رواه ابن عدى^(١) من حديث عاصم بن سليمان الكوزى ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : رأيت رسول الله ﷺ رمى الجمرة يوم النحر وظهره مما يلى مكة ، وعاصم قال ابن عدى : كان ممن يضع الحديث والحق أن البيت يكون على يسار الرامى ، كما هو متفق عليه^(٢) من حديث ابن مسعود : أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى ، فجعل البيت على يساره ومنى عن يمينه . ورمى بسبع ، وقال : هكذا رمى الذى أنزلت عليه سورة البقرة اهـ .

وفى « المغنى » لابن قدامة : فإذا وصل منى بدأ بجمرة العقبة ، وهى آخر الجمرات مما يلى منى ، وأولها مما يلى مكة ، وهى عند العقبة ، فيرميها بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، ويستبطن الوادى ، ويستقبل القبلة ، ثم ينصرف ولا يقف ، وهذا بجملته قول من علمنا من قوله من أهل العلم ، وإن رماها من فوقها جاز ؛ لأن عمر رضى الله عنه جاء والزحام عند الجمرة فرماها من فوقها ، والأول أفضل ، لما روى عبد الرحمن بن يزيد ، فذكر حديث المتن اهـ . وفى « غنية الناسك » : ولو رمى العقبة من فوقها جاز وكره ؛ لأنه خلاف السنة إلا من عذر اهـ .

(١) الكامل لابن عدى : (٤٢٤ / ١) .

(٢) قوله : « كما هو متفق عليه » سقط من « الأصل » وأثبتاه من « المطبوع » .

٢٧٤٠ - عن ابن عباس : قال لى رسول الله ﷺ غداة جمع (وهو على راحلة)
القط لى ، فلقطت لى حصيات من حصى الخذف ، فقال : « بأمثال هؤلاء ، وإياكم
والغلو فى الدين ». رواه أحمد ^(١) ، والنسائى ^(٢) وابن ماجه ^(٣) ، والحاكم ^(٤) ،
ولأحمد من وجه آخر عن ابن عباس رفعه ، « عليكم بحصى الخذف » وإسناده
صحيح « دراية » .

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، قلت : وقد ورد فى بعض ألفاظ الحديث عن ابن
عباس : قال لى رسول الله ﷺ غداة العقبة ، مكان غداة جمع ، كما فى « التلخيص
الحبير » ^(٥) فاحتمل أن يكون أمره بلقط الحصى من مزدلفة ، أو من طريقها إلى منى قال
ابن قدامة فى « المغنى » : ويأخذ الحصى من طريقه أو من مزدلفة . إنما استحب ذلك لثلا
يشتغل عنه قدومه بشئ قبل الرمى ، وكان ابن عمر يأخذ الحصى من جمع ، وفعله سعيد
ابن جبير قال : وكانوا يتزودون الحصى من جمع ، واستحبه الشافعى (والحنفية أيضا كما
فى « البدائع » « وغنية الناسك » وغيرهما) وعن أحمد قال : خذ الحصى من حيث شئت
وهو قول عطاء وابن المنذر وهو أصح إن شاء الله تعالى ، ولا خلاف فى أنه يجرئه أخذه
من حيث كان أه . ملخصا .

وفيه أيضا : والاستحباب أن يغسله اختلف عن أحمد فى ذلك ، فروى أنه مستحب ؛
لأنه روى عن ابن عمر أنه غسله ، وكان طاوس يفعله ، وكان ابن عمر يتحرى سنة النبى
ﷺ ، وعن أحمد : أنه لا يستحب ، وقال : لم يبلغنا أن النبى ﷺ فعله ، وهذا هو

(١) رواه أحمد : (٢١٥ / ١) ، (٣٤٧) .

(٢) رواه فى : ٢٤ - كتاب المناسك ، ٢١٧ - باب الإيضاح فى وادي محسر : (٢٦٧ / ٥) .

(٣) رواه فى : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٦٣ - باب قدر حصى الرمى ، رقم : (٣٠٢٩) .

(٤) رواه الحاكم : (٢٧٥ / ٣) .

غريبه : قوله : « القط لى » صيغة أمر من لقط كنصر ، وقوله : « بحصى الخذف » الخذف بخاء

وذال معجمتين رمى الإنسان بحصاة ونحوها من بين سبائته من باب ضرب .

(٥) التلخيص الحبير : (ص ٢٢٠ ج ١) .

٢٧٤١ - عن قتادة ، عن ابن عمر قال : ما بأبالي رميت الجمار بست أو سبع وإن ابن عباس أنكر ذلك أخرجه ابن أبي شيبة ^(١) ، و قتادة لم يسمع من ابن عمر .
 ٢٧٤٢ - وروى من طريق مجاهد ^(٢) : من رمى بست فلا شيء عليه .
 ٢٧٤٣ - ومن طريق طاوس : يتصدق بشيء اهـ . « فتح الباري » ^(٣) .

٢٧٤٤ - عن سعد (هو ابن مالك) ، قال : رجعنا في الحجة مع النبي ﷺ ، وبعضنا يقول : رميت بسبع حصيات ، وبعضنا يقول : رميت بست ، فلم يعب بعضهم على بعض ، رواه النسائي وسنده صحيح ، إلا أنه منقطع بين مجاهد وسعد بن مالك ، فإنه لم يسمع منه « الجواهر النقي » ^(٤) .

الصحيح ، وهو قول عطاء ، ومالك ، وكثير من أهل العلم اهـ . وفي « غنية الناسك » : لو رمى بمتنجسة ييقن جاز مع الكراهة ، أما بدون تيقن فلا يكره ؛ لأن الأصل الطهارة ، لكن يندب غسلها ، ليكون طهارتها متيقنة « رد المحتار » ^(٥) اهـ .

قوله : « عن قتادة » وقوله : « عن سعد إلخ » ، قلت : دلالتهما على أجزاء الرمي بأقل من سبع ظاهرة . قال السندی في حاشية النسائي : الظاهر أن الأمر مبني على التسامح ، وقيام الأكثر مقام الكل اهـ .

وقال العيني في « العمدة » في شرح حديث عبد الرحمن بن يزيد المذكور في المتن ما نصه : ويستفاد منه أن رمى الجمرة لابد أن يكون بسبع حصيات ، وهو قول أكثر العلماء وذهب عطاء إلى أنه إن رمى بخمس أجزاء ، وقال مجاهد : إن رمى بست فلا شيء عليه ، وبه قال أحمد ، وإسحاق ، واحتج من قال بذلك بما رواه النسائي ، فذكر حديث

(١) رواه ابن أبي شيبة : ١١٢ - في الرجل يرمي بست حصيات أو خمس ، رقم : (١) .

(٢) بنحوه ، المصدر السابق ، رقم : (٣) .

(٣) الفتح : (ص ٤٦٣ ج ٣) .

(٤) الجواهر النقي : (ص ٣٤٨ ج ١) .

(٥) رد المحتار : (٩٠) .

سعد بن مالك المذكور فى المتن ، ثم قال : والصحيح الذى عليه الجمهور أن الواجب سبع ، كما صح من حديث ابن مسعود ، وجابر ، وابن عباس ، وابن عمر وغيرهم ، فإن رماها بأقل من سبع حصيات فذهب الجمهور فيما حكاه القاضى عياض إلى أن عليه دما ، وهو قول مالك ، والأوزاعى وذهب الشافعى وأبو ثور إلى أن على تارك حصاة مدا من طعام ، وفى اثنتين مدان ، وفى ثلاثا فأكثر دما ، وللشافعى قول آخر : إن فى الحصاة درهما .

وذهب أبو حنيفة وصاحبه إلى أنه إن ترك أكثر من نصف الجمرات الثلاث فعليه دم ، وإن ترك أقل من نصفها ففى كل حصاة نصف صاع ، واختلفوا فيما روى سبع حصيات مرة واحدة ، فقال مالك ، والشافعى : لا يجزؤه إلا عن حصاة واحدة ، ويرمى بعدها متنا وقال عطاء : تجزؤه عن السبع ، وهو قول أبى حنيفة ، ذكره صاحب « التوضيح » وذكر فى « المحيط » ولو رمى إحدى الجمار بسبع حصيات رمية واحدة ، فهى بمنزلة حصاة ، وكان عليه أن يرمى ست مرات .

قلت : العمدة فى نقل مذهب من المذاهب على نقل صاحب من أصحاب ذلك المذاهب اهـ . ملخصا ، قلت : فقول سعد بن مالك رضى الله عنه : « فلم يعب بعضهم على بعض » محمول على أن واجب الرمي يتأدى برمي الأكثر وإن كان فيه نقصان وأما قول ابن عمر فقد أنكره ابن عباس ، فجمعنا بينهما بأن الرمي بست يجزىء ، ولكن عليه أن يتصدق ، والله أعلم قال الحافظ فى « الفتح » فى حديث عبد الرحمن بن يزيد ما نصه : زاد محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه فى هذا الحديث عن ابن مسعود : أنه لما فرغ من رمي جمرة العقبة قال : اللهم اجعله حجا مبرورا وذنباً مغفورا ^(١) (٣ - ٤٦٤) .

وفى « المغنى » لابن قدامة : روى حنبل فى « المناسك » بإسناده عن زيد بن أسلم قال : رأيت سالم بن عبد الله استبطن الوادى ، ورمى الجمرة بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة الله أكبر ، الله أكبر ، ثم قال : اللهم اجعله حجا مبرورا ، وسعيًا مشكورا ،

(١) رواه البيهقى (١٢٩/٥) وإتحاف (٣٥٠/٤) والشفاء (٢٦٤/١) .



باب لا يقف عند جمرة العقبة بعد رميها

ولا يأخذ الحصى من عند الجمرات

٢٧٤٥ - عن الزهري ، سمعت سالما يحدث عن أبيه ، عن النبي ﷺ : أنه كان إذا رمى الجمرة رماها بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، ثم ينصرف ، ولا يقف عندها . رواه البخاري^(١) « دراية » .

٢٧٤٦ - عن ابن عباس ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا رمى جمرة العقبة مضى ولم يقف . رواه ابن ماجه^(٢) بسند فيه الحجاج بن أرطاة ، وهو حسن الحديث عندها ، كما مر غير مرة .

فسألته عما صنع ؟ فقال : حدثني أبي : أن النبي ﷺ رمى الجمرة من هذا المكان ، ويقول كلما رمى حصاة مثل ما قلت ، وقال إبراهيم النخعي : كانوا يحبون ذلك اهـ .

باب لا يقف عند جمرة العقبة بعد رميها

ولا يأخذ الحصى من عند الجمرات

قوله : « عن الزهري إلخ » ، قلت : دلالة ودلالة حديث ابن عباس بعده على الجزء الأول من الباب ظاهرة ، وهو المذهب كما في « الهداية » وغيرها ، قال في « غنية الناسك »^(٣) : وإذا فرغ من الرمي لا يقف عند هذه الجمرة في الأيام كلها ، بل ينصرف داعيا اهـ . وقد تقدم عن ابن قدامة أنه قول من علم قوله من أهل العلم ، والله أعلم وفي « غنية الناسك »^(٤) أيضا : ويسن أن يكبر مع كل حصاة ، ولو سبج وهلل أو أتى بذكر

(١) رواه في : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٤١ - باب رفع اليدين عند جمرة الدنيا والوسطى ، رقم : (١٧٥٢) .

(٢) رواه فيه : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٦٥ - باب إذا رمى جمرة العقبة لم يقف عندها ، وقم : (٣٠-٣٣) في الزوائد : في إسناده سويد بن سعيد ، مختلف فيه .

(٣) غنية الناسك : (٩٢) .

(٤) غنية الناسك : (٩١) .



٢٧٤٧ - عن أبي سعيد قال : قلنا : يا رسول الله ! هذه الجمار التى يرمى بها كل عام فتحسب أنها تنقص ، فقال : « إنه ما يقبل منها رفع ، ولولا ذلك لرأيتها أمثال الجبال » رواه الدارقطنى ^(١) ، والحاكم فى « المستدرک » ^(٢) وقال : حديث صحيح الإسناد ، ويزيد بن سنان ليس بمتروك أهـ . « زيلعى » وفى « الترغيب » ^(٣) للمنذرى : يزيد بن سنان مختلف فى توثيقه أهـ . وفيه أيضا ، وثقه البخارى وغيره ، قلت : وقد تقدم توثيقه فى هذا الكتاب ، وهو حسن الحديث ، فالحديث حسن .

٢٧٤٨ - عن ابن عباس رضى الله عنهما فى حصى الجمار : ما تقبل منها رفع ، وما لم يتقبل ترك ، ولولا ذلك لسد ما بين الجبلين . أخرجه البيهقى ^(٤) ، وإسحاق بن راهويه . قال البيهقى : وهو مشهور عن ابن عباس موقوفا « التلخيص الحبير » ^(٥) .

غيرهما مكان التكبير جار (لحديث عائشة المتقدم : إنما جعل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ورمى الجمار لإقامة ذكر الله ، أطلق الذكر وهو يعم التكبير وغيره ، ولكن التكبير أفضل ؛ لكونه مما أتى به النبى ﷺ فى هذا الموضع من بين سائر الأذكار) قال : لو ترك الذكر فقد أساء ، والمسنون الرمى باليمين أهـ . وقال الحافظ فى « الفتح » : وأجمعوا على أن من لم يكبر فلا شئ عليه أهـ .

قوله : « عن أبي سعيد إلخ » ، وقوله : « عن ابن عباس إلخ » ، دلالتهما على كون الحصى التى عند الجمرات مردودة فيتشأم بها ، فيكره الرمى بها ظاهرة ، قال فى « الهداية » : ويأخذ الحصى من أى موضع شاء إلا من عند الجمرة ؛ لأن الذى عندها مردود هكذا جاء فى الأثر فيتشأم به أهـ . قال فى « غنية الناسك » ^(٦) : يجوز أخذها من أى موضع إلا من عند الجمرة ، ومن المسجد ، ومكان نجس ، فإن فعل جار وكره تنزيها أهـ .

(١) رواه الدارقطنى : (٣٠٠ / ٢) .

(٢) رواه الحاكم : (٤٧٦ / ١) .

(٣) الترغيب : (ص ٥٣٠ ج ١) .

(٤) رواه البيهقى : (١٢٨ / ٥) والكنز (١٢١٤١) وكشف الخفاء (٤١٦ / ٢) .

(٥) تلخيص الحبير : (٢١٨ / ١) .

(٦) غنية الناسك : (٩١) .



باب وجوب الترتيب في مناسك يوم النحر

وهي الرمي والذبح والحلق

٢٧٤٩- عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ أتى منى، فأتى الجمرة فرماها، ثم أتى

وقال ابن قدامة في « المغنى » : إن رمى بحجر من المرمى لم يجزه ، وقال الشافعى : يجزيه ؛ لأنه حصى ، فيدخل في العموم ولنا أن النبي ﷺ أخذ من غير المرمى ، وقال : «خذوا عنى مناسككم»^(١) ؛ ولأنه لو جاز الرمي بما رمى به لما احتاج أحد إلى أخذ الحصى من غير مكانه ولا تكثيره والإجماع على خلافه ؛ ولأن ابن عباس قال فذكر الأثر اهـ .

قلنا : إن أراد بالإجماع الإجماع على استحباب الأخذ من غير المرمى فمسلم ، وإلا فلا ، وأما أثر ابن عباس فإنما يدل على أن الحصى المتروكة عند الجمرات غير مقبولة ، وأما أن الرمي بالحصى المردودة لا يجوز ، فلا دلالة عليه ، فرب مردود في وقت يصير مقبولا في وقت آخر ، وقد قال ﷺ : « ارموا بحصى الخذف »^(٢) وقال : « عليكم بأمثال هؤلاء»^(٣) وقال : « ارم ولا حرج » من غير تقييد دون حصى ، فدل على جواز الرمي بكل ما هو مثله ، سواء أخذ من غير المرمى أو من المرمى ، وكل ما ذكره ابن قدامة من الدلائل لا يفيد ما هو أزيد من الكراهة ، وقد قلنا بها ، والله تعالى أعلم .

باب وجوب الترتيب في مناسك يوم النحر

وهي الرمي والذبح والحلق

قوله : « عن أنس إلخ » ، قلت : قد تقرر في الأصول كون الفاء وثم للترتيب في الأصل ، فثبت كون هذه المناسك الثلاثة مترتبة ، ولم يختلف أحد في أنه ﷺ رمى الجمرة في يوم النحر أولا ، ثم ذبح ، ثم حلق رأسه ، وقد قال ﷺ : « خذوا عنى

(١) تقدم .

(٢) رواه أحمد (٣٤٣/٤ ، ٢٧٠/٥ ، ٣٧٤) والبداية (١٨٨/٥) .

(٣) تقدم .

٣١٤٨ وجوب الترتيب فى مناسك يوم النحر إعلاء السنن

منزله بمنى فنحر ، ثم قال للحلاق : « خذ » وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر . أخرجه الخمسة ^(١) « دراية » .

٢٧٥٠ - عن ابن عمر : من رمى الجمرة بسبع حصيات الجمرة التى عند العقبة ، ثم انصرف فنحر هديه ، ثم حلق ، فقد حل ما حرم عليه من شأن الحج . رواه البزار ^(٢) « كنز العمال » ^(٣) .

٢٧٥١ - عن الفضل بن عباس رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ للناس حين دفعوا عشية عرفة وغداة جمع : « عليكم بالسكينة » حتى إذا دخل منى فهبط حين هبط محسرا ، قال : « عليكم بحصى الخذف الذى يرمى به الجمرة » الحديث رواه النسائي ^(٤) بسند صحيح ، وقال تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَإْسَ الْفَقِيرَ ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ الآية .

مناسككم ^(٥) فذل وجوب الترتيب فى هذه الثلاثة ما لم يدل دليل على عدم وجوبه فافهم ، وفى الحديث الابتداء فى الحلق بيمين المخلوق ، وقال الكرماني : إن عند أبى حنيفة رحمه الله يبدأ بيمين الحالق ويسار المخلوق ، وعند الشافعى يبدأ بيمين المخلوق ، والصحيح عند أبى حنيفة رحمه الله مثله ، كذا فى « عمدة القارئ » ^(٦) .

قوله : « عن الفضل بن عباس إلخ » ، قلت : دلالة على وجوب تقديم الرمي على سائر مناسك منى ظاهرة ، فإنه لا يخفى أن وادى محسر إما خارج عن منى كما هو

(١) الدراية : (١٩٨) .

(٢، ٣) كنز العمال (١٢١٤٢) والمجمع (٢٦١ / ٣) ، وعزاه إلى البزار ورجاله ثقات رجال الصحيح .

(٤) رواه فى : ٢٤ - كتاب المناسك ، ٢٢٠ - باب من أين يلتقط الحصى ؟ (٢٦٩ / ٥) .

قوله : « بحصى الخذف » الخذف بخاء وذال معجمتين رمى الإنسان بحصاة ونحوها من بين سبائيه من باب ضرب .

(٥) تقدم .

(٦) عمدة القارئ : (٧٤٠ / ٤) .

المشهور ، وأما مبدأها مما يلى مزدلفة ، وقوله ﷺ لأصحابه : « عليكم بحصى الخذف الذى يرمى عند الجمرة » كان وهو سائر من مزدلفة إلى منى فى الطريق بينهما ، أو هو داخل فى حدود منى ، فدل على وجوب الرمي قبل كل شئ من المناسك التى يؤتى بها فى منى ، وأما الترتيب بين الذبح والحلق فالأصل فيه قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطَعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ (١) الآية . فإن قضاء التفث مفسر بالحلق والتقصير كما فى التفسير (٢) لابن جرير « وأحكام القرآن » (٣) للرازى ومثله فى « البدائع » وقد رتبته على الذبح بلفظه « ثم » الدالة على الترتيب ، فكان تقديم الذبح على الحلق والتقصير واجبا ، وأصرح منه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴾ (٤) فإن المراد ببلوغ الهدى ذبحه فى محله كما سيأتى .

قال فى « غنية الناسك » فى بيان واجبات الحج : والترتيب بين الثلاثة : الرمي ، ثم الذبح ، ثم الحلق ، على ترتيب حروف قولك : رذح ، على القارن والمتمتع ، أما الطواف فلا يجب ترتيبه على شئ من الثلاثة ، إلا أن السنة أن يكون بعد الحلق ، فلو طاف قبل الكل أو البعض لا شئ عليه ويكره ، والمفرد لا ذبح عليه ، فيجب الترتيب بين الرمي والحلق : « رد المحتار » (٥) .

قلت : قال الحصاى الرازى : فى « أحكام القرآن » له : وقوله : ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلَيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (٦) يقتضى جواز أى ذلك فعله من غير ترتيب ؛ إذ ليس فى اللفظ دلالة على الترتيب ، فإن فعل الطواف قبل قضاء التفث ، أو قضى التفث ثم طاف ، فإن مقتضى الآية أن يجزىء جميع ذلك ؛ إذ الواو لا توجب الترتيب ، ولم

(١) سورة الحج آية : ٢٩ .

(٢) تفسير ابن جرير : (١٨ / ١١٠) .

(٣) أحكام القرآن للرازى : (٢٣٨ / ٣) .

(٤) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٥) رد المحتار : (٢٢ / ٢) .

(٦) سورة الحج آية : ٢٩ .

٢٧٥٢ - ثنا أبو الأحوص ، عن إبراهيم بن مهاجر - هو البجلي - عن مجاهد ، عن ابن عباس ، قال : من قدم شيئاً من حجه أو أخره فليهرق دماً ، وهذا سند صحيح على شرط مسلم ، « الجواهر النقى » ^(١) ، وقال الحافظ فى « الدراية » : أخرجه ابن أبى شيبة بإسناد حسن ، وأخرجه الطحاوى ^(٢) من وجه آخر أحسن منه عنه اهـ . قلت : والأحسن من الحسن لا يكون إلا صحيحاً فما له لا يصححه ؟ .

٢٧٥٣ - ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، قال : من حلق قبل أن يذبح أهرق دماً ، فقرأ : ﴿ وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ . أخرجه ابن أبى شيبة ، « الجواهر النقى » ^(٣) ، وهذا سند صحيح أيضاً .

يختلف الفقهاء فى إباحة الحلق واللبس قبل طواف الزيارة ، ولم يختلفوا أيضاً فى حظر الجماع قبله اهـ .

قوله : « حدثنا أبو الأحوص » وقوله : « حدثنا أبو معاوية إلخ » ، قلت : دلالتهما على وجوب الترتيب فى المناسك ظاهرة ، فإن وجوب الدم فى التقديم والتأخير فرع وجوب الترتيب كما لا يخفى ، ودلالة الثانى على الترتيب بين الذبح والحلق بالاستنباط من الكتاب بينة أيضاً .

وأما ما احتج به القائلون من حديث ابن عمر قال : قال رجل : حلقت قبل أن أذبح قال : « أذبح ولا حرج » فقال آخر : ذبحت قبل أن أرمى قال : « ارم ولا حرج » ^(٤) متفق عليه ، وفى لفظ قال : فجاء رجل فقال : يا رسول الله ! لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح ، وذكر الحديث ، قال : فما سمعته يسأل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل ، من تقديم بعض الأمور على بعضها وأشباهها ، إلا قال : « افعلوا ولا حرج عليكم » : رواه مسلم ^(٥) ،

(١) الجواهر النقى : (١ / ٣٤٧) .

(٢) الدراية : (٢٠٨) .

(٣) الجواهر النقى مصدر سابق .

(٤ ، ٥) تقدما .



وعن ابن عباس ، عن النبى ﷺ ، أنه قيل له يوم النحر وهو بمنى فى النحر والحلق والرمى والتقديم والتأخير فقال : « لا حرج » متفق عليه « المغنى » (١) .

فالجواب أن المراد لا إثم عليكم ؛ لكونهم فعلوا ذلك نسيانا غير شاعرين ، بدليل ما رواه أبو داود (٢) بسند صحيح قد سكت عنه عن أسامة بن شريك ، قال : خرجت مع النبى ﷺ حاجا ، فكان الناس يأتونه ، فمن قال : يا رسول الله ! سعت قبل أن أطوف ، أو قدمت شيئا أو أخرت شيئا ، فكان يقول : « لا حرج ، لا حرج ، إلا على رجل اقترض عرض مسلم وهو ظالم ، فذلك الذى حرج وهلك » اهـ . فقول النبى ﷺ : « لا حرج إلا على رجل اقترض عرض رجل مسلم » الحديث ، صريح فى أنه نفى الإثم ، وأما أنه لا دم عليه ولا إعادة فلا ، فهذا ابن عباس أحد من روى عن النبى ﷺ هذا الحديث : أى : « لا حرج » فلم يكن معنى ذلك عنده على الإباحة فى تقديم ما قدموا وتأخير ما أخروا ، بل أوجب فى ذلك دما .

وأیضا فقد ورد مثل ذلك فىمن سعى قبل أن يطوف ، وقد أجمع علماء المذاهب على بطلان السعى مقدما ، ووجوب إعادته بعد الطواف ، فالحق ما قلنا : إن المراد بنفى الحرج نفى الإثم عنهم ، لا نفى الإعادة والدم فافهم ، وأيضا فكثر سؤال الصحابة عن حكم التقديم والتأخير فى تلك المناسك ، وازدحامهم على رسول الله ﷺ لأجله ، يشعر بوجوب الترتيب فيها عندهم ، ولكن بعضهم لم يشعر بذلك أو نسى ولم يذكر ، فازدحموا على النبى ﷺ وأكثروا فى المسألة ، وخافوا على أنفسهم ، فأجابهم النبى ﷺ بقوله : « ارم ولا حرج ، واذبح ولا حرج ، واحلق ولا حرج » (٣) ونحوه تسلية لهم ، ولم يرد به نفى الوجوب رأسا ، فإن الصحابة لم يكونوا ليكثرؤا السؤال عن أمر غير واجب

(١) المغنى : (٣ / ٤٧٢) .

(٢) رواه فى : المناسك ، ٨٨ - باب فىمن قدم شيئا قبل شيء فى حجه ، رقم : (٢٠١٥) .

قوله : « اقترض » بالقاف المثناة أى : اقتطع ، والمراد أنه نال منه بالطنع فيه .

(٣) تقدم .

٣١٥٢ من رمى وذبح وحلق فقد حل له كل شيء إلا النساء إعلاء السنن

باب من رمى وذبح وحلق فقد حل له كل شيء إلا النساء ما لم يطف
وإذا طاف للإفاضة فقد حل الحل كله

٢٧٥٤ - عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء » . فقال رجل : والطيب ؟ فقال ابن عباس : أما أنا فقد

عليهم ، ويزدحموا على النبي ﷺ بمثل ما ازدحموا عليه لأجل تلك المسألة ، ومن أراد تفصيل مسائلهم عن ذلك فليراجع كلام الحافظ في « الفتح » ^(١) وسيأتى لك مزيد بسط للمسألة في أبواب الجنائيات إن شاء الله تعالى .

باب من رمى وذبح وحلق فقد حل له كل شيء إلا النساء ما لم يطف
وإذا طاف للإفاضة فقد حل الحل كله

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، قلت : ومعنى قوله : « إذا رميتم الجمرة » أى وذبحتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء ، فإن الذبح والحلق يعقبان الرمي شرعا . فاكتمى بذكر الواحد منهما ؛ لكونه بدأ الحل كما عرف فى أثر ابن عباس : وبدء حلك أن ترمى جمرة العقبة ، وقد تقدم ^(٢) فى باب لا يقطع الحاج التلبية حتى يرمى الجمر ويأتى فى حديث عائشة مرفوعا ما يؤيد ما قلنا صريحا فانتظر ، قال فى « النيل » : استدل به العترة والخنفية والشافعية على أن يحل بالرمى لجمرة العقبة (مع الذبح والحلق) كل محظور من محظورات الإحرام إلا الوطأ للنساء ، فإنه لا يحل به بالإجماع ، قال مالك : والطيب ، وروى نحوه عن عمر ، وابن عمر ، وغيرهما ، وقال الليث : إلا النساء والصيد ، وأحاديث الباب ترد عليهم ، وقد استدل المانعون من الطيب بعد الرمي بما أخرجه الحاكم ^(٣) عن ابن الزبير أنه قال : إذا رمى الجمرة الكبرى حل له كل شيء حرم عليه إلا النساء والطيب حتى يزور البيت ، وقال : إن ذلك من سنة الحج ، وبما أخرجه

(١) الفتح : (٤٥٣/٣ ، ٤٥٤) .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، وانظر الحاشية رقم ٣ * القادمة .



رأيت رسول الله ﷺ يضمخ رأسه بالمسك ، أفطيب ذلك أم لا ؟ . رواه أحمد ، وأبو داود^(١) ، والنسائي^(٢) ، وابن ماجه^(٣) ، قال في « البدر المنير » : إسناده حسن كما قاله المنذرى « نيل الأوطار »^(٤) .

النسائي^(٥) عن ابن عمر قال : إذا رمى وحلق حل له كل شيء إلا النساء والطيب ، ولا يخفى أن هذين لا يصلحان لمعارضة أحاديث الباب ، وعلى فرض أن الأول منهما مرفوع فهو أيضا لا يعتد به بجنب الأحاديث المذكورة لاسيما وهى مثبتة لحل الطيب اهـ .

واعتذر بعض المالكية بأن عمل أهل المدينة على خلافه ، وتعقب بما رواه النسائي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام : أن سليمان بن عبد الملك لما حج جمع ناسا من أهل العلم ، منهم القاسم بن محمد ، وخارجة بن زيد ، وسالم وعبد الله -ابنا عبد الله بن عمر - وعمر بن عبد العزيز ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، فسألهم عن التطيب قبل الإفاضة ؟ فكلهم أمره به ، فهؤلاء فقهاء أهل المدينة من التابعين ، قد اتفقوا على ذلك ، فكيف يدعى مع ذلك العمل على خلافه ؟ قاله الحافظ في «الفتح»^(٦) وفيه أيضا : كان سالم بن عبد الله بن عمر يخالف أباه وجده في ذلك ، لحديث عائشة ، قال ابن عيينة : أخبرنا عمرو بن دينار ، عن سالم ، أنه ذكر قول عمر

(١-٣) أورده الألباني في « الإرواء » (١ / ٧٠ / ٢٣٩) وعزاه إلى النسائي (٢ / ٥٢) وابن ماجه (٢ / ٢٤٥) من طريق يحيى بن معين وابن ماجه أيضا عن وكيع وهو وأبو يعلى في « مسنده » (١٤٣ / ١) عن عبد الرحمن ، والبيهقي (٥ / ١٣٣) عن ابن وهب و (٥ / ٢٠٤) عن أبي داود الحفري كلهم عن سفيان به مثل رواية عبد الرحمن عند أحمد الموقوفة مع الزيادة وقد رواه الطحاوي (١ / ٤١٩) من طريق أبي عاصم عن سفيان به .

(٤) نيل الأوطار : (٥ / ٧٠ ، ح رقم : ٥) وعزاه إلى أحمد كذا في « المتتقى » وقال في « البدر المنير » : إسناده حسن ، وكذا قال المنذرى إلا أن يحيى بن معين وغيره قالوا : يقال أن الحسن العرنى لم يسمع من ابن عباس .

(٥) رواه في : ٢٤ - كتاب المناسك ، ٢٣٣ - باب ما يحل للمحرم بعد رمى الجمار (٥ / ٢٧٧) .

(٦) فتح الباري : (٣ / ٣١٧) .

٣١٥٤ من رمى وذبح وحلق فقد حل له كل شيء إلا النساء ما لم يطف إعلاء السنن



فى الطيب ثم قال : قالت عائشة فذكر الحديث قال سالم : سنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع اهـ .

فاندحض بذلك قول من قال : إن ذلك من خصائصه ﷺ ، كما ذكره الحافظ فى «الفتح»^(١) أيضا ، ففيه مع أن الخصائص لا تثبت بالقياس ، أنه لو كان كذلك لم يخف على سالم ولم يقل : سنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع ، فليعلم ذلك .

والجواب عن حديث ابن الزبير عند الحاكم أن زيادة : « والطيب » فيه شاذة ، نص عليه الحافظ فى « الدراية » بقوله وروى الحاكم^(٢) من حديث عبد الله بن الزبير ، قال : من سنة الحج إذا رمى الجمرة الكبرى حل له كل شيء حرم عليه إلا النساء والطيب حتى يزور البيت وزيادة الطيب شاذة اهـ . وأيضا فمذهب ابن الزبير على خلاف ما رواه ، فقد قال ابن المنذر : اختلف العلماء فيما أبيح للحاج بعد رمى جمره العقبة قبل الطواف بالبيت ، فروى عن ابن عباس ، وابن الزبير^(٣) وعائشة يحل له كل شيء إلا النساء وهو قول سالم ، وطاوس ، والنخعى ، وإليه ذهب أبو حنيفة ، والشافعى وأحمد ، وأبو ثور ، وروى عن عمر وابنه : أنه يحل له كل شيء إلا النساء والطيب وقال مالك ، يحل به كل شيء إلا النساء والصيد ، وفى « المدونة » : أكره لمن رمى جمره العقبة أن يتطيب حتى يفيض ، كذا فى « عمدة القارئ » .

هذا وقد طعن صاحب « التوضيح » فى حديث ابن عباس الذى بدأنا به الباب ، بأنه من رواية الحسن عن ابن عباس ، والحسن البصرى لم يسمع منه ، وقد وهم فيه ، فإن الرواية عن الحسن العرنى عن ابن عباس ، وقد روى عن يحيى بن معين : أن الحسن العرنى لم يسمع من ابن عباس ، وغيره قال : سمع منه ، فالمثبت أولى من النافى على ما عرف ، قاله العينى فى « عمدة القارئ » أيضا .

(١) فتح البارى : (٣ / ٣١٦) .

(٢) رواه الحاكم : (١ / ٤٦١) .

(٣) أخرجه عند الطحاوى بسند حسن فى « شرح معانى الآثار » له (ص ٤٢١ ج ١) .

من رمى وذبح وحلق فقد حل له كل شيء إلا النساء ٣١٥٥



٢٧٥٥ - عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : كنت أطيب رسول الله ﷺ قبل أن يحرم ، ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت ، كطيب فيه مسك . متفق عليه^(١) « نيل »^(٢) وللنسائي^(٣) : طيب رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم ، ولحله بعد ما رمى جمرة العقبة قبل أن يطوف بالبيت « نيل » أيضا^(٤) .

٢٧٥٦ - حدثنا وكيع : عن هشام بن عروة ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا رمى أحدكم جمرة العقبة فقد حل له كل شيء إلا النساء » . رواه ابن أبي شيبة^(٥) ، وسنده صحيح ، « دراية » « وزيلعى »^(٦) ورواه أبو داود^(٧) .

قال : واحتج المانعون من الطيب بما رواه الطحاوى^(٨) : حدثنا يحيى بن عثمان ، حدثنا عبد الله بن يسوف ، حدثنا ابن لهيعة ، عن أبي الأسود ، عن عروة ، عن أم قيس بنت محصن ، قالت : دخل على عكاشة بن محصن وآخر فى منى مساء يوم الأضحى ، فنزعا ثيابهما ، وتركنا الطيب ، فقلت : مالكما ؟ فقالا : إن رسول الله ﷺ قال لنا : « من لم يفيض إلى البيت من عشة هذه فليدع الثياب والطيب » والجواب عنه : أنه لا يعارض حديث عائشة ؛ لأن حديث عائشة فيه من الصحة ما ليس فى حديث أم قيس ، وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف ، وحديثه هذا شاذ اهـ . وسيأتى لك مزيد بسط الكلام فى آخر الباب فانتظر . قوله : « عن عائشة » إلى قوله : « عن الحجاج إلخ » ، دلالة الأحاديث على أجزاء

(١) رواه البخارى فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٨ - باب التطيب عند الإحرام ، رقم : (٨١٧) .

ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، رقم " ٣٢ " .

(٢) نيل الأوطار : (٧٠ / ٥) ، ح رقم : ٦ .

(٣) رواه فى : ٢٤ - كتاب المناسك ، ٤١ - باب إباحة الطيب عند الإحرام (١٣٧ / ٥) .

(٤) نيل الأوطار : (٧٠ / ٥) ، ح رقم : ٦ .

(٥) الدراية : (١٩٨) .

(٦ ، ٧) رواه أبو داود (١٩٧٨) شرح السنة (٧ / ٢١٠) والمشكاة (٢٦٧٤) ونصب الراية (٨١ / ٣)

وتلخيص الخبر (٢ / ٢٦٠) وإتحاف (٤ / ٤٠٠) .

(٨) شرح معانى الآثار : (٢ / ٢٢٨) .

٣١٥٦ من رمى وذبح وحلق فقد حل له كل شيء إلا النساء إعلاء السنن



بطريق الحجاج بن أرطاة ، عن الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة ، وضعفه لأجل أن الحجاج لم ير الزهري ، ولم يسمع منه شيئا ، كما فى « نصب الراية » أيضا ، ولكن سند ابن أبى شيبة سالم عن هذه العلة ، فالحديث صحيح .

٢٧٥٧ - عن الحجاج بن أرطاة ، عن أبى بكر بن عمرو بن حزم ، عن عائشة ، أنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا رميتم وحلقتم وذبحتم حل لكم كل شيء إلا النساء » . قال الدارقطنى : ولم يروه غير الحجاج بن أرطاة . « زيلعى »^(١) و « دراية » قلت : فما له وهو حسن الحديث ؟ وثقه غير واحد كما مر غير مرة ، فالحديث حسن .

٢٧٥٨ - عن أم سلمة ، عن النبى ﷺ ، أنه قال عشية يوم النحر : « إن هذا يوم رخص لكم إذا رميتم الجمرة أن تحلوا من كل ما حرمت عنه إلا النساء » . أخرجه

الباب ظاهرة ، وحديث عائشة رضى الله عنها بطريق الحجاج صريح فى أن المراد : يرمى الجمرة الرمى مع الذبح والحلق ، كما تقدمت الإشارة إليه فيما مضى .

قوله : « عن أم سلمة إلخ » ، قال الحافظ فى « التلخيص » : قال البيهقى : روى هذا فى حديث لأم سلمة مع حكم آخر لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به ، وأشار بذلك إلى ما رواه أبو داود والبيهقى من طريق محمد بن إسحاق : حدثنى أبو عبيدة بن عبد الله بن رمة ، عن أبيه ، وعن أمه زينب بنت أبى سلمة ، عن أم سلمة ، قالت : كانت ليلتى التى يصير إلى فيها رسول الله ﷺ مساء يوم النحر فصار إلى ، فدخل على وهب بن رمة ومعه رجل من آل أبى أمية لعله عكاشة بن محصن الأسدى ، وعبد من آل أمية لكونه حليف بنى عبد الشمس كما فى « الإصابة » وقد تقدم^(٢) فى حديث أم قيس أنها دخل عليها عكاشة ومعه رجل آخر فنزعا ثيابهما ، أى دخلا عليها منزوعة عنهما ثيابهما ، محمولة على أيديهما ، كما فى رواية لأحمد ، ذكرها سيدى الخليل قدس سره فى « بذل المجهود » : متقصرين ، فقال رسول الله ﷺ : « هل أفضت أبا عبد الله؟ » قال : لا والله يا رسول الله ! قال ﷺ : « انزع عنك القميص » قال : فنزعه من رأسه ، ونزع

(١) نصب الراية (٨١ / ٣) والبيهقى (١٣٦ / ٥) والدارقطنى (٢٧٦ / ٢) والطبرى (١٨١ / ٢) .

(٢) تقدم كما ذكر المصنف .

من رمى وذبح وحلق فقد حل له كل شيء إلا النساء ٣١٥٧



أحمد في « مسنده » ^(١) ، والحاكم في « المستدرک » ^(٢) وأبو داود في « سننه » ^(٣) ،
« زيلعي » ^(٤) وسكت عنه أبو داود كما في « بذل المجهود » قال في « النيل » ^(٥) :
وفي الباب عن أم سلمة عند أبي داود ، والحاكم ، والبيهقي ^(٦) وفي إسناده محمد ابن
إسحاق ، ولكنه صرح بالتحديث اهـ . قلت : فالحديث حسن .

صاحبه قميصه من رأسه ، ثم قال : ولم يا رسول الله ؟ قال : « إن هذا يوم رخص لكم
إذا أنتم رميتم الجمرة أن تحلوا يعني من كل ما حرمت منه إلا النساء ، فإذا أمسيتم قبل أن
تطوفوا هذا البيت صرتم حراما كهيئتكم قبل أن ترموا الجمرة حتى تطوفوا » ^(٧) قال
البيهقي : لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بهذا الحديث اهـ .

قلت : ورواه الحاكم من طريق محمد بن إسحاق : حدثني أبو عبيدة بن عبد الله بن
رمعة ، حدثني أم قيس بنت محصن - وكانت جارة لهم - قالت : خرج من عندي
عكاشة بن محصن ، فذكر مثل حديث ابن لهيعة عند الطحاوي ، وقد مر ذكره ، كذا في
« الإصابة » ^(٨) فاختلف فيه على ابن إسحاق ، فرواه مرة عن أبي عبيدة ، عن أبيه ، وأمه
ومرة عن أبي عبيدة ، عن أم قيس ، واختلف فيه على ابن لهيعة أيضا ، فرواه مرة عن أبي
الأسود ، عن عروة ، عن أم قيس بنت محصن كما مر ، ورواه مرة عن أبي الأسود ، عن
عروة ، عن جد أمه بنت وهب : أن عكاشة بن وهب فذكر الحديث ، أخرجه الطحاوي أيضا .
وهذا اضطراب في الإسناد ويقتضي ضعف الحديث ورده على طريقة المحدثين إن لم

(١) رواه أحمد : (٢٩٥ / ٦) .

(٢) انظر الحاشية رقم " ٤ " القادمة .

(٣) رواه في : ٥ - كتاب المناسك ، ٨٣ - باب الإفاضة في الحج ، رقم : (١٩٩٩) .

(٤) نصب الراية : (ص ٥٠٨ ج ١) .

(٥) نيل الأوطار : (٧٠ / ٥) .

(٦) رواه البيهقي : (١٣٧ / ٥) .

(٧) رواه أبو داود في (المناسك باب " ٨٢ ") ، وأحمد في « المسند » (٢٩٥ / ٦) والتمهيد (١٦٤ / ٢) .

(٨) الإصابة : (٢٥٦ / ٤) .



يترجح أحد الطريقتين على الآخر ، ولعل الراجح من طريقي ابن إسحاق ما اختاره أبو داود فأخرجه في « سننه » وسكت عنه ، وكان الأصح من طريق ابن لهيعة روايته عن أبي الأسود ، عن عروة عن أم قيس ، كما أشار إليه الحافظ في « الإصابة » ^(١) فإن ارتفع اضطراب السند بهذا الترجيح لم يرتفع ما في المتن من الشذوذ ، فإن رجوع الحلال إلى الإحرام بعد ما صار حلالا بالرمي والذبح والحلق لأجل كونه لم يطف بالبيت حتى المساء لم يذكره أحد من الثقات إلا ابن لهيعة وابن إسحاق ، وهما ما هما وإن كانا حسنا الحديث عندنا ، ولم يقل بما رواه أحد من الفقهاء إلا ما يروى عن عروة بن الزبير ، كما ذكره ابن حزم قاله الحافظ في « التلخيص » ^(٢) .

والجواب عنه على طريقة الفقهاء أن أمره ﷺ إياهم بنزع القميص ، ورجوعهم إلى هيئة الإحرام بعد كونهم حلالا ، لم يكن تعبدا بل سياسة ، ما خشى عليهم من واقعة النساء قبل الإفاضة لو أمسوا ، كمثل من حل من الرجال متقمصين متطيئين طوال الليل ، فأمرهم أن يبيتوا كهيئة المحرمين ، لتمنعهم حالتهم هذه عن واقعة النساء في الليل ما لم يطوفوا بالبيت ، ولا يخفى أن أوامر الشارع صلاة الله وسلامه عليه ، إذا كان منشؤها السياسة تكون مختصة بمحل ورودها لا عامة .

والدليل على كون هذا الأمر سياسة أنه ﷺ أمرهم بهيئة المحرمين بعد ما صاروا حلالا بالرمي والحلق وقضاء التفث ، من غير أن يأمرهم بتجديد الإحرام ، ومن قضى تفثه لا يعود محرما إلا بإحرام جديد ، وهو ظاهر ، وهذا هو محمل ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه نهى عن التطيب قبل الإفاضة ؛ لكونه من دواعي الجماع ، كما أن ترك المخيط ؛ لكونه مذكرا للإحرام من دواعي الامتناع عنه ، فنهى عمر الناس سياسة عن التطيب قبل الإفاضة صيانة لهم عن مباشرة النساء ، والجمع بين الروايات بقدر الإمكان أولى من العمل ببعضها وترك بعضها ، ولا يخفى أن التطيب ولبس المخيط ليس بواجب بعد الرمي والحلق ،

(١) المصدر السابق .

(٢) التلخيص : (ص ٢١٨ ج ١) .



باب طواف الزيارة بعد الرمي والحلق

وقوله تعالى : ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾

٢٧٥٩ - عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر ، ثم رجع ، فصلى الظهر بمنى . متفق عليه « نيل » (١) .

٢٧٦٠ - عن جابر في حديثه الطويل : أن النبي ﷺ انصرف إلى المنحر فنحر ، ثم

بل غاية ما فيه أنه مباح ، وللإمام أن ينهى بعض الناس عن شيء من المباحات صيانة لهم عن الوقوع في ما لا يجوز لهم ، لا نعلم فيه خلافا فافهم ، والله تعالى أعلم .

باب طواف الزيارة بعد الرمي والحلق

وقوله تعالى : ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (٢)

قوله : « عن ابن عمر وعن جابر إلخ » ، قلت : دل حديث جابر على أنه ركب لطواف البيت بعد ما نحر هديه ، وقد تقدم عن أنس أنه ﷺ عقب النحر يحلق رأسه ، فثبت من المجموع كونه طاف للإفاضة بعد الحلق ، وهذا مما لم يختلف فيه اثنان أنه ﷺ أفاض إلى البيت بعد الحلق بمنى ، وإنما الخلاف في جواز عكس الترتيب ، وقد قدمنا أنه لا يجب الترتيب بين الطواف وبين ما هو مقدم عليه من الرمي والحلق ونحوهما ، بل هو سنة فلو أفاض قبل الحلق جاز وكره ، وطواف الإفاضة ركن للحج لا يتم إلا به ، لا نعلم فيه خلافاً ؛ ولأن الله تعالى قال : ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (٣) قال ابن عبد البر : هو من فرائض الحج ، لا خلاف في ذلك بين العلماء ، وفيه عند جميعهم قال الله تعالى :

(١) نيل الأوطار (٧١/٥ ، ح رقم : ١٠) قال الشوكاني : أجمع العلماء أن هذا الطواف وهو طواف الإفاضة ركن من أركان الحج لا يصح الحج إلا به ، واتفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق فإن أخر عنه وفعله في أيام التشريق أجزاءه ولا دم عليه بالإجماع ؛ فإن أخره إلى بعد أيام التشريق وأتى به بعدها أجزاءه ولا شيء عليه عند الجمهور .

(٢) سورة الحج آية : ٢٩ .

(٣) الآية السابقة .



ركب فأفاض إلى البيت ، فصلى بمكة الظهر . رواه مسلم ^(١) ، « نيل الأوطار » .

﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ^(٢) وعن عائشة ، قالت : حججنا مع النبي ﷺ ، فأفضنا يوم النحر فحاضت صفية ، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله فقلت : يا رسول الله ! إنها حائض ، قال : « أحابستنا هي ؟ » قالوا : يا رسول الله ! إنها قد أفاضت يوم النحر قال : « اخرجوا » متفق ^(٣) عليه . فدل على أن هذا الطواف لا بد منه وأنه حابس ، كذا في « المغنى » لابن قدامة .

قال النووي : وقد أجمع العلماء أن هذا الطواف - وهو طواف الإفاضة - ركن من أركان الحج ، ولا يصح الحج إلا به ، واتفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والحل ، فإن أخره عنه وفعله في أيام التشريق أجزأ ولا دم عليه بالإجماع ، فإن أخره إلى بعد أيام التشريق وأتى به بعدها أجزأه ، ولا شيء عليه بالإجماع .

وقال أبو حنيفة ومالك : إذا تناولوا معه دم انتهى ، كذا في « النيل » ، وقد تسامح النووي في حكاية قول أبي حنيفة ، فمذهبهم أن وقت أدائه بلا نقصان أيام النحر لا أيام التشريق ، فإن أخره عن يوم النفر الأول - وهو الثاني عشر من ذي الحجة - لزمه دم ، ولا وقت لمطلق أدائه بل وقته العمر ، إلا أنه يكره تأخيرها عن هذه الأيام ، صرح به

(١) تقدم .

(٢) سورة الحج آية : ٢٩ .

(٣) رواه البخاري في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٧٥ - باب إفاضة الحائض ، رقم : (١٧٥٧) .

ورواه مسلم في : الحج ، (ح رقم : ١٢٨ ، ٣٨٤) .

ورواه أبو داود في : المناسك ، باب " ٨٤ " .

ورواه الترمذي في : المناسك ، باب " ٩٩ " ، ح رقم : ٩٤٣ ، وقال الترمذي : « حديث حسن صحيح » .

ورواه ابن ماجه : المناسك ، باب " ٨٣ " ، ح رقم : (٣٠٧٢) .

ورواه مالك في : ٢٠ - كتاب الحج ، ٧٥ - باب إفاضة الحائض ، رقم : (٢٢٥) .

ورواه أحمد : (٣٨/٦ ، ٣٩ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٩) .

قوله : « أحابستنا » أى : أمانعتنا .



فى « الهداية » و« فتح القدير » .

وهذا ، وقول ابن عمر : فصلى الظهر بمنى ، وقول جابر : فصلى بمكة الظهر ، ظاهر هذا التنافى ، ويمكن الجمع بأن يقال : إنه ﷺ صلى بمكة ثم رجع إلى منى ، فوجد أصحابه يصلون الظهر ، فدخل معهم متنفلا لأمره ﷺ بذلك لمن وجد جماعة يصلون وقد صلى ، قاله الشوكانى فى « النيل » وهذا أحسن ما يجمع به بين الخبرين وقد ورد من حديث أبى الزبير المكى عن عائشة وجابر رضى الله عنهما : أن النبى ﷺ أخر طواف يوم النحر إلى الليل ، رواه أبو داود ^(١) والنسائى ^(٢) ، وابن ماجه ^(٣) وفى لفظ : طواف الزيارة .

قال الترمذى : حديث حسن وتصدى ابن القيم رحمه الله لتغليظه ، وتضعيف راويه أبى الزبير لتدليسه ، والحق أنه حسن الحديث احتج به مسلم وأصحاب السنن ، وأخرج له البخارى متابعة ، فلا ينبغى رد ما أمكن الجمع بين الروايات ، ومعناه عندى أنه ﷺ أخر طوافه بنسائه يوم النحر إلى الليل ، يؤيده ما رواه محمد بن إسحاق ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة أن النبى ﷺ أذن لأصحابه ، فزاروا البيت يوم النحر ظهيرة وزار رسول الله ﷺ مع نسائه ليلا كذا فى « زاد المعاد » ^(٤) .

وبالجملة فقد طاف رسول الله ﷺ يوم النحر طوافين : أحدهما بالنهار ، كما رواه ابن عمر وجابر ، ووافقتهما عائشة رضى الله عنها أيضا فقالت : أفاض رسول الله ﷺ من آخر يوم حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى ، فمكث بها ليالى أيام التشريق ، الحديث رواه

(١) رواه فى : ٥- كتاب المناسك ، ٨٣- باب الإفاضة ، رقم : (٢٠٠٠) .

(٢، ٣) رواه ابن ماجه فى : ٢٥- كتاب المناسك ، ٨١- باب نزول المحصب ، رقم : (٣٠٦٩) .

ورواه مسلم فى : ١٥- كتاب الحج ، رقم : (٣٣٧) .

ورواه الترمذى فى : ٧- كتاب الحج ، ٨٠- باب ما جاء فى طواف الزيارة بالليل ، رقم : (٩٢٠) .

وقال : « هذا حديث حسن صحيح » .

ورواه البخارى « تعليقا » فى : ٢٥- كتاب الحج ، باب (١٢٩) .

(٤) زاد المعاد : (ص ٢١٢ ج ١) .



أحمد^(١) ، وأبو داود^(٢) ، وصححه ابن حبان ، والحاكم ، وقال المنذرى : هو حديث حسن ، زيلعى وطاف ثانيا فى الليل بنسائه كما رواه محمد ابن إسحاق عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة وهو مفسر ، فيجب حمل ما روى عن عائشة أنه ﷺ آخر الطواف يوم النحر إلى الليل ، على أنه آخر طوافه بنسائه إلى الليل ، وقد ثبت أنه ﷺ كان يزور البيت كل ليلة ما أقام بمنى رواه قتادة ، حدثنى أبو حسان عن ابن عباس فذكره .

قال الحافظ فى « الفتح » : ولرواية أبى حسان هذه شاهد مرسل ، أخرجه ابن أبى شيبه^(٣) عن ابن عبينه : حدثنا ابن طاوس ، عن أبيه : أن النبى ﷺ كان يفيض كل ليلة اهـ . وليس معناه أنه ﷺ كان يطوف طواف الإفاضة كل ليلة ، بل إن المراد أنه كان ينزل من منى إلى مكة لزيارة البيت وطوافه تطوعا كل ليلة ، فأطلق عليه الراوى الإفاضة مرة ، والزيارة أخرى ، فأوقع الناس فى الغلط ، فظنوا أنه ﷺ آخر طواف الإفاضة إلى الليل ، وليس هذا مما أراده عائشة رضى الله عنها ، فإنها قد وافقت ابن عمر وجابرا على ما روى من كونه ﷺ أفاض نهارا فافهم ، فإنه من المواهب .

قال العينى فى « العمدة » : ذكر ابن حبان أنه ﷺ رمى جمرة العقبة ونحر ، ثم تطيب للزيارة ، ثم أفاض ، فطاف بالبيت طواف الزيارة ، ثم رجع إلى منى ، فصلى الظهر بها ، والعصر والمغرب والعشاء ، ورقد رقدة بها ، ثم ركب إلى البيت ثانيا ، وطاف به طوافا آخر بالليل اهـ . وهذا صريح فيما قلنا ، والله تعالى أعلم .

(١) رواه أحمد : (٩٠ / ٦) .

(٢) رواه فى : ٥ - كتاب المناسك ، ٧٨ - باب فى رمى الجمار ، رقم : (١٩٧٣) .

(٣) الفتح : (٤٥٢ / ٣) .



باب وجوب الحلق أو التقصير في الحج والعمرة ، وكونه نسكا من المناسك

وأن الحلق أفضل من التقصير للرجال ، ولا يجوز للنساء إلا التقصير

قال الله تعالى : ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾^(١).

٢٧٦١ - عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي ﷺ قال : « من لم يكن معه هدى فليطف بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، وليقصّر ، وليحلل » ، مختصر للشيخين^(٢) وأبي داود^(٣) ، والنسائي^(٤) ، « جمع الفوائد »^(٥).

٢٧٦٢ - عن جابر ، قال : فأمر النبي ﷺ أصحابه أن يجعلوها عمرة ، ويطوفوا ثم

باب وجوب الحلق أو التقصير في الحج والعمرة ، وكونه نسكا من المناسك

وأن الحلق أفضل من التقصير للرجال ، ولا يجوز للنساء إلا التقصير

قوله : « عن ابن عمر وعن جابر إلخ » ، قال ابن قدامة في « المغني »^(٦) : والحلق والتقصير نسك في الحج والعمرة في ظاهر مذهب أحمد وقول الخرقي ، وهو قول مالك ، وأبي حنيفة ، والشافعي وعن أحمد : أنه ليس بنسك ، وإنما هو إطلاق من محذور كان محرما عليه بالإحرام ، فأطلق فيه عند الحل كاللباس والطيب وسائر محظورات الإحرام ، فعلى هذه الرواية لا شيء على تاركه ، ويحصل الحل بدونه ، ووجهها أن النبي ﷺ أمر بالحل من العمرة قبله ، فروى أبو موسى قال : قدمت على رسول الله ﷺ ، فقال لي : بم أهلت ؟ قلت : لبيك بإهلال كإهلال رسول الله ﷺ ، قال : أحسنت ، فأمرني

(١) سورة الفتح آية : ٢٧ .

(٢) رواه البخاري في : ٢٦ - كتاب العمرة ، ٦ - باب عمرة التنعيم ، رقم : (١٧٨٥) .

ورواه مسلم في : الحج ، ح رقم : (١٣٨ ، ١٩١) .

(٣) رواه في : ٢٥ - كتاب المناسك ، باب (٢٣ ، ٥٦) .

(٤) رواه في : ٢٤ - كتاب المناسك ، باب (١٦ ، ٤٦ ، ٥٨ ، ٧٧ ، ١٨٥ ، ١٨٦) .

(٥) جمع الفوائد : (١٧٥/١) .

(٦) المغني : (٤٥٨/٣) .



يقصروا ويحلوا إلا من كان معه الهدى . مختصر للشيخين ^(١) وأبى داود والنسائي « جمع الفوائد » ولفظ البخارى : عن جابر : « أحلوا من إحرامكم بطواف بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا » « التلخيص الحبير » ^(٢) .

فطفت بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم قال لى : أحل . متفق عليه ، وعن سراقه : أن النبى ﷺ قال : « إذا قدمتم فمن تطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فقد حل إلا من كان معه هدى » . رواه الجوزجاني فى المترجم ؛ ولأن ما كان محرما فى الإحرام إذا أبيح كان إطلاقا من محظور ، والأولى أصح ، فإن النبى ﷺ أمر به ، فروى ابن عمر ، وروى عن جابر ، فذكر حديثى المتن .

قال : وأمره يقتضى الوجوب ؛ ولأن الله تعالى وصفهم به بقوله سبحانه : « مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ » ^(٣) ولو لم يكن من المناسك لما وصفهم به كاللبس وقتل الصيد ؛ ولأن النبى ﷺ ترحم على المحلقين ثلاثا ، وعلى المقصرين مرة ، ولو لم يكن من المناسك لما دخله التفضيل كالمباحات ؛ ولأن النبى ﷺ وأصحابه فعلوه فى جميع حجهم ، وعمرهم ، ولم يخلوا به ، ولو لم يكن نسكا لما داوموا عليه بل لم يفعلوه ؛ لأنه لم يكن من عاداتهم فيفعلوه عادة ، ولا فيه فضل فيفعلوه لفضله ، وأما أمره بالحل فلإنما معناه - والله أعلم - الحل بفعله ؛ لأن ذلك كان مشهورا عندهم ، فاستغنى عن ذكره ، ولا يمتنع الحل من العبادة بما كان محرما فيها كالسلام من الصلاة اهـ . مختصرا .

فإن قيل : إنما ترحم ﷺ على المحلقين ثلاثا ؛ لأنهم لم يشكوا ، كما ورد ذلك صريحا

(١) رواه البخارى (١٧٦/٢) ومسلم فى الحج (ح رقم : ١٤٣) .

ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ١٧ - باب بيان وجوه الإحرام ، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران ، رقم : (١٤٣) .

قوله : « أحلوا من إحرامكم » أى اجعلوا إحرامكم عمرة وتحللوا بعملها ، هو الطواف والسعى ثم التقصير .

(٢) التلخيص الحبير : (ص ٢١٩ ج ١) .

(٣) سورة الفتح آية : ٢٧ .



في حديث ابن عباس عند ابن ماجه ^(١) بلفظ : قيل : يا رسول الله ! لم ظهرت للمحلقين ثلاثا ، وللمقصرين واحدة ؟ قال : « إنهم لم يشكوا » . « جمع الفوائد » قلنا : إنما كان ذلك سببا لمظاهرته المحلقين في عمرة الحديبية بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الإحلال لما دخل عليهم من الحزن ؛ لكونهم منعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك ، فخالفهم النبي ﷺ وصالح قريشا على أن يرجع من العام المقبل ، والقصة المشهورة ، فلما أمرهم النبي ﷺ بالإحلال توقفوا ، فأشارت أم سلمة أن يحل هو ﷺ قبلهم ، فبعضوه ، فحلق بعضهم ، وقصر بعضهم ، وكان من بادر إلى الحلق أسرع إلى امتثال الأمر من اقتصر على التقصير ، فظاهر للمحلقين بالرحمة ثلاثا وللمقصرين مرة ، كذا في « الفتح » ولا يصلح ذلك سببا لمظاهرته بالترحم ثلاثا للمحلقين في حجة الوداع ، لانعدام التوقف والتردد الذي كان قد عرض لبعض الصحابة في الحديبية هناك ، وقد تضافرت الروايات بذلك في الموضعين .

قال الحافظ في « الفتح » : واختلف المتكلمون على هذا الحديث في الوقت الذي قال فيه رسول الله ﷺ ذلك ، والأحاديث التي فيها تعيين حجة الوداع أكثر عددا ، وأصح إسنادا ، ولهذا قال النووي عقب أحاديث ابن عمر ، وأبي هريرة ، وأم الحصين : هذه الأحاديث تدل على أن هذه الواقعة كانت في حجة الوداع ، وقال : وهو الصحيح المشهور وقيل : كان في الحديبية ، وجزم بأن ذلك كان في الحديبية إمام الحرمين في « النهاية » ، ثم قال النووي : لا يبعد أن يكون وقع في الموضعين انتهى . وقال عياض : كان في الموضعين ، ولذا قال ابن دقيق العيد : إنه الأقرب ، قلت : بل هو المتعين ، لتطافر الروايات بذلك في الموضعين كما قدمناه اهـ .

(١) رواه ابن ماجه (٣٠٤٥) والنبوة (١٥١/٤) وابن أبي شيبة في « المصنف » (٤٥٣/١٤) والكنز (١٢٧٣٨) .

قوله : « ظهرت للمحلقين » أي أعتتهم وأيدتهم بالدعاء لهم ثلاث مرات .
وقوله : « إنهم لم يشكوا » أي ما عاملوا معاملة من يشك في أن الاتباع أحسن ، وأما من قصر فقد عامل معاملة الشاك في ذلك ، حيث ترك فعله ﷺ .



٢٧٦٣ - عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ لبّد رأسه وأهدى ، فلما قدم مكة أمر نساءه أن يحلّلن ، قلن : ما لك أنت لم تحل ؟ قال : « إني قلدت هدي ، ولبّدت رأسي ، فلا أحل حتى أحل من حجّتي وأحلق رأسي » رواه أحمد ^(١) ، وهو في البخاري ^(٢) عنه عن حفصة ، وليس فيه : « وأحلق رأسي » ، والحديث احتج به ابن تيمية في « المنتقى » والشوكاني في « نيل الأوطار » ^(٣) .

قلت : وأما السبب في تكرير الدعاء للمحلقين في حجة الوداع فقال ابن الأثير : كان أكثر من حج مع النبي ﷺ لم يسق الهدى ، فلم أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة بالتحلل وحلق الرؤوس شق ذلك عليهم ، ثم لما لم يكن لهم يد من الطاعة اختار أكثرهم التقصير ، لكونه أخف من الحلق عندهم ، فرجع النبي ﷺ فعل من حلق ؛ لكونه أيسر في امتثال الأمر انتهى ، وفيما قاله نظر ؛ لأن المتمتع يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ، ويحلق في الحج ، إذا كان ما بين النسكين متقاربا ، وقد كان ذلك في حقهم كذلك ، قاله الحافظ في « الفتح » بل السبب في ذلك ، والله أعلم ، أن الحلق فيه من قضاء التفث ما ليس في التقصير ، فكان أفضل وأكمل ، واتباع فعل النبي ﷺ فيه أكثر وأظهر ، فالظاهر أن تكرير الدعاء للمحلقين كان بمنى بعد ما حلق رسول الله ﷺ رأسه : لا بمكة حين أم من لم يسق الهدى من الصحابة بالتحلل بالطواف والسعي ، فإنهم لم يكونوا مأمورين بالحلق إذ ذاك ، ولذلك - والله أعلم - وقع الاختصار في حديثي ابن عمر وجابر اللذين بدأنا بهما الباب على الأمر بالتقصير وحده ، ولم يرد الأمر بالتخيير بين الحلق والتقصير ، لكونهم متمتعين ، والزمان بين النسكين متقارب فافهم .

قوله : « عن ابن عمر - وهو الثالث من الباب - إلخ » ، قلت : فيه دلالة على كون

(١) رواه أحمد (١٢٤/٢ ، ٢٨٣/٦) ومسلم (٩٠٢) والبيهقي (١٣/٥) وشرح معاني الآثار (٢/١٥٥) والبداية (١٣٨/٥) .

(٢) رواه في : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٢٦ - باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق ، رقم : (١٧٢٥) .

(٣) نيل الأوطار : (٦٩/٥ ، ح رقم : ٣٠) باب رمى جمرة العقبة يوم النحر وأحكامه .

قال الشوكاني : وقد استدلل بحديث ابن عمر على أنه يتعين الحلق على من لبّد رأسه ، وبه قال الجمهور كما نقله ابن بطال ، وقالت الخنفة : لا يتعين بل إن شاء قصر ، قال في الفتح : وهذا ==

٢٧٦٤ - عن ابن عمر رضی الله عنهما : أنه لقي رجلا من أهله يقال له المجبر قد أفاض ولم يحلق ولم يقصر ، جهل ذلك ، فأمره أن يرجع فيحلق أو يقصر ، ثم يرجع إلى البيت فيفيض . رواه مالك ^(١) « جمع الفوائد » ^(٢) .

الحلق من أسباب التحلل ، وهو ظاهر ، فدل على كونه نسكا كالرمي وغيره ، وقد استدل ابن تيمية في « المنتقى » بحديث ابن عمر هذا على أنه يتعين الحلق على من لبس رأسه ، وبه قال الجمهور كما نقله ابن بطال ، وقالت الحنفية : لا يتعين ، بل إن شاء قصر ، قال في « الفتح » وهذا قول الشافعي في الجديد ، قال : وليس للأول دليل صريح اهـ . من « نيل الأوطار » ^(٣) .

قلت : وتخصيصه ﷺ الحلق بالذكر لا يستلزم عدم جواز التقصير في حقه ، ألا ترى أنه اقتصر على ذكر التقصير في حق من أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة ؟ فلم يكن ذلك دليلا على عدم جواز الحلق في حقهم ، وفي حق لمن هو مثلهم من المتمتعين ، وإنما كان دليلا على استحباب التقصير للمتمتع إذا كان ما بين النسكين متقاربا ، فكذلك الحلق أفضل لمن كان قد لبس رأسه ؛ لكونه أفضل لكل من حج واعتمر ، فمن كان لبس رأسه وقلد هديه أولى به .

قال في « غنية الناسك » ^(٤) : ولو تعذر الحلق لعارض بأن يفقد آلة الحلق ، أو من يحلقه ، أو يضره الحلق لنحو صداع ، أو قروح برأسه ، تعين التقصير ، أو تعذر ^(٥) التقصير بأن يكون شعره قصيرا ، أو لبدنه بصمغ فلا يعمل فيه المقرض ، تعين الحلق ، وكذا لو كان معقوصا أو مضافورا كما عزا إلى " المبسوط " ، ووجهه أنه إذا نقضه

== وهذا قول الشافعي في الجديد ، قال : وليس للأول دليل صريح اهـ .

(١) رواه في : (الحج ، ح رقم : " ١٨٩ ") .

(٢) جمع الفوائد : (١٨٦ / ١) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) غنية الناسك : (٩٣) .

(٥) قوله : « تعذر » غير ظاهرة « بالأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .



تتأثر بعض الشعر ، فكان جناية على إحرامه قبل أن يحل منه ، فيتعين الحلق ، لكن قد يقال : إن هذا التناثر غير جناية ؛ لأنه في وقت جواز إزالة الشعر بحلق أو غيره ، ولو نتفا منه أو من غيره ، فبقى ما في المبسوط مشكلا ، تأمل « رد المحتار » . وإن تعذر جميعا بأن يكون شعره قصيرا ، أو برأسه قروح لا يمكنه الحلق ، سقطا عنه ، وحل بلا شيء اهـ .

قلت : ولعلك قد تظننت أن أبا حنيفة إنما لم يعين الحلق في حق من يلبد رأسه إذا أمكنه التقصير ولم يتعذر ، وإذا تعذر تعين الحلق عنده أيضا ، قال العيني في « العمدة » : قال أبو حنيفة : من لبد رأسه أو ضفره فإن قصر ولم يحلق أجزأه ، وروى عن ابن عباس^(١) أنه كان يقول : من لبد أو عقص أو ضفر فإن نوى الحلق فليحلق ، وإن لم ينوه فإن شاء حلق ، وإن شاء قصر ، وقال شيخنا زين الدين في « شرح الترمذى » : إن الحلق نسك ، قاله النووي ، وهو قول أكثر أهل العلم ، وهو القول الصحيح للشافعي اهـ .

قلت : فما روى عن عمر ابن عمر رضى الله عنهما : من لبد رأسه للإحرام فقد وجب عليه الحلق ، ذكره العيني في « العمدة » وقال الحافظ في « الفتح »^(٢) أعلى ما فيه ما سيأتى في اللباس عن عمر : من ضفر رأسه فليحلق اهـ . وفي « كنز العمال » : رواه مالك وأبو عبيدة ، وابن أبي شيبة ، فمحملة ما إذا تعذر التقصير ، والله تعالى أعلم قال في البدائع^(٣) : هذا إذا كان على رأسه شعر ، فأما إذا لم يكن أجرى الموس على رأسه ؛ لما روى عن ابن عباس : من جاءه يوم النحر ولم يكن على رأسه شعر أجرى الموس على رأسه والقدروري رواه مرفوعا إلى رسول الله ﷺ ؛ ولأنه إذا عجز عن تحقيق الحلق فلم يعسجز

(١) هذا الأثر ذكره ابن عباس في « المغنى » (ص ٤٥٨ ج ٣) .

(٢) فتح الباری : (ص ٤٦٦ ج ٣) .

(٣) البدائع : (ص ١٤ ج ٢) .



عن التشبه بالخالقين ، وقد قال النبي ﷺ : « من تشبه بقوم فهو منهم »^(١) اهـ .

وفى « غنية الناسك » : ويجب إجراء موسى على الأقصر وذى قروح إن أمكنه هو المختار ، وقيل : مستحب ، ويستحب الخلق بالموسى ، ولو أزال الشعر بالنورة ، أو الحرق ، أو التنف بيده ، أو أسنانه ، بفعله أو بفعل غيره ، أجزأ عن الخلق ، ويؤيده ما رواه مالك : جاء رجل إلى القاسم بن محمد فقال : إني أفضت ، وأفضت معى بأهلى ، ثم عدلت بها إلى الشعب ، فذهبت لأدلو منها ، فقالت : إني لم أقصر من شعرى بعد ، فأخذت من شعرها بأسنانى ، ثم وقعت بها قال القاسم : مرها فلتأخذ بالجملين من شعرها اهـ . ولم يأمره بالكفارة من دم غيره ، فدل على إجزاء التقصير بالأسنان أيضا ثم أمرها بأن تأخذ بالجملين من شعرها لموافقة السنة كملا ، ولتزيين الشعر منظرا ، قال مالك : وأنا أستحب أن يهراق فى مثل هذا دم ، لقول ابن عباس : من نسى من نسكه شيئا فليهرق دما . « جمع الفوائد »^(٢) فلعل مالكا يشرط التقصير بالمقراض ونحوه ، وإلا فلا وجه لإيجاب الدم فى هذه الصورة ، لوجود التقصير بالأسنان ، والله أعلم .

قال ابن قدامة فى « المغنى » : والمرأة تقصر من شعرها مقدار الأئمة ، والأئمة رأس الأصبع من المفصل الأعلى ، والمشروع للمرأة التقصير دون الخلق ، لا خلاف فى ذلك قال ابن المنذر : أجمع على هذا أهل العلم ؛ لأن الخلق^(٣) فى حقهن مثله ، وقد روى عن ابن عباس عن على ، فذكر حديثى المتن ، ثم قال : وكان أحمد يقول : تقصر من كل قرن قدر الأئمة ، وهو قول ابن عمر ، والشافعى ، وإسحاق ، وأبى ثور ، وقال أبو داود : سمعت أحمد سئل عن المرأة تقصر من كل رأسها ؟ قال : نعم ، تجمع شعرها إلى

(١) أورده الألبانى فى « الإرواء » (١٠٩/٥) وعزاه إلى أبى داود (٤٠٣١) وأحمد فى « المسند » (٢/

٥٠ ، ٩٢) وابن أبى شيبه (٣١٣/٥ ، ٣٢٢) ونصب الراية (٣٤٧/٤) والمجمع (١٠/

٢٧١) ، وعزاه إلى الطبرانى فى « الأوسط » وفيه على بن غراب ، وقد وثقه غير واحد وضعفه

بعضهم ، وبقيّة رجاله ثقات .

(٢) جمع الفوائد : (١٨٦/١) .

(٣) كلمة « الخلق » غير واضحة « بالمطبوع » وفى المخطوط « الخلق » .



مقدم رأسها ، ثم تأخذ من أطراف شعرها قدر أئمة ، والرجل الذى يقصر فى ذلك كالمرأة ، وقد ذكرنا فى ذلك خلافا فيما مضى اهـ .

قلت : والواجب عنهما حلق ربع الرأس ، أو تقصير قدر الأئمة من جميع ربع الرأس كما صرح به فى « اللباب » : لكن أصحابنا قالوا : يجب أن يزيد فى تقصير الربع على قدر الأئمة ؛ لأن أطراف الشعر غير متساوية عادة ، فلو قصر قدر الأئمة من الربع لم يستوف قدر الأئمة ، كذا فى « غنية الناسك » قلت : والتقدير بربع الرأس كأنهم أخذوه من مسح الرأس فى الوضوء ، ويحث فيه ابن الهمام ، واختار وجوب حلق الكل أو تقصيره كقول مالك قال : وهو الذى أذن الله تعالى به ، والله تعالى أعلم اهـ .

قلت : قد أخذ أئمتنا من قوله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(١) وحديث المغيرة مسح على ناصيته ، كون الربع قائما مقام الكل شرعا ، وجعلوه حكما كليا فى أكثر المواضع كما لا يخفى ، فلا يرد عليهم ما أورده ابن الهمام رحمه الله تعالى من فساد قياس الحلق على المسح ونحوه ، قاله الشيخ ، قال : ولا سيما وقد اتفقت الأئمة على أنه يجزئ فى الحلق قدر ما يجزئ فى باب المسح فى الوضوء ، كما صرح به ابن الهمام نفسه ، واتفاقهم على القياس الفاسد بعيد بالمرّة فافهم .

قال الشيخ : وأما كون قوله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(٢) مجملا أو مطلقا فمداره على ذوق المجتهد ، فمن ظنه مجملا جعل حديث المغيرة بيانا له ومن جعله مطلقا أجراه على إطلاقه ، وقال بكفاية مسح شعرة أو شعرتين ، ولم يجعل الحديث بيانا له ، بل عده من العمل بإطلاقه ، والفرق بين الإطلاق والإجمال عسير غير يسير ، لا يهتدى إليه إلا المجتهد ، والله تعالى أعلم . انتهى .

(١) سورة المائدة آية / ٦ .

(٢) السورة السابقة .

٢٧٦٥ - عن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « اللهم اغفر للمحلقين » قالوا : وللمقصرين ، قال : « اللهم اغفر للمحلقين » قالوا : وللمقصرين ، قالها ثلاثا ، قال : « وللمقصرين » . رواه البخارى ^(١) والجماعة ، وفى رواية قال فى الرابعة : « وللمقصرين » ، « فتح البارى » ، و « جمع الفوائد » .

٢٧٦٦ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس على

قوله : « عن أبي هريرة إلخ » ، دلالة على كون الحلق أو التقصير واجبا بما مر عن « المغنى » من تقريرها ظاهرة ، وفيه أيضا أن التقصير يجزئ عن الحلق ، وهو مجمع عليه ، إلا ما روى عن الحسن البصرى : أن الحلق يتعين فى أول حجة ، حكاه ابن المنذر بصيغة التمريض ، وقد ثبت عن الحسن خلفه ، قال ابن أبى شيبة : حدثنا عبد الأعلى ، عن هشام ، عن الحسن فى الذى لم يحج قط : فإن شاء حلق ، وإن شاء قصر نعم روى ابن أبى شيبة ^(٢) عن إبراهيم النخعى ، قال : إذا حج الرجل أول حجة حلق ، فإن حج أخرى فإن شاء حلق ، وإن شاء قصر ، ثم روى عنه أنهم كانوا يحبون أن يحلقوا فى أول حجة وأول عمرة . انتهى ، وهذا يدل على أن ذلك للاستحباب لا للزوم اهـ . قاله الحافظ فى « الفتح » ^(٣) .

قوله : « عن ابن عباس » وقوله : « عن على إلخ » قلت : دلالتهما على وجوب

(١) رواه البخارى فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٢٧ - باب الحلق والتقصير عند الإحلال ، رقم : (١٧٢٧ ، ١٧٢٨) .

ورواه مسلم (٩٤٦) وابن ماجه (٣٠٤٣) وأحمد فى " المسند " (٢١٦/١ ، ٣٤/٢ ، ١٣٨ ، ١٥١ ، ٢٣١ ، ٤١١ ، ١٦٥/٤ ، ١٧٧ ، ٣٩٣/٦) والبيهقى (١٣٤/٥) والمجمع (٢٦٢/٣) وابن خزيمة (٢٩٢٩) والترغيب (٢٠٨/٣) .

(٢) الفتح : (٤٤٩/٣) ، ومصنف ابن أبى شيبة : ١٤٢ - باب فى الرجل يحج أو يعتزم يجزيه التقصير ، ح رقم : (٤) .

(٣) فتح البارى : (٤٤٩/٣) .

٣١٧٢ وجوب الحلق أو التقصير في الحج والعمرة إعلاء السنن

النساء الحلق، إنما على النساء التقصير ، رواه أبو داود ^(١) ، والدارقطني ^(٢) ، والطبراني ^(٣) ، وقد قوى إسناده البخاري في « التاريخ » ^(٤) ، وأبو حاتم في « العلل » ^(٥) وحسنه الحافظ ، وأعله ابن القطان ، ورد عليه ابن المورق فأصاب « نيل الأوطار » .

٢٦٦٧- عن علي : نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها ، زاد رزين : في الحج والعمرة ، وقال : « إنما عليها التقصير » . « جمع الفوائد » ^(٦) أخرجه الترمذي ^(٧) والنسائي ، ورواته موثقون إلا أنه اختلف في وصله وإرساله ، « دراية » .

٢٧٦٨- عن ابن عمر قال في الأصلع : يمر الموس على رأسه . رواه الدارقطني ^(٨) وسكت عنه هو وصاحب « التعليق المغني » ، والإسناد لا بأس به ، وفيه عبد الكريم ابن روح مختلف فيه ، وثقه ابن حبان ، وضعفه آخرون ، « تهذيب » ^(٩) .

التقصير على النساء ونهيهن عن الحلق ظاهرة ، وقد مر عن « المغني » : أن ذلك مجمع عليه ، وقال الحافظ في « الفتح » : وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير بالإجماع ، وفيه حديث لابن عباس وعلى ، فذكرهما ، ثم قال : وقال جمهور الشافعية : لو حلقت رأسها أجزأها ويكره ، وقال القاضي أبو الطيب وحسين : لا يجوز ، والله أعلم .

(١-٥) أورده الألباني في « الصحيحة » : (٦٠٥) ورواه أبو داود (١٩٨٥) والدارقطني (٢٧١/٢) والطبراني (٢٥٠/١٢) والتاريخ الكبير (٤٦/٦) والعلل (٨٣٤) .

(٦، ٧) [ضعيف] رواه الترمذي (٩١٤ ، ٩١٥) والنسائي (٢٧٦/٢ ، ١٣٠/٨) وقام في « الفوائد » (رقم : ٢٢٧٤) وعبد الغنى المقدسي في « السنن » (ق ٢/١٧٤) من طرق عن همام عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي ، قال : فذكره مرفوعا .

ثم رواه الترمذي من طريق أبي داود الطيالسي عن همام نحوه ، ولم يذكر فيه عن علي وقال : « حديث علي فيه اضطراب ، وروى عن حماد بن سلمة عن قتادة عن عائشة ، أن النبي ﷺ نهى . . . » ، وانظر الضعيفة (٦٧٨) لزيادة الاطلاع .

(٨) رواه الدارقطني : (ح رقم : ٢٥٦٦) .

(٩) التهذيب : (٣٣٢/٦ ، ٧١٣) .



أبواب رمى الجمار وآدابه

باب جمرة العقبة يوم النحر ضحى

ورمى الجمار الثلاث فى سائر الأيام بعد الزوال

٢٧٦٩ - عن جابر : أن النبى ﷺ رمى الجمرة يوم النحر ضحى ، ثم لم يرم فى سائر الأيام حتى زالت الشمس . رواه مسلم ^(١) من حديث أبى الزبير عنه معنعنا ، وعلقه البخارى ، ورواه أبو ذر الهروى فى « مناسكه » من حديث أبى الزبير ، قال : سمعت جابرا ، ورواه الحاكم فى « المستدرک » من حديث ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر نحوه ، ووهم فى استدراكه ، « التلخيص الحبير » ^(٢) .

قال : واستدل بقوله : « اللهم اغفر للمحلقين » على مشروعية حلق جميع الرأس ؛ لأنه الذى تقتضيه الصيغة ، وقال بوجوب حلق جميعه مالك ، وأحمد ، واستحبه الكوفيون ، والشافعى ، ويجزىء البعض عندهم ، واختلفوا فيه ، فعن الحنفية الربع إلا أبا يوسف ، فقال : النصف ، وقال الشافعى : أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات ، وفى وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة اهـ .

قلت : ولم أقف على خلاف أبى يوسف فى الربع ، وقوله بإيجاب النصف ، فى كتب الفقه للأحناف إلا ما ذكره العيني فى « عمدة القارئ » ^(٣) مثل ما ذكره الحافظ فى « الفتح » والله تعالى أعلم .

أبواب رمى الجمار وآدابه

باب جمرة العقبة يوم النحر ضحى ورمى الجمار الثلاث فى سائر الأيام بعد الزوال

قوله : « عن جابر إلخ » ، واعلم أنه لا يرمى يوم النحر إلا جمرة العقبة وحدها ، لا

(١) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٥٣ - باب بيان وقت استحباب الرمي ، رقم : (٣١٤) .
قال المنذرى : يريد جابر أن يوم النحر لا رمى فيه غير جمرة العقبة ، وأما أيام التشريق فلا يجوز الرمي فيها إلا بعد الزوال ، وعليه الجمهور ، نصب الراية . (ص ٥١٠ ج ١) .
(٢) التلخيص الحبير : (١ / ٢١٩) .
(٣) عمدة القارئ : (٤ / ٧٤٠) .



نعلم فيه خلافا ؛ لأنه ﷺ لم يرم في هذا اليوم إلا هذه الجمرة ، قال الترمذى : ولا يرمى يوم النحر إلا جمرة العقبة اهـ . وهذا إجماع من أهل العلم لم يختلف فيه اثنان ، واختلفوا فى أول وقته ، فعندنا من طلوع الشمس يوم النحر إلى ما قبل الزوال وقت الفضيلة ، ومن الزوال إلى ما قبل غروب الشمس وقت الجواز بلا كراهة ، ويجوز فى الليل إلى طلوع الفجر بكراهة ، من غير إيجاب دم ، فإن أخره ولم يرم إلى أن مضت الليلة بعد يوم النحر وجب عليه دم عند أبى حنيفة رحمه الله خلافا لهما ، كذا فى «البدائع» (١) .

قال ابن قدامة فى « المغنى » : ولرمى هذه الجمرة وقتان : وقت الفضيلة ، ووقت أجزاء ، أما وقت الفضيلة فبعد طلوع الشمس ، قال ابن عبد البر : أجمع علماء المسلمين على أن رسول الله ﷺ إنما رماها ضحى ذلك اليوم ، وإن كان رماها بعد طلوع الشمس يجزئ بالإجماع ، وكان أولى ، وأما وقت الجواز فأوله نصف الليل من ليلة النحر ، وعن أحمد : أنه يجزئ بعد الفجر قبل طلوع الشمس ، هو قول مالك ، وأصحاب الرأى وإسحاق ، وابن المنذر ، قال ابن عبد البر : أجمع أهل العلم على أن من رماها يوم النحر قبل المغيب فقد رماها فى وقت لها ، وإن لم يكن ذلك مستحبا لها ، فإن أخرها إلى الليل لم يرمها حتى تزول الشمس من الغد ، وبهذا قال أبو حنيفة ، وإسحاق ، وقال الشافعى ، ومحمد بن المنذر ، ويعقوب : يرمى ليلا . لقول النبى ﷺ : « ارم ولا حرج » (٢) اهـ . مختصرا .

(١) البدائع : (ص ١٣٧ ج ٢) .

(٢) رواه البخارى فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٣١ - باب الفتيا على الدابة عند الجمرة ، رقم : (١٧٣٦) ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٥٧ - باب من حلق قبل النحر أو نحر قبل الرمي ، رقم : (٣٢٧) .

ورواه أبو داود فى : المناسك ، باب (٧٨) .

ورواه الترمذى : (٨٨٥ ، ٩١٦) .

ورواه أحمد : (٣٢٨/١ ، ١٥٩/٢ ، ١٦٠ ، ١٩٢ ، ٢٠٢ ، ٢١٠ ، ٢١٧ ، ٣ / ٣٨٥) .

٢٧٧٠ - عن وبرة ، قال : سألت ابن عمر رضى الله عنهما : متى أرمى الجمار؟ قال: إذا رمى إمامك فارمه ، فأعدت عليه المسألة ، قال : كنا نتحين ، فإذا زالت الشمس رمينا . رواه البخارى ، زاد ابن عيينة عن مسعر بهذا الإسناد : فقلت له : أرايت إن

قلت : قد تسامح رحمه الله فى نقل مذهب أبى حنيفة فى « غنية الناسك » : ولرمى جمرة العقبة فى هذا اليوم أربعة أوقات : فوقت الجواز أداء من طلوع الفجر يوم النحر فلا يصح قبله إلى طلوع الفجر من غده ، فإذا طلع فات وقت الأداء ، ولزم الدم والقضاء ويسن من طلوع الشمس إلى الزوال ، ثم يباح إلى الغروب ، وقيل : يكره من الغروب إلى الفجر ، وكذا قبل طلوع الشمس ، وهذا عند عدم العذر ، فلا إساءة برمى الضعفة قبل طلوع الشمس ، ولا برمى الرعاة ليلا ، كذا فى « الفتح » (١) .

وقال فى « المحيط » : أوقات رمى جمرة العقبة ثلاثة : مسنون بعد طلوع الشمس ، ومباح بعد زوالها ، ومكروه وهو الرمى بالليل ، ولو لم يرم حتى دخل الليل فعليه أن يرميها فى الليل ، ولا شئ عليه ، وعن أبى يوسف - وهو قول الثورى - : لا يرمى فى الليل وعليه دم ، ولو لم يرم فى يوم النحر حتى أصبح من الغد رماها ، وعليه دم عند أبى حنيفة خلافا لهما اهـ . من « عمدة القارئ » (٢) . ودلالة حديث جابر على جواز رمى جمرة العقبة يوم النحر ضحى ، وعلى رمى سائر الجمرات بعده بعد الزوال ظاهرة ، قلت: ودل على جواز رمى الجمرة ذات العقبة فى الليل ما سيأتى عن ابن عمر مرفوعا : رخص رسول الله ﷺ لرعاة الإبل بالليل ، أى بالليلة المقبلة ، وفيه أن الليل وقت للرمى أيضا ، ولكنه وقت مكروه ، لا يجوز تأخيرها إليه إلا بعذر ، فإن أخره إلى الليل بلا عذر أجزأه وقد أساء ، إن أخره إلى الغد لزمه دم .

قوله : « عن وبرة إلخ » ، دلالة على وجوب الرمى بعد الزوال ظاهرة ، والمراد رمى الجمار الثلاث فى أيام التشريق بعد يوم النحر ، فإن قوله : « كنا نتحين » دليل على أن

(١) فتح البارى : (٩١) .

(٢) عمدة القارئ : (٧٦٥ / ٤) .

آخر إمامي أي الرمي ؟ فذكر له الحديث . « فتح الباري »^(١) ورواه أحمد في «الموطأ»^(٢) عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، بلفظ : أنه كان يقول : لا ترمي الجمار حتى تزول الشمس في الأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر اهـ .

٢٧٧١ - عن سالم : أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات ، يكبر على كل إثر حصاة ، ثم يتقدم فيسهل ، فيقوم مستقبل القبلة قياما طويلا ، فيدعو ويرفع يديه ثم يرمي الجمرة الوسطى كذلك ، فيأخذ ذات الشمال فيسهل ، ويقوم مستقبل القبلة قياما طويلا ، فيدعو ويرفع يديه ، ثم يرمي الجمرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف ويقول : هكذا رأيت النبي ﷺ يفعلها . رواه البخاري^(٣)

وقت الرمي في هذه الأيام إذا زالت الشمس لا قبله ، قال في « النيل » : قوله : حين زالت الشمس ، وكذا قوله في حديث عائشة : إذا زالت الشمس ، وقوله في حديث ابن عمر : فإذا زالت الشمس رميناها ، هذه الروايات تدل على أنه لا يجزئ رمي الجمار في غير يوم الأضحى قبل زوال الشمس ، بل وقته بعد زوالها ، كما في البخاري^(٤) وغيره عن جابر : أنه رمى يوم النحر ضحى ، ورمى بعد ذلك بعد الزوال وإلى هذا ذهب الجمهور اهـ .

قوله : « عن سالم إلخ » ، قلت : دلالة على آداب رمي الجمار من الوقوف بعد

(١) فتح الباري : (٤٦٣ / ٣) .

(٢) موطأ محمد : (ص ١٦٧ ، ح رقم : ٤٩٩) ، ٥٣ - باب رمي الجمار قبل الزوال أو بعده .

(٣) رواه في : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٤٠ - باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويسهل ، رقم : (١٧٥١) .

طرفه في : [١٧٥٢ ، ١٧٥٣] .

غريبه : قوله : « الجمرة الدنيا » بضم الدال وبكسرهما أي القرية إلى جهة مسجد الخيف ، وهو أول الجمرات التي ترمى من ثاني يوم النحر .

وقوله : « ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال » أي ليقف داعيا في مكان لا يصيبه الرمي .

(٤) تقدم .

والقيام الطويل قد وقع تفسيره فيما رواه ابن أبي شيبة^(١) بإسناد صحيح عن عطاء: كان ابن عمر يقوم عند الجمرتين مقدار ما يقرأ سورة البقرة . « فتح الباري » .

٢٧٧٢ - عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : أفاض رسول الله ﷺ من آخر يوم حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى ، فمكث بها ليلالي أيام التشريق ، يرمى الجمرة إذا زالت

الجمرتين ورفع اليدين للدعاء مع قيام طويل وتضرع ، منحيا عن الطريق مسهلا ، وعدم الوقوف بعد رمي الثالثة منها ظاهرة ، وقد رأيت سيدى الشيخ مولانا الخليل قدس سره قد أتى بتلك الآداب كلها بجد واجتهاد حين حج سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية ، فكان رحمه الله أشد الناس اتباعا للسنة ، وأكثرهم اجتهدا في العمل بجميع الآداب الثابتة في المناسك وغيرها .

قال الحافظ في « الفتح » : قال ابن قدامة : لا نعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا مخالفا ، إلا ما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رمي الجمار ، فقال ابن المنذر : لا أعلم أحدا أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجمرة إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك اهـ . ورده ابن المنير بأن الرفع لو كان هنا سنة ثابتة ما خفى عن أهل المدينة ، وغفل رحمه الله تعالى عن أن الذى رواه من أعلم أهل المدينة من الصحابة في زمانه ، وابنه سالم أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة ، والراوى عنه ابن شهاب عالم المدينة ، ثم الشام في زمانه ، فمن علماء المدينة إن لم يكونوا هؤلاء ؟ والله المستعان اهـ . وقال ابن قدامة في « المغنى »^(٢) : وإن ترك الوقوف عندها أى عند الجمار الدعاء ترك السنة ولا شيء عليه ، وبذلك قال الشافعى ، وأبو ثور ، ولا نعلم فيه مخالفا إلا الثورى قال : يطعم شيئا ، إن أراق دما أحب إلى ؛ لأن النبى ﷺ فعله فيكون نسكا اهـ .

قوله : « عن عائشة إلخ » ، دلالة على ما دل عليه حديث ابن عمر قبله ظاهرة ، وفيه أيضا مكثه ﷺ ليلالي أيام التشريق بمنى ، ومبته بها ، وظاهر لفظ « الهداية » يشعر بوجوب عندنا إلا أنه لا يجب على تاركه شيء كما يجب على من ترك رمي الجمار ؛ لأنه وجب

(١) فتح الباري : (٤٦٦ / ٣) .

(٢) المغنى : (٤٧٧ / ٣) .

الشمس ، كل جمرة بسبع حصيات ، ويكبر مع كل حصاة ، ويقف عند الأولى ، وعند الثانية ، فيطيل القيام ، ويتضرع ، ويرمى الثالثة لا يقف عندها . رواه أحمد ^(١) ، وأبو داود ^(٢) ، وأخرجه أيضا ابن حبان ^(٣) ، والحاكم ^(٤) ، « نيل الأوطار » ^(٥) وقال المنذرى فى مختصره : حديث حسن ، وقال الحاكم فى المستدرک : حديث صحيح على شرط مسلم . « زيلعى » ^(٦) .

ليسهل عليه الرمى فى أيامه ، فلم يكن من أفعال الحج ، فتركه لا يوجب الجابر إلا أنه يكرهه . (مع « الفتح ») ونص ابن الهمام على كونه سنة يلزم بتركه الإساءة على ما يفيد لفظ « الكافى » فذكره ، ويمكن الجمع بين القولين بأن المراد بالسنة هى المؤكدة ، وهى كالواجب ، والمراد بالإساءة والكراهة فى تركه الكراهة تحريما ، كما يشعر به إطلاق الكراهة ، والمراد بمطلقها التحريم غالبا ، كما هو معروف فى الفقه ، والله تعالى أعلم .

قال ابن قدامة فى « المغنى » : السنة لمن أفاض يوم النحر أن يرجع إلى منى ؛ لما روى ابن عمر وقالت عائشة ، فذكر حديث المتن ، وظاهر كلام الخرقى أن البيت بمنى ليالى منى واجب ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وقال ابن عباس : لا يبيتن أحد من وراء العقبة من منى ليلا ، وهو قول عروة ، وإبراهيم ، ومجاهد ، وعطاء ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وهو قول مالك ، والشافعى . والثانية : ليس بواجب ، وروى ذلك عن الحسن ، وروى عن ابن عباس : إذا رميت الجمرة فبت حيث شئت ؛ لأنه قد حل من حجه ، فلم يجب عليه المبيت بوضع معين كليلة الحصة ، والرواية الأولى (دليلها) أن ابن عمر روى أن رسول الله ﷺ رخص للعباس بن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليالى منى

(١) رواه أحمد : (١٦٨ / ١ ، ٢٩٧ ، ٣٠٦ ، ٤١٥ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨ ، ١٥٢ / ٢ ، ٩٠ / ٦) .

(٢) رواه فى : ٥ - كتاب المناسك ، ٧٨ - باب فى رمى الجمار ، رقم : (١٩٧٣) .

(٣) الإحسان : (٧٦ / ٦) .

(٤) رواه الحاكم : (٤٧٧ / ١) .

(٥) نيل الأوطار : (٧٩ / ٥ ، ح رقم : ١٠) ، باب البيت بمنى ليالى منى ورمى الجمار فى أيامها .

(٦) نصب الرأية : (ص ٥١٠ ج ١) .



من أجل سقايته . متفق عليه ^(١) وتخصيص العباس بالرخصة لعذره دليل على أنه لا رخصة لغيره ، وعن ابن عباس قال : لم يرخص النبي ﷺ لأحد يبيت بمكة إلا العباس من أجل سقايته . رواه ابن ماجه ^(٢) ، وروى الأثرم عن ابن عمر ، قال : لا يبيت أحد من الحاج إلا بمنى ، وكان يبعث رجاله لا يدعون أحدا يبيت وراء العقبة ؛ ولأن النبي ﷺ فعله نسكا وقال : « خذوا عني مناسككم » ^(٣) .

قلت : وحديث الإذن للعباس في ترك المبيت بمنى استدل به في « الكافي » على عدم وجوبه ، حيث قال : لو كان واجبا لما رخص في تركها لأجل السقاية (كما لا يرخص في ترك الوقوف بمزدلفة وترك رمى الجمار بمنى لأجلها) ، واستدل به ابن الجوزي للشافعي على الوجوب قال : ولولا أنه واجب لما احتاج إلى إذن وليس بشيء ؛ إذ مخالفة السنة عندهم كان مجانباً جداً ، خصوصاً إذا انضم إليه الانفراد عن جميع الناس مع الرسول عليه الصلاة والسلام ، وذلك أنه عليه السلام كان يبيت بمنى ، من "فتح القدير" ملخصاً وما كانت الصحابة يعتزلون عن مرافقته ﷺ إلا باستئذان منه ، كما هو معلوم من عاداتهم ، فلا دلالة في هذا الاستئذان على وجوب المبيت بمنى ، بل غاية ما فيه وجوب هذا الاستئذان فحسب ، بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ ﴾ ^(٤) .

وأما قول ابن قدامة : وتخصيص العباس بالرخصة لعذره دليل على أنه لا رخصة لغيره ففيه أن تخصيصه إنما حصلت لاستئذانه وحده ، ولا يلزم منه عدم الإذن لغيره لو استأذنه

(١) [متفق عليه] رواه البخاري (١٧٤٥) ومسلم في (الحج " ٣٤٦ ") وأبو داود في (المناسك باب " ٧٤ ") وابن ماجه في (المناسك باب " ٨٠ ") الدارمي في (المناسك باب " ٣٤ ") وأحمد في « المسند » (١ / ٧٦ ، ١٥٧) .

(٢) انظر : الحاشية رقم : " ٧ " السابقة .

(٣) تقدم .

(٤) سورة النور آية : ٦٢ .

٢٧٧٣ - عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ رخص لرعاء الإبل أن يرموا بالليل . رواه البزار ^(١) . وفي سنده مسلم بن خالد الزنجي شيخ الشافعي رحمه الله ، ضعفه قوم ، ووثقه آخرون . « زيلعي » ^(٢) . وقال الحافظ في « التلخيص الحبير » ^(٣) رواه البزار بإسناد حسن ، والحاكم ، والبيهقي اهـ .

٢٧٧٤ - عن ابن عمر أيضا : أن العباس رضى الله عنه استأذن رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى لأجل سقاية فأذن له . متفق عليه ^(٤) « التلخيص الحبير » .

لعذر ، وأيضا فإذنه ﷺ للعباس في ترك المبيت بمنى ، وعدم إذنه له ترك الرمي ، دليل على أن الرمي أشد لزوما من المبيت ، وهذا هو الذي نقول به : إن الرمي واجب ، والمبيت بمنى سنة مؤكدة ، يكره تركه من غير عذر معتد به ، وأما قوله : إنه ﷺ فعله نسكا ، فممنوع ، بل فعله ذريعة لنسك ، وهو الرمي ، بدليل ما قلنا ، فافهم .

قوله : « عن ابن عمر برواية البزار إلخ » ، قال الحافظ في « الفتح » : وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بمنى ، وأنه من مناسك الحج ؛ لأن التعبير بالرخصة يقتضى أن مقابلها عزيمة ، قاله في حديث ابن عمر : رخص النبي ﷺ للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايته ^(٥) اهـ .

قلت : كونه رخصة وكون مقابلها عزيمة لا يدل على كون العزيمة واجبة ، بل يحتمل أن تكون سنة مؤكدة ، فكم من عزائم لا تقول الأئمة بوجوبها ، كسجود التلاوة في القرآن ، فإن غير سجدة «ص» من العزائم عند الشافعية ، ولم نقل بوجوبها فتذكر ، وإتمام الصلاة في السفر عزيمة عندهم ، وليس بواجب اتفاقا ، والصيام في السفر لمن لا يشق عليه عزيمة ،

(١) أوردته الهيثمي في « المجمع » (٢٦/٣) وعزاه إلى « البزار » وفيه مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف وقد وثق .

(٢) نصب الراية : (ص ٥١١ ج ١) .

(٣) التلخيص الحبير : (ص ٢١٩ ج ١) .

(٤) تقدم .

(٥) تقدم .

٢٧٧٥ - عن ابن عباس رضى الله عنهما : إذا انتفج النهار من يوم النفر فقد حل الرمي والصدر. رواه البيهقي^(١)، وإسناده ضعيف، والانتفاج بالجيم الارتفاع «دراية».

وليس بواجب اتفاقا ، والله تعالى أعلم .

قلت : وقوله : أن يرموا ليلا أراد به الليلة المقبلة لا المتقدمة عليه ، فإن الرمي إنما يجب إذا زالت الشمس من أيام التشريق ، فيجوز للرعاء تأخيرها إلى الليل الآتى ، ولا يجوز تقديمه عن الوقت ؛ لأن الليلة التي تلى اليوم هي تابعة له ، حكمها حكمه ، وليس حكمها حكم اليوم الذى بعده ، ألا ترى أنه لو ترك الرمي فى اليوم الأول رماه فى الليلة المقبلة ، ولم يكن مؤخرا له عن وقته ؟ لأن النبى ﷺ رخص للرعاة أن يرموا ليلا ، فكان حكم الليلة حكم اليوم الذى قبلها لا الذى بعدها ، « أحكام القرآن »^(٢) للجصاص ، وهذا مجمع عليه لا نعلم فيه خلافا ، ودلالة الحديث على عدم وجوب المبيت بمنى ظاهرة بالتقرير الذى مر ذكره عن « الكافى » ، فإنه لو كان واجبا لما رخص فى تركه للرعاء كما لم يرخص لهم فى ترك الوقوف بمزدلفة ، ولا فى ترك رمى الجمار رأسا لهذا العذر ، ففيه دليل ما قاله صاحب « الهداية » : إن المبيت إنما وجب ليسهل عليه الرمي فى أيامه ، لا لأنه نسك من مناسك الحج ، فلا يجب بتركه جابر إلا أنه يكره بلا عذر ، وفيه أيضا أن الليل وقت لرمى الجمار فى سائر أيام منى غير اليوم الرابع ؛ لكونه يوم النفر حتما فلو أخر الرمي فى يوم النحر وفى يومين بعده إلى الليل بلا عذر أجزاءه وأساء ، ولا كراهة فيه لعذر ، هذا ودلالة حديث ابن عمر بعده فى استئذان العباس لترك المبيت بمنى لسقايته^(٣) على عدم وجوب المبيت بها بالتقرير المذكور ظاهرة أيضا ، وقد استوفينا الكلام فيه فتذكر .

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، قال فى « غنية الناسك » : والوقت المسنون فى اليومين من الزوال إلى غروب الشمس ، ومن الغروب إلى طلوع الفجر وقت مكروه ، وإذا

(١) السنن الكبرى : (١٥٢/٥) .

(٢) أحكام القرآن : (ص ٣١٧ ج ١) .

(٣) تقدم .

فى سنده طلحة بن عمرو ، ضعفه البيهقى « نصب الراية » ^(١) وقال السيوطى : روى له ابن ماجة وضعفوه ، إلا أنه لم يتهم بكذب ، وقال أبو حاتم : مكى ليس بقوى ، لين الحديث ، وروى ابن عدى بإسناد صحيح عن عبد الرزاق ، عن معمر ، قصة اجتماع شعبة ، ومعمر ، وسفيان ، وابن جريج به ، فأملى عليهم أربعة آلاف حديث عن ظهر قلب ما أخطأ إلا فى موضعين ، لم يكن الخطأ منه ، ولا منهم ، وإنما الخطأ من فوق . « كشف الأحوال فى نقد الرجال » ^(٢) ومثله فى « الميزان » ^(٣) وفيه أيضا : قال آدم بن موسى : سمعت خ (يعنى البخارى) يقول : طلحة بن عمرو لين عندهم اهـ . قلت : فهو من حفاظ الحديث ، ولم يتهم بكذب ، فالحديث حسن على أصلنا .

طلع الفجر فقد فات وقت الأداء عند الإمام ، (لأن رمى كل يوم فى ذلك اليوم واجب عنده خلافا لهما) ، وبقي وقت القضاء إلى آخر أيام التشريق ، فلو أخر عن وقت أدائه فعليه القضاء والجزاء ، وبفوت وقت القضاء بغروب الشمس من اليوم الرابع ، وأما وقت الجواز فى اليوم الرابع فمن الفجر إلى الغروب ، إلا أن ما قبل الزوال وقت مكروه ، وما بعده مستنون ، وبغروب الشمس من هذا اليوم يفوت وقت الأداء والقضاء اتفاقا ، فليس لرمى هذا اليوم وقت القضاء بخلاف ما قبله اهـ .

وفى « المغنى » ^(٤) لابن قدامة : ولا يرمى فى أيام التشريق بعد الزوال فإن رمى قبل الزوال أعاد ، نص عليه ، وروى ذلك عن ابن عمر ، وبه قال مالك ، والثورى ، والشافعى ، وأصحاب الرأى عن الحسن ، وعطاء ، إلا أن إسحاق وأصحاب الرأى

(١) تصب الراية : (ص ٥١٠ ج ١) .

(٢) كشف الأحوال : (٥٥) .

(٣) الميزان : (٢ / ٣٤٠ / ٤٠٠٨) قال الذهبى : « طلحة بن عمرو الحضرمى المكى صاحب عطاء ضعفه ابن معين وغيره » .

وقال أحمد والنسائى : متروك الحديث ، وقال البخارى وابن المدينى : ليس بشيء . وقال الفلاس : كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه .

(٤) المغنى : (ص ٤٨٩ ج ٣) .



٢٧٧٦ - عن عمر أنه قال : من أدركه المساء فى اليوم الثانى فليقم إلى الغد حتى ينفر مع الناس . رواه ابن المنذر ، وجعله ثابتا عنه « المغنى » (١) .

رخصوا فى الرمى يوم النفر قبل الزوال ، ولا ينفر إلا بعد الزوال ، وعن أحمد مثله ، ورخص عكرمة فى ذلك أيضا ، وقال طاوس : يرمى قبل الزوال وينفر قبله اهـ . قلت : وتبين بعمل إسحاق ، وعكرمة ، وطاوس ، وفتواهم بالآثر الذى رواه طلحة بن عمرو عن ابن عباس أن له أصلا ، فقد علمت أن موافقة فتاوى العلماء بحديث دليل على صحته أو حسنه ، كما ذكرناه فى مقدمة الكتاب .

قوله : « عن عمر الخ » ، فيه دلالة على ما ذهب إليه أبو حنيفة والجمهور : أنه من أقام ولم ينفر فى اليوم الثانى من أيام التشريق - وهو يوم النفر الأول - حتى غربت الشمس يكره له أن ينفر حتى يرمى فى الرابع (من أيام الرمى وهو الثالث من أيام التشريق) ، ثم عند أبى حنيفة رحمه الله يسقط الرمى بنفاره قبل طلوع فجر الرابع ، فلو نفر من الليل قبل طلوعه لا شىء عليه فى الظاهر عن الإمام وقد أساء ، وعنه ليس له أن ينفر بعد الغروب فإن نفر لزمه دم ، وعليه الأئمة الثلاثة ، ولو نفر بعد طلوع الفجر قبل الرمى يلزمه الدم اتفاقا فإن لم ينفر حتى طلع الفجر من اليوم الرابع وجب عليه الرمى فى يومه ذلك بلا خلاف فىرمى الجمار الثلاث بعد الزوال كما مر ، فإن رمى قبل الزوال فى هذا اليوم صح عند أبى حنيفة رحمه الله مع الكراهة ، وهو قول عكرمة ، وطاوس ، وإسحاق بن راهويه كذا فى « غنية الناسك » (٢) .

وفى « أحكام القرآن » (٣) للرازى : وإذا أقام حتى يصبح من اليوم الثالث (من أيام التشريق وهو الرابع من أيام الرمى) لزمه الرمى بلا خلاف ، وهذا مما يستدل به على صحة قول أبى حنيفة فى تجويزه رمى اليوم الثالث قبل الزوال ، إذ قد صار وقتا للزوم الرمى ، ويستحيل أن يكون وقتا بوجوبه ثم لا يصح فعله فيه اهـ . قلت : فقد تأيد أثر ابن عباس

(١) المغنى : (ص ٤٨٩ ج ٣) .

(٢) غنية الناسك : (ص ٦٨) .

(٣) أحكام القرآن « للرازى » : (ص ٣١٧ ج ١) .



٢٧٧٧ - عن عبد الرحمن بن يعمر : أن ناسا من أهل نجد أتوا رسول الله ﷺ وهو بعرفة فسألوه ؟ فأمر مناديا ينادى ، فنادى : الحج عرفة ، من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج ، أيام منى ثلاثة ، فمن تعجل فى يومين فلا إثم عليه ،

الذى فى سنده طلحة بن عمرو بالقياس الصحيح أيضا ، كما تأيد بأقوال أجلة من العلماء ، وهو دليل على أن له أصلا ، فتذكر وتبصر ، فإن الحنفية لا يحتجون بالضعاف إلا إذا تبين قوتها بدلائل شرعية اعتبرها المحدثون والفقهاء رحمهم الله تعالى .

قوله : « عن عبد الرحمن بن يعمر إلخ » ، قال الجصاص فى « أحكام القرآن » له بعد ما ذكر الحديث : واتفق العلماء على أن قوله ﷺ هذا بيان لمراد الآية فى قوله تعالى : ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾^(١) ولا خلاف فيه بين أهل العلم أن المعدودات أيام التشريق ، وقد روى ذلك عن على ، وعمر ، وابن عباس ، وابن عمر ، وغيرهم إلا شىء رواه ابن أبى لىلى عن المنهال عن ذر عن على قال : المعدودات يوم النحر ويومان بعده ، اذبح فى أيها شئت وقد قيل : إن هذا وهم ، والصحيح عن على أنه قال ذلك فى المعلومات ، وظاهر الآية ينفى ذلك أيضا ؛ لأنه قال : ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٢) وذلك لا يتعلق بالنحر ، وإنما يتعلق روى الجمار المفعول فى أيام التشريق ، وقد روى عن ابن عباس بإسناد صحيح : أن المعلومات العشر ، والمعدودات أيام التشريق وهو قول الجمهور من التابعين ، منهم الحسن ، ومجاهد ، وعطاء ، والضحاك ، وإبراهيم فى آخرين منهم ، وقد روى عن أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد : أن المعلومات العشر والمعدودات أيام التشريق .

ولم يختلف أهل العلم أن أيام منى ثلاثة بعد يوم النحر ، وإن للحاج أن يتعجل فى اليوم الثانى منها إذا روى الجمار وينفر ، وأن له أن يتأخر إلى اليوم الثالث حتى يرمى الجمار فيه ثم ينفر واختلف فيمن لم ينفر حتى غابت الشمس من اليوم الثانى ، فروى عن عمر وابن عمر ، وجابر بن زيد والحسن ، وإبراهيم أنه إذا غابت الشمس من اليوم الثانى

(١) سورة البقرة آية : ٢٠٣ .

(٢) الآية السابقة .



ومن تأخر فلا إثم عليه، رواه الخمسة^(١)، وابن حبان^(٢)، والحاكم^(٣) «نيل الأوطار»^(٤)

قبل أن ينفر فلا ينفر حتى يرمى الجمار وقال أصحابنا : لا ينبغي له أن ينفر حتى يرمى جمار اليوم الثالث ، ولا يلزمه ذلك إلا أن يصبح بمنى ، فحيث لا يلزمه رمى اليوم الثالث ولا يجوز تركه (قلت : والصحيح من مذهب الحنفية أنه يلزمه الإقامة ، إذا غربت الشمس من اليوم الثاني وهو بمنى ، ويكره له النفر ولكن لا يلزمه الدم إلا بالنفر بعد طلوع الفجر من اليوم الثالث من أيام التشريق) ، قال : ولا نعلم خلافا بين الفقهاء أن من أقام بمنى إلى اليوم الثالث أنه لا يجوز له النفر حتى يرمى اهـ .

وإذا علمت ذلك فقد تبين لك أن قوله ﷺ : « أيام منى ثلاثة »^(٥) المراد به أيام التشريق بعد يوم النحر ، ولو كان يوم النحر معدودا منها لاقتضى مطلق هذا القول لمن نحر فى اليوم الثانى من أيام النحر (وهو الحادى عشر من ذى الحجة يقال له يوم النفر) أن ذلك جائز ، ولا خلاف فى أن ذلك ليس له ، فتبين أنه غير معدود فيها ، لا قرآنا ، ولا سنة وهذا منتهى بديع ، ووجه كون يوم النحر خارجا عن أيام منى غير معدود منها أن يوم النحر قد استحق أوله الوقوف بالمشرع الحرام ، ومنه تكون الإفاضة إلى منى (واستحق آخره الإفاضة إلى البيت للطواف ، كما ثبت بالسنة وهو الأفضل) فصار ذلك يوم الإفاضة وبعد ذلك كله قال الله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾^(٦) قاله ابن العربى فى «أحكام القرآن»^(٧) .

(١) رواه أبو داود فى (المناسك باب " ٦٩ ") والترمذى (٨٨٩) والنسائى (٢٥٦/٥ ، ٢٦٤) وابن

ماجة (٣٠١٥) والبيهقى (١٥٢/٥ ، ١٧٣) .

وصححه الشيخ الألبانى فى الإرواء : (٢٥٦/٤) .

(٢) الإحسان : (١٠٠٩) .

(٣) رواه الحاكم : (٢٦٤/١ ، ٢٧٨/٢) .

(٤) النيل : (٥٩/٥ ، ح رقم : ٤) .

(٥) رواه أحمد (٣٠٩/٤ ، ٣١٠) والتمهيد (٢٣/١٠) وطبقات ابن سعد (١٢٩/١/٢) .

(٦) سورة البقرة آية : ٢٠٣ .

(٧) أحكام القرآن لابن عربى : (٦٠/١) .



واللفظ للترمذى قال : وقال سفيان بن عيينة : هذا أجود حديث رواه سفيان الثوري ، وقال وكيع : هذا الحديث أم المناسك اهـ . وقد تقدم^(١) حديث ابن عباس مرفوعا : « ولا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس » فلا نعيده .

وفيه أيضا : لا خلاف في أن المخاطب به هو الحاج ، خوطب بالتكبير عند رمى الجمار وأما غير الحاج فهل يدخل فيه أم لا ؟ وهل هو خطاب للحاج بغير تكبير عند الرمي ؟ فنقول : أجمع فقهاء الأمصار والمشاهير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم على أن المراد به التكبير لكل أحد ، وخصوصا في أوقات الصلاة ، فيكبر عند انقضاء كل صلاة تكبيرا ظاهرا في هذه الأيام ، لكن اختلفوا في ذلك على أربعة أقوال ، فذكرها ثم قال : والتحقيق أن التحديد بثلاثة أيام ظاهرة ، وأن تعيينها ظاهر أيضا بالرمي ، وأن سائر أهل الآفاق تبع للحاج فيها اهـ .

قلت : وقد عرفت قيام الإجماع على عدم وجوب التكبير على الحاج عند الرمي بالجمار ، صرح به الحافظ في « الفتح » ونصه : وفيه التكبير عند رمى الجمار وأجمعوا على أن من لم يكبر فلا شيء عليه اهـ . فقلوه ﷺ : « أيام منى ثلاثة »^(٢) محمول على إيجاب الرمي فيها إجماعا ، وعلى إيجاب المبيت بمنى أيضا عند من يقول بوجوبه ، ويمكن الاعتذار عن من لا يقول بوجوبه ، إلا بسنيته بأن اليوم اسم للنهار فلا يدل إلا على وجوب النسك الذي تعلق به ، وهو الرمي ، والمبيت إنما يتعلق بالليل ، فلا دلالة فيه على وجوبه ، وهذا كما قالوا في عدم جواز النفر بعد غروب الشمس في اليوم الثاني من أيام التشريق ، واحتجوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾^(٣) وقالوا : اليوم اسم للنهار ، فمن أدركه الليل فما تعجل في يومين ، قاله ابن قدامة في « المغنى » .

(١) تقدم كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .

(٢) تقدم .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٠٣ .



هذا فى حق الحاج ، وأما غيره فالواجب فى حقه التكبير بعد الصلوات ؛ لعجزه عن الرمى ، وإنما وجب عليه التكبير من غداة يوم عرفة - وهو خارج من أيام منى - لأن وجوبه عليه لأجل التشبه بالحاج ، والحج عرفة ، فيجب عليه الإحرام بالحج ، والذكر بالتلبية فى يوم عرفة حتما ، وإن كان الأفضل له أن يحرم به ويلبى قبله ، وقد أجمع المشاهير من الصحابة والتابعين على التكبير من غداة عرفة بعد الصلوات ، كما تقدم فى أبواب العيدين فتذكر ، والله تعالى أعلم .

قال ابن قدامة فى « المغنى » : إن الرمى فى اليوم الثانى كالرمى فى اليوم الأول (من أيام منى بعد يوم النحر) فى وقته وصفته وهيته ، ولا نعلم فيه خلافا ، فإن أحب التعجيل فى يومين خرج قبل الغروب ، وأجمع أهل العلم على أن من أراد الخروج من منى شاخصا عن الحرم غير مقيم بمكة ، أن ينفر بعد الزوال فى اليوم الثانى من أيام التشريق ، والمذهب جواز النفر فى النفر الأول لكل أحد ، وهو قول عامة العلماء ، لقول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ قال عطاء : هى للناس عامة ، ورى أبو داود وابن ماجه عن عبد الرحمن بن يعمر ، فذكر حديث المتن ، فمن أحب التعجيل فى النفر الأول خرج قبل غروب الشمس ، فإن غربت قبل خروجه من منى لم ينفر ، سواء كان ارتحل أو كان مقيما فى منزله ، لم يجز له الخروج ، هذا قول عمر ، وجابر بن زيد ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وأبان بن عثمان ومالك ، والثورى ، والشافعى ، وإسحاق ، وابن المنذر ، قال أبو حنيفة : له أن ينفر ما لم يطلع فجر اليوم الثالث ؛ لأنه لم يدخل اليوم الآخر ، فجاز له النفر كما قبل الغروب ، ولنا قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ واليوم اسم للنهار ، فمن أدركه الليل فما تعجل فى يومين ، وثبت عن عمر ، فذكر أثر المتن ، وما قاسوا عليه لا يشبه ما نحن فيه فإنه تعجل فى يومين اهـ .

قلت : وقد عرفت أن أبا حنيفة رحمه الله لم يقل بجواز النفر إذا غربت الشمس فى يوم النفر الأول وهو بمنى ، إنما قال بسقوط الكفارة إذا نفر قبل طلوع فجر اليوم الثالث ،



ولا يخفى أن أثر عمر ساكت عن ذكر الكفارة ، وكذا قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ ^(١) إنما يدل على جواز التعجيل فى اليومين ، ولا دلالة فيه على عدم جوازِهِ إذ تأخر عن اليومين قليلا ، ولا على إيجاب الكفارة عليه حيثئذ ، وقد ثبت بالإجماع أن ليالى أيام الحج تابعة للأيام المتقدمة عليها لا المتأخرة عنها ، ألا ترى أن من فاتهُ الرمى فى اليوم الثانى من أيام التشريق له أن يرميها فى الليلة التى تلية ، ولا شيء عليه؟ فلما كانت هذه الليلة وقتا لرمى اليوم الثانى فمن نفر فيها قبل طلوع فجر اليوم الثالث فقد تعجل فى اليومين ، فثبت بذلك صحة القياس الذى رده ابن قدامة فافهم ، والله تعالى أعلم .

هذا ولقد تقدم حديث ابن عباس مرفوعا : « لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس » ^(٢) ، وفى رواية : « حتى تكونوا مصبحين » ، فدل على أول وقت الرمى فى يوم النحر أنه لا يجوز قبل طلوع الشمس ، ويجزىء بعد طلوع الفجر ، وقد مر الكلام فيه مستوفى ، وأما آخر وقته فإلى ما قبل طلوع الفجر من الغد ، بدليل ما روى عن ابن عمر مرفوعا : رخص لرعاء الإبل أن يرموا بالليل ، وكذا رمى كل يوم من أيام منى يتأدى بالرمى فى الليل ، لكن مع الإساءة بلا عذر ، وبلا كراهة بعذر ؛ لأن حديث عبد الرحمن بن يعمر : « من جاء عرفة ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج » ^(٣) وحديث عروة بن مضرس نحوه ، وحديث ابن عمر فى الرخصة لرعاء الإبل أن يرموا بالليل ، دلت على كون الليالى المقبلة تابعة للأيام المتقدمة عليها فى أيام الحج ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، وأما الليلة الآتية بعد اليوم الرابع - وهو يوم النفر الثانى - فليست بتابعة لهذا اليوم ؛ للزوم النفر من منى فيه حتما ، فإن أخر رميه إلى الليل فقد فاتهُ الرمى ، ولم يبق له وقت ، لا أداء ولا قضاء ، ولزمه دم اتفاقا .

(١) سورة البقرة آية / ٢٠٣ .

(٢) تقدم .

(٣) رواه أبو داود فى (المناسك باب " ٦٩ ") والترمذى (٨٨٩) والنسائى فى (الحج باب " ٢٠٤ ") وابن ماجه (٣٠١٥) والقرطبى فى « التفسير » (٢/٣) .



باب يرمى جمرة العقبة يوم النحر راكباً

وفى سائر الأيام يرمى الجمار كلها ماشياً هو الأفضل

٢٧٧٨ - عن جابر، قال : رأيت النبي ﷺ يرمى على راحلته يوم النحر، ويقول:

قال فى « المغنى » : فإن أخره أى الرمى عن أيام التشريق فعليه دم ؛ لأنه ترك نسكا واجبا ، فيجب عليه دم ؛ لقول ابن عباس : من ترك نسكا أو نسيه فليهرق لذلك دما ^(١) ؛ ولأن آخر وقت الرمى آخر أيام التشريق ، فمتى خرجت قبل رميه فات وقته ، واستقر عليه الفداء الواجب فى ترك الرمى ، هذا قول أكثر أهل العلم ، وعن عطاء فيمن رمى جمرة العقبة ، وخرج إلى أهله (ثم عاد) فى ليلة أربع عشرة ، ثم رمى قبل طلوع الفجر : أجزاءه ، فإن لم يرم فعليه دم ، والأول أولى ؛ لأن محل الرمى النهار ، فيخرج وقت الرمى بخروج النهار اهـ .

باب يرمى جمرة العقبة يوم النحر راكباً

وفى سائر الأيام يرمى الجمار كلها ماشياً هو الأفضل

قوله : « عن جابر إلخ » ، قال الترمذى ^(٢) وقد أخرج أولاً حديث ابن عباس : إن النبي ﷺ رمى الجمرة يوم النحر راكباً وحسنه العمل عليه عند بعض أهل العلم واختاره بعضهم أن يمشى إلى الجمار ، ووجه الحديث عندنا أنه راكب فى بعض الأيام ليقضى به فى فعله (وليسألوه عن مناسكهم) ثم أخرج عن ابن عمر ^(٣) : أن النبي ﷺ كان إذا رمى الجمار مشى إليها ذاهباً وراجعا ، وصححه ، وقال : كلا الحديثين مستعمل عند أهل العلم . وقال بعضهم : يركب يوم النحر ، ويمشى فى الأيام التى بعده ، وكان من قال هذا إنما أراد اتباع النبي ﷺ فى فعله ؛ لأنه إنما روى عن النبي ﷺ أنه ركب يوم النحر حيث ذهب يرمى الجمار ، ولا يرمى يوم النحر إلا جمرة العقبة اهـ . ملخصاً .

(١) الإرواء : (٢٩٩/٤) .

(٢) رواه فى : ٧ - كتاب الحج ، ٦٣ - باب ما جاء فى رمى الجمار راكباً وماشياً ، رقم : (٨٩٩) .

وقال : حديث حسن ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، واختار بعضهم أن يمشى إلى الجمار .

(٣) المصدر السابق للترمذى : (٧/٣) ، تحت ح رقم : " ٨٩٩ " السابق) .

٣١٩. يرمى جمرة العقبة يوم النحر راكباً إعلاء السنن

« لتأخذوا مناسككم ، فإنى لا أدرى لعلى لا أحج بعد حجتى هذه » . رواه مسلم^(١) « المغنى »^(٢) لابن قدامة .

وقال ابن قدامة فى « المغنى »^(٣) : ويرمىها أى جمرة العقبة راجلاً أو راكباً كيفما شاء ؛ لأن النبى ﷺ رماها راكباً ، رواه جابر ، وابن عمر ، وأم أبى الأحوص وغيرهم ، ثم قال بعد ذكر حديث ابن عمر من طريق أحمد ما نصه : وفى هذا بيان للتفريق بين هذه الجمرة وغيرها ؛ ولأن رمى هذه الجمرة مما يستحب البداية به فى هذا اليوم عند قدومه ، ولا يسن عندها وقوف ، ولو سن له المشى إليها لشغله النزول عن البداية بها والتعجيل إليها ، بخلاف سائرهما .

وقال العيني فى « العمدة » : قال ابن عبد البر : فى وقوف النبى ﷺ على ناقته مع ما روى عن جابر وغيره دلالة لما استحبه جماعة ، منهم الشافعى ، ومالك ، قالوا : رمى جمرة العقبة راكباً ، قال مالك : وفى غير يوم النحر ماشياً ، وعن أبى حنيفة : يرميها كلها ماشياً أو راكباً . وقال ابن المنذر : ثبت أن النبى ﷺ رمى الجمرة يوم النحر راكباً . وقال ابن حزم : يرميها كلها راكباً ، قلت : يرد هذا ما رواه الترمذى مصححاً عن ابن عمر ، وقد أجمع العلماء على جواز الأمرين معا ، واختلفوا فى الأفضل من ذلك ، فذهب أحمد وإسحاق إلى استحباب الرمى ماشياً : (قلت : وإليه يشير كلام محمد فى الموطأ) ، وروى البيهقى بإسناده إلى جابر بن عبد الله : أنه كان يكره أن يركب إلى شىء من الجمار إلا من ضرورة ، وذهب مالك إلى استحباب المشى فى أيام التشريق ، وأما جمرة العقبة يوم النحر فيرميها على حسب حاله كيف كان ، وقال القاضى عياض : ليس من سنة الرمى الركوب له ولا الترجل ، ولكن يرمى الرجل على هيئته التى يكون حينئذ عليها من ركوب أو مشى ، ولا ينزل إن كان راكباً لرمى ، ولا يركب إن كان ماشياً ، وأما الأيام بعدها فيرمى ماشياً ؛ لأن الناس نازلون منازلهم بمنى ، فيمشون للرمى ولا يركبون ؛

(١) رواه مسلم فى (الحج باب " ٥١ " رقم : " ٣١٠ ") والتلخيص (٢ / ٢٤٤) والكنز (٢ / ١٢٣٠)
والبداية (٥ / ٢٢٤ ، ١٨٧) .

(٢) المغنى : (ص ٤٤٩ ج ٣) .

(٣) المغنى : (ص ٤٤٩ ج ٣) .



.....

لأنه خروج عن التواضع حيثئذ ، هذا مذهب مالك انتهى .

وحكى النووى فى « شرح مسلم » ^(١) عن الشافعى وموافقيه : أنه يستحب لمن وصل منى راكباً أن يرمى جمرة العقبة يوم النحر راكباً ، ولو رماها ماشياً جاز ، وأما من وصلها ماشياً فيرميها ماشياً ، قال : وهذا فى يوم النحر ، وأما اليومان الأولان من أيام التشريق فالسنة أن يرمى فيهما جميعاً الجمرات ماشياً ، وفى اليوم الثالث يرمى راكباً ، وقال أصحابنا الحنفية : كل رمى كرمى الجمرتين - الأولى والوسطى - فى الأيام الثلاثة يرمى ماشياً ، وإن لم يكن بعده رمى ، كرمى جمرة العقبة فى الأيام كلها فيرمى راكباً ، هذا هو الفضيلة ، وأما الجواز فثبت كيف ما كان اهـ . ملخصاً .

قلت : قد اختلف الروايات فى المسألة عن أئمتنا ، كما فى « شرح اللباب » للقارىء ، والذي ذكره العيني هو مختار كثير من المشايخ ، كصاحب « الهداية » ، « والكافى » ، « والبدائع » وغيرهم ، وأطلق فى « الظهيرية » استحباب المشى إلى الجمار ، وذكر فى « الكبير » أن هذا هو المروى من فعله ﷺ أيضاً فى غير جمرة العقبة يوم النحر ، فإنه رماها راكباً وسائر ذلك ماشياً ، كما فى « شرح اللباب » للقارىء ^(٢) أيضاً . وما ذكره فى « الكبير » هو الراجح عندى ؛ لموافقته لأثر ابن عمر المفسر عند أحمد وأبى داود ، كما هو مذكور فى المتن ، والله تعالى أعلم .

بقى أن رمية ﷺ بجمرة العقبة يوم النحر راكباً هل كان لأن رميها راكباً أفضل ؟ ، أو لأنه وصل بمنى راكباً ولم ينزل لعدم الحاجة إلى النزول ؟ ، أو لكى يعرفه الناس ويرونه ظاهراً ، ويتيسر لهم الوصول إليه للسؤال عن مناسكهم ؟ احتمالات ، والظاهر الثانى كما فهمه الشافعى رحمه الله تعالى ، والأوفق بالاتباع أن يرمى يوم النحر راكباً ، وفى سائر الأيام ماشياً ؛ لأنه ﷺ فعل ذلك ، وإن لم نعلم وجهه معينا ، والأصلح للعوام أن يرموا فى يوم النحر وغيره من الأيام مشاة على الأقدام ؛ لأنهم إن رموا راكبين فى الزحام لا

(١) النووى على مسلم : (ص ٥٤ ج ٤) .

(٢) شرح اللباب : (ص ٢٩) .

٢٧٧٩ - عن نافع : كان ابن عمر يرمى جمرة العقبة على دابته يوم النحر ، وكان لا يأتي سائرهما بعد ذلك إلا ماشياً ذاهباً وراجعاً ، وزعم أن النبي ﷺ كان لا يأتيها إلا ماشياً ذاهباً وراجعاً . رواه أحمد في « مسنده » ^(١) ، « المغنى » ^(٢) أيضاً . ورواه الترمذى ^(٣) أخصر منه وصححه ، وأخرجه أبو داود عنه بلفظ : أنه كان يأتي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشياً ذاهباً وراجعاً ، ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك . « نيل الأوطار » . قلت : وسكت عنه أبو داود ^(٤) ، وقال المنذرى : في إسناده عبد الله بن عمر بن حفص العمري ، وفيه مقال ، وقد أخرج له مسلم مقروناً بأخيه عبيد الله « عون المعبود » ^(٥) قلت : فالحديث حسن .

٢٧٨٠ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، أنه قال : إن الناس كانوا إذا رموا الجمار مشوا ذاهبين وراجعين ، وأول من ركب معاوية . أخرجه محمد في « الموطأ » ^(٦) ، وسنده صحيح ، وقال : المشى أفضل ، ومن ركب فلا بأس بذلك .

يكادون يسلمون من إيذاء المترجلين من الضعفاء ، كما هو مشاهد من حال أبناء الزمان ، والله المستعان .

قوله : « عن نافع إلخ » ، دلالة الحديث على معنى الباب ظاهرة ، وهو الراجح عندي ؛ لكونه أوفق بالاتباع ، وفيه دلالة على أنه ﷺ استكمل الأيام الثلاثة بمنى ، قاله الطبري ، وبه صرح ابن حزم في صفة حجه ﷺ . كذا في « شرح اللباب » ^(٧) للقراري ، أي أنه ﷺ لم يتعجل في يومين ، بل تأخر إلى اليوم الثالث فافهم .

قوله : « أخبرنا مالك إلخ » ، الظاهر من قوله : « إذا رموا الجمار » أنهم كانوا يمشون

(١) رواه أحمد : (١٣٨/٢) .

(٢) المغنى : (ص ٤٤٩ ج ٣) .

(٣) سنن الترمذى : (٢٤٤/٣) ، تحت ح رقم : « ٨٩٩ » .

(٤) رواه في : ٥ - كتاب المناسك ، ٧٨ - باب في رمي الجمار ، رقم : (١٩٦٩) .

(٥) عون المعبود : (ص ١٤٦ ج ٢) .

(٦) موطأ محمد : (ص ١٦٧ ، ح رقم : ٤٩٦) .

(٧) شرح اللباب : (ص ١٣١) .

٢٧٨١ - وأخرج ابن أبى شيبه ^(١) بإسناد صحيح : أن ابن عمر كان يمشى إلى الجمار مقبلا ومدبرا .

٢٧٨٢ - وعن جابر : أنه كان لا يركب إلا من ضرورة، كذا فى «فتح البارى» ^(٢) .

باب أن المبيت بمنى فى ليالى أيام التشريق سنة

ويكره تعجيل ثقله من منى قبل النفر

٢٧٨٣ - عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : أفاض رسول الله ﷺ من آخر يوم حين

لرمى الجمار بعد يوم النحر ، وأول من ركب فيها معاوية رضى الله عنه ، وإلا فالركوب يوم النحر عند جمرة العقبة ثابت عن رسول الله عند البخارى ومسلم وغيرهما ، كما هو ظاهر من أحاديث المتن ، وعلى هذا فيحمل قول محمد : « المشى أفضل » على الرمى بعد يوم النحر ، والله أعلم .

لطيفة :

حكى عن إبراهيم بن الجراح قال : دخلت على أبى يوسف رحمه الله فى مرضه الذى توفى فيه ، ففتح عينيه ، وقال : الرمى راكبا أفضل أو ماشيا ؟ فقلت : ماشيا ، فقال : أخطأت ، فقلت : راكبا ، فقال : أخطأت ، ثم قال : كل رمى بعده وقوف فالرمى ماشيا أفضل ، ما ليس بعده وقوف فالرمى راكبا أفضل ، فقامت من عنده ، فما انتهيت إلى باب الدار حتى سمعت الصراخ بموته ، فتعجبت من حرصه على العلم فى مثل تلك الحالة اهـ . من « فتح القدير » ^(٣) . قلت : أولئك هم أولياء الله حقا ، فبحب الله وذكره تطمئن القلوب ، وتنكشف الكروب ، وتتجلى على المرء أنوار الغيوب .

باب أن المبيت بمنى فى ليالى أيام التشريق سنة

ويكره تعجيل ثقله من منى قبل النفر

قوله : « عن عائشة إلخ » ، قلت : دلالة على مبيت رسول الله ﷺ ، بمنى ليالى أيام

(١) بنحوه . رواه الترمذى : (رقم : ٩٠٠) . وقال : حديث حسن صحيح .

(٢) فتح البارى : (ص ٤٦٦ ج ٣) .

(٣) فتح القدير : (٣٩٥ / ٢) .



صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى ، فمكث بها ليالى أيام التشريق . الحديث . رواه أحمد ، وأبو داود وصححه ابن حبان ، والحاكم ، وحسنه المنذرى ، وقد تقدم فى الباب المتقدم^(١) .

٢٧٨٤ - عن عبد الرحمن بن فروخ : أنه سأل ابن عمر رضى الله عنهما : إننا نتتابع بأموال الناس ، فيأتى أحدنا مكة ، فيبيت على المال ، فقال : أما رسول الله فبات بمنى وظل . أخرجه أبو داود^(٢) وسكت عنه هو والمنذرى . « عون المعبود »^(٣) . وقد تقدم حديث ابن عمر : أن رسول الله ﷺ أذن للعباس أن يبيت بمكة ليالى منى لأجل سقايتهم .

٢٧٨٥ - عن ابن عمر : أن عمر رضى الله عنهما كان ينهى أن يبيت أحد من وراء العقبة وكان يأمرهم أن يدخلوا منى . أخرجه ابن أبى شيبة^(٤) بسند صحيح « دراية » .

التشريق ظاهرة ، وقد استوفينا الكلام فى المسألة فى الباب السابق فليراجع^(٥) .

قوله : « عن عبد الرحمن بن فروخ إلخ » ، قلت : هو مولى عمر بن الخطاب ، ذكره ابن حبان فى الثقات كما فى « التهذيب » ، والظاهر من جواب ابن عمر رضى الله عنهما أنه لم يرض بترك المبيت بمنى لأجل حفاظة الأموال ؛ إما لكون الرخصة فى ذلك عند خاصة بأهل السقاية والرعاء ، أو لعلمه بعدم احتياج الأموال بمكة إلى حافظ ؛ لكون البيوت مغلقة ، وخلو مكة عن السارقين إذ ذاك ، لقيام الناس كلهم بمنى ، وكون القرن من خير القرون ، أو أراد أن رسول الله ﷺ كان يقيم بمنى ليله ونهاره ، وأما غيره فمنهم من كان يبيت بمكة لضرورة ، كحفظ المال ، وسقاية الحاج ، وهذا كقولك : أما أنا أفعل ذلك ، ففيه تعريض بفعل غيره ، وإذا جاء الاحتمال فلا يتم الاستدلال به على عدم جواز ترك المبيت لحفظ الأموال إذا خيف عليها الضياع فافهم ، ودلالته على مبيت النبى ﷺ بمنى فى ليالى منى ظاهرة .

قوله : « عن ابن عمر إلخ » ، قلت : فيه دلالة على دخول العقبة وجمرتها فى منى ،

(١) تقدم كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .

(٢) (٣) تقدم ، وسبق تخريجه .

(٤) الدراية : (٢٠٠) .

(٥) تقدم .



٢٧٨٧ - وعن ابن عباس : أنه قال : لا يبيتن أحد من وراء العقبة ليلا بمنى أيام التشريق . (وفى سنده ليث - هو ابن أبى سليم - حسن الحديث أيضا كما مر غير مرة) « نصب الراية » ^(١) .

٢٧٨٨ - أخبرنا مالك ، حدثنا عبد الله بن أبى بكر ، أن أباه أخبره ، أن أبا البداح بن عاصم بن عدى أخبره عن أبيه عاصم بن عدى ، عن رسول الله ﷺ : أنه رخص لرعاء الإبل فى البيتوتة ، يرمون يوم النحر ، ثم يرمون من الغد أو من بعد الغد ليومين ، ثم

وهى شعب طوله نحو ميلين ، وعرضه يسير ، والجبال المحيطة بها ما أقبل منها عالية فهو من منى ، وما أدبر منها فليس من منى ، وحد منى وادى محسر وجمرة العقبة ، وليست الجمرة ولا العقبة من منى ، بل منى تنتهى إليهما - قال الأزرقى : وذرع ما بين جمرة العقبة ومحسر سبعة آلاف ذراع ومائتا ذراع ، وعن عطاء : حد منى رأس العقبة مما يلى منى إلى محسر ، خلافا للمحب ^(٢) الطبرى رحمه الله تعالى ، حيث قال : العقبة كلها من منى ، وكذا الجمرة ، وعليه المالكية ، بقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : لا يبيتن أحد من الحجاج ليالى منى وراء العقبة ، كذا فى « غنية الناسك » ^(٣) ودلالة الأثر على لزوم المبيت بمنى فى لياليها ظاهرة ، وقد تقدم أن ظاهر لفظ « الهداية » يشعر بوجوبها عندنا ، والمنصوص فى كتب الحنفية كونه سنة ، وعلمه صاحب « الهداية » بأن عمر رضى الله عنه كان يؤدب على ترك المقام بها ، ولا يخفى أنه لا يؤدب على المكروه تنزيها ، قاله الطحطاوى فى حاشية « مراقى الفلاح » ^(٤) ، فترك المقام بها مكروه تحريما ، ومقابلة إما واجب أو سنة مؤكدة فافهم .

قوله : « أخبرنا مالك إلخ » ، دلالة على جواز ترك المبيت بمنى لضرورة ظاهرة ، وهذا حديث مفسر لما روى ابن عمر مجملا : أن النبى ﷺ رخص للرعاء أن يرموا ليلا ،

(١) نصب الراية : (ص ٥١٢ ج ١) .

(٢) قوله : « للمحب » ورد فى « الأصل المحب » وهو تصحيف ، والصحيح « للمحب » .

(٣) غنية الناسك : (ص ٩٠) .

(٤) مراقى الفلاح : (ص ٤٢٤) .

يرمون يوم النفر . أخرجه محمد في « الموطأ »^(١) . أبو داود^(٢) ، والترمذى^(٣) ، والنسائى^(٤) وابن ماجه^(٥) . وقال الترمذى : حسن صحيح . « عون المعبود »^(٦) .

فاحتج به الشافعى رحمه الله على جواز رمى الجمرة ذات العقبة بعد نصف الليل من ليلة النحر ، وأوله الحنفية على الليلة الثانية والثالثة ؛ لما عرف أن وقت رمى كل يوم إذا دخل من النهار امتد إلى آخر الليلة التى تتلو ذلك النهار ، فالليالى فى الرمي تابعة للأيام السابقة لا اللاحقة ، بدليل إدراك الوقوف بعرفة بالوقوف فى ليلة النحر قبل الفجر ، وبدليل حديث ابن عباس مرفوعا : « لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس » كذا فى « فتح القدير »^(٧) بمعناه .

ويؤيد هذا التأويل ما رواه مالك من حديث أبى البداح ، ففيه أن الرعاء إنما رخص لهم فى التأخير دون التعجيل ، وقال مالك رحمه الله فى « الموطأ »^(٨) : تفسير الحديث الذى رخص فيه رسول الله ﷺ لرعاء الإبل فى رمى الجمار فيما نرى - والله أعلم - أنهم يرمون يوم النحر ، فإذا مضى اليوم الذى يلى يوم النحر رموا من الغد ، وذلك يوم النفر الأول ، فيرمون لليوم الذى مضى ، ثم يرمون ليومهم ذلك ؛ لأنه لا يقضى أحد شيئا حتى يجب عليه ، فإذا وجب ومضى كان القضاء بعد ذلك ، وفى رواية عند أحمد من طريق عبد

(١) موطأ محمد : (ص ١٦٧ ، ح رقم : ٤٩٥) ، ٥٠ باب تأخير رمى الجمار من علة أو من غير علة وما يكره من ذلك .

(٢-٥) رواه أبو داود فى (المناسك باب " ٧٧ ") والترمذى فى (الحج باب " ١٠٨ " رقم : " ٩٥٥ ") والنسائى فى (الحج باب " ٢٢٥ ") وابن ماجه فى (المناسك باب " ٦٧ " رقم : " ٣٠٣٧ ") ومالك فى « الموطأ » (كتاب الحج رقم " ٢١٠ ، ٢١٨) وأحمد فى « المسند » (٥ / ٤٥٠) وقال الترمذى : « هذا حديث حسن صحيح ، وهو أصح من حديث ابن عيينة عن عبد الله بن أبى بكر » .

(٦) عون المعبود : (ص ١٤٨ ج ٢) .

(٧) فتح القدير : (ص ٣٩٤ ج ٢) .

(٨) الموطأ : (ص ٤٠٩ ، تحت ح رقم : ٢١٩) .



الرزاق ، عن مالك ، بلفظ : أرخص رسول الله ﷺ لرعاء الإبل فى البيتوتة أن يرموا يوم النحر ، ثم يجمعوا رمى يومين بعد يوم النحر ، فيرمونه فى أحدهما . وأصرح منه رواية ابن جريج ، عن محمد بن أبى بكر ، بلفظ : أرخص للرعاء أن يتعاقبوا ، فيرموا يوم النحر ، ثم يدعوا يوما ، ثم يرموا الغد ، أى فى الغد ليومين ، ذكره السيد الشيخ رحمه الله تعالى فى « بذل المجهود » .

قلت : ولفظ أحمد الأول أخرجه الترمذى والنسائى أيضا ، وأخرج أبو داود^(١) والترمذى^(٢) عن أبى البداح ، عن أبيه : أن النبى ﷺ رخص للرعاء أن يرموا يوما ويدعوا يوما . « عون المعبود »^(٣) أى ثم يرمون ليومين للماضى قضاء وللحاضر أداء ، فلا يصح حمل حديث ابن عمر : « رخص لرعاء الإبل أن يرموا ليلا » على الليلة السابقة أصلا . فإن قيل : قد رواه الدارقطنى^(٤) عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده : أنه ﷺ رخص للرعاء أن يرموا ليلا ، وأية ساعة شاؤوا من النهار ، وهو بعمومه يقتضى جواز التعجيل والتأخير سواء قلنا فى إسناده أبو عمرو ضعيف ، قاله الحافظ فى « الدراية »^(٥) وإن سلمنا فالمراد التعميم فى ساعات الليل والنهار المتأخرين دون المتقدمين ، بدليل ما أسلفنا وقال القارى عن الطيبى : ولم يجوز الشافعى ومالك أن يقدموا الرمى فى الغداه . وهو كذلك عند أئمتنا « بذل المجهود »^(٦) فلما لم يعمل الشافعى بعمومه فى النهار فأنى

(١) ، (٢) رواه أبو داود (١٩٧٦) والترمذى (٩٥٤) ، وقال الترمذى : « هكذا روى ابن عينة ، وروى مالك بن أنس عن عبد الله بن أبى بكر ، عن أبيه ، عن أبى البداح بن عاصم بن عدى ، عن أبيه ، ورواه مالك أصبح ، وقد رخص قوم من أهل العلم للرعاء أن يرموا يوما ، ويدعوا يوما ، وهو قول الشافعى » .

(٣) عون المعبود : (١٤٨ / ٢) .

(٤) رواه الدارقطنى ، ح رقم : (٢٦٥٩) .

(٥) الدراية : (١٩٩) .

(٦) بذل المجهود : (١٨٠ / ٣) .

٢٧٨٩ - حدثنا ابن إدريس ، عن الأعمش ، عن عمارة ، قال : قال عمر : من قدم ثقله من منى ليلة ينفر فلا حج له . أخرجه ابن أبى شيبة « زيلعى » (١) .

٢٧٩٠ - حدثنا وكيع ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن عمر بن شرحبيل ، عن عمر ، قال : من قدم ثقله قبل النفر فلا حج له . أخرجه ابن أبى شيبة (٢) أيضا ، « زيلعى » قلت : وهذا سند صحيح ، وعمر بن شرحبيل من خيار عباد الله ، احتج به الشيخان وغيرهما كان من أفاضل أصحاب عبد الله « تهذيب » (٣) .

له أن يحتج به على تقديم الرمى فى الليل ؟ فافهم فإنه نفيس .

هذا ، وقال محمد فى « الموطأ » (٤) : من جمع رمى يومين فى يوم من علة أو من غير علة فلا كفارة عليه إلا أنه يكره له أن ذلك من غير علة حتى الغد ، وقال أبو حنيفة رحمه الله : إذا ترك ذلك حتى الغد (أى من غير علة) فعليه دم ؛ (لأن رمى كل يوم فى ذلك اليوم واجب عنده خلافا لهما « التعليق الممجّد » اهـ . وفى « شرح الباب » للقارى : والحاصل أن الرمى موقت عند أبى حنيفة ، وعندهما ليس بموقت ، فإذا أخر رمى يوم إلى يوم آخر فعنده يجب القضاء مع الدم ، وعندهما يجب القضاء لا غير ؛ لأن الأيام كلها وقت لها ، وأما إذا خرج وقتها فوجب دم أيضا عندهما لترك الرمى ، وهو قول أكثر العلماء والأصح عند الشافعية ولو ترك رمى الأيام كلها فعليه دم واحد (اتفاقا) ، ولو ترك شيئا من الواجبات بعذر لا شيء عليه على ما فى « البدائع » ، وكذا الكرمانى اهـ . قلت : ودلالة الأثر على جواز تأخير الرمى وترك المبيت بمنى بعذر ظاهرة .

قوله : « حدثنا ابن إدريس » ، وقوله : « حدثنا وكيع إلخ » ، قلت : دلالة الأثرين على كراهة تقديم الثقل وهو المتاع والخدم ، من منى قبل النفر ظاهرة ، وقول عمر : فلا حج له ، معناه لا حج له كاملا ، لكونه قد أتى بأمر مكروه ، وصرح الطحطاوى فى

(١) نصب الراية : (ص ٥١٢ ج ١) .

(٢) انظر الحاشية السابقة .

(٣) التهذيب : (ص ٤٢ ج ٧) .

(٤) الموطأ : (ص ١٦٧ ، تحت ح رقم : ٤٩٥) .



والأثر الأول منقطع بين عمارة - وهو ابن عمير التيمي كوفى ثقة - وبين عمر ، فإنه لم ير عمر ورأى ابن عمر وروى عنه . كذا فى « التهذيب » ^(١) أيضا .

باب أن النزول بالمحصب يوم النفر سنة ويستحب أن

يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل

٢٧٩١ - عن ابن عمر : أن النبى ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر كانوا ينزلون الأبطح .

رواه مسلم ^(٢) .

حاشية « مراقى الفلاح » فى شرح قوله : وكره تقديم ثقله إلى مكة إذ ذاك : بأن ظاهر كلامهم كراهة التقديم تحيرية ؛ لأن عمر أدب عليه ، ولا يؤدب على المكروه تنزيها ، ذكره السيد وقال قبله بسطر : هذا إذا أمن فى إبقائه فى منى وإلا فلا كراهة أى فى تقديمه اهـ .

باب أن النزول بالمحصب يوم النفر سنة ويستحب

أن يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل

قوله : « عن ابن عمر إلى قوله : عن أبى هريرة إلخ » ، قلت : دلالة على نزول النبى ﷺ والخلفاء بعده بالمحصب ظاهرة ، ودل حديث أبى هريرة ، أنه ﷺ نزله قصدا ليرى لطيف صنع الله به ، وليتذكر فيه نعمته سبحانه عليه عند مقايضة نزوله به الآن إلى حاله قبل ذلك ، أعنى حال انحصاره من الكفار فى ذات الله تعالى ، وهذا أمر يرجع إلى معنى العبادة ، ثم هذه النعمة التى شملت عليه الصلاة والسلام من النصر والاقتدار على إقامة التوحيد ، وتقرير قواعد الوضع الإلهى الذى دعا الله تعالى إليه عباده ليتنفعوا به فى دنياهم ومعادهم ، لا شك أنها النعمة العظمى على أمته ؛ لأنهم مظاهر المقصود من ذلك المؤزر المنصور ، صلاة الله وسلامه عليه ما هبت القبول والدبور ، فكل واحد منهم جدير

(١) التهذيب : (ص ١٣٢ ج ٧) .

(٢) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٥٩ - باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر ، والصلاة به ، رقم : (٣٣٧) .

قلت : والمحصب والحصبة والأبطح والبطحاء وخيف بنى كنانة اسم لشيء واحد ، وأصل الخيف كل ما انحدر عن الجبل وارتفع عن المسيل .

٢٧٩٢ - عن نافع : أن ابن عمر كان يرى التحصيب سنة ، وكان يصلى الظهر يوم النفر بالحصبة . قال نافع : قد حصب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده . رواه مسلم^(١) .

٢٧٩٣ - عن أبي هريرة ، قال : قال لنا رسول الله ﷺ ونحن بمنى : « نحن نازلون غدا بخيف بنى كنانة ، حيث تقاسموا على الكفر » . وذلك أن قريشا وبنى كنانة حالفت على بنى هاشم وبنى المطلب أن لا يناكحوهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا إليهم رسول الله ، يعنى بالمحصب . رواه مسلم^(٢) والبخارى^(٣) « دراية » .

بتفكرها ، والشكر التام عليها ؛ لأنها عليه أيضا ، فكان سنة فى حقهم ؛ لأن معنى العبادة فى ذلك يتحقق فى حقهم أيضا ، وعن هذا حصب الخلفاء الراشدون ، كما قاله نافع وابن عمر رضى الله عنهم .

وأما ما روى البخارى^(٤) وغيره عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : إنما كان منزلا ينزله النبى ﷺ ؛ ليكون أسمع لخروجه ، تعنى بالأبطح ، ولفظ مسلم^(٥) : نزول الأبطح ليس بسنة ، إنما نزله . الحديث . وعن ابن عباس رضى الله عنهما : ليس التحصيب بشيء إنما هو منزل النبى ﷺ ، فالمراد أنه ليس من المناسك ، فلا يلزم بتركه شيء ، ومن قال : إنه سنة أراد دخوله فى عموم التأسي بأفعاله ﷺ فيما فعله تعبدا لا اتفاقا ، ولم يرد الإلزام بذلك قال النووى فى « شرح مسلم »^(٦) : مذهب الشافعى ، ومالك ، والجمهور ، استحبابه اقتداء برسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين وغيرهم ، وأجمعوا على أن من يتركه لا

(١) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٥٩ - باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر ، والصلاة ، رقم : (٢٣٨) .

(٢) المصدر السابق لمسلم ، (ح رقم : ٣٤٣ ، ٣٤٤) .

(٣) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٤٥ - باب نزول النبى ﷺ مكة ، رقم : (١٥٨٩) .
أطرافه فى : [١٥٩٠ ، ٣٨٨٢ ، ٤٢٨٤ ، ٤٢٨٥ ، ٧٤٧٩] .

(٤) تقدم .

(٥) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٥٩ - باب استحباب النزول بالمحصب ، رقم : (٣٣٩) .

قوله : « أسمع لخروجه إذا خرج » أى أسهل لخروجه راجعا إلى المدينة .

(٦) النووى على مسلم : (ص ٤٢٢ ج ١) .



شيء عليه ويستحب أن يصلى به الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، ويبيت به بعض الليل أو كله اقتداء برسول الله ﷺ اهـ .

قال فى « الهداية » : وإذا نفر إلى مكة نزل بالمحصب ، وهو الأبطح ، وهو اسم موضع قد نزل به رسول الله ﷺ ، وكان نزوله قصدا هو الأصح ، حتى يكون النزول به سنة ، على ما روى أنه ﷺ قال لأصحابه : « إنا نازلون غدا بالخيف خيف بنى كنانة ، حيث تقاسم المشركون فيه على شركهم »^(١) يشير إلى عهدهم على هجران بنى هاشم ، فعرفنا أنه نزل به إراءة للمشركين لطيف صنع الله تعالى به ، فصار سنة كالرمل فى الطواف اهـ . قلت : وفى قوله : « إراءة للمشركين » مسامحة ، فإنه لم يكن بمكة مشرك عام حجة الوداع ، نبه عليه المحقق فى « الفتح » والأولى أن يقال : نزل به عملا بقول الله تعالى : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾^(٢) وإراءة المسلمين الذى كان لهم علم بالحال الأول ؛ ليتقوى إيمانهم بذلك ، ويزداد الذين آمن من بعدهم إيمانا باستحضار نصر الله وتأييده لرسوله حين نزولهم بهذا المكان .

وقال الحافظ فى « الفتح »^(٣) : لكن لما نزل به النبي ﷺ كان النزول به مستحبا ، اتباعا لتقريره على ذلك ، وقد فعله الخلفاء بعده ، اهـ . قلت : وقد أخرج الجماعة عن أسامة ابن زيد مرفوعا مثل ما رواه أبو هريرة ، قال : « نحن نازلون بخيف بنى كنانة حيث تقاسمت قريش على الكفر »^(٤) يعنى المحصب . كما فى « فتح القدير »^(٥) .

قلت : وقد من الله تعالى على هذا العبد الضعيف بتوقيفه لأداء هذه السنة ببركة سيدى

(١) تقدم .

(٢) سورة الضحى آية : ١١ .

(٣) فتح الباري : (ص ٣٧١ ج ٣) .

(٤) رواه البخارى (١٨١ / ٢) وأبو داود (٢٠١١) وابن ماجه (٢٩٤٢) وأحمد فى « المسند » (٢ /

٢٣٧ ، ٥٤٠ ، ٢٠٢ / ٥) والبيهقى (١٦٠ / ٥ ، ٢١٨ / ٦) وابن خزيمة (٢٩٨١ ، ٢٩٨٥)

وعبد الرزاق (٩٨٥١) وشرح السنة (١٥٤ / ١١) والكنز (٢٩٩٢٣) .

(٥) فتح القدير : (ص ٣٩٦ ج ٢) .

٢٧٩٤ - عن قتادة ، عن أنس : أن النبي ﷺ صلى الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ورقد رقة بالمحصب ، ثم ركب إلى البيت فطاف به . أخرجه البخارى ^(١) «زيلعى» ^(٢) ، و«فتح البارى» ^(٣) .

٢٧٩٥ - عن نافع : أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يصلى بها - يعنى المحصب - الظهر والعصر ، أحسبه قال : والمغرب . قال خالد : لا أشك فى العشاء ، ويهجع هجعة ويذكر ذلك عن النبي ﷺ . رواه البخارى ^(٤) ، وأخرجه الإسماعيلى بطريق سفیان بن عيينة بغير شك فى المغرب ، وكذا هو عند أبى داود ^(٥) ، «فتح البارى» ^(٦) .

الشيخ مولانا خليل أحمد المهاجر ، مصنف «بذل المجهود» - تغمده الله تعالى برحمته ، وبلغه غاية المقصود - فنزلت بالمحصب معه ، وصليت به العصر فى أول حجتى ، ثم لم أقدر عليه فى حجتيين بعدها ؛ لما كان معى من النساء والصبيان ، وكن قد أخرن طواف الإفاضة إلى النفر الأول ، فعجلت بهن إلى مكة ؛ لكى يفرغن من طوافهن فى النهار قبل غروب الشمس من آخر اليوم النحر ، والله هو الموفق والمعين ، هذا ، وقصة تحالف قريش على بنى هاشم وبنى المطلب مشهورة فى السير ، فمن شاء فليراجعها .

قوله : « عن قتادة » وقوله : « عن نافع إلخ » ، دلالتيه على استحباب أن يصلى

(١) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٤٤ - باب طواف الوداع ، رقم : (١٧٥٦) .
وطرفه فى : [١٧٦٤] .

ورواه الدارمى فى : المناسك ، باب " ٤٦ " .

(٢) نصب الراية : (ص ٥١٢ ج ١) .

(٣) فتح البارى : (ص ٤٧٠ ج ٣) .

(٤) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٤٨ - باب النزول بذى طوى قبل أن يدخل مكة ، رقم : (١٧٦٨) .

(٥) رواه فى : ٥ - كتاب المناسك ، ٨٧ - باب التحصيب رقم : (٢٠١٣) . من طريق حماد بن سلمة

عن حميد بن بكر بن عبد الله المزنى ، وعن أيوب عن نافع كلاهما عن ابن عمر .

قوله : « لا أشك فى العشاء » يريد أنه شك فى ذكر المغرب ، وقد رواه سفیان بن عيينة بغير شك فى المغرب ولا غيرها عن أيوب ، وعن عبيد الله بن عمر جميعا عن نافع « أن ابن عمر كان يصلى بالأبطح الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يهجع هجعة » . أخرجه الإسماعيلى ، انتهى كلام الحافظ ابن حجر .

(٦) فتح البارى : (ص ٤٧٢ ج ٣) .



باب وجوب طواف الوداع على أهل الآفاق

ورخص للحائض والنفساء في تركه

٢٧٩٦ - عن ابن عباس قال : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه

بالمحصب الظهر والعصر والمغرب والعشاء . وببيت به بعض الليل ظاهرة ، قال في « غنية الناسك »^(١) : وإذا فرغ من الرمي يوم النفر الأول أو الثاني (بعد الزوال) وأراد النفر توجه إلى مكة قبل أن يصلى الظهر ، وإذا وصل المحصب وهو الأبطح فالسنة أن ينزل به ولو ساعة ويدعو ، أو يقف على راحلته كذلك ويدعو ، وبهذا يحصل أصل السنة ، وأما الكمال فهو أن يصلى فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ويهجع هجعة ، ثم يدخل مكة هكذا فعل رسول الله ﷺ ، فلو تركه أصلاً يكون مسيئاً ، والمحصب هو فناء مكة ، وحده ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر إلى الجبال المقابلة لذلك ، مصعداً في الشق الأيسر وأنت ذاهب إلى منى مرتفعاً عن بطن الوادي ، وليست المقبرة من المحصب ، كذا في « الفتح » والجبلين أحدهما على يسار الهابط إلى المقابر من ثنية الكداء ، والثاني على يمينه ، وهذا حده عرضاً ، أما حده طولاً فمن باب مكة إلى جبل العيرة بقرب السبيل الذي يقال له : سبيل الست ، بطريق منى على يمين الذهاب إلى منى ، والمقبرة مستثنى من عرض المحصب ، وتماه في « الكبير » اهـ . قال الحافظ في « الفتح »^(٢) : وأما قوله في الحديث : إنه صلى الظهر بالمحصب ، فلا ينافي أنه ﷺ لم يرم إلا بعد الزوال ؛ لأنه رمى ، فنفر فنزل بالمحصب فصلى الظهر به اهـ . وقال محمد في « الموطأ »^(٣) : هذا أي نزول المحصب حسن ، ومن تركه فلا شيء عليه ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

باب وجوب طواف الوداع على أهل الآفاق

ورخص للحائض والنفساء في تركه

قوله : « عن ابن عباس إلخ » قلت : قوله : أمر الناس على صيغة المجهول وأصل

(١) غنية الناسك : (١٠١) .

(٢) فتح الباري : (ص ٤٧١ ج ٣) .

(٣) موطأ الإمام محمد : (ص ١٧٤ ، تحت رقم : ٥١٩٠) ، ٧٠ - باب النزول بالمحصب .



خفف عن المرأة الحائض . رواه الشيخان^(١)، وفي لفظ لمسلم^(٢) : قال : كان الناس ينصرفون في كل وجه ، فقال رسول الله ﷺ : « لا ينفرن أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت » اهـ . « زيلعي » .

الكلام أمر النبي ﷺ الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، والمراد بالناس أهل الآفاق ، لا أهل مكة ومن في حكمهم من أهل الحرم والمواقيت ، بدليل قوله عند مسلم : كان الناس ينصرفون من كل وجه ، فقال رسول الله ﷺ : « لا ينصرفن أحد »^(٣) الحديث ، فالمأمور بطواف الوداع إنما هؤلاء المنصرفون كما لا يخفى .

قال ابن قدامة في « المغنى » : وجملة ذلك أن من أتى مكة لا يخلو إما أن يريد الإقامة بها ، أو الخروج منها ، فإن أقام بها فلا وداع عليه ؛ لأن الوداع من المفارق لا من الملازم ، سواء نرى الإقامة قبل النفر أو بعده ، وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : إن نوى الإقامة بعد أن حل له النفر لم يسقط عنه الطواف ، ولا يصح (هذا القول) ؛ لأنه غير مفرق ، فلا يلزمه وداع كمن نواها قبل حل النفر ، وإنما قال النبي ﷺ : « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت »^(٤) وهذا ليس بنافر اهـ .

قلت : سلمنا أنه غير مفرق ، ولا نسلم أنه ليس بنافر ، فإن من حل له النفر فهو نافر حكما وشرعا ، كالحائض إذا طهرت قبل العشر حسب العادة ولم تغتسل ، ومضى عليها وقت صلاة كاملة ، وحلت لها الصلاة ، فهي مصلية حكما ، حتى جاز لزوجها قربانها قبل الاغتسال ، فكذا ههنا من حل له النفر فهو نافر شرعا ، فلا يجوز له ترك طواف الوداع لو نوى الإقامة بمكة بعده ، ومعنى الوداع والمفرقة ليس مذكورا في النصوص . فيجوز

(١) رواه البخارى فى (الحيف باب " ٦ ") ومسلم فى (الحج رقم " ٣٨٠ ") والنسائى فى (الصيام باب " ٦٤ ")

(٢) رواه مسلم فى : (الحج باب " ٦٧ " رقم " ٣٧٩ ") وأبو داود (٢٠٠٢) وابن ماجه (٣٠٧٠) والطبرانى (٤٣/١١) ونصب الراية (٨٩/٣) وشرح معانى الآثار (٢٢٣/٢) والحميدى (٥٠٢) .

(٣) سقط هذا الحديث من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

(٤) تقدم .



٢٧٩٧ - أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر رضى الله تعالى عنهم ، قال : « لا يصدرن أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت فإن آخر النسك

أن يكون معلولا بغيره مما لم نقف عليه ، وهذا عند أبى حنيفة رحمه تعالى ، وقال أبو يوسف : يسقط عنه طواف الصدر فى الحالين ، سواء نوى الإقامة قبل أن يحل النفر الأول أو بعده إلا إذا كان شرع فيه ، كذا فى « فتح القدير » ^(١) .

قوله : « أخبرنا مالك إلخ » ، قلت : قوله : « لا يصدرن أحد من الحاج » دليل على اختصاصه بهذا الطواف ، فلا يجب على المعتمر ، وفى إيجابه على المعتمر حديث ضعيف رواه الترمذى عن الحارث بن عبد الله بن أوس ، قال : سمعت النبى ﷺ : « من حج هذا البيت أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت » ^(٢) فقال له عمر : خروت من يدك ، سمعت هذا من رسول الله ﷺ ولم تخبرنا به ؟ قال الترمذى : حديث الحارث بن عبد الله بن أوس حديث غريب ، وقد خولف الحجاج (هو ابن أرطاة) فى بعض هذا الإسناد اهـ .

فإن قيل : قد رواه أبو داود والنسائى ، وقال المنذرى : والإسناد الذى أخرجه أبو داود والنسائى حسن ، وأخرجه الترمذى بإسناد ضعيف ، وقال : غريب ، كذا فى « عون المعبود » قلنا : ليس عند أبى داود والنسائى ما يوجب طواف الصدر على المعتمر ، فقد أخرجاه ^(٣) عن الحارث بن عبد الله بن أوس بلفظ قال : أتيت عمر بن الخطاب فسألته

(١) فتح القدير : (٢ / ٣٩٨) .

(٢) رواه الترمذى فى : ٧ - كتاب الحج ، ١٠١ - باب ما جاء من حج أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت ، رقم : (٩٤٦) .
وقال الترمذى : « حديث غريب » .

ورواه أبو داود فى : كتاب المناسك ، ٨٤ - باب الحائض تخرج بعد الإفاضة ، رقم : (٢٠٠٤) .

(٣) رواه أبو داود فى : المناسك ، باب (٨٤) . (ح رقم : ٢٠٠٤) .

غريبه : قوله : « أريت » بكسر الراء المهملة - اختلف فى تفسيره ، فقيل : معناه سقطت أرباك ، أى : أعضاؤك ، ثم أراد اليمين خاصة ، وقيل : معناه سقطت أنت من أجل مكروه يصيب يدك من قطع أو وجع ، فعن فى قوله : « عن يدك » بمعنى باء السببية ، وقيل : هو كناية عن الخجالة .

الطواف بالبيت . رواه الإمام الشافعى فى « مسنده » ^(١) وسنده صحيح ، ومحمد فى «الموطأ » بهذا السند بعينه .

الخطاب فسأله عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض ؟ قال : لىكن آخر عهدى بالبيت ، قال : فقال الحارث : كذلك أفتانى رسول الله ﷺ ، قال : فقال عمر : أربت عن يدىك ، سألتنى عن شىء سألت عنه رسول الله ﷺ لكىما أخالف ؟ اهـ . « عون المعبود » ^(٢) ، « نصب الراية » ^(٣) وما فى حديث الحارث هذا من حكم المرأة إذا طافت بالبيت وأفاضت ثم حاضت أن يكون آخر عهدى بالبيت ، محمول عند الجمهور على العزىمة ، والرخصة لها أن تنفر ولا تنتظر طهرها ، وترك طواف الصدر ، كما دلت أحاديث المتن على ذلك .

قال محمد فى « الموطأ » بعد ما أخرج أثر عمر المذكور فى المتن : وبهذا نأخذ ، طواف الصدر راجب على الحاج ، ومن تركه فعليه دم إلا الحائض والنفساء ، فإنها تنفر ولا تطوف إن شاءت (أى إذا اضطرت إلى ذلك ، والأولى أن تنفر بعد الطواف ، تع) وهو قول أبى حنيفة والعمامة من فقهاءنا اهـ . وما فى « التعليق الممجد » ^(٤) تحت قوله : « واجب على الحاج » من قوله : وكذا على المعتمر من أهل الآفاق إذا أراد الرجوع اهـ . فهو بخلاف مذهب الحنفية ، بل وخلاف مذهب الجمهور ، فقد صرح المحقق فى « الفتح » : وليس على أهل مكة ومن كان داخل المواقيت ، وكذا من اتخذ مكة دارا ثم بدا له الخروج ، ليس عليهم طواف الصدر ، وكذا فائت الحج ؛ لأن العود مستحق عليه ؛ ولأنه صار كالمعتمر وليس على المعتمر طواف صدر ، ذكره فى « التحفة » اهـ . فى « الباب » وشرحه للقارى : ولا يجب على المعتمر أى ولو كان آفاقيا اهـ .

نعم ! قال أبو يوسف رحمه الله : أحب إلى أن يطوف المكى ومن فى معناه طواف

(١) رواه الشافعى : (ح ٣٦٨) .

(٢) عون المعبود : (ص ١٥٧ ج ٢) .

(٣) نصب الراية : (ص ٥١٣ ج ١) .

(٤) التعليق الممجد : (٢٣٥) .



٢٧٩٨ - أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار، وإبراهيم بن ميسرة عن طاوس ، قال: جلست إلى ابن عمر ، فسمعتة يقول : لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت : فقلت : ماله ؟ أما سمع لما سمع أصحابه ؟ ثم جلست إليه من العام المقبل فسمعتة يقول : زعموا أنه رخص للمرأة الحائض ، رواه الشافعي في « مسنده » ^(١) أيضا ، وسنده صحيح .

٢٧٩٩ - عن ابن عمر رضى الله عنهما ، قال : من حج البيت فليكن آخر عهده

الصدر ؛ لأنه وضع لحتم أفعال الحج (بدليل ما فى أثر عمر رضى الله عنه من قوله : فإن آخر النسك الطواف بالبيت . أخرجه مالك والشافعي ، وفيه ما يدل على كون طواف الصدر نسكا ، فيجب على تاركه دم لأثر ابن عباس المتقدم فى الأبواب السابقة ، لكونه من المناسك الواجبة على الحاج ، وهذا المعنى ، يوجد فى أهل مكة ، قاله المحقق فى «الفتح» ، ولم يقل بوجوبه ولا استحبابه للمعتمر أحد من علمائنا ، وفى « رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة » : وطواف الوداع من واجبات الحج على المشهور عند الفقهاء اهـ . فقوله : « من واجبات الحج » دليل على أنه ليس من واجبات العمرة عند أحد من الأئمة ، والله تعالى أعلم ، وقال العيني فى « العمدة » ^(٢) : ولا يجب على الحائض والنفساء ولا على المعتمر ؛ لأن وجوبه عرف نصا فى الحج ، فيقتصر عليه ، ولا على فائت الحج ؛ لأن الواجب عليه العمرة ، وليس لها طواف الوداع اهـ .

قوله : « أخبرنا ابن عيينة إلخ » ، دلالة على الرخصة للحائض ، فى ترك طواف الوداع ظاهرة ، وفيه دلالة أيضا على رجوع ابن عمر عن قول أبيه فى وجوب طواف الصدر على الحائض ، وسيأتى لك مزيد تحقيق للمسألة عن قريب فانتظر .

قوله : « عن ابن عمر إلخ » ، قلت : دلالة قوله : « من حج البيت » على اختصاص الحاج بهذا الحكم ظاهرة .

(١) رواه الشافعي (١٣١) والبيهقي (١٦١ / ٥) وشرح السنة (٢٣٢ / ٧) ومسلم فى الحج ، باب " ٦٧ " رقم : (٣٧٩) وأبو داود (٢٠٠٢) وابن ماجه (٣٠٧٠) والطبراني (٤٣ / ١١) ونصب الراية (٨٩ / ٣) ، وشرح معاني الآثار (٢٢٣ / ٢) والحميدى (٥٠٢)

(٢) العمدة : (ص ٧٧٥ ج ٤) .

٣٢٠٨ وجوب طواف الوداع على أهل الآفاق إعلاء السنن

بالبیت إلا الحیض، ورخص لهن رسول الله ﷺ. رواه الترمذی^(١) وقال: حسن صحيح .
 ٢٨٠٠ - عن عائشة رضی الله عنها ، قالت : حاضت صفیة بنت حیى بعد ما
 أفاضت ، قالت : فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : « أحابستنا هی ؟ » قلت : یا
 رسول الله ! إنها قد أفاضت ، وطافت بالبیت ، ثم حاضت بعد الإفاضة ، قال :
 « فلتنفر إذن » متفق علیه ^(٢) ، « نیل الأوطار » ^(٣) .

قوله : « عن عائشة رضی الله عنها إلخ » ، دلالة على معنى الباب ظاهرة ، قال
 الحافظ فی « الفتح » : قال النووی : طواف الوداع واجب ، يلزم بتركه دم على الصحيح
 عندنا ، وهو قول أكثر العلماء وقال مالك ، وداود ، وابن المنذر : هو سنة لا شيء فی
 تركه ، انتهى . والذي رأيته فی « الأوسط » لابن المنذر : أنه واجب للأمر به ، إلا أنه لا
 يجب بتركه شيء اهـ . قال : وقال ابن المنذر : قال عامة الفقهاء بالأمصار : ليس على
 الحائض التي قد أفاضت طواف الوداع ، وروينا عن عمر بن الخطاب ، وابن عمر ، وزید
 ابن ثابت أنهم أمروها بالمقام إذا كانت حائضا لطواف الوداع ، وكأنهم أوجبوه عليها كما
 يجب عليها طواف الإفاضة ؛ إذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها ثم أسند عن عمر بإسناد
 صحيح إلى نافع عن ابن عمر ، قال : طافت امرأة بالبیت يوم النحر ثم حاضت فأمر عمر
 بحبسها بمكة بعد أن ينفر الناس حتى تطهر وتطوف بالبیت قال : وقد ثبت رجوع ابن
 عمر ، وزید بن ثابت عن رأى عمر ، وبقي عمر فخالفناه ، لثبوت حديث

(١) رواه فی : ٧ - كتاب الحج ، ٩٩ - باب ما جاء فی المرأة تحيض بعد الإفاضة ، رقم : (٩٤٣) .
 وقال : « حديث حسن صحيح » والعمل على هذا عند أهل العلم ، أن المرأة إذا طافت طواف
 الزيارة ثم حاضت ، فإنها تنفر وليس عليها شيء ، وهو قول النووی ، والشافعی ، وأحمد ،
 وإسحاق .

(٢) رواه البخاری فی : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٥١ - باب الادلاج من المحصب ، رقم : (١٧٧٢) .
 ورواه مسلم فی : الحج ، (ح رقم : ٣٨٢)
 ورواه أحمد : (٨٢ / ٦) .

(٣) نیل الأوطار : (٨٨ / ٥) ، ح رقم : ٣٠٠ ، باب طواف الوداع .



عائشة ، يشير بذلك إلى ما تضمنته أحاديث هذا الباب ، وقد روى ابن أبي شيبة (١) من طريق القاسم بن محمد : كان الصحابة يقولون : إذا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقد فرغت إلا عمر ، فإنه كان يقول : يكون آخر عهدها بالبيت اهـ . قلت : أما رجوع ابن عمر فقد مر دليله في المتن ، وأما رجوع زيد بن ثابت فقد رواه البخاري عن عكرمة مجملا ، والحافظ في « الفتح » (٢) مفصلا فمن شاء فليراجعه .

وقال العيني في « العمدة » : وروى مسلم (٣) عن طاوس قال : كنت مع ابن عباس إذ قال زيد بن ثابت : تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت ؟ فقال له ابن عباس : إما لا نسأل فلانة الأنصارية ، هل أمرها بذلك رسول الله ﷺ ؟ قال : فرجع زيد إلى ابن عباس يضحك وهو يقول : ما أراك إلا قد صدقت ، وفي رواية للبيهقي : أرسل زيد إلى ابن عباس : إني وجدت الذي قلت كما قلت ، فقال ابن عباس : إني لأعلم قول رسول الله ﷺ للنساء ، ولكن أحببت أن أقول ما في كتاب الله تعالى : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (٤) . فقد قضت التفت ، ووفت النذر ، وطافت بالبيت ، فمابقي ؟ اهـ . قلت : وهذا والله هو الفقه ، فله دره ، من فقيه آتاه الله تأويل الكتاب ، واستجاب في حقه دعاء نبيه صاحب الآيات وفصل الخطاب .

هذا وقد اجتمع في طواف الوداع أمره ﷺ به ، ونهيه عن تركه ، وفعله الذي هو بيان

(١) المصنف : (٤٦٦ / ٣ ، ٤٦٧) .

(٢) الفتح : (ص ٤٦٨ ج ٣) .

(٣) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ٦٧ - باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ، رقم : (٣٨١) .

قوله : « إما لا » هو بكسر الهمزة وفتح اللام وبالإمالة الخفيفة ، قال ابن الأثير : أصل هذه الكلمة : إن وما ، فأدغمت النون في الميم وما زائدة في اللفظ ، لإحكام لها ، وقد أمالت العرب لا إمالة خفيفة ، ومعناه إن لم تفعل هذا فليكن هذا .

(٤) سورة الحج آية : ٢٩ .



للمجمل الواجب ، ولا شك أن ذلك يفيد الوجوب ، قاله الشوكاني في « النيل »^(١) قلت : وقد ثبت بأثر عمر كونه من آخر النسك ، فهو من المناسك الواجبة على الحاج ، ولم يثبت أنه ﷺ طاف للوداع في عمرة من عمره ، فليس من واجبات العمرة ، ولو كان المعتمر آفاقيا ، وقد روى البخاري^(٢) عن أنس أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ثم رقد رقدة المحصب ، ثم ركب إلى البيت فطاف به ، قال الحافظ في « الفتح »^(٣) : أي طواف الوداع اهـ . وفي رواية عند أبي داود عن عائشة بلفظ : ثم جئته بسحر ، فأذن في أصحابه بالرحيل ، فارتحل ، فمر بالبيت قبل صلاة الصبح ، فطاف به حين خرج ، ثم انصرف متوجها إلى المدينة اهـ . (مع « عون المعبود »)^(٤).

واستدل بقوله ﷺ في صفة حين علم بحيضتها : « أحابستنا هي ؟ » على أن أمير الحاج يلزمه أن يؤخر الرحيل لأجل من تحيض فمن لم تطف للإفاضة وتعقب باحتمال أن تكون إرادته ﷺ تأخير الرحيل إكراما لصفية ، كما احتبس بالناس على عقد عائشة رضى الله عنهما وأما الحديث « الذي أخرجه البزار »^(٥) من حديث جابر وأخرجه البيهقي في « فوائده » من طريق أبي هريرة مرفوعا : « أميران وليسا بأمرين : من تبع جنازة فليس له أن ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها ، والمرأة تحج أو تعتمر مع قوم فتحيض قبل طواف الركن فليس لهم أن ينصرفوا حتى تطهر أو تأذن لهم » فلا دلالة فيه على الوجوب (بل يمكن حمله على الندب كما في قرينه) إن كان صحيحا ، فإن في إسناد كل منهما ضعفا شديدا وقد ذكر مالك في « الموطأ » أنه يلزم الجمال أن يجلس لها إلى انقضاء أكثر مدة الحيض ، وكذا على النفساء ، واستشكله ابن المواز بأن فيه تعريضا للفساد كقطع الطريق وأجاب

(١) النيل مصدر سابق .

(٢) تقدم .

(٣) فتح الباري : (ص ٦٩١ ج ٣) .

(٤) عون المعبود : (ص ١٥٨ ج ٢) .

(٥) قوله : « الذي أخرجه البزار » سقطت من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .



عياض بأن محل ذلك مع أمن الطريق ، كما أن محله أن يكون مع المرأة محرم ، اهـ .
من « فتح البارى » (١) .

وقد أغرب صاحب « رحمة الأمة » حيث قال : وإذا حاضت المرأة قبل طواف الإفاضة لم تنفر حتى تطهر وتطوف ، ولا يلزم الجمال حبس الجمل عنها ، بل ينفر مع الناس ويركب غيرها مكانها ، وعند أبى حنيفة أن الطواف لا يشترط فيها الطهارة ، فتطوف وترحل مع الحاج اهـ . وهذا الذى نسبته إلى أبى حنيفة ليس بصحيح ، فإن الطهارة وإن لم تكن شرطاً للطواف عنده ولكن لا يجوز للحائض والنفساء دخول المسجد للطواف فكيف يجوز عنده القول بأن تطوف الحائض وترحل مع الحاج ؟ وفى « شرح اللباب » (٢) عن أبى يوسف فى امرأة ولدت يوم النحر قبل أن تطوف ، فأبى الجمال أن يقيم معها : فإن هذا عذر فى نقض الإجارة ، ولو ولدت قبل ذلك وبقي من مدة النفاس كمدة الحيض أو أقل أجبر الجمال على المقام . اهـ .

هذا هو مذهب الحنفية فى الباب ، لا ما حكاه عنهم صاحب « رحمة الأمة » ، والله تعالى أعلم . وكون الطواف داخل المسجد شرط لصحة الطواف ، فلو طاف خارج المسجد فمع وجود الحيطان لا يصح إجماعاً ، وكذا لو كانت منهدة عند عامة العلماء ؛ لأنه طاف بالمسجد لا بالبيت كذا فى « الغنية » نعم ! لو طافت وهى حائض للإفاضة صح فعلها مع الإحلال به ، ويجبره الدم ، وتأثم إن فعلت ذلك فلا عذر وضرورة ، وبسط الكلام فى المسألة ابن القيم فى « أعلام الموقعين » (٣) .

وقد ورد فى بعض الروايات عند البخارى (٤) وغيره قوله ﷺ لصفية : « عقرى ، حلقي إنك لحابستنا » فقال القرطبى وغيره ، شتان بين قوله ﷺ هذا لصفية ، وبين قوله لعائشة

(١) فتح البارى : (ص ٦٩٠ ج ٣) .

(٢) شرح اللباب : (١٩١) .

(٣) أعلام الموقعين : (ص ١٩ ج ٢) .

(٤) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٥١ - باب الإدلاج من المحصب ، رقم : (١٧٧١) .



لما حاضت معه في الحج : « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » ^(١) لما يشعر به من الميل لها والحنو عليها بخلاف صفة قلت : وليس فيه دليل على انضاع قدر صفة عنده لكن اختلف الكلام باختلاف المقام ، فعائشة دخل عليها وهي تبكي أسفا على ما فاتها من النسك ، فسلاها بذلك ، وصفية أراد منها ما يريد الرجل من أهله ، فأبدت المانع ، فناسب كلا منها ما خاطبها به في تلك الحالة ، قاله الحافظ في « الفتوح » أيضا ، والله دره ما أدق فهمه لدلالات الكلام ، واقتضاءات المقام فهذه هي البلاغة .

وقد أسرف بعض العلماء في حق الأنبياء ، حيث جعلوا كلام بعضهم فوق بعض درجات بمجرد الظن ، ولم يتنبهوا لهذه الدقيقة التي نبه عليها الحافظ ، أنه قد يختلف الكلام باختلاف المقام ، فأبو بكر الصديق ناسب خطابه بأن : ﴿ لَا تَحْزَنُ إِنَّ اللَّهَ مَعَنا ﴾ ^(٢) . بإدخاله في المعية ؛ لأنه كان لا يخاف ولا يحزن لأجل نفسه ، بل لرسول الله ﷺ ، وناسب خطاب موسى لقومه بـ ﴿ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ ^(٣) ؛ لخوفهم على أنفسهم لا على رسولهم ، بدليل قولهم : ﴿ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴾ ^(٤) وكذلك ناسب دعاءه ﷺ لأهل الطائف بقوله : « رب اهد قومي فإنهم لا يعملون » ^(٥) لكونهم لم يؤذوه إلا بإغلاظ القول له والرمي بالأحجار ، وناسب غضب موسى عليه السلام على قارون - لعنة الله عليه - وقوله : « يا أرض خذيه » ؛ لكونه قد أراد رمي نبي الله بفاحشة الزنا في ملأ من قومه ، فكان جديرا بأن يخسف به الأرض ، أو يسقط عليه كسفا من السماء فافهم ، ولا تفضل بين أنبياء الله أوليائه بمجرد الظن والتخمين ، وأستغفر الله العلي العظيم ، وأتوب إليه من كل ذنب ، وأسأله السلامة في كل قت وحين ولنتقتصر في باب الفضائل على ما ورد به

(١) تقدم .

(٢) سورة التوبة آية : ٤٠ .

(٣) سورة الشعراء آية : ٦٢ .

(٤) سورة الشعراء آية : ٦١ .

(٥) قوله : « لا يعلمون » سقطت من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .



النص في الكتاب المين ، أو في أحاديث سيد الأنبياء والمرسلين صلاة وسلامه عليه وعليهم إلى يوم الدين .

هذا وقال ابن قدامة في « المغنى » : ومن كان منزله في الحرم فهو كالمكي لا وداع عليه ، ومن كان منزله خارج الحرم قريبا منه فظاهر كلام الخرقى أنه لا يخرج حتى يودع البيت ، وهذا قول أبي ثور ، وقياس قول مالك ، ذكره ابن القاسم ، وقال أصحاب الرأي في أهل بستان ابن عامر وأهل المواقيت : إنهم بمنزلة أهل مكة في طواف الوداع ؛ لأنهم معدودون من حاضرى المسجد الحرام بدليل سقوط دم المتعة عنهم ، ولنا عموم قوله ﷺ : « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت »^(١) ؛ ولأنه خارج من مكة ، فلزمه التوديع كالبعيد اهـ .

قلت : إن أراد أنه خارج من مكة عرفا ، فمن كان منزله في الحرم بعيدا عن البلد الحرام خارج من مكة أيضا كذلك ، وإن أراد أنه خارج منها شرعا فممنوع ؛ لكونه معدودا في حاضرى المسجد الحرام بنص الكتاب ، وإذا كان كذلك فلا يدخل تحت عموم قوله ﷺ : « لا ينفرن أحد » فإنه ليس بنافر شرعا ، والله تعالى أعلم .

قال ابن قدامة^(٢) : قد ذكرنا أن طواف الوداع إنما يكون عند خروجه ؛ ليكون آخر عهده بالبيت ، فإن طاف للوداع ثم اشتغل بتجارة أو إقامة فعليه إعادته ، وبهذا قال عطاء ومالك والثورى ، والشافعى ، وأبو ثور : وقال صاحب رأى : إذا طاف للوداع أو طاف تطوعا بعد ما حل له النفر أجزأه عن طواف الوداع ، وإن أقام شهرا أو أكثر ؛ لأنه طاف بعد ما حل له النفر ، فلم يلزمه إعادته كما لو نفر عقيب ، ولنا قوله ﷺ : « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » ؛ ولأنه إذا أقام بعده خرج عن أن يكون وادعا في العادة ، فلم يجزه كما لو طافه قبل حل النفر اهـ .

قلت : معنى قوله ﷺ : « لا ينفرن أحد » أى من منى إلى وطنه ، حتى يكون آخر عهده بالبيت عقيب النفر ، وليس معناه أحد من مكة ، ومن ادعى ذلك فعليه البيان ،

(١) تقدم .

(٢) المغنى : (ص ٤٨٧ ج ٣) .



والنفر إن كان يعم كل خروج سواء كان من منى أو مكة ، أو غيرهما ، ولكنه خص في إطلاق الشرع بالخروج من منى ، بدليل حديث ابن عباس : إذا انتفج النهار من يوم النفر فقد حل الرمي والصدر ، سنده حسن ، وعن عمر : من قدم ثقله قبل النفر فلا حج له ، سنده صحيح كما مر في الأبواب السالفة ، ومن طاف بالبيت بعد نفره من منى فقد صدق عليه أنه لم ينفر حتى كان آخر عهده بالبيت عقيب النفر منها . ثم راجعت « المستدرک »^(١) للحاكم فوجدت فيه عن ابن عباس قال : كان الناس ينفرون من منى إلى وجوههم ، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يكون آخر عهدهم بالبيت اهـ . صححه الحاكم على شرطهما ، وأقره عليه الذهبي ، وفيه دليل لما قلنا : إن معنى قوله ﷺ : « لا ينفرن أحد » أى من منى حتى يكون آخر عهده أى نسكه الطواف بالبيت ، وليس معناه أن لا ينفر أحد من مكة إلا بطواف ، ولو كان قد طاف للصدر بعد النفر من منى فافهم .

وأخرج مالك ، والشافعي ، وابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق ، والبيهقي ، عن ابن تيمر قال : سمعت عمر بنى يقول : يا أيها الناس ! إن النفر غدا ، فلا ينصرف أحد حتى يطوف بالبيت (أى لا ينصرف من منى) وأخرج ابن أبي شيبة عن عمر ، قال : لكن آخر عهدكم بمنى البيت ، ولكن آخر عهدكم من البيت الحجر ، كذا في « كنز العمال » وفي كل ذلك دليل لما قلنا فتذكر .

وأما أنه إذا أقام بعده خرج عن أن يكون وداعاً في العادة فنعم ، ولكن الوداع والمفارقة ليس مذكوراً في النصوص ، فيجوز أن يكون معلولاً بغيره ، وقد ورد في أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند مالك ، والشافعي ، ومحمد في « الموطأ » : لا يصدرن أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت ، فإن آخر النسك الطواف بالبيت ، وإذا كان طواف الصدر آخر النسك فينبغي أن يؤتى به في زمان المناسك مؤخراً عنها ووقتها إلى يوم النفر

(١) رواه الحاكم : (٤٧٦/١) .



الثانى ، وليس بعد ذلك وقت لمناسك الحج أصلا ، صرح بذلك الجصاص فى « أحكام القرآن » (١) له ، ونصه بعد ما ذكر اختلاف أقوال أهل التأويل فى قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ : أنها شوال ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، أو بعضه : وجائز أن لا يكون ذلك اختلافا فى الحقيقة ، وأن يكون مراد من قال وذو الحجة أنه بعضه ؛ لأن الحج لا محالة إنما هو فى بعض الأشهر لا فى جميعها ؛ لأنه لا خلاف أنه ليس يبقى بعد أيام منى شىء من مناسك الحج اهـ . ولا أقل من أن يكون ذلك جائزا ، وفعله عند خروجه من مكة أحب وأولى ، وقد قلنا به ، كما فى « غنية الناسك » عن أبى حنيفة رحمه الله : إذا طاف للصدر ثم أقام إلى العشاء ، فأحب إلى أن يعيده ، ويطوف طوافا آخر ، لئلا يكون بين طوافه وسفره حائل .

والحاصل أن المستحب فيه أن يقع عند إرادة السفر بعد الفراغ من أفعال الحج بل من جميع أشغاله ، ويعقبه الخروج من غير مكث اهـ . ومن جعل ذلك واجبا فليأت ببرهان عليه ، وما ذكره ابن قدامة لا يصلح دليلا للوجوب كما لا يخفى ، وفى « العمدة » للعيني : وقال مالك : إنما أمر الناس أن يكون آخر نسكهم الطواف لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (٣) . فمحل الشعائر كلها وانقضائها بالبيت العتيق اهـ . قلت : وانقضاء المناسك بالبيت لا يكون إلا إذا كان الطواف به متصلا بها ، وعقبها معا فى أيامها .

قال : ومن آخر طواف الوداع وخرج ولم يطف إن كان قريبا رجوع فطاف ، وإن لم يرجع فلا شىء عليه ، وقال عطاء ، والثورى ، وأبو حنيفة ، والشافعى فى أظهر قوليه ، وأحمد ، وإسحاق وأبو ثور : إن كان قريبا رجوع فطاف ، وإن تباعد مضى وأهراق دما ،

(١) أحكام القرآن للجصاص : (٢٩٩/١) .

(٢) سورة الحج آية : ٣٢ .

(٣) سورة الحج آية : ٣٣ .



باب يستحب أن يشرب المودع من ماء زمزم ويلتزم الملتزم

٢٨٠١ - عن جابر في حديثه الطويل : فأفاض إلى البيت ، فصلى بمكة الظهر ، فأتى بنى عبد المطلب يسقون على زمزم ، فقال : « انزعوا بنى عبد المطلب ، فلو أن يغلبكم الناس على سقايتكم لنزعت معكم » فناولوه دلوفا فشرب منه . رواه مسلم في « صحيحه » ^(١) وهذا آخره .

٢٨٠٢ - عن عائشة رضى الله عنها : أنها كانت تحمل من ماء زمزم ، تخبر أن رسول الله ﷺ كان يحمله . رواه الترمذى ^(٢) وقال : حديث حسن غريب « نيل الأوطار » ^(٣) .

واختلفوا في حد القرب ، فروى : أن عمر رضى الله عنه رد رجلا من مر الظهران لم يكن ودع ، (أخرجه سعيد بن منصور كما في « المغنى » ^(٤) ومالك في « الموطأ » كما في « جمع الفوائد » ^(٥)) وبين مر الظهران ومكة ثمانية عشر ميلا . عند أبى حنيفة يرجع ما لم يبلغ المواقيت ، ويؤيده أثر عمر المذكور ، فإن مر الظهران بعيد عن الحرم جدا ، ولكنه دون الميقات (وعند الشافعى يرجع من مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، وعند الثورى يرجع ما لم يخرج من الحرم ، اهـ . من « عمدة القارئ » ^(٦) أيضا .

باب يستحب أن يشرب المودع من ماء زمزم ويلتزم الملتزم

قوله : « عن جابر إلخ » ، قلت : فيه الشرب من ماء زمزم عند الإفاضة ، وسيأتى ما يدل على شربه عند الوداع .

قوله : « عن عائشة إلخ » ، فيه اعتناء النبى ﷺ وأصحابه بماء زمزم ، وحمله إلى

(١) تقدم .

(٢) رواه في : ٧ - كتاب الحج ، باب (١١٥) ، رقم (٩٦٣) وقال الترمذى : « هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .

(٣) نيل الأوطار : (٨٦/٥) ، ح رقم : " ١ " . ، باب ما جاء في ماء زمزم .

(٤) المغنى : (ص ٤٨٨ ج ٣) .

(٥) جمع الفوائد : (١٨٠) .

(٦) عمدة القارئ : (ص ٧٧٥ ج ٤) .



٢٨٠٣ - وكتب ﷺ إلى سهيل بن عمر : « وإن وصل كتابي ليلا فلا تصبحن ، أو نهرا فلا تمسين حتى تبعث إلى بماء من زمزم » ، وفيه : أنه بعث له بمزادتين ، وكان حينئذ بالمدينة قبل أن يفتح مكة . وهو حديث حسن لشواهده . « المقاصد الحسنة » ^(١) (للسخاوى) قلت : وذكره الحافظ فى « التلخيص » ^(٢) وعزاه إلى البيهقى وسكت عنه .

٢٨٠٤ - عن ابن عباس رضى الله عنهما : قال : قال رسول الله ﷺ : « خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم ، فيه طعام الطعم ، وشفاء السقم » الحديث . رواه

البلاد ، فلما سن حمله استحباب شربه عند الوداع بالأولى ؛ لأنه يحرم عن التضلع منه بعد فراقه ورحيله عن مكة وفيه رد على من زعم أن أفضلية ماء زمزم ما دام فى محله ، فإذا نقل يتغير وهو شىء لا أصل له ، قاله السخاوى فى « المقاصد » : وكانت عائشة تحمله ، وتخبر أنه ﷺ كان يفعله ، والله كان يحمله فى الأداوى والقرب ، فيصيب منه على الرضى ويسقيهم ، وكان ابن عباس إذا نزل به ضيف أتخفه من ماء زمزم ، وسئل عطاء عن حمله ؟ فقال : قد حمله النبى ﷺ ، والحسن ، والحسين رضى الله عنهما . اهـ . ولعن الله فلاسفة المغرب أى أوربا وأطبائها ، حيث أوحوا إلى أوليائهم أن ماء زمزم يضر بالصحة ؛ لكون البئر مسقفة لا تصل إليها الشمس ولا الهواء ، ونسوا أنها فى الحقيقة عين جارية ، وليست كالآبار ، فإن ماءها لا ينقطع ولا ينسد مجراها ، وقد نظروا مراراً فإذا عين تجرى من قبل الحجر الأسود ، غلبتهم وأعجزتهم عن نزحها ، وماء العين لا يحتاج إلى الشمس ولا الهواء كماء البئر ، وإيم الله ما أرادوا بهذا القول إلا الطعن على المسلمين فى حبهم له ، وجرح قلوبهم بتحقيق ما له عظمة فى قلوبهم ، وإلا فكون ماء زمزم شفاء مما قد جربته فئام وأقوام لا يحصى عددها ، ومعلوم أن مدار النفع والإضرار على التجربة فحسب ، فهل عندهم شىء قد جربت نفعه جماعة عظيمة كمثلى الجماعة التى جربت ماء زمزم ونفعه وشفائه ؟ كلا لن يجدوا إلى ذلك سبيلا .

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، دلالة على فضل ماء زمزم ظاهرة .

(١) المقاصد : (ص ١٦٩) .

(٢) التلخيص : (ص ٢٦٦ ج ١) .

الطبراني في « الكبي »^(١) ورواته ثقات ، وابن حبان في « صحيحه »^(٢) ، و« الترغيب »^(٣) للمنزري وهو في « صحيح مسلم »^(٤) بلفظ : « زمزم مباركة إنها طعام طعم ، وشفاء سقم » نيل الأوطار »^(٥) .

٢٨٠٥ - عن جابر رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ماء زمزم لما شرب له » رواه أحمد^(٦) ، وابن ماجه^(٧) ، وابن أبي شيبة^(٨) ، والبيهقي^(٩) ، والحاكم^(١٠) ، والدارقطني^(١١) وصححه المنزري^(١٢) ، والدمياطي ، وحسنه الحافظ « نيل الأوطار »^(١٣) وقال المنزري في « الترغيب » : روى أحمد وابن ماجه^(١٤) المرفوع منه عن عبد الله بن

قوله : « عن جابر إلخ » ، قلت : قد صحح المنزري والدمياطي طريق سويد بن سعيد ، عن المبارك ، عن ابن أبي الموال ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، رواه البيهقي في « شعب الإيمان » والخطيب في « تاريخ بغداد » في ترجمة عبد الله بن المبارك ، وسويد ضعيف جدا ، وإن كان مسلم قد أخرج له في المتابعات ، وقد خلط في هذا الإسناد وأخطأ فيه على بن المبارك ، قال الحافظ في « التلخيص » : وإنما رواه ابن المبارك ، عن ابن المؤمل عن أبي الزبير كذلك ، رويناه في فوائد أبي بكر بن المقرئ من طريق صحيحه ،

(١) الطبراني : (٩٨ / ١١) ورجاله ثقات .

(٢) (٣ ، ٢) الإحسان والترغيب (١٣٣ / ٢) وكذا في « مجمع الزوائد » (٢٨٦ / ٣) .

وقال الشيخ الألباني : لم يورده الهيثمي في « موارد الظمان » فالظاهر أنه مما فاته .

ونقل المناوي عن الحافظ ابن حجر أنه قال : « رواه موثوقون » وفي بعضه مقال ، لكنه قوى في المتابعات ، وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر مرفوعا » .

(٤) قوله : « في صحيح مسلم » سقط من « الاصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

(٥) نيل الأوطار : (٨٨ / ٥) فوق باب طواف الوداع .

(٦-١٢) (١٤) رواه أحمد (٣٥٧ / ٣) والبيهقي (٢٠٢ / ٥ ، ٢٤٨) والحاكم (٤٧٣ / ١) والدارقطني

(٢٨٩ / ٢) والترغيب (٢١٠ / ٢) وابن ماجه (٣٠٦٢) التلخيص (٢٦٨ / ٢) والذهبي (٨٧ ،

١٢٠) والخطيب في « التاريخ » (١٦٦ / ١ ، ١٧٩ / ٣) .

(١٣) نيل الأوطار : (٨٦ / ٥) ح رقم : « ١ » ، باب ما جاء في ماء زمزم .



المؤمل ، أنه سمع أبا الزبير يقول : سمعت جابر بن عبد الله يقول : فذكره ، وهذا إسناد حسن اهـ . وقال الحافظ « الفتح » : رجاله ثقات إلا عبد الله بن المؤمل ، ذكر العقيلي أنه تفرد به ، لكن ورد من رواية غيره عند البيهقي من طريق إبراهيم بن طهمان ، ومن طريق حمزة الزيات ، كلاهما عن أبي الزبير عن جابر اهـ .

فجعله سويد عن بن أبي الموالي ابن المنكدر ، واغتر الحافظ الدمياطى بظاهر هذا الإسناد ، فحكم بأنه على رسم الصحيح ؛ لأن ابن أبي الموالي انفرد به البخاري ، وسويد انفرد به مسلم ، وغفل عن أن مسلما إنما أخرج لسويد ما توبع عليه ، لا ما انفرد به فضلا عما خولف فيه اهـ .

قلت : هذا هو النقد ، وهل لأحد أن يشك بعد ذلك في أن مدار التصحيح والتضعيف في هذا الفن ، إنما هو على ذوق المحدث المجتهد ؟ فلا لوم على مجتهد إن خالف حديثا صحيحه واحد من المحدثين أو طائفة منهم ، وكذا بالعكس ، فافهم ولا تكن من الغافلين ، هذا ، والحديث بطريق ابن المؤمل حسن ، كما صرح به الحافظ نفسه ، والمنذرى قبله ، والله تعالى أعلم .

قال المحقق في « الفتح » : وقد عقد فصلا في فضل ماء زمزم تكثيرا للفائدة وترغيبا للعابدين فقد ثبت حسنه من هذا الطريق ، فإذا أنضم إليه ما قدمناه (من الطرق الكثيرة) حكم بصحته وما عن سويد ، عن ابن المبارك في هذه القصة أنه قال : اللهم إن ابن أبي الموالي حدثنا عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، محكوم بانقلابه على سويد في هذه المرة ، بل المعروف في السند الأول ، قال : وعن جماعة من العلماء أنهم شربوه لمقاصد فحصلت ، فمنهم صاحب ابن عيينة المتقدم (حيث شربه لسماح مائة حديث ابن عيينة ففاز به) وعن الشافعي : أنه شربه للرمى ، فكان يصيب في كل عشرة تسعة ، وشربه الحاكم لحسن التصنيف وبغير ذلك ، فكان أحسن أهل عصره تصنيفا ، قال شيخنا قاضي القضاة شهاب الدين العسقلاني الشافعي (هو الحافظ ابن حجر صاحب « فتح الباري ») : ولا يحصى كم شربه من الأئمة لأموالها ، قال : وأنا شربته في بداية طلب الحديث أن يرزقني الله تعالى حالة الذهبي في حفظ الحديث ، ثم حججت بعد مدة تقرب من عشرين سنة وأنا أجد من نفسى المزيد على تلك الرتبة ، فسألت رتبة أعلى منها ، وأرجو من الله أن أنال ذلك منه اهـ .

٢٨٠٦ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ماء زمزم لما شرب له ، فإن شربته تستشفى به شفاك الله ، وإن شربته مستعيذا أعاذك الله ، وإن شربته ليقطع ظمأك قطعه » قال : وكان ابن عباس إذا شرب ماء زمزم قال : اللهم أسألك علما نافعا ، ورزقا واسعا ، وشفاء من كل داء . أخرجه الحاكم فى «المستدرک» ^(١) . وقال : صحيح الإسناد إن سلم من الجارودى (واسمه محمد بن حبيب) وأقره عليه الذهبى . قال الحافظ فى «الفتح» ^(٢) : رجاله موثقون ، إلا أنه قد اختلف فى وصله

قال المحقق : والعبد الضعيف يرجو الله سبحانه وتعالى شربه للإستقامة والوفاة على حقيقة الإسلام معها اهـ .

قال العبد الضعيف مؤلف « الإعلاء » : وقد شربت ماء زمزم فى أول حجتى لأمر من الدين والدنيا أكثرهم ، ثم شربته فى الحجة الثانية لأمر كذلك فزت بكثير منها ، ثم فى الثالثة لأمر أرجو الله سبحانه أن أنالها ، وقد كانت بلسانى لكنة شديدة ، كانت تعوقنى عن إلقاء الدرس فى المدارس ، وعن الخطبة على المنابر ، فلم أصدر من أول حجتى بعد الشرب من زمزم لزوالها إلا وأنا أجدر من نفسى القدرة على الدرس والخطابة ، ثم جعلت مدرسا بمظاهر علوم بسهار نبور بعد شهرين من رجوعى إلى الوطن ، فدرست فيها مدة تنيف على سبع سنين ، فرضى بدرسى جماعة الطلبة عموما ، وناظم المدرسة سيدى مولانا الخليل قدس سره خصوصا ، وقد رزقنى الله بفضل وكرمه قدرة تامة على الخطابة والوعظ والتذكير ، وقبولا فى قلوب السامعين ، والله الحمد حق حمده ، والصلاة والسلام على نبيه سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

قوله : « عن ابن عباس » وقوله : « عن عثمان الأسود إلخ » ، دلالتهم على فضل ماء زمزم وعلى أداى شربه ظاهرة ، وقوله : « لا يتضرعون » أى لا يترتون من ماء زمزم قال فى « القاموس » : تضلع امتلا شبعأ أو ربا حتى بلغ الماء أضلاعه اهـ . وقوله : « هزمة جبريل » أى حفرتة ؛ لأنه ضربها برجله فنبع الماء (كما هو فى حديث ابن عباس عند

(١) رواه الحاكم : (٤٧٣ / ١) . ورجاله موثقون إلا أنه اختلف فى إرساله ووصله وإرساله أصح .

(٢) فتح البارى : (ص ٣٩٤ ج ٣) .

وإرساله ، وله شاهد من حديث جابر ، وهو أشهر منه اهـ . وقال المحقق في «الفتح» : قيل : قد سلم منه فإنه صدوق ، قاله الخطيب في «تاريخه» . وقال الحافظ المنذرى : لكن الراوى عنه محمد بن هشام لمروزي لا أعرفه . وقال الحافظ ابن حجر محمد ابن هشام ثقة اهـ . فقد ثبت صحة هذا الحديث إلا ما قيل : إن الجارودى تفرد عن ابن عيينة بوصله ، والعبرة فى تعارض الوصل والوقف للواصل بعد كونه ثقة ، لا للأحفظ ولاغيره ، مع تصحيح نفس ابن عيينة للحديث فى ضمن حكاية حكاها الدينورى فذكرها اهـ . ورواه الدارقطنى ^(١) بزيادة ^(١) وهى هزيمة جبرئيل وسقيا الله إسماعيل .

٢٨٠٧ - عن عثمان بن الأسود ، قال : جاء رجل إلى ابن عباس ، فقال : من أين جئت ؟ فقال : شربت من زمزم ، فقال له ابن عباس : أشربت منها كما ينبغي ؟ قال : وكيف ذاك يا أبا عباس ؟ قال : إذا شربت منها فاستقبل القبلة ، واذكر اسم الله ، وتنفس ثلاثا ، وتضلع منها ، فإذا فرغت منها فاحمد الله ، فإن رسول الله ﷺ قال : «آية بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم» . أخرجه الحاكم فى «المستدرک» ^(٢) وقال : صحيح على شرط الشيخين إن كان عثمان مع من ابن عباس اهـ . وأقره عليه الذهبى ، وقال : لا والله ما لحقه ، توفى عام خمسين ومائة ، وأكبر مشيخته سعيد بن جبیر اهـ .

قلت : رواه الدارقطنى من طريق عثمان بن الأسود : حدثنى عبد الله بن أبى مليكة قال : جاء رجل إلى ابن عباس فذكره ، وابن أبى مليكة قد سمع من ابن عباس وعائشة رضى الله عنهم ونظرائهما ، ورواه ابن ماجه ^(٣) عن عثمان بن الأسود ،

البخارى ^(٤) وفيه دليل على كون زمزم عينا معينا لا بثرا محفورة كما زعمه أطباء أوربا) وقوله : « سقيا الله إسماعيل » أى أظهره الله ليسقى به إسماعيل فى أول الأمر

(١) انظر الحاشية رقم : (١ - ١٠) السابقة ، وهو فى سنن الدارقطنى : (٢ / ٢٨٩) .

(٢) رواه الحاكم : (١ / ٤٧٢) .

(٣) رواه فى : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٧٨ - باب الشرب من زمزم ، رقم : (٣٠٦١) فى الزوائد : هذا إسناد صحيح ، رجاله موثقون .

(٤) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٧٦ - باب ما جاء فى زمزم ، رقم : (١٦٣٧) .

طرفه فى : [٥٦١٧] .



عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر ، قال : كنت عند ابن عباس فذكره اهـ .
والعجب من الحاكم والذهبي كيف خفى عليهما ذلك كله .

٢٨٠٨ - عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ جاء إلى السقاية فاستسقى ، قال
العباس : يا فضل ! اذهب إلى أمك فأت رسول الله ﷺ بشراب من عندها ، فقال :
« اسقني » ، فشرب ثم أتى زمزم وهم يستقون ويعملون فيها ، فقال : « اعملوا فإنكم
على عمل صالح » ثم قال : « لولا أن تغلبوا لنزلت حتى أضع الحبل » يعني على
عائقه ، وأشار إلى عائقه . رواه البخاري ^(١) « نيل الأوطار » ^(٢) .

٢٨٠٩ - عن السائب رضي الله عنه ، أنه كان يقول : اشربوا من سقاية العباس ،
فإنه من السنة . رواه الطبراني في « الكبير » ^(٣) وفي إسناده رجل لم يسم ، وبقيته

« نيل الأوطار » ^(٤) والله دره من ذبيح على اسم الله ، فما أبركه وأطيه ، وما أكثر خيره
وأدوم أثره وبره ، وهكذا سنة الله في أوليائه الذين أفنوا أنفسهم في ذاته وأسلموا وجوههم
لله ، لا تمنحى آثارهم ، ولا تنكسف أنوارهم ، ولا تنقضى عجائبهم وأسرارهم .

قوله : « عن ابن عباس » وقوله : « عن السائب إلخ » ، قلت : أثر السائب وإن كان
فيه رجل لم يسم ولكنه قد تأيد بحديث ابن عباس عند البخاري ^(٥) ، ففيه أنه ﷺ شرب
من سقاية العباس ، لم يرض بما يأتي به من البيت ، ولذلك استحباب علماؤنا للمودع أن

(١) رواه في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٧٥ - باب سقاية الحج ، رقم : (١٦٣٥) .

قوله : « لولا أن تغلبوا » بضم أوله على البناء للمجهول ، قال الداودي : أى إنكم لا تتركوني
استقى ، ولا أحب أن أفعل بكم ما تكرهون فتغلبوا ، كذا قال ، وقال غيره : معناه لولا أن تقع
لكم الغلبة بأن يجب عليكم بسبب فعلى ، وقيل : معناه لولا أن يغلبكم الولاة عليها حرصا على
حياسة هذه المكرمة ، والذي يظهر أن معناه لولا أن تغلبكم الناس على هذا العمل إذا رأوني قد عملته
لرغبتهم في الاقتداء بى فيغلبوكم بالمكاثرة لفعلت .

(٢) نيل الأوطار : (٨٦ / ٥ - ٨٧ ، ح رقم : ٣٠) ، باب ما جاء في ماء زمزم .

(٣) الترغيب (٢٠٤ / ١) والنيل (٨٧ / ٥) .

(٤) نيل الأوطار : (٨٧ / ٥) .

(٥) تقدم .



ثقات « الترغيب والترهيب » للمنذرى .

يأتى زمزم فيشرب من مائها ويفرغ باقى الدلو على جسده ووجهه ، ورأسه إن تيسر أو يصبه فى البئر ، كذا فى « غنية الناسك » .

واستحب علماؤنا أن يشرب ماء زمزم قائما ، ويشير إليه ما فى حديث ابن عباس : « آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلعون من زمزم » والتصلع لا يتأتى إلا قائما ، وأخرج البخارى ^(١) عن الشعبي ، أن ابن عباس رضى الله عنهما حدثه ، قال : سقى رسول الله ﷺ من زمزم ، فشرب وهو قائم ، قال الحافظ : قال ابن بطال وغيره ، أراد البخارى أن الشرب من زمزم من سنن الحج ، وفى « المصنف » عن طاوس ، قال : شرب نبيذ السقاية من تمام الحج ، والمراد من نبيذ السقاية سقاية العباس ؛ لأنه كان يشتري الزبيب فينبذه فى ماء زمزم ليحلو ، فيسقيه الناس كما كان يفعله عبد المطلب . كذا فى « فتح البارى » ^(٢) وفى « صحيح مسلم » : وفيه دليل على جواز شرب النبيذ إذا أحلا ولا يكون مسكرا . والله تعالى أعلم .

وقال النووى : قال العلماء : ويستحب أن شربه للمغفرة أو الشفاء من مرض ونحو ذلك أن يقول عند شربه : اللهم إنه بلغنى أن رسول الله ﷺ قال : « ماء زمزم لما شرب له » ^(٣) اللهم وإنى أشربه لتغفر لى ، ولتفعل لى كذا وكذا ، والله إن أشربه مستشفيا به فاشفىنى ، ونحو هذا : « نزل الأبرار » قلت : هكذا فعل ابن المبارك رحمه الله كما ذكره صاحب « الحصن الحصين » رحمه الله تعالى . وأخرجه البيهقى والخطيب كما مر ، وقال شيخ مشايخنا الشاه عبد الغنى المجددى الدهلوى المدنى فى « إنجاح الحاجة » : ولا يحصى كم شربه من الأئمة لأموالهم نالوها ، وبعضهم لعطش يوم القيامة ، وأولى ما يشرب له تحقيق الإيمان والثبات عليه ، وهو أفضل المياه الموجودة حتى الكوثر ، (وإن كان

(١) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٧٦ - باب ما جاء فى زمزم ، رقم : (١٦٣٧) .

طرفه : [٥٦١٧] .

(٢) فتح البارى : (ص ٥٧٧ ج ٣) .

(٣) تقدم .



ماء الكوثر الذ وأحلى) كما صح عن السراج البلقيني ، لأنه غسل به الصدر الشريف ،
(والقلب الطاهر المطهر النظيف) والنظر إليها والظهور منها يحط الخطايا وما امتلأ جوف
أحد من زمزم إلا ملئ علمًا وبرًا ، وأفردت فضائلها بالتأليف ، كذا ذكره شيخنا عابد
السندی فی « حاشية الدر » اهـ .

وقال صاحب « الهداية » ^(١) : روى أن النبي ﷺ استقى دلو ، بنفسه ، فشرب منه ثم
أفرغ باقى الدلو فى البئر اهـ . قال الزيلعى - وتبعه المحقق فى « الفتح » - رواه ابن سعد فى
« كتاب الطبقات » مرسلًا : أخبرنا عبد الوهاب ، عن ابن جريج ، عن عطاء : أن النبي
ﷺ لما أفاض نزع بالدلو يعنى من زمزم ، لم ينزع معه أحد ، فشرب ثم أفرغ باقى الدلو
فى البئر ، وقال : « لولا أن يغلبكم الناس على سقايتكم لم ينزع منها أحد غيرى » اهـ .
قلت : وهذا مرسل صحيح ولا منافاة بينه وبين ما رواه جابر فى حديثه الطويل ^(٢) ، وقد
يجمع بينهما بأن ما فى هذا كان بعقب طواف الوداع ، وهو المراد بقوله : لما أفاض وما فى
حديث جابر ونحوه كان عقب طواف الإفاضة ، ولفظه ظاهر فيه ، حيث قال : فأفاض
إلى البيت ، فصلى بمكة الظهر ، وطوافه للوداع كان ليلا ، كما رواه البخارى عن أنس بن
مالك وعائشة رضى الله عنهما وقد تقدم ^(٣) ، وأما ما رواه الأزرقي عن طاوس كما يأتى
فى المتن : أنه ﷺ أفاض فى نسائه ليلا ، وفيه أنه أمر بدلو ، فنزع له منها ، فهو محمول
على أن أزواجه ﷺ أفذن لطواف الزيارة ليلا فمضى رسول الله ﷺ معهن ، وطاف
تطوعا ، ولم يكن طوافه هذا للإفاضة ولا للوداع ، فافهم ، ولعلك قد عرفت بما ذكرنا
دليل استحباب الشرب من زمزم بعد طواف الوداع كما هو مستحب بعد طواف القدوم ،
صرح به فى « غنية الناسك » ^(٤) وينبغى القول باستحبابه بعد طواف الإفاضة أيضا ؛ لثبوته
عن جابر عند مسلم ، والله تعالى أعلم .

(١) الهداية : (ص ٣٩٨ ج ٢) .

(٢ ، ٣) تقدما وسبق تخريجهما .

(٤) غنية الناسك : (١٠٣ ، ٥٦) .



٢٨١٠ - عن طاوس : أن النبي ﷺ أفاض في نسائه ليلا ، فطاف على راحته يستلم الركن بمحجنه ، ويقبل طرف المحجن ، ثم أتى زمزم ، فقال : « انزعوا ، فلولاً أن تغلبوا عليها لنزعت » ثم أمر بدلو ، فنزع له منها ، فشرب منه ومضمض ، ثم مج في الدلو ، فأهريق في زمزم ، رواه الأزرقى في تاريخ مكة . « زيلعى » ^(١) وسنده صحيح .

٢٨١١ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : الملتزم بين الركن والباب . أخرجه

قوله : « عن طاوس إلخ » ، دلالة على الجزء الأول من الباب ظاهرة ، وقد تقدم أنفا ما يتعلق به ، هذا وقد ارداد ماء زمزم بركة على بركة ، ولذة على لذة ، وشفاء على شفاء ، ونورا على نور ، وطهورا على طهور ، بمجه ﷺ في دلو قد أهريق في زمزم ، فما أرحمه على أمته وأرافه بها ، حيث لم يرض بحرمان من يأتي بعده ﷺ من أمته إلى يوم القيامة من فضل سوره وبركة طهوره ، فدينه بآبائنا وأمهاتنا ، صلاة الله وسلامه عليه أبد الأبدین ، وعلى آله وأصحابه وأحبابه أجمعين ، قال ابن قدامة في « المغنى » ^(٢) وقال منصور (هو ابن المعتمر) : سألت مجاهدا إذا أردت الوداع كيف أصنع ؟ قال : تطوف بالبيت سبعا وتصلى ركعتين خلف المقام ، ثم تأتي زمزم فتشرب من ماءها ، ثم تأتي الملتزم ما بين الحجر والباب فتستلمه ثم تدعو ، ثم تسأل حاجتك ، ثم تستلم الحجر وتنصرف اهـ . وذكر في « غنية الناسك » عن « البدائع » برواية الكرخي رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله نحوه .

قوله : « عن ابن عباس في الملتزم إلخ » ، قلت : قال صاحب « الهداية » في كيفية طواف الوداع : ثم يأتي الملتزم - وهو ما بين الحجر إلى الباب - فيضع صدره ووجهه عليه ، ويتشبب بالأسطار ساعة ، ثم يعود إلى أهله ، اهـ . وأثر ابن عباس حجة في تعيين الملتزم أنه ما بين الركن والباب ، وأيده حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده وفيه : أن النبي ﷺ كان يفعله ، وأما أنه يستحب للمودع فلم أجد فيه نصا إلا ما تقدم عن مجاهد

(١) نصب الراية : (ص ٥١٣ ج ١) .

(٢) المغنى : (ص ٤٩٠ ج ٣) .

الرزاق من وجه صحيح ، وذكره مالك في «الموطأ» في رواية أبي مصعب بلاغا قال : بلغه عن ابن عباس. «دراية»^(١) ورواه البيهقي في «الشعب» عن الحاكم بسنده مرفوعا : « ما بين الركن والباب ملتزم »^(٢) وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل ، وهو ابن مجمع ضعيف «دراية»^(٣) قلت : قال ابن عدي : ومع ضعفه يكتب حديثه ، «تهذيب» وقال المحقق في «الفتح»^(٤) : ولثله حكم المرفوع لعدم استقلال العقل به اهـ .

برواية منصور عنه عند ابن قدامة في «المغنى»^(٥) وأما ما رواه أحمد وأبو داود^(٦) كما في «النيل»^(٧) عن عبد الرحمن بن صفوان ، قال : لما فتح رسول الله ﷺ مكة انطلقت فوافقته قد خرج من الكعبة وأصحابه قد استلموا البيت من الباب إلى الحطيم ، وقد وضعوا حدودهم على البيت ، ورسول الله ﷺ وسطهم في إسناده يزيد ابن أبي زيادة^(٨) ولا يحتج بحديثه وقال الدارقطني إنه تفرد به عن مجاهد ، ولكن ذكر الذهبي أنه صدوق من ذوى الحفظ وفي «الخلاصة» : أنه كان من الأئمة الكبار ، وقد تقدم الكلام فيه في غير موضع اهـ . فلا ينافي أثر ابن عباس في تعيين الملتزم ، فإن ما بين الباب إلى الحطيم هو ما بين الركن والباب ، كما ذكره محب الدين الطبري وغيره ، وسمى حطيمًا ؛ لأن الناس كانوا يحطمون هنالك بالإيمان ، ويستجاب فيه الدعاء للمظلوم على الظالم ، وقل من خلف هنالك كاذبا إلا عجلت له العقوبة (وحطمت) قاله الشوكاني في «النيل» أيضا وإن سلم أن المراد بالحطيم ما هو المشهور - أي الموضع الذي فيه الميزاب - فلا دلالة في الحديث أن هذا هو الملتزم ، وغاية ما فيه ثبوت التزام موضع آخر من البيت سوى الملتزم ، فافهم .

(١) الدراية : (٢٠١) .

(٢) رواه في الناسك ، باب (٢٥) .

(٣) الدراية : (٢٠٠)

(٤) الفتح : (٤٠٠ / ٢) .

(٥) المغنى (٤٩٠ ج ٣) .

(٦) رواه أحمد وأبو داود في : كتاب الناسك ، ٥٥- باب الملتزم ، رقم : (١٨٩٨) .

(٧) النيل : (٣١٤ / ٤) .

(٨) قوله : « أبي زيادة » وردت بالأصل « أبا زياد » وهو تحريف ، والصحيح ما أثبتناه .

٢٨١٢ - عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال طفت مع عبد الله بن عمرو فلما ، فرغنا من السبع ركعنا فى دبر الكعبة ، فقلت : ألا تتعوذ بالله من النار ؟ وقال : أعوذ بالله من النار ، قال : ثم مضى فاستلم الركن ، ثم قام بين الحجر والباب ،

فائدة :

قال فى « غنية الناسك » ^(١) : وكيفية رجوعه أن يرجع قهقرى وبصره ملاحظ للبيت متباكيا متحسرا على فراقه ، حتى يخرج من أسفل المسجد من بياض الخزورة ، المعروف بباب الوداع ، لكنه يفعله على وجه لا يحصل منه صدم أو وطء لأحد وقيل : ينصرف ويمشى ويلتفت إلى البيت كالمحتزن على فراقه ، قال : ولم يثبت تقبيل العتبة ولا الرجعة للقهقرى من فعله ﷺ ولا من فعل الصحابة بعده رضى الله عنهم ، وإنما استحسناهما مشايخنا تعظيما للبيت المعظم ، قال ابن حجر رحمه الله تعالى : ممن صار إلى القهقرى الزعفرانى والأستاذ الشيخ شهاب الدين السهروردى اهـ . والحائض تقف عند باب المسجد وتدعو وتمضى ، وقد رويانا فى المسلسلات للشاه ولى الله - العمرى الدهلوى حكيم الأمة فى عصره - حديثا مسلسلا بإجابة الدعاء فى الملتزم ، أجازنا به وبجميع ما فيها سيدنا الشيخ مولانا الخليل شارح أبو داود قدس الله سره ، وبلغه غاية المقصود ، والحمد لله أولا وأخيرا .

قال ابن قدامة فى « المغنى » ^(٢) : ويستحب أن يقف المودع فى الملتزم - وهو ما بين الركن والباب - فيلتزمه ، يلصق به صدره ووجهه ، ويدعو الله عز وجل ؛ ولما روى أبو داود فذكر ما ذكرناه من الأحاديث فى المتن ، ثم ذكر عن أصحابه من الأدعية ما تناسب المقام ثم قال : والمرأة إذا كانت حائضا لم تدخل المسجد ، ووقفت على بابه فدعت بذلك وقال : قال أحمد : إذا ودع البيت يقوم عند الباب إذا خرج ويدعو ، فإذا ولى لا يقف ولا يلتفت وقال مجاهد : إذا كدت تخرج من باب المسجد فالتفت ، ثم انظر إلى الكعبة ، ثم قل : اللهم لا تجعله آخر العهد اهـ .

(١) غنية الناسك : (١٠٣) .

(٢) المغنى : (ص ٤٩٢ ج ٣) .

فألصق صدره ويديه وخده إليه ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل ، رواه ابن ماجة ^(١) ، وفيه المثني بن صباح قد اضطرب فيه مع ضعفه ، فروى عنه عبد الرزاق عند ابن ماجة كما ترى ، وعيسى بن يونس عند أبي داود عنه ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه شعيب ، قال : طفت مع عبد الله بن عمرو ، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : طاف جدى محمد بن عبد الله مع أبيه عبد الله فلما كان سابعها

فائدة :

فى دخول البيت فيه حديث أسامة بن زيد ، قال دخلت مع رسول الله ﷺ فجلس فحمد الله وأثنى عليه ، وكبر وهلل ، ثم قام إلى ما بين يديه من البيت ، فوضع صدره عليه وخده ويديه ، ثم هلل وكبر ودعا ، ثم فعل ذلك بالأركان كلها ، ثم خرج فأقبل على القبلة وهو على الباب ، فقال : « هذه القبلة ، هذه القبلة » مرتين أو ثلاثا رواه أحمد ^(٢) ، والنسائي ^(٣) ، ورجاله رجال الصحيح ، وأصله فى « صحيح مسلم » بلفظ : أن النبى ﷺ لم يصل فى البيت ، ولكنه كبر فى نواحيه ، وكذا هو عند البخارى عن ابن عباس : أنه ﷺ دخل البيت فكبر فى نواحيه ، ولم يصل فيه ، وقد روى ابن عمر عن بلال : أن رسول الله ﷺ صلى فيه أخرجه الشيخان ، وكذلك روى ابن عمر عن أسامة إثبات صلاته فيها عند أحمد وغيره ، فتعارضت الرواية فيه عن أسامة وأما ابن عباس فلم يكن مع النبى ﷺ يومئذ ، وإنما أسند نفيه تارة لأسامة ، وتارة لأخيه الفضل ، مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا فى رواية شاذة ، فيحتمل أن يكون تلقاه عن أسامة ، فإنه كان معه كما تقدم ، فترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت وغيره ناف ، ومن جهة أنه لم يختلف عليه فى الإثبات ، واختلف على من نفى ، أو يجمع بينهما بما قال المهلب شارح

(١) رواه فى : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٣٥ - باب الملتزم ، رقم : (٢٩٦٢) .

(٢) (٣) ، [صحيح] ، رواه أحمد (٢٠٩/٥ ، ٢١٠) والنسائي (٢٢٠/٥) والبخارى (١١٠/١) ومسلم فى (الحج ٣٩٥) والبيهقى (٣٢٨/٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠) والحاكم (٤٧٩/١) وعبد الرزاق (٩٠٥٦) والطبرانى (٣٠٣/١١ ، ٢٠/١٢) والدارقطنى (٥٢/١) وابن خزيمة (٤٣٢) ، (٣٠٠٤ ، ٣٠١٥) والفتح (٥٠١/١) والتلخيص (٢١٣/١) والبغوى (١٢١/١) والكنز (١٢٩٣٢ ، ١٢٩٣٦) .

قال محمد لعبد الله فذكره . وابن جريج أوثق من المشنى ، ورواية ابن جريج تؤيد من

البخارى : يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين ، صلى فى أحدهما ، ولم يصل فى الأخرى .

وقال ابن حبان : الأشبه عندى فى الجمع أن يجعل الخبران فى وقتين ^(١) فيقال : لما دخل الكعبة فى الفتح صلى فيها ، على ما رواه ابن عمر عن بلال ، ويجعل نفى ابن عباس الصلاة فى الكعبة فى حجة التى حج فيها ؛ لأن ابن عباس نفاها ، وأسندته إلى أسامة وابن عمر أثبتها وأسند إثباته إلى بلال ، وإلى أسامة أيضا فإذا حمل الخبر على ما وصفنا بطل التعارض ، وهذا جمع حسن لكن تعقبه النووى ^(٢) بأنه لا خلاف فى أنه ﷺ دخل فى يوم الفتح ، لا فى حجة الوداع ، ويشهد له ما روى الأزرقى فى كتاب مكة عن سفيان عن غير واحد من أهل العلم : أنه ﷺ إنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ، ثم حج فلم يدخلها ، ذكره الحافظ فى « الفتح » .

قلت : والأحسن فى الجمع أن يقال : إنه ﷺ دخل الكعبة عام الفتح مرتين ، لم يصل فى الأولى ، لما كان فى البيت من الأصنام والصور ، فأمر بإزالتها فى الأولى ، وصلى فيها فى الأخرى وقد أزيلت ، يؤيده ما رواه الدارقطنى عن ابن عمر ، قال : دخل النبى ﷺ البيت ثم خرج وبلال خلفه ، فقلت لبلال : هل صلى ؟ قال : لا ، فلما كان الغد دخل ، فسألت بلالا هل صلى ؟ قال : نعم ، صلى ركعتين الحديث ، قال السهيلي : إسناده حسن كذا فى « نصب الراية » ^(٣) .

(١) قوله : « وقتين » غير ظاهرة « بالمطبوع » وأثبتناه من « الخطوط » .

(٢) فى هامش المطبوع (٢١٨/١٠) قال : « قد تسامح الحافظ فى نقله كلام النووى فى هذا المقام ولفظه فى شرحه لصحيح مسلم تحت قوله : قدم رسول الله ﷺ يوم الفتح فتزل بفناء الكعبة ، الحديث ، فيه دليل على أن هذا المذكور فى أحاديث الباب من دخوله ﷺ الكعبة وصلاته فيها كان يوم الفتح ، وهذا لا خلاف فيه ، ولم يكن حجة الوداع ، فليس فيه ما يدل على الإجماع على أنه لم يدخل الكعبة فى حجته ، كما يشعر به كلام الحافظ فافهم .

(٣) نصب الراية : (ص ٣٧٣ ج ١) .

قال فيه عن أبيه عن جده « دراية »^(١) قلت : وقد جود المحقق في « الفتح » سند عبد الرزاق عن ابن جريج ، اهـ . وهو سند صحيح عند من يصحح رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

وقد ورد عن عائشة رضی الله عنها ما يدل على دخوله ﷺ الكعبة في حجته أيضا ، قالت : خرج رسول الله ﷺ من عندي ، وهو قرير العين طيب النفس ، ثم رجع إلى وهو حزين ، فقلت له : فقال : « إني دخلت الكعبة ووددت أني لم أكن فعلت ، إني أخاف أن أكون أتعبت أمتي من بعدى » . رواه الخمسة^(٢) إلا النسائي ، وصححه الترمذی ، وأخرجه أيضا وصححه ابن خزيمة^(٣) ، والحاكم^(٤) ففيه دليل على أنه ﷺ دخل الكعبة في غير عام الفتح ؛ لأن عائشة رضی الله عنها لم تكن معه فيه ، إنما كانت معه في غيره ، وقد تقرر في الحديث ابن أبي أوفى المتفق عليه أنه ﷺ لم يدخل البيت في عمرته ، فتعين أن يكون دخوله في الحج ، وبذلك جزم البيهقي ، وهذا الحديث يرد على من جزم من أهل العلم أنه ﷺ لم يدخل إلا في عام الفتح ، وقد أجاب البعض (هو الحافظ ابن حجر في « الفتح »^(٥)) عن هذا الحديث بأنه يحتمل أن يكون ﷺ قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه من غزوة الفتح ، وهو بعيد جدا .

وفيه أيضا دليل على أن دخوله الكعبة ليس من مناسك الحج ، (لقوله ﷺ : « ووددت أني لم أكن فعلت ») وهو مذهب الجمهور ، وحكى القرطبي عن بعض العلماء أن دخولها من المناسك ، وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن دخولها مستحب ، ويدل على ذلك ما أخرج ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس : من دخل البيت دخل الجنة ، وخرج مغفورا له ، وفي إسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ، قاله الشوكاني في « النيل » قلت : بل هو حسن الحديث كما تقدم آنفا في حديث : « ماء زمزم لما شرب »

(١) الدراية : (٢٠١) .

(٢) رواه الترمذی (٨٧٣) وابن ماجه (٣٠٦٤) وأحمد في « المسند » (٦ / ١٣٧) وقال الترمذی :

« هذا حديث حسن صحيح » .

(٣) ابن خزيمة : (٣٠١٤) .

(٤) رواه الحاكم : (٤٧٩/١) .

(٥) فتح الباری : (٣٧٤/٣) .



له^(١) وروى ابن أبي شيبة^(٢) من قول ابن عباس : إن دخول البيت ليس من الحج فى شىء ذكره الحافظ فى « الفتح » . وسكت عنه ، فهو صحيح أو حسن عنده ، قال الحافظ : ومحل استحباب دخول الكعبة ما لم يؤذ أحدا بدخوله اهـ . قلت : ولم يكن دخوله بأجرة أيضا ، وإلا فلا يستحب ، ولا يؤخر فاعله ، وقد تعذر اليوم دخوله على الناس بدون إعطاء شىء للحاجب ، فإلى الله المشتكى ، وقد تيسر لى والحمد لله على ذلك دخوله مرتين بلا شىء ولا رحمة ، وهذا من فضل ربى ، فله الشكر والثناء الحسن الجميل .

فائدة :

فى أدب دخول الكعبة ، أخرج الحاكم^(٣) عن عائشة رضى الله عنها ، أنها كانت تقول : عجا للمرء المسلم إذا دخل الكعبة حتى يرفع بصره قبل السقف ، يدع ذلك إجلالا لله وإعظاما ، دخل رسول الله ﷺ الكعبة ، ما خلف بصره موضع سجوده حتى خرج منها ، وقال صحيح على شرطهما ، وأقره عليه الذهبى فى تلخيصه « للمستدرك » ، قال العينى فى العمدة : ويستحب للدخول ألا يرفع بصره إلى السقف ، فذكر الحديث ، وقال : قال أبو حاتم : حديث منكر اهـ .

فائدة :

أخرج الحاكم^(٤) عن زاذان ، قال : مرض ابن عباس مرضا شديدا ، فدعا ولده فجمعهم ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من حج من مكة ماشيا حتى يرجع إلى مكة كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة كل حسنة مثل حسنة الحرم قيل : وما حسنات الحرم ؟ قال : بكل حسنة مائة ألف حسنة » ، وقال : صحيح الإسناد ، وتعقبه الذهبى وقال : ليس بصحيح ، أخشى أن يكون كذبا وعيسى (بن سودة) قال أبو حاتم

(١) تقدم .

(٢) الفتح : (٣٧٣/٣) .

(٣) رواه الحاكم : (٤٧٩/١) .

(٤) رواه الحاكم : (٤٦٠/١) والبيهقى (٣٣١/٤ ، ٧٨/١٠) والطبرانى (١٠٥/١٢) وابن خزيمة

(٢٧٩١) والترغيب (١٦٦/٢) وإتحاف (١٨٨/٤) والكنز (١١٨٩٤) .

باب السعى بين الصفا والمروة لا يكرر

فمن سعى فى طواف القدوم لا يسعى فى الإفاضة ولا فى الوداع

٢٨١٣ - عن جابر رضى الله عنه قال : لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا

منكر الحديث اهـ . وفى « اللسان » (١) : عيسى بن سودة النخعى ، عن الزهرى ، وعنه زنيخ ، عن عمرو بن نافع ، وأهل رأى ، قال يحيى بن معين : كذاب رأيتاه قال أبو حاتم : منكر الحديث ضعيف . روى عن إسماعيل بن أبى خالد ، عن راذان عن ابن عباس حديثا منكرا اهـ .

قلت : وهو هذا الحديث الذى صححه الحاكم ، والعجب منه كيف يجترئ على تصحيح مثله ، ولا يبالي ، ولما كان بعض الأحباب من العلماء قد اغتروا بتصحيح الحاكم وذكروا هذا الحديث فى فضائل الحج غير مرة وأبت التنبيه على ضعف إسناده ألزم وأوجب ، وقد تقدم فى المقدمة أن تصحيح الحاكم لا يعتبر به ما لن يقره عليه أحد من أهل الفن فكل ما فى « مستدركه » صحيح إلا ما تعقب ، فتذكر .

فائدة :

فى « قرة العيون » : هل يجوز لبنى شبية أخذ الأجرة بفتح باب الكعبة ؟ قال الطبرى : لا خلا بين الأئمة فى تحريم ذلك ، وأنه من أشنع البدع ، وأقبح الفواحش ، وأما منا يتصدق به عليهم على وجه البر بلا شرط فلهم أخذ ذلك . قال فى « رد المحتار » : وقد صرحوا بأن ما حرم أخذه حرم دفعه إلا لضرورة ، ولا ضرورة هنا ؛ لأن دخول البيت ليس من مناسك الحج اهـ . من « غنية الناسك » (٢) .

باب السعى بين الصفا والمروة لا يكرر

فمن سعى فى طواف القدوم لا يسعى فى الإفاضة ولا فى الوداع

قوله : « عن جابر إلخ » ، قلت : فيه دلالة على أن السعى فى الحج والعمرة لا يكرر

(١) اللسان : (٣٩٦/٤) والميزان (٣١٢/٣ / ٦٥٦٩) . قال أبو حاتم : منكر الحديث ، وقال ابن

معين : كذاب رأيتاه .

(٢) غنية الناسك : (٧٤) .



والمرورة إلا طوافا واحدا . وفى رواية : إلا طوافا واحدا طوافه الأول . رواه مسلم^(١) .

مسائل شتى من أفعال الحج

باب وقت الوقوف بعرفة وسقوط طواف القدوم بضيق الوقت

٢٨١٤ - عن عروة بن مضر ، قال : أتيت رسول الله ﷺ بالمزدلفة حين خرج إلى

بل يقتصر منه على مرة واحدة ، ويكره تكراره ؛ لأنه بدعة ، قال فى « الهداية » : فإن كان قد سعى بين الصفا والمروة عقب طواف القدوم لم يرمل فى هذا الطواف ، (أى طواف الإفاضة) وإن كان لم يقدم السعى رمل فى هذا الطواف ، وسعى بعده ؛ لأن السعى لم يشرع إلا مرة اهـ . قال ابن قدامة فى « المغنى »^(٢) : ولا يشرع فى حقه أى الحاج أكثر من سعى واحد بغير خلاف علمناه ، ثم ذكر حديث جابر وقال : ولا يكون السعى إلا بعد طواف ، فإن سعى مع طواف القدوم لم يسع بعده ، وإن لم يسع معه سعى مع طواف الزيارة اهـ . قال النووي : وفيه دليل لما قدمناه أن النبى ﷺ كان قارنا ، وأن القارن يكفيه طواف واحد ، وسعى واحد اهـ .

قلت : أما ذكر الطواف بالبيت فحديث جابر ساكت عن وحدته وتثنيته رأسا ، وأما وحدة السعى للقارن فلا ذكر فيه للقرآن أيضا ، فإن ضم إليه ما قد ثبت بآثار أخرى من كونه ﷺ قارنا ، فليضم إليه ما ثبت بها كذلك من كون أصحابه متمتعين قد أمروا بفسخ الحج إلى العمرة ، ثم أهلوا يوم التروية بالحج حين راحوا إلى منى ، فيصير الحديث دليلا على وحدة السعى بين الصفا والمروة للقارن والمتمتع جميعا ، ولا قائل به فيما علمناه ، وإذا كان كذلك فمعنى حديث جابر أنه ﷺ وأصحابه لم يطوفوا بين الصفا والمروة لحجهم إلا طوافا واحدا ، ولا لعمرتهم إلا طوافا واحدا ، ولم يكونوا يسعون بينهما بعد كل طواف بالبيت فعلوه تطوعا فافهم .

مسائل شتى من أفعال الحج

باب وقت الوقوف بعرفة وسقوط طواف القدوم بضيق الوقت

قوله : « عن عروة بن مضر إلخ » قلت : قد تقدم الكلام على وقت الوقوف بعرفة

(١) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ١٧ - باب بيان وجوه الإحرام ، رقم : (١٤٠) .

(٢) المغنى : (ص ٤٧٠ ج ٣) .

الصلاة ، وفي رواية للطحاوي ^(١) : حين برق الفجر فقلت : يا رسول الله ! إنني جئت من جبل طى ، أكللت راحلتى ، وأنعبت نفسي ، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه ، فهل لى من حج ؟ فقال رسول الله ﷺ : « من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى يدفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا ، فقد تم حجه وقضى تفثه » . رواه الترمذى ^(٢) وقال : حسن صحيح ، وقال الحافظ فى « الفتوح » : أخرجه أصحاب السنن ، وصححه ابن حبان ، والدارقطنى ، والحاكم ، وقد تقدم ^(٣) فى باب وجوب الوقوف بمزدلفة .

مستوفى ، وتقدمت أحاديث المتن فى الأبواب السالفة أيضا ، ولكننا اتبعنا صاحب « الهداية » فى ترتيب الكتاب ، وقد تكلم رحمه الله فى وقت الوقوف بعرفة ، وسقوط طواف القدوم لأجله بعد طواف الوداع ، فلم نرض بترك الكلام فى المسألة ههنا أيضا ، ولو على سبيل الإجمال ، ودلالة حديث عروة على آخر وقت الوقوف بعرفة ظاهرة ، وهو بما قد أجمع عليه كما تقدم .

واحتج أحمد بقوله ﷺ : « ليلا أو نهارا » فقال : وقت الوقوف لا يختص بما بعد الزوال ، بل وقته ما بين طلوع الفجر يوم عرفة وطلوعه يوم العيد ؛ لأن لفظ الليل والنهار مطلقان ، وأجاب الجمهور عن الحديث : بأن المراد بالنهار ما بعد الزوال ، بدليل أنه ﷺ والخلفاء الراشدين بعده لم يقفوا إلا بعد الزوال ، ولم ينقل عن أحد أنه وقف قبله ، فكأنهم جعلوا هذا الفعل مقيدا لذلك المطلق اهـ . من « عون المعبود » ^(٤) وأيضا فإن فعله عليه السلام - وهو الوقوف من الزوال - وقع بيانا لوقت الوقوف الذى دلت الإشارة على افتراضه فى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفْضُتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ ^(٥) ؛ ولأن الظاهر من حاله ﷺ عدم تأخير الوقوف ، مع أنه أعظم أركان الحج ، وفيه ترك الاستدامة التى هى واجبة اتفاقا .

(١) تقدم كما ذكر المصنف .

(٢) (٣ ، ٢) تقدم ، ورواه الترمذى (٨٩١) والكنز (١٢٠٥٩) نصب الراية (٧٣/٣ ، ٩٣) .

وصححه الشيخ الألبانى فى « الإرواء » : (٢٥٩/٤) .

(٤) عون المعبود : (ص ١٤٢ ج ١) .

(٥) سورة البقرة آية : ١٨٩ .

٢٨١٥ - عن عبد الرحمن بن يعمر ، قال : شهدت رسول الله ، وهو واقف بعرفات وأتاه ناس من أهل نجد ، فقالوا : يا رسول الله ! كيف الحج ؟ فقال : « الحج عرفة ، من جاء عرفة قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه » ؟ رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وابن حبان ، والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد « التلخيص الحبير » ، وقد تقدم^(١) فى باب التوجه إلى الموقف .

٢٨١٦ - عن جابر فى حديثه الطويل : فأجاز رسول الله ﷺ ، حتى إذا أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة ، فنزل بها ، حتى إذا زالت الشمس أمر بالقصواء ، فرحلت له ، فأتى بطن الوادى ، فخطب الناس ، ثم أذن ، ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ولم يصلى بينهما شيئا ، ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف .

لا يقال : إنما يلزم هذا لو لم يثبت غير ذلك الفعل ، فأما إذا ثبت قول أيضا يصرح بأن وقته لا يقتصر على ذلك القدر ، عرف به أن فعله كان بيانا للسنة ويثبت بالقول أصل الوقت المباح ؛ لأننا نقول : إن تعجيله ﷺ فى الصلاة بعرفات - وحرها شديد بعد الزوال معا ، مع أن السنة فى الظهر الإبراد بها فى الحر ، وتقديمه العصر على وقتها ؛ وجمعه بين الصلاتين بلا عذر - دليل على أنه لم يرض بتأخير الوقوف عن وقته أصلا ، ولذا عجل بالفجر غداة جمع عن وقتها المعتاد حذرا عن التأخير فى الوقوف بعد ما حان وقته ؛ فلا بد من القول بأن وقت الوقوف بعرفة إنما هو من الزوال لا قبله ، وإلا لم ينتظر رسول الله ﷺ ولا أصحابه وخلفاؤه من بعده زوال الشمس ، ولو وقفوا قبله لإطالة الوقوف ، واستيعاب وقته بالدعاء ونحوه ، وقد تقدم أن ابن عبد البر حكى الإجماع على أن أول وقته من زوال الشمس ، واختاره أبو حفص العكبرى من الحنابلة ، والمسألة ليست بمنصوصة عن الإمام أحمد ، وإنما هو ظاهر كلام الخرقي فحسب فكيف يترك الإجماع بقول واحد من العلماء محتمل ؟ والله تعالى أعلم .

قوله : « عن عبد الرحمن بن يعمر إلخ » ، دلالة على ما دل عليه ما قبله ظاهرة ، أن آخر وقت الوقوف بعرفة طلوع الفجر من يوم النحر .

(١) تقدم كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .



رواه مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وقد تقدم^(١) فى باب الغدو إلى عرفات .

٢٨١٧ - عن سالم قال : كتب عبد الملك إلى الحجاج : ألا تخالف ابن عمر فى الحج ، وفى رواية : أن يأتى بعبد الله بن عمر فى الحج ، فجاء ابن عمر وأنا معه يوم عرفة حين زالت الشمس ، فصاح عند سرادق الحجاج ، فخرج وعليه ملحفة معصفرة ، فقال : مالك يا أبا عبد الرحمن ؟ فقال : الرواح إن كنت تريد السنة ، قال : هذه الساعة ؟ قال : نعم ، قال : فأنظرني حتى أفيض على رأسى ثم أخرج فنزل (أى ابن عمر) حتى خرج الحجاج ، فسار بينى وبين أبى ، فقلت : إن كنت تريد السنة فاقصر الخطبة وعجل الوقوف ، فجعل ينظر إلى عبد الله ، فلما رأى ذلك عبد الله ، قال : صدق . رواه البخارى^(٢) . « فتح البارى » وعند أبى داود^(٣) من طريق سعيد بن حسان ، عن ابن عمر . قال : لما قتل الحجاج بن الزبير أرسل إلى ابن عمر : أية ساعة كان رسول الله ﷺ يروح فى هذا اليوم (أى إلى الموقف) ؟ قال : إذا كان ذلك رحنا ، فلما أراد ابن عمر أن يروح قالوا : لم تزغ الشمس ، قال : أزغت ؟ قالوا : لم تزغ أوزغت ، قال : فلما قالوا : زاشت ارتحل . وسكت عنه هو والمنذرى . « عون المعبود »^(٤) .

قوله : « عن سالم إلخ » ، دلالة على أنه ﷺ لم يقف قبل الزوال ظاهرة ، وفعله بيان لأول وقته ؛ لأنه لم يحج إلا حجة واحدة بعد فريضة الحج ، فلو كان للوقوف وقت قبله لبيته للناس أو أحد من أصحابه وخلفائه ، وأما ما ورد فى حديث عروة بن مضرس من قوله : « ليلا أو نهارا » فلا يفيد بيان أول الوقت أصلا ، وقد بين حد الوقوف بالليل أنه يصبح ما لم يطلع الفجر من يوم النحر ، ولم يبين حد النهار إلا بفعله ، فيجب حمله عليه ، والله تعالى أعلم .

(١) تقدم كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .

(٢) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٩٠ - باب قصر الخطبة بعرفة ، رقم : (١٦٦٣) .

(٣) رواه فى : المناسك ، ٦١ - باب الرواح إلى عرفة ، رقم : (١٩١٤) .

(٤) عون المعبود : (ص ١٣٣ ج ٢) .

٢٨١٨ - أبو حنيفة الإمام ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أنه بينا هو واقف بجمع إذا أتاه رجل ، فقال : يا أمير المؤمنين ! قدمت الساعة وأنا مهمل ، فقال له عمر : أتتهدى إلى عرفات ؟ قال : لا ، فأرسل معه رجلا وقال : انطلق به إلى عرفات ، فليقف بها ، ثم أعجل على أتم العجل ، فيأني حابس الناس عليك ، الحديث . أخرجه الحافظ ابن خسرو ، والقاضى أبو بكر بن عبد الباقي ، والحسن بن زياد فى « مسند أبى حنيفة » . « جامع مسانيد الإمام » ^(١) ، وسنده صحيح إلا أنه مرسل ، ومراسيل إبراهيم صحيحة كما تقدم غير مرة .

قوله : « أبو حنيفة الإمام إلخ » ، دلالة على سقوط طواف القدوم عن قدم عرفات قبل مكة لضيق الوقت ظاهرة ، وهو مما قد أجمع عليه لم نعلم فيه خلافا ، فإن طواف القدوم سنة عند الأكثر ، لا شىء على تاركة إلا ما روى عن مالك : أن عليه دم ، ولم يقل أحد بأنه من أركان الحج ، قال فى « رحمة الأمة » ^(٢) : وطواف القدوم سنة عند الثلاثة ، قال مالك : إن تركه مطيقا لزمه دم اهـ . وهذا ينافى ما ذكره فى « النيل » عن مالك من القول بكونه فرضا ، كما تقدم فى باب طواف القدوم ، فإن الفرائض والأركان لا تجبر بالدم ، فالظاهر أن مالكا لم يقل إلا بوجوبه أو بسنيته مؤكدا ، فعبر عنه الناقلون بالفرض ، والله تعالى أعلم .

قال فى « غنية الناسك » ^(٣) : ضاق على المحرم وقت العشاء والوقوف يدع الصلاة ، ويذهب العرفة للحرج ، كذا فى « الدر والسراج » ، واختار الشارح عكسه ؛ لأن تأخير الوقوف لعذر مع إمكان التدارك فى العام المقبل جائز ، وليس فى الشرع ترك فرض حاضر لتحصيل فرض آخر ، قال : هذا هو الظاهر من الأدلة النقلية والعقلية ، والله سبحانه تعالى أعلم .

وقال صاحب « النخبة » : يصلى الفرض ماشيا مومئاً على مذهب من يرى ذلك

(١) جامع المسانيد للإمام : (ص ٥٢١ ج ١) .

(٢) رحمة الأمة : (٥٥) .

(٣) قوله : « الناسك » سقطت من « الاصل » وأثبتناه من « المطبوع » .



باب نسك المرأة وأنها تكشف وجهها

ولو سدلت على وجهها شيئا وجافته جاز

٢٨١٩ - عن ابن عمر مرفوعا : « ليس على المرأة إحراما إلا في وجهها » . رواه الدارقطني^(١) ، والطبراني ، والبيهقي^(٢) ، وفي إسناده أيوب بن محمد أبو الجمل^(٣) ، وهو ضعيف ، قال ابن عدى^(٤) : تفرد برفعه ، قال البيهقي : الصحيح وقفه ، وأسنده في « المعرفة » عن ابن عمر ، قال : « إحرام المرأة في وجهها ، وإحرام الرجل في رأسه » « التلخيص الحبير »^(٥) .

احتياطا ، ثم يقضيه بعد ذلك احتياطيا ، وهذا قول حسن ، وجمع مستحسن « شرح اللباب » للقارى^(٦) . قلت : قوله : « احتياطا » لا ينافى وجوب القضاء ، فإن قضاء مثل هذه الصلاة واجبة عندنا كما لا يخفى . قال في « النيل » بعد ذكر الاختلاف في صلاة الطالب والمطلوب إيماء ما شيا ما نصه : والظاهر أن مرجع هذا الاختلاف إلى الخوف المذكور في آية ، وهو قوله عز وجل : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾^(٧) فمن قيده بالخوف على النفس والمال من العدو فرق بين الطالب والمطلوب ، ومن جعله أعم من ذلك لم يفرق بينهما ، جوز الصلاة المذكورة للراجل والراكب عند حصول أى خوف اهـ .

باب نسك المرأة وأنها تكشف وجهها

ولو سدلت على وجهها شيئا وجافته جاز

قوله : « عن ابن عمر إلخ » ، قلت : دلالة على أن المرأة تكشف وجهها محرمة

(١) رواه الدارقطني : (٢٩٤ / ٢) .

(٢) السنن الكبرى : (٤٧ / ٥) .

(٣) أيوب بن محمد أبو سهل العجلي اليمامي ، ضعفه ابن معين ، وقال أبو زرعة : منكر الحديث .

المغنى في الضعفاء (١ / ٩٧ / ٨٢٨) .

(٤) الكامل لابن عدى : (٣٤٩ / ١) .

(٥) التلخيص الحبير : (ص ٢٢٣ ج ١) .

(٦) شرح اللباب للقارى : (١١٥) .

(٧) سورة البقرة آية : ٢٣٩ .

قلت : أيوب بن محمد مختلف فيه ، قال أبو حاتم : لا بأس به ، ووثقه الفسوى ، عبد الله بن رجاء ، كذا فى « اللسان » ^(١) فهو حسن الحديث على أصلنا الذى أصلناه فى المقدمة .

ظاهرة ، وقد مر فى أبواب الإحرام من حديث نافع عن ابن عمر : لا تنتقب المرأة المحرمة رواه البخارى ^(٢) موصولا ومعلقا ، وقال أبو على الحافظ : إن لا تنتقب المرأة من قول ابن عمر أدرج فى الخبر ، وقال صاحب « الإمام » : هذا يحتاج إلى دليل : « التلخيص » ^(٣) .

وأعلم أن حديث ابن عمر المرفوع بلفظ : « ليس على المرأة إحرام إلا فى وجهها » قد ذهبنا إليه ، وأوجبنا على المرأة كشف الوجه فى الإحرام ، وقوله الموقوف عليه أى : وإحرام الرجل فى رأسه ، حملناه على أن كشف الرأس للرجل أكد من كشف الوجه ، ولم نقل بجواز ستره له ؛ لما مر فى أبواب الإحرام عنه أنه قال : ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم ، وما روى عثمان وغيره رضى الله عنهم من تغطيتهم وجوههم فى يوم صائف محمول على العذر ، أو على التغطية بحائل ، قد علمت بما قرناه لك فى المتن أن الحديث ليس بضعيف مرفوع أيضا كما زعموا ، بل هو صالح للاحتجاج به ، قال ابن التركمانى فى « الجوهر النقى » : ذكر البيهقى حديثا فى سنده أيوب بن محمد أبو الجمل ، فقال : ضعيف عند أهل العلم بالحديث ، ضعفه ابن معين وغيره ، قلت : كيف يقول هذا؟ وبعض أهل العلم بالحديث وثقوه ، وفى نفس الإسناد توثيقه ، وقال أبو حاتم الرازى : لا بأس به ، وفى الضعفاء للذهبي : ضعفه ابن معين ، ووثقه غيره ، وفى الميزان : وثقه الفسوى اهـ .

السر فى كشف المرأة وجهها فى الإحرام :

هذا والسر فى كشف المرأة وجهها فى الإحرام أن الانتقاب وستر الوجه بالنقاب ونحوه

(١) لسان الميزان (ص ٤٨٧ ج ١) والميزان : (١ / ٢٩٢ / ١٠٩٧) . ضعفه ابن معين ، وقال أبو زرعة : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : لا بأس به . وقال العيلى : يهم فى بعض حديثه . وقال الدارقطنى : أيوب مجهول .

(٢) تقدم .

(٣) التلخيص مصدر سابق .



٢٨٢٠ - أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، قال : تدلى عليها من جلابيها ، ولا تضرب به ، قلت : وما لا تضرب به ؟ فأشار لى كما تجلبب المرأة ، ثم أشار ما على خدها من الجلاب ، فقال : لا تغطيه فتضرب به على

من أمارات العز والشرف ، ومن لوازم الحرائر من النساء فأمر بتركه فى الإحرام واختيار ما هو من أمارات الإماء والفتيات والخوادم ؛ ليحضر الناس كلهم على باب الله وعتبته وحضرته وهم فى صفة العبيد رجالهم ونساءهم . روى البيهقى ^(١) من طريق صفية بنت أبى عبيد قالت : خرجت أمة مختمرة متجلبة ، فقال عمر : من هذه المرأة ؟ فقليل : جارية بنى فلان ، فأرسل إلى حفصة فقال : ما حملك على أن تخمرى هذه المرأة تجلببها تشبهها بالمحصنات ، لا أحسبها إلا من المحصنات ، لا تشبهوا الإماء بالمحصنات ، ذكره الحافظ فى « التلخيص » ^(٢) وسكت عنه ، وفيه دليل على أن المرأة تستر وجهها فى غير حالة الإحرام ، ولعن الله طائفة قلدت فى أعناقها قلادة العبودية لأوربا ، حيث بذلوا جهدهم فى رفع الحجاب عن نساء المسلمين . وبدلوا نعمة الله عليهم ، واختاروا صفة العبيد وأماراتهم ، هذا ، ويجوز للمرأة أن تسدل على وجهها شيئا إذا مرت به الركبان وغيرهم من الرجال كما سيأتى .

قوله : « أخبرنا سعيد بن سالم إلخ » ، قلت : فيه تفسير لما رواه أبو داود ^(٣) وابن ماجه ^(٤) من طريق عائشة رضى الله عنها ، قالت : كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات ، فإذا حاذونا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها فإذا جاوزنا كشفنا . وأخرجه ابن خزيمة وقال : فى القلب من يزيد بن أبى زياد ، ولكن رد من وجه آخر من طريق فاطمة بنت المنذر ، عن أسماء بنت أبى بكر وهى جدتها نحوه ، وصححه الحاكم ، وروى ابن أبى خيثمة من طريق إسماعيل بن أبى خالد ، عن أمه ، قالت : كنا نرحل على أم المؤمنين يوم التروية فقلت لها : يا أم المؤمنين ! هنا امرأة تأبى أن تغطى

(١) السنن الكبرى : (٢٢٦/٢) .

(٢) التلخيص : (ص ١١١ ج ١) .

(٣) رواه فى : كتاب المناسك ، ٣٤ - باب فى المحرمة تغطى وجهها ، رقم : (١٨٣٣) .

(٤) رواه فى : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٢٣ - باب المحرمة تسدل الثوب على وجهها ، رقم : (٢٩٣٥) .

لا يبقى عليها ، ولكن تسدله على وجهها كما هو مسدولا ، ولا تقلبه ، لا تضرب به ، ولا تعطفه . رواه الإمام الشافعى فى « الأم » ^(١) ، وسعيد بن سالم القداح مختلف فيه حسن الحديث ، « تهذيب » ^(٢) .

وجهها وهى محرمة ، فرفعت عائشة خمارها من صدرها فغطت به وجهها ، كذا فى « التلخيص الحبير » ^(٣) فإن السدل والتغطية فيه محمول على ما كان مجافيا عن الوجه ، لا على ما يضرب به .

وما قاله العظيم الأبادى فى تعليقه على الدارقطنى : وظاهر الحديث يخالفه لأن الثوب المسدول لا يكاد يسلم من إصابة الوجه اهـ . فهو إذا لم تنكس المرأة رأسها عند السدل ، وأما إذا أنكست وسدلت فلا يصيب الثوب المسدول وجهها أصلا ، ومن شك فليجرب ، ومعلوم من عادة النساء إذا مرت بهن الركبان والأجانب أنهن ينكسن رؤوسهن حياء ، قال : فلو كان التجافى شرطا لبينه النبى ﷺ .

قلت : قد بينه بقوله : « لا تتقب المرأة المحرمة » ^(٤) فإن النقاب يكون ملاصقا لا مجافيا عادة ، وفسره ابن عباس رضى الله عنهما ، والصحابة أعرف الناس بمراد النبى ﷺ ، وبحقيقة أفعال أزواجه المطهرات رضى الله عنهن ، فقد صرح بأن المرأة إذا سدلت من رأسها على وجهها لا تضرب به ، ولكن تسدله كما هو مسدولا فافهم ، والله يتولى هداك وفى الحديث دلالة على أن المرأة منهيّة على إبداء وجهها للأجانب بلا ضرورة ، قاله فى : « فتح القدير » ^(٥) .

(١) الأم : (ص ١٢٧ ج ١) .

(٢) له ترجمة فى التهذيب : (٥٤ / ٣١ / ٤) .

(٣) التلخيص الحبير : (ص ٢٢٣ ج ١) .

(٤) تقدم .

(٥) فتح القدير : (٤٠٥ / ٢) .

باب لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية ولا ترمل ولا تسعى

ولا تستلم الحجر إلا أن تجد الموضع خاليا

٢٨٢١ - ثنا محمد بن مخلد ، نا على بن أشكاب ، نا إسحاق الأزرقى ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : ليس على النساء رمل بالبيت ، ولا بين الصفا والمروة ، أخرجه الدارقطنى^(١) ورجاله ثقات .

٢٨٢٢ - ثنا محمد بن مخلد ، نا العباس بن محمد ، نا أبو داود الحفرى ، نا سفيان الثورى ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : لا تصعد المرأة على الصفا والمروة ، ولا ترفع صوتها بالتلبية . رواه الدارقطنى^(٢) ورجاله ثقات .

باب لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية ولا ترمل ولا تسعى

ولا تستلم الحجر إلا أن تجد الموضع خاليا

قوله : « حدثنا محمد بن مخلد الأثرين إلخ » ، دلالتها على أجزاء الثلاثة الأول من الباب ظاهرة ، وأخرج الإمام الشافعى فى « مسنده »^(٣) : أخبرنا سعيد عن عبد الله بن عمر ، أنه قال : ليس على النساء سعى بالبيت ولا بين الصفا والمروة اهـ . وسنده حسن ، فإن عبد الله بن عمر المكبر وإن لم يكن كأخيه المصغر ولكنه حسن الحديث كما مر غير مرة .
فائدة :

أخرج الدارقطنى فى « سننه »^(٤) بطريق محمد بن الزبرقان ، عن موسى بن عبيدة ، أخبرنى عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، أنه كان يقول : من السنة تدلك المرأة بشيء من حناء عشية الإحرام (أى قبله) ، وتغلف رأسها بغسله ليس فيها طيب ، ولا تحرم عطلا ،

(١) سنن الدارقطنى : ح رقم (٢٦٤٠ ، ٢٦٤١) .

(٢) سنن الدارقطنى : (٢ / ٢٩٥) .

(٣) المسند : (ص ١٢٩) .

(٤) سنن الدارقطنى : (١ / ٢٨٧) .

٢٨٢٣ - أخبرنا سعيد بن سالم ، عن عمر بن سعيد بن أبى حسين ، عن منبوذ بن أبى سليمان ، عن أمه : أنها كانت عند عائشة زوج النبي ﷺ أم المؤمنين ، فدخلت

وفيه صالح بن مقاتل بن صالح عن أبيه ، ضعفهما البيهقي كما فى « اللسان » ^(١) وموسى ابن عبيد الربدى ، وهو واهى الحديث ، وقد أرسله الشافعى ولم يذكر ابن عمر ، كذا فى « التلخيص الحبير » . نعم أخرج الإمام الشافعى فى « مسنده » ^(٢) : أخبرنا سعيد بن جريج أنا الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة أنها قالت : كنت عند عائشة إذ جاءتها امرأة من نساء بنى عبد الدار يقال لها : تملك قالت لها : يا أم المؤمنين ! إن ابنتى فلانة حلفت لا تلبس حليها فى الموسم فقالت عائشة رضى الله عنها : قولى لها : إن أم المؤمنين تقسم عليك إلا لبست حليك كله اهـ . وسنده حسن ، فيحتمل أن تكون أم المؤمنين أقسمت عليها بذلك لكون السنة أن تلبس المرأة حليها فى الإحرام ولا تحرم عطلا ؛ أو لأن المرأة كانت قد حلفت بترك الحلى فى الموسم محتسبة ، ولا ثواب فيه شرعا ، فكان اعتقاد الثواب به بدعة ، والظاهر هو هذا ، والله تعالى أعلم .

فائدة :

عن ابن عمر ، قال : سمعت النبي ﷺ ينهى النساء فى الإحرام عن القفازين ، والنقاب ، وما مس الورك ، والزعفران ، من الثياب . رواه أحمد ^(٣) ، وأبو داود ^(٤) وزاد : ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب معصفرا ، أو خزا ، أو حليا ، أو سراويل ، أو قميصا ، أو خفا ، قال الشوكانى فى « النيل » ^(٥) : الزيادة التى ذكرها أبو داود أخرجها أيضا الحاكم ، والبيهقي .

(١) لسان الميزان (١٧٧/٣) والميزان (٣٠١/٢ / ٣٨٣٠) قال الدارقطنى : ليس بالقوى ، من شيوخ ابن قانع .

(٢) المسند : (ص ١١٩) .

(٣) رواه أحمد : (٢٢/٢ ، ٣٢) .

(٤) رواه فى : كتاب المناسك ، ٣٢ - باب ما يلبس المحرم ، رقم : (١٨٢٧) .

(٥) قوله : « قال الشوكانى فى النيل » سقط من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

عليها مولاة لها ، فقالت لها : يا أم المؤمنين ! طفت بالبيت سبعا ، واستلمت الركن

واحتج به الجمهور على جواز لبس المعصفر في الإحرام ، وقال مالك بكراهته ، ومنع منه أبو حنيفة ومحمد ، والجواب عن رواية أبي داد أن قوله : وتلبس بعد ذلك ما أحببت إلى آخره ، مدرج في الحديث من قول ابن عمر ، وليس هو مما سمعه من النبي ﷺ ، فإن الحديث رواه الستة^(١) ومالك^(٢) بدون هذه الزيادة ، وقد صرح أبو داود نفسه بأن هذا الحديث رواه عن ابن إسحاق عبدة ومحمد بن سلمة إلى قوله : وما مس الورس والزعران من الثياب ، ولم يذكر ما بعده « عون المعبود »^(٣) . وإنما تفرد به إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق ، وإبراهيم بن سعد وإن كان حجة في نفسه ولكن الزيادة التي تفرد بها عن ابن إسحاق لا يحتج بها مالم يتابع ابن إسحاق عليها ، فقد عرفت تصريح الحافظ في « الدراية » بأن ابن إسحاق لا يحتج بما انفرد به من الأحكام اهـ . وكيف يمكن أن يكون ابن عمر سمع إباجة الخف للنساء من النبي ﷺ ، ثم يمنعهن من لبسه ؟ حتى حدثته صفية بنت أبي عبيد : أن عائشة رضی الله عنها حدثتها : أن رسول الله ﷺ كان قد رخص للنساء في الخفين ، فترك ذلك . رواه أبو داود^(٤) بطريق إسحاق مع « العون »^(٥) .

فتعارضت روايات ابن إسحاق عن ابن عمر فيما أن يقال : بأنها تساقطت ، أو يجمع بما قلنا : أن قوله في طريق إبراهيم بن سعد : ثم لتلبس بعد ذلك ما أحببت إلخ ليس مما سمعه ابن عمر من النبي ﷺ ، بل هو مدرج في الحديث من قوله . قال ابن التركماني في « الجوهر النقي » : ابن إسحاق متكلم فيه ، وقد اختلف عليه فيه ، كما حكاه البيهقي عن أبي داود وفي « التمهيد » : رواه أبو قرّة موسى بن طارق ، عن موسى بن عقبة ، عن

(١) رواه البخارى فى : (الصيد باب : ١٣) والترمذى فى (الحج باب ١٨ رقم ٨٣٣) ورواه مسلم فى (الحج ، رقم ١ ، ٢ ، ٣) والنسائى فى (المناسك باب ٣٣ ، ٣٩) .

(٢) رواه مالك فى : (الحج ، ح ١٥) .

(٣) عون المعبود : (ص ١٠٣ ج ٢) .

(٤) رواه فى : المناسك ، ٣٢ - باب ما يلى المحرم ، رقم : (١٨٣١) .

(٥) العون : (ص ١٠٤ ج ٢) .



مرتين أو ثلاثاً ، فقالت لها عائشة : لا أجرك الله ، تدافعين الرجال ، ألا كبرت ومررت ؟ . رواه الإمام الشافعى فى « مسنده » ^(١) ، وسنده حسن ، ومنبوذ بن أبى سليمان وثقه ابن معين ، وذكره ابن حبان فى الثقات . « تهذيب » .

نافع موقوفا على ابن عمر . وفى « الموطأ » ^(٢) : مالك عن نافع : أن ابن عمر كان يقول : لا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين ، ولم يذكر ما بعده ، فقد رواه مالك موقوفا وهو أجل من ابن إسحاق بلا شك ، وقد شهد له رواية موسى بن طارق ، ولم يذكر مالك فى روايته : وتلبس بعد ذلك ما أحببت ، وكيف يسمع ابن عمر من النبى ﷺ إباحة الخف للنساء ثم يأمرهن بقطعه حتى حدثته صفية الحديث .

فإن قيل : سلمنا أن الزيادة مدرجة فى الحديث من قول ابن عمر ، فجاز لبس المعصفر للمحرمة بقول الصحابى ، وهو حجة عندكم ، قلنا : نعم ! ولكن أقوال الصحابة فى الباب مختلفة فذهب جابر وابن عمر إلى الجواز ، أخرج الشافعى فى « مسنده » ^(٣) : أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبى الزبير عن جابر رضى الله عنه ، أنه سمعه يقول : لا تلبس المرأة ثياب الطيب وتلبس الثياب المعصفر ، ولا أرى المعصفر طيبا . وسنده حسن .

وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أنه نهى عن ذلك ، أخرج محمد فى « الموطأ » ^(٤) بطريق مالك ، عن نافع ، عن أسلم مولى عمر ، أنه سمع أسلم يحدث عبد الله بن عمر : أن عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله ثوبا مصبوغا وهو محرم ، فقال عمر : ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة ؟ قال : يا أمير المؤمنين ! إنما هو من مدر ، قال : إنكم أيها الرهط أئمة يقتدى بكم الناس ، ولو أن رجلا جاهلا رأى هذا الثوب لقال : إن طلحة كان يلبس الثياب المصبغة فى الإحرام اهـ . وفيه دليل على نهيه عن لون المدر لإبهامه جواز المعصفر ، لا لإبهامه جواز المورس والمزعر ، فإن لون كل منهما أصفر ،

(١) المسند : (ص ١٢٧) .

(٢) رواه فى : ٢٠ - كتاب الحج ، ٦ - باب تخمير المحرم وجهه ، رقم : (١٥) .

(٣) المسند : (ص ١١٨) .

(٤) رواه فى : ٢٠ - كتاب الحج ، ٤ - باب لبس الثياب المصبغة فى الإحرام ، رقم : (١٠) .



.....

فيبعد من رؤيته لون المدر توهم جوارهما فافهم .

وفى « الجوهر النقى » : قال فى « المحلى » : رويانا عن عمر المتع من المعصفر جملة وللمحرم خاصة أيضا عن عائشة . وروى أبو داود ^(١) بسند صحيح عن النبى ﷺ ، قال : « المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب » ، الحديث ، وفيه دليل على أن المعصفر طيب ، ولذلك نهيت عن المعصفر ؛ إذ لو كان النهى لكونه زينة لنهيت عن ثوب العصب ؛ لأنه فى الزينة فوق المعصفر ، كذا قال الطحاوى ، والعصب برود اليمن ، يعصب غزلها أى تطوى ، ثم تصنع مصبوغا ، ثم تنسج وفى « الصحيحين » : أنه عليه السلام استثنى من المتع ثوب العصب ، والشافعية خالفت هذا الحديث ، قال النووى : الأصح عندنا تحريم العصب مطلقا ، والحديث حجة لمن أجازاه .

ويمكن أن يقال بالفرق بين عصفور وعصفر ، فمنها ما له رائحة طيبة كعصفور بلادنا ، ومنها ما ليس له رائحة . فما كان له رائحة طيبة لا يجوز للمحرم لبس ما صبغ منه اتفاقا ، للإجماع على حرمة استعمال الطيب فى الإحرام ، وما ليس له رائحة أصلا يجوز المصبوغ منه بلا خلاف فالنزاع لفظى لا حقيقى ، فافهم .

فائدة :

يستحب للمرأة الطواف ليلا ؛ لأنه أستر لها ، وأقل للزحام ، فيمكنها أن تدنو من البيت ، وتستلم الحجر ، وقد روى حنبل بإسناده عن أبى الزبير عن عائشة : أنها كانت تطوف بعد العشاء أسبوعا أو أسبوعين ، وترسل إلى أهل المجلس فى المسجد : ارتفعكم إلى أهليكم ، فإن لهم عليكم حقا . وعن محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة : أنها أرسلت إلى أصحاب المصابيح أن يطفئوها فأطفئوها فطففت معها فى ستر أو حجاب ، فكانت كلما فرغت من أسبوع استلمت الركن الأسود ، وتعوذت بين الركن والباب ، حتى إذا فرغت من ثلاثة أسابيع ذهبت إلى دير سقاية رمزم مما يلى الناس فصلت ست ركعات

(١) رواه أبو داود فى : (الطلاق باب " ٤٦ ") والنسائى فى (الطلاق باب " ٦٤ ") وأحمد فى

« المسند » (٣٠٢ / ٦) .



باب تقصر المرأة من شعر رأسها ولا يجوز لها الخلق

٢٨٢٤ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس على النساء الخلق ، إنما على النساء التقصير » . رواه أبو داود ^(١) ، والدارقطنى ^(٢) ، والطبرانى ^(٣) ، وقد قوى إسناده البخارى فى « التاريخ » ^(٤) ، وأبو حاتم فى « العلى » ^(٥) ، وحسنه الحافظ فى « نيل الأوطار » ^(٦) .

٢٨٢٥ - عن على رضى الله عنه : نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها ، زاد رزين : فى الحج والعمرة ، وقال : « إنما عليها التقصير » . « جمع الفوائد » ^(٧) ، أخرجه

كلما ركعت ركعتين انحرفت إلى النساء فكلمتن ، تفصل بذلك صلاتها حتى فرغت . كذا فى « المغنى » ^(٨) لابن قدامة ، وقد كانت والله فقيهة صديقة بنت صديق رضى الله عنهما .

باب تقصر المرأة من شعر رأسها ولا يجوز لها الخلق

قوله : « عن ابن عباس » وقوله : « عن على إلخ » ، دلالتهم على معنى الباب ظاهرة ، وقد تقدمت الأحاديث فى باب وجوب الخلق وكونه نسكا فليراجع ، وأخرج الدارقطنى بطريق هريم ، عن ليث (هو ابن أبى سليم) . عن نافع عن ابن عمر ، قال فى المحرمة : تأخذ من شعرها مثل السبابة . وليث فيه مقال ، ولعل المراد بالسبابة أنملتها . كما تقدم فى الباب المذكور ، وأما ما رواه بن حبان فى « صحيحه » ^(٩) من حديث يزيد بن الأصم : أن ميمونة (أم المؤمنين رضى الله عنها) كانت حلقت رأسها فى الحج ، فكان

(١-٣) رواه أبو داود (١٩٨٥) والدارقطنى (٢٧١/٢) والطبرانى (٢٥٠ / ١٢) والصحيحة (٦٠٥) .

(٤) التاريخ الكبير : (ص ٤٦ ج ٦) .

(٥) العلى : (٨٣٤) .

(٦) نيل الأوطار : (٧٠ / ٥ ، ح رقم ٤) .

(٧) جمع الفوائد : (ص ١٨٦ ج ١) .

(٨) المغنى : (ص ٣١١ ج ٣) .

(٩) تقدم .

الترمذى^(١) ، والنسائي^(٢) ، ورواه موثقون إلا أنه اختلف فى وصله وإرساله . « دراية »^(٣) .

باب من قلد بدنته وساقها فقد أحرم

ومن بعث بها ولم يسقها لم يصبر محرما ما لم يلب

٢٨٢٦ - حدثنا ابن نمير ، ثنا عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : من قلد فقد أحرم . رواه ابن أبى شيبة فى « مصنفه » ، « فتح القدير »^(٤) .

٢٨٢٧ - حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن حبيب بن أبى ثابت ، عن ابن عباس ، قال :

رأسها مجعما . كما فى « الدراية »^(٥) ، و « نصب الراية »^(٦) فعل تقدير صحته محمول على العذر ، فلعلها كانت تشتكى والله أعلم .

باب من قلد بدنته وساقها فقد أحرم

ومن بعث بها ولم يسقها لم يصبر محرما ما لم يلب

قوله : « حدثنا ابن نمير إلخ » ، وقوله : « حدثنا وكيع إلخ » ، قلت : ليس فى الأثرين ما يدل على كون الإحرام مقيدا بسوق الهدى بعد تقليدها ، ولكن قد ثبت بحديث عائشة رضى الله عنها ، وسيأتى أن التقليد مع عدم السوق وعدم التوجه معها لا يوجب الإحرام ، فقيدنا أثرى ابن عمر وابن عباس به حملا لها على ما إذا كان متوجها ، جمعا بين الأدلة ، كما قاله المحقق فى « الفتح » .

ويعكر عليه ما رواه ابن أبى شيبة^(٧) عن ابن علية ، عن أيوب ، وابن المنذر من طريق ابن جريج كلاهما عن نافع : أن ابن عمر كان إذا بعث بالهدى يمسك عما يمسك عنه

(١) [ضعيف] . رواه النسائي (٢٧٦/٢) والترمذى (٩١٤ ، ٩١٥) ، انظر الضعيفة : (٦٧٨) .

(٢) الدراية : (ص ٢٠٢) .

(٣) فتح القدير : (٤٠٥/٢) .

(٤) الدراية : (٢٠٢) .

(٥) نصب الراية : (ص ٥١٦ ج ١) .

(٦) قوله : « ما رواه ابن أبى شيبة » سقط من « الاصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

من قلد أو جلل أو أشعر فقد أحرم . أخرجه ابن أبي شيبه ، " فتح القدير " ^(١) وسنده صحيح .

المحرم ، إلا أنه لا يلبي وروى مالك في « الموطأ » ^(٢) عن يحيى بن سعيد . عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير : أنه رأى رجلا متجردا بالعريق ، فسأل عنه ؟ فقالوا : إنه أمر بهديه أن يقلد ، قال ربيعة : فلقيت عبد الله بن الزبير فذكرت له ذلك ، فقال : بدعة ورب الكعبة ، ورواه ابن أبي شيبه عن الثقفى . عن يحيى بن سعيد : أخبرني محمد بن إبراهيم : أن ربيعة أخبره أنه رأى ابن عباس ^(٣) وهو أمير على البصرة في زمان على متجردا على منبر البصرة فذكره ، فعرف بهذا اسم المبهم في رواية مالك « فتح الباري » ^(٤) وفيه دلالة على أن ابن عمر وابن عباس كانا يريان التقليد يوجب الإحرام مطلقا ، لم يكن ذلك مقيدا عندهم بسوق الهدى والتوجه معها ، فتقيد قولهما بذلك من تأويل القول بما لا يرضى قائله .

ويمكن أن يقال : إن ابن عمر وابن عباس لم يقولوا بصيرورة الرجل محرما حقيقة بإرسال الهدى وهو مقيم ، وغاية ما ثبت عنهما فعلا أنهما استحبا له التشبه بالمحرمين دليل ذلك ما أخرجه الطحاوى : حدثنا محمد بن خزيمة ، ثنا حجاج ، ثنا حماد ، عن أيوب ، عن أبي العالية . قالت : سألت ابن عمر عن الرجل يبعث بهديه أيمسك عن النساء ؟ فقال ابن عمر : ما علمنا المحرم يحل حتى يطوف بالبيت ، فمعنى هذا أن المحرم الذى يحرم عليه النساء هو الذى يحل من ذلك بالطواف بالبيت ، وهذا لا طواف عليه ، فلا معنى لاجتنابه ذلك ، وهذا خلاف ما قد رويناه عن ابن عمر في أول الباب اهـ .

فلا بد للجمع بين الروايتين عنه مما قلنا : إنه كان لا يقول بأن من بعث هديه وهو مقيم يجب عليه الإمساك عما يمسك عنه المحرم ، وإنما استحب له التشبه بالمحرمين ، ولعل دليل

(١) فتح القدير : (٢ / ٤٠٦) .

(٢) رواه فى : ٢٠ - كتاب الحج ، ١٥ - باب مما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدى ، رقم : (٥٣) .

(٣) قوله : « رأى ابن عباس » سقط من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

(٤) فتح الباري : (ص ٤٣٦ ج ٣) .



استجاب هذا التشبه عنده ما رواه مسلم^(١) عن أم سلمة رضى الله عنها ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا دخل العشر وأراد بعضكم أن يضحى فلا يمس من شعره وبشره شيئا »^(٢) . وفى رواية : « فلا يأخذن شعرا ، ولا يقلمن ظفرا » ، وفى رواية^(٣) : « من رأى هلال ذى الحجة وأراد أن يضحى فلا يأخذ من شعره وأظفاره » . « مشكاة »^(٤) فلما استحب لمن أراد الأضحية ذلك ، فمن بعث بهديه إلى الحرم أولى أن يستحب له التشبه بالمحرمين .

وهذا هو محمل ما روى عن ابن عباس : أنه تجرد بالعراق لما بعث بهديه ، وهو محمل ما روى عنه أنه عرف بالبصرة ، قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن التعريف فى الأمصار يجتمعون فى المساجد يوم عرفة ، قال : أرجو أن لا يكون به بأس ، قد فعله غير واحد وروى الأثرم عن الحسن ، قال : أول من عرف بالبصرة ابن عباس وقال أحمد : أول من فعله ابن عباس وعمرو بن حريث ، قال أحمد : لا بأس به ، إنما هو دعاء وذكر الله ، فقليل له : تفعله أنت ؟ قال : أما أنا فلا ، وروى عن يحيى بن معين : أنه حضر مع الناس عشية عرفة ، قال ابن قدامة فى « المغنى »^(٥) هذا هو محمل ما ثبت عنهما فعلا ، وأما قولهما وهو مذكور فى المتن ، فيدل على كون الرجل محرما بعث الهدى وإرساله . وحمله على معنى التشبه بعيد ، فحملناه على ما إذا بعث بهديه وساقها وتوجه معها ، ولم

(١) رواه فى : ٣٥ - كتاب الأضاحى ، ٧ - باب نهى من دخل عليه عشر ذى الحجة ، رقم : (٤٠)

(٢) المصدر السابق لمسلم ، رقم : " ٣٩ " .

قوله : « فلا يمس من شعره وبشره شيئا » قال الإمام النووى : قال أصحابنا : المراد بالنهاى عند أخذ الظفر والشعر ، النهى عن إزالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره . والمنع من إزالة الشعر بحلق أو تقصير أو تنف أو إحراق ، أو أخذه بنورة أو غير ذلك ، وسواء شعر الإبط والشارب والعانة والرأس وغير ذلك من شعور بدنه ، قال أصحابنا : والحكمة فى النهى أن يبقى كامل الأجزاء ليعتق من النار .

(٣) المصدر السابق لمسلم ، رقم : (" ٤١ " وفيه « فليمسك » مكان « فلا يأخذ ») .

(٤) المشكاة : (١٠٤) .

(٥) المغنى : (٢ / ٢٥٩) .



يثبت عنهما قولاً ما يخالف هذا الحمل ، وكل ما ثبت عنهما مما يخالفه إنما هو مجرد فعل يحتمل الوجوه ، وقد تأيد ما ذكرناه في تفسير قولهما بالقياس الصحيح ؛ لأن سوق الهدى في معنى التلبية في إظهار الإجابة ؛ لأنه لا يفعله إلا من يريد الحج أو العمرة ، وإظهار الإجابة قد يكون بالفعل ، كما يكون بالقول ، فيصير به محرماً لاتصال النية بفعل هو من خصائص الإحرام ، قاله صاحب « الهداية » مع « الفتح » .

وقال صاحب « الكفاية » : وكانت الصحابة مختلفين في هذه المسألة على ثلاثة أقوال : فمنهم من قال إذا قلدها صار محرماً ، ومنهم من قال إذ أدركها وساقها صار محرماً ، فأخذنا بالمتيقن ، وقلنا : إذا أدركها وساقها صار محرماً لاتفاق الصحابة في هذه الحالة اهـ . مع « الفتح » قلت : وقد أخذ صاحب « الكفاية » اختلاف الصحابة على ثلاثة أقوال عن شمس الأئمة في « مبسوطه » ، فلعله يستند في ذلك إلى دليل .

وقال الجصاص في « أحكام القرآن » له : وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ^(١) قد تضمن إحراماً متقدماً ؛ لأن الإحلال لا يكون إلا بعد الإحرام ، وهذا يدل على أن قوله : ﴿ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ ^(٢) قد اقتضى كون من فعل ذلك محرماً ، فيدل على أن سوق الهدى وتقليده يوجب الإحرام ، ويدل قوله : ﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ ^(٣) على أنه غير جائز لأحد دخول مكة إلا بالإحرام ؛ إذ كان قوله : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ^(٤) قد تضمن أن يكون من أم البيت فعليه إحرام يحل منه ، ويحل له الاصطياد بعده اهـ .

وفيه أن قوله تعالى ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ^(٥) راجع إلى قوله : ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾

(١) سورة المائدة آية : ٢ .

(٢) الآية السابقة .

(٣) الآية السابقة .

(٤) نفس الآية .

(٥) سورة المائدة - آية : ٢ .

٢٨٢٨ - عن عمرة بنت عبد الرحمن : أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة رضى الله عنها : أن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال : من أهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه ، قالت عمرة : فقالت عائشة رضى الله عنها : ليس كما قال ابن عباس رضى الله عنهما : أنا فتلت قلائد هدى رسول الله ﷺ بيدي ، ثم قلدها رسول الله ﷺ بيديه ، ثم بعث بها مع أبى ، فلم يحرم على رسول الله ﷺ

وَأَنْتُمْ حُرْمٌ^(١) فقد كان سبحانه حرم الصيد فى حال الإحرام ثم أباحه بعد الإحلال ، وهو زيادة بيان ؛ لأن رابطة التحريم بالإحرام يدل على أنه إذا زال الإحرام زال التحريم ، لكن يجوز أن يبقى التحريم لعلة أخرى ، فبين الله سبحانه وتعالى عدم العلة بما صرح به من الإباحة ، فكان نصا فى موضع الاستثناء فليس قوله : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾^(٢) بمضمن إحراما حتى يدل على أن سوق الهدى وتقليده يوجب الإحرام ؛ لأن الإحرام مذكور فى قوله : ﴿ غَيْرِ مُحِلِّى الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ اللهم أن يقال : إن قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ ﴾^(٣) الآية ، بيان لأحكام الإحرام الذى دل عليه قوله : ﴿ غَيْرِ مُحِلِّى الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾^(٤) يؤيده ما أخرجه ابن جرير الطبرى رحمه الله تعالى فى تفسيره : حدثنى محمد بن سعد ، ثنى أبى ، ثنى عمى ، ثنى أبى عن أبيه ، عن ابن عباس .

قوله : « ولا القلائد » : مقلدات الهدى ، وإذا قلد الرجل هديه فقد أحرم اهـ .
قوله : « عن عمرة إلخ » وقوله : « عن عائشة إلخ » ، قلت : دلالتهما على الجزء الثانى من الباب ظاهرة ، وجاء عن الزهرى ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس ، ففى نسخة أبى اليمان عن شعيب عنه ، وأخرجه البيهقى^(٥) من طريقه قال : أول من كشف العمى عن الناس ، وبين لهم السنة فى ذلك عائشة رضى الله عنها ، فذكر

(١) سورة المائدة آية : ١ .

(٢) سورة المائدة آية : ٢ .

(٣) سورة المائدة آية : ٢ .

(٤) سورة المائدة آية : ١ .

(٥) السنن الكبرى : (٥ / ٢٣٤) .



شيء أحله الله حتى نحر الهدى أخرجه البخارى ^(١) ومسلم ^(٢) ، « زيلعى » ^(٣) .

٢٨٢٩ - عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يهدى من المدينة فأقتل قلائد هديه ، ثم لا يجنب مما يجنب المحرم . رواه الجماعة ^(٤) ، « نيل الأوطار » ^(٥) .

الحديث عن عروة وعمره عنها ، قال : فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به ، وتركوا فتوى ابن عباس ، وذهب جماعة من فقهاء الفتوى إلى أن من أراد النسك صار بمجرد تقليده الهدى محرما ، حكاه ابن المنذر عن الثورى ، وأحمد ، وإسحاق قال : وقال أصحاب الرأى : من ساق الهدى وأم البيت ثم قلد وجب عليه الإحرام قال : وقال الجمهور : لا يصير بتقليد الهدى محرما ، ولا يجب عليه شيء ونقل الخطابى عن أصحاب الرأى ، مثل قول ابن عباس ، وهو خطأ عليهم فالطحاوى أعلم به منهم ، قاله الحافظ فى « الفتح » .

قلت : ومذهب الحنفية فى ذلك ما ذكره محمد فى « الموطأ » ^(٦) حيث قال فى باب من أهدى هديا وهو مقيم ، وذكر فيه حديث عمرة عن عائشة ما نصه : قال محمد : وبه نأخذ ، وإنما يحرم على الذى يتوجه مع هديه يريد مكة وقد ساق بدنة وقلدها ، فهذا يكون محرما حين يتوجه مع بدنته المقلده ، فأما إذا كان مقيما فى أهله لم يكن محرما ، ولم يحرم عليه شيء حل له ، وهو قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى اهـ .

قلت : واحتج أحمد ، وإسحاق ، والثورى رحمهم الله بإطلاق ما رويانا عن ابن عمر

(١ ، ٢) رواه البخارى فى (الحج باب : ١٠٧ ، ١١٠ ، والأصاحى باب : ١٥) ومسلم فى (الحج : ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٧٠) وأبو داود فى (المناسك باب : ١٦) (الترمذى فى (الحج باب : ٧٠) والنسائى فى (المناسك باب : ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٢) وابن ماجه فى (المناسك باب : ٩٤) والدارمى فى (المناسك باب : ٨٦) وأحمد فى (المسند : ٦) / ٣٥ ، ٣٦ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩١ ، ١٠٢ ، ١٢٧ ، ١٧٤) .

(٣) نصب الرأية : (ص ٥١٧ ج ١) .

(٤) انظر الحاشية رقم : (١ ، ٢) السابقة .

(٥) النيل : (١٠٦/٥ ، ح رقم : ١) .

(٦) الموطأ : (ص ١٣٨ - ١٣٩ ، تحت الحديث رقم : ٣٩٨) .



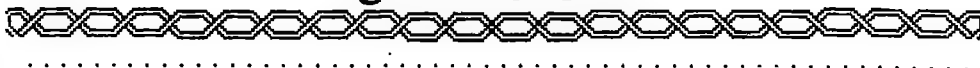
وابن عباس رضى الله عنهم ، وبما رواه الطحاوى^(١) وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه ، قال : كنت جالسا عند النبي ﷺ ، فقد قميصه من جيبه حتى أخرجه من رجله ، وقال : « إني أمرت بيدنى التى بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا ، فلبست قميصى ونسيت ، فلم أكن لأخرج قميصى من رأسى » . الحديث ، وهذا لا حجة فيه لضعف إسناده ، قاله الحافظ فى « الفتح » وفيه أنه قال فى « مجمع الزوائد »^(٢) بعد أن ذكره : رجال أحمد ثقات ، ذكره من طريق أخرى وقال : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ، وإنما قال هكذا لأن أحمد رواه عن عبد الرحمن بن عطاء : أنه سمع ابنى جابر يحدثان عن أبيهما فذكره ، وعبد الرحمن وثقه النسائى وقواه أبو حاتم ، وقال البخارى : فيه نظر ، وبهذا يرد على المقلبى حيث قال : إن هذا الحديث أخرجه ابن النجار ، وغالب أحاديثه الضعف ، والظاهر أنه لا أصل لهذا الحديث انتهى . قاله الشوكانى فى « النيل » .

قلت : عبد الرحمن بن عطاء هذا هو ابن أبى ليبة ، كما صرح به الطحاوى ، وليس هو من رجال الصحيح كما زعمه الهيثمى ، بل هو من رجال أبى داود والترمذى كما يظهر من « تهذيب التهذيب »^(٣) مختلف فيه ، ضعفه البخارى ، والحاكم أبو أحمد ، وابن عبد البر وغيرهم ، ووثقه النسائى ، وابن حبان ، وقال أبو حاتم : شيخ يحول من كتاب الضعفاء وهذا توثيق لين كما لا يخفى ، وغاية ما يقال فى حديثه : إنه حسن كما قاله العينى فى « العمدة » . وهو لا يقاوم حديث عائشة ، فإن الطحاوى أخرجه من ثمانية عشر طريقا ، ثم قال : فقد تواترت هذه الآثار عن عائشة بما ذكرناه بما لم يتواتر عن غيرها ، بما يخالف ذلك ، فإن كان هذا يؤخذ من طريق صححه الأسانيد فإن إسناده حديث عائشة هذا إسناده صحيح ، لا تنارع بين أهل العلم فيه ، وليس حديث جابر بن عبد الله كذلك ؛ لأن ما رواه دون من روى حديث عائشة ، وإن كان ذلك يؤخذ من طريق ظهور

(١) شرح معانى الآثار : (٢ / ٢٦٣) .

(٢) المجمع (٣ / ٢٢٧) وأحمد فى « مسنده » (٣ / ٤٠٠) والتمهيد (٢ / ٢٦٣) .

(٣) التهذيب : (٦ / ٢٠٩ ، ٤٧٠) ، وهو عبد الرحمن بن عطاء القرشى ، مولاهم أبو محمد ابن بنت أبى ليبة الذراع ، المدنى صاحب الشارعة .



الشيء وتواتر الرواية به ، فإن حديث عائشة أيضا أولى ؛ لأن ذلك موجود فيه ومعدوم من حديث جابر ، وإن كان ذلك يؤخذ من طريق النظر ، فلإنا قد رأينا الذين يذهبون إلى حديث جابر يقولون إن الحرمة التي تجب على باعث الهدى بتقليده إياه وإشعاره ، فيحل عنه إذ حل الناس بغير فعل يفعله ، فأردنا أن ننظر في الإحرام المتفق عليه هل هو كذلك أم لا ؟ فرأينا الرجل إذا أحرم بحج أو عمرة فقد صار محرما إحراما متفقا عليه ، ورأيناه غير خارج من ذلك الإحرام إلا بأفعال يفعلها ، فيحل بها منه ولا يحل بغيرها اهـ . مختصرا .

قلت : وقد أشارت عائشة رضى الله عنها إلى هذا النظر أيضا ، حيث قالت في رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها عند الطحاوى ، ولا نعلم المحرم يحله إلا الطواف بالبيت ، وهو عند النسائي ^(١) أيضا وفي رواية يحيى بن سعيد : حدثنا محدث ، عن عائشة وقيل لها : إن زيادا إذا بعث بالهدى أمسك عما يمسك عنه المحرم حتى ينحر هديه ، فقالت عائشة : أوله كعبة يطوف بها ؟ ذكره الحافظ في « الفتح » تعنى أنه كيف يحل بنحر هديه ولم يفعل ما يحل به المحرم من إحرامه فافهم .

وقد روى النسائي ^(٢) في « سنته » : أخبرنا قتيبة ، ثنا ليث ، عن أبى الزبير ، عن جابر : أنهم كانوا إذا كانوا حاضرين مع رسول الله ﷺ بالمدينة بعث بالهدى ، فمن شاء أحرم ، ومن شاء ترك اهـ . وهذا سند صحيح ، وفيه دلالة على أن الذى يبعث بالهدى مخير بين أن يصير محرما وبين أن يبقى حلالا ، وهذا يؤيد ما قلنا أولا : إن الذين قالوا بأن من أرسل الهدى وأقام فقد أحرم ، لم يريدوا به حقيقة الإحرام ، ولا أنه يحرم على المحرم ، بل استحبوا له التشبه بالمحرمين ، كما ورد الأمر بمثل هذا التشبه لمن أراد أن يضحى كما تقدم والله أعلم . وحجة الجمهور حديث عائشة رضى الله عنها ، ولا حجة

(١) قوله : « وهو عند النسائي » سقط من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

(٢) رواه فى : ٢٤ - كتاب المناسك ، ٧١ - باب هل يحرم إذا قلد (١٧٤ / ٥) .

قوله : « بعث بالهدى » أى بعث أحدهم بالهدى والحديث يدل على أن الذى يبعث بالهدى مخير بين أن يصير محرما وبين أن يبقى حلالا .

٢٨٣٠ - عن ابن عمر رضى الله عنهما عن حفصة أنها قالت : يا رسول الله ! ما شأن الناس حلوا بعمرة . ولم تحلل أنت من عمرتك ؟ قال : « إنى لبدت رأسى وقلدت هدى فلا أحل حتى أنحر » رواه البخارى ^(١) ، « فتح البارى » ^(٢) .

٢٨٣١ - أخبرنا سفيان ، حدثنا ابن طاوس ، وإبراهيم بن ميسرة ، وهشام بن حجير ، سمعوا طاوسا يقول : فذكر الحديث ، إلى أن قال : فأمر أصحابه من كان منهم أهل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة ، وقال : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ، ولكنى لبدت رأسى ، وسقت هدى ، فليس لى محل دون محل هدى » الحديث ، أخرجه الشافعى رحمه الله فى « الأم » ^(٣) وهو مرسل حسن .

لهم فيه فإنها إنما نطقت بحكم من قلد الهدى وأقام ، وسكتت عن حكم من قلدها وساقها وأم بها البيت الحرام ، فلا يصح الاستدلال بحديثها ، على رد ما ذهب الحنفية إليه ، فإنهم أول القائلين بحديث عائشة هذا رضى الله عنها ، كما لا يخفى .

قوله : « عن ابن عمر » وقوله : « أخبرنا سفيان إلخ » ، قلت : قد تواترت الأخبار بأنه ﷺ أمر من أهل بالحج من أصحابه ، ولم يسق هديا بأن يجعله عمرة ، ويحل بطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ، ومن أهل بالحج وساق الهدى أن لا يحل حتى يبلغ الهدى محله ، ولما شق ذلك على أصحابه قال : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى » . وفى لفظ لمسلم ^(٤) : « ولو أنى استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى معى حتى اشتريه ثم أحل كما حلوا » . وفى لفظ له : قال : « أيها الناس ! احلوا ، فلولاً

(١) رواه البخارى فى (الحج ، رقم " ١٦٩٧ ") ومسلم (٩٠٢ ، ٩٠٣) والنسائى (١٣٦/٥) ، (١٧٢) وأبو داود (١٨٠٦) والموطأ (٣٩٤) وابن ماجه (٣٠٤٦) .

(٢) فتح البارى : (٣٦٠ / ١٠) .

(٣) رواه الشافعى فى (الأم ، ١٠٩/٢) والمسند أيضا (١١١) والنسائى فى (الحج ، باب إباحه فسح الحج بالعمرة) .

(٤) رواه مسلم فى (الحج باب " ١٩ " رقم " ١٣٠ ") وأبو داود (١٧٨٩) وابن ماجه (٣٠٧٤)



الهدى الذى معنى فعلت كما فعلتم» ^(١) وفى لفظ له : قالوا : كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج ؟ قال : « افعلوا ما أمركم به ، فإنى لولا أنى سقت الهدى لفعلت مثل الذى أمرتكم به » . وفى لفظ : « ولكنى لبدت رأسى وسقت هدى ، فليس لى محل دون محل هدى » . رواه الشافعى كما فى المتن .

وفى كل ذلك دليل على أن سوق الهدى أبلغ فى عقد الإحرام وشدة من التلبية ، وأشد تأثيرا منهما فى إلزام الحرمة على المحرم ؛ لكونه ﷺ أمر بفسخ الحج إلى العمرة من لى بالحج ، ولم يأمر بذلك من ساق الهدى ، واعتذر إلى أصحابه فى كونه لم يحل كما حلوا لسوق الهدى أيضا وفيه حجة للحنفية ظاهرة فى قولهم : إن من قلد الهدى وساقها فقد أحرم لى أو لم يلب ، فإن سوق الهدى أبلغ فى الإحرام من التلبية بدلالات الأحاديث فافهم ، فإن ذلك من المواهب ، وظنى أن ذلك مما قد تفردت به لتأييد قول الحنفية فى هذا الباب ، والعلم لله العليم الوهاب .

ثم راجعت « أحكام القرآن » للجصاص ، فوجدته قد سبقنى إليه ، والحمد لله على الموافقة للأجلة الفقهاء قال : وقال أصحابنا : إذا قلد بدنة وساقها وهو يريد الإحرام فقد أحرم ، وقد روى ابن جابر عن أبيهما عن النبى ﷺ : « أن من قلد بدنة فقد أحرم » ^(٢) واختلف السلف فى ذلك ، فقال ابن عمر : إذا قلد بدنته فقد أحرم ، وكذلك روى عن على ، وقيس بن سعد ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وطاوس ، ومجاهد ، وعطاء ، والشعبى ، وابن سيرين ، وجابر بن زيد ، وسعيد بن جبير ، وإبراهيم ، وهذا على أنه قلدها وساقها وهو يريد الإحرام ؛ لأنه لا خلاف أنه إذا لم يرد الإحرام لا يكون محرما . قد روى عن النبى ﷺ أنه قال : « إنى قلدت الهدى فلا أحل إلى يوم النحر » ^(٣) فأخبر أن تقليد الهدى وسوقه كان المانع له من الإحلال ، فدل على أن لذلك تأثيرا فى الإحرام ، وأنه

(١) المصدر السابق .

(٢) نصب الراية : (٩٧/٣) .

(٣) رواه أحمد : (٢/١٢٤ ، ٦/٢٨٣) .



باب أن البدنة من الإبل والبقر وأن تقليدها أفضل من إشعارها

والإشعار حسن وتقليد الغنم ليس بإحرام ما لم يلب

٢٨٣٢ - عن جابر ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر ، كل سبعة منا في بدنة . متفق عليه ^(١) ، وفي لفظ : قال لنا رسول الله ﷺ : « اشتركوا في الإبل والبقر كل سبعة في بدنة » . رواه البرقاني على شرط الصحيحين . وفي رواية :

قائم مقام التلبية في باب الدخول فيه ، كما كان له تأثير في منع الإحلال اهـ . قلت : وأيضا فقد تقدم في باب وجوب التلبية في حديث خلاد بن السائب كون التلبية من شعائر الحج ، والتقليد من شعائره أيضا بالنص ، فكان أولى بالتأثير في الإحرام فافهم ، والله تعالى أعلم .

باب أن البدنة من الإبل والبقر وأن تقليدها أفضل من إشعارها

والإشعار حسن وتقليد الغنم ليس بإحرام ما لم يلب

قوله : « عن جابر إلخ » ، دلالة على كون البقر من البدن ظاهرة ، وقد وقع الخلاف بين العلماء في مفهوم لفظ البدنة ، أما في أنه هل هو في اللغة تعم الإبل والبقر أولا ؟ فقلنا : نعم ، ونقلنا كلام أهل اللغة فيه ، قال الخليل : البدنة ناقة أو بقرة تهدي إلى مكة قال النووي : هو قول أكثر أهل اللغة ، وقال الجوهري : البدنة ناقة أبو بقرة « فتح القدير » ^(٢) .

وأما في أنه في اللغة كذلك إتفاقا ، ولكنه هل هو في الشرع على المفهوم منه لغة لم ينقل عنه أولا ؟ ، فقلنا : نعم ، بدليل تسوية الشارع بينهما في جوار اشتراك السبعة في كل منهما في الهدايا والضحايا ، وبتصريح جابر رضي الله عنه - وهو عارف بلسان الشارع

(١) رواه مالك في : الضحايا ، ح رقم : (٩) .

ورواه مسلم في : الحج ، (١٣٨ ، ٣٥١)

ورواه أحمد : (٢٩٢ / ٣ ، ٢٩٣) .

ورواه البيهقي : (٢٩٥ / ٩) .

(٢) فتح القدير : (٤٠٧ / ٢) .



قال : اشتركنا مع النبي ﷺ في الحج والعمرة ، كل سبعة منا في بدنة . فقال رجل لجابر : أيشترك في البقر ما يشترك في الجزور؟ قال : ما هي إلا من البدن . رواه مسلم^(١) « نيل الأوطار » .

كمعرفته باللغة - في جواب من سأله : أيشترك في البقر ما يشترك في الجزور ؟ بقوله : وما هي إلا من البدن ، ولا يجوز حمله على بيان اللغة ، لكون السائل سأله عن مساواتهما في الحكم الشرعي ، فلا بد من حمله على بيان الحكم الشرعي ، وهو إن كان موقوفا ولكنه في حكم المرفوع ، فإن جواز اشتراك السبعة في واحد من الحيوانات المعدة للأضحية أو الهدي ليس بأمر معقول ، بل تعبدى محض ، فلا يجوز تعديته من الجزور إلى البقر بالقياس من غير توقيف ، مع ما بينهما من التفاوت نوعا واسما وحسا فافهم ، فلعل ذلك قد خفى على الطحاوى منا ، حيث قال في « مشكله » : فكان إدخال البقرة في البدن في هذا الحديث إنما هو قول جابر بغير ذكر منه إياه النبي ﷺ كيف ؟ وقد روى البرقاني عن جابر بسند على شرط الصحيحين بلفظ : قال لنا رسول الله ﷺ : « اشتركوا في الإبل والبقر ، كل سبعة في بدنة » . كما في المتن ، وفيه تصريح بعموم البدنة للإبل والبقر على لسان الشارع ﷺ .

واحتج الشافعى رحمه الله بقوله عليه الصلاة والسلام : « من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة » . الحديث متفق عليه^(٢) ، وأجاب صاحب « الهداية » عنه بأن البدنة تنبئ عن البدانة ، وهي الضخامة ، وقد اشتركا في هذا المعنى ، ولهذا يجزىء كل واحد منهما عن سبعة ، والصحيح من الرواية في الحديث : كالمهدي جزورا ، والله تعالى أعلم وأورد عليه الزيلعى في « نصب الراية » ، والحافظ في « الدراية » ، والمحقق في « الفتوح » ، بأن هذا يوهم أن روايه البدنه ليس بصحيح ، وليس كما قال ، بل رواية البدنة أصح إسنادا وأكثر طرقا ،

(١) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، (ح رقم " ١٣٨ ")

(٢) رواه البخارى : ١١ - كتاب الجمعة باب " ٤ " ، ومسلم في (الجمعة " ١٠ ") والترمذى (٤٩٩)

وأبو داود في (الطهارة باب " ١٢ ") والنسائى (٩٩/٣) وأحمد في « المسند » (٤٦٠/٢)

والموطأ (١٠١) .

٢٨٣٣ - روى ابن أبي شيبة في « مصنفه » بأسانيد جيدة عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم : إن شئت فأشعر ، وإن شئت فلا ، « عمدة القارئ » ^(١) وقال

وهي في المتفق عليه ، ورواية الجزور عند مسلم حسب اهـ . « دراية » ^(٢) . وظنى أن صاحب « الهداية » لم يرد ترجيح روايه الجزور على رواية البدنة من حيث الإسناد ، بل من حيث الدراية ، فأراد أن من رواه بلفظ الجزور من بين الجماعة قد ضبطه وأدركه وفهمه بما هو أحسن فيه من غيره ، وقد صرح السيوطي في « تدريب الراوي » بأنه قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا ، كأن يتفقا على إخراج حديث غريب ويخرج مسلم أو غيره حديثا مشهورا ، أو مما وصفت ترجمته بكونها أصح الأسانيد اهـ .

قال المحقق في « الفتح » : بل الجواب أن التخصيص باسم خاص لا ينفي الدخول باسم عام ، وغاية ما يلزم من الحديث أنه أراد بالاسم الأعم - وهو البدنة - خصوص بعض ما يصلح له - وهو الجزور - لا كل ما يصدق عليه ، بقرينة إعطاء البقرة لمن راح في الساعة الثانية في مقام إظهار التفاوت في الأجر ، ولا يستلزم أنه في الشرع خصوص الجزور اهـ . ملخصا . قلت : وهذا هو ما استحسنته شيخنا ، وثمره الخلاف أنه إذا طلب الشارع من المكلف بدنة خرج عن العهدة بالبقرة عندنا ، كما يخرج بالجزور ، وعند الشافعي رحمه الله لا يخرج إلا بالجزور ، ذكره المحقق في « الفتح » أيضا .

قوله : « روى ابن أبي شيبة إلخ » ، قال الحافظ في « الفتح » في باب إشعار البدن ، وقد ذكر البخاري ^(٣) حديث عروة عن المسور معلقا : قلد النبي ﷺ الهدى وأشعره وأحرم بالعمرة اهـ . ما نصه : وفيه مشروعية الإشعار ، وهو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ، ثم يسلمته ، فيكون ذلك علامة على كونه هديا ، وبذلك قال الجمهور من السلف والخلف ، وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء كراهته عن أبي حنيفة ، وذهب غيره إلى استحبابه للتابع ، حتى صاحبه أبو يوسف ومحمد ، فقالا : هو حسن ، قال : وقال

(١) عمدة القارئ : (ص ٧١٢ ج ٤) .

(٢) الدراية : (٢٠٣) .

(٣) رواه « تعليقا » في : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٠٨ - باب إشعار البدن .

الطحاوى : ثبت عن عائشة وابن عباس التخيير بين الإشعار وتركه ، فدل على أنه ليس بنسك . قاله الحافظ فى « الفتح » (١) .

مالك : يختص الإشعار بمن لها سنام ، قال الطحاوى : ثبت عن عائشة وابن عباس التخيير فى الإشعار وتركه ، فدل على أنه ليس بنسك ، لكنه غير مكروه ، لثبوت فعله عن النبى ﷺ .

وقال الخطابى : اعتلال من كره الإشعار بأنه من المثلة مردود ، بل هو باب آخر ، كالكى وشق أذن الحيوان ليصير علامة ، وغير ذلك من الوسم ، وكالختان ، والحجامة ، وشفقة الإنسان على المال عادة ، فلا يخشى ما توهموه من سريان الجرح حتى يفضى إلى الهلاك ، ولو كان هذا هو الملحوظ يقيده الذى كرهه ، كأن يقول : الإشعار الذى يفضى بالجرح إلى السرايه حتى تهلك البدنة مكروه ، فكان قريبا ، وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبى حنيفة فى إطلاقه كراهة الإشعار ، وانتصر له الطحاوى فى « المعانى » فقال : لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار ، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدنة كسراية الجرح ، لا سيما مع الطعن بالشفرة ، فأراد سد الباب عن العامة ؛ لأنهم لا يراعوا الحد فى ذلك ، وأما من كان عارفا بالسنة فى ذلك فلا ، وفى هذا تعقب على الخطابى حيث قال : لا أعلم أحدا كره الإشعار إلا أبا حنيفة . (وأنه لم يكره أصله وإنما كره إشعار العامة من أهل زمانه) .

وروى إبراهيم النخعى أيضا أنه كره الإشعار ، ذكر ذلك الترمذى ، وقال : سمعت أبا السائب يقول : كنا عند وكيع ، فقال له رجل : روى عن إبراهيم النخعى أنه قال : الإشعار مثله ، فقال له وكيع : أقول لك : أشعر رسول الله ﷺ ، وتقول : قال إبراهيم ما أحقك بأن تحبس انتهى . وفيه تعقب على ابن حزم أنه ليس لأبى حنيفة فى ذلك سلف ، وقد بالغ ابن حزم فى هذا الموضع ، ويتعين الرجوع إلى ما قاله الطحاوى ، فإنه أعلم من غيره بأقوال أصحابه اهـ . قال الحافظ : اتفق من قال بالإشعار بإلحاق البقر فى ذلك بالإبل إلا سعيد بن المسيب ، واتفقوا على أن الغنم لا تشعر لضعفها ، ولكون صوفها أو شعرها يستر موضع الإشعار اهـ .

(١) الفتح : (ص ٤٣٤ ج ٣) .



وقال العيني في « العمدة » بعد ما ذكر قول ابن حزم وتشنيعه على أبي حنيفة رحمه الله ما نصه : قلت : هذه سفاهة وقلة حياء ؛ لأن الطحاوى الذى هو أعلم الناس بمذاهب العلماء ولا سيما بمذهب أبي حنيفة لم يكره أصل الإشعار ، ولا كونه سنه ، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاكها لسراية الجرح ، لا سيما فى حر الحجاز مع الطعن بسنان أو الشفيرة ، فأراد سد الباب على العامة ؛ لأنهم لا يراعون الحد فى ذلك ، وأما من وقف على الحد فقطع الجلد دون اللحم فلا يكره . وذكر الكرماني صاحب « المناسك » عنه استحسانا ، قال : وهو الأصح ، لا سيما إذا كان بمبضع ونحوه ، فيصير كالفصد والحجامة ، والجواب عما نقله الترمذى عن وكيع ، وعما قاله الخطابى ، وعن قول كل من يتعقب على أبي حنيفة بمثل هذا ، يحصل مما قاله الطحاوى ، وقد رأيت كل ما ذكره فيه أريحية العصبية ، والخط على من لا يجوز الخط عليه ، وحاشا من أهل الإنصاف أن يصدر منهم ما لا يليق ذكره فى حق الأئمة الأجلاء ، وهذا ابن عباس وعائشة رضى الله عنهم قد خيرا صاحب الهدى فى الإشعار وتركه على ما ذكرناه عن قريب ، وهذا يشعر منهما أنهما كان لا يريان الإشعار سنه ولا مستحبا اهـ . ملخصا .

قلت : ويؤيد ما حكاه الكرماني عن أبي حنيفة رحمه الله أنه استحسن الإشعار قول محمد فى " الموطأ " بعد ما ذكر أحاديث تقليد البدن وإشعارها : قال محمد : وبهذا نأخذ ، التقليد أفضل من الإشعار ، والإشعار حسن اهـ . وقال صاحب " الهداية " : وقيل : إنما كره إثارة على التقليد اهـ . أى لأن له ذكرا فى الكتاب فى قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ ﴾ ^(١) وقوله سبحانه : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ﴾ ^(٢) . ولا ذكر للإشعار فى الكتاب ، ولم يرد الأمر به فى السنة ، وغاية ما ثبت بها فعله وهو يحتمل الوجوه ، منها ما ذكره صاحب « الهداية » : أن إشعار النبي ﷺ كان لصيانة الهدى ؛ لأن المشركين لا يمتنعون عن تعرضه إلا به .

(١) سورة المائدة آية : ٢ .

(٢) سورة المائدة آية : ٩٧ .

٢٨٣٤ - عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : كنت أقتل القلائد للنبي ﷺ ، فيقتل

فإن قيل : هذا إنما يتم فى إشعار عام الحديسية وهو مفرد بالعمرة ، لا فى إشعاره هدايا حجة الوداع ، حيث لا يوجد هناك أى بمكة مشرك ، قلنا : أراد تعرضهم للطريق حال السفر لتسامعهم بمال لسيد المسلمين صلاة الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وما أجليت اليهود والنصارى والمشركين عن جزيرة العرب إلا فى خلافة عمر رضى الله عنه كما هو معروف عند أهل السير فافهم ، وبالجمله فلا شك فى كون التقليد أفضل من الإشعار بدليل ما قلنا ، فكره أبو حنيفة إثارة عن التقليد ، ولم يكره أصل الإشعار ، قال الطحاوى : وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الآثار ، وإنما كره إشعار أهل زمانه « كفاية » « الفتح » .

وأما ما قاله الخطابى : ولو كان ذلك هو الملحوظ لقيده الذى كرهه به ، كأن يقول : الإشعار الذى يفضى إلى هلاك البدنه مكروه إلخ ، فكلام لا يصدر مثله عن منصف قد برىء عن العصبية ، فإن تقييد المطلق وتخصيص العام بقرائن معلومة لم يزل من دأب الفقهاء وأصحاب المذاهب قاطبة ، وللشافعية حظ وافر فى هذا الباب ، لا يزالون يقيدون ما أطلق إمامهم وإمامنا السيد الشافعى رضى الله عنه ، كما لا يخفى على من طالع كتبهم ومارس فقههم ، والله تعالى أعلم . وإن سلمنا أن أبا حنيفة كره أصل الإشعار ، لظنه أنه مثله وأنها أى المثلة منهى عنها ، وإذا وقع التعارض بين كون الشيء سنه وبين كونه مثلة فالترجيح للمحرم فنقول : لعله كان قد قال ذلك أولا ثم رجع عنه بدليل أن محمدا ذكر فى « الموطأ » استحسانه مطلقا ، ولم يذكر فيه خلافا ، ومن عادته ذكر اختلاف أبى حنيفة وأبى يوسف فى موضع الخلاف فافهم ، ولم يزل من دأب المجتهدين رجوعهم عن أشياء قالوا بها أولا ، فهذا السيد الشافعى رحمه الله لم يوجد مسألة إلا وله فيها قولان : قديم وجديد ، فانصف ، ولا تعجل فى الطعن على الأئمة المجتهدين ، أركان الإسلام ، وأعمدة الدين .

قوله : « عن عائشة إلخ » ، قال صاحب « الهداية » : وتقليد الشاة غير معتاد ، وليس بسنة ، فأورد الحافظ عليه فى « الدراية » بقوله : أما كونه غير معتاد فمسلم ، وأما كونه

الغنم ويقيم في أهله حلالا . أخرجه البخاري^(١) ، « فتح الباري » .

غير سنة فمردود ففي « الصحيحين »^(٢) عن عائشة قالت : أهدى رسول الله ﷺ مرة غنما فقلدها اهـ . قلت : يا لله العجب ، وهل ثبت السنة بفعله ﷺ مرة ؟ وقد صرح فقهاؤنا بأن السنة ما وازب عليه النبي ﷺ ، أو خلفاؤه الراشدون ، أو ورد قوله ﷺ ما يفيد طلبه مؤكدا ، كما مر تحقيق ذلك منا في أبواب الصلاة وسننها ، وإذا لم يكن هذا ولا ذاك فلا يثبت بمجرد فعله ﷺ غير الإباحة أو الاستحباب ، وقد اعترف الحافظ بكون تقليد الشاة غير معتاد ، فثبت انتفاء المواظبة عليه كذلك ، لم يرد في الكتاب والسنة ما يفيد طلب تقليدها ، فصح ما قاله صاحب « الهداية » : إنه ليس بسنة أيضا وإن أصرطح الحافظ على أن السنة ، ما ثبت بفعله ﷺ ولو مرة ، فلا مشاحة في الاصطلاح ، ولكن لا يصح به الرد على صاحب « الهداية » فافهم .

وأیضا فإنه لم يرد نفى سنته مطلقا ، بل أراد أنه ليس بسنة في هدايا الإحرام ، ولم يثبت ذلك بحديث عائشة أصلا ، والذي ثبت به إنما هو تقليد الغنم حال كونه ﷺ مقبلا في أهله حلالا ، كما هو مصرح به في حديث المتن ، ومن ادعى : أنه ﷺ قلد الغنم في حجته ، أو أحد من خلفائه قلدها وساقها وهو محرم ، فليأت ببرهان عليه .

قال العلامة العيني في « العمدة » : واحتج الشافعي بهذا الحديث أي حديث إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : أهدى رسول الله ﷺ مرة غنما ، على أن الغنم تقلد وبه قال أحمد وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن حبيب ، وقال مالك ، وأبو حنيفة : لا تقلد وقال أبو عمر : احتج من لم يره بأن الشارع إنما حج حجة واحدة لم يهد فيها غنما ، وأنكروا حديث الأسود الذي في البخاري في تقليد الغنم ، قالوا : هو حديث لا يعرفه

(١) رواه في : ٢٥ - كتاب الحج ، ١١٠ - باب تقليد الغنم ، رقم : (١٧٠٢) .

(٢) رواه البخاري في : ٢٥ - كتاب الحج ، ١١٠ - باب تقليد الغنم ، رقم : (١٧٠١) .

ورواه مسلم في : الحج ، رقم (٣٦٩) .

ورواه النسائي في : المناسك ، باب " ٧٢ " .

ورواه مالك في : الحج ، (ح ٥١ من كتاب الحج) .

ورواه أحمد : (٤٢/٦) .



أهل بيت عائشة . وقال بعضهم (هو الحافظ ابن حجر فى «الفتح»^(١)) : ما أدرى ما وجه الحجة فيه ؛ لأن حديث الباب دل على أنه أرسلها وأقام ، فكان ذلك قبل حجته قطعاً فلا تعارض بين الفعل والترك ؛ لأن مجرد الترك لا يدل على نسخ الجواز ، ثم من الذى صرح من الصحابة بأنه لم يكن فى هداياه فى حجته غنم ؟ حتى يسوغ الاحتجاج بذلك انتهى .

قلت : الهدى الذى أرسل به النبى ﷺ من الغنم ليس من هدى الإحرام ، (وهو محل النزاع لا مطلق الهدى من الغنم) ولهذا أقام حلالاً بعد إرساله ، ولم ينقل أنه أهدى غنماً فى إحرام ، (وعدم النقل يكفى لنفى السنية وإن لم يكف لنفى الجواز) وقوله : « فلا تعارض بين الفعل والترك » كلام واه . فمن الذى ادعى التعارض بينهما ؟ والتعارض تقابل الحجتين ، وههنا الفعل لم يوجد ، فكيف يتصور التعارض حتى يحتاج إلى دفعه ؟ قوله : « ثم من الذى صرح من الصحابة » إلخ يرد بأن يقال : من الذى صرح منهم بأنه كان فى هداياه فى حجته غنم ؟ (أى ونسى الحافظ أن الدليل على المدعى لا على المانع ، فمن ادعى أن تقليد الغنم فى هدايا الإحرام سنة فليأت بدليل ، وليس عى المانع أن يقيم دليلاً على منعه فافهم .

وقال هذا القائل أيضاً : والحنفية فى الأصل يقولون : ليست الغنم من الهدى ، قلت : هذا افتراء عليهم ، ففى أى موضع قالت الحنفية : إن الغنم ليست من الهدى ؟ بل كتبهم مشحونة بأن الهدى اسم لما يهدى إلى الحرم ليتقرب به ، قالوا : وأدناه شاة ، يقول ابن عباس : ما استيسر من الهدى شاة^(٢) (أخرجه البخارى) وعن هذا قالوا : الهدى إبل ، وبقرة ، وغنم ، ذكورها وإناثها ، حتى قالوا : هذا بالإجماع ، وإنما مذهبهم أن التقليد فى

(١) الفتح : (ص ٤٣٧ ج ٣) .

(٢) رواه مالك فى : ٢٠ - كتاب الحج ، ٥١ - باب ما استيسر من الهدى ، رقم : (١٥٨ ، ١٥٩) من حديث على رضى الله عنه .

ورواه البخارى فى : ٦٥ - كتاب التفسير ، ٣٥ - باب « ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس » ، رقم : (٤٥٢١) .

باب إبدال الهدى

٢٨٣٥ - عن سالم ، عن أبيه ، قال : أهدى عمر بن الخطاب بختيا ، فأعطى بها ثلاث مائة دينار ، فأثنى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! إنى أهديت بختيا ، فأعطيت بها ثلاث مائة دينار ، فأبيعها واشترى بثمنها بدنا ؟ قال : « لا ، انحرها إياها » . رواه أحمد^(١) وأبو داود^(٢) والبخارى فى « تاريخه » ، وابن حبان^(٣) ، وابن خزيمة فى « صحيحهما » ، « نيل الأوطار »^(٤) .

البدنة ، والغنم ليست من البدنة ، فلا تقلد لعدم التعارف بتقليدها ، ولو كان تقليدها سنة لما تركوها ، قالوا فى الحديث المذكور : تفرد به الأسود ، ولم يذكره غيره على ما ذكرنا (والتفرد بما يعم به البلوى يستلزم الشذوذ عندنا) حتى قال صاحب « المبسوط » : إنه أثر شاذ ، على أننا نقول : إنهم ما منعوا الجواز ، وإنما قالوا : بأن التقليد فى الغنم ليس بسنة (والثابت بالحديث هو الأول دون الثانى) .

باب إبدال الهدى

قوله : « عن سالم إلخ » ، قال الشوكانى فى « النيل » بعد ما شنع على من جواز إبدال الهدى المعين ما نصه : نعم إن صح ما ادعاه صاحب « ضوء النهار » من الإجماع على جواز إبدال الأدون بأفضل كان حجة عند من يرى حجية الإجماع على جواز مجرد الإبدال بأفضل ، ولكنه ينبغى أن يبحث عن صحة ذلك ، فإن الشافعى وبعض الحنفية قد احتجوا بالحديث على المنع من مطلق التصرف ، ولو كان للإبدال بأفضل ، كما حكاه صاحب « البحر » اهـ . وفى « المغنى »^(٥) لابن قدامة : وإذا أوجب هديا فله إبداله بخير منه ، نص على ذلك أحمد وهو اختيار أكثر الأصحاب ، ومذهب أبى حنيفة ، وقال أبو الخطاب : يزول ملكه عنه ، وليس له بيعه ولا إبداله ، وهو قول مالك ، والشافعى اهـ .

(٢) رواه أحمد : (١٤٥ / ٢) وأبو داود (١٧٥٦) وإتحاف (٤٤٠ / ٤) والكنز (١٢٧٢٢) .

(٣) الإحسان : (٦ / ١٣١) .

(٤) نيل الأوطار : (٩٩ / ٥) ، ح رقم : ١ ، باب النهى عن إبدال الهدى المعين .

(٥) المغنى : (ص ٥٢٢ ج ٣) .



أبواب وجوه الإحرام

باب كون القرآن أفضل من التمتع والإفراد

وبيان أنه ﷺ كان قارنا في حجته

٢٨٣٦ - عن عمر بن الخطاب ، قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو بوادى العقيق يقول : « أتانى الليلة آت من ربي ، فقال : صل في هذا الوادى المبارك ، وقل : عمرة

قلت : لم يجوز الحنفية إبدال الهدى مطلقا ، بل فصلوا بين هدى التطوع فلم يجوزوا إبداله ، وبين الهدى الواجب فجوزوا إبداله مع كونه خلاف الأولى ، فالهدى الذى أهده عمر رضى الله عنه إن كان تطوعا فالنهي محمول على حقيقته ، وإن كان واجبا عليه فهو محمول على خلاف الأولى والأفضل ، قال ابن الهمام فى « فتح القدير » : فإن اشترى بدنة لمتعة مثلا ثم اشترك فيها سنة بعد ما أوجبها لنفسه خاصة لا يسعه ذلك ؛ لأنه لما أوجبها صار الكل واجبا عليه ، وقدر ما يجرىء فى هدى المتعة كان واجبا عليه ، وما زاد على ذلك وجب بإيجابه ، وليس له أن يبيع شيئا مما أوجبه هديا ، فإن فعل فعليه أن يتصدق بالثمن اهـ .

باب كون القرآن أفضل من التمتع والإفراد

وبيان أنه ﷺ كان قارنا فى حجته

قوله : « عن عمر بن الخطاب إلخ » ، وفى « الجواهر النقى » : ثم ذكر البيهقى (١) حديث على بن المبارك ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن عمر حديث : أتانى جبريل ، وفى آخره : « وقل : عمرة فى حجة » ثم قال : كذا قال ابن المبارك عن يحيى ، وخالفه الأوزاعى فى أكثر الروايات عنه ، فقال : وقال : « عمرة فى حجة » . ثم أخرجه كذلك من الوليد بن مسلم ، وبشر بن بكر عن الأوزاعى ، ثم قال : وكذا قاله شعيب بن إسحاق ، ومسكين بن بكير ، عن الأوزاعى ، فيكون ذلك إذنا فى

(١) السنن الكبرى : (١٣/٥ ، ١٤) .



فى حجة « رواه أحمد ^(١) ، والبخارى ^(٢) ، وابن ماجه ^(٣) ، وأبو داود ^(٤) . وفى رواية للبخارى ^(٥) « وقل : عمرة وحجة » كذا فى « نيل الأوطار » ^(٦) ، وزاد فى لفظ :

إدخال العمرة على الحج ، لا أمر النبى عليه السلام بذلك فى نفسه قلت : أخرجه البخارى ^(٧) فى الحج من حديث بشر بن بكر ، والوليد بن مسلم ، وفى كتاب المزارعة من حديث شعيب بن إسحاق ، كلهم عن الأوزاعى ، وقيل : « عمرة فى حجة » . وأخرجه كذلك أبو داود من حديث محمد بن مصعب ، والوليد بن مسلم ، كلهم عن الأوزاعى ورواه أحمد فى « مسنده » كذلك عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعى ، وهذا أولى من رواية من قال : وقال : « عمرة » ؛ لأن الملك لا يلبى وإنما يعلم التلبية اهـ .

وفى « نيل الأوطار » : واعلم أنه قد اختلف فى حجه ﷺ هل كان قرانا أو تمتعا أو أفرادا ؟ وقد اختلفت الأحاديث فى ذلك ، فروى أنه حج قرانا من جهة جماعة من الصحابة ، منهم ابن عمر عند الشيخين ، وعنه عند مسلم ، وعائشة عندهما أيضا ، وعنهما عند أبى داود ، وعنهما عند مالك فى « الموطأ » وجابر عند الترمذى ، وابن عباس عند أبى داود ، وعمر بن الخطاب عند البخارى وسيأتى ، والبراء بن عازب عند أبى داود

(١) رواه أحمد : (١٣٩/٢) .

(٢) رواه البخارى فى : (الحج باب " ١٦ " ، والاعتصام باب " ١٦ " ، والحرث باب " ١٦ ") .

(٣) رواه ابن ماجه فى : (المناسك ، باب " ٤٠ " ، ح رقم : ٢٩٧٦) .

(٤) رواه أبو داود فى : (المناسك ، باب " ٢٤ " ، ح رقم : ١٨٠٠) .

(٥) يأتى .

(٦) نيل الأوطار : (٣١٤/٤ ، ح رقم : (١٢)) .

(٧) رواه فى : كتاب الحج ، باب " ١٦ " .

وفى : الحرث ، باب " ١٦ " .

وفى : الاعتصام ، باب " ١٦ " .

ورواه أبو داود فى : المناسك ، باب " ٢٣ " .

ورواه ابن ماجه فى : المناسك ، باب " ٤٠ " .

ورواه أحمد فى « مسنده » : (٢٢٢/٤ ، ٢٢٤) .

يعنى ذا الحليفة « زيلعى » (١) .

وسياتى وعلى عند النسائى ، وعنه عند الشيخين وسياتى ، وعمران بن حصين عند مسلم ، وأبو قتادة عند الدارقطنى ، قال ابن القيم : وله طرق صحيحة . وسراقة بن مالك عند أحمد وسياتى ، ورجال إسناده ثقات ، وأبو طلحة الأنصارى عند أحمد وابن ماجه ، وفى إسناده الحجاج بن أرطاة (ولا ينزل حديثه عن الحسن ، صرح به ابن القيم ههنا ، وذكرناه غير مرة) والهرماس بن زياد الباهلى عند أحمد أيضا ، وابن أبى أوفى عند البزار بإسناد صحيح ، وأبو سعيد عند البزار ، وجابر بن عبد الله عند أحمد ، وفيه الحجاج بن أرطاة وأم سلمة عنده أيضا ، وحفصة عند الشيخين ، وسعد بن أبى وقاص عند النسائى والترمذى وصححه ، وأنس عند الشيخين وسياتى .

وأما حجه أفرادا فروى عن عائشة كما فى حديث الباب ، وعنها عند البخارى كما سياتى ، وعن ابن عمر عند أحمد ومسلم كما سياتى أيضا ، وابن عباس عند مسلم ، وجابر عند ابن ماجه ، وعنه عند مسلم ، وأما حجه تمتعا فروى عن عائشة وابن عمر عند الشيخين وسياتى ، وعلى وعثمان عند مسلم ، كما فى الباب ، وابن عباس عند أحمد والترمذى كما فى الباب أيضا ، وسعد بن أبى وقاص كما سياتى .

وقد اختلفت الأنظار واضطربت الأقوال لاختلاف هذه الأحاديث ، فمن أهل العلم من جمع بين الروايات ، ومنهم من صار إلى التعارض فرجح نوعا . وأجاب عن الأحاديث القاضية بما يخالفه ، وهى جوابات طويلة أكثرها متعسفة ، وأورد كل منهم لما اختاره مرجحات ، أقواها وأولاها مرجحات القرآن فإنه لا يقاومها شيء من مرجحات غيره ، منها أن أحاديثه مشتملة على زيادة على من روى الأفراد وغيره ، والزيادة مقبولة إذا خرجت من مخرج صحيح ، فكيف إذا ثبتت من طرق كثيرة عن جمع من الصحابة ؟ ومنها : أن من روى الأفراد والتمتع اختلف عليه فى ذلك ؛ لأنهم جميعا روى عنهم أنه ﷺ حج قرانا ، ومنها : أن روايات القرآن لا تحتل التأويل ، بخلاف روايات الأفراد والتمتع فإنها تحتمله كما تقدم . (وحاصله أن التمتع عند الصحابة يتناول القرآن ، فتحمل عليه روايه من روى

(١) نصب الرأية : (ص ٥١٨ ج ١) .



أنه حج تمتعا ، وكل من روى الأفراد قد روى أنه حج ﷺ تمتعا وقرانا ، فيتعين الحمل على القرآن ، قال ابن تيمية (، ومنها : أن رواة القرآن أكثر كما تقدم ، ومنها : أن فيهم من أخبر عن سماعه لفظا صريحا ، وفيهم من أخبر عن إخباره ﷺ ، بأنه فعل ذلك ، وفيهم من أخبر عن أمر به بذلك ، ومنها أنه النسك الذي أمر به كل من ساق الهدى فلم يكن ليأمرهم به ، إذا ساقوا الهدى ثم يسوق هو الهدى ويخالفه ، وقد ذكر صاحب " الهدى " مرجحات غير هذه ولكنها مرجحات باعتبار أفضلية القرآن على التمتع والأفراد ، لا باعتبار أنه ﷺ حج قرانا ، وهو بحث آخر اهـ .

قلت : والمراد بصاحب " الهدى " العلامة ابن القيم ، فإنه ذكر في « زاد المعاد » له ترجيح كونه ﷺ قد حج قارنا بما لا مزيد عليه ، وإنما قلنا : إنه أحرم قارنا لبضعة وعشرين حديثا صحيحة صريحة في ذلك ، ثم سردها في عدة أوراق وقال : فحصل الترجيح لرواية من روى القرآن لوجوه عشرة - أكثرها ما ذكره الشوكاني - ومنها : أن رواة الأفراد أربعة : عائشة ، وابن عمر ، وجابر ، وابن عباس ، والأربعة روى القرآن ، فإن صرنا إلى تساقط رواياتهم سلمت رواية من عداهم للقران عن معارض ، وإن صرنا إلى الترجيح وجب الأخذ برواية من لم تضطرب الرواية عنه ولا اختلفت ، كالبراء ، وأنس ، وعمر بن الخطاب ، وعمران بن حصين ، وحفصة ، ومن معهم ممن تقدم ، ومنها : أنه النسك الذي أمر به من ربه ، فلم يكن ليعدل عنه ، ومنها : أنه النسك الذي أمر به آله وأهل بيته واختاره لهم ، ولم يكن ليختار لهم إلا ما اختار لنفسه ، وقال : وثمة ترجيح حادى عشر ، وهو قوله : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » ^(١) . وهذا يقتضى أنها قد صارت جزءا منه ، أو كاجزاء الداخل فيه بحيث لا يفصل بينها وبينه ، وإنما يكون مع الحج كما يكون الداخل في الشيء معه اهـ .

(١) أورده الألبانى في « الإرواء » (١٥٢/٤) وعزاه إلى مسلم في (الحج باب " ١٩ " رقم " ١٤٧ ") وأبو داود في (المناسك باب " ٢٣ ، ٥٧ ") وابن ماجه (٣٠٧٤) وأحمد في « المسند » (٢٣٦/٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣٤١ ، ١٧٥/٤) والدارمى (٤٧/٢) والبيهقى (٤/٣٥٢ ، ٧/٥ ، ١٣ ، ١٨) والحاكم (٦١٩/١ ، ٦١٩/٣) .



هذا ، ودلالة حديث عمر بن الخطاب الذى بدأنا به الباب على كونه ﷺ أمر بالقران بين الحج والعمرة فى وادى العقيق - المراد به ذو الحليفة كما فى رواية - لكونها جزءاً منه ظاهرة ، فثبت أنه أهل بهما جميعاً من الميقات قبل الشروع فى أعمال الحج ، وهذا هو القران بعينه .

وأورد عليه العلامة الشوكانى فى « النيل » ^(١) بما نصه : وظاهر حديث عمر هذا أن حجة ﷺ القران كان بأمر من الله ، فكيف يقول ﷺ : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لجعلتها عمرة » فينظر فى هذا . فإن أجيب بأنه إنما قال ذلك تطيباً لخواطر أصحابه ، فقد تقدم أنه تغرير لا يليق نسبة مثله إلى الشارع اهـ . وحاصل ما تقدم منه أن القائل بأن التمتع أفضل استدلل بما اتفق عليه من حديث جابر : أنه ﷺ قال : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى وجعلتها عمرة » . قالوا : ورسول الله ﷺ لا يتمنى إلا الأفضل ، وأما ما قيل : من أنه ﷺ إنما قال ذلك تطيباً لقلوب أصحابه ، لحزنهم على فوات موافقته ، ففاسد ؛ لأن المقام مقام تشريع للعباد ، وهو لا يجوز عليه ﷺ أن يخبر بما يدل على ما فعلوه من التمتع أفضل مما استمر عليه من القران ، والأمر على خلاف ذلك ، وهل هذا إلا تغرير يتعالى عنه مقام النبوة اهـ .

وهذه مغالطة عظيمة صدرت من عدم التأمل ، وقلة إمعان النظر فى كلام النبوة ، فإن قوله ﷺ : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى وجعلتها عمرة » لا يدل على أنه تمنى كونه غير قارن بخلاف ما أمر به من ربه ، بل غاية ما فيه تمنى كونه لم يسق الهدى ، ليجوز له فسخ الحج إلى العمرة مثل ما جاز ذلك لأصحابه الذين لم يسوقوا الهدى بأمر منه سبحانه إذ ذاك .

وبالجمله فقد أمر الله سبحانه فى هذه الحجة بأمرين : الأول : بأن يجمع بين الحج والعمرة ، وهذا أفضل من الإهلال بالحج ، أو بالعمرة وحدها ، دل عليه حديث عمر ، والثانى : بأن يفسخ من لم يسق الهدى منهم حجه إلى العمرة ، ويحل الحل كله ، ويبقى

(١) النيل : (٤ / ١٩٧) .



من كان ساق الهدى منهم على إحرمه حتى يحل من حجه يوم النحر ، دل عليه حديث جابر المتفق عليه وغيره من الأحاديث فلما أمر النبي ﷺ من لم يسق الهدى من أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة ، تعاضم ذلك على أصحابه ، وضائق به صدورهم كما فى حديث جابر ^(١) ، ذكره فى « النيل » ^(٢) قال : « يا أيها الناس ! أحلوا ، فلولا الهدى معى فعلت كما فعلتم ». ونحن لا ننكر كون فسخ الحج والقران إلى العمرة أفضل إذ ذاك لمن لم يسق الهدى ، كيف ؟ وقد أمرهم به النبي ﷺ وعزم عليهم ، بل نقول : بأن فضيله هذا الفسخ كانت خاصة بهذه السنة لإظهار مخالفة الجاهلية ، قاله الإمام السنوسى شارح « مسلم » ^(٣) ، وسيأتى دليله إن شاء الله تعالى .

وأما فضيلة الجمع بين الحج والعمرة عند الإحرام فعامّة للأبد ، فلو تأمل الشوكانى كلام النبوة ، وفهم منه مثل ما فهمنا ، لم يشكل عليه شئ ، ولم يقل بما قال من لزوم التغيرير وغيره ، والعجب منه كيف يقول : إن التمسك بحديث جابر أن النبي ﷺ قال : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت » ^(٤) الحديث متعين ، ولا ينبغى أن يلتفت إلى غيره من المرجحات ، فإنها فى مقابلته ضائعة ؟ وقد اعترف قبل ذلك بأن من روى الأفراد والتمتع اختلف عليه فى ذلك ؛ لأنهم جميعاً روى عنهم أنه ﷺ حج قرانا ، وقد صرح ابن القيم أن عائشة ، وابن عمر وجابر ، وابن عباس الأربعة كلهم روى القرآن أيضا كما روى الأفراد فإن صرنا إلى الترجيح وجب الأخذ برواية من لم تضطرب الرواية عنه ولا اختلفت ، كالبراء ، وأنس ، وعمر بن الخطاب ، وعمران بن حصين ، وحفصة ، ومن معهم ممن تقدم فهل يجوز لأحد مارس الحديث أن يرجح حديث جابر المضطرب فيه على أحاديث هؤلاء مع صراحتها وصحتها وخلوها عن الاضطراب والاختلاف ؟ وهل هذا إلا تحامل قد اضطر الشوكانى إليه ، لكون مذهبه أفضلية التمتع على ما سواه ؟ .

(١) رواه البيهقى : (٣٥٦/٤) .

(٢) النيل : (٢٠٧/٤) .

(٣) شرح السنوسى على مسلم : (ص ٣٤٩ ج ٣) .

(٤) تقدم .



وأیضا فمن أين أخذ أنه ﷺ تمنى كونه متمتعا غير قارن ؟ فإن قوله : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى » ليس بصريح فى التمنى ، بل يحتمل أن يكون قاله ضجرا عن تردد بعض الصحابة فى امثال ما أمرهم به ، وزجرا لهم ، يدل على ذلك رواية عائشة رضى الله عنها عند مسلم ، قالت : قدم رسول الله ﷺ لأربع مضين من ذى الحجة أو خمس ، فدخل على وهو غضبان ، فقلت : من أغضبك يا رسول الله ؟ دخله الله النار ، قال : « أو ما شعرت أنى أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون ؟ ولو أنى استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى معى حتى اشتريه ثم أحل كما حلوا » ، أى لو استقبلت من ترددهم فى امثال أمرى ما رأيته آخر ما سقت الهدى ، ووافقتهم فى الإحلال ، ليمثلوا أمرى من غير تردد ، على هذا فلا دلالة فيه أنه تمنى كونه تمتع ولم يسق الهدى رضاء من نفسه ، حتى يستدل به على أفضلية التمتع من القران بل إنما قاله ضجرا عن ترددهم .

وإن سلم أنه تمنى ذلك فمن أين أخذ أن ما يتمنى به يكون أفضل مطلقا ، بل قد ينتقل عن الأفضل إلى المفضول لما فيه من الموافقة وائتلاف القلوب ، فلا يلزم من قوله : « لو استقبلت من أمرى إلخ » أن الذى فعله مفضول مرجوح ، بل إنما قاله ؛ لأن الصحابة شق عليهم أن يحلوا من إحرامهم مع بقاءه هو محرما ، وكان يختار موافقتهم ليفعلوا ما أمروا به مع انشراح وقبول ومحبة ، كما قال لعائشة : « لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لنقضت الكعبة وجعلت لها بابين » فهذا ترك ما هو الأولى لأجل الموافقة والتأليف ، فصار هذا هو الأولى فى هذه الحال ؛ فلذلك تمنى للمتعة بلا هدى ويكون الله سبحانه قد جمع له بين الأمرين : أحدهما بفعله له ، والثانى بتمنيه ووداده له ، فأعطاه أجر ما فعله ، وأجر ما نواه من الموافقة وتمناه ، وكيف يكون نسك يتخلله التحلل ولم يسق فيه الهدى أفضل من نسك لم يتخلله تحلل وقد ساق فيه مائة بدنة ؟ وكيف يكون نسك أفضل فى حقه من نسك اختاره الله له ، وأتاه الوحي من ربه ؟ كذا قال العلامة ابن القيم فى « زاد المعاد » له فافهم ، فإن حديث عمر الذى بدأنا به الباب صحيح صريح فى أنه ﷺ كان قارنا فى حجه ، أمره به آت من ربه ، والنظر الذى نظره الشوكانى فيه ساقط برمته ، والله تعالى أعلم .



وقال شيخنا حكيم الأمة دام مجده وعلاه : وإن سلمنا أنه عليه السلام تمنى عدم كونه قارنا ، فلا منافاة بينه وبين كونه مأمورا بالقران من ربه ، لاحتمال كونه مأمورا به بشرط عدم المشقة عليه في ذلك ، فلما رأى تردد أصحابه فيما أمرهم به من فسخ الحج إلى العمرة ، وشق ذلك عليه ، قال : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت من تردد أصحابى ، وعلمت أن ذلك يشق على ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة، وهذا كما لا يدل على أفضلية التمتع ، بل فيه دلالة على أفضلية القران صريحة فافهم .

فائدة :

قال العلامة الأبي المالكى شارح « مسلم » إن بعض الملاحدة طعن باختلاف الرواة في صفة حجه عليه السلام من الأفراد والتمتع والقران في الوثوق بنقل الصحابة ، قال : لأن القضية واحدة واختلفوا في نقلها اختلافا متضادا ، وذلك يؤدي إلى الخلف في خبرهم ، وعدم الوثوق بنقلهم ، وقد أكثر الناس من الكلام على هذه الأحاديث ، فمن مطيل ، ومقتصر . ومقتصد ، فمن تكلم في ذلك الطحاوى الحنفى ، والطبرى ، وبعدهما محمد بن أبى صفرة ، وأخوه المهلب ، وابن المرباط ، وابن القصار ، والحافظ أبو عمر (ابن عبد البر) وغيرهم ، وأوسعهم في ذلك نفسا الطحاوى ، فإنه تكلم في ذلك في نيف على ألف ورقة ، والمتحصل من جواباتهم ثلاثة . الأول : أن الكذب إنما يدخل فيما طريقه النقل ، لا في النظر والاستدلال ، والنبى عليه السلام لم يقل لهم : فعلت كذا ، واختلفوا في النقل عنه وإنما استدلوا على معتقده بما ظهر من فعله ، والاستدلال يقع فيه الغلط ، الثانى : أنه يصح أن يكون أمر بعض أصحابه بالأفراد ، وبعضهم بالقران ، وبعضهم بالتمتع : ليدل على جواز الجميع ، إذ لو أمر بواحد لم يجز غيره ، ولم يحج عليه السلام غير هذه الحجة ، فأضاف النقلة ذلك إلى فعله ، كما يقال : رجم النبى عليه السلام ماعزا وقطع الأمير اللص ، والنبى عليه السلام إنما أمر ، وكذلك الأمير ، الثالث : أنه يصح أن يكون قارنا إلا أنه قرن بين زمان إحرامه بالعمرة وزمن إحرامه بالحج ، فسمعت طائفة قوله الأول : « لبيك اللهم بعمرة » فقالت : كان معتمرا (متمتعا) وسمعت طائفة قوله الثانى : « لبيك اللهم بحج »



٢٨٣٧ - عن أم سلمة : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «أهلوا يا آل محمد بعمره في

فقلت : كان مفردا ، وسمعت طائفة القولين ^(١) ، فقلت : كان قارنا اه .

قلت : وأولاهما وأسهلها وأشبهها بسياق الحديث هو الثالث ، وإليه جنح شيخ وقته
حاتمة المحدثين سيدنا الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي قدس الله سره في درسه للترمذى وغيره
كما في « الكوكب الدرى » ، ونصه : ثم ما وقع بين الرواة من الاختلاف في كون حجته
عليه السلام إفرادا أو قارنا أو تمتعا إنما سبب ذلك ما خالف النبي ﷺ في ألفاظ تلبيته ،
فقال تارة : « لبيك بحجة » فسمعها قوم ، وقال تارة : « لبيك بحجة وعمره » فسمعها
قوم ، وقال مرة : « لبيك بعمره » وسمعها قوم ، فقال كل منهم بكون حجته حسب ما
سمعها في تلبيته ﷺ ، ولا يجب على القارن أن يجمع العمرة وكليهما في التلبية في كل
وقت ، بل عليه أن ينوى الحجة قبل الشروع في أفعال العمرة ، أو إتيان أكثرها ، ويجوز
له الاختصار على ذكر الحج أو العمرة في تلبيته بعد ما جمعهما فيها مرة ، أو أدخل الحج
على العمرة قبل الفراغ عن أكثر أفعالها ، فيحتمل أنه كان نوى العمرة أولا فقال : « لبيك
بعمره » ، ثم بدا له أن يدخل عليها الحج أيضا قبل الشروع فيها ، فقال : « لبيك بحجة » ،
وقد كان ناويا للعمرة من قبل ، فلم يحتج إلا إلى ذكر الحج فحسب اهـ . مختصرا بمعناه .

قوله : « عن أم سلمة إلخ » ، قلت : دلالاته على أفضلية القران عما سواه ظاهرة ؛ لكونه
ﷺ أمر به أهله وآله ، ولا يختار لهم إلا الأشق الأفضل ، وقد عد ابن القيم هذا الحديث في

(١) رواه أحمد (١٨٣/٣ ، ٢٢٥ ، ٢٦٦ ، ٢٨٠) . والحاكم (٤٧٢/١) والطبراني في « الكبير »
(١٠٠ /٥) والمجمع (٢٣٥/٣) والدارقطنى (٢٨٨/٢) وابن حبان (٩٨٩) والتمهيد (٨ /
٢١٢) والطبراني في « الصغير » (٨٢/٢) والتلخيص (٢٣١/٢) والبخارى (١٧٤) والكنز
(١٢٤٦٨ ، ١٢٤٧٠ ، ١٢٤٧١ ، ١٢٤٧٢) والقرطبى في « التفسير » (٣٦٩/٢ ، ٣٨٩)
والحلية (١٤/٣ ، ٣٢٢/٩) والخطيب في « التاريخ » (٨١/١٠) وابن عدى في « الكامل » (١ /
٣٤٩ ، ٥١٩ ، ١١٤٤/٣) وإتحاف (٣٠٨/٤) والحميدى (١٢١٥ ، ١٢١٦) والبداية (٥ /
١٣٨) والعلل (٨٧٢) .

حجة » ، أخرج الطحاوي في « معاني الآثار » ^(١) ، « زيلعي » ^(٢) ، وابن حبان في « صحيحه » ، « كنز العمال » ^(٣) ، وأخرج الإمام أحمد بسند جيد عنها ، قاله العيني في « العمدة » ^(٤) .

بضعة وعشرين حديثا التي حكم لها بالصحة ، قال الحافظ : والذي تجتمع به الروايات أنه ﷺ كان قارنا بمعنى أنه أدخل العمرة على الحج بعد أن أهل به مفردا ؛ لأنه أول ما أحرم بالحج والعمرة معا ، وقد تقدم حديث عمر مرفوعا : « قل : عمرة في حجة » ^(٥) . وحديث أنس : ثم أهل بحج وعمرة . ولمسلم من حديث عمران بن حصين : جمع بين حج وعمرة . ولأبي داود ^(٦) والنسائي ^(٧) من حديث البراء مرفوعا : « إني سقت الهدى وقرنت » ، وللنسائي ^(٨) من حديث علي مثله ، ولأحمد ^(٩) من حديث سراقه : أن النبي ﷺ قرن في حجة الوداع . وله من حديث أبي طلحة : جمع بين الحج والعمرة ^(١٠) ، وللدارقطني من حديث أبي سعيد وأبي أوفى ثلاثهم مرفوعا مثله اهـ . قلت : وسكت الحافظ عنها كلها ، فهي صحيحة أو حسنة على أصله ، وقد عدها الحافظ ابن القيم في الأحاديث التي حكم لها بالصحة ، وأما ما قاله من أن معنى كونه ﷺ قارنا أنه أدخل

(١) شرح معاني الآثار : (١٥٤ / ٢) وأحمد (٢٩٧ / ٦) والبيهقي (٣٥٥ / ٤) والمجمع (٢٣٥ / ٣) وعزاه إلى « أحمد » و« أبي يعلى » بنحوه وقال : « فسألت صفية أم المؤمنين » والطبراني في « الكبير » باختصار إلا أنه قال : « أهلوا يا أمة محمد بحج وعمرة » ورجال أحمد ثقات .

(٢) نصب الراية : (ص ٥١٨ ج ١) .

(٣) الكنز : (١١٩٨٠) .

(٤) العمدة : (ص ٥٣٧ ج ٤) .

(٥) تقدم .

(٦) رواه في : كتاب المناسك ، ٢٤ - باب في الإقرا ، رقم : (١٧٩٧) .

(٧) رواه في : ٢٤ - كتاب المناسك ، باب (٤٩ ، ٥٢) .

(٨) رواه في : ٢٤ - كتاب المناسك ، باب (١٤٤) .

(٩) رواه أحمد : (١٧٥ / ٤) .

(١٠) رواه الحاكم (٤٧٢ / ١) والمجمع (٣٣٦ / ٣) .



العمرة على الحج بعد أن أهل به مفردا ، فلا يضربنا ، فإنه لا يجب للقران عندنا أن يهل بهما جميعا . بل القران أن يجمع بينهما عند الإحرام ، أو قبل الشروع فى أفعال العمرة أو الإتيان أكثرها كما تقدم ، وههنا كذلك ، فإنه ﷺ أتاه آت من ربه فى وادى العقيق بأن يقول : « عمرة فى حجة » ^(١) ، وذلك قبل وصوله مكة بكثير ، فقد أدخل العمرة على الحج قبل الشروع فى أعمالها فكان قارنا حتما

قال الحافظ : ويترجح رواية من روى القران بأمر ، فذكرها إلى أن قال : وبأنه لم يقع فى شيء من الروايات النقل عنه من لفظه أنه قال : أفردت ولا تمتعت ، بل صح عنه أنه قال : « قرنت » . وبأن من جاء عنه التمتع لما وصفه وصفه بصورة القران ؛ لأنهم اتفقوا على أنه لم يحل من عمرة حتى أتم عمل جميع الحج ، وهذه إحدى صور القران ، فإن رواية القران جاءت عن بضعة عشر صحابيا بأسانيد جيدة ، بخلاف روايتى الأفراد والتمتع ، وهذا يقتضى رفع الشك عن ذلك ، والمصير إلى أنه كان قارنا ، ومقتضى ذلك أن يكون القران أفضل من الأفراد ومن التمتع ، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين ، وبه قال الثورى وأبو حنيفة ، وإسحاق بن راهويه ، واختاره من الشافعية المزنى ، وابن المنذر ، وأبو إسحاق المروزي ، ومن المتأخرين تقي الدين السبكي ، وبحث مع النووى فى اختياره أنه ﷺ كان قارنا وأن الأفراد مع ذلك أضل ، مستندا إلى أنه ﷺ اختار الأفراد أولا ثم أدخل عليه العمرة بيانا لجواز الاعتمار فى أشهر الحج ، لكونهم كانوا يعتقدونه من أفجر الفجور ، وتعقب بأن البيان قد سبق منه ﷺ فى عمرة الثلاث ، فإنه أحرم بكل منها فى ذى القعدة ولو كان أراد باعتماره مع حجه بيان الجواز فقط - مع أن الأفضل خلافه - لاكتفى فى بذلك بأمره أصحابه أن يفسخوا حجهم إلى العمرة اهـ . ملخصا .

قلت : ويتعقب أيضا بأن رسول الله ﷺ إنما أدخل العمرة على الحج بأمر من ربه حين أتاه جبريل فى وادى العقيق ، وقال : صل فى هذا الوادى المبارك ، وقل : « أدخل العمرة فى حجة » ^(٢) كما مر فى حديث عمر رضى الله عنه ، فلم يكن ذلك لبيان الجواز، بل امتثالا

(١) تقدم .

(٢) سبق تخريجه .

٢٨٣٨ - عن سراقه بن مالك ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » . قال : وقرن النبي ﷺ في حجة الوداع ، رواه الإمام أحمد^(١) وإسناده ثقات ، « زاد المعاد »^(٢) .

٢٨٣٩ - عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ ، فقال « من أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليفعل ، ومن أراد أن يهل بحج فليهل ، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل » . الحديث متفق عليه^(٣) ، « نيل الأوطار »^(٤) .

٢٨٤٠ - ويزاد في الباب ما سيأتى في الباب الذى بعده عن على - رضى الله عنه - : أنه جمع بين الحج والعمرة ، فطاف طوافين ، وسعى سعيين ، وحدث : أن رسول الله ﷺ فعل ذلك . أخرجه النسائي في مسند على ، ورواه موثقون ، « دراية »^(٥) .

لأمر الله تعالى ، نعم أمره لأصحابه بفسخ الحج إلى العمرة كان لبيان جواز الاعتماد في أشهر الحج ، كما ذكرناه قبل ، والله تعالى أعلم .

قوله : « عن سراقه بن مالك إلخ » ، دلالة على كونه ﷺ حج قارنا ظاهرة .

قوله : « عن عائشة إلخ » ، دلالة على جواز الصور الثلاث من القران والتمتع والإفراد ظاهرة والحديث حجة على من كره واحدا منها . وأما ما روى عن أميرى المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب وسيدنا عثمان بن عفان من النهى عن المتعة ؛ فمرادهما النهى عن فسخ الحج إلى العمرة ، أو أنهما كان يريان إتيانها في سفرين إفراداً أفضل من جمعها في

(١) رواه أحمد : (٢٣٦/١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣٤١ ، ١٧٥/٤) والمتقى (٤٦٥) وشرح معانى

الآثار (١٩١/٢) والدارقطنى (٢٨٣/٢) والشافعى (١١٢ ، ١٩٦) وتاريخ أصفهان (١٢/٢)

(٢) زاد المعاد : (ص ١٨٤ ج ١) .

(٣) رواه البخارى فى : (الحيض باب ١٦ ، والعمرة باب ٥ ، ٧) ومسلم فى (الحج ١١٤ ،

١١٦) وأبو داود فى المناسك (باب ٣٢) والنسائى فى (المناسك باب ٤٨) وابن ماجه فى

(المناسك باب ٤٨) وأحمد فى " المسند " (١٧٧/٦ ، ١٥/٢ ، ١٩١ ، ٣٥٠) .

(٤) النيل : (٣٠٨/٤ ، ح رقم : ١) . بل التخيير بين التمتع والقران وبيان أفضلهما .

(٥) الدراية (٢٠٤) والحاكم (٤٧٢/١) والمجمع (٣٣٦/٣) ورواه موثقون .



٢٨٤١ - عن مجاهد : سئل ابن عمر كم اعتمر رسول الله ﷺ ؟ فقال : مرتين ، فقالت عائشة : لقد علم ابن عمر أن رسول الله ﷺ اعتمر ثلاثا سوى التي قرن بحجته ، رواه أبو داود ^(١) وإسناده صحيح جليل على شرط البخاري . « الجواهر النقى » ^(٢) .

٢٨٤٢ - عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ حج ثلاث حجج : حجتين قبل أن يهاجر ، وحجة بعد ما هاجر معها عمرة ، رواه الترمذي وغيره .

٢٨٤٣ - عن ابن عباس ، قال : اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر : عمرة الحديبية ، والثانية حين تواطؤوا على عمرة من قابل ، والثالثة من الجعرانة ، والرابعة التي قرنها مع حجته . رواه أبو داود ^(٣) ، ذكر الأحاديث الثلاث الحافظ ابن القيم في « زاد المعاد » وحكم لها بالصحة .

٢٨٤٤ - عن بكر بن عبد المزن ، عن أنس ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يلبي

سفر واحد ، والنهي محمول على التنزيه ، وسيأتي بيانه لك إن شاء الله مفصلا فانظر .
قوله : « عن مجاهد ، وعن جابر ، وعن ابن عباس إلخ » ، قلت : دلالتها على أنه ﷺ قرن العمرة بحجة ظاهرة .

قوله : « عن بكر بن عبد الله المزني إلخ » ، دلالة على أنه كان قارنا ، وأنه أهل بالعمرة والحج معا ظاهرة ، قال الحافظ في « الفتح » ^(٤) : وأجاب البيهقي عن هذه الأحاديث وغيرها نصرة لمن قال : إنه ﷺ كان مفردا ، فذكرها ، ثم قال : ولا يخفى ما في هذه الأجوبة من التعسف اهـ .

قلت : لم يزد الحافظ على قوله : « ولا يخفى ما في هذه الأجوبة من التعسف » وقد بين صاحب « الجواهر النقى » تعسفه مفصلا ، فلنذكره تنشيطا للطلالين ، ليتبين به تحامل

(١) في : كتاب المناسك ، ٨٠ - باب العمرة ، رقم : (١٩٩٢) .

(٢) الجواهر النقى : (ص ٣٣١ ج ١) .

(٣) المصدر السابق لأبي داود : (ح رقم : ١٩٩٣) .

(٤) الفتح : (٢٧٦/٣) .

بالحج والعمرة جميعا . قال بكر: فحدثت بذلك ابن عمر فقال : لبي بالحج وحده فلقيت أنسا فحدثته بقول ابن عمر ، فقال أنس : ما يعدوننا إلا صبيانا ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: « لبيك عمرة وحجا » . أخرجه الشيخان^(١) . « زاد المعاد »^(٢) .

اليهقي رحمه الله على الحنفية ، قال : وذكر فيه أن ابن عمر أنكر على أنس رواية القران ، وقال : إن أنسا كان يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤوس (يعنى أنه كان صبيا) .

قلت : أنكر ابن حزم أن يكون ابن عمر قال هذا ، وقال : كيف يجوز أن يقول هذا وهو لا يزيد على أنس إلا عاما واحدا ، لأن أنسا لما قدم النبي ﷺ المدينة كان عمره عشر سنين ، وخدم النبي ﷺ عشرا ، فكان عمره يوم مات النبي ﷺ عشرين سنة ، وعمر ابن عمر عند ذلك إحدى وعشرون سنة ؛ لأنه عرض يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة ، وكان الخندق في الرابعة ، والباقي بعد ذلك ست سنين ، فإذا أضيفت إلى خمس عشرة ، صار الكل إحدى وعشرين ، فذلك عمر ابن عمر عند موت النبي ﷺ ، وكيف يقال : إن أنسا كان يدخل عليهن عام حجة الوداع وهن مكشفات الرؤوس ؟ وأنس أول من حجه النبي ﷺ قبل ذلك بأربع سنين ، ثم أوضح ابن حزم ذلك وبسط فمن أراد ذلك فليظفره في حجة الوداع له ، على أن ابن عمر أيضا روى القران ، ذكره ابن حزم ، وعنه أنه اختاره ، وفي « الصحيح »^(٣) أنه قال : أشهدكم أنني قد أوجبت الحج مع العمرة ، وفي « الموطأ » : مالك ، عن صدقة بن يسار : أن رجلا من أهل اليمن قال لابن عمر : إني قدمت بعمرة فقال : لو كنت معك لأمرتك أن تقرن إلى آخره ، (قلت : أخرجه أيضا محمد في

(١) رواه البخارى فى : (الحج باب : ٣٤) ومسلم فى (الحج " ١٨٥ ، ٢١٥) والترمذى فى (الحج باب " ١١) والنسائى فى (الحج باب " ٤٩) وابن ماجه فى (المناسك باب " ١٤ ، ٣٨) ، ومالك فى « الموطأ » (الحج ح " ٤٠) والدارمى فى « المناسك » باب " ٧٨ وأحمد فى « المسند » (١٣٦/١ ، ٥٣/٢ ، ٩٩/٣ ، ٤٨٥) .

(٢) الزاد : (ص ١٨٥ ج ١) .

(٣) رواه البخارى فى : (الحج باب " ٧٧ ، ١٠٣ ، ١١٤) ، والمصنوع باب " ١ ، ٤ والنسائى فى (الحج باب " ٥٣ ، ١٠٢ ، ١٤٤) والدارمى فى (المناسك باب " ٥٧) ومالك فى « الموطأ » (الحج باب " ٩٩ ، ٤٢) وأحمد فى « المسند » (٤/٢ ، ١٢ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ١٤١ ، ١٥١) .

تابع بكرا عن أنس في قوله : أهل بحج وعمرة معا ، أبو قلابة عند الشيخين ، ويحيى ابن أبي إسحاق ، وعبد العزيز بن صهيب ، وحميد عند مسلم ، ويحيى بن سعيد الأنصاري عند أبي يوسف القاضي ، وأبو أسماء ، والحسن البصري عند النسائي وزيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب ، وسليمان التيمي ، وأبو قدامة عند البزار . ومصعب بن سليم ، وثابت البناني عند وكيع . وأبو قزعة عند الخشنى ، وقتادة عن

«الموطأ» : فقال : أخبرنا مالك ، حدثنا صدقة بن يسار ، قال : سمعت عبد الله بن عمر ودخلنا عليه قبل يوم التروية بيومين أو ثلاثة ، ودخل عليه الناس يسألونه ، فدخل عليه رجل من أهل اليمن نائر الرأس ، فقال : يا أبا عبد الرحمن إنني ضفرت رأسي ، وأحرمت بعمرة مفردة ، فماذا ترى ؟ قال ابن عمر : لو كنت معك حين أحرمت لأمرتك أن تهل بهما جميعا ، فإذا قدمت طفت بالبيت وبالصفا والمروة ، وكنت على إحرامك ، لا تحل من شيء حتى تحل منهما جميعا يوم النحر ، وتنحر هديك ، (وليحيى : فقال اليماني : قد كان ذلك) وقال له ابن عمر : خذ ما تطاير من شعرك واهد ، الحديث .

ثم ذكر البيهقي حديث وهيب ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس رضى الله عنه : أهل عليه السلام بحج وعمرة ، وأهل الناس بهما . الحديث ، ثم قال : ورواه حماد بن يزيد ، عن أيوب يعنى أبي قلابة ، فأضاف ذلك إلى غير النبي ﷺ ، ثم أسند البيهقي ذلك ولفظه : قال أنس : وسمعتهم يصرخون بهما جميعا : الحج والعمرة ، ثم قال البيهقي : قال سليمان يعنى ابن حرب : سمع أبو قلابة هذا من أنس وهو فقيه . وروى حميد ويحيى بن أبي إسحاق ، عن أنس : سمعت النبي ﷺ يلبى بعمرة وحج ، وقال : ولم يحفظا ، إنما الصحيح ما قال أبو قلابة : إنه عليه السلام أفرد وقد جمع بعض أصحاب النبي ﷺ بين الحج والعمرة ، فلما سمع أنس أولئك الذين جمعوا بينهما هذا الكلام أو نحوه ، قال البيهقي : وقد رواه جماعة عن أنس كما رواه يحيى بن أبي إسحاق ورواه وهيب عن أيوب ، فلاشبهة وقع لأنس لا لمن دونه . ويحتمل أن يكون سمعه ﷺ يعلم غيره كيف يهل بالقران ، لا لأنه يهل بهما عن نفسه ، والله أعلم .

قلت : قول أنس رضى الله عنه : « يصرخون بهما » يندرج فيه النبي ﷺ وأصحابه ، كما صرح به فى الرواية الأولى ، وفى هذا جمع بين الروایتين ، فقول البيهقي : « أضاف



أنس عند البخارى : اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر ، فذكرها ، وقال : وعمره مع حجته ، وعن أبى قلابه وحמיד بن هلال مثله عند عبد الرزاق ، فهؤلاء ستة عشر نفسا من الثقات ، كلهم متفقون عن أنس أن لفظ النبى ﷺ كان إهلالا بحج وعمره معا ، قاله الحافظ ابن القيم فى « زاد المعاد » (١) .

ذلك إلى غير النبى ﷺ « دعوى مخالفة للظاهر ، وإثبات للتخالف بين الروایتين بلا ضرورة ، وقول سليمان : « لم يحفظا » قول لا دليل عليه ، بل حفظا وتابعهما على ذلك جماعة كما ذكره البيهقى ، وذكر ابن حزم فى حجة الوداع هذا الحديث من عدة طرق ، ثم قال : فهؤلاء ستة عشر من الثقات ، كلهم متفقون عن أنس على أن لفظ النبى ﷺ كان إهلالا بحجة وعمره معا . انتهى ، وعلى تقدير التنافى بين الروایتين فرواية هؤلاء الجماعة أولى ، ولم يرو أبو قلابه أصلا فيما علمنا ، فضلا أن يكون ذلك هو الصحيح كما زعم سليمان ، بل الذى فى الصحيح أنه روى القران كما تقدم ، وقد صرح هؤلاء الجماعة عن أنس أنه سمع ذلك عن النبى ﷺ ، فانتفى قول سليمان : إنما سمعه من بعض أصحابه ، وقول البيهقى : الاشتباه وقع لأنس جرأة على صاحب رسول الله ﷺ ، وتغليظ له بلا بدليل ، وقوله : « ويحتمل أن يكون سمعه يعلم غيره » رد للحديث الصحيح بمجرد احتمال بعيد يمكن أن يقال مثله فى رواية من روى : أنه ﷺ أفرد أو تمتع . وكيف يصح ذلك مع قوله : سمعته عليه السلام يلبي بعمره وحج ؟ .

وحكى ابن حزم عن الشافعى : أن جابرا كان أحسن الصحابة اقتصاصا للحديث فى حجة الوداع ، وجعل ذلك ترجيحاً لروايته ، ثم رد عليه ابن حزم بما ملخصه أنه وإن كان كذلك فقد وصف نفسه أنه كان فى كثرة رحام بقوله : نظرت إلى مد بصرى بين يديه من راكب وماش ، وعن يمينه مثل ذلك ، وعن يساره مثل ذلك ، وعائشة حينئذ فى هودجها مع النساء ، وأنس فى ذلك اليوم كما أخبر رديف أبى طلحة إلى جنب النبى ﷺ يرى أن رجله يس غرز النبى ﷺ ، فمن أولى بحفظ كلامه ؟ من كان أقرب إليه ولصيقه ليس بينه وبينه أحد ؟ أو من كان على بعد منه وفى زحام شديد ؟ .



ثم ذكر البيهقي حديث أنس : اعتمر عليه السلام أربع عمر إلى آخره ^(١) ، ثم قال : وقد روى عن غير أنس ، وفي ثبوته نظر ، ثم أخرجه من طريق أبي داود ، عن أبي إسحاق ، عن مجاهد : سئل ابن عمر الحديث ، وفيه : أن عائشة قالت : اعتمر عليه السلام ثلاثا سوى التي قرنهما في حجة الوداع ، ^(٢) ثم قال : الرواية الثابتة عن مجاهد عن منصور ليس فيها هذا ، قلت : إسناده حديث أبي داود صحيح جليل على شرط البخاري ، وليس من ترك ذكر شيء حجه على من ذكره قال البيهقي : وقد روى عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب وليس بمحفوظ ، ثم أخرجه من حديث مالك بن هارون ، عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق ، قلت : أخرجه أبو عمر في « التمهيد » من حديث أحمد بن حنبل ، عن يزيد بن هارون بسنده ، وهذا سند صحيح .

قال البيهقي : وقد روى من حديث جابر ، وليس بصحيح ، ثم أخرجه وحكى عن الترمذي أنه سأل عنه البخاري ؟ فقال : خطأ ، قلت : أخرجه شيخ البيهقي والحاكم في « مستدركه » ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، وذكره الترمذي ، وحكى عن البخاري أنه لم يعرفه ، قال : ورأيت لا بعده محفوظا (أى ولم يقل صريحا : إنه خطأ) . ثم رواه البيهقي من وجه آخر ^(٣) ، وفي سننه داود بن عبد الرحمن العطار ، فحكى عن البخاري أنه قال فيه : صدوق ربما يهمل في الشيء ، قلت : هذا الحديث أيضا أخرجه أبو داود بسند صحيح ، وأخرجه الحاكم في « مستدركه » ، وقال : صحيح الإسناد ، وداود هذا ثقة أخرج له في « الصحيحين » ، وبقيت الكتب الستة ، وما رأيت أحدا ذكر هذا الكلام الذي حكاه البيهقي عن البخاري ، ولا ذكره البخاري في « تاريخه » ، وذكره ابن حبان في كتابه في الثقات ، وقال : كان متقنا من فقهاء أهل الكوفة ومحدثيهم ، فظهر بهذا أن الحديث ثابت عن غير أنس ولا نظر فيه ، وفي مسند الشافعي ^(٤) عن عطاء : أنه عليه

(١ ، ٤) تقدما .

(٢) قوله : « الوداع ثم سقط من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

(٣) قوله : « من وجه آخر » سقط من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

٢٨٤٥ - عن ابن عمر ، عن حفصة - رضى الله عنها - زوج النبي ﷺ ، أنها قالت : يا رسول الله ! ما شأن الناس حلوا بعمرة ولم تحلل أنت من عمرتك ؟ قال : « إني لبدت رأسي ، وقلدت هديي ، فلا أحل حتى أنحر » . رواه البخاري ^(١) مع «الفتح» ^(٢) ووقع في رواية عبيد الله بن عمر عند الشيخين : « فلا أحل من الحج » كذا في « فتح الباري » .

السلام سعى في عمره كلهن الأربع بالبيت والصفاء والمروة .

وقال ابن الأثير في « شرح البخاري » : الذي صح وتعاضدت به الأحاديث أنه عليه السلام أحرم بأربع عمر : الأولى : عام الحديبية سنة ست ، الثانية : عمرة القضاء سنة سبع ، الثالثة : عمرة الجعرانة سنة ثمان ، الرابعة : التي مع حجته سنة عشر ، وفي الاستذكار : وقد روى بمثل ما قال ابن شهاب : إن عمرة كلها كانت في ذى القعدة إلا عمرته التي كانت مع حجته ، آثار مرفوعة من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره اهـ . والله دره فقد شفى واشتفى ، وأفاد وأجاد .

قوله : « عن ابن عمر عن حفصة إلخ » ، قال الحافظ في « الفتح » . وقال بعض العلماء : ليس لمن قال : كان مفردا عن هذا الحديث انفصال ؛ لأنه إن قال به استشكل عليه كونه علل عدم التحلل بسوق الهدى ؛ لأن عدم التحلل لا يمتنع على من كان قارنا عنده وأجاب بعض المالكية والشافعية عن ذلك بأن السبب في عدم تحلله من العمرة كونه أدخلها على الحج ، وهو مشكل عليه ؛ لأنه يقول : إن حجه كان مفردا ، وجنح الأصيلي وغيره

(١) رواه البخاري في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٣٤ - باب التمتع والإقران والإفراد بالحج ، رقم : (١٥٥٦) ورواه مسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ٢٥ - باب القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد ، رقم : (١٧٦) .

ورواه مالك في : ٢٠ - كتاب الحج ، باب (٥٨) ، رقم : (١٨٠) .

(٢) الفتح : (٣٦٠ / ١٠)

غريبه : قوله : « لبدت رأسي » التلييد هو جعل شيء فيه ، من نحو صمغ ، ليستجمع الشعر ولا يدخل فيه قمل ، « وقلدت هديي » علقنت شيئا في عنقه ليعلم .

٢٨٤٦ - ولفظ أحمد^(١) عن أنس : « ولكن سقت الهدى ، وقرنت بين الحج والعمرة ، نيل الأوطار »^(٢) .

(كاليهقي) إلى توهم مالك في قوله ولم تحل أنت من عمرتك ، وأنه لم يقله أحد في حديث حفصة غيره ، وتعقبه ابن عبد البر على تقدير تسليم انفراده بأنها زيادة حافظ فيجب قبولها على أنه لم ينفرد ، فقد تابعه أيوب وعبيد الله بن عمر ، وهما مع ذلك حفاظ أصحاب نافع انتهى . ورواية عبيد الله بن عمر مسلم ، ووقع في رواية عبيد الله عند الشيخين^(٣) : « فلا أحل حتى أحل من الحج » . ولا تنافي هذه الرواية مالك^(٤) ؛ لأن القارن لا يحل من العمرة ولا من الحج حتى ينحر ، فلا حجة فيه لمن تمسك بأنه ﷺ كان متمتعا كما سيأتي ؛ لأن قول حفصة : ولم تحل من عمرتك ، وقوله هو : « حتى أحل من الحج » ظاهر في أنه كان قارنا ، وأجاب من قال : كان مفردا ، عن قولها : ولم تحل من عمرتك بأجوبة فذكرها ثم قال ولا يخفى ما في بعض هذه التأويلات من التعسف اهـ .

قلت : بل لا يخلو كلها من التعسف ، قال النووي في « شرح مسلم » : هذا الحديث دليل للمذهب الصحيح المختار الذي قدمناه واضحا بدلائله في الأبواب السابقة مرات ، أنه عليه السلام كان قارنا في حجة الوداع ، فقولها : من عمرتك ، أى العمرة المضمونة إلى الحج ، وقد تأوله من يقول بالافراد تأويلات ضعيفة ، ثم ذكر بعضها ، ثم قال : وكل ذلك ضعيف ، والصحيح ما سبق وقال الخطابي في « المعالم » : وهذا الحديث سيبين لك أنه قد كانت هناك عمرة ، ولكنه أدخل عليها حجة فصار بذلك قارنا ، وقال (أبو عمر) في « الاستذكار » : الأولى بذوى الإنصاف أن لا يشكوا في حديث حفصة ، أنه دال على أنه عليه السلام كان قارنا ، مع ما يشهد له من حديث أنس وغيره ثم ذكر أبو عمر قوله عليه السلام : « سقت الهدى وقرنت »^(٥) ثم قال : وليس هو يوجد عن النبي ﷺ من

(١) رواه أحمد : (١٤٢/٣ ، ١٤٨ ، ٢٦٦ ، ٣٦٦ ، ١٧٥/٦ ، ٢٤٧) .

(٢) النيل : (٣١٤/٤) ح رقم (١١) .

(٣) (٤ ، ٣) تقدما .

(٥) حديث المتن برواية « أحمد » .



وجه صحيح إخبار عن نفسه أنه أفرد ، ولا أنه تمتع ، وإنما يوجد عن إضافة ذلك إليه فيما يحتمل التأويل ، وهذا اللفظ (أى قوله : « سقت الهدى وقرنت ») يرفع الإشكال ويدفع الاحتمال ، « الجواهر النقى » .

وفيه أيضا : ثم ذكر البيهقي حديث قدوم على من طريق البراء وفيه : « قد سقت الهدى وقرنت » . ثم ذكره من طريق أنس وفيه : « إلا أن معى الهدى لأحللت » ^(١) ثم قال : وفيه وفي حديث جابر جعل العلة فى امتناعه من التحلل كون الهدى معه ، والقارن لا يحل من إحرامه حتى يحل منهما سواء كان معه هدى أو لم يكن ، ودل ذلك على خطأ تلك اللفظة ، قلت : (كلا ، فإنه لا ضير فى أن يكون لعدم تخلله علتان ، وليس من ترك ذكر شيء حجة على من ذكره) والحديث الأول يقتضى القران ، وقد أيده ما أخرجه ابن حبان فى « صحيحه » ^(٢) من حديث النزال بن سبرة : ثنا على بن أبى طالب : أن رسول الله ﷺ خرج من المدينة حاجا ، وخرجت أنا من اليمن ، قلت : لبيك إهلا لا كإهلال النبى ﷺ ، فقال النبى ﷺ : « فإنى أهملت بالعمرة والحج جميعا » ، والحديث الثانى ينفى الأفراد لأن الهدى لا يمنع المفرد من الإحلال ، فانتفى كونه عليه السلام مفردا ، فالحديث حجة على من اختار الأفراد (ومنهم الشافعى رحمه الله تعالى والبيهقى) .

قال : ثم ذكر البيهقى حديث ابن عمر فى التمتع ، وفيه : ثم لم يحلل من شيء حرم سنة حتى قضى حجه وهديه ثم ذكره عن عائشة مثله . ثم قال : وحيث لم يتحلل من إحرامه حتى فرغ من حجه . ففيه دلالة على أنه لم يكن متمتعا قلت : هذا لا يرد على فقهاء الكوفة فعندهم المتمتع إذا أهدى لا يتحلل حتى يفرغ من حجه . وهذا الحديث أيضا ينفى كونه مفردا ؛ لأن الهدى لا يمنع المفرد من الإحلال ، فهو حجة على البيهقى وفى « الاستذكار » : لا يصح عندنا أن يكون (ﷺ) متمتعا إلا بتمتع قران ؛ لأنه لا خلاف بين العلماء أنه عليه السلام لم يحل من عمرته ، وأقام محرما من أجل هديه إلى يوم النحر ،

(١) تقدم .

(٢) الإحسان : (٦ / ٣٥) .

٢٨٤٧ - أبو حنيفة ، عن حماد ، عن طاوس ، أنه قال : لو حججت ألف حجة لم أدع أن أقرن بين الحج والعمرة ، حتى إنا لندعوه الحج الأكبر ، ونرى أن حج من لم يقرن ليس بكامل . أخرجه محمد في « الآثار » ^(١) ، و « جامع مسانيد الإمام » ^(٢) .

باب إفراد الحج والعمرة بإنشاء السفر لهما على حده أفضل من القران والتمتع
وأما فسخ الحج إلى العمرة فكان خاصا بأصحاب رسول الله ﷺ

٢٨٤٨ - عن أبي نضرة ، قال : كان ابن عباس يأمر بالمتعة ، وكان ابن الزبير ينهى عنها قال : فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله ، فقال : على يدى دار الحديث ، تمتعنا مع رسول الله ﷺ فلما قام عمر قال : إن الله كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء ، وأن القران قد

وهذا حكم القارن لا المتمتع اهـ . (أى عند المالكية والشافعية ، فاندفع النظر الذى رآه صاحب « الجواهر النقى » ^(٣) فى كلام أبى عمر فافهم .

قوله : « أبو حنيفة » دلالة على كون القران أفضل وجوه الإحرام ظاهرة ، وقوله : « حتى إنا لندعوه الحج الأكبر » دليل على أن أفضليه القران على غيره من التمتع والإفراد كان معروفا مشهورا فى عصر التابعين رضى الله عنهم ، ولا يمكن أن يكون ذلك معروفا عندهم إلا لسماعهم فصله من الصحابة رضى الله عنهم ، وفيه دلالة على أفضلية القران صريحة بيينة ، والله تعالى أعلم .

باب إفراد الحج والعمرة بإنشاء السفر لهما على حده أفضل من القران والتمتع

وأما فسخ الحج إلى العمرة فكان خاصا بأصحاب رسول الله ﷺ

قوله : « عن أبي نضرة إلخ » ، قلت : المتعة التى اختلف فيها ابن عباس وابن الزبير هى المتعة بمعنى فسخ الحج إلى العمرة ، كما سنبينه إن شاء الله تعالى ، وقد كان أمر النبي ﷺ بها أصحابه فى حجة الوداع ، ولم يكن أمرا عاما ، بل خاصا بهذه السنة ، كما علمه

(١) الآثار : (٥٠) .

(٢) جامع المسانيد : (ص ٥١٧ ج ١) .

(٣) الجواهر النقى : (٣٣٣/١) .

نزل منزله ، فأتموا الحج والعمرة لله كما أمركم الله ، وأبتوا نكاح هذه النساء ، فلن أوتى برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجتمه بالحجارة . وفي رواية فافصلوا حجكم من عمرتكم ، فإنه أتم لحجكم ، وأتم لعمرتكم . رواه مسلم ^(١) .

٢٨٤٩ - عن عمر رضى الله عنه : أنه قال : إن أتم لحجكم وعمرتكم أن تنشئوا لكل منهما سفرا . وعن ابن مسعود نحوه ، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره . « فتح الباري » ^(٢) قلت : وقد صرح الحافظ بكونه ثابتا عن عمر رضى الله عنه .

٢٨٥٠ - عن عائشة رضى الله عنها فى عمرتها : أن النبى ﷺ قال لها : « إنما أجرك فى عمرتك على قدر نفقتك » . أخرجه الشيخان ^(٣) . وفى لفظ للبخارى ^(٤) : على قدر

الاجلة من أصحابه مثل : عمر رضى الله عنه وغيره ، وقد نهى عنها عمر ، وكان يضرب عليها كما سيأتى ، وقوله : « افصلوا حجكم من عمرتكم فإنه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم » ^(٥) دليل على ما قلنا : إن إفراد الحج والعمرة بإنشاء السفر لهما على حده أفضل من القران والتمتع .

قوله : « عن عمر إلخ » ، دلالة على ما قال إن إنشاء السفر بهما على حده أفضل ظاهرة .

قوله : « عن عائشة إلخ » ، قلت : ولا يخفى أن فى إنشاء السفر للحج والعمرة على

(١) رواه مسلم فى : الحج ، ح رقم : (١٤٥) .

ورواه مالك فى : الحج ، ح رقم : (٦٧) .

(٢) فتح الباري : (٣ / ٢٧٦) .

(٣) رواه البخارى فى : (العمرة ، باب " ٨ ") .

ورواه مسلم فى : (الحج ، ح رقم : " ١٢٧ ") .

ورواه أحمد : ٤٣ / ٦ .

(٤) رواه فى : ٢٦ - كتاب العمرة ، ٨ - باب أجر العمرة على قدر النصب ، رقم : (١٧٨٧) .

ومعنى هذا الحديث : أن الثواب فى العبادة يكثر بكثرة النصب أو النفقة .

(٥) يأتى .



نفقتك أو نصبك » وللحاكم^(١) ، « على قدر نصبك ونفقتك » « فتح الباري »^(٢) .

حجة زيادة نفقة ونصب ، فكان الأفراد أفضل قال النووي : ظاهر الحديث أن الثواب والفضل في العبادة يكثر بكثرة النصيب والنفقة ، وهو كما قال ، لكن ليس ذلك بمطرد ، فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض ، وهو أكثر فضلا وثوابا بالنسبة إلى الزمان ، كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليال من رمضان غيرها ، وبالنسبة للمكان ، كصلاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة إلى أكثر من عدد ركعاتها في غيره ، وبالنسبة إلى شرف العبادة المالية والبدنية ، كصلاة الفريضة إلى أكثر من عدد ركعاتها أو أطول من قراءتها ، ونحو ذلك من صلاة النافلة ، وكدرهم من الزكاة بالنسبة إلى أكثر منه من التطوع ، أشار إلى ذلك ابن عبد السلام في « القواعد » ، قال : وقد كانت الصلاة قرعة عين النبي ﷺ ، وهي شاقة على غيره وليست صلاة غيره مع مشقتها مساوية لصلاته مطلقا ، والله أعلم . كذا في « فتح الباري »^(٣) . وهذا مما أفاده شيخنا حكيم الأمة غير مرة ، وقد ظفرت بما يؤيده والله الحمد .

قال محمد في « الموطأ » : يعتمر الرجل ويرجع إلى أهله ، ثم يحج ويرجع إلى أهله فيكون ذلك في سفرين أفضل من القران ، ولكن القران أفضل من الحج مفردا والعمرة من مكة ، ومن التمتع والحج من مكة ؛ لأنه إذا قرن كانت عمرته وحجته من بلده ، وإذا تمتع كانت حجته مكية ، وإذا أفرد بالحج كانت عمرته مكية ، فالقران أفضل ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامه من فقهاءنا اهـ .

وقال الحافظ في « الفتوح » : أما التمتع فالمعروف أنه الاعتمار في أشهر الحج ، ثم التحلل من تلك العمرة ، والإهلال بالحج في تلك السنة ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾^(٤) ويطلق التمتع في عرف السلف على

(١) رواه الحاكم (٤٧١/١) والترغيب (١٧٩/٢) والدارقطني (٢٨٦/٢) .

(٢) فتح الباري : (ص ٣٩٦ ج ٣) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) سورة البقرة آية : ١٩٦ .



القرآن أيضا ، قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ ^(١) أنه الاعتماد في أشهر الحج قبل الحج ، قال : ومن التمتع أيضا القرآن ؛ لأنه تمتع بسقوط سفر للنسك الآخر من بلده ، ومن التمتع أيضا فتح الحج إلى العمرة انتهى ، وأما القرآن فسورته الإهلال بالحج والعمرة معا ، وهذا لا خلاف في جوازه ، أو الإهلال بالعمرة ثم يدخل عليها الحج أو عكسه ، وهذا مختلف فيه . وأما الأفراد فالإهلال بالحج وحده في أشهره عند الجمع ، وفي غير أشهره عند من يجيزه ، والاعتماد بعد الفراغ من أعمال الحج لمن شاء ، وأما فسخ الحج ، فالإحرام بالحج ثم يستحل منه بعمل عمرة ، فيصير متمتعا ، وفي جوازه اختلاف آخر اهـ .

إذا علمت هذا فلا يذهب عليك أن المتعة التي نهى عنها عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الحج هي المتعة بمعنى فسخ الحج إلى العمرة ، بقرينة قوله : إن الله كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء ففيه دلالة صريحة على أنه أراد بالمتعة ما كان جوازه مختصا بالنبى ﷺ وأصحابه ، وليست إلا المتعة بمعنى الفسخ ، فإن المتعة بدون الفسخ جائزه بنص الكتاب ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ^(٢) وقد صح عن عمر القول بجوازها فقد ذكر الأثرم عنه في « سننه » من غير وجه أنه قال : لو حججت لتمتعت ثم لو حججت لتمتعت ، وذكر عبد الرزاق في « مصنفه » عن سالم بن عبد الله : أنه سئل عن نهى عمر عن متعة الحج ؟ قال : لا ، أبعد كتاب الله تعالى ؟ وذكر عن نافع : أن رجلا قال له : أنهى عمر عن متعة الحج ؟ قال : لا وذكر عن ابن عباس : أنه قال هذا الذى يزعمون أنه نهى عن المتعة يعنى عمر سمعته يقول : لواعتمرت ثم حججت لتمتعت ، كذا في « زاد المعاد » ^(٣) .

وفهم منه العلامة الحافظ أبو محمد بن حزم أن عمر رضى الله عنه رجع إلى القول

(١) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٣) زاد المعاد : (ص ٢١٢ ج ١) .



بالتمتع بعد النهى عنه ، ذكره ابن القيم ، وليس بصحيح ، لما عرفت من إطلاق المتعة على معان عديدة ، فالتى نهى هو عنها غير التى قال بجوازها ، فلا يصح دعوى الرجوع ما لم يثبت عنه القول بجواز فسخ الحج إلى العمرة ، ودون إثباته خبط الفتاد . قال الحافظ فى «الفتح» : وقال عياض : الظاهر أنه - أى عمر - نهى عن الفسخ ، ولهذا كان يضرب الناس عليها كما رواه مسلم ، بناء على معتقده أن الفسخ كان خاصا بتلك السنة ، ويمكن أن يتمسك من يقول بأنه إنما نهى عن الفسخ بقوله فى الحديث الذى أشرنا إليه قريبا من مسلم : إن الله يحل لرسوله ما شاء . والله أعلم اهـ .

قلت : وهو الذى فتحنا به الباب ، وزعم بعضهم كالنوى وغيره أنه نهى عن المتعة المعروفة التى هى الاعتماد فى أشهر الحج ، من عامه ، وتمسكوا بحديث أبى موسى الأشعرى عند مسلم ^(١) قال : قدمت على رسول الله ﷺ ، فقال : « بم أهلت ؟ » قلت : أهلت بإهلال كإهلال النبى ﷺ ، قال : « هل سقت من هدى ؟ » قلت : لا ، قال : « طفت بالبيت وبالصفاء والمروة ، ثم حلَّ » فطفت بالبيت والصفاء والمروة ، ثم أتيت امرأة من قومى ، فمشطتني وغسلت رأسى ، فكنت أفنى الناس بذلك (أى بفسخ الحج إلى العمرة) فى إمارة أبى بكر وإماره عمر ، فإنى لقائم فى الموسم إذ جاءنى رجل فقال : إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين فى شأن النسك ؟ فقلت : أيها الناس ! من كنا أفئتناه بشئ فليئتد فهذا أمير المؤمنين قادم عليكم فيه فائتموا ، فلما قدم قلت : يا أمير المؤمنين ! ما هذا الذى أحدث فى شأن النسك ؟ قال : إن نأخذ بكتاب الله ، فإن الله قال : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٢) وإن نأخذ بسنة نبينا فإن النبى ﷺ لم يحل حتى نحر الهدى وفى رواية : فقال عمر : قد علمت أن النبى ﷺ قد فعله وأصحابه ، ولكن كرهت

(١) رواه مسلم (٨٨٤) والبخارى (١٧٢/٢ ، ١٧٣ ، ٢١٣ ، ٨/٣ ، ٢٠٨/٥) والترمذى (٩٥٦) والنسائى فى (الحج باب " ٥٠ ، ٥٢ ") وأحمد فى « المسند » (٣٩/١ ، ٢٥٤ ، ١٨٥/٣ ، ٣٩٥/٤ ، ٣٩٧ ، ٤١٠) والبيهقى (٣٣٨/٤ ، ١٥/٥ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٤١) والطبرانى (١٤٩ / ٧) ، ٨٣/١١) والإرواء (١٨٥/٤) .

(٢) سورة القره آية : ١٩٦ .



.....

أن يظلوا معرسين بهن في الأراك ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم اهـ .

قالوا : فقوله : فعله النبي ﷺ وأصحابه (أى أمر به ؛ لأنه ﷺ لم يفسخ حجه إلى العمرة قط ، كما تضافرت به الأحاديث) ولكن كرهت إلخ ، يدل على أنه كان ينكر التمتع المعروف ، قلنا : إنه أطلق الكراهة وأراد التحريم ، وكثيرا ما يطلق ذلك ، ولم يكن ليمنع بالرأى ما جوزه النبي ﷺ وإنما تمسك لحزمة الفسخ بقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ﴾ ^(١) ورأى أن ما أمر به النبي ﷺ أصحابه رضى الله عنهم إما كان لعله ، وقد ارتفعت ، وقوله : « ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن في الأراك » ليس بعلة للنهي عن الفسخ ، بل العلة إنما هي في قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ﴾ ^(٢) إلخ ، وذكر الكراهة إنما هو لتأييد النص بكونه موافقا للقياس .

وبالجملة فقول عمر : « إن الله يحل لرسوله ما شاء بما شاء وأن القرآن قد نزل منازل فأتوا الحج والعمرة لله كما أمركم الله » صريح في أنه كان ينهى عن الفسخ دون المتعة المعروفة ، فإن المنافي للإتمام المأمور به في قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ﴾ ^(٣) إنما هي المتعة بمعنى الفسخ ، دون المتعة بمعنى الاعتماد في أشهر الحج ثم الحج من عامه ، فليس فيها إبطال الحج قبل الإتيان بأفعاله ، بل فيها إتمام العمرة أولا ، وإتمام الحج ثانيا ، وقد أجازها عمر رضى الله عنه كما تقدم .

واغتر العلامة ابن القيم بما في حديث أبي موسى من قوله : « يا أمير المؤمنين ! ما هذا الذي أحدثت في شأن النسك » ، فادعى أن هذا اتفاق من أبي موسى وعمر على أن منع الفسخ إلى المتعة والإحرام بها ابتداء إنما هو رأى منه أحدثه في النسك ، ليس عن رسول الله ﷺ ، وإن استدل له بما استدل اهـ . من « زاد المعاد » ^(٤) .

قلت : لفظ الإحداث لا يختص بالقول بالرأى ، فقد يطلق بمعنى الإظهار ، وههنا كذلك

(١-٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٤) زاد المعاد : (ص ٢١٥ ج ١) .

٢٨٥١ - عن سليم بن الأسود : أن أبا ذر كان يقول فيمن حج ثم فسخها بعمرة : لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله ﷺ . رواه أبو داود ^(١) .

٢٨٥٢ - ولمسلم والنسائي وابن ماجه عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن أبي ذر قال :

فإن عمر - رضى الله عنه - قد أظهر من أن الفسخ مختصا بأصحاب رسول الله ﷺ في تلك السنة ما كان خافيا على أبي موسى ، كما يشعر به قوله : إن الله يحل لرسوله ما شاء بما شاء ، وأن القرآن قد نزل منازل إلخ ، فإنه صريح في كون الفسخ مما أحل الله لرسوله : ولا يحل لغيره العمل ولا الأمر به ، ألا ترى أن جابرا يقول في المتعتين كليهما : فعلناهما مع رسول الله ﷺ ، ثم نهانا عنهما عمر فلم نعد لهما ؟ رواه مسلم . فهل تقول : بأن عمر نهى عن متعه النساء برأى منه أحدثه في النكاح ليس عن رسول الله ﷺ ؟ ولست أظنك قائلًا : فما معنى قول جابر هذا ؟ وهل معناه إلا أنه أظهر من النهى عن متعه النساء ، ما كان قد خفى على مثل جابر - رضى الله عنه - ، فعلى مثل ذلك يلزم حمل قول أبي موسى : ما هذا الذى أحدث في شأن النسك ؟ فافهم .

قوله : « عن سليم بن الأسود إلخ » ، قلت : قد تواترت الروايات بذلك عن أبي ذر رضى الله عنه ، روى عبد الله بن الزبير الحميدى : حدثنا سفيان ، عن يحيى بن سعيد ، عن المرفع ، عن أبي ذر أنه قال : كان فسح الحج من رسول الله ﷺ لنا خاصة ^(٢) . وقال وكيع : حدثنا موسى بن عبيدة ، حدثنا يعقوب بن زيد ، عن أبي ذر ، قال : لم يكن لأحد بعدنا أن يجعل حجة في عمرة ، إنها كانت رخصة لنا أصحاب محمد ﷺ . وقال البزار : حدثنا يوسف بن موسى . ، حدثنا سلمة بن الفضل ، حدثنا محمد بن إسحاق ، عن عبد الرحمن الأسدى ، عن يزيد بن شريك ، قلنا لأبى ذر : كيف تمتع رسول الله ﷺ وأنتم معه ؟ فقال : ما أنتم وذاك ؟ إنما ذاك شيء رخص لنا فيه يعنى المتعة ، وقال البزار : حدثنا يوسف بن موسى ، حدثنا عبد الله بن موسى ، حدثنا إسرائيل ، عن إبراهيم بن المهاجر ، عن أبي بكر التيمي ، عن أبيه ، والحارث بن سويد قالًا : قال أبو ذر في الحج

(١) رواه أبو داود في : كتاب المناسك و ٢٥ - باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة ، رقم . (١٨٠٧) .

(٢) الحميدى (٢ / ١٣٢ ، ١٣٥) .

كانت المتعة في الحج لأصحاب رسول الله ﷺ خاصة . « نيل الأوطار » ^(١) .

والمتعة : رخصة أعطاناها رسول الله ﷺ اهـ . من « زاد المعاد » ^(٢) .

وفيه دلالة صريحة على أن فسخ الحج إلى العمرة كان مختصا بأصحاب النبي ﷺ ، رخص لهم فيه ، وليس ذلك لغيرهم ؛ لأن فيه دلالة على ما قدمناه أن المتعة التي قد رخص فيها رسول الله ﷺ لأصحابه دون غيرهم هي المتعة بمعنى فسخ الحج إلى العمرة ، فإن أبا ذر يقول مرة : المتعة ويطلقها ، ويفسرها أخرى بفسخ الحج إلى العمرة . وأما المتعة المعروفة فلم يقل باختصاص الأصحاب أحد ، كما ستعرفه إن شاء الله تعالى ، وأجاب عنه ابن القيم رحمه الله في « زاد المعاد » ^(٣) بأن هذه الآثار بين باطل لا يصح عن من نسب إليه البتة ، وبين صحيح عن قائل غير معصوم ، لا يعارض به نصوص المعصوم وأما الأول : فإن المرفع ليس ممن يقوم بروايته حجة ، فضلا أن يقدم على النصوص الصحيحة غير المدفوعة ، وقد قال أحمد بن حنبل وقد عورض بحديثه : ومن المرفع الأسدي ؟ ، وقد روى أبو ذر عن رسول الله ﷺ الأمر بفسخ الحج إلى العمرة ، وغاية ما نقل عنه إن صح أن ذلك مختص بالصحابة ، فهو رأيه ، وقد قال ابن عباس وأبو موسى الأشعري : إن ذلك عام للأمة اهـ .

قلت : أما قول أحمد بن حنبل : ومن المرفع الأسدي ؟ فغايته أنه لم يعرفه ، وليس من لم يعرف حجة على من قد عرف ، ومرفع هذا هو مرفع بن عبد الله بن صيفي بن رباح بن الربيع التيمي الحنظلي الأسدي الكوفي ، روى عن جده رباح ، وعم أبيه حنظلة ابن الربيع ، وأبى ذر ، وابن عباس ، وعن ابنه عمر ، وأبو الزناد ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وموسى بن عقبة ، ويونس بن أبي إسحاق ، وذكره ابن حبان في الثقات قال الحافظ : وقال ابن حزم عقب حديثه عن أبي ذر في الحج : وحديثه عن جده في الجهاد

(١) النيل : (٤ / ٣٣٠ ، ح رقم : ١٣) .

(٢) زاد المعاد : (ص ٢١٣ ج ١) .

(٣) زاد المعاد : (١ / ٢١٣) .



٢٨٥٣ - عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن الحارث بن بلال ، عن أبيه قال : قلت :
يا رسول الله ! فسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة ؟ قال : «لنا خاصة» . رواه الخمسة^(١)

مجهول وهو من إطلاقاته المردودة ، كذا في « تهذيب التهذيب »^(٢) وكيف يكون مجهولا من روى عنه خمسة من الثقات ، ولم يتفرد بما رواه ؟ بل قد تابعه على ذلك سليم بن الأسود عند أبي داود ، ويزيد بن شريك التيمي عند مسلم ، ويعقوب بن زيد عند وكيع ، وعبد الرحمن الأسدي ، والحارث بن سويد عند البزار ، كلهم عن أبي ذر بنحوه ، وقد أودع مسلم هذا الحديث في « صحيحه » ، فناهيك به صحة ، وأما قوله : إن غاية ما نقل عنه إن صح أن ذلك مختص بالصحابة ، فهو رأيه ، وهو معارض برأى ابن عباس ، وأبي موسى الأشعري ، وسلمت النصوص الصريحة ، فسيأتيك جوابه فانتظر .

قوله : « عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن إلخ » ، قلت : دلالة على أن فسخ الحج كان مختصا بالصحابة من قول المعصوم ظاهرة ، وقد بذل العلامة ابن القيم جهده في رد هذا الحديث ، واجترأ جرأة شديدة في تغليظه ، وتكلم فيه لأجل بلال بن الحارث ، وقد أودعه أبو داود في « سننه » ، والنسائي في « مجتباه » ، وسكتا عنه ، وصرح الحافظ بأن بلال ابن الحارث هذا من ثقات التابعين كما ذكره في « النيل » ، وقد ثبت في الأصول أن من لم يعرف ليس بحجة على من عرف ، فقول ابن القيم : نحن نشهد بالله إن حديث بلال ابن الحارث هذا لا يصح عن رسول الله ﷺ رد عليه ، وليس يمينه هذه إلا مجازفة وجرأة ، وإيم الله لو قال أحد منا معشر الحنفية ما قال ، ورد حديثا أخرجه أصحاب السنن وسكت عنه أبو داود والنسائي ، لصاخ الذين يسمون أنفسهم بأهل الحديث من بلادنا بأجمعهم ، ورمونا عن حمق ، وأخذوا في ذم الرأي وأهله ، وطعنونا بكل سوء وقالوا : هؤلاء معشر

(١) رواه أبو داود في (المناسك باب " ٢٤ ") والبخاري في (العمرة باب " ٦ " ، والنكاح باب " ٣١ ") والنسائي في (المناسك باب " ٧٧ ") وابن ماجه في (المناسك باب " ٤٢ ") والدارمي في (المناسك باب " ٣٧ ") .

(٢) التهذيب : (١١ / ٣٨١ / ٧٤٤) وهو يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي أبو إسرائيل الكوفي .

إلا الترمذى، وقال الحافظ: الحارث بن بلال من ثقات التابعين اهـ. «نيل الأوطار»^(١).

الحنفية يردون حديث رسول الله ﷺ برأيهم ، ويقسمون بالله على أنه غلط ، وإذا فعل ذلك مثل ابن القيم وابن تيمية وغيرهما لم يذمه أحد ، ولم يردوا عليه ، وأغضبوا عنه ، وهل هذا إلا تحامل محض ؟ .

وبعد ذلك فلنذكر دلائله التى اعتمد عليها ، ليعلم الناظرون أنه بار فى يمينه أم حانث ؟ وهيئات أن يطر غيم يبرق ويرعد ، فمنها : ما رواه الشيخان^(٢) عن ابن عباس : قدم النبى ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج ، فأمرهم أن يجعلوها عمرة ، وروى مثل ذلك جابر ، وعائشة وحفصة أما المؤمنون وغيرهم رضى الله عنهم ، وهذا كما ترى لا حجة فيه فإننا لا ننكر كون النبى ﷺ أمر من لم يكن معه هدى من أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة ، فلا يجدى ابن القيم ذكر هذه الأحاديث وتطويل الكلام بها شيئا ، فإذا نقول : قد كان ذلك كله ، ولكنه كان مختصا بالصحابة فى هذه السنة ، ولم يذكر ابن القيم ما يرد ذلك علينا غير حديث سراقه بن مالك المدلجى ، أنه قال : يا رسول الله ! ألعامنا هذا أم للأبد ؟ قال : « للأبد » . وهو أيضا مما لا يفيد أصلا ولا حجة فيه ؛ لأن سراقه لم يسأله عن الفسخ صراحة كما سأله عنه بلال بن الحارث ، وإنما سأله إشارة ، فيحتمل أن يكون سأله عن فسخ الحج إلى العمرة ، أو عن القران بين الحج والعمرة ، أو الاعتمار فى أشهر الحج الذى كان يعده أهل الجاهلية من أفجر الفجور ، كما رواه الشيخان عن ابن عباس ، فذهب ابن القيم إلى الأول ، وحمله على السؤال عن الفسخ بلا حجة وبرهان ، وذهبنا إلى أحد الاحتمالين الأخيرين ، وعندنا على ما نقول دليل .

(١) نيل الأوطار : (٣٢٩/٤ ، ح رقم : ١٢) .

(٢) رواه البخارى فى (الحج باب " ٣٤ ، ٩١ " والشركة باب " ١٥ " ومناقب الأنصار باب " ٢٦ ") ومسلم فى (الحج باب " ١٢٣ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ، ٣٥١ ") وأبو داود فى (المناسك باب " ٣٢ ") والنسائى فى (المناسك باب " ٥٨ ، ٧٧ ، ١٨٦ ") وأحمد فى « المسند » (٢٥٢/١ ، ٢٩٠ ، ٢٨/٢ ، ١٢٥ ، ٢٩٢/٣ ، ٣٦٤ ، ٢٧٣/٦ ، ٣٥٠) .



أما أولا : فقد روى النسائي ^(١) وابن ماجه ^(٢) عن طاوس ، عن سراقه بن جعشم ، قال : يا رسول الله ! أرايت عمرتنا هذه لعامنا أم للأبد ؟ فقال : « لا ، بل للأبد ، دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة » . قال المنذرى : هو حديث حسن ، كذا فى « نصب الراية » ^(٣) فهذا كما ترى فيه تصريح بأن سؤال سراقه إنما كان عن العمرة فى أشهر الحج لا عن الفسخ ، نعم ورد فى حديث جابر الطويل عند مسلم ^(٤) : أنه ﷺ لما طاف وسعى بين الصفا والمروة قال : « إني لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ، ولجعلتها عمرة ، فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل ، وليجعلها عمرة » فقام سراقه بن مالك بن جعشم ، فقال : يا رسول الله ! ألعامنا هذا ؟ فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة فى أخرى ، وقال : « دخلت العمرة فى الحج مرتين ، بل للأبد الأبدي » . الحديث .

فأخذ منه ابن القيم ومن وافقه من أهل الظاهر أن سؤال سراقه كان عن الفسخ ؛ لكونه مقرونا بقوله ﷺ : « فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة » ^(٥) وهذا كما ترى لا حجة فيه أصلا ، فإن كون هذا السؤال مقرونا بأمر الفسخ فى سياق واحد لا يتسلف كونه مقرونا به فى الواقع ، كيف ؟ وقد ورد فى رواية حبيب المعلم ، عن عطاء عن جابر عند البخارى ، وفى رواية ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر عند مسلم ^(٦) : أن عائشة رضى الله عنها حاضت فنسكت المناسك كلها غير أنها لم تطف ، قال : فلما طهرت وطافت قالت : يا رسول الله ! أتنتلقون بعمرة وحجة ، وأنطلق بحجة ؟ فأمر عبد الرحمن بن أبى بكر أن يخرج معها إلى التنعيم ، فاعتمرت بعد الحج فى ذى الحجة ،

(١) رواه أبو داود فى (المناسك باب " ٢٣ ، ٥٦ ") ومسلم فى (الحج " ١٤٧ ") والترمذى فى (الحج باب " ٨٧ ") وابن ماجه فى (المناسك باب " ٨٤ ") والدارمى فى (المناسك باب " ٣٤ ، ٣٨ ") وأحمد فى « المسند » (٢٣٦/١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣٤١ ، ٣٢٠/٣) .

(٣) نصب الراية : (ص ٥٢٢ ج ١) .

(٤) تقدم .

(٥) تقدم .

(٦) تقدم .



وأن سراقه بن مالك بن جعشم لقي النبي ﷺ بالعقبة وهو يرميها ، فقال : ألكم هذه خاصة يا رسول الله ؟ قال : « لا ، بل للأبد » « فتح الباري » ^(١) وهذا فيه بيان المكان الذى سأل فيه سراقه ، وليس مقرونا بأمر الفسخ ، بل هو مقرون بقصة اعتمار عائشة فى ذى الحجة بعد الحج ، وليس حاصله إلا السؤال عن الاعتمار فى أشهر الحج الذى كان أهل الجاهلية يعدونه من أفجر الفجور كما تقدم .

وأيضاً فالسياق الذى تشبث به ابن القيم من حديث جابر الطويل قد ورد فيه : أن رسول الله ﷺ شبك أصابعه واحدة فى الأخرى ، والتشبيك بين الأصابع يرجح أنه يعنى القرآن ، ولا معنى للتشبيك على تقدير إرادته الفسخ ، فإن الحج والعمرة لا يجتمعان فيه ، بل يفترقان وأيضاً قوله ﷺ : « دخلت العمرة فى الحج » إرادة القرآن لهذا الوجه بعينه ، فإن دخول شيء فى شيء يستدعى اجتماعهما معا ، وفى صورة الفسخ يبطل الحج بأفعال العمرة ، ويحرم للحج ثانياً فافهم ، فإن حديث سراقه الذى زعمه ابن القيم من الجبال الراسيات التى لا تزغزعها الرياح ؛ قد رأيت أنه يحتمل وجوها عديدة ، والراجح منها يضره ولا ينفعه ، فصار استدلاله به كثيلاً مهيلاً ، تسفيه الرياح يميناً وشمالاً ، لله در بلال ابن الحارث المزنى رضى الله عنه ، حيث أجرى الله على لسانه أن يسأل رسول الله ﷺ عن فسخ الحج صريحاً : هل هو لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فأجاب بأن ذلك لنا خاصة ولم يسأله عن إشارة بلفظ يحتمل وجوها عديدة ، كما فعل سراقه بن مالك رضى الله عنه .

فأنشدك الله يا ابن القيم - رحمك الله - هل عندك حديث صريح عن رسول الله ﷺ بلفظ : أن فسخ الحج كائن لأبد الأبد ؟ ^(٢) وظنى أن دون ذلك مغاور تنقطع فيها أعناق المطى ، ولن تجد إلى ذلك سبيلاً ، وليس عندك إلا قول ابن عباس وحده ، ولكن قوله فى متعة الحج إنما هو كقوله فى متعة النساء ، لا يوافق فيه أحد من الصحابة ، وقد صرح جابر رضى الله عنه : بأن المتعتين فعلناهما مع رسول الله ﷺ ، ثم نهانا عنهما عمر ، فلم

(١) الفتح : (ص ٣٩٤ ج ٣) .

(٢) رواه ابن ماجه فى : ٢٥ - (كتاب المناسك) ، ٤١ - باب فسخ الحج ، رقم : (٢٩٨٠) .



نعد لهما ، كما ذكرناه فى المتن ، وأبو موسى الأشعرى ، كان يفتى بفسخ الحج أولا ، ثم نزع عنه حين عارض عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى نهيه عن ذلك ، واتفقا كما تقدم ذكره .

وأما عمران بن حصين فلم يثبت عنه صريحا أنه كان يقول بجواز الفسخ ، وإنما ورد عنه فى رواية أنه قال : تمتع نبي الله ﷺ ، وتمتعنا معه ، ونزلت آية المتعة فى كتاب الله يعنى متعة الحج ، ثم لم تنزل آية تنسخ آية متعة الحج ، ولم ينه عنها رسول الله ﷺ حتى مات ، قال رجل برأيه بعد ما شاء . رواه مسلم . فحمل ابن القيم ومن وافقه ما فيه من لفظ المتعة على فسخ الحج ، وهيهات أن يكون عمران بن حصين أراداه ؛ لأنه يقول : تمتع نبي الله ﷺ ، وقد اتفقت الروايات عن رسول الله ﷺ أنه لم يفسخ حجه إلى العمرة قط بل كان قارنا كما تقدم .

والحق الذى لا يصح غيره أن عمران بن حصين أراد بالمتعة القران ، ودليله ما رواه حميد ابن هلال عن مطرف ، قال : قال لى عمران بن حصين : إن رسول الله ﷺ جمع بين حجة وعمرة ، ثم لم ينه عنه حتى مات ، ولم ينزل فيه قرآن ، وما رواه قتاده عن مطرف ، قال : بعث إلى عمران بن حصين فى مرضه الذى توفى فيه ، وقال : أعلم أن نبي الله ﷺ قد جمع بين حج وعمرة ، ثم لم ينزل فيها كتاب ، ولم ينه عنها نبي الله ﷺ ، قال رجل فيها برأيه ما شاء ، أخرجه مسلم^(١) أيضا وفيه بيان لمعنى المتعة التى كان عمران يجيزها ، وهو الجمع بين الحج والعمرة ، وقد تقدم أن عمر رضى الله عنه لم ينه عن هذه المتعة ، وإنما كان ينهى عن فسخ الحج إلى العمرة ، هذا هو الذى اشتهر عن عمر - أى النهى عن الفسخ- ، كما قاله الألبى فى « شرح مسلم »^(٢) ولعل عمران بلغه أن عمر رضى الله عنه ينهى عن المتعة ، فحمله على النهى عن القران بين الحج والعمرة ، ولم يتبين مراده ، والله تعالى أعلم .

(١) رواه مسلم فى (الحج " ١٦٧ - ١٦٩ ، ٢٨٦ ") والنسائى فى (المناسك باب " ٤٩ ") وأحمد

فى « المسند » (٣ / ٢٨٠ ، ٢٨ / ٤ ، ٢٩ ، ٤٢٧) .

(٢) شرح مسلم : (ص ٣٨١ ج ٣) .

٢٨٥٤ - عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، قال : قال أبو ذر : لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة ، يعنى متعة النساء ، ومتعة الحج . رواه مسلم^(١) مع شرحه «إكمال المعلم» .

٢٨٥٥ - عن أبي نضرة ، قال : كنت عند جابر بن عبد الله ، فأتاه آت فقال : ابن

قوله : « عن إبراهيم التيمي » وقوله : « عن أبي نضرة إلخ » ، قلت : دلالتهما على كون المتعتين خاصيتين بأصحاب النبي ﷺ ظاهرة ، ولا يجوز حملهما على أنهما من رأى أبي ذر وعمر رضى الله عنهما ، فإن الخصوصيات لا تثبت إلا بالدليل ؛ لأن الأصل فى الشرائع العموم ، فقول أبي ذر : لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة ، ونهى عمر عنهما محمول على السماع حتما ، ولو حملنا قولهما فى متعة الحج على رأى ؛ لكون ابن عباس رضى الله عنه يفتى بخلافه وينظر عليه طول عمره ، لزم حمل قولهما فى متعة النساء على رأى أيضا ، فإن ابن عباس كان يفتى بجوازهما معا ، ولم يقل به أحد من العلماء إلا شذمة قليلة من الشيعة - لا بارك الله فيها - بل صرح الجمهور بأن قول أبي ذر وعمر فى متعة النساء محمول على السماع حتما ، فكذلك قولهما فى متعة الحج ، ومن ادعى الفرق بينهما فليأت عليه ببرهان .

وكيف يظن بعمر رضى الله عنه أنه ينهى عن متعة الحج برأيه ، ولم ينه عن الرمل مع كونه مخصوصا بالصحاب فى ما يظهر من قوله ﷺ ؟ فقد روى الشيخان^(٢) عن ابن عباس قال : قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مكة ، وقد وهنتهم حمى يثرب ، قال المشركون : إنه

(١) رواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٢٣ - باب جواز التمتع ، رقم : (١٦٢) .

(٢) رواه البخارى فى (الحج باب " ٥٥ " ، ح رقم " ١٦٠٢ " والمغازى باب " ٤٣ ") ومسلم فى (الحج ، ح رقم : " ٢٤٠ ") وأبو داود فى (المناسك باب " ٥٠ ") والنسائى فى (المناسك باب " ٥٥ ") وأحمد فى « المسند » (١ / ٢٩٠ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦ ، ٣٧٣) .

قوله : « أن يرملوا » بضم الميم وهو فى موضع مفعول يأمرهم تقول : أمرته كذا وأمرته بكذا .

و« الأشواط » بفتح الهمزة بعدها معجمة جمع شوط بفتح الشين وهو الجرى مرة إلى الغابة ، والمراد به هنا الطواف حول الكعبة .



عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين ، فقال جابر : فعلناهما مع رسول الله ﷺ ، ثم نهانا عنهما عمر ، فلم نعد لهما . رواه مسلم ^(١) .

يقدم غدا عليكم قوم قد وهنتهم الحمى ، ولقوا منها شدة ، فجلسوا مما يلى الحجر فأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثه أشواط ، ويمشوا ما بين الركنتين ليرى المشركون جلدكم وأخرج البخارى ^(٢) عن ابن عمر عن عمر ، قال : ما لنا وللرمل ؟ إنما كنا راءينا به المشركين وقد أهلكهم الله ، ثم قال : شئ صنعته رسول الله ﷺ فلا نحب أن نتركه . وأخرج أبو داود ^(٣) عن زيد بن أسلم عن أبيه ، قال : سمعت عمر يقول : فيم الرمل وكشف المناكب ؟ وقد أعز الله الإسلام ، ونفى الكفر وأهله ، ومع ذلك فلا ندع شيئا قمنا بفعله على عهد رسول الله ﷺ اهـ . من « نصب الراية » ^(٤) .

فهل يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله ، ويعرف منزلة عمر بن الخطاب ، ومعرفته بالنبي ووجه له أن يقول : إنه نهى عن متعة الحج ، وجعلها خاصة بأصحاب النبي ﷺ بمجرد رأيه من غير سابقة فيها من النبي ﷺ ؟ كلا والله لا يظن به ذلك أبدا ، ولو كان مخصصا أمرا برأيه لنهى عن الرمل الذى لا يظهر للعمل به بعد النبي ﷺ علة .

فما قاله ابن القيم فى « زاد المعاد » ^(٥) : ونحن نشهد الله علينا أنا لو أحرمتنا بحج لرأينا

(١) رواه فى : الحج (ح رقم : ٢١٢) والنكاح (ح رقم : ١٧) .

قوله : « المتعتين » أى متعة الحج ومتعة النساء ، وأراد بمتعة الحج متعة فسخ الحج إلى العمرة .

(٢) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٥٧ - باب الرمل فى الحج والعمرة ، رقم : (١٦٠٥) .

قوله : « إنما كنا راءينا » بورن فاعلنا من الرؤية ، أى أرىناهم بذلك أنا أقوىاء ، قاله عياض وقال ابن مالك : من الرياء أى أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء ، ولهذا روى (راينا) بياءين حملا له على أن عمر كان هم أن يترك الرمل فى الطواف ؛ لأنه عرف سببه وقد انقضى فهم أن يتركة لفقد سببه ثم رجع عن ذلك لاحتمال أن تكون له حكمة ما اطلع عليها فرأى أن الاتباع أولى من طريق المعنى ، وأيضا إن فاعل ذلك إذا فعله تذكر السبب الباعث على ذلك فيتذكر نعمة الله على إعزاز الإسلام وأهله .

(٣) رواه فى : المناسك ، باب " ٥١ " فى الرمل ، (ح رقم : ١٨٨٧) .

(٤) نصب الراية : (ص ٤٨٩ ج ١) .

(٥) زاد المعاد : (ص ٢١٠ ج ١) .



.....

فرضا علينا فسخه إلى عمرة ، تفاديا من غضب رسول الله ﷺ ، واتباعاً لأمره ، فوالله ما نسخ هذا في حياته ولا بعده ، ولا خص به أصحابه دون من بعدهم ، بل أجرى الله سبحانه على لسان سراقه أن يسأله : هل ذلك مختص بهم ؟ فأجاب ذلك كائن لأبد الأبد ليس إلا مجازفة ، وتزيينا للقول بكلمات بدیعة عظيمة ، ليرهب بها من لا علم له بالحديث وفقهه ، ولا معرفة له بالأصول ، فنحن نشهد بالله أن جابرا رضى الله عنه أعرف بحديث سراقه وقصة عائشة من ألفوف مثل ابن القيم وابن تيمية وغيرهما من العلماء ، ومع ذلك وهو يقول فى المتعتين كليهما : فعلناهما مع رسول الله ﷺ ، ثم نهانا عنهما عمر فلم نعد لهما .

فأنشدك الله يا ابن القيم ، أنت أشد تفاديا من غضب رسول الله ﷺ ، وأكثر اتباعا لأمره من جابر ؟ حيث ينتهى هو عن الفسخ بنهى عمر ، وأنت لا تنتهى عنه ، وتقول : نشهد الله علينا لو أحرمتنا بالحج لرأينا فرضا علينا فسخه إلى عمرة ، فهل تظن أن جابرا كان يطيع عمر رضى الله أشد مما كان يطيع الله ورسوله ، حيث انتهى عما نهاه عنه ، ولم يخف من غضب رسول الله ﷺ مثلما تخافه أنت ؟ كلا ، لا أظنك قائلًا بذلك أبدا ، فأيش هذه المجازفة فى الكلام ، وتغليظ الأيمان فى غير محلها ؟ فاعلم أن جابرا لم ينته عن المتعتين بعد ما فعلهما مع رسول الله ﷺ إلا لعلمه بأن نهى عمر عنهما لم يكن بمجرد رأيه بل بما عنده من علم من رسول الله ﷺ أنه خص أصحابه بهما دون غيرهم ، وكفى بحديث بلال بن الحارث المزنى تأييدا لعمر رضى الله عنه ، وطعن ابن القيم فيه ورده له جراءة شديدة ، أما أولا : فلأن رواته كلهم ثقات ، وحارث بن بلال المزنى الذى طعن فيه ابن القيم من ثقات التابعين كما تقدم ، وأما ثانيا فلأن قول أبى ذر بكون المتعة بمعنى الفسخ خاصة بأصحاب النبى ﷺ ، وكذا قول عثمان رضى الله عنه بمثله ، ونهى عمر عن الفسخ وإذعان جابر وأبى موسى الأشعرى لنهيه ، مما يدل على أن لحديث بلال أصلا وإلا لم يجوز لأحد أن ينهى عما جوزه رسول الله ﷺ ، أو يجعله خاصا بالصحابه بمجرد الرأى .

٢٨٥٦ - وعنه ، عن أبيه ، عن أبي ذر في متعة الحج : ليست لكم ، ولستم منها في شيء إنما كانت رخصة لنا - أصحاب رسول الله ﷺ . رواه النسائي ^(١) بسند صحيح ، « زاد المعاد » ^(٢) .

٢٨٥٧ - وعنه ، عن أبيه ، قال : سئل عثمان عن متعة الحج ؟ فقال : كانت لنا ليست لكم . رواه أبو داود ^(٣) بسند صحيح . « زاد المعاد » ^(٤) .

قوله : « وعنه ، عن أبيه وعن أبي ذر » وقوله : « وعنه ، عن أبيه قال : مثل عثمان إلخ » ، دلالتها على كون الفسخ خاصا بالصحابه ظاهرة ؛ لما تقدم من تفسير أبي ذر للمتعة بالفسخ ، وسؤال بلال بن الحارث رسول الله ﷺ عنه بهذا اللفظ ، فلا يجوز تفسيرها بالمتعة المعروفة لعدم القائل بكونها خاصة بالصحابه كيف ؟ وقد روى ابن عباس : تمتع رسول الله ﷺ وأبو بكر حتى مات ، وعمر وعثمان كذلك ، وأول من نهى عنه معاوية رواه أحمد في « مسنده » ^(٥) والترمذي ^(٦) وقال : حديث حسن . كذا في « زاد المعاد » ^(٧) وقد تقرر أن رسول الله ﷺ لم يتمتع بالفسخ ، بل تمتع قارنا ، وكذا أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، لم يتمتعوا بالفسخ بعد النبي ﷺ قط ، ومن ادعى فليات بدليل واضح ، ولا يجدي لفظ : تمتعوا ؛ لما قدمنا من إطلاقه على معان عديدة ، فمحال أن يقول عثمان : كانت المتعة لنا ليست لكم ، ثم يتمتع بعد رسول الله ﷺ .

فالحق ما قلنا : إن التي كانت خاصة بالصحابه في تلك السنة هي المتعة بمعنى الفسخ

(١) رواه في : ٢٤ - كتاب المناسك ، ٧٧ - باب إباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يسق الهدى (٥ / ١٧٩)

(٢) زاد المعاد : (ص ٢١٣ ج ١) .

(٣) بنحوه رواه مسلم في (النكاح " ١٨ ") وأحمد في « المسند » (١٤٢ / ١ ، ٥٥ / ٤) .

(٤) زاد المعاد : (المصدر السابق) .

(٥) رواه أحمد : (٢٩٢ / ١ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٣٧ ، ١٣٩ / ٢) .

(٦) رواه في : ٧ - كتاب الحج ، ١٢ - باب ما جاء في التمتع ، رقم : (٨٢٣) . وقال : « هذا حديث صحيح » .

ورواه النسائي في : ٢٤ - كتاب المناسك ، ٥٠ - باب التمتع .

(٧) زاد المعاد : (ص ٢١٩ ج ١) .



٢٨٥٨ - عن محمد بن نوفل : أن رجلا من أهل العراق قال له : سل لى عروة بن الزبير عن رجل أهل بالحج فإذا طاف بالبيت أ يحل أم لا ؟ قال : فسألته ؟ فقال : لا يحل من أهل بالحج إلا بالحج ، فذكر الحديث وفيه : قد حج رسول الله ﷺ ، فأخبرتني عائشة أن أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ، ثم طاف بالبيت ، ثم حج أبو بكر ، فكان أول شيء بدأ به

والتي فعلها عمر وعثمان هي المعروفة بمعنى الاعتمار في أشهر الحج بغير الفسخ ، وقد روى حماد بن سلمة ، عن قيس ، عن طاوس : عن ابن عباس ، عن عمر : لو اعتمرت في سنة مرتين ثم حججت لفعلت في حجتى عمرة . « زاد المعاد »^(١) فقله : « لفعلت في حجتى عمرة » يدل بصراحته على ما قلنا : إن عمر رضى الله عنه ، وكذا عثمان لم ينهيا عن المتعة المعروفة بمعنى القران والاعتمار في أشهر الحج ، وإنما كانا ينهيان عن الفسخ فحسب ، وقد حمل ابن القيم قول عمر : « لو حججت لتمتعت » على المتعة بمعنى الفسخ ، وهيهات أن يكون عمر أرادها أو أجازها ، فقد اشتهر عنه النهى عن ذلك ، وأنه كان يضرب عليها ، وكذلك نهى عثمان ومعاوية عنها ، ولم ينهيا عن القران ولا عن المتعة المعروفة ، نعم ! كانا يريان إفراد الحج عن العمرة بإنشاء السفرين لهما أفضل من جمعهما في سفر واحد ، ولهما سابقة في ذلك عن عمر رضى الله عنه ، بل عن النبى ﷺ كما ذكرناه في المتن ، ويمكن أن يكون معاوية لما رأى فتيا ابن عباس قد تشعبت بالناس قال : إن من جاء مهلا بالحج فإن الطواف بالبيت يصيره إلى عمرة شاء أو أبى . رواه عبد الرزاق عن معمر ، عن قتادة ، عن أبى الشعثاء عنه ، كما في « زاد المعاد »^(٢) عزم على الناس أن يهلو بالحج مفردين ، ولا يجمعوا العمرة معه ، لا قرانا ولا تمتعا ، سدا للذريعة ، ليبين للناس صحة الحج إفرادا من غير عمرة خلاف ما يقوله ابن عباس ، ولم يكن متفردا في الإنكار عليه ، بل أنكرها الناس عليه كلهم كما سيأتى .

قوله : « عن محمد بن نوفل إلخ » هكذا في « زاد المعاد » ، وفي مسلم : محمد بن عبد الرحمن ، وهو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل المشهور ببيتهم عروة ؛ لأن أباه كان أوصى

(١) المصدر السابق : (ص ٢٢٠ ج ١) .

(٢) زاد المعاد : (ص ٢١٢ ج ١) .



الطواف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة ، ثم عمر مثل ذلك ، ثم حج عثمان ، فرأيته أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة ، ثم معاوية ، وعبد الله بن عمر ، ثم حجبت مع أبي الزبير بن العوام ، فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة ثم رأيت المهاجرين من الأنصار يفعلون ذلك ، ثم لم تكن عمرة ، ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر ، ثم لم ينقضها بعمرة ، فهذا ابن عمر عندهم أفلا يسألونه ؟ ولا أحد ممن مضى ما كانوا يبدأون بشيء حين يضعون أقدامهم أول من الطواف

إليه ، ثقة ثبت من رجال الجماعة ، كما في « تهذيب التهذيب »^(١) وقول عروة : « لا يحل من أهل بالحج إلا بالحج » فيه رد على من قال بفسخ الحج إلى العمرة ، وإكثار عروة من الاحتجاجات بعمل الخلفاء والمهاجرين والأنصار وغيرهم يشبه أن يكون احتجاجا بالإجماع ، وتكذيبه لمن قال : المحرم بالحج إذا طاف بالبيت حل ، دليل على استقرار العمل واتفاق المسلمين على أن من أهل بالحج لا يحل إلا بالحج ، ولا يجوز له فسخه إلى العمرة ، وبه قال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي . قال النووي : وجمهور العلماء من السلف والخلف قالوا : إن فسخ الحج إلى العمرة كان مختصا بالصحابة في تلك السنة ، لا يجوز بعدها ، وإنما أمروا به في تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج . وقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر : يجوز فسخ الحج إلى العمرة لكل أحد ، كما في « نيل الأوطار »^(٢) .

قلت : ولا متمسك لهم في شيء من الأحاديث ، فإن تمسكوا بالأحاديث الواردة في حجة الوداع فليقولوا بوجوب الفسخ ، فإن مفادها الوجوب ؛ لكونه ﷺ أمرهم به ، وعزم عليهم وغضب من ترددهم فيه كما مر ، وإن تمسكوا بقول ابن عباس فمذهبهم وجوب الفسخ أيضا كما قاله ابن القيم ، وقد أنكره عليه الناس قاطبة ؛ روى مسلم عن أبي حسان عن الأعرج قال : قال رجل من الهجيم لابن عباس : ما هذه الفتيا التي قد تشغفت أو تشغبت بالناس : أن من طاف بالبيت فقد حل ، فقال : سنة نبيكم وإن رغمتم وفي رواية له : قيل لابن عباس : إن هذا الأمر قد تشغف بالناس : من طاف بالبيت فقد حل الطواف

(١) التهذيب : (٢٧٣ / ٥٠٨) قال ابن حجر : روى له الستة .

(٢) نيل الأوطار : (٣٢٤ / ٤ - ٣٢٥ ، ٢٧٥) .

بالبيت ، ثم لا يحلون ، وقد رأيت أُمى وخالتى حين تقدمان لا تبدآن بشيء أول من الطواف بالبيت ، تطوفان به ، ثم لا تحلان . رواه مسلم ^(١) فى « صحيحه » ، « زاد المعاد » واللفظ له والبخارى ^(٢) .

عمرة ، قال : سنة بينكم وإن رغمتم . وعن عطاء قال : كان ابن عباس يقول : لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حل ، قلت : (القائل ابن جريج) لعطاء : من أين يقول ذلك ؟ قال : من قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ^(٣) قلت : ولا حجة له فى الآية ؛ لأن المراد محل نحر الهدى أى لا ينحر إلا فى الحرم ، وإن حملناها على محل الهدى والمهدى جميعا لزم محل مسائق الهدى بطواف البيت أيضا ، وهو خلاف ما تواتر عن النبى ﷺ : (أنه طاف بالبيت أول ما قدم مكة ، ثم مكث حراما ولم يحل حتى نحر الهدى بمنى) ^(٤) قال : قلت : فإن ذلك بعد المعروف (أى الوقوف بعرفة) فقال : كان ابن عباس يقول : هو بعد المعروف وقبله ، وكان يأخذ ذلك من النبى ﷺ حين أمرهم أن يحلوا فى حجة الوداع اهـ .

قلت : ولا حجة له فى ذلك ، لأن الذى أمرهم به فيها إنما هو فسخ الحج إلى العمرة لا التحلل من الحج بطواف البيت مطلقا سواء كان للقدوم أو نحوه فافهم ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر ، عن قتادة ، عن أبى الشعثاء ، عن ابن عباس ، قال : من جاء مهلا فإن الطواف بالبيت يصيره إلى عمرة شاء أو أبى ، قلت : إن الناس ينكرون ذلك عليك قال : هى سنة نبىهم وإن رغبوا . « زاد المعاد » ^(٥) ومفاد ذلك فى الظاهر وجوب فسخ الحج إلى العمرة دائما ، ولم يقل به أحد من العلماء ، لا أحمد ولا أهل الظاهر بيد ابن القيم ، فإنه تفرد به من بين الأمة بتقليد ابن عباس فى الوجوب كما فى « زاد المعاد » ونصه : كان شيخنا قدس الله روحه يقول : إن الصحابة كانوا فرض عليهم الفسخ لأمر رسول الله ﷺ لهم به ، وحتمه عليهم ، وغضبه عند ما توقفوا فى المبادرة إلى امتثاله ، وأما

(١) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٢٩ - باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى من البقاء على الإحرام وترك التحلل ، رقم : (١٩٠) .

(٢) رواه البخارى فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٧٨ - باب الطواف على وضوء ، رقم : (١٦٤١) .

(٣) سورة الحج آية : ٣٣ .

(٤) تقدم .

(٥) زاد المعاد : (ص ٢١٢ ج ١) .



الجواز والاستحباب فللأمة إلى يوم القيامة ، لكن أبى ذلك البحر ابن عباس ، وجعل الوجوب للأمة إلى يوم القيامة ، وأن فرضا على كل مفرد وقارن لم يسق الهدى أن يحل ولا بد ، بل حل وإن يشاءوا ، أنا إلى قوله أميل منى إلى قول شيخنا اهـ .

وهذا ديدنه وديدن شيخه من قبل ، يأخذان بما تركه الجمهور ، ويعرفان ما أنكره السواد الأعظم ، يقلدان الشواذ من الأقوال ، ويردان لها ما صح من الأحاديث ، ويأولانها على غير محالها ، كما فعلا في مسألة الطلقات الثلاث في مجلس واحد ونحوها من المسائل ، فهذه مسألة فسخ الحج إلى العمرة ، ولم يقل بوجوبه غير ابن عباس ، وأنكره عليه أهل عصره من الصحابة والتابعين ، ولأجل ذلك لم يذهب إليه أحد من العلماء ، ولكن ابن القيم يقويه ويؤيده ، ويشهد الله عليه أنه فرض على الأمة ، ولا يبالي ما يترتب عليه من كونه الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين وسائر المسلمين كأنهم تركوا فرضا من فرائض الله تعالى ، واتخذوه وراءهم ظهريا ، وهل هذا إلا تحكم بارد ؟ وهذا عروة بن الزبير ينكر هذا القول ، ويكثر بخلافه من الاحتجاجات بعمل الخلفاء والمهاجرين والأنصار وبين اتفاقهم على أن من أهل بالحج لا يحل إلا بالحج ، ويناظر ابن عباس - كما رواه عبد الرزاق عن معمر ، عن أيوب - قال : قال عروة : ألا تتقى الله ؟ ترخص في المتعة (أى الحج) - فقال ابن عباس : سل أمك يا عريية ، فقال عروة : أما أبو بكر وعمر فلم يفعلوا فقال ابن عباس : والله ما أراكم متهين حتى يعذبكم الله ، أحدثكم عن رسول الله ﷺ ، وتحدثونا عن أبي بكر وعمر ، فقال عروة : إنهما أعلم بسنة رسول الله ﷺ ، وأتبع لها منك . « زاد المعاد » (١) .

قلت : ولا حجة لابن عباس في قول أسماء بنت أبي بكر أم عروة ، فإنها لم ترو إلا ما رواه غيرها من الصحابة : أن رسول الله ﷺ أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة ، وأما أنه كان حكما عاما للناس كلهم ، أو خاصا بهؤلاء الركب الذين كانوا في حجة الوداع ، فهي لا تنطق في ذلك بحرف ، وأما ما أجاب به أبو محمد بن حزم عروة كما نقله ابن القيم في

٢٨٥٩ - عن وبرة ، قال : كنت جالسا عند ابن عمر ، فجاءه رجل ، فقال : أيا صلح
بي أن أطوف بالبيت قبل أن أتى الموقف ؟ فقال : نعم ، فقال : فإن ابن عباس يقول :
لا تطف بالبيت حتى تأتى الموقف ، فقال ابن عمر : فقد حج رسول الله ﷺ ،

« زاد المعاد » بقوله : نحن نقول لعروة : ابن عباس أعلم بسنة رسول الله ﷺ وبأبى بكر
وعمر منك وخير منك ، وأولى بهم ثلاثتهم ، فهذا إنما كان يستقيم إذا لم يخالف ابن
عباس غير عروة ، وأما إذا خالفه مثل ابن عمر ، وعبد الله بن الزبير ، ومعاوية وغيرهم ،
فلا يصح القول بأن ابن عباس أعلم بسنة رسول الله ﷺ وأتبع لها منهم أجمعين ، لا سيما
وقد اشتهر من مذهب عمر أنه كان ينهى عن الفسخ ، ويضرب الناس عليه ، وكذا عثمان ،
وجعله خاصا بأصحاب النبي ﷺ ، فمن قال بجوازه أو وجوبه بعد ذلك فكأنه يدعى كونه
أعلم بسنة رسول الله ﷺ وأتبع لها منهما ، فعروة لم يلزم ابن عباس بعلمه ومعرفته ، بل
بما تواتر وعرفه الناس من مذهب أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ، ولأجل ذلك
سكت ابن عباس ﷺ ولم يقل : أنا أعلم بأبى بكر وعمر منك فافهم .

قوله : « عن وبرة إلخ » ، قلت : وإنما قال ابن عباس : لا تطف بالبيت حتى تأتى
الموقف ، بناء على قوله : إن من طاف بالبيت حاجا أو غير حاج فقد حل ، فإن أراد المحرم
بالحج أن يبقى محرما لزمه أن لا يطوف بالبيت قبل وقوفه بعرفة ، وفيه دليل على أنه لم
يكن يرى فسخ الحج إلى العمرة واجبا ، بل الحاج عنده بالخيار بين أمرين : إما أن يطوف
بالبيت قبل الوقوف فيحل ويحرم بالحج ثانيا ، وإما أن لا يطوف ويبقى محرما إلى أن يقف
بعرفة ، وهذا مما لم يقل به أحد من الصحابة ، وأنكروه عليه ، منهم ابن عمر رضى الله
تعالى عنهما ، وبهذا ظهر ضعف ما عزاه ابن القيم إلى ابن عباس رضى الله عنهما من
القول بوجوب الفسخ ، بناء على ما رواه أبو الشعثاء ^(١) عنه أنه قال : من جاء مهلا بالحج
فإن الطواف بالبيت يصيره إلى عمرة شاء أو أبى فإنه لا دلالة فيه على وجوب التحلل
بالطواف ، بل غاية ما فيه أنه كان يرى الطواف بالبيت محسلا ، ولذا كان يمنع من لم يرد
التحلل قبل الوقوف عن الطواف قبله ، فأعظم الله عزاءنا فيك يا ابن القيم ، حيث لم يبق

(١) قوله : « أبو الشعثاء » وردت بالأصل « أبا » وهو تحريف ، والصحيح ما أثبتناه .



فطاف بالبيت قبل أن يأتي الموقف ، فبقول رسول الله ﷺ أحق أن تأخذ ، أو بقول ابن عباس إن كنت صادقا ؟ . رواه مسلم^(١) في « صحيحه » .

بيديك دليل تعتمد عليه ، ولا ملجأ تلتجئ إليه ، وظنى أنك قد حثت في يمينك التي أشهدت الله عليها ، فعفا الله عنا وعنك ، وهدانا الصراط المستقيم ببركاتك ، آمين .

فإن قيل : كيف صح إلزام ابن عمر لابن عباس بطواف رسول الله ﷺ قبل أن يأتي الموقف ؟ وقد كان رسول الله ﷺ سائق الهدى ، وسائقه لا يحل بالطواف قبل الوقوف ، بل ينحر هديه بمنى ، إن الطواف بالبيت محلل عند ابن عباس مطلقا ، ولم يثبت عنه تقييده بمن لم يسق الهدى في رواية أصلا ، ومن ادعى فعله البيان ، ورحم الله ابن القيم حيث يدعى تقليد هذا البحر ، ويقيد قوله بما يقيد به ، وهكذا يفعل من ترك السواد الأعظم واتبع الشواذ من الأقوال .

وقد اختلفت الروايات في كيفية الفسخ ، فأكثرها يفيد أنه ﷺ قال للناس عامة : « من كان منكم أهدي فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ، ومن لم يكن أهدي فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة ، فليقصر وليحل ، ثم ليهل بالحج »^(٢) وظاهره عموم هذا الأمر للمفردين والقارنين والمعتمرين جميعا . وروى مسلم في « صحيحه »^(٣) من حديث الزهري عن عروة ، عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمره ، منا من أهل بالحج ، حتى قدمنا مكة ، فقال رسول الله ﷺ : « من أحرم بعمره ولم يهد فليحل ، ومن أحرم بعمره وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه ، ومن أهل بحج فليتم حجه » . وذكر باقى الحديث . وروى في

(١) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ٢٨ - باب ما يلزم من أحرم بالحج ، ثم قدم مكة ، من الطواف والسعى ، رقم : (١٨٧) .

(٢) رواه البخارى (٢٠٥/٢) ومسلم في (الحج " ١٧٤ ") والنسائى (١٥١/٥) وأحمد في " المسند " (١٤٠/٢) والبيهقى (٢٣/٥ ، ١٧٠) وشرح السنة (٦٦/٧) ونصب الراية (١٠٢/٣ ، ١١٣) والتلخيص (٢٣٤/٢) والمشكاة (٢٥٥٧) والبداية (١٢٣/٥) .

(٣) رواه البخارى (٨٧/١) ومسلم في (الحج " ١١٢ ") والفتح (٤١٩/١) والبيهقى (٣٤٧/٤) .



« صحيحه » ^(١) أيضا من حديث مالك ، عن أبي الأسود عن عروة ، عنها : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بحج وعمرة ، ومنا من أهل بالحج ، فأما من أهل بعمرة فحل ، وأما من أهل بحج أو جمع الحج والعمرة فلم يحل حتى كان يوم النحر وروى ابن أبي شيبه : حدثنا محمد بن بشير العبدى ، عن محمد ابن عمرو بن علقمة ، حدثنى يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، عن عائشة ، قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ للحج على ثلاثة أنواع : فمنا من أهل بعمرة وحجة ، ومنا من أهل بحج مفرد ، ومنا من أهل بعمرة مفردة ، فمن كان أهل بحج وعمرة معا لم يحل من شيء مما حرم منه حتى يقضى مناسك الحج ، ومن أهل بحج مفرد لم يحل من شيء حرم منه حتى يقضى مناسك الحج ، ومن أهل بعمرة مفردة فطاف بالبيت وبالصفا والمروة ، حل مما حرم منه حتى يستقبل حجاً ، كذا فى « زاد المعاد » ^(٢) .

وقد أشكل الجمع بين هذه الروايات على القائلين بالفسخ ، فأخذوا ببعضها ، وردوا بعضها أو تحشموا فى تأويلها ، ونحن نقول : إذا اختلفت الروايات فى أمر الفسخ ثبوتاً وبقاءً لزم المصير إلى أقوال الصحابة ، وعمل الأجلة منهم ، فرأينا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان ينهى عنه ، ويضرب الناس عليه ، وكذا نهى عنه عثمان ، وجعله خاصاً بأصحاب النبى ﷺ ، وكذلك أبو ذر ، وأيدهم حديث بلال المزنى مرفوعاً ، ورأينا أبا موسى الأشعرى وجابراً رضى الله عنهما قد وافقا عمر ، ولم يختلفا عليه ، وأنكر الناس على ابن عباس فى فتياه التى تشغبت بالناس كما مر ، ورأينا أمر الفسخ على خلاف القياس ، فإن الأصل فى الأعمال إتمامها دون إبطالها لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ ^(٣) فلزمتنا القول بقصر الفسخ على مورده ، لا يجوز تعديته إلى غيره ، كما قال عمر رضى الله تعالى عنه : إن الله يحل لرسوله ما شاء بما شاء ، وأن القرآن قد نزل منزله ،

(١) المصدر السابق لمسلم ، (ح رقم : ١١٨) .

(٢) زاد المعاد : (ص ٢١٦ ج ١) .

(٣) سورة محمد آية : ٣٣ .



باب يطوف القارن طوافين ويسعى سعيين

٢٨٦٠ - عن علي رضي الله عنه : أنه جمع بين الحج والعمرة ، فطاف طوافين ، وسعى سعيين ، وحدث : أن رسول الله ﷺ فعل ذلك . أخرجه النسائي ^(١) في مسند علي ، ورواته موثقون « دراية » .

٢٨٦١ - عن حماد بن عبد الرحمن الأنصاري ، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية ، قال : طفت مع أبي وقد جمع الحج والعمرة ، فطاف لهما طوافين ، وسعى لهما سعيين ، وحدثني أن علياً رضي الله عنه فعل ذلك ، وحدثه : أن رسول الله ﷺ فعل ذلك . أخرجه النسائي في « سننه الكبرى » ^(٢) ، وسنده حسن . « فتح القدير » ^(٣) .

٢٨٦٢ - أخبرنا أبو حنيفة ، ثنا منصور بن المعتمر ، عن إبراهيم النخعي ، عن أبي نصر

فأتموا الحج والعمرة لله كما أمركم الله ، وقد بسطت الكلام في هذا المقام ؛ لكونه من مزال الأقدام ، ومعتراك الأفهام ، وظنى أن تأييد الجمهور في هذه المسألة بما قد تفردت به ، والله الحمد فإن أكثر العلماء لم يجيبوا عن دلائل ابن القيم بما يشفى الغليل ، ويميز الصحيح عن العليل ، والحمد لله أولاً وآخراً ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي وعلى آله وأصحابه دائماً متواتراً .

باب يطوف القارن طوافين ويسعى سعيين

قوله : « عن علي إلخ » : قلت : دلالة على الباب ظاهرة .

قوله : « عن حماد بن عبد الرحمن إلخ » ، قلت : وحماد هذا وإن ضعفه الأزدي فقد ذكره ابن حبان في الثقات كما في « التهذيب » فلا ينزل حديثه عن الحسن كما في « فتح القدير » ^(٤) .

قوله : « أخبرنا أبو حنيفة إلخ » ، قلت : أعله الحافظ في « الدراية » بأن قال : في سنده راو مجهول ، ولعله أراد أبا نصر السلمي ، ولكن ذكره ابن خلفون في الثقات ، وسمى

(١) تقدم بنحوه ، وانظر الدراية : (٢٠٤) .

(٢) قوله : « سننه الكبرى » سقط من « الأصل » لوجود قطع وأئتناء من « المطبوع » .

(٣) فتح القدير : (ص ٤١٥ ج ٢) .

(٤) فتح القدير مصدر سابق .

السلمى ، عن على بن أبى طالب ، قال : إذا أهملت بالحج والعمرة فطف لهما طوافين ، واسع لهما سعيين بالصفاء والمروة ، قال منصور : فلقيت مجاهدا وهو يفتى بطواف واحد لمن قرن ، فحدثته بهذا الحديث ، فقال : لو كنت سمعته لم أفت إلا بطوافين ، وأما بعده فلا أفتى إلا بهما . أخرجه محمد فى « الآثار » ^(١) وفى « فتح القدير » ^(٢) لا شبهة فى هذا السند اهـ . وقد رواه الدارقطنى ^(٣) فى « سننه » أيضا ، وقد احتج به مجاهد ، وترك به قول الأول ، وهو إمام مجتهد ، فأخذ به تصحيح له كما أصلناه فى المقدمة فلترجع ، وأبو نصر السلمى ذكره ابن خلفون فى الثقات ، كما فى

أباه عمرا ، وذكره فى شيوخه ابن عمر ، وفى الرواة عنه ابنه ، ومالك ابن الحارث ، وإبراهيم النخعى ، كذا فى « كشف الأستار » ^(٤) ، و « تعجيل المنفعة » ^(٥) فكيف يكون مجهولا وقد روى عنه ثلاثة ؟ والمجهول لا يوثق ، فمن وثقه فقد عرفه وإن جهله غيره ، وأيضا فقد احتج بحديثه منصور بن المعتمر على مجاهد ، ونبهه به على خطئه فى الفتوى ، وأذعن مجاهد له ، ومثل هذا لا يكون مجهولا قط ، فيكفينا معرفة منصور ومجاهد به ، ولا يضرنا جهل غيرهما إياه ، وناهيك بقول محمد بن الحسن الإمام المجتهد فى « موطئه » ^(٦) : ثبت ذلك بما جاء عن على بن أبى طالب أنه أمر القارن بطوافين وسعيين ، وبه نأخذ ، وهو قول أبى حنيفة والعمامة من فقهاءنا اهـ . واستدلال المجتهد بحديث تصحيح له ، كيف ؟ وقد تابع أبا نصر هذا عبد الرحمن بن أذينة ، فروى عن على مثله .

وقال الحافظ فى « الفتح » : وما يضعف ما روى عن على من ذلك أن أمثل طريقه رواية عبد الرحمن بن أذينة عنه ، وقد ذكر فيها أنه يمتنع على من ابتدأ الإهلال بالحج أن يدخل عليه العمرة ، وأن القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين ، والذين احتجوا بحديثه لا

(١) الآثار : (٥٠) .

(٢) فتح القدير : (ص ٤١٦ ج ٢) .

(٣) انظر : تعجيل المنفعة : (٥٢٣) .

(٤ ، ٥) كشف الأستار (١٣٢) وتعجيل المنفعة (٥٢٣) .

(٦) موطأ محمد : (ص ١٩٥) .

« تعجيل المنفعة » ^(١) وذكر أبو عمر في « التمهيد » حديث أبي نصر عن علي ، ثم قال: وروى الأعمش هذا الحديث عن إبراهيم ، ومالك بن الحارث ، عن عبد الرحمن ابن أذينة ، قال : سألت عليا فذكره ، وهذا إسناد جيد . « الجواهر النقي » ^(٢) قلت : وقد أخرج الطحاوي سند الأعمش في « معاني الآثار » له وهو سند جيد .

يقولون بامتناع إدخال العمرة على الحج اهـ . فقد اعترف بكون رواية عبد الرحمن بن أذينة أمثل الطرائق عن علي ، وأما تضعيفه إياها بالعلة التي ذكرها فليس من وظيفة المحدث كما لا يخفى ، على أن الحنفية قائلون بامتناع إدخال العمرة على الحج أيضا إذا شرع في شيء من أعمال الحج ، وهو محمل الأثر عندهم ، وأما قبل الشروع في أعماله فلا ؛ لما ثبت عن النبي ﷺ أنه أحرم بالحج أولا ، فلما بلغ العقيق قال : « ليك بحجة وعمرة » كما مضى في فضيلة القرآن فليراجع ، فصارت كل علة أعل بها الحافظ هذا الأثر هباء منثورا ، كأنها لم تكن شيئا مذكورا .

قال الحافظ في « الفتح » ^(٣) : وقد روى آل بيت علي عنه مثل الجماعة ، قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه أنه كان يحفظ عن علي : للقارن طواف واحد ، خلاف ما يقول أهل العراق اهـ . وهذه أيضا علة لا تقوم على رجليها كما ترى فإنه قد اعترف بأن أهل العراق يروون عن علي طوافين وسبعين ، وأهل العراق جماعة لا تحصى ، وعندهم ظهر علم علي وقضاياه أزيد مما ظهر عند أهل الحجاز ، كما لا يخفى ، فكيف يرد قولهم بقوله وحده ؟ ولم لا يقال : إن عليا رضى الله عنه رجع بعد ودخوله العراق عما كان يقوله في الحجاز؟ ألا ترى أن مجاهدا رضى الله عنه أعلم الناس بحديث أهل الحجاز ، كان يفتي أولا بطواف واحد للقارن لعدم معرفته بقول علي : فلما بلغه عن أهل العراق قوله بطوافين وسبعين أخذ به ، ورأى صحة روايتهم عنه ؛ لكونه مكث فيهم دهرًا من آخر عمره ، فهم أعرف الناس بفتاواه وأقواله .

(١) تقدم .

(٢) الجواهر النقي : (ص ٣٤٢ ج ١) .

(٣) فتح الباري : (ص ٢٩٦ ج ٣) .



وأيضاً فإن الحسن بن علي من آل بيت علي ، وهو أجل من محمد الباقر ، وقد أمر القارن بطوافين وسعيين مثل ما رواه أهل العراق عن علي ، فاندحض ما قاله الحافظ : وقد روى آل بيت علي عنه مثل الجماعة . والعجب منه كيف يرد على أهل العراق أحاديثهم ، ويتكلم على أسانيدھا واحداً بعد واحد ، ويذكر رواية جعفر بن محمد هذه بلا سند لا يسمى من أخرجها ، ولا الكتاب الذي نقلها منه ؟ وهل هذا إلا تحامل ؟ فهل يصح لمحدث رد الأحاديث المسندة برواية لا سند لها ؟ ولعمري ما رأيت الحافظ بعيداً عن جادة الإنصاف ، مثل ما رأيته في هذا المقام ، ولقد صدق القائل :

وعين الرضا عن كل عيب كليله ولكن عين السخط تبدي المساويا

وقد أخرج البيهقي أثر محمد بن أبي جعفر هذا في « سننه » وقال : روى الشافعي في القديم عن رجل أظنه إبراهيم بن محمد ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عن علي بن أبي طالب ، قال في القارن : يطوف طوافين ، ويسعى سعياً ، (فقله : يطوف طوافين ، خلاف ما نقله الحافظ عنه للقارن طواف واحد) قال الشافعي : وهذا على معنى قولنا : يطوف حين يقدم البيت وبالصفى والمروة ، ثم يطوف بالبيت للزيارة ، وقال بعض الناس : عليه طوافان وسعيان ، واحتج فيه برواية ضعيفة عن علي ، وجعفر يروى عن علي قولنا ، قلت : ورواية جعفر أيضاً ضعيفة ، فإن الرجل الذي روى ذلك عن جعفر مجهول ، وإن كان كما ظنه البيهقي فأمر إبراهيم في السقوط أشد من الجهالة ، ورواية محمد عن علي منقطعة ، كذا قال البيهقي في مواضع . ولو سلم تأويل الشافعي رحمه الله لم يكن فيه خصوصية بالقارن ، فإن المفرد أيضاً يفعل كذلك ، ويطوف هذين الطوافين ، ولو سلمت رواية جعفر من العلتين المذكورتين ، وكان قوله : ويسعى سعياً ، محفوظاً فهو مصدر مؤكد يحتمل القلة والكثرة ، فيحمل على السعيين المفسرين في بقية الروايات اهـ . «الجواهر النقي»^(١) .

(١) الجواهر مصدر سابق .

٢٨٦٣ - حدثنا هشيم ، عن منصور بن زاذان ، عن الحكم ، عن زياد بن مالك : أن عليا وابن مسعود رضى الله عنهما قالا: القارن يطوف طوافين . أخرجه ابن أبي شيبة^(١) ، وسعيد ابن منصور^(٢) ، ورجال هذا السند ثقات ، وزياد بن مالك ذكره ابن حبان في الثقات . « الجواهر النقي »^(٣) قلت : والحديث ذكره الزيلعي في « نصب الراية »^(٤) والحافظ في « الدراية »^(٥) فزادا : ويسعى سعين اهـ . وفي « معاني الآثار »^(٦) : بطريق سعيد بن منصور بسنده قالا : القارن يطوف طوافين ، ويسعى سعين .

٢٨٦٤ - عن حماد بن سلمة ، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم النخعي : أن الصبي بن معبد قرن بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين ، وسعى سعين ، ولم

قوله : « حدثنا هشيم إلخ » ، قلت : زياد بن مالك هذا قد ذكره ابن أبي حاتم ولم يخرجه وذكره ابن حبان في الثقات ، كذا في « لسان الميزان »^(٧) وقال البخاري : لا يعرف له سماع عن عبد الله (بن مسعود) ولا سماع الحكم منه اهـ . وهذا - أى اشتراط الصريح بالسماع - مما تفرد به البخاري رحمه الله ، وعند الجمهور عنعنة الممكن اللقاء محمولة على السماع دائما ، كما ذكرنا في المقدمة ، فلتراجع .

قوله : « عن حماد إلخ » ، قلت : هذا الأثر ذكره صاحب « الهداية » بلفظ : إن صبي ابن معبد لما طاف طوافين وسعى سعين قاله عمر رضى الله عنه : هديت لسنة نبيك اهـ . فرد عليه الزيلعي في « نصب الراية » والحافظ في « الدراية » وقال : هذا الحديث لم يقع هكذا ، وإنما قفى « السنن » ، وابن حبان ، ومسانيد أحمد ، وإسحاق ، والطيالسي ،

(١ ، ٢) انظر الجواهر ونصب الراية في الحاشية القادمة .

(٣- ٥) الجواهر (ص ٣٤٢ ج ١) ونصب الراية (ح ٥٢٥ ج ١) والدراية (٢٠٤)

(٦) شرح معاني الآثار : (٢ / ٢٠٥) .

(٧) لسان الميزان : (٢ / ٤٩٦ / ١٩٨٩) .

قال الحافظ : « عن ابن مسعود رضى الله عنه ليس بحجة ، وقال البخاري : لا يعرف له سماع من عبد الله ولا سماع الحكم منه « هشيم » أخبرنا منصور عن الحكم عن زياد بن مالك عن علي وعبد الله قالا : القارن يطوف طوافين ويسعى سعين انتهى . وقد ذكره أبو حاتم ، ولم يخرجه وذكره ابن حبان في الثقات » .

يحل بينهما وأهدى ، وأخرجه بذلك عمر بن الخطاب ، فقال : هديت لسنة نبيك ﷺ . رواه ابن حزم في « المحلى » ، « الجواهر النقى » ^(١) والإسناد المذكور حسن كما لا يخفى ، والمحدث لا يسقط من أول الأسناد إلا من لا حاجة إلى ذكره ، ولم يعله ابن الترمذاني إلا بما فيه من إرسال النخعي ، فإنه لم يدرك عمر ولا الصبي ، ثم أجاب بما حاصله أن مراسيل النخعي عندهما صحاح اهـ . والحديث أخرجه أبو حنيفة الإمام في « مسند » ^(٢) عن حماد بن سليمان هكذا وأطول منه « فتح القدير » ^(٣) .

٢٨٦٥ - حدثنا أبو محمد بن صاعد ، ثنا محمد بن يحيى الأزدي ، ثنا عبد الله بن داود ، عن شعبة ، عن حميد بن هلال ، عن مطرف ، عن عمران بن حصين : أن النبي ﷺ طاف طوافين وسعى سعيين . أخرجه الدارقطني في « سننه » ^(٤) ، ثم قال : إن محمد بن يحيى حدث بهذا من حفظه ، فوهم في متنه ، والصواب بهذا الإسناد أنه

وابن أبي شعبة عن أبي وائل ، وعن الصبي بن معبد ، قال : أهملت بهما معا ، فقال عمر : هديت لسنة نبيك ﷺ اهـ . وقد رواه ابن حزم في « المحلى » عن إبراهيم النخعي عن الصبي ، كما ذكره صاحب « الهداية » بذكر طوافين وسعيين ، وبهذا يظهر سعة نظره في الأحاديث ، وبعد شأوه في العلم ، فرحم الله طائفة هندية لا حياء لها حيث يطعنون في مثل هذا الإمام ، ويرمون به بقله العلم بالحديث لمسامحات قد صدرت منه في بعض المواضع ، فهل يعتقدون أن المحدث لا يخطئ قط ، ويصير معصوما من الخطأ والزلل ؟ ولو أنصفوا لنكسوا رؤوسهم إذا رأوا البخاري ومسلما لم يسلموا منه ، حيث أدرجا في « صحيحهما » من الأسانيد والمتون ما يبعد القول بصحته على أصول المحدثين ، أو لم يعلموا أن لكل سيف نبوة ، ولكل جواد كبوة ؟ .

قوله : « حدثنا أبو محمد بن صاعد إلخ » ، قلت : وقد ثبت بما ذكرنا في تحقيق الحديث أنه حسن الإسناد .

(١) الجواهر : (ص ٣٤٣ ج ١) .

(٢) المسند : (١٢١ ، ١٢٢) .

(٣) فتح القدير : (ص ٤١٥ ج ٢) .

(٤) سنن الدارقطني : (ح رقم : ٢٦٥٨) .



عليه السلام قرن الحج والعمرة وليس فيه ذكر الطواف والسعى ، وقد حدث به محمد ابن يحيى على الصواب مرارا ، يقال : إنه رجع عن ذكر الطواف والسعى ، قال ابن التركمانى : قوله : « حدث به من حفظه فوهم » لم ينسبه إلى أحد ممن يعتمد عليه ، وكذا قوله : ويقال : إنه رجع عنه ، والظاهر أن المراد أنه سكت عنه ، وإذا ذكر هذه الزيادة مرة وسكت عنها مرة لعذر لا تترك الزيادة ولو كان فى الحديث علة أخرى غير هذا لذكره الدارقطنى ظاهرا اهـ . « الجوهر النقى »^(١) وقال ابن الهمام : ومحمد بن يحيى هذا قال الدارقطنى : ثقة ، وذكره ابن حبان فى « الثقات » ، والحاصل أنه ثقة ، ثبت عنه أنه ذكر زيادة على غير ، والزيادة من الثقة مقبولة اهـ . « فتح القدير »^(٢) .

٢٨٦٦ - حدثنا حفص بن غياث ، عن حجاج ، عن الحكم ، عن عمرو ، عن الحسن بن على رضى الله عنهما ، قال : إذا قرنت بين الحج والعمرة فطف طوافين ، واسع سبعين .

قوله : « حدثنا حفص بن غياث إلخ » ، قلت : دلالة على الباب ظاهرة ، قال الحافظ فى « الفتح » : ولم أر فى الباب أصح من حديثى ابن عمر وعائشة ، وحديث ابن عمر أعله الطحاوى بأن الدراوردي أخطأ فيه ، وأن الصواب أنه موقوف ، وتمسك فى تخطيطه بما رواه أيوب ، والليث ، وموسى بن عقبة وغير واحد عن نافع نحو سياق ما فى الباب من أن ذلك وقع لابن عمر ، وأنه قال : إن النبى ﷺ فعل ذلك ، لا أنه روى هذا اللفظ (أى لفظ : قال : من جمع بين الحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسعى واحد) عن النبى ﷺ اهـ . قال الحافظ : وهو تعليل مردود ، فالدراوردي صدوق ، وليس ما رواه مخالفا لما رواه فلا مانع من أن يكون الحديث عند نافع على الوجهين اهـ .

قال العلامة العيني فى « العمدة » : المردود ما قاله وذهب إليه من غير تحقيق النظر فيه فهل يحل رد ما لا يرد لأجل ما قصر فيه فهمه ، وكثر تعنته ومصادمته للحج الأبلج ؟ أفلا وقف هذا على ما قاله الترمذى بعد أن ذكر الحديث المذكور : وقد رواه غير واحد عن عبيد الله ولم يرفعه ، وهو أصح ؟ ، وقال أبو عمر فى « الاستذكار » : لم يرفعه عن عبيد الله غير الدراوردي ، وكل من رواه عنه غيره أوقفه على ابن عمر ، وكذا رواه مالك عن نافع

(١) الجوهر النقى : (ص ٣٤٣ ج ١) .

(٢) فتح القدير : (ص ٤١٦ ج ٢) .



أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنف»^(١)، «نصب الراية»^(٢) وفيه الحجاج ابن أرطأة متكلم

موقوفا ، وقال أبو زرعة : الدراوردي سئء الحفظ ، ذكره عنه الذهبي في «الكاشف» وقال النسائي : ليس بالقوى ، وحديثه عن عبيد الله منكر ، وقال ابن سعد^(٣) : كان يكثر الحديث بغلط اهـ . قال العيني : وأحاديث عائشة في هذا الباب مضطربة جدا ، لا يتم بها الاستدلال لأحد من الخصوم ، وقد قالت في رواية : أهللنا بعمرة ، وفي أخرى : فمنا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بحج ، قالت : ولم أهل إلا بحج ، وفي أخرى لا نريد إلا الحج ، وفي أخرى : لبينا بحج ، وفي أخرى : مهلين بحج ، وفي رواية : وكنت ممن تمتع ولم يسق الهدى حتى قال مالك : ليس العمل (أى في هذا الباب) على حديث عروة عن عائشة قديما وحديثا اهـ .

فإن قيل : سلمنا أن رفعه بهذا اللفظ غير صحيح ، ولكنه مرفوع حكما ، فإن ابن عمر رضى الله عنهما قرن بين الحج والعمرة ، وطاف لهما طوافا واحدا ، قال : إنه ﷺ فعل ذلك ، وهذا خلاف ما يقوله الحنفية ، قلنا : حديثه الفعلى يخالف أهل المذاهب كلهم ، فقد ورد عنه في رواية عند الشيخين واللفظ لمسلم : ثم انطلق يهل بهما جميعا حتى قدم مكة ، فطاف بالبيت وبالصفاء والمروة ، ولم يزد على ذلك ، ولم يحلق ، ولم يقصر ، ولم يحلل من شيء حرم منه ، حتى كان يوم النحر فنحر ، وحلق ، ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول ، فقال ابن عمر : كذلك فعل رسول الله ﷺ اهـ . فإنه يدل على إجزاء طواف القدوم عن طواف الإفاضة ، ولم يقل به أحد من العلماء غير مالك وهو أيضا يقيد به ترك طواف الإفاضة جاهلا أو نسيه ، وكان قد طاف للقدوم ، ووصله بالسعى بين الصفا والمروة ، وعليه الهدى ، قاله ابن عبد البر كما في «فتح الباري»^(٤) وأما من تعمد تركه فلا يجزئ عنه طواف القدوم اتفاقا ، وحديث ابن عمر هذا يدل على

(١) قوله : « مصنفه » سقط من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

(٢) نصب الراية : (ص ٥٢٥ ج ١) .

(٣) الطبقات الكبرى : (ص ٦٤٩ ج ٤) .

(٤) فتح الباري : (ص ٣٢٢ ج ٣) .



فيه ، وهو حسن الحديث كما مر غير مرة ، والباقون ثقات معروفون والأثر ذكره الحافظ في « الدراية »^(١) وسكت عنه .

إجزائه عن طواف الإفاضة مطلقا ، وتأويل الطواف الأول بطواف الإفاضة بعيد ، فإنه آخر طواف للحج ، وحمله على السعى خلاف الظاهر ، وإن سلمنا قلنا أن نؤوله بأنه أدخل طواف القدوم في طواف العمرة ، وهو أول طوافه بالبيت ، ولم يذكر الراوى طواف الإفاضة وسعيها بظهوره فافهم . قلت : فهذا شأن الحديثين ولم ير الحافظ أصح منهما في الباب .

ثم احتج بما قاله عبد الرزاق^(٢) عن سفيان الثوري ، عن سلمة بن كهيل ، قال : حلف طاوس ما طاف أحد من أصحاب رسول الله ﷺ لحجه وعمرته إلا طوافا واحدا وهذا إسناد صحيح ، وفيه بيان ضعف ما روى عن علي وابن مسعود من ذلك اهـ . قال العيني : ولت شعري ما وجه هذا البيان ؟ وعجبي كيف يلهج هذا القائل بهذا القول الذي لا يجد به شيئا ؟ (أى لأنه ليس عن النبي ﷺ ، ولا عن واحد من الصحابة ، وإنما هو قول تابعي لم يلق إلا نفرا يسيرا من الصحابة فالتمسك به ليس إلا كما يتشبه الغريق بالحشيش) ونقل هذا اليمين عن طاوس كاد أن يكون محالا ، لعدم القدرة على الإحاطة بعلم أطوافه الصحابة أجمعين ، والكلام أيضا في الرواة دون عبد الرزاق اهـ .

قلت : ودليل عدم القدرة على الإحاطة بعلم أطوافه الصحابة جميعا ما مر في أول الباب أن مجاهدا كان يفتي بطواف واحد لمن قرن ، فلما حدثه منصور بحديثه رجع عن قوله ، وجعل يفتي بطوافين وسعيين ، وليس طاوس بأجل من مجاهد ، فيجوز عدم إحاطته بعلم أطوافه الصحابة كما يجوز عدم إحاطة مجاهد به فافهم ، وقد أطلنا الكلام في هذا المقام لكونه من المضائق ومواطن البسط . وفيما حررناه مع كونه في غاية الإيجاز ما يغني اللبيب ، إن شاء الله تعالى .

(١) الدراية : (ص ٢٠٤) .

(٢) رواه عبد الرزاق : (٤ / ٦٥٠) .



وقد تكلم العلامة ابن القيم في « زاد المعاد »^(١) على روايات أهل العراق عن علي وابن مسعود وقال : منه ما هو منقطع ، ومنه ما رجاله مجهولون أو مجروحون اهـ . وكأنه لم يطلع إلا على طرق أخرجه الدارقطني ، وفيها الحسن بن عمارة ، وحفص بن أبي داود ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعيسى بن عبد الله ، وأبو بردة ، وعبد العزيز بن إبان ، كما يدل عليه كلامه في هذه الطرق فحسب ، ولم يطلع على طرق صحيحة أو حسنة ذكرناها في المتن ، فإنها كلها سالمة عن هؤلاء وعن الانقطاع وغيره ، فرجالها كلهم ثقات أو موثقون ، وأسانيد ضعاف مرفوعا وموقوفا ، ومدار ذلك على الحسن بن عمارة ، وحفص بن أبي داود ، وعيسى بن عبد الله ، وحمام بن عبد الرحمن ، وكلهم ضعيف ولا يحتج بشيء مما روه ، قلت : قد روى ذلك بأسانيد جيدة ليس فيها أحد من هؤلاء ، فذكر بمثل ما أودعناه في المتن من الروايات ، فلعل ابن القيم تبع البيهقي ، ولم يفحص الطرق كلها بنفسه ، واعتمد عليه فيما قاله ، فافهم .

هذا ، والله الحمد على متواتر فضله على هذا الغريق في الآثام ، حيث وفقني لتحقيق الحق في هذا المقام ، بأتم المسؤول أن يرزقني حسن الختام ، ببركة الاشتغال بحديث نبيه خير الأنام ، عليه وآله وأصحابه أفضل الصلاة وأزكى سلام .
تتمة :

اعلم أن أكبر شيء احتج به البيهقي وغيره على أن القارن يطوف طوافا واحدا ، ما ورد في بعض الروايات عن عائشة رضي الله عنها عند مسلم^(٢) : أنه ﷺ قال لها يوم النفر : « يسعك طوافك لحجك وعمرتك » . وفي رواية^(٣) : « ويجزئ عنك طوافك بالصفاء والمروة عن حجك وعمرتك » . (مع شرحه « إكمال المعلم ») وادعو أنها كانت

(١) زاد المعاد : (ص ١٩٨ ج ١) .

(٢) رواه مسلم في (الحج " ١٣٢ ") وأحمد في « المسند » (١٢٤ / ٦) والقرطبي في « تفسيره » (٢ / ٣٩١) والصحيحة (١٩٨٤) .

(٣) رواه مسلم في (الحج " ١٣٣ ") ونصب الراية (٩٤ / ٣ ، ١٠٨) .



قارنة ، ودون إثباته خرط القتاد ، إنما هو مجرد احتمال بينه بعض الشارحين لحديثها لأجل الجمع بين مختلف الحديث .

قال العلامة الأبي في « شرح مسلم » له : وأما إحرامها في نفسها فاختلفت الروايات عنها في ذلك ، ففي هذا الحديث من طريق عروة : أهللنا بعمره ، وفي رواية القاسم عنها : لبينا بالحج ، وفي روايته الأخرى : لا نعرف إلا الحج ، وهذا كله صريح أنها أهلت بالحج ، وفي رواية الأسود : ملين لا نذكر حجاً ولا عمرة ، واختلف العلماء في الكلام على حديث عائشة ، فقال مالك : ليس العمل على حديثها قديماً ولا حديثاً ، وقال إسماعيل القاضي : إنها كانت مهلة بالحج ، لأنها روايه الأكثر من عمرة ، والقاسم ، والأسود ، وغلطوا رواية عروة ، قالوا : وأيضاً روايه عمرة والقاسم ساقت عمل عائشة في الحج من أوله إلى آخره ، ولهذا قال القاسم من رواية عمرة : ونبأتك بالحديث على وجهه ويمكن الجمع بين الروايات بأن تكون أخبرت أولاً بالحج ، كما نص في روايه أولئك وكما صح من فعله ﷺ وفعل أكثر أصحابه ، ثم أحرمت بالعمرة حين أمر أصحابه بفسخ الحج في العمرة ، فأخبر عروه عن آخر أمرها وعمرتها التي جرى لها فيها الحكم وحيضتها قبل تحليلها ، ولم يذكر أول أمرها ، وقد يعارض هذا بإخبارها عن فعل أصحابه واختلافهم في الإحرام ، وأنها إنما أحرمت هي بالعمرة ، والحاصل أنها أحرمت بحج ثم فسخته في عمرة حين أمرهم بالفسخ ، فلما حاضت وتعذر عليها إتمام العمرة أمرها بالإحرام إلى الحج فصارت مردفة للحج على العمرة وقارنة اهـ .

قلت : ولكن لا يصح القول بكونها قارنة ، لما في روايات عديدة عند مسلم ^(١) من

(١) رواه مسلم في (الحج ١١١ ، ١١٣) والبخاري (٨٦/١ ، ١٧٢/٢ ، ٤/٣ ، ٥ ، ٢٢١/٥) والنسائي (١٦٦/٥) وأبو داود في (المناسك باب ٢٣) وأحمد في «المسند» (١٦٤/٦ ، ٢٤٦) والبيهقي (١٨٢/١ ، ٣٤٦/٤ ، ٣٥٣ ، ١٠٥/٥) والفتح (٤١٧/١) وشرح السنة (٨١/٧) والتجريد (٤١) وابن حبيب (١٤/٢) والبداية (١٣٨/٥) والموطأ (٤١١) والتمهيد (١٩٨/٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٥) وابن خزيمة (٢٧٨٨) .



قوله ﷺ لها : « انقضى رأسك وامتشطى ، وأهلى بالحج ودعى العمرة » وفى رواية (١) : فأمرنى رسول الله ﷺ أن أنقض رأسى وامتشط ، وأهل بالحج ، وأترك العمرة ، وفيه أيضا : وأمرنى أن أعتمر من التنعيم مكان عمرتى التى أدركنى الحج ولم أحلل منها ، وفى رواية (٢) : فقال : « دعى عمرتك ، وانقضى رأسك وامتشطى ، وأهلى بالحج » قالت : ففعلت ، فلما كانت ليله الحصبه - وقد قضى الله حجنا - أرسل معى عبد الرحمن بن أبى بكر ، وخرج بى إلى التنعيم ، فأهللت بعمرة ، فقضى الله حجنا وعمرتنا ولم يكن فى ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم ، وفى رواية قلت : يا رسول الله ! يرجع الناس بحجة وعمرة ، وأرجع بحجة ؟ إلى أن قالت : فأهللت منها أى من التنعيم بعمرة جزاء بعمرة الناس التى اعتمروا . وفى روايه : فدخل على رسول الله ﷺ ، وأنا أبكى فقال : « ما يبكيك » ؟ قلت : سمعت كلامك مع أصحابك ، فسمعت بالعمرة ، قال : « ومالك » ؟ قلت : لا أصلى ، قال : « فلا يضرك ، فكونى فى حجك ، فعسى الله أن يرزقكها » ، وفى رواية عنها (٣) : قالت : قلت : يا رسول الله ! يصدر الناس بنسكين ، وأصدر بنسك واحد ؟ قال : « انتظرى فإذا طهرت فاخرجى إلى التنعيم فأهلى منه » وفى رواية (٤) : قلت : يا رسول الله ! يرجع الناس بعمره وحجة ، وأرجع أنا بحجة ؟ قال : « وما كنت طففت لىالى قدمنا مكة » قالت : قلت : لا ، قال : « فاذهبى مع أخيك إلى التنعيم فأهلى بعمرة » اهـ .

أخرج الروايات كلها الإمام مسلم فى « صحيحه » فى باب وجوه الإحرام وشاركه فى

-
- (١) رواه مسلم فى (الحج " ١٢٢) (البخارى فى (الحيض ، باب " ١٨) .
 (٢) رواه مسلم فى (الحج باب " ١٧ رقم " ١١٥) (البخارى (٥/٣) وأحمد فى « المسند » (٦/١٩١) والتهميد (٢٦٦/٨) والفتح (٤١٨/١) وابن ماجه (٣٠٠٠) .
 (٣) رواه مسلم فى (الحج " ١٢٦) (البخارى (٦/٣) وأحمد فى « المسند » (٤٣/٦) والبيهقى (٣٣٢ ، ٣٣١/٤) .
 (٤) المصدر السابق ، (رقم : ١٢٨) .



.....

أكثرها البخارى ^(١) كما ستعرف ، فقلوه ﷺ لها : « انقضى رأسك وامتشطى ، ودعى العمرة » وأمره إياها بأن تترك العمرة صريح فى أنها تركت العمرة ، وحجت مفردة ، ولا يصح التمسك بما وقع فى بعض روايات مسلم : « وأمسكى عن العمرة » على أن معنى قوله : « ارفضى عمرتك » ^(٢) اتركى التحلل منها ، وادخل الحج فتصير قارنة ، كما ذكره الحافظ فى « الفتح » ^(٣) قال : الرضى والترك صريح فى معناه ، والإمسك يستعمل مرة فى معنى الترك ، وأخرى فى معنى التوقف ، فلا يجوز حمل الصريح على المجمل ، بل اللازم تفسير المجمل بالمفسر ، لا سيما وقوله : « انقضى رأسك وامتشطى » يؤيد أنه أراد ترك العمرة رأسا ، لا ترك التحلل منها ، وأيضا قولها : فلما كانت ليلة الحصة وقد قضى الله حجتنا أرسل معى عبد الرحمن ، فخرج بى إلى التنعيم ، فأهللت بعمرة ، فقضى الله حجتنا وعمرتنا ، وكذا قولها : ولم يكن فى ذلك هدى ولا صدقة ولا صيام ، صريح فى أنها كانت رافضة لعمرتها مفردة بالحج لا قارنة ، وكذا قوله : يرجع الناس بحجة وعمرة وأرجع أنا بحجة ؟ صريح فى أنها لم تكن قارنة ، والتأويل فى كل ذلك مما لا يخلو من التعسف والتكلف وإنما هو صرف الكلام عن ظاهره لتمشية المذهب لا غير .

قال صاحب « الجوهر النقى » : ويدفع تأويل البيهقى بالإمسك عن أفعال العمرة قوله : « انقضى رأسك وامتشطى » إذ المحرم ليس له أن يفعل ذلك ، وقد قال البيهقى فيما بعد باب المرأة تختضب قبل إحرامها وتمتشط : قد مضى قول النبى ﷺ : « انقضى رأسك وامتشطى ، وأهلى بالحج » انتهى . وقول عائشة رضى الله عنها : ترجع صواحبي بحج وعمرة ، وأرجع أنا بحجة ؟ . صريح فى رفض العمرة ، إذ لو أدخلت الحج على العمرة لكانت هى وغيرها فى ذلك سواء (بل أفضل منهن ؛ لكونها وافقت النبى ﷺ فى القرآن) ولما احتاجت إلى عمرة أخرى بعد العمرة والحج اللذين فعلتهما ، وقوله ﷺ عن

(١) تقدم .

(٢) رواه البخارى (٤ / ٣) والتمهيد (٨ / ٢٢٢) .

(٣) فتح البارى : (ص ٢٧٢ ج ٣) .



عمرتها الأخيرة : « هذه مكان عمرتك » ، (رواه البيهقي) صريح في أنها خرجت من عمرتها الأولى ورفضتها ، إذ لا تكون الثانية مكان الأولى إلا والأولى مفقودة ، وفي بعض الروايات : « هذه قضاء من عمرتك » ، وسيأتي ^(١) في باب العمره قبل الحج ما يقوى هذا وقال القدوري في « التجريد » : قال الشافعي : لا يعرف في الشرع رفض العمرة بالحیض قلنا : ما رفضته بالحیض ، ولكن تعذرت أفعالها ، وكانت ترفضها بالوقوف فأمرها بتعجيل الرفض اهـ .

قال الحافظ : واستبعد هذا التأويل - أي تأويل الرفض بترك التحلل من العمرة - لقولها في رواية عطاء : وأرجع أنا بحجه ليس معها عمرة . أخرجه أحمد ، وهذا يقوى قول الكوفيين : إن عائشة تركت العمرة وحجت مفردة ، وتمسكوا في ذلك بقولها في الرواية المتقدمة : « دعي عمرتك » ، وفي رواية : « ارفضي عمرتك » ، ونحو ذلك ، واستدلوا به على أن للمرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة فعاضت قبل أن تطوف أن تترك العمرة ، وتهل بالحج مفردة كما فعلت عائشة ، لكن في رواية عطاء عنها ضعف اهـ . قلت : ولكنه قد انجبر بما في روايات مسلم من الألفاظ الدالة على أنها تركت العمرة وأهلت بالحج مفردة .

قال الحافظ : والرافع للإشكال في ذلك ما رواه جابر : أن عائشة أهلت بعمرة ، حتى إذا كانت بسرف حاضت ، فقال لها النبي ﷺ : « أهلي بالحج » ، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وسعت ، فقال : « قد حللت من حجك وعمرتك » ، قالت : يا رسول الله ! إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حتى حججت ، قال : فأمرها من التمتع . ولمسلم ^(٢) من طريق طاوس عنها : فقال لها النبي ﷺ : « طوافك يسعك لحجك وعمرتك » ، فهذا صريح في أنها كانت قارئة ؛ لقوله : « حللت من حجك وعمرتك » وإنما أمرها من التمتع تطييباً لقلبها ؛ لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة ، وقد وقع في

(١) يأتي تخريجه في : « باب العمرة » .

(٢) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ١٧ - باب بيان وجوه الإحرام رقم : ١٣٢ .

قوله : « يسعك طوافك » أي يكفيك .



رواية لمسلم^(١) (من طريق جابر) : وكان النبي ﷺ رجلا سهلا إذا هويت الشيء تابعها عليه اهـ .

قلت : وقد عارض هذا الصريح ما هو أصرح منه فى أنه ﷺ أمرها برفض العمرة وتركها كما تقدم ، وفى رواية للبخارى^(٢) عنها فقال : « دعى عمرتك ، وانقضى رأسك وامتشطى ، وأهلى بالحج » ، ففعلت ، فلما كانت ليلة الحصة أرسل معى عبد الرحمن إلى التنعيم فأردفها ، فأهلت بعمرة مكان عمرتها ، ففضى الله ، حجها وعمرتها ، ولم يكن فى شيء من ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم فقله : « بعمرة مكان عمرتها » صريح فى أن اعتمارها من التنعيم كان قضاء لعمرتها المرفوضة ، ولم تكن قارنة حتما ، وإلا لوجب عليها الهدى ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾^(٣) وأجمعت الأمة على وجوب الهدى على القارن ، وقد صرحت بأنه لم يكن فى شيء من ذلك هدى ، ولذا قال عياض : لم تكن عائشة قارنة ولا متمتعة ، وإنما أحرمت بالحج ، ثم نوت فسخه إلى عمرة ، فمنعها من ذلك حيضها ، فرجعت إلى الحج فأكملته ، ثم أحرمت عمرة مبتدأة ، فلم يجب عليها هدى ، كما ذكره الحافظ فى « الفتح »^(٤) .

وهذا هو الحق ، وبه تجتمع الروايات كلها ، وغير ذلك لا يستقيم إلا بتجشم تأويلات بعيدة لا تخلو عن التكلف والتعسف ، وقوله : « وإنما أعمرها من التنعيم تطيباً لقلبها » مجرد احتمال ، قد ظنه جابر رضى الله تعالى عنه ، والروايات عن عائشة تدفع هذا

(١) رواه مسلم فى (الحج باب " ١٧ " رقم : " ١٣٧ " والبيهقى (١٠٧/٥) وأخلاق (٣٤) .
قوله : « كان رسول الله ﷺ رجلا سهلا » أى سهل الخلق كريم السمائل ، لطيفا ميسرا فى الخلق .
كما قال الله تعالى : ﴿ وإنك لعلى خلق عظيم ﴾ وقوله : « إذا هويت شيئا تابعها عليه » معناه إذا هويت شيئا لا نقص فيه فى الدين ، مثل طلبها الاعتمار وغيره ، أجابها إليه .

(٢) تقدم .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٤) الفتح : (ص ٣٩٥ ج ٣) .



الاحتمال ، فقد أخرج مسلم ^(١) عنها : فدخلت على رسول الله ﷺ وأنا أبكى ، فقال : « ما يبكيك ؟ قلت : سمعت كلامك مع أصحابك ، فمنعت العمرة ، قال : « وما لك ؟ » قلت : لا أصلى ، قال : « فلا يضرك ، فكوني في حجك ، فعسى الله أن يرزقكها » وهذا صريح في كونها منعت العمرة ، وكانت بعد رفضها العمرة مفردة بالحج ، وإلا لم يكن لقول رسول الله ﷺ : « فكوني في حجك ، فعسى الله أن يرزقكها » معنى .

وأما قوله ﷺ لها : « قد حللت من حجك وعمرتك » ، فإن رسول الله ﷺ كان قد قال ذلك لها وهو يظن أنها قد طافت حين قدمت مكة ، فلما أخبرته بأنها لم تطف بالبيت إذ ذاك ، وأنها منعت العمرة أرسلها إلى التنعيم لتعتمر مكان عمرتها المرفوضة ، يدل على ذلك ما أخرجه الشيخان عنها : فلما كانت ليلة الحصبة قلت : يا رسول الله ! يرجع الناس بعمرة وحجة ، وأرجع أنا بحجة ؟ قال : « وما طفت (وعند مسلم : أو ما طفت كما تقدم ^(٢)) ليالي قدمنا مكة ؟ » قلت : لا ، قال : « فاذهبى إلى التنعيم فأهلى بعمرة » ، الحديث . « فتح الباري » وفيه رد لما ظنه جابر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ إنما أرسلها إلى التنعيم لهواها ، بل إنما أرسلها حين أخبرته بأنها لم تطف ليالى قدموا مكة .

وأما قوله : « يسعك طوافك لحجك وعمرتك » ، فقد تفرد به عبد الله بن طاوس عن أبيه ، ولفظ مجاهد عن عائشة : « ويجزئ عنك طوافك بالصفاء والمروة عن حجك وعمرتك » ^(٣) وسماع مجاهد عن عائشة مختلف فيه ، فأنكره يحيى بن معين ، ويحيى بن

(١) رواه البخارى فى (الحج ، باب " ٣٣ " ، والعمرة باب " ٩ ") ومسلم فى (الحج " ح رقم " ١٢٣٠) .

قوله : « يرزقكها » كذا يباء متولدة من إشباع كسرة الكاف .

(٢) تقدم ، كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .

(٣) رواه مسلم (٣٤ / ٤) وأبو داود (١٨٩٧) عن عبد الله بن أبى نعيم عن عطاء - وقال مسلم : عن مجاهد - عن عائشة أن النبى ﷺ قال لها : فذكره ، لفظ عطاء ، ولفظ مجاهد : « أنها حاضت به » سرف ، فتطهرت بعرفة ، فقال لها رسول الله ﷺ : « يجزئ عنك طوافك بالصفاء والمروة عن حجك وعمرتك » .



سعيد القطان ، وشعبة ، وقال أبو حاتم : مجاهد عن عائشة مرسل ، وذكر عبد الله ابن أحمد بن حنبل عن أبيه قال : كان شعبة ينكره (أى سماعه عن عائشة) كذا فى « نصب الراية »^(١) فلا يصلح معارضا للأحاديث التى اتفق الشيخان على إخراجها الدالة على كونها متمتعة قد رفضت عمرتها رضى الله عنها .

وإن سلم فنقول مثل ما قال العلامة ابن التركمانى فى « الجواهر النقى » ونصه : ثم ذكر البيهقى حديث جابر مستدلا على أنها كانت قارنة ، وأنه عليه السلام اكتفى لها عن الحج والعمرة بطواف واحد ، قلت : قد أقمنا الدليل فيما مضى فى باب إدخال الحج على العمرة ، وفى باب العمرة قبل الحج - على أنها كانت (بعد رفض العمرة) مفردة ، وأنه عليه السلام أمرها برفض العمرة ، وقولها : وأرجع بحجة واحدة . دليل واضح على ذلك فعلى هذا معنى قوله عليه السلام : « يكفيك لحجك وعمرتك »^(٢) أى عمرتك المرفوضة ، لأنه لا طواف لها ، ويحتمل أن يريد ثواب هذا الطواف كشواب الحج والعمرة ؛ لأنها قصدت النسكين ، وإنما تركت الواحد بغير اختيارها اهـ .

قال : وذكر البيهقى حديث عائشة : وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافا واحدا . قلنا : هذا لا يصح ، فإن رسول الله ﷺ أول شيء بدأ به حين قدم مكة طاف بالبيت ثم طاف للإفاضة ، وكذا الذين جمعوا الحج والعمرة معه ، فلا يشك أحد فضلا عن الأئمة فى هذين الطوافين ، ولا بد من التأويل فى قولها : طافوا طوافا واحدا ، فقالت الشافعية ومن وافقهم : طاف للفرض طوافا واحدا ، ونحن نقول : طاف للحل من

== ثم أخرج مسلم وأحمد (١٢٤/٦) من طريق عبد الله بن طاوس عن أبيه عن عائشة : « أنها أهلت بعمرة ، فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت ، فنسكت المناسك كلها ، وقد أهلت بالحج ، فقال لها النبى ﷺ يوم النفر : « يسعك طوافك لحجك وعمرتك ، فأبئت ، فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التنعيم ، فاعتمرت بعد الحج » .

انظر : الصحيحه (١٩٨٤) .

(١) نصب الراية : (ص ٥١٦ ج ١) .

(٢) تقدم .



الإحرامين طوافا واحدا ، والطواف الأول كان للعمرة ، يدل على ذلك حديث حفصة أم المؤمنين أنها قالت : يا رسول الله ! ما شأن الناس قد حلوا من عمرتهم ولم تحل أنت من عمرتك ؟ الحديث ، ففيه دلالة صريحة على أنه ﷺ حين قدم طاف طوافا لعمرته ، وقد أقرها ﷺ على قولها ولم ينكره .

قال البيهقي : إنما أرادت بقولها : « طافوا طوافا واحدا » السعى بين الصفا والمروة ، قال : وذلك بين في رواية جابر أنه لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا ، قلت : لا حاجة إلى تأويل الطواف بالسعى ، بل المراد الطواف على ظاهره وهو الطواف بالبيت ، ويحمل على أنهم طافوا طوافا واحدا وسعوا سعيا واحدا عملا باللفظين اهـ . بمعناه .

أى وهذا لا يفيدكم ، فإنكم قائلون بتثنية الطواف للقارن وإن لم تقولوا بتثنية السعى له وأيضا فإن رواية جابر تقضى بالسعى الواحد لجميع أصحابه ﷺ ، مع أن أكثرهم كانوا متمتعين والمتمتع لا بد له من سعيين اتفاقا ، وإذا كان الأمر كذلك فلا حجة لكم في شيء من حديثي عائشة وجابر رضى الله عنهما . ونحن نقول : إن إهلال عائشة وجابر رضى الله عنهما لم يكن كإهلال النبي ﷺ ، فإنهما لم يكونا قارين ، والحجة في ذلك إنما هو حديث من كان إهلاله كإهلال النبي ﷺ ، وهو على بن أبى طالب رضى الله عنه ومن كان مثله ، فهؤلاء أدرى بأحكام القران من غيرهم ؛ لكونهم قارين ، وقد أمر القارن بطوافين وسعيين ، وحدث أن رسول الله ﷺ فعل ذلك كما تقدم ، وقد تقرر في «الأصول» أن المثبت مقدم على النافي ، فيحمل قول من قال : « لم يطف إلا طوافا واحدا » على عدم رؤيته الطواف الثاني ، ومن روى : أنه ﷺ طاف لهما طوافين وسعى سعيين ، فإنه رأى ما لم يره الآخرون ، وأثبت ما نفاه غيره ، فيؤخذ بقوله ، ولا يعتمد على قول النافين ، والله تعالى أعلم .

ثم أعلم أن حديث عائشة هذا أخرجه الشيخان ^(١) عنهما بلفظ : خرجنا مع رسول الله

(١) رواه البخارى فى (الحج ، باب " ٣١ ") ومسلم فى (الحج ، باب " ١٧ " ، رقم : " ١١١ ") ==



ﷺ عام حجة الوداع ، فأهللنا بعمره ، ثم قال رسول الله ﷺ : « من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا » ، إلى أن قالت : فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبالصفا والمروة ثم حلوا ، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ، وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافا واحدا « مسلم » والبخارى مع « الفتح » وهذا أكبر شيء احتج به الجمهور على طواف القارن لحجه وعمرته طوافا واحدا لا طوافين ، ولا حجة لهم فيه ؛ لأن أحمد حمله على أن المتمتع بعد رجوعه من منى يطوف ويسعى لحجه ، ويطوف طوافا آخر للزيارة ، قال الموفق في « المغنى » : وكذلك الحكم في القارن والمفرد إذا لم يكونا أتيا مكة قبل يوم النحر ، ولا طافا للقدم ، فإنهما يبدآن بطواف القدوم قبل طواف الزيارة ، نص عليه أحمد ، فحمل قول عائشة على أن طوافهم لحجهم هو طواف القدوم ؛ لأنه قد ثبت أن طواف القدوم مشروع ، فلم يكن طواف الزيارة مسقطا له « زاد المعاد » (١) .

قلنا : فكيف يكون مسقطا لطواف العمرة وهو أكد من طواف القدوم شرعا ، وقد أثبتته عائشة رضي الله عنها نصا ؟ وحمله ابن القيم في « زاد المعاد » ، وسبقه إليه البيهقي على أن الطواف الذي أخبرت به ، عائشة ، وفترت به بين المتمتع والقارن ، وهو الطواف بين الصفا والمروة ، لا الطواف بالبيت ، فأخبرت عن القارين أنهم اكتفوا بطواف واحد بينهما ، ولم يضيفوا إليه طوافا آخر يوم النحر ، وأخبرت عن المتمتعين أنهم طافوا بينهما طوافا آخر بعد الرجوع من منى للحج ، وذلك الأول كان للعمرة ، قلت : (وهذا صرف الكلام عن ظاهره ، فإن عائشة رضي الله عنها أرادت بالطواف كلا الطوافين حين ذكرت المتمتع غير سائق الهدى ، فقالت : إن الذين أهلوا بالعمرة طافوا بالبيت وبالصفا والمروة . فلا بد من أن يكون المراد بالطواف كلا الطوافين كذلك حين ذكرت الذين جمعوا الحج والعمرة . والمعنى : وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا بالبيت وبالصفا والمروة طوافا واحدا ،

== ومالك (ص ٤١١ ، ح رقم ٢٢٣ من " ٢٠ " كتاب المناسك) ورواه أحمد (١٧٧/٦) وأبو داود (١٧٨١) والبداية (١٣٩/٥) وابن حبيب (١٤/٢) وشرح معاني الآثار (٢٠٠/٢) .

(١) زاد المعاد : (ص ٢٣٩ ج ١) .



هذا هو الظاهر ، ولا يصرف الكلام عن ظاهره إلا بدليل ، ولو حملناه على أحد الطوافين فحملة على الطواف بالبيت أولى من حملة على السعى ؛ لكونه المتبادر ، من لفظ الطواف عرفا وشرعا ، كما لا يخفى .

قال ابن القيم : لكن يشكل عليه حديث جابر الذي رواه مسلم في « صحيحه »^(١) : لم يطف النبي ﷺ وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا هو طوافه الأول ، وهذا يوافق قول من قال : يكفي المتمتع سعى واحد ، وعلى هذا فيقال : عائشة أثبتت ، وجابر نفى ، والمثبت مقدم على النافي . (قلت : فما لك لا تقول بمثل ذلك في طواف القارن : إن عليا ، وابن مسعود ، وعمران بن حصين ، والحسن بن علي رضي الله عنهم ، قد أثبتوا له طوافين وسعيين ، وغيرهم نفى ، والمثبت مقدم على النافي ؟) قال : أو يعلل حديث عائشة بأن تلك الزيادة فيه مدرجه من هشام اهـ . وقال قبل ذلك بأسطر : فقالت طائفة : هذه الزيادة من كلام عروه أو ابنه هشام أدرجت في الحديث اهـ . وقال أبو داود : رواه إبراهيم بن سعد ومعمر عن ابن شهاب نحوه ، لم يذكروا طواف الذين أهلوا بالعمرة ، وطواف الذين جمعوا الحج والعمرة اهـ . وفيه إشارة إلى كون الزيادة مدرجة أو شاذة ، وهكذا دأب المحدثين وأهل الظاهر ، إذا أشكل عليهم الجمع بين مختلف الحديث يأخذون بعضه ، ويردون بعضه ، ولا يبالون .

وبالجملة : فلا حجة للجمهور في حديث عائشة والحال هذا ، فإن حديثها مأول بالإجماع ، فإنه ﷺ طاف حين قدم مكة ، كما في حديث جابر الطويل^(٢) وغيره ، ثم طاف بعد رجوعه من منى يوم النحر ، كما روته عائشة وجابر وغيرهما ، فلا شك في أنه ﷺ طاف طوافين لا طوافا واحدا ، فقال الجمهور في معنى حديثها : أنه طاف للعمرة والحج طوافا واحدا وكان قارنا ، والطواف الأول كان للقدوم ، ونحن نقول : معنى حديثها تمتعوا بالعمرة من غير سوق الهدى حلوا من إحرامى العمرة ، والحج بطوافين ، فإنهم

(١) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ١٧ - باب بيان وجوه الإحرام ، رقم : (١٤٠) .

(٢) تقدم .



طافوا بالبيت وبالصفا والمروة أولا وحلوا منها ، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى فحلوا به من حجهم ، وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فلم يحلوا من إحرامهم بطوافين ، بل حلوا منهما جميعا بطواف واحد .

وإذا تأملت في سياق الحديث تبين لك أن قولها : وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافا واحدا ، راجع إلى قوله ﷺ : « ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا » ومعناه : أنه لا يحل منهما إلا بطواف واحد بعد رجوعه من منى ، بخلاف المتمتع غير سائق الهدى فإنه يحل من العمرة بطواف ، ومن الحج بطواف آخر ، وهو ظاهر ، ولا يرد على هذا التأويل ما يرد على تأويل أحمد والبيهقي وابن القيم وغيرهم من الجمهور ، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال ، على أنه يكفي للقارن والمتمتع سائق الهدى طواف واحد لحجه وعمرته جميعا ، فقد عرفت أن عائشة لم ترد وحدة الطواف مطلقا ، بل وحدة الطواف للحل من الإحرامين .

قال الشيخ أطال الله بقاءه : فيكون محصل كلامها بيان المقابلة بين الذين لم يجمعوا بين العمرة والحج ، بل أهلوا بالعمرة أولا ، ثم حلوا منهما قبل الإهلال بالحج ، وهم المتمتعون بدون سوق الهدى ، وبين الذين جمعوا بينهما ، بأن يحلوا منهما قبل الحج ، وهم المتمتعون مع سوق الهدى والقارنون ، في أن الأولين طافوا للحل طوافين : أحدهما للحل من العمرة قبل الحج ، والآخر للحل من الحج ، والآخرين طافوا للحل من كليهما طوافا واحدا ، فالمراد بالطواف ليس مطلق الطواف بل الطواف للحل ، ولعل هذا المعنى له غاية القرب من أجزاء الكلام والارتباط بينهما والله تعالى أعلم اهـ .

وإن سلمنا فنقول : إن الذين روي للقارن طوافا واحدا وسعيًا واحدًا لعلمهم لم يصلوا إلى النبي ﷺ إلا وقد فرغ من طوافه وسعيه للقدوم ، فظنوا طوافه للعمرة أول طواف طافه بعد قدومه مكة ، أو انفصلوا عنه حين فرغ من طوافه للقدوم ، ولم يعلموا بطوافه للعمرة ، لكونه طافه ليلا مثلا ، وأما الذين روي للقارن طوافين وسعيين فلا يظن بهم أنهم روي ذلك بمحض القياس أو التوهم ، إذ لو حملنا رواية الإثبات على ذلك لكان كسبا ، ولقد تقرر في الأصول أن المثبت مقدم على النافي ، وزيادة الثقة مقبولة ، فلا بد من الاعتماد على رواية من روى طوافين وسعيين .

باب اختصاص المتعة والقران بمن كان خارج المواقيت

وجوب الهدى على المتمتع والقارن

٢٨٦٧ - عن ابن عباس رضى الله عنهما : أنه سئل عن متعة الحج ؟ فقال : أهل

واحتج الجمهور أيضا بما رواه ابن عباس رضى الله عنهما عند البخارى ^(١) قال : قدم النبى ﷺ مكة ، فطاف وسعى بين الصفا والمروة ، ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها حتى رجع من عرفة . « فتح البارى » ولا حجة فيه ، فإنه لم يبين العدد ، ولم يقل طاف وسعى مرة ثم لم يقرب الكعبة ، وإن سلمنا فهو ناف ، وعلى ، وابن مسعود ، وعمران بن حصين والحسن بن على رضى الله عنهم ، مثبتون لطوافين وسعيين والمثبت مقدم على النافى .

ثم ذكر البيهقى ^(٢) حديث : « دخلت العمرة فى الحج » ثم قال : قيل : معناه دخلت فى أفعال الحج ، فاتحد فى العمل ، قال ابن التركمانى : هذا الحديث يحتمل معانى : أحدها : دخلت فى وقت الحج وشهوره نقضا لما كانت قريش عليه من ترك العمرة فى أشهر الحج ، ذكره البيهقى فيما مضى فى باب العمرة فى أشهر الحج ، والثانى : وجوب العمره كالحج ، ولهذا ذكره البيهقى فى باب وجوب العمرة مستدلا به على ذلك ، وقد ذكرنا فى ذلك الباب معنى ثالثا عن أبى بكر الرازى ومعنى رابعا عن الخطابى اهـ . أى وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال .

باب اختصاص المتعة والقران بمن كان خارج المواقيت

وجوب الهدى على المتمتع والقارن

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، قال الحافظ فى « الفتح » ^(٣) : قوله : فإن الله أنزله ، - أى الجمع بين الحج والعمرة - قوله : وسنة نبه - أى شرعه - حيث أمر أصحابه به ،

(١) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٨٠ - باب ما جاء فى السعى بين الصفا والمروة ، رقم : (١٦٤٩) .

طرفه فى : [٤٢٥٧] .

(٢) تقدم .

(٣) فتح البارى : (ص ٢٨١ ج ٣) .



المهاجرون والأنصار وأزواج النبي ﷺ في حجة الوداع ، فأهللنا ، إلى أن قال بعد ذكر التمتع : فإذا فرغنا من المناسك جئنا ، فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة ، فقد تم حجنا ، وعلينا الهدى ، كما قاله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ إلى أمصاركم ، الشاة تجزىء ، فجمعوا نسكين في عام بين الحج والعمرة ، فإن الله تعالى أنزله في كتابه ، وسنة نبيه ﷺ ، وأباحه للناس غير أهل مكة ، قال الله : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ، وأشهر الحج التي ذكرها الله تعالى : شوال ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، فمن تمتع في هذه الأشهر فعليه دم أو صوم . الحديث أخرجه البخارى^(١) ، « فتح البارى » .

٢٨٦٨ - حدثنا ابن بشار، ثنا عبد الرحمن، ثنا عبد الله بن المبارك، عن عبد الرحمن

قوله : غير أهل مكة ، بنصب غير ، ويجوز كسره ، وذلك إشارة إلى التمتع ، وهذا مبنى على مذهبه بأن أهل مكة لا متعة لهم ، وهو قول الحنفية ، وعند غيرهم أن الإشارة إلى حكم التمتع ، وهو الفدية ، فلا يجب على أهل مكة بالتمتع دم ، إذا أحرموا من الحل بالعمرة ، وأجاب الكرمانى بجواب ليس طائلا اهـ .

وقال العيني : قوله : ذلك أى التمتع ، وقال الكرمانى : هذا دليل للحنفية فى أن لفظ : « ذلك » للتمتع لا لحكمه ، ثم أجاب بقوله : قول الصحابى ليس بحجة عند الشافعى ، إذ المجتهد لا يجوز له تقليد المجتهد ، قلت : هذا جواب واه مع إساءة الأدب ، ليت شعرى ! ما وجه هذا القول الذى ياباه العقل ؟ فإن مثل ابن عباس كيف لا يحتج بقوله ، وأى مجتهد بعد الصحابة يلحق ابن عباس أو يقرب منه حتى لا يقلده ؟ فإن هذا عسف عظيم اهـ . من « عمدة القارى »^(٢) .

وقال أيضا : قد اختلفت العلماء فى حاضرى المسجد الحرام : من هم ؟ فذهب طائفة ، ومجاهد ، إلى أنهم أهل الحرم ، وبه قال داود ، وقالت طائفة : أهل مكة بعينها ، روى هذا عن نافع ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، وهو قول مالك ، وذهب أبو حنيفة إلى

(١) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٣٧ - باب قول الله تعالى [البقرة : ١٩٦] ، رقم : (١٥٧٢) .

(٢) عمدة القارى : (ص ٥٧٠ ج ٤) .

ابن يزيد بن جابر ، عن مكحول : ﴿ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ قال : من كان دون المواقيت حدثنا المثنى ، ثنا سويد ، أخبرنا ابن المبارك بإسناده مثله إلا أنه قال : ما كان دون المواقيت إلى مكة . أخرجه الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره^(١) وسنده حسن صحيح .

أنهم أهل المواقيت فمن دونهم إلى مكة ، وهو قول عطاء ، ومكحول ، وهو قول الشافعي بالعراق ، قال الشافعي أيضا وأحمد : من كان من الحرم على مسافة لا يقصر فيها الصلاة فهو من حاضري المسجد الحرام ، وعند الشافعي ، وأحمد ، ومالك ، وداد : أن المكي لا يكره له التمتع ولا القارن ، وإن تمتع لم يلزمه دم ، وقال أبو حنيفة : يكره له التمتع والقارن ، فإن تمتع أو قرن فعليه دم جبرا ، وهما في حق الأفقي مستحبان ، ويلزمه الدم شكرا اهـ .

وقال الإمام أبو بكر الجصاص في « أحكام القرآن » له : اختلف الناس في ذلك ، أي في حاضري المسجد الحرام على أربعة أوجه : فقال عطاء ، ومكحول : من دون المواقيت إلى مكة ، وهو قول أصحابنا ، إلا أن أصحابنا يقولون : أهل المواقيت بمنزلة من دونها ، وقال ابن عباس ، ومجاهد : هم أهل الحرم ، وقال الحسن ، وطاوس ، ونافع ، وعبد الرحمن الأعرج : هم أهل مكة ، وهو قول مالك ، وقال مالك : هم من كان أهله دون ليلتين وهو حينئذ أقرب المواقيت ، وما كان وراءهم فعليهم المتعة ، قال أبو بكر : لما كان أهل المواقيت فمن دونها إلى مكة لهم أن يدخلوه بغير إحرام ، وجب أن يكونوا بمنزلة أهل مكة ، ألا ترى أن من خرج من مكة فما لم يجاوز الميقات فله الرجوع ودخوله بغير إحرام ، وكان تصرفهم في الميقات فما دونه بمنزلة تصرفهم في مكة ؟ فوجب أن يكونوا بمنزلة أهل مكة في حكم المتعة ، ويدل على أن الحرم وما قرب منه من حاضري المسجد الحرام قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٢) وليس أهل مكة منهم ؛ لأنهم كانوا قد أسلموا حين فتحت ، وإنما نزلت الآية بعد الفتح في حجة أبي

(١) تفسير ابن جرير : (ص ١٩٤ ج ٢) .

(٢) سورة التوبة آية : ٧ .



٢٨٦٩ - حدثنا الحسن بن يحيى ، قال : أخبرنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن رجل ، عن عطاء قال : من كان أهله دون المواقيت فهو كأهل مكة لا يتمتع . أخرجه ابن جرير أيضا في تفسيره ^(١) ، وفيه رجل لم يسم الهدى ، وقد ذكرناه اعتضادا .

بكر ، وهم بنو مدلج ، وبنو الدئل ، وكانت منازلهم خارج مكة فى الحرم وما قرب منه .
فإن قيل : كيف يكون أهل ذى الحليفة من حاضرى المسجد الحرام ، وبينهم وبينها مسيرة عشر ليال ؟ قيل له : فهم فى حكمهم فى باب جواز دخولهم مكة بغير إحرام ، وفى باب أنهم متى أرادوا الإحرام أحرموا من منازلهم ، كما أن أهل مكة إذا أرادوا الإحرام أحرموا من منازلهم اهـ . والحاصل أن بعض أهل المواقيت وإن لم يكن من حاضرى المسجد الحرام لغة وعرفا ، ولكنهم كلهم من حاضريه شرعا ، وهو المراد ظاهرا ، والله أعلم .

وقال الإمام الطبرى : يعنى جل ثناؤه بقوله : « ذلك » أى التمتع بالعمرة إلى الحج لمن لم يكن أهله حاضرى المسجد الحرام ، ثم أيده بقول الربيع : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(٢) يعنى المتعة أنها لأهل الآفاق ، ولا تصلح لأهل مكة وأخرج نحوه عن السدى ، قال : ثم اختلف أهل التأويل فيمن عنى بقوله : ﴿ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(٣) بعد إجماع جميعهم على أن أهل الحرم معينون به ، وأنه لا متعة لهم ، فقال بعضهم : عنى بذلك أهل الحرم خاصة دون غيرهم ، وقال بعضهم : عنى بذلك أهل الحرم ، ومن كان منزله دون المواقيت إلى مكة ، وقال بعضهم : بل عنى بذلك أهل الحرم ومن قرب منزله منه ، كعرفة ، ومرد عرنة ، وضجنان ، والرجيع ، ونخلتان . وحكى عن بعضهم : أنهم أهل مكة ومن كانوا منها على اليوم واليومين ثم قال : أولى الأقوال فى ذلك بالصحة عندنا قول من قال : إن حاضرى المسجد الحرام من هو حوله من بينه وبينه من المسافة ما لا تقصر إليه الصلوات ؛ لأن

(١) المصدر السابق لابن جرير ، وشرح معانى الآثار (٢ / ١١٧) .

(٢) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٣) الآية السابقة .



٢٨٧٠ - أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، فى رجل من أهل مكة اعتمر فى أشهر الحج ، ثم حج من عامه ذلك قال : ليس عليه هدى لمتعته ، أخرجه محمد فى «الآثار»^(١) . وقال : وبه نأخذ ، وهو قول أبى حنيفة ، وذلك لقول الله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ اهـ .

حاضرى الشيء هو الشاهد له بنفسه فى كلام العرب ، ولا يستحق أن يسمى غائبا إلا من كان مسافرا شاخصا عن وطنه اهـ .

قلت : سلمنا أن المسافر يعد شاخصا عن وطنه فى كلام العرب إذا كان بينه وبين وطنه مسافة السفر ، ولكنها أى مسافة السفر غير محدودة لغة ، فإن المسافر يشمل فى كلام العرب كل من قصد مسافة ، قريبة كانت أو بعيدة ، على نصف يوم أو يوم أو يومين فصاعدا ، وتخصيص السفر بمسافة تقصر فيها الصلاة لتحديد شرعى كما لا يخفى فلا يصح القول بأن حاضرى الشيء فى كلام العرب من لم يكن بينه وبينه مسافة تقصر الصلاة؛ لما فيه من بناء اللغة على الشرع ، وفساده ظاهر .

وإذا رجع الأمر إلى التحديد الشرعى^(٢) فالأولى أن يؤخذ بتحديد له مزية اختصاص بالحج والعمرة ، ولا يخفى أن المواقيت التى وقتها الشارع للإحرام ، وحظر عن مجاوزتها بدونه كذلك ، فإنه لم يوقها للإحرام إلا لمزيد اختصاص ليست بغيرها من البقاع بالحرم ، ودل توقيتها لها على أن الواصل إليها قد صار ملتحقا بالحرم ، ولزمه من لوازم الأدب والاحترام ما لم يكن يلزمه قبل الوصول إليها ، فصح أن يقال لمن كان دون هذه المواقيت : إنه حاضرى المسجد الحرام ، ولمن كان فوقها : إنه غائب عنه شرعا .

وأما المسافة التى تقصر إليها الصلوات فليس لها اختصاص بالإحرام ولا بالحرام ، ولا مزيد علاقة بالحج والعمرة ، فيكون التعليق عليها وتأويل حاضرى المسجد الحرام بها من جنس التعليق بالأجنبى ، فافهم .

قوله : « أخبرنا أبو حنيفة إلخ » ، قلت : قد أجمع أهل العلم على أن دم المتعة لا

(١) الآثار : (٥٢) .

(٢) قوله : « الشرعى » وردت فى « الأصل » « شرعى » بدون « آل » وهو تصحيف ، والصحيح ما أثبتناه .



باب إذا لم يجد القارن أو المتمتع الهدى فعليه صيام ثلاثة أيام

في الحج آخرها عرفة فإن فاتته فعليه الهدى ولا يصوم أيام التشريق

٢٨٧١ - عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه ، قال : أمرنى النبى ﷺ أن أنادى أيام منى : إنها أيام أكل وشراب ، ولا صوم فيها ، يعنى أيام التشريق . رواه أحمد ^(١) ، والبخاري ، وقال فى «مجمع الزوائد» ^(٢) : رجالهما رجال الصحيح ، «نيل الأوطار» ^(٣) .

يجب على حاضرى المسجد الحرام ، قاله فى « المغنى » ^(٤) هل عليه دم جبر مع صحة تمتعه وقرانه ؟ فيه اختلاف المشايخ ، ذكره المحقق فى « الفتح » بأبسط بيان .

باب إذا لم يجد القارن أو المتمتع الهدى فعليه صيام ثلاثة أيام

في الحج آخرها عرفة فإن فاتته فعليه الهدى ولا يصوم أيام التشريق

قوله : « عن سعد بن أبي وقاص إلخ » ، قلت : قد أخرج الطحاوى ^(٥) حديث النهى عن صيام أيام التشريق بأسانيد كثيرة عن ستة عشر نفسا من الصحابة ، وهذا هو الإمام الجيهذ صاحب اليد الطولى فى هذا الفن ، ثم قال : فلما ثبت بهذه الآثار عن رسول الله ﷺ النهى عن صيام أيام التشريق - وكان نهيه عن ذلك بمنى والحاج مقيمون بها ، وفيهم المتمتعون والقارنون ، ولم يستثن منهم متمتعا ولا قارنا - دخل المتمتعون والقارنون فى ذلك

(١- ٣) رواه أحمد (١٦٩/١ ، ١٧٤ ، ٤١٥/٣ ، ٤٥١) و« المجمع » وعزاه إلى « البزار » والبيهقى (٢٩٨/٤) وابن خزيمة (٢٩٦٠) والفتح (٤٥٩/٢) وشرح معانى الآثار (٢٤٥/٢ ، ٢٤٦) وابن أبى شيبة (١٩/٢ - ٢١) وطبقات ابن سعد (١٢٥/١/٢ ، ١٤٠/١/٤) وإتحاف (٤/ ٤٠٩) وابن عساكر فى « التاريخ » (٣٥٤/٧) والخطيب فى « التاريخ » (٤٣١/٥) والدارقطنى (٢١٢/٢) والكنز (٢٣٩١٣ ، ٢٣٩٤٥ ، ٢٤٤١٥ ، ٢٤٤٢٤ ، ٢٤٤٤٦) والنيل (٣/٣٦٢ ،

ح رقم : ٣) .

(٤) المغنى : (٥٠٢/٣) .

(٥) شرح معانى الآثار كما فى الحاشية رقم : ١ ، ٢ ، (٢٤٥/٢ ، ٢٤٦) .

٣٣٣٨ حكم من لا يجد الهدى من القارن أو المتمتع إعلاء السنن

ولفظ الطحاوى^(١) : إنها أيام أكل وشرب وبعال ، ولفظ ابن ماجه^(٢) ، وابن حبان^(٣) عن ابن عباس : والبعال وقاع النساء « نيل »^(٤) .

أيضا ، ثبت بما ذكرنا أن أيام التشريق ليس لأحد صومها فى متعة ، ولا قران ، ولا إحصار ، ولا غير ذلك من الكفارات ، ولا من التطوع ، وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد .

قال الحفاظ فى « الفتح »^(٥) : وهل تلتحق أيام التشريق بيوم النحر فى ترك الصيام كما تلتحق به فى النحر وغيره من أعمال الحج ، أو يجوز صيامها مطلقا ، أو للمتمتع خاصة ، أو له ولمن هو فى معناه ؟ وفى كل ذلك اختلاف للعلماء ، والراجح عند البخارى جوازها للمتمتع ، فإنه ذكر فى الباب حديثى عائشة وابن عمر فى جواز ذلك ، ولم يورد غيره ، وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبى طلحة من الصحابة الجواز مطلقا ، وعن على وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقا ، وهو المشهور عند الشافعى . (قلت : وهو مذهب أبى حنيفة كما تقدم عن الطحاوى) ، وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير فى آخرين منعه إلا للمتمتع الذى لا يجد الهدى ، وهو قول مالك والشافعى فى القديم . وعن الأوزاعى وغيره : يصومها أيضا المحصر والقارن اهـ .

قلت : وحجة الذين جوزوا للمتمتع صيام أيام التشريق ما رواه البخارى^(٦) بطريق الزهرى ، عن عروة ، عن عائشة ، وعن سالم ، عن ابن عمر رضى الله عنهم ، قال :

(١) شرح معانى الآثار : (٢ / ٢٤٥ ، ٢٤٦) .

(٢) ، (٣) انظر الحاشية رقم ٤ " الآتية .

(٤) نيل الأوطار : (٣ / ٢٦٢ - ٢٦٣) وقال الشوكانى : وفى الباب عن عبد الله بن حذافة السهمى عند الدارقطنى بلفظ : « لا تصوموا فى هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وبعال » يعنى أيام منى وفى إسناده الواقدى . وعن أبى هريرة عند الدارقطنى وفى إسناده سعد بن سلام وهو قريب من الواقدى وفيه أن المنادى بدليل بن ورقاء .

وأخرجه أيضا ابن ماجه من وجه آخر وابن حبان .

(٥) فتح البارى : (٤ / ٢١٠) .

(٦) يأتى .



لم يرخص في أيام التشريق أن يضمن إلا لمن يجد الهدى . وفي طريق له عن ابن عمر قال : الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إلى يوم عرفة ، فإن لم يجد هديا ولم يصم صام أيام منى ، وعن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة مثله ، وتابعه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب اهـ . قال الحافظ : وصله الشافعي : أخبرني إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة ، في المتمتع إذا لم يجد هديا ولم يصم قبل عرفة : فليصم أيام منى ، وعن سالم ، عن أبيه مثله ، ووصله الطحاوي من وجه آخر عن ابن شهاب بالإسنادين بلفظ : إنهما كانا يرخسان للمتمتع ، فذكر مثله ، لكن قال : أيام التشريق ، وهذا يرجح كونه موقوفا لنسبة الترخيص إليهما ، فإنه يقوى أحد الاحتمالين في رواية عبد الله بن عيسى ، حيث قال : لم يرخص ، وأبهم الفاعل ، فاحتمل أن يكون مرادهما من له الشرع ، فيكون مرفوعا ، أو من له مقام الفتوى في الجملة ، فيحتمل الوقوف ، وقد صرح يحيى بن سلام بنسبة ذلك إلى النبي ﷺ (عند الدارقطني والطحاوي) وإبراهيم بن سعد بنسبة ذلك إلى ابن عمر وعائشة ، ويحيى ضعيف ، وإبراهيم من الحفاظ ، فكانت روايته أرجح ، ويقويه رواية مالك ، وهو من رواية مالك ، وهو من حفاظ أصحاب الزهري ، فإنه مجزوم عنه بكونه موقوفا ، والله أعلم ، واستدل بهذا الحديث على أن أيام التشريق ثلاثة غير يوم عيد الأضحى ؛ لأن يوم العيد لا يصام بالاتفاق اهـ . ملخصا .

قال الحافظ : وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي : أمرنا بكذا ، ونهينا عن كذا ويلتحق به : رخص لنا في كذا ، وعزم علينا أن لا نفعل كذا ، كل في الحكم سواء فمن يقول : إن له حكم الرفع فغاية ما في رواية يحيى بن سلام أنه روى بالمعنى ، لكن قال الطحاوي : إن قول ابن عمر وعائشة : لم يرخص " أخذه من عموم قوله تعالى : ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ ^(١) ؛ لأن قوله : « في الحج » يعم ما قبل يوم النحر وما بعده ، فيدخل أيام التشريق ، فعلى هذا فليس بمرفوع ، بل هو بطريق الاستنباط منهما عما فهماه من عموم الآية ، وقد ثبت نهي ﷺ عن صوم أيام التشريق ، وهو عام في حق المتمتع وغيره ، وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية المشعر بالإذان وعموم الحديث المشعر بالنهي ، وفي تخصيص عموم المتواتر بعموم الأحاد نظر لو كان الحديث مرفوعا ،



فكيف وفي كونه مرفوعا نظر ؟ فعلى هذا يترجح القول بالجواز ، وإلى هذا جنح البخارى ، والله أعلم اهـ .

قلت : قد خلط الحافظ ههنا بين حديث النهى عن صيام هذه الأيام ، وبين حديث الإباحة فلا نظر فى كون حديث النهى مرفوعا ألبتة ، كيف ؟ وقد أمر النبى ﷺ سعد بن أبى وقاص ، وكعب بن مالك ، وأوس بن الحدثان ، وعلى بن أبى طالب ، وعبد الله بن حذافة ، وبشر بن سحيم ، ومعمربن عبد الله العدوى ، وغيرهم أن ينادوا أيام منى : أنها أيام أكل وشرب ولا صوم فيها ، كما ذكره الطحاوى فى « المعانى »^(١) فهل يشك بعد ذلك فى كونه مرفوعا أحد ممن له ممارسة بالحديث ؟ وإنما المشكوك فى رفعه هو حديث ابن عمر وعائشة بلفظ : لم يرخص فى أيام التشريق أن يضمن إلخ كما مر ، فسها الحافظ عن ذلك ، وجعل حديث النهى مشكوكا فى رفعه ، فليتنبه له .

وأما قوله : وفى تخصيص عموم المتواتر بعموم الأحاد نظر : فالجواب أنا لا نسلك كون حديث النهى عن صوم أيام التشريق من الأحاد ، بل هو من المتواتر أيضا ، قال الامام أبو بكر الجصاص الرازى فى « أحكام القرآن » له : قد ثبت عن النبى ﷺ النهى عن صوم يوم الفطر ، ويوم النحر ، وأيام التشريق ، فى أخبار متواترة مستفيضة ، (ومن راجع « معانى الآثار » للطحاوى فى هذا الباب لا يشك فى صحة هذا القول قط) واتفق العلماء على استعمالها ، وأنه غير جائز لأحد أن يصوم هذه الأيام عن غير صوم المتعة ، لا من فرض ، ولا من نفل ، فلم يجز صومها عن المتعة لعموم النهى عن الجميع (وأيضا فقد أجمعوا على تخصيص عموم الآية بما عدا يوم النحر ، لاتفاقهم على أن يوم العيد لا يصام ، مع أن كونه من أيام الحج أولى من كون أيام التشريق بعده كما سيأتى ، وإذا خصص فرد من حكم العام كمرة لم يبق عمومها فيما سواه من الأفراد قطعيا كما صرح به أهل الأصول منا) .

قال الجصاص : ولما اتفقوا على أنه لا يجوز أن يصوم يوم النحر - وهو من أيام الحج

عن عنبسة، عن ابن أبي ليلي مثله، أخرجه الطبري أيضا في تفسيره^(١) وسنده حسن .
٢٨٨٧ - أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، في الرجل يقدم متمتعا في شهر رمضان فلا يطوف حتى يدخل شوال، قال : هو متمتع؛ لأنه طاف (لعمرة) في أشهر

وقال مالك والشافعي : لا يجوز إلا بعد إحرام الحج ، ويروى ذلك عن ابن عمر وهو قول إسحاق وابن المنذر لقول الله تعالى : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾^(٢) ولنا أن إحرام العمرة أحد إحرامى التمتع ، فجاز الصوم بعده كإحرام الحج فأما قوله : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾^(٣) فقيل : معناه في أشهر الحج ، فإنه لا بد من إضمار إذا كان الحج أفعالا لا يصام فيها ، إنما يصام في وقتها ، أو في أشهرها ، وأما تقديم الصوم على إحرام العمرة فغير جائز ، ولا نعلم قائلًا بجوازه إلا رواية عن أحمد ، وليس بشيء ؛ لأنه لا يقدم الصوم على سببه وجوبه ، ويخالف قول أهل العلم ، وأحمد ينزه عن هذا ، وأما السبعة فوقت اختيارها إذا رجع إلى أهله ، لما روى عن ابن عمر مرفوعا : « فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله » متفق عليه^(٤) ، وأما وقت الجواز فمنذ تمضي أيام التشريق ، وبهذا قال أبو حنيفة ، ومالك ، وقال : ولا يجب التتابع ، وذلك لا يقتضي جمعا ولا تفريقا ، وهذا قول الثوري وإسحاق وغيرهما لا نعلم فيه مخالفا اهـ . ملخصا .

قوله : « أخبرنا أبو حنيفة إلخ » ، دلالة على اشتراط الاعتمار في الحج للمتمتع ظاهرة وأن المراد بالاعتمار هو الطواف دون الإحرام ، ثم اعلم أن جواز الصوم لفائد الهدى ، وإن كان مقيدا بإحرام العمرة عندنا ، ولكنه إن قدم الإحرام على أشهر الحج وآخر الطواف إليها

(١) المصدر السابق للطبري .

(٢، ٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٤) رواه البخاري في : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٠٤ - باب من ساق البدن معه ، رقم : (١٦٩١) .

ورواه مسلم في : الحج ، ح رقم : (١٧٣) .

ورواه أبو داود في : المناسك ، باب (٢٤) .

ورواه النسائي في : المناسك ، باب (٥٠) .

ورواه مالك في : الحج ، ح رقم : (٢٥٥) .



الحج ، أخرجه محمد فى « الآثار » ^(١) وقال : وبه نأخذ ، عمرته فى الشهر الذى يطوف فيه ، وليس فى الشهر الذى يحرم فيه ، وهو قول أبى حنيفة اه .

باب المتمتع غير سائق الهدى يلم بأهله بعد ما حل من عمرته بطل تمتعه

فإن رجع وحج من عامه ذلك لم يجب عليه هدى المتعة وإن خرج

إلى غير بلده وأهله فهو متمتع إن حج من عامه

لم يجز له صوم الثلاثة الأيام قبل أشهر الحج بعد إحرام العمرة ، بل يجب أن يكون الصوم بعد إحرام العمرة فى أشهر الحج ؛ لأن سبب وجوب هذا الصوم التمتع ؛ لأنه بدل عن الهدى ، وهو فى هذه الحالة غير متمتع ما لم يدخل عليه أشهر الحج ، وهو محرم بالعمرة ولم يطف لها أربعة أشواط ، فلا يجوز أداؤه قبل سببه .

قال المحقق فى « الفتح » ^(٢) : فالشرط فيها أن يكون محرما بالعمرة فى أشهر الحج مثل ما ذكرنا فى القرآن اه . وهذا مما لا يتنبه له إلا القليل ، والله تعالى أعلم .

تنبيه :

كل ما ذكرناه فى هذا الباب من شروط التمتع وأحكامه ، من وجوب الهدى عليه ، والصيام إن لم يجده ، فهو من شروط القرآن وأحكامه أيضا ، كما لا يخفى على من راجع « الهداية » . « وفتح القدير » وغيرهما من كتب الحنفية فى الفقه .

باب المتمتع غير سائق الهدى يلم بأهله بعد ما حل من عمرته بطل تمتعه

فإن رجع وحج من عامه ذلك لم يجب عليه هدى المتعة وإن خرج

إلى غير بلده وأهله فهو متمتع إن حج من عامه

قال الجصاص فى « أحكام القرآن » له : اختلف أهل العلم فيمن اعتمر فى أشهر الحج ، ثم رجع إلى أهله ، وعاد فحج من عامه ، فقال أكثرهم : إنه ليس بمتمتع ، منهم سعيد ابن المسيب ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وإبراهيم ، والحسن ، فى إحدى الروايتين

(١) الآثار : (٥٦) .

(٢) فتح البارى : (ص ٤٢٤ ج ٢) .



.....

وهو قول أصحابنا وعامة الفقهاء ، وروى أشعث عن الحسن أنه قال : من اعتمر في أشهر الحج ، ثم حج من عامه فهو متمتع ، رجع أو لم يرجع ، ويدل على صحة القول الأول أن الله تعالى خص أهل مكة (أى ومن في حكمهم) بأن لم يجعل لهم متعة ، وجعلها لسائر أهل الآفاق ، وكان المعنى فيه إلمامهم بأهاليهم بعد العمرة مع جواز الإحلال منها ، وذلك موجود فيمن رجع إلى أهله ؛ لأنه قد حصل له إلمام بأهله بعد العمرة ، فكان بمنزلة أهل مكة .

وأيضاً فإن الله تعالى جعل على المتمتع الدم بدلا من أحد السفريين اللذين اقتصر على أحدهما ، فإذا فعلهما جميعا لم يكن الدم قائما مقام شيء (قلت : ويؤيد الوجه الأول أن الله تعالى ذكر الأهل في قوله : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٢) فمن رجع إلى أهله وبلده بعد العمرة كان كمثل أهل مكة في إلمامهم بأهاليهم ، ويؤيد الأول قوله : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ (٣) أى انتفع بسفره لعمرة إلى أداء الحج فهو متمتع ، وعليه الهدى ، فمن رجع إلى أهله بعد العمرة ثم أنشأ سفرا آخر للحج في عامه ذلك فليس بمتمتع .

واختلفوا أيضا فيمن لم يرجع إلى أهله ، وخرج من مكة حتى جاوز الميقات ، فقال أبو حنيفة : هو متمتع إن حج من عامه ذلك ؛ لأنه لم يحصل له إلمام بأهله بعد العمرة ، فهو بمنزلة كونه بمكة ، وروى عن أبي يوسف أنه ليس بمتمتع ؛ لأن ميقاته الآن في الحج ميقات أهل بلده (لا ميقات أهل مكة) فصار بمنزلة عوده إلى أهله ، والصحيح هو الأول لما بينا اهـ . أى لأن الميقات لا ذكر له في النص ، وإنما ذكره فيه حضور الأهل ، فإذا لم يلزم بأهله كان داخلا فيمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ، لا حقيقة ولا حكما فافهم .

(١) قوله : « لم » سقط من « المطبوع » وكذا أثبتناه .

(٢، ٣) سورة البقرة آية ١٩٦ .

٢٨٨٨ - أخبرنا مالك ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : من اعتمر في شوال أو ذى القعدة أو ذى الحجة ثم أقام حتى يحج فهو متمتع ، قد وجب عليه ما استيسر من الهدى ، أو الصيام إن لم يجد هديا ، ومن رجع إلى أهله ثم حج فليس بمتمتع. أخرجه محمد في « الموطأ »^(١) ، وقال : وبهذا كله نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا اهـ .

٢٨٨٩ - عن ابن عمر ، قال : قال عمر : إذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام فهو متمتع فإن رجع فليس بمتمتع . أخرجه ابن أبي شيبة ، « الدر المنثور »^(٢) واحتج به ابن قدامة^(٣) في المغنى ، فهو حسن أو صحيح ، ولا أقل من أن يكون صالحا .

٢٨٩٠ - عن عطاء ، قال : من اعتمر في أشهر الحج ، ثم رجع إلى بلده ، ثم حج من عامه فليس بمتمتع ذاك من أقام ولم يرجع . أخرجه ابن أبي شيبة أيضا ، « الدر المنثور »^(٤) . ولم أقف على سنده وذكرته اعتضادا .

قوله : « أخبرنا مالك إلخ » ، قال المحقق في « الفتح » : ثم استدل المصنف أى صاحب « الهداية » عليه - أى على كون الرجوع إلى بلده وأهله مبطلا للمتمتع - بقول التابعين ، روى الطحاوى عن سعيد بن المسيب ، وعطاء ، ومجاهد ، والنخعى : أن المتمتع إذا رجع بعد العمرة بطل تمتعه ، وكذا ذكر الرازى في « أحكام القرآن » .

(قلت : ولم يظفر صاحب « الهداية » ولا المحقق في « الفتح » ولا الزيلعى في « نصب الراية » ولا الحافظ في « الدراية » بأثر عمر بن الخطاب عند ابن أبي شيبة ، وقد ذكرناه في المتن) وقول من نعلمه ، قاله منهم مطلق (غير مقيد بغير القارن ولا بمتمتع لم يسق الهدى) والظاهر أنهم أيضا أخذوه من قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٥) إذ لا سنة ثابتة في ذلك من روايتهم ، والذي يظهر من مقتضى

(١) موطأ محمد (ص ١٥٣ ، ح رقم : ٤٥٤) ، ٢٧ - باب المتمتع ما يجب عليه من الهدى .

(٢) الدر المنثور : (ص ٢١٥ ج ١) .

(٣) المغنى : (٥٠١/٣) .

(٤) الدر المنثور : (ص ٢١٦ ج ١) .

(٥) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

٢٨٩١ - أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، في الرجل إذا أهل بالعمرة في غير أشهر الحج، ثم أقام حتى يحج أو رجع إلى أهله ثم حج: فليس بمتمتع، وإذا أهل بالعمرة في أشهر الحج، ثم رجع إلى أهله، ثم حج فليس بمتمتع، وإذا اعتمر في أشهر الحج، ثم أقام حتى يحج فهو متمتع، أخرجه محمد في «الآثار»^(١) وسنده صحيح.

الدليل أن لا تمتع لأهل مكة ولا قران ، وأن رجوع الآفاقي إلى أهله ثم عوده وحجه من عامه لا يبطل تمتعه مطلقا ؛ لأن الله تعالى قيد جواز التمتع بعدم الإمام بالأهل بقيد كونه في مكة وما ألحق بها ، فتعدية المنع بتعدية الإمام إلى ما بغير المسجد الحرام من الأهل تبني على إلغاء قيد الكون بالمسجد الحرام ، واعتبار المؤثر مطلق الإمام ، وصحته تتوقف على عقلية عدم دخول القيد في التأثير وكونه طرديا ، والواقع خلافه إلى آخر ما قال وأطال .

قلت : أما قوله : إذ لا سنة ثابتة في ذلك من روايتهم ، فممنوع ؛ لأنه قد ثبت عن عمر رضى الله عنه ، وقول الصحابي حجة عندنا لا سيما فيما لا يدرك بالرأى ، فهو مرفوع حكما ، وقد دل أثر عمر أن من اعتمر في أشهر الحج ثم رجع إلى أهله فليس بمتمتع ، ولا تناوله الآية ، فإنها تناولت المتمتع ، وهذا ليس بمتمتع ، وقال بقوله جماعة من التابعين ، وأجمع عليه الأئمة الأربعة ، وإن كانوا قد اختلفوا في معنى الرجوع ، فنص أحمد على أن تفسيره أن يسافر بين العمرة والحج سفرا بعيدا تقصر في مثله الصلاة ، وفسره الشافعي بالرجوع إلى الميقات ، والحنفية بالرجوع إلى مصره ومالك بالرجوع إلى مصره أو إلى غيره أبعد منه ، ذكره ابن قدامة في «المغنى»^(٢) فتراهم قد اتفقوا على اعتبار الرجوع مبطلا للمتعة ، وقد اعترف المحقق بأن تعدية الإمام إلى ما في غير المسجد الحرام من الأهل غير معقول المعنى ، فلا بد من القول بأن أثر عمر رضى الله عنه في مثله مرفوع حكما ، ولا دليل على أنه أخذه من قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٣) باستنباط منه .

(١) الآثار : (٥٢) .

(٢) المغنى : (ص ٥٠١ ج ٣) .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

٢٨٩٢ - عن زيد الثقفى رضى الله عنه : أنه سأل ابن عباس رضى الله عنهما فقال : أتينا عمارا فقصيناها ، ثم زرنا القبر ، ثم حججنا ، فقال : أنتم متمتعون ، أخرجه السرخسى فى « المبسوط » ^(١) ، واحتج به لأبى حنيفة ، ولم أقف له على سند .

وكذا قوله : وقول من نعلمه قاله منهم مطلق ممنوع أيضا ، بل هو مقيد بمن اعتمر أشهر الحج ، وهو حقيقة فيمن فرغ من عمرته ، وحل منها ، فيقتصر عليه ، ولا يتناول فى القارن ولا المتمتع سائق الهدى ، لكونه على إحرامه لا يحل منه حتى يحل من حجه أو يبلغ الهدى محله وقد تقرر فى الأصول أن النص إذا كان غير معقول المعنى يقتصر على مورده ، ولا يتعداه فافهم فإنه من المواهب ، والله تعالى أعلم بالشاهد والغائب .

قوله : « عن زيد الثقفى إلخ » ، قلت : وهذا الأثر وإن لم أقف على سنده ولكن صاحب « المبسوط » ذكره حجة لأبى حنيفة ، والظاهر من سياق كلامه كونه من بلاغات محمد بن الحسن الإمام وهى حجة عندنا ، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ، فمن اطلع على سنده فليحقه بهذا المقام والأثر نص فى ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله ، ووافقه عليه أصحابه فى ظاهر الرواية أن المتمتع إذا لم يرجع إلى أهله وخرج إلى بلد غير بلده فهو متمتع قريبا كان ذلك البلد أو بعيدا ، فإن قول زيد الثقفى : " ثم زرنا القبر " معناه ثم رحلنا من مكة المدينة لزيارة قبر نبينا ﷺ ، فقال ابن عباس : أنتم متمتعون ، ولا شك أن المدينة بعيدة عن مكة جدا ، خارجة عن الميقات حتما ، ولم ير ابن عباس خروجهم إليها بعد العمرة مبطلا لمتعهم ، فثبت أن الرجوع المبطل لها هو الرجوع إلى أهله وبلده ، دون ما سواه من البلاد قربه كانت أو بعيدة ، فإن حج هو من عامه فهو متمتع ، وعليه ما استيسر من الهدى ، والرجوع إلى أهله هو المصرح به فى أثر ابن المسيب ، وعطاء ، وإبراهيم ، فيحمل عليه الرجوع المطلق فى أثر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بدليل أثر ابن عباس هذا ، ولعلك قد عرفت بما ذكرنا لك فى الباب كون أبى حنيفة أتبع القوم للأثر ، وأبعدهم عن القياس ، ولا يتهمه بكثرة القياس واتباع الرأى إلا من لم يحط علما بالأثار

(١) المبسوط : (ص ١٨٤ ج ٤) .



باب أشهر الحج وكراهة الإحرام بالحج قبلها وبعدها

وإن أحرم به في غيرها صح

٢٨٩٣ - عن ابن عمر رضي الله عنهما : أنه قال : أشهر الحج : شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذي الحجة . علقه البخاري^(١) ، ووصله الطبري والدارقطني من طريق ورقاء

وقصر نظره عما ورد في الأبواب من الأخبار ، وفي الأثر دليل على سفر الصحابة والتابعين وشدهم الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ ، وأن المجتهدين قد علموا بذلك منهم ، فاندحض قول من ادعى أن ذلك لم يكن معمولاً به في زمن السلف ، ولم يعرفه الأئمة المجتهدون .

باب أشهر الحج وكراهة الإحرام بالحج قبلها وبعدها

وإن أحرم به في غيرها صح

قوله : « عن ابن عمر إلخ » ، قلت : وأسند الطبري مثل ذلك عن ابن عباس قوله : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾^(٢) : وهن شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذي الحجة ، جعلهن الله سبحانه للحج ، وسائر الشهور للعمرة ، فذكر الحديث بطريق معاوية عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، وهذا سند حسن ، وأخرج بطريق شريك ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله (بن مسعود) قوله : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾^(٣) قال : شوال ، وذو القعدة ، وعشر ذي الحجة ، سند حسن ثم أسند عن إبراهيم النخعي ، والشعبي ، ومجاهد وعطاء والضحاك مثله . ثم قال : وقال آخرون : بل يعني بذلك ، شوالا وذا القعدة وذو الحجة كله ، وذكر ذلك عن ابن عمر وعطاء ، ومجاهد والزهرى . قال الجصاص : وقال قائلون : وجائز ألا يكون ذلك اختلافا في الحقيقة ، وأن يكون

(١) رواه البخاري « تعليقا » في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٣٣ - باب قول الله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ

مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة / ١٩٦] .

ووصله الطبري والدارقطني من طريق ورقاء ، عن عبد الله بن دينار .

(٢) سورة البقرة آية : ١٩٧ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٧ .

عن عبد الله بن دينار ، عنه ، والبيهقي^(١) من طريق عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، قال الحافظ : والإسنادان صحيحان . فتح الباري . رواه الحاكم^(٢) في مستدرکه

مراد من قال : وذو الحجة ، أنه بعضه ؛ لأن الحج لا محالة إنما هو في بعض الأشهر لا في جميعها ؛ لأنه لا خلاف أنه ليس يبقى بعد أيام منى شيء من مناسك الحج ، وقالوا : ويحتمل أن يكون من تأوله على ذي الحجة مراده أنها لما كانت هذه أشهر الحج كان الاختيار عنده فعل العمرة في غيرها ، كما روى عن عمر وغيره من الصحابة استحبابهم لفعل العمرة في غير أشهر الحج علي ما قدمنا ، ولا تنارع بين أهل اللغة في تجويز إرادة الشهرين وبعض الثالث بقوله : ﴿ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ كما قال النبي ﷺ : « أيام منى ثلاثة »^(٣) ، وإنما هي يومان وبعض الثالث ، ويقولون : حججت عام كذا ، وإنما الحج في بعضه ولقيت فلانا سنة كذا ، وإنما كان لقاءه في بعضها ، وحكى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف قال : (أشهر الحج) شوال ، وذو القعدة ، وعشر ليال من ذي الحجة اهـ .

وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾^(٤) ما نصه : وفي هذه الآية دلالة على جواز الإحرام بالحج في سائر السنة ، لعموم اللفظ في سائر الأهلة أنها مواقيت للحج ، ومعلوم أنه لم يرد به أفعال الحج ، فوجب أن يكون المراد بالإحرام ، وقوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾^(٥) لا ينفي ما قلنا ؛ لأن فيه ضميرا لا يستغنى عنه الكلام ، وذلك لاستحالة كون الحج هو أشهر ؛ لأن الحج هو فعل الحاج ، وفعل الحاج لا يكون أشهرا ، ثم لا يخلو ذلك الضمير من أن يكون فعل الحج أو الإحرام بالحج ، وليس لأحد صرفه إلى أحد المعنيين إلا بدلالة ، فلما كان في اللفظ هذا الاحتمال لم يجز تخصيص قوله : ﴿ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾^(٦) به ؛ إذ غير جائز لنا تخصيص

(١) السنن الكبرى : (٤ / ٣٤٢) .

(٢) رواه الحاكم : (١ / ١٥٠٨) .

(٣) تقدم .

(٤) سورة البقرة آية : ١٨٩ .

(٥) سورة البقرة آية : ١٩٧ .

(٦) سورة البقرة آية : ١٨٩ .

فى تفسير سورة البقرة بطريق عبيد الله بن عمر ، عن نافع عنه ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . « بنائة » .

العموم بالاحتمال ، والذى يقتضيه ظاهر اللفظ أن يكون المراد أفعال الحج لا إحرامه ؛ لأن فيه ضمير حرف الظرف وهو فى « فمعناه حينئذ » : الحج فى أشهر معلومات ، وفيه تخصيص أفعال الحج فى هذه الأشهر دون غيرها ، وكذلك قال أصحابنا فيمن أحرم بالحج قبل أشهر الحج فطاف له وسعى بين الصفا والمروة قبل أشهر الحج : إن سعيه ذلك لا يجزيه ، وعليه أن يعيده ؛ لأن أفعال الحج لا تجزىء قبل أشهر الحج ، فعلى هذا يكون معنى قوله : « الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ » ^(١) وأن أفعاله فى أشهر الحج المعلومات ، إلى آخر ما قال وأطال ، فأجاد وأفاد .

ثم قال فى باب الإحرام بالحج قبل أشهر الحج ما نصه : قد اختلف السلف فى جواز الإحرام قبل أشهر الحج ، فروى مقسم عن ابن عباس قال : من سنة الحج ألا يحرم بالحج قبل أشهر الحج ^(٢) وأبو الزبير عن جابر قال : لا يحرم الرجل بالحج قبل أشهر الحج وروى مثله عن عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وعمر بن ميمون ، وعكرمة ، وقال عطاء : أحرم بالحج قبل أشهر الحج فليجعلها عمرة ، وقال على رضى الله عنه فى قوله تعالى : « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » ^(٣) وإن تمامها أن تحرم بهما من ديرة أهلك ولم يفرق بين من كان بين ديرة أهله وبين مكة مسافة بعيدة أو قريبة ، فدل ذلك على ، أنه كان من مذهبه جواز الإحرام بالحج قبل أشهر الحج .

وما رواه مقسم عن ابن عباس يدل ظاهره على أنه لم يرد بذلك حتما واجبا ، وروى عن إبراهيم النخعى وأبى نعيم جواز الإحرام بالحج قبل أشهر الحج ، وهو قول أصحابنا جميعا ، ومالك ، والثورى ، والليث بن سعد وقال أبو بكر (الجصاص) : قدمنا فيما

(١) سورة البقرة آية : ١٩٧ .

(٢) فتح البارى : (٤٩١ / ٣) .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

٢٨٩٤ - عن ابن عباس رضى الله عنهما، قال: من السنة ألا يحرم بالحج إلا فى أشهر الحج. علقه البخارى^(١)، ووصله ابن خزيمة ، والحاكم ، والدارقطنى ، من طريق

سلف ذكر وجه الدلالة على جواز ذلك من قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾^(٢) وأن ذلك عموم فى كون الأهلة كلها وقتا للحج ، ومعلوم أنها ليست ميقاتا لأفعال الحج ، فوجب أن يكون حكم اللفظ مستعملا فى إحرام الحج اهـ .

ثم قال : لا يلزم من كون الحج ، مؤقتا بأشهر معلومات كون الإحرام به مؤقتا بهن ، فإن معنى فرض الحج فيهن لإيجابه فيهن ، والفرض المذكور فى هذا الموضع هو لا محالة غير الحج الذى علقه به ، فلا يجب من تقييد الحج بأشهر كون إيجابه مقيدا بهن ، ألا ترى أنه يصح النذر بالحج قبل أشهر الحج ، فيكون موجبا للحج فى وقته المشروط ، وإن كان إيجابه قبله ؟ ويدل عليه من جهة السنة حديث المواقيت ، وقوله : « هن لهن ولن مر عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة »^(٣) وذلك عموم فى جواز الإحرام بالحج فى أى وقت مر عليهن من السنة اهـ . ملخصا . ومن أراد البسط فليراجع « أحكام القرآن »^(٤) له فقد شفى واشتفى ، وأتى من باب الاجتهاد والاستنباط بالعجب العجيب .

قوله : « عن ابن عباس رضى الله عنه إلخ » قلت : دلالة على كراهة الإحرام بالحج فى غير أشهر الحج ظاهرة ، قال فى « الهداية » : وأشهر الحج : شوال ، وذو العقدة وعشر ليال من ذى الحجة ، كذا روى عن العبادلة الثلاثة (هم فى عرف أصحابنا : عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم) وعبد الله بن الزبير (وحديث ابن مسعود أخرجه الدارقطنى وابن أبى شيبة ، وحديث ابن الزبير أخرجه الدارقطنى «فتح القدير») فإن قدم الإحرام بالحج عليها جاز لإحرامه وانعقد حجا اهـ .

(١) رواه البخارى « تعليقا » فى : ٢٥ - كتاب الحج ، باب (٢٣) ووصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطنى من طريق الحاكم عن مقسم عنه .

(٢) سورة البقرة آية : ١٨٩ .

(٣) رواه مسلم فى : (الحج ، ح رقم : ١٢) والنسائى (١٢٥/٥) وأحمد فى « المسند » (١ / ٣٣٩) .

(٤) أحكام القرآن : (ص ٣٠٠ ، ج ١) .



الحاكم عن مقسم عنه ، وابن جرير من وجه آخر عن ابن عباس ، قال : لا يصلح أن يحرم أحد بالحج إلا في أشهر الحج . « فتح الباري » ^(١) .

قال المحقق في « الفتح » : لكنه يكره ، فقيل : لأنه يشبه الشرط لعدم اتصال الأفعال والركن ، فالجواز للشبه الأول ، والكراهة للثاني : وقيل : هو شرط ، والكراهة للطول المفضى إلى الوقوع في محظوره اهـ .

قلت : والأولى التعليل بكونه خلاف السنة كما يقتضيه أثر ابن عباس رضى الله عنهما وهو مذكور في المتن ، وأثر عثمان رضى الله عنه : أنه كره أن يحرم من خراسان أو كرمان علقه البخارى ، وقد ذكرنا في باب تقدم ^(٢) الإحرام على الميقات أن بين خراسان ومكة أكثر من مسافة أشهر الحج ، فيستلزم أن يكون عبد الله بن عامر الذى لأمه عثمان ، وكره إحرامه من خراسان ، قد أحرم في غير أشهر الحج ، قاله الحافظ في « الفتح » ^(٣) ولما لم يأمره عثمان بخروجه عن إحرام الحج إلى العمرة ، دل على صحة الإحرام به فى غيرها ، وهو المذهب .

وقال ابن قدامة فى « المغنى » : ويكره الإحرام بالحج قبل أشهره بغير خلاف علمناه ، لكونه إحراما به قبل وقته ، فأشبه الإحرام به قبل ميقاته ، بل الكراهة هنا أشد ؛ لأن فى صحته اختلافا ، فإن أحرم بالحج قبل ميقات المكان صح إحرامه بغير خلاف علمناه ، إلا أنه يكره ذلك ، وقد ذكرناه ، وإن أحرم به قبل أشهره صح أيضا إذا بقى على إحرامه إلى وقت الحج ، نص عليه أحمد فى رواية جماعة ، وهو قول النخعى ، والثورى ، وأبى حنيفة ، ومالك ، وإسحاق ، وقال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد والشافعى : يجعله عمرة ، لقول الله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ ^(٤) ، تقديره وقت الحج أو أشهر الحج من

(١) فتح الباري : (٤٩١ / ٣) وصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطنى من طريق الحاكم عن مقسم عنه قال : « لا يحرم بالحج إلا فى أشهر الحج ، فإن من سنة الحج أن يحرم بالحج فى أشهر الحج » ورواه ابن جرير من وجه آخر عن ابن عباس قال : « لا يصلح أن يحرم ... الحديث » .

(٢) تقدم كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .

(٣) فتح الباري : (ص ٣٣٤ ج ٣) .

(٤) سورة البقرة آية : ١٩٧ .



قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وإذا ثبت أنه وقته لم يصح تقديمه عليه كأوقات الصلاة ، ولنا قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾^(١) يدل على أن جميع الأشهر ميقات ، والآية محمولة على أن الإحرام به إنما يستحب فيها اهـ .

وأورده عليه المحشى السيد محمد رشيد رضا بأن هذا ضعيف جدا ، ولو صح لجاز صيام رمضان فى شهر آخر ، فإن قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾^(٢) لا يختلف عن تعيين شهر رمضان باسمه ، فإن قوله : « معلومات » كتسميتها سواء اهـ . قلت : وغفل - عفا الله عنه - عن تعارض الآيتين فى باب الحج ، وانتفاء هذا التعارض فى باب الصيام ، فلم لم يكن فى باب الحج إلا هذه الآية وحدها : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾^(٣) لزمن القول بعدم صحة الإحرام به فى غيرها ، كما قلنا بعدم صحة صيام رمضان فى شهر آخر سواء ، ولكن عارض خصوص هذه الآية عموم آية أخرى وهى : ﴿ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾^(٤) فعملنا بالآيتين ، وقلنا بصحة الإحرام بالحج فى الأشهر كلها ، وعدم صحة أفعاله إلا فى الشهرين وبعض الثالث ، ولم يوجد مثل هذا التعارض بين الآيتين فى باب صيام رمضان ، فافترقا ، وسقط ما أورده على المجتهدين من غير التدبر فى كلامهم .

هذا إذا سلمنا كون الإحرام ركنا للحج ، وإلا فقياس الإحرام قبل أشهر الحج على صيام رمضان فى غير رمضان فاسد ، لكون الصيام عبادة مقصودة دون الإحرام ، فإنه من شرائط الحج دون أركانه عند الحنفية والحنابلة وقول الله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾^(٥)

(١) سورة البقرة آية : ١٨٩ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٩٧ .

(٣) الآية السابقة .

(٤) سورة البقرة آية : ١٨٩ .

(٥) سورة البقرة آية : ١٩٧ .



باب إذا حاضت المرأة عند الإحرام اغتسلت وأحرمت

وصنعت كما يصنعه الحاج غير ألا تطوف بالبيت حتى تطهر

٢٨٩٥ - عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : خرجنا لا نرى إلا الحج ، فلما كنا بسرف حضت ، فدخل رسول الله ﷺ وأنا أبكى ، فقال : «مالك؟ أنفست؟» . قلت : نعم ، قال : «إن هذا أمر كتبته الله على بنات آدم ، فاقضى ما يقضى الحج ، غير ألا تطوفى بالبيت

لا يقتضى إلا كون الحج وأركانه مؤقته بهن دون شرائطه ، ألا ترى أنه يجوز التوضؤ والتطهر قبل وقت الصلاة ، بل يستحب ؟ وقد مر فى قول الجصاص أن فرض الحج فى أشهر الحج معناه إيجابه فيهن ، والفرض المذكور هو لا محالة غير الحج الذى علقه به ، فلا يلزم من كون الحج مؤقتا بهن كون إيجابه فيهن مؤقتا بهن أيضا ، ثم أوضح ذلك بمسألة النذر بالحج ، فإنه يصح قبل أشهره اتفاقا ، فافهم . فإن السلف أعرف الناس بمدارك الشرع ، وأعمقهم فقها ، وأقعدهم بهذا الشأن ، لا يدرك المتأخرون شأوهم ، ولا ينالون من الفقه والحكمة ما نالوا .

باب إذا حاضت المرأة عند الإحرام اغتسلت وأحرمت

وصنعت كما يصنعه الحاج غير ألا تطوف بالبيت حتى تطهر

قوله : « عن عائشة رضى الله عنها إلى آخر الباب » ، دلالة على معنى الباب ظاهرة قال صاحب « الهداية » بعد ذكر أثر عائشة المذكور فى المتن ما نصه ؛ ولأن الطواف فى المسجد ، والوقوف فى المفازة ، وهذا الاغتسال للإحرام لا للصلاة ، فيكون مفيدا اهـ . وقد ورد فى بعض ألفاظ حديث عائشة هذا : حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة ، ثم قال : « قد حللت من حجتك وعمرتك » ^(١) قالت : يا رسول الله ! إني أجد فى نفسى أنى لم أطف بالبيت حتى حججت ، قال : « فاذهب بها يا عبد الرحمن ، فأعمرها من التنعيم » اهـ .

قال المحقق فى « الفتح » : وقد يتمسك به من يكتفى لهما بطواف واحد ، وهو غير



حتى تطهرى » . أخرجه الشيخان ^(١) . « زيلعى » ^(٢) .

٢٨٩٦ - عن وكيع ، ثنا سفيان ، عن جابر ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم ، قال : « الحائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف بالبيت » . رواه أحمد ^(٣) ، وابن أبى شيبة « زيلعى » ^(٤) وفيه جابر هو الجعفى مختلف فيه ، وقد تأيد بالذى قبله .

لازم ، ومعنى : « قد حلت من حجتك وعمرتك » ^(٥) لا يستلزم الخروج منهما بعد قضاء فعل كل منهما ، بل يجوز ثبوت الخروج من العمرة قبل إتمامها وعليها قضاؤها ، ألا ترى إلى قولها فى الرواية الأخرى فى « الصحيحين » : ينطلقون بحج وعمرة وأنطلق بحج ؟ فأقرها على ذلك ، ولم ينكر عليها ، وأمر أخاها أن يعمرها من التعميم ، وسكوته ﷺ إلى أن سألته إنما يقتضى تراخى القضاء لا عدم لزومه أصلا اهـ . ملخصا .

(١) رواه البخارى فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ٨١ - باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ، رقم : (١٦٥٠) .

ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ١٧ - باب بيان وجوه الإحرام ، رقم : (١١٩) .

ورواه أبو داود فى : المناسك ، باب (٢٣) .

ورواه النسائى فى : الطهارة ، باب (١٨٢) .

ورواه ابن ماجه فى : المناسك ، باب (٣٦) .

ورواه الدارمى فى : المناسك ، باب (٣١) .

ورواه مالك فى : الحج ، (ح ٢٢٤) .

ورواه أحمد : (٣٦٤ / ١ ، ٣٧٠ ، ٣٩ / ٦ ، ٣١٩ ، ٢٧٣) .

غريبه : قوله : « أنفست » معناه : أحضت وهو بفتح النون وضمها ، لغتان مشهورتان ، الفتح أفصح والفاء مكسورة فيها ، وأما النفاس ، الذى هو الولادة ، فيقال فيه : نفست بالضم لا غير .

(٢) نصب الرأية : (ص ١٢٣ ج ٣) .

(٣) رواه أحمد : (١٣٧ / ٦) .

(٤) نصب الرأية : (ص ١٢٣ ، ج ٣) .

(٥) تقدم .



باب إذا حاضت المتمتعة قبل الطواف ولم تطهر إلى

يوم عرفة رفضت عمرتها وبطلت تمتعتها وعليها دم لرفض العمرة وقضائها
٢٨٩٧ - عن عروة بن الزبير ، وعن عائشة رضى الله عنها زوج النبي ﷺ ، قالت :
خرجنا مع النبي ﷺ ، فى حجة الوداع ، فأهللنا بعمرة ، ثم قال النبي ﷺ : « من كان
معه هدى ، فليهل بالحج مع العمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا » . فقدمت
مكة وأنا حائض ، ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت ذلك إلى النبي
ﷺ ، فقال : « انقضى رأسك وامتشطى ، وأهلى بالحج ، ودعى العمرة » ، ففعلت ،

قلت : وقد تقدم فى باب القارن يطوف طوافين : أنها رضى الله عنها كانت قد رفضت
عمرتها ، وأهلت بالحج بعد رفضها ، ولم تكن قارنة ، وتقدم ^(١) أيضا أن قوله ﷺ لها :
« قد حللت من حجتك وعمرتك » ونحوه كان وهو يظن أنها قد طافت بالبيت حين قدمت
مكة مع صواحبتها ، بدليل ما فى بعض الروايات عند الشيخين ^(٢) أنه ﷺ قال لها حين
قالت : يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحجة : « أو ما كنت طفت بالبيت لىالى قدمنا
مكة » ؟ فقالت : لا ، فأمر أخاها أن يعمرها من التمتع ، أى قضاء للعمرة التى كانت قد
رفضتها ، بدليل قوله بعد ما اعتمرت من التمتع « هذه مكان عمرتك » فتذكر والله أعلم .

باب إذا حاضت المتمتعة قبل الطواف ولم تطهر إلى

يوم عرفة رفضت عمرتها وبطلت تمتعتها وعليها دم لرفض العمرة وقضائها

قوله : « عن عروة بن الزبير إلخ » ، قلت : قد تقدم ذكر الاختلاف فى إهلال عائشة
رضى الله عنها ، وفيما أحرمت ، فروى الأسود عنها عند البخارى ^(٣) : خرجنا مع النبي
ﷺ ولا ترى إلا أنه الحج ، ولأبى الأسود عن عروة عنها : مهلين بالحج ، ولمسلم ^(٤) من
طريق القاسم عنها : لا نذكر إلا الحج وله من هذا الوجه : لبينا بالحج ، وظهره أن عائشة
مع غيرها من الصحابة كانوا محرمين بالحج ، ولكن فى رواية عروة عنها هنا فمننا من أهل

(١) تقدم كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .

(٢) تقدم .

(٣ ، ٤) تقدما .

فلما قضينا الحج أرسلنى النبى ﷺ مع عبد الرحمن بن أبى بكر إلى التنعيم ، فاعتمرت ، فقال : « هذه مكان عمرتك » الحديث ، رواه البخارى ^(١) ، « فتح البارى » ^(٢) .

بعمره ومنا من أهل بحج وعمره ، ومنا من أهل بالحج ، فيحمل الأول على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه من ترك الاعتمار فى أشهر الحج ، فخرجوا لا يعرفون (وقت خروجهم) إلا الحج ، ثم بين لهم النبى ﷺ (عند الميقات ونحوه) وجوه الإحرام ، وجوز لهم الاعتمار فى أشهر الحج ، كما فى باب الاعتمار بعد الحج عند البخارى ^(٣) من طريق هشام ابن عروة ، عن أبيه عنها ، فقال : « من أحب أن يهل بعمره فليهل ، ومن أحب أن يهل بحج فليهل » .

وأما عائشة نفسها ففى أبواب العمرة وفى حجة الوداع فى المغازى عند البخارى من هذا الوجه فى أثناء هذا الحديث : قالت : وكنت ممن أهل بعمره ، فادعى إسماعيل القاضى وغيره : أن هذا غلط من عروة ، وأن الصواب رواية القاسم والأسود وعروة : أنها أهلت بالحج مفردا ، وتعقب بأن قول عروة عنها : أنها أهلت بعمره ، صريح (فى الحكاية عن نفسها) .

وأما قول الأسود وغيره عنها : لا ترى إلا الحج ، فليس صريحا فى إهلالها بحج مفرد . بائع بينهما ما تقدم من غيره تغليب عروة ، وهو أعلم الناس بحديثها ، وقد وافقه جابر ابن عبد الله الصباحى ، كما أخرجه مسلم ^(٤) عنه ، وكذا رواه طاوس ومجاهد عن عائشة (وأحسن ما يجمع به فى مختلف أحاديثها أنها أهلت بالعمرة أولا ، وهو ما حكاه عروة عنها ، ثم لما حاضت حين قدمت مكة ولم تطهر إلا بعرفة كما فى رواية عند مسلم ^(٥) « عقود الجواهر » شكت ذلك إلى النبى ﷺ ، فأمرها برفض العمرة والإهلال بالحج ، وهو ما رواه الأسود والقاسم عنها) ولهذا قالت : يرجع الناس بحج وعمره وأرجع بحج ؟

(١) ، (٢) تقدما .

(٣) رواه فى : ٢٦ - كتاب العمرة ، ٧ - باب الاعتمار بعد الحج بغير هدى ، رقم : (١٧٨٦) .

(٤) تقدم .

(٥) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ١٧ - باب بيان وجوه الإحرام ، رقم : (١١٨) .

٢٨٩٨ - عن حماد ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة رضى الله عنها : أنها قدمت متمتعة وهى حائض ، فأمرها النبي ﷺ ، فرفضت عمرتها ، فاستأنفت الحج ، حتى إذا فرغت من حجها أمرها أن تصدر إلى التنعيم مع أخيها عبد الرحمن . رواه الإمام أبو حنيفة ، وهذا سند صحيح ، أخرجه أبو محمد البخارى فى « مسنده » لأبى حنيفة . « جامع المسانيد »^(١) وفى سنده إلى الإمام من لم أعرفه ، وذكرته اعتضادا .

كما فى رواية الأسود عنها عند البخارى أيضا .

وتأول بعض العلماء فى معنى قوله ﷺ لها : « ارفضى عمرتك » أى اتركى التحلل منها ، وأدخل على عليها الحج ، فتصير قارنة ، يؤيد قوله فى رواية لمسلم : « وأمسكى عن العمرة » ، واستبعد هذا التأويل لقولها فى رواية عطاء عنها : وأرجع أنا بحجة ليس معها عمرة ؟ أخرجه أحمد ، وهذا يقوى قول الكوفيين : إن عائشة تركت العمرة وحجت مفردة وتمسكوا فى ذلك بقوله ﷺ لها فى الرواية المتقدمة (وهى المذكورة ههنا فى المتن) : « دعى عمرتك » وفى رواية : « ارفضى عمرتك » ، ونحو ذلك ، واستدلوا به على أن للمرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل أن تطوف ، أن ترك العمرة ، وتهل بالحج مفردا ، كما فعلت عائشة ، لكن فى رواية عطاء عنها ضعف ، قاله الحافظ فى « الفتح » وقد تقدم^(٢) أن ضعفه قد انجبر بما فى روايات « الصحيحين » من المؤيدات له ، ويؤيده أيضا ما رواه الإمام أبو حنيفة وسيأتى ، ودلالة الحديث على معنى الباب ظاهرة وبقي مسألة وجوب الدم للرفض وسيأتى دليلها أيضا .

قوله : « عن حماد إلخ » ، قلت : لا شك فى صحة سند الإمام إلى عائشة رضى الله عنها ، وأما سند صاحب « المسند » إلى الإمام فلا حاجة لنا إلى التنقير عنه ، بعد ما تلقت الأمة مسانيد أبى حنيفة بالقبول ، واعتنى العلماء بها شرحا ورواية وإجازة ، وتخريجاً واحتجاجاً ، كما تقدم ذلك فى غير موضع من هذا الكتاب ، والحديث نص فيما ذهب إليه الحنفية أن عائشة رضى الله عنها أهلت بالعمرة أولا ، ثم تركتها وحجت مفردة^(٣) قال

(١) جامع المسانيد : (ص ٥٥٣ ج ١) .

(٢) تقدم كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .

(٣) تقدم .

٢٨٩٩ - أبو حنيفة، عن الهيثم، عن رجل، عن عائشة رضى الله عنها: أن رسول الله

الزبيدي شارح « القاموس » فى « عقود الجواهر » له : وفى بعض روايات هذا الحديث : « هذه مكان عمرتك » ، (وهو مذكور فى المتن ههنا) ، وفى بعض الروايات : « هذه قضاء عن عمرتك » ، وهو صريح فى أنها خرجت من عمرتها الأولى ورفضتها ؛ إذ لا تكون الثانية مكان الأولى (ولا قضاء عنها) إلا والأولى مفقودة ، وفى « التجريد » للقُدورى : قال الشافعى رحمه الله : لا يعرف فى الشرع رفض العمرة بالحیض ، قلنا : ما رفضتها بالحیض ، ولكن تعذرت أفعالها ، وكانت ترفضها بالوقوف ، فأمرها بتسجيل الرفض اهـ . ودلالة الحديث على ما دل عليه ما قبله ظاهرة .

قوله : « أبو حنيفة » قلت : رواه الإمام أبو حنيفة بسندين فى أحدهما مجهول ، وليس فى ثانيهما علة ، فالأثر صالح للاحتجاج به ، وفيه دليل لما قاله الحنفية : إن من لزمه رفض العمرة فعليه قضاؤها ، ودم لرفضها ، كذا فى « شرح اللباب » للقارى فأما القضاء ففى ثبت بالحديثين اللذين تقدما ^(١) ، وأما دم الرفض فدليله هذا الأثر الذى رواه الإمام ، وقد ثبت فى « الصحيح » ^(٢) عن جابر : أن رسول الله ﷺ نحر عن عائشة بقرة يوم النحر ، وهى غير البقرة التى ذبحها رسول الله ﷺ عن أزواجه فى حجة الوداع ، فإن حديث جابر أخرجه مسلم ^(٣) من وجهين : أحدهما بلفظ : نحر رسول الله ﷺ عن نسائه بقرة ، وثانيهما بلفظ : ذبح رسول الله ﷺ عن عائشة بقرة يوم النحر فلا يترك أحدهما بالآخر ، لاسيما وقد وقع التصريح فى رواية الإمام أنه أمر عائشة لرفضها العمرة بدم ، فهذا غير ما أهداه عن أزواجه ، لكونهن متمتعات ، فإن هدى المتمتع غير دم الرفض ، كما لا يخفى ، وبهذا يجمع بين هذ الأثر ، وبين ما روى هشام ، عن أبيه ، عن عائشة فى هذا

(١) سبق تخريجهما .

(٢) رواه مسلم فى : الحج ، (ح رقم : ٣٥٦ ، ٣٥٧) ، والدارمى فى : (المناسك ، باب " ٦٢ ") ، وأحمد : (٣٧٨/٣ ، ١٦٥/٦ ، ١٩٤ ، ٢١٩ ، ٢٧٣) .

(٣) رواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٦٢ - باب الاشتراك فى الهدى ، رقم : (٣٥٧) .
والحديث رقم : (٣٥٦) .



ﷺ ذبح لرفضها العمرة بقرة . « عقود الجواهر المتينة » ^(١) ، وأخرجه أبو محمد البخارى بسنده عن أبي حنيفة ، عن عبد الملك بن عمير ، عن ربيع بن حراش عن عائشة : أن النبي ﷺ أمرها لرفضها العمرة دما . « جامع المسانيد » ^(٢) .

الحديث فقضى الله حجها وعمرتها ، ولم يكن فى شيء من ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم رواه البخارى ^(٣) .

وقد أشكل ذلك على القائلين بكونها قارنة ، والقارن لا بد له من الهدى ، حتى قال عياض : لم تكن عائشة قارنة ، ولا متمتعة ، وإنما أحرمت بالحج ، وكأنه لم يسمع قولها : وكنت ممن أهل بعمره وادعى بعضهم منهم ابن بطال أن قوله : فقضى الله حجها وعمرتها إلى آخر الحديث ليس من قول عائشة ، وإنما هو من كلام هشام بن عروة ، حدث به هكذا فى العراق ، فوهم فيه ، ذكره الحافظ فى « الفتح » ^(٤) ، وكل ذلك بناء الفاسد على الفاسد ، وهو دعواهم أنها كانت قارنة ، ولو كانت قارنة لوجب عليها الهدى للقران ثم رأوا فى حديث هشام بن عروة ، عن أبيه ، عنها : أن الله قضى حجها وعمرتها ، ولم يكن فى شيء من ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم فجعلوا يردونه تمشية لمذهبهم ، وتقويما لما ادعوه من كونها قارنة ، ولو قالوا بما قالتة الحنفية لم يشكل عليهم شيء من ذلك ، فإنها لم تكن قارنة عندهم ، بل قدمت مكة مهلة بالعمرة متمتعة ، ثم تعذرت عليها أفعال العمرة لحيضها ، فرفضتها ، وأبطلت تمتعتها ، وأهلت بالحج مفردة ، ثم اعتمرت بعد الحج قضاء لعمرتها المرفوضة ، فقضى الله حجها وعمرتها ، ولم يكن فى شيء من ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم ؛ لأنه لما بطلت المتعة سقط عنها هديها ، ولا يلزم من سقوط هدى المتعة سقوط دم الرفض ، فإنه دم جناية يجب جبرا للنقصان ، ولا ينوب عنه الصدقة ولا الصيام ، بخلاف هدى المتعة ، فافهم واشكر ، وكن على بصيرة من العلم هذا ، وقد

(١) الجواهر المتينة : (ص ١٤٦ ج ١) .

(٢) جامع المسانيد : (ص ٥٤٩ ج ١) .

(٣) رواه البخارى فى : (العمرة باب ٧) وأبو داود فى (المناسك باب ٢٣) وأحمد فى « المسند » (١٩١/٦) .

(٤) فتح البارى : (ص ٤٨٦ ج ٣) .

٢٩٠٠ - وروى مسلم^(١) عن جابر : نحر رسول الله ﷺ عن عائشة بقره يوم النحر .
« عقود الجواهر » ، وفيه تقوية ما رواه الإمام .

ذكر صاحب « الهداية » آخر باب التمتع مسألة سقوط طواف الصدر عن الحائض والنفساء وقد أفاضت يوم النحر ، وقد ذكرنا دلائلها في باب وجوب طواف الوداع فلا نعيدها .

وقال ابن قدامة في « المغنى » : إن المتمتعة إذا حاضت قبل الطواف للعمرة لم يكن لها أن تطوف بالبيت ؛ لأن الطواف بالبيت صلاة ؛ ولأنها ممنوعة من دخول المسجد ، ولا يمكنها أن تحل من عمرتها ما لم تطف بالبيت ، فإن خشيت فوات الحج أحرمت بالحج مع عمرتها ، وتصير قارئة ، وهذا قول مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وكثير من أهل العلم ، وقال أبو حنيفة : (قلت : بل علماء الكوفة كلهم كما سبق في قول الحافظ ابن حجر) ترفض العمرة وتهل بالحج ، قال أحمد : قال أبو حنيفة : قد رفضت العمرة فصر حجا ، وما قال هذا غير أبي حنيفة .

(قلت : لم يقل بفسخ العمرة إلى الحج ، ولا بصيرورة العمره حجة ، بل قال برفض العمرة واستئناف الإهلال بالحج ، وهو مصرح به في روايته عن حماد ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، كما مر في المتن) واحتج بما روى عروة عن عائشة - فذكر حديث المتن الذي بدأنا به الباب - وقال : متفق عليه^(٢) ، وهذا يدل على أنها رفضت عمرتها ، وأحرمت بحج من وجوه ثلاثة : أحدها : قوله : « دعى عمرتك » ، والثاني : قوله : « وامتنطى » ، (فإنه لا يجوز الامتنطى للمحرمة حال إحرامها) والثالث قوله : « هذه عمرة مكان عمرتك » ، ثم أجاب عنها بمثل ما مر من تغليب عروة في رواية ، وتأويل قوله : « دعى عمرتك » أى دعيها بحالها ، وكل ذلك مردود بما في بعض الروايات : « أتركها وارفضي عمرتك » ثم قال : وهو مع ما ذكرنا مخالف للكتاب - (أى قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾)^(٣) - والأصول ؛ إذ ليس لنا موضع آخر يجوز

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .



أبواب الجنايات

باب أن الحناء طيب وكذلك المعصفر

٢٩٠١ - عن خولة بنت حكيم، عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: « لا تطيبى وأنت محرمة، ولا تسمى الحناء، فإنه طيب»، أخرجه الطبراني في «معجمه»^(١) والبيهقي

فيه رفض العمرة مع إمكان إتمامها اهـ . ملخصا .

قلنا : أما الكتاب فمعناه أتموا الحج والعمرة لله ما قدرتم على إتمامها ، والمتمتعة إذا حاضت ولم تطهر قبل الوقوف بعرفة ليست بقادرة على إتمام العمرة ، ومن ادعى ذلك فليأت ببرهان ، فإن من شرط القران والتمتع تقديم أفعال العمرة على أفعال الحج ، ولم تر قارنا ولا متمتعا قد أتى أفعال الحج أولا ، وبأفعال العمرة ثانيا ، وإلا لكان كل من أهل بالحج ، وأتى بمناسكه حتى حل يوم النحر ، ثم أهل بعمرة وأتى بأفعالها متمتعا ، وقد تقدم أنه ليس بمتمتع إجماعا ، وليس ذلك إلا لكونه أتى بأفعال العمرة بعد أفعال الحج ، لا لأجل أنه أدخل على الحج ، فإن ذلك يصح عندنا ولو بإساءة إن لم يؤخر أفعالها عن مناسك الحج ، فمن ادعى صحة القران أو التمتع مع تأخير أفعال العمرة عن أفعال الحج فليأت ببرهان غير هذا أى حديث عائشة ، فإنه محل النزاع ، والذي ذهبنا إليه من كونها متمتعة قد منعت العمرة فرفضتها ، واستأنفت الإهلال للحج ، قوى رواية ودراية ولا يلزمنا رد الأحاديث الصحيحة ، ولا تغليب الرواة ، كما فعلته الخصوم فافهم .

باب أن الحناء طيب وكذلك المعصفر

قوله : « عن خولة إلخ » ، قلت : دلالة على كون الحناء من الطيب ظاهرة ، والحديث ذكره هكذا في « نصب الراية »^(٢) ، وفي « الدراية » وفي « التلخيص الحبير »^(٣)

(١) أورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ٢١٨ - ٢١٩) ، وعزاه إلى الطبراني في « الكبير » وفيه

ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه كلام .

(٢) نصب الراية : (١٢٤ / ٣) .

(٣) التلخيص الحبير : (ص ٢٢٧ ج ١) .

فى « كتاب المعرفة » فى الحج ، قال : إسناده ضعيف ، فإن ابن لهيعة لا يحتج به .

بلفظ : « لا تطيبى وأنت محرمة » وفى « الجواهر النقى » ^(١) : قال أبو عمر (ابن عبد البر) : ذكر ابن بكير ، عن ابن لهيعة ، عن بكير بن الأشج ، عن خولة بنت حكيم عن أمها : أن النبى ﷺ قال لأم سلمة : « لا تطيبى وأنت محد ، ولا تمسى الحناء فإنه طيب » اهـ . فالظاهر أنه وقع التصحيف فى لفظ « الجواهر النقى » ^(٢) من الناسخين ، وإن سلمنا صحته فلا يضرنا أيضا ، فإن موضع الاستشهاد منه قوله ﷺ : « ولا تمسى الحناء فإنه طيب » فافهم .

واحتجت الشافعية ومن وافقهم على أن الحناء ليس بطيب بحديث ابن عباس ، قال : كن أزواج النبى ﷺ يختصن بالحناء وهن محرمات ، ويلبسن المعصفر وهن محرمات ، أخرجه الطبرانى فى « الكبير » ^(٣) بطريق يعقوب بن عطاء ، عن عمرو بن دينار ، عنه ، ويعقوب مختلف فيه ، قاله الحافظ فى « التلخيص الحبير » ^(٤) . قلت : قال الحافظ فى « التقريب » : ويعقوب بن عطاء بن أبى رباح المكي ضعيف من الخامسة اهـ . ومن ضعفه أكثر ممن وثقه ، كما هو ظاهر من كلامه فى تهذيب التهذيب ^(٥) ، ومثله لا يحتج به عند المحدثين كما ذكرناه فى المقدمة .

وأیضا فحديث يعقوب هذا مما قد تفرد به الطبرانى ، أو واحد من شيوخه بإسناده ، فقد ذكره البيهقى فى « المعرفة » بغير إسناد ، ثم قال : أخرجه ابن المنذر ولما ذكره النووى فى « شرح المذهب » قال : غريب ، وقد ذكره ابن المنذر فى « الإشراف » بغير إسناد ، يعنى أنه لم يقف على إسناده ، وذكره أبو الفتح القشيرى فى « الإمام » ، ولم يعزه أيضا كما

(١) الجواهر النقى : (ص ٣٣٨ ج ١) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) رواه الطبرانى : (١١ / ١١١٨٦) .

(٤) التلخيص الحبير مصدر سابق .

(٥) التهذيب : (٧ / ١٧٩ / ٣٨٥) . قال ابن حجر : « روى له الستة ، قال سلمة بن كهيل : ما رأيت

أحدا يريد بهذا العلم وجه الله إلا ثلاثة عطاء ومجاهد وطاوس » .

«زيلعى» قلت: وقد مر غير مرة أنه حسن الحديث، وثقه غير واحد وتكلم فيه آخرون، وقال الحافظ فى «الدراية»^(١): أخرجه البيهقى. وأعله بابن لهيعة، لكن أخرجه النسائى^(٢)

قاله الحافظ فى «التلخيص» ، فلا يصح الاحتجاج به ما لم ينظر سنده مفصلا ، وإن سلمنا فالمراد اختصابهن بالحناء قبل الإحرام ، فيحرمن وأثر الخضاب فى أيديهن ، وكن يلبس المعصفر الغسيل فى الإحرام دون الجديد ، بدليل ما فى «المحلى» لابن حزم : رويانا عن عمر المنع من المعصفر جملة ، وللمحرم خاصة عن عائشة رضى الله عنها ، كذا فى «الجواهر النقى»^(٣) .

ولا بأس بالتطيب قبل الإحرام وإن بقى أثره بعده ، ولا بأس للمحرم بلبس الثوب المطيب بعد الغسل عندنا ، بدليل حديث رجل أتى النبى ﷺ وعليه جبة وهو متضمنخ بالخلوق فقال : اغسل الطيب الذى بك ، وانزع عنك الجبة ، واصنع فى عمرتك ما تصنع فى حجتك ، الحديث متفق عليه^(٤) ، ومن حديث يعلى بن أمية وله ألفاظ ، كذا فى «التلخيص الحبير»^(٥) واستوعب الحافظ ألفاظه فى «الفتح»^(٦) .

تنبيه :

استدل بحديث يعلى بن أمية هذا على أن من أصابه طيب فى إحرامه ناسيا أو جاهلا ، ثم علم فبادر إلى إزالته ، فلا كفارة عليه (قاله الشافعى) وقال مالك : إن طال ذلك عليه

(١) الدراية : (٢٠٧) .

(٢) قوله : « لكن أخرجه النسائى » سقط من «الأصل» وأثبتناه من «المطبوع» .

(٣) الجواهر النقى : (ص ٣٣٧ ج ١) .

(٤) رواه البخارى فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٧ - باب غسل الخلوق ثلاث مرات من الثياب ، رقم : (١٥٣٦) .

أطرافه فى : [١٧٨٩ ، ١٨٤٧ ، ٤٣٢٩ ، ٤٩٨٥]

ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ١ - باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ، رقم : (٨) .

(٥) التلخيص الحبير : (ص ٢٢٣ ج ١) .

(٦) الفتح : (ص ٣١٣ ج ٣) .

من وجه آخر أسلم منه اهـ . فارتفعت العلة .

لزمته ، وعن أبى حنيفة ، وأحمد فى رواية : يجب مطلقا ، قاله الحافظ فى « الفتح » (١) قلت : لا حجة فيه لنفى الكفارة عمن تطيب فى الإحرام ناسيا أو جاهلا ، وقصة الرجل كانت قبل نهى المحرم عن التطيب فى الإحرام ، لما فى الحديث أنه لما قال للنبي ﷺ : كيف ترى فى رجل أحرم بعمرة وهو متضمنح بطيب ؟ فسكت النبي ﷺ وجاءه الوحي ثم سرى عنه ، فقال : « أين الذى سأل عن العمرة » الحديث ، وكانت بالجعرانه كما ثبت فى هذا الحديث ، وكانت فى سنة ثمان بلا خلاف ، قاله الحافظ فى « الفتح » (٢) أيضا ، وبهذا ظهر الجواب عن استدلال مالك ومحمد بن الحسن ، به على المنع من استدامة الطيب بعد الإحرام ، للأمر بغسل أثره من الثوب والبدن ، فإن هذا كان فى سنة ثمان ، وقد ثبت عن عائشة أنها طيبت رسول الله ﷺ بيديها عند إحرامه ، وكان ذلك فى حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر ، والله تعالى أعلم .

واستدل به على أن المحرم صار عليه مخطط نزع ، ولا يلزمه تمزيقه ولا شقه ، خلافا للنخعي والشعبي ، حيث قالوا : لا ينزعه من قبل رأسه ؛ لثلا يصير مغطيا لرأسه ، وأخرجه ابن أبى شيبة عنهما ، وعن على نحوه ، وكذا عن الحسن وأبى قلابة ، ولكن النبي ﷺ لم يأمره إلا بالنزع ، ولما حدث عطاء : أن رجلا أحرم وعليه جبة ، فأمره النبي ﷺ أن ينزعها ، قال قتادة لعطاء : إنما كنا نرى أن نشقها ، فقال عطاء : إن الله لا يحب الفساد ، كذا فى « فتح البارى » (٣) قلت : ويقول عطاء نأخذ جبته وقميصه ويغسل عنه الطيب ، قاله محمد فى « الموطأ » (٤) .

وقال البيهقي (فى « المعرفة ») : روينا عن عائشة : أنها سألت عن خضاب الحناء فقالت : خليلي لا يحب ريحه ، قال : ومعلوم أنه كان يحب الطيب فيشبه أن يكون الحناء

(١) ، (٢) الفتح : (ص ٣١٣ ج ٣) .

(٣) فتح البارى : (ص ٣١٥ ج ٣) .

(٤) موطأ محمد : (٢٠٥) .

٢٩٠٢ - عن أم سلمة ، عن النبي ﷺ ، قال : « المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب » الحديث ، رواه أبو داود^(١) بسند صحيح ، « الجواهر النقى »^(٢) .

غير داخل في جملة الطيب ، ذكره الحافظ في « التلخيص »^(٣) ولا يخفى ما فيه ، أما أولا فلأن الحناء عند ابتداء الخضاب به يكون بخلاف ما هو بعد قبض اليدين عليه ساعة أو ساعتين فصاعدا ، فمشاهد تغير رائحته بعد قبض اليدين عليه مدة ، لاختماره بحرارتها فلا يلزم من كونه غير طيب عنه ما يسلت عن اليدين أن لا يكون طيبا عندما يختضب به ابتداء فافهم . على أن رواية عائشة هذه بطريق كريمة بنت همام عنها ، قال ابن التركمانى : لم أقف على حالها .

ويعكر عليها ما روى أحمد في « مسنده »^(٤) من حديث أنس : كان رسول الله ﷺ تعجبه الفاغية ، قال الأصمعى : هو نور الحناء ، كذا نقله الهروى في « الغريب » ، « التلخيص الحبير »^(٥) وقد عد أبو حنيفة الدينورى وغيره من أهل اللغة الحناء من أنواع الطيب ، « الجواهر النقى »^(٦) ومنه يتخذ عطر العروس في بلادنا ، وهو أطيب العطورات التى تعطر بها العروس أول ليلتها عند الزفاف ، والله تعالى أعلم .

قوله : « عن أم سلمة إلخ » قد تقدم^(٧) فى أبواب نسك المرأة الفوائد المتعلقة بها وجه دلالة الحديث على كون المعصفر طيبا ، وأنه ﷺ لم ينه المحدة عن المعصفر لأجل الزينة كما زعمه الشافعية ؛ لأن العصب فوقه فى الزينة ، ولن ينهاها عنه ، كما فى « الصحيحين » فثبت أنه إنما نهاها عنه لكونه من الطيب ، والله تعالى أعلم .

(١) رواه أبو داود فى : (الطلاق باب " ٤٦ ") والنسائى فى (الطلاق باب " ٦٤ ") وأحمد فى « المسند » (٣٠٢ / ٦) .

(٢) الجواهر النقى : (ص ٣٣٧ ج ١) .

(٣) التلخيص الحبير : (ص ٢٢٧ ج ١) .

(٤) رواه فى « المسند » : (١٥٣ / ٣) .

(٥) التلخيص الحبير : (ص ٢٢٠ ج ١) .

(٦) الجواهر النقى : (ص ٣٣٨ ج ١) .

(٧) تقدم كما ذكر المصنف وسبق تخريجه .



باب فدية من حلق رأسه في الإحرام بعذر

٢٩٠٣ - عن كعب بن عجرة ، قال : وقف على رسول الله ﷺ بالحديبية ورأسى يتهافت قملا ، فقال : « يؤذيك هوامك ؟ » قلت : نعم ، قال : « فاحلق رأسك أو احلق » قال : فى نزلت هذه الآية : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ إلى آخرها فقال النبى ﷺ : « صم ثلاثة أيام ، أو تصدق بفرق بين ستة ، أو نسك مما تيسر » . رواه البخارى ^(١) وفى لفظ له ^(٢) : « أو أطعم ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع » وفى رواية عند أحمد ^(٣) « والفرق ثلاث أصع » .

باب فدية من حلق رأسه في الإحرام بعذر

قوله : « عن كعب بن عجرة إلخ » ، قلت : وفيه دلالة على أن من حلق رأسه فى الإحرام بعذر فهو مخير بين الصيام ، والصدقة ، والنسك ، وهو لإجماع العلماء فى المعذور ، وقال مالك والشافعى ، وأحمد : لا فرق فى الحلق بين المعذور وغيره ، والعامد والمخطئ . وعن أحمد : أنه إذا حلق من غير عذر فعليه دم من غير تخيير ، واختاره ابن عقيل (من الخنابلة) ، وهو مذهب أبى حنيفة رحمه الله (الإمام الأعظم) ؛ لأن الله تعالى خير بشرط العذر ، فإذا عدم العذر زال التخيير ، كذا فى « المغنى » ^(٤) لابن قدامة قال : ولنا : أن الحكم ثبت فى غير المعذور بطريق التنبيه تبعا له (قلت : لا بد له من دليل ،

(١) رواه البخارى (١٣/٣) ومسلم فى (الحج باب " ١٠ " رقم " ٨٢ ") والبيهقى (٣٤١/٤) .

(٢) رواه البخارى (١٣/٣) ، والنسائى (٣٣/٦ ، ١٩٥/٥) وأحمد فى " المسند " (٤/٤)

٢٤١ ، ٢٤٣) والبيهقى (١٦٩/٥) والطبرانى (١٠٨/١٩ ، ١٣٧ ، ١٥٧) والتمهيد (٢٣٨/٢)

وابن حبيب (١٢/٢) وشرح السنة (٢٧٨/٧) والكثر (٢٤٢٠١ ، ٢٤٥٥٩) والطبرانى (٢/٢)

١٣٤ ، ١٣٥) وابن كثير (٣٣٧/١) .

(٣) رواه فى : (الحج ، ح رقم : ٨٠) .

قوله : « انسك نسكه أى أذبح ذبيحة ، والنسك الشاة ، وهى شاة تمزىء فى الأضحية .

(٤) المغنى : (ص ٣٣٠ ج ٣) .

ولمسلم^(١) من طريق أبى قلابة عن ابن أبى ليلى : « أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين » . ولأحمد^(٢) عن بهز ، عن شعبة : « نصف صاع طعام » . ولبشر بن

ولا فهو قياس بمعرض النص) ؛ ولأن كل كفارة ثبت التخيير فيها مع العذر ثبت مع عدمه كجزاء الصيد اهـ . قلت : قد ورد النص فيه بالإطلاق : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بِالْغِ كَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ۚ ﴾ الآية ، والمتعمد أعم من المعذور وغيره ، بل هو ظاهر فى غير المعذور ، ولما كان هو مخيرا بين الثلاثة بالمعذور أولى ، وفى حلق الرأس مقيد بالمرض والأذى ، فلا يجوز قياس المقيد على المطلق ، فافهم .

قال فى « المغنى »^(٣) فى باب الصيد : ثم إذا ظهرت قيمته بتقويم عدلين ، فإن بلغت هدايا للمحرم القاتل أو الدال أن يجعلها هديا أو طعاما أو صياما ، وإن لم تبلغ ثمن هدى له أن يجعلها طعاما أو صياما اهـ . قال ابن قدامة : أو إطعام ستة مساكين ، لكل مسكين مدبرا ، أو نصف صاع تمر ، أو شعير ، واحتج بما فى لفظ لمسلم^(٤) وأبى داود^(٥) : « وإن شئت فتصدق بثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين » . وبهذا قال مجاهد والنخعى ومالك والشافعى وأصحاب الرأى ، ويروى عن الثورى وأصحاب الرأى قالوا : يجزئ من البر نصف صاع ومن التمر والشعير صاع صاع واتباع السنة الصحيحة أولى اهـ .

قلت : وقد عرفت من قول الحافظ أن المحفوظ عن شعبة فى الحديث : « نصف صاع من طعام » ، وهو إذا أطلق يراد به الحنطة ، وكذا وقع فى رواية أخرى عن شعبة ، والاختلاف فى كونه تمرا أو حنطة لعله من تصرف الرواة ، فالسن الصحيحة : « نصف صاع من طعام » وهى المحفوظة قال فى « الهداية » : وإن تطيب أو لبس مخيطا ، أو حلق

(١) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ح رقم : (٨٤) .

(٢) رواه أحمد : (١٦ / ٢ ، ٨ / ٣ ، ٤٩ ، ٥١) .

(٣) قوله : « المغنى » وردت فى « المطبوع » « الغنية » وهو تحريف ، والصحيح « المغنى » .

(٤) رواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ح رقم : (٨٥) .

(٥) رواه فى : المناسك ، باب " ٤٣ " ، ح رقم : (١٨٥٧) .

عمر ، عن شعبة : « نصف صاع حنطة » قال الحافظ : المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث : « نصف صاع من طعام » ، والاختلاف عليه في كونه تمرا أو حنطة لعله من تصرف الرواة « فتح الباري » (١) .

من عذر فهو مخير إن شاء ذبح شاة ، وإن شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة أصوع من الطعام . وإن شاء صام ثلاثة أيام ، لقوله تعالى : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ ﴾ (٢) الآية وكلمة «أو» للتخيير ، وقد فسرهما رسول الله ﷺ بما ذكرناه ، والآية نزلت في المعذور ، ثم الصوم يجزيه في أى موضع شاة ؛ لأنه عبادة في كل مكان ، وكذلك الصدقة عندنا لما بينا ، وأما النسك فيختص بالحرم بالاتفاق ؛ (لأن النسك هدى ، وقال تعالى : ﴿ هَدْيًا بِالْغِ الْكُفَّةِ ﴾ ؛ ولأن الإراقة لم تعرف قرية إلا في زمان أو مكان ، وهذا الدم لا يختص بزمان ، فتعين اختصاصه بالمكان اهـ . مع « الفتح ») .

وقال الحافظ في « فتح الباري » : واستنبط منه أى حديث كعب بن عجرة بعض المالكية إيجاب الفدية على من تعمّد حلق رأسه بغير عذر ، فإن إيجابها على المعذور من التنبيه بالأدنى على الأعلى ، لكن لا يلزم من ذلك التسوية بين المعذور وغيره ، ومن ثم قال الشافعى والجمهور : لا بتخيير العامد ، بل يلزمه الدم ، وخالف في ذلك أكثر المالكية واحتج القرطبي بقوله في حديث كعب : « أو اذبح نسكا » (٣) قال : فهذا يدل على أنه ليس بهدى ، فيجوز أن يذبحها حيث شاء ، قلت : لا دلالة فيه ؛ إذ لا يلزم من تسميتها نسكا أو نسيكة أن لا تسمى هديا أو لا تعطى حكم الهدى ، وقد وقع تسميتها هديا في

(١) فتح الباري : (١٦/٤ ، ١٨٦/٨) .

قوله : « فرق » هو مكيال معروف بالمدينة ، وقوله : « أصع » جمع صاع ، وفى الصاع لغتان : التذكير والتأنيث ، وهو مكيال يسع خمسة أرتال وثلثا بالبغدادي ، وهو من باب المقلوب ؛ لأن فاء الكلمة فى أصع ، وعينها واو ، فقلبت الواو همزة ونقلت إلى موضع الفاء ، ثم قلبت الهمزة ألفا حين اجتمعت هى وهمزة الجمع فصارا أصعا ، ووزنه أعفل ، وكذلك القول فى آدر جمع دار .

(٢) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٣) رواه الطبرانى : (١١٩/١٩) .



٢٩٠٤ - عن الشعبي ، عن ابن أبى ليلى ، عن كعب بن عجرة : أن النبى ﷺ قال له : « إن شئت فانسك نسيكة ، وإن شئت فصم ثلاثة أيام ، وإن شئت فأطعم » . الحديث رواه أبو داود ^(١) ، وفى رواية مالك فى « الموطأ » ^(٢) عن عبد الكريم بإسناده فى آخر الحديث ، « أى ذلك فعلت أجزأك » ، ذكره الحافظ فى « الفتح » ^(٣) وهو

الباب الأخير ، حيث قال : « وتهدى شاة » . وفى رواية مسلم : « واحد هدبا » وفى رواية للطبرى : « هل لك هدى » ؟ فظهر أن ذلك من تصرف الرواة ، يؤيده قوله فى رواية مسلم : « أو أذبح شاة » ، واستدل به على أن الفدية لا يتعين لها مكان ، وبه قال أكثر التابعين وقال الحسن : تتعين مكة ، وقال مجاهد : النسك بمكة ومنى ، والإطعام بمكة ، والصيام حيث شاء وقريب منه قول الشافعى وأبى حنيفة : الدم والإطعام لأهل الحرم ، والصيام حيث شاء ؛ إذ لا منفعة فيه لأهل الحرم ، وألحق بعض أصحاب أبى حنيفة وأبو بكر بن الجهم من المالكية الإطعام بالصيام اهـ .

فائدة :

قال الحافظ فى « الفتح » ^(٤) : ونقل ابن عبد البر عن أحمد بن صالح المصرى أن حديث كعب بن عجرة فى الفدية سنة معمول بها ، لم يروها من الصحابة غيره ولا رواها إلا ابن أبى ليلى وابن معقل ، قال : وهى سنة أخذها أهل المدينة عن أهل الكوفة قال الزهرى : سألت عنها علماءنا كلهم حتى سعيد بن المسيب ، فلم يبينوا كم عدد المساكين ، ثم نظر الحافظ فيه بأنه قد جاءت هذه السنة من رواية جماعة من الصحابة غيره ورواه عن كعب غير المذكورين ، ثم قال : فيقيد إطلاق أحمد بن صالح المصرى بالصحة ، فإن بقية الطرق التى ذكرتها لا تخلو عن مقال إلا طريق أبى وائل اهـ .

قوله : « عن الشعبي إلخ » ، دلالة على تخيير المعذور بين هذه الثلاثة وأن يفتدى بأيها

(١) رواه فى : كتاب المناسك ، ٤٣ - باب فى الفدية ، رقم : (١٨٥٧) .

(٢) رواه فى : ٢٠ - كتاب الحج ، ٧٨ - باب فدية من حلق قبل أن ينحر ، رقم : (٢٣٧ ، ٢٣٨) .

(٣) فتح البارى : (ص ١٠ ج ٤) .

(٤) المصدر السابق : (ص ١١ ج ٤) .



صحيح أو حسن على أصله .

شاء . ظاهرة ، قال الحافظ فى « الفتح » : وقد قدمت أول الباب أن رواية عبد الكريم (عند مالك) صريحة فى التخيير ، حيث قال : « أى ذلك فعلت أجزأك » وكذا رواية أبى داود ^(١) التى فيها : « إن شئت وإن شئت » ووافقتها رواية عبد الوارث عن ابن نجيح أخرجها مسدد فى « مسنده » ، ومن طريقه الطبرانى ^(٢) ، لكن رواه عبد الله بن معقل الآتية تقتضى أن التخيير إنما هو بين الإطعام والصيام لمن لم يجد النسك ، ولفظه قال : « أتجد شاة » ؟ قال : لا قال : « فإن شئت فصم » . ونحوه للطبرانى من طريق عطاء عن كعب ، ووافقه أبو الزبير عن مجاهد عند الطبرانى ، وزاد بعد قوله : ما أجد هديا : قال : « فأطعم » قال : ما أجد ، قال : « صم » . ولهذا قال أبو عوانة فى « صحيحه » : فيه دليل على أن من وجد نسكا لا يصوم ، يعنى ولا يطعم ، لكن لا أعرف من قال بذلك من العلماء إلا ما رواه الطبرى ، وغيره عن سعيد بن جبير ، قال : النسك شاة ، فإن لم يجد قومت الشاة دراهم ، والدراهم طعاما ، فتصدق به ، أو صام لكل نصف صاع يوما أخرجه من طريق الأعمش عنه ، قال : فذكرته لإبراهيم ، فقال : سمعت علقمة مثله ، وحيثنذ يحتاج إلى الجمع بين الروایتين ، وقد جمع بينهما بأوجه ، منها : ما قال ابن عبد البر : إن فيه الإشارة إلى ترجيح الترتيب لا لإيجابه ، ومنها : ما قال النووى : ليس المراد أن الصيام أو الإطعام لا يجزى إلا لفائد الهدى ، بل المراد أنه استخبره هل معه هدى أو لا ، فإن كان واجده أعلمه أنه مخير بينه وبين الصيام والإطعام ، وإن لم يجده أعلمه أنه مخير بينهما اهـ . ومنها : أن السؤال عن الهدى كان قبل نزول الآية ، فلما نزلت بالتخيير خيره بين الثلاثة ، والله تعالى أعلم .

(١) تقدم .

(٢) رواه الطبرانى (١٣٦/١٩) والبخارى (١٣/٣) ومسلم فى (الحج ، ح رقم : « ٨٥ ») وابن ماجه (٣٠٧٩) والطبرى (١٣٥ / ٢) وفتح البارى (١٥/٤) ونصب الرأية (١٢٥/٣) .



باب فساد الحج بالجماع قبل الوقوف بعرفة وعليه القضاء

وما تيسر من الهدى وأدناه شاة

٢٩٠٥ - عن يزيد بن نعيم : أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان ، فسألا النبي ﷺ فقال : « أقضيا نسككما ، واهديا هديا » . رواه أبو داود في مراسيله ، ورجاله ثقات مع إرساله ، ورواه ابن وهب في « موطئه » من طريق سعيد بن المسيب مرسلا اهـ . « التلخيص الحبير » ^(١) ، وأعله ابن القطان بجهالة يزيد ، وذكرنا جوابه

باب فساد الحج بالجماع قبل الوقوف بعرفة وعليه القضاء

وما تيسر من الهدى وأدناه شاة

قوله : « عن يزيد بن نعيم إلخ » ، قال الزيلعي : قال ابن القطان في كتابه : هذا حديث لا يصح ، فإن زيد بن نعيم مجهول ، ويزيد بن نعيم بن هزال ثقة ، وقد شك أبو توبة ، ولا يعلم عن من هو منهما اهـ . قلنا : قد رواه البيهقي وقال : إنه منقطع (أى مرسل) وهو يزيد بن نعيم بلا شك اهـ . وليس في سند أبي داود انقطاع ^(٢) ، فإنه رواه عن أبي توبة بن الربيع بن نافع ، عن معاوية بن سلام ، عن يحيى بن أبي كثير ، قال : أخبرني يزيد بن نعيم أو زيد بن نعيم (شك أبو توبة) . وهذا سند متصل كله ثقات بتقدير يزيد ، ولا شك فيه في طريق البيهقي ، فيحصل اتصاله وإرساله ، وهو حجة عندنا وعند أكثر أهل العلم ، قاله المحقق في « الفتح » ^(٣) وقال الحافظ في « التهذيب » : زيد بن نعيم أو يزيد روى حديثه يحيى بن أبي كثير عنه : أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان . . . الحديث ، هكذا شك أبو توبة في اسمه ، وقد روى يحيى بن أبي كثير عن يزيد بن نعيم بن هزال غير هذا الحديث بلا شك اهـ . أى وهذا الحديث أيضا عند البيهقي كما مر .

قال في « الهداية » : وإن جامع في أحد السيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه ،

(١) التلخيص الحبير : (ص ٢٧٧ ج ١) .

(٢) قوله : « انقطاع » غير واضحة « بالأصل » واثبتناه من « المطبوع » .

(٣) فتح الباري : (ص ٤٥٥ ج ٢) .

في الحاشية ، ورواه ابن وهب . أخبرني ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عبد الرحمن بن حرملة ، عن ابن المسيب : أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان ، فسأل الرجل النبي ﷺ الحديث قال ابن القطان : وهذا أيضا ضعيف بابن لهيعة ،

(أنزل أو لم ينزل) وعليه شاة ، ويمضى في الحج كما يمضى من لم يفسده ، وعليه القضاء والأصل فيه ما روى : أن رسول الله ﷺ سئل - فذكر ما ذكرناه في المتن - قال : وهكذا نقل عن جماعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم ، وقال الشافعي رحمه الله : تجب بدنة اعتبارا بما لو جامع بعد الوقوف ، والحجة عليه إطلاق ما رويناها .

وقال ابن قدامة في « المغني » : أما فساد الحج بالجماع في الفرج فليس فيه اختلاف قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد بإتيان شيء في الإحرام إلا الجماع والأصل فيه ما روى عن ابن عمر - فذكر ما روينا في المتن عن الدارقطني وغيره - وكذلك قال ابن عباس وعبد الله بن عمر ، ولم نعلم لهم في عصرهم مخالفا ، روى حديثهم الأثرم في « سننه » ، وفي حديث ابن عباس : ويتفرقان من حيث يحرم حتى يقضيا حجهما ، قال ابن المنذر : قول ابن عباس أعلى شيء روى فيمن وطأ في حجه ، وروى ذلك عن عمر رضى الله عنه ، وبه قال ابن المسيب ، وعطاء ، والنخعي ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، ولا فرق بين ما قبل الوقوف وبعده وقال أبو حنيفة : إن جامع قبل الوقوف فسد حججه ، وإن جامع بعده لم يفسد ، لقول النبي ﷺ : « الحج عرفة » ^(١) ؛ ولأنه معنى يأمن به الفوات فأمن به الفساد كالتحلل ، ولنا أن قول الصحابة الذين روينا قولهم مطلق ، (قلت : كلا ، فسنذكر عن ابن عباس القول بعد الفساد بالوطء بعد الوقوف) ؛ ولأنه صادف إحراما تاما فأفسده كما قبل الوقوف (قلت : لا نسلمه ، فإن الوقوف يجعل الإحرام بمعرض التحلل ، ولذا قال طائفة التلبية بالوقوف بعرفة كما تقدم) ، وقوله عليه السلام : « الحج عرفة » يعنى معظمه ، (قلت : ولا يفوت الشيء بإتيان معظمه) ، أو أنه ركن متأكد فيه (قلت : يستوى في ذلك الأركان



« زيلعى »^(١) قلت : قد مر غير مرة أنه حسن الحديث .

كلها : وقوله عليه السلام : « الحج عرفة »^(٢) يفيد أنه كل الحج ، وفوق سائر أركانه ، وهو ركن لا يتم الحج إلا به إجماعا ، وقد قال ﷺ : « من وقف بعرفة فقد تم حجه »^(٣) فلا يصح القول بفساده وقد تم بالنص .

قال : وإذا ثبت هذا فإنه يجب على المجمع بدنة ، روى ذلك عن ابن عباس ، وعطاء وطاوس ، ومجاهد ، ومالك ، والشافعى ، وأبى ثور ، وقال الثورى ، وإسحاق : عليه بدنة ، فإن لم يجد شاة ، وقال أصحاب رأى : إن جامع قبل الوقوف فسد حجه ، وعليه شاة ، وإن كان بعده فعليه بدنة وحجه صحيح ؛ لأنه قبل الوقوف معنى يوجب القضاء فلم يجب به بدن كالفوات ، ولنا أنه جماع صادم إحراما تاما ، فوجب به كبعد الوقوف ، (قلنا : وجوب القضاء يعنى وجوب الفدية ، وإنما قلنا به للنص) ؛ ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، (قلت : ما روينا عن النبي ﷺ مرسلا عند أبى داود فى مراسيله مطلق فى الهدى ، وأدناه شاة ، وكذا رويناه عن عبد الله بن عمرو ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعن عمر ، وأبى هريرة ، وعلى رضى الله عنهم ، كلهم قالوا : عليه الهدى ، ولم يقولوا بدنة ، اللهم ما روى ابن أبى شيبة : حدثنا حفص ، عن أشعث ، عن الحكم ، عن على رضى الله عنه ، قال : على كل واحد منهما بدنة ، فإذا حجا من قابل تفرقا من المكان الذى أصابهما ، « زيلعى »^(٤) فهو مع ما فيه من الانقطاع بين الحكم وبينه محمول على الندب كقوله فى التفرق وسياى ، كى لا تتضاد الأقوال عنه وتجتمع الآثار) .

قال : وحكى أبو ثور عن أبى حنيفة أن اللواط والوطء فى الدبر لا يفسد الحج ؛ لأنه لا يثبت به الإحصان ، فلم يفسد الحج كالوطء دون الفرج ، (قلت : هذا بخلاف ظاهر

(١) نصب الراية : (ص ٥٣٢ ج ١) .

(٢) تقدم .

(٣) بنحوه ، رواه الدارقطنى (٢ / ٢٤١) ونصب الراية (٣ / ٩٢) .

(٤) نصب الراية : (١ / ٥٣٢) .

٢٩٠٦ - عن عبيد الله بن عمر ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، قال : أتى رجل عبد الله بن عمرو ، فسأله عن محرم وقع بامرأته ، فأشار له إلى عبد الله بن عمر ، فلم يعرفه الرجل ، قال : فذهبت معه ، فسأله عن محرم وقع بامرأته ، قال : بطل حججه ، قال : فيقعد ؟ قال : لا بل يخرج مع الناس ، فيصنع ما يصنعون ، فإذا أدركه قابل حج وأهدى و فرجعنا إلى عبد الله بن عمرو ، فأرسلنا إلى ابن عباس ، قال شعيب : فذهبت معه إلى ابن عباس ، فقال له مثل ذلك ، فقال الرجل لعبد الله بن عمرو : ما تقول أنت ؟ فقال مثل ما قالوا . رواه الدارقطني ^(١) ، وعنه الحاكم ^(٢) ، وعنه البيهقي في « المعرفة » وقال : إسناده صحيح ، وفيه دلالة على صحة سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو ، ومن ابن عباس انتهى . (أى ومن ابن عمر أيضا) وقال الشيخ في « الإمام » : رجاله كلهم ثقات مشهورون اهـ . « زيلعي » ^(٣) « دراية » ^(٤) .

٢٩٠٧ - مالك أنه بلغه : أن عمر ، وعليا ، وأبا هريرة ، سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم ، بالحج ، فقالوا : ينفذان بوجوهما حتى يقضيا حجهما ، ثم عليهما

الرواية عنه في هذا الباب ، فقد عرفت في كلام « الهداية » ^(٥) أن القدوري سوى بين السيلين ههنا عند الإمام أيضا ، وإن فرق هو بينهما في باب الحدود للأمر بدرئها بالشبهات) اهـ .

قوله : « عن عبيد الله بن عمر إلخ » ، قلت : دلالاته على معنى الباب ظاهرة ، وقوله : « وأهدى » فيه دليل على وجوب مطلق الهدى ، وأدناه شاة كما مر .

قوله : « مالك أنه بلغه إلخ » ، فيه دلالة على عدم وجوب التفرق في قضاء الحج الذي أفسداه بالجماع ، فإن عمر وأبا هريرة لم يذكرنا في جواب السائل ، وإنما ذكره على وحده ولو كان واجبا لذكره كلهم ، وأما ما رواه البيهقي بطريق عطاء عن عمر مثل قول على ، فلعله وافقه بعد ذلك ، واستحسن قوله على طريق الاستحباب دون الإيجاب ، ولم نقف في

(١ ، ٢) انظر الدراية : (٢٠٧) .

(٣) نصب الراية : (ص ٥٣٢ ج ١) .

(٤) الدراية : (٢٠٧) .

(٥) الهداية : (٣ / ٣١٥ ، ٣١٦) .

الحج من قابل والهدى ، قال على : فإذا أهلا بالحج من عام قابل تفرقا حتى يقضيا حجتهما . رواه في «الموطأ» ^(١) ، وأخرجه البيهقي من طريق عطاء عن عمر ، قال فيه : ويتفرقان حتى يتما حجتهما ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عطاء عن مجاهد ،

رواية عن أبي هريرة ، وعمر ، وعبد الله بن عمر ، والقول بالافتراق ، وإنما أفتوا بوجوب القضاء والهدى فحسب ؛ ولأن الافتراق ليس بنسك في الأداء ، فكذا في القضاء ، فلم يكن أمر من روى عنه من الصحابة الأمر بالافتراق أمر إيجاب ، بل أمر ندب مخالفة الوقوع ؛ لعدم صير أحدهما عن الآخر لما ظهر في الإحرام الأول ، فكان كالشباب في حق القبلة في الصوم ، ونحن نقول باستحباب الافتراق لذلك اهـ . من «فتح القدير» ^(٢) ملخصا .

والدليل على أنه ليس بنسك اختلاف روايات الافتراق في تعيين محله ، فروى مالك في «الموطأ» عن على : فإذا أهلا بالحج من قابل تفرقا ، وفيه الافتراق عند الإحرام ، وكذا هو في طريق عطاء عن عمر عند البيهقي ، «زيلعي» ^(٣) وأخرج ابن أبي شيبة عنه ، وعن عمر ، وابن عباس : تفرقا من المكان الذي أصابها فيه ، كل ذلك مذكور في المتن وفي طريق ابن لهيعة المشار إليها في المتن رواها ابن وهب : فإذا كنتم بالمكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فأحرما وتفرقا ، ولا يرى واحد منكما صاحبه ، «زيلعي» ^(٤) وفيه أنه أمرهما بإنشاء الإحرام من المكان الذي أصابها فيه ثم يتفرقان ، ولم يقل به أحد من العلماء ، وفي كل ذلك دليل على ما قلنا : إن الأمر بالافتراق ليس على وجه الإيجاب ، بل على طريق الندب ؛ ولذا اختلف محله باختلاف أحوال الرجال ، فأمر بعضهم بالافتراق عند الإحرام وبعضهم إذا وصلا المكان الذي أصابها فيه ، وبعضهم بإنشاء الإحرام من هذا المكان والافتراق فيما بعده .

(١) رواه في : ٢٠ - كتاب الحج ، ٤٨ - باب هدى المحرم إذا أصاب أهله ، رقم : (١٥١) .

قوله : «أصاب أهله» أي جامع .

(٢) فتح القدير : (ص ٤٥٦ ج ٢) .

(٣ ، ٤) نصب الرأية : (ص ٥٣٢ ج ١) .



قال : كان في عهد عمر فذكره ، وفيه « وتفرقا من المكان الذي أصابها فيه » ، ومن طريق الحكم عن علي نحوه ، ومن طريق ابن عباس ونحوه « دراية » ^(١) .

باب من جامع بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق فعليه بدنة وقد تم حجه
٢٩٠٨ - أخبرنا مالك ، أخبرنا أبو الزبير المكي ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن

فإن قلت : قد روى عن عمر ، وعلي ، وابن عباس ، رضى الله عنهم ، أنهم قالوا : يفترقان ، وقولهم حجة عندكم ، قلت : إنما يكون حجة إذا انقضت العصر ولم يوجد الخلاف ، وقد روى عن الحسن وعطاء مثل قولنا ، وهما قد أدركا عصر الصحابة ، (وأفتيا فيه) فيكون خلافا معتبرا ، فلا ينعقد الإجماع ، قاله العيني في « البناية » ^(٢) ، قلت : وهذا على المنزل ، وإلا فقد عرفت ما في الروايات من الاختلاف في تعيين المحل الموجب حملها على النذب دون الإيجاب .

هذا ، وقد ذهب زفر رحمه الله من أئمتنا إلى وجوب الافتراق في القضاء إذا أحرمنا وهو قول مالك وأحمد ، كما قاله ابن المنذر ، وعند الشافعي إذا انتهيا إلى المكان الذي أصابها فيه ، وفي « المحيط » « والمبسوط » « والأسيبجاني » يستحب الافتراق (عندنا أيضا) عند خوف المعاودة ، قال : ولو كان واجبا لوجب به دم (أى بتركه) كسائر واجبات الحج ، وقال النووي : يستحب ، وفي القديم : يجب ، هكذا ذكره العيني في « البناية » وفيه ما يدل على أن قول الشافعي الجديد موافق لقول الحنفية في الباب ، والله تعالى أعلم بالصواب .

باب من جامع بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق فعليه بدنة وقد تم حجه

قوله : « أخبرنا مالك إلى آخر الباب » ، وإنما ذكرت لأثر ابن عباس هذا طرقا عديدة لدفع ما عسى أن يتوهم من بعض ألفاظه أنه محمول على الواقعة قبل الوقوف ، أو على وجوب البدنة مع فساد الحج ، فاندفع الاحتمال الأول بلفظ ابن أبي شيبه في « مصنفه »

(١) الدراية : (٢٠٧) .

(٢) البناية : (١٥٣٢ / ١) .

عباس أنه سئل عن رجل وقع على امرأته قبل أن يفيض ، فأمره أن ينحدر بدنة . رواه محمد في « الموطأ » ^(١) ، وهو في « موطأ مالك » ^(٢) ، بهذا السند ، ولفظه : وهو بمنى قبل أن يفيض ، « دراية » ^(٣) .

٢٩٠٩ - حدثنا أبو بكر بن عياش ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن عطاء ، قال : سئل ابن عباس عن رجل قضى المناسك كلها ، غير أنه لم يزر البيت حتى وقع على امرأته ؟ قال : عليه بدنة ، أخرجه ابن أبي شيبة في « مصنفه » ، « زيلعي » ^(٤) ورجاله رجال الصحيح .

بطريق أبي بكر بن عياش ، والثاني بلفظ محمد في « الآثار » بطريق أبي حنيفة الإمام الأعظم ، وثبت أن الوطء بعد الوقوف لا يفسد الحج ، وإنما يوجب بدنة ، قال محمد في « موطئه » : وبهذا أى يقول ابن عباس نأخذ ، قال رسول الله ﷺ : « من وقف بعرفة فقد أدرك حجه » ^(٥) ، فمن جامع بعد ما يقف بعرفة لم يفسد حجه ، ولكن عليه بدنة الجماعة ، وحجه تام ، وإذا جامع قبل أن يطوف طواف الزيارة لا يفسد حجه ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا اهـ . قال في « التعليق المجد » : سواء جامع قبل الرمي أو بعده لم يفسد حجه ، وعليه بدنة لأثر ابن عباس ، خلافا للشافعي فيما إذا جامع قبل رمي يوم النحر ، فإن عنده وعند مالك وأحمد مفسد ، هذا إذا جامع قبل الحلق ، فإن جامع بعد الحلق فعليه شاة ، لبقاء إحرامه في حق النساء دون لبس المخيط ، فخففت الجناية اهـ .

فإن قيل : إن لفظ ابن أبي شيبة بطريق أبي بكر بن عياش يفيد وجوب البدنة بعد الحلق أيضا ؛ لأنه قال : سئل ابن عباس عن رجل قضى المناسك كلها غير أنه لم يزر البيت حتى

(١) موطأ محمد : (ص ١٧٢ ، ح رقم : ٥١٣) ، ٦ - باب الرجل يجامع بعرفة قبل أن يفيض .

(٢) رواه في : ٢٠ - كتاب الحج ، ٥٠ - باب من أصاب أهله قبل أن يفيض ، رقم : (١٥٥) .

قوله : « يفيض » أى يطوف طواف الإفاضة .

(٣) الدراية : (٢٠٨) .

(٤) نصب الراية : (ص ٥٣٣ ج ١) .

(٥) تقدم .

٢٩١٠- أخبرنا أبو حنيفة ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس ، قال : إذا جامع بعد ما يفيض من عرفات فعليه بدنة ، ويقضى ما بقى من حجه وتم حجه ، أخرجه محمد في « الآثار » ^(١) قال : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة اهـ . قلت :

وقع على امرأته إلخ ، فقلوه : غير أنه لم يزر البيت ، يدل على أنه كان قد حلق أو قصر ، لكونه من المناسك وكان قد قضى المناسك كلها ، قلنا : كون الحلق أو التقصير عن المناسك مختلف فيه كما قد مر ، فليس دخول الحلق والتقصير فيما كان قد قضاها من المناسك متيقنا ، وحكم الإحرام قد خف بالتحلل الأول وهو الحلق ، فينبغي أن يكون موجب الجنابة عليه دون موجب الجنابة على الإحرام التام ، هذا هو مقتضى القياس ، فحملنا قول ابن عباس المذكور على الواقعة قبل الإفاضة وقبل الحلق بهذا الدليل ، وقلنا بوجوب الشاة على من واقع بعد الحلق .

وأما إذا جامع قبل الوقوف بعرفة ، فهو وإن كان جنابة على إحرام تام موجبة للبدنة ، ولكنه لما أوجب القضاء خفت الجنابة كما قد مر فتذكر .

قال ابن قدامة في المغنى : إن الوطء بعد الجمرة - أى رميها - لا يفسد الحج ، وهو قول ابن عباس وعكرمة وعطاء والشعبي وربيعه ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، وقال النخعي ، والزهرى ، وحماة : عليه حج من قابل ، لأن الوطء صادف إحراما فى الحج فأفسده كالوطء قبل الرمي ، ولنا قول النبي ﷺ : « من وقف بعرفة فقد تم حجه ، وقضى تفثه » ^(٢) قلت : هذا يؤيد قول من علق فساد الحج وعدمه على الجماع قبل الوقوف بعرفة وبعده كما قاله الحنفية ، ولا دليل فيه على التعليق بكونه قبل الرمي وبعده فافهم ؛ ولأنه قول ابن عباس ، فإنه قال فى رجل أصاب أهله قبل أن يفيض يوم النحر : ينحران جزورا بينهما ، وليس عليه الحج من قابل ، ولا نعرف له مخالفا فى الصحابة اهـ .

قلت : هذا قصور عظيم ، فقد خالفه ابن عمر رضى الله عنهما ، كما رواه أحمد وسعيد ابن منصور عن على الأردى ، قال : سألت ابن عمر عن رجل وامرأة من عمان أقبلا حاجين

(١) الآثار : (٥٣) .

(٢) تقدم .



وهذا سند صحيح جليل رواه كلهم أئمة فقهاء .

باب من قبل امرأته بشهوة أو لمسها أو جامعها في غير السبيلين

فعليه دم ولا يفسد حجه أنزل أو لم ينزل

٢٩١١ - أخبرنا أبو حنيفة عن عبد العزيز بن رفيع ، عن مجاهد ، عن ابن عباس : أن رجلا أتاه ، فقال : إني قبلت امرأتى وأنا محرم ، فخذفت بشهوتي ، فقال : إنك شبق ، أهرق دما ، وتم حجك . أخرجه محمد في « الآثار » ^(١) وسنده صحيح ، قال

فقضيا المناسك حتى لم يبق عليهما إلا الإفاضة وقع عليها ؟ فقال : ليحجا عاما قابلا ، قال الحافظ في « الدراية » : بإسناد صحيح : وروى ابن أبي شيبة من طريق ليث عن حميد عن ابن عمر نحوه ، وعزه الزيلعي إلى أحمد في « نصب الراية » ^(٢) .

وقال محمد في « الآثار » : أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر ، قال : إذا جامع بعد ما يفيض من عرفات فعليه دم ، ويقضى ما بقى من حجه ، وعليه الحج من قابل اهـ . قلت : وهو أعم من أن يكون قبل الرمي أو بعده ، بدليل ما رواه على الأزدي عنه فافهم ، والله تعالى أعلم .

قال محمد : ولسنا بهذا القول ، والقول ما قاله فيه ابن عباس اهـ . أى لكونه موافقا للنص ، وهو قوله ﷺ : « الحج عرفة ، ومن أدرك عرفة فقد تم حجه » ^(٣) ولا معنى لفساد الشيء بعد تمامه فتذكر .

باب من قبل امرأته بشهوة أو لمسها أو جامعها في غير السبيلين

فعليه دم ولا يفسد حجه أنزل أو لم ينزل

قوله : « أخبرنا أبو حنيفة إلخ » ، دلالة على أن التقييل بشهوة لا يفسد الحج وإن أنزل - ظاهرة ، فإن قوله : « فخذفت بشهوتي » صريح في معنى الإنزال ، وأفتاه ابن عباس

(١) الآثار : (٥٣) .

(٢) نصب الراية : (ص ٥٣٢ ج ١) .

(٣) تقدم .

محمد : وبه نأخذ ، ولا يفسد الحج حتى يلتقى الختانان ، وهو قول أبي حنيفة ، وكذلك بلغنا عن ابن أبي رباح اهـ .

٢٩١٢ - عن عبد الرحمن بن الحارث : أن عمر بن عبد الله قبل عائشة بنت طلحة محرما فأجمع له على أن يهرق دما . رواه الأثرم في « سننه » بإسناده ، « المغنى » (١) لابن قدامة .

٢٩١٣ - أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، قال : من قبل وهو محرم فعليه

بتمام الحج وعدم فساده ، وأوجب عليه دما ، وأدناه شاة ، أو شرك في بقرة أو جزور .
والأصل الكلى فيه ما ذكره الموفق في « المغنى » (٢) : قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد بإتيان شيء في حال الإحرام إلا الجماع اهـ . والجماع إنما هو وطء المرأة في الفرج حتى يلتقى الختانان ، أو الوطء في أحد السبيلين من آدمى عند الأكثرين ، وبه قال أبو حنيفة في باب الحج والصوم كما تقدم ، فما لم يكن جماعا لا يفسد به الحج ، ولا يخفى أن التقويل واللمس بشهوة وكذلك المباشرة فيما دون السبيلين ليس بجماع ، فلا يفسد بشيء من ذلك أنزل أو لم ينزل ، وسواء كان ذلك قبل الوقوف أو بعده ، قال في « الهداية » : وإن قبل أو لمس بشهوة فعليه دم .

وفي « الجامع الصغير » : إذا مس بشهوة فأمنى ولا فرق بين ما إذا أنزل أو لم ينزل ذكره في « الأصل » ، وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج (من الإدخال بين الفخذين والسرة فإن الفرج يراد به القبل والدبر ، فما دونه يكون ما ذكرناه) اهـ . « كفاية » (٣) .

قوله : « عن عبد الرحمن بن الحارث » وقوله : « أخبرنا أبو حنيفة إلخ » ، دلالتهما على وجوب الدم من التقويل محرما ظاهرة ، والإطلاق يفيد وجوبه في كل حال ، سواء أنزل أم لم ينزل والفرق بين الإحرام والصوم أن الاستمتاع والإرتفاق بالمرأة محظور في الإحرام وهو موجود في اللمس والتقويل والجماع فيما دون الفرج بدون الإنزال أيضا ، فيلزمه دم ، بخلاف الصوم ؛ لأن المحرم فيه قضاء الشهوة ، ولا يحصل بدون الإنزال فيما

(١) المغنى : (ص ٣٢٧ ج ٣) .

(٢) المغنى : (ص ٣١٥ ج ٣) .

(٣) الكفاية : (ص ٤٥٣ ج ٢) .



دم . أخرجه محمد في « الآثار » ^(١) ، وقال : وبه نأخذ إذا قبل بشهوة ، وهو قول

دون الفرج ، قاله في « الهداية » ^(٢) والدليل على أن الاستمتاع والإرتفاق بالمرأة محظور في الإحرام قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ^(٣) ، قال الجصاص في « أحكام القرآن » له : اختلف السلف في تأويل الرفث ، فقال ابن عمر : هو الجماع ، وروى عن ابن عباس مثله ، وروى عنه : أنه التعرض بالنساء ، وكذلك عن ابن الزبير . قلت : أسنده ابن جرير عنهم في تفسيره ، فمن شاء فليراجعه) وروى عن ابن عباس أنه أنشد في إحرامه :

وهن يمشين بناهميسا إن يصدق الطيرنك لميسا

ف قيل له في ذلك : (أترفت وأنت محرم ؟) فقال : إنما الرفث مراجعة النساء بذكر الجماع (أسنده ابن جرير ^(٤) عنه بأسانيد عديدة) وأخرج بطريق على بن أبي طلحة عنه قال : الرفث غشيان النساء ، والتقبيل ، والغمز ، وأن يعرض لها بالفحش من الكلام ونحو ذلك وسنده حسن : وقال عطاء : الرفث الجماع فما دونه من قول الفحش ، وقال عمرو ابن دينار : هو الجماع فما دونه من شأن النساء .

قال أبو بكر : قد قيل : إن أصل الرفث في اللغة هو الإفحاش في القول ، وبالفرج الجماع وباليدين الغمز للجماع ، وإذا كذلك فقد تضمن نهيه عن الرفث في الحج هذه الوجوه كلها ، وحصل من اتفاق جميع من روى عنه تأويله أن الجماع مراد به في هذه الآية ويدل على أن الرفث الفحش في المنطق قوله ﷺ : « إذا كان صوم أحدكم فلا يرفث ولا يجهل ، فإن جهل عليه فليقل إنى صائم » ^(٥) والمراد فحش القول ، وإن كان المراد بالرفث هو

(١) الآثار : (٥٣) .

(٢) الهداية : (ص ٤٥٣ ج ٢) .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٧ .

(٤) ابن جرير في تفسيره : (ص ١٥٣ ، ١٥٤ ج ٢) .

(٥) رواه البخاري في (الصوم ، باب " ٢ ") ومسلم في (الصيام " ١٦٠ ، ١٦٣) وأبو داود في

(الصوم باب " ٢٥ ") والنسائي في (الصيام ، باب " ٤٢ ") وابن ماجه في (الصيام ، =

أبي حنيفة وسنده صحيح .

التعريض بذكر النساء في الإحرام كاللمس والجماع أولى أن يكون محظورا وقد روى عن محمد بن راشد قال : خرجنا حجاجا ، فمررنا بالروثة ، فإذا بها شيخ يقال له : أبو هرم ، قال سمعت أبا هريرة يقول : للمحرم من امرأته كل شيء إلا الجماع ، قال : فأهوى رجل منا إلى امرأته فقبلها ، فقد منا مكة ، فذكرنا ذلك لعطاء ، فقال : قاتله الله ، قد على طريق من طرق المسلمين يفتتهم بالضلالة ، ثم قال للذي قبل امرأته : أهرق دما قال الجصاص : وهذا شيخ مجهول ، وما ذكره قد اتفقت الأمة على خلافه ، وعلى أن من قبل امرأته في إحرامه بشهوة فعليه دم ، وروى ذلك عن علي ، وابن عباس ، وابن عمر والحسن ، وعطاء ، وعكرمة ، وإبراهيم ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، وهو قول فقهاء الأمصار ، ولما ثبت بما ذكرنا حظر مراجعة النساء بذكر الجماع في حال الإحرام والتعريض به واللمس - وذلك كله من دواعي الجماع - دل ذلك على أن الجماع ودواعيه محظورة على المحرم وذلك دليل على حظر التطيب لهذا المعنى بعينه ، ولما ورد فيه من السنة اهـ . ملخصا .

فإن قيل : فما بالكم قد أوجبتم على من قبل امرأته أو غمزها أو مسها بشهوة أو تطيب بطيب في الإحرام دما ، وما أوجبتموه على من رفث بامرأته وحدثها بالجماع أنزل أو لم ينزل والرفث بالقول محرم أيضا إذا روجع به النساء كما مر عن ابن عباس وغيره ؟ قلنا : ليس كل محرم في الإحرام يوجب دما على فاعله ، فإن الجدال والفسوق محرم فيه ، ولا يوجب دما وإنما يجب فيما ورد فيه النص ، أو أثر من الصحابة رضي الله عنهم ، ولم يرد النص إلا في الجماع ، وأثار الصحابة إلا في التقبيل واللمس ، فقلنا بوجوب الدم في الجماع ، وفيما هو داع إليه غالبا وعادة ، فأما النظر إلى المرأة بشهوة أو تحديثها بالجماع فلا يوجب دما ؛ لعدم النص وفقدان الأثر فيه ، وقد قام الإجماع على أن من فكر فأنزل فلا

== باب " ٢١ ") ومالك في « الموطأ » (كتاب الصيام ، ح رقم : ٥٧) وأحمد في المسند

(٢٤٥ / ٢) ، ٢٥٧ ، ٢٧٣ ، ٢٨٦ ، ٣٠٦ ، ٣١٣ ، ٣٥٦ ، ٣٩٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ،

(٤٧٤ ، ٤٩٥ ، ٢٤٤ / ٦) .



باب وجوب الإعادة على من طاف للزيارة جنباً أو محدثاً وإن لم يعد فعلية دم

٢٩١٤ - عن ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعاً : « الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله

شئ عليه كما فى « المغنى » ^(١) ولم يذكر فيه خلاف ، وهو داع أيضاً ، فثبت أن الدواعى البعيدة لا توجب دماً أصلاً ، وأما الطيب فلم نقل بكونه موجباً للدم إلا بالنص كلبس المخيط ، لا لكونه داعياً إلى الجماع ، ومن علله من الفقهاء به فإنما هو لمجرد تأييد النص بالنظر العقلى ، والله تعالى أعلم .

وأما ما رواه الأثرم عن ابن عباس أنه قال له رجل : فعل الله بهذه وفعل ، إنها تطيبت لى فكلمتنى وحدثتنى حتى سبقتنى الشهوة ، فقال ابن عباس : أتمم حجك وأهرق دماً ، ذكره الموفق فى « المغنى » ^(٢) أيضاً فلا يصح الاحتجاج به على أن مجرد الكلام والحديث مع المرأة موجب للدم إذا سبقت الشهوة وأمنى ولو بدون اللبس ؛ لأن المعنى أنها كلمتنى وحدثتنى حتى سبقتنى الشهوة فقبلتها أو غمزتها ؛ لما روى حنبل فى « المناسك » عن مجاهد : أن محرماً نظر إلى امرأته حتى أمدى فجعل يشتمها ، فقال ابن عباس : أهرق دماً ولا تشتمها ، ذكره الموفق فى « المغنى » ^(٣) أيضاً وهو محمول على التقبيل والغمز إجماعاً ، فإن خروج المذى بمجرد النظر إلى المرأة لا يوجب الدم اتفاقاً ، كما لا يخفى على من راجع « المغنى » لابن قدامة وغيرها من كتب الفقه للأئمة الأربعة ، فثبت أن الرواة قد يختصرون فى ألفاظ الحديث ، وهو مما لا ينكره من له ممارسة بالفن ، فكذلك يحمل ما رواه الأثرم عن ابن عباس على الاختصار فى الرواية ؛ لكون الكلام والحديث مع المرأة سبباً بعيداً للجماع كالنظر والفكر ، وهذا كله بعد صحة الأثر ، فإننى لم أقف على سنده ، فإن لم يكن صحيحاً أو حسناً فهو غير صالح للاحتجاج به ، ولا حاجة إلى الجواب عنه ، ولا إلى التطبيق بينه وبين الآثار الصحيحة ، والله تعالى أعلم .

باب وجوب الإعادة على من طاف للزيارة جنباً أو محدثاً وإن لم يعد فعلية دم

قوله : « عن ابن عباس وعن عائشة إلخ » ، فيهما دلالة على وجوب الطهارة كما مر

(١) المغنى : (ص ٣٣٣ ج ٣) .

(٢) المصدر السابق : (ص ٣٣٢ ج ٣) .

(٣) المغنى : (ص ٣٣٢ ج ٣) .

٣٤٠٠ وجوب الإعادة على من طاف للزيارة جنباً أو محدثاً إعلاء السنن



أباح فيه الكلام ، فمن نطق فلا ينطق إلا بخير . أخرجه أصحاب السنن ^(١) ، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان ^(٢) ، « فتح الباري » ^(٣) ، قال الحافظ : أشار البخاري إلى الحديث المشهور عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً فذكره .

٢٩١٥ - عن عائشة رضي الله عنها ، قال لها النبي ﷺ لما طمشت بسرف : « افعلى ما

في أبواب الطواف من هذا الكتاب ، ولا دلالة فيهما على كونها شرطاً له كما هي شرط للصلاة ، فإن المعنى الطواف بالبيت صلاة في حصول الثواب ، لا في جميع الأحكام إذ لا يبطله المشي والإنحراف عن القبلة وتعتمد الحديث ، بخلاف الصلاة ، ولو سبقه الحدث فبني جاز على الأصح من مذهب الشافعي ، وفي الصلاة يستقبل عنده ، ولو نذر أن يصلى فطاف لم يحزه ، قال ابن التركماني في « الجواهر النقى » ^(٤) .

وأيضاً لو كان الطواف كالصلاة في جميع الأحكام ، لكان مقتضاه وجوب طهارة الثوب والبدن فيه ، لكنهم صرحوا بعدم وجوبها ، وفي « البدائع » : ليست بشرط الإجماع ، فلا يفترض تحصيلها ولا يجب ، لكنه سنة ، حتى لو طاف وعلى ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم لا يلزمه شيء لكنه يكرهه . فيحمل الحديث الأول على أن التشبيه في الثواب ويضاف لإيجاب الطهارة عن الحدث إلى الثاني ، وهو حديث عائشة ، ويضاف لإيجاب ستر العورة إلى قوله ﷺ : « ألا لا يحجج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت

(١) رواه الترمذى (٩٦٠) والنسائى في (الحج باب " ١٣٢ ") والدارمى (٤٤ / ٢) والبيهقى (٥ / ٨٧) والحاكم (٤٥٩ / ١ ، ٢ / ٢٦٧) وعبد الرزاق (٤٦١) والطبرانى في « الكبير » (٣٤ / ١١) والتمهيد (٢١٥ / ٨) وشرح معانى الآثار (١٧٩ / ٢) . وقال الترمذى : « وقد روى هذا الحديث عن ابن طاوس وغيره ، عن طاوس ، عن ابن عباس موقوفاً ، ولا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن السائب ، والعمل على هذا أكثر أهل العلم ، يستحبون ألا يتكلم الرجل في الطواف إلا لحاجة ، أو يذكر الله تعالى ، أو من العلم » .

وصححه الشيخ الألبانى في « الإرواء » (١٥٤ / ١ ، ١٥٧ ، ٣٠٤ / ٤ ، ٣٠٧) .

(٢) الإحسان : (٩٨٨) .

(٣) فتح الباري : (ص ٣٨٦ ج ٣) .

(٤) الجواهر النقى : (ص ٣٣٩ ج ١) .

يفعل الحاج غير ألا تطوفى بالبيت حتى تطهرى « متفق عليه ^(١) » ، « نيل الأوطار » .

عريان ^(٢) ، ولكنهما من أخبار الآحاد ، ولا يصلحان ناسخين لإطلاق قوله تعالى : «وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ» ^(٣) وهو يقتضى الخروج عن عهده بالدوران حول البيت مع الطهارة وعدمها ، ومع الستر وعدمه ، فالقول بأنه لا يخرج عن العهدة مع عدمها نسخ لإطلاقه ، وهو لا يجوز فرتبنا عليه موجبه من إثبات وجوب الطهارة والستر حتى أئمنّا تاركة ، وألزمناه الجابر ، وليس مقتضى خبر الواحد غير هذا ، قاله المحقق فى « الفتح » ^(٤) بمعناه .

وبعد القول بوجوب الطهارة للطواف فرق علماءنا بين المفروض والواجب والسنه منه وبين الحدث والجنابة ، فقالوا : لو طاف طواف الزيارة محدثاً فعليه شاة ، وإن كان جنباً فعليه بدنة ، ومن طاف طواف القدوم محدثاً أو جنباً فعليه صدقة ، ومن طاف طواف الصدر محدثاً فعليه صدقة ، وإن جنباً شاة ، ومن طاف لعمرته وسعى محدثاً أو جنباً فعليه شاة ، وكل ذلك إن لم يعده فى وقته فيما هو موقت ، فإن أعاده فلا شيء عليه ، والإعاده واجبه عليه ما دام بمكة ، وبعد رجوعه إلى أهله أيضا فى طواف الزيارة جنباً ، وإن لم يعد وبعث ببدة أجزأتها وأثم ، ذكر كله فى « الهداية » مع « الفتح » ^(٥) وظنى أن هذا التفصيل كله بالقياس ، ويمكن أن يكونوا اطلعوا فى ذلك على آثار من الصحابة أو التابعين لم نطلع عليها ، والله تعالى أعلم .

(١) تقدم .

(٢) أورده الألبانى فى « الإرواء » (٣٠٠ / ٤) وعزاه إلى البخارى (١٠٣ / ١ ، ١٨٨ / ٢ ، ٢١٢ / ٥ ، ٨١ / ٦ ، ٨٢) ومسلم فى (الحج باب « ٧٨ » ، رقم ٤٣٥) ، والترمذى (٣٠٩٢) ، والنسائى (الحج باب « ١٥٥ ») وأحمد فى « المسند » (٧٩ / ١ ، ٢٩٩ / ٢) والدارمى (٦٨ / ٢ ، ٢٣٧) والبيهقى (٢٢٥ / ٩) والحاكم (٣٣١ / ٢ ، ٥٢ / ٣ ، ١٧٨ / ٤ ، ١٧٩) والتمهيد (٣٧٩ / ٦) . وابن سعد فى « الطبقات » (١ / ٢ ، ١٢١ ، ١٢٢) والفتح (١ / ٤٦٦ ، ٤٦٧) والمشكل (١٩٦ / ٢) .

(٣) سورة الحج آية : ٢٩ .

(٤) فتح البارى : (ص ٤٥٩ ، ٤٦٠ ج ٢) .

(٥) المصدر السابق : (ص ٤٥٩ ، ٤٦٣ ج ٢) .

٣٤٠٢ وجوب الدم على من ترك شيئاً من واجبات الحج إعلاء السنن

٢٩١٦ - حدثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن عطاء ، قال : حاضت امرأة وهي تطوف مع عائشة أم المؤمنين ، فأتمت بها عائشة سنة طوافها . رواه سعيد بن منصور في « سننه » ذكره الشيخ تقي الدين في « الإمام » ، « فتح القدير » ^(١) ، « نصب الرأية » ^(٢) وسنده صحيح وأبو بشر هو جعفر بن إياس .

٢٩١٧ - حدثنا غندر ، حدثنا شعبة ، قال : سألت الحكم ، وحامدا ، ومنصورا وسليمان عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة ، فلم يروا به بأسا . وروى عن عطاء : إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعدا ثم حاضت أجزأ عنها ، رواه ابن أبي شيبه « فتح الباري » ^(٣) وهو حسن أو صحيح على أصله .

باب وجوب الدم على من ترك شيئاً من واجبات الحج أو نسيه أو قدم وآخر
٢٩١٨ - عن مجاهد ، عن ابن عباس رضى الله عنهما : من قدم شيئاً من حجه أو

قوله : « حدثنا أبو عوانة إلخ » ، فيه دلالة على أن الطهارة ليست بشرط للطواف ، وإلا لفسد طواف المرأة التي كانت تطوف مع عائشة رضى الله عنها ، ولم تركها تتم طرافها بعد ما حاضت فيه ، ولعل ذلك ظاهر لا يرتاب فيه مرتاب .

قوله : « حدثنا غندر إلخ » ، دلالة على ما دل عليه قبله ظاهرة .

قال الحافظ في « الفتح » ^(٤) : وفي هذا تعقب على النووي ، حيث قال في « شرح المهذب » : انفرد أبو حنيفة بأن الطهارة ليست بشرط فى الطواف ، واختلف أصحابه فى وجوبها . ولم ينفردوا بذلك كما ترى فلعله أراد انفرادهم عن الأئمة الثلاثة ، لكن عند أحمد رواية أن الطهارة للطواف واجبة تجبر الدم ، وعند المالكية قول يوافق هذا اهـ .

باب وجوب الدم على من ترك شيئاً من واجبات الحج أو نسيه أو قدم وآخر

قوله : « عن مجاهد » وقوله : « مالك إلخ » ، قلت : هذا الحديث أصل كلى فيما

(١) فتح القدير : (ص ٤٦٠ ج ٢) .

(٢) نصب الرأية : (ص ٥٣٣ ج ١) .

(٣) فتح الباري : (ص ٤٠٣ ج ٣) .

(٤) فتح الباري : (ص ٤٠٣ ج ٣) .

وجوب الدم على من ترك شيئاً من واجبات الحج ٣٤٠٣



آخره فليهرق لذلك دماً . أخرجه ابن أبي شيبة ^(١) بإسناد حسن ، والطحاوي ^(٢) من وجه آخر أحسن منه عنه ، قاله الحافظ في « الدراية » ^(٣) .

٢٩١٩ - مالك ، حدثنا أيوب السختياني ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس :

أوجب فيه أئمتنا دماً ، كترك الطهارة في طواف الزيارة ، أو في طواف الصدر ، وكذا في ترك طواف الصدر رأساً ؛ لكونه واجباً غير مفروض ، وكذا من أفاض قبل الإتمام من عرفات فعليه دم ، ومن ترك الوقوف بالمزدلفة فعليه دم ، ومن ترك رمي الجمار في الأيام كلها فعليه دم ، ومن أخر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه دم ، وكذا إذا أخر طواف الزيارة حتى مضت أيام النحر فعليه دم وكذا لو قدم نسكا على نسك فعليه دم عند أبي حنيفة ، خلافاً لهما في التقديم والتأخير بين الواجبات ، وإن رمى في اليومين بعد يوم النحر قبل أن يطوف للزيارة ورجع إلى أهله فعليه دم بالاتفاق ، وليس على الحائض تأخير طواف الزيارة عن أيام النحر شيء بالاتفاق للعذر ، ذكر ذلك كله في « الهداية » ، « وفتح القدير » ^(٤) مع أمثله أخرى كثيرة ، كترك السعي بين الصفا والمروة فإنه من الواجبات عندنا دون الأركان ، فيلزم بتركه الدم دون الفساد .

وإنما حملنا قول ابن عباس : من نسي من نسكه شيئاً أو ترك إلخ - على الواجبات للإجماع على فوات الحج بترك الوقوف بعرفة ، وعلى أن من لم يطف طواف الزيارة أصلاً حتى رجع إلى أهله فعليه أن يعود بذلك الإحرام ؛ لانعدام التحلل منه ، وهو محرم عن النساء أبداً حتى يطوف ، ذكره الموفق في « المغنى » ^(٥) ، ونصه : من ترك طواف الزيارة رجع من بلده حراماً حتى يطوف بالبيت ؛ لأن طواف الزيارة ركن الحج لا يتم إلا به ، ولا يحل من إحرامه حتى يفعله ، فإن رجع إلى بلده قبله ولم يتفك إحرامه ، ورجع متى أمكنه محرماً ، لا يجزئه غيره وبذلك قال عطاء ، والثوري ، ومالك والشافعي ، وإسحاق ،

(١) الدراية ، الحاشية رقم ٣ * القادمة .

(٢) قوله : « الطحاوي » سقط من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

(٣) الدراية : (٢٠٨) .

(٤) فتح القدير : (ص ٤٦٥ ، ٤٧٠ ج ٢) .

(٥) المغنى : (ص ٤٦٥ ، ٤٩٠ ج ٣) .

٣٤٠٤ وجوب الدم على من ترك شيئاً من واجبات الحج إعلاء السنن

أنه كان يقول: من نسي من نسكه شيئاً أو ترك فليهرق دماً. قال أيوب: لا أدرى أقال :

وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر اهـ . وأما السنن والمستحبات فلا يلزم بتركها شيء اتفاقاً ، اللهم إلا أن يختلف في شيء أنه واجب أو سنة كطواف القدوم ، فمن أوجبه ألزم على تاركه دماً ، ومن لا فلا .

وبالجملة فقد اتفق الجميع على أن الدم لا يغني شيئاً في ترك الفرائض والأركان ، وليس بلامر في ترك السنن والآداب ، فثبت بذلك أن قول ابن عباس هذا محمول على الواجبات فقط ، ولا خلاف بين أئمتنا في وجوب الدم بترك الواجب ، واختلفوا في وجوبه بالتقديم والتأخير في المناسك ، فقال محمد وأبو يوسف بعدم وجوبه لذلك ، واحتجوا مثل الجمهور بما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص ، وابن عباس وغيرهما رضي الله عنهم : أن رسول الله ﷺ وقف للناس عام حجة الوداع يسألونه ، فجاء رجل فقال : يا رسول الله ! لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح قال : « اذبح » ، فما سئل يومئذ عن شيء قدم أو أخر إلا قال : « افعل ولا حرج » (١) .

قال محمد في « الموطأ » (٢) : وبالحديث الذي روى عن النبي ﷺ نأخذ ، أنه لا حرج في شيء من ذلك ، وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا حرج في شيء من ذلك ولم ير في شيء من ذلك كفارة إلا في خصلة واحدة : المتمتع والقارن إذا حلقا قبل أن يذبح قال : عليه دم ، وأما نحن فلا نرى عليه شيئاً اهـ . والخصر غير حقيقي ، لما في « الهداية » وشروحه : من أخر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه دم عنده ، وكذا لو أخر طواف الزيارة ، وقالوا : لا شيء في الوجهين ، وكذا الخلاف في تأخير الرمي ، وفي تقديم نسك على نسك ، كالحلق قبل الرمي ، ونحر القارن قبل الرمي ، والحلق قبل الذبح بخلاف ما إذا ذبح المفرد بالحج قبل الرمي ، أو حلق قبل الذبح حيث لا يجب عليه شيء عنده أيضاً ، لأن النسك لا يتحقق في حقه لعدم وجوب الذبح على المفرد بخلاف القارن والمتمتع فعليهما دم واجب ، فيجب الترتيب بينه وبين غيره من المناسك اهـ . ملخصاً من تعليقه ، وقد تقدم في باب وجوب الترتيب في مناسك يوم النحر أن أبا حنيفة رحمه الله حمل

(١) تقدم .

(٢) الموطأ : (ص ١٦٨ ، تحت ح رقم : ' ٥٠٢ ') ، ٥٥ - باب من قدم نسكا قبل نسك .

ترك أم نسي؟ أخرجه في «موطئه»^(١) ومحمد في «موطئه»^(٢) أيضاً وسند صحيح جليل.

قوله ﷺ : « افعل ولا حرج »^(٣) في جواب من قدم أو أخر شيئاً من المناسك على رفع الأثم دون نفى الكفارة ، بدليل ما في حديث أسامة بن شريك عند أبي داود^(٤) : فكان يقول : « لا حرج لا حرج إلا على رجل افترض عرض رجل مسلم وهو ظالم ، فذلك الذي حرج وهلك » اهـ . وسنده صحيح . فقوله : « إلا على رجل افترض إلخ » ، وقوله : « فذلك الذي حرج ، وهلك » صريح في إرادة نفى الإثم .

وأيضاً فكيف يصح القول بعدم الحرج وسقوط الكفارة عن من قدم وأخر متعمداً ، وهو مقيد ، في بعض ألفاظ الحديث بمن فعل ذلك وهو لا يشعر ؟ قال الموفق في « المغنى » : فأما إن فعله عامداً عالماً بمخالفة للسنة ، فعليه دم رواية عن أحمد ، روى نحو ذلك عن سعيد ابن جبير ، وجابر بن زيد ، وقتادة ، والنخعي ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾^(٥) ؛ ولأن النبي ﷺ رتب وقال : « خذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »^(٦) . والحديث المطلق قد جاء مقيداً ، فيحمل المطلق على المقيد ، قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل حلق قبل أن يذبح ، فقال : إن كان جاهلاً فليس عليه دم ، فأما مع التعمد فلا ؛ لأن النبي ﷺ سأله رجل فقال : لم أشعر ، قيل لأبي عبد الله : سفيان بن عيينة لا يقول : لم أشعر ، فقال : نعم ، ولكن مالكا والناس عن الزهري (يقولون) لم أشعر ، وهو في الحديث (أى غير مدرج) وقال مالك : إن قدم الحلق على الرمي فعليه دم ؛ لأنه بالإجماع ممنوع من حلق شعره قبل التحلل الأول اهـ . ملخصاً ، وهذا إذا سلمنا أن قول النبي ﷺ : « افعل ولا حرج » محمول على نفى الكفارة وسقوط الدم ، وقد عرفت أن حمليه على هذا المعنى غير مسلم ، ومن ادعى ذلك فليأت ببرهان عليه ،

(١) رواه في : ٢٠ - كتاب الحج ، ٧٩ - باب ما يفعل من نسي نسكه شيئاً ، رقم : (٢٤٠) .

(٢) الموطأ : (ص ١٦٨ ، ح رقم : " ٥٠٢ ") ، ٥٥ - باب من قدم نسكا قبل نسك .

(٣) تقدم .

(٤) رواه أبو داود (٢٠١٥) والكنز (١٢٥٥٤٥) .

(٥) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٦) تقدم .

أبواب جزاء الصيد

باب ما يحل قتله للمحرم في الإحرام وله وللحلال في الحرم

٢٩٢٠ - عن عائشة، قالت: أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق في الحل والحرم:

وقد أقمنا الدليل على كونه محمولا عليك معنى رفع الإثمة بدلالة ألفاظ الحديث فتذكر ، والله تعالى أعلم .

وقال ابن دقيق العيد رحمه الله : ما قاله أحمد قوى من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في الحج ، بقوله : « خذوا عني مناسككم » ^(١) وهذه الأحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخير (وبالعكس) قدقرنت بقول السائل : لم أشعر ، فيختص الحكم بهذه الحالة ، وتبقى حالة العمد على أصل وجوب الاتباع في الحج ، وأيضا فالحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبرا لم يجز إطرأه ، ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم المؤاخذه ، وقد علق به الحكم ، فلا يمكن إطرأه بإلحاق العمد به ، إذ لا يساويه اهـ . من « فتح الباري » ^(٢) .

قلت : وعدم الشعور مناسب لعدم المؤاخذه بمعنى رفع الإثم دون سقوط الكفارة ، ألا ترى أن العمد والنسيان والجهل بالتحريم كله سواء في معظورات الإحرام ؟ كحلق الرأس ، وتقليم الأظافر ، وتغطية الرأس ، ولبس المخيط ، والتطيب وغيرها ، فتجب الفدية على من ارتكبها مطلقا إلا أنه لا يأثم إن كان فعله ناسيا أو غير شاعر ، فكذا ههنا ، ومن ادعى الفرق بينهما فليأت ببرهان عليه ، وظنى أن قول أبي حنيفة في هذا الباب أقوى الأقوال وأتقنها ، رواية ودراية ، وأوفرها وأشدّها احتياطا وصيانة .

باب ما يحل قتله للمحرم في الإحرام وله وللحلال في الحرم

قوله : « عن عائشة إلى آخر الباب » قال في الهداية : اعلم أن صيد البر محرم على المحرم ، وصيد البحر حلال ؛ لقوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾ ^(٣) الآية ، وصيد البر ما يكون توالده ومثواه في البر ، وصيد البحر ما يكون توالده ومثواه في الماء ، والصيد هو الممتنع المتوحش في أصل الخلقة ، واستثنى رسول الله ﷺ الخمس الفواسق ، وهى « الكلب

(١) تقدم .

(٢) فتح الباري : (ص ٤٥٦ ج ٣) .

(٣) سورة المائدة آية : ٩٦ .

الغراب ، والحدأة ، والعقرب ، والفأرة ، والكلب العقور . متفق عليه^(١) ، « نيل الأوطار »^(٢) . وأخرجه أبو عوانة في « المستخرج » من طريق المحاربى ، عن هشام ، عنها

العقور ، والذئب ، والحدأة ، والغرب ، والعقرب ، الحية ، فإنها مبتدئات بالأذى ، والمراد الغراب الذى يأكل الجيف ، هو المروى عن أبى يوسف رحمه الله ، قال : ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ، ونحوها فعليه الجزاء إلا ما استثناه الشارع ، وهو ما عدناه ، وقال الشافعى رحمه الله : لا يجب الجزاء ؛ لأنها جبلت على الإيذاء ، فدخلت ، فى الفواسق المستثناة ، وكذا اسم الكلب يتناول السبع بأسرها لغة ، ولنا أن السبع صيد لتوحشه ، وكونه مقصودا بالأخذ إما بجلده ، أو ليصطاد به ، أو لدفع أذاه ، (فدخل فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ ^(٣) وقوله : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ^(٤) .

والقياس على الفواسق ممتنع ؛ لما فيه من إبطال العدد ، (أى ولفساد القياس أيضا ، فلا يمكن إلحاقها بها دلالة ؛ لأن الفواسق مما تعدوا علينا وعلى مواشينا ابتداء بالقرب هنا ، والسبع ليس كذلك ؛ لبعده عنا ، فلا يكون فى معنى الفواسق ليلحق بها ، فإن أذى الفواسق متعد إلينا ؛ لأنها تعيش بين أظهرنا ، فالذئب يقرب من مواشينا ، والحدأة تعيش

(١) رواه البخارى فى : ٢٨ - كتاب جزاء الصيد ، ٧ - باب ما يقتل المحرم من الدواب .

ورواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٩ - باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب فى الحل والحرام ، رقم : (٧٦) .

ورواه النسائى فى : المناسك ، باب (١١٣ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١١٩) .

ورواه ابن ماجه فى : المناسك ، باب (٩١) .

ورواه مالك فى : الحج ، ح رقم : (٩٠) .

ورواه أحمد : (٣٣ / ٦ ، ٨٧ ، ٩٧ ، ١٢٢ ، ١٦٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦١) .

(٢) نيل الأوطار : (٢٦ / ٥ ، ح رقم : ١) ، باب ما يقتل من الدواب فى الحرم والإحرام .

(٣) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٤) سورة المائدة آية : ٩٦ .

بلفظ: ست، وزاد: الحية. وهو كذلك عند مسلم^(١) بطريق شيبان عن ابن عمر ، فزاد

بالاختطاف ، وكذا الغراب ، والفأرة عيشها من طعام العباد ، وكذا الكلب ، والعقرب تلدغ من يتخذها وليا كان أو نبيا ، ولم تزل الحية عدوا للبشر منذ خلقت ، والسبع بالبعد منا فلم يكن أذاه متعديا إلينا غالبا ، فلم يكن نظير الفواسق ، فالحاصل أن الشافعي رحمه الله ومن وافقه اعتبر نفس الأذى ، ونحن اعتبرناه بصفة التعدي إلينا بدليل ما فى بعض الأحاديث عند أبى داود والترمذى ومن وصف السبع بالعادى ، وفى كلها من وصف الكلب العقور) واسم الكلب لا يقع على السبع عرفا ، والعرف أملك اهـ . قلت : ولا يقع عليها لغة أيضا .

وأما ما احتجوا به من قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾^(٢) فاشتقها من اسم الكلب ، ويقولون ﷺ : « اللهم سلط عليه كلبا من كلابك »^(٣) فقتله الأسد : أخرجه الحاكم بسند حسن ، فغاية ما فى ذلك جوار الإطلاق ، لا أن اسم الكلب هنا متناول لكل ما يجوز إطلاقه عليه ، وهو محل النزاع ، (بل قد قام الدليل على أنه لم يريدوا به السباع كلها ، وهو ما فى رواية الترمذى من اقتران ذكر السبع العادى بالكلب العقور فدل على أن المراد به هنا الكلب خاصة ، وإلا لم يكن لذكر السبع معه معنى ، وقد وصف السبع بالعادى فلا يلحق غير العادى ، به لانتفاء الوصف الموجب قتله فى الحرم والإحرام) فإن قيل : اللام فى الكلب تفيد العموم ، قلنا : بعد تسليم ذلك لا يتم إلا إذا كان إطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة وهو ممنوع ، والسند أنه لا يتبادر عند إطلاق لفظ الكلب إلا الحيوان المعروف ، والتبادر علامة الحقيقة ، وعدمه علامة المجاز ، والجمع بين الحقيقة والمجاز لا يجوز ، نعم ! إلحاق ما عقر من السباع (أى ابتداء بالأذى) بالكلب

(١) ١٥ - كتاب الحج ، ٩ - باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب فى الحل والحرم ، رقم : (٧٧) .

(٢) سورة المائدة آية : ٤ .

(٣) الشفا (١ / ٦٣٢) وفتح البارى (٤ / ٣٩) والقرطبى فى « تفسيره » (١٧ / ٨٢) والكشاف (١٦٠) ودلائل (١٦٣) .

الحية، ولم يقل فى أوله: خمساً، ولا ستاً. وقد وقع فى حديث أبى سعيد عند أبى داود ونحو رواية شيبان ، وزاد السبع العادى ، وفى حديث أبى هريرة عند ابن خزيمة وابن

العقور بجامع العقور صحيح (وقد قلنا به) وأما أنه داخل تحت لفظ الكلب فلا اهـ . من «نيل الأوطار» (١) .

وقال الحافظ فى «الفتح» : الكلب معروف ، والأثنى كلبة ، والجمع أكلب ، وكلاب، وكليب ، كأعبد ، وعابد وعبيد وفى الكلب بهيمية وسبعية ، كأنه مركب وفيه منافع للحراسة والصيد ، وفيه من اقتفاء الأثر ، وشم الرائحة ، والحراسة ، وخفة النوم والتودد ، وقبول التعليم ما ليس لغيره وقيل : إن أول من اتخذته للحراسة نوح عليه السلام واختلف العلماء فى المراد به هنا ، وهل لوصفه بالعقور مفهوم أولاً ؟ فروى سعيد ابن منصور بإسناد حسن عن أبى هريرة قال : الكلب العقور الأسد ، وقال زيد بن أسلم : وأى كلب أعقر من الحية ؟ وقال زفر : المراد بالكلب العقور هنا الذئب خاصة ، وقال مالك فى «الموطأ» كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم - مثل : الأسد ، والنمر ، والفهد ، والذئب - هو العقور ، وكذا نقل أبو عبيد بن سفيان ، وهو قول الجمهور ، وقال أبو حنيفة رحمه الله : المراد بالكلب هنا الكلب خاصة ، ولا يلتحق به فى هذا الحكم سوى الذئب (لورود ذكره فى النص صريحاً) .

وذهب الجمهور إلى إلحاق غير الخمس بها فى هذا الحكم ، إلا أنهم اختلفوا فى المعنى فقيل : لكونها مؤذية ، فيجوز قتل كل مؤذ ، هذا قضاء مذهب مالك ، وقيل : لكونها

(١) قال فى النيل ، (٢٧/٥) : « اختلف فى المراد بالكلب العقور فروى سعيد بن منصور عن أبى هريرة بإسناد حسن كما قال الحافظ أنه الأسد وعن زيد بن أسلم أنه قال : وأى كلب أعقر من الحية . وقال زفر : المراد به هنا الذئب خاصة ، وقال فى الموطأ : كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب فهو عقور ، وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور ، وقال أبو حنيفة : المراد هنا بالكلب خاصة ولا يلتحق به فى هذا الحكم سوى الذئب (احتج الجمهور) بقوله تعالى : ﴿ وما علمتم من الجوارح مكلبين ﴾ فاشتقها من اسم الكلب ويقولون ﷺ : « اللهم سلط عليه كلباً من كلابك » فقتله الأسد » .

المُنذر زيادة الذئب ، والنمر ، فتصير تسعا ، وفي رواية سعيد بن المسيب عن عائشة عند مسلم^(١) : الغراب الأبقع . « فتح الباري »^(٢) .

كما لا يؤكل وهذا قضاء مذهب الشافعي ، وقال ابن دقيق العيد : والتعدية بمعنى الأذى إلى كل مؤذ قوي ، فإنه ظاهر من جهة الإيحاء بالتعليل بالفسق ، وهو الخروج عن الحد ، وأما التعليل بحرمة الأكل ففيه إبطال لما دل عليه إيحاء النص من التعليل انتهى . وقال غيره : هو راجع إلى تفسير الفسق (أيضا قلت : وفيه ما فيه ، فإن كل ما لا يؤكل لحمه لا يصح إطلاق الفاسق عليه ، كالحمار الأهلي والسنور وغيرهما) وخالف الحنفية فاقصروا على الخمس ، إلا أنهم ألحقوا بها الحية لثبوت الخبر ، والذئب لمشاركته للكلب في الكلبية ، (أي ولثبوت الخبر أيضا كما سنبينه) وألحقوا بذلك من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها (لا بالقياس ؛ بل لقول النبي ﷺ : « والسبع العادي » كما تقدم^(٣)) وتعقب بظهور المعنى في الخمس ، وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب ، والمعنى إذا ظهر في المنصوص عليه تعدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى ، كما وافقوا عليه في مسائل الربا اهـ . ملخصا .

قلت : ولكن تنصيصه ﷺ بخمس أو بست ينافي تعدية الحكم إلى غير المنصوص عموما وإلا لم يكن لذكر العدد معنى ، فدل تنصيصه بخمس أو ست ونحوها على كون الحكم مقصورا على أشياء معدودة معلومة ، فلا بد من قصر الحكم على ما ورد ذكره في النصوص ، وليس كذلك المنصوص في مسائل الربا ، فإنه ﷺ ذكر فيها أشياء متعددة من غير تنصيص على العدد فافهم .

فإن قيل : إن عدد الخمس قد تحقق عدم قصر الحكم عليه شرعا ، فإنه قد ثبت النص على الذئب والحية أيضا في أحاديث لم ينص في صدرها على عدد ، فانفتح باب القياس

(١) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ٩ - باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم ، رقم : (٦٧) .

قوله : « الغراب الأبقع » هو الذي في ظهره وبطنه بياض .

(٢) فتح الباري : (ص ٣٠ ج ٤) .

(٣) تقدم كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .



إذ حديث الفواسق تخصيص الآية ، ودليل التخصيص يعلل ويلحق بما أخرجه ما تخرجه العلة أيضا بالاتفاق ، قاله المحقق في « الفتح » (١) .

قلنا : نسلم أن عدد الخمس قد تحقق عدم قصر الحكم عليه ولكن لا إلى عدد مجهول ، بل إلى عدد معلوم من الخمس إلى الست ، ثم إلى السبع ، بدليل ما في بعض الطرق عن عائشة : « ست يقتلن في الحل والحرم » (٢) كما أشرنا إليه في المتن ، فلعل بعض الرواة قد حذف من صدر الحديث اسم العدد حين زاد على الست ، ولم يكن النبي ﷺ حذفه ، ولنا أن نقول : إن عدد الخمس لم يتغير ، وبعض الاثنين منها قد عد واحد ، فالذئب والكلب العقور واحد ، وكذا العقرب والحية واحد ، وإنما نقل بكون النمر والأسد والكلب العقور واحداً ؛ لأن ذكر الذئب قد وقع لنا مرفوعاً في مرسل ابن المسيب ، وموصول حجاج وكذا ذكر الحية ، وأما ذكر النمر فلم يرد مرفوعاً في حديث ما غير حديث أبي هريرة ، وقد نص الذهلي على كونه من تفسير الراوى ، صرح به الحافظ في « الفتح » وكذا لم يقع ذكر الأسد في حديث مرفوع ، وإنما روى عن أبي هريرة من قوله في تفسير الكلب العقور كما مر ، فلم نجعله في حكم الكلب هذا ، وقد ذهب الطحاوى منا إلى أن قتل الذئب لا يباح ؛ لأن النبي ﷺ قال : « خمس يقتلن في الحرم والإحرام » (٣) فدل على أن غير الخمس حكمهن غير حكمهن . وعن أبي يوسف : الأسد كالكلب العقور والذئب ، وصرح في « البدائع » يحل قتل الأسد ، والفهد ، والنمر ، من غير ذكر خلاف ، وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيود ، كذا في « فتح القدير » (٤) . ولعلك قد اطلعت بذلك على غاية مراعاة الحنفية لدلالات النصوص ، وشدة تجنبهم عن القياس بمعرض النص ، والله تعالى أعلم .

(١) فتح البارى : (ص ١٩ ج ٣) .

(٢) (٣) تقدما .

(٤) فتح القدير : (ص ٢٠ ج ٣) .

٢٩٢١ - عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ قال : « ويقتل المحرم الحية الذئب » أخرجه أبو داود^(١) وابن أبي شيبة^(٢) وسعيد بن منصور^(٣) ، ورجاله ثقات ، « فتح البارى »^(٤) .

٢٩٢٢ - عن حجاج بن أرطاة ، عن وبرة ، عن ابن عمر ، قال : أمر رسول الله ﷺ بقتل الذئب للمحرم . أخرجه أحمد^(٥) ، وحجاج ضعيف ، « فتح البارى »^(٦) ، قلت : كلا ، بل هو حسن الحديث كما مر غير مرة .

٢٩٢٣ - عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : « خمس من الدواب ليس على المحرم فى قتلهم جناح : الغراب ، والحدأة ، والعقرب ، والفأرة ، والكلب العقور » . رواه الجماعة^(٧) إلا الترمذى وفى لفظ : « خمس لا جناح على من

قوله : « عن سعيد بن المسيب ، وعن حجاج بن أرطاة إلخ » ، قلت : مرسل سعيد هذا حجة على أصول المحدثين أيضا ، فإنه قد اعتضد بموصول ، والمرسل إذا اعتضد بموصل وهو ضعيف فهو حجة عندهم جميعا ، كما قدمناه فى المقدمة ، فثبت حكم إبادة قتل الذئب فى الحرم والإحرام بالنص ، إما بالزيادة على الخمس فتصير المستثنيات ستا أو سبعا ، أو يجعل الذئب والكلب واحدا كما مر .

قوله : « عن ابن عمر إلخ » ، المراد بالغراب هو الأبقع ، كما وقع مقيدا به فى رواية سعيد بن المسيب عن عائشة رضى الله عنها عند مسلم ، قال الحافظ فى « الفتح » : وهو الذى فى ظهره أو بطنه بياض ، وأخذ بهذا القيد بعض أصحاب الحديث كما حكاه ابن

(١-٤) رواه أبو داود (١٨٤٦) وابن أبي شيبة (٥٥/٤) وعبد الرزاق (٨٣٨٧) وابن ماجه (٣٠٨٩) والمشكاة (٢٧٠٢) والطبرانى (٣٥/١١) والطبرانى فى « الكبير » (٣٥/١١) .

(٥) رواه أحمد : (٣٠/٢) .

(٦) فتح البارى : (٣٦/٤) .

(٧) رواه مسلم فى (الحج ، ٧٦) ورواه البخارى فى (بدء الخلق ، باب ١٦) ومالك فى «الموطأ» (٣٥٦) وأحمد فى «السند» (١٣٨/٢) والخطيب فى «التاريخ» (٢٩٢/٤ ، ١٥/٢٩٣) .

قتلهن فى الحرم والإحرام : الفأرة ، والعقرب ، والغراب ، والحداية ، والكلب العقور .
رواه مسلم ^(١) والنسائي ^(٢) « نيل الأوطار » ^(٣) .

المنذر وغيره ، (أى والحنفية أيضا كما مر فى كلام صاحب " الهداية ") ، ثم وجدت ابن خزيمة قد صرح باختياره ، وهو قضية حمل المطلق على المقيد ، وأجاب ابن بطلان بأن هذه الزيادة لا تصح ؛ لأنها من رواية قتادة عن سعيد ، وهو مدلس ، وقد شذ بذلك وقال ابن عبد البر : لا تثبت هذه الزيادة ، وقال ابن قدامة : الروايات المطلقة أصح ، وفى جميع هذا التعليل نظر ، أما دعوى التدليس فمردودة بأن شعبة لا يروى عن شيوخه المدلسين ، إلا ما هو مسموع لهم ، وهذا من رواية شعبة ، بل صرح النسائي فى رواية من طريق النضر بن شميل عن شعبة بسماع قتادة ، وأما نفى الثبوت فمردود بإخراج مسلم ، وأما الترجيح فليس من شرط قبول الزيادة ، بل الزيادة مقبولة من الثقة الحافظ ، وهو كذلك ههنا ، نعم ! قال ابن قدامة : يلتحق بالأبقع ما شاركه فى الإيذاء وتحريم الأكل ، قد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذى يأكل الحب من ذلك ، ويقال له : غراب الزرع ، ويقال له : الزاغ ، وأفتوا بجواز أكله فبقى ما عداه من الغربان ملتحقا بالأبقع .

قال صاحب " الهداية " : المراد بالغراب فى الحديث الغداف ، والأبقع ؛ لأنهما يأكلان الجيف ، وأما غراب الزرع فلا ، وكذا استثناء ابن قدامة ، وما أظن فيه خلافا ، وعليه يحمل ما جاء فى حديث أبى سعيد عند أبى داود ^(٤) إن صح ، حيث قال : ويرمى ولا يقتله ، (أى غراب الزرع) وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن على ومجاهد ، قال ابن المنذر : أباح كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب فى الإحرام إلا ما جاء عن عطاء قال : فى محرم كسر قرن غراب فقال : إن أدماء فعلية الجزاء ، وقال الخطابى : لم يتابع أحد عطاء على هذا اهـ . ويحتمل أن يكون مراده غراب الزرع ، ومن أنواع الغربان الأعصم ، وهو

(١) رواه فى : الحج ، باب " ٩ " ، رقم : ٧٢ .

(٢) رواه النسائي : (١٩٠ / ٥) وأبو داود (٤٢٩) .

(٣) نيل الأوطار : (٢٦ / ٥) ، ح رقم : " ٢ " ، باب ما يقتل من الدواب فى الحرم والإحرام .

(٤) رواه فى : المناسك ، ٤٠ - باب ما يقتل المحرم من الدواب ، رقم : (١٨٤٨) .

٢٩٢٤ - عن ابن مسعود رضى الله عنه : أن النبي ﷺ أمر محرما بقتل حية بمنى .
رواه مسلم ^(١) . « نيل » ^(٢) .

الذى فى رجليه أو فى جناحيه وإبطيه بياض أو حمرة ، وحكمه حكم الأبقع ، ومنها العقق ، وهو قدر الحمامة على شكل الغراب ، ووقع فى فتاوى قاضى خان الحنفى : من خرج لسفر فسمع صوت العقق فرجع فكفر ، وحكمه حكم الأبقع على الصحيح ، وقيل : حكم غراب الزرع ، قال أحمد : إن أكل الجيف وإلا فلا بأس به اهـ . ملخصا .

قوله : « عن ابن مسعود إلخ » ، دلالة على جواز قتل الحية ظاهرة ، قال القاضى : لم يختلف فى قتل الحية والعقرب ، ولا فى قتل الحلال الوزغ فى الحرم ، وقال أبو عمر : لا خلاف عن مالك وجمهور العلماء فى قتل الحية والعقرب فى الحل والحرم ، وكذلك الأفعى قاله العين فى « العمدة » ^(٣) .

وفيه أيضا : فإن قلت : فعلى ما ذكرت عن الطحاوى من : أنه ﷺ عد خمسا ، فذلك ينفى أن يكون أشكال شيء من ذلك كحكم هذه الخمس إلا ما اتفق عليه من ذلك أن النبى ﷺ عنه ينبغى أن لا يجوز قتل الحية للمحرم ، قلت : قوله : إلا ما اتفق عليه من ذلك أن النبى ﷺ عنه ، أشار إلى جواز قتل الحية ؛ لأنها من جملة ما عنه من ذلك ، ثم ذكر ابن مسعود فى حديث أبى سعيد المذكورين فى المتن ، ثم أجاب عما تعقب به الحافظ فى « الفتح » على قول الحنفية من : أن المعنى إذا ظهر فى المنصوص عليه تعدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى لما نصه . قلت : نص النبى ﷺ على قتل خمس من الدواب وبينهن ، فدل أن حكم غيرهن غير حكمهن ، وإلا لم يكن للتنصيص على الخمس فائدة . (وأصحابنا اقتصروا على الخمس إلا أنهم ألحقوا بها الحية والذئب وما ابتدأ بالعدوان من غيرها لثبوت الخبر) .

وقال عياض : ظاهر قول الجمهور أن المراد أعيان ما سمي فى هذا الحديث ، وهو ظاهر

(١) رواه فى : السلام ، ح رقم : (١٣٨) .

(٢) نيل الأوطار : (٢٦/٥) ، ح رقم : " ٣ " ، باب ما يقتل من الدواب فى الحرم والإحرام .

(٣) العمدة : (ص ٨٣ ج ٥) .

٢٩٢٥ - عن أبي سعيد عن النبي ﷺ ، قال : « يقتل المحرم السبع العادى ، والكلب العقور ، والفأرة ، والعقرب ، والحدأة » . رواه الترمذى ^(١) وقال : هذا حديث حسن .

قول أبى حنيفة ومالك ، ولهذا قال مالك : لا يقتل المحرم الوزغ ، وإن قتله فداه (قلت : هذا خلاف ما حكاه القاضى أبو بكر بن العربى من عدم الاختلاف فى جواز قتله كما مر) ولا يقتل خنزيرا ولا قردا ، مما لا ينطلق عليه اسم الكلب فى اللغة ، إذ فيه جعل الكلب صفة لا اسما ، وهو قول كافة العلماء ، وإنما قال رسول الله ﷺ : « خمس فليس لأحد أن يجعلهن سنا ولا سبعا » وأما قتل الذئب فلا يحتاج فيه أن نقول : إنه يقبل لمشاركته للكلب فى الكلبية بل نقول : يجوز قتله بالنص ، وهو ما رواه الدارقطنى عن ابن عمر فذكر ما ذكرناه فى المتن بطريق أحمد ، وقال البيهقى : وقد رويناه ذكر الذئب من حديث ابن المسيب مرسلًا جيدا - فذكر ما ذكرناه فى المتن - ثم قال : وأما إذا عدا على المحرم حيوان أى حيوان كان وصال عليه فإنه يقتله ؛ لأن حكمه حيثئذ يصير كحكم الكلب العقور اهـ . ملخصا ، وهذا ما ذكرته بعينه فى الجواب عن تعقب الحافظ قبل مراجعة كلام العينى ، فله الحمد على الموافقة .

قوله : « عن أبى سعيد إلخ » ، قلت : دلالة قوله : « السبع العادى » على جواز قتله إذا عدا وعلى عدم جوازه إذا لم يبتدىء بالأذى ظاهرة ، وهو المذهب كما مر غير مرة . قال العينى : وقال ابن المنذر : لا خلاف بين العلماء فى جواز قتل المحرم الفأرة إلا النخعى فإنه منع المحرم من قتلها ، وهو قول شاذ ، قال القاضى : وحكى الساجى عن النخعى أنه لا يقتل المحرم الفأرة ، فإن قتلها فداها ، وهذا خلاف النص ، وخلاف جميع أهل العلم ، وروى البيهقى بإسناد صحيح عن حماد بن زيد ، قال لما ذكروا له هذا القول : ما كان

(١) رواه الترمذى (٨٣٨) والنسائى فى (الحج باب " ٨٨ ") ، وابن ماجه (٣٠٨٩) وعبد الرزاق (٨٣٨٦) والمشكاة (٢٧٠٢) والكتز (١١٩٥٦) .

وقال الترمذى : « هذا حديث حسن ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، قالوا : المحرم يقتل السبع العادى ، وهو قول سفيان الثورى ، والشافعى ، وقال الشافعى : كل سبع عدا على الناس أو على دوابهم ، فللمحرم قتله .



بالكوفة أفحش ردا للآثار من إبراهيم النخعي لقلة ما سمع منها ، ولا أحسن اتباعا لها من الشعبي لكثرة ما سمع اهـ .

والعجب من العيني أنه كيف سكت عن مثل هذا الكلام الذى لا ينبغي ، أن يتفوه به فى الأجلة الأعلام ، فإن إبراهيم فقيه ، أى فقيه ؟ لم تر عين الدهر مثله من بنييه ، قال الأعمش : كان إبراهيم خيرا فى الحديث ، وقال الشعبي : ما ترك أحدا أعلم منه ، وقال ابن معين : مراسيل إبراهيم أحب إلى من مراسيل الشعبي اهـ . من « التهذيب » فكيف يجوز لحماذ بن زيد أن ينسبه إلى قلة السماع ، وهل يجرح مجتهد قد أجمع الناس على كونه فقيها مجتهدا أعلم الناس فى زمانه بقول محدث لاحظ له فى الفقه والدراية ، وإن كان له حظ وافر فى الحفظ والإتقان والرواية ؟ قال الذهبى فى « تذكرة الحفاظ » له : إبراهيم النخعي فقيه العراق ، روى عن علقمة ومسروق ، والأسود ، وطائفة ، ودخل على أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها وهو صبي ، وكان من العلماء ذوى الإخلاص ، قال الأعمش : كان إبراهيم صيرفيا فى الحديث ، وكان يتوفى الشهرة ، وقال الشعبي لما بلغه موت إبراهيم : ما خلف بعده مثله . وقال عبد الملك بن أبى سليمان : سمعت سعيد بن جبير يقول : تستفتونى وفيكم إبراهيم النخعي ؟ اهـ .

وأما قوله فى الفأرة فليس فيه رد للآثار ولا مخالفة الإجماع ، أما الأول : فلأن المشهور فى حديث عائشة بلفظ : « خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن فى الحرم » هذا لفظ البخارى وعند مسلم من طريق معمر ، عن الزهرى ، عن عروة ، بلفظ : « ويقتلن فى الحل والحرم » ^(١) (« فتح البارى ») ليس فى شىء من طرق ذكر المحرم ولا الإحرام ، وإنما وقع ذكره فى حديث ابن عمر ، وقد اختلف فيه عليه ، ولذا ساقه البخارى على الاختلاف ، وبعض طرقه يوهم أن عبد الله بن عمر ما سمع هذا الحديث من النبى ﷺ ، ولكن وقع فى بعض ^(٢) طرق نافع عنه : سمعت النبى ﷺ ، أخرجه مسلم من طريق ابن جريج أخبرنى

(١) تقدم .

(٢) قوله : « بعض » غير واضح « بالأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

٢٩٢٦ - عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ سئل عن الضبع ، فقال : « هي من

نافع ، وقال مسلم بعده : لم يقل أحد عن نافع عن ابن عمر : سمعت ، إلا ابن جريج ، وتابعه محمد بن إسحاق (وفيه ما فيه) فالظاهر أن ابن عمر سمعه من أخته حفصة عن النبي ﷺ ، وسمعه أيضا من النبي ﷺ (وليس ذلك بمتيقن) ، والظاهر أن المهمة في رواية زيد بن جبير هي حفصة ، ويحتمل أن تكون عائشة ، والله أعلم . هذا ملخص ما قاله الحافظ في « الفتح » (١) .

وأخرج مسلم (٢) حديث ابن عمر عن شيبان عن أبي عوانه بلفظ : سأل رجل ابن عمر : ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم ؟ فقال : حدثني إحدى نساء النبي ﷺ : أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور ، والفأرة ، والعقرب ، والحدأة ، والغراب ، والحية ، قال : في الصلاة أيضا ، « فتح الباري » (٣) ، وليس فيه أنه ﷺ أمر بقتلهم في الإحرام بل فيه أنه كان يأمر بقتلهم حتى في الصلاة أيضا ، وهذا يوهم كون ابن عمر قد استنبط حكم الإحرام منه نظرا إلى إطلاقه .

وإن سلمنا كونه مرفوعا فنقول : إنما أمر بقتلهم ؛ لكونهن فواسق ، وليس كل الفار كذلك وإنما الفواسق منها الكبار دون الصغار التي لا تتمكن من الأذى ، ونقل ابن شاس عن المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الأذى « فتح الباري » (٤) وعليه يحمل قول إبراهيم ، فبطل ما قاله القاضي : إن هذا خلاف السنة ، وخلاف قول جميع أهل العلم فافهم ، قال الحافظ : قال ابن المنذر : لا نعلمهم اختلفوا في جواز قتل العقرب اهـ . قال الحافظ : الفار أنواع - فذكرها - ثم قال : وحكمها في تحريم الأكل وجواز القتل سواء اهـ .

قوله : « عن جابر إلخ » ، قلت : فيه دلالة على أن المحرم لا يجوز له قتل السباع كلها

(١) الفتح : (ص ٣٠ ج ٤) .

(٢) تقدم .

(٣) الفتح : (ص ٢٩ ج ٤) .

(٤) المصدر السابق : (ص ٣٣ ج ٤) .



الصيد»، وجعل فيها إذا أصابها المحرم كبشا . أخرجه الطحاوى فى «معانى الآثار»^(١) سند صحيح ، وأخرجه بأسانيد متعددة حسنة صحاح ، وأخرجه أصحاب

فإن الضبع من السباع ، وإن اختلف فى حلتة وحرمة ، ومع ذلك جعل فيها النبى ﷺ جزاء ، إذا قتله المحرم وفيه رد على من جعل الكلب العقور شاملا للسباع بأجمعها ، وفى «الجواهر النقى»^(٢) : وأيضا فإن الضبع أشد عقرا من الكلب المعروف ، وأكثر قتلا للناس وأكلا للحومهم وشربا لدمائهم ويعدو عليهم ويحتفهم ، ومع ذلك جعله النبى ﷺ صيدا فدل أنه لم يرد بالكلب ما يعقر من السباع ، لو كان الأمر كما قالوا لشملة اسم الكلب فوجب أن لا يجب شئ بقتله وفى «الإشراق» لابن المنذر : كان العلماء بالشام يعدونها من السباع ، ويكرهون أكلها اهـ .

وذهب أبو حنيفة إلى أن الضبع حرام ، وبه قال سعيد بن المسيب ، والثورى ، ومحتجين بأنه ذو ناب ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذى ناب من السباع ، أخرجه الستة^(٣) ، ومحمد بن الحسن فى «الموطأ» ، والطحاوى وغيرهم ، قال أبو بكر ابن العربى ، وهى تفترس آدمى ولكن خديعة ، وعجبا لمن يحرم الثعلب وهى تفترس الدجاج ، ويبح الضبع وهى تفترس آدمى ، كذا فى حاشية «معانى الآثار» للطحاوى .

قال الجصاص فى «أحكام القرآن»^(٤) له : قد تلقى الفقهاء هذا الخبر (أى حديث عائشة وابن عمر فى خمس يقتلن فى الحل والحرم) بالقبول ، واستعلموه فى إباحة قتل الأشياء الخمسة للمحرم ، وتلقى الأمة الحديث بالقبول يجعله فى حيز المتواتر ، نص عليه

(١) شرح معانى الآثار : (١٨٩/٤) .

(٢) الجواهر النقى : (ص ٣٥٦ ج ١) .

(٣) رواه أبو داود (٣٨٠٢) والنسائى (٢٠٠ / ٧) وابن ماجه (٣٢٣٢) وأحمد فى «المسند» (١ /

٣٣٢ ، ١٩٤ /) والتمهيد (١ / ١٦٠) وابن أبى شيبه (٣٩٨/٥) وشرح معانى الآثار (٤ /

١٩٠) وفتح البارى (٩ / ٦٥٤ ، ٦٥٧) وابن عدى فى «الكامل» (١٧٤٨/٥) والعقلى

(٢٢٤/١) .

(٤) أحكام القرآن : (ص ٣٧ ج ١) .

السنن ^(١) ، وابن حبان ، والحاكم ^(٢) عن جابر بلفظ : سألت رسول الله ﷺ عن الضبع أصيد ؟ ، قال : « نعم ، وفيه كبش إذا صاده المحرم » « دراية » ^(٣) .

الخصاص وفى غير ما موضع من كتابه ، فاندفع ما عسى أن يتوهم أنهم خصصوا عموم الآية بأخبار الأحاد .

قال : وقد اختلف فى الكلب العقور ، فقال أبو هريرة : إنه الأسد ، وروى فى بعض أخبار ابن عمر فى موضع الكلب : الذئب ، ولما ذكر الكلب العقور أفاد بذلك كلبا من شأنه العدو على الناس وعقرهم ، وهذه صفة الذئب ، فأولى الأشياء بالكلب ههنا الذئب وقد دل على أن كل ما عدا على المحرم وابتدأه بالأذى فجاز له قتله من غير فدية ؛ لأن فحوى ذكره الكلب العقور (والسبع العادى فى رواية) يدل عليه ، وكذلك قال أصحابنا فيمن ابتدأه السبع فقتله : فلا شيء عليه ، إن كان هو الذى ابتدأ السبع فعليه الجزاء لعموم قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ ^(٤) .

واسم الصيد واقع على كل ممتنع الأصل متوحش ، ولا يختص بالمأكول منه دون غيره ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ لَيَلْبَسَنَّكُمْ اللَّهُ بِشْيَاءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ﴾ ^(٥) فعلى الحكم بما تناوله أيدينا ورماحنا ، ولم يخص المباح منه دون المحظور الأكل ، ثم خص النبي ﷺ الأشياء المذكورة فى الخبر ، وذكر معها الكلب العقور ، فكان تخصيصه لهذه الأشياء وذكره للكلب العقور دليلا على أن كل ما ابتدأ الإنسان بالأذى من الصيد فمباح للمحرم قتله ؛ لأن الأشياء المذكورة من شأنها أن تبتدىء بالأذى فيجعل حكمها حكم حالها فى الأغلب ، وإن كانت قد لا تبتدىء فى حال ؛ لأن الأحكام إنما متعلق فى الأشياء

(١) رواه أبو داود فى (الأئمة باب " ٣١ ") . والدارمى فى (المناسك باب " ٩٠ ") ورواه ابن ماجه فى (المناسك باب " ٩٠ " والصيد باب " ١٥ ") والنسائى فى (المناسك باب " ٨٩ ") وأحمد فى (المسند) (٢٩٧/٣ ، ٣١٥ ، ٣٢٢ ، ١٩٥/٥) .

(٢) تقدم بنحوه .

(٣) الدراية : (٢٠٩) .

(٤) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٥) سورة المائدة آية : ٩٤ .



بالأعم الأكثر ، ولا حكم للشاذ النادر ، ثم لما ذكر الكلب العقور ، وقيل : هو الأسد ، فإنما أباح قتله إذا قصد بالعقر والأذى ، وإن كان الذئب فذلك من شأنه في الأغلب فما خصه النبي ﷺ من ذلك بالخبر وقامت دلالة فهو مخصوص من عموم الآية وما لم يخص ولم تقم دلالة تخصيصه فهو محمول على عمومها ، ويدل عليه حديث جابر : أن النبي ﷺ قال : « الضبع صيد وفيه كبش إذا قتله المحرم » ^(١) وقد نهى رسول الله ﷺ عن كل ذى ناب من السباع ، وجعل النبي ﷺ فيها كبشا ^(٢) اهـ .

ثم ذكر الجصاص وجه عدم قياسنا غير هؤلاء الخمس - وهو ما لا يؤكل لحمه - عليهن بأن القياس على المخصوص غير جائز عندنا إلا أن تكون علته مذكورة في النص ، أو دلالة قائمة فيما نص ، فلم تكن للخمس علة مذكورة فيها لم يجز القياس عليها في تخصيص عموم الأصل ، وقد بينا وجه دلالة على ما يستدئ الإنسان بالأذى من السباع ، كونه غير مأكول اللحم لم يقم دلالة من فحوى الخبر ، ولا علة مذكورة فيه ، فلم يجز اعتباره ، وأيضا فلا خلاف فيما ابتدأ المحرم بالأذى في سقوط الجزاء ، فجار تخصيصه بالإجماع ، وبقي حكم عموم الآية فيما لم يخصه الخبر ولا الإجماع ، ومن أصحابنا من يأبى القياس في مثله ؛ لأنه حصره بعدد فقال : « خمس يقتلن المحرم » ^(٣) فغير جائز استعمال القياس في إسقاط دلالة اللفظ ، ومنهم من يأبى صحة الاعتلال بكونه غير مأكول ؛ لأن ذلك نفى والنفي لا يكون علة ، وإنما العلل أوصاف ثابتة في الأصل المعلول ، وأما نفى الصفة فليس يجوز أن يكون علة ، اهـ . ملخصا ، قال الحافظ في « الفتح » ^(٤) : واحتج الطحاوي بأن العلماء اتفقوا على تحريم قتل البازي الصقر ، وهما من سباع الطير ، فدل ذلك على اختصاص التحريم بالغراب والحدأة (من الطيور) ، وكذلك يختص التحريم بالكلب وما شاركه في صفته وهو الذئب ، تعقب برد الاتفاق اهـ . قلت : ليس في كلام الطحاوي إباحة

(١ ، ٢) تقدما .

(٣) تقدم .

(٤) فتح الباري : (ص ٣٤ ج ٤) .

باب أن الدلالة على الصيد كاصطياده في إيجاب الجزاء والتحريم

٢٩٢٧ - عن أبي قتادة في حديث طويل : أن رسول الله ﷺ خرج حاجا ، فخرجوا معه ، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة ، فقال : خذوا ساحل البحر ، فلما انصرفوا أحرموا إلا أبا قتادة ، فبينما هم يسرون إذ رأوا حمرا وحشية ، فحمل أبو قتادة على الحمير ، فعفر منها أتاناً فنزلوا ، فأكلوا من لحمها ، وقالوا : أأناكل لحم صيد ونحن محرمون ؟ فحملنا ما بقي من لحم الأتان ، فلما أتوا رسول الله ﷺ ذكروا ذلك له ،

قتل الذئب ؛ لكونه مشاركا الكلب في صفته ، بل لثبوت الخبر بجوار قتله في الإحرام كما تقدم ، وقد وافقه عياض في نسبة القول بأن المراد أعيان ما سمي في الحديث إلى الجمهور ، وجعله قول كافة العلماء ، كما تقدم في كلام العيني فتذكر ، ولعل فيما ذكرناه كفاية لتقوية مذهب الحنفية في هذا الباب ، ولا يضرنا إن لم يتم احتجاج الطحاوي بالاتفاق ، والله تعالى أعلم ، وله الحمد على ما علم وفهم .

باب أن الدلالة على الصيد كاصطياده في إيجاب الجزاء والتحريم

قوله : « عن أبي قتادة إلخ » ، قال الموفق في « المغنى » : لا خلاف بين أهل العلم في تحريم قتل الصيد ، واصطياده على المحرم ، وقد نص الله تعالى عليه في كتابه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ ^(١) وقال تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ^(٢) ، وتحريم عليه الإشارة إلى الصيد ، والدلالة عليه ، ولا تحل له الإعانة على الصيد بشيء ، فإن في حديث أبي قتادة المتفق عليه ، فقلت لهم : ناولوني السوط والرمح ، قالوا : والله لا نعينك عليه ، وفي رواية : فاستعنتهم فأبوا أن يعينوني ، وهذا يدل على أنهم اعتقدوا تحريم الإعانة ، والنبي ﷺ أقرهم عليه ، وسؤال النبي ﷺ : « هل منكم أحد أمره أو أشار إليها » ؟ ^(٣) يدل على تعلق التحريم بذلك لو وجد منهم ، ويضمن الصيد بالدلالة ، فإذا دل المحرم حلالا على الصيد فأتلفه فالجزاء كله على

(١) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٢) سورة المائدة آية : ٩٦ .

(٣) رواه مسلم في : الحج ، ح رقم : ٦٠ .



قال : « أ منكم أحد أمره أن يحمل عليها ، أو أشار إليها ؟ » قالوا : لا ، قال : « فكلوا ما بقي من لحمها » رواه البخارى ^(١) ، وفي رواية له بطريق أبى حازم ^(٢) : وخبأت

المحرم ، روى ذلك عن على ، وابن عباس ، وعطاء ، ومجاهد ، ويكر المزنى ، وإسحاق ، وأصحاب الرأى ، وقال مالك ، والشافعى : لا شيء على الدال ؛ لأنه يضمن بالجناية ، فلا يضمن بالدلالة كالأدمى ، ولنا قول النبى ﷺ لأصحاب أبى قتادة : « هل منكم أحد أمره ؟ إلخ » ؛ ولأنه سبب يتوصل به إلى إتلاف الصيد ، فتعلق به الضمان كما لو نصب أحبولة ؛ ولأنه قول على وابن عباس ، ولا نعرف لهما مخالفا فى الصحابة اهـ .

قلت : وتقرير الاستدلال بحديث أبى قتادة ما ذكره المحقق فى « الفتح » ونصه : ووجه الاستدلال به أنه ﷺ علق الحل على عدم الإشارة ، وهى تحصل بالدلالة بغير اللسان ، فأحرى أن لا يحل إذا دل باللفظ ، فقال : هناك صيد ونحوه قالوا : الثابت بالحديث حرمة اللحم على المحرم إذا دل باللفظ ، فقال : هناك صيد ونحوه ، قالوا : الثابت بالحديث حرمة اللحم على المحرم إذا دل ، قلنا : فيثبت أن الدلالة من محظورات الإحرام بطريق الالتزام لحرمة اللحم ، فيثبت أنه محظور إحرام هو جناية على الصيد اهـ .

قال شمس الأئمة فى « المبسوط » : محرم دل محرما أو حلالا على صيد ، فقتله المدلول ، فعلى الدال الجزاء عندنا استحسانا ، وفى القياس لا جزاء على الدال ، وبه أخذ الشافعى رحمه الله تعالى ، قال : لأن الجزاء واجب بقتل الصيد بالنص ، والدلالة ليست فى معنى القتل ؛ لأن القتل فعل متصل من القاتل بالمقتول ، الدلالة والإشارة غير متصل بالمحل وهو الصيد ، والحكم الثابت بالنص لا يجوز إثباته فيما ليس فى معنى المنصوص ، والدليل عليه جزاء صيد الحرم ، يجب على القاتل الحلال ، ولا يجب على الدال إذا كان حلالا بالاتفاق للمعنى الذى قلنا .

(١) رواه فى : ٢٨ - كتاب جزاء الصيد ، ٥ - باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكى يصطاده الحلال ، رقم (١٨٢٤) .

(٢) رواه البخارى فى (الهبة باب " ٣ " ، والأطعمة باب " ١٩ " .) .



العضد معى ، وفيه : « معكم منه شىء » ؟ فناولته العضد ، فأكلها حتى تعرقها .
وفى رواية لمسلم ^(١) : « هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشىء ؟ » وفى رواية له :
« هل أشرتُم أو أعتُم أو اصطدتم » « فتح البارى » ^(٢) .

وأيضاً فإن حرمة الصيد فى حق المحرم لا تكون أقوى من حرمة مال المسلم ونفسه ، لا
يضمن الدال على مال المسلم ولا على نفسه شيئاً بسبب الدلالة ، فكذلك هنا ، إلا أنا
تركنا القياس باتفاق الصحابة رضى الله عنهم ، فإن رجلاً سأل عمر رضى الله عنه ، فقال :
إنى أشرت إلى طبى وأنا محرم ، فقتله صاحبى ، فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف : ماذا
ترى عليه ؟ فقال : أرى عليه شاة ، فقال عمر رضى الله عنه : وأنا أرى عليه ذلك ، وأن
عليها ابن عباس رضى الله عنهما سثلاً عن محرم دل على بيض نعامة ، فأخذ المدلول عليه
فشواه ، فقال : على الدال جزاؤه ، والقياس يترك بقول الفقهاء من الصحابة رضى الله
عنهم وما نقل عنهم فى هذا الباب كالمقول عن رسول الله ﷺ ، إذ لا يظن أنهم قالوا :
جزافاً والقياس لا يشهد لقولهم حتى يقال : قالوا ذلك قياساً ، فلم يبق إلا السماع .

ثم ثبت باتفاقهم أن الدلالة على الصيد من محظورات الإحرام ، ذلك ثابت بالنص
أيضاً فإن النبى ﷺ قال لأصحاب أبى قتادة رضى الله عنهم : « هل أعتُم ، هل أشرتُم ،
هل دللتُم ؟ » . فجعل الإشارة كالإعانة ، فعرفنا أنه من محظورات الإحرام (فإن الإعانة
محظورة اتفاقاً) وذلك يوجب الجزاء ، وبه فارق صيد الحرم ، فإن الموجب للمحظور هناك
معنى فى المحل ، وهو أمن الصيد بسبب الحرم ، فلا بد أن يكون فعله متصلاً بالمحل ،
وهنا المحظور بسبب معنى فى الفاعل ، وهو كونه محرماً ، فكان فعله محظور الإحرام وإن
لم يتصل بالمحل ، ولهذا كان معنى الجزاء هنا راجحاً ، ومعنى غرامة المحل هناك راجح
على ما نبينه إن شاء الله تعالى ، وقياس المحرم على المودع يدل سارقاً على سرقة الوديعة
أشبه ؛ لأن الإحرام عقد خاص قد تضمن ترك التعريض للصيد بعقده كقبول الوديعة ، فإذا
تعرض له بالدلالة فقد باشر بخلاف ما التزمه ، بخلاف الدلالة على مال المسلم ونفسه ، فإنه
ما التزم ترك التعريض لذلك بعقد خاص اهـ . ملخصاً مع تقديم وتأخير فى العبارة روما

(١) رواه فى : (الحج ، ح رقم : ٦٠٠) .

(٢) الفتح : (ص ٣٥ ج ٤) .

٢٩٢٨ - عن عمر : أن رجلا قال له : إني أشرت إلى ظبي وأنا محرم ، فقتله صاحبي فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف : ما ترى ؟ قال : شاة ، قال : وأنا أرى ذلك . رواه الطحاوي في « اختلاف العلماء » له « الجوهر النقي »^(١) واحتج به ،

للاختصار قال المحقق في « الفتح » : أي بخلاف الحلال ؛ لأنه لم يلتزم عدم التعرض لصيد الحرم ولا للمسلم (لما له) بعقد خاص ، بل عموم حكم الإسلام ، وترك ذلك يوجب استحقاق العذاب في الآخرة ، ويعزر في الدنيا من غير تضمين اهـ . ملخصا .

قوله : « عن عمر إلخ » ، لم أقف على سنده ، وإنما ذكرته اعتضادا ، وفي « الجوهر النقي » : قال صاحب « التمهيد » : في حديث أبي قتادة دليل على أن المحرم إذا أعان على الصيد ما قل أو كثر فقد فعل ما لا يجوز له ، وهذا إجماع من العلماء ، واختلفوا في المحرم يدل الحرم أو الحلال على الصيد ، فكرهه مالك والشافعي ولا جزاء عليه .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : عليه الجزاء^(٢) ، وبه قال أحمد وإسحاق ، وهو قول علي ، وابن عباس ، وقال الطحاوي : ولم يرو عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ، فصار إجماعا ، وفي « الإشراف »^(٣) لابن المنذر : هو قول سعيد بن جبير ، والشعبي ، والحارث العكلي ، ويكر بن عبد الله المزني اهـ . قلت : وفي كل ذلك دليل واضح على شدة اتباع الحنفية للآثار ، وتركهم القياس لأجلها ، فرحم الله طائفة أغمضت عن كل ذلك ورمت الحنفية باتباع الرأي والقياس بمعرض النصوص ، وهم كما ترى بمعزل عن ذلك ، وأشد الناس اتباعا للآثار .

قال الحافظ في « الفتح » في شرح حديث قتادة : واختلفوا في وجوب الجزاء على المحرم إذا دل على الصيد بإشارة أو غيرها ، أو أعان عليه ، فقال الكوفيون ، وأحمد ، وإسحاق : يضمن المحرم ذلك ، وقال مالك ، والشافعي : لا ضمان عليه ، كما لو دل الحلال حلالا على قتل الصيد الحرم قالوا : ولا حجة في حديث الباب ؛ لأن السؤال عن

(١) الجوهر النقي : (ص ٣٥٣ ج ١) .

(٢) أي لأجل جنائته على الإحرام ، وهي توجب الجزاء اتفاقا .

(٣) الإشراف : (٣٥٣ / ١) .



واحتجاج مثله بحديث حجة كما ذكرنا في المقدمة .

الإعانة والإشارة إنما وقع ليبين لهم هل يحل لهم أكله أولا ؟ ولم يتعرض لذكر الجزاء ، واحتج الموفق بأنه قول علي وابن عباس ، ولا نعلم لهما مخالفا من الصحابة ، وأجيب بأنه اختلف فيه علي ابن عباس ، وفي ثبوته عن علي نظر .

(قلت : لا يجدى ذلك شيئا ما لم يبين الاختلاف والنظر ، وإلا فقد جزم الموفق ، وصاحب « التمهيد » ابن عبد البر ، والطحاوي ، بنسبة هذا القول إليهما ، وادعى الطحاوي أنه لم يرو عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ، فصار إجماعا ، وجزم أمثال هؤلاء حجة كافية لتصحيح ما جزموا به) . قال : ولأن القاتل انفرد باختياره مع انفصال الدال عنه (قلت : فيلزمك القول بأن ما صاده الحلال بدلالة المحرم وإشارته يحل أكله للمحرم لهذه العلة ، إن قلت بحرمة عليه فما وجه الفرق بين الحرمة والجزاء ؟ حيث وجبت مع انفصال الدال عنه ولم يجب) قال : فصار كمن دل محرما أو صائما على امرأة فوطأها ، فإنه يأثم بالدلالة ، لا يزمه كفارة ، ولا يفطر بذلك اهـ .

قلت : قد تبين جوابه بما ذكره شمس الأئمة في « مبسوطه » ، وحاصله أن دلالة المحرم على الصيد جنائية على إحرامه ، وهي توجب الجزاء ، بخلاف دلالة المحرم أو الحلال أحدا على امرأة أو مال مسلم ، فإنها جنائية على الإسلام ، وهي توجب استحقاق العذاب في الآخرة ، والتعزير في الدنيا دون الجزاء بالهدى ، أو الصيام أو الطعام فافهم فإن الحنفية أئمة المعاني حقا .

قال الحافظ في « الفتح » ^(١) : اتفقوا كما تقدم على تحريم الإشارة إلى الصيد ليصطاده على سائر وجوه الدلالات على المحرم ، لكن قيده أبو حنيفة بما إذا لم يكن الاصطياد بدونها اهـ . قلت : لم يقيد التحريم بذلك فلا يجوز للمحرم الإشارة والدلالة على الصيد بحال ، وإنما قيد وجوب الجزاء به ، صرح به في « المبسوط » ^(٢) .

(١) فتح الباري : (ص ٣٤ ج ٤) .

(٢) المبسوط : (ص ٨٠ ج ٤) .

باب يجوز للمحرم أكل ما صاده الحلال

إذا لم يدلله عليه ولم يشر إليه ولم يعنه بشيء

٢٩٢٩ - عن أبي قتادة في حديث طويل : أنه اصطاد حمارا وحشيا وهو غير محرم وأصحابه محرمون ، فوقعوا فيه يأكلونه ، ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم ، فرحنا وخبات العضد معي ، فأدركنا رسول الله ﷺ ، فسألناه عن ذلك ، فقال :

باب يجوز للمحرم أكل ما صاده الحلال

إذا لم يدلله عليه ولم يشر إليه ولم يعنه بشيء

قوله : « عن أبي قتادة إلخ » ، قال في « الهداية » : ولا بأس بأن يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه ، إذا لم يدل عليه ولا أمره بصيد ، أما إذا اصطاده الحلال المحرم صيدا بأمره اختلف فيه عندنا ، فذكر الطحاوي تحريمه على المحرم ، قال الجرجاني : لا يحرم (لأن مجرد الأمر ليس من التأثير في شيء فكأنه لم يفعل في الصيد شيئا) قال القدوري : هذا غلط ، واستمد على روايه الطحاوي اهـ . « فتح القدير »^(١) قلت : ولعل رواية الجرجاني هي التي اغتربها الحافظ في « الفتح » حيث قال : لكن قيده أبو حنيفة بما إذا لم يمكن الاصطياد بدونها اهـ . إنما بذلك إيجاب الجزاء على الدال ، وأما حرمة الدلالة بأنواعها وحرمة ما صاده المدلول على قيد المحرم فليس بمقيد بذلك عندنا فافهم ، قال في « الهداية »^(٢) : خلافا للمالك فيما إذا اصطاده لأجل المحرم ، (يعني بغير أمره) له قوله ﷺ : « لا بأس بأكل المحرم لحم صيد ما لم يصيده أو يصاد له » اهـ . قلت : ويقول مالك قال الشافعي وأحمد ، صرح به ابن قدامة في « المغني »^(٣) .

(١) فتح القدير : (ص ٢٥ ج ٣) .

(٢) الهداية : (ص ٢٥ ج ٣ مع الفتح) .

(٣) المغني : (ص ٢٨٩ ج ٣) .

«هل معكم منه شيء ؟» فقلت : نعم ، فناولته العضد ، فأكلها وهو محرم .
متفق عليه ^(١) مختصر ومسلم ^(٢) : « هل أشار إليه إنسان أو أمره بشيء ؟ » قالوا : لا ،

واحتجوا لذلك بما رواه الخمسة ^(٣) إلا ابن ماجة عن جابر : أن النبي ﷺ قال : « صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم » . وقال الشافعى : هذا أحسن شيء روى فى هذا الباب وأقيس ، والحديث أخرجه ابن خزيمة ، وابن حبان ^(٤) ، والحاكم ^(٥) ، والدارقطنى ^(٦) ، والبيهقى ^(٧) ، كذا فى « النيل » . وأجاب أصحابنا عنه أولا : على وجه المعارضة بحديث أبى قتادة ، فإنهم لما سألوه ﷺ لم يجب بحله لهم حتى سألهم عن موانع الحل أكانت موجودة أم لا ؟ فقال ﷺ : « أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها ، أو أشار إليها أو أعانه عليها ؟ » قالوا : لا ، قال : « فكلوا إذا » ، فلو كان من الموانع أن يصاد لهم لنظمه فى سلك ما يسأل عنه منها فى التفحص عن الموانع ، ليجب بالحكم عند خلوه عنها ، وهذا المعنى كالصریح فى نفي كون الاصطياد للمحرم مانعا ، فيعارض حديث جابر ، ويقدم عليه لقوة ثبوته ؛ إذ هو فى « الصحيحين » وغيرهما من الكتب الستة بخلاف ذلك قاله المحقق فى « الفتح » ^(٨) .

قلت : بل الظاهر من حديث أبى قتادة أنه كان قد اصطاد ذلك الحمار الوحشى لأصحابه

(١) رواه البخارى (٣٥/٤) ومسلم فى (الحج ، ح رقم : ٦٣) ورواه النسائى (٢٠٧/٧) والدارقطنى (٢٦٦/٤) والبيهقى (٢٥١/٩) .

(٢) المصدر السابق لمسلم ، ح رقم : (٦٤) .

(٣) رواه أبو داود فى : ١١ - كتاب المناسك ، ٤٠ - باب لحم الصيد للمحرم ، رقم : (١٨٥١) .

ورواه الترمذى فى : ٧ - كتاب الحج ، ٢٥ - باب ما جاء فى أكل الصيد للمحرم ، رقم : (٨٤٦) .

ورواه النسائى فى : ٢٤ - كتاب المناسك ، ٨١ - باب إذا أشار المحرم إلى الصيد فقتله الحلال (٥/٥)

(١٨٧) ، ورواه أحمد : (٣٦٢/٣) .

(٤) رواه ابن حبان : (٩٨٠) .

(٥) رواه الحاكم : (٤٧٦/١) .

(٦) رواه الدارقطنى : (٢٩٠/٢) .

(٧) السنن الكبرى : (١٩٠/٥) .

(٨) فتح البارى : (ص ٢٦ ج ٣) .



قال : « فكلوه » وللبخارى^(١) « هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها، أو أشار إليها ؟ »

المحرمين لا لنفسه وحده ؛ لما فى بعض طرقه عند الشيخين^(٢) : فأبصروا حمارا وحشيا وأنا مشغول أخصف نعلى ، فلم يؤذنى ، وأحبوا لو أنى أبصرته . « نيل الأوطار » ، وقال الحافظ فى « الفتح »^(٣) : وفى رواية على بن المبارك : فبصر أصحابى بحمار وحشى ، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض . زاد فى رواية أبى حازم : وأحبوا لو أنى أبصرته . هكذا فى جميع الطرق والروايات اهـ . وفى ذلك ما يشعر بأن أبا قتادة إنما حمل على الحمار بعدما تفرس من أصحابه أنهم يحبون اصطياده لهم ، مع ذلك أباح لهم رسول الله ﷺ الأكل منه ، ولم يسأل أبا قتادة أنه صاده لنفسه أو لأصحابه المحرمين ؟ فدل على أن التحريم إنما يتعلق بالإشارة ، والأمر ، والدلالة ، دون الاصطياد لأجل المحرم ، قال الطحاوى : فقد علمنا أن أبا قتادة لم يصد فى وقت ما صاده إرادة أن يكون له خاصة وإنما أراد أن يكون له ولأصحابه الذين كانوا معه ، فقد أباح رسول الله ﷺ ذلك له ولهم ولم يحرمه عليهم لإرادته أن يكون لهم ، وفى حديث عثمان بن عبد الله بن موهب : أن رسول الله ﷺ سألهم فقال : « أشرتُم أو صدتُم أو قتلتم ؟ » قالوا : لا ، قال : « فكلوا »^(٤) فدل ذلك أنه يحرم عليهم إذا فعلوا شيئا من هذا ، لا يحرم عليهم بما سوى ذلك اهـ .

وحديث جابر الذى احتجوا به لا يقاوم حديث أبى قتادة هذا ، فإنه فى نفسه معلول ، أما أولا : فلأن عمرو بن أبى عمرو قد اضطرب فيه ، فرواه مرة عن المطلب بن عبد الله عن جابر ، ورواه عبد العزيز بن محمد الدراوردى عن عمرو عن رجل من بنى سلمة عن جابر ، والدراوردى احتج به الشيخان وبقيّة الجماعة ، قال ابن معين : ثقة حجة ، ووثقه القطان وأبو حاتم وغيرهما ، وقد جعل السند مجهولا ، وأما ثانيا : فلأن عمرو بن أبى عمرو مع

(١) رواه فى : ٢٨ - كتاب جزاء الصيد ، ٥ - باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكى يصطاده الحلال ، رقم : (١٨٢٤) .

(٢) رواه البخارى فى (الهبة باب " ٣ " ، الأطعمة باب " ١٩ ") .

(٣) فتح البارى : (ص ١٤ ج ٤) .

(٤) تقدم .



قالوا : لا ، قال : « فكلوا ما بقى من لحمها » « نيل الأوطار » (١) .

اضطراب به فى هذا الحديث متكلم فيه ، قال ابن معين وأبو داود : ليس بالقوى . زاد يحيى : كان مالك يستضعفه ، وقال السعدى : مضطرب الحديث ، وأما ثالثا : فإن المطلب متكلم فيه أيضا ، قال ابن سعد : ليس يحتج بحديثه ؛ لأنه يرسل عن النبى ﷺ كثيرا ، وعامة أصحابه يدلسون ، أما رابعا : فإن الحديث مرسل .

قال الترمذى : المطلب لا يعرف له سماع من جابر ، فظهر بهذا أن الحديث فيه أربع علل ، وقد أخرجه الطحاوى من وجه آخر عن المطلب عن أبى موسى ، (وهذه علة خامسة) وقال ابن حزم فى « المحلى » : هو خبر ساقط ، كذا فى « الجواهر النقى » (٢) وقال الحافظ فى « التلخيص » : عمرو بن أبى عمرو (مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب) مختلف فيه وإن كان من رجال « الصحيحين » ، ومولاه قال الترمذى : لا يعرف له سماع عن جابر ، وقال فى موضع آخر : قال محمد : لا أعرف له سماعة من أحد من الصحابة إلا قوله : حدثنى من شهد خطبة رسول الله ﷺ ، وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول : لا نعرف له سماعة من أحد من الصحابة ، وقد رواه الشافعى : عن الدراوردي ، عن عمر ، عن رجل من الأنصار ، عن جابر ، قال الشافعى : إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى أحفظ من الدراوردي ، معه سليمان بن بلال ، يعنى أنهما قالا فيه : عن المطلب قلت : وراه الطبرانى فى « الكبير » من رواية يوسف بن خالد السنى ، عن عمرو ، عن المطلب عن أبى موسى ، ويوسف متروك ، ووافقه إبراهيم بن سويد عن عمرو عند الطحاوى ، وقد خالفه إبراهيم بن أبى يحيى وسليمان بن بلال اهـ . ملخصا .

قلت : يوسف بن خالد ليس بأنزل من إبراهيم بن أبى يحيى ، فكلاهما متروكان عند المحدثين ، وإبراهيم بن سويد من رجال « الصحيح » ، وثقة ابن معين وأبو زرعة

(١) النيل : (٥ / ٢١ - ٢٢ ، ح رقم : ٦٠) .

(٢) الجواهر النقى : (ص ٢٥٣ ج ١) .

وغيرهما . « تهذيب »^(١) فموافقته ليوسف كموافقة سليمان بن بلال لإبراهيم بن أبي يحيى فقوى الاضطراب ، وأما موافقة الدراوردي لابن أبي يحيى في جعله الحديث من مسند جابر فلا يجديه شيئا ، فإنه قد خالفه في المطلب كما مر ، وبالجمل : فالحديث مضطرب الإسناد جدا كما قاله صاحب « الجوهر النقي » ، والعجب من الشافعي رحمه الله أنه كيف جعله أحسن شيء في الباب والحال هذه ؟ وأما قوله : « وأقيس » : أى أنه أقيس شيء في الباب ، فقال الطحاوي : ومن جهة النظر : حديث أبي قتادة أولى من حديث المطلب ؛ لأن الشيء لا يحرم على الإنسان بنية غيره ؛ ولأنهم لا يختلفون أن لحم الصيد إذا ذكى في الحل ثم أدخل الحرم جاز أكله ، فكذلك إذا أحرم (أى كذلك الإحرام أيضا يحرم على المحرم الصيد الحى ، ولا يحرم عليه لحمه إذا تولى الحلال صيده وذبحه قياسا على ما ذكرنا من حكم المحرم) ، ذكره صاحب « الجوهر النقي »^(٢) .

وأجاب علماؤنا عنه ثانيا : بالتأويل في معناه لدفع المعارضة ، قال صاحب « الهداية » : واللام فيما روى تملك ، فيحمل على أنه يهدى إليه الصيد (حيا) دون اللحم ، أو معناه أن يصاد بأمره اهـ . قال المحقق في « الفتح » : وبعد ثبوت ما ذهبنا إليه بما ذكرنا يقوم دليل على ما ذكره المصنف في التأويل اهـ . وقال في « الكفاية » : واعلم أن هذا الحديث روى بالرفع : « أو يصاد » ، حيث لا تمسك له (أى للشافعي ومن وافقه) بهذه الرواية ؛ لأنه صار معطوفا على المغيا لا على الغاية ، ورواية كتب الحديث مثل سنن أبي داود الترمذى والنسائى هكذا ، إنما يصح له التمسك به على ما روى : « أو يصد له » ؛ ليصير معطوفا على الغاية ، وهى ضعيفة اهـ . قلت : والحديث أخرجه الطحاوي بالألف ، وكذا الحافظ فى « التلخيص الحبير » ، وعزاه إلى أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم وابن حبان ، ولكن للخصم أن يقول : هو عطف على المجزوم على المعنى ، وليس بمرفوع ، بل منصوب ، هذا هو الظاهر ، وعطفه على المغيا ليس بظاهر ، ولا يقبله الذوق السليم ههنا ، والله تعالى أعلم .

(١) التهذيب : (١ / ١١٠) .

(٢) الجوهر مصدر سابق .



واحتجوا أيضا بحديث ابن عباس عند مسلم ^(١) قال : أهدى الصعب بن جثامة الليثي لرسول الله ﷺ لحم حمار وحشى وهو بالأبواء أو بؤدن ، فردّه عليه ، فلما رأى ما فى وجهه قال : « إنا لم نردّه إلا أنا حرم » . وفى رواية : رجل حماراً وحشياً يقطر دما ، قالوا : إنما رده عليه ؛ لكونه صيد لأجله . كذا فى « فتح البارى » ملخصا .

قلت : لا دلالة فى الحديث على أن علة الرد كانت هذه ، والذى فيه : أنه ﷺ إنما رده ؛ لكونه محرما ، فهو دليل من حرم الأكل من لحم الصيد على المحرم مطلقا ، وهو قول على ، وابن عمرو ، والليث ، والثورى ، وإسحاق ، قاله الحافظ فى « الفتح » ^(٢) أيضا على أن البخارى رحمه الله قد أشار فى ترجمة بابه لهذا الحديث إلى أن الروايات التى تدل على أنه أهدى للنبي ﷺ حمارا مذبوحا موهمة ، فبوب له : « إذا أهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل » ، ثم أخرج الحديث بطريق مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن عبد الله بن عباس ، عن الصعب بن جثامة الليثي أنه أهدى لرسول الله ﷺ حمارا وحشيا الحديث .

(١) رواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ٨ - باب تحريم الصيد للمحرم ، رقم : (٥٠) .
ورواه مالك (٣٥٣) وأحمد فى « المسند » (٧١ / ٤) والشافعى (٨٤) والتمهيد (٥٤ / ٩) وفتح البارى (٣١ / ٤) .

قوله : « بالأبواء أو بؤدن » هما مكانان بين مكة والمدينة ، وقوله : « إنا لم نردّه عليك إلا أنا حرم » حرم أى محرمون ، قال القاضى عياض رحمه الله تعالى : رواية المحدثين فى هذا الحديث لم نروه بفتح الدال ، قال : وأنكره محققو شيوخنا من أهل العربية ، وقالوا : هذا غلط من الرواة وصوابه ضم الدال ، قال : ووجدته بخط بعض الأسياف بضم الدال ، وهو الصواب عندهم على مذهب سيبويه فى مثل هذا من المضاعف إذا دخلت عليه الهاء ، أن يضم ما قبلها فى الأمر ونحوه من المجزوم مراعاة للواو التى توجبها ضمة الهاء بعدها ، لخفة الهاء فكان ما قبلها ولى الواو ، ولا يكون ما قبل الواو إلا مضموما ، هذا فى المذكر ، وأما المؤنث مثل ردها وجبها فمفتوح الدال ، وتطائرها مراعاة للألف .

(٢) فتح البارى : (٣٩ / ٣) .



قال الحافظ في « الفتح » ^(١) : لم تختلف الرواة عن مالك في ذلك ، وتابعه عامة الرواة عن الزهري ، وخالفهم ابن عيينة عن الزهري ، فقال : لحم حمار وحشى ، أخرجه مسلم ، لكن بين الحميدى - صاحب سفيان - أنه كان يقول في هذا الحديث : حمار وحشى ثم صار يقول : لحم حمار وحشى ، فدل على اضطراب به فيه ، وقال الشافعى في « الأم » : حديث مالك : أن الصعب أهدى حمارا ، أثبت من حديث من روى أنه أهدى لحم حمار ، وقال الترمذى : روى بعض أصحاب الزهري في حديث الصعب ، لحم حمار وحشى ، وهو غير محفوظ اهـ . ملخصا ، قال الحافظ : واتفقت الروايات كلها على أنه ﷺ رده عليه إلا ما رواه ابن وهب البيهقى من طريقه بإسناد حسن من طريق عمرو بن أمية : أن الصعب أهدى النبي ﷺ عجز حمار وحشى وهو بالجحفة ، فأكل منه وأكل القوم اهـ . قال البيهقى : إسناد صحيح ، فكأنه رد الحى وقبل اللحم اهـ . من « الجواهر النقى » ^(٢) .

قال المحقق في « الفتح » بعد ما أطل الكلام في هذا الحديث وفي الجمع بين طرقه المختلفة ما نصه : وعلى كل حال ففي هذا الحديث اضطراب ليس مثله في حديث أبى قتادة ، فكان هو أولى ، فإن قيل : إن حديث أبى قتادة كانت سنة ست عام الحديبية ، وحديث الصعب فى حجة الوداع ، فيكون ناسخا لما قبله ، قلنا : (من شرط الناسخ كونه معارضا للمنسوخ ، وقد عرفت أنه لا يصلح معارضا لحديث أبى قتادة ؛ لما فيه من الاضطراب) ، أما إن حديث الصعب كان فى حجة الوداع فلم يثبت عندنا ، وإنما ذكره الطبرى وبعضهم ، ولم نعلم لهم فيه ثبوتا صحيحا ، وأما حديث أبى قتادة فوقع عند عبد الرزاق عنه : انطلقنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية ، فأحرم أصحابه ولم أحرم ، ففي « الصحيحين » عنه خلاف ذلك وهو ما روى عنه : أن النبي ﷺ خرج حاجا فخرجوا معه (ذكرناه فى المتن) ، ومعلوم أنه ﷺ لم يحج بعد الهجرة إلا حجة الوداع ، فكان بالتقديم أولى اهـ .

(١) فتح البارى : (٣ / ٣٩) .

(٢) الجواهر النقى : (ص ٣٥٤ ج ١) .



وقال الجصاص^(١) في « أحكام القرآن » له : وقد اختلف في حديث الصعب بن جثامة : أنه أهدى إلى النبي ﷺ لحم حمار وحشى وهو محرم ، فرده عليه ، فرأى في وجهه الكراهة فقال : « ليس بنا رد عليك ولكننا حرم » ، وخالفه مالك فرواه عن الزهري : أنه أهدى إلى النبي ﷺ حمارا وحشيا ، قال ابن إدريس : فقال لمالك : إن سفيان (هو ابن عيينة) يقول : رجل حمارا وحشيا ، فقال : ذاك غلام ، ذاك غلام ، ورواه ابن جريج عن الزهري بإسناد كرواية مالك ، وقال فيه : أنه أهدى له حمارا وحشيا ، وروى الأعمش عن حبيب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : أن الصعب بن جثامة أهدى إلى النبي ﷺ حمارا وحشيا وهو محرم ، فرده ، فهذا يدل على وهاء حديث سفيان وأن الصحيح ما رواه مالك ؛ لاتفاق هؤلاء الرواة عليه اهـ .

وقال أيضا قبل ذلك بشيء ، قال الله : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾^(٢) فروى عن علي وابن عباس أنهما كرها أكل صيد اصطاده حلال ، إلا أنه إسناد حديث علي ليس بالقوى يرويه على بن زيد ، وبعضهم يرفعه إلى النبي ﷺ وبعضهم يوقفه روى عن عثمان ، (وعمر) ، وطلحة بن عبيد الله ، وأبى قتادة ، وجابر ، وغيرهم إباحته ، ثم ذكر بعض الآثار غير الذى ذكرناه فى المتن وقال : وقد روى فى إباحته أخبار آخر غير ذلك ، كرهت الإطالة بذكرها ؛ لاتفاق فقهاء الأمصار عليه ، قال : ومن أباحه ذهب إلى قوله : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ ﴾^(٣) إذا كان يتناول الاصطياد وتحريم المصيد نفسه ، فإن هذا الحيوان إنما يسمى صيدا ما دام حيا ، وأما اللحم فغير مسمى بهذا الاسم بعد الذبح ، فإن سمى بذلك فإنما يسمى به مجازا على أنه كان صيدا ، فأما اسم الصيد ، فليس يجوز أن يقع على اللحم حقيقة ، ويدل على أن لفظ الآية لم يتنظم اللحم أنه غير محظورا

(١) تقدم .

(٢) سورة المائدة آية : ٩٦ .

(٣) الآية السابقة .

٢٩٣٠ - عن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التيمي - هو ابن أخي طلحة - قال : كنا مع طلحة ونحن حرم ، فأهدى لنا طيراً وطلحة راقد ، فمنا من أكل ، ومنا من تورع فلم يأكل ، فلما استيقظ طلحة وفق من أكله ، قال : أكلناه مع رسول الله ﷺ . رواه أحمد^(١) ومسلم^(٢) ، والنسائي^(٣) ، « نيل »^(٤) .

عليه ، أى على المحرم التصرف فى اللحم بالإتلاف والشرى والبيع وسائر وجوه التصرف سوى الأكل عند القائلين بتحريم أكله ، ولو كان عموم الآية قد اشتمل عليه لما جاز له التصرف فيه بغير الأكل كهو إذا كان حيا ، ولكان على متلفه إذا كان محرماً ضمناً ، كما يلزم ضمان إتلاف الصيد الحى ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرماً ﴾^(٥) يتناول تحريم سائر أفعالنا فى الصيد فى حال الإحرام ، فإن قيل : بيض الصيد محرم على المحرم ، وإن لم يكن ممتنعاً ولا مسمى صيدا ، فكذلك لحمه ، قلنا : إنا لم نحرم الفرخ والبيض بعموم الآية ، وإنما حرمانهما بالاتفاق اهـ . ملخصاً . قلت : وسيأتى ذكر الاتفاق فى المسألة ، فانتظر .

قوله : « عن عبد الرحمن بن عثمان إلخ » ، وجه الاستدلال منه ومما يأتى بعده من حديث البهزى أن ترك الاستفصال فى وقائع الأحوال ينزل منزلة العموم فى المقال ، قاله المحقق فى « الفتح »^(٦) فإن طلحة لم يسأل من أهدى لأصحابه الطير : أنه صاده لهم أو لنفسه ؟ وكذلك النبى ﷺ لم يسأل البهزى عن ذلك ، فدل على أن ما صاده الحلال هل يحل أكله للمحرم ؟ سواء صاده لنفسه أو له وللمحرم ، ما لم يشر إليه ولم يأمر به ، والله تعالى أعلم .

(١-٣) رواه أحمد (١ / ١٦١ ، ١٦٢) ومسلم فى (الحج ، ح رقم : " ٦٥ ") والنسائي فى (المناسك باب " ٧٨ ") والدارمى فى (المناسك باب " ٢٢ ") وأحمد فى « المسند » (١ / ١٦١ ، ١٦٢)
(٤) النيل : (٥ / ٢٠ ، ح رقم : " ٤ ") ، باب منع المحرم من أكل لحم الصيد إلا إذا لم يصد لاجله ولا أعان عليه .

(٥) سورة المائدة آية : ٩٦ .

(٦) فتح البارى : (ص ٢٨ ج ٣) .



٢٩٣١ - عن عمير بن سلمة الضمري ، عن رجل من بهز : أنه خرج مع رسول الله يريد مكة ، حتى إذا كانوا في بعض وادى الروحاء وجد الناس حماراً وحشياً عقيرا ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ ، فقال : « أقروه حتى يأتى صاحبه » ، فأتى البهزى وكان صاحبه ، فقال : يا رسول الله ! شأنكم هذا الحمار ، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر ، فقسمه في الرفاق وهم محرمون . رواه أحمد ^(١) والنسائي ^(٢) ، ومالك في «الموطأ» ^(٣) وصححه ابن خزيمة وغيره ، كما قال في «الفتح» ، « نيل الأوطار » ^(٤) .

٢٩٣٢ - مالك عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة يحدث عبد الله بن عمر : أنه مر به قوم محرمون بالربذة ، فاستفتوه في لحم صيد ، وجدوا ناسا أحلة يأكلونه فافتاهم بأكله ، قال : ثم قدمت المدينة على عمر بن الخطاب ، فسألته عن ذلك فقال : بم أفتيهم ؟ قال : فقلت : أفتيهم بأكله ، قال : فقال عمر : لو أفتيهم بغير ذلك لأوجعتك . رواه مالك في «الموطأ» ^(٥) والطحاوي وزاد : إنما نهيت أن تصطاده .

قوله : « مالك عن ابن شهاب إلخ » ، قلت : وأخرج مالك في «الموطأ» ^(٦) عن زيد ابن أسلم ، عن عطاء بن يسار : أن كعب الأحبار أقبل من الشام في ركب محرمين ، حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد ، فافتاهم كعب بأكله ، قال : فلما قدموا المدينة على عمر بن الخطاب ذكروا ذلك له ، قال : من أفتاكم بهذا ؟ قالوا : كعب ، قال : فإني قد أمرته عليكم حتى ترجعوا . الحديث ، سنده صحيح ، وأخرج الطحاوي ^(٧) : حدثنا أبو بكرة ، ثنا مؤمل ، ثنا سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن

(١-٣) رواه النسائي في (الحج باب "٧٨") وابن ماجه في (المناسك باب "٩٣") ومالك في «الموطأ» كتاب الحج ، ح "٧٩" (وأحمد في «المسند» ٤١٨ / ٣ ، ٤٥٢) .

(٤) النيل : (٢١ / ٥) ، ح رقم : ٥) .

(٥) المصدر السابق للمالك ، ح رقم : ٨١ .

(٦) المصدر السابق للمالك ، ح رقم : ٨٢ .

(٧) شرح معاني الآثار : (١٧٤ / ٢) .



٢٩٣٣ - عن عبد الله بن شماس، يقول : أتيت عائشة فسألتها عن لحم الصيد ، يصيده الحلال ثم يهديه للمحرم ، فقالت : اختلف فيه أصحاب رسول الله ﷺ ، فمنهم من حرمه ، ومنهم من أحله ، وما أرى بشيء منه بأسا . رواه الطحاوى ^(١) ، وفيه عبد الله بن عمران شيخ شعبة ، روى عنه وأثنى عليه ، قال أبو حاتم : شيخ ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وعبد الله بن شماس أظنه عبد الرحمن بن شماس ، كذا في «تعجيل المنفعة» ^(٢) أخطأ شعبة في اسمه ، وربما أخطأ في الأسماء ولا يخطئ في المتون كما مر غير مرة ، وعبد الرحمن بن شماس من رجال مسلم والأربعة ، ثقة ، قال أبو حاتم : روايته عن عائشة مرسله ، وقال اللالكائي : سمع منا . « تهذيب التهذيب » ^(٣) ،

الأسود : أن كعبا سأل عمر عن الصيد يذبحه الحلال فيأكله المحرم ؟ فقال عمر : لو تركته لرأيتك لاتفقه شيئا اهـ . وهذا إسناد حسن ، وفي كل ذلك دليل على إباحة ما صاده الحلال للمحرم ، خلاف ما روى عن علي وابن عباس رضي الله عنهما من كراهته له مطلقا ، وفيه دليل على إباحته له سواء اصطاده الحلال لنفسه أو لأجل المحرم ؛ لأن عمر لم يستفصل . قال الطحاوى : فلم يكن عمر رضي الله عنه ليعاقب رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ في فتياء هذا بخلاف ما يرى . (كما قال لأبي هريرة : لو أفتيته بغير ذلك لعلوتك باندرة ، أخرجه الطحاوى بسند صحيح) ، والذي عنده في ذلك مما يخالف ما أفتى به رأيا ، ولكن ذلك عندنا ، - والله أعلم - لأنه كان أخذ علم ذلك من غير جهة الرأي اهـ . وقول عمر رضي الله عنه : إنما نهيت أن تصطاده ، كالريح فيما قلنا ، أى ولم تنه عما اصطاده غيرك بأى نية كان اصطاده .

قوله : « عن عبد الله بن شماس إلخ » ، دلالة قول عائشة رضي الله عنها : وما أرى بشيء منه بأسا ، بعمومه على إباحة ما اصطاده الحلال للمحرم بأى نية كان اصطاده - ظاهرة

(١) شرح معاني الآثار : (١٦٩ / ٢) .

(٢) تعجيل المنفعة : (١٧٢) .

(٣) التهذيب : (١٧٦ / ٦ / ٣٩٦) وهو ، عبد الرحمن بن شماس بن ذئب بن أحمور المهدي أبو عمرو المصري . روى له مسلم والأربعة ، قال العجلي : مصرى ، تابعى ثقة وذكره ابن حبان في الثقات .



وسياق هذا الإسناد يؤيد اللالكائي كما ترى وهو عندى إسناد حسن .

٢٩٣٤ - أخبرنا أبو حنيفة ، قال : حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن جده الزبير ابن العوام ، قال : كنا نحمل لحم الصيد صفيفاً ، وتزود ونأكله ونحن محرمون مع رسول الله ﷺ . أخرجه محمد فى « الآثار » ^(١) وسنده صحيح ، وابن خسرو فى « مسنده » لأبى حنيفة ، ذكره الشيخ فى « الإمام » . « زيلعى » ^(٢) وروى هذا الحديث حماد بن أبى سليمان شيخ الإمام عن أبى حنيفة رحمه الله لجلالة قدره . « جامع المسانيد » ^(٣) وأخرجه مالك فى « الموطأ » ^(٤) عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، مختصراً : أن الزبير بن العوام كان يتزود صفيفاً للظباء فى الإحرام . قال مالك : والصفيف : القدير .

٢٩٣٥ - أخبرنا أبو حنيفة ، عن محمد بن المنكدر ، عن عثمان بن محمد ، عن طلحة بن عبيد الله ، قال : تذاكرنا لحم الصيد يصيده الحلال فيأكله المحرم والنبي ﷺ

قوله : « أخبرنا أبو حنيفة حدثنا هشام إلخ » ، دل على إباحة لحم الصيد للمحرم إذا كان اصطاده قبل الإحرام ، وكذلك ما صاده الحلال وأهله للمحرم ، ومن ادعى الفرق فعليه البيان .

قوله : « أخبرنا أبو حنيفة عن محمد بن المنكدر إلخ » ، دلالة قوله : « فأمرنا بأكله » على إباحة لحم الصيد للمحرم يصيده الحلال بأى نية كان اصطاده - ظاهرة ، وفى الحديث من الفقه ما قاله محمد : وأراهم فى هذا الحديث قد تنازعوا فى الفقه ، فارتفعت أصواتهم فاستيقظ النبي ﷺ فلم يعبه عليهم اهـ . (أى فلا بأس برفع الصوت بالفقه والبحث والنزاع فيه إذا كان ذلك بإخلاص ونية صالحة) .

(١) الآثار : (١٥٤) .

(٢) نصب الرأية : (ص ٥٤١٠ ج ١) .

(٣) جامع المسانيد : (ص ٥٥٥ ج ١) .

(٤) رواه فى : ٢٠ - كتاب الحج ، ٢٤ - باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد رقم : (٧٧) .

غريبه : قوله : « صفيف » فى القاموس : الضفيف كأمير . ما صف فى الشمس ليجف ، وعلى الجمر لينشوى .

نائم ، فارتفعت أصواتنا ، فاستيقظ النبي ﷺ ، فقال : « فيم تتنازعون ؟ » فقلنا : في لحم يصيده الحلال فيأكله المحرم ، قال : فأمرنا بأكله . أخرجه محمد في « الآثار » ^(١) ، وأبو محمد البخاري ، والحافظ طلحة بن محمد ، والحافظ ابن خسرو ، والقاضي ابن عبد الباقي ، في مسانيدهم للإمام « جامع المسانيد » ^(٢) وعثمان بن محمد بن أبي سويد روى عنه الزهري ، ومحمد بن المنكدر ، ذكره ابن حبان في الثقات من التابعين ، « تعجيل المنفعة » ^(٣) فالحديث حسن صحيح .

وقال الجصاص في « أحكام القرآن » له في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾ ^(٤) الآية : يعني الآيات التي سألوها الأنبياء عليهم السلام ، فأعطاهم الله إياها كما قال مقسم ، فأما السؤال عن أحكام غير منصوبة فلم يدخل في حظر الآية - ثم ذكر آثارا في سؤال الصحابة رسول الله ﷺ عن أحكام القرآن - وقال : وأحاديث كثيرة في سؤال قوم سألوه عن أحكام شرائع الدين فيما ليس بمنصوص عليه غير محظور على أحد (بل مأذون فيه بقوله عليه السلام : « إنما شفاء العي السؤال ») ^(٥) .

وروى شهر بن حوشب ، عن عبد الرحمن بن غنم ، عن معاذ بن جبل ، قال : قلت يا رسول الله ! إنني أريد أن أسألك عن أمر ، ويعني هذه الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾ ^(٦) ، فقال : « ما هو ؟ » ، قلت : العمل الذي يدخلني الجنة ، قال : « قد سألت عظيما ، وإنه ليسير : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله ، وإقام

(١) الآثار : (٥٤) .

(٢) جامع المسانيد : (ص ٥٤٢ ج ١) .

(٣) تعجيل المنفعة : (٢٨٣) .

(٤) سورة المائدة آية : ١٠١ .

(٥) رواه أبو داود في (الطهارة باب " ١٢٦ ") والبيهقي (٢٢٨ / ١) والتلخيص (١٤٧ / ١) والبخاري

(١ / ٥٣٢) والكنز (١٣٦٠٤) والدارقطني (١ / ١٩٠) والإرواء (١ / ١٤٢) .

(٦) سورة المائدة آية : ١٠١ .

٢٩٣٦ - أخبرنا أبو حنيفة ، قال : حدثنا الهيثم بن أبي الهيثم ، عن الصلت بن حنين عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، قال : أهدى له ظبيان وبيض نعام فى الحرم ، فأبى أن يقبله وقال : هلا ذبحتهما قبل أن تحيى بهما ؟ . أخرجه محمد فى «الآثار»^(١) قال محمد : وبه نأخذ إذا دخل شئ من الصيد الحرم حيا لم يحل ذبحه ولا بيعه وخلق سبيله ، وهو قول أبى حنيفة اهـ . لم أعرف الصلت هذا ، ولكن محمدا احتج به ، واحتجاج المجتهد بحديث تصحيح له كما مر فى المقدمة .

الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان^(٢) فلم يمنعه السؤال ولم ينكره ، وذكر محمد بن سيرين عن الأحنف عن عمر قال : تفقهوا قبل أن تسودوا ، وكان أصحاب رسول الله ﷺ يجتمعون فى المسجد ، يتذكرون حوادث المسائل فى الأحكام ، وعلى هذا المنهاج جرى أمر التابعين ومن بعدهم من الفقهاء إلى يومنا هذا ، وإنما أنكر هذا قوم حشو جهال قد حملوا أشياء من الأخبار لا علم لهم بمعانيها وأحكامها ، فعجزوا عن الكلاء فيها واستنباط فقهاها ، وقد قال النبى ﷺ : « رب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه »^(٣) وهذه الطائفة المنكرة لذلك كمن قال الله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةُ ثُمَّ لَمْ يُحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْإِمَارِ يُحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾^(٤) .

قوله : « أخبرنا أبو حنيفة ، قال : حدثنا الهيثم إلخ » ، قلت : هكذا فى نسخة « كتاب الآثار » الموجودة عندنا عن الصلت بن حنين ، وفى « جامع المسانيد » للإمام ، الصلت بن

(١) الآثار : (٥٥) .

(٢) تقدم .

(٣) رواه أحمد (٢٢٥ / ٣ ، ٨٠ / ٤ ، ٨٢) والطبرانى فى « الكبير » (٤٩ / ١٧) وإتحاف (٨ / ٣٦٣) وابن أبى عاصم (٤٥ / ١) وشهاب (١٤٢١) والترغيب (١٠٨ / ١ ، ١٠٩) ومسنند الشافعى (٢٤٠) وفهرسة ابن خير (٦ ، ٩) وابن عساكر فى « التاريخ » (٢٦٤ / ٣ ، ٢٩١ / ٧) والضيف (١٠ / ١) .

(٤) سورة الجمعة آية : ٥ .



٢٩٣٧ - أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، قال : إذا أهلت بهما جميعا العمرة والحج فأصبت صيدا فإن عليك جزاءين ، فإن أهلت بعمرة كان عليك جزاء ،

جبير ، وظنى أنه الصلت بن الحجاج الكوفى ، أو صلة بن زفر العيسى ، وقع فيه التصحيف ، فإن الصلت بن حنين لم أجده فى كتب الرجال ، ولا أعرف أحدا من الرواة يسمى بالصلت ينسب إلى حنين ، وإنما ذكرته فى المتن لاحتجاج محمد به ، واحتجاج مثله بشئ حجة ، والله تعالى أعلم . وفيه دلالة على جواز إدخال الصيد فى الحرم مذبوحا ، وكذلك المحرم يجوز أن يهدى إليه الصيد بعد ذبحه الحلال له ، ولا يجوز أن يهدى إليه حيا ، ومن ادعى الفرق فعليه البيان .

قوله : « أخبرنا أبو حنيفة عن حماد إلخ » ، قلت : هذه مسألة خلاف بين العلماء قال الموفق فى « المغنى » : وإن قتل القارن صيدا فعليه جزاء واحد ، نص عليه أحمد ، وهؤلاء (أى الحنفية) . يقولون : فى ذلك جزاءان ، فيلزمهم أن يقولوا فى صيد الحرم ثلاثة ؛ لأنهم يقولون فى الحل اثنان ، وفى الحرم ينبغى أن يكون ثلاثة ، وهذا قول مالك ، والشافعى ، وقال أصحاب الرأى : عليه جزاءان ، قال القاضى (الخرقي - إمام الحنابلة) : وإذا قلنا : عليه طوافان لزمه جزاءان قال الموفق : ولنا قوله تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ ^(١) ومن أوجب جزاءين فقد أوجب مثلين ؛ ولأنه صيد واحد فلم يجب فيه جزاءان ، كما لو قتل المحرم فى الحرم صيدا ؛ ولأنه لا يزيد على محرمين قتل صيدا ، وليس عليهما إلا فداء واحدًا ، وكذلك محرم وحلال قتل صيدا حرما اهـ .

قلنا : قد أشار القاضى رحمه الله إلى الجواب عن كل ذلك فى قوله : وإذا قلنا : عليه طوافان ، لزمه جزاءان ، وحاصله ما ذكره الجصاص فى أحكام القرآن له بما نصه : والخصم يحتج علينا بهذه الآية فى القارن ، فإنه لا يجب عليه إلا جزاء واحد بظاهر الكتاب .

والجواب عن هذا : أنه محرم عندنا بإحرامين على ما سنذكره فى موضعه (فى الفقه) ،

(١) سورة المائدة آية : ١٩٦ .



وإن أهملت بحج كان عليك جزاء . أخرجه محمد في « الآثار » ^(١) وقال : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة اهـ .

وإذا صح لنا ذلك ثم أدخل عليهما وجب أن يجبرهما بدمين اهـ . وأما قوله : فيلزمهم أن يقولوا في الصيد الحرام ثلاثة إلخ ، قلت : ويلزمكم مثل ذلك أن تقولوا في محرم قتل الصيد الحرام أن عليه جزائين ؛ لأنكم تقولون : في صيد الحل جزاء ، مع قولكم بأن الاصطياد من محظورات الإحرام ، فما هو جوابكم فهو جوابنا ؛ ولأن الأصل أنه إذا اجتمع موجبان لحكم واحد يضاف الحكم إلى أقواهما ، ويجعل الآخر تبعا له كالعدم ، والحاز مع الدافع ، والحاز للرقبة مع الجارح ، وحرمة الإحرام أقوى من حرمة الحرم ؛ لأنها توجب حرمان كثيرة غير الصيد بخلاف حرمة الحرم ، فاستتبع أقوى الحرمتين ، قاله المحقق في « الفتح » ^(٢) .

لا يقال : كذلك القارن لما جمع بين إحرامى الحج والعمرة ، وكلاهما ليسا بمساويين بل إحرام الحج أقوى ؛ لكونه فرضا والعمرة سنة ، فينبغي القول بالاستتباع ؛ لأننا نقول : بعد الشروع فيهما صارا متساويين ؛ لأن السنة تصير واجبة بعد الشروع فيها للأمر بإتمامها ، والنهي عن إبطالها بقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٣) وأيضا فكون الحج فريضة والعمرة سنة لا يستلزم التفاوت بين إحراميهما في الإيجاب والحظر كتحريره الصلاة فإنها كما هي موجبة للقراءة والقيام والقعود والركوع والسجود ، وحاضرة عن الكلام والسلام والطعام وغيرها في الصلاة المفروضة ، كذلك في السنن والنوافل سواء فافهم . وأما قوله : ولأنه لا يزيد على محرمين قتلا صيدا فممنوع ، فإننا قائلون بتعدد الجزاء في هذه الصورة ، وكذلك محرم وحلال قتلا صيدا حرميا ، فإننا قائلون : بأنه إذا اشتراك محرمون ومحلون في قتل الصيد الحرام وجب جزاء واحد يقسم على عددهم ، ويجب على كل محرم مع ما خصه من ذلك جزاء كامل ، صرح به المحقق في « الفتح » .

(١) الآثار : (٥٤) .

(٢) الفتح : (ص ٣٦ ج ٣) .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .



٢٩٣٨ - أبو حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، قال : إذا اشترك القوم المحرمين فى صيد فعلى كل واحد منهم جزاؤه . قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبى حنيفة . «كتاب الآثار»^(١) .

تنبيه :

قال فى « الهداية » : وكل شئ فعله القارن مما ذكرناه أن فيه على المفرد دما فعليه دمان لحجته وعمرته ، إلا أن يتجاوز الميقات غير محرم بالعمرة أو الحج ، فيلزمه دم واحد ؛ لأن المستحق عليه عند الميقات إحرام واحد ، وتأخير واجب واحد لا يجب إلا جزاء واحد ودلالة أثر إبراهيم على ما قالت الحنفية فى جزاء القارن ظاهرة وقال الحكم أيضا : عليه هديان ، كما فى « المغنى »^(٢) .

قوله : « أبو حنيفة عن حماد وهو آخر الباب إلخ » ، قال فى « الهداية » : وإذا اشترك محرمان فى قتل صيد فعلى كل واحد منهما يصير جانبا جنابة تفوق الدلالة ، فيتعدد الجزاء بتعدد الجنابة ، وإذا اشترك حلالان فى قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد ؛ لأن الضمان بدل عن المحل ، لا جزاء عن الجنابة ، فيتحد باتحاد المحل ، كرجلين قتل رجلًا خطأ ، تجب عليهما دية واحدة (لكون الدية بدلا عن النفس وهى واحدة) وعلى كل واحد منهما كفارة (لكون الكفارة جزاء عن الجنابة ، وكلاهما جانيان ، فتعدد الكفارة بتعدد الجنابة) .

قلت : وفيه خلاف للشافعى وأحمد كما فى « المغنى »^(٣) فقالا : يشتركان فى الجزاء واحتجا بقوله تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾^(٤) دل على أن الجزاء وإنما هو واحد ، ولم يفرق بين أن يكونوا جماعة أو واحدا ، فكيف يقال : بأنه يجب عليهم جزاءان أو ثلاثة أو أكثر من ذلك ؟ ولنا : أن هذا الجزاء ينصرف إلى كل واحد منهم ، ونحن لا نقول : إنه يجب على كل واحد جزاءان وثلاثة ، وإنما يجب عليه جزاء واحد ، والذي

(١) الآثار : (١٥٤) .

(٢) المغنى : (ص ٤٩٦ ج ٣) .

(٣) المصدر السابق : (ص ٢٨٨ ج ٣) .

(٤) سورة المائدة آية : ٩٥ .



يدل على أنه منصرف إلى كل واحد قوله تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ ﴾^(١) ولم يقل : مثل ما قتلوا ، فدل على أنه أراد واحدا واحدا .

قال الجصاص فى « أحكام القرآن » له : قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ ﴾^(٢) ينتظم الواحد والجماعة إذا قتلوا فى إيجاب جزاء تام على كل واحد ؛ لأن (لفظة) « من » تتناول كل واحد على حياله فى إيجاب جميع الجزاء عليه والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾^(٣) قد اقتضى إيجاب الرقبة على كل واحد من القاتلين إذا قتلوا نفسا واحدة (خطأ) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَظْلِمِ مَسْكُومًا نَّفْسَهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴾^(٤) ، وعيد لكل واحد على حياله وقوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾^(٥) ، وعيد لكل واحد من القاتلين ، وهذا معلوم عند أهل اللغة لا يتدافعونه ، وإنما يجهله من لا حظ له فيها ، فإن قيل : فلو قتل جماعة رجلا كانت على جميعهم دية واحدة ، والدية إنما دخلت فى اللفظ حسب دخول الرقبة ، قيل له : الذى يقتضيه حقيقة اللفظ وعمومه إيجاب ديات بعدد القاتلين ، وإنما اقتصر فيه على دية واحدة بالإجماع ، وإلا فالظاهر يقتضيه ، ألا ترى أنهما لو قتلاه مدا كان كل واحد منهما كأنه قاتل على حياله ، ويقتلان جميعا به ؟ ألا ترى أن كل واحد من القاتلين لا يرث ، وأنه لو كان بمنزلة من قتل بعضه لوجب أن لا يحرم الميراث عما قتله منه غيره ؟ (أى كان حرمانا من الميراث بمثل ما عليه من الدية) ، فلما اتفق الجميع على أنهما جميعا لا يرثان ، وأن كل واحد منهما كأنه قاتل له وحده ، كذلك فى إيجاب الكفارة ، إذا كانت النفس لا تتبع ، كذلك قاتلوا للصيد كل واحد كأنه متلف الصيد على حياله ، فتجب على كل واحد كفارة تامة ، وتدل عليه أن الله تعالى سمي ذلك كفارة تامة ، وبدل عليه أن الله تعالى سمي ذلك

(١) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٢) الآية السابقة .

(٣) سورة المائدة آية : ٩٢ .

(٤) سورة الفرقان آية : ١٩ .

(٥) سورة النساء آية : ٩٣ .



.....

كفارة بقوله : ﴿ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾^(١) وجعل فيها صوما ، فأشبهت كفارة القتل اهـ . قلت : وبقولنا قال الشعبي ، وسعيد بن جبير ، والحارث العكلي ، كما فى « المغنى »^(٢) وهو قول إبراهيم النخعى ، كما دل عليه الأثر المذكور فى المتن ، والله تعالى أعلم .

ذبيحة المحرم ميتة لا يحل أكلها لأحد :

فائدة : إذا ذبح المحرم صيدا صار ميتة يحرم أكلها على جميع الناس ، وهذا قول الحسن والقاسم ، وسالم ، ومالك ، والأوزاعى ، والشافعى ، وأصحاب رأى . قال الحكم ، والثورى ، وأبو ثور : لا بأس بأكله ، قال ابن المنذر : هو بمنزلة ذبيحة السارق (أى فيكره أكله ولا يحرم) ، وقال عمرو بن دينار ، وأيوب السختياني : يأكله الحلال : وحكى عن الشافعى قول قديم : إنه يحل لغيره الأكل منه ؛ لأن من أباحت ذكاته غير الصيد أباحت الصيد كالحلال ، ولنا : أنه حيوان حرم عليه ذبحه لحق الله تعالى ، فلم يحل ذبحه (فصار كذبيحة المجوسى) وبهذا فارق سائر الحيوانات ، وفارق غير الصيد ، فإنه لا يحرم ذبحه وكذلك الحكم فى صيد الحرم إذا ذبحه ، الحلال ، قاله الموفق فى « المغنى »^(٣) .

وقال الجصاص فى « أحكام القرآن » له : وقد دل قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾^(٤) أن كل ما يقتله المحرم من الصيد فهو غير ذكى ؛ لأن الله تعالى سماه قتلا ، والمقتول لا يجوز أكله ، وإنما يجوز أكل المذبوح على شرائط الذكاة ، وما ذكى من الحيوان لا يسمى مقتولا ؛ لأن كونه مقتولا يفيد أنه غير مذكى ، وكذلك قول النبى ﷺ

(١) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٢) المغنى : (٤٨٧ / ٣) .

(٣) المغنى : (ص ٣٩٣ ج ٣) .

(٤) سورة المائدة آية : ٩٥ .



« خمس يقتلهن المحرم في الحل والحرم » ^(١) ، قد دل على أن هذه الخمسة ليست مما يؤكل ؛ لأنه مقتول غير مذكى ، ولو كان مذكى لم يكن يسعى بذلك ، وكذلك قال أصحابنا فيمن قال : لله على ذبح شاة ، إن عليه أن يذبح ولو قال : الله على قتل شاة ، لم يلزمه شيء ، وكذلك لو قال : لله على ذبح ولدى أو نحره ، فعليه شاة ، ولو قال : الله على قتل ولدى ، لم يلزمه شيء ؛ لأن اسم الذبح متعلق بحكم الشرع في الإجابة والقربة ، وليس كذلك القتل .

وروى عن سعيد بن المسيب في قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ ^(٢) قال : قتله حرام في هذه الآية ، وأكله حرام في هذه الآية ، يعني أكل ما قتله المحرم منه ، وروى الأشعث عن الحسن قال : كل صيد يجب فيه الجزاء فذلك الصيدميتة لا يحل أكله ، وروى عن يونس أيضا : أنه لا يؤكل (قلت : أخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ ^(٣)) فنهى المحرم عن قتله في هذه الآية وأكله وأخرج كلاهما وابن المنذر عن سعيد بن جبير قال : حرم صيده ههنا وأكله ههنا (، كذا في « الدر المنثور » ^(٤)) وقال الحكم وعمرو ابن دينار : يأكله الحلال ، وهو قول سفيان ، وقد ذكرنا دلالة الآية على تحريم ما أصابه المحرم من الصيد ، وأنه لا يكون مذكى ، ويدل على أن تحريمه عليه من طريق الدين على أنه حق الله تعالى ، فأشبهه صيد المجوسى والوثنى ، وليس بمنزلة الذبح بسكين مغصوب ، أو ذبح شاة مغصوبة ؛ لأن تحريمه تعلق بحق آدمي ، ألا ترى أنه لو أباحه جاز ؟ اهـ . ملخصا . قلت : وقد أجمعت الأئمة الأربعة ومن تبعهم على حرمة ما ذبحه المحرم من الصيد ، وأنه ميتة لا يحل أكلها لأحد من الناس ، كما ذكره الموفق في « المغنى » ، والإجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق ، فلا عبرة بقول من أباحه الحلال ، أو قال بكراهته دون حرمة فافهم .

(١) الحديث تقدم .

(٢) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٣) الآية السابقة .

(٤) الدر المنثور : (ص ٣٧٢ ج ٢) .



إذا اضطر المحرم إلى أكل الميتة أو الصيد يتناول الصيد :

فائدة : لو اضطر المحرم إلى أكل الميتة أو الصيد يأكل الميتة لا الصيد على قول زفر ؛ لتعدد جهات حرمة عليه ، وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يتناول الصيد ويؤدى الجزاء ؛ لأن حرمة الميتة أغلظ ، ألا ترى أن حرمة الصيد ترتفع بالخروج من الإحرام ؟ فهي مؤقتة بخلاف حرمة الميتة ، فعليه أن يقصد أخف الحرمتين دون أغلظهما والصيد إن كان محظور الإحرام لكن عند الضرورة يرتفع الحظر ، كالحلق عند الأذى ، فيقتله ويأكل منه ، ويؤدى الجزاء ، هكذا فى « المبسوط » ^(١) قلت : وهذا أصح مما نقله صاحب « الفتاح » عن « فتاوى قاضى خان » ^(٢) .

وقال الموفق فى « المغنى » ^(٣) : وإذا اضطر المحرم فوجد صيدا وميتة أكل الميتة ، وبهذا قال الحسن ، والثور ، ومالك وقال الشافعى ، وإسحاق ، وابن المنذر : يأكل الصيد (وهو قول أبي حنيفة الإمام الأعظم) ، وهذه المسألة مبنية على أنه إذا ذبح الصيد كان ميتة ، فيساوى الميتة فى التحريم ، ويمتاز بإيجاب الجزاء وما يتعلق به من هتك حرمة الإحرام ، فلذلك كان أكل الميتة أولى ، إلا أن لا تطيب نفسه بأكلها فيأكل الصيد ، كما لو لم يجد غيره اهـ .

قال المحشى (السيد محمد رشيد رضا) : فيه (أى فى قوله : فيساوى الميتة فى التحريم) أن الميتة محرمة لذاتها ، والصيد محرم بسبب عارض . (قلت : إيراد صحيح ، وهو عين ما قاله أبو حنيفة وأبو يوسف) ، وقوله : إن تذكية المحرم له تجعله كالميتة ، ليس نصا من الشارع ، وإنما هى كلمة فقيه ، لا تصح إلا من باب التشبيه (قلت : كبرت كلمة تخرج من أفواههم ، وهل حرمت الميتة إلا لقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ

(١) المبسوط : (ص ١٠٦ ج ٤) .

(٢) فتاوى قاضى خان : (٢٠٣) .

(٣) المغنى : (ص ٢٩٣ ج ٣) .

وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ ﴿١﴾ الآية ، وإذا كان كذلك فما الفرق بينه وبين قوله : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ

رُوع

ليس بقتل كما تقدم ، فهل هذه كلمة فقيه أو نص من الشارع) ؟ قال : ثم إن أكل الميتة ضار في الغالب ، والتعرض للضرر حرام في نفسه (قلت : لا شيء أضر من جلب سخط الله عند المؤمن ، فهو الذي يضره في الدنيا والآخرة ، وهذا مشهد السلف منا وذوقهم ، ومع ذلك فقد راعوا مشهد الضعفاء من المتأخرين الذين حرموا كمال الإيمان ، ورضوا بضر الدين للدنيا ، حيث قالوا : إلا أن لا تطيب نفسه بأكلها فيأكل الصيد ، كما لو لم يجد غيره اهـ . فقد أباحوا له أكل الصيد للكره الطيبة عن أكل الميتة ، وللكراهة عنها بالأولى ، فافهم وتدبر ، فإن السلف الصالح أغزر منك علما ، وأعمق فهما ، وأتقى لربهم) .

قتل المحرم الصيد عامدا أو مخطئا أو ناسيا كلهم سواء في إيجاب الجزاء :

فائدة :

أخرج ابن المنذر ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، والبيهقي في « سننه » ، عن ابن عباس في قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾ ^(٢) قال : إن قتله متعمدا أو ناسيا أو خطأ حكم عليه فيه ، وأخرج ابن أبي شيبة ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، عن الحكم : أن عمر كتب أن يحكم عليه في الخطأ والعمد ، وأخرج الشافعي ، وابن المنذر ، وأبو الشيخ ، عن ابن جريج قال : قلت : لعطاء : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾ ^(٣) فمن قتله خطأ يغرم ، وإنما جعل الغرم على من قتله متعمدا ؟ قال : نعم تعظم بذلك حرمة الله ، ومضت بذلك السنن ، ولئلا يدخل الناس في ذلك وأخرج الشافعي وابن المنذر ، عن عمرو

(١) سورة المائدة آية : ٣ .

(٢) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٣) الآية السابقة .



ابن دينار ، قال : رأيت الناس أجمعين يغرمون في الخطأ ، وأخرج ابن أبي شيبة ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وأبو الشيخ عن سعيد بن جبير ، قال : إنما كانت الكفارة فيمن قتل الصيد متعمدا ، ولكن غلظ عليهم في الخطأ كي يتقوا وأخرج ابن جرير عن الزهري ، قال : نزل القرآن بالعمد وجرت السنة في الخطأ ، يعنى في المحرم يصيب الصيد اهـ . من « الدر المنثور » (١) .

وقال الجصاص في « أحكام القرآن » له : اختلف الناس في ذلك على ثلاثة أوجه فقال قائلون - وهم الجمهور - : سواء قتله عمدا أو خطأ فعليه الجزاء ، وهو قول عمر ، وعثمان ، والحسن رواية ، وإبراهيم ، وفقهاء الأمصار ، وجعلوا فائدة تخصيصه العمد بالذكر في نسق التلاوة من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ وذلك يختص بالعمد ؛ لأن المخطئ لا يجوز أن يلحقه الوعيد ، فخص العمد بالذكر ليصح رجوع الوعيد إليه ، وإن كان الخطأ والنسيان مثله (في إيجاب الجزاء) ثم ذكر قول ابن عباس : أنه كان لا يرى في الخطأ شيئا ، (وقد اختلف فيه عليه ، فقد ذكرنا عنه ما يوافق الجمهور فتذكر) ، وقول مجاهد : إنه إذا كان عامدا لقتله ناسيا لإحرامه فعليه الجزاء ، وإن كان ذاكرا لإحرامه عامدا لقتله فلا جزاء عليه ، وفي بعض الروايات : قد فسد حجه ، وعليه الهدى ثم قال : والقول الأول هو الصحيح ؛ لأنه قد ثبت أن جنایات الإحرام لا يختلف فيها المعذور وغير المعذور ، ألا ترى أن الله تعالى قد عذر المريض ومن به أذى من رأسه ، ولم يخلهما من إيجاب الكفارة ؟ وكذلك لا خلاف في فوات الحج لعذر أو غيره أنه غير مختلف الحكم ، ولما ثبت ذلك في جنایات الإحرام ، وكان الخطأ عذرا (أيضا) ، لم يكن مسقطا للجزاء .

فإن قيل : لا يجوز عندكم إثبات الكفارات قياسا ، وليس في المخطئ نص في إيجاب الجزاء ، قيل : ليس هذا عندنا قياسا ؛ لأن النص قد ورد بالنهي عن قتل الصيد في قوله :

(١) الدر المنثور : (ص ٣٢٨ ج ٢) .



﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾^(١) ، وذلك عندنا يقتضى إيجاب البدل على متلفه ، كالنهى عن قتل صيد آدمى أو إتلاف ماله ، وأيضا فقد ثبت استواء حال المعذور وغير المعذور فى سائر جنایات الإحرام ، فكان مفهوما من ظاهر النهى تساوى حال العامد والمخطئ ، وليس ذلك عندنا قياسا كما قلنا فى من سبقه الحدث فى الصلاة من بول أو غائط : إنه بمنزلة الرعاف والقيء الذين فيهما الأثر فى جواز البناء عليها ؛ لأن ذلك غير مختلف فيما يتعلق بهما من أحكام الطهارة والصلاة ، وكذلك حكم قاتل الصيد خطأ ، وأما مجاهد فإنه تارك لظاهر الآية ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعَمِدًا فْجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾^(٢) فمن كان ذاكرا لإحرامه عامدا لقتل الصيد فقد شمله الاسم ؛ (لكونه متعمدا) فوجب عليه الجزاء ، ولا معنى لاعتبار كونه ناسيا لإحرامه عامدا لقتله اهـ . ملخصا .

المبتدئ والعائد سواء فى وجوب الجزاء :

فائدة :

أخرج ابن أبى حاتم وأبو الشيخ من طريق نعيم بن قعنب عن أبى ذر : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ﴾^(٣) قال : عما كان فى الجاهلية ، ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾^(٤) قال : فى الإسلام ، وأخرج ابن أبى شيبه ، وعبد بن حميد ، وابن المنذر ، وأبو الشيخ ، عن عطاء ﴿ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ﴾^(٥) قال : عما كان فى الجاهلية ، ﴿ وَمَنْ عَادَ ﴾^(٦) ، قال : من عاد فى الإسلام ﴿ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾^(٧) ، وعليه مع ذلك الكفارة وأخرج ابن جرير عن

(١) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٢) الآية السابقة .

(٣) الآية السابقة .

(٤) الآية السابقة .

(٥) الآية السابقة .

(٦) الآية السابقة .

(٧) الآية السابقة .



باب قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾

٢٩٣٩ - عن محمد بن سيرين : أن رجلا جاء إلى عمر بن الخطاب ، فقال : إني أجريت أنا وصاحب لي فرسين نستبق إلى ثغرة ثنية ، فأصبنا ظبيا ونحن محرمان ، فماذا ترى ؟ فقال عمر لرجل بجنبه : تعال حتى نحكم أنا وأنت ، قال : فحكما عليه

إبراهيم قال : كلما أصاب الصيد المحرم حكم عليه وابن جرير ، وعبد بن حميد ، وسعيد ابن منصور عن عطاء ، قال : يحكم عليه كلما عاد ، كذا في الدر المنثور .

قال الجصاص في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(١) : روى عن ابن عباس ، والحسن ، وشريح : إن عاد عمدا لم يحكم عليه ، والله تعالى ينتقم منه وقال سعيد بن جبير ، وعطاء ، ومجاهد : يحكم عليه أبدا ، وحكم عمر وعبد الرحمن بن عوف على قبيصة ، ولم يسأله هل أصبت قبله شيئا أو لا ؟ ، وهو قول فقهاء الأمصار ، وهو الصحيح ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ ﴾ ^(٢) يوجب الجزاء في كل مرة ، كقوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٌ ﴾ ^(٣) وذكره الوعيد للعائد لا ينافي وجوب الجزاء ، على أن قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(٤) لا دلالة فيه على أن المراد العائد إلى قتل الصيد بعد قتله لصيد آخر قبله ؛ لأن قوله : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفَ ﴾ يحتمل أن يريد به عما سلف قبل التحريم ، ومن عاد يعني بعد التحريم ، وإن كان أول صيد بعد نزول الآية وإذا كان فيه احتمال ذلك لم يدل على أن العائد في قتل الصيد بعد قتله مرة أخرى ليس عليه إلا الانتقام اهـ . ملخصا .

باب قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾

قوله : « عن محمد بن سيرين إلخ » ، قلت : وهذا الرجل هو قبيصة بن جابر ،

(١) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٢) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٣) سورة النساء آية : ٩٢ .

(٤) سورة المائدة آية : ٩٥ .

قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ ٣٤٥١

بعز ، فولى الرجل وهو يقول : هذا أمير المؤمنين لا يستطيع أن يحكم فى ظبى حتى دعا رجلا فحكم معه ، فسمع عمر قول الرجل ، فدعاه ، فسأله : هل تقرأ سورة المائدة؟ فقال : لا ، فقال : هل تعرف هذا الرجل الذى حكم معى ؟ فقال : لا ، فقال : لو أخبرتنى أنك تقرأ سورة المائدة لأوجعتك ضربا ، ثم قال : إن الله عز وجل يقول فى كتابه : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ ، وهذا عبد الرحمن بن عوف . رواه مالك فى «الموطأ»^(١) عن عبد الملك بن قريش ، عن محمد بن سيرين ، عبد الملك بن قريش هو الأصمعى ثقة ، « نيل الأوطار »^(٢)

وكان الذى أصاب الظبى صاحبه ، ولم يشتركا فى قتله ، يدل عليه ما أخرجه ابن جرير ، وابن المنذر ، وابن أبى حاتم والطبرانى ، والحاكم وصححه ، عن قبيصة بن جابر ، قال : حججنا زمن عمر ، فرأينا ظبيا فقال أحدهما لصاحبه : أترانى أبلغه ؟ فرمى بحجر فما أخطأ خشاه (هو العظم النائم خلف الأذن « مجمع البحار »^(٣)) ، فقتله ، فأتينا عمر بن الخطاب ، فسألناه ، وإذا إلى جنبه رجل - يعنى عبد الرحمن بن عوف - فالتفت إليه فكلمه ، ثم أقبل على صاحبنا ، فقال : اعمد إلى شاة فاذبحها ، وتصدق بلحمها ، واسق إهابها ، يعنى ادفعه إلى مسكين يجعله سقاء ، فقمنا من عنده ، فقلت لصاحبى : أيها الرجل ! أعظم شعائر الله ، والله ما درى أمير المؤمنين ما يفتيك حتى شاور صاحبه ، اعمد إلى ناقتك فانجرها ، فلفعل^(٤) ذلك ، قال قبيصة : وما أذكر الآية فى سورة المائدة : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾^(٥) فبلغ عمر مقالتي ، فلم يفجأنا إلا ومعه الدرة ، فعلا صاحبى ضربا بها وهو يقول : أقتلت الصيد فى الحرم وسفهت الفتيا ؟ ثم أقبل على يضربنى ، فقلت : يا أمير المؤمنين ؟ لا أحل لك منى شيئا مما حرم الله عليك ، قال : يا

(١) رواه فى : ٢٠ - كتاب الحج ، ٧٦ - باب فديه ما أصيب من الطير والوحش رقم : (٢٣١) .
غريبه : قوله : « نستبق » : نرمى ، وقوله : « إلى ثغرة ثنية » الثغرة الناحية من الأرض ، والطريق السهلة ، والثنية الطريق الضيق بين الجبلين .

(٢) النيل : (١٧/٥) ، ح رقم : ٢ .

(٣) مجمع البحار : (ص ٣٤٤ ج ١) .

(٤) هكذا فى « الدر » وفى تفسير ابن جرير ، ففعل ذلك ، (٧ - ٣٢) .

(٥) سورة المائدة آية : ٩٥ .



باب من كسر بيض النعامة فعليه قيمته وأن المراد

بالمثل في قوله تعالى : ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾

المثل المعنوى وهو القيمة ، دون النظير من حيث الخلقة

٢٩٤٠ - عن كعب بن عجرة : أن النبي ﷺ قضى في بيض نعامة أصابه المحرم بقيمته رواه عبد الرزاق^(١) ، والبيهقى^(٢) ، والدارقطنى^(٣) ، من حديث إبراهيم بن أبى يحيى

قيصة ! إنى أراك شابا حديث السن فصيح اللسان فسيح الصدر ، وأنه قد يكون في الرجل تسعة أخلاق صالحة ، وخلق سىء فيغلب خلقه السىء أخلاقه الصالحة ، فيأكل وعثرات الشباب . كذا في « الدر المنثور »^(٤) .

وقال صاحب « الهداية » : والجزاء عند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله أن يقوم الصيد في المكان الذى قتل فيه ، أو في أقرب المواضع منه إذا كان في برية ، فيقومه ذوا عدل ثم هو مخير في الفداء ، إن شاء ابتاع بها هديا وذبحه وإن بلغت هديا ، وإن شاء اشترى بها طعاما ، وتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو شعير ، وإن شاء صام على ما نذكره . واختلفوا في تعيين قول محمد ، فحكى الطحاوى عنه أن الخيار إلى الحكيم ، وحكى الكرخى قول محمد : إن الخيار إلى القاتل كما قاله الشيخان ، والبسط في « فتح القدير »^(٥) ودلالة الأثر على تحكيم ذوى عدل وطريقته ظاهرة وأما أنه هل يكفى الواحد العدل ، أو يعتبر المثنى وجوبا؟ فسيأتى تحقيقه في الباب الآتى .

باب من كسر بيض النعامة فعليه قيمته وأن المراد

بالمثل في قوله تعالى : ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾^(٦)

المثل المعنوى وهو القيمة ، دون النظير من حيث الخلقة

قوله : «عن كعب بن عجرة إلخ» ، قلت : لعلك قد عربت بما ذكرنا من الطرق للحديث

(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه (٨٣٠٢ / ٤) .

(٢) رواه البيهقى في السنن الكبرى (٢٠٨ / ٥) .

(٣) رواه الدارقطنى في السنن (٢٤٧ / ٢) .

(٤) الدر المنثور : (ص ٣٩٢ ج ٢) .

(٥) فتح القدير : (ص ٨ ج ٣) .

(٦) سورة المائدة آية : ٩٥ .



عن حسين بن عبد الله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عنه ، وحسين ضعيف ، ورواه أبو

ومن آثار الصحابة المؤيدة له ، أنه حديث حسن صالح للاحتجاج به ، قال الموفق في «المغنى» ^(١) : إذا أتلّف بيض صيد ضمنه بقيمته أى صيد كان ، قال ابن عباس : فى بيض النعام قيمته ، وروى ذلك عن عمر ، ابن مسعود رضى الله عنهما ، وبه قال النخعي والزهرى والشافعى ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأى ؛ لأنه روى عن النبى ﷺ قال : « فى بيض النعام يصيبه المحرم ثمنه » . رواه ابن ماجة . وإذا وجب فى بيض النعام قيمته مع أنه من ذوات الأمثال ، فغيره أولى ولأن البيض لا مثل له ، فيجب فيه قيمته (قلت : كلام متناقض ، فقد جعل البيض من ذوات الأمثال مرة ومن غيرها مرة) كصغار الطير ، فإن لم يكن له قيمة لكونه مذرا ، أو لأن فرخه ميت ، فلا شىء فيه اهـ .

وفى « نيل الأوطار » : وقد اختلف فيما يلزم المحرم إذا أصاب بيضة نعام ، فقال أبو حنيفة وأصحابه ، والشافعى : أنه يجب فيها القيمة ، وقال مالك فى رواية عنه : قيمة عشر بدنة ، وقال الشافعى فى رواية عنه : قيمة عشر النعامة ، وقال الهادى : يجب فيها صوم يوم اهـ .

واستدل الهادى بما رواه ابن أبى شيبة من طريق معاوية بن قرة : أن رجلا أوطأ بعيره بيض نعام فسأل عليا ، فقال : عليك لكل بيضة ضراب ناقة ، فانطلق إلى رسول الله ﷺ فأخبر ، فقال : « قد سمعت ما قال ، وعليك فى كل بيضة صيام يوم أو إطعام مسكين » «ريلعى» ^(٢) وهذا مرسل ، فإن معاوية بن قرة لم يذكر من سمعه ، وقال ابن أبى حاتم عن أبى زرعة : معاوية بن قرة عن على مرسل . كذا فى « التهذيب » .

وبما أخرجه الشافعى ، وأبو داود ، والدارقطنى ، والبيهقى ، من حديث عائشة : أن رسول الله ﷺ حكم فى بيض النعام فى كل بيضة صيام يوم ، قال عبد الحق : لا يسند وجه صحيح وفى إسناده أبى داود رجل لم يسم ، كذا فى « النيل » ، وإن سلمنا فهو

(١) المغنى : (٣ / ٢٩٣) .

(٢) نصب الراية : (١ / ٥٣٧) .

داود واتفقت رواياته في عدة نسخ معتمدة من سننه ، وكذلك في غير السنن عن المحاملى عن عبيد الله مصغراً ، ورواه البيهقى عن غير المحاملى من طريق محمد بن زنجويه القشيري : حدثنا عبيد بن محمد بن القاسم ابن أبى مريم الوراق ، ثنا موسى بن هلال العبدى ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما الحديث . فثبت عن عبيد بن محمد وهو ثقة روايته على التصغير ، والرواة إلى موسى ابن هلال ثقات ، وموسى قال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به . وقد روى عنه منهم الإمام .

صحيح وفى إسناده أبى داود رجل لم يسم ، كذا فى « النيل »^(١) ، وإن سلمنا فهو محمول على الضمان بالقيمة ، فلعل القيمة البيضة كانت نصف صاع من حنطة ، أو صاعاً من شعير ، وكان الرجل محرماً ، فخيرته النبى ﷺ بين الصيام والإطعام .

هذا ، ودلالة الحديث على ضمان البيض بالقيمة ظاهرة . وهذا لا خلاف فيه فيما علمنا ، أما ضمان الصيد فقد اختلف فى كونه بالقيمة أو بالنظير ، ومنشؤه الاختلاف فى المراد بالمثل فى قوله تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ ﴾^(٢) . فقيل : أراد به المثل المعنوى ، وهو القيمة ، هذا قول أبى حنيفة رحمه الله ، وأبى يوسف . وقال محمد ، والشافعى (والجمهور) : يجب فى الصيد النظير فيما له نظير ، فى الظبى شاة ، وفى الضبع شاة ، وفى الأرنب عناق ، وفى اليربوع جفرة بدنة ، وفى حمار الوحش بقرة ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾^(٣) ، ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة ؛ لأن القيمة لا تكون نعماً ، والصحابة رضى الله عنهم أوجبوا النظر من حيث الخلقة والمنظر فى النعامة ، والظبى ، وحمار الوحش ، والأرنب ، على ما بينا . وقال ﷺ : « الضبع صيد وفيه شاة »^(٤) ، وما ليس له نظير عند محمد رحمه الله تجب فيه القيمة ، مثل العصفور ، والحمام ،

(١) نيل الأوطار : (٥ / ٢٠) ، وعزاه الشوكانى إلى الشافعى وأبى داود والدارقطنى والبيهقى وأخره نحوه الدارقطنى من حديث أبى هريرة وهو من طريق ابن جريج عن أبى الزناد ولم يسمع منه كما قال أبو حاتم والحديث فى « مسند الشافعى » : (ص ١٣٣) .

(٢) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٣) الحاشية السابقة .

(٤) رواه البيهقى فى السنن الكبرى (٥ / ١٨٣) .



٢٩٤١ - (.....) (١).

عبد الله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عنه ، وحسين ضعيف ، ورواه أبو داود ،
والدارقطني^(٢) ، والبيهقي^(٣) ، من رواية ابن جريج ، عن زياد بن سعد ، عن أبي الزناد ،

وأشباههما ، وإذا وجبت القيمة كان قوله كقولهما ، والشافعي رحمه الله (وكذا أحمد)
يوجب في الحمامة شاة ، ويثبت المشابهة بينهما من حيث أن كل واحد منهما يهدر .
(قلت : فبطلت المثلية من حيث الخلقة والنظر ، ورجعت إلى الصفات ، وعلى هذا
فالعصفور الذكر مثل التيس أيضا في كثرة الفاد ونحوها) .

وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى : أن المثل المطلق هو المثل صورة ،
ومعنى ولا يمكن الحمل عليه ؛ خروج ما ليس له مثل صوري من تناول النص ، وفي ذلك
إهماله ؛ لكونه سرادا بالإجماع ، (فيما لا مثل له صورة ، فلا يكون غير جائز ، وقد
أجاب صاحب « الكفاية » عما أورد عليه من منع الاشتراك ، ومنع كونه حقيقة في أحدهما
ومجازا في الآخر بأحسن جواب فليراجع مع « الفتح ») ، أو لما فيه من التعميم ، وفي
ضده التخصيص ، على الوحشى والأهلى ، كذا أبو عبيدة والإسماعيلي رحمهما الله
تعالى ، والمراد بما روى في فتح القدير بسنده وأجيب العين اهـ . الهداية مع الكفاية و
« الفتح » .

قال في « المبسوط » : وإيجاب الصحابة رضى الله عنهم لهذه النظائر لا باعتبار أعيانها .
بل باعتبار القيمة ، إلا أنهم كانوا أرباب المواشى (لا أرباب النقود ، ويدل عليه قول عمر
لكعب حين قال : فى جرادة درهم : إنكم أصحاب الدراهم ، لثمرة خير من جرادة
وسياى) ، فكان ذلك أيسر عليهم من النقود اهـ . وفيه أيضا : وأبو حنيفة وأبو يوسف
رحمهما الله تعالى أخذوا بقول ابن عباس رضى الله عنهما ، فإنه فسر المثل بالقيمة ، والمعنى
الفقهى يشهد له ؛ فإن الحيوان لا مثل له من جنسه ، ألا ترى أن فى حقوق العباد يكون

(١) فراغ بجميع النسخ الموجودة تحت أيدينا ، ولم يستدل على هذا الحديث فى أى نسخة من النسخ
الموجودة من الكتاب .

(٢) رواه الدارقطني فى السنن (٢ / ٢٤٩) .

(٣) رواه البيهقي فى الكبرى (٥ / ٢٠٧) .



عن رجل ، عن عائشة ، رواه ابن ماجة^(١) ، والدارقطني^(٢) ، من حديث أبي المهزم - وهو أضعف من حسين أو مثله - عن أبي هريرة « التلخيص الحبير »^(٣) . قلت : وحسين بن عبد الله قال ابن أبي مريم عن يحيى : ليس به بأس ، يكتب حديثه ، وكذا قال ابن عدى : هو ممن يكتب حديثه ، فإننى لم أجده له حديثا منكرا قد جاوز المقدار اهـ . من « التهذيب » وقد عرف أن قول ابن معين : لا بأس به ، وليس به بأس توثيق منه ، وللحديث طرق عديدة إذا ضم بعضها إلى بعض حصلت له قوة .

الحيوان مضمونا بالقيمة دون المثل (اتفاقا) ؟ ، فكذلك فى حقوق الله تعالى ، كما أن المثل منصوص عليه هنا فكذلك فى حقوق العباد فى قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾^(٤) (وأريد بمثل الحيوان هناك قيمة اتفاق ، فكذلك ههنا حملا للمحتمل على المعهود شرعا) ، يوضحه أن المماثلة بين الشيتين عند اتحاد الجنس أبلغ منه عند اختلاف الجنس ، فإذا لم تكن النعامة مثلا للبدنة (عند الإلتاف والغصب) كيف يكون ذلك الغير مثلا له ، فإذا لم تكن النعامة مثلا للبدنة عند الإلتاف فكذلك لا تكون البدنة مثلا للنعامة ، وإذا تعذر اعتبار المماثلة صورة وجب اعتبارها بالمعنى ، وهو القيمة ، وأما قوله : ﴿ مِنْ النَّعَمِ ﴾^(٥) فقد قيل : فيه تقديم وتأخير ، ومعناه : فجزاء مثل ما قتل يحكم بينه ذوا عدل منكم من النعم هديا بالغ الكعبة ﴿ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾^(٦) .

قلت : وهذا أولى مما قاله صاحب « الهداية » : إن اسم النعم تطلق على الوحشى والأهلى ، فإنه إن سلم فلا يطلق إلا على ذوات قوائم أربع ، ولا ينطلق على الطيور أصلا ، مع أن قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ ﴾^(٧) يعم كل صيد ، سواء كان

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) التلخيص الحبير (١ / ٢٢٤) .

(٤) سورة البقرة آية ١٩٤ .

(٥) سورة المائدة آية ٩٥ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر السابق .



من ذوات القوائم أو من الطيور ، وعلى تقدير كون ﴿ مِنْ النَّعَمِ ﴾ بيانا لما قتل يبطل هذا العموم ، ولا يكون النص شاملا لجزء ما قتله المحرم من الطيور فافهم ، فالحق أن قوله : ﴿ مِنْ النَّعَمِ ﴾ حال مقدره لقوله : ﴿ مِثْلُ مَا قُتِلَ ﴾ والمعنى : فعليه جزاء مثل ما قتل طائراً من النعم ، ﴿ هَدْيًا بِالْغِ كَعْبَةٍ ﴾ بعد تقويم العدلين ، ﴿ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامَ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلَ ذَلِكَ صَيَّامًا ﴾ الآية ، يوضحه ما ذكره صاحب « الكشاف » .

فإن قلت : فما يصنع من يفسر المثل بالقيمة بقوله : ﴿ هَدْيًا بِالْغِ كَعْبَةٍ ﴾ .

قلت : قد خير الله تعالى في الآية ، فكان قوله تعالى : ﴿ مِنْ النَّعَمِ ﴾ بيانا للهدى المشتري بالقيمة في أحد وجوه التخيير ؛ لأن من قوم الصيد واشترى بالقيمة فأهداه فقد جرى بمثل ما قتل من النعم ، على أن التخيير الذي في الآية بين أن يجزىء بالهدى ، أو يكفره بالطعام ، أو الصوم ، إنما يستقيم استقامة ظاهرة بغير تعسف إذا قوم (أو لا) ونظر بعد التقويم أى الثلاثة يختار ، فأما إذا عمد النظر وجعله الواجب وحده من غير تخيير ، فإذا كان شيئاً لا نظير له قوم حيثئذ ، ثم يخير بين الإطعام والصوم ففيه نبأ عما في الآية ، وقالوا : فيه - أى فى قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾^(١) دليل على أن المثل القيمة ؛ لأن التقويم مما يحتاج إلى النظر والاجتهاد دون الأشياء المشاهدة . اهـ . ملخصاً من الكفاية مع الفتح .

وحاصله : أن أبا حنيفة وأبا يوسف رحمهما الله تعالى إنما حملا المثل على القيمة لدلالة النص عليه من وجهين : أما أولاً : فقوله : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾^(٢) وفى حملة على النظر ضربان : أحدهما : ما له مثل من النعم فيجب مثله ، وهو نوعان : أحدهما : قضت فيه الصحابة ، ففيه ما قضت ، أى لا يستأنف الحكم فيه ، هذا قول أكثر أهل العلم ، ومنهم الشافعى .

النوع الثانى : ما لم تقض فيه الصحابة إلى قول عدلين ، الضرب الثانى : ما لا مثل له ،

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .



وهو سائر الطيور ، فيجب فيه قيمته اهـ . ملخصا ، مع أن الصحابة رضى الله عنهم لم يحكموا فى شيء مما له نظير ، إلا بعد حكومة عدلين ألا ترى أن عمر رضى الله عنه لم يحكم فى الظبى بشاة إلا بعد ما استشار عبد الرحمن بن عوف ؟ كما مر فى قصة قبيصة ابن جابر ، ولم يكن حكمه ذلك مغنيا عن الحكومة فى ظبى آخر قتله محرم بعده بل كلما سئلوا عن صيد قتله محرم لم يحكموا فيه بشيء إلا بعد حكومة عدلين به ، فكيف يسوغ لنا أن نحكم فيما له نظير بنظيره بغير ذلك ؟ .

وأما ثالثا : فلما فيه من التخيير ، وفى القول بإيجاب النظر لإبطال هذا التخيير الذى ورد به النص فى الأشياء الثلاثة ، فإن الذين ذهبوا إلى إيجاب النظر خلقة ونظرا لا يقولون بما سواه ، كما قاله صاحب « الكشف » فافهم .

وقال الجصاص فى « أحكام القرآن » له : قوله تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ ﴾ (١) اختلف فى المراد به ، فروى عن ابن عباس : أن المثل نظيره ، فى الأروى بقرة ، وفى الظبية شاة ، وفى النعامة بعير ، وهو قول سعيد بن جبير ، وقتادة وآخرين من التابعين ، وهو قول مالك ، ومحمد بن الحسن ، والشافعى ، وذلك فيما له نظير من النعم ، فأما ما لا نظير له من النعم كالعصفور ونحوه ففيه القيمة ، وروى الحجاج عن عطاء ، ومجاهد ، وإبراهيم ، فى المثل : أن فيه القيمة دراهم . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : المثل هو القيمة ، وهو يشتري بالقيمة هديا إن شاء ، وإن شاء اشترى طعاما ، وأعطى كل مسكين نصف صاع ، وإن شاء صام عن نصف صاع يوما . قال أبو بكر : المثل اسم يقع على القيمة ، وعلى النظر من جنسه ، وعلى نظيره من النعم ، ووجدنا المثل الذى يجب فى الأصول على أحد وجهين : إما من جنسه ، كمن استهلك لرجل حنطة فيلزمه مثلها ، وإما من قيمته ، كمن استهلك ثوبا أو عبدا ، والمثل من غير جنسه ولا قيمته خارج عن الأصول ، واتفقوا أن المثل من جنسه غير واجب ، فوجب أن يكون المثل المراد بالآية هو القيمة .

وأیضا: لما كان ذلك متشابها محتملا للمعانى، وجب حمله على ما اتفقوا على معناه من

(١) سبق تخريجه .



المثل لا المذكور في القرآن ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾^(١) ، فلما كان المثل في هذا الوضع فيما لا مثل له من جنسه هو القيمة ، وجب أن يكون المثل المذكور للصيد محمولا عليه من وجهين : أحدهما : أن المثل في آية الاعتداء محكم متفق على معناه بين الفقهاء : وهذا متشابه يجب رده إلى غيره .

والثاني : أنه قد ثبت أن المثل اسم للقيمة في الشرع ، واتفق فقهاء الأمصار فيمن استهلك عبدا أن عليه قيمته ، وحكم النبي ﷺ على معتق عبد بينه وبين غيره بنصف قيمته إذا كان موسرا (وسيأتي في باب الإعتاق) ولم يثبت أنه اسم للنظير من النعم ، (وإيجاب الصحابة في الأروى بقرة وفي الظبية شاة مثلا لا يدل على أنهم جوزوا ذلك ؛ لكون النظير مثلا عندهم ؛ لاحتمال كونهم أوجبوه من حيث القيمة كما تقدم) ، فوجب حمله على ما قد ثبت اسما له ، ولم يجز حمله على ما لم يثبت أنه اسم له .

وأيضا قد اتفقوا أن القيمة مرادة بهذا المثل فيما لا نظير له من النعم ، فوجب أن تكون هي المرادة من وجهين :

أحدهما : أنه قد ثبت كون القيمة مرادة ، فهو بمنزلة ما لو نص عليها ، فلا ينتظم النظير من النعم ، والثاني : أنه لما ثبت أن القيمة مرادة انتفى الطير من النعم ؛ لاستحالة إراوئهما جميعا في لفظ واحد ؛ لأنهم متفقون على أن المراد أحدهما ، ومن وجهة أخرى أن قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾^(٢) لما كان عاما فيما له نظير وفيما لا نظير له ، ثم عطف عليه : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ ﴾ ، وجب أن يكون ذلك المثل عاما في جميع المذكور ، ولقيمته بذلك أولى ؛ لأنه إذا حمل عليها كان المثل عاما في جميع المذكور ، وإذا حمل على النظير كان خاصا في بعضه دون بعض ، وحكم اللفظ استعماله على عموم ما أمكن ، فلذلك . وجب أن يكون اعتبار القيمة أولى .

فإن قيل : كان يسوغ حمل الآية على القيمة لو لم يكن في الآية بيان المراد بالمثل ، وقد

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .



فسر فى نسق الآية معنى المثل فى قوله : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ ، فأخبر أن المثل من النعم ، ولا مساغ للتأويل مع النص ، قيل له : إنما يكون على ما ادعيت لو اقتصر على ذلك ، ولم يصله بما أسقط دعواك ، وهو قوله : ﴿ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ ، فلما وصله بما ذكر ، وأدخل عليه حرف التخيير ، ثبت بذلك أن ذكر النعم ليس على وجه التفسير للمثل (بالمعنى الذى زعمته) ، ألا ترى أنه قد ذكر الطعام والصيام جميعا وليسا مثلا ، وأدخل «أو» بينهما وبين النعم ؟ ، ولا فرق إذا كان ذلك ترتيب الآية بين أن يقول لك : فجزاء مثل ما قتل طعاما أو صياما أو من النعم هديا ؛ لأن تقديم ذكر النعم فى التلاوة لا يوجب تقديمه فى المعنى (وإلا لبطل الأخير) ، بل الجميع كأنه مذكور معا ، ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ، لم يقتض كون الطعام مقدما على الكسوة ، ولا الكسوة مقدمة على العتق فى المعنى ؟ فكذلك هنا (فى جزاء الصيد) .

فإن قيل : روى عن جماعة من الصحابة أنهم حكموا فى النعامة ببدنة ، ومعلوم أن القيم تختلف ، وقد أطلقوا القول فى ذلك من غير اعتبار الصيد فى زيادة القيمة ونقصانها .

قيل له : فما تقول أنت ؟ ، هل توجب فى كل نعامة بدنة من غير اعتبار الصيد فى ارتفاع قيمته وانخفاضها ، فتوجب فى أدنى النعام بدنة رفيعة ، وتوجب فى أرفع النعام بدنة ضعيفة ؟ ، فإن قيل : لا ، وإنما أوجب بدنة على قدر النعامة فبدنة رفيعة ، وإن كانت ضعيفة فعلى قدرها ، قيل له : فقد خالفت الصحابة ؛ لأنه ما لم يستلوا عن حال الصيد ، ولم يفرقوا بين الرفيعة منها والدنية ، فاعتبرت خلاف ما اعتبروا ، فإن قيل : هذا محمول على أنهم حكموا بالبدنة على حسب حال النعامة ، وإن لم يذكروا ذلك ولم ينقله الرواى ، قيل : فكذلك لم ينقل ذلك إلينا . ويقال لهم : هل يدل حكمهم فى النعامة ببدنة على أنه لا يجوز غيرها من الطعام والصيام ؟ فإن قالوا : لا ، قيل لهم : فكذلك حكمهم فيها بالبدنة غير دال على نفى جوار القيمة اهـ . ملخصا . والله دره ، فقد أجاد وأفاد ، وشفى واشتفى .

ثم اعلم أن جزاء النعامة بالبدنة لم يثبت عن جماعة عن الصحابة كما ادعاه الموفق فى



٢٩٤٢ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : فى بيض النعام يصيبه المحرم ثمنه . أخرجه عبد الرزاق^(١) من طريق صحيح عنه ، قاله الحافظ فى « الدراية »^(٢) .

« المغنى » ، وإنما هو عن ابن عباس وحده . قال الحافظ فى « التلخيص الحبير » : حيث إن الصحابة قضوا فى النعامة ببذنة . (أخرجه) البيهقى^(٣) فعن ابن عباس بسند حسن ، وطريق عطاء الخراسانى ، عن عمر ، وعلى ، وعثمان ، وزيد بن ثابت ، ومعاوية ، وابن عباس ، قالوا : فى النعامة يقتلها المحرم بذنة ، وأخرجه الشافعى وقال : هذا غير ثابت عند أهل العلم ، وبالقياص قلنا فى النعامة بذنة لا بهذا أه . قال البيهقى : وسبب عدم ثبوته أن فيه ضعفاً وانقطاعاً ، وذلك ؛ لأن عطاء الخراسانى ولد سنة خمسين ، قاله ابن معين وغيره ، ولم يدرك عمر ، ولا عثمان ولا عليا ، ولا زيدا ، وكان فى زمن معاوية صبيبا ، ولم يثبت له سماع من ابن عباس مع احتماله ، فإن ابن عباس توفى سنة ثمان وستين ، وعطاء الخراسانى مع انقطاع حديثه هذا متكلم فيه أه . من « الزيلعى » .

قال ابن قدامة فى « المغنى » : قضى فى النعامة عمر ، وعلى وعثمان ، وزيد وابن عباس ومعاوية ، رضى الله عنهم ببذنة . (قلت : لم يثبت عنهم غير ابن عباس) ، وبه قال عطاء ، ومالك والشافعى ، وأكثر العلماء ، وحكى عن النخعى : أن فيها قيمتها وبه قال أبو حنيفة وخالفه فى ذلك أصحابه ، (قلت : بل صاحبه محمد فقط) واتباع النص والآثار أولى أه .

قلت : أما اتباعك للآثار فيما يبدون بل لأثر ابن عباس فقط فمسلم ، وأما اتباعك للنص فلا ، فقد عرفت أن النص يرجح تأول المثل بالقيمة من وجوه ثلاثة ، وهو المثل المعهود شرعاً فى حقوق العباد ، فكذلك فى حقوق الله ، وهو المجمع عليه فيما لا نظير له ، فيكون أرجح وأولى مما اختلف فيه ، وسيأتيك ما يدل على أن تقدير الصحابة بالنظائر لم يكن إلا تقويماً ، فاعلم ذلك فإن أبا حنيفة أتبع الناس للنصوص ، وأعرفهم بمعانى الآثار ، ينال الإيمان من الثريا إذا لم ينله غيره من الثرى .

قوله : « عن ابن عباس رضى الله عنهما إلخ » ، دلالة على ما دل عليه قبله ظاهرة .

(١) رواه عبد الرزاق فى المصنف (٤ / ٨٢٩٤) .

(٢) الدراية (٢٠٩) .

(٣) رواه البيهقى فى الكبرى (٥ / ٢٠٧) .



٢٩٤٣ - حدثنا ابن فضيل ، عن خصيف ، عن أبي عبيدة ، عن عبد الله - هو ابن مسعود - قال : فى بيض النعام قيمته^(١) .

٢٩٤٤ - حدثنا أبو حنيفة رضى الله عنه ، عن خصيف به ، أخرجه عبد الرزاق فى « مصنفه »^(٢) . « زيلعى » ، وسكت عنه الحافظ فى « الدراية »^(٣) ، ورجاله كلهم ثقات ، وقد ذكرنا غير مرة : أن الدارقطنى صحح أحاديث أبي عبيدة عن أبيه ، فالأثر صحيح .

٢٩٤٥ - حدثنا وكيع ، وابن نمير ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن عمر ، قال : فى بيض النعام قيمته^(٤) قاله الشيخ فى الإمام : وإبراهيم النخعى عن عمر منقطع اهـ . « زيلعى »^(٥) . قلت : نعم ! ولكن مراسيله صحاح كما مر غير مرة .

٢٩٤٦ - عن نافع بن عبد الحارث ، قال : قدم عمر مكة ، فدخل دار الندوة يوم

وروى ابن أبى شيبة^(٦) فى « مصنفه » أيضا : حدثنا وكيع ، عن ابن أبى ليلى ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، قال : فى كل بيضتين درهم ، وفى كل بيضة نصف درهم .

ورواه البيهقى وقال : وهذا يرجع إلى القيمة اهـ . « زيلعى » ، أى فلا يعارض الأثر المذكور فى المتن بطريق عبد الرزاق ، على أن السند صحيح ، فقد رواه عن سفيان الثورى ، عن عبد الكريم الجزرى ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، وفى سنده ابن أبى ليلى ، وفيه مقال ، والله تعالى أعلم . ودلالة أثرى ابن مسعود وعمر رضى الله عنهما على معنى الباب ظاهرة .

قوله : « عن نافع بن عبد الحارث إلخ » ، فيه جزاء الحمامة بالشاة ، وليس أحدهما

(١) رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه (٤ / ٤٨٢ / ٣) .

(٢) رواه عبد الرزاق فى مصنفه (٤ / ٨٣٠٣) .

(٣) الدراية (٢٠٩) .

(٤) رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه (٤ / ٤٨٢ / ٧) .

(٥) زيلعى (١ / ٥٣٧) .

(٦) رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه (٤ / ٤٨٢ / ١٠) .



الجمعة ، فألقى رداءه على واقف في البيت : فوقع عليه طير ، فخشى أن يسلم عليه فأطاره ، فوقع عليه ، فانتهرته حية فقتلته ، فلما صلى الجمعة دخلت ، فقلت لعثمان : كيف ترى في غز ثنية عفراء ؟ قال : أرى ذلك ، فأمر بها عمر . أخرج الشافعي^(١) ، وإسناده حسن . « التلخيص الحبير » .

نظيراً للآخر في الخلقة والمنظر ، فبطل ما ادعاه الجمهور : أن الصحابة رضى الله عنهم قد أجمعوا على إيجاب المثل بالنظر . قال في « الجواهر النقي » في باب جزاء الحمام : ذكر (البيهقي)^(٢) فيه عن جماعة من الصحابة أنهم أوجبوا فيه شاة ، قلت : الشاة لا تشبه الحمامة من حيث المنظر ، فعلمنا أنهم أوجبوه من حيث القيمة ، وأيضاً فقد تقدم أن الشاة تشبه الظبي ، والظبي لا يشبه الحمامة ، فكذا الشاة التي تشبه الظبي . (وأما ما قيل : إنها تشبهه في اللعب والهدير ، فقلما يخلو حيوان في بعض الصفات ، فما وجه الفرق بين الحمام وبين ما دونه من العصافير ونحوها ؟ ؛ فينبغي إيجاب الشاة في جميعها ، مع أن مشابهة شيء بشيء في الصفات والأفعال لا تجعل أحدهما نظيراً للآخر ومثلاً له ، وإلا لكان النحل نظير البقر في أنه يخرج من بطونها شراب سائغ فيه شفاء للناس فافهم) . ثم إن الذين أوجبوا فيها أى في الحمامة الشاة بعضهم أطلقها ، ومقتضاه أنه تجب فيها الشاة مطلقاً ، والشافعي فرق ، فأوجب في حمام الحرم شاة ، وفي حمام غير الحرم قيمته ، كذا حكى عن صاحب « الاستذكار » ، واستدل بما رواه البيهقي ، عن ابن عباس قال : ما كان سوى حمام الحرم ففيه ثمنه اهـ . ملخصاً بمعناه . وقال الجصاص في « أحكام القرآن » له : وما يدل على أن المثل القيمة دون النظر : أن جماعة من الصحابة قد روى عنهم في الحمامة شاة ، ولا تشابه بين الحمامة والشاة في المنظر ، فعلمنا أنهم أوجبوا على وجه القيمة ، فإن قيل : روى عن النبي ﷺ أنه جعل في الضبيع كبشا ، قيل له : لأن تلك كانت قيمته ، ولا دلالة فيه على أنه أوجبه من حيث كان نظيراً له اهـ .

(١) رواه الشافعي في مسنده (ص ١٣٥) .

(٢) رواه البيهقي في الكبرى (٤ / ٢٠٥ - ٢٠٦) .

٢٩٤٧ - عن مجاهد ، عن عبد الله ، قال : فى الضب يصيبه المحرم حفنة من طعام .
رواه ابن أبى شيبة^(١) ، « التلخيص الحبير »^(٢) ، وسكت عنه الحافظ فهو حسن أو صحيح .

٢٩٤٨ - عن طارق قال : خرجنا حجاجا ، فأوطأ رجل منا - يقال له : أريد - ضبا ، ففزر ظهره ، فأتى عمر ، فقال عمر : احكم يا أريد ، قال : أرى فيه جديا قد جمع الماء والشجر قال عمر : فذاك فيه . فأخرجه الشافعى^(٣) رحمه الله بسند صحيح .
« التلخيص الحبير » .

٢٩٤٩ - عن عمر رضى الله عنه : أنه قضى فى الغزال بعنز ، وفى الأرنب بعناق ، وفى اليربوع بجفرة . رواه مالك^(٤) والشافعى^(٥) بسند صحيح : وقال ابن أبى شيبة^(٦) : ثنا يزيد بن هارون ، عن ابن عون ، عن أبى الزبير ، عن جابر : أن عمر قضى فى الأرنب ببقرة . كذا فى « التلخيص الحبير » ، وسند ابن أبى شيبة صحيح أيضا .

قوله : « عن مجاهد » وقوله : « عن طارق إلخ » . قلت : يختلف قضاء الصحابة فى الضب يصيبه المحرم ، فقال مجاهد ، عن عبد الله (وهو ابن عباس فيما أظن) : فيه حفنة من طعام ، وقال عمر : فيه جدى ، وفيه دليل على ما قلنا : إن المثل القيمة دون النظر ، وإلا لم يختلف قضاؤهم ؛ لكون النظر معلوما مشاهدا ، وإنما الاختلاف لاختلاف قيمته ، فمن الضب ما يساوى ثمنه حفنة من طعام ، ومنه ما يساوى جديا ، وهذا أولى من رد الآثار بعضها ببعض كما فعله ابن قدامة فى الشرح الكبير .

قوله : « عن عمر إلخ » . قلت : يختلف قضاء عمر رضى الله عنه فى الأرنب ،

(١) رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه (٤ ص ٤٢٦ باب ٤٦٧) .

(٢) التلخيص الحبير (١ / ٢٢٨) .

(٣) رواه الشافعى فى مسنده (١٣٤) ، وابن أبى شيبة مصنفه (٤ ص ٤٢٦ باب ٤٦٧) .

(٤) رواه مالك فى الموطأ (١ / ٤١٤ / ٢٣٠) .

(٥) رواه الشافعى فى مسنده (ص ١٣٤) .

(٦) رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه (٤ / ٣٨٨ / ٢) .



ففضى فيه مرة بعناق ، وأخرى ببقرة ، وليس ذلك لكون بعض الأرناب يشبه العناق ، وبعضها البقرة ؛ بل لاختلاف قيمتها لا غير ، فرخصت فى وقت ففضى فيها بعناق ، وغلت فى زمان ففضى فيها ببقرة ، وفيه دليل على ما قلنا : إن المثل هو القيمة دون النظر ، وإلا لم يختلف القضاء فافهم .

فائدة :

دل أثر عمر من رواية طارق ، عنه على جواز أن يكون القاتل أحد العدلين ، وبه قال الشافعى ، وإسحاق ، وابن المنذر ، وقال مالك ، والنخعى : ليس له ذلك ؛ لأن الإنسان لا يحكم لنفسه ، ذكره ابن قدامة فى « الشرح الكبير » . قال : ولنا : عموم قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾^(١) ، والقاتل من غيره ذوى عدل ، وروى الشافعى فى « مسنده » عن طارق بن شهاب قال : خرجنا حجاجاً فأوطأ رجل منا يقال له : أريد - ضباً ، فقفر ظهره ، فقدمنا على عمر رضى الله عنه فسأله أريد ، فقال : احكم يا أريد فيه ، قال : أنت خير منى يا أمير المؤمنين ، قال : إنما أمرتك أن تحكم ، ولم أمرك أن تركينى ، فقال أريد : أرى فيه جدياً قد جمع الماء والشجر ، فقال عمر : فذلك فيه فأمره عمر أن يحكم وهو القاتل ؛ ولأمر أيضاً كعب الأحبار أن يحكم على نفسه فى الجرادتين اللتين صادهما وهو محرم ؛ ولأنه مال يخرج فى حق الله تعالى ، فجاز أن يكون من وجب عليه أمينا فيه كالزكاة ، قال ابن عقيل : إنما يحكم القاتل ، إذا قتل خطأ ؛ لأن القتل عمدا ينفى بذلك ، والله تعالى أعلم ، وعلى قياس ذلك إذا قتله عند الحاجة إلى أكله (مضطراً) ؛ لأن قتله مباح لكن يجب فيه الجزاء اهـ .

وفى « الهداية » قالوا : والواحد يكفى ، والمثنى أولى ؛ لأنه أحوط وأبعد عن الغلط كما فى حقوق العباد ، وقيل : يعتبر المثنى ههنا بالنص اهـ . قال المحقق فى « الفتح » : والذين لم يوجبوه حملوا العدد فى الآية على الأولوية ، والظاهر الوجوب اهـ . قلت : وظنى أنهم أرادوا واحداً غير القاتل ، والقاتل مع غيره ذوا عدل عندهم كما قاله أحمد ، والشافعى ، وإسحاق ، وابن المنذر ، واحتجوا بأثر طارق ، عن عمر ، والله أعلم ، والقاتل وحده لا يكفى عند واحد من العلماء على ما أدى إليه نظرى ، لا أعرف فيه خلافاً .

٣٤٦٦ يذبح الهدى بالحرم ويتصدق بالطعام ويصوم حيث شاء إعلاء السنن



٢٩٥٠ - حدثنا محمد بن المثنى ، ثنا محمد بن جعفر ، ثنا شعبة ، عن حماد ، سمعت إبراهيم يقول : فى كل شىء من الصيد ثمنه . أخرجه الإمام ابن جرير الطبرى فى تفسيره^(١) .

باب يذبح الهدى بالحرم ويتصدق بالطعام ويصوم حيث شاء

وهو مخير بين الثلاثة وإن كان ذا يسار

٢٩٥١ - حدثنا هناد ، ثنا ابن أبى عروبة ، عن أبى معشر ، عن إبراهيم ، قال : ما كان من دم فبمكة ، وما كان من صدقة أو صوم حيث شاء . أخرجه الإمام الطبرى فى تفسيره^(٢) ، وسنده حسن صحيح .

قوله : « حدثنا محمد بن المثنى إلخ » دلالة قول إبراهيم على أن المراد بالمثل فى الآية هو القيمة دون النظر ظاهرة . ظهر بذلك أن الإمام وصاحبه لم يتفردا بهذا القول ، بل لهما سلف فى ذلك من فقهاء التابعين ، هذا ، وظنى : أن تأييد الإمام أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله فى هذه المسألة بأبلغ وجه مما قد تفرد به ، لله الحمد ، ومع ذلك فإنى إلى ما قاله محمد والجمهور أميل منى إلى ما قاله الشيخان ، ومن أراد معرفة أقوال الصحابة فى إيجاب المثل بالنظر بأبسط وجه فليراجع باب جزاء الصيد من الشرح الكبير لابن قدامة المقدسى رحمه الله .

باب يذبح الهدى بالحرم ويتصدق بالطعام ويصوم حيث شاء

وهو مخير بين الثلاثة وإن كان ذا يسار

قوله : « حدثنا هناد إلخ » ، دلالة على الجزء الأول من الباب ظاهرة ، قال الجصاص فى « أحكام القرآن » له : لا خلاف بين الفقهاء أن الهدى لا يجوز إلا بمكة ، وأن بلوغه الكعبة أن يذبحه هناك فى الحرم ، وأنه لو هلك بعد دخوله الحرم قبل أن يذبحه أن عليه هديا آخر غيره ، وإذا ذبحه فى الحرم بعد بلوغ الكعبة فإن سرق بعد ذلك لم يكن عليه

(١) رواه الطبرى فى تفسيره (٧ / ٣١) .

(٢) رواه الطبرى فى تفسيره (٧ / ٣٦) .



شئ ؛ لأن الصدقة تعينت فيه بالذبح ، واتفق الفقهاء أيضا على جواز الصوم في غير مكة ، واختلفوا في الطعام ، قال أصحابنا : يجوز أن يتصدق به حيث شاء ، وقال الشافعي : لا يجزئ إلا أن يعطى مساكين مكة .

والدليل على جوازه حيث شاء قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ ^(١) وذلك عموم في سائرهم ، وغير جائز تخصيصه بمكان إلا بدلالة ، ومن قصره على مساكين مكة وغيرها ، فما كان صدقة وجب جوازها في سائر المواضع قياسا على نظائرها من الصدقات ؛ ولأن تخصيصه بمكان خارج عن الأصول ، وما كان خارجا عن الأصول وظاهر الكتاب فهو ساقط فأما الصدقة فحيث شاء ، وكذلك قال أصحابنا : إنه لو ذبحه في الحرم ثم أخرجه فتصدق به في غيره أجزأه ، وأيضا لما اتفقوا على جواز الصيام في غير مكة - وهو جزاء الصيد وليس بذبح - وجب مثله في « الطعام لهذه العلة اهـ . ملخصا .

قال في « الهداية » : ونحن نقول : الهدى قربة غير معقولة ، فيختص بمكان أو زمان ، أما الصدقة قربة معقولة في كل زمان ومكان اهـ . قلت : وقد خالف الطبري إمامه في ذلك ، فقال في تفسيره : يجوز الطعام حيث شاء مثل الصيام ؛ لأن الله تعالى إنما شرط بلوغ الكعبة بالهدى في قتل الصيد دون غيره من جزائه ، فللبخاري بنير الهدى أن يجزئه بالإطعام والصوم حيث شاء من الأرض ، ويمثل الذي قلنا في ذلك قال جماعة من أهل العلم اهـ .

قال الجصاص : وقد اختلف في السنن الذي جوز في جزاء الصيد ، فقال أبو حنيفة : لا يجوز أن يهدى إلا ما يجزئ وفي الأضحى والإحصار والقرآن ، وقال أبو يوسف ومحمد : (ذكره غير أبي يوسف مع الإمام) يجزئ الجفرة والعناق على قدر الصيد .

والدليل على صحة القول الأول : أن ذلك هدى تعلق وجوبه بالإحرام ، وقد اتفقوا في سائر الهدايا التي تعلق وجوبها بالإحرام أنها لا يجزئ منها إلا ما يجزئ في الأضاحي ، وهو الجذع من الضأن ، أو الثني من الماعز والإبل والبقر فصاعدا ، فكذلك هدى جزاء الصيد ، وأيضا : لما سماه الله تعالى هديا على الإطلاق كان بمنزلة سائر الهدايا المطلقة في

٢٩٥٢ - حدثنا ابن وكيع ، وابن حميد ، قالا : ثنا جرير ، عن منصور ، عن الحكم ، عن قسم ، عن ابن عباس : « فجزاء مثل ما قتل من النعم ، فإن لم يجد نظر كم ثمنه ، قال ابن حميد : كم قيمته فقوم عليه ثمنه طعاماً ، فصام مكان كل نصف صاع يوماً ، أو كفارة طعام مساكين ، أو عدل ذلك صياماً ، قال : إنما أريد الطعام بالصيام ، فإذا وجد الطعام وجد جزاؤه . أخرجه الإمام الطبري^(١) أيضاً ، وسنده حسن صحيح .

القرآن ، فلا يجزىء دون السن الذى ذكرنا ، وذهب أبو يوسف ومحمد إلى ما روى عن جماعة من الصحابة : أن فى اليربوع جفرة ، وفى الأرنب عناق ، وعلى أنه لو أهدى شاة فولدت ذبيح ولدها معها ، فأما ما روى عن الصحابة فجزاء أن يكون على وجه القيمة ، وأما ولد الهدى فإنه تبع لها ، فيسرى الحق الذى فى الأم إليه من جهة التبع ، ولا يصح ابتداء إيجاب هذا الحكم له على غير وجه التبع ، ونظائر ذلك كثيرة اهـ . ملخصاً .

وفى « الهداية » : وإذا وقع الاختيار على الهدى بهدى ما يجزئه فى الأضحية ؛ لأن مطلق اسم الهدى منصرف إليه ، وقال محمد والشافعى : (وبعضهم جعل قول أبى يوسف كقول محمد « فتح ») يجزىء صغار النعم فيها ؛ لأن الصحابة أوجبوا عناقاً وجفرة ، وعند أبى حنيفة وأبى يوسف يجوز الصغار على وجه الإطعام ، يعنى إذا تصدق اهـ .

قال المحقق فى « الفتح » : يعنى أن المنفى وقوع الصغار هدياً تتعلق القرية فيه بنفسه بمجرد الإرقاة لا جوازها مطلقاً ، بل يجيزها باعتبار القيمة إطعاماً ، (وكانوا أرباب المواشى ، فكان التصديق بالعناق والجفرة أيسر عليهم من إطعام الطعام) ، فيحتمل كون حكم الصحابة كان على هذا الاعتبار ، وأما صيرورة ولد الهدى هدياً فالتبعية كولد الأضحية اهـ .

قوله : « حدثنا ابن وكيع إلخ » فيه دلالة على أنه إذا وقع الاختيار على الطعام يقوم الصيد المتلف بالطعام ، فإن الضمير فى قوله : نظركم ثمنه أو قيمته ، راجع إلى الصيد ، وإلا لزم الانتشار ، وفيه دلالة أيضاً على أنه يصوم مكان كل نصف صاع يوماً ، وهو المذهب كما ذكر فى « الهداية » . وفيه دلالة أيضاً على أنه لا طعام فى الكفارة ، وإنما ذكره^(١)

(١) رواه الطبري فى تفسيره (٧ / ٢٩) .



فى الآية ليعدل به الصيام ؛ لأن من قدر على الإطعام قدر على الذبح ، وهذا خلاف ما سيأتى عن ابن عباس من التخيير فى الأشياء الثلاثة .

قال الموفق فى « المغنى » : إن قاتل الصيد مخير فى الجزء بأحد هذه الثلاثة ، بأيا شاء كفر ، موسراً كان أو معسراً ، وبهذا قال مالك ، والشافعى ، وأصحاب الرأى ، وعن أحمد رواية ثانية : أنها على الترتيب ، فيجب المثل أولاً ، فإن لم يجد أطعم ، فإن لم يجد صام . وروى هذا عن ابن عباس ، والثورى ؛ لأن هدى المتعة على الترتيب ، هذا أوكد منه ؛ لأنه بفعل محذور ، وعنه رواية ثالثة : أنه لا إطعام فى الكفارة ، وإنما ذكر فى الآية ليعدل الصيام ؛ لأن من قدر على الإطعام قدر على الذبح ، هكذا قال ابن عباس ، وهذا قول الشعبي وابن عباس ، ولنا قول الله تعالى : ﴿ هَدْيَا بِالْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامٍ مَسَاكِينَ أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾^(١) و « أو » فى الأمر للتخيير ، روى عن ابن عباس أنه قال : كل شيء فى « القرآن » « أو » « أو » فهو مخير ، وأما ما كان « فمن لم يجد » فهو الأول ، وقد سمى الله الطعام كفارة ، ولا يكون كفارة ما لم يجب إخراجه وجعله طعاماً للمساكين ، وإلا يجوز صرفه إليهم لا يكون طعاماً لهم ، وقولهم : إنها وجبت بفعل محذور يبطل بفدية الأذى ، على أن لفظ النص صريح فى التخيير ، فليس ترك مدلوله قياساً على هدى المتعة بأولى من العكس ، وإذا اختار المثل ذبحه وتصدق به على مساكين الحرم ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ هَدْيَا بِالْكَعْبَةِ ﴾^(١) ، ولا يجزئه أن يتصدق به حياً على المساكين ؛ لأن الله تعالى سماه هدياً ، والهدى يجب ذبحه ، وله ذبحه أى وقت شاء ، ولا يختص ذلك بأيام النحر اهـ .

قلت : وذهب أحمد والشافعى إلى أنه متى اختار الطعام يقوم المثل بدراهم ، والدراهم بطعام ، وقال مالك (وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد فى الصحيح) : يقوم الصيد لا المثل ، وبه قال ابن عباس رواية : يقوم الهدى ، والأول أصح ؛ لأن جميع ذلك جزء الصيد ، فلما كان الهدى من حيث أنه جزء معتبراً بالصيد ، إما فى قيمته أو فى نظيره ، وجب أن يكون الطعام مثله ؛ لأنه قال : ﴿ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامٍ مَسَاكِينَ ﴾ ، وجعل الطعام

(١) سورة المائدة آية ٩٥ .

(٢) المصدر السابق .

٢٤٧. يذبح الهدى بالحرم ويتصدق بالطعام ويصوم حيث شاء إعلاء السنن

٢٩٥٣ - حدثنا هناد بن السري ، ثنا ابن أبي زائدة ، أخبرنا ابن جريج ، عن عطاء ، في قول الله تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ ، قال : إن أصاب إنسان محرم نعمة فإن له إن كان ذا يسار أن يهدي ما شاء جزورا ، أو عدلها طعاما ، أو عدلها صياما ، قال : كل شيء في القرآن أو فليخر منه صاحبه من شاء . أخرجه الطبري^(١) أيضا . وسنده صحيح .

كفارة وجزاء ، فاعتباره بقيمة الصيد أولى من اعتبار الطعام إنما هو بقيمة الصيد ، فكذلك فيما له نظير ؛ لأن الآية منتظمة للأميرين .

وقال أصحابنا : إذا أراد الإطعام أطعم كل مسكين نصف صاع من بر ، ولا يجزيه أقل من ذلك ككفارة اليمين وفدية الأذى ، وروى عن ابن عباس ، وإبراهيم ، وعطاء ، ومجاهد ، ومقسم ، وقتادة ، أنهم قالوا : لكل نصف صاع يوما ، وروى عن عطاء أيضا أنه قال : لكل مد يوما ، كذا في « أحكام القرآن » للجصاص^(٢) ، وذهب أحمد إلى أنه يطعم كل مسكين مدا من بر ، ونصف صاع من غيره ، ويصوم عن مد بر يوما ، أو عن نصف صاع من غيره يوما ، كذا في « المغنى »^(٣) ، والأولى ما قلنا ؛ فإنه هو المعهود في الفطرة ، وفي كفارة الأذى ، واليمين ، فيرد المحتمل إلى المعهود .

وإذا بقي ما لا يعدل كدون نصف صاع عند الجمهور ، أو دون المد عند أحمد ، صام يوما كاملا ، وبه قال عطاء ، والنخعي ، وحمام ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، ولا نعلم أحدا خالفهم ؛ لأن الصوم لا يتبعض ، فيجب تكميله ، ولا يجب التسابع في الصيام ، وبه قال الشافعي ، وأصحاب الرأي ، فإن الله تعالى أمر به مطلقا ، فلا يتقيد بالتتابع من غير دليل ، قاله الموفق في « المغنى »^(٤) .

قوله : « حدثنا هناد بن السري إلى آخر الباب » ، دلالة الأثرين على الجزء الثاني من الباب ظاهرة .

فائدة : لا يجوز أن يصوم من عن بعض الجزاء ويطعم عن بعض ، ونص عليه أحمد ،

(١) رواه الطبري في تفسيره (٧ / ٣٥) .

(٢) أحكام القرآن للجصاص (٢ / ٤٧٥) .

(٣) المغنى (٣ / ٥٤٤) .

(٤) المصدر السابق (٣ / ٥٤٥) .

٢٩٥٤ - حدثنا : هناد ، ثنا حفص ، عن ليث ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، قال : كل شيء في القرآن (أو أو) فصاحبه مخير فيه ، وكل شيء (فمن لم يجد) فالأول ثم الذي يليه . أخرجه الطبري^(١) أيضا . وسنده حسن . وليث هو ابن أبي سليم وفيه مقال ، ولكنه حسن الحديث كما مر غير مرة .

وبه قال الشافعي والثوري ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وجوزه محمد بن الحسن إذا عجز عن بعض الإطعام .

قال الموفق : ولا يصح ؛ لأنها كفارة واحدة ، فلا يؤدي بعضها بالإطعام وبعضها بالصيام كسائر الكفارات اهـ . قال الجصاص^(٢) : وقال : أصحابنا : إن شاء المحرم صام عن كل نصف صاع من الطعام يوما ، وإن شاء صام عن بعض وأطعم بعضا ، فرقوا بينه وبين الصيام في كفارة اليمين ، فلم يجزوا الجمع بينهما ، وإنما أجازوا الجمع بينه وبين الطعام في جزاء الصيد ؛ لأن الله تعالى جعل الصيام عدلا للطعام بقوله : ﴿ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ ، ومعلوم أنه لم يرد أن يكون مثالا له في حقيقة معناه ؛ إذا لا تشابه بين الصيام والطعام ، فعلمتنا أن المراد المماثلة بينهما في قيامه مقام الطعام ، ونيايته عنه ، فمن صام بعضا فكأنه قد أطعم بغرض ذلك ، فجاز ضمه إلى الطعام ، فكان الجمع طعاما ، وأما الصيام في كفارة اليمين فإنما يجوز عند عدم الطعام وهو بدل منه ، فغير جائز الجمع بينهما ، كالمسح على أحد الخفين وغسل الرجل الأخرى . اهـ ملخصا .

قال الموفق : إذا قتل المحرم الصيد ثم أكله ، ضمنه للقتل دون الأكل ، وبه قال مالك والشافعي . وقال عطاء وأبو حنيفة رحمه الله : يضمنه للأكل أيضا ؛ لأنه أكل من صيد محرم عليه ، فيضمنه ، ولنا : أنه صيد مضمون بالجزاء ، فلم يضمن ثانيا اهـ . « المغنى » يحتج به لأبي حنيفة رحمه الله في المحرم إذا أكل من الصيد الذي لزمه جزاءه ، أن عليه قيمة ما أكل يتصدق به ؛ لأن الله تعالى أخبر أنه أوجب عليه الغرم ليدوق وبال أمره بإخراج هذا القدر من ماله ، فإذا أكل منه فقد رجع من الغرم في مقدار ما أكل منه ، فهو غير ذائق بذلك وبإل أمره ؛ لأن سن غرم شيئا وأخذ مثله لا يكون (غارما ولا) ذائقا وبإل أمره ، فدل ذلك على صحة ما قاله . اهـ .

(١) رواه الطبري في تفسيره (٣٥ / ٧) .

(٢) أحكام القرآن للجصاص (٤٧٦ / ٢) .

باب الجراد من صيد البر وفيها صدقة

كحفنة من طعام أو تمر

٢٩٥٥ - عن زيد بن أسلم : إن رجلا جاء إلى عمر بن الخطاب ، فقال : يا أمير المؤمنين أنى أصبت جرادات بسوطى وأنا محرم ، فقال له عمر : أطعم قبضة من طعام . أخرجه مالك فى « الموطأ »^(١) وهو مرسل .

٢٩٥٦ - عن يحيى بن سعيد : إن رجلا جاء إلى عمر بن الخطاب ، فسأله عن جرادة قتلها وهو محرم ؟ ، فقال عمر لكعب : تعال حتى نحكم ، فقال كعب : درهم ، فقال عمر : إنك لتجد الدراهم ، لتمررة خير من جرادة . أخرجه مالك فى « الموطأ »^(٢) أيضا وهو مرسل ، ووصله عبد الرزاق بسند صحيح ، كما سنذكره فى الحاشية .

قلت : ولم يرد مثل ذلك فى صيد الحارم بقتله الحلال ، ولا فى محرم يأكل من صيد قتله محرم آخر غيره ، فلا يصح قياسهما عليه كما فعله الموفق فافهم ؛ فإن قوله : « لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ » راجع إلى من قتل الصيد محرما ، والله تعالى أعلم .

باب الجراد من الصيد البر وفيها صدقة كحفنة من طعام أو تمر

قوله : « عن زيد بن أسلم إلخ » ، قلت : مراسيل زيد بن أسلم عن عمر رضى الله عنه غالبها عن أبيه عن عمر ؛ لأنه من مواليه ، وقد تقدم فى المقدمة عن ابن حبان ما يدل على قبول مراسيل كبار التابعين ؛ لكونهم لا يرسلون إلا عن الصحابة . وعن ابن عبد البر : أن كل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليس وتوسيله مقبول اهـ . وقد عرف أن زيد بن أسلم لا يرسل إلا عن ثقة ، فقد قال العطف ابن خالد : حدث زيد بن أسلم بحديث فقال له رجل : يا أبا أسامة ، عن من هذا ؟ قال : يا ابن أخى ، ما كنا نجالس السفهاء . كذا فى « التهذيب » . على أن كل ما فى « الموطأ » من بلاغ أو مرسل فقد وجد موصولا إلا أربعة ليس هذا منها ، وقد وصله سعيد بن منصور كما سيأتى فهو حجة عند الكل .

قوله : « عن يحيى بن سعيد إلخ » وصله عبد الرزاق عن معمر ، والثورى ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، أن كعبا سأل عمر نحوه ، قاله الحافظ فى

(١) رواه مالك فى الموطأ فى الحج ، ٧٧ - باب فدية من أصاب شيئا وهو محرم (ح ٢٣٥) .
(٢) رواه مالك فى الموطأ فى الحج ، ٧٧ - باب فدية من أصاب شيئا وهو محرم (ح ٢٣٦) .



٢٩٥٧ - عن ابن عباس : فى الجراد قبضة من طعام ولتأخذن بقبضة جرادات.
رواه الإمام الشافعى^(١) بسند صحيح « التلخيص الحبير » .

الدراية^(٢) . وعن محمد بن راشد ، عن مكحول : أن عمر سئل عن الجراد يقتله المحرم ؟ فقال : ثمرة خير من جرادة ، وروى ابن أبى شيبة فى « مصنفه » : حدثنا ابن فضيل ، عن يزيد ، عن إبراهيم ، عن كعب : أنه مرت به جرادة فضربها بسوطه ، ثم أخذها فشواها ، فقال له فى ذلك (قاتل) ، فقال : هذا خطأ ، وأنا أحكم على نفسى فى هذا درهما ، فأتى عمر ، فقال له عمر : إنكم يا أهل حمص أكثر شئ دراهم ، ثمرة خير من جرادة . « زيلعى »^(٣) . وأخرج سعيد بن منصور ، عن الدراوردي ، عن زيد ، عن عطاء بن يسار ، عن عمر رضى الله عنه فى الجراد ثمرة ، وعن هشيم ، عن أبى بشر ، عن يوسف ابن ماهك ، عن كعب ، عن عمر : أنه سأل عن قتل جرادتين ؟ ، فقال : كم نويت فى نفسك ؟ ، فقال : درهمين ، قال : إنكم كثيرة دراهمكم ، لتمرتين^(٤) أحب إلى من جرادتين ، ثم قال : امض الذى نويت . رواه ابن أبى شيبة عن أبى معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عمر نحوه ، ورواه الشافعى من طريق أخرى عن عمر ، وفيه درهماً خير من مائة جرادة ، وعن عبدة ، عن محمد بن عمرو ، عن سلمة ، عن ابن عمر : أن محرماً أصاب جرادة . فحكم عليه عبد الله بن عمر ورجل آخر ، حكم عليه أحدهما بتمرة ، والآخر كسرة . اهـ . من « التلخيص الحبير »^(٥) . سكت الحفاظ عن جميعها ، وهى ما بين صحاح وحسان كما لا يخفى على من مارس الإسناد والحديث .

وفى ما ذكرناه من طريق الحديث عن عمر رضى الله عنه دليل على أنه لم يقبل قول كعب فى الجراد : إنها ثمرة حوت فى البحر ، كما رواه مالك فى « الموطأ »^(٦) عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار : أن كعب الأحبار أقبل من الشام فى ركب مع محرمين ، فلما

(١) مسند الشافعى : (ص ١٣٦) ، والتلخيص الحبير : (ص ٢٢٩ ج ١) .

(٢) الدراية (٢١٠) .

(٣) زيلعى (١ / ٥٣٨) .

(٤) هكذا بالأصل والصحيح ما أثبتناه من المطبوع .

(٥) التلخيص الحبير (١ / ٢٢٩) .

(٦) سبق تخريجه .



قدموا المدينة على عمر بن الخطاب قال : فإني قد أمرته عليكم حتى ترجعوا ، ثم لما كانوا ببعض طريق مكة مرت بهم رحل من جراد ، فنهاهم كعب أن يأخذوه ويأكلوه ، قال : فلما قدموا على عمر بن الخطاب ذكروا له ذلك ، قال : وما حملك على أن تفتيهم بهذا؟ ، فقال : هو من صيد البحر ، فقال : وما يدريك ؟ قال : يا أمير المؤمنين ، والذي نفسى بيده إن هى إلا نثرة حوت ينثره فى كل عام مرتين اهـ . مختصرا . فليس سكوت عمر رضى الله عنه فى هذه القصة دليلا على تسليمه قول كعب إنها من صيد البحر ، لما قد تواتر عنه القول بإيجاب ثمره أو قبضة من طعام فى جراد بأسانيد كثيرة ، ولما ثبت عنه أنه أمر كعبا نفسه بثمره فى جراد .

وأما ما رواه أبو داود ^(١) والترمذى ^(٢) عن أبى هريرة قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ فى حجة أو غزوة ، فاستقبلنا رحل من جراد ، فجعلنا نضربه بسيطانا وقسينا ، فقال ﷺ : «كلوه فإنه من صيد البحر» هذا لفظ الترمذى ، قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حيث أبى المهزم عن أبى هريرة ، وأبو المهزم اسمه يزيد بن سفيان ، وقد تكلم فيه شعبة اهـ . ولفظ أبى داود : قال : أصبنا صرما من جراد ، فكان رجل يضرب بسوطه وهو محرم ، فقليل له : إن هذا لا يصلح ، فذكر ذلك إلى النبى ﷺ ، فقال : «إنما هو من صيد البحر» قال أبو داود : أبو المهزم ضعيف ، والحديثان جميعا وهم اهـ . مع العون ^(٣) .

قلت : والحديث الثانى ما رواه بطريق ميمون بن جابان ، عن أبى رافع ، عن أبى هريرة عن النبى ﷺ : قال : «الجراد من صيد البحر» ^(٤) ، قال المنذرى : ميمون بن جابان لا يحتج به ، كذا فى «عون المعبود» ^(٥) فهذا لا حجة فيه كما ترى أن أبا المهزم وهم فيه ، فجعله فى طريق أبى داود من قصة الإحرام ، الصحيح أن ذلك كان فى غزوة

(١) ، ٢) رواه أبو داود فى (المناسك باب " ٤١ ") البخارى فى (الحج باب " ١٢ ") والترمذى فى (الحج باب " ٢٧ " ، ح رقم : " ٨٥٠ ") وابن ماجه فى (الصيد ، باب " ٩ " ح رقم : " ٣٢٢١ ") ومالك فى (الموطأ ، كتاب الحج ، ح رقم : " ٨٢ ") . وأحمد فى «المسند» (٣٠٦ / ٢) ، ٣٦٤ ، ٤٠٧) .

وقال الترمذى : «حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث أبى المهزم عن أبى هريرة» .

(٣) عون المعبود : (ص ١١٠ ج ٢) .

(٤) رواه أبو داود (١٨٥٣) والبيهقى (٢٠٧ / ٥) والمشكاة (٢٧٠١) والعقلى (٣٨٤ / ٤) .

(٥) عون المعبود : (ص ١٠٩ ج ٢) .



ومعنى قول النبي ﷺ : « إنه من صيد البحر » كما قال على القارى : إنه يشبه صيد البحر من حيث يحل ميتة ، ولا يحتاج إلى الذبح ، وأما أنه يجوز للمحرم قتله ولا يلزمه بذلك فدية فلا ، فقد علمت أنه قد تظاهر عن عمر إلزام الجزاء فيها ، وفي « الهداية » : الجراد من صيد البر . قال ابن الهمام : وعليه كثير من العلماء ، كذا في « العون » أيضا .

قال الموفق في « المغنى » ^(١) : واختلفت الرواية في الجراد فعنه - أى عن أحمد - : هو من صيد البحر ، لا جزاء فيه ، وهو مذهب أبى سعيد ، قال ابن المنذر : قال ابن عباس وكعب : هو من صيد البحر ، وقال عروة : هو نثرة حوت ، وروى عن أبى هريرة - فذكر ما رواه أبو داود - وروى عن أحمد : أنه من صيد البر ، وفيه الجزاء ، وهو قول الأكثرين ، لما روى أن عمر رضى الله عنه قال لكعب - فذكر الأثر الذى ذكرناه - وقال : ولأنه طير يشاهد طيرانه فى البر ، ويهلكه الماء إذا وقع فيه ، فأشبهه العصفير ، فأما الحديثان اللذان ذكرناهما عن أبى هريرة فوهم ، قاله أبو داود ، فعلى هذا يضمه بقيمته ، لأنه لا مثل له ، وهذا قول الشافعى ، وعن أحمد : يتصدق بتمرة عن الجرادة ، وهذا يروى عن عمر ، وعبد الله بن عمر ، وقال ابن عباس : قبضه من طعام ، قال القاضى : هذا محمول على أنه أوجب ذلك على طريق القيمة ، والظاهر أنهم لم يريدوا بذلك التقدير ، وإنما أرادوا أن فيه أقل شئ اهـ . وقال محمد فى « الموطأ » ^(٢) : أما الجراد فلا ينبغى للمحرم أن يصيده ، فإن فعل كفر ، وتمرة خير من جرادة ، كذلك قال عمر بن الخطاب ، وهذا كله قول أبى حنيفة والعمامة من فقاءنا رحمهم الله تعالى اهـ . وفى « التعليق الممجّد » ^(٣) : قال الدمامينى : ذكر بعض الخذاق من المالكية أن الجراد نوعان : برى وبحرى ، فيترتب على كل حكمه ، تتفق بذلك الأخبار اهـ . وقد ذكر الدميرى فى « حياة الحيوان » ^(٤) له الجراد البرى والبحرى على خياله ، وذكر لكل واحد منها خواصا وأفعالا وصوراً وأشكالاً ، والله تعالى أعلم .

(١) المغنى : (ص ٥٣٤ ج ٣) .

(٢) موطأ محمد : (ص ٢١١) .

(٣) قوله : « التعليق الممجّد » سقط من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

(٤) حياة الحيوان : (١٧٤) .



قال فى « الهداية » : ومن قتل قملة تصدق بما شاء مثل كف من طعام ، لأنها متولدة من التفث الذى على البدن ، وفى " الجامع الصغير : أطلع شيتا ، وهذا يدل على أنه يجزئه أنى طعم مسكينا شيتا يسيرا على سبيل الإباحة وإن لم يكن مشيعا اهـ . قال المحقق فى " الفتح " : قوله : متولدة من التفث ، يفيد أن الجزاء باعتبار أنه قضاء التفث ، فيستفاد منه أنه لو لم يأخذها من بدنه (ولا ثوبه) بل وجد قملة على الأرض فقتله لا شىء عليه ، القملتان والثلاث كالواحدة ، وفى الزوائد على الثلاث بالغ ما بلغ نصف صاع برا ونحوه هذا إذا قتلها قصدا ، أو ألقى ثوبه فى الشمس لقصد قتلها ، ولو ألقاه للقتل فماتت لا شىء عليه اهـ .

وقال الموفق فى " المغنى " : فأما القمل ففيه روايتان : إحداهما إباحة قتله ، لأنه من أكثر الهوام أذى ، فأبيح قتله كالبراغيث وسائر ما يؤذى ، والثانية أن قتله محرم ، وهو ظاهر كلام الخرقي ، لأنه يترفع بإزالته ، فحرم كقطع الشعر ، ولأن النبى ﷺ رأى كعب ابن عجرة والقمل يتناثر على وجهه ، فقال له : « احلق رأسك » ^(١) فلو كان قتل القمل وإزالته مباحا لم يكن كعب ليتركه حتى يصير كذلك ، وكان النبى ﷺ أمره بإزالته خاصا والصنبان كالقمل ، لأنه بيضه ، ولا فرق بين قتل القمل ورميه أو قتله الزنبق ، لحصول الترفه به ، ويجوز له حلق رأسه برفق كيلا يقطع شعرا أو يقتل قملا ، فإن تقمل المحرم أو قتل قملا فلا فدية فيه ، فإن كعب بن عجرة حين حلق رأسه قد أذهب قملا كثيرا ، ولم يجب عليه لذلك شىء ، إنما أوجب الفدية بحلق الشعر .

(قلنا : إنه لم يرد قتل القمل ، وإنما أراد إزالة الشعر فماتت من غير قصد منه) ،

(١) رواه مسلم فى : ١٥ - كتاب الحج ، ١٠ - باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ، ووجوب الفدية لحلقه ، وبيان قدرها ، رقم : (٨١ - ٨٤) .
ورواه الترمذى : (٩٥٣) والبيهقى (٤ / ١٧٠ ، ٥ / ٥٥) ، والطبرانى فى « الكبير » (١٩ / ١١٤) .



باب : يجب على المحرم إرسال ما فى يده من الصيد عند الإحرام

لا ما فى بيته أو فى قفص معه وفى حكمه الداخل فى الحرم

٢٩٥٨ - حدثنا أبو بكر بن عياش، عن زيد بن أبى بكر، عن عبد الله بن الحارث قال:

ولأن القمل لا قيمه له ؛ ولأنه ليس بصيد . (قلنا : وكذلك شعر الرأس والبدن ولا قيمه له وليس بصيد) ، حكى عن ابن عمر قال : هى أهون مقتول ، وسئل^(١) ابن عباس فى محرم ألقى قملة ، ثم طلبها فلم يجدها ، قال : تلك ضالة لا تبتغى . (يعنى لا يجب إعادتها إلى الرأس والبدن ، وليس مراده نفى الجزاء) وهذا قول طاووس ، وسعيد بن جبير وعطاء وأبى ثور ، وابن المنذر ، وعن أحمد فيمن قتل قملة ، قال : يطعم شيئا ، فعلى هذا أى شىء تصدق به أجزأه ، سواء قتل قليلا أو كثيرا ، وهذا قول أصحاب الرأى ، وقال إسحاق : ثمرة فما فوقها، وقال مالك : حفنة من طعام. وروى ذلك عن ابن عمر، والخلاف إنما هو فى قتله للمحرم، أما فى الحرم لغير المحرم فيباح قتل القمل بغير خلاف اهـ.

وقال محمد فى " الموطأ " ^(٢): أخبرنا مالك ، عن نافع قال : المحرم لا يصلح له أن ينتف من شعره شيئا ، ولا يحلقه ، ولا يقصره إلا أن يصيبه أذى من رأسه فعليه فدية كما أمره الله تعالى ، ولا يحل له أن يقلم أظفاره ، ولا يقتل قملة ، ولا يطرحها من رأسه إلى الأرض ، ولا من جسده ، ولا من ثوبه ، ولا يقتل الصيد ، ولا يأمر به ، ولا يدل عليه ، قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى اهـ .

باب يجب على المحرم إرسال ما فى يده من الصيد عند الإحرام

لأما فى بيته أو فى قفص معه وفى حكمه الداخل فى الحرم

قوله : « حدثنا أبو بكر بن عياش إلخ » ، قال فى « الهداية » : ومن أحرم وفى بيته أو فى قفص معه صيد ، فليس عليه أن يرسله ، وقال الشافعى رحمه الله : يجب عليه أن

(١) رواه الشافعى فى « مسنده » : (٨٠) ، وسنده صحيح .

(٢) موطأ محمد : (ص ١٤٣ ، ح رقم : ٤١٥) ، ١٢ - باب المحرم يقتل قملة أو نحوها أو ينتف شعرا .



كنا نحج ونترك عند أهلنا أشياء من الصيد ما نرسلها . رواه ابن أبى شيبة ^(١) ، زيلعى ، قلت : سند حسن صحيح على شرط مسلم ، وعبد الله بن الحارث له رؤية ، ولد على عهد النبى ﷺ ، كما فى التقريب .

يرسله ؛ لأنه معترض للصيد بإمساكه فى ملكه ، كما إذا كان فى يده ، ولنا : أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يحرمون وفى بيوتهم صيود دواجن ، ولم ينقل عنهم إرسالها ، وبذلك جرت العادة الفاشية ، وهى من إحدى الحجج ؛ ولأن الواجب ترك العرض ، وهو ليس بمعترض من جهته ؛ لأنه محفوظ بالبيت والقفص لا به غير أنه فى ملكه ، ولو أرسله فى مفازة فهو على ملكه ، فلا معتبر ببقاء الملك ، وقيل : إذا كان القفص فى يده لزمه إرساله ، لكن على وجه لا يضيع اهـ . (مع الفتح) قلت : وكذا ينبغى اختلاف الرواية فيما إذا كان مربوطا بحبل معه ، بل الظاهر فيه وجوب الإرسال رواية واحدة ؛ لكون القفص منفصلا عن الصيد والحبل متصلا به .

قال الموفق فى « المغنى » : إذا أحرم وفى يده صيد ، أو دخل الحرم بصيد ، لزمه إزالة يده المشاهدة دون الحكمية عنه ، ومعناه إذا كان فى قبضته أو خيمته أو رحله أو قفص معه أو مربوطا بحبل معه لزمه إرساله ، وبه قال مالك ، وأصحاب الرأى ، وقال الثورى : هو ضامن لما فى بيته أيضا ، وحكى نحو ذلك عن الشافعى رحمه الله ، وقال أبو ثور : ليس عليه إرسال ما فى يده ، وهو أحد قولى الشافعى ؛ لأنه لا يلزم من منع ابتداء الصيد المنع من استدامته بدليل الصيد فى الحرم ، ولنا : على أنه لا يلزمه إزالة يده الحكمية أنه لم يفعل فى الصيد فعلا ، فلم يلزمه شيء ، كما لو كان فى ملك غيره ، وعكس هذا إذا كان فى يده المشاهدة لأنه فعل الإمساك فى الصيد ، فكان ممنوعا عنه ، وكحالة الابتداء فإن استدامة الإمساك إمساك ، بدليل أنه لو حلف لا يمسك شيئا ، فاستدام إمساكه حنث ، والأصل المقيس عليه ممنوع ، والحكم فيه ما ذكرنا قياسا عليه اهـ .

قلت : والدليل على كون المحرم ممنوعا عن التعرض للصيد ، ما قد تقدم ^(٢) فى حديث أبى قتادة من قوله ﷺ لأصحابه : « هل أمره أحدكم به ، أو أشرتكم إليه ، أو أعنتم إلخ » ، ولا

(١) نصب الرأية : (ص ٥٤١ ج ١) .

(٢) تقدم كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .

يجب على المحرم إرسال ما فى يده من الصيد عند الإحرام ٣٤٧٩



٢٩٥٩ - حدثنا عبد السلام بن حرب ، عن ليث ، عن مجاهد : أن عليا رضى الله عنه رأى مع أصحابه داجنا من الصيد وهم محرمون ، فلم يأمرهم بإرساله . رواه ابن أبى شيبة «زيلعى»^(١) وسنده حسن ، ومجاهد عن على مرسل ، وهو حجة عندنا .

٢٩٦٠ - حدثنا عارم ، ثنا حماد بن زيد ، عن هشام بن عروة ، قال : كان ابن الزبير بمكة وأصحاب النبى ﷺ يحملون الطير فى الأقفاص . رواه البخارى فى «الأدب المفرد»^(٢)

يخفى أن إمساكه بيده تعرض له فوق الإشارة والإعانة عليه فافهم . قال فى « الغنية » : وإن كان فى بيته ، أو فى قفص معه فى يده ، أو فى يد خادمه ، أو فى رحله ، لا يجب إرساله ، وقيل : إذا كان القفص فى يده لزمه إرساله ، لكن على وجه لا يضيع كما مر (بأن يخليه فى بيته ، أو يودعه عند الحلال) والظاهر أن مثله ما إذا كان الحبل المشدود فى رقبة الصيد فى يده . « رد المحتار »^(٣) اهـ . وهذا ما استظهرته قبل المراجعة إلى الكتاب ، والله الحمد على موافقه ، هذا إذا كان الصيد عنده قبل الإحرام أو قبل الدخول فى الحرم ، وأما إذا أخذ صيدا فى الحل وهو محرم ، أو فى الحرم وهو حلال لم يملكه ، وجب إرساله ، سواء كان فى يده (حقيقة) أو فى قفص معه ، أو فى بيته ، ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء ، ولو أرسله محرم آخر لا شئ على المرسل ، كما فى « الغنية »^(٤) أيضا .

قوله : « حدثنا عبد السلام إلخ » ، قلت : دلالة على الجزء الثانى من الباب ظاهرة ، وهو محمول على أن الصيد كان معهم فى الأقفاص لا فى يدهم حقيقة ، بدليل حديث أبى قتادة المذكور آنفا .

قوله : « حدثنا عارم إلخ » ، دلالة على الجزء الثالث من الباب ظاهرة ، قال الموفق فى « المغنى » : ومن ملك صيدا فى الحل فأدخله الحرم ، لزمه رفع يده وإرساله ، فإن

(١) نصب الراية : (١ / ٥٤١) .

(٢) الأدب المفرد : (٧٠) .

(٣) رد المحتار : (ص ١٥٧ ج ٢) .

(٤) الغنية : (١٥٧) .

٣٤٨. حرمة صيد الحرم وشجره ونباته وحشيشه إلا الإذخر إعلاء السنن

وسنده صحيح ، وزاد ابن قدامة في « المغنى » ^(١) : لا يرون به بأسا اهـ .

باب حرمة صيد الحزم وشجره ونباته وحشيشه إلا الإذخر

٢٩٦١ - عن أبي شريح العدوى ، أنه قال لعمر بن سعد - وهو يبعث البعوث إلى مكة: ائذن لى أيها الأمير ! احداثك قولاً قال به رسول الله ﷺ الغد من يوم الفتح ، فسمعتة أذناى ، ووعاه قلبى ، وأبصرته عيناى حين تكلم به : إنه حمد الله وأثنى

تلف أو أتلغه فعليه ضمانه ، كصيد الحل فى حق المحرم ، قال عطاء : إن ذبحه فعليه الجزاء ، وروى ذلك عن ابن عمر رضى الله عنهما ، ومن كره إدخال الصيد الحرم ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وعطاء ، وطاؤس ، وأصحاب الراى .

(قلت : إنما كره الحنفية إدخاله ممسكا بيده ، وأما فى الأقفاص فلا) ، ورخص فيه جابر بن عبد الله ، ورويت عنه الكراهة ، قال هشام بن عروة : كان ابن الزبير تسع سنين يراها فى الأقفاص ، وأصحاب النبى ﷺ لا يرون به بأسا ، ورخص فيه سعيد بن جبير ، ومجاهد ، ومالك ، والشافعى ، وأبو ثور ، وابن المنذر ؛ لأنه ملكه خارجا ، وحل له التصرف فيه ، فجاز له ذلك فى الحرم كصيد المدينة ، ولنا : أن الحرم سبب محرم للصيد يوجب ضمانه ، فحرم استدامة إمساكه كالإحرام ولأنه صيد ذبحه فى الحرم ، فلزمه جزاؤه كما لو صاده منه ، وصيد المدينة لاجزاء فيه بخلاف صيد الحرم اهـ .

باب حرمة صيد الحرم وشجره ونباته وحشيشه إلا الإذخر

قوله : « عن أبى شريح إلى آخر الباب » ، قال الموفق فى « المغنى » : صيد الحرم حرام على الحلال والمحرم ، فمن أتلف من صيده شيئا فعليه ما على المحرم فى مثله ، الأصل فى تحريمه النص والإجماع : أما النص : فما روى ابن عباس - فذكر ما ذكرناه فى المتن - وأجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم على الحلال والمحرم ، وفيه الجزاء على من يقتله بمثل ما يعجز به الصيد فى الإحرام ، وحكى عن داود أنه لا جزاء فيه ؛ لأن الأصل براءة الذمة ، ولم يرد فيه نص ، فبقى بحاله ، ولنا : أن الصحابة رضى الله عنهم قضوا فى

(١) المغنى : (ص ٢٩٩ ج ٣) .

عليه ثم قال : « إن مكة حرمها الله ، ولم يحرمها الناس ، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعضد بها شجرة ، فإن أحد ترخص لقتال رسول

حمام الحرم بشاة شاة ، روى ذلك عن عمر ، وعثمان ، وابن عمر ، وابن عباس ، ولم ينقل عن غيرهم خلافهم ، (بل قال به عطاء ، وسعيد بن المسيب ، وحفص بن عاصم ، وغيرهم) فيكون إجماعاً ؛ ولأنه صيد ممنوع منه لحق الله تعالى أشبه الصيد في الحرم ، قال : ويجب في حمام الحرم شاة ، وقال أبو حنيفة : فيه الحرم شاة ، وفي حمام الحل في الحرم حكومة ، وفي حمام الحرم الحل روايتان : حكومة ، وشاة اهـ .

قلت : لم أقف على قول أبي حنيفة هذا في كتب الأحناف ، والظاهر وقوع التصحيف في الاسم ، فكتب مكان مالك أو الشافعي أبا حنيفة سهواً ، فإنهما قائلان بجزاء حمام الحرم بشاة دونه ، أو لعله رواية عنه ، فإن الموفق ثقة في النقل ، وإنما قال الإمام به في الحمام الحرم خاصة لقول من سمينا من الصحابة ، وترجح عنده أنهم لم يقضوا فيه بذلك تقويماً ، بل لحمة الحرم ، وأما حمامة الحل يصيدها الحرم ففيها القيمة ؛ لقول ابن عباس : ما كان سوى حمام الحرم ففيه ثمنه . أخرجه البيهقي وقد تقدم ذكره ، والله تعالى أعلم .

إذا ثبت عن الرسول حكم ينتظمه لفظ القرآن يجب نسبته إلى الكتاب :

قال الجصاص في « أحكام القرآن »^(١) له : قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾^(٢) قيل : فيه ثلاثة أوجه كلها محتمل : أحدها : محرمون بحج أو عمرة ، والثاني : دخول الحرم ، يقال : أحرم الرجل إذا دخل الحرم كأن يقال : أنجد ، وأعرق ، وأتهم ، إذا أتى نجد ، والعراق ، وتهامة ، والثالث : الدخول في الشهر الحرام كما قال الشاعر :

قتل الخليفة محرماً

يعنى في الشهر الحرام ، وهو يريد عثمان بن عفان رضى الله عنه ، ولا خلاف أن الوجه الثالث غير مراد بهذا الآية ، وأن أشهر الحرام لا يحظر الصيد ، والوجهان الأولان مرادان ،

(١) أحكام القرآن للجصاص : (٢ / ٤٦١) .

(٢) سورة المائدة آية : ٩٥ .

الله ﷺ فقولوا له : إن الله قد أذن لرسوله ﷺ ، ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لى ساعة من

وقد ثبت عن النبي ﷺ النهى عن صيد الحرم للحلال والمحرم ، فدل أنه مراد الآية ؛ لأنه متى ثبت عن النبي ﷺ حكم يتنظمه لفظ القرآن فالواجب ، أن يحكم بأنه صدر عن الكتاب غير مبتدأ اهـ .

وقال العلامة ابن العربى فى « أحكام القرآن » ^(١) له : المسألة السادسة : قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ ^(٢) عام فى التحريم بالزمان ، وفى التحريم بالمكان ، وفى التحريم بحالة الإحرام ، إلا أن تحريم الزمان خرج بالإجماع عن أن يكون معتبرا ، وبقي تحريم المكان وحاله الإحرام على أصل التكليف اهـ . قلت : وليس ذلك من الجمع بين الحقيقة والمجاز ، أو الجمع بين المعانى المشتركة فى شىء بل حاصله أن قوله : ﴿ حُرُمٌ ﴾ يعم أنواع الحرمات بأسرها إلا ما خص منه الإجماع فافهم ؛ قال ابن العربى : المسألة الثامنة والعشرون ، وقال بعضهم : لا جزاء فى صيد الحرم أصلا ، وقال سائر العلماء ، حرمة الحرم كالإحرام ، واللفظ فيهما واحد ، يقال : أحرم الرجل إذا تلبس بالإحرام ، كما يقال : أحرم إذا دخل فى الحرم حسبما تقدم بيانه ، فلا معنى لما قاله من أسقط الجزاء فيه لاقتضاء اللفظ لوجوب الجزاء وعموم الحكم فى ذلك كله اهـ .

قلت : وإذا قلنا بعموم قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ للمحرمين والداخلين فى الحرم ، لزم عموم التخيير بين الهدى والإطعام والصيام لهم جميعا ، كما قال به أحمد والأكثرون ، صرح به الموفق فى « المغنى » ^(٣) وقال به زفر منا كما فى « الهداية » ، خلافا لأبى حنيفة وصاحبيه ، فقالوا : لا يجوز الصوم ؛ لأنها غرامه وليس بكفارة ، فأشبه ضمان الأموال ، وهذا لأنه يجب بتفويت وصف فى المحل وهو الأمن ، والواجب على المحرم بطريق الكفارة جزاء على فعله ؛ لأن الحرمة باعتبار معنى فيه ، وهو إحرامه ، والصوم يصلح جزاء الأفعال لا ضمان المحال اهـ . مع « الفتح » ، وفيه أنه لو كان من قبيل الغرامة لوجب

(١) أحكام القرآن : (ص ٢٧٥ ج ١) .

(٢) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٣) المغنى : (ص ٣٥٩ ج ٣) .



نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، وليبلغ الشاهد الغائب » ، أخرجه البخارى ^(١) واللفظ له « فتح البارى » ^(٢) .

على الصبى والمجنون غرامته إذا استهلكوا كما فى أموال الناس ، وقد نص فى « الإيضاح » على أنه لا يجب عليهم ، وأجيب : بأنه وإن كان غرامة ولكن مستحق هذا الضمان هو الله تعالى ، فتجاذبه أصلان : شبه الغرامة ، وشبه الجزاء ، فرتبنا على كل وجه مقتضاه محتاطين فى الترتيب المذكور ، فقلنا : لا يدخله الصوم نظرا إلى أنه ضمان محل ، ولا ضمان على الصبى والذمى نظرا إلى شبهه بالجزاء . « فتح » اهـ . فافهم فإنه مدارك الحنفية دقيقة جدا .

قوله ﷺ فى حديث أبى شريح هذا : « وإن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس » استدل به على اشتراط الإحرام على من دخل الحرم ، قال القرطبى : ، معنى قوله : « حرمه الله » أى يحرم المرء دخوله حتى يحرم ، ويجزى هذا مجرى قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ﴾ ^(٣) أى وطؤهن ، ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾ ^(٤) ، أى أكلها ، فعرف الاستعمال يدل على تعيين المحذوف ، قال : وقد دل على صحة هذا المعنى اعتذاره عن دخول مكة غير محرم مقاتلا بقوله : (وإن أحد ترخص لقتال رسول الله ﷺ فقولوا : إن الله أذن لرسوله ﷺ ولم يأذن لكم) ، « وإنما أذن لى ساعة من نهار » . وفى لفظ : « ولم تحل لى إلا ساعة من نهار » الحديث ، قال : وبهذا أخذ مالك ، والشافعى فى أحد

(١) رواه البخارى فى : ٣ - كتاب العلم ، ٣٧ - باب ليبلغ الشاهد الغائب ، رقم : (١٠٤) .
طرفه فى : [١٨٣٢] .

ورواه مسلم فى : (الحج ، ح رقم : ٤٤٦) .
ورواه الترمذى فى : (الحج ، باب " ١ ") .
ورواه النسائى فى : (الحج ، باب : ١٠٩) .
ورواه أحمد فى « المسند » (٣١ / ٤ ، ٦ / ٣٨٥) .

(٢) فتح البارى : (ص ٢ ج ٣) .

(٣) سورة النساء آية : ٢٣ .

(٤) سورة المائدة آية : ٣ .

٢٩٦٢ - عن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال : لما فتح الله على رسوله مكة قام النبى ﷺ فيهم فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال : «إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها

قوليهما ، ومن تبعهما فى ذلك ، فقالوا : لا يجوز لأحد أن يدخل مكة إلا محرما ، إلا إذا كان ممن يكثر التكرار (كمن هو دون المواقيت عندنا ، وما قاله مالك والشافعى فى أحد قوليهما قال به أبو حنيفة رواية واحدة) « فتح البارى » (١) .

واستدل به على تحريم القتل والقتال بالحرم ، فأما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على جوار إقامة حد القتل فيها على من أوقعه فيها ، خص الخلاف بمن قتل فى الحل ثم لجأ إلى الحرم ومن نقل الإجماع على ذلك ابن الجوزى ، واحتج بعضهم بقتل ابن الحطل بها ، ولا حجة فيه ؛ لأن ذلك كان فى الوقت الذى أحلت فيه للنبي ﷺ ، وزعم ابن حزم أن مقتضى قول ابن عمر وابن عباس وغيرهما أنه لا يجوز القتل فيها مطلقا ، ونقل التفصيل عن مجاهد ، وعطاء ، وقال أبو حنيفة : لا يقتل فى الحرم حتى يخرج إلى الحل باختياره ، لكن لا يجالس ولا يكلم ويوعظ ويذكر ، وقال أبو يوسف : يخرج مضطرا إلى الحل ، وفعله ابن الزبير ، وروى ابن أبى شيبه (٢) من طريق طاوس عن ابن عباس : من أصاب حدا ثم دخل الحرم يجالس ولم يبايع ، وعن مالك والشافعى : يجوز إقامة الحد مطلقا ؛ لأن العاصى هتك حرمة نفسه ، فأبطل ما جعل الله له من الأمن ، وأما القتال فقال الماوردى : من خصائص مكة أن لا يحارب أهلها ، فلو بغوا على أهل العدل فإن أمكن ردهم بغير قتال لم يجز ، وإن لم يمكن إلا بالقتال فقال الجمهور : يقاتلون لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا يجوز إضاعتها ، وقال آخرون : لا يجوز قتالهم ، بل يضيق عليهم إلى أن يرجعوا إلى الطاعة اهـ . ملخصا من « فتح البارى » (٣) ، وموضع البسط أبواب الجهاد ، وسنتوفى الكلام فى المسألة هناك إن شاء الله تعالى .

قوله ﷺ : « ولا يعضد بها شجرة » أى لا يقطع ، قال القرطبى : خص الفقهاء

(١) فتح البارى : (ص ٤٤ ج ٤) .

(٢) فتح البارى : (ص ٤١ ج ٤) .

(٣) فتح البارى : (٤١ / ٤) .



رسوله والمؤمنين ، وأنها أحلت لى ساعة من نهار ، ثم بقيت حراما إلى يوم القيامة ، لا يعضد شجرها ، ولا ينفر صيدها ، ولا يختلى خلاها ، ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد . فقال العباس : إلا الإذخر ، فإنه لقبورنا وبيوتنا ، فقال عليه الصلاة والسلام : « إلا الإذخر » أخرجه الستة^(١) ، « زيلعى »^(٢) .

الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمى ، فأما ما ينبت بمعالجة آدمى فاختلف فيه ، والجمهور على الجواز ، وقال الشافعى : فى الجميع الجزاء ، ورجحه ابن قدامة واختلفوا فى جزاء ما قطع من النوع الأول ، فقال مالك : لا جزاء فيه بل يأثم ، وقال عطاء : يستغفر ، وقال أبو حنيفة : يؤخذ بقيمته هدى ، وقال الشافعى : فى العظيمة بقرة وفيما دونها شاة ، واحتج الطبرى بالقياس على جزاء الصيد ، وتعقبه ابن القصار بأنه كان يلزمه أن يجعل الجزاء على المحرم إذا قطع شيئا من شجر الحل ولا قائل به (قلت : وحجة الشافعى أثر عمر وسيأتى) ، وقال ابن العربى : اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم ، إلا أن الشافعى أجاز قطع السواك من فروع الشجرة ، كذا نقله أبو ثور عنه ، وأجاز أيضا أخذ الورق والتمر إذا كان لا يضرها ولا يهلكها ، وبهذا قال عطاء ، ومجاهد ، وغيرهما ، وأجازوا قطع الشوك ؛ لأنه يؤذى بطبعه فأشبهه الفواسق ، ومنعه الجمهور لما فى حديث ابن عباس بلفظ : « ولا يعضد شوكه »^(٣) وصححه المتولى من الشافعية ، وأجابوا بأن القياس المذكور فى مقابلة النص ، فلا يعتبر به حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان فى تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع الشوك ؛ لأن غالب الحرم كذلك . ولقيام الفارق أيضا ، فإن الفواسق المذكورة تقصد بالأذى بخلاف الشجر ، قال ابن قدامة : ولا بأس بالانتفاع ، بما انكسر من الأغصان وانقطع من الشجر بغير صنع آدمى ، ولا بما يسقط من الورق نص عليه أحمد ، ولا نعلم فيه خلافا . من « فتح البارى »^(٤) .

(١) رواه البخارى فى (العلم باب " ٣٩ " ، واللقطة باب " ٧ " والشروط باب " ١٥ ") ومسلم فى (الحج ح رقم : " ٤٤٧ ، ٤٤٨) وأبو داود (٢٠١٧) وأحمد فى " المسند " (٢٣٨ / ٢) والبيهقى (١٧٧ / ٢ ، ٥٢ / ٨) والدارمى (٢ / ٢٦٥) .
(٢) نصب الرأية : (٣ / ٤٤٠ ، ٤٦٧ ، ٤ / ٣٥٠) .
(٣) رواه البخارى فى : المغازى ، باب " ٥٣ " .
(٤) فتح البارى : (ص ٣٨ ج ٤) .

٢٩٦٣ - عن طاوس ، عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قال يوم فتح مكة : « وإن هذا بلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض ، وهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار ، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، لا يعضد شوكه ، ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ولا يختلي خلاها » قال العباس : يا رسول الله ! إلا الإذخر ، فإنه لقينهم وليبوتهم ، فقال : « إلا الإذخر » . أخرجه البخاري ^(١) واللفظ له . « فتح الباري » ^(٢) والأئمة الستة ^(٣) في كتبهم ، « زيلعي » ^(٤) .

٢٩٦٤ - أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج ، قال : سمعت عطاء ، يقول : سئل ابن عباس

قوله ﷺ في حديث ابن عباس : « ولا يختلي خلاها » ، وهو بالقصر والمد الرطب من النبات ، واختلاؤه قطعه ، واستدل به على تحريم رعيه ؛ لكونه أشد من الاحتشاش ، وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري ، وقال الشافعي : لا بأس بالرعي المصحلة البهائم وهو عمل الناس ، بخلاف الاحتشاش فإنه المنهى عنه ، فلا يتعدى ذلك إلى غيره ، وفي تخصيص التحريم بالرطب إشارة إلى جواز رعي اليابس واختلاؤه ، وهو أصح الوجهين للشافعية ، قال ابن قدامة : لكن في استثناء الإذخر إشارة إلى تحريم اليابس من الحشيش ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة ، : « ولا يحتش حشيشها » ، قال : وأجمعوا على أخذ ما استنبته الناس في الحرم ، من بقل ودرع ومشموم (لشبهه بالأهلى من الحيوانات) ، فلا بأس برعيه واختلاؤه ، اهـ . من « فتح الباري » ^(٥) .

قوله : « أخبرنا سعيد إلخ » ، دلالة على حرمة صيد الجراد من الحرم ظاهرة ، ولا

(١) رواه في : (الجنائز باب ٧٧ ، والحج ، باب ٤٣ ، والصيد ، باب ٩ ، ١٠) .

(٢) فتح الباري : (٤ / ٤٧) .

(٣) رواه أبو داود في (المناسك باب ٩٥) والنسائي في (المناسك باب ١١٠) وأحمد في المسند (١ / ١١٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣١٦) .

(٤) نصب الراية : (ص ٥٤١ ج ١) وانظر الإرواء (٤ / ٢٥١) .

(٥) المصدر السابق : (ص ٤٢ ج ٤) .



رضى الله عنهما ، عن صيد الجراد من الحرم ، فقال : لا ، ونهى عنه ، قال : أما قلت له أو رجل من القوم : فإن قومك يأخذونه وهم محتبون (وفي لفظ : منحنون) في المسجد ؟ فقال : لا يعلمون . أخرجه الإمام الشافعي في « مسنده » ^(١) وسنده حسن فإن في سعيد مقالا .

٢٩٦٥ - أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج ، عن عطاء : أن عثمان بن عبيد الله بن حميد قتل ابن له حمامة ، فجاء ابن عباس ، فقال له ذلك ، فقال ابن عباس : تذبح شاة فتصدق بها ، قال ابن جريج : فقلت لعطاء : أ من حمامة مكة ؟ قال : نعم . أخرجه الإمام الشافعي في « مسنده » ^(٢) وسنده حسن .

٢٩٦٦ - عن عطاء : أن رجلا أغلق بابه على حمامة وفرخيها ، ثم انطلق إلى عرفات ومنى ، فرجع وقد موتت ، فأتى ابن عمر ، فجعل عليه ثلاثا من الغنم ، وحكى معه رجل آخر . أخرجه ابن أبي شيبة ، والبيهقي ^(٣) ، وسكت عنه الحافظ

يخفى أنه من صيد الحل ولكن صار في حكم صيد الحرم بدخوله وهذا هو المذهب عندنا .
 قوله : « أخبرنا سعيد إلى آخر الباب » ، دلالة الآثار على حرمة صيد الحرم ووجوب الجزاء بقتله ظاهرة ، فبطل قول من قال : لا جزاء فيه ، وكذا دلالة أثر مجاهد المرسل ، وأثر ابن الزبير الموقوف عليه ، على وجوب الجزاء بقطع شجر الحرم صغيرها وكبيرها ظاهره والشافعي رحمه الله أخذ بظاهرة ، فأوجب في الدوحة الكبيرة بقرة ، وفي الصغيرة شاة ، وحمله أبو حنيفة رحمه الله على التقدير تقويما ، فالواجب عنده قيمة الشجرة ، فيشتري بها هدى يذبح في الحرم ، ويتصدق بلحمه على مساكينه إن بلغت هديا ، أو طعام يتصدق به على كل مسكين نصف صاع ، ولا يجوزؤه الصوم عنده كما تقدم .

(١) مسند الشافعي : (ص ١٣٦) .

(٢) المصدر السابق : (ص ١٣٥) .

(٣) السنن الكبرى : (٢٠٦ / ٥) .

فى « التلخيص » ^(١) فهو حسن أو صحيح ، وتقدم حديث عمر من طريق نافع بن عبد الحارث : أنه تسبب فى قتل حمامة بمكة ، فحكم عليه نافع وعثمان بعنز ثنية عفراء ، وسنده حسن .

٢٩٦٧ - عن عبد الله بن عمر العمرى ، عن أبيه ، قال : قدمنا ونحن غلمان مع حفص بن عاصم ، فأخذنا فرخا بمكة فى منزلنا ، فلعبنا به حتى قتلناه ، فقالت له امرأته عائشة بنت مطيع بن الأسور ، فأمر بكبش ، فتصدق له . أخرجه ابن أبى شيبة ، وسكت عنه الحافظ فى « التلخيص » ^(٢) فهو حسن أو صحيح .

٢٩٦٨ - مالك عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أنه كان يقول : فى حمام

قال الموفق فى « المغنى » : أجمع أهل العلم على تحريم قطع شجر الحرم البرى الذى لم ينبته الآدمى ، وعلى إباحة أخذ الإذخر وما أنبته الآدمى من البقول والزرع والرياحين حكى ذلك ابن المنذر ، والأصل ما رويناه من حديث ابن عباس ، وروى أبو شريح وأبو هريرة بنحوه والكل متفق عليه . وفى حديث أبى هريرة : « ألا إنها ساعتى هذه حرام ، لا يختلى خلها ، ولا يعضد شجرها » . وروى الأثرم حديث أبى هريرة ، وفيه : « لا يعضد شجرها ، ولا يختش حشيشها ، ولا يصاد صيدها » ^(٣) فأما ما أنبته الآدمى من الشجر فقال أبو الخطاب وابن عقيل : له فلعلة من غير ضمان كالزرع ، وقال الشافعى : فى شجر الحرم الجزاء بكل حال ، أنبته الآدميون ، أو نبت بنفسه ، وقال أبو حنيفة : لا جزاء فيما أنبت الآدميون جنسه ، كالجوز ، واللوز ، والنخل ، ونحوه ، ولا فيما أنبته الآدمى من غيره ، كالذوق ، والسلم ونحوه ؛ لأن الحرم يختص بتحريمه ما كان وحشيا من الصيد كذلك الشجر ، ويجب الضمان فى إتلاف شجر الحرم وحشيشه ، وبه قال الشافعى وأصحاب الرأى ، وقال مالك ، وأبو داود وابن المنذر : لا يضمن ؛ لأن المحرم لا يضمنه فى الحل ، فلا يضمن فى الحرم كالزرع ، قال ابن المنذر : لا أجد دلالة أوجب بها فى

(١) التلخيص الحبير : (ص ٢٢٩ ج ١) .

(٢) التلخيص الحبير : مصدر سابق .

(٣) تقدم .



إذا قتلن شاة . رواه البيهقي ^(١) ، ورواه ابن أبي شيبة ^(٢) عن أبي خالد الأحمر ، وعن عبدة ، كلاهما عن يحيى بن سعيد نحوه . « التلخيص الحبير » ^(٣) ، وسند ابن أبي شيبة صحيح .

٢٩٦٩ - عن داود بن شابور ، عن مجاهد ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « في الدوحة الكبيرة إذا قطعت من أصلها بقرة » ، رواه سفيان بن عيينة ، قاله الماوردي ، « التلخيص الحبير » ^(٤) . قلت : داود هذا من رجال الترمذي والنسائي ، ثقة من السادسة . « تقريب » ^(٥) والأثر مرسل ، ومراسيل مجاهد حسان كما مر في المقدمة .

شجر الحرم فرضاً من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، وأقوال ، كما قال مالك ، نستغفر الله تعالى ، ولنا : ماروي أبو هشيمة قال : رأيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه أمر بشجر كان في المسجد يضر بأهل الطواف فقطع وفدا ، قال : وذكر البقرة ، رواه حنبل في « المناسك » .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : في الدوحة بقرة ، وفي الجزلة (أى الصغيرة) شاة . ونحوه عن عطاء ؛ ولأنه ممنوع عنه حرمة الحرم ، فضمن كالصيد ، ويخالف المحرم فإنه لا يمنع من قطع شجر الحل ولا زرع الحرم ، إذا ثبت هذا فإنه يضمن الشجرة الكبيرة ببقرة ، والصغيرة بشاة والحشيش بقيمته ، والغصن بما نقص ، وبه قال الشافعى ، وقال أصحاب الرأى : يضمن الكل بقيمته ، وعن أحمد مثل ذلك اهـ . ملخصاً .

واعلم أن عطاء قد اختلف عليه فى هذه المسألة ، فروى هشيم عن شيخ عنه : أن المحرم إذا قطع شجرة عظيمة من شجر الحرم فعليه بدنة ، وعن حجاج هو ابن أرطاة عنه قال : يستغفر الله ولا يعود ، كذا فى « التلخيص الحبير » ^(٦) ولكن الشافعى نسب إلى عطاء القول

(١) السنن الكبرى : (٢٠٦/٥) .

(٢) انظر : التلخيص الحاشية رقم "٣" القادمة .

(٣) التلخيص الحبير : (ص ٢٢٩ ج ١) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) التقريب : (٥٤) .

(٦) التلخيص مصدر سابق .

٣٤٩. حرمة صيد الحرم وشجره ونباته وحشيشه إلا الإذخر إعلاء السنن

٢٩٧٠ - عن ابن الزبير : فى الشجرة النامية الكبيرة بقرة ، وفى الصغيرة شاة . ذكره الإمام الشافعى ، ولم يذكر له إسنادا ، « التلخيص الحبير » ^(١) .

٢٩٧١ - عن هشيم ، عن شيخ ، عن عطاء ، أنه كان يقول : المحرم إذا قطع شجرة عظيمة من شجرة الحرم فعليه بدنة . أخرجه سعيد بن منصور ، وفى سنده رجل لم يسم « التلخيص الحبير » ^(٢) .

٢٩٧٢ - أبو حنيفة عن حماد ، والهيثم ، عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله عنهما ، أنه قال : إذا رمى الرجل فى الحرم فأصاب فى الحل فعليه الجزاء ، وإذا رمى فى الحل

بوجوب الجزاء كما فى « التلخيص » أيضا ، وهذا يدل على ترجيح الرواية الأولى على الثانية ، وفيها ابن أرمطة متكلم فيه كما ترى وفى الأولى رجل لم يسم فهما متساويان سندا ، وترجحت الأولى بموافقتها لأقوال الصحابة رضى الله عنهم ، منهم عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، وناهيك بهم قدوة .

قوله : « أبو حنيفة إلخ » ، قلت : دلالة على وجوب الجزاء فى صيد الحرم سواء كان الصائد فى الحرم والصيد فى الحل أو بالعكس - ظاهرة ، وهو المذهب قال المحقق فى « الفتوح » : ويلزم الجزاء برمى الحلال من الحرم صيدا فى الحل ، كما يلزم فى عكسه ، لوقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ ^(٣) وهو يعم المحرم والداخل فى الحرم كليهما ، وكذا إرسال الكلب ، اهـ . ملخصا .

قال الموفق فى « المغنى » : إذا رمى الحلال صيدا فى الحرم فقتله ، أو أرسل كلبه عليه فقتله ، أو قتل صيدا على فرع فى الحرم أصله فى الحل ضمنه ، وبهذا قال الثورى ، والشافعى ، وأبو ثور ، وابن المنذر ، وأصحاب الرأى ، وحكى أبو الخطاب عن أحمد رواية أخرى : لا جزاء عليه فى جميع ذلك ؛ لأن القاتل حلال فى الحل ، وهذا لا يصح

(١) التلخيص الحبير : (ص ٢٢٩ ج ١) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة المائدة آية : ٩٥ .

في الحرم فعلية الجزء . أخرجه الحافظ ابن خسرو في مسنده للإمام ، وسنده صحيح «جامع المسانيد»^(١) .

مسائل شتى تتعلق بالحج

باب لا يجوز قصر الصلاة بمنى لأهل مكة ومن هو مثلهم من المقيمين

٢٩٧٣ - أخبرنا سعيد بن عبيد الطائي ، عن علي بن ربيعة الوالبي ، قال : سألت

فإن النبي ﷺ قال : « لا ينفر صيدها »^(٢) ولم يفرق بين من هو في الحل والحرام ، وقد أجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم ، وهذا من صيده ؛ ولأن صيد الحرم معصوم بحله بحرمة الحرم ، وإن انعكست الحال فرمى من الحرم صيدا في الحل أو أرسل كلبه عليه من الحرم ، فلا ضمان عليه كما في الحل ، وعن أحمد رواية أخرى : في جميع الصور يضمن ، وعن الشافعي ما يدل عليه اهـ .

قلت : ومذهب أبي حنيفة وجوب الجزء ، في جميع الصور المذكورة ، ويؤيده أثر ابن عمر المذكور في المتن ، فالأصل في هذه المسائل أن تفويت الأمن على الصيد يوجب الجزء ، والأمن يكون بثلاثة أشياء : بإحرام الصائد ، أو دخوله في أرض الحرم ، أو دخول الصيد فيه ، قاله المحقق في «الفتح»^(٣) وبه سقط ما قاله الموفق في «المغنى»^(٤) : ولأن الجزء إنما يوجب في صيد الحرم أو صيد المحرم ، وليس هذا بواحد منهما اهـ . فإن الداخلة في الحرم فالمحرم عندنا لدخوله في عموم قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾^(٥) كما تقدم ؛ ولأثر ابن عمر هذا فافهم ، والله تعالى أعلم .

باب لا يجوز قصر الصلاة بمنى لأهل مكة ومن هو مثلهم من المقيمين

قوله : « أخبرنا سعيد بن عبيد إلخ » ، قلت : هذا أصرح ما روى عن ابن عمر في

(١) جامع المسانيد : (ص ٥٤٩ ج ١) .

(٢) تقدم .

(٣) فتح الباري : (ص ٣٢ ج ٣) .

(٤) المغنى : (ص ٣٦١ ج ٣) .

(٥) سورة المائدة آية : ٩٥ .



عبد الله بن عمر إلى كم تقصر الصلاة ؟ فقال : أتعرف السويداء ؟ قال : قلت : لا ، ولكنني قد سمعت بها ، قال : هي ثلاث ليال قواصد ، فإذا خرجنا إليها قصرنا الصلاة . رواه الإمام محمد بن الحسن في « الآثار »^(١) له وإسناده صحيح على شرط الشيخين

تحديد المسافة لقصر الصلاة لمسيرة ثلاثة أيام ، وقد ورد عنه غير ذلك ، وقد استوفينا الكلام فيه في الجزء السابع من هذا الكتاب ، وبيننا وجه الجمع بين ما ورد عنه في هذا الباب ، ويقرب منه ما علقه البخاري^(٢) : وكان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم يقصران ويقطران في أربعة برد ، وصله ابن المنذر وغيره كما في « فتح الباري » فإن أربعة برد مسافة ثلاثة أيام لباليها بسير وسط كما هو ظاهر ، وتأيد ذلك بقوله ﷺ : « يمسح المسافر ثلاثة أيام »^(٣) سبق لبيان الرخصة للمسافر ، فيعم جميع المسافرين ، فلو ثبت حكم السفر في أقل من ثلاثة أيام لم يعم الرخصة للجميع ، وقد أجمعت الأئمة الأربعة على تحديد مسافة القصر ، فلا يجوز القصر إلا في مسيرة مرحلتين بسير الأثقال ، وذلك يومان أو يوم وليلة ستة عشر فرسخا أربعة برد (أي ثمانية وأربعين ميلا ، والميل اثنا عشر ألف قدم ، كذا في « المغني »^(٤) عند مالك والشافعي ، وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا تقصر في أقل من ثلاث مراحل . قلت : بل في أقل من مسيرة ثلاثة أيام لباليها ، ولا عبرة بالمراحل والأميال عنده كما قدمناه في الجزء السابع من الكتاب ، وعلى هذا فلا مخالفة بين ما قاله والثلاثة إلا في اللفظ دون المعنى) وقال الأوزاعي : تقصر في مسيرة يوم ، وقال داود : يجوز القصر في طويل السفر وقصيره ، كذا في « رحمة الأمة »^(٥) .

قلت : ولا عبرة بمن شذ عن الجماعة ، فإن الإجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق ، ولا يجوز لمن بعده خرقه ، إذا تقرر هذا فمقتضاه أن لا يجوز لأهل مكة ومن مثلهم من المقيمين بها قصر الصلاة بعرفة ؛ لقلة المسافة بين مكة وبينها ، فإنها لا تزيد على اثني عشر

(١) الآثار : (٦٢) ، وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

(٢) رواه البخاري « تعليقا » في : تقصير الصلاة ، باب « ٤ » .

(٣) تقدم .

(٤) المغني : (ص ٩١ ج ٦) .

(٥) رحمة الأمة : (٢٧) .



غير محمد ، فلم يخرجوا له وهو ثقة إمام .

ملا ، وأولى أن لا يجوز بمنى ، فإنها على ثلاثة أميال منها ، ولا قائل بجواز القصر في مثل هذه المسافة من الأئمة ، ويؤيده ما أخرجه الدارقطني وابن أبي شيبه من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه ، وعطاء عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قال : « يا أهل مكة ! لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان » ^(١) قال الحافظ في «الفتح» : وهذا إسناد ضعيف من أجل عبد الوهاب اهـ .

قلت : نعم ! ولكنه تأيد بما رواه مالك ، في «الموطأ» ^(٢) من طريق عطاء : أن ابن عباس سئل : أتقصر الصلاة إلى عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى عسفان أو إلى جدة والطائف اهـ . والمرفوع الضعيف إذا تأيد بقول صحابي بسند صحيح تقوى ، وهذا كذلك لاسيما وقد تأيد بالإجماع على عدم جواز القصر في أقل من أربعة برد كما عرفت ، واختلف السلف في المقيم بمنى هل يقصر أو يتم ؟ بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسك ، اختار الثاني مالك ، وتعقبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل منى يقصرون ، ذكره الحافظ في «الفتح» ^(٣) .

وقال ابن بطال : اتفق العلماء على أن الحاج القادم مكة يقصر الصلاة بها وبمنى وسائر المشاهد ؛ لأنه عندهم في سفر ، لأن مكة ليس دار إقامة إلا لإهلها ، أو لمن أراد الإقامة بها ، وكان المهاجرون قد فرض عليهم ترك المقام بها ؛ فلذلك لم ينو رسول الله ﷺ الإقامة بها ولا بمنى ، قال : واختلف العلماء في صلاة المكي بمنى ، فقال مالك : يتم مكة ، ويقصر بمنى وكذلك أهل منى يتمون بمنى ، ويقصرون بمكة وعرفات ، قال : وهذه المواضع

(١) رواه الطبراني (٩٧/١١) والبيهقي (١٣٣/٣ ، ١٣٧) والدارقطني (١ / ٣٨٧) . والضعيفة (٤٣٩) ، وقال الشيخ الألباني : « موضوع » وسببه عبد الوهاب بن مجاهد ، كذبه سفيان الثوري ، وقال الحاکم : « روى أحاديث موضوعة » ، وقال ابن الجوزي : أجمعوا على ترك حديثه .

(٢) هذه الجملة المحصورة بقوسين سقط من «الأصل» وأثبتناه من «المطبوع» .

(٣) فتح الباري : (ص ٤٦٤ ج ٢) .



مخصوصة بذلك ؛ لأن النبي ﷺ لما قصر بعرفة لم يميز من وراءه ، ولا قال لأهل مكة : « أتموا » ، وهذا موضع بيان ، وقال أكثر أهل العلم منهم عطاء ، والزهرى ، والثورى ، والكوفيون ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، والشافعى ، وأحمد ، وأبو ثور : لا يقصر الصلاة أهل مكة بمنى وعرفات ؛ لانتفاء مسافة القصر وقال الطحاوى : ليس الحج موجبا للقصر ؛ لأن أهل منى وعرفات إذا كانوا حاججا أتموا ، وليس هو متعلقا بالموضع ، وإنما هو متعلق بالسفر ، وأهل مكة مقيمون هناك لا يقصرون ، وكذلك الحاج ذكره العيني فى «العمدة»^(١) .

قلت : وهذا هو الصحيح ، ولم يقصر النبي ﷺ وخلفاؤه الصلاة بعرفة ومنى إلا لكونهم مسافرين ، لا لأن القصر سنة الحج ، ألا ترى أن عثمان رضى الله عنه لما تأهل بمكة أتم الصلاة بمنى وعرفات ؟! فإن قيل : إن الناس قد أنكروا ذلك منه ، قلنا : أنكروا قبل علمهم بسبب إتمامه ، وأما بعده فلا ، ومن ادعى فعله البيان ، وأما أهل البغى والفساد من البلويين فلا عبرة بإنكارهم أصلا فإنهم قد أنكروا ما أجمع الناس عليه من حسناته رضى الله عنه . ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾^(٢) وقد بينا فى الجزء السابع من الكتاب أن الراجح فى سبب إتمام عثمان الصلاة بمنى وعرفات ما ذكره هو بنفسه ، وهو تأهل بمكة ، وانقطاع حكم سفره بالوصول إلى وطن أهله المقيم به ، وذكرنا هناك صلاحية الحديث المروى عنه فى ذلك للاحتجاج به ، وأيضا لو كان قصره ﷺ الصلاة بمنى وعرفات ؛ لكونه من نسك الحج ، كان أهل منى وعرفات يقصرون بمنى وعرفات ، ولا قائل به .

وأما قوله : إن النبي ﷺ لما قصر بعرفة لم يميز من وراءه ، ولا قال لأهل مكة : « أتموا » فنقول : فما تقول فى أهل عرفات أنهم قصروا بعرفات أم أتموا ؟ وكذلك أيش تقول فى أهل منى ؟ هل قصروا الصلاة بمنى حين قصرها النبي ﷺ بها أم أتموا ؟ فإن قلت : قصروا - وما أظنك قائلا به - فقد نقضت قولك ، وخالفت ما ذهبت إليه من وجوب الإتمام على

(١) العمدة : (ص ٥٣١ ج ٣) .

(٢) سورة النمل آية : ١٤ .



أهل عرفات بعرفات ، وأهل منى بمنى . وإن قلت : بأنهم أتموا ، فنقول : كيف أتموا ولم يميز النبي ﷺ من وراءه ، ولم يقل لهم : « أتموا » فما هو جوابك في هؤلاء فهو جوابنا في أهل مكة ، هذا وقد ثبت عنه ﷺ أنه لما قصر الصلاة بمكة عام الفتح ، وقال لأهلها : « أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر » ^(١) فلم يكن له حاجة إلى تكرار البيان لعلمه بما عليه أصحابه من المحافظة على الصلاة وأحكامها ، فالحق ما عليه الجمهور أن القصر بمنى وعرفات ، كان للسفر ، لا لكونه من مناسك الحج ، وليس لمالك رحمه الله تعالى دليل ناهض يدل على ما قاله ، ولا يجوز للمقيم ولمن خرج من داره إلى مسافة قريبة أن يقصر الصلاة بمجرد الاحتمال ، ما لم يتبين له من الشارع جواز ذلك له ، فإن الصلاة من أفضل ما يحافظ عليه من العبادات ، وأعظم ما يحتاج له من الطاعات : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ ^(٢) ، ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ ^(٣) فافهم .

قال الموفق في « المغنى » : فأما قصر الصلاة فلا يجوز لأهل مكة ، وبهذا قال عطاء ، ومجاهد ، والزهرى ، وابن جريج ، والثوري ، ويحيى القطان ، والشافعى ، وأصحاب الرأى ، وابن المنذر ، وقال القاسم بن محمد ، وسالم ، ومالك ، والأوزاعى : لهم القصر ؛ لأن لهم الجمع ، فكان لهم القصر كغيرهم ، ولنا أنهم في غير سفر بعيد ، فلم يجز لهم القصر كغير من في عرفة ومزدلفة ، قيل لأبى عبد الله : فرجل أقام بمكة ثم خرج إلى الحج ؟ قال : إن كان لا يريد أن يقيم بمكة إذا رجع صلى ثم ركعتين ، وذكر فعل ابن عمر قال : لأن خروجه إلى منى وعرفة ابتداء سفر ، فإن عزم على أن يرجع فيقيم بمكة أتم بمنى وعرفه اهـ .

العجب من أهل النجد أنهم مع ادعائهم لتقليد الإمام أحمد بن حنبل كيف تركوا في ذلك قوله ، وأخذوا بقول مالك ؟ وجعلوهم وإمامهم المكي يقصرون الصلاة بعرفة ومنى

(١) نصب الرأية : (١٨٧/٢) والتاريخ الصغير للبخارى (٢٧/١) .

(٢) سورة النساء آية : ١٠٣ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٣٨ .



وخلف الإمام جماعة عظيمة من الحنفية والشافعية والحنابلة القائلين بعدم جواز القصر لأهل مكة والمقيمين بها ؟ فصلاة هذا الإمام فاسدة عندهم لكونه غير مسافر مسيرة القصر ، وفساد صلاة الإمام يوجب فساد صلاة المقتدين أجمعين ، ولا يخفى ما فى ذلك من المفسدة العظيمة التى تقشعر لها الجلود ، وترتاع من تصورها القلوب ، فالله يهديهم ويصلح بالهم ، ويوفقهم لمراعاة المذاهب كلها ، لاسيما فى أمر الصلاة التى هى عماد الدين ، لا يرضى بالتهاون بأمرها أحد من المسلمين .

وأما ما قاله المحشى السيد محمد ريد رضا فى حاشيته « للمغنى » ونصه : التحقيق أنه لا فرق بين السفر القريب والبعيد ، بل الرخصة منوطة بالسفر مطلقا ، كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية فى رسالة له طويلة فى رخص السفر اهـ . فكلام لا يعاب به ، ولا يلتفت إليه ، وكيف يقول مسلم فضلا عن محقق بذلك ؟ وقد عرف من عادته رحمته الله أنه كان يأتى قباء فى كل شهر أربع مرات أو مرتين ، وكذا أهل قباء وأهل العوالى كانوا يأتون المدينة ، ولم يثبت أنهم قصرُوا الصلاة فى مثل هذه المسافة القريبة مرة فى الدهر ، وقد أجمعت الأئمة الأربعة ومن تبعهم على عدم جواز القصر فى أقل مسيرة أربعة يرد ، فارتفع الخلاف السابق ، بهذا الإجماع ، ولا يجوز لمن بعدهم خرقة كما تقدم .

وأما من لا يعتد بالإجماع ، ويجوز اجتماع الأمة على الضلالة ، أو لا يعرف حقيقة الإجماع ويستحيل وقوعه ، فعداده فى أهل الظاهر أجدر وأحرى من إدخاله فى أهل المعانى وأصحاب التحقيق من العلماء ، فافهم والله يتولى هداك ، وحقيقة الإجماع ما ذكره الموفق فى « المغنى » فى مسألة عدم جواز شراء الأرض الموقونة ولا بيعها مستدلا بقول عمر ابن الخطاب رضى الله عنه بمحضر من الصحابة ، ونصه : هذا قول عمر فى المهاجرين والأنصار بمحضر سادة الصحابة وأئمتهم ، فلن ينكر فكان إجماعا ، ولا سبيل إلى وجود إجماع أقوى من هذا وشبهه ؛ إذ لا سبيل إلى نقل قول جميع الصحابة فى مسألة ، فقل قول العشرة ، ولا يوجد الإجماع إلا القول المنتشر اهـ . والذين أنكروا إمكان الإجماع لم يتنبهوا لهذا المعنى ، وحاسبوا فى أنفسهم حسابات شتى فافهم ، ولا تكن من الغافلين .



باب إذا قضى حجه فليعجل الرحلة إلى أهله

وما يقول عند الوصول إليهم وما يفعلون

٢٩٧٤ - عن عائشة رضى الله عنها مرفوعا : قال رسول الله ﷺ : « إذا قضى أحدكم حجه فليعجل الرحلة إلى أهله ، فإنه أعظم لأجره » . أخرجه الحاكم في «المستدرک»^(١) ، وصححه على شرط الشيخين ، وأقره عليه الذهبي في «تلخيصه» .

٢٩٧٥ - عن أنس ، قال : أقبلنا مع النبي ﷺ أنا وأبو طلحة وصفية رديفته على ناقته ، حتى إذا كنا بظهر المدينة قال : « آيبن تائبون عابدون لربنا حامدون » فلم يزل يقول ذلك حتى قدمنا المدينة . رواه مسلم ، والنسائي ، « نزل الأبرار »^(٢) .

٢٩٧٦ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : كان ﷺ إذا قدم من سفر فرأى أهله

باب إذا قضى حجه فليعجل الرحلة إلى أهله

وما يقول عند الوصول إليهم وما يفعلون

قوله : « عن عائشة إلى آخر الباب » دلالة الآثار على أجزاء الباب ظاهرة ، وإنما أمر الحاج بالتعجيل إلى أهله إذا قضى حجه ؛ لأن لهم عليه حقا ، فلا ينبغي أن يؤذيه بطول غيبته عنهم ؛ ولأن الحاج إذا فرغ من حجه تتوق نفسه إلى أهله ، كما هو مشاهد من حال أكثر الناس ، ولا ينبغي المقام بمكة والحال هذه ، وإنما يقيم بها ما اتلف قلبه بها ، فإذا اختلف فليرتحل ، كيلا يصاب ويبتلى بسوء الأدب مع بيت الله وشعائر عظمتهم فافهم ، ومن هنا كره الإمام المجاورة بمكة للمعظمة ؛ لكون المرء يؤخذ هناك بالإرادة والهم وإن لم يعمل ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾^(٣) وحديث عائشة هذا صالح للاحتجاج به على المسألة ، والله تعالى أعلم .

(١) رواه الحاكم (٤٧٧ / ١) والبيهقي (٢٥٩ / ٥) والدارقطني (٣٠٠ / ٢) والكتز (١١٨٩٠) وابن عدى في « الكامل » (٢٢٨٥ / ٦) .

(٢) نزل الأبرار : (٣٣٨) .

(٣) سورة الحج آية : ٢٥ .

قال: «أوبا أوبا إلى ربنا توبا، لا يغادر علينا حوبا»، أخرجه الحاكم في «المستدرک»^(١) وصححه وأقره عليه الذهبي، وفي «مجمع الزوائد». رواه أحمد والطبراني، وأبو يعلى، والبزار، ورجالهم رجال الصحيح، «نزل الأبرار»^(٢).

٢٩٧٧- عن عائشة رضى الله عنها، قالت: أقبلنا من مكة في حجاج أو عمرة، وأسيد بن حضير يسير بين يدي رسول الله ﷺ، فتلقانا غلامان من الأنصار، وكانوا يتلقون أهاليهم إذا قدموا. أخرجه الحاكم في «المستدرک»^(٣) أيضا، وصححه على شرط مسلم، وأقره الذهبي.

٢٩٧٨- عن ابن عمر مرفوعا: «إذا لقيت الحاج فسلم عليه وصافحه، ومره أن يستغفر لك قبل أن يدخل بيته، فإنه مغفور له». رواه أحمد في «مسنده»^(٤)، «كنز العمال»^(٥) وهو حسن أو صحيح.

٢٩٧٩- عن عمر رضى الله عنه، قال: تلقوا الحاج والعمار والغزاة، فليدعوا لكم قبل أن يتدنسوا. رواه ابن أبي شيبة «كنز العمال»^(٦).

وفى الآثار دلالة على استحباب تلقى الحاج، وطلب الدعاء منهم، وعليه عمل الصالحين من المؤمنين، وروى مسدد وابن أبي شيبة^(٧) عن عمر رضى الله عنه قال: يغفر للحاج، ولن استغفر له الحاج بقية ذى الحجة والمحرم وصفر وعشر من ربيع الأول، كذا فى «كنز العمال». ولم أقف على أسانيد بعض هذه الآثار، ولا بأس بمثلها فى فضائل الأعمال، والحمد لله العلى المتعال.

(١) رواه الحاكم: (٤٨٨/١) وأورده الهيثمى فى «مجمع الزوائد» وعزاه إلى «الطبرانى»، «وأبى يعلى»، «البزار» ورجالهم رجال الصحيح.

(٢) نزل الأبرار: (٢٣٨).

(٣) رواه الحاكم: (٤٨٨/١).

(٤، ٥) رواه أحمد: (٦٩/٢)، والكنز (١١٨٢٣) والمشكاة (٢٥٣٨) والمجمع (١٦/٤) والخفاء

(٢/ ٥٤٨) والمجروحين (٢٦٥/٢) وابن القيسراني (٨٧).

(٦) الكنز: (٢٧/٣).

(٧) الترغيب (١٦٧/٢) والمثبور (٢١٠/١) والخفاء (٥٤٧/٢).



أبواب الإحصار

باب أن الإحصار لا يختص بالعدو

ووجوب القضاء على المحصر وما استيسر من الهدى

٢٩٨٠ - عن الحجاج بن عمرو ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من كسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى » . قال عكرمة : فذكرت ذلك لابن عباس ، وأبى هريرة ، فقالا : صدق . رواه الخمسة ^(١) ، وفي رواية لأبى داود ^(٢) وابن ماجه ^(٣) : « من عرج

باب أن الإحصار لا يختص بالعدو

ووجوب القضاء على المحصر وما استيسر من الهدى

قوله : « عن الحجاج إلخ » ، الحديث نص في محل النزاع ، وقد اختلف السلف في حكم المحصر على ثلاثة أنحاء : الأول : أن الإحصار يختص بالعدو أو يعمه والمرض سواء فقال ابن عمر : إن المريض لا يحل ولا يكون محصرا إلا بالعدو ، وهو قول مالك ، والليث والشافعي ، وقال ابن الزبير ، وعروة بن الزبير : إن المرض والعدو سواء ، ولكن لا يحل إلا بالطواف ، ولا نعلم لهما موافقا من فقهاء الأمصار ، وقال ابن مسعود ، وابن عباس : العدو والمرض سواء ، يبعث بدم ويحل به إذا نحر في الحرم ، وهو قول أبى حنيفة ، وأبى يوسف ، ومحمد ، وزفر ، والثوري . كذا في « أحكام القرآن » ^(٤) للجصاص .

والسبب في هذا الاختلاف : أنهم اختلفوا في تفسير الإحصار ، فالمشهور عن أكثر أهل

(١) رواه الترمذى (٩٤٠) والنسائى (١٩٩/٥) وأحمد فى « المسند » (٤٥٠/٣) والبيهقى (٥/٢٢٠) والحاكم (٤٧٠/١) ، ٤٨٣) والدارمى (٦١/٢) والطبرانى (٢٥٣/٣) وابن سعد فى « الطبقات » (٤٧/٢/٤) والمشكل (٢٥١/١ ، ٢٥٢) والمشكاة (٢٧١٣) والحلية (٣٥٨/١) وابن ماجه (٣٠٧٧ ، ٣٠٧٨) .
 (٢) رواه فى : المناسك ، باب « ٤٣ » .
 (٣) رواه فى : المناسك ، باب « ٨٥ » .
 (٤) أحكام القرآن للجصاص : (ص ٣٦٨ ج ١) .



أو كسر أو مرض « فذكر معناه ، وفي رواية لأحمد : « من حبس بكسر أو مرض » ،
الحديث سكت عنه أبو داود ، والمنذرى وحسنه الترمذى ، وأخرجه أيضا ابن خزيمة ،
والحاكم^(١) ، « نيل الأوطار »^(٢) .

اللغة منهم الأخفش ، والكسائي ، والفراء ، وأبو عبيد ، وأبو عبيدة ، وابن السكيت ،
وثعلب ، وغيرهم : أن الإحصار إنما يكون بالمرض ، وأما بالعدو فهو الحصر ، وقال
بعضهم : إن أحصر وحصر بمعنى واحد . كذا في النيل^(٣) وأنكره أبو العباس المبرد
والزجاج وقالوا : هما مختلفان في المعنى ، ولا يقال في المرض : حصره ، ولا في العدو :
أحصره ، قال : وإنما هذا كقولهم : حبسه إذا جعله في الحبس ، وأحصه أى عرضه
لحبس ، وقتله أوقع به القتل ، وأقتله أى عرضه للقتل ، وقبره دفنه في القبر ، وأقبره
عرضه للدفن في القبر ، وكذلك حصره حبسه وأوقع به الحصر ، وأحصره عرضه للحصر
كذا في « أحكام القرآن »^(٤) للرازي ، ومثله في تفسير ابن جرير تحت قوله : « فَإِنْ
أُحْصِرْتُمْ »^(٥) الآية .

وأما ما روى الشافعى رحمه الله فى « مسنده » عن ابن عباس قال : لا حصر إلا حصر
العدم فأما من حبسه الله بكسر أو مرض فليس يحصر^(٦) . صحح الحافظ إسناده ، كما فى
« النيل » ، فليس فيه ما يضربنا ويفيد الخصم ، فقد أخبرنا ابن عباس رضى الله تعالى عنهما
أد الحصر يختص بالعدو ، وأن المرض لا يسمى حصرات ، وهذا موافق لقول من ذكرنا
قولهم من أهل اللغة فى معنى الاسم ، ومن الناس من يظن أن هذا يدل على أن المريض لا
يجوز له أن يحل ، ولا يكون محصرا ، وليس فى ذلك دلالة على ما ظن ؛ لأنه إنما أخبر
عن معنى الاسم ، ولم يخبر عن معنى الحكم .

(١) رواه الحاكم : (٤٧٠ / ١) ، (٤٨٣) .

(٢) النيل : (٩٠ / ٥) .

(٣) النيل : (ص ٣٢١ ج ٤) .

(٤) أحكام القرآن للرازي : (ص ٣٦٨ ج ٢) .

(٥) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٦) التلخيص : (٢٨٨ / ٢) .

فإن قيل : لم يختلف الرواة أن هذه الآية نزلت في شأن الحديبية ، وكان النبي ﷺ وأصحابه ممنوعين بالعدو ، فأمرهم الله بهذه الآية بالإحلال من الإحرام ، فدل على أن المراد بالإحصار هو حصر العدو ، قيل له : لما ثبت بما قدمته من قول أهل اللغة أن اسم الإحصار يختص بالمرض ، ونحوه ، وجب أن يكون اللفظ مستعملا فيما هو حقيقة فيه ، وهو المرض ، ويكون العدو داخلا فيه بالمعنى ، ولو كان مراد الله تعالى تخصيص العدو بذلك دون المرض ، (ونحوه كإعواز النفقة ، والضلال في الطريق ، وبقاء السفينة في البحر) لذكر لفظا يختص به دون غيره ، ومع ذلك لو كان اسما للمعنيين لم يكن نزوله على سبب موجبا لاقصار بحكمه عليه ، بل كان الواجب اعتبار عموم اللفظ دون السبب كذا قاله الجصاص في « أحكام القرآن » (١) .

قلت : ويمكن أن يقال : إن في لفظ الإحصار إشارة إلى أن العدو لم يحصر النبي ﷺ وأصحابه عن دخول مكة ، بل كان عرضهم للحصر لأمر سماوى ، ألا ترى أنه ﷺ لما سار بأصحابه حتى إذا كان بالثنية التي يهبط عليهم منها بركت به راحلته ، فقال الناس : خلأت القصواء ، خلأت القصواء ، فقال النبي ﷺ : « ما خلأت القصواء ، وما ذاك لها بخلق ، ولكن حبسها حابس الفيل » ، ثم قال : « والذي نفسى بيده لا يسألوننى خطه يعظمون فيها حرمان إلا أعطيتهم إياها » ثم زجرها فوثبت ، فعدل عنهم حتى نزل بأقصى الحديبية ، ذكره البخارى (٢) في « صحيحه » في باب الشروط في الجهاد والمصالحة ، وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (٣) ، فلأجل الإشارة إلى هذه الحقيقة عدل ههنا عن لفظ « حصرتم » إلى قوله : « أحصرتم » ،

(١) أحكام القرآن : (٢٦٩ / ١) .

(٢) أورده الألبانى في « الإرواء » (١ / ٥٤) وعزاه إلى البخارى (٣ / ٣٥٣ ، ٤ / ٣٨) وأبو داود

(٢٦٧٥) والبيهقى (٩ / ٢١٩) والمثور (٦ / ٧٦) والفتح (٥ / ٣٢٩) وعبد الرزاق (٩٧٢٠)

والقرطبى في « التفسير » (١٦ / ٢٧٥) وابن كثير في « التفسير » (٧ / ٣٢٨ ، ٨ / ٥١١) .

(٣) سورة الفتح آية : ٢٥ .



ولأجل التشنيع على المشركين في إرادتهم صد النبي ﷺ وأصحابه عن البيت ، قال : « هُم الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَيْدِي مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ »^(١) ، فاعتبر الحقيقه مرة ، وجعل حصرهم كلا حصر ، والصورة أخرى لحكمة التشنيع والتفريع ، فكون الآية ، في شأن الحديبية لا يدل على أن المراد بالإحصار هو حصر العدو لا غير . فافهم فإنه من المواهب ، والحمد لله العلى المتعال .

ومما يدل على تحقق الإحصار بغير العدو هذا الحديث الذى بدأنا به الباب ، وهو نص فى محل النزاع ، فإنه ﷺ قال : « من كسر أو عرج فقد حل »^(٢) أى جاز أن يحل ، بأن يبعث هدايا إلى الحرم ينحر فيه ، كما يقال للمرأة المعتدة التى انقضت عدتها : حلت للأرواح ، ويريدون به قد جاز لها أن تحل بالتزويج ، ويدل عليه من جهة النظر أن المحصر بالعدو لما جاز له الإحلال لتعذر وصوله إلى البيت - وكان ذلك موجودا فى المرض - وجب أن يكون بمنزلته ، ألا ترى أنه متى لم يتعذر وصوله إلى البيت بمنع العدو لم يجز له أن يحل ؟ فدل ذلك على أن المعنى فيه تعذر وصوله إلى البيت ، ويدل على ذلك موافقه مخالفينا إيانا على أن المرأة إذا منعها زوجها من حجة التطوع بعد الإحرام جاز لها الإحلال ، وكانت بمنزلة المحصر مع عدم العدو ، وكذلك من حبس فى دين أو غيره ، فتعذر عليه الوصول إلى البيت ، كان فى حكم المحصر ، فكذلك المريض ، كذا فى « أحكام القرآن »^(٣) للجصاص .

وقد أطال رحمه الله فى الأجوبة عن الدلائل القياسية للشافعية ، فأجاد وأفاد بما لا مزيد عليه ، وقد تركناها مخافة التطويل ، فمن شاء فليراجعه ، وقوله ﷺ فى حديث الحجاج : « وعليه حجة أخرى »^(٤) يدل على وجوب القضاء على المحصر ، وقد أوجبه عليه العراقيون ، ومجاهد ، وعكرمة ، والنخعي ، والشعبي ، استدلالا بأنه عليه الصلاة

(١) سورة الفتح آية : ٢٥ .

(٢) تقدم .

(٣) أحكام القرآن للجصاص : (ص ٢٦٩ ج ١) .

(٤) تقدم .



والسلام وأصحابه اعتمروا في العام المقبل قضاء لتلك العمرة ، ولذلك سميت عمرة القضاء ، ولحديث الحجاج هذا ، كما في « الجوهر النقي » (١) .

وقال الجصاص في « أحكام القرآن » له : واختلفوا أيضا فيمن أحصر وهو محرم بحج تطوع أو بعمرة تطوع ، فقال أصحابنا : عليه القضاء (٢) سواء كان الإحصار بمرض أو عدو إذا حل منهما بالهدى ، وأما مالك والشافعي فلا يريان الإحصار بمرض ، ويقولان : إن حصر بعدو فحل فلا قضاء عليه في الحج ولا في العمرة ، والدليل على وجوب القضاء قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (٣) . وذلك يقتضى الإيجاب بالدخول ، ولما وجب بالدخول صار بمنزلة حجة الإسلام والنذر ، فيلزمه القضاء بالخروج منه قبل إتمامه ، سواء كان معذورا فيه أو غير معذور ؛ لأن ما قد وجب لا يسقطه العذر ، فلما اتفقوا على وجوب القضاء بالإفساد وجب عليه مثله في الإحصار ، وأيضا فإن من ترك موجبات الإحرام لا يختلف فيه المعذور ، وغيره ، والدليل عليه : أن الله تعالى قد عذر حائق رأسه من أذى ، ولم يخله من إيجاب فدية عليه ، سواء كان في إحرام فريضة أو تطوع ، واتفق الجميع على أن المريض القضاء إذا فاتته الحج وإن كان معذورا في الفوات ، كما يلزمه لو قصد إلى الفوات من غير عذر ، والمعنى في استواء الحكم المعذور وغير المعذور ما لزمه من الإحرام بالدخول وهو موجود في المحصر ، فوجب ألا يسقط عنه القضاء ، ويدل عليه من جهة السنة حديث الحجاج بن عمرو : « كسر أو هرج فقد حل وعليه الحج من قابل » ولم يفرق بين حجة الإسلام والتطوع اهـ .

(١) الجوهر النقي : (ص ٣٥٧ ج ١) .

(٢) في « هامش المطبوع » : « وقد أغرب الحافظ في « الفتح » حيث قال : واستدل به أى بحديث ابن عباس : « قد أحصر رسول الله ﷺ فحلقت رأسه ، وجامع نساء ، ونحر هديه حتى اعتمر عاما قابلا » ، على أن من تحلل بالإحصار وجب عليه قضاء ما تحلل منه ، وهو ظاهر الحديث ، وقال الجمهور : لا يجب ، وبه قال الحنفية وعن أحمد روايتان اهـ . (٤ - ٦) فنسب إلى الحنفية القول بعدم وجوب القضاء ، وهم أول قائل بالوجوب » .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

٢٩٨١ - حدثني المثنى، ثنا أبو صالح، ثنا معاوية، عن علي، عن ابن عباس، قوله: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ يقول: من أحرم بحج أو بعمره، ثم حبس عن البيت بمرض يجهده، أو عذر يحبسه، فعليه قضاؤها. أخرجه الإمام الطبري^(١) في تفسيره، وسنده صالح حسن، وعلي بن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل بينهما مجاهد، وذكر البخاري في التراجم وغيرها من تفسيره، رواية معاوية بن صالح

وبهذا ظهر الجواب عما قاله الشافعي رحمه الله كما في «فتح الباري»: ولا قضاء عليه من قبل أن الله تعالى لم يذكر قضاء اهـ. قلنا: وكذا لم يذكر الله تعالى أن علي المريض القضاء إذا فاته الحج، وإنما قال: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾^(٢) فذكر الفدية ولم يذكر القضاء إذا فاته الحج لأجل مرضه، وقد اتفق الجميع على وجوب القضاء عليه.

قوله: «حدثني المثنى إلخ»، دلالة على تحقق الإحصار بالمرض وبكل عذر يحبسه، وعلي وجوب القضاء على المحصر - ظاهرة، وقد روى عن ابن عباس فيه قول آخر، وهو ما رواه عبد الرزاق: ثنا الثوري، عن ابن أبي نجيح، عن عطاء، ومجاهد، عن ابن عباس: قال: الحبس حبس العدو، فإن حبس معه هدى حل مكانه، وإن كان معه هدى حل به، ولم يحل حتى ينحر الهدى، وليس عليه حجة ولا عمرة، (ذكره البخاري، معلقا بلفظ: إنما البدل على من نقص حجه بالتلذذ، فأما من حبسه عذر أو غير ذلك فإنه يحل ولا يرجع).

وقد روى عن عطاء إنكار ذلك على رواية رواها محمد بن بكر، قال: أخبرنا ابن جريج، عن عمرو بن دينار، قال: قال ابن عباس: ليس على من حصره العدو هدى، حسب أنه قال: ولا حج ولا عمرة، قال ابن جريج: فذكرت ذلك لعطاء قلت: هل سمعت ابن عباس يقول: ليس على المحصر هدى ولا قضاء إحصاره؟ قال: لا،

(١) تفسير الطبري: (ص ١٢٤ ج ٢).

(٢) سورة البقرة آية: ١٩٦.



عنه من ابن عباس شيئا كثيرا ، ولكنه لا يسميه ، كذا في « التهذيب » ^(١) .

٢٩٨٢ - حدثنا ابن مرزوق ، ثنا بشر بن عمر ، ثنا شعبة ، عن الحكم ، قال : سمعت إبراهيم يحدث عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : أهل رجل من النخع بعمره ، يقال له : عمير بن سعيد ، فلدغ ، فبينما هو صريع في الطريق إذ اطلع عليهم ركب

وأنكره . كذا في « أحكام القرآن » ^(٢) للجصاص ، قال : وهذه رواية لعمرى منكرة خلاف التنزيل ، وما ورد بالنقل المتواتر اهـ .

قلت : ومحمد بن بكر هذا هو ابن عثمان البرسانى أبو عبد الله ، وأبو عثمان البصرى ، من رجال الجماعة ثقة ، روى عن ابن جريج ، وشعبة ، وسعيد بن أبى عروبة ، وطبقتهم ، وعنه أحمد ، وإسحاق ، وابن المدينى ، ويحيى بن معين ، وغيرهم ، كذا في « التهذيب » ^(٣) ولم أجد رواية محمد بن بكر هذا في الكتب الموجودة عندي ، ولكن الجصاص ثقة في النقل ، فيجوز لنا الاعتماد عليه .

قوله : « حدثنا ابن مرزوق إلخ » ، قلت : أما شيخ الطحاوى فقد مر توثيقه في الكتاب غير مرة ، وبشر بن عمر هو ابن الحكم بن عقبة الزهرى البصرى ، من رجال الجماعة ثقة مأمون ، كذا في « التهذيب » ^(٤) وبقيّة الرواة ثقات معروفون لا يسأل عنهم ، ودلالته على أن الإحصار لا يختص بالعدو ، وأن عليه قضاء ما أحصر عنه ، وما استيسر من الهدى ، وأن الهدى لا ينحر حيث أحصر ، بل يجب عليه بعثه إلى الحرم - ظاهرة ، وهذا هو مذهب أصحابنا الحنفية ، وفيه رد على من قال : لا إحصار في العمرة ؛ لأنها لا وقت لها ، بل يجب على المعتمر أن لا يحل حتى يزول الإحصار ، فيطوف بالبيت ويسعى .

(١) التهذيب : (١٠ / ١٩٠) .

(٢) أحكام القرآن للجصاص : (ص ٢٧٨ ج ١) .

(٣) التهذيب : (٦٧ / ٩) هو : محمد بن بكر بن عثمان البرسانى أبو عبد الله ويقال : أبو عثمان البصرى . روى له الستة ، مات سنة (٢٠٤) .

(٤) التهذيب : (١ / ٣٩٩ / ٨٣٧) ، هو بشر بن عمر بن الحكم بن عقبة الزهرانى الأزدي أبو محمد البصرى ، روى له الستة ، توفي بالبصرة سنة (٢٠٧) .



فيهم ابن مسعود رضى الله عنه ، فسأله ، فقال : ابعثوا بالهدى ، واجعلوا بينكم وبينه يوما أمارة ، فإذا كان ذلك فليحل ، قال الحكم : وقال عمارة بن عمير : وكان حدثك به عن عبد الرحمن بن يزيد أن ابن مسعود قال : وعليه العمرة من قابل ، قال شعبة : سمعت سليمان حدثه به مثل ما حدث به الحكم سواء . أخرجه الطحاوى ^(١) ، وسنده صحيح .

٢٩٨٣ - روى الواقدي فى المغازى عن جماعة من مشايخه قالوا : لما دخل هلال ذى القعدة سنة سبع أمر رسول الله ﷺ أصحابه أن يعتمروا قضاء عمرتهم التى صدوا عنها ، وأن لا يتخلف أحد ممن شهد الحديبية ، فلم يتخلف ممن شهدا إلا من قتل بخيبر أو مات ، وخرج معه ناس ممن لم يشهد الحديبية ، فكان عدة من معه من

وقال الجصاص فى « أحكام القرآن » ^(٢) له : وحكى عن محمد بن سيرين : أن الإحصار يكون من الحج دون العمرة ، وذهب إلى أن العمرة غير مؤقته ، وأنه لا يخشى القوات ، وقد تواترت الأخبار بأن النبى ﷺ كان محرما بالعمرة عام الحديبية ، وأنه أحل من عمرته بغير طواف ، ثم قضاها فى العام القابل ، وسميت عمرة القضاء اهـ .

قوله : « روى الواقدي إلخ » ، قلت : ويشهد ما ذكره ابن هشام فى « السيرة » عن ابن إسحاق : أن النبى ﷺ خرج فى ذى القعدة - فى الشهر الذى صده فيه المشركون - معتمرا عمرة القضاء مكان عمرة التى صدوه عنها ، قال ابن إسحاق : وخرج معه المسلمون ممن كان صد معه فى عمرته تلك ، وهى سنة سبع اهـ . وقال الشافعى : لم يأمر النبى ﷺ أحدا ممن أحصر معه فى الحديبية بأن يقضى ، ولو لزمهم القضاء لأمرهم ، وقد علمنا من متواطىء أحاديثهم - أى أهل المغازى - أنه كان معه عام الحديبية رجال معروفون ، ثم اعتمر عمرة القضية ، فتخلف بعضهم بالمدينة من غير ضرورة فى نفس ولا مال ، كذا فى « فتح البارى » ^(٣) .

قلت : قد جزم أهل المغازى بأن الذين كانوا معه عام الحديبية أمرهم النبى ﷺ بالقضاء

(١) شرح معانى الآثار : (٤٣٢ / ١) .

(٢) أحكام القرآن للجصاص : (ص ٢٧١ ج ١) .

(٣) فتح البارى : (ص ١٠ ج ٤) .



المسلمين ألفين. ذكره الحافظ في التلخيص الحبير^(١)، وقال: والواقدي إذا لم يخالف الأخبار الصحيحة ولا غيره من أهل المغازي مقبول في المغازي عند أصحابنا اهـ . قلت : ولما ذكره الواقدي شواهد ذكرناها في الحاشية .

في العام المقبل ، ولم يتخلف منهم أحد عن عمرة القضاء إلا من قتل بخير أو مات ، والشافعي رحمه الله جازم بأنه ﷺ لم يأمرهم بالقضاء ، وقد تخلف بعض منهم بغير عذر ولا يخفى أن الشافعي رحمه الله ناف لما أثبتته آخرون ، والمثبت مقدم على المنفي ، قال الحافظ في « الفتح » : ويمكن الجمع بينهما بأن الأمر كان على طريق الاستحباب اهـ . وهذا كله تمسح للذهب وإلا فأهل المغازي لم يجزموا بما قالوا إلا ولهم مستند فيه ، والشافعي رحمه الله لم يذكر لما ادعاه سندا يعول عليه ، والمرسل ليس بحجة عنده ، فكيف يلزم غيره بما ذكره مراسلا من غير سند ؟ .

وأیضا فقد ثبت عن ابن عباس : أن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يبدلوا الهدى الذي نحروا عام الحديبية في عمرة القضاء ، كما سيأتى في الباب الآتى ، وبعيد أن يأمرهم بإبدال الهدى ولا يأمرهم بقضاء العمرة ، فإن الهدى الذي نحروه حيث أحصروا كان قد بلغ محله عند الشافعي رحمه الله ، فلم يكن عليهم قضاؤه ، والعمرة أحلوا منها من غير طواف بالبيت والسعى بين الصفا والمروة ، ومثل تلك العمرة التي يحل منها صاحبها يجب عليه قضاؤها عند الشافعي في غير المحصر ، فكان القياس أن يؤمروا بقضاء العمرة أولا ، وبإبدال الهدى ثانيا ، ولا يتصور أن يؤمروا بإبدال الهدى ، ولا يؤمروا بقضاء العمرة . فافهم فإن في أثر ابن عباس هذا تأييدا لأهل المغازي في قولهم : إن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يعتصموا قضاء عمرتهم التي صدوا عنها ، ولو سلمنا أنه لم يأمرهم بذلك ، فترك أمره ﷺ لا ينتهز لمعارضة ما تقدم مما يدل على وجوب القضاء ؛ لأن ترك الأمر ربما كان لعلمهم بوجوب القضاء على أن من أحصر بدليل آخر ، كحديث الحجاج بن عمرو ؛ لأن حكم الحج والعمرة واحد ، وكقوله تعالى : ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٢) والله تعالى أعلم .

(١) التلخيص الحبير : (ص ٢٣١ ج ١) .

(٢) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

٢٩٨٤ - عن ابن عمر ، أنه كان يقول : أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ ؟ إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم يحل من كل شيء حتى يحج عاما قابلا فيهدي ، أو يصوم إن لم يجد هديا . رواه البخاري ، والنسائي ، « نيل الأوطار »^(١) .

قوله : « عن ابن عمر إلخ » ، قلت : حذف البخاري من الحديث أوله ، وسنذكره في باب الاشتراط في الحج فانتظره ، وقوله : « طاف بالبيت وبالصفا إلخ » ، معناه : إن حبس أحدكم عن الحج ثم زال الإحصار وقدر على العمرة ، طاف بالبيت وسعى ثم يحل إلخ ، ولو لم يقدر على العمرة فله أن يحل في موضعه بأن يبعث الهدى إلى الحرم ، ويوقت لنحره وقتا معلوما ، ثم يحل لذلك الوقت ، وقد وقع في رواية عبد الرزاق في هذا الأثر : إن حبس أحدا منكم حابس عن البيت فإذا وصل إليه طاف به ، الحديث . كذا في « فتح الباري »^(٢) وفيه تأييد لما قلنا ، وفيه دليل على أن المحصر عن الحج يجب عليه عمرة وحجة ، وسيأتي دليل ذلك مفصلا إن شاء الله تعالى .

وقوله : « حتى يحج عاما قابلا » ، فيه دليل على وجوب القضاء على المحصر ، وقوله : « فيهدي أو يصوم إلخ » ، فيه دليل على وجوب الهدى عليه ، ولكن الإحصار الذي وقع في عهد النبي ﷺ إنما وقع في العمرة ، فقام العلماء الحج على ذلك ، وهو من الإلحاق بنفى الفارق ، قال الحافظ في « الفتح »^(٣) : قال ابن التيمي : ذهب مالك إلى أنه لا هدى على المحصر ، والحجة عليه هذا الحديث ؛ لأن نقل فيه حكم وسبب ، فالسبب فيه المحصر ، والحكم النحر ، فافتضى الظاهر تعلق الحكم بذلك السبب اهـ .

قلت : وغفل رحمه الله عن قوله : « حتى يحج عاما قابلا » فإن ابن عمر رضي الله عنه ذكر للمحصر حكيمين : والحج عاما قابلا والهدى ، ففيه دليل على وجوب القضاء على المحصر أيضا ، ولم يقل به الشافعي رحمه الله ، قال في « النيل » : وإلى وجوب الهدى

(١) النيل : (٩٠ / ٥) .

(٢) فتح الباري : (ص ٨ ج ٤) .

(٣) الفتح : (٩ / ٤) .

علي المحصر ذهب الجمهور ، وهو ظاهر الأحاديث الثابتة عنه عليه السلام أنه فعل ذلك في الحديبية ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ^(١) وذكر الشافعي أنه لا خلاف في ذلك في تفسير الآية ، وخالف في تلك مالك ، فقال : إنه لا يجب الهدى على المحصر ، وعول على قياس الإحصار على الخروج من الصوم للعدو ، والتمسك بمثل هذا القياس في مقابل ما يخالفه من القرآن والسنة من الغرائب التي يتعجب من وقوع مثلها من أكابر العلماء اهـ .

قلت : ولو صدر مثل هذا القياس في مقابلة النص من أصحابنا الحنفية لصاح المحدثون بأجمعهم ، وأطلقوا ألسنتهم بدم الرأي وأهله ، وسلخوا جلودنا على أبداننا ، وإذا وقع ذلك من مالك والشافعي وغيرهما نكسوا رؤوسهم ، ولم ينطقوا بحرف بيد أن يتعجبوا ، ولا يعدون هؤلاء من أصحاب القياس ، ولا يلقبونها بأهل الرأي كما لقبوا به الحنفية ، فهل هذا إلا تحامل وتحكم بارد ؟ وسيعلم الناظر في كتابنا هذا أن الحنفية أتبع الناس للأثر ، وغيرهم أتبع للرأي منهم .

هذا ، وظنى أن مالكا رحمه الله لم يعول في المسألة على القياس ، ولم يتمسك بالرأي بل تمسك بما رواه عمرو بن دينار عن ابن عباس : ليس على من حصره العدو هدى ، حسب أنه قال : ولا حج ولا عمرة ، ومعناه : أن المحصر إن لم يكن معه هدى حل مكانه ، ولا هدى عليه للإحصار ، وإن كان معه هدى حل به ، ولم يحل حتى ينحر الهدى ، ولعله حمل قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ^(٢) على من كان معه هدى ، فهو الذي استيسر له الهدى ظاهرا ، وقد قدمنا ما في الروايات عن ابن عباس من الاختلاف ، وقد أنكر عطاء على من روى عنه : ليس على المحصر هدى ولا قضاء ، وقد روى على بن أبي طلحة عنه وجوب القضاء عليه ، وروى أبو حنيفة عنه أنه أمر المحصر بإبدال الهدى الذي نحره خارج الحرم ، وقد مر ، وروى عنه سعيد بن جبير وجوب

(١) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

باب تحقق الإحصار في العمرة كالحج

٢٩٨٥ - نافع أن عبد الله بن عبد الله ، وسالم بن عبد الله ، كلما عبد الله حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير ، فقالا : لا يضررك أن لا تحج العام ، فإننا نخشى أن يكون بين الناس قتال ، ويحال بينك وبين البيت ، قال : إن حيل بيني وبينه فعلت كما فعل رسول الله ﷺ وأنا معه حين حالت كفار قريش بينه وبين البيت ، أشهدكم أني قد أوجبت عمرة ، فانطلق حتى أتى ذا الحليفة فلبى بالعمرة ، ثم قال : إن خلى سبيلي قضيت عمرتي ، وإن حيل بيني وبينه فعلت كما فعل رسول الله ﷺ وأنا معه ، ثم تلا : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ، ثم سار حتى إذا كان بظهر البداء قال : ما أمرهما إلا واحد ، إن حيل بيني وبين الحج ، أشهدكم أني قد أوجبت حجة مع عمرتي . الحديث ، رواه مسلم ^(١) واللفظ له ، والبخاري ^(٢) .

الهدى والقضاء عليه جميعا كما سيأتى ، وإذا اختلفت الأقوال عن مجتهد فالأولى الأخذ بما وافق فيه الكتاب والسنة والجماعة ، وترك ما خالفهم فيه ، فالظاهر أنه رجع عن قوله المخالف لهم إلى ما يوافقهم ، أو نشأ الاختلاف من اختلاف أفهام الصحابة فلم يضبط بعضهم ما قاله ، فرواه كما فهمه ، والله تعالى أعلم .

باب تحقق الإحصار في العمرة كالحج

قوله في حديث نافع عن ابن عمر : « ما أمرهما إلا واحد إلخ » ، فيه دلالة على أن حكم العمرة والحج في الإحصار سواء ، وبه قال الجمهور بيد ما حكى عن ابن سيرين كما تقدم ، وأسند الطبرى عن ابن عباس ، وابن عمران رضى الله عنهم ، ثم رجع القول بأن المحصر سواء كان إحصاره عن الحج أو عن العمرة ، يجوز له أن يحل حيث أحصر إذا بلغ الهدى محله ، وذلك لتواتر الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه صد عام الحديبية عن البيت وهو محرم وأصحابه بعمرة ، فنحر هو وأصحابه بأمره الهدى ، وحلوا من إحرامهم قبل

(٢، ١) رواه البخاري في (الحج باب " ٧٧ ، ١٠٣ ، ١١٤ " والمحصر باب " ٤٠١ ") والنسائي في (الحج باب " ٥٣ ، ١٠٢ ، ١٤٤ ") والدارمي في (المناسك باب " ٥٧ ") ومالك في « الموطأ » (الحج ، ح رقم : " ٤٢ ، ٩٩ ") وأحمد في « المسند » (٤ / ٢ ، ١٢ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ١٤١ ، ١٥١) .



وصولهم إلى البيت ، ثم قضوا إحرامهم ^(١) الذي حلوا منه في العام الذي بعده ، ولم يدع أحد من أهل العلم بالسير ولا غيرهم أن رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه أقام على إحرامه انتظارا للوصول إلى البيت والإحلال به وبالسعى بين الصفا والمروة اهـ .

قلت : والذي أسنده الطبري عن ابن عباس وابن عمر إنما هو في المحصر بالمرض ونحوه وأما المحصر بالعدو فيجوز أن يحل حيث أحصر إذا بلغ الهدى محله عندهما ، والفرق بينهما قد أبطله النص ، وهو ما رواه الحجاج بن عمرو : من كسر أو عرج أو مرض وهو محرم فقد حل وعليه الحج من قابل ، وصدقه ابن عباس ، وأبو هريرة ، فلعن ابن عباس رجوع عن القول الذي وافق فيه ابن عمر إلى ما قاله الجمهور ، وابن عمر أيضا رجوع عن قوله : « لا إحصار في العمرة » إلى ما قاله الجمهور ، بدليل ما أخرجه الشيخان عنه : ما أمرهما أى الحج والعمرة إلا واحد ، فدل على أن حكم العمرة والحج في الإحصار سواء والله تعالى أعلم .

قال الموفق في « المغنى » : أجمع أهل العلم على أن المحرم إذا أحصره عدو من المشركين أو غيرهم ، فممنوعه من الوصول إلى البيت ، ولم يجد طريقا آمنا ، فله التحلل ، وقد نص الله تعالى عليه بقوله : ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ^(٢) وثبت أن النبي ﷺ أمر أصحابه يوم حصروا في الحديبية أن ينحروا ويحللوا ويحلقوا وسواء كان الإحرام بحج ، أو بعمرة ، أو بهما ، في قول إمامنا ، وأبى حنيفة ، والشافعى ، وحكى عن مالك : أن المعتمر لا يتحلل ؛ لأنه لا يخاف الفوات ، وليس بصحيح ؛ لأن الآية نزلت في حصر الحديبية ، وكان النبي ﷺ وأصحابه معتمرين اهـ .

(١) في « هامش المطبوع » : (٤٣٠ / ١٠) : « فيه دلالة على أن عمرته ﷺ كانت قضاء للعمرة التي صد عنها ، وقد أنكر الشافعى رحمه الله كونها قضاء لها كما تقدم ، والإمام الطبري شافعى المذهب ، ولكنه خالف في ذلك إمامه ووافق الجمهور » .

(٢) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

باب يجب على المحصر عن العمرة عمرة

وعلى المحصر عن الحج حجة وعمرة قضاء

٢٩٨٦ - حدثنا عبيد بن إسماعيل الهباري ، ثنا عبد الله بن نير ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ ﴾ قال : إذا أهل الرجل بالحج فأحصر قال : يبعث بما استيسر من الهدى شاة ، قال : فإن عجل قبل أن يبلغ الهدى محله ، أو حلق رأسه ، أو مس طيبا ، أو تداوى ، كان عليه فدية من صيام ، أو صدقة ، أو نسك ، ﴿ فَإِذَا أَمِنْتُمْ ﴾ فإذا برأ فمضى من وجهة ذلك حتى أتى البيت حل من حجة بعمرة ، وكان عليه الحج من قابل ، وإن هو رجع ولم يتم إلى البيت من وجهة ذلك ، فإن عليه

قلت : ولكن الرواية عن مالك لم تصح ، فقد قال ابن العربي في « أحكام القرآن » (١) له : لا خلاف بين علماء الأمصار أن الإحصار عام في الحج والعمرة ، وقال ابن سيرين : للإحصار في العمرة إلخ ، فلم يذكر فيه إلا خلاف ابن سيرين دون مالك رحمه الله ، ولو كان فيه خلاف مالك لم يخف عليه ؛ لكونه من أجل العلماء بمذهب مالك فافهم .

باب يجب على المحصر عن العمرة عمرة

وعلى المحصر عن الحج حجة وعمرة قضاء

قوله : « حدثنا عبيد بن إسماعيل إلخ » ، قلت : قوله : فإذا برأ فمضى من وجهه ذلك حتى أتى البيت (بعد انقضاء الحج وفوات وقته) حل من حجة بعمرة ، وكان عليه الحج من قابل ، وإن هو رجع ولم يتم إلى البيت من وجهه ذلك ، فإن عليه حجة وعمرة اهـ .
ظاهر في أن المحصر عن الحج إذا لم يصل إلى البيت من وجهه ذلك وحل حيث أحصر ، فعليه حجة وعمرة من قابل ، وهذا هو مذهب أصحابنا الحنفية .

قال الجصاص في « أحكام القرآن » له : واختلف السلف وفقهاء الأمصار في المحصر بالحج إذا حل بالهدى ، فروى سعيد بن جبير عن ابن عباس ، ومجاهد عن عبد الله بن مسعود ، قالا : عليه حجة وعمرة ، فإن جمع بينهما في أشهر الحج فعليه دم ، وهو

(١) أحكام القرآن لابن عربي : (ص ٥١ ج ١) .



حجة وعمره ودما لتأخير العمرة ، فإن هو رجع متمتعا فى أشهر الحج ، فإن عليه ما استيسر من الهدى شاة ، فمن لم يجد فصيام ثلثه أيام فى الحج ، وسبعة إذا رجع ، قال إبراهيم : فذكرت ذلك لسعيد بن جبير فقال : كذلك قال ابن عباس فى ذلك كله ، أخرجه الإمام الطبرى فى تفسيره ^(١) ، ورجاله رجال الصحيح ، وشيخه عبيد بن إسماعيل الهبارى أخرجه له البخارى فى « الصحيح » ، كما فى « التهذيب » ^(٢) .

٢٩٨٧ - حدثنا يزيد بن سنان ، ثنا يحيى بن سعيد القطان ، عن الأعمش ، عن

متمتع ، وإن لم يجمعهم فى أشهر الحج فلا دم عليه ، وكذلك قال علقمة ، والحسن ، وإبراهيم ، وسالم ، والقاسم ، ومحمد بن سيرين ، وهو قول أصحابنا وروى أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ^(٣) قال : أمر الله بالقصاص أو يأخذ منكم العدو ، إن حجة بحجة ، وعمرة بعمرة ، وإنما يوجب أبو حنيفة عليه حجة وعمرة إذا أحل بالدم ثم لم يحج من عامه ذلك ، فلو أنه أحل من إحرامه قبل يوم النحر ، ثم زال الإحصار فأحرم بالحج وحج من عامه ، لم يكن عليه عمرة ؛ وذلك لأن هذه العمرة إنما هى التى تلزم بالفوات ؛ لأن من فاته الحج فعليه أن يتحلل لعمرة ، فلما حصل حجه فأتا كان عليه عمرة للفوات ، والدم الذى عليه فى الإحصار إنما هو للإحلال ، ولا يقوم مقام العمرة التى تلزم بالفوات ؛ وذلك لأنه ليس فى الأصول عمرة تقوم مقام دم ، ولا يسوغ للمالك والشافعى أن يجعلوا دم الإحصار قائما مقام العمرة الواجبة بالفوات ؛ لأنهما يقولان : الذى يفوته الحج عليه عمرة الفوات هدى ، فهدى الإحصار عندهما هو الذى يلزم بالفوات فلا يقوم مقام العمرة كما لا يقوم مقامه بعد الفوات اهـ .

قوله : « حدثنا يزيد بن سنان إلخ » ، رجاله رجال الجماعة غير يزيد فمن رجال

(١) تفسير ابن جرير : (ص ١٤٣ ج ٢) .

(٢) التهذيب (٤/٧ ، ١١٩/٥) ، وهو : عبيد بن إسماعيل القرشى الهبارى أبو محمد الكوفى ، روى له البخارى .

والهبارى : بفتح الهاء وبالموحدة الثقيلة .

(٣) لم نقف على سنده مفصلا ، والذى ذكرناه فى المتن موصول عن ابن عباس بسند صحيح ، وهو قول ابن مسعود ، أخرجه ابن أبى حاتم عنه كما سيأتى عز « الدر المنثور » .

إبراهيم عن علقمة: ﴿وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ، قال : إذا أحصر الرجل بعث بالهدى ، ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾ ، فإن عجل فحلّق قبل أن يبلغ الهدى محله فعليه فدية من صيام أو صدقة ، أو نسك ، صيام ثلاثة أيام ، أو تصدق على ستة مساكين ، كل مسكين نصف صاع ، والنسك شاة ، فإذا أمن مما كان به ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ فإن مضى من وجهة ذلك فعليه حجة وإن أخر العمرة إلى قابل فعليه حجة وعمرة ، ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ آخرها يوم عرفة ، ﴿وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ ، قال : فذكرت ذلك لسعيد بن جبیر ، فقال : هذا قول ابن عباس ، وعقد ثلاثين ، أخرجه الطحاوی فی « معانی الآثار » ^(١) له وسنده صحيح ، ويزاد فيه ما تقدم عن الواقدي : أنه ﷺ أمر أصحابه أن يعتمروا قضاء عمرتهم التي صدوا عنها إلخ ، وفيه دليل على وجوب العمرة على المحصر عن العمرة .

النسائي صدوق ثقة نبيل ، كذا في « التهذيب » ^(٢) وإنما ذكرت هذا الأثر بسندين لئلا يغتر أحد بما ذكره الحافظ في « الدراية » تحت قول صاحب « الهداية » ^(٣) : عن ابن عمر وابن عباس أن المحصر بالحج إذا تحلل فعليه حجة وعمرة ، لم أجده ، نعم ذكره أبو بكر الرازي عن ابن عباس وابن مسعود بغير إسناد اهـ . فقد نبهناك على أن الأثر مروى عن علقمة وعن ابن عباس بسند صحيح متصل ، وقول علقمة هو قول عبد الله بن مسعود ، يدل على ذلك صنيع الحافظ السيوطي ، فإنه ذكر هذا الأثر في « الدر المنثور » ^(٤) وعزاه إلى سعيد بن منصور وابن جرير ، وعبد بن حميد ، وابن أبي حاتم ، من طريق إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود اهـ . وأما ابن عمر فقد روى عنه البخاري ^(٥) والنسائي ^(٦) ما يدل على وجوب حجة وعمرة على المحصر عن الحج ، ولفظه : أنه كان يقول : ليس حسبكم

(١) شرح معاني الآثار : (٢ / ٢٣٩) .

(٢) التهذيب : (١١ / ٢٩٢) .

(٣) قوله : « الهداية » غير واضحة بالأصل ، وأثبتناه من « المطبوع » .

(٤) الدر المنثور : (ص ٢١٢ ج ١) .

(٥ ، ٦) رواه البخاري في (المحصر باب : ٤ ، ٢) النسائي في (الحج باب " ٦١ ") ومالك في ==



باب هل يجوز على المحصر الحلق إذا حل فى مكانه ولم يصل إلى البيت

٢٩٨٨ - عن المسور ومروان فى حديث عمرة الحديبية والصلح : أن النبى ﷺ لما فرغ من قضية الكتاب قال لأصحابه : « قوموا فانحروا ثم احلقوا » ، قال : فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات ، فلما لم يقم منهم أحد دخل على أم سلمة ، فذكر لها ما لقى من الناس ، فقالت أم سلمة : يا نبى ﷺ ! أتحب ذاك ؟ أخرج ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة حتى تنحر بدنك ، وتدعو حالقك فيحلقك ، فخرج فلم يكلم أحدا منهم حتى فعل ذلك ، نحر بدنك ، ودعا حالقه فحلقه ، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا ، وجعل بعضهم يحلق بعضا ، حتى كاد بعضهم يقتل بعضا غما . الحديث أخرجه البخارى ^(١) مطولا .

سنة رسول الله ﷺ ؟ إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم يحل من كل شئ حتى يحج عاما قابلا ، فيهدى أو يصوم إن لم يجد هديا ، فقلوه : « طاف بالبيت وبالصفا والمروة » ظاهر فى وجوب العمرة وقوله : « حتى يحج عاما قابلا » صريح فى وجوب الحج عليه ، فافهم واشكر ، فقد أطلعناك على إسناد أثر لم يظفر مثل الحافظ بإسناده .

باب هل يجوز على المحصر الحلق إذا حل فى مكانه ولم يصل إلى البيت

قوله : « عن المسور ومروان إلخ » ، قلت : احتج بقوله ﷺ لأصحابه : « قوموا فانحروا ثم احلقوا إلخ » ، من قال بوجوب الحلق على المحصر بعد أن ينحر هديه للإحصار هو قول أبى يوسف رحمه الله ، فإن ظاهر الأمر الوجوب . قال الجصاص فى « أحكام القرآن » ^(٢) له : وقد اختلفوا فى المحصر هل عليه حلق أم لا ؟

== (الحج ، ح رقم : ١٠٣ ، ١٢٢) والدارمى فى (المناسك باب " ٢٢) .
(١) أورده الألبانى فى « الإرواء » (٥٨ / ١) وعزاه إلى البخارى (٣ / ٢٥٧) وأبو داود فى (الجهاد باب " ١٦٧) وأحمد فى المسند (٣٣١ / ٤) والبيهقى (٢١٥ / ٥ ، ٩ / ٢٢٠) والنبوة (٤ / ١٠٦) والكشاف (١٥٣) والمتقى (٥٠٥) وعبد الرزاق (٩٧٢٠) والفتح (١٠ / ٤ ، ٥ / ٣٣٢) والبيغوى (١٧٧ / ١) والطبرى (٦٣ / ٢٦) وابن كثير (٢٣٤ / ٧) والبداية (٤ / ١٧٦) .
(٢) أحكام القرآن : (ص ٢٧٥ ج ١) .



٢٩٨٩ - عن المسور: أن النبي ﷺ نحر قبل أن يحلق ، وأمر أصحابه بذلك. أخرجه البخارى^(١) أيضا ، وأحمد^(٢) فى ولفظه : حلق بالحديبية فى عمرته ، وأمر أصحابه بذلك ، ونحر بالحديبية قبل أن يحلق، وأمر أصحابه بذلك. كذا فى «نيل الأوطار»^(٣).

٢٩٩٠ - عن عائشة (أم المؤمنين رضى الله عنها) زوج النبي ﷺ فى حديث طويل : فقدمت مكة وأنا حائض ، ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت ذلك إلى النبي ﷺ ، فقال : « انقضى رأسك وامتشطى ، وأهلى بالحج ، ودعى العمرة ».

فقال أبو حنيفة ومحمد : لا حلق عليه ، وقال أبو يوسف فى إحدى الروايتين عنه : يحلق ، فإن لم يحلق فلا شيء عليه ، وروى عنه : أنه لابد من الحلق لهما أن الحلق إنما ثبت نسكا مرتبا على قضاء المناسك ، ولم يثبت على غير هذا الوجه ، فغير جائز إثباته نسكا إلا عند قيام الدلالة ، إذ قد ثبت أن الحلق فى الأصل ليس بنسك ، ومن ههنا لو أحرمت المرأة تطوعا بغير إذن زوجها ، والعبد بغير إذن مولاه ، جاز للزوج والمولى أن يحللاهما بغير حلق ولا تقصير ، وذلك بأن يفعل بهما أدنى ما يحظره الإحرام من طيب أو ليس ، وهذا يدل على أن الحلق غير واجب على المحصر ؛ لأن هذين بمنزلة المحصر ، ولو كان الحلق واجبا وهو ممكن لكان على من يملك الإحلال أن يحللهم بالحلق والتقصير ، وإنما جاز له إحلال العبد والمرأة بغير حلق ولا تقصير ؛ لكونهما لم يفعلا سائر المناسك التى رتب عليها الحلق ، فوجب أن يجوز لسائر المحصورين الإحلال بغير حلق لهذه العلة .

ولأبى يوسف ما ورد فى الآثار من أمر النبي ﷺ لأصحابه بالحلق عام الحديبية ، وقد أحلوا قبل أن يفيضوا من المناسك شيئا ، والقياس على العبد والأمة الغير المأذونين فاسد ؛ لكونهما قد عرضا إحراميهما للفساد إذا أحرما بدون إذن الزوج والمولى ، فليسا بمحصورين وإن كانا بمنزلة المحصر فى بعض الأحكام ، هذا ، وقد انتصر الجصاص للراى فى «أحكام القرآن» للطرفين فرجح قولهما ، والطحاوى فى «معانى الآثار» لأبى يوسف فرجح قوله ، ومن أراد البسط فى دلائل المسألة وأجوبة الفريقين فليراجعهما .

قوله : « عن عائشة رضى الله عنها إلخ » ، قلت : احتج به محمد وأبو حنيفة قالا : فقد أمر النبي ﷺ عائشة برفض العمرة قبل استيعاب أفعالها ، ولم يأمرها بالحلق والتقصير

(١) ، (٢) رواه البخارى فى (المحصر باب ٣) وابن ماجة فى (المناسك ، باب ٧٤) ومالك فى «الموطأ» (ح رقم : ١٤٥) ورواه أحمد فى « المسند » (٧٦/١ ، ١٥٧ ، ٣٢٧/٤) .

(٣) نيل الأوطار : (٩٢/٥ ، ح رقم : ٢٠) ، باب تحمل المحصر عن العمرة بالنحر ثم الحلق .

ففعلت فلما قضينا الحج أرسلنى النبى ﷺ مع عبد الرحمن بن أبى بكر إلى التنعيم ، فاعتمرت ، فقال : « هذه مكان عمرتك » الحديث ، أخرجه البخارى (١) .

باب أن محل الهدى الحرم للمحصر وغيره دون الحل
وقوله الله عز وجل : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ وقوله : ﴿ هَدْيًا بِالْكَعْبَةِ ﴾
وقوله : ﴿ ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾

٢٩٩١- عن عطاء بن أبى رباح، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: « كل عرفة موقف

حين لم تستوعب أفعال العمرة ، فدل ذلك على أن من جاز له الإحلال من إحرامه قبل قضاء المناسك فليس عليه الإحلال بالحلوق ويمكن أن يقال : إن قوله : « انقضى رأسك وامتشطى » فى معنى قوله : « قصرت رأسك » ، فإن بعض النساء ينكسر شعرها بالمشط كثيرا ، فيكون الامتشاط فى حقها كالتقصير ، والله تعالى أعلم . وقول أبى يوسف هو الذى يميل إليه الفؤاد ، وصلى الله على خير العباد سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الأمجاد ، إلى يوم التناد ، ويدل لصحة قول أبى يوسف : أنه ﷺ دعا للمحلقين بالمغفرة ثلاثا ، وللمقصرين مرهة فى قصة الحديبية ، كما فى « فتح البارى » (٢) مفصلا وهذا يقتضى كون الحلوق والتقصير نسكا للمحصرين ، ولو لم يكن من المناسك لما دخله التفضيل كسائر المباحات ، بل ولم يفعله رسول الله ﷺ ؛ لأنه لم يكن من عادته فيفعله عادة ، ولا فيه فضل فى نفسه فيفعله لفضله ، فثبت أن حلقة ﷺ بالحديبية وأمره به لم يكن إلا لكونه نسكا للمحصرين كما هو نسك للحاج والمعتمرين فى غير حالة الإحصار والله تعالى أعلم .

باب أن محل الهدى الحرم للمحصر وغيره دون الحل
وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ (٣) وقوله : ﴿ هَدْيًا بِالْكَعْبَةِ ﴾ (٤)
وقوله : ﴿ ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (٥)

قوله : « عن عطاء إلخ » ، قلت : فكما أن قوله عليه السلام : « كل عرفة موقف

(١) ، (٢) تقدم .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٤) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٥) سورة الحج آية : ٣٣ .



وكل منى منحر ، وكل المزدلفة موقف ، وكل فجاج مكة طريق ومنحر « أخرجه أبو داود^(١) وابن ماجه^(٢) ، وفيه أسامة بن زيد الليثي قال في «التنقيح» : روى له مسلم متابعة

كل المزدلفة موقف «^(٣) (غير ما استثنى عنهما من بطن عرنة ، ووادي محسر ، في بعض الروايات) دل على أن ما سوى عرفة والمزدلفة ليس بموقف ، كذلك قوله : « كل منى منحر »^(٤) يدل على أن الهدى لا ينحر إلا في محل متعين له ، ولولا قوله ﷺ : « كل فجاج مكة طريق ومنحر »^(٥) لقلنا : إن محل الهدى منى فقط ، فالهدى محله الحرم دون الحل سواء كان دم الإحصار ، أو دم الكفارات ، أو هديا ساقه المتمتع والقارن أو الحاج والمعتمر ، أو كان جزاء الصيد .

واتفق الأئمة في سائر الهدى أن لا ينحر إلا في الحرم غير دم الإحصار فاختلفوا فيه ، فقال أحمد ، والشافعي ، ومالك رحمهم الله تعالى : إن للمحصر نحره في موضع حصره من حل أو حرم ، إلا أن يكون قادرا على أطراف الحرم ففيه وجهان : أحدهما : يلزم نحره فيه ؛ لأن الحرم كله منحر ، وقد قدر عليه ، والثاني : في موضعه ؛ لأن النبي ﷺ نحر هديه في موضعه ، وعن أحمد : ليس للمحصر نحر هديه إلا في الحرم ، ويواطى رجلا على نحره في وقت يتحلل فيه ، يروى هذا عن ابن مسعود فيمن لدغ في الطريق ، روى نحو ذلك عن الحسن والشعبي والنخعي وعطاء كذا في « المغنى »^(٦) لابن قدامة .

واحتجوا بأن النبي ﷺ وأصحابه نحرُوا هداياهم في الحديسية ، وهى من الحل ، قاله البخارى ، قال مالك وغيره : إن النبي ﷺ وأصحابه حلّقوا وحلّوا من كل شيء قبل الطواف وقبل أن يصل الهدى إلى البيت ، ولم يذكر أن النبي ﷺ أمر أحدا أن يقضى شيئا ، ولا

(١ ، ٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) رواه أبو داود في (المناسك باب " ٦٥ " والصيام باب " ٥ ") والبيهقى (٣ / ٣١٧ ، ١٧٥ / ٥ ، ٢٥٢ / ٤) وإتحاف (٤ / ٣٩٩) والشافعي (١٠٨) والفتح (٤ / ٦٧) .

(٥) رواه الطبراني (١١ / ١٦٥) وإتحاف (٤ / ٣٩٩) .

(٦) المغنى : (ص ٥١٩ ج ٣) .

فيما أرى ووثقه ابن معين في رواية . انتهى . قال الزيلعي : فالحديث حسن « نصب
الراية »^(١) .

أن يعودوا له ، ويروى أن النبي ﷺ نحر هديه عند الشجرة التي كان تحتها بيعة الرضوان ،
وهي من الحل باتفاق أهل السير قاله ابن قدامة ، وعن الشافعي : إن بعض الحديبية في
الحل ، وبعضها في الحرم ، لكن إنما نحر رسول الله ﷺ في الحل استدلالاً بقوله تعالى :
﴿ وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾^(٢) قال : ومحل الهدى
عند أهل العلم الحرم ، وقد أخبر الله تعالى أنهم صدوهم عن ذلك فحيث ما أحصر ذبح
وحل ، ولا قضاء عليه من قبل أن الله تعالى لم يذكر قضاء اهـ . ملخصاً من «فتح الباري» .

ولنا : ما ذكرنا من الآيات في ترجمة الباب ، وهي نص في أن محل الهدايا والبدن الحرم
فإن الله عز وجل ذكر البدن والهدايا فقال : ﴿ وَمَنْ يَعِظْ شُعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ
لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾^(٣) فجعل محلها الحرم ، ولا
محل للهدى دونه ، وقد صرح الشافعي رحمه الله بأن محل الهدى عند أهل العلم الحرم
وأما قوله تعالى : ﴿ وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾^(٤) فهو
باعتبار الأكثر دون الكل ، ألا ترى أنهم لم يصدوا عثمان ابن عفان عن المسجد الحرام ،
وأذنوا له^(٥) في الطواف والسعى ، إلا أنه لم يرض بأن يتمتع بالبيت دون رسول الله
ﷺ !؟ ، فكذاك الهدى بقي بعضه معكوفاً أن يبلغ محله ، وبعضه نحر في الحرم ، وهدى
رسول الله ﷺ إنما نحر في الحرم .

قال الحافظ في «الفتح» : وكان عطاء يقول : لم ينحر (رسول الله ﷺ) يوم الحديبية
إلا في الحرم ووافقه ابن إسحاق ، وقال غيره من أهل المغازي : إنما نحر في الحل

(١) تقدم كما ذكرنا

(٢) سورة الفتح آية : ٢٥ .

(٣) سورة الحج آية : ٣٢ .

(٤) سورة الفتح آية : ٢٥

(٥) كما في سيرة ابن هشام برواية ابن إسحاق (٢ / ١٦٦) كذا في هامش المطبوع : (١٠ / ٤٣٧) .



وروى يعقوب بن سفيان من طريق مجمع بن يعقوب عن أبيه ، قال : لما حبس رسول الله ﷺ وأصحابه نحروا بالحديبية وحلقوا ، وبعث الله ريحا فحملت شعورهم فألقتها في الحرم قال ابن عبد البر في « الاستذكار » : لهذا يدل على أنهم حلقوا في الحل ، قلت : ولا يخفى ما فيه ، فإنه لا يلزم من كونهم ما حلقوا في الحرم أن لا يكونوا أرسلوا الهدى مع نحره في الحرم ، وقد ورد ذلك في حديث ناجية بن جندب الأسلمي ، قلت : يا رسول الله ! ابعث معي بالهدى حتى أنحره بالحرم ، ففعل ، أخرجه النسائي من طريق إسرائيل ، عن مجزأة بن زهر ، عن ناجية وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن إسرائيل ، لكن قال : عن ناجية عن أبيه اهـ .

وفي « الجواهر النقى » (١) : ويدل على أنه ﷺ نحر في الحرم ما أخرجه النسائي بسند صحيح عن ناجية بن كعب الأسلمي ، أنه أتى النبي ﷺ حين صد الهدى ، فقال : يا رسول الله ! ابعث به معي فأنحره ، قال : « كيف » ؟ قال : آخذ به في أودية لا يقدر عليه قال : فدفعه إليه ، فانطلق به حتى نحره في الحرم اهـ . قلت : وفيه دلالة على أن المحصر محل هديه الحرم كسائر الهدى ، لا يجوز له النحر دونه إلا إذا لم يقدر عليه أصلا فعليه إبداله في القضاء ، ولو كان محل هديه محل الإحصار لم يهتم النبي ﷺ بمثل تلك الحيلة لنحر هديه في الحرم ، وبهذا ظهر الجواب عما ذكره ابن قدامة بلفظ : يروى أنه ﷺ نحر هديه عند الشجرة إلخ ، فإنه رواية عن مجهول من غير سند ، وما أخرجه النسائي عن ناجية سند صحيح ، فهو المعتمد ، وبه جزم عطاء وابن إسحاق أنه ﷺ لم ينحر هديه يوم الحديبية إلا في الحرم .

قال الحافظ في « الفتح » : لكن لا يلزم من وقوع هذا وجوبه بل ظاهر القصة أن أكثرهم نحر في مكانه ، وكانوا في الحل ، وذلك دل على الجواز اهـ . قلت : كلا ! بل الظاهر من اهتمام ناجية بنحر هديه ﷺ في الحرم ، وسؤاله ﷺ عن كيفيته ، وذكر ناجية الحيلة في ذلك وجوبه ، وأن على المحصر ذبح هديه في الحرم كيفما قدر عليه ولو بحيلة

(١) الجواهر النقى : (ص ٣٥٧ ج ١) .

٢٩٩٢ - عن عمرو بن ميمون ، قال : سمعت أبا حنيفة الحميمي يحدث أبي ميمون ابن مهران ، قال : خرجت معتمرا عام حاصر أهل الشام ابن الزبير بمكة ، وبعث معي رجال من قومي بهدي ، فلما انتهينا إلى أهل الشام منعونا أن ندخل الحرم فنحرت الهدى مكاني ، ثم أحللت ، ثم رجعت ، فلما كان من العام المقبل خرجت لأقضي

لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾^(١) وأما الأصحاب الذين نحروا في مكانهم في الحل ، فالظاهر أنهم لم يتيسر لهم من ينحروا هداياهم في الحرم ، كما تيسرنا ناجية للنبي ﷺ .

وأیضا فقد ظفنا بحديث ابن عباس وسيأتي ، وفيه : أن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يدلوا الهدى الذي نحروا عام الحديبية في عمرة القضاء ، وهذا دليل واضح في وجوب نحر الهدى في الحرم للمحصر ، وإبداله الهدى في القضاء إن كان ذبحه في الحل فافهم والله تعالى أعلم . وظنني أن تأييد مذهب الإمام أبي حنيفة في هذه المسألة كما هو حقه لم يسبقني إليه أحد من أهل العلم ، وهذا من فضل ربي ، اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك ، فمك وحده لا شريك لك ، فلك الحمد ولك الشكر ، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما تحب وما ترضى .

قوله : «عن عمرو بن ميمون إلخ» ، قلت : والمراد بأصحابه بعضهم الذين ذبحوا هداياهم خارج الحرم ، يعني أمرهم بأن ينحروا بدل ما نحروا في السنة المتقدمة ، لعدم أجزاء الأول لعدم وقوعه في الحرم ، قال الطيبي : يستدل بهذا الحديث من يوجب القضاء على المحصر إذا حل حيث أحصر ، ومن يذهب إلى أن دم الإحصار لا يذبح إلا في الحرم فإنه ﷺ أمرهم بالإبدال ؛ لأنهم نحروا هداياهم في الحديبية خارج الحرم انتهى . قال القاري : وفيه دلالة على أنه ﷺ وبغض من تبعه ذبحوا دم إحصارهم في أرض الحرم ، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، كذا في « بذل المجهود »^(٢) قلت : ووجه الدلالة منه أن ابن عباس لم يقل : إن رسول الله ﷺ أبدل الهدى الذي نحره عام الحديبية في عمرة القضاء فلو كان

(١) سورة الحج آية : ٣٣ .

(٢) بذل المجهود : (ص ١٣٦ ج ٣) .



عمرتي ، فأتيت ابن عباس فقال : أبذل الهدى ، فإن رسول الله أمر أصحابه أن يبدلوا الهدى الذى نحروا عام الحديبية فى عمرة القضاء . أخرجه أبو داود ^(١) وسكت عنه ، وفى «الجواهر النقى» ^(٢) بسند حسن اهـ . أخرجه الحاكم ^(٣) فى «المستدرک» وزاد : قال عمرو (هو ابن ميمون) : فكان أبى قد أهمه ذلك الذى نحروا عام الحديبية ، يقول : لا أدرى هل أبذل أصحاب النبى ﷺ الهدايا التى نحروا بالحديبية فى عمرة القضاء أم لا ؟ حتى حدثه أبو حاضر . قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، وأبو حاضر شيخ من أهل اليمن مقبول صدوق اهـ . وأقره عليه الذهبى فى « تلخيصه » .

هديه قد نحر خارج الحرم لأبذل هديه فى القضاء ولذكره ابن عباس رضى الله عنهما فافهم . وقال الخطابى : من أوجه : يعنى القضاء فإنه يلزمه بدل الهدى ؛ لقوله عز وجل : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ ^(٤) ومن نحر الهدى فى الموضع الذى أحصر فيه وكان خارجا من الحرم ، فإن هديه لم يبلغ الكعبة ، فيلزمه إبداله أو إبلاغه الكعبة ، وفى الحديث حجة لهذا القول انتهى . كذا فى « الجواهر النقى » ^(٥) .

وأما ما ذكره البيهقى وغيره عن حسين بن على رضى الله تعالى عنهما : أنه مرض بالسقيا وهو محرم ، وأن عليا أمر برأسه فحلق ، ونحر عنه جزورا ، فأطعم أهل الماء ، وفيه أن عليا نحر الجزور فى غير الحرم ، قلت : ذكر الطحاوى أن هذا لا يصح ؛ لأنهم لا يبيحون لمن لم يمنع من الحرم أن يذبح فى غيره ، وإنما يختلفون إذا منع منه ، فلما نحر على فى غيره وهو واصل إليه ، دل على أنه لم يكن أراد به الهدى ، ولكنه أراد به معنى آخر من الصدقة على أهل ذلك الماء ، والتقرب إلى الله تعالى بذلك ، انتهى كلامه . وقال صاحب «الجواهر النقى» ^(٦) : ثم هذا الأثر حجة على البيهقى وأصحابه ؛ لأنهم لا يرون

(١) رواه فى : المناسك ، ٤٤ - باب الإحصار رقم : (١٨٦٤) .

(٢) الجواهر النقى : (ص ٣٥٨ ج ١) .

(٣) رواه الحاكم : (١ / ٤٨٦) .

(٤) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٥) الجواهر النقى : (ص ٣٥٨ ج ١) .

(٦) المصدر السابق : (ص ٣٥٧ ج ١) .



٢٩٩٣ - عن ابن عباس : وإذا كان معه هدى وهو محصر نحر إن كان لا يستطيع أن يبعث ، وإن استطاع أن يبعث به لم يحل حتى يبلغ الهدى محله . رواه البخارى ^(١) معلقا ، ووصله إسحاق بن راهويه فى تفسيره ، وابن جرير الطبرى « فتح البارى » ^(٢) وهو صحيح أو حسن .

الإحلال فى الإحصار بالمرض اهـ .

ومما يدل على أنه ﷺ نحر هديه عام الحديبية فى الحرم ما ذكره الطحاوى : حدثنا ابن أبى داود قال : حدثنا سفيان بن بشر الكوفى ، ثنا يحيى بن أبى زائدة عن محمد بن إسحاق عن الزهرى عن عروة عن المسور : أن رسول الله ﷺ كان بالحديبية خباؤه فى الحل ومصلاه فى الحرم . رجاله كلهم ثقات غير سفيان بن بشر ، فلم أقف على من ترجمه ، وفى كشف الأستار : سفيان بن بشر الكوفى بن أيمن بن غالب الأسدى أبو الحسن الكوفى عن شريك ، وعن ابن أبى داود ، وقال ابن يونس فى « الغرباء » : قدم مصر وحدث بها وتوفى بمصر فى شوال سنة إحدى وأربعين ومائتين كذا فى « المغنى » ^(٣) قال الطحاوى : ثبت بما ذكرنا أن النبى ﷺ لم يكن صد فى الحرم ، وأنه قد كان يصل إلى بعضه ، ولا يجوز فى قول أحد من العلماء لمن قدر على دخول شئ من الحرم أن ينحر هديه دون الحرم اهـ . واحتجاج الطحاوى بهذا الأثر يدل على صحته عنده ، ويجمع بينه وبين أثر ناجية أنه ﷺ كان مصلا فى الحرم أو نزوله فى الحديبية ثم لما صدته المشركون عن البيت تأخر عن أرض الحرم حفظا لجانب حرمة عن وقوع القتال والجدال فيه وأرسل هديه على يد ناجية لينحره فى الحرم بحيلة حيث لا يراه المشركون والله تعالى أعلم .

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، دلالة على معنى الباب ظاهرة ، وأن المحصر إن استطاع أن يبعث بهديه إلى الحرم لم يحل حتى يبلغ الهدى محله .

(١) رواه تعليقا فى : ٢٧ - كتاب المحصر ، ٤ - باب من قال : ليس على المحصر بدل .

(٢) فتح البارى : (٩ / ٤) .

(٣) المغنى : (ص ٤١) .

٢٩٩٤ - عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : أهل رجل منا بعمره فلدغ ، فطلع ركب فيهم عبد الله بن مسعود ، فسألوه ، فقال : يبعث بهدى ، واجعلوا بينكم وبينه يوما أمارة فإذا كان ذلك اليوم فليحل ، قال عمارة بن عمير : فكان حسبك به عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله ، وعليه العمرة من قابل . أخرجه الطبري ^(١) في تفسيره ، بسند صحيح ، وفي رواية له : قال : يبعث معكم بثمن هدى .

قوله : « عن عبد الرحمن بن يزيد إلخ » ، دلالة على ما دل عليه ما قبله ظاهرة قال الطبري : حدثني محمد بن المثنى ، ثنا محمد بن جعفر ، ثنا شعبة ، عن الحكم ، قال : سمعت إبراهيم النخعي يحدث عن عبد الرحمن بن يزيد فذكره ، وهذا سند كما تراه رجاله كلهم ثقات لا يسأل عنهم .

فائدة : قال الجصاص في « أحكام القرآن » له : فإن قيل : قال الله تعالى : ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلُّهُ ﴾ ^(٢) وذلك في شأن الحديبية ، وفيه دلالة على أن النبي ﷺ وأصحابه نحروا هديهم في غير الحرم لولا ذلك لكان بالغاً محله ، قيل له : هذا أدل شيء على أن محله الحرم ؛ لأنه لو كان محل الإحصار - وهو الحل - محلاً للهدى لما قال : ﴿ الْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾ ^(٣) فلما أخبر عن منعهم الهدى عن بلوغ محله ، دل ذلك على أن الحل ليس بمحل له ، وهذا يصلح أن يكون ابتداء دليل في المسألة .

فإن قيل : فإن لم يكن النبي ﷺ وأصحابه ذبحوا الهدى في الحل فما معنى قوله : ﴿ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾ ^(٤) قيل له : لما حصل ^(٥) أدنى منع جاز أن يقال : إنهم منعوا ، وليس يقتضى ذلك أن يكون أبداً ممنوعاً ، فلما كان المشركون منعوا الهدى من الوصول إلى الحرم ، جاز إطلاق الاسم عليهم بأنهم منعوا الهدى عن بلوغ محله ، ثم لما

(١) تفسير الطبري : (ص ١٢٩ ج ٢) .

(٢) سورة الفتح آية : ٢٥ .

(٣) سورة الفتح آية : ٢٥ .

(٤) الآية السابقة .

(٥) حاصله : أن هذه القضية مطلقة ، وهى لا تقتضى الدوام .



باب الاشتراط فى الحج والعمرة

٢٩٩٥ - حدثنى يونس^(١) قال : أخبرنا ابن وهب ، وأخبرنى يونس : عن ابن شهاب عن سالم ، قال : كان عبد الله بن عمر ينكر الاشتراط فى الحج ، ويقول : أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ ؟ إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت والصفاء والمروة ،

وقع الصلح بين النبى ﷺ وبينهم ، أطلقوه حتى ذبحه فى الحرم ، (قلت : لكن حديث ناجية المتقدم ذكره يدفع الإطلاق ، فالصحيح القول بأن المشركين قد صدوا الهدى معكوكا أن يبلغ محله ، ولكنه لا يستلزم أن يكون النبى ﷺ امتنع عن إبلاغه المحل بحيلة ما ، ألا ترى أن رجلا لو منع آخر حقه جاز أن يقال : منعه حقه ، وإن كان هو قد أخذ حقه منه بحيلة فافهم !) ، ويحتمل أن يراد به المحل المستحب فيه الذبح ، وهو عند المروة أو بمنى ، فلما منع ذلك أطلق فيه ما وصفت ، انتهى . ملخصا .

باب الاشتراط فى الحج والعمرة

قوله : « حدثنى يونس إلخ » ، قلت : أخرجه الدارقطنى^(٢) أيضا ، ولفظه : قال : حسبكم سنة نبيكم ﷺ إنه لم يكن يشترط ، فإن حبس أحدكم حابس فإذا وصل البيت طاف به وبين الصفاء والمروة ، ويحلق ، ويقصر ، وعليه الحج من قابل اهـ . قال فى «التعليق المغنى»^(٣) : وسنده صحيح وأخرجه الترمذى بطريق عبد الله بن المبارك ، عن معمر عن الزهرى ، وأخرجه النسائى^(٤) من طريق ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهرى قاله الحافظ فى «الفتح»^(٥) ودلالته على إنكار الاشتراط ظاهرة ، وهو قولنا - معشر الحنفية -

(١) هو يونس بن عبد الأعلى الصدفى من رجال مسلم والنسائى وغيرهما ، روى عنه الطحاوى ، والطبرى ومسلم وغيرهم .

(٢) فتح البارى : (١١ / ٤) وعزاه الحافظ إلى الدارقطنى من طريق الحسن بن عرفة والإسماعيلى من طريقه .

(٣) التعليق المغنى : (ص ٢٦٢ ج ٢) .

(٤) رواه النسائى فى (الحج باب : ٦١ ") والبخارى فى (المحصر باب " ٤ ، ٢ ") ومالك فى الموطأ (الحج ، ح رقم " ١٠٣ ، ١٢٢ ") والدارمى فى (المناسك باب " ٢ ") .

(٥) فتح البارى : (١١ / ٤) .

ثم حل من كل شىء حتى يحج عاما قابلا ، ويهدى أو يصوم إن لم يجد هديا .
أخرجه الإمام الطبرى فى تفسيره ^(١) . وسنده صحيح ، وأخرجه البخارى مختصرا ^(٢)
كما مر فى آخر أبواب الإحصار من هذا الكتاب .

وذهب إليه جماعة من التابعين ، وبه قالت المالكية ، كما فى « الفتح » أيضا قال الحافظ :
والذى تحصل من الاشتراط فى الحج والعمرة أقوال : أحدها : مشروعيته ، ثم اختلف من
قال به ، ف قيل : واجب لظاهر الأمر (فى حديث ضباعة وسنذكره) وهو قول الظاهرية ،
وقيل : مستحب ، وهو قول أحمد ، وغلط من حكى عنه إنكاره ، وقيل : جائز ، وهو
المشهور عند الشافعية ، وقطع به الشيخ أبو حامد اه .

قلت : وتظهر ثمرة الاختلاف فى حق المحصر ، فالذين قالوا بمشروعيته أجازوا له
التحلل بغير الهدى إذا اشترط عن إحرامه ، والذين أنكروه قالوا : إذا تحقق الإحصار صبر
محرم حتى يزول المانع فإن أدرك الحج فيها وإلا تحلل بأفعال العمرة ، بأن يطوف ويسعى
ويحلق ، وإن أراد استعجال التحلل بالهدى جاز أيضا دفعا لضر امتداد الإحرام ، وإن لم
يجد الهدى أو ثمنه أو من يبعث بهديه بقى محرم حتى يجد أو يزول ، وإلا بقى محرم
أبدا ، ولا يفيد اشتراط الإحلال عند الإحرام شيئا ، « لباب » كذا فى غنية الناسك ^(٣)
وحجتنا أثر ابن عمر الذى فتحنا به الباب .

قال الحافظ : وأشار ابن عمر إنكار الاشتراط إلى ما كان يفتى به ابن عباس ، قال
البيهقى : لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة فى الاشتراط لقال به اه . قلت : يا للعجب!! ،
أفيظن بابن عمر أنه يعرف بفتيا ابن عباس ويردها عليه ، ولا يعرف حجته التى كان يحتج
بها ؟! هذا من أمحل المحال ، فإن فقيهها لا يرد على فقيه إلا بعد معرفته بدلائل الجانبيين ،
وترجيح أحدهما على الآخر ، فالحق أن حديث ضباعة قد عرفه ابن عمر كما عرفه ابن
عباس ، ولكن ابن عباس لم يمل إليه ، ولزم السنة التى عرفها من النبى ﷺ .

(١) تفسير الطبرى : (ص ١٣١ ج ٢) .

(٢) فى : ٢٧ - كتاب المحصر ، ٢ - باب الإحصار فى الحج ، رقم : (١٨١٠) .

(٣) غنية الناسك : (١٦٧) .

٢٩٩٦ - أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم فى الرجل يشترط فى الحج قال :

وحديث ضباعة أخرجه الشافعى (١) (رحمه الله عن ابن عيينة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ مر بضباعة بنت الزبير ، فقال : « أما تريدن الحج ؟ » فقالت : إنى شاكية ، فقال لها : « حجى واشترطى أن محلى حيث حبستنى » . قال البيهقى : قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبى ﷺ ، ثم ساقه من طريق عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة موصولا بذكر عائشة فيه ، وقال : وقد وصله عبد الجبار وهو ثقة . قال : ولقد وصله أبو أسامة ومعمر كلاهما عن هشام ، ثم ساقه من طريق أبى أسامة ، وقال : أخرجه الشيخان (٢) .

قلت : طريق أبى أسامة أخرجهما للبخارى فى كتاب النكاح لا فى الحج ، بل حذف منه ذكر الاشتراط أصلا ، وأما رواية معمر فأخرجها أحمد (٣) عن عبد الرزاق ، ومسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر ، عن هشام ، والزهرى فرقهما ، كلاهما عن عروة عن عائشة ، ولقصة ضباعة شواهد : منها : حديث ابن عباس : أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت رسول الله ﷺ ، فقالت : إنى امرأة ثقيلة - أى فى الضعف - وأنى أريد الحج فما تأمرنى ؟ قال : « أهلى بالحج واشترطى أن محلى حيث تحبسنى » ، قال : فأدركت أخرجه مسلم (٤) ، وأصحاب السنن (٥) ، والبيهقى (٦) من طرق عن ابن عباس . قال الترمذى : وفى الباب : عن جابر ، وأسماء بنت أبى بكر ، قلت : وعن ضباعة نفسها ، وعن معدى بنت عرف ، وأسانيدھا كلها قوية ، وصح القول بالاشتراط عن عمر ، وعثمان ، وعلى ، وعمار وابن مسعود ، وعائشة ، وأم سلمة ، وغيرهم من الصحابة ، ولم يصح إنكاره عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر ، قاله الحافظ فى « الفتح » (٧) .

(١) رواه الشافعى (١٢٣) وابن ماجه (٢٩٣٧) والبيهقى (٢٢١ / ٥) والفتح (٨ / ٤) .

(٢) أورده الألبانى فى «الإرواء» (١٨٦ / ٤) وعزاه إلى البخارى (٩ / ٧) ومسلم فى (الحج ، ح رقم : ١٠٤) (٢٧١١) وابن خزيمة (٢٦٠٢) .

(٣) رواه أحمد (٣٣٧ / ١) وابن ماجه (٢٩٣٨) .

(٤ - ٧) رواه مسلم فى (الحج ، ح ١٠٦) والنسائى (١٦٨ / ٥) والبيهقى (٢٢١ / ٥) وفتح البارى (٩ / ٤) والدارقطنى (٢٣٥ / ٢) .

ليس شرطه بشيء . أخرجه محمد فى « الآثار »^(١) وسنده حسن صحيح ، قال محمد :
وبه نأخذ ، وهو قول أبى حنيفة اهـ .

قلت : ويؤيد ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى ﷺ لم يشترط فى حجه ولا فى عمرة من عمره ، ولم يأمر أحدا من أصحابه بذلك غير ضباعة ، مع أن الحاجة ماسة إليه عموما ، ولا يأمن أحد من عروض العوارض ، فلو كان حكم الاشتراط عاما لأمر أصحابه به ، وأخذ به بنفسه ، فلما لم يكن شيء من ذلك ثبت أن الحكم خاص بضباعة ، وهو واقعة عين لا عموم لها .

والظاهر أنه ﷺ قال ذلك لضباعة تطيبا لقلبها وتسكينا له ، فإن القلب ربما لا ينشرح للإحرام إذا خاف عدم وفائه بحقه ؛ لما فيه من خلف الوعد ظاهرا ، وإن أمكن تداركه بالهدى ونحوه ، ألا ترى أن عائشة رضى الله عنها لم ترض مكالة ابن الزبير لما حلفت أن لا تكلمه ، وإن كان تداركه بالكفارة ممكنا ، فلما خشت فى يمينها بشفاعته بعض الصحابة ولجأ ابن الزبير وبكائه عندها فكلمته ، أعتقت ليمينها أربعين رقبة ، ولم يطمئن قلبها بهذا القدر أيضا ، فكانت تبكى وتقول : ليتنى لم أطلق اليمين وعينت؟! ، فكذلك لم ترض ضباعة بإطلاق الإحرام وهى تخالف على نفسه عدم وفائها بحقه ، فقال لها رسول الله ﷺ : « أهلى واشترطى » ، كيلا يضطرب قلبها عند التحلل بالهدى ونحوه ، فإن الهدى إنما هو كفارة التحلل فحسب ، وأما اضطراب الفؤاد فليس تداركه إلا بالاشتراط كيلا يلزم خلف الوعد بربها أصلا ، وهذا مما يعرفه أصحاب القلوب فافهم .

وأما أنها يجوز لها التحلل بغير الهدى وبغير أفعال العمرة لأجل هذا الاشتراط فلا دلالة للحديث على ذلك ، ومن ادعى فعله البيان ، ونحن -معشر الحنفية- لا ننكر الاشتراط ، بأن لا يجوز التكلم بلفظ : اللهم محلى حيث حبستنى ، بل معنى إنكارنا له أنه لا يفيد جواز التعلل بغير الهدى أو أفعال العمرة ، فلا يضرنا صحة حديث ضباعة ، ولا صحة القول بالاشتراط عن بعض الصحابة ، فإن القدر الذى صح منه وثبت قد قلنا به ، والذى أنكرنا لم يثبت بالحديث فافهم .

ويؤيد ابن عمر أيضا حديث الحجاج بن عمرو الأنصارى الذى تقدم^(١) فى أول أبواب الإحصار من هذا الكتاب ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من كسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى » . قال عكرمة : فذكرت ذلك لابن عباس وأبى هريرة فقالا : صدق ، رواه الخمسة وأحمد ولفظه : « من حبس بكسر أو مرض » فذكر معناه ، حسنه الترمذى ، وصححه ابن خزيمة ، والحاكم ، والذهبي فى « تلخيص المستدرک » ، كما فى بذل المجهود^(٢) ، فإن الحديث قد دل على جواز التحلل بالمرض ونحوه ، سواء اشترط أو لم يشترط ، وتأويله بأن من كسر أو عرج فقد جاز له التحلل إذا كان اشترط عند إحرامه ، بعيدا جدا ، لا يقبله من له أدنى ممارسة بالحديث وفقهه .

ويؤيد ابن عمر أيضا قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾^(٣) فإنه يدل على توقف التحلل من الإحرام على ذبح ما استيسر من الهدى ، والذى يقول بالاشتراط يجوز التحلل منه بدونه ، مع أن حديث ضباعة ليس بنص فيه ، وإن سلم فهو يخالف النص القرآنى ، ولا يجوز ترك العمل به للخبر الواحد عندنا ، كما هو مقرر فى الأصول ، قال الأئمة : وتأول آخرون الحديث على أن المراد بالتحلل فيه (أى فى قوله : اللهم محلى حيث حبستنى) التحلل بعمرة ، وكذلك جاء الحديث مفسرا من رواية ابن المسيب : أنه ﷺ أمر جماعة من أن تشتط : اللهم الحج أردت فما تيسر وإلا فعمرة ونحوه عن عائشة أنها كانت تقول : للحج خرجت فإن منع منه بشيء فهو عمرة أه . قلت : هذا كما ترى منشؤه تطيب القلب ، وتخفيف ثقل العهد عنه فقط ، فإن الحاج إذا تعسر عليه الحج يجوز له التحلل بالعمرة اتفاقا ، اشترط أو لم يشترط ، لكنه إذا اشترط كان فى تحلله بالعمرة أنشط قلبا ، وأوسع صدرا منه إذا لم يشترط ، والله تعالى أعلم ، ولا بد له من إهداء الهدى على الحالىن كما تقدم .

(١) تقدم كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .

(٢) بذل المجهود : (ص ١٣٦ ج ٣) .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

باب فوات الحج وما على من فاته ولا يجب عليه الهدى للفوات

٢٩٩٧ - عن يحيى بن عيسى النهشلى ، عن محمد بن أبى ليلى ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أدرك عرفات فوقف بها والمزدلفة فقد تم حجه ومن فاته عرفات فقد فاته الحج ، فليتحلل بعمره ، وعليه الحج من قابل » ، أخرجه الدارقطنى ^(١) ، والنهشلى متكلم فيه ، وقال فى « التنقيح » : روى له مسلم : « زيلعى » ^(٢) قلت : وقال أحمد : ما أقرب حديثه ، وقال أبو داود : بلغنى عن أحمد أنه أحسن الثناء عليه ، وقال العجلى : ثقة ، وقال أبو معاوية : اكتبوا عنه ، فطالما رأيته عند الأعمش : ذكره ابن حبان فى الثقات وقال مسلمة : لا بأس به ، وضعفه ابن معين ، قال : النسائى : ليس بقوى ، (وهذا تليين هين) كذا فى

باب فوات الحج وما على من فاته ولا يجب عليه الهدى للفوات

قوله : « عن يحيى بن عيسى إلخ » ، قال فى « الهداية » : ومن أحرم بالحج وفاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج ، لما ذكرنا أن وقت الوقوف يمتد إليه ، وعليه أن يطوف ويسعى ، ويقضى الحج من قابل ، ولا دم عليه لقوله عليه السلام - فذكر حديث المتن - ثم قال : والعمره ليست إلا الطواف والسعى ؛ ولأن الإحرام ما بعد ما انعقد صحيحا لا طريق الخروج عنه إلا بأداء أحد النسكين ، وههنا عجز عن الحج ففتعن عليه العمره . ولا عمره عليه ؛ لأن التحلل وقع بأفعال العمره ، فكانت فى حق فائت الحج بمنزله الدم فى حق المحصر ، فلا يجمع بينها اهـ . قال المحقق فى « الفتح » : وقوله : لأن التحلل إلخ ، المراد أن لزوم الدم على المحصر لكونه تعجل الإحلال قبل الأعمال ، وهذا قد حل بالأعمال ، فلا يجب عليه الدم ، لا ما يتخايل من ظاهر العبارة ليقال عليه : مقتضاه أن لا يجب على المحصر عمره فى قضاء الحجة حيثئذ اهـ .

ووجه دلالة الحديث أما على وجوب التحلل بأفعال العمره فظاهرة ، وأما على عدم وجوب الهدى ؛ فلأنه ﷺ لم يأمر به حين يبيانه لحكم الفوات ، والموضوع موضع بيان ، فدل على أنه لا يجب عليه الهدى للفوات ، وذهب الجمهور إلى وجوب الهدى على

(١) سنن الدارقطنى : (٢ / ٢٤١) .

(٢) نصب الراية : (٣ / ١٤٥) .

« التهذيب »^(١) ، فالحديث صحيح حسن .

فأثت الحج ، واحتجوا لذلك بما روى عن عمر رضى الله عنه ، أنه قال لأبى أيوب لما أضل راحلته ففاته الحج : اصنع كما يصنع المعتمر ثم قد حلت ، فإذا أدركك الحج من قابل فاحجج واهد ما استيسر من الهدى ، أخرجه مالك بإسناد صحيح ، إلا أنه اختلف فيه على سليمان بن يسار هل هو عن أبى أيوب أو عن هبار بن الأسود ؟ قاله الحافظ فى « الدراية »^(٢) . وفى « النيل » : ولكن سليمان بن يسار لم يدرك القصه اهـ . فهو مع ثقة رجال منقطع ، وبما أخرج الشافعى رحمه الله : أخبرنا أنس بن عياض ، عن موسى بن عقبة عن نافع ، عن ابن عمر ، فذكر مثل ما عن أبيه رضى الله عنهما ، قال الحافظ فى « الدراية » : وهذا موقوف صحيح . وبما أخرجه ابن أبى شيبه^(٣) عن عطاء ، أن النبى ﷺ قال : « من لم يدرك الحج فعليه دم ويجعلها عمرة ، وعليه الحج من قابل » قال الحافظ فى « الدراية » : وهو مرسل فى إسناده ضعف اهـ . وكل ذلك بعد تسليم صحته محمول عندنا على التنب ، لما قدمنا من الحديث المرفوع أنه ﷺ لم يأمر بالهدى حتى بيانه لحكم الفوات ، وتأييد بما ذكره صاحب الهداية من المعنى ، وهو أن فائت الحج قد تحلل بالأعمال ، فلا يجب عليه الدم ، بخلاف المحصر فإنه يتعجل الإحلال قبل الأعمال ، والله تعالى أعلم .

قال ابن قدامة فى « المغنى » : إن آخر وقت الوقوف آخر ليلة النحر ، فمن لم يدرك حتى طلع الفجر يومئذ فاته الحج ، لا نعلم فيه خلافا ، ومن فاته الحج يتحلل بطواف وسعى وحلاق ، وهذا هو الصحيح من المذهب ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وابنه وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، وابن الزبير ، ومروان بن الحكم ، وهو قول مالك ، والثورى والشافعى ، وأصحاب الرأى ، ورواية أخرى (فى المذهب) يمضى فى حج فاسد

(١) التهذيب : (١١ / ٢٣٠ / ٤٢٨) هو : يحيى بن عيسى النهشلى أبو زكريا الكوفى الفاخورى الجرار سكن الرملة ، روى له البخارى فى الأدب المفرد ومسلم ولأبى داود والترمذى وابن ماجة ، مات

سنه إحدى ومائتين .

(٢) الدراية : (٢١١) .

(٣) نصب الراية : (١٤٦ / ٣) .

٢٩٩٨ - عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : « من وقف بعرفة بليل فقد أدرك الحج ومن فاتته عرفات بليل فقد فاتته الحج ، فليحلل بعمره ، وعليه الحج من قابل » . أخرجه الدارقطني^(١) ، وفيه رحمة بن مصعب قال الدارقطني : ضعيف ، وقد تفرد به «زيلعي»^(٢) قلت : قال الآجري : سألت أبا داود عنه ، فأثنى عليه خيرا ، وذكره ابن حبان في الثقات ، كذا في «اللسان»^(٣) فالحديث حسن .

وهو قول المزني ، ولنا قول من سمينا من الصحابة ، ولم نعرف لهم مخالفا ، فكان إجماعا ، ويلزمه القضاء من قابل ، سواء كان الفائت واجبا أو تطوعا ، روى ذلك عن عمر وابن عباس ، وابن الزبير ، ومروان ، وهو قول مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي عن أحمد : لا قضاء عليه ، بل إن كانت فرضا فعلها بالوجوب السابق^(٤) ، وإن كانت نفلا سقطت لأن النبي ﷺ لما سئل عن الحج أكثر من مرة ، قال : « بل مرة واحدة » ، ولو أوجبنا القضاء كان أكثر من مرة . وجه الرواية الأولى ، ما ذكرنا من الحديث (أشار إلى حديث ابن عباس المذكور في المتن) وإجماع الصحابة ؛ ولأن الحج يلزم بالشروع فيه فصار كالمنذور ، والمراد بالحديث أن الواجب بأصل الشرع حجة واحدة ، وهذه إنما تجب بإيجابه لها بالشروع فيها كالمنذورة ، قال : والهدى يلزم من فاتته الحج في أصح الروايتين ، وهو قول من سمينا من الصحابة والفقهاء إلا أصحاب الرأي ، فلمنهم قالوا : لا هدى عليه ، وفي الرواية الثانية عن أحمد ؛ لأنه لو كان الفوات سببا لوجوب الهدى للزم المحرم هديان للفوات ، والإحصار ، ولنا حديث عطاء وإجماع الصحابة اهـ .

قلت : أما حديث عطاء فمرسل ضعيف كما ذكرنا ، وأما إجماع الصحابة فمحمول على النذب دون الوجوب ، بدليل ما ذكرنا من الحديث المرفوع في المتن ، والمعنى الفقهي في الحاشية فافهم ، والله تعالى أعلم . وقال العينى في «البنية» : روى عن الأسود أنه قال : سمعت عمر : من فاتته الحج يحل بعمره ولا دم عليه ، وعليه الحج من قابل ، ثم

(١) رواه الدارقطني : (٢٤١ / ٢) .

(٢) نصب الراية : (٩٢ / ٣) ، (١٤٥) .

(٣) لسان الميزان : (٢ / ٢٥٨) .

(٤) قوله : « السابق » سقط من «الأصل» وأثبتناه من «المطبوع» .



باب جواز العمرة في جميع السنة إلا أيام التشريق ويوم عرفة ويوم النحر

٢٩٩٩ - عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ ، قال : « عمرة في رمضان تعدل حجة » .
رواه الجماعة ^(١) إلا الترمذى ، لكنه له من حديث أم معقل ، « نيل الأوطار » ^(٢)
وأخرجه ابن حبان بلفظ : « عمرة في رمضان تعدل حجة معي » ، « فتح الباري » ^(٣)
وفيه أيضا : قال ابن العربي : حديث العمرة هذا صحيح اهـ . وفي طريق لمسلم :
« تقضى حجة أو حجة معي » . وفي رواية لأبي داود ^(٤) : « تعدل حجة معي » من غير
شك « فتح القدير » ^(٥) .

لقيت زيد بن ثابت بعد ذلك بثلاثين سنة ، فقال مثل ذلك ، وعن عثمان مثله اهـ . قلت
وأثر عمر وزيد ذكره محمد في « المبسوط » ^(٦) بلاغا وبلاغاته حجه عندنا ، وأما أثر
عثمان فلم أعرف من أخرجه وهذا يؤيد حملنا أقوال الصحابة في الهدى على الندب دون
الوجوب .

باب جواز العمرة في جميع السنة إلا أيام التشريق ويوم عرفة ويوم النحر

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، فيه دلالة على جواز العمرة في جميع السنة وفضلها
في رمضان قال المحقق في « الفتح » ^(٧) : وأما أفضل أوقاتها فـرمضان ، وذكر حديث ابن
عباس هذا وقال : كان السلف رحمهم الله يسمونها الحج الأصغر اهـ .
وقال الحافظ في « الفتح » : فالحاصل أنه ﷺ أعلمها أن العمرة في رمضان تعدل

(١ ، ٤) رواه مسلم في : (الحج " ٢٢٢ ") وأبو داود في (المناسك باب " ٧٩ ") والترمذى في (٩٣٩)
وابن ماجه (٢٩٩١ ، ٢٩٩٥) وأحمد في « المسند » (٣٠٨ / ١ ، ٣٥٢ / ٣ ، ٣٦١ ، ٧٩٣ ، ٤ /
١٧٧ ، ١٨٦ ، ٤٠٦ / ٦ ، والدارمي (٥٢ / ٢) والطبراني (٢٢٣ / ١ ، ١٤٢ / ١١ ، ١٧٦ ،
١٧ / ١٥٦) .

(٢) النيل : (٣٠٢ / ٤ ، ح رقم : ١٠) .

(٣) فتح الباري : (١١٣ / ٤) .

(٥) فتح القدير : (ص ٦١ ج ٣) .

(٦) المبسوط : (ص ١٧٤ ج ٤) .

(٧) الفتح : (٣ / ٦١) .

٣٥٣٤ جواز العمرة في جميع أيام السنة إلا أيام التشريق إعلاء السنن

٣٠٠٠ - عن قتادة سألت كم اعتمر النبي ﷺ ؟ قال : أربع ، عمرة الحديبية في ذي القعدة حيث صده المشركون ، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة حيث صالحهم ، وعمرة الجعرانة ، وفي رواية قال : اعتمر أربع عمر في ذي القعدة إلا التي اعتمر مع حجته ، الحديث رواه البخاري^(١) فتح الباري^(٢) .

٣٠٠١ - عن عائشة : أن النبي ﷺ اعتمر عمرتين في ذي القعدة، وعمرة في شوال ،

الحجة في الثواب ، لا أنها تقوم مقامها في إسقاط الفرض ، للإجماع على أن الاعتمار لا يجزئ عن حج الفرض ، ونقل الترمذي عن إسحاق بن راهوية : أن معنى الحديث نظير ما جاء : « أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن »^(٣) وقال ابن العربي : حديث العمرة هذا صحيح ، وهو فضل من الله ونعمته ، فقد أدركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان إليها وقال ابن الجوزي : فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت ، كما يزيد بحضور القلب ويخلو القصد ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون مخصوصا بهذه المرأة . ففي رواية أحمد بن منيع : قال سعيد بن جبير : ولا نعلم هذا إلا لهذه المرأة وحدها ، ووقع عند أبي داود في حديث أم معقل في آخره قال : فكانت تقول : الحج حجة ، والعمرة عمرة ، وقد قال هذا رسول الله ﷺ لي ، فما أدري ألى خاصة ؟ تعنى أو للناس عامة ، قال الحافظ : والظاهر حمله على العموم (ولعموم قوله ﷺ) والسبب في التوقف استشكل ظاهره ، وقد صح جوابه ، والله أعلم اهـ . ملخصا .

قوله : « عن قتادة وعائشة إلخ » ، دلالتهما على جواز العمرة في جميع السنة وفي

(١) رواه البخاري في : (المغازي باب " ٣٥ ") ومسلم في (الحج ، " ٢١٧ " ، " ٢٢٠ ") وأبو داود في (المناسك باب " ٧٩ ") والترمذي في (الحج باب " ٧٠٦ ") وابن ماجه في (المناسك باب " ٥٠ ") والدارمي في (المناسك باب " ٣٩ ") وأحمد في " المسند " (٢٤٦ / ١) ، ٣٢١ ، ٢ / ١٣٩ ، ١٣٤ / ٣ ، ٢٥٦ ، ٢٩٧ / ٤ .

(٢) فتح الباري : (٤٧٩ / ٣) .

(٣) رواه مسلم في : المسافرين (باب ٤٥ ، ح رقم : ٢٥٩) والترمذي (ح رقم : ٢٨٩٤ ، ٢٨٩٩) والنسائي (٢ / ١٧٢ ، ٢٥٠) وابن ماجه (٣٧٨٧ ، ٣٧٨٨) وأحمد في " المسند " (٣ / ٢٣ ، ١٢٢ / ٤ ، ٤١٨ / ٥ ، ٤٠٤ / ٦) والطبراني (١٩٨ / ٤ ، ١٧٢ / ١٠ ، ٨٢ / ١٢ ، ٤٠٥) =



رواه أبو داود ^(١) وسكت عنه ، ورجاله رجال الصحيح نيل ^(٢) .

أشهر الحج ظاهرة ، قال الشوكاني في « النيل » : وأحاديث الباب وما في معناها مما تقدم تدل على مشروعية العمرة في أشهر الحج ، وإليه ذهب الجمهور ، وذهب الهاديون إلى أن العمرة في أشهر الحج مكروهة ، وعللوا ذلك بأنها تشغل عن الحج في وقته ، وهذا من الغرائب التي يتعجب الناظر منها ، فإن الشارع ﷺ إنما جعل عمره كلها في أشهر الحج لإبطال ما كانت عليه الجاهلية من منع الاعتمار فيها كما عرفت ، فما الذي سوغ مخالفة هذه الأدلة الصحيحة والبراهين الصريحة ، وأجأ إلى مخالفة الشارع وموافقه ما كانت عليه الجاهلية ؟ اهـ .

قلت : عسى أن يكون الجأهم إلى ذلك قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ ^(٣) وقد أخرج ابن جرير في تفسيره بسند صحيح عن ابن عمر قال : أن تفصلوا بين أشهر الحج والعمرة فتجعلوا العمرة في غير أشهر الحج ، أتم حج أحدكم ، وأتم لعمرته ، وبسند صحيح بطريق شعبة عن قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب ، قال : قلت لعبد الله (هو ابن مسعود) : امرأة منا قد حجت ، أو هي تريد أن تحج ، أفتجعل مع حجها عمرة ؟ فقال : ما أرى هؤلاء إلا أشهر الحج ، وبسند صحيح عن القاسم بن محمد قال : إن العمرة في أشهر الحج ليست بتامة ، وعن محمد بن سيرين قال : ما أحد من أهل العلم شك أن عمرة في غير أشهر الحج أفضل من عمرة في أشهر الحج اهـ .

وقد وقع خلاف هل الأفضل العمرة في رمضان لهذا الحديث (أى حديث : « عمرة في رمضان تعدل حجة ») أو في أشهر الحج ؛ لأن النبي ﷺ لم يعتمر إلا فيها ، فقليل : إن العمرة في رمضان لغير النبي ﷺ أفضل ، وأما في حقه فما صنعه فهو أفضل ؛ لأنه فعله للرد على أهل الجاهلية ، وهو لو كان مكروها لغيره لكان في حقه أفضل ، وقد كان يترك

== وعبد الرزاق (٦٠٠٣) والمشكل (٨٢ / ٢) والمشكاة (٢١٦٩) والترغيب (١ / ٣٩٨ ، ٢ / ٣٧٨)

(١) رواه في : المناسك ، ٨٠ - باب العمرة .

(٢) النيل : (٣٠٢ / ٤) .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٧ .



٣٠٠٢ - عن شعبة ، عن يزيد الرشك ، عن معاذة عن عائشة رضى الله عنها ، قالت: حلت العمرة في السنة كلها إلا أربعة أيام : يوم عرفة ، ويوم النحر ، ويومان بعد ذلك . أخرجه البيهقي ^(١) . « زيلعى » ^(٢) قلت : المذكور من السند صحيح ، والمحدث لا يحذف من أوله إلا ما لا كلام فيه .

٣٠٠٣ - أخبرنا أبو حنيفة ، عن يزيد بن عبد الرحمن ، عن عجوز من العتيك ، عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ، أنها قالت : لا بأس بالعمرة في أى السنة شئت ما خلا خمسة أيام : يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق ، أخرجه محمد في « الآثار » ^(٣) ، وقال : وبه نأخذ ، والعجوز من العتيك هى معاذة العدوية ، أخرج ابن خسروا الحديث من طريق يزيد الرشك عنها . قاله الحافظ في « تعجيل المنفعة » ^(٤) وهذا سند صحيح جليل ، وزيد بن عبد الرحمن هو يزيد بن أبى يزيد الرشك من رجال الجماعة ثقة . وكذا معاذة ثقة حجة « تهذيب » ^(٥) .

٣٠٠٤ - عن إسماعيل بن عياش عن إبراهيم ، ونافع عن طاوس قال البحر يعنى

العمل - وهو يحب أن يعمل - خشية أن يفرض على أمته ، وخوفا من المشقة عليهم قاله الحافظ في « الفتح » .

قوله : « عن شعبة » وقوله : « أخبرنا أبو حنيفة » .

وقوله : « عن إسماعيل بن عياش إلخ » ، قلت : قد خالف شعبة وأبو حنيفة رحمهما الله في متن الأثر عن عائشة ، فقال شعبة : في السنة كلها إلا أربعة أيام ، وقال أبو حنيفة : ما خلا خمسة أيام ، والراجح قول أبى حنيفة ، فإن له شاهدا من أثر ابن عباس

(١) السنن الكبرى : (٤ / ٣٤٦) .

(٢) نصب الراية : (١ / ٥٤٣) .

(٣) الآثار (٧٢) ومسنند أبى حنيفة (١ / ٥٣٣) .

(٤) تعجيل المنفعة : (٥٦٧) .

(٥) التهذيب : (١١ / ٣٢٥ / ٦١٦) وهو : يزيد بن أبى يزيد الضبعى مولا هم أبو الأزهر البصرى الدراع المعروف بالرشك ، روى له الستة ، مات سنة ثلاثين ومائة بالبصرة .

ابن عباس : خمسة أيام : يوم عرفة ، ويوم النحر ، وثلاثة أيام التشريق ، اعتمر قبلها وبعدها ما شئت ، ذكره الشيخ تقي الدين في الإمام ولم يعزه . زيلعي ^(١) وقال العيني في « البناية » ^(٢) ، رواه سعيد بن منصور اهـ . وإسماعيل بن عياش مختلف فيه إذا روى عن غير الشاميين ، فالأثر حسن .

كما ترى ، ولم نعرف لشعبة متابعا فيما قاله ، على أن الزيادة من الثقة مقبولة كما تقرر في الأصول ، قال في « الهداية » : وهي - أي العمرة جائزة في السنة كلها إلا خمسة أيام يكره فيها فعلها - فذكرها - ثم قال : لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تكره العمرة في هذه الأيام الخمسة اهـ . قال العيني في « البناية » ^(٣) : رواه عائشة لا يوافق كلام المصنف ، ولا يوافقه إلا حديث ابن عباس رضي الله عنهما على ما لا يخفى اهـ .

قلت : لم يطلع العيني إلا على لفظ البيهقي بطريق شعبة ، ولو اطلع على لفظ محمد في « الآثار » بطريق أبي حنيفة لم يقل ما قال ، وبهذا يظهر سعة إطلاع صاحب « الهداية » على الآثار ، قال العيني : وقال الشافعي رحمه الله : لا يكره في وقت من السنة وقال مالك : تكره في أشهر الحج تعظيما لأمر الحج ، وقد اختلف السلف في العمرة في أشهر الحج ، وكان عمر رضي الله عنه ينهى عنها ، ويقول : الحج في الأشهر (أي أشهر الحج) والعمرة في غيرها أكمل لحجكم وعمرتكم (قلت : اختلفت الروايات عنه ، والراجح أنه كان يرى إفراد العمرة عن الحج بأن ينشئ لكل منهما سفرا أفضل من الجمع بينهما في سفر كما تقدم) والصحيح أن العمرة جائزة فيها بلا كراهة (ما خلا خمسة أيام) بدليل ما روى البخاري ^(٤) في الصحيح بإسناده : أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر في ذي القعدة اهـ .

(١) نصب الراية : (ص ٥٤٣ ج ١) .

(٢) البناية : (ص ١٦٠٧ ج ١) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) رواه البخاري في : (المغازي باب ٣٥) ومسلم في (الحج ، ح رقم : ٢١٧ ، ٢٢٠)

وأبو داود في (المناسك باب ٧٩) والترمذي في (الحج باب ٧ ، ٦) وابن ماجه في

(المناسك باب ٥٠) والدارمي في (المناسك باب ٣٩) وأحمد في « المسند » (١ / ٢٤٦ ،

٣٢١ ، ١٣٩ / ٢ ، ١٣٤ / ٣ ، ٢٥٦ ، ٢٩٧ / ٤) .

٣٠٠٥- عن ابن مسعود مرفوعا : « تابعوا بين الحج والعمرة ، فإن متابعة بينهما تنفي الذنوب والفقر كما ينفي الكير خبث الحديد ، وليس للحجة المبرورة ثواب

قوله : « عن ابن مسعود مرفوعا إلخ » ، دلالة على جواز العمرة في أشهر الحج من قبل النبي ﷺ ظاهرة ، فإن المتابعة بين الحج والعمرة أن يكونا متعاقبين ، سواء تقدمت العمرة على الحج أو تأخرت عنه ، واندحض به ما قال ابن القيم رحمه الله في « الهدى » ونصه : لم ينقل أنه ﷺ اعتمر مدة إقامته بمكة قبل الهجرة (قلنا : تأخر نزول أحكام الحج والعمرة عن الهجرة بكثير) ولا اعتمر بعد الهجرة إلا داخلا إلى مكة ، ولم يعتمر قط خارجا من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة ، كما يفعل الناس اليوم (قلنا : اختيار الأفضل لا يستلزم عدم مشروعية المفضول ، ومن ادعى فعليه البيان) ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها انتهى . قال الحافظ في « الفتح » : وبعد أن فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيتها اهـ .

قلت : بل قد ثبتت عنها المواظبة على الاعتمار من التنعيم بعد الحج أبدا ، أخرج مسلم في « صحيحه » عن أبي الزبير ، عن جابر في إهلال عائشة بعمرة ، وساق الحديث بمعنى حديث الليث ، وزاد في الحديث قال : وكان رسول الله ﷺ رجلا سهلا ، إذا هويت الشئ تابعها عليه ، فأرسلها مع عبد الرحمن بن أبي بكر ، فأهلت بعمرة التنعيم (١) ، قال أبو الزبير : فكانت عائشة إذا حجت صنعت كما صنعت مع نبي ﷺ اهـ . فكفى بها قدوة للمسلمين والمسلمات ، فإنها أعرف الناس بمراد رسول الله ﷺ وصاحبة القصة ، فإن كان الاعتمار من التنعيم بعد الفراغ من الحج مكروها كما يشعر به كلام ابن القيم لم تواظب عليه بعد النبي ﷺ ، وأخرج الحاكم (٢) وصححه وأقره عليه الذهبي بسكوته عنه عن نافع : أن ابن عمر رضى الله عنهما أخبره : أن النبي ﷺ خلق رأسه في حجة الوداع ، قال : فكان الناس يحلقون في الحج ، ثم يعتمرون عند النفر ، ويقولون : بما يحلق هذا :

(١) تقدم .

(٢) رواه الحاكم : (١ / ٤٨٠) .

إلا اللجنة» أخرجه الترمذى^(١) وغيره «فتح البارى»^(٢) وسكت عنه الحافظ فهو صحيح أو حسن ، وقال الترمذى : حديث حسن صحيح غريب .

هذا : فيقول : أمر الموس على رأسك اهـ . والاعتماد بعد النفر لا يكون إلا خارجا من مكة ، ولم ينكر ذلك ابن عمر ، فدل على أن الاعتماد بعد الحج كما هو عادة الحجاج ليس ببدعة ، ولا مما يجوز إنكاره ، والله تعالى أعلم .

هذا ، وحديث ابن مسعود مرفوعا بلفظ «تابعوا بين الحج والعمرة»^(٣) يدل على استحباب الاستكثار من الاعتماد ، وطلب المتابعة بينهما ، ودخل في عمومها ما يفعله الناس اليوم من الاعتماد بعد الحج من التنعيم أيضا ، فلا وجه لإنكاره أصلا ، وفيه رد على من قال : يكره أن يعتمر في السنة أكثر من مرة كالمالكية ، ومن قال مرة في الشهر من غيرهم ، واستدل لهم بأن النبي ﷺ لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة ، وأفعاله على الوجوب أو الندب ، وتعقب بأن المندوب لم ينحصر في أفعاله ، فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته ، وقد ندب إلى ذلك بلفظه ، فثبت الاستحباب من غير تقييد ، واتفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن مناسبا بأعمال الحج ، إلا ما نقل عن الحنفية : أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر ، وأيام التشريق ، ونقل الأثر عن أحمد : إذا اعتمر فلا بد أن يحلق أو يقصر ، فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام ، ليتمكن حلق الرأس فيها (قلت : وأى حاجة إلى ذلك ؟ فكيفية إمرار الموس على رأسه كما تقدم في باب الحلق والتقصير من الكتاب) ، قال ابن قدامة : وهذا يدل على كراهة الاعتماد عنده في دون عشرة أيام (قلت : فيه ما فيه تأمل) ، وفي حديث ابن مسعود إشارة إلى جواز

(١ ، ٢) الصحيحة (١٢٠٠) والترمذى (٨١٠) والنسائي في (الحج باب ٥٠) وابن ماجه (٢٨٨٧) وأحمد في « المسند » (١ / ٢٥ ، ٣٨٧ ، ٤٦ / ٣ ، ٤٤٧) وابن حبان (٩٦٧) وابن خزيمة (٢٥١٢) والتاريخ الصغير (١ / ٣١٥) والمشكاة (٢٥٢٤ ، ٢٥٢٥) والمجمع (٢٧٧ / ٣) والمطالب (١٠٦٢) وعبد الرزاق (٨٧٩٦) وإتحاف (٤٠٦ / ٤) والبخارى (١٧٣ / ١) والطبري (١٨٠ / ٢) والحلية (١١٠ / ٤) والترغيب (١٦٥ / ٢ ، ١٨٨) والطبراني (٢٣٠ / ١٠) ، (١٠٧ / ١١ ، ١٨١) والكنز (١٢٢٨٦ ، ١٢٢٨٧) .

(٣) المتقدم .



.....

الاعتماد قبل الحج ، وقد فعله النبي ﷺ كما هو معروف ، ذكره الحافظ في «الفتح»^(١) .
وقال أيضا : واختلفوا هل يتعين التنعيم لمن اعتمر من مكة ؟ فروى الفاكهي وغيره من طريق محمد بن سيرين قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ وقت لأهل مكة التنعيم^(٢) ومن طريق عطاء قال : من أراد العمرة ممن هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التنعيم^(٣) أو إلى الجعرانة ، فليحرم منها ، وأفضل ذلك أن يأتي وقتا أي ميقاتا من مواقيت الحج اهـ . قلت : فلا عبرة بما قاله طاوس : الذين يعتمرون من التنعيم ما أدري يؤجرون عليها أو يعذبون ، قيل له : فلم يعذبون ؟ قال : لأنه يدع الطواف بالبيت ، ويخرج إلى أربعة أميال ويجيء وإلى أن يجيء من أربعة أميال قد طاف مائتي طواف ، وكلما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمشى في غير شيء اهـ . ذكره الموفق في « المغنى » ، ولم يعزه .
ولنا أن مشيه لو كان في غير شيء لم يعمر النبي ﷺ عائشة من التنعيم ، ولقال لها : «طوفى بالبيت مائة فهو خير لك من الاعتماد بالخروج إلى الحل»^(٤) ولما واطهت على ما صنعت مع النبي ﷺ بعده أبدا ، وكيف يكون ذلك في غير شيء لله ؟ وقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » رواه البخاري^(٥) كما في « الفتح الباري »^(٦) والاعتماد يزيد على الطواف وحده بالإحرام والتلبية فاتحة ، وبالسعى والحلق أو التقصير خاتمة .

(١) فتح الباري : (ص ٤٧٦ ج ٣) .

(٢) العقيلي : (٤ / ١١١) .

(٣) قوله : « إلى التنعيم » سقط من « الاصل » وأثبتناه من « المطبوع » .

(٤) تقدم .

(٥ ، ٦) رواه البخاري (٢ / ٣) ومسلم في (الحج ، ح رقم : ٤٣٧) والترمذي (٩٣٣) والنسائي

(٥ / ١١٢ ، ١١٥) وابن ماجه (٢٨٨٨) والبيهقي (٣ / ٣٤٣ ، ٥ / ٢٦١) وإتحاف (٤ / ٢٧٢)

والمشكاة (٢٥٠٨) والمجمع (٣ / ٢٧٨) وابن حبيب (٢ / ١٥) والحميدي (١٠٠٢) وابن

خزيمة (٢٥١٣ ، ٣٠٧٣) والخطيب في « التاريخ » (٩ / ٦٢) والكنز (١٢٢٩٣) .

٣٥٤١

العمرة تطوع أى سنة وليست بفريضة



باب أن العمرة تطوع أى سنة وليست بفريضة

- ٣٠٠٦ - عن جابر رضى الله عنه : أن النبى ﷺ سئل عن العمرة أواجبه هى ؟ قال : « لا ، وأن تعتمروا هو أفضل . » رواه الترمذى ^(١) وقال : هذا حديث حسن صحيح .
- ٣٠٠٧ - وعنه أن رجلا قال : يا رسول الله ! أخبرنى عن العمرة أواجبة هى ؟ قال : « لا

فائدة :

روى أحمد ^(٢) وغيره من حديث جابر مرفوعا : « الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » قيل : يا رسول الله ! وما بر الحج ؟ قال : « إطعام الطعام وإفشاء السلام » ففى هذا تفسير المراد ببر الحج ، قاله الحافظ فى « الفتح » وسكت عنه ، فهو حسن أو صحيح .

باب : أن العمرة تطوع أى سنة وليست بفريضة

قوله : « عن جابر وعنه إلخ » ، قلت : دلالة على معنى الباب ظاهرة ، وهو نص فى الباب ، قال المحقق فى « الفتح » بعد ما ذكر أدلة المخالفين : ولنا ما أخرجه الترمذى فذكر حديث الباب وقال : حديث حسن صحيح ، هكذا وقع فى رواية الكرخى ، ووقع فى رواية غيره : حديث حسن ، لا غير ، قيل : هو الصحيح ، فإن الحجاج بن أرطاة

- (١) رواه فى : ٧ - كتاب الحج ، ٨٨ - باب ما جاء فى العمرة أواجبة هى أم لا ، رقم : (٩٣١) .
وقال : « هذا حديث حسن صحيح » .

وهو قول بعض أهل العلم ، قالوا : العمرة ليست بواجبة ، وكان يقال هما حجان : الحج الأكبر يوم النحر ، والحج الأصغر العمرة .
وقال الشافعى : العمرة سنة ، لا نعلم أحدا رخص فى تركها ، وليس فيها شىء ثابت بأنها تطوع ، وقد روى عن النبى ﷺ بإسناد وهو ضعيف ، لا تقوم بمثله الحجة ، وقد بلغنا عن ابن عباس أنه كان يوجبها .

- (٢) رواه أحمد (٢/٢٤٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٣/٣٢٥) والبخارى (٢/٣) ومسلم فى (الحج ، " ٤٣٧ ") والخطيب فى « التاريخ » (٦٢/٩) والترمذى (٩٣٣) والنسائى (١١٣/٥ ، ١١٥) وابن ماجه (٢٨٨٨) والبيهقى (٤/٣٤٣ ، ٥/٢٦١) والطبرانى (١١/١٨٢) وابن خزيمة (٣-٧٣ ، ٢٥١٣) والكنز (١١٧٨٥ ، ١١٨٣٤) وإتحاف (٤/٢٧٢ ، ٤٣٤) والترغيب (١٥/٢) والمتقى (٥٠٢) .



وأن تعتمر خير لك» رواه أحمد^(١)، والترمذى وقال : حسن صحيح، وأبو يعلى ، وابن

هذا فيه مقال : وقد ذكرنا فى باب القران ما فيه ، وأنه لا ينزل به عن كون حديثه حسنا والحسن حجة اتفاقا وإن قال الدارقطنى : إن الحجاج لا يحتج به ، فقد اتفقت الرواة عن الترمذى على تحسين حديثه هذا ، ثم ذكر له طرقا وشواهد قد ذكرنا الكثير منها فى المتن ، وقال : فبعد إرخاء العنان فى تحسين حديث الترمذى تعدد طرقه يرفعه إلى درجه الصحيح على ما حققناه كما أن تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى الحسن ، وقد تحقق ذلك ، فقام ركن المعارضة والافتراض لا يثبت مع المعارضة لأنه تمنعه عن إثبات مقتضاه ، وإذا تعارضت مقتضيات الوجوب والسفل فلا يثبت شيء ويبقى مجرد فعله ﷺ وأصحابه والتابعين ، وذلك يوجب السنية ، فقلنا بها ، والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ . ملخصا .

وهذا يدل على أن العمرة سنة عندنا ، صرح به فى « الهداية » ، وفى « البدائع » : قال أصحابنا : إنها واجبة كصدقة الفطر والأضحية والوتر ، ومنهم من أطلق اسم السنة وهذا لا ينافى الواجب . وفى « شرح اللباب » للقرارى : هى سنة مؤكدة على المختار وقيل : واجبة صححه قاضى خان ، وبه جزم صاحب « البدائع » اهـ . ملخصا من «بذل المجهود» قلت : وجزم الحافظ أبو بكر الجصاص الراى والعلامة العينى والحافظ والزيلعى بأنه تطوع عندنا ، فالصحيح ما ذكره فى « الهداية » أنها سنة أى مؤكدة فافهم .

قلت : ليس عند الخصم حديث مرفوع صحيح ، وإنما عنده قول زيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس ، ولنا قول ابن مسعود ، وكفى بعبد الله قدوة .

واحتج القائلون بوجوب العمرة بما رواه الحاكم فى « المستدرک » والدارقطنى فى «سننه» من حديث محمد بن سعيد أبى يحيى : حدثنا محمد بن كثير الكوفى ، ثنا إسماعيل بن مسلم عن محمد بن سيرين ، عن زيد بن ثابت ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الحج والعمرة فريضتان ، لا يضررك بأيهما بدأت » . قال الحاكم^(٢) الصحيح عن زيد بن ثابت من قوله ، فيه إسماعيل بن مسلم المكى ضعفه ، وقال ابن القطان فى كتابه : محمد

(١) رواه أحمد : (٣٥٧/٣) .

(٢) رواه الحاكم : (٤٧١/١) .



خزيمة والدارقطنى^(١) ، وسعيد بن منصور ، « كنز العمال »^(٢) وأحاديث ابن خزيمة صحاح على أصله ، وقد حسنه الترمذى وصححه ، كما مر .

ابن سعيد هذا قال البخارى : منكر الحديث ، ولم يرضه ابن حنبل وقال : خرقتنا حديثه ، قال : ورواه هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن زيد بن ثابت موقوفا .

وبما أخرجه الدارقطنى فى « سننه » عن معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن يحيى ابن يعمر ، عن ابن عمر ، عن عمر بن الخطاب : أن رجلا قال : يا رسول الله ! ما الإسلام ؟ قال : « أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وأن تقيم الصلاة وتؤتى الزكاة ، وأن تحج وتعتمر » قال صاحب « التنقيح » : الحديث مخرج فى الصحيحين ليس « وتعتمر » ، وهذه الزيادة فيها شذوذ .

وبحديث أبى رزىن العقيلى قال : يا رسول الله ! إن أبى شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ، ولا الظعن ، قال : « احجج عن أبيك واعتمر » رواه ابن حبان^(٣) والحاكم^(٤) والترمذى^(٥) وصححاه ، قال أحمد : لا أعلم فى إيجاب العمرة حديثا أصح من هذا ، قال صاحب « التنقيح » : وفيه نظر ، فإن هذا الحديث لا يدل على وجوب العمرة ، إذ الأمر فيه ليس للوجوب ، فإنه لا يجب عليه أن يحج عن أبيه ويعتمر سبقه إلى هذا الشيخ تقى الدين فى « الإمام » فقال : وفى دلالة على وجوب العمرة نظر فإنها صيغة أمر للولد بأن يحج عن أبيه ويعتمر ، لا أمر له أن يحج عن نفسه ، وحجه وعمرته عن أبيه ليس بواجب عليه بالاتفاق ، فلا يكون صيغه الأمر فيه للوجوب .

(١ ، ٢) رواه الدارقطنى (٢٥ / ٢ ، ٢٨٦) وأحمد فى « المسند » (٣ / ٣١٦) وإتحاف (٤ / ٢٩١) والخطيب فى « التاريخ » (٨ / ٣٣) والكنز (٢ / ٢٣) .

(٣) رواه فى الإحسان : (٦ / ١٢١) .

(٤) رواه الحاكم : (١ / ٤٨٠ ، ٤٨١) .

(٥) رواه البخارى (١ / ٤٠٢) وأبو داود (١٨١٠) والترمذى (٩٣٠) وابن ماجه (٣٩٠٦) ونصب الرأية (٣ / ١٤٨) والتمهيد (١ / ٣٩٠ ، ٩ / ١٣٢) .



ويحدث ابن لهيعة عن ، عطاء ، عن جابر : أن رسول الله ﷺ قال : « الحج والعمرة فريضة واجبتان » قال البيهقي : وابن لهيعة غير محتج به ، وكذا أعله ابن عدى فى « الكامل »^(١) (قلت : وأما ما قاله الحافظ فى « الفتح »^(٢) : روى ابن الجهم المالكي بإسناد حسن عن جابر : « ليس مسلم إلا وعليه عمرة » موقوف على جابر ، فيعارضه ما رواه ابن جريج ، عن ابن المنكدر ، عن جابر موقوفا : سئل عن العمرة أواجبة هى ؟ قال : لا ، وأن تعتمر خير لك ، قال الحافظ فى « التلخيص »^(٣) : والصحيح عن جابر من قوله ، كذلك رواه ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر اهـ .

وبحديث عائشة عند أحمد^(٤) وابن ماجه^(٥) بطريق حبيب بن أبى عمرة ، عن عائشة بنت طلحة عنها قالت : يا رسول الله ! على النساء جهاد ؟ قال : « عليهن جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة » قال صاحب « التنقيح » : وقد أخرجه البخارى فى صحيحه من رواية غير واحد عن حبيب ، وليس فيه ذكر العمرة ، وأخرجه البخارى أيضا عن سفيان ، عن معاوية بن إسحاق بن طلحة ، عن عمته عائشة وليس فيه أيضا ذكر العمرة .

وبما رواه الدارقطنى بطريق سليمان بن داود ، عن الزهرى ، عن أبى بكر بن محمد عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده : أن النبى ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتابا ، وبعث به مع عمرو بن حزم ، وفيه : « إن العمرة الحج الأصغر » ، قال صاحب « التنقيح » : وسليمان بن داود هذا قال فيه غير واحد : إنه سليمان بن أرقم وهو متروك .

(١) رواه البيهقي (٣٥٠ / ٤) ونصب الراية (١٤٨ / ٣) وإتحاف (٢٩١ / ٤) ، ٤٠٧ () والتلخيص (٢ / ٢٢٥) والكنز (١١٨٧٦ ، ١٢٣٠١) والكامل لابن عدى (١٤٦٨ / ٤) .

(٢) الفتح : (٤٧٥ / ٣) .

(٣) التلخيص : (٢٢٥ / ٢) .

(٤، ٥) رواه ابن ماجه (٢٩٠١) وابن خزيمة (٣٠٧٤) ونصب الراية (١٤٨ / ٣) والتلخيص (٢٢١ / ١) والترغيب (١٦٤ / ٢) والمنثور (٢١٠ / ١) .



وبما أخرجه الحاكم فى « المستدرک » بطريق ابن جريج : أخبرنى نافع مولى ابن عمر أن عبد الله بن عمر كان يقول : ليس أحد من خلق الله إلا عليه حجة وعمرة واجبتان من استطاع إلى ذلك سبيلا ، فمن زاد بعدها شيئا فهو خير وتطوع ، قال ابن جريج : وأخبرت عن ابن عباس أنه قال : لعمرة واجبة كوجوب الحج من استطاع إليه سبيلا ، وقال : صحيح على شرط الشيخين وعلقه البخارى فى « صحيحه » .

وبما أخرجه الحاكم ^(١) بطريق إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس ، قال : الحج والعمرة فريضتان على الناس كلهم إلا على أهل مكة ، فإن عمرتهم طوافهم ، فليخرجوا إلى التنعيم ثم ليدخلوها ، فوالله ما دخلها رسول الله ﷺ إلا حاجا أو معتمرا ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ذكره الحافظ الزيلعى فى « نصب الراية » ^(٢) وقال الحافظ فى « الدراية » : فيه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف اهـ .

قلت : وأثر ابن عباس هذا إنما هو فيمن دخل مكة قادما ، فأوجب عليه أن لا يدخلها إلا محرما بحج أو عمرة ، ولا يدخلها من غير إحرام ، يدل عليه قوله : فوالله ما دخلها رسول الله ﷺ إلا حاجا أو معتمرا ، وقول ابن جريج عند الحاكم : وأخبرت عن ابن عباس أنه قال : العمرة واجبة إلخ مرسل ، والخصم لا يحتج بمثله ، والذي صح عن ابن عباس ما علقه البخارى ووصله الشافعى وسعيد بن منصور أنه قال : والله إنها لقرينتها فى كتاب الله عز وجل : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٣) كذا فى « فتح البارى » ^(٤) ولا دلالة فيه على وجوب العمرة فى الأصل كما سيأتى ، كيف وقد أخرج ابن جرير بسند حسن عن ابن عباس فى قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٥) يقول : من أحرم

(١) تقدم .

(٢) نصب الراية : (١ / ٥٤٤) .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٤) فتح البارى : (ص ٤٧٦ / ٣) .

(٥) سورة البقرة آية : ١٩٦ .



بحج أو عمرة فليس له أن يحل حتى يتمها تمام الحج يوم النحر ، إذا رمى جمره العقبة وزار البيت فقد حل من إحرامه كله ، وتمام العمرة إذا طاف بالبيت وبالصفا والمروة فقد حل وهذا صريح فى أن الأمر فيه محمول عنده على إلزام الإتمام بعد الدخول فيهما ، لا على إلزام الابتداء بهما ، والله أعلم ، فليس عند الخصم ما يحتج بمثله إلا قول ابن عمر ويزيد ابن ثابت ، ويعارضه قول ابن مسعود كما سيأتى أيضا ، فلا يصح القول بفرضيتها والحال هذه .

قال العيني فى « البناء » ^(١) : واستدل من قال بفرضية العمرة بقوله تعالى : ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٢) ؛ لأن الله تعالى عطف العمرة على الحج وأمر بهما والأمر للوجوب والجواب من هذا أن عمر ، وعليا ، وابن مسعود ، وسعيد بن جبير ، وطاوس رضى الله عنهم قالوا : إتمامها أن يحرم بها من ديرة أهله فجعلوا الإتمام تقدير الإحرام بها على المواقيت لا فرض العباد (فليس فى الآية دلالة على وجوب شيء منهما بل على وجوب إتمامهما ، وقلنا بفرضية الحج بقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ ﴾ ^(٣) الآية ، وبالأحاديث المتواترة بفرضيته ، وبالإجماع) وقال ابن القصار : استدلالهم بهذه غلط ؛ لأن من أراد أن يأتى بالسنة فواجب عليه أن يأتى بها تامة ، كمن أراد أن يصلى تطوعا يجب عليه أن يكون على طهارة ، ويأتى بها تامة الأركان والشروط ، وما قالوا يبطل بعمرة ثانية وثالثة ، فإنه يجب إتمامها والمضى فيها والاجتناب عن إفسادها وإن لم تكن واجبه فى الأصل ، وقال أبو عمر (ابن عبد البر) حافظ المغرب : إن الله ، سبحانه وتعالى لم يوجب العمرة ، ولا أوجبها رسول الله ﷺ فى باب النقل ، ولا أجمع على فرضيتها المسلمون والمفروض لا يثبت إلا من هذه الوجوه ، وقد ثبت فى الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام ، قال : « بنى الإسلام على خمس » ^(٤) وذكر منها حج البيت ولم يذكر العمرة ، فلو كانت

(١) البناء : (ص ١٦٠٩ ج ١) .

(٢) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٣) سورة آل عمران آية : ٩٧ .

(٤) تقدم .



.....

فريضة كالحج كما رعموا لذكرها ، فسقط قول من ادعى أنها فريضة اهـ .

قال القاضى أبو بكر بن العربى فى " أحكام القرآن " له : اختلف العلماء فى وجوب العمرة ، فقال الشافعى : هى واجبة ، ويؤثر ذلك عن ابن عباس ، وقال جابر بن عبد الله : هى تطوع ، وإليه مال مالك وأبو حنيفة ، وليس فى هذه الآية حجة للوجوب ؛ لأنه تعالى إنما قرنهما بالحج فى وجوب الإتمام لا فى الابتداء ، فإنه ابتداء بإيجاب الصلاة والزكاة فقال تعالى : ﴿ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(١) وابتداء بإيجاب الحج فقال : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٢) ، ولما ذكر العمرة أمر بإتمامها لا بابتدائها ، فلو حج عشر حجج أو اعتمر عشر عمر لزم الإتمام فى جميعها ، وإنما جاءت الآية للإلزام بالإتمام لا للإلزام بالابتداء اهـ .

وقال الجصاص فى « أحكام القرآن »^(٣) له : قد اختلف السلف فى وجوب العمرة ، فروى عن عبد الله بن مسعود ، وإبراهيم النخعى والشعبى أنها تطوع ، وقال مجاهد فى قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(٤) قال : ما أمرنا به فيهما ، (ولفظ ابن جرير بسند حسن عنه قال : ما أمروا فيهما) وقالت عائشة ، وابن عباس ، وابن عمر ، والحسن ، وابن سيرين : هى واجبة ، وروى نحوه عن مجاهد ، وروى عن طاوس عن أبيه (فيه مسامحة كما لا يخفى) قال عمرة واجبة ، واحتج من أوجبها بظاهر قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(٥) وأجاب عنه بمثل ما أجاب به ابن العربى وابن القصار بزيادة فى التقرير .

ثم قال : وما يدل على أنها ليست بواجبة ما روى عن النبى ﷺ أنه قال : « العمرة هى

(١) سورة البقرة آية : ٤٣ .

(٢) سورة آل عمران آية : ٩٧ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص : (ص ٢٦٤ ج ١) .

(٤) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٥) الآية السابقة .



الحج الأصغر» ^(١) . وإذا ثبت أن اسم الحج يتناول العمرة ثم ثبت عن النبي ﷺ أن الاقارع ابن حابس سأله يا رسول الله ! الحج فى كل سنة أو مرة واحدة ؟ قال : « بل مرة واحدة فما راد فتطوع » ، انتهى بذلك وجوب العمرة إذا كانت قد تسمى حجا ، ثم ذكر حديث جابر بطريق الحجاج عن محمد بن المنكدر عنه قال : سئل النبي ﷺ عن العمرة أواجبة هى ؟ قال : « لا ، ولأن تعتمر خير لك » ^(٢) . قال : ورواه أيضا عباد بن كثير عن محمد ابن المنكدر مثل حديث الحجاج (قلت : عباد بن كثير أسوأ حالا من ابن لهيعة والحجاج ، فلا يجدى متابعتة شيئا) ، ويدل عليه أيضا حديث جعفر بن محمد عن أبيه جابر عن النبي ﷺ قال : « دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة » ^(٣) معناه أنه ناب عنها ؛ لأن أفعال العمرة موجودة فى أفعال الحج وزيادة .

ومما يحتاج به لذلك من طريق النظر بأن الفروض ^(٤) مخصوصة بأوقات يتعلق وجوبها كالصلاة والزكاة والصيام والحج ، فلو كانت العمرة فرضا لوجب أن تكون مخصوصة بوقت ، فلما لم تكن كذلك وكانت مطلقة أشبهت الصلاة والتطوع والصوم والنفل ، فإن قيل : إن الحج النفل مخصوص بوقت وليس بواجب ، قيل له : هذا لا يلزم ، فإننا نقول : إن الفرض لا يكون إلا مخصوصا بوقت ، وليس أن كل ما هو مخصوص بوقت فهو فرض فكل ما كان غير مخصوص بوقت فهو نافلة ، وما هو مخصوص بوقت فعلى ضربين ، منه فرض ، ومنه نفل .

ومما يحتاج به أيضا من طريق الأثر ما رواه عمر بن قيس (فيه مقال ، ضعفه كثيرون)

(١) نصب الراية : (١٤٨ / ٣) .

(٢) رواه أحمد : (٣ / ٣٥٧) .

(٣) رواه أبو داود فى (المناسك باب " ٢٣ ، ٥٦ ") ، ومسلم فى (الحج ، ح رقم : " ١٤٧ ") والترمذى فى (الحج باب " ٨٧ ") وابن ماجه فى (المناسك باب " ٨٤ ") والدارمى فى (المناسك ، باب " ٣٤ ، ٣٨ ") وأحمد فى " المسند " (١ / ٢٣٦ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣٤١ ، ٣٣٠ / ٣) .

(٤) أراد ما يتعلق منها بالعمل من العبادات ، فلا يراد بالإيمان ونحوه .



عن طلحة بن موسى عن عمه إسحاق بن طلحة بن عبد الله مرفوعا : « الحج جهاد والعمرة تطوع » ، (وأخرجه بن قانع بسند رجاله ثقات كما مر فى المتن) وما روى سالم الأبطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا ، « الحج جهاد والعمرة تطوع »^(١) (أخرجه ابن قانع وفيه دون سالم ثلاثة مجاهيل ، قاله الشيخ تقي الدين فى « الإمام » ، زيلعى^(٢) .

واحتج من رآها واجبة بما روى ابن لهيعة عن عطاء عن جابر مرفوعا : « الحج والعمرة فريضتان واجبتان »^(٣) وبما روى أنه عليه السلام سئل عن الإسلام فذكر الصلاة ، وغيرها ثم قال : « وأن تحج وتعتمر » . ويقول صبي بن معبد : وجدت الحج والعمرة مكتوبتين على ، قال ذلك لعمر فلم ينكر عليه ، وبحديث أبى رزين وفيه : « احجج عن أبيك واعتمر » .

فأما حديث جابر فى وجوب العمرة من طريق ابن لهيعة فضعيف ، وإسناد حديث جابر الذى رويناه فى عدم وجوبها أحسن من إسناد ابن لهيعة ، ولو تساويا لكان أكبر أحوالهما أن يتعارضا فيسقطا جميعا ، ويبقى لنا حديث طلحة وابن عباس (وأبى هريرة) من غير معارض .

فإن قيل : ليس حديث الحجاج فى نفى الإيجاب بمعارض لحديث ابن لهيعة فى الإيجاب لأن حديث الحجاج وارد على الأصل ، وحديث ابن لهيعة ناقل عنه ، ومتى ورد خبران أحدهما ناف والآخر مثبت فالمثبت منهما أولى ، وكذلك إذا كان أحدهما موجبا والآخر غير موجب ؛ لأن الإيجاب يقتضى حظر تركه ، والخبر الحاضر أولى من المبيح .

قيل له : هذا لا يجب من قيل أن حديث ابن لهيعة فى إيجابها لو كان ثابتا لورد النقل

(١ ، ٢) رواه ابن ماجة (٢٩٨٩) والبيهقى (١٤٨ / ٤) والطبرانى (٤٤٢ / ١١) والمجمع (٢٠٥ / ٣)

وإتحاف (٤٠٧ / ٤) ونصب الراية : (١٥٠ / ٣) والكنز (١١٧٨٧) والطبرى (١٢٣ / ٢) والشافعى فى « المسند » (١١٢) والعلل (٨٥٠) والضعيفة (٢٤٧ / ٢) .

(٣) رواه البيهقى (٣٥٠ / ٤) ونصب الراية : (١٤٨ / ٣) وإتحاف (٤ / ٢٩١ ، ٤٠٧) والتلخيص

(٢ / ٢٢٥) والكنز (١١٨٧٦ ، ١٢٣٠١) وابن عدى فى « الكامل » (١٤٦٨) .



به مستفيضا لعموم الحاجة إليه ، ولوجب أن يعرفه كل من عرف وجوب الحج ، فغير جائز فيما كان هذا وصفه أن يكون وروده من طريق الأحاد مع ما فى سنده من الضعف ومعارضة غيره إياه .

المثبت إنما يقدم على النافى إذا وردت الروايتان من جهتين :

وأیضا فمعلوم أن الروایتين وردتا عن رجل واحد ، فلو كان خبر الوجوب متأخرا فى التاريخ عن خبر نفيه لبينه فى حديثه ، ولقال : قال رسول الله ﷺ فى العمرة : إنها تطوع ، ثم قال بعد ذلك : إنها واجبة ، إذ غير جائز أن يكون عنده الخبران جميعا مع علمه بتاريخهما فيطلق الرواية تارة بالإيجاب وتارة بضده ، من غير ذكر تاريخ ، فدل ذلك على أن الخبرين وردا متعارضين ، وإنما يعتبر خبر المثبت ، والنافى على ما ذكرنا إذا وردت الروايتان من جهتين .

قال : وأما قوله حين سئل عن الإسلام : « أن تحج وتعتمر » ^(١) فإن النوافل من الإسلام ، وكذلك كل ما يتقرب به إلى الله تعالى لأنه من شرائعه ، وقد روى : « أن الإسلام بضع وسبعون شعبة منها إمطة الأذى عن الطريق » ^(٢) ، وأما قول صبي بن معبد فإنه إنما قال : هما مكتوبان على ، ولم يقل : مكتوبان على الناس ، فظاهره يقتضى أن يكون نذرهما ، فصارا مكتوبين عليه بالنذر ، وأيضا (فيحتمل) أنه إنما قال ذلك تأويلا منه للآية ، وفيها مساغ للتأويل ، فلم ينكره عمر ، وهو بمنزلة قول القائلين بوجوب العمرة فلا يستحقون النكير إذا كان الاجتهاد سائغا فيه ، وأما قول النبى ﷺ للرجل الذى سأل عن الحج عن أبيه ، وقوله : « حج عن أبيك واعتمر » فلا دلالة فيه على وجوبها . لأنه

(١) تقدم .

(٢) رواه البخارى فى : (الهبة باب " ٣٥ " والمظالم باب " ٣٤ ، ٢٨ ") والعقيقة باب " ٢ " والبر باب " ٣٨ " (ومسلم فى (الإيمان ح رقم " ٥٨) وأبو داود فى (الأدب باب " ١٦٠ " والزكاة " ٤٢) (الترمذى فى (الإيمان باب " ٦ ") والنسائى فى (الإيمان باب " ١٦ ") وابن ماجه فى (المقدمة باب " ٩ " والأدب باب " ٧ ، ٩ ") وأحمد فى (المسند) (٣٧٩ / ٢ ، ٤٤٥ ، ١٧ / ٥) .



لا خلاف أن هذا القول لم يخرج مخرج الإيجاب ، إذ ليس عليه أن يحج عن أبيه ، ولا أن يعتمر ، ثم أجاب عن دلائل الخصم التي احتج بها بطريق النظر فأفاد وأجاد ، وشفى واشتفى ومن أراد البسط فليراجعه .

قال الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره بعد نقل الآثار المفسرة لقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(١) ما نصه : وأما أولى القولين اللذين ذكرنا بالصواب في تأويل قوله : ﴿ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ، فقول ابن مسعود ومن قال بقوله إن معنى ذلك : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(٢) إلى البيت بعد إيجابكم إياهما ، لا أن ذلك أمر الله عز وجل بابتداء عملهما ، وذلك أن الآية محتملة للمعنيين ، وإذا كان كذلك فلا حجة فيها لأحد الفريقين على الآخر إلا وللآخر عليه مثلها ، وإذا كان كذلك ولم يكن بإيجاب فرض العمرة خبر عن الحجة للعدو القاطع ، وكانت الأمة في وجوبها متنازعة ، لم يكن لقول من قال هي فرض بغير برهان دال على صحة قوله معنى ، إذا كانت الفروض لا تلزم العباد إلا بدلالة على لزومها إياهم واضحة فإن ظن ظان أنها واجبة وجوب الحج بما حدثني بها حاتم بن بكير الضبي بسنده عن محمد بن جحادة ، عن رجل ، عن زميل له ، عن أبيه قال : أتيت النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله ! أنبئني بعمل ينجي من عذاب الله ويدخلني جنته ، فقال : « اعبد الله ولا تشرك به شيئا »^(٣) ، وفيه : « وحج واعتمر » الحديث ، وما حدثني يعقوب بن إبراهيم بسنده عن أبي رزين العقيلي ، وفيه : « حج عن أبيك واعتمر » .

وبما حدثني به يعقوب بسنده عن قتادة ، أن رسول الله ﷺ خطب فقال : « اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ، وأقيموا الصلاة ، وأتوا الزكاة وحجوا ، واعتمروا ، واستقيموا يستقم لكم الأمر »^(٤) ، وما أشبه ذلك من الأخبار ، فإن هذه أخبار لا يثبت بمثلها في الدين

(١) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٢) الآية السابقة .

(٣) رواه الحاكم (١ / ٩٦) ، والطبراني في « الكبير » (٩ / ٨ ، ١٨ ، ٢٤٨) والطبري (٢ / ١٢٣) ،

(٧ / ٧) والمشكل (٢ / ٦٩) والكنز (١٤٣٩٦ ، ١٤٨١٨) والنبوة (٢ / ٢٤٧) .

(٤) السابق .



٣٠٠٨ - حدثنا بشر بن موسى ، ثنا جرير وأبو الأحوص ، عن معاوية بن إسحاق ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «الحج جهاد ، والعمرة تطوع»^(١) ، أخرجه عبد الباقي بن قانع ، وأعله ابن حزم وقال : إنما هو من طريق أبي صالح ماهان الحنفى عن النبي ﷺ مرسل ، وماهان ضعيف ، وأوههم بن قانع أنه أبو صالح السمان وليس كذلك، واعترضه الشيخ (ابن دقيق العيد) فى «الإمام» بأن عبد الباقي بن قانع من كبار الحفاظ، وأكثر عنه الدارقطنى ، وبقيّة الإسناد ثقات، وقوله فى

حجة لوهى أسانيدها ، وأنها مع وهى أسانيدها لها فى الأخبار إشكال تنبئ عن أن العمرة تطوع لا فرض واجب ، فذكر حديث جابر بطريق ابن المبارك عن حجاج ، عن محمد بن المنكدر عنه ، وحديث أبي صالح ماهان الحنفى ، وقد تقدما .

قال : وقد زعم بعض أهل الغباء أنه قد صح عنه أن العمرة واجبة ، بأنه لم يجد تطوعا إلا وله إمام من المكتوبة ، فلما صح أن العمرة تطوع وجب أن يكون لها فرض ، فيسأل^(٢) عن الاعتكاف أوجب هو أم غير واجب ؟ فإن قال : واجب ، خرج من قول جميع الأمة ، وإن قال : تطوع ، قيل : فما الذى أوجب أن يكون الاعتكاف تطوعا والعمرة فرضا ؟ فلن يقول فى أحدهما شيئا إلا ألزم فى الآخر مثله ، وبما استشهدنا من الأدلة فإن أولى التأويلين فى قوله : ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٣) تأويل ابن عباس الذى ذكرنا عنه من رواية على بن أبى طلحة عنه من أنه أمر من الله بإتمام أعمالها بعد الدخول فيها ، وإن أولى القولين فى العمرة الصواب قول من قال : هى تطوع لا فرض اهـ . ملخصا .

قوله : « حدثنا بشر بن موسى إلى آخر الباب » ، دلالتها على معنى الباب ظاهرة ،

(١) تقدم

(٢) والزم الجصاص بأنه قد يتطوع بالطواف بالبيت وليس له أصل فى الفرض مفرد ، فكذلك العمرة يتطوع بها وإن لم يكن لها أصل فى الفرض ، فإن قيل : الطواف فرض فى الحج قلنا : وكذلك العمرة إنما هى الطواف والسعى ولذلك أصل فى الحج .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .



أبى صالح ماهان الحنفى إنه ضعيف ، ليس بصحيح ، فقد وثقه ابن معين ، وروى عنه جماعة مشاهير اهـ . زيلعى ^(١) قلت : فالحديث حسن صحيح .

٣٠٠٩ - عن القاسم أبى عبد الرحمن ، عن أبى أمامة ، عن النبى ﷺ قال : « من مشى إلى صلاة مكتوبة فأجره كحجة ، ومن مشى إلى صلاة تطوع فأجره كعمرة تامة » . رواه يحيى بن الحارث ، وأعله ابن حزم بضعف القاسم ، ورواه أيضا عن حفص بن غيلان عن مكحول عن أبى أمامة ، قال ابن حزم : حفص بن غيلان مجهول ، ومكحول لم يسمع من أبى أمامة ، قال الشيخ فى « الإمام » : قوله : حفص ابن غيلان مجهول ، عجيب منه ، فإنه أبو معبد شامى مشهور ، « زيلعى » ^(٢) .

قلت : أما القاسم صاحب أبى أمامة فصدوق حسن الحديث ، احتج به أصحاب السنن وهو من ثقات المسلمين ، وإنما تجب المناكير فى حديثه إذا روى عنه الضعفاء ، كما يظهر من مراجعة أقوال المعدلين ، تهذيب ^(٣) ، وأما حفص بن غيلان فمن رجال النسائى وابن ماجة ، وثقه ابن معين ، ودحيم ، ومحمد بن المبارك الصورى ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم وابن عدى ، وابن حبان والحاكم . وتكلم فيه آخرون ، « تهذيب » ^(٤) وابن حزم مفرط فى تجهيل المعروفين ، وسماع مكحول عن أبى أمامة مختلف فيه ، وغايته الإرسال ، والمرسل إذا تأيد بموضوع تقوى ، فالحديث حسن صالح للاحتجاج به ، وأخرجه الطبرى وسكت عنه الحافظ فى « التلخيص » ولا يسكت فيه إلا عن صالح عنده ، كما ذكرناه فى المقدمة .

٣٠١٠ - حدثنا ابن إدريس وأبو أسامة ، عن سعيد بن أبى معشر ، عن إبراهيم قال :

وقول ابن مسعود صريح فى ما ذهبنا إليه ، وكفى به قدوة .

(١) نصب الراية : (٥٤٣ ج ١) .

(٢) نصب الراية : (١٥١/٣ ، ٢٠٢٣٤ ، ٣٠٣٢٢) .

وأحمد فى « المسند » : (٢٦٨/٥) .

(٣) التهذيب : (٣٢٣/٨ ، ٣٢٤) .

(٤) التهذيب : (٣٦٠/٢) وهو ، حفص بن غيلان الهمداني ، وقال الرعنى الحميدى أبو معبد الدمشقى روى له النسائى وابن ماجة ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال الحاكم : من ثقات الشاميين .



قال عبد الله بن مسعود : الحج فريضة، والعمرة تطوع أخرجه ابن أبي شيبة «زيعلى»^(١) وأبو معشر من قدماء أصحاب إبراهيم اسمه زياد بن كليب ، ثقة من رجال مسلم ، قال ابن حبان : كان من الثقات المتقنين « تهذيب »^(٢) وقد تقدم غير مرة أن مراسيل إبراهيم صحاح لا سيما ابن مسعود .

أبواب الحج عن الغير

باب إذا حج عن غيره من لم يحج لنفسه صح حجه عن الغير ويكره

٣٠١١ - عن عبد الله بن الزبير قال : جاء رجل من خثعم إلى رسول الله ﷺ فقال : إن أبى أدركه الإسلام ، وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرحل والحج مكتوب عليه ، أفأحج عنه ؟ قال : « أنت أكبر ولده ؟ » قال : نعم ، قال : « أرايت لو كان على أبيك دين فقضيته عنه ، أكان يجزىء ذلك عنه ؟ » قال : نعم ، قال : « فاحجج عنه » . رواه أحمد^(٣) والنسائي^(٤) بمعناه ، وقال الحافظ : إن إسناده صالح « نيل »^(٥) .

٣٠١٢ - عن ابن عباس أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : إن أمي

باب إذا حج عن غيره من لم يحج لنفسه صح حجه عن الغير ويكره

قوله : « عن عبد الله بن الزبير وعن ابن عباس إلخ » ، قال ابن تيمية فى حديث ابن عباس : وهو يدل على صحة الحج حتى عن الميت من الوارث وغيره حيث لم يستفصله لوارث هو أم لا ؟ وشبهه بالدين اهـ .

قلت : وأما سؤاله ﷺ عن رجل من خثعم « أنت أكبر ولده ؟ » فمحمول على أن

(١) نصب الرأية : (١٤٩ / ٣) .

(٢) التهذيب : (٣٢٩ / ٣) هو : زياد بن كليب التميمي الحنظلي أبو معشر الكوفي . قال : ابن سعد توفى فى ولاية يوسف بن عمر على العراق ، وكان قليل الحديث ، روى له مسلم وأبو داود والترمذى والنسائي .

(٣) (٤) رواه أحمد (٢٤٠ / ١) والنسائي (١١٨ / ٥) والتمهيد (٣٩٠ / ١ ، ١٣٢ / ٩) .

(٥) النيل : (٢٨٥ / ٤) ، ح رقم : ٣ ، باب وجوب الحج على المعصوب إذا أمكنه الاستابة .

نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها؟ قال : « نعم ، حجي عنها ، رأيت لو كان

الأفضل أن يتولى الحج عن الأب العاجز أكبر أولاده ، فافهم .

قال الشوكاني في « النيل » : واستدل بأحاديث الباب على أنه يصح ممن لم يحج أن يحج نيابة عن غيره ، لعدم استقصائه ﷺ لمن سأل عن ذلك ، وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال ، وبه قال الكوفيون ، وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه ، واستدلوا بحديث ابن عباس الآتي اهـ . قلت : وأيضا يدل على ذلك تشبيهه ﷺ قضاء الحج عن أبيه وأمه بقضاء الدين ، وقد اتفق الجميع على جواز قضاء الولد دينهما وهو مديون ، ألا ترى أن الرجل لو قضى دين أبيه وهو لم يقض دين نفسه صح قضاؤه لدين أبيه ، فكذا قضاء الحج عنه ، قال الطحاوي بعد الكلام على حديث ابن عباس الذي أشار إليه الشوكاني وسيأتي بيانه ما نصه : ولما لم نجد في هذه الآثار ما يدلنا على الواجب في هذا الباب طلبناه في غيرها ، فوجدنا رسول الله ﷺ لما سأل من سأل عن الحج عن غيره فأطلق ذلك له ، ولم يسأله أحججت فوجدنا رسول الله ﷺ لما سأل من سأل عن الحج عن غيره فأطلق ذلك له ، ولم يسأله أحججت عن نفسك حجة الإسلام أم لا ؟ فدل ذلك أنه قد أطلق له أن يحج عن غيره وإن لم يحج عن نفسه قبل ذلك حجة الإسلام .

قلت : وحديث ابن عباس الذي احتج به الجمهور رواه أبو داود وابن ماجه من حديث عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن عروة بن ثابت ، عن سعيد بن جبير عنه بلفظ : إن النبي ﷺ سمع رجلا يقول : لبيك عن شبرمة ، فقال النبي ﷺ : « من شبرمة ؟ » قال : أخ لي أو قريب لي ، قال : « أحججت عن نفسك ؟ » قال : لا ، قال : « حج عن نفسك ثم عن شبرمة » ^(١) ، والدارقطني ^(٢) ، وابن حبان ،

(١) أورده الألباني في « الإرواء » (٤ / ١٧١) وعزاه إلى أبي داود في (المناسك باب " ٢٦ ")
والتمهيد (٩ / ١٣٨) والطبراني (٤٣ / ١٢) والفتح (٣٢٧ / ١٢) والطبراني في « الصغير » (١ / ٢٢٦) والتلخيص (٢ / ٢٢٣) وأصفهان (٢ / ٦٦) والمتناهية (٧٧ / ٢) والمجمع (٢٨٣ / ٣) .

(٢) سنن الدارقطني : (٢ / ٢٦٨) .



على أمك دين أكنت قاضيته ؟ اقضوا الله ، فالله أحق بالوفاء » . رواه

والبيهقي^(١) من هذا الوجه بلفظ : « هذه عنك ، ثم حج عن شبرمة » ، قال البيهقي : إسناده صحيح وليس في الباب أصح منه ، وروى موقوفا رواه غندر عن سعيد كذلك ، وعبدية نفسه محتج به ، وقد تابعه على رفعه محمد بن بشر ومحمد بن عبد الله الأنصاري ، وقال ابن معين : أثبت الناس في سعيد عبدة ، وكذا رجح عبد الحق وابن القطان رفعه ، وأما الطحاوي فقال : الصحيح أنه موقوف ، وقال أحمد بن حنبل : رفع خطأ ، وقال ابن المنذر : لا يثبت رفعه ، ورواه سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن النبي ﷺ مرسلا : هو كما قال ، وخالفه ابن أبي ليلى ، ورواه عن عطاء عن عائشة ، وخالفه الحسن بن ذكوان ، فرواه عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ، وقال الدارقطني : إنه أصح .

قلت : وهو كما قال ، لكنه يقوى المرفوع لأنه غير رجاله ، وقد رواه الإسماعيلي في "معجمه" من طريق أخرى عن أبي الزبير عن جابر ، وفي إسناده من يحتاج إلى النظر في حاله ، فيجتمع من هذا صحة الحديث ، وتوقف بعضهم عن تصحيحه ، بأن قتادة لم يصرح بسماعه من عزرة ، فينظر في ذلك (لكون قتادة مدلسا فلا تقبل عنعنته ولا تكون محمولة على السماع بمجرد إمكان اللقاء) وقال ابن عبد البر : روى عن قتادة عن سعيد بإسقاط عزرة ، وأعله ابن الجوزي بعزرة فقال : قال يحيى بن معين : عزرة لا شيء وهم في ذلك ، وإنما قال ذلك في عزرة بن قيس ، وأما هذا فهو ابن عبد الرحمن ويقال فيه : ابن يحيى ، وثقه يحيى بن معين وعلى بن المديني وغيرهما ، وروى له مسلم ، وقال الشافعي : ثنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة قال : سمع عن ابن عباس رجلا يلبي عن شبرمة الحديث ، قال ابن المفلح : أبو قلابة لم يسمع عن ابن عباس ، قلت : واستبعد صاحب «الإمام» تعدد القصة بأن تكون وقعت في زمن النبي ﷺ وفي زمن ابن عباس على مسافة واحدة ، كذا في «التلخيص الحبير»^(٢) ، ومراد صاحب «الإمام» أن

(١) سنن البيهقي : (٤ / ٣١٧) . .

(٢) التلخيص الحبير : (ص ٢٦٣ ج ١) .



البخارى^(١) والنسائي^(٢) بمعناه وفى رواية لأحمد^(٣) والبخارى^(٤) : « جاء رجل فقال : إن

هذا ليس مما يرجح فيه الوصول على الإرسال لكونه زيادة ثقة لا ينافى أصل الحديث ، بل هذه زيادة منافيه موجبة للتعارض ، فيكون الترجيح لما أجمع عليه الجماعة من الثقات ، أو لما رواه من هو أوثق من غيره ، وخلافه يكون شاذاً معللاً ، فافهم .

قال المحقق فى « الفتح » : وليس هذا مثل ما ذكرناه غير مرة من تعارض الرفع والوقف من تقديم الرفع ، فإن ذلك فى حكم مجرد عن قصة واقعة فى الوجود رواه واحد عن الصحابى يرفعه وآخر عن نفسه فقط ، فإن هذا يتقدم فيه الرفع ؛ لأن الموقوف حاصله أن الصحابى ذكره ابتداء على وجه الإفتاء ، أو جواباً لسؤال ، ولا ينافى هذا كون ما ذكره ماثوراً عنده عن النبى ﷺ ، وأما فى مثل هذه وهى حكاية قصة أن النبى ﷺ سمع من يلبى عن شبرمة فقال له ما قال ، أو أن ابن عباس سمعه ، فقال له ذلك ، فهو حقيقة التعارض فى شىء وقع فى الوجود أنه وقع فى ذلك الزمن أو فى زمن آخر بحضرة النبى ﷺ ، وتجوز أن يكون وقع فى زمن ابن عباس سماعه رجلاً آخر يلبى عن شبرمة فقال له : من شبرمة ؟ فقال : أخ أو قريب له ، بمثل ما وقع للنبى ﷺ فهو وإن لم يمتنع عقلاً لكنه بعيد جداً فى العادة ، فلا يندفع به حكم التعارض الثابت ظاهراً ، فيتهاثران ، أو يرجح وقوعه فى زمن ابن عباس (فوجوب الاحتياط فى نسبة قول إلى النبى ﷺ ، وأما بالنسبة إلى الراوى فلا بد منها لكونها مشتركة بين الروائين ، إما رواية وإما رأياً ، فيحمل على أنه من قول ابن عباس رضى الله عنهما رأياً منه) ؛ لأن ابن المقلس ذكر فى كتابه أن بعض العلماء

(١) رواه البخارى : (٢٣/٣) والنسائي (١١٦/٥) وأحمد فى « المسند » (١/ ٢٤٠) والبيهقى (٤/ ٣٣٥ ، ١٧٩/٥ ، ٢٧٧/٦) والتمهيد (١٣٣/٩) .

(٢) أنظر : الحاشية رقم : ١ السابقة .

(٣) رواه البخارى فى : (الصيد باب " ٢٧ " والإيمان " ٣٠ ") ومسلم فى (الندرح رقم : " ١١ ") وأبو داود فى الإيمان (باب " ١٩ ") والترمذى فى (النذور باب " ١٧ ") والنسائي فى (الإيمان باب " ٣٢ ، ٣٣ ") وابن ماجه فى (الكفارات باب " ٢٠ ") والدارمى فى (النذور باب " ١ " ، ٢) وأحمد فى المسند (٢٣٩/١ ، ٢٥٣ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٤٥ ، ١٤٣/٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ٢٠١) .

أختي نذرت بالحج ، « نيل الأوطار » (١) .

ضعف هذا الحديث بأن سعيد بن أبي عروبة كان يحدث بالبصرة فيجعل هذا الكلام من قول ابن عباس رضى الله عنهما ثم كان بالكوفة يسنده إلى النبي ﷺ ، وهذا يفيد اشتباه الحال على سعيد (٢) ، وقد عنعنه قتادة ونسب إليه ، فلا تقبل عنعنته ، ولو سلم فحاصله أمر بأن يبدأ بالحج عن نفسه ، وهو يحتمل النذب فيحمل عليه بدليل ، وهو إطلاقه ﷺ قوله للثعمية : « حجى عن أبيك » من غير استخبارها عن حجها لنفسها قبل ذلك وترك الاستفصال فى وقائع الأحوال ينزل منزله عموم الخطاب ، يفيد جوازه عن الغير مطلقا ، وحديث شبرمة استحباب تقديم حجه لنفسه ، وبذلك يحصل الجمع ، والذي يقتضيه النظر أن حج الضرورة عن غيره إن كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم ؛ لأنه يتضيق عليه والحالة هذه فى أول سنَى الإمكان فيأثم بتركه ، وكذا لو تنفل لنفسه ، ومع ذلك يصح ؛ لأن النهى ليس لعين الحج المفعول بل لغيره ، وهو خشية أن لا يدرك الفرض إذ الموت فى سنه غير نادر ، فعلى هذا يحمل قوله عليه السلام : « حج لنفسك ثم عن شبرمة » على الوجوب ، ومع ذلك لا ينفى الصحة ويحمل ترك الاستفصال فى حديث الثعمية على علمه بأنها حجت عن نفسها أولا وإن لم يرو لنا طريق علمه بذلك جمعا بين الأدلة كلها ، والله سبحانه أعلم اهـ . ملخصا .

وفى « الجواهر النقى » ، ذكر الطحاوى فى « المشكل » (٣) حديث : « حج عن نفسك ثم عن شبرمة » ثم قالت ما ملخصه : تعلق به قوم فقالوا : تكون الحجة عن نفسه (لا عن غيره) ثم قاسوا على ذلك من لم يحج فتطوع أنه يكون عن حجة الإسلام ، وخالفوا ذلك فيمن صام رمضان تطوعا فلم يجزوه عن رمضان ولا التطوع ، فإن كان هذا الحديث ثابتا فقياس صوم التطوع عليه وجعله عن رمضان أولى ؛ لأن الوقت لصوم رمضان لا غير) ووقت الحج وقت الفرض والنفل والصحيح فى الحديث أنه موقوف ، ودليل من قال من أهل المدينة والكوفة : إن الحج يكون تطوعا لا عن حجه الإسلام قوله ﷺ : « أول ما

(١) تقدم .

(٢) وكان قد اختلط فى آخر عمره اختلاطا قبيحا كما ذكره الحافظ فى « التهذيب » مفصلا .

(٣) قوله : « بتركه » سقط من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .



يحاسب به العبد يوم القيامه صلاته ، فإن أكملها كتبت كاملة ، وإن لم يكن أكملها قال الله تعالى للملائكته : « انظروا هل تجدون لعبدى من تطوع فأكدوا به ما ضيع من فريضته » والزكاة مثل ذلك ، ثم تؤخذ الأعمال على حساب ذلك (أخرجه في « مشكل الآثار »^(١)) عن محمد بن علي بن داود ، عن عاصم بن علي بن عاصم : ثنا همام بن يحيى ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن حريث بن قبيصة ، عن أبي هريرة وبسند آخر : حدثنا أحمد بن شعيب ، حدثنا إسحاق بن إبراهيم وابن راهويه ، ثنا النضر بن شميل ، ثنا حماد بن سلمة ، عن الأزرق بن قيس ، عن يحيى بن يعمر ، عن أبي هريرة والسند الأول حسن والثاني صحيح كما هو ظاهر) فدل أنه قد يكون منه حج التطوع ولم يحج الفرض قبل ذلك ، أو يحج عن غيره الفرض قبل نفسه ، وكما جاز له إذا دخل وقت الصلاة أن يتطوع ثم يفترض كذلك إذا دخل وقت الحج له أن يتطوع عن نفسه أو يفترض عن غيره اهـ .

والحق أن حديث ابن عباس : « حج عن نفسك ثم عن شبرمة »^(٢) لا يدل على بطلان الحج عن الغير قبل الحج عن نفسه ، وغاية ما فيه وجوب تقديم الحج عن نفسه على الحج عن غيره ، وقوله : « هذه عنك ثم حج عن شبرمة »^(٣) معناه اجعل هذه عنك ، لا أنه ينقلب إلى الحج عن نفسه من دون قصد منه وإرادة ، بدليل قوله : « حج عن نفسك أولا »^(٤) ، فافهم .

واحتج الجمهور أيضا بحديث : « لا ضرورة في الإسلام »^(٥) أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وأحمد والحاكم وصححه كما في العزيزي^(٦) ولا حجة فيه ، فقد قال الخطابي : له تفسيران : أحدهما أنه الرجل الذي انقطع عن النكاح وتبتل على مذهب رهبان النصارى ، والآخر أنه الذي لم يحج ، فمعناه على هذه أن السنة الدين أن لا يبقى أحد

(١) مشكل الآثار (٣ / ٢٢٨) وإتحاف (٨ / ٣٢٨) والمثبور (١ / ٢٩٧) .

(٢، ٣) تقدما تقريبا .

(٤) تقدم .

(٥) الإرواء : (٣ / ٤١١) .

(٦) العزيزي : (٣ / ٤٣٨) .

باب حج الصبي

٣٠١٣ - عن ابن عباس : أن النبي ﷺ لقي ركبا بالروحاء فقال : « من القوم ؟ » قالوا : المسلمون من أنت ؟ فقال : « رسول الله ﷺ » فرفعت إليه امرأة صبيا فقالت : ألهذا

من الناس يستطيع الحج فلا يحج حتى لا يكون ضرورة في الإسلام ، وقيل أراد أن من قتل في الحرم قتل ، ولا يقبل منه قوله : إني ضرورة ما حججت ولا عرفت حرمة الحرم كما كانت تفعل الجاهلية كذا في العزيزي والحفي على الجامع الصغير للسيوطي ^(١) .

وقد بسط الكلام في معنى هذا الحديث الحافظ الجهد الطحاوي في « مشكل الآثار » فليرجع فيجوز عندنا حج الصرورة وهو الذي لم يحج عن نفسه ، إلا أن الأفضل كما في « البدائع » أن يكون قد حج عن نفسه للخروج عن الخلاف الذي هو مستحب بالإجماع ؛ ولأنه بالحج عن غيره يكون تاركاً لإسقاط الفرض عن نفسه ، فيتمكن في هذا الإحجاج ضرب كراهه (إذا كان الصرورة قد وجب عليه الحج) فالحق ما قاله ابن الهمام : إن مقتضى النظر أن حج الصرورة عن غيره بعد تحقق الوجوب عليه مكروه كراهه تحريم اهـ . ملخصاً من « شرح اللباب » ^(٢) للقاري ، أي وقيل تحقق الوجوب عليه مكروه كراهة تنزيه هذا ما فهمته من كلام علماءنا في الباب ، والله تعالى أعلم بالحق والصواب .

باب حج الصبي

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، قال النووي : فيه حجة للشافعي ومالك وأحمد وجماهير العلماء أن حج الصبي منعقد صحيح يشاب عليه وإن كان لا يجزيه عن حجة الإسلام بل يقع تطوعاً ، وهذا الحديث صريح فيه ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : لا يصح حجه ، قال أصحابه : وإنما فعلوه تمريناً له ليعتاده فيفعله إذا بلغ ، وهذا الحديث يرد عليهم قال القاضي : لا خلاف بين العلماء في جواز الحج بالصبيان ، وإنما منعه طائفة من أهل البدع ، ولا يلتفت إلى قولهم ، بل هو مردود فعل النبي ﷺ وأصحابه ، وإجماع الأمة ،

(١) أورده السيوطي في « الجامع الصغير » (١٩٢ / ٢) وعزاه إلى أحمد وأبو داود والحاكم عن ابن عباس ، ورمز له بالرمز « صح » كتابه عن صحته .

(٢) شرح اللباب : (٥٢٦) .

حج ؟ قال : « نعم ولك أجر » ، رواه أحمد ^(١) ، ومسلم ^(٢) ، وأبو داود ^(٣) ، والنسائي ^(٤) ، « نيل الأوطار » ^(٥) .

وإنما خلاف أبي حنيفة في أنه هل ينعد حجه ويجرى عليه أحكام الحج ويجب فيه الفدية ودم الجبران وسائر أحكام البالغ ؟ فأبو حنيفة يمنع ذلك كله ويقول : إنما يجب ذلك تمرينا على التعليم ، والجمهور يقولون : يجري عليه أحكام الحج في ذلك ويقولون : حجه منعقد يقع نفلا ؛ لأن النبي ﷺ جعل له حجا ، قال القاضي : وأجمعوا على أنه لا يجوز إذا بلغ عن فريضة الإسلام إلا فرقة شذت فقالت : يجوز ، ولم تلتفت العلماء إلى قولها اهـ .

قلت : لم يصب النووي ولا القاضي في نسبه عدم الصحة وعدم الانعقاد إلى أبي حنيفة رحمه الله ، وإنما خلافه في إيجاب الجنابة على الصبي فحسب ، فقد صرح في « الباب » بأنه ينعد إحرام الصبي المميز لنفل لا للفرض ، ويصح أداءه بنفسه ، ولا يصح من غيره في الأداء ولا الإحرام ، بل يصحان من وليه له ، فيحرم عنه من كان أقرب إليه ، وينبغي لوليّه أن يجنبه من محظورات الإحرام ، وإن ارتكب شيئا من المحظورات لا شيء عليه ولا على وليه ، وكل ما قدر عليه الصبي بنفسه لا تجوز فيه النيابة عنه ، بل يفعل هو بنفسه وإلا جار فيه النيابة عنه إلا ركعتي الطواف ، ولو أفسد نسكه أو ترك شيئا منه لا جزاء عليه ولا قضاء ، ولو بلغ في إحرامه أي في أثنائه - فإن جدد للفرض قبل الوقوف سقط عنه الفرض وإلا فهو نفل اهـ . ملخصا .

وقال القاري في شرحه عن اختلاف المسائل : واختلفوا في حج الصبي ، قال أبو

(١ - ٤) رواه مسلم (٩٧٤) وأبو داود (١٧٣٦) والترمذي (٩٢٤) والنسائي (١٢١ / ٥) وابن ماجه (٢٩١٠) وأحمد في « المسند » (١ / ٢١٩ ، ٢٤٤ ، ٢٨٨ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤) والبيهقي (١٥٦ ، ١٥٥ / ٥) والموطأ (٤٢٢) والطبراني (٥٢ / ١١ ، ٤١٤ ، ٤١٦) ، الحميدي (٥٠٤) والشافعي (١٠٧ ، ١٣٠) والمجمع (٢٨٣ / ٣) والكنز (١٢٩٠) وشرح السنة (٢٢ / ٧) والخلية (٩٦ / ٧ ، ٢٩٥ / ٨) والعلل (٨٧٨) والإرواء (١٥٥ / ٤) .
(٥) النيل : (٤ / ٢٩٣ ، ح رقم : ١٠) باب صحة حجة الصبي والعبد من غير إيجاب له عليهما .

٣٠١٤ - عن السائب بن يزيد ، قال : حجج بي مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين . رواه أحمد ^(١) والبخارى ^(٢) والترمذى ^(٣) وصححه . نيل الأوطار ^(٤) .

٣٠١٥ - عن جابر قال : حججنا مع رسول الله ﷺ معنا النساء والصبيان ، فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم . رواه أحمد وابن ماجة وابن أبى شيبة ، وفى إسناده أشعث بن

حنيفة : لا يصح منه ، قال يحيى بن محمد : معنى قول أبى حنيفة على ما قاله أصحابه أنه لا يصح صحة يتعلق بها وجوب الكفارات إذا فعل شيئا من المحظورات ، لا أنه يخرجها من ثواب الحج .

وفى « الغاية » : إن اعتكاف الصبي وصومه وحجه صحيح شرعى بلا خلاف ، وأجره له دون أبويه اهـ . أى لهما أجر التعليم والإرشاد إذا فعلا ذلك ، وانعقدت الأئمة الأربعة (أى أجمعت) على أن الصبي يثاب على طاعاته ، وتكتب له حسنات ، سواء كان مميزا أو غير مميز ، لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسناته له دون أبويه ، أو يكون لوالديه من غير أن ينقص من أجر الولد شيء ؟ ثم رجح قول الثانى بدليل الاثر ، فليراجع وفيه أيضا وفى « الهداية » ما يدل على انعقاده نفلا اهـ .

قوله عن السائب بن يزيد إلخ . حجج بي ، كذا للأكثر بضم أوله على البناء للمجهول ، وقال ابن سعد الواقدى عن حاتم « حججت بى أمى » ، وللصاكهى من وجه آخر عن محمد ابن يوسف ، عن السائب : « حجج بى أبى » ويجمع بينهما بأنه كان مع أبويه ، قاله الحافظ فى « الفتح » ^(٥) .

قوله : « عن جابر إلخ » ، قلت : أشعث بن سوار أخرج له مسلم فى المتابعات ،

(١) رواه أحمد : (١٧٦/١ ، ٤٠٢/٦) .

(٢) رواه فى : ٢٨ - كتاب جزاء الصيد ، ٢٥ - كتاب حج الصبيان ، رقم : (٩٣٧) .

(٣) رواه فى : ٧ - كتاب الحج ، ٨٢ - باب من نزل الأبطح ، رقم : (٩٢٥) . وقال : « هذا حديث حسن صحيح » .

(٤) النيل : (٢٩٣/٤) .

(٥) الفتح : (٦١/٤) .

سوار وهو ضعيف « نيل » (١) .

٣٠١٦ - عن ابن عباس مرفوعا قال : « أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة الإسلام ،

ووثقه ابن معين فى رواية ابن الدورقى عنه ، وروى عنه شعبة ، والثورى ، وهشيم ، وحفص بن غياث ، وأبو خالد الأحمر ، وابن نمير ، ومعمار ، وعلى بن مسهر ، ويزيد ابن هارون ، وغيرهم من أجلة الثقات ، وهو ممن يعتبر به ، وقال عثمان بن أبى شيبة : صدوق ، قيل : حجة ؟ قال : لا ، وقال البزار : لا نعلم أحدا ترك حديثه إلا من هو قليل المعرفة ، اهـ . ملخصا من « التهذيب » (٢) ومثله حسن الحديث عندنا ، كما مر غير مرة ، والحديث رواه الترمذى من هذا الوجه بلفظ آخر : قال : كنا إذا حججنا مع رسول الله ﷺ فكنا نلبى عن النساء ونرمى عن الصبيان ، قال ابن القطان : ولفظ ابن شيبة (المذكور فى المتن) أشبه بالصواب ، فإن المرأة لا يلبى عنها غيرها ، أجمع على ذلك أهل العلم ، كذا فى « النيل » قال ابن المنذر : كل من حفظت عنه العلم من أهل العلم يرى الرمي عن الصبي الذى لا يقدر على الرمي ، وكان ابن عمر يفعل ذلك ، وبه قال عطاء ، والزهرى ، ومالك ، والشافعى ، وإسحاق وعن ابن عمر : أنه كان يحج صبيانه وهم صغار ، فمن استطاع منهم أن يرمى رمية ، ومن لم يستطع رمية عنه ، وعن أبى إسحاق : أن أبا بكر طاف بابن الزبير فى خرقة . رواهما الأثرم ، وقد روى عن عائشة : أنها كانت تجرد الصبيان (عن المحيط) إذا دنوا من الحرم وقال عطاء : يفعل بالصغير كما يفعل الكبير ، يشهد به المناسك كلها إلا أنه لا يصلى عنه كذا فى « المغنى » (٣) لابن قدامة .

قوله : « عن ابن عباس إلخ » ، قال ابن بطال : أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ ، إلا أنه إذا حج كان له تطوعا عند الجمهور ، وقال أبو

(١) المصدر السابق للنيل .

(٢) التهذيب : (٦٤٥ / ٣٠٨ / ١) .

روى له البخارى فى الأدب المفرد ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(٣) المغنى : (٢٠٤ / ٣) .

وأما عبد حج ثم عتق فعليه حجة الإسلام . أخرجه ابن خزيمة ^(١) ، والإسماعيلي ، والحاكم ^(٢) ، والبيهقي ^(٣) ، وابن حزم وصححه من حديث محمد بن المنهال ، عن يزيد بن زريع ، عن شعبة ، عن الأعمش ، عن أبي ظبيان عنه ، قال ابن خزيمة : الصحيح موقوف ، قال البيهقي : تفرد برفعه محمد بن المنهال ، قال الحافظ في «التلخيص» ^(٤) : لكن تابعه الحارث بن سريج ، عن يزيد بن زريع عند الإسماعيلي والخطيب ، ويؤيد صحة رفعه ما رواه ابن أبي شيبه : نا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي ظبيان ، عن ابن عباس قال : احفظوا عني ولا تقولوا : قال ابن عباس : فذكره ، هذا ظاهره أنه أراد أنه مرفوع ، لذا نهاهم عن نسبته إليه «التلخيص الجبير» .

حنيفة : لا يصح إحرامه (فيه ما فيه) ولا يلزمه شيء من محظورات الإحرام ، شذ بعضهم فقال : إذا حج الصبي أجزأه ذلك عن حجة الإسلام ، لظاهر قوله ﷺ : « نعم » في جواب قوله : ألهذا حج ؟ وقال الطحاوي لا حجة في قوله ﷺ نعم ، على أنه يجزؤه عن حجة الإسلام ، بل فيه حجة على من رعم أنه لا حج له قال : لأن ابن عباس راوى الحديث قال : أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، ثم ساقه بإسناد صحيح كذا في النيل ، وفيه أيضا : فيؤخذ من مجموع هذه الأحاديث أنه يصح حج الصبي ولا يحزؤه عن حجة الإسلام إذا بلغ ، وهذا هو الحق ، فيتعين المصير إليه جمعا بين الأدلة اهـ .

قلت : هو مذهب الحنفية كما تقدم عن « الباب » وشرحه : والله تعالى أعلم بالصواب ، قال الطحاوي في « معاني الآثار » ^(٥) له : إن هذا الحديث إنما فيه أن رسول الله ﷺ قال : « أن للصبي حجا » ^(٦) وهذا مما قد أجمع الناس جميعا عليه ، ولم يختلفوا أن للصبي حجا كما أن له صلاة وليست تلك الصلاة بفريضة عليه ، فكذلك أيضا قد

(٤ - ١) أورده الألباني في « الإرواء » (١٥٦/٤) عزاه إلى ابن خزيمة والحاكم والبيهقي (٣٢٥/٤) والقرطبي في « التفسير » (١٤٦/٤) والجوامع (٩٤٩٨) والمجمع (٢٠٥/٣) ، والتلخيص (٢٠٢/١) .

(٥) قوله في « معاني الآثار » سقطت هذه الجملة من « الأصل » وأثبتناها من « المطبوع » .

(٦) شرح معاني الآثار : (٢٥٧/٢) .



أبواب الهدى

باب أن الهدى من الإبل ، أو البقر ، أو الغنم ، أو شرك من دم

٣٠١٧ - عن أبي جمرة قال : سألت ابن عباس رضى الله عنهما عن المتعة فأمرنى

يجوز أن يكون له حج وليس ذلك الحج بفريضة عليه . ويدل على أن ذلك الحج لا يجزيه الإسلام قوله عليه السلام : « رفع القلم عن ثلاثة عن الصغير حتى يكبر » ^(١) قد ذكرت ذلك بأسانيده فى غير هذا الموضع ، فإن عليه أن يستأنف الحج بعد بلوغه ، هو قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اهـ . ملخصا .

وفيه ما يدل على أن حج الصغير منعقد تطوعا عند أئمتنا جميعا ، فمن حكى عنهم خلاف ذلك لا يلتفت إليه أصلا ، فافهم .

فائدة :

وقد دل حديث ابن عباس الذى ختمنا به الباب على جواز حج العبد وإنعقاده نفلا ، وإن ذلك لا يغنى عن حجة الإسلام ، بل يجب عليه أن يحج حجة الإسلام بعد عتقه ، وهو المذهب قال فى « اللباب » ^(٢) وشرحه : ينعقد إجماعا إحرام المملوك بإذن سيده بغير إذنه للنفل لا للفرض فى الصورتين ، وللمولى أن يحلله إن إحرام بلا إذن ، كره بعد إذنه ، وإن ارتكب محظورا فى إحرامه لزمه جزائه ، فإن كان صوما ففى الحال وإلا فبعد العتق ولو عتق فى الإحرام لا يمكن فسخه ؛ لأن إحرامه ملزم له فيجب عليه إتمامه ، بخلاف الصبى إذا بلغ ، ولا يسقط بهذا الحج الفرض لو فرض عليه بعد عتقه اهـ . ملخصا .

باب أن الهدى من الإبل والبقر والغنم أو شرك من دم

قوله : « عن أبى جمرة إلخ » دلالة على أجزاء الباب كلها ظاهرة ، ويجوز الاشتراك فى الإبل والبقر قال أبو حنيفة والشافعى والجمهور : سواء كان الهدى تطوعا أو واجبا ، وسواء كانوا كلهم متقربين ، أو كان بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللحم . وعند أبى

(١) تقدم .

(٢) اللباب : (٥١) .



بها ، وسألته عن الهدى فقال : فيها جزور أو بقر أو شاة أو شرك فى دم . الحديث رواه البخارى^(١) ، « فتح البارى »^(٢) .

٣٠١٨ - عن ابن عباس : أن النبى ﷺ أتاه رجل فقال : إن على بدنة وأنا موسر ، ولا أجدها فأشترىها ؟ فأمره رسول الله ﷺ أن يتناع سبع شياة فيذبهن . رواه أحمد ، وابن ماجه ، قال الشوكانى : ورجاله رجال الصحيح لكن عطاء (الخراسانى) لم يسمع من ابن عباس « نيل الأوطار »^(٣) قلت : وهو مختلف فيه فالحديث حسن وقد تقدم^(٤) حديث جابر المتفق عليه بلفظ : أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك فى الإبل والبقر كل سبعة منا فى بدنة .

حنيفة يشترط فى الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين بالهدى (لأن الهدى اسم لما يهدى إلى البيت تقربا إلى الله تعالى ، فإذا لم يرد المشتركون كلهم التقرب خرج عن كونه هديا) وعن زفر مثله بزيادة أن تكون أسبابهم واحدة ، وعن داود وبعض المالكية يجوز فى هدى التطوع دون الواجب ، وعن مالك لا يجوز مطلقا .

واحتج له إسماعيل القاضى بأن أحاديث جابر إنما كان بالحديبية حيث كانوا محصرين وأما حديث ابن عباس فخالف أبا جمرة عنه ثقات أصحابه ، فرووا عنه : ما استيسر من الهدى شاة . انتهى ، وليس بين ما رواه أبو جمرة وبين رواية غيره منافاة ؛ لأنه زاد ذكر الاشتراك ووافقهم على ذكر الشاة ، وأما رواية محمد بن سيرين عنه قال : ما كنت أرى أن دما واحدا يقضى عن أكثر من واحد ، فمنقطعة ، ومع ذلك لو كانت متصلة احتمل أن يكون ابن عباس أخبر أنه كان لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد ، حتى صح عنده النقل

(١) رواه البخارى فى : (الحج باب " ١٠٢ ") وأحمد فى " المسند " (٢٤١ /) .

(٢) فتح البارى : (ص ٤٢٦ ج ٢) .

(٣) النيل : (١٠٠ / ٥) وعزاه فى « المتقى » إلى أحمد وأبى داود .

قال الشوكانى فى : حديث ابن عباس سياق إسناده فى سنن ابن ماجه هكذا « وحدثنا محمد بن

معمر ، حدثنا محمد بن بكر البرسانى قال : أخبرنا ابن جريج قال : قال عطاء الخراسانى : عن

ابن عباس فذكره ورجاله رجال الصحيح ، ولكن عطاء لم يسمع من ابن عباس » .

(٤) تقدم .



٣٠١٩ - عن حذيفة قال : شرك رسول الله ﷺ في حجته بين المسلمين في البقرة عن سبعة . رواه أحمد . وقد أورده الحافظ في « التلخيص » وسكت عنه ، وقال في « مجمع الزوائد » ^(١) : رجاله ثقات « نيل » ^(٢) .

بصحة الاشتراك ، وبهذا تجتمع الأخبار ، وهو أولى من الطعن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه والاحتجاج بروايته ، وهو أبو جمرة الضبعي ، وقد روى عن ابن عمر : أنه كان لا يرى التشريك ثم رجع عنه ، أخرج أحمد بطريق مجالد عن الشعبي قال : سألت ابن عمر قلت : الجزور والبقر تجزى عن سبعة ؟ قال : يا شعبي ! ولها سبعة أنفس ؟ قال : قلت : فإن أصحاب محمد يزعمون أن رسول الله ﷺ سن الجزور عن سبعة والبقرة عن سبعة ، قال : فقال ابن لرجل : أكذلك يا فلان ؟ قال نعم ، قال : ما شعرت بهذا .

وأما تأويل إسماعيل القاضي لحديث جابر بأنه كان بالحديبية ، فلا يدفع الاحتجاج بالحديث ، بل روى مسلم من طريق أخرى عن جابر في أثناء حديث قال : فأمرنا رسول الله ﷺ إذا أحللنا أن نهدي ونجمع النفر منا في الهدية ، (وكان ذلك في حجته ﷺ) وهذا يدل على صحة أصل الاشتراك (وقد روى حذيفة أنه ﷺ في حجته بين المسلمين في البقرة عن سبعة ، رجاله ثقات كما في المتن) .

واتفق من قال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من سبعة إلا إحدى الروايتين عن سعيد بن المسيب ، فقال : تجزى عن عشرة ، وبه قال إسحاق بن راهوية ، وابن خزيمة الشافعية ، واحتج لذلك في صحيحه وقواه واحتج له ابن خزيمة بحديث رافع بن خديج : أنه ﷺ قسم فعدل عشرا من الغنم ببيعير ^(٣) الحديث ، (ولا حجة فيه ؛ لأن ذلك التعديل

(١) مجمع الزوائد : (٣ / ٢٢٦) ، وعزاه إلى « أحمد » ورجاله ثقات .

(٢) النيل : (١٠١ / ٥) ، ح رقم : ٣ .

(٣) رواه البخاري في : (الشركة باب " ٣ " والجهاد باب " ١٨٦ " ، ١٩١ " والذبايح باب " ١٥ " ، ٣٦ " وأبو داود في (الأضاحي باب " ١٤ ") والترمذي في (السير باب " ٣٩ ") والنسائي في (الصيد باب " ٣٥ " والضحايا باب " ١٥ ") والموطأ في (الجهاد ، ح رقم : ١٦) ، وأحمد في المسند (٤٦٤ / ٣) .



كان في القسمة وهي غير محل النزاع)، وأجمعوا على أن الشاة لا يصح الاشتراك فيها هــ.
ملخصا من كلام الحافظ في « الفتح » (١) .

واحتج إسحاق ومن تبعه بحديث ابن عباس عند الخمسة إلا أبي داود قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر فحضر الأضحى ، فذبحنا البقرة عن سبعة والبعير عن عشرة (٢) « نيل » (٣) ولا حجة فيه ؛ لأنه لا يقاوم حديث جابر المتفق عليه المؤيد بحديث حذيفة ، فقد قال الترمذى : حديث ابن عباس حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الفضل بن موسى ، وأيضا فإنه خارج عن محل النزاع ؛ لأنه في الأضحى ، فإن قالوا : يقاس عليها الهدى قلنا : هو قياس مصادم للنصوص ، وأيضا فلإن قصة سفر ولا نقول بوجوب الأضحى على المسافر ، ويمكن أن يكون وقوع تلك القصة قبل الحديبية وحجة الوداع ، فيكون منسوخا ، قال المظهر : عمل به إسحاق بن راهوية ، وقال غيره : إنه منسوخ ، والأظهر أن يقال : معارض بالرواية الصحيحة ، كذا في حاشية الترمذى وبسط الكلام في المسألة موضعه أبواب الأضحى إن شاء الله تعالى .

(١) فتح البارى : (ص ٤٢٧ ج ٣) .

(٢) رواه مسلم في : ١ - كتاب الحج ، ٦٢ - باب الاشتراك في الهدى ، رقم : (٣٥٠) ، ورواه أبو داود في : (الأضاحى ، باب " ٦ ") ، ورواه الترمذى في : (الحج ، باب " ٦٦ ") ، وفي : (الأضاحى ، باب " ٨ ") ، ورواه النسائى في : (الضحايا ، باب " ١٥ ، ١٦ ") ، ورواه ابن ماجة في : (الأضاحى ، باب " ٥ ") ، ورواه الدارمى في : (الأضاحى ، باب " ٣ ، ٥ ") ، ورواه مالك في : ٢٣ - كتاب الأضاحى ، ٥ - باب الشركة في الضحايا ، وعن كم تذبح البقرة والبدنة ، رقم : " ٩ " .

ورواه أحمد : (٩٥/١ ، ١٠٥ ، ١٢٥ ، ١٥٢ ، ٢٧٥ ، ٤٠٩ ، ٤٠٥/٥ ، ٤٠٦) .

(٣) النيل : (١٠١/٥) .



باب يستحب الأكل من لحوم الهدايا إذا كانت للتمتع أو القران

أو تطوعا ، ولا يؤكل من جزاء الصيد والنذر ولا من الفدية

٣٠٢٠ - عن جابر فى حديثه الطويل : ثم انصرف إلى المنحر فنحر ثلاثا وستين بيده ثم أعطى عليا فنحر ما غبر ، وأشركه فى هديه ، ثم أمر من كل بدنة ببضعة ، فجعلت فى قدر فطبخت ، فأكلوا من لحمها وشربا من مرقها . الحديث رواه مسلم ^(١) .

٣٠٢١ - عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله عنهما : لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر ،

وأخرج محمد فى « الموطأ » ^(٢) عن مالك عن عبيد الأنصارى أنه سأل سعيد بن المسيب عن بدنة جعلتها امرأته عليها ، فقال سعيد : البدن من الإبل ، فإن لم تجد بقرة ، فإن لم تكن بقرة فعشر من الغنم ، قال : ثم سألت سالم بن عبد الله فقال مثل ما قال سعيد ، غير أنه قال : إن لم تجد بقرة فسبع من الغنم ، قال : ثم جئت خارجة بن زيد فقال مثل ما قال سالم ، ثم جئت عبد الله بن محمد بن على فقال مثل ما قال سالم اهـ . وسنده صحيح ، وفيه دليل على أن سعيد بن المسيب قد شذ عن الجمهور بهذا ، ولم يوافقه أحد من الفقهاء والله تعالى أعلم .

باب يستحب الأكل من لحوم الهدايا إذا كانت للتمتع أو القران

أو تطوعا ، ولا يؤكل من جزاء الصيد والنذر ولا من الفدية

قوله : « عن جابر إلخ » ، دلالة على الجزء الأول من الباب ظاهرة ، قال النووى : وأجمع العلماء على أن الأكل من هدى التطوع وأضحيتة سنة لمن ليس بواجب اهـ .

قوله : « عن نافع إلخ » قال الحافظ : وهذا القول لإحدى الروایتين عن أحمد ، وهو قول مالك وزاد : إلا فدية الأذى ، والرواية الأخرى عن أحمد : ولا يؤكل إلا من هدى التطوع والتمتع ، وهو قول الحنفية بناء على أصلهم أن دم التمتع والقران دم نسك ولا دم جبران اهـ .

(١) تقدم .

(٢) موطأ محمد : (ص ١٤٢ ، ح رقم : ٤١٠) ، ١٠ - باب من ساق هديا فعطب فى الطريق أو

نذر بدنة .

٣٥٧. يستحب الأكل من لحوم الهدايا إذا كانت للتمتع أو القران إعلاء السنن

ويؤكل مما سوى ذلك . علقه البخارى ووصله الطبرى ، « فتح البارى » ^(١) .

٣٠٢٢ - عن عطاء قال : يأكل ويطعم من المتعة . علقه البخارى ^(٢) ، ووصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه .

٣٠٢٣ - وروى سعيد ^(٣) بن منصور من وجه آخر عن عطاء : لا يؤكل من جزاء الصيد ولا مما يجعل للمساكين من النذر وغير ذلك ، ولا من الفدية ، ويؤكل مما سوى ذلك .

٣٠٢٤ - وروى عبد بن حميد من وجه آخر عنه : إن شاء أكل من الهدى والأضحية ، وإن شاء لم يأكل . « فتح البارى » ^(٤) وسكوته عن الأحاديث المزيدة فى «الفتح» دليل على صحتها أو حسنها ، كما صرح به فى المقدمة .

قوله : « عن عطاء إلخ » ، دلالة على مذهب الحنفية ظاهرة ، وقول عطاء صريح فى جواز الأكل من دم المتعة ، ويؤيده ما رواه الشيخان ^(٥) عن عائشة رضى الله عنها قالت : فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر ، فقلت : ما هذا ؟ فقيل : ذبح النبی ﷺ عن أزواجه «فتح البارى» ^(٦) .

وفيه أيضا : وروى النسائى ^(٧) من طريق يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى

(١) رواه « تعليقا » فى : كتاب الحج ، باب (١٢٤) ووصله الطبرى .

(٢) رواه « تعليقا » فى ٢٥ - كتاب الحج ، ١٢٤ - باب ما يأكل من البدن وما يتصدق .

(٣) عطاء : هو ابن أبى رباح .

(٤) فتح البارى : (ص ٤٤٤ ج ٣) .

(٥) رواه البخارى فى (الحج باب ١١٥ ، ١٢٤) والجهد باب ١٠٥ " والأضاحى باب ١٣٠ " ومسلم فى (الحج ، ح رقم : ١٢٠ ، ١٢٦) وابن ماجه فى (المناسك باب ٤١ " والدارمى فى (المناسك باب ٦٢ ") ومالك فى « الموطأ » (الحج ، ح رقم ١٧٩) وأحمد فى «المسند» (٣٩/٦ ، ١٩٤ ، ٢٧٣) .

(٦) فتح البارى : (ص ٤٤٠ ج ٣) .

(٧) تقدم .



باب يستحب نحر الإبل قياماً مقيدة ، والذبح فى البقر والغنم

وأن يسمى ويكبر ويباشره بيده ، ويجوز الاستنابة فيه

٣٠٢٥ - عن أنس فى حديث : ونحر النبى ﷺ بيده سبع بدن قياماً، وضحى بالمدينة

هريرة قال : ذبح رسول الله ﷺ عمن اعتمر من نسائه فى حجة الوداع بقرة بينهن . (أى وبقرة عن عائشة وعن أخرى معها ، كما فى رواية عمار الذهبى عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : ذبح عنا رسول الله ﷺ يوم حججنا بقرة بقرة . أخرجه النسائى أيضاً ، وقد تقدم ^(١) فى باب وجوب الدم لرفض العمرة أن رسول الله ﷺ أمر عائشة لرفضها العمرة بدم ، فتذكر) وتبين بذلك أنه هدى التمتع ، ومع ذلك فدخل عليهن بلحمه ولم يدخل إلا ليأكلن منها ، فدل على جواز الأكل من دم المتعة .

قال العيني فى « العمدة » : واختلف فى مقدار ما يؤكل منها وما يتصدق ، فذكر علقمة أن ابن مسعود أمره أن يتصدق بثلثه ويأكل ثلثه ويهدى ثلثه ، وروى عن عطاء وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق ، وقال الثورى : يتصدق بأكثره ، وقال أبو حنيفة : ما يجب أن يتصدق بأقل من المنذورة لا يأكل الناذر سواء كان معسراً أو موسراً ، وبه قالت الثلاثة أعنى مالكا والشافعى وأحمد ، وعن أحمد : يجوز الأكل فى المنذور أيضاً ، ثم الأكل من الأضحية مستحب عند أكثر العلماء ، وعند الظاهرية واجب ، وحكى ذلك عن أبى حفص الوكيل من أصحاب الشافعى ، قال صاحب « الهداية » : يطعم الأغنياء والفقراء ويدخر ثم روى حديث جابر عند مسلم ^(٢) عن أبى الزبير عنه عن النبى ﷺ : أنه نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ، ثم قال بعد : « كلوا وتزودوا وادخروا » انتهى . قال : ومتى جاز أن يأكله وهو غنى جاز أن يؤكله غنياً ، ثم قال : ويستحب أن لا تنقص الصدقة من الثلث ؛ لأن الجهات ثلاثة : الأكل والادخار والإطعام فانقسم عليها أثلاثاً اهـ .

باب يستحب نحر الإبل قياماً مقيدة ، والذبح فى البقر والغنم

وأن يسمى ويكبر ويباشره بيده ، ويجوز الاستنابة فيه

قوله : « عن أنس إلى آخر الباب » دلالة الآثار على معنى الباب بجميع أجزائه ظاهرة

(١) تقدم كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .

(٢) رواه مسلم فى (الأضاحى باب ' ٥ ' ، رقم : ' ٣٠ ') والبخارى (٢١١/٢) وأحمد ==

كبشين أملحين أقرنين . رواه البخارى ^(١) ، « فتح البارى » ^(٢) .

٣٠٢٦ - عن جابر : أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقى من قوائمها . رواه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى ، ورجاله رجال الصحيح « عون المعبود » ^(٣) .

٣٠٢٧ - عن زياد بن جبير قال : كنت مع ابن عمر بمنى ، فمر برجل وهو ينحر بدنته

وفى أثر ابن عمر وقوله : أبعثها قياماً مقيدة سنة محمد ﷺ ^(٤) ، فى رواية الحربى بلفظ : انحرها قائمة فلما سنة محمد ﷺ ، وفى هذا الحديث استحباب نحر الإبل على الصفة المذكورة ، وعن الحنفية يستوى نحرها قائمة وباركة فى الفضيلة ، واستحب عطاء أن ينحرها باركة معقولة ، وروى ابن أبى شيبه عن عطاء : إن شاء قائمة ، وإن شاء باركة ، وعن الحسن باركة أهون عليها ، كذا فى « العمدة » للعيني ^(٥) .

قال النووى : وهذا الذى ذكرنا من استحباب نحرها قياماً معقولة هو مذهب الشافعى ومالك وأحمد والجمهور ، وقال أبو حنيفة والثورى : يستوى نحرها قائمة وباركة فى الفضيلة ، وحكى القاضى عن طاوس أن نحرها باركة أفضل ، وهذا خلاف السنة اهـ .

== فى المسند (٣١٧/٣ ، ٣٧٨ ، ٣٥٥/٥) والمشكاة (٢٦٣٧) والفتح (٥٥٣/٩) والبيهقى (٢٩١/٩) والشافعى (١٦٣) وشرح معانى الآثار (١٦٨/٤) والإرواء (٣٦٩/٤) والصحيحة (٤٦٠/٢) .

(١) رواه البخارى فى (الأضاحى باب ٩ ، ١٤ " والتوحيد باب ") ومسلم فى (الأضاحى ، ح رقم : " ١٧ ") .

غريبه : قوله : « أملحين » قال ابن الأعرابى وغيره : الأملح هو الأبيض الخالص البياض ، وقال الأصمعى : هو الأبيض ويشوبه شئ من السواد ، وقوله : « أقرنين » أى لكل واحد منهما قرنان حسنان .

(٢) فتح البارى : (ص ٤٤٢ ج ٣) .

(٣) عون المعبود : (ص ٨٣ ج ٢) .

(٤) رواه أبو داود فى المناسك ، ٢٠ - باب كيف تنحر البدن ، رقم : (١٧٦٨) .

(٥) العمدة للعيني : (ص ٧٢٧ ج ٤) .

وهي باركة فقال : ابعثها قياما مقيدة، سنة محمد ﷺ. أخرجه الشيخان ^(١) وأبو داود ^(٢)، « عون المعبود » ^(٣) .

٣٠٢٨ - عن أنس قال : ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ، فرأيتهم واضعا قدميه على صفاحهما يسمى ويكبر فذبحهما بيده . رواه الجماعة ^(٤) ، « نيل الأوطار » ^(٥) .

٣٠٢٩ - عن جابر في حديثه الطويل : ثم انصرف إلى المنحر فنحر ثلاثا وستين بيده ، ثم أعطى عليا فنحر ما غبر . الحديث رواه مسلم ^(٦) .

٣٠٣٠ - عن أبي هريرة قال : ذبح رسول الله ﷺ عمن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهن . أخرجه النسائي ^(٧) ، والحاكم ^(٨) وصححه « فتح الباري » ^(٩) .

قلت : وفيه تعريض على الخفية بأنهم خالفوا السنة في المسألة ، وهو غير صحيح

(١) رواه البخارى فى (الحج باب " ١١٨ ") ومسلم فى (الحج ، ح رقم : " ٣٥٨ ") والدارمى فى (المناسل باب " ٧٠ ") وأحمد فى « المسند » (٣ / ٢ ، ٨٦ ، ١٣٩) .

(٢) انظر الحاشية رقم : " ٤ " السابقة .

(٣) عون المعبود : (ص ٨٣ ج ٢) .

(٤) رواه مسلم فى (الأضاحى " ١٧ ، ١٨ ") والبخارى فى (الأضاحى باب " ٩ ، ١٣ ، ١٤ ") والترمذى فى (الأضاحى باب " ٢ ") والنسائى فى (الأضاحى باب " ١٤ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١) وابن ماجه فى (الأضاحى باب " ١٥ ، ١٣ ") والدارمى فى (الأضاحى باب " ١ ") وأحمد فى « المسند » (٣ / ١١٥ ، ١٧٠ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٢٢ ، ٢٥٥ ، ٢٧٩) .

غريبه : قوله : « صفاحهما » أى صفاحهما أى صفحة العنق وهى جانبه ، وإنما فعل هذا ليكون أثبت له وأمكن ؛ لثلاث تضطرب الذبيحة برأسها فتمنعه من إكمال الذبح أو تؤذيه .

(٥) النيل : (ص ١٢١ ، ح رقم : ٣) ، باب الذبح بالمصلى والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له .

(٦) تقدم .

(٧) تقدم .

(٨) رواه الحاكم : (٤٦٧ / ١) .

(٩) فتح الباري : (ص ٤٤٠ ج ٣) .



باب يتصدق بجلود الهدايا وجلالها ولا يعطى الجزار منها شيئا فى جزارتها

٣٠٣١ - عن على رضى الله تعالى عنه قال : أمرنى رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنة وأقسم جلودها وجلالها ، وأمرنى ألا أعطى الجزار منها شيئا . وقال : نحن نعطيه من

فإن المذهب عندهم استحباب النحر فى الإبل قال فى « الهداية » : المستحب فى الإبل النحر ، وفى البقر والغنم الذبيح ، وفى « البدائع » : أما الذى يرجع إلى نفس التضحية فما ذكرنا فى كتاب الذبائح ، وهو أن المستحب هو الذبيح فى الشاة والبقر ، والنحر فى الإبل ، ويكره القلب من ذلك اهـ .

ومنشؤ الغلط ما روى عن أبى حنيفة أنه قال : نحررت بدنة قائمة فلم أشق عليها ، فكدت أهلك ناسا ؛ لأنها نفرت فاعتقدت ألا أنحرها إلا بركة معقولة اهـ . وليس معناه ترجيح النحر بركة على نحرها قائمة أو تسويتها مطلقا ، بل مراده إن لم يحسن النحر فلينحرها بركة كيلا يهلك الناس ، وأما من كان يحسنه فالأفضل له النحر قياما مقيدة كما ورد فى السنة . واختاره فى « الهداية » و « البدائع » . وبالجمله : فالأفضل عندنا النحر قائمة ، وإنما اختار أبو حذيفة البروك فى هذه القصة لخوف النفار ، فإذا أمن ذلك وأحسن النحر فالأفضل ما فعله رسول الله ﷺ اهـ . من بذل المجهود (١) بمعناه .

قال فى الهداية : ثم إن شاء نحر الإبل فى الهدايا قياما أو أضجعها ، وأى ذلك فعل فهو حسن ، والأفضل أن ينحرها قياما ؛ لما روى - فذكر الآثار التى أخرجناها فى المتن قال : ولا يذبح البقر والغنم قياما ، والذبيح هو السنة فيهما اهـ .

باب يتصدق بجلود الهدايا وجلالها ولا يعطى الجزار منها شيئا فى جزارتها

قوله : « عن على إلخ » ، دلالة على أجزاء الباب كلها ظاهرة ، قال الخطابى : أى لا يعطى على معنى الأجرة شيئا منها ، فأما أن يتصدق به عليه فلا بأس به ، والدليل على هذا قوله : نعطيه من عندنا ، أى أجر عمله ، وبهذا قال أكثر أهل العلم ، وروى عن

(١) بذل المجهود : (ص ٩٤ ج ٣) .



عندنا : أخرجه أبو داود ^(١) ، والبخارى ^(٢) ، ومسلم ^(٣) ، والنسائي ^(٤) ، وابن ماجه ^(٥) ،
(عون المعبود ^(٦)) ولفظ البخارى ^(٧) : ولا يعطى فى جزارتها شيئا . زاد مسلم وابن
خزيمة : ولا يعطى فى جزارتها منها شيئا . « فتح البارى » ^(٨) .

الحسن قال : لا بأس أن يعطى الجزار الجلد اهـ . من « عون المعبود » ^(٩) .

وقال الحافظ فى « الفتح » : قال - أى ابن خزيمة - : والنهى عن إعطاء الجزار المراد به
أن لا يعطى منها عن أجرته ، وكذا قال البغوى فى « شرح السنة » قال : وأما إذا أعطى
أجرته كاملة ثم تصدق عليه إذا كان فقيرا كما يتصدق على الفقراء فلا بأس بذلك ، وقال
غيره : إعطاء الجزار على سبيل الأجرة ممنوع ؛ لكونه معاوضة (عما سبيله التصدق على
النفس أو على غيره) وأما إعطاؤه صدقة أو هدية أو زيادة على حقه فالقياس الجواز ،
ولكن إطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة ؛ لثلا تقع مسامحة فى الأجرة لأجل ما
يأخذه فيرجع إلى المعاوضة .

قال القرطبى : ولم يرخص فى إعطاء الجزار منها ، فى أجرته إلا الحسن البصرى وعبد
الله بن عبيد بن عمير ، واستدل به على منع بيع الجلد ، قال القرطبى : فيه دليل على أن
جلود الهدى وجلالها لا تباع ؛ لعطفها على اللحم (فى لفظ البخارى ^(١٠)) : أمره أن
يقسم بدنة كلها لحومها وجلودها وجلالها (وإعطائها حكمه ، وقد اتفقوا على أن لحمها لا
يباع فكذلك الجلود والجلال ، وأجازه الأوزاعى وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وهو وجه عند
الشافعية ، قالوا : ويصرف عنه فى مصرف الأضحية واستدل أبو ثور بأنهم اتفقوا على

(١ - ٥) أورده الألبانى فى « الإرواء » (٤ / ٣٧٥) وعزاه إلى البخارى ومسلم (٩٥٤) وأبو داود
(١٧٦٩) وابن ماجه (٣٠٩٩) وأحمد فى « المسند » (١٢٣ / ١) والبيهقى (٩ / ٢٩٤) ، ٥ /
(٢٤١) والتمهيد (١١٢ / ٢) والمشكاة (٢٦٣٨) .

(٦) عون المعبود : (ص ٨٣ ج ٢) .

(٧) رواه فى الحج باب (١٢٠ ، ١٢١) .

(٨) فتح البارى : (ص ٤٤٣ ج ٣) .

(٩) عون المعبود مصدر سابق .

(١٠) رواه فى : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٢١ - باب يتصدق بجلود الهدى ، رقم : ١٧١٧ .



باب جواز الركوب على الهدى إذا اضطر إليه وإلا فلا

٣٠٣٢ - عن أبي الزبير قال : سمعت جابر بن عبد الله سئل عن ركوب الهدى ، فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اركبها إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهرا » . رواه مسلم^(١) .

٣٠٣٣ - أخبرنا مالك أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : إذا اضطرت

جواز الانتفاع به ، وكل ما جاز الانتفاع جار بيعه ، وعورض باتفاقهم على جواز الأكل من هدى التطوع ولا يجوز بيعه وأقوى ما يرد به قوله ما أخرجه أحمد في حديث قتادة بن النعمان مرفوعا : « لا تبيعوا لحوم الأضاحي والهدى ، وتصرفوا وكلوا واستمتعوا بجلودهما ولا تبيعوا ، وإن أطعتم من لحومها فكلوا إن شئتم »^(٢) . وسيأتي الكلام في بيع الجلود في أبواب الأضحية ، إن شاء الله تعالى .

باب جواز الركوب على الهدى إذا اضطر إليه وإلا فلا

قوله : « عن أبي الزبير إلخ » ، قال النووي : في ركوب البدنة المهداة مذاهب ، مذهب الشافعي رحمه الله تعالى أنه يركبها إذا احتاج ، ولا يركبها من غير حاجة ، وإنما يركبها بالمعروف من غير إضرار ، وبهذا قال ابن المنذر وجماعة ، وهو رواية عن مالك ، وقال عروة بن الزبير ومالك في رواية وأحمد وإسحاق : له ركوبها من غير حاجة بحيث لا يضرها ، وبه قال أهل الظاهر ، وقال أبو حنيفة : لا يركبها إلا أن لا يجد منه بدا .

وحكى القاضي عن بعض العلماء أنه أوجب ركوبها لمطلق الأمر ؛ ولمخالفة ما كانت الجاهلية عليه من إكرام البحيرة والسائبة والوصيلة وإهمالها بلا ركوب ، دليل الجمهور أن رسول الله ﷺ أهدى ولم يركب هديه ، ولم يأمر الناس بركوب الهدايا ، ودليلنا على عروة وموافقيه رواية جابر المذكورة ، والله أعلم اهـ .

قلت : رواية جابر حجة لأبي حنيفة على الشافعي وموافقيه أيضا ، فإن قوله ﷺ :

(١) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ٦٥ - باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها . رقم " ٣٧٦ " .

قوله : « حتى تجد ظهرا » أى مركبا .

(٢) رواه أحمد (١٥ / ٤) والمجمع (٢٦ / ٤) .



إلى بدنك فاركبها ركوبا غير قادح . أخرجه محمد في « الموطأ »^(١) وسنده صحيح .

« إذا ألجئت إليها » صريح في معنى الاضطرار وهذا ما يقوله أبو حنيفة : لا يركبها إلا أن يجد منه بدا ، فافهم .

قال الحافظ في « الفتح » : واستدل به - أي بحديث أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ رأى رجلا يسوق بدنة فقال : « اركبها » فقال : إنه بدنة ، فقال : « اركبها ، ويلك »^(٢) في الثانية أو الثالثة ، على جواز ركوب الهدى ، سواء كان واجبا أو متطوعا به ؛ لكونه ﷺ لم يستفصل صاحب الهدى عن ذلك ، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك ، وأصرح منه ما أخرجه أحمد من حديث على أنه سئل : هل يركب الرجل هديه ؟ قال لا بأس ، قد كان النبي ﷺ يمر بالرجال يمضون فأمرهم يركبون هديه ، أي هدى النبي ﷺ . إسناده صالح ، وبالجواز مطلقا قال عروة بن الزبير ، ونسبه ابن المنذر لأحمد وإسحاق ، وبه قال أهل الظاهر ، وهو الذي جزم به النووي في « الروضة » تبعا لأصله في الضحايا ونقله في « شرح المذهب » عن القفال والماوردي ، ونقل فيه عن أبي حامد والبندنجي وغيرهما تقييده بالحاجة .

وقال الرؤياني : تجوز به بدون الحاجة يخالف النص ، وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحاق ، وأطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء ، وقيده صاحب الهداية من الحنفية بالاضطرار إلى ذلك ، وهو المنقول عن الشعبي عند ابن أبي شيبه ، ولفظه : لا يركب الهدى إلا من لا يجد منه

(١) موطأ محمد (ص ١٤٢ ، ح رقم : « ٤١١ ») ، ١١ - باب الرجل يسوق بدنه فيضطر إلى ركوبها .

(٢) رواه البخاري (٨ / ٤ ، ٤٦ / ٨) ومسلم في (الحج ، ح رقم : « ٣٧١ ») وأبو داود في (المناسك باب « ١٨ ») ، والترمذي (٩١١) والنسائي في (الحج ، باب « ٧٣ ») وابن ماجه (٣١٠٣ ، ٣١٠٤) ومالك (٣٧٧) ، وأحمد في « المسند » (٢٥٤ / ٢ ، ٤٧٤ ، ٤٨١ ، ٤٨٧ ، ٥٠٥ ، ١٧٣ / ٣ ، ٢٠٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٧٢) والدارمي (٦٦ / ٢) والبيهقي (٢٣٦ / ٥) وشرح السنة (١٩٥ / ٧) ونصب الراية (١٦٥ / ٣) وابن كثير في « التفسير » (٤١٩ / ٥) والبخاري (١٧ / ٥) والحلية (٦٤ / ٥ ، ٢٥٩ / ٧) ومعاني (١٦٠ / ٢) ، وحبيب (١١ / ٢) .

٣٥٧٨ من أهدى تطوعاً ثم ماتت فى الطريق فليس عليه إبدالها إعلاء السنن

باب من أهدى تطوعاً ثم ماتت فى الطريق فليس عليه إبدالها

٣٠٣٤ - عن ابن عمر (مرفوعاً) : « من أهدى تطوعاً ثم ضلّت فإن شاء أبدلها وإذ

ولفظ الشافعى الذى نقله ابن المنذر وترجم له البيهقى : يركب إذا اضطر إليه ركوباً غير قاذح وقال ابن العربى عن مالك : يركب للضرورة ، فإذا استراح نزل .

والدليل على اعتباره القيود الثلاثة وهى الاضطراب والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة ما رواه مسلم ، فذكر حديث جابر المذكور فى المتن . وفى المسألة مذهب خامس ، وهو المنع مطلقاً ، نقله ابن العربى عن أبى حنيفة وشنع عليه ، ولكن الذى نقله الطحاوى وغيره الجواز بقدر الحاجة قال العيني : الذى نقله الطحاوى وغيره أن مذهب أبى حنيفة ما ذكره صاحب « الهداية » ^(١) اهـ .

وقال الشوكانى فى « النيل » : والطحاوى أقعد بمعرفة مذهب إمامه ، وقد وافق أباً حنيفة الشافعى على ضمان النقص فى الهدى الواجب (وعند أبى حنيفة يضمن ما نقص مطلقاً سواء كان واجباً أو تطوعاً) . واختلف من أجاز الركوب هل يجوز أن يحمل عليه متاعه ؟ فمنعه مالك وأجازه الجمهور ، وهل يحمل عليها غيره ؟ أجاز الجمهور أيضاً فى التفصيل المذكور ، ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤجرها ، واختلفوا فى اللبن إذا احتلب منه شيئاً ، فعند الشافعية والحنفية : يتصدق به ، فإن أكله تصدق بثمانه ، وقال مالك : لا يشرب من لبنه ، فإن شرب لم يغرّم اهـ . ملخصاً .

ولعلك قد عرفت بما ذكرنا من اختلاف أقوال العلماء فى مسألة الركوب على الهدى أنه ما من إمام من الأئمة إلا وقد روى عنه مثل قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى .

باب من أهدى تطوعاً ثم ماتت فى الطريق فليس عليه إبدالها

قوله : « عن ابن عمر إلى آخر الباب » ، قلت : دلالة على معنى الباب ظاهرة ، قال فى « الهداية » : ومن ساق هدياً فعطب فإن كان تطوعاً فليس عليه غيره ؛ لأن القرية

(١) الهداية : (ص ٧٠٥ ج ٤) .

من أهدي تطوعاً ثم مات في الطريق فليس عليه إبدالها ٣٥٧٩



شاء ترك ، وإن كان في نذر فليتبذل». رواه الحاكم^(١)، والبيهقي^(٢)، «كنز العمال»^(٣).

٣٠٣٥ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع : أن ابن عمر أو عمر - شك محمد - كان يقول: من أهدي بدنة فضلت أو ماتت فإن كانت نذراً أبدالها ، وإن كانت تطوعاً فإن شاء أبدالها ، وإن شاء تركها . أخرجها محمد في «الموطأ»^(٤) . وفي «التعليق الممجّد» وفي موطأ يحيى عن ابن عمر من غير شك اهـ .

تعلقت بهذا المحل وقد فاتت اهـ . وأورد عليه في «النهاية» و«فتح القدير»^(٥) من مسألة اشتراء الفقير الأضحية وجوبها عليه بمجرد الاشتراء ما لا يرد ههنا ، فإن صاحب «الهداية» لم ينكر وجوب هذا الهدى المتطوع به عينا ، وإنما ينكر وجوبه في الذمة ، وكذلك الفقير إذا اشترى أضحية وجب عليه ذبحها فإن ضاعت أو ماتت ليس عليه إبدالها لعدم وجوبها في ذمته فافهم .

قال الموفق في «المغنى» : إن من تطوع بهدي غير واجب لم يخل من حالين : أحدهما : أن ينويه هدنيا ، ولا يوجب بلسانه إلا بإشعاره وتقليده ، فهذا لا يلزمه إمضاؤه وله أولاده ونماؤه . الثاني : أن يوجب بلسانه فيقول : هذا هدي ، أو يقلده أو يشعره ينوي بذلك إهداءه فيصير واجبا معينا يتعلق الوجوب بعينه دون ذمة صاحبه ، ويصير في يد صاحبه كالوديعة ، يلزمه حفظه وإيصاله إلى محله ، فإن تلف بغير تفريط منه أو سرق أو ضل لم يلزم شيء ؛ لأنه لم يجب في الذمة ، وإنما يتعلق الخلق بالعين فسقط بتلفها كالوديعة وقد روى الدارقطني^(٦) بإسناده عن ابن عمر رضی الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أهدي تطوعاً ثم ضلت فليس عليه البذل إلا أن يشاء ، فإن كان نذراً فعليه البذل » ، وفي رواية^(٧) قال « من أهدي تطوعاً ثم عطب فإن شاء أبدل وإن شاء أكل ،

(٣-١) رواه الحاكم (٤٤٧/١) والبيهقي (٢٤٤/٥) وابن خزيمة (٢٥٧٩) وكنز العمال (١٢٢٧٣) .

(٤) موطأ محمد : (ص ١٤٣ ، ح رقم : ٤١٤) ، ١١ - باب الرجل يسوق بدنه فيضطر إلى ركوبها .

(٥) فتح القدير : (ص ٨٣ ج ٣) .

(٦) سنن الدارقطني : (٢٤٢/٢ ، ٢٤٣) .

(٧) سنن الدارقطني : (٢٤٢/٢) .



باب ما يفعل بالهدى إذا خاف عليه العطب

٣٠٣٦ - عن ابن عباس رضى الله عنهما : أن ذويبا أبا قبيصة حدثه : أن رسول الله ﷺ كان يبعث معه بالبدن ثم يقول : « إذا عطب منها شيء فخشيت عليه موتا فأنحرها ، ثم اغمس نعلها في دمها ثم اضرب به صفحتها ، ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقتك » رواه مسلم ^(١) .

وإن كان ندرا فليبدل ، فأما إن أُلّف بتفريط منه فعليه ضمانه ؛ لأنه أُلّف واجبا لغيره فضمنه كالوديعة اهـ .

وفيه أيضا : يتعين الهدى بقوله : هذا هدى أو تقليده أو إشعاره مع النية ، وبهذا قال الثوري وإسحاق ؛ لأن الفعل مع النية يقوم مقام اللفظ إذا كان الفعل يدل على المقصود ، كمن بنى مسجدا وأذن في الصلاة فيه ، وكذلك الأضحية تتعين بقوله : هذه أضحية فتصير واجبة بذلك ، هذا مقصود الشافعي ، وقال مالك وأبو حنيفة : إذا اشتراها بنية الأضحية صارت أضحية ؛ لأنه مأمور بشراء أضحية ، فإذا اشتراها بالنية وقعت عنه كالوكيل ، قال صاحب المحرر : وهو ظاهر كلام أحمد اهـ . ملخصا .

باب ما يفعل بالهدى إذا خاف عليه العطب

قوله : « عن ابن عباس إلى آخر الباب » قلت : وأخرج محمد في « الآثار » ^(٢) : أخبرنا أبو حنيفة حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن خالته عن عائشة أم

(١) رواه في : ١٥ - كتاب الحج ، ٦٦ - باب ما يفعل بالهدى إذا عطب في الطريق ، رقم : ٣٧٨ .

ورواه أبو داود في : المناسك ، باب (١٨) ، وابن ماجه في المناسك باب (١٠١) ، ورواه الترمذي في : الحج ، باب (٧١) ، ورواه الدارمي في : المناسك باب (٦٦) ، ورواه أحمد في « مسنده » : (٢١٧/١ ، ٢٧٩ ، ٦٤/٤ ، ١٨٧ ، ٢٢٥ ، ٢٣٨ ، ٣٢٤ ، ٣٧٧/٥) .

قوله : « إن عطب منها شيء » أى إن قارب الهلاك ، بدليل قوله : « فخشيت الهلاك » وقوله : « ثم اغمس نعلها في دمها » أى النعل التي كانت معلقة بعنقها .

(٢) الآثار : (٥٥) .

٣٠٣٧ - عن أبي قتادة مرفوعا : « إن كان هديا تطوعا عطب فلا تأكل منه » أخرجه ابن خزيمة في صحيحه . « كنز العمال » (١) .

المؤمنين رضى الله عنها قالت : سألتها عن الهدى إذا عطب فى الطريق كيف يصنع به ؟ قالت : أكله أحب إلى من تركه للسباع ، وقال أبو حنيفة (فى تفسير قولها) : إن كان واجبا فاصنع به ما أحببت وعليك مكانه ، وإن كان تطوعا فتصدق به على الفقراء ، فإن كان ذلك فى مكان لا يوجد فيه الفقراء فانحره ، واغمس نعله فى دمه ثم اضرب به صفحته ، ثم خل بينه وبين الناس يأكلون ، فإن أكلت منه فعليك مكان ما أكلت ، وإن شئت صنعت به ما أحببت وعليك مكانه ، قال محمد : وبه نأخذ اهـ .

قلت : ودلالة الآثار المذكورة على مذهب أبى حنيفة ظاهرة ، غير أن المتبادر من الآثار عدم جواز الأكل من الهدى المتطوع به مطلقا إذا عطب ، وأبو حنيفة جواز الأكل منه وإطعامه الأغنياء إذا أراد إبداله بهدى آخر مكانه ، ولكن قوله فى حديث أبى قتادة عند البيهقى : « وإن كان هديا واجبا فليأكل إن شاء ، فإنه فلا بد من قضائه » يدل على أن علة المنع فى ما عطب من هدى التطوع عدم وجوب إبداله بهدى آخر فإن أوجب المرء على نفسه إبداله فحكم الواجب والمتطوع به حينئذ سواء فى جواز الأكل منهما إذا عطب ، وعليه مكانه ، فافهم وهذا معنى قول عائشة : أكله أحب إلى من تركه للسباع (٢) أى إذا لم يجد الفقراء فى هدى التطوع ولا يرجو مجيئهم فى ذلك المكان عن قريب فليأكل منه هو ورفقته ولا يتركه للسباع وليهد آخر مكانه ، ولا يظن بفتويه أن يشك فى استحسان ذلك والحال هذه ، والله تعالى أعلم .

قال النووى : إذا عطب الهدى وجب ذبحه وتخليته للمساكين ، ويحرم الأكل منها عليه وعلى رفقته الذين معه فى الركب ، سواء كان الرفيق مخالطا له أو فى جملة الناس من غير مخالطة ، والسبب فى نهيه قطع الذريعة ؛ ولئلا يتوصل بعض الناس إلى نحره أو تعييبه قبل آوانه (قلت : هذا مما لا دلالة له فى الأثر ولا تساعد الأصول ، بل الظاهر

(١) كنز العمال : (١٢٢٧٩) .

(٢) انظر : الحاشية رقم ، ٤ " السابقة .



٣٠٣٨ - عن أبي قتادة أيضا مرفوعا : « من ساق الهدى تطوعا فعطب فلا يأكل م فإنه إن أكل منه كان عليه بدله ، ولكن لينحرها ثم ليغمس نعلها في دمها ثم ليضرر جبينها ، وإن كان هديا واجبا فليأكل إن شاء فإنه لا بد من قضائه » أخرجه البيهقي (١) « كنز العمال » (٢).

أن النبي ﷺ منع صاحب هديه ورفقته من أكله ؛ لكونهم أغنياء .

قال : واختلف العلماء في الأكل من الهدى إذا عطب فنحره ، فقال الشافعي : إن كان هدى تطوع كان له أن يفعل فيه ما شاء من بيع وذبح وأكل وإطعام وغير ذلك ، وله ترة ولا شيء عليه في كل ذلك ؛ لأنه ملكه ، وإن كان هديا مندورا لزمه ذبحه ، فإن ترة حتى هلك لزمه ضمان ، كما لو فرط في حفظ الوديعة حتى تلفت ، فإذا ذبحه غمس نعا في دمه ، وضرب بها صفحة سنامة ، ليعلم من مر به أنه هدى فيأكله ولا يجوز للأغنيا الأكل منه مطلقا ؛ لأن الهدى مستحق للمساكين فلا يجوز لغيرهم ، ويجوز للفقراء م غير أهل هذه الرفقة (قلت : هذا خلاف ما دلت عليه الآثار ، فآثر أبي قتادة المذكور في المتن صريح في عدم جواز الأكل من هدى التطوع ، وجوازه من الهدى الواجب ، فافهم) .

قال الموفق في « المغنى » : ومن ساق هديا واجبا فعطب دون محله صنع به ما شا وعليه مكانه ؛ لأنه مضمون عليه ، فإن عطب أو سرق أو ضل أو نحو ذلك لم يجره وعاد الوجوب إلى ذمته ، كما لو كان لرجل عليه دين فاشتري به منه مكيلا فتلف قبل قبضه انفسخ البيت وعاد الدين إلى ذمته ؛ ولأن ذمته لم تبرأ من الواجب بتعيينه ، وإن تعلق الوجوب بمحل آخر ، فصار كالدين يضمنه ضامن أو يرهن به رهنا ، فإنه يتعلق الحق بالضامن والرهن مع بقائه في ذمة المدين ، فمتى تعذر استيفاؤه من الضامن أو تلف الرهن بقي الحق في الذمة بحاله ، وهذا كله لا نعلم فيه مخالفا .

وإن ذبحه فسرق أو عطب فلا شيء عليه قال أحمد : إذا نحر فلم يطعمه حتى سرق فلا شيء عليه ، فإنه إذا نحر فقد فرغ (فإن القربة في الهدى تعلقت بإراقة الدم وقد حصلت) وبهذا قال الثوري وابن القاسم من أصحاب الرأي ، وقال الشافعي : عليا

(١) رواه البيهقي (٢٤٤/٥) وابن خزيمة (٢٥٨٠) .

(٢) الكنز : (٢٢/٣) .



الإعادة ؛ لأنه لم يوصل الحق إلى مستحق فأشبه ما لو لم يذبحه ، ولنا : أنه أدى الواجب عليه فبرئ منه كما لو فرقه ، ودليل أنه أدى الواجب أنه لم يبق إلا التفرقة ، وليست واجبة بدليل أنه لو خلى بينه وبين الفقراء أجزأه ؛ ولذلك لما نحر النبي ﷺ البدنات ، قال : « من شاء اقتطع » أخرجه أبو داود والنسائي كما في « عون المعبود » (١) .

وإذا عطب هذا المعين أو تعيب عيبا يمنع الإجزاء لم يجزه ذبحه عما في الذمة ؛ لأن عليه هديا سليما ولم يوجد ، وعليه مكانه ، ويرجع هذا الهدى إلى ملكه فيصنع به ما شاء من أكل أو بيع وهبة وصدقة وغيره ، هذا ظاهر كلام الخرقى ، وحكاه ابن المنذر عن أحمد والشافعى ، وإسحاق ، وأبى ثور ، وأصحاب الرأى ، ونحوه عن عطاء ، وقال مالك : ويأكل ويطعم من أحب من الأغنياء والفقراء ولا يبيع منه شيئا ، ولنا : ما روى سعيد : ثنا سفيان عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس قال : إذا أهديت هديا تطوعا فعطب فانحر ، ثم اغمس النعل فى دمه ثم اضرب بها صفحته ، فإن أكلت أو أمرت به غرمت وإذا أهديت هديا واجبا فعطب فانحره ، ثم كله إن شئت واهده إن شئت وبعه إن شئت ، وتقو به فى هدى آخر .

وإن ضل المعين فذبح غيره ثم وجده ، أو عين غير الضال بدلا عما فى الذمة ثم وجد الضال ، ذبحهما معا ، روى ذلك عن عمر وابنه وابن عباس ، وفعلته عائشة ، وبه قال مالك ، والشافعى ، وإسحاق ، ويتخرج على قولنا فيما إذا تعيب الهدى فأبدله أن له أن يصنع به ما شاء ، أو يرجع إلى ملكه أحدهما ؛ لأنه قد ذبح ما فى الذمة فلم يلزمه شيء آخر ، كما لو عطب المعين ، وهذا قول أصحاب الرأى ، ووجه الأول : ما روى عن عائشة رضى الله عنها : أنها أهدت هديين فأضللتهما ، فبعث إليها ابن الزبير هديين فنحرتهما ، ثم عاد الضالان فنحرتهما ، وقالت : هذه سنة الهدى ، وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله ﷺ ؛ ولأنه تعلق حق الله بهما بإيجابهما أو ذبح أحدهما وإيجاب الآخر ، اهـ . ملخصا .

قلت : إن صح أثر عائشة هذا فهو محمول على النذب ، ولا دلالة على الوجوب ،

(١) عون المعبود : (ص ٨٣ ج ٢) .

٣٥٨٤ من نذر الحج ماشيا لزمه المشى فإن عجز عنه ركب وأراق دما إعلاء السنن



باب من نذر الحج ماشيا لزمه المشى فإن عجز عنه ركب وأراق دما

٣٠٣٩ - عن عكرمة عن ابن عباس : أن عقبة بن عامر سأل النبي ﷺ فقال : إن أخته نذرت أن تمشى إلى البيت وشكا إليه ضعفها ، فقال النبي ﷺ : « إن الله غنى عن نذر أختك ، فلتركب ولتهد بدنة » . رواه أحمد^(١) . وفي لفظ : إن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تمشى إلى البيت وأنها لا تطيق ذلك ، فأمرها النبي ﷺ أن

وإن سلمنا فهو محمول على ما إذا كان المهدي فقيرا لا يملك النصاب ، فإنه إذا أهدى تعلق الوجوب بالمحل ، فإذا ضل واشترى آخر مكانه تعلق الوجوب بهذا المحل أيضا ، فإذا وجد الأول وجب عليه ذبحه لتعلق الوجوب بعينه ، بخلاف الغنى فإن الوجوب فى ذمته دون المحل ، فإذا ضل واشترى آخر مكانه تعلق الوجوب بهذا المحل أيضا ، فلماذا وجد الأول وجب عليه ذبحه لتعلق الوجوب بعينه ، بخلاف الغنى^(٢) ، فإن الوجوب فى ذمته دون المحل فإن ضل وأهدى هديا آخر مكانه لم يبق الأول واجبا ، فإن الوجوب فى الذمة وهو لا يتعلق بالمحل كما دل عليه أثر ابن عباس رضى الله عنهما عند سعيد بن منصور بسند صحيح ، والله تعالى أعلم .

باب من نذر الحج ماشيا لزمه المشى فإن عجز عنه ركب وأراق دما

قوله : « عن عكرمة إلخ » ، قال فى « الهداية » : ومن جعل على نفسه أن يحج ماشيا ، فإنه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة ، وفى الأصل خيره بين الركوب والمشى وهذا إشارة إلى الوجوب اهـ . قال المحقق : وهذا لأنه التزم القرية بصفة الكمال فتلزمه بتلك الصفة ، كالتزام التابع فى الصوم اهـ .

وقال الجصاص فى « أحكام القرآن » : روى موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال : ما أسى على شئ إلا أنى وددت أنى كنت حججت ماشيا ؛ لأن الله

(١) رواه أحمد (٢٣٩/١ ، ٢٥٣ ، ٣١١) والبيهقى (٧٩/١٠) وابن خزيمة (٣٠٤٥) والطبرانى

(٣٠٩/١١) والجوامع (٤٨٨٠ ، ٤٨٨٢) والكنز (٤٦٥٠٠) ونصب الراية (٣/٣٠٥) .

(٢) قوله : « الغنى » سقطت من الأصل وأثبتناه من « المطبوع » .

من نذر الحج ماشياً لزمه المشى فإن عجز عنه ركب وأراق دمًا ٣٥٨٥

تركب وتهدى هديا . رواه أبو داود ^(١) وسكت عنه هو والمنذرى ورجاله رجال الصحيح . وقال الحافظ فى « التلخيص » : إسناده صحيح ، نيل ^(٢) .

تعالى يقول : ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ ^(٣) وروى ابن نجيح عن مجاهد : أن إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام حجا ماشيين ، وروى القاسم بن الحكم عن عبيد الله الرصافى عن عبد الله ابن عتبة بن عمير قال : قال ابن عباس : ما قدمت على شىء فأتى فى شيتى إلا أنى لم أحج ماشيا .

(قلت : أخرجه ابن جرير فى تفسيره بطريق أبى معاوية عن حجاج بن أرطاة عن ابن عباس قال : ما أسى على شىء فأتى إلا أن لا أكون حججت ماشيا ، سمعت الله يقول : ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ وفيه انقطاع ، والظاهر أن الحجاج يرويه عن ابن جريج عن ابن عباس : يدل عليه الإسناد الذى ذكره قبله وقد ذكره الجصاص بسندين آخرين غير هذا ، وتعدد الطرق يورث الضعيف قوة كما لا يخفى) . ولقد حج الحسن بن على خمسا وعشرين حجة ماشيا من المدينة إلى مكة ، وأن النجائب لتقاد معه (أخرجه الحاكم فى « المستدرک » ^(٤) ، وسكت عنه وهو الذهبى) .

وروى عبد الرزاق عن عمرو بن ذر عن مجاهد قال : كانوا يحجون ولا يركبون ، فأنزل الله تعالى : ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ . وروى ابن جريج قال : أخبرنى العلاء قال سمعت محمد بن على يقول : كان الحسن بن على يمشى وتقاد دوابه .

قال أبو بكر : قوله تعالى : ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ ^(٥) يقتضى إباحة الحج ماشيا وراكبا ، ولا دلالة فيه على الأفضل منهما ، وما رويناه عن السلف فى اختيارهم

(١) رواه فى كتاب الإيمان والنذور ، ٢٢ - باب ماجاء فى النذر فى المعصية ، رقم : (٣٢٩٦) .

(٢) النيل : (٢٤٦/٨ ، ح رقم : '٤') .

(٣) سورة الحج آية : ٢٧ .

(٤) رواه الحاكم : (٥٥٨/٣) .

(٥) سورة الحج آية : ٢٧ .

٣٥٨٦ من نذر الحج ماشياً لزمه المشى فإن عجز عنه ركب وأراق دمًا إعلاء السنن



٣٠٤٠ - عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : جاء رجل فقال : يا رسول الله ! إن أختي حلفت أن تمشى إلى البيت ، وأنه يشق عليها المشى ، فقال : « مرها فلتركب إذا

الحج ماشيا وتأويل الآية عليه يدل على أن الحج ماشيا ، وقد روى عن النبي ﷺ ما يفصح عن ذلك وهو أن أم عقبة بن عامر نذرت أن تمشى إلى بيت الله تعالى فأمرها النبي ﷺ أن تركب وتهدى ، وهذا يدل على أن المشى قربة قد لزمه بالنذر ، ولولا ذلك لما أوجب النبي ﷺ عليها هديا عند تركها المشى اهـ .

قلت : ويعكر عليه ما أخرجه البيهقي بسند صحيح^(١) ، عن أبي هريرة رضى الله عنه : بينما رسول الله ﷺ يسير في جوف الليل إذا أبصر بجمال نفرت منه الإبل ، فإذا امرأة عريانة ناقضة شعرها ، فقالت : نذرت أن أحج عريانة ناقضة شعري فقال : « سرها فلتلبس ثيابها ، وستهرق دما » ، كذا في « النيل » . وهو حجة من قال : لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة يمين ، كما سيأتى في أبواب النذر ، فليس في إيجابه ﷺ الهدى على أخت عقبة بن عامر دليل على كون المشى إلى بيت الله قربة ، وإلا لزم أن يكون حج المرأة عريانة ناقضة شعرها أيضا ؛ لأنه ﷺ أوجب عليها الهدى ، فالأولى الاعتماد فيه على ما روى عن السلف ، وما سيأتى عن رسول الله ﷺ مما يدل على كونه أفضل من الركوب ، فافهم .

وقد اختلفت الروايات في المذهب ، فذكر محمد في « الأصل » : يخير بين الركوب والمشى ؛ لأن الحج راكبا أفضل ، ويكره ماشيا . وفي « الجامع الصغير » أشار إلى وجوب المشى حيث قال : لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة ، وفيه إشارة إلى الوجوب ؛ لأنه أخبر عن المجتهد ، وإخباره يعتبر بإخبار الشارع ؛ لأنه نائبه في بيان الأحكام ، وقال مشايخنا للتوفيق بين الروايتين : إنما يركب إذا بعدت المسافة وشق المشى ، وإذا قربت والرجل ممن يعتاد المشى ولا يشق عليه ينبغي أن لا يركب ؛ وبهذا يحصل التوفيق بين روايتي الأصل والجامع الصغير ، كذا في « البناية »^(٢) للعيني .

(١) قلت : هكذا هو في « النيل » بسند صحيح ، وفي « فتح الباري » : بسند ضعيف ، وهو الظاهر وحيث فلا إشكال ، والله تعالى أعلم .

(٢) البناية : (ص ١٦٣٥ ج ١) .

من نذر الحج ماشياً لزمه المشى فإن عجز عنه ركب وأراق دمًا ٣٥٨٧

لم تستطع أن تمشى فما أغنى الله أن يشق على أختك . أخرجه الحاكم ^(١)، وسكت عنه الحافظ فى « الفتح » ^(٢)، ومن طريق كريب عن ابن عباس نحوه بلفظ : « لتحج راكبة ثم لتكفر يمينها ». رواه أحمد ^(٣)، وأبو داود ^(٤) ورجاله رجال الصحيح . «نيل» ^(٥)

قال المحقق فى الفتح : لا يقال : لا نظير للمشى فى الواجبات ، ومن شرط صحة النذر أن يكون من جنس المذخور واجب ؛ لأننا نقول : بل له نظير ، وهو مشى المكى الذى لا يجد الراحلة وهو قادر على المشى ، فإنه يجب عليه أن يحج ماشيا ، ونفس الطواف أيضا اهـ .

وقال الحافظ فى « الفتح » : وفى الحديث - أى فى حديث عقبة بن عامر - صحة النذر بإتيان البيت الحرام ، وعن أبى حنيفة : إذا لم ينو حجا ولا عمرة لا ينعقد (هذا إذا نذره بلفظ الإتيان أو الذهاب ونحوه ، وإذا قال : على المشى إلى بيت الله تعالى ، ينعقد وعليه حج أو عمرة ، كما فى « فتح القدير » ^(٦)) ثم إن نذره راكبا لزمه دم لترفهه بتوفر مؤنة الركوب ، وإن نذره ماشيا لزمه من حيث أحرم إلى أن تنتهى العمرة أو الحج ، وهو قول صاحبى أبى حنيفة ، فإن ركب بعذر أجزاءه ، ولزمه دم فى أحد القولين عن الشافعى ، واختلف هل يلزمه بدنة أو شاة ، وإن ركب بلا عذر لزمه الدم ، وعن المالكية فى العاجز يرجع من قابل ، فيمشى ما ركب إلا إن عجز مطلقا فليزمه الهدى ، وليس فى طرق حديث عقبة ما يقتضى الرجوع ، فهو حجة للشافعى ومن تبعه ، وعن عبد الله بن الزبير : لا يلزمه شيئا مطلقا ، قال القرطبى : زيادة الأمر بالهدى رواها ثقات ولا ترد ، وليس سكوت من سكت عنها بحجة على من حفظها وذكرها قال : والتمسك بالحديث فى عدم

(١) رواه الحاكم : (٤ / ٣٠٢) .

(٢) فتح البارى : (ص ٥١١ ج ١١) .

(٣) رواه أحمد : (٤ / ١٤٣) .

(٤) رواه أبو داود فى : الأيمان والنذور ، باب " ٢٣ " .

ورواه البيهقى : (١٠ / ٧٩ ، ٨١) .

(٥) النيل : (٨ / ٢٤٦ ، رقم : " ٥ ") .

(٦) فتح القدير : (ص ٨٨ ج ٣) .

٢٥٨٨ من نذر الحج ماشياً لزمه المشى فإن عجز عنه ركب وأراق دمًا إعلاء السنن

٣٠٤١ - أخبرنا شعبة بن الحجاج عن الحكم بن عتبة عن إبراهيم النخعي عن علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال : من نذر أن يحج ماشيا ثم عجز فليركب وليحج ولينحر بدنة . وجاء عنه في حديث آخر : ويهدي هديا . أخرجه الإمام محمد في «موطئه»^(١) ، وسنده صحيح ، وإبراهيم عن علي مرسل ، ومراسيله صحاح كما مر غير مرة .

إيجاب الرجوع ظاهر ، ولكن عمدة مالك عمل أهل المدينة اهـ .

وفى « نيل الأوطار » بعد ذكر المذاهب بتفاصيلها : وعن الهادوية : أنه لا يجوز الركوب مع القدرة على المشى ، فإذا عجز جار الركوب ولزمه دم ، قالوا : لأن الرواية وإن جاءت مطلقة فقد قيدت برواية العجز ، ولا يخفى ما فى أكثر هذه التفاصيل من المخالفة لصريح الدليل ، ويرد قول من قال : بأنه لا كفارة مع العجز وتلزم مع عدمه ، ما وقع فى حديث عكرمة عن ابن عباس وفى الرواية التى بعده ، فإنهما محصران بوجوب الهدى مع ذكر ما يدل على العجز من الضعف وعدم الطاقة اهـ .

قوله : « أخبرنا شعبة بن الحجاج إلخ » ، قال محمد فى باب من جعل على نفسه المشى ثم عجز : أخبرنا مالك عن عروة بن أذينة (كان شاعرا غزلا خيرا ثقة وليس له فى الموطأ غير هذا الحديث ، ذكره ابن عبد البر وغيره ، « تعليق ») أنه قال : خرجت مع جدة لى عليها المشى إلى بيت الله تعالى ، حتى إذا كنا ببعض الطريق عجزت ، فأرسلت مولى لها عبد الله ابن عمر ليسأله ، وخرجت مع المولى فسأله ، فقال عبد الله بن عمر : مرها فلتركب ثم لتمش من حيث عجزت ، قال محمد : قد قال هذا قوم ، وأحب إلينا من هذا القول ما روى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه ، فذكر أثر المتن وقال : وهو قول أبى حنيفة والعمامة من فقهاءنا ، أخبرنا مالك : أخبرنا يحيى بن سعيد قال : كان على مشى فأصابتنى خاصرة فركبت حتى أتيت مكة فسألت عطاء بن أبى رباح وغيره ، فقالوا : عليك هدى ، فلما قدمت المدينة سألت فأمرنى أن أمشى من حيث عجزت مرة أخرى ، فمشيت قال محمد : وبقول عطاء نأخذ ، يركب وعليه هدى لركوبه وليس عليه أن يعود اهـ .

قلت : وفى ذلك كله تأييد لما فى « الجامع الصغير » من وجوب المشى على من نذر

(١) موطأ محمد : (ص ٢٦٢ ، ح رقم : ٧٤٧) ، ٩ - باب من جعل على نفسه المشى ثم عجز .

من نذر الحج ماشياً لزمه المشى فإن عجز عنه ركب وأراق دمًا ٣٥٨٩



٣٠٤٢ - عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد الله بن عباس قال : كانت الأنبياء يدخلون الحرم مشاة حفاة ، ويطوفون بالبيت ويقضون المناسك حفاة مشاة . رواه ابن ماجة ^(١) وفيه مبارك بن حسان مختلف فيه ، وثقه ابن معين ولينه آخرون ، وذكر الحافظ الحديث في « التلخيص » ^(٢) وسكت عنه ، وله شواهد ذكرها الحافظ في « التلخيص » أيضا .

٣٠٤٣ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، عن النبي ﷺ قال : « إن آدم أتى البيت ألف آتية لم يركب قط فيهن من الهند على رجله » . رواه ابن خزيمة ^(٣) في صحيحه ،

المشى إلى بيت الله تعالى وهو الراجح الصحيح عندنا ؛ لما قد عرفت من اتفاق علماء الحرمين على وجوب المشى وإن اختلفوا في جزاء الركوب ، فقال أهل مكة : عليه الهدى وقال أهل المدينة : عليه أن يرجع بالمشى إذا استطاعه ، وهو مقتضى القياس .

قال المحقق في « الفتح » : واعلم أن مقتضى الأصل (في باب النذور) أن لا يخرج عن عهدة النذر إذا ركب ، كما لو نذر الصوم متتابعاً فقطع المتتابع ، ولكن ثبت في ذلك في الحج نصاً فوجب العمل به ، ثم ذكر ما ذكرنا من الأحاديث في المتن ثم قال : إلا أنه بإطلاق الهدى من غير تعيين بدنة لقوة روايتها اهـ . فما ذكره في « المبسوط » من التخيير بين المشى والركوب مرجوح لا يعمل به ، والله تعالى أعلم .

قوله : « عن عطاء وعن ابن عباس إلخ » . دلالتهما على كون المشى إلى بيت الله محموداً في الشرع ظاهرة ، فإن شرائع من قبلنا حجة علينا إذا ذكرها الشارع من غير إنكار فإن قيل : قد أنكرها الشرع عملاً لما قد تواتر عن النبي ﷺ أنه لم يحج إلا راكباً ، قلنا : إنما اختار النبي ﷺ الركوب للرد على ما كان عليه أهل الجاهلية ، فإنهم كانوا

(١) رواه في : ٢٥ - كتاب المناسك ، ٢٥ - باب دخول الحرم ، رقم (٢٩٣٩) .

في الزوائد : في إسناده مبارك بن حسان ، وهو وإن وثقه ابن معين ، فقد قال النسائي : ليس بالقوى ، وقال أبو داود : منكر الحديث ، وقال ابن حبان في الثقات : يخطئ ويخالف ، وقال الأزدي : متروك ، وإسماعيل ذكره ابن حبان في الثقات ، وباقي رجال الإسناد ثقات .

(٢) التلخيص الحبير : (ص ٢١١ ج ١) .

(٣) رواه ابن خزيمة : (٢٧٩٢) .

٣٥٩. حرم المدينة وأنه ليس كحرم مكة فى الأحكام إعلاء السنن

وقال : فى القلب من القاسم بن عبد الرحمن شىء ، قال الحافظ : القاسم هذا واه ، «الترغيب»^(١) والترهيب .

قلت : بل هو حسن الحديث ، وثقه ابن معين وغيره كما مر غير مرة ، وصح له الترمذى ، وقال يعقوب بن شيبه : منهم من يضعفه ، ترغيب .

باب حرم المدينة وأنه ليس كحرم مكة فى الأحكام

٣٠٤٤ - عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال : كنت أرمى الوحش وأصيدها وأهدى لحمها إلى رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : « أما لو كنت تصيدها بالعقيق

يحبون ولا يركبون ، رواه عبد الرزاق^(٢) عن عمرو بن ذر عن مجاهد كما تقدم ، وربما كان يختار ما غيره أولى عنده لبيان الجواز ؛ خشية أن يشق على أمته ، كما مر غير مرة ، فافهم .

باب حرم المدينة وأنه ليس كحرم مكة فى الأحكام

قوله : « عن سلمة بن الأكوع إلخ » ، قال العيني فى « العمدة » : احتج بهذا الحديث أى - بحديث أنس رضى الله عنه مرفوعا : « المدينة حرم من كذا إلى كذا لا يقطع شجرها » ، الحديث^(٣) ، محمد بن أبى ذئب ، والزهرى ، والشافعى ، ومالك ، وأحمد وإسحاق ، وقال : المدينة لها حرم ، فلا يجوز قطع شجرها ولا أخذ صيدها ، ولكنه لا يجب فيه عندهم خلافا لابن أبى ذئب فإنه قال : يجب الجزاء ، وكذلك لا يحل سلب من يفعل ذلك عندهم إلا عن الشافعى فى القديم ، ويروى فيه أثرا عن سعد ، وقال فى الجديد بخلافه ، وقال ابن نافع : سئل مالك عن قطع سدر المدينة وما جاء فيه من النهى ، فقال : إنما نهى عن قطع سدر المدينة لثلاث توحش ، وليبقى فيها شجرها ، ويستأنس بذلك ، ويستظل به من هاجر إليها ، وقال ابن حزم : من احتطب فى حرم المدينة فحلال سلبه كل ما معه فى حاله تلك ، وتجزيده إلا ما يستر به عورته فقط ، لما روى مسلم بسنده عن عامر بن سعد . « أن سعدا ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبدا يقطع شجرا يخطبه فسلبه » الحديث .

(١) الترغيب : (٢ / ١٦٧) .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

لشيعتك إذا ذهبت وتلقيتك إذا جئت ، فإنني أحب العقيق » . رواه الطبراني في «الكبير»^(١) بإسناد حسن ، «الترغيب»^(٢) وقال الهيثمي : إسناده حسن ، وفاء الوفاء^(٣) .

وقال الثوري وأبو حنيفة ، وعبد الله بن المبارك ، وأبو يوسف ، ومحمد : ليس للمدينة حرم كما كان لمكة ، (لعدم وجوب الإحرام على داخلها ؛ ولأنه لو كان محرما لبينه النبي ﷺ بيانا عاما ، وأوجب فيه الجزاء كصيد الحرم) وأجابوا عن الحديث المذكور (وعن كل ما ورد في تحريم المدينة) بأنه ﷺ قال ذلك لا لأنه^(٤) لما ذكره من تحريم صيد المدينة وشجرها ، بل إنما أراد بذلك بقاء رينة المدينة ليستطبيوها ويألفوها ، كما ذكرنا عن قريب عن ابن نافع : سئل مالك إلخ ، وذلك كمنعه ﷺ من هدم آطام المدينة وقال : «إنها رينة المدينة»^(٥) على ما رواه الطحاوي بسنده عن نافع عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ آطام المدينة أن تهدم ، وفي رواية^(٦) : « لا تهدموا الآطام ، فإنها رينة المدينة » . وهذا إسناد صحيح ، ورواه البزار في مسنده ، وروى الطحاوي أيضا من حديث أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن سلمة بن الأكوع أنه كان يصيد ، فذكر حديث المتن ، ثم قال : ففى هذا الحديث ما يدل على إباحة صيد المدينة ، ألا ترى أن رسول الله ﷺ قد دل سلمة وهو بها على موضع الصيد ، وذلك لا يحل بمكة ١٩ ، فثبت أن حكم صيد المدينة بخلاف حكم صيد مكة اهـ . ملخصا .

قلت : وأيضا فقد دل على أن يصاد بالعقيق ، وهو داخل في حرم المدينة عند القائلين

(١) رواه الطبراني : (٦٢٢٢ / ٧) .

(٢) الترغيب : (ص ٢١١ ج ١) .

(٣) وفاء الوفاء : (ص ١٨٨ ج ٢) .

(٤) فى العبارة تطويل ، والمعنى : أن النبي ﷺ لم يقل : المدينة حرم من كذا إلى كذا لما ذكره من تحريم صيدها وشجرها ، بل لما أراد بقاء رينة المدينة إلخ .

(٥) الميزان : (٤٦٤٦) .

(٦) شرح معاني الآثار : (١٩٤ / ٤) .



بتحريمها ، ألا ترى أن سعدا سلب العبد الذى كان يقطع الشجر بالعقيق ؟ كما تقدم^(١) فى رواية مسلم عن عامر بن سعد عن أبيه ، وقال السمهوى فى « وفاء الوفاء »^(٢) والصواب أن مهبط الثنية المعروفة بالمدراج أول شاطئ وادى العقيق على ميلين من المدينة أيام عمرتها ، كما اقتضاه اختبارى لمساحة ما بين المسجد النبوى ومسجد ذى الحليفة ، وبه صرح الاسدى من المتقدمين فقال : إن العقيق على ميلين من المدينة ، والميل الأول خلف أبيات المدينة والثانى حين ينحر من العقبة فى آخره يعنى المدرج ، وكان من عبر بالثلاثة اعتبر المسافة من المسجد النبوى إلى أول بطن الوادى بعد القصر المعروف بحصن أبى هشام ، ومن عبر بالسته اعتبره إلى طرفه الأبعد ، وهو الذى به ذو الحليفة ، فأدخل بطن الوادى فى المسافة ، أو هو مفرع على القول بأن الميل ألفا ذراع ، والراجح الموفق لاختبارنا أنه ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع اهـ .

قلت : وقد ثبت فى الصحيح^(٣) عن أبى هريرة : أن رسول الله ﷺ جعل اثنى عشر ميلا حول المدينة حمى ، أى فى كل ناحية من المدينة بريدا ، فالعقيق داخل فى هذا حتما ومع ذلك فقد أباح رسول الله ﷺ صيده ، وقال لسلمة بن الأكوع : « أما لو كنت تصيد بالعقيق لشيعتك إذا ذهبت وتلقيتك إذا جئت » . فدل على أن حرم المدينة وصيده ليس كحرم مكة وصيده ، والله تعالى أعلم .

وقال الإمام أبو يوسف فى « الخراج » له : حدثنا أبو إسحاق الشيبانى عن بشر بن عمرو السكونى عن أبى مسعود الأنصارى أو سهل بن حنيف : أنه سمع النبى ﷺ يقول فى المدينة : « إنها حرم آمن ، إنها حرم آمن ، إنها حرم آمن »^(٤) . قال : وحدثنا مالك بن أنس أنه بلغه عن النبى ﷺ : أنه حرم عضادة المدينة وما حولها اثنى عشر ميلا أى جنبها

(١) تقدم كما ذكر المصنف ، وسبق تخريجه .

(٢) وفاء الوفاء : (ص ١٨٩ ج ٢) .

(٣) قوله : « قلت : وقد ثبت فى الصحيح » سقطت هذه الجملة من الأصل ، وأثبتناها من المطبوع .

(٤) رواه الطبرانى (١١١ / ٦) ، والمجمع (٣ / ٣٠٢) وابن أبى شيبه (١٨٢ / ١٢) ، ١٩٨ / ١٤ ،

(١٩٩) والكنز (٢٨١٤٦) .

٣٠٤٥ - عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « أحد جبل يحبنا ونحبه ، فإذا جئتموه فكلوا من شجره ولو من عضاهه » . رواه الطبراني في « الأوسط » ^(١) من رواية كثير ابن زيد « الترغيب » ^(٢) .

قلت : وكثير هذا أخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه ، وقال ابن عدى : لم أر بحديث كثير بأسا ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال أبو زرعة : صدوق ، وفيه لين ، وقال ابن المديني : صالح وليس بقوى ، وضعفه النسائي ، كذا في « الترغيب » أيضا فالحديث حسن على الأصل الذي ذكرناه غير مرة .

وحرم الصيد فيها أربعة أميال حولها أى جنبها ^(٣) . قال أبو يوسف : وقد قال بعض العلماء : إن تفسير هذا إنما هو لاستبقاء العضادة ؛ لأنها رعى المواشى من الإبل والبقر والغنم وإنما كان قوت القوم اللبن وكانت حاجتهم إلى القوت أفضل من حاجتهم إلى الحطب اهـ . أى فكان ذلك كما حمى النقيع لخليل المسلمين . والله تعالى أعلم .

قوله : « عن أنس إلخ » ، قلت : فيه دلالة على جواز الأكل من شجر أحد ، وهو داخل في الحرم عند القائلين بتحريم المدينة ، لاحتجاجهم لذلك بحديث على مرفوعا : « المدينة حرام ما بين عائر إلى ثور » أخرجه الشيخان ^(٤) ، وأبو داود ^(٥) وغيرهم كما في عون المعبود ^(٦) وقالوا : إن ثورا هذا جبل صغير حذاء أحد عن يساره جانحا إلى ورائه

(١ ، ٢) رواه البخارى (١٥٢ / ٢) والطبراني (١٠٦ / ٧) والميزان (٣١٤٣) والمجمع (١٣ / ٤) واللسان (١٦٠ / ٤) وإتحاف (١٦٥ / ١) وابن عساكر في « التاريخ » (١ / ٢٣٩) والكنز (٣٤٦٨٦) والتاريخ الكبير (٥٨ / ٥) والفتح (٣٨ / ٧ ، ٣٤٥ ، ٣٧٧) والترغيب (٢ / ٢٣٠) .

(٣) قوله : « جنبها » سقط من الأصل وأثبتناه من المطبوع .

(٤ ، ٥) رواه البخارى في (الجزية باب " ١٧ " ، وفضائل المدينة باب " ٤ ") ومسلم في (الحج ، ح رقم " ٤٦٤ ") وأبو داود في (المناسك باب " ٩٥ ") والترمذى في (المناقب ، باب " ٦٧ ") ومالك في الموطأ (المدينة ، ح رقم " ١١ ") ورواه أحمد في « مسنده » (١٦٩ / ١ ، ١٧٠ ، ١٨٥ ، ٢٣٦ / ٢ ، ٣٩٨ ، ٥٢٦ ، ٣ / ٣٩٣ ، ٤٥٠ / ٥) .

(٦) عون المعبود : (١ / ١٦٦) .

٣٠٤٦ - وعنه كان النبي ﷺ أحسن الناس خلقا ، وكان لى أخ يقال له : عمير وهو فطيم ، كان إذا جاء قال : « يا أبا عمير ! ما فعل النغير ؟ » لنغر كان يلعب به . الحديث للشيخين^(١) وأبى داود^(٢) والترمذى^(٣) « جمع الفوائد »^(٤) وقال الترمذى (شمائل)^(٥) : وفيه أنه لا بأس أن يعطى الصبى الطير ليلعب به ، وإنما قال له النبي ﷺ : « يا أبا عمير ! ما فعل النغير ؟ » ؛ لأنه كان له نغير فيلعب به ، فمات فحزن الغلام عليه ، فمازحه النبي ﷺ اهـ .

وذكره الحافظ فى « الفتح »^(٦) وقد أباح النبي ﷺ الأكل من أشجار أحد كما ترى ، فدل على أن حرم المدينة ليس حكمها كحرم مكة ، زادهما الله شرفا وكرامة ، فإن حرم مكة لا يعضد شوكه ولا يقطع شجره ، وحرم المدينة يجوز أن يعضد شوكه ويؤكل من شجره .

وقوله : « وعنه إلخ » ، وفيه دلالة على جواز حبس الصيد بحرم المدينة قال الطحاوى : ولو كان حكم صيدها بحكم صيد مكة إذا لما أطلق رسول الله ﷺ حبس النغر ولا اللعب به ، كما لا يطلق ذلك بمكة ، كذا فى « العمدة »^(٧) للعيني .

وقال الحافظ فى « الفتح » : وأجيب باحتمال أن يكون من صيد الحل ، قال أحمد : من صاد الحل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله لحديث أبى عمير ، وهذا قول الجمهور ، ولكى لا يرد ذلك على الحنفية ؛ لأن صيد الحل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم اهـ .

(٣- ١) رواه البخارى (٣٧/٨) وأبو داود فى (الأدب باب ٧٦ " والترمذى (١٩٨٩) وابن ماجه (٢٧٣ ، ٣٧٢٠) وأحمد فى " المسند " (١١٥/٣ ، ١٧٢ ، ١٩٠ ، ٢٢٣ ، ٢٧٨) والبيهقى (٢٠٣/٥ ، ٢٤٨/١٠) وشيبة (٤٠٠/١ ، ١٤/٩) وشرح السنة (٣٤٧/١ ، ٣٠٩/٧ ، ١٧٩/١٣) والكنز (١٨٦٥٦) والمشكاة (٤٨٨٤) والنبوة (٣١٣/١) وإتحاف (١١١/٧) ، (٥٠٠) وأخلاق (٣٢) والحلية (١٦٢/٧ ، ٣١٠) وابن عساكر فى « التاريخ » (١٤٢/٣) والفتح (٥٢٦/١٠ ، ٥٨٢) وهامش المواهب (١٢٠) والكنز (٨٣٢٤) وابن سعد (٣١٣/٨) وأبو عوانة (٧٢/٢) .

(٤) جمع الفوائد . (ص ١٨٠ ج ٢) .

(٥) الشمائل للترمذى (ح رقم : ٢٣٦) .

(٦) الفتح : (٧٠/٤) .

(٧) العمدة للعيني : (ص ١٣٦ ج ٥) .

٣٠٤٧- عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال : « المدينة حرم ، فمن أحدث فيها حدثا ، أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله صلاته من أجل ذلك » .

قال النووى : وهذا الجواب لا يلزم على أصولهم ؛ لأن مذهب الحنفية أن صيد الحل إذا أدخله الحلال إلى الحرم ثبت له حكم الحرم ، ولكن أصلهم هذا ضعيف فيرد عليهم بدليله . اهـ .

قلت : لا والله وهو أصل قوى ، وهو مذهب ابن عمر كما قدمناه فى أبواب الصيد وبه قال ابن عباس وعائشة وعطاء وطاوس ، وذكره الموفق فى « المغنى » (١) .

قال الحافظ : ويحتمل أن تكون قصة أبى عمير كانت قبل التحريم ، قلنا : لا تقوم الحجة بالاحتمال الذى لا ينشأ عن دليل ، كذا فى « العمدة » (٢) للعيني ، وقال القارى فى شرح السمائل : ثم رأيت فى شرح ابن حجر أبحاثا لطيفة ونقولا شريفة أحببت أن أذكرها ، قيل : يؤخذ منه أن صيد المدينة مباح بخلاف مكة ، وهو غلط ، وأى دلالة على ذلك ؟ فإن ذلك الطير ، من أين فى الحديث أنه اصطيد فى الحرم ؟ وليس احتمال اصطيداه فيه أولى من احتمال اصطيداه خارجه . قلت : هذا خارج عن قواعد آداب البحث ، فإن القائل إنما استدلل بظاهر وجود الصيد فى المدينة أنه مما اصطيد فيها ؛ لأنه الأصل ، وأما احتمال أنه صيد خارجها فيصلح فى الجملة أن يكون جوابا ، فأى غلط فى القول مع أن مذهب القائل هو أن الصيد إذا أخذ خارج الحرم وأدخل فيه صار من صيد الحرم حتى لو ذبح فيه لكان ميتة ؟ ، هذا والقول نسب إلى محبى السنة فى « شرح السنة » حيث قال : فيه فوائد : منها أن صيد المدينة مباح بخلاف صيد مكة ، فهو إما محمول على كمال إنصافه ﷺ ، أو على أنه هو المذهب الصحيح عنده ، فإن البغوى ليس له قول مردود ، كذا سمعت بعض مشايخى من الشافعية اهـ .

قوله : « عن أبى هريرة إلى قوله : عن جابر بن عبد الله إلخ » ، قلت : هذه الأحاديث تفيد إطلاق الحمى على حرم المدينة ، والحمى لغة : الموضع الذى فيه كلاً يحمى ممن يرعاه ،

(١) المغنى : (ص ٢٩٩ ج ٣) .

(٢) العمدة : مصدر سابق .

منه يوم القيامة عدل ولا صرف . رواه مسلم^(١) وزاد في بعض طرقه : وجعل اثني عشر ميلا حول المدينة حمى .

وشرعا : موضع من الموات يمنع من التعرض له ليتوفر فيه الكلا فترعاه مواش مخصوصة ، كذا في « وفاء الوفاء » .

وقد ثبت أن النبي ﷺ حمى النقيع وقال : « لا حمى إلا لله ولرسوله » ، أخرجه أبو داود^(٢) عن الصعب بن جثامة بسند حسن . وروى أحمد^(٣) بسند فيه عبد الله العمرى وهو حسن عن ابن عمر : أن النبي ﷺ حمى النقيع للخييل ، فقلت له : لخيله ؟ قال : لخييل المسلمين : كذا في « وفاء الوفاء »^(٤) أيضا . وعليه يحمل تحريم المدينة وما حولها بريدا أنه مما حماه رسول الله ﷺ لمصالح المسلمين ، وليس تحريم مكة في الأحكام يدل عليه أما أولا : فما في أحاديث المتن من إطلاق الحمى عليه ، وأما ثانيا : فلما روى البلاذرى في « الفتوح » : حدثنى مصعب بن عبد الله الزبيرى عن أبيه عن ابن الدراوردى عن محمد ابن إبراهيم التيمى عن أبيه عن سعد بن أبى وقاص : أنه وجد غلاما يقطع الحمى فضربه وسلبه فأسه ، فدخلت مولاته أو امرأة من أهله على عمر رضى الله عنه ، فشكت إليه سعدا ، فقال عمر : رد الفأس والثياب أخاك أبا إسحاق ، فأبى وقال : لا أعطى غنيمة غنمها رسول الله ﷺ ، سمعته يقول : « من وجدتموه يقطع الحمى فاضربوه واسلبوه »^(٥) .

وه نده جيد ، ومصعب بن عبد الله الزبيرى صدوق عالم بالنسب كما في « التقريب » وأبوه

(١) رواه فى : ١٥ - كتاب الحج ، ح رقم : ٤٦٩ .

(٢) رواه أبو داود (٣٠٨٣) والبخارى (١٤٨/٣ ، ٧٢/٤ ، ٧٤) وأحمد فى « المسند » (٣٨/٤ ،

٧١ ، ٧٣) والبيهقى (١٤٦/٦) وابن أبى شيبه (٣٠٣/٧) والطبرانى (٩٥/٨) والدارقطنى

(٢٣٨/٤) والحميدى (٧٨٢) والتعليق (٨٢٥) وشرح السنة (٢٧٢/٨) والمشكاة (٢٩٩٢

والتمهيد (٦٢/٩) وابن عساكر فى « التاريخ » (٢٧/٣) وشرح معانى الآثار (٢٦٩/٣) .

(٣) رواه أحمد : (١٥٧ ، ٥٥/٢) .

(٤) وفاء الوفاء : (ص ٢٢٢ ج ٢) .

(٥) كتر العمال (١١٢٧٩) وابن عساكر فى « التاريخ » (٣٠٢/٣ ، ٢٩٦/١٠) .



٣٠٤٨ - عن عدى بن زيد قال : حمى رسول الله ﷺ كل ناحية من المدينة بريدا بريدا لا يخط شجره ولا يعضد إلا ما يساق به الجمل . رواه أبو داود^(١) وسكت عنه ، وذكره الحافظ فى « الفتح »^(٢) وسكت عنه ، فهو صحيح أو حسن .

ذكره ابن حبان فى الثقات ، كما فى « تعجيل المنفعة »^(٣) .

وفيه ما يدل على أن هذا الحكم لم يكن كجزاء صيد الحرم وقطع شجره ، بل كان من باب التعزيز سياسة ؛ ولذا قال عمر لسعد : رد الفاس والثياب ، وفيه دلالة صريحة على ما قلنا : إن حرم المدينة إنما هو بمعنى الحمى ليس إلا .

وأما ثالثا : فلما روى الإمام أحمد^(٤) عن جابر بن عبد الله : أن النبى ﷺ لما حرم المدينة قالوا : يا رسول الله ! إنا أصحاب عمل وأصحاب نضح ، وإنا لا نستطيع أرضا غير أرضنا فرخص لنا ، فقال : « القائمتان ، والوسادة ، والعارضة ، والمسند (مرود البكرة) فأما غير ذلك فلا يعضد ولا يخط منها شيئا » . ذكره الموفق فى « المغنى »^(٥) فتراهم قد رخص لهم رسول الله ﷺ فى أشياء لم يرخص فى مثلها بحرم مكة ، فدل على أن تحريم المدينة ليس كتحرير مكة ، بل هو دونه فى معنى الحمى ، ونظير ذلك فى حمل التحريم على معنى الإحصاء ما ورد عند أحمد^(٦) وأبى داود^(٧) والبخارى^(٨) فى « تاريخه » عن عروة بن الزبير : عن الزبير أن النبى ﷺ قال : « إن صيدوج وعصاهه حرم محرم لله تعالى » . قال الخطابى : ولست أعلم لتحريمه معنى إلا أن يكون ذلك على سبيل الحمى لنوع من منافع المسلمين ، كذا فى « النيل »^(٩) .

(١) رواه فى : المناسك ، ٩٧ - باب فى تحريم المدينة ، رقم : (٢٠٣٦) .

(٢) فتح البارى : (ص ٧٢ ج ٤) .

(٣) تعجيل المنفعة : (٢٣٥) .

(٤) لم أقف عليه فى المسند ، وهو فى المغنى كما فى الحاشية رقم " ٤ " .

(٥) المغنى : (ص ٣٧٠ ج ٢) .

(٦ - ٨) رواه أبو داود (٢٠٣٢) وأحمد فى « المسند » (١٦٥ / ١) والمشكاة (٢٧٤٩) والحميدى

(٦٣) والكنز (٣٤٩٩٧) والبداية (٣٤ / ٥) والميزان (٤٢ / ٥) .

(٩) النيل : (٣٤ / ٥ ، ح رقم : ١) .

٣٠٤٩ - عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يخط ولا يعضد حمى رسول الله ولكن يهش هشا رفيقا » ، أخرجه أبو داود^(١) وسكت عنه هو والمنذرى ، «عون المعبود»^(٢) .

قلت : ويؤيد ما قاله الخطابي ما أخرجه أبو عبيدة في « الأموال » : حدثنا عثمان بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير قال : هذا كتاب رسول الله ﷺ لثقيف ، فذكر كتابا طويلا وفيه : « إن واديهم حرام محرم لله كله عضاهه وصيده وظلم فيه وسرق فيه أو إساءة ، وثقيف أحق الناس بوج ، ولا يعبر طائفهم ، ولا يدخله أحد من المسلمين يغلبهم عليه ، وما شأؤوا أحدثوا في طائفهم من بنيان أو سواه بواديهم إلى أن قال : وما كان لهم من مال بلية (ولاية موضع بالطائف) فإن له من الأمن ما لهم بوج » . الحديث وهذا مرسل حسن صريح في أن تحريم وج لم يكن كتحريم مكة ، بل معناه أنه ﷺ جعله خاصا لثقيف لا يغلب عليه أحد من المسلمين سواهم ، وهم أحق الناس به ، لهم أن يحدثوا في واديهم ما شأؤوا ليس ذلك لغيرهم ، وهذا هو معنى تحريم المدينة ، بدليل ما في كتاب رسول الله ﷺ بين المؤمنين وأهل يثرب وموادة يهودها .

أخرجه أبو عبيد أيضا في « الأموال » : حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير وعبد الله بن صالح قالا : حدثنا الليث بن سعد حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب أنه قال : بلغني أن رسول الله ﷺ كتب بهذا الكتاب ، فذكر كتابا طويلا وفيه : « إن المدينة جوفها حرم لأهل هذه الصحيفة ، وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث يخاف فساده فإن أمره إلى الله وإلى محمد النبي ، وأن بينهم النظر على من دهم يثرب إلخ » . وهذا مرسل صحيح ، وفيه تصريح بأن معنى كون المدينة حرما إنما هو أن أهلها آمنون بعضهم من بعض لا يظلمون ، يدل عليه قوله : « إن المدينة جوفها حرم لأهل هذه الصحيفة إلخ » ، أى أنهم قد اتفقوا على أن لا يؤذى فيها بعضهم بعضا في نفسه وماله وعرضه فذلك نقول :

== سكت عنه أبو داود ، وحسنه الترمذى ، وسكت عنه عبد الحق ، وتعقب بما نقل عن البخارى أنه لم يصح ، وكذا قال الأزدي ، وذكر الذهبي أن الشافعى صححه ، وذكر الخلال : أن أحمد ضعفه ، وقال ابن حبان محمد بن عبد الله المذكور كان يخطئ ومقتضاه تضعيف الحديث .

(١) رواه أبو داود (٢٠٣٩) والبيهقى (٥ / ٢٠٠) .

(٢) عون المعبود : (ص ١٦٩ ج ٢) .



لا نعلم لتحريم المدينة بعد جواز الاصطياد فيها والأكل من شجرها وهش ورقها ، وأخذ ما تدعو الحاجة إليه للمساند والوسائد والرحل منها ، ومن حشيشها ما تدعو الحاجة إليه للعطف ، إلا أن يكون ذلك على معنى كونه بلدا آمنا لا يظلم أهلها ولا يظلم ، وهم آمنون على أنفسهم وأموالهم ، أو على سبيل الحمى لنوع من منافع المسلمين ، منها: ما ذكره ابن نافع عن مالك ، ومنها: أن كثرة الأشجار والغابات حولها تصونها عن دخول العدو فيها بغتة ، وعن الإغارة على أهلها هجمة ، كما أن بقاء الآطام حولها تحميها عن اقتحام العدو بالعساكر فيها ، هذا هو محمل تحريم المدينة ، وحرمة قطع أشجارها واختلاء خلاها وتنفير صيدها ، يؤيده ما ذكرناه من عدم وجوب الجزاء بالاصطياد فيها وقطع أشجارها اتفاقا ، وأما حديث سعد فى سلب من يفعل ذلك فمن قبيل الأفراد فيما تعم به البلوى ، قال البزار : لا يعلم من روى هذا الحديث عن النبى ﷺ إلا سعد ولا عنه إلا عامر كذا فى « النيل » (١) .

يدل على ذلك ما مر عن البلاذرى ، ففيه: أن عمر رضى الله عنه لم يكن يعرف الحديث وأمر سعدا برد ما سلبه ولا يرد عليه ما رواه أبو داود عن سليمان بن أبى عبد الله عن سعد ابن أبى وقاص ، ولا ما رواه عن أبى ذئب عن صالح مولى التوأمة عن مولى السعد عنه ، فإن سليمان هذا ليس بالمشهور ، ومولى سعد مجهول ، وبمثل ذلك لا يحتج فيما تعم به البلوى ، فإن الحديث لا يرتقى به إلى الشهرة ولا يخرج عن الأفراد ، فافهم .

وقال القاضى عياض : ولم يقل به أى بحديث سعد واحد بعد الصحابة إلا الشافعى فى قوله القديم ، وخالفه أئمة الأمصار اهـ . كذا فى « شرح مسلم » للنووى وقال ابن بطال: حديث سعد بن أبى وقاص فى السلب لم يصح عند مالك ، ولا رأى العمل عليه بالمدينة اهـ . كذا فى « العمدة » للعيني (٢) .

(١) المصدر السابق للنيل .

(٢) العمدة للعيني : (ص ١٣٧ ج ٥) .

٣٠٥٠ - عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان لآل رسول الله ﷺ وحش فإذا خرج لعب واشتد وأقبل وأدبر ، فإذا أحس برسول الله ﷺ قد دخل رضى فلم يترمرم كراهة أن يؤذيه . رواه الطحاوى^(١) وسنده صحيح ، وأخرجه أحمد^(٢) أيضا فى مسنده «عمدة القارئ»^(٣) .

وبعد التسليم فليس هو بأمر تعبدى ، بل من الأمور السياسية التى هى مفوضة إلى رأى الإمام ، ودليل ذلك أنه ﷺ قضى بنحوه تثقيف فيمن عضد عضاه وج وقتل صيده ، ونصه فى الكتاب الذى كتبه لهم : « فمن وجد يفعل من ذلك شيئا فإنه يجلد وتنزع ثيابه » كذا فى « كتاب الأموال »^(٤) ، ولم يقل بوجوب الضمان وسلب ثوب من فعل ذلك بوج أحد من العلماء على ما علمنا ، والله أعلم ، وإن قال به أحد من الشافعية فى وجه عندهم فلم يقل به أحد فى عضاه لية وصيدها ، وفى كتاب رسول الله : « إن ما كان لهم من مال بلية فإن له من الأمن ما له بوج » اهـ فاستويا ، وأما تحريمها بمعنى كونها بلدا آمنا لا يقاتل أهلها ولا يشهر فيها بسلاح ، ولا يكاد أهلها بسوء ولا يحدث فيها حدث ، ولا يؤوى محدث فمجمع عليه لا نعلم فيه خلافا ، والله تعالى أعلم .

قوله : « عن عائشة الخ » ، قال الطحاوى : فهذا بالمدينة فى موضع قد دخل فيما حرم منها ، وقد كانوا يؤون فيه الوحوش ويتخذونها ويغلقون دونها الأبواب ، فدل على أن حكم المدينة فى ذلك بخلاف حكم مكة ، كذا فى « العمدة »^(٥) للعيني .

ولكن هذا آخر الكلام ومسك الختام فى باب الحج ومتعلقاته وما يتعلق به من الأحكام ، والحمد لله العزيز العلام ، الملك المنعم ، وأفضل الصلاة وأزكى السلام ، على سيد ولد آدم سيدنا محمد النبى الأمى على الدوام ، وعلى آله وأصحابه البررة الكرام ، الذين سبقوا بالإيمان وبذلوا جهدهم فى إقامة دعائم الإسلام ، وكان ذلك فى ظل حكيم الأمة ومجددها ، فقيه الملة ومفسرها ، ومحدثها ، أشرف العلماء الكاملين ، رأس الأولياء

(١) رواه أبو داود (٣٠٣٩) والبيهقى (٢٠٠ / ٥) .

(٢) رواه أحمد : (١١٣ / ٦) ، (١٥٠) .

(٣) عمدة القارئ : (ص ١٣٦ ج ٥) .

(٤) كتاب الأموال : (١٩٣) .

(٥) العمدة مصدر سابق .



أبواب الزيارة النبوية

باب زيارة قبر النبي ﷺ قبل الحج أو بعده

٣٠٥١ - عن موسى بن هلال العبدى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « من زار قبرى وجبت له شفاعتى » أخرجه الدارقطنى ^(١) .

العارفين ، حجة الله فى زمانه على العالمين ، رحمة الله فى أوانه على الطالبين ، الثقة الحجة الثبت الحافظ الشيخ مولانا محمد أشرف على التهانوى أدام الله ظلال بركاته ورفع درجاته وتقبل حسناته ، وقع الفراغ من تأليفه بعد صلاة العصر يوم الإثنين رابع عشر من ربيع الأول سنة ١٣٥٤ هـ (أربع وخمسين بعد ثلاث مائة وألف من هجرة سيد المرسلين) صلاة الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين إلى يوم الدين .

ويتلوه أبواب الزيارة زيارة قبر النبي ﷺ وما يتعلق بها من الآداب ، وإن كان قد تقدم ^(٢) ذكرها فى أبواب الجنائز من الجزء الثامن لهذا الكتاب ، ولكن أعدناه ههنا اتباعاً لأجلة السلف وأماثل الأصحاب ، فإنهم يذكرون ذلك غالباً فى آخر كتاب الحج كما قد عرفه من عرفه من أولى الألباب .

ومن عجائب الاتفاقات تسويد باب الزيارة وتكميله قبل إتمام الحج بسنة وأشهر فى المدينة المنورة ، ببيت سيدى مولانا الخليل تجاه الروض المعطر والمسجد النبوى المنور ، وكتابة آخر الأوراق منه عند النبي ﷺ فى مواجهته وأنا واقف بين يديه خائفاً وجلالاً بمراقبته ، مرتعش اليدين باستحضار جلاله وعظمته ، والحمد لله أولاً وآخر والصلاة والسلام على هذا النبي الكريم وصاحبيه وجميع أصحابه وأهل بيته متتابعاً متواتراً .

باب زيارة قبر النبي ﷺ قبل الحج أو بعده

قوله : « عن موسى بن هلال إلخ » ، قلت : قال الحافظ فى « التلخيص » : طرق

(١) رواه الدارقطنى (٢٧٨/٢) والمجمع (٢/٤) والتلخيص (٢٦٧/٢) وإتحاف (٤١٧/٤) ، ٣٦٣/١٠ والكنز (٤٢٥٨٣) وتذكرة (٧٥) والدرر (١٥٨) وابن عدى فى «الكامل» (٦/٢٣٥٠) .

(٢) سبق تخريج هذه الأحاديث .

واتفقت رواياته في عدة نسخ معتمدة من سننه ، وكذلك في غير السنن عن المحاملى عن عبيد الله مصغرا . رواه البيهقي ^(١) عن غير المحاملى من طريق محمد بن زنجويه القشيري : حدثنا عبيد بن محمد بن القاسم بن أبي مريم الوراق ، ثنا موسى بن هلال العبدى ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما الحديث . فثبت عن عبيد بن محمد وهو ثقة روايته على التصغير ، والرواة إلى موسى ابن هلال ثقات ، وموسى قال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به ، وقد روى عنه ستة منهم الإمام أحمد ، ولم يكن يروى إلا عن ثقة ، فلا يضره قول أبي حاتم الرازى : إنه

هذا الحديث كلها ضعيفة ، لكن صححه من حديث ابن عمر أبو على بن السكن فى إirاده إياه فى أثناء سنن الصحاح له ، وعبد الحق فى « الأحكام » فى سكوته عنه ، والشيخ تقي الدين السبكي باعتبار مجموع الطرق اهـ .

ولى فى ما قاله نظر ، بل الظاهر أن تصحيحهم له باعتبار سنده وحده وليس مبنى قول الحافظ إلا على أنه من رواية عبد الله بن عمر العمرى المكبر الضعيف لا المصغر الثقة ، وهو فى محل المنع ؛ لما قد عرفت من اتفاق الروايات عن الدارقطنى عن المحاملى ، وعن غير الدارقطنى عن المحاملى وغيره على عبيد الله مصغرا ، ورواه جماعة عن موسى بن هلال ، منهم جعفر بن محمد البزورى ، حدثنا محمد بن هلال البصرى عن عبيد الله مصغرا ، رواه العقيلي ، ومنهم محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي ، واختلف عليه ، فروى عنه مصغرا كغيره ، وروى عنه مكبرا ، ومرض ذلك الحافظ يحيى بن على القرشى و صوب التصغير وفى « تاريخ ابن عساكر » بخط البزرى إلى المحفوظ : « عن ابن سمرة عبيد الله » (أى مصغرا) وجزم ابن عدى فى « الكامل » بأن عبد الله (مكبرا) أصبح قال السبكي : وفيه نظر ، والذي يترجح عبيد الله ، لتظافر روايات عبيد بن محمد كلها وبعض الروايات ابن سمرة ، ولما سيأتى من متابعة مسلمة بن سالم الجهنى لموسى بن هلال (عن عبيد الله مصغرا) على أن المكبر روى له مسلم مقرونا بغيره ، وقال أحمد : صالح ، وقال أبو حاتم : رأيت أحمد بن حنبل يحسن الثناء عليه ، وقال يحيى بن معين : ليس به بأس (وهو توثيق منه على ما عرف). وقال : أنه فى نافع صالح . وقال بن حبان ما حاصله :

(١) السنن الكبرى : (٢٤٥/٥) .

الزيارة النبوية

٣٦٠٣

مجهول : كذا في « وفاء الوفاء »^(١) فالحديث حسن صحيح ، وقد صحح هذا الحديث ابن السكن ، وعبد الحق ، وتقى الدين السبكي ، كذا في « نيل الأوطار »^(٢) .

إن الكلام على لكثرة غلطه بغلبة الصلاح عليه حتى غلب عن ضبط الأخبار ، قال السبكي وهذا الحديث ليس مظنة الالتباس عليه ، لا سنداً ، ولا متناً ؛ لأنه عن نافع وهو خصيص به ، ومثله في غاية القصر والوضوح ، والرواة إلى موسى بن هلال ثقات ، موسى قال بن عدى : إنه لا بأس به ، قال السبكي : وأما بعد قول ابن عدى في موسى ما قال ووجود متابع له فإنه يتعين قبوله ، ولذلك ذكره عبد الحق في الأحكام الصغرى ، والوسطى ، وسكت عليه مع قوله في الصغرى : إنه تخيرها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد ، وقد نقلها الأئمة ، وتداولها الثقات ، وذكر نحوه في الوسطى اهـ . ملخصاً من « وفاء الوفاء » .

فالحديث صحيح الإسناد صالح للاحتجاج والاعتماد ، وإن نوزع في صحته فأقل درجاته الحسن ؛ لأنه ليس في رواته من أجمع على تركه ، وإنما قد اختلف في بعضهم ، ومثله حسن الحديث على ما أصلناه غير مرة ، لا سيما وله شواهد كثيرة كما سيأتى ، وتضافر الأحاديث يزيدها قوة ، حتى إن الحسن قد يترقى بذلك إلى درجة الصحيح ، وقال الذهبي : طرق هذا الحديث كلها لينة يقوى بعضها بعضاً ؛ لأنه ما في رواها متهم بالكذب ، قال : ومن أجودها إسناداً حديث حاطب : « من رأى بعد موتى فكأنما رأى في حياتي »^(٣) أخرجه ابن عساكر وغيره ، كذا في « وفاء الوفاء » عن السبكي

(١) وفاء الوفاء : (ص ٤٩٤ ج ٢) .

(٢) النيل : (٩٥ / ٥) وقال الشوكاني : « وفي إسناده موسى بن هلال العبدى ، قال أبو حاتم : مجهول — أى العدالة ، ورواه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه » .

(٣) بنحوه ، في الصحيحة : (١٠٠٤) ولفظه : « من رأى في المنام ، فكأنما رأى في اليقظة ، إن الشيطان لا يستطيع أن يتمثل بى » .

وعزاه الشيخ الألبانى لابن ماجه (٣٩٠ / ٤) عن صدقة بن أبى عمران ، وابن حبان (١٨٠١) عن ريد بن أبى أنيسة ، كلاهما عن عون بن أبى جحيفة ، عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال ؛ فذكره وقال : « وهذا إسناد صحيح » .



وفى الحديث أكبر دلالة على فضيلة زيارة قبر النبى الكريم عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلاة وأكمل تسليم ، وأى فضيلة أعلى وأسنى من وجوب شفاعته عليه السلام لمن زاره .

قال العلامة الشوكانى فى « النيل » : وقد اختلفت فيها أقوال أهل العلم ، فذهب الجمهور إلى أنها مندوبة ، وذهب بعض المالكية وبعض الظاهرية إلى إنها واجبة ، وقالت الخنفية : أنها قريبة من الواجبات ، وذهب ابن تيمية الخنبلى حفيد المصنف المعروف بشيخ الإسلام إلى إنها غير مشروعة ، وتبعه على ذلك بعض الخنابلة ، وروى ذلك عن مالك والجوينى والقاضى عياض ، كما سيأتى .

احتج القائلون بأنها مندوبة بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﴾ ^(١) الآية : ووجه الاستدلال بها : أنه صلى الله عليه وآله وسلم حى فى قبره بعد موته كما فى حديث : « الأنبياء أحياء فى قبورهم » ^(٢) وقد صححه البيهقى وألف فى ذلك جزءا . قال الاستاذ أبو منصور البغدادى : قال المتكلمون المحققون من أصحابنا : إن نبينا عليه السلام حى بعد وفاته انتهى . (وقد صح عن أبى أيوب الأنصارى أنه قال لمن أنكر عليه وضع وجهه على القبر : إنما جثت رسول الله عليه السلام ولم آت اللبن أو الحجر ، كما سيأتى ، فثبت أن حكم الآية باق بعد وفاته عليه السلام ، فينبغى لمن ظلم نفسه أن يزور قبره ويستغفر الله عنده فيستغفر له الرسول) .

واستدلوا أيضا بالأحاديث الواردة فى ذلك ، منها الأحاديث الواردة فى مشروعية زيارة القبور على العموم ، والنبى عليه السلام داخل فى ذلك دخولا أوليا (وقبره سيد القبور) ومنها أحاديث خاصة بزيارة قبره الشريف ، فذكرها إلى أن قال : وقد رويت زيارته عليه السلام عن جماعة من الصحابة منهم بلال عند ابن عساكر بسند جيد ، وابن عمر عند مالك فى

(١) سورة النساء آية : ٦٤ .

(٢) النيل : (٥ / ٩٤) . قال الشوكانى : « وقد صححه البيهقى وألف فى ذلك جزءا » .

الزيارة النبوية

٣٦٠٥

« الموطأ » ، وأبو أيوب عند أحمد ، وأنس ذكره عياض في « الشفاء » ، وعمر عند البزار ، وعلى رضى الله عنهم عند الدارقطني وغير هؤلاء ، ولكنه لم ينقل عن أحد منهم أنه شد الرحال لذلك إلا عن بلال ، واستدل القائلون بالوجوب بحديث : « من حج ولم يزرنى فقد جفاني » قالوا : والجفاء للنبي ﷺ محرم ، فتجب الزيارة ، وأجاب عن ذلك الجمهور بأن الجفاء يقال على ترك المندوب كما في ترك البر والصلة ، وعلى غلط الطبع كما في حديث : « من بدا فقد جفا » (١) .

وقد أجاب الجمهور عن حديث شد الرحال : بأن القصر فيه إضافي باعتبار المساجد لا حقيقى قالوا : والدليل على ذلك أنه قد ثبت بإسناد (٢) حسن في بعض ألفاظ الحديث : « لا ينبغي للمصلى أن يشد رحالها إلى مسجد تبتغى فيه الصلاة غير مسجدي هذا ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى » . فالزيارة وغيرها خارجة عن النهى وأجابوا ثانيا : بالإجماع على جواز شد الرحال للتجارة وسائر مطالب الدنيا ، وعلى وجوبه إلى عرفة ومنى ومزدلفة للمناسك ، وإلى الجهاد والهجرة من دار الكفر ، وعلى استحبابه لطلب العلم ، وأجابوا عن حديث : « لا تتخذوا قبري عيداً » بأن معناه : لا تتخذوها لها وقتاً مخصوصاً ، لا تكون الزيارة إلا فيه ، أو لا تتخذوه كالعيد في العكوف عليه وإظهار الزينة والاجتماع للهو وغيره كما يفعل في الأعياد ، بل لا يؤتى إلا للزيارة والدعاء والسلام والصلاة ثم ينصرف عنه .

واحتج أيضا من قال بمشروعيته بأنه لم يزل دأب المسلمين القاصدين للحج ففى جميع

(١) رواه أحمد : (٣٧١/٢ ، ٤٤٠ ، ٢٩٧/٤) والبيهقى (١٠١/٩) وابن أبى شيبة (٣٣٦/١٢) والترغيب (١٩٤/٣) والطبرانى (٥٧/١١) والمطالب (٣٢٥٩) والمجمع (٢٤٦/٥ ، ٢٥٤ ، ١٠٤/٨) وإتحاف (١٢٨/٦) والكنز (٤١٥٩١ ، ٤١٥٩٢ ، ٤١٥٩٧ ، ٤١٥٩٨) والصحيحة (١٢٧٢) .

(٢) قال الحافظ فى « الفتح » : (٥٣/٣) : « روى أحمد من طريق شهر بن حوشب قال : سمعت أبا سعيد وذكرته عند الصلاة فى الطور فقال : قال رسول الله ﷺ : « لا ينبغي للمصلى أن يشد رحاله إلى مسجد تبتغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي » ، وشهر حسن الحديث اهـ .

٣٠٥٢ - عن ابن عمر مرفوعا قال ﷺ: « من جاءني زائرا لا يهمله إلا زيارتي كان حقا على أن أكون له شفيعا » رواه الطبراني^(١) ، وصححه ابن السكن ، قاله العراقي في « شرح الإحياء » .

الأزمان على تبائن الديار واختلاف المذاهب الوصول إلى المدينة المشرفة لقصد زيارته ﷺ ويعدون ذلك من أفضل الأعمال ، ولم ينقل أن أحدا أنكر عليهم ذلك ، فكان إجماعا اهـ . ملخصا .

قلت : وقوله ﷺ : « من زار قبري »^(٢) عام لكل زائر سواء كان من أهل المدينة أو من غيرهم ، ولا دليل على كونه خاصا بمن كان قريبا من المدينة أو من أهلها كما لا يخفى ، فثبت جواز شد الرحال لزيارة قبره ﷺ .

قوله : « عن ابن عمر إلخ » ، قلت : ذكره في « وفاء الوفاء » أيضا ، وعزاه إلى الطبراني في « الأوسط » والدارقطني في أماليه ، وابن المقرئ في « معجمه » ثم قال : فقد تابع مسلمة الجهني موسى بن هلال في شيخه عبيد الله العمري ، والطرق كلها في روايته متفقة على عبيد الله المصغر الثقة .

وأورد الحافظ ابن السكن هذا الحديث في باب ثواب من زار قبر النبي ﷺ من كتابه المسمى « بالسنن الصحاح الماثورة عن النبي ﷺ » وهو إمام ثقة حافظ مات بمصر سنة ٣٥٣هـ ، وكتابه هذا محذوف الأسانيد ، ومقتضى ما شرطه في خطبته أن يكون هذا الحديث مما أجمع على صحته ولهذا نقل عنه جماعة ، منهم الحافظ زين الدين العراقي أنه صححه اهـ .

قلت : وقوله ﷺ : « من جاءني زائرا لا يهمله إلا زيارتي » يعم كل من جاءه من بلاد شاسعة وأمكنة قاصية أو دانية كما لا يخفى ، فدل على استحباب شد الرحال لريا ﷺ ، وكذا قوله في الحديث الآتي : « من زار قبري » « ومن زارني بعد موتي » ونحوه وهو ظاهر .

(١) رواه الطبراني : (٢٩١ / ١٢) .

(٢) الترغيب (٢٢٤ / ٢) والكنز (١٢٣٧١) . والبيهقي (٢٤٥ / ٥) والخفاء (٣٤٦ / ٢ ، ٣٤٧) ، وتنزيه (١٧٦ / ٢) والفوائد (٧٧) واللائئ المصنوعة للسيوطي (٧٢ / ٢) وتذكرة الموضوعات (٧٥) .



٣٠٥٣ - عن هارون بن قزعة عن رجل من آل حاطب عن حاطب رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من زارنى بعد موتى فكأنما زارنى فى حياتى ، ومن مات بأحد الحرمين بعث من الأمنين يوم القيامة » . رواه الدارقطنى ^(١) وغيره ، وجود الذهبى إسناده كما فى « وفاء الوفاء » ^(٢) .

قوله : « عن هارون بن قزعة إلخ » قلت : هارون هذا ذكره ابن حبان فى الثقات فلم يبق فيه إلا الرجل المبهم وإرساله ، وقد قال الذهبى : إنه من أجود الطرق إسنادا ، كما قد تقدم ، فلا يضر جهالة الراوى بعد تجويد المحدث إسناده ، لا سيما والجهالة فى القرون الفاضلة لا تقدح عندنا ، كما ذكرنا فى المقدمة ، وقد روى ابن عدى فى « الكامل » ^(٣) من طريق محمد بن النعمان : حدثنى جدى عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « من حج البيت ولم يزرنى فقد جفانى » قال ابن عدى : لا أعلم من رواه عن مالك غير النعمان بن شبل ، ولم أر فى أحاديثه حديثا غريبا قد جاوز الحد فأذكره وروى فى صدر ترجمته عن عمران بن موسى أنه وثقه ، وعن موسى بن هارون أنه متهم ، قال السبكي : هذه التهمة غير مفسدة فالحكم بالتوثيق مقدم عليها ، والحديث ذكره الدارقطنى فى غرائب مالك بالسند المتقدم ، وقال : تفرد به الشيخ ، وهو منكر ، والظاهر أن ذلك يحسب تفرده ، ولا يلزم أن يكون المتن فى نفسه منكرا ، ولا موضوعا . وذكر ابن الجوزى له فى الموضوعات سرف منه . اهـ . من « وفاء الوفاء » ^(٤) ملخصا .

قلت : وقوله ﷺ : « من حج البيت فلم يزرنى فقد جفانى » ^(٥) استدلل به بعض الفقهاء المالكية على وجوب الزيارة كما تقدم فى كلام الشوكانى رحمه الله تعالى واستدلال

(١) رواه الدارقطنى (٢٧٨ / ٢) وإتحاف (٤١٦ / ٤) وتلخيص (٢٦٦ / ٢) والكنز (١٢٣٧٢)

والترغيب (٢٢٤ / ٢) والفوائد (١١٧) والخفاء (٣٤٧ / ٢ / ٢) والدرر (١٥٩) .

(٢) وفاء الوفاء : (ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ ج ٢) .

(٣) الكامل لابن عدى : (٢٤٨٠ / ٧) .

(٤) وفاء الوفاء : (ص ٣٩٨ ج ٢) .

(٥) تقدم .



المجتهد بحديث تصحيح له كما تقرر فى الأصول ، وفيه أيضا إشعار بهدأة الحج ثم إتيان المدينة للزيارة كما لا يخفى ، وهو اختيار إمامنا أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، ففى فتاوى أبى الليث السمرقندى : روى الحسن بن زياد عن أبى حنيفة أنه قال : « الأحسن للحاج أن يبدأ بمكة ، فإذا قضى نسكه مر بالمدينة » وإن بدأ بها جاز ، فيأتى قريبا من قبر النبى ﷺ فيقوم بين القبر والقبلة ، واختلف السلف فى أن الأفضل البداءة بالمدينة قبل مكة أو بمكة قبل المدينة ، وأن ممن اختار البداءة بالمدينة علقمة ، والأسود ، وعمر بن ميمون من التابعين ولعل سببه عندهم كما قال السبكي : إيثار الزيارة ، اهـ . من وفاء الوفاء .

قلت : بل الظاهر أن سببه ابتغاء الوسيلة ، فإن النبى ﷺ هو وسيلتنا ووسيلة أبينا آدم إلى الله تعالى ، كما روى جماعة^(١) منهم الحاكم وصححه إسناده ، عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله : « لما اقترف آدم الخطيئة قال : يا رب ! أسألك بحق محمد لما غفرت لى ، فقال الله : يا آدم ، وكيف عرفت محمدا ولم أخلقه ؟ قال : يا رب ؛ لأنك لما خلقتنى بيدك ونفخت فى من روحك ، رفعت رأسى فرأيت على قوائم العرش مكتوبا : « لا إله إلا الله محمد رسول الله » فعرفت أنك لم تضيف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك ، فقال الله تعالى : صدقت يا آدم ، إنه لأحب الخلق إلى ، إذا سألتنى بحقه فقد غفرت لك ، ولولا محمد ما خلقتك » ورواه الطبرانى وراى : « وهو آخر الأنبياء من ذريتك » كذا فى « وفاء الوفاء »^(٢) أيضا .

وروى الديلمى فى « مسند الفردوس » من طريق أسيد بن زيد : حدثنا عيسى بن بشير عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما مرفوعا : « من حج إلى مكة ثم قصدنى فى مسجدى كتبت له حجتان مبرورتان » وأسيد بن زياد هو الجمال قال الحافظ ابن حجر : هو ضعيف ، أفرط ابن معين فكذبه ، وله فى البخارى حديث واحد

(١) رواه الحاكم (٦١٥/٢) والنبوة (٤٨٩/٥) وإتحافات (٢٥٦) والكنز (٣٢١٣٨) وبداية (٨١/١) ،

(٣٢٢/٢) وابن عساكر فى « التاريخ » (١٤٧/٢) والضعيفة (٢٥٠) .

(٢) وفاء الوفاء : (ص ٤٢٠ ج ٢) .

٣٠٥٤ - عن سوار بن ميمون : حدثني رجل من آل عمر عن عمر رضى الله تعالى عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من زار قبري - أو قال : من زارني - كنت له شفيعا أو شهيدا ، ومن مات في أحد الحرمين بعثه الله عز وجل في الآمنين يوم القيامة » ^(١) رواه أبو داود الطيالسي ، وأبو جعفر العقيلي ولفظه : « من زارني معتمرا كان في جوارى يوم القيامة » ^(٢) كذا في « وفاء الوفاء » ^(٣) وفيه أيضا : قال السبكي : هو مرسل جيد ، سوار بن ميمون ، روى عن شعبة فدل على ثقته عنده ، فلم يبق من ينظر

مقرون بغيره . انتهى ، فهو ممن يستشهد به ، وعيسى بن بشير مجهول ، ومن بعده ثقة ، كذا في « وفاء الوفاء » ^(٤) .

قوله ﷺ : « من حج البيت فلم يزرني فقد جفاني » ^(٥) صريح في جواز شد الرحال بل استحبابه لأجل زيارة قبره ﷺ ، فإن الحاج لا يصل إلى المدينة النبوية إلا بشد الرحال كما لا يخفى ، وفيه أيضا إشعار بتقديم الحج على الزيارة ، والله تعالى أعلم .

ولقد من الله تعالى على هذا العبد الغريق في الأثام بالعمل على قول الإمام مرتين ، وعلى قول علقمة والأسود وعمرو بن ميمون في هذه المرة ، فحضرت مدينة النبي الكريم ﷺ قبل الحج ، ومعى بنت أخى « رشيدة » وبنتها « مفيدة » سلمهما الله تعالى وعفاهما من كل سوء ، ونحن راثحون إلى مكة للحج إن شاء الله تعالى بعد يومين ، ورزقنا الله تعالى من زيارة نبيه الكريم عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلاة والتسليم ما رزق أوليائه وأهل طاعته وحرمانا على النار ، ووقانا من العذاب وسوء الحساب ببركة حرم نبيه ﷺ آمين ، ورزقنا العود إلى حرمه وحرم رسوله مرة بعد مرة وكرة بعد كرة ، اللهم فلا تجعل هذا آخر العهد بها آمين .

قوله : « عن سوار إلى قوله : حدثنا محمد بن يعقوب إلخ » ، دلالتها على فضيلة من

(١) الترغيب : (٢٢٤/٢) .

(٢) إتحاف (٤١٦/٤) والمشكاة (٢٧٥٥) والكنز (١٢٣٧٣) .

(٣) وفاء الوفاء : (ص ٣٩٩ ج ٢) .

(٤) المصدر السابق : (ص ٤٠١ ج ٢) .

(٥) تقدم .

فيه إلا الرجل الذى من آل عمر ، والأمر فيه قريب لا سيما فى هذه الطبقة التى هى طبقة التابعين اهـ .

قلت : والمجهول فى القرون الفاضلة حجة عندنا ، فالحديث حجة ، وفى الباب عن عبد الله بن مسعود ، وأبى هريرة ، وأنس بن مالك ، وابن عباس ، وعلى بن أبى طالب وغيرهم ، إذا ضمت صارت حجة قوية ، وقد ذكرها صاحب « وفاء الوفاء »^(١) بأسانيدها فلتراجع .

زار قبر النبى ﷺ ظاهرة ، وقوله : « من أتى المدينة رائرا لى »^(٢) عام لكل زائر قريبا كان أو بعيدا من المدينة ، ففيه استحباب شد الرحال لزيارته ﷺ .

وقد ظفرت بحديث آخر جيد الإسناد عندى فلاذكره هناك وإن كان محله المتن ، وقد ذكرته فى المتن فى أبواب الجنائز من هذا الكتاب ، وهو ما رواه الدارقطنى^(٣) والطبرانى^(٤) فى « الكبير » و « الأوسط » وغيرهما من طريق حفص بن أبى داود القارى عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « من حج فزار قبرى بعد وفاتى كان كمن زارنى فى حياتى » ورواه ابن الجوزى فى بئر العزم للساكن من طريق الحسن بن الطيب : حدثنا على بن حجر ، حدثنا حفص بن سليمان عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « من حج فزار قبرى بعد موتى كان كمن زارنى فى حياتى وصحبنى » قال ابن عساكر : تفرد بقوله : « وصحبنى » الحسن بن الطيب عن على بن حجر ، وفيه نظر ، وهى زيادة منكرة ، قال السبكي : ولم ينفرد بها ابن الطيب ، فقد رواه كذلك ابن عدى فى « كامله »^(٥) من طريق الحسن بن سفيان عن

(١) وفاء الوفاء : (ص ٣٠٢ ج ٢) .

(٢) الإرواء : (٣٣٥ / ٤) .

(٣) رواه الدارقطنى : (٢٧٨ / ٢) .

(٤) رواه الطبرانى فى « الكبير » (٢ / ٢٠٣ / ٣) وفى « الأوسط » (١ / ١٢٦ / ٢) من « روائد المعجمين : الصغير والأوسط » (وابن عدى فى « الكامل » والبيهقى (٢٤٦ / ٥) من طريق حفص ابن سليمان أبى عمر عن الليث بن أبى سليم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر مرفوعا به : و زاد ابن عدى : « وصحبنى » .

(٥) انظر الحاشية رقم (٨) السابقة .



على بن حجر بالسند المتقدم ، والتشبيه « بمن صحبني » لا يقتضى التشبيه به من كل وجه حتى يناقضه قوله : « لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً » الحديث كما زعمه بعضهم اهـ . من «وفاء الوفاء» ملخصاً .

قلت : بل هو مثل قوله ﷺ : « فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم »^(١) فكذا فضل من زار قبر النبي ﷺ على غير الزائر كفضل الصحابي على غيره فافهم .

وتكلم بعض الحفاظ في هذا الحديث لأجل حفص بن أبي داود وليث بن أبي سليم وأجاب عنه السبكي : بأن حفص بن أبي داود وثقه أحمد ، ثم روى ذلك عنه من طريقين : قال : وذلك مقدم على من روى عنه تضعيف وضعفه جماعة ، وهو حفص بن سليمان القاري الغاضري على ما قاله البخاري وابن أبي حاتم وابن عدى وابن حبان وغيرهم ، وهو لم ينفرد بهذا الحديث ودعوى البيهقي انفراده به بحسب اطلاعه ، فقد جاء في «الكبير» و«الأوسط» للطبراني متابعتة ، فإنه رواه من طريق عائشة بنت يونس امرأة الليث عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً : « من زار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي »^(٢) قال الهيثمي : فيه عائشة بنت يونس ولم أجد من ترجمها ، كذا في «وفاء الوفاء»^(٣) .

قلت : ولا ضير ، فقد صرح الذهبي بأنه لم يجد في النساء من تركت ، إنما هن ما بين ثقات أو مستورات ، كما مر في المقدمة ، وليث بن أبي سليم حسن الحديث عندنا قد استشهد به البخاري وروى له مسلم ، وحسن له الترمذي أحاديث ، كما مر غير مرة ، فالحديث حسن جيد الإسناد ، ورحم الله طائفة قد أغمضت عيونها عن كل ذلك ،

(١) رواه الترمذي (٢٦٨٥) والدارمي (٧٧/١) والطبراني (٢٧٨/٨) وابن كثير (٥٣٦/٦) والترغيب (١٠١/١) وإتحاف (٧٩/١ ، ٢٥٧/٧ ، ٤٠١/٨ ، ٤٠٢) والمغني عن حمل الأسفار (٧/١ ، ٢٢٠/٣) والقرطبي في « التفسير » (٢٩٦/٨) والمتناهية (٦٩/١) وفيه : «على أمتي» .

(٢) مجمع الزوائد (٢/٤) والطبراني (٤٠٦/١٢) .

(٣) وفاء الوفاء : (ص ٣٩٨ ج ٢) .



٣٠٥٥ - حدثنا محمد بن يعقوب ثنا عبد الله بن وهب عن رجل عن بكر بن عبد الله رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من أتى المدينة زائراً الى وجبت له شفاعتى يوم القيامة ومن مات فى أحد الحرمين بعث آمناً » . رواه يحيى بن الحسن بن جعفر الحسينى فى أخبار المدينة ، ولم يتكلم عليه السبكى ، ومحمد بن يعقوب هو أبو عمر الزبيرى المدنى صدوق ، وعبد الله بن وهب ثقة ، ففيه الرجل المبهم ، وبكر بن عبد الله إن كان المزنى فهو تابعى جليل فيكون مرسلًا ، وإن كان بكر بن عبد الله بن الربيع الأنصارى فهو صحابى ، كذا فى « وفاء الوفاء » ^(١) أيضا .

٣٠٥٦ - عن أبى هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحى حتى أرد عليه السلام » . رواه أبو داود ^(٢) بسند صحيح ، وذكره ابن قدامة من رواية أحمد بلفظ : « ما من أحد يسلم على عند قبرى » ، وقد صدر

وأنكرت مشروعية زيارة قبر هذا النبى الكريم ، وحرمت عن مثل هذا الفضل العظيم ، وزعمت ألا ينوى الزائر إلا مسجد النبى ﷺ ، ولم تدر أن أفضلية المسجد إنما هى لأجل بركة النبى ﷺ ، فجواز نية المسجد يستدعى جواز نية زيارته ﷺ بالأولى ، فالله يهديهم ويصلح بالهم ، ويرزقنا وجميع المسلمين والمسلمات فضيلة صحبة النبى ﷺ بزيارة قبره ويجمع بيننا وبينه كما آمنا به ولم نره .

قوله : « عن أبى هريرة إلخ » ، قلت : معنى قوله ﷺ : « إلا رد الله على روحى » المراد يرد روحه - والله أعلم - التفات روحانى ، وتنزل إلى دوائر البشرية من الاستغراق فى الحضرة العلية ، فإن روحه الشريف مشغول بشهود الحضرة والملا الأعلى عن هذا العالم ، فإذا سلم عليه أقبل روحه على هذا العالم لتدرك السلام ويرد على المسلم ، قاله السبكى ، كما فى

(١) وفاء الوفاء : (ص ٤٠٣ ج ٢) .

(٢) رواه أبو داود فى (المناسك باب ٩٩) وأحمد فى « المسند » (٥٢٧/٢) والبيهقى (٢٤٥/٥) والمجمع (١٦٢/١٠) والتلخيص (٢٦٧/٢) والمشكاة (٩٢٥) والترغيب (٤٩٩/٢) والكنز (٢٢٠٠) وابن كثير فى « التفسير » (٤٦٤/٦) وإتحاف (٤١٩/٤ ، ٣٦٥/١٠) والحاوى (٢٦٤/٢ ، ٢٦٩ ، ٢٧١) والأذكار (١٠٧) واللكلئ (١٤٧/١) والضعيفة (٢٠١) .

به البيهقي باب زيارة قبر النبي ﷺ ، واعتمد عليه جماعة من الأئمة فيها منهم الإمام أحمد ، قال السبكي : وهو اعتماد صحيح اهـ . كذا في « وفاء الوفاء » (١) .

« وفاء الوفاء » (٢) قال الخفاجي : والذي يظهر في تفسير الحديث من غير تكلف أن الأنبياء والشهداء أحياء ، وحياة الأنبياء أقوى ، وإذا لم يسلط عليهم الأرض فهم كالتائمين ، والتائم لا يسمع ولا ينطق حتى يتتبه ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ (٣) الآية ، فالمراد الإرسال الذي في الآية ، فمعناه : أنه إذا سمع السلام تيقظ ورد لا أن روحه تقبض ثم ينفخ وتعاد ، فلا إشكال أصلا ، كذا في « عون المعبود » (٤) .

فلا دلالة فيه على عدم استمرار الحياة كما زعمه بعضهم ، وقد روى عبد الحق في « الأحكام الصغرى » - وقال : إسناده صحيح - عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه فسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام » (٥) . ورواه ابن عبد البر وصححه ، كما نقله ابن تيمية ، وروى ابن أبي الدنيا عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : إذا مر الرجل بقبر يعرفه فسلم عليه رد عليه السلام وعرفه ، وإذا مر بقبر لا يعرفه فسلم عليه رد عليه السلام ، والآثار في هذا المعنى كثيرة ، وقد ذكر ابن تيمية في « اقتضاء الصراط المستقيم » : أن الشهداء بل كل المؤمنين : إذا زارهم المسلم وسلم عليهم عرفوا به وردوا عليه السلام ، فإذا كان هذا في أحاد المؤمنين فكيف بسيد المرسلين ﷺ ؟ وقد ورد التصريح بسمعه ﷺ سلام الزائر في أثر رواه جماعة عن أبي هريرة رضى الله عنه بلفظ : « من صلى على عند قبري سمعته ، ومن صلى على نائيا بلغته » (٦) ، وفيه محمد بن مروان السدي الصغير وهو ضعيف ، وروى نحوه الخلال

(١) وفاء الوفاء : (ص ٤٠٣ ج ٢) .

(٢) وفاء الوفاء : (ص ٤٠٧ ج ٢) .

(٣) سورة الزمر آية : ٤٢ .

(٤) عون المعبود : (ص ١٧٠ ج ٢) .

(٥) إتحاف (٣٦٥ / ١٠) والحاوي (٣٠٢ / ٢) والفتاوى (٦) وابن كثير (٣٣٠ / ٦) .

(٦) إتحاف (٢٨٩ / ٣ ، ٣٦٥ / ١٠) والمشكاة (٩٣٤) والكنز (٢١٦٥ ، ٢١٩٧ ، ٢١٩٨) والحبائك

(٩٩) وابن كثير (٤٦٦ / ٦) وتذكرة (٩٠) واللائلي (١٤٦ / ١) والضعيفة (٢٠٣) .



من طريق البحترى وهو ضعيف جدا عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا بلفظ : « من صلى على عند قبرى رددت عليه ، ومن صلى على فى مكان آخر بلغوني » وتعدد الطرق يفيد القوة ، قال السبكي : وسيأتى ما يدل على أنه ﷺ يسمع من يسلم عليه عند قبره ويرد عليه عالما بحضوره ، وكفى بهذا فضلا حقيقيا بأن يتفق فيه ملك الدنيا حتى يتوصل إليه من أقطار الأرض اهـ . من « وفاء الوفاء » ^(١) ملخصا .

ولا شك فى حياته ﷺ بعد وفاته ، وكذا سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أحياء فى قبورهم حياة أكمل من حياة الشهداء التى أخبر الله تعالى بها فى كتابه العزيز ، ونبينا ﷺ سيد الأنبياء وسيد الشهداء ، وأعمال الشهداء فى ميزانه ، وقد قال ﷺ : « علمى بعد وفاتى كعلمى فى حياتى » رواه الحافظ المنذرى وروى ابن عدى فى « كامله » عن ثابت عن أنس رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الأنبياء أحياء فى قبورهم يصلون » ^(٢) . ورواه أبو يعلى برجال ثقات ، ورواه البيهقى وصححه .

وروى ابن ماجه ^(٣) بإسناد جيد كما قال المنذرى عن أبى الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ : « أكثروا الصلاة على يوم الجمعة فإنه مشهود تشهد الملائكة ، وإن أحد يصلى على إلا عرضت على صلاته حين يفرغ منها » قال : قلت : وبعد الموت ، قال : « إن الله حرم على الأرض أن تاكل أجساد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام » فنبى الله ﷺ حتى يرقق ، هذا لفظ ابن ماجه .

ولا يعارضه ما روى عن ثابت عن أنس رضى الله عنه مرفوعا : « إن الأنبياء لا يتركون فى قبورهم بعد أربعين ليلة لكن يصلون بين يدى الله حتى ينفخ فى الصور » ، فإن فى

(١) وفاء الوفاء : (ص ٤٠٤ ج ٢) .

(٢) تقدم .

(٣) رواه ابن ماجه (١٦٣٧) والبيهقى (٢٤٩/٣) والمجمع (١٤٤/٢ ، ١٦٩) والمطالب (٣٣٢٢) والترغيب (٤٩٨/٢) وابن كثير (٤٦٤/٦ ، ٣٨٦ /٨) والمشكاة (١٣٦٦) وإتحاف (٢٤١/٣) ، ٣٨١) والخفاء (١٨٩/١) واللائى (١٤٧/١) والكنز (٢١٨٠ ، ٢١٨١ ، ٢٢١٧ ، ٢٢٣٥ ، ٢٢٣٦) والشافعى (٧٠) وابن أبى شيبه (٥١٧/٢) .

٣٠٥٧ - عن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه : أنه كان يبرد البريد من الشام يقول: سلم لى على رسول الله ﷺ . ذكره عنه الإمام أبو بكر بن عمرو بن عاصم النبيل فى مناسكه والتزم له الثبوت ، وقال السبكى : قد استفاض ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، وذلك فى زمن صدر التابعين . « وفاء الوفاء » (١) .

سنده ابن لىلى وهو سىء الحفظ ، فلا يصح معارضة ما رواه لأحاديث الثقات ، قال البيهقى : وإن صح بهذا اللفظ فالمراد - والله أعلم - لا يتركون لا يصلون إلا هذا المقدار ، ثم يكونون مصلين فيما بين يدى الله تعالى اهـ . من « وفاء الوفاء » (٢) ملخصا .

قلت : وحاصله على ذلك أن الأنبياء ليسوا كغيرهم من بنى آدم إذا ماتوا انقطع عملهم ، بل عملهم دائم بعد الموت أيضا ، لا ينقطع إلا أربعين ليلة ، والله تعالى أعلم .

قوله : « عن عمر بن عبد العزيز إلخ » ، قلت : هو خامس الخلفاء الراشدين المهديين على ما نص عليه أكابر العلماء من التابعين ، وكان يبرد البريد من الشام إلى المدينة للتسليم على النبى ﷺ فثبت بفعله جواز شد الرحال لذلك ، قال الشيخ : إن رحيل البريد هذا لم يكن للصلاة فى المسجد النبوى كما لا يخفى ، وإلا لم يسكت الرواة عن ذكرها ، ولا فرق بين تبليغ السلام وبين الخطاب بالسلام بنفسه ، بل الثانى أقرب إلى الضرورة ؛ لأنه عمل لنفسه ، وقد فعله التابعى الكبير ولم ينقل النكير عليه ، فهو حجة على ابن تيمية وأتباعه الذين منعوا شد الرحال لأجل السلام على النبى ﷺ ، وزيارة قبره الكريم .

وأما استدلالهم بما رواه أصحاب السنن من إنكار بصرة الغفارى على أبى هريرة خروجه إلى الطور وقال له : لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت ، ووافقه أبو هريرة . كما فى «فتح البارى» (٣) فالجواب: أن خروجه إلى الطور كان لأجل الصلاة هناك ، ولا فضل لمكان على مكان فى الصلاة إلا للمساجد الثلاثة ، فيكره شد الرحال إلى غيرها لأجل الصلاة ، وأما شد الرحال إلى الطور للتجارة وللنزهة ونحوها من غير اعتقاد القرية فى الصلاة عنده

(١) وفاء الوفاء : (ص ٤٠٩ ج ٢) .

(٢) المصدر السابق (ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ ج ٢) .

(٣) فتح البارى : (ص ٥٣ ج ٣) .



٣٠٥٨ - عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أنه لما صالح أهل البيت المقدس وقدم عليه كعب الأحبار وأسلم ، وفرح بإسلامه قال له : هل لك أن تسير معى إلى المدينة ، وتزور قبر النبى ﷺ وتتمتع بزيارته ؟ فقال : نعم يا أمير المؤمنين ! أنا أفعل ذلك ، ولما قدم عمر المدينة كان أول ما بدأ بالمسجد وسلم على رسول الله ﷺ . ذكره فى « فتوح الشام » ، « وفاء الوفاء » (١) .

فلا دليل على كراهته ، وحديث شد الرحال لا يشمل .

قوله : « عن عمر بن الخطاب إلخ » ، قلت : إنما ذكرناه له اعتضادا وإن لم يكن قول أصحاب الفتوح حجة ما لم ينظر فى سنده ، ولكن اتفاقهم عليه مما يفيد أن لذلك أصلا ، ودلالته على جواز شد الرحال لزيارة قبر النبى ﷺ ظاهرة .

قلت : وروى أحمد (٢) بسند حسن قال : حدثنا عبد الملك بن عمرو حدثنا كثير بن زيد عن داود بن أبى صالح قال : أقبل مروان يوما فوجد رجلا واضعا وجهه على القبر ، فأخذ مروان برقبته ، ثم قال : هل تدري ما تصنع ؟ فأقبل عليه فقال : نعم ! إني لم آت الحجر ، إنما جئت رسول الله ولم آت الحجر ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تبكوا على الدين إذ وليه أهله ، ولكن ابكوا عليه إذ وليه غير أهله » قال الهيثمى (٣) : رواه أحمد والطبرانى فى « الكبير » و « الأوسط » وفيه كثير بن زيد وثقه جماعة وضعفه النسائى وغيره ، ورواه يحيى بن الحسين بن جعفر الحسينى فى أخبار المدينة : حدثنى عمر بن خالد حدثنا أبو نباتة عن كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله بن حنطب ، قال : أقبل مروان ورجل ملتزم القبر . الحديث ، قال المطلب : وذلك الرجل أبو أيوب الأنصارى ، قال السبكى : وأبو نباتة يونس بن يحيى ومن فوقه ثقات ، وعمر بن خالد لم أعرفه ، قلت : ولا ضير ، فإن أحمد رواه عن عبد الملك بن عمرو وهو ثقة عن كثير بن زيد ، وقد حكم السبكى بتوثيقه ، كذا فى « وفاء الوفاء » (٤) .

(١) المصدر قبل السابق : (ص ٤٠٩ ج ٢) .

(٢) ، (٣) رواه أحمد (٤٢٢/٥) والمجمع (٢٤٥/٥) والكنز (١٤٩٦٧) والضعيفة (٣٧٣) .

(٤) وفاء الوفاء : (ص ٤٤٣ ج ٤) .



قال العز في « كتاب العلل » : والسؤالات لعبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه رواية أبي علي الصواف عنه ، قال عبد الله : سألت أبي عن الرجل يس منبر النبي ﷺ ويتبرك بمسه ويقبله ويفعل بالقبر مثل ذلك رجاء ثواب الله تعالى ، قال : لا بأس به ، كذا فيه أيضا .

والعجب من النجديين مع كونهم حنبلين يشددون في ذلك ويمنعون الناس عنه أشد منع حتى لقد رأيت عسكريا من أهل النجد دفع بيده في صدر امرأة قد قبلت شبك قبر النبي ﷺ فسقطت على جنبها وانكشفت وأنا قائم بين يدي النبي ﷺ أصلى وأسلم عليه ، ولا شك أن الاستغراق في المحبة يحمل على الإذن في ذلك للهائم المشتاق ، والناس تختلف مراتبهم في ذلك ، فأناس حين يرونه لا يملكون أنفسهم بل يبادرون إليه ، وأناس فيهم آناة يتأخرون وما أحسن قول بعضهم :

أمر على الديار ديار ليلي أقبل ذا الجدار وذا الجدارا
وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا

هذا ، وقد قال النووي : لا يجوز أن يطاف بقبره ﷺ ، ويكره إلصاق البطن والظهر بجدار القبر ، قاله الحلیمی وغيره ، قال : ويكره مسحه باليد وتقبيله ، بل الأدب أن يبعد منه كما يبعد منه لو حضر في حالة حياته ، هذا هو الصواب ، وهو الذي قاله العلماء وأطبقوا عليه ، ومن خطر بباله أن المسح باليد ونحوه أبلغ في البركة فهو من جهالته وغفلته ؛ لأن البركة إنما هي فيما وافق الشرع وأقوال العلماء ، انتهى . من « وفاء الوفاء » (١) .

قلت : فينبغي منع العوام عن ذلك سدا للذريعة ، ولكن لا ينبغي التشديد بالضرب والدفع في الصدر لمن لم يتمالك نفسه ، لما قد عرفت من مجال التوسع فيه ، وليجتنب الزائر من الإنحناء للقبر عند التسليم ، قال ابن جماعة : قال بعض العلماء : إنه من البدع ويظن من لا علم له أنه من التعظيم اهـ . من « الوفاء » (٢) .

(١) وفاء الوفاء : (ص ٤٤٢ ج ٢) .

(٢) المصدر السابق : (ص ٤٤٥ ج ٢) .

٣٠٥٩ - عن ابن عمر رضی الله عنهما : أنه كان إذا قدم من سفر أتى قبر النبي ﷺ فقال : السلام عليكم يا رسول الله ، السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبتاه . أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح ، وفي « الموطأ » ^(١) رواية يحيى بن يحيى : أن ابن عمر رضی الله عنهما كان يقف على قبر النبي ﷺ ، فيصلی على النبي ﷺ ، وعلى أبي بكر وعمر رضی الله عنهما . وعند ابن القاسم والقعنبي : ويدعو لأبي بكر وعمر رضی الله عنهما . وعن ابن عون قال : سألت رجل نافعاً : هل كان ابن عمر رضی الله تعالى عنهما يسلم على القبر ؟ قال : نعم ! لقد رأيته مائة مرة أو أكثر من مائة ، كان يأتي القبر فيقوم عنده فيقول : السلام على النبي ، والسلام على أبي بكر ، السلام على أبي . « وفاء الوفاء » ^(٢) .

٣٠٦٠ - أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر رضی الله تعالى عنهما قال : من السنة أن تأتي قبر النبي ﷺ من قبل القبلة وتجعل ظهرك إلى القبلة وتستقبل القبر بوجهك ثم

قوله : « عن ابن عمر » وقوله : « أبو حنيفة عن نافع إلخ » ، قلت : دلالتهما على كيفية الزيارة والتسليم على النبي ﷺ عند قبره الشريف ظاهرة ، قال الكرماني من الحنفية : ويضع يمينه على شماله كما في الصلاة ، وقال ابن حبيب في « الواضحة » : واقصد القبر الشريف من وجاه القبلة وادن منه اهـ . والمنقول أن الزائر يقف على نحو أربعة أذرع من رأس القبر . وقال ابن عبد السلام : على ثلاثة أذرع ، وعلى كل حال فذلك من داخل المقصورة بلا شك قال في « الإحياء » بعد بيان موقف الزائر بنحو ما قدمناه : فينبغي أن تقف بين يديه كما وصفنا ، وتزوره ميتاً كما كنت تزوره حياً ، ولا تقرب من قبره إلا ما كنت تقرب من شخصه الكريم لو كان حياً اهـ . ولينظر الزائر في حال وقوفه إلى أسفل ما يستقبل من جدار الحجرة الشريفة ملتزماً بالحياء والأدب التام فيه في ظاهره وباطنه ، قال في « الإحياء » : واعلم أنه ﷺ عالم بحضورك وقيامك وزيارتك وأنه يبلغه سلامك وصلاتك (بل يسمعه ويرد السلام عليك) فمثل صورته الكريمة في خيالك واخطر عظيم رتبته في قلبك اهـ .

(١) رواه في : ٩ - كتاب قصر الصلاة في السفر ، ٢٢ - باب ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ ، رقم (٦٨) .

(٢) وفاء الوفاء : (ص ٤١٠ ج ٢) .

تقول : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . أخرجه الحافظ طلحة بن محمد في مسند أبي حنيفة عن صالح بن أحمد عن عثمان بن سعيد عن أبي عبيد الرحمن المقرئ عن أبي حنيفة به ، كذا في « وفاء الوفاء » (١) .

ثم يسلم الزائر ولا يرفع صوته ولا يخفيه بل يقتصد ، فيقول : السلام عليك يا رسول الله! السلام عليك يا نبي ﷺ! ، السلام عليك يا خيرة الله! ، السلام عليك يا حبيب الله! السلام عليك يا سيد المرسلين وخاتم النبيين! ، يا خير الخلائق أجمعين ، السلام عليك يا قائد الغر المحجلين! ، السلام عليك وعلى آلك وأهل بيتك وأزواجك وأصحابك أجمعين ، السلام عليك وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ، وجميع عباد الله الصالحين ، جزاك الله عنا يا رسول الله أفضل ما جزى به نبيا ورسولا عن أمته ، وصلى عليك كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك الغافلون أفضل وأكمل ما صلى على أحد من الخلق أجمعين ، أشهد أن لا إله الله وحده لا شريك له (٢) ، وأشهد أنك عبده ورسوله وخيرته من خلقه ، وأشهد أنك قد بلغت الرسالة وأديت الأمانة . ونصحت الأمة وكشفت الغمة ، وجاهدت في الله حق جهاده ، اللهم آتِه الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته وآتِه نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون ، اللهم صل على سيدنا محمد نبيك ورسولك النبي الأمي ، وعلى آل سيدنا محمد وأزواجه وذريته ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين ، إنك حميد مجيد .

ومن عجز عن حفظ هذا أو ضاق الوقت عنه اقتصر على بعضه ، كما قاله النووي ، قال : وأقله السلام عليك يا رسول الله ﷺ! وجاء عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وغيره من السلف الاقتصار جدا ، وعن مالك يقول : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، ونقل البرهان ابن خلفون عن أبي سعيد الهندي من المالكية قال فيمن وقف بالقبر ولا يقف عنده طويلا ، ثم ذكر سلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، ثم قال : وهذه طريقة ابن عمر وتبعه مالك في ترك تطويل القيام ، واختار بعضهم التطويل في السلام ، وعليه الأكثرون .

(١) وفاء الوفاء : (ص ٤١٠ ج ٢) .

(٢) قوله : « لا شريك له » سقط من « الأصل » وأثبتناه من « المطبوع » .



قال النووي : ثم إن كان قد أوصاه أحد بالسلام على رسول الله ﷺ يقول : السلام على رسول الله ﷺ من فلان ابن فلان ، أو يقول : فلان ابن فلان يسلم عليك يا رسول الله ، ونحوه من العبارات ، ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيصير تجاه أبى بكر رضى الله عنه ، فيقول : السلام عليك يا أبا بكر صفى رسول الله ﷺ وثانيه فى الغار ورفيقه فى الأسفار! ، جزاك الله تعالى عن أمة رسول الله ﷺ خير الجزاء ، ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيقول : السلام عليك يا عمر الفاروق الذى أعز الله به الإسلام! ، جزاك الله تعالى عن أمة محمد ﷺ خير الجزاء ، كله من « وفاء الوفاء » ملخصا ، ومن أراد معرفة آداب الزيارة مفصلة فليرجع إليه ، أو إلى « الإحياء » للغزالي ، و« الشفاء » للقاضى عياض و« غنية الناسك » للهندي ، و« لباب المناسك » لملا على القارى وغيرها . والله تعالى أعلم .

هذا ، وقد بقى الجواب عن ما نسب إلى مالك رحمه الله من قوله بكراهة زيارة القبر الشريف ، قال عبد الحق : عن أبى عمران المالكي قال : إنما كره مالك أن يقال : ررنا قبر النبي ﷺ ؛ لأن الزيارة من شاء فعلها ومن شاء تركها ، وزيارة قبر النبي ﷺ واجبة ، قال عبد الحق : يعنى من السنن الواجبة انتهى . واختار عياض أن كراهة مالك لذلك لإضافة الزيارة إلى القبر ، وأنه لو قال : ررنا النبي ﷺ لم يكره لحديث : « اللهم لا تجعل قبرى وثنا يعبد » فحمى إضافة هذا اللفظ إلى القبر قطعاً للذريعة ، وقال ابن رشد : ما كره مالك ذلك إلا من وجه أن كلمة أعلى من كلمة فلما كانت الزيارة تستعمل فى الموتى وقد وقع من الكراهة ما وقع كره أن يذكر مثل ذلك فى النبي ﷺ اهـ . « وفاء الوفاء » (١) .

قال عياض رحمه الله تعالى : زيارة قبره سنة بين المسلمين مجمع عليها وفضيلة مرغّب فيها . انتهى ، وأجمع العلماء على استحباب زيارة القبور للرجال كما حكاه النووي وقد اختلفوا فى النساء ، وقد امتاز القبر الشريف بالأدلة الخاصة به كما سبق قال السبكي : ولهذا أقوال : أنه لا فرق فى زيارته ﷺ بين الرجال والنساء اهـ .

(١) المصدر قبل السابق : (ص ٤١٣ ، ٤١٤ ج ٢) .

الزيارة النبوية

٣٦٢١

٣٠٦١ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الله بن دينار : أن ابن عمر كان إذا أراد سفرا أو قدم من سفر جاء قبر النبي ﷺ ، فصلى عليه ودعا ثم انصرف ، قال محمد : هكذا ينبغي أن يفعله إذا قدم المدينة ، يأتي قبر النبي ﷺ . أخرجه محمد في « الموطأ » (١) . وسنده صحيح .

وفيه أيضا : قال عياض في « الشفاء » بسند جيد عن ابن حميد أحد الرواة عن مالك فيما يظهر قال : ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين مالكا في مسجد رسول الله ﷺ فقال مالك : يا أمير المؤمنين ! لا ترفع صوتك في هذا المسجد ، فإن الله تعالى أدب قومنا فقال : ﴿ لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﴾ (٢) الآية ، ومدح قوما فقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَغْضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ (٣) الآية ، وذم قوما فقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ينادونك من وراء الْحُجُرَاتِ ﴾ (٤) الآية ، وإن حرمة ميتا كحرمة حيا ، فاستكان لها أبو جعفر فقال : يا أبا عبد الله ! أستقبل وأدعو ، أم أستقبل رسول الله ﷺ ؟ فقال : لم تصرف وجهك عنه؟ وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله تعالى يوم القيامة ، بل استقبله واستشفع به فيشفعك الله ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ ﴾ (٥) الآية ، فانظر هذا الكلام من مالك ، وما اشتمل عليه من أمر الزيارة ، والتوسل بالنبي ﷺ واستقباله عند الدعاء ، وحسن الأدب التام معه اهـ .

قوله : « أخبرنا مالك إلخ » ، فيه دلالة على أن يأتي القبر الشريف إذا أراد الخروج من المدينة أيضا ، وعليه عمل الأمة ، وهناك تظهر من المحبين سوابق العبرات ، ويتصعد من بواطنهم لقوة الوجد لواحق الزفراء .

قال النووي : إنه متى اختار الرجوع وعزم على النهوض فالمستحب أن يودع المسجد الشريف بركعتين ، ويكون ذلك في المصلى الشريف النبوي أو ما قرب منه من الروضة

(١) موطأ محمد : (ص ٣٣٤ ، ح رقم : ٩٤٨) ، باب زيارة قبر النبي ﷺ وما يستحب من ذلك .

(٢) سورة الحجرات آية : ٢ .

(٣) سورة الحجرات آية : ٣ .

(٤) سورة الحجرات آية : ٤ .

(٥) سورة النساء آية : ٦٤ .

٣٠٦٢- عن داود بن أبي صالح قال : أقبل مروان يوما فوجد رجلا واضعاً وجهه على القبر ، فأخذ رقبته وقال : أتدرى ما تصنع ؟ قال : نعم ، فأقبل عليه فإذا هو أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه ، فقال : جئت رسول الله ﷺ ولم آت الحجر ، سمعت رسول الله

الشريفة ثم يحمد الله تعالى ، ويصلى على نبيه ﷺ ، ويدعو بما أحب ، ويقول : اللهم إنا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما تحب وترضى ، اللهم كن لنا صاحباً في سفرنا وخليفة على أهلنا ، اللهم ذلل لنا صعوبة سفرنا واطو عنا بعده ، اللهم إنا نعوذ بك من وعشاء السفر وكآبة المنظر وسوء المنقلب في الأهل والمال ، اللهم أصحابنا بنصح وأقلبنا بدمعة ، اللهم اكفنا ما أهمنا وما لا نهتم له ورجعنا سالمين مع القبول والمغفرة والرضوان ، ولا تجعله آخر العهد بهذا المحل الشريف . وقال الكرماني من الحنفية : إذا اختار الرجوع يستحب له أن يأتي القبر الشريف ، ويقول بعد السلام والدعاء : ودعنا يا رسول الله غير مودع ولا سامحين بفرقتك ، نسألك أن تسأل الله تعالى أن لا يقطع آثارنا من زيارة حرمك ، وأن يعيدنا سالمين غانمين إلى أوطاننا ، وأن يبارك لنا فيما وهب لنا ، وأن يزرقنا الشكر على ذلك ، اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نبيك ﷺ قال : ثم يتوجه إلى الروضة ويصلى ركعتين عند الخروج ويسأل الله العود مع السلامة والعافية اهـ . من « وفاء الوفاء » (١) .

وفيه أيضاً : وأنشد أبو الفضل الجوهري في توديعه النبي ﷺ .

لو كنت ساعة بيننا ما بيننا وشهدت كيف نكرر التوديعا

لعلمت أن من الدموع محدثا وعلمت أن من الحديث دموعا

قوله : « عن داود بن أبي صالح إلخ » ، قلت : موضع الاستدلال منه قول أبي أيوب : جئت رسول الله ﷺ ولم آت الحجر ، فتأيد به حديث : « من زارني بعد وفاتي فكأنما زارني في حياتي » ، وثبت به أن حكم قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ (٢) ، باق بعد وفاته ﷺ لم

(١) وفاء الوفاء : (ص ٤٥٣ ج ٢) .

(٢) سورة النساء آية : ٦٤ .



يقول : « لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله ، ولكن ابكوا عليه إذا وليه غير أهله » .
أخرجه الحاكم وقال : صحيح الإسناد وأقره عليه الذهبي في « تلخيص المستدرک » (١)
فقال : صحيح اهـ .

ينقطع بها ، وإذا كان من جاء قبره كمن جاء رسول الله ﷺ فأى مؤمن يرضى نفسه بأن لا
يجيء رسول الله ﷺ وهو يقدر على ذلك ولو يذل النفس والروح ؟ ومن الذى يمنع من
شد الرحال لأجل ذلك ؟ وهو يعلم أن رسول الله ﷺ حى فى قبره ، وما جاء قبره فقد
جاء رسول الله ﷺ ، وإنما ينكر ذلك من ينكر حياته ﷺ فى قبره ، ولم يفرغ سمعه قول
أبى أيوب : جئت رسول الله ﷺ ولم آت الحجر ، أو كان فؤاده فارغا من حبه ، وعقله
خاليا من لبه ، وأما المجنون فلا تسأل عنهم ، فوالله إنهم لا يأتون القبر وإنما يجيئون رسول
الله ﷺ ، وإذا انصرفوا إلى بلادهم تصدعت قلوبهم لفراق حبيبهم ﷺ وانذهلت عقولهم ،
وأشد ابن جماعة وهو ييكى عند وداعه لسفره من المدينة الشريفة النبوية على صاحبها ألف
ألف صلاة وتحية .

أحن إلى زيارة حى ليلى وعهدى من زيارتها قريب

وكننت أظن قرب الدار يطفى لهيب الشوق فازداد اللهب

ومن أعذبها وأعجبها قصيدة الإمام العارف بالله أبى محمد البسكرى حيث قال :

دار الحبيب أحق أن تهواها ونحن من طرب إلى ذكرها

وعلى الجفون متى هممت بزورة يا ابن الكرم عليك أن تغشاها

فلأنت أنت إذا حسلت بطيبة وظللت ترتع فى ظلال رباها

إلى أن قال :

وابشر فى الخبر الصحيح مقررًا إن الإله بطابة سماها

ومنها :

لا كالمدينة منزل وكفى لها شرفا حلول محمد بفناها

(١) رواه الحاكم : (٥١٥ / ٤) والطبرانى (١٨٩ / ٤) .



إلى أن قال :

إنى لأرهب من توقع بينها
ولقلما أبصرت حال مودع
فيظل قلبي موجعا أوها
إلا رثت نفسي لها وشجاها

إلى أن قال :

يا رب أسأل منك فضل قناعة
رضاك عني دائما ولزومها
بجوار أوفى العالمين بلزمة
من جاء بالآيات والنور الذي
أولى الأنعام بحظلة الشرف التي
إنسان عين الكون سر وجوده
حسبي فلست أنى بذكر صفاته
كثرت محاسنه فأعجز حصرها
إنى اهتديت من الكتاب بآية
ورأيت فضل العالمين محمدا
كيف التقصى والوصول لمدح من
إن الذين يبایعونك إنما
هذا الفخار فهل سمعت بمثله
صلوا عليه وسلموا فبذلكم
صلى عليه الله غير مقيد
وعلى الأکابر آله سرج الهدى
يسيرها وتحببها لحماها
حتى توافي مهجتي أخراها
وأعز من بالقرب منه بياهي
داوى القلوب من العمى فشفاها
تدعى الوسيلة خير من يعطاها
ياسين إكسير المحامد طه
ولو ان لى عدد الحصا أفواها
وغدت وما نلقى لها أشباها
فعلمت أن علاه ليس يضاها
وفضائل المختار لا تنهاها
قال الإله له وحسبك جاها
فيما يقول يبایعون الله
واها لنشأته الكريمة واها
تهدى النفوس لرشدتها وغناها
وعليه من بركاته أتمهاها
أحبب بعترته ومن والاها



وكذا السلام عليه ثم عليهم وعلى عصابته التى زكاها
أعنى الكرام أولى النهى أصحابه فئة التقى ومن اهتدى بهداها
والحمد لله الكريم وهذه مجزت وظنى أنه يرضاها

قال البدر ابن فرحون أحد أصحاب ناظمها : إن بعض الصالحين : رأى النبى ﷺ فى المنام قال البدر : وأشك هل كان هو الشيخ أو غيره وأنشد هذه القصيدة ، فلما بلغ آخرها قال النبى ﷺ : « رضيناها رضيناها » قال مؤلف « وفاء الوفاء » ^(١) : فلذلك ختمت بها كتابى هذا ، عسى أن يكون مرضيا عند سيدنا رسول الله ﷺ .

قلت : ولذلك ختمت بها هذا الجزء العاشر من « إعلاء السنن » ، عسى أن يكون مرضيا عند رسول الله ﷺ فيلحظه بعين القبول ، وأنال منه من الرضوان غاية المأمول : والله در القائل :

إذا رضيت عنى كرام عشيرتى فلا زال غضبانا على لثامها
وأقول كما قال القائل :

يا حاتم النبأ جئتكَ قاصدا أرجو رضاك وأحتمى بحماك

وقد ختمت الكتاب والحمد لله الذى بنعمته وجلاله تتم الصالحات تجاه القبر المنيف وأنا واقف بين يدى رسول الله ﷺ قائما، اللهم فجد علينا برضوانك، واجعلنا فى حرزك وأمانك، وتفضل علينا بجودك وإحسانك بمجاروة حبيبك المصطفى فى الدارين، والفوز من اتباع سنته بما تقر به العين، وثبت قلوبنا على الهدى، وسلمها من الزيغ والردى، ولنجنا من الفتن والبلوى، وخلصنا من كدورات هذه الحياة الدنيا، ووفقنا للقيام بما أمرنا قولاً وفعلاً، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ، وسامحنا بجودك وكرمك إنك أنت البر الجواد

(١) وفاء الوفاء : (ص ٤٥٦ ج ٢) .



الكريم وافعل ذلك بوالدينا ومشايخنا وأحبابنا وأصحابنا وأهلنا وأولادنا ، وكل من انتفع بهذا الكتاب يا رحمن يا رحيم ، اللهم وصل وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه أفضل ما صليت على أحد من خلقك صلاة لا غاية لها ولا انتهاء ولا أمد لها ولا انقضاء ، وصل على إخوانه من الأنبياء والمرسلين وخلفائه الراشدين ، وعلينا معهم يا رب العالمين ، آمين آمين ، لا أرضى بواحدة حتى يضاف إليها ألف أمينا .

تتمة :

اعلم أن زيارة قبره الشريف من أعظم الآيات وأرجى الطاعات والسبيل إلى أعلى الدرجات قال القسطلاني في « المواهب » ومن اعتقد غير هذا فقد انخلع من ربة الإسلام وخالف الله ورسوله وجماعة العلماء الأعلام ، وقد أطلق بعض المالكية وهو أبو عمران الفاسي كما ذكره في « المدخل » عن تهذيب الطالب لعبد الحق أنها واجبة ، قال : ولعله أراد وجوب السنن المؤكدة ، وقال القاضى عياض : إنها سنة من سنن المسلمين مجمع عليها وفضيلة مرغب فيها ثم ذكر الأحاديث المروية في الباب وقال : للشيخ تقى الدين بن تيمية هنا كلام شنيع عجيب يتضمن منع شد الرحال للزيارة النبوية المحمدية وأنه ليس من الترب بل بضد ذلك ، ورد عليه الشيخ تقى الدين السبكي في « شفاء القاسم » فشفى صدور المؤمنين اهـ .

قال النيموى : وهو كتاب نادر لم يصنف مثله قبله قط ، ثم قام العلامة ابن عبد الهاد الحنبلى لانتصار شيخه ابن تيمية وصنف كتابا في رده وسماه^(١) « الصارم المنكى على نحر التقى السبكي » فصنف العلامة ابن علان كتابا لطيفا في رد الصارم وسماه « بالمبرد المبكى » وقد رد كثيرا من أقوال الصارم أستاذنا العلامة محمد عبد الحى اللكنوى في كتابه « السعى المشكور » وهو كتاب بديع فى بحث زيارة سيد القبور ، جعل الله كلامه مبرورا وسعيه

(١) فى « هامش المطبوع » : ٥١٦/١٠ ، قال : « وأين الصارم من الشفاء ، فنسبة ما بينهما كما بين الداء والدواء والأرض والسماء ، ولقد صدق القائل : إن اسم الكتاب عنوان على ما فيه وفى مؤلفه فافهم ، وانصف » .



.....

مشكورا هـ . من « تعليق التعليق » (١) .

قلت : ثم قام لانتصار ابن تيمية في هذا العصر بعض الأحباب فحط على الفقهاء وأئمة الإفتاء ، وأظهر الغيظ على جماعة الأولياء من الصوفية الأصفياء ، ورماهم بما لا يليق بشأنهم ، فصنفت في الرد عليه كتاب لطيفا سميته « شفاء المرتاب عن وراء بعض الأحباب » . من أراد البسط في هذا الباب فليراجع ذلك الكتاب ، فسرى فيه إن شاء الله ما تشرح به الصدور وتنشط به أرواح أولى الألباب .

قصيدة نعتية

هذا ، وقد أحببت أن أضم إلى باب الزيارة النبوية من هذا الكتاب قصيدة أنشأتها في شوال ١٣٥٣ هـ ، أمدح بها سيدي رسول الله ﷺ وعلى آله والأصحاب ، وهذه بضاعة مزجاة أهديتها إلى حضرة خاتم النبيين شفيع المذنبين صلاة الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين .

زال الظلام ولاح النور بالأفق	برق تألّق في داج من الغسق
برق من الطور أو بدر على جبل	بيطن مكة منشق على فلق
بإصبع من يد كانت إشارتها	في البدر أنكى من الصمصام في العنق
واهاله من مشير لا مثال له	فاق الخلائق في خلق وفي خلق
محمد خاتم النبأ سيدهم	حامى الحقيقة مفتاح لمنغلق
أتقى الأنام وأزكاهم وأعلمهم	بالله أحلمهم في الرتق والفتق

(١) تعليق التعليق : (ص ١٢٦ ج ٢) .



زاكى النجار جميل الوجه أنوره
 قد جاء والناس فى هرج وفى مرج
 والجهل كالليل قد أرخى ذوائبه
 فانشق صبح الهدى من نور طلعتة
 فأصبح الناس فى علم وفى حكم
 وأصبحت أمة أمية عرفت
 فالعلم والعدل سارا تحت رايتها
 والصبر والصدق والإخلاص حلتها
 حب النبى وتقوى الله شيمتها
 يا أكرم الناس عند الله منزلة
 قد خصك الله بالإسراء ليلة إذ
 حتى بلغت من العلياء ذروتها
 أتاك ربك ما لم يؤته أحدا
 أوتيت علما وحلما زانه خلق
 جودا يعم الورى نيلا ومرحمة
 أمانة صلة للرحم مكرمة
 بلاغة أخرجلت من رامها ورمت
 يحمو الظلام كبدر تم فى الأفق
 والظلم عم بسيط الأرض بالقلق
 فى غييم كفر على الآفاق منطبق
 يجلو غياهب ليل الجهل والحمق
 بنعمة الله بعد الضل والخرق
 بالجهل سابقة الأقوام والفرق
 والفتح والنصر والإقبال فى الطرق
 وراية العز فى الآفاق بالخفق^(١)
 واليمن والسعد مثل العقد فى العنق
 وأفضل الخلق من جمع ومفترق
 ترقى السماوات من طبق إلى طبق
 وغاية لم تدع شأواً المستبق
 من الجمال كمثل اللؤلؤ الفلق
 وحكمة أنت فيها حائز السبق
 على الأعادى وعدلا غير ذى رنق
 فصل الخطاب ووحيا غير مختلق
 مبارزها بذل الأبيكم الخرق

(١) بتحريك الوسط للضرورة ، كما فى قول رؤية :

مشتبه الأعلام لماع الخفق .



وباهرات من الآيات معجزة
شجاعة واصطبار يوم ملحمة
كنت الغياث لأيتام وأرملة
كنت الملاذ لمضطرو مضطرب
حصنا حصينا ومأوى كل ذى شرف
كنت المجير لمظلوم تقلبه
هاجرت من وطن قد كنت تألفه
طابت بغرتك الميمون طلعتها
جاهدت كل كفور قد عصى وطغى
فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم
فأظهر الله دينا قد أتيت به
وما دعوت على الأعداء إذ ظلموا
بل قد دعوت لهم بالرشد إذ جهلوا
يا خير مقتتل يا خير مصطلح
أحييت جامدة أذكييت خامدة
أنت النذير لخلق الله قاطبة
أنت البشير لمن طابت سريرته
أنت الحبيب لمن حلت سعاده
أنت العماد لقوم لا عماد له
أنت الحياة لمن ماتت عزيمته
تبدو لناظرها بالليل كالشفق
إذا تطيش يد الرعديدة الفرق
أمتت من الجوع كالبالى من الورق
من المساكين للآفات معتنق
عزيز قوم رماء الدهر من حلق
أيدى الزمان كيريش فى الهوا قلق
لظلم قوم بشر الكفر ملتزق
مدينة أهدقت بالببيض والدرق
وزاده غيه رهقا على رهق
وأدخلوا فى سعيير دائم الحرق
وتم نورك رغم الحاسد الحنق
بشدة البأس من خسف ومن غرق
ما قد تبين عند الراشد الحذق
بالله مفترق لله متنفق
بمنطق كنظام الدر متسوق
وأنت إياه من حر الجحيم تقى
بجنة يا لها من خير مرتفق
وليس يرغب عنها غير كل شقى
أنت الرشاد لمن قد ضل فى طرق
أنت الربيع لأهل الجسد والرمق



أنت النجاة لمن أمسى بمرتكم
يا خاتم الرسل حب الله صفوته
أرجو رضاك فلا تحرم نوالك من
فأنت أكرم من أوفى بذمته
وأنت أشرفهم بيتا ومنزلة
وأنت أجمل من يرنو بمقلته
وأنت أفضل خلق الله قد علموا
فأنت في الناس كالياقوت في حجر
يا خير من عاش في الدنيا ومات بها
فانظر إلى ظفر قد جاء معتذرا
واستغفر الله لى حتى يجاوز عن
عسى أنال غدا منك الشفاعة إذ
فأمن علينا رسول الله ليس لنا
أنت الشفيع لنا إذ لا يقوم لها
وأنت تسقى ولا ساق سواك لنا
جاء البشير فرد الله لى بصرى
فالحمد لله إن لم يأتنى أجلى
سبحان من برأ الأكوان من كلم
ثم الصلاة صلاة لا انقضاء لها
وأهل بيت رسول الله كلهم

من الظلام بيحر زاخر عمق
يا بكر آمنة الزهراء كالفلق
يدعى بإسمك فى البلدان والرفق
وأنت أرحم من يرئى لمرتبق
وأنت ذو نسب كالشمس مؤتلق
وخير لاق بوجه مشرق طلق
وأنت أكملهم فيما مضى وبقي
وأنت فى الخلق مثل النور فى الحدق
نفسى الفداء لقبر منك ملتصق
والطف بصب كئيب هائم شفق
زلات نفس هوت بالجهل فى الزلق
قد أجم الناس للأنام بالعرق
إلا إليك النجا فى الحادث الأزق
سواك فى الناس يوم الحشر والصعق
كأسا يطفاء بماء بارد غسق
لما أتى بقميص فاتح عبق
حتى لبست لباسا زان كل تقى
سبحان من خلق الإنسان من علق
على النبی مع الأصحاب والرفق
ما لاح بدر الدجى والشمس فى الأفق



.....

جئنا بيضاء مزجة فأوف لنا الكيل تصدق علينا ، وأنا العبد المذنب الجانى ، ظفر
أحمد التهانوى العثماني ، غفر الله له ولوالديه ولشايعه ولكل من والاه من القاصي
والداني ، ولجميع المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، والحمد لله الذي بعزته
وجلاله تتم الصالحات .

Bibliotheca Alexandrina



0414669